[4 ب]

/ بسم الله الرحمن الرحيم

اللّهم صلّ على سيّدنا ومولانا محمّد وآله وصَحْبه وسلّم

قال الشّيخُ الفقيهُ الإمام العالِمُ ، قاضِي القُضاة، وليُّ الدّين، عبد الرّحمن ابن خَلْدون ، أطالَ الله بَقاءَه(أ):

الحمدُ لله الّذي له العِزّة والجَبَروتُ، وبيَدِه المُلْكُ والمَلَكوتُ، وله الأسماءُ الحُسْنَى والنُّعوت، العالِم فلا يَعْزُب عنه ما تُظْهِرهُ النَّجْوى(ب) أو يُخفيه(ج) السُّكوتُ، القادرُ فلا يُعْجِزُه شيءٌ في السّماوات والأَرْض ولا يَفوتُ. أَنْشأنا من الأرْض نَسَماً، واسْتَعْمرنا فيها أجْيالاً وأُمَماً، ويَسَّر لنا مِنْها أَرْزاقاً وقِسَماً ؛ تكنِفُنا الأَرْحامُ والبُيوت، ويكفُلُنا الرِّزقُ والقوت، وتُبْلينا الأَيّام والوُقوتُ، وتَعْتَوِرُنا الآجالُ الّتي خُطّ علينا كتابُها المَوْقوتُ؛ وله البقاءُ والثُّبوت ، وهو الحيُّ الّذي لا يَموتُ .

(أ) جاء هذا الاستهلال في الأصول الأخرى كما يلي:
في ع، ج بخط المؤلف: يقول العبد الفقير إلى رحمة ربّه، الغنيّ بلطفه [وفضله]، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرميّ وفّقه الله [تعالى وغفر له] والكلمات المحصورة من نسخة ج . وفي نسخة ي نصّ مستهلّ نسخة ع نفسه. وفي ل: قال سيدنا ومولانا العبد الفقير إلى الله تعالى ، الإمام العالم العلاّمة شيخ الإسلام ، قاضي قضاة المسلمين، وليّ الدين أبو زيد ، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، متعنا الله بعلومه. (ب) في ل : يبديه النطق (ج) في حاشية ع : يُضمِرُه .

والصلاةُ والسّلام على سَيّدنا ومولانا(أ) محمد النبيّ العربيّ المكتوب في التّوراة والإنْجيل المَنعوت ، الّذي تَمَخَّض لِفصاله(ب) الكونُ قبل أن تتعاقبَ الآحادُ والسُّبوت ، ويَتباينَ زُحَلُ واليَهْموتُ(ج) ؛ وشهد بصِدْقه الحمامُ والعَنْكبوت . وعلى آله وأَصْحابه الّذين لهم في مَحبَّتِه واتّباعه الأثرُ البعيدُ والصّيت، والشَّمْلُ الجميعُ في مُظاهَرَته ولعَدُوِّهم الشَّملُ الشَّتيت؛ صلّى الله عليه وعليهم ما اتّصل للإسلام جَدُّهُ المَنخوتُ ، وانقَطع بالكُفْر حَبْلُه المبْتوتُ ؛ وسلَّم تسليماً كثيراً .

أمّا بعد :

[15أ] فإنّ فَنَّ التّاريخ من الفُنون الّتي تَتداولُها الأممُ والأَجْيالُ،/ وتُشَدُّ إليه الرَّكائب والرِّحالُ، وتَسْمو إلى مَعْرفته السُّوقَةُ والأَغْفالُ، وتتنافسُ فيه الملوكُ والأقْيالُ، ويتَساوَى في فَهْمه العُلماء والجُهّالُ. إذ هو في ظاهِرِه لا يزيدُ على إخبارٍ عن الأيّام والدُّوَل، والسَّوابِق من القُرون الأُوَل، تُنْمَقُ(د) لها الأَقْوالُ، وتُصرَّفُ فيها الأَمْثالُ، وتُطْرَفُ بها الأَنْديةُ إذا غَصَّهَا(هـ) الاحتفالُ، وتؤَدِّي لنا شَأْنَ الخليقة كيف تقلَّبت بها الأَحْوال ، واتّسع للدّوَل النطاقُ فيها والمَجالُ ، وعَمَروا الأرضَ حتى نادَى بهم الارْتحال ، وحانَ منهم الزّوال . وفي باطِنه نَظَرٌ وتَحْقيقٌ ، وتعليلٌ للكائنات ومَبادئها دَقيقٌ، وعلمٌ بكيفيّات الوَقائع وأَسْبابها عَميقٌ. فهو لذلك أصيلٌ في الحِكْمة عَريقٌ، وجديرٌ بأن يُعَدّ في عُلومها وخَليقٌ .

(أ) سقط من ل (ب) ع: لفضاله (ج) ع، ل: البهموت (د) كذا في ظ ع ، وفي ل ي : تمو فيها (هـ) كذا في ي ل، وفي ع: غمّها، ولعلها تصحيف غمّها .

وإنّ فُحول المُؤرّخين في الإسلام قد استَوْعبوا أخبارَ الأيّام وجَمّعوها، وسَطّروها في صَفحات الدّفاتِر وأوْدَعوها، وخَلَطها المتَطَفّلون بدَسائس من الباطِل وَهِمُوا فيها أو ابْتدَعوها، وزُخرفٍ من الرّوايات المُضَعَّفَةِ لَفّقوها ووَضعوها . واقتفَى تلك الآثارَ الكثيرُ ممّن بَعْدهم واتّبعوها، وأدَّوْها إلَيْنا كما سَمِعوها. ولم يُلاحظوا أسبابَ الوقائع والأَحْوال ولم يُراعوها ،ولا رَفَضوا تُرّهات الأحاديث ولا دَفَعوها. فالتحقيقُ قليلٌ، وطَرْف التّنْقيح في الغالب كَليلٌ، والغَلَطُ والوَهْمُ نسيبٌ للأَخْبار وخَليلٌ، والتّقْليد عريقٌ في الآدَمِيّين وسَليلٌ، والتّطفّل على الفُنون عريضٌ طويلٌ، ومَرْعى الجَهْل بين الأنام وَبيلٌ . والحقُّ لا يُقَاوَم سُلْطانه، والباطِلُ يُقْذَفُ بشِهاب النَّظر [5 ب] شَيْطانُه،/ والناقِلُ إنّما هو يُمْلي ويَنْقُل، والبصيرةُ تَنْقُدُ الصحيحَ إذا تَمَقُل، والعِلْمُ يَجْلو لها صفحاتِ الصّواب ويَصْقُل.

هذا، وقد دوّن النّاسُ في الأَخْبار وأكْثَروا، وجَمعوا تواريخَ الأُمَم والدُّوَل في العالَمِ وسَطّروا. والّذين[أ] ذَهبوا بفَضْل الشُّهْرة والإمامَة المُعْتَبَرَة، واسْتَفْرَغوا دواوينَ مَن قَبْلَهم في صُحُفِهم المتأخّرة، هُمْ قليلون لا يكادون يُجاوِزونَ عَدَد الأَنامل، ولا حَركات العَوامِل، مِثْل ابن إسْحاق، والطَّبَرِيّ، وابن الكَلْبِيّ، ومحمد بن عُمَر الواقِديّ، وسَيْف بن عُمَر الأسَديّ، والمَسْعوديّ، وغيرهم من المشاهير ، المتميّزين عن الجَماهير. وإن كان في كُتب المَسْعوديّ والواقديّ من المَطْعَن والمَغْمَز ما هو مَعْروفٌ عند الأَثْبات ، ومشهورٌ بَيْن[ب] الحَفَظة الثّقات . إلاّ أنّ الكافّة اختَصُّوهُمْ بقَبول أَخْبارهم، واقْتفاء سَنَنِهم في التّصْنيف واتّباع آثارِهم ؛ والناقدُ البَصيرُ قِسْطاسُ

(أ) ع: وإنّ الّذين (ب) ي: من .

نَفْسه في تزْييفهم فيما يَنقلون أو اعْتبارِهم ؛ فَلِلْعُمْران طبائعُ في أَحْواله ترجعُ إليها الأَخْبارُ ، وتُحْمَلُ عليها[أ] الرّوايات والآثار.

ثمّ إنّ أكثرَ التّواريخ لهؤلاء عامّةُ المَناهج والمَسالِك ، لعُموم الدّوْلَتين صَدْر الإسْلام في الآفاق والممالِك . وتناوُلها البعيدَ من الغايات في المآخِذ والمَتارِك ؛ ومن هؤلاء من أَوْعَب ما قبل المِلّة من الدُوَل والأُمَم ، والأَمْر العَمَم، كالمَسْعوديّ ومن نَحا مَنْحاه .

وجاء من بَعْدِهم من عَدَل عن الإطْلاق إلى التَّقْييد، ووقَف في العُموم والإحاطَة عن الشَّأْوِ البعيد ، فقيّد شوارِدَ عَصْره ، واسْتَوْعب أخبارَ أُفْقِه وقُطْره ، واقْتَصر على أحاديث دَوْلته ومِصْرِه، كما فعل ابنُ حَيّان مُؤَرّخُ الأَنْدَلُس/ والدّولة [16أ] الأُمَويّة بها، وابنُ الرَّقيق مُؤرّخُ إفريقيّة والدَّوْلة الّتي كانت بالقَيْرَوان .

ثمّ لم يَأْتِ من بَعْد هؤلاء إلاّ مُقلِّد، وبَليدُ الطّبع والعَقْل أو متَبلِّد، يَنْسج على ذلك المِنْوال، ويَحْتذي منه بالمِثال، ويَذْهَل عمّا أحالَتْه الأيّامُ من الأحْوال، واستَبْدلَت به من عَوائد الأُمَم والأَجْيال. فيَجْلبون الأخبارَ عن الدُّوَل، وحِكايات الوَقائع في العُصور الأُوَل ، صُوَراً قد تَجَرّدت من مَوادّها ، وصِفاحاً انتُضِيَتْ من أغْمادها، ومعارِفَ تُسْتَنْكَر للجَهْل بطارِفها وتِلادِها . إنّما هي حوادثٌ لم تُعْلَمْ أصولها ، وأنواعٌ لم تُعْتَبر أجناسُها ولا تَحقّقت فُصولُها؛ يُكَرِّرون في مَوْضوعاتِها الأخبارَ المُتداوَلة بأَعْيانها، اتّباعاً لمن عُنِيَ من المُتقدّمين بشأنِها، ويُغْفِلون أَمْرَ الأجيالِ النّاشِئة في ديوانِها، بما أَعْوزَ عليهم من تُرْجمانها ؛ فَتَسْتَعْجم صُحُفهم عن بَيانها . ثمّ إذا

(أ) ل: إليها .

تعرّضوا لذكر الدَّوْلَة نَسَقُوا أخبارَها نَسْقاً، مُحافِظين على نَقْلها وَهْماً أو صِدْقاً، لا يَتعَرّضون لبِدايتها، ولا يذكرون السَّبب الّذي رفع من رايتِها، وأَظْهر من آيتِها، ولا علّةَ الوُقوف عند غايتها؛ فيَبْقى النّاظر مُتطلِّعاً بَعْدُ إلى مَبادِيءِ الأَحْوال ومَراتِبها، مُفَتّشاً عن أسباب تزاحُمها أو تعاقُبها، باحثاً عن المُقْنع في تبايُنها أو تَنَاسُبها؛ حسبما نَذْكُر [أ] ذلك كلّه في مقدّمة الكتاب .

ثمّ جاء آخرون بإفراط الاخْتصار ، وذهبوا إلى الاكْتِفاء بأَسْماء المُلوك والاقْتصار [ب] ، مقطوعةً عن الأنساب والأَخْبار ، موضوعةً عليها أعدادُ أيّامهم بحروف الغُبَار ؛ كما فعله ابنُ رَشيق في ميزان العَمل ، ومن اقْتَفَى / هذا الأَثَر من [6 ب] الهَمَل . ولَيْس يُعْتَبرُ لهؤلاء مَقالٌ ، ولا يُعَدُّ لهم ثُبوتٌ ولا انْتِقالٌ ، لمّا ذَهبوا بالفَوائد ، وأَخَلّوا بالمَذاهِب المعروفَة للمُؤرِّخين والعَوائِد .

ولما طالَعت كُتُبَ القَوْم، وسَبَرْت غَوْرَ الأَمْس واليَوْم، نَبَّهْتُ عَيْنَ القَريحة من سِنَةِ الغَفْلة أو النَّوْم، وسُمْتُ التَّصْنيفَ من نَفْسي - وأَنا المُفْلِسُ- أَحْسنَ السَّوْم. فَأَنْشأْتُ في التّاريخ كتاباً، رَفَعْتُ فيه عن أَحْوال النّاشِئَة من الأَجْيال حِجاباً، وفَصَّلْتُه في الأَخْبار والاعْتبار بَاباً بَاباً، وأَبْدَيْتُ فيه لأَوّليّـة الدُّوَل والعُمْران عِلَلاً وأَسْباباً، وبَنَيْتُه على أَخْبار الجيلَيْن اللَّذَيْن عَمروا المَغْرب في هذه الأَعْصار، ومَلَأوا أكْنافَ الضّواحي منه والأَمْصار، وما كان لهم من الدُّوَل الطّوال أو القِصار، ومَن سلَف لهم من المُلوك والأَنْصار؛ وهُما العَرَبُ والبَرْبَر؛ إذ هما الجِيلان اللّذان عُرِفَ بالمَغْرب مَأْواهُما، وطال فيه على الأَحْقاب مَثْواهُما، حتّى لا يكاد يُتَصوّر عنه

(أ) ج: يُذكر (ب) ل : الأمصار .

مُنْتَواهُما، ولا يَعْرِف أهلُه من أجْيال الآدَميّين سِواهُما. فهذَّبْتُ مناحِيَهُ[أ] تَهْذيباً، وقَرَّبْتُه لأَفْهام العُلَماء والخاصّة تقْريباً، وسَلَكْتُ في تَبْويبه وتَرْتيبه مَسْلكاً غَريباً، واخْتَرَعْتُه من بَيْن المناحي مَذْهباً عَجيباً، وطريقةً مُبْتَدعةً وأُسْلوباً، وشَرَحْتُ فيه من أَحْوال العُمْران والتَّمَدُّن وما يَعْرِض في الاجْتماع الإنسانيّ من الأَعْراض الذّاتيّة ما يُمْتِعُك بعِلَل الكَوائِن وأَسْبابِها، ويُعَرِّفُكَ كَيْف دَخل أهلُ الدول من أَبْوابِها، حتّى تَنْزِعَ من التَّقليد يَدَك، وتَقِفَ على أَحْوال ما[ب] قَبْلَك من الأيّام والأَجْيال وما بَعْدَك.

ورتَّبْتُه على مُقدّمة، / وثلاثةِ كُتُب: [7أ]

المقدّمة: في فَضْل عِلْم التّاريخ وتَحْقيق مَذاهِبه، والإلْماع بمَغالط المُؤَرّخين.

الكتاب الأول: في العُمْران، وذكر ما يَعْرِض فيه من العَوارض الذاتيّة، من المُلْك، والسّلطان، والكَسْب، والمَعاش، والصّنائع، والعُلوم، وما لذلك من العِلَل والأسْباب.

الكتابُ الثّاني: في أخْبار العَرَب وأَجْيالهم ودُوَلهم مُنْذ مَبْدإ الخَليقة إلى هذا العَهْد. وفيه الإلْمامُ بِبَعْض من عاصَرَهم من الأُمَم المشاهير ودُوَلِهم، مثل النَّبَط، والسِّرْيانِيّين، والفُرْس، وبني إسْرائيل، والقِبْط، ويونان، والرّوم[ج].

الكتاب الثالث: في أخْبار البَرْبَر، ومن إليهم من زَناتَة، وذِكْر أَوّليّتهم وأجْيالِهم، وما كان لهم بديار المَغْرب خاصّةً من المُلْك والدُّوَل.

(أ) ج ع: مباحثه (ب) ج: من (ج) في ع، ج، أضيف اسم: الترك.

ثمّ كانَتِ الرِّحْلَةُ إلى المَشرق، لاجْتِلاء أَنْواره، وقَضاء الفَرْض والسُنَّة في مَطافِه ومَزارِه، والوُقوفِ على آثارِه، في دَواوينه وأسْفارِه؛ فأَفَدْتُ ما نَقَصني من أَخْبار مُلوك العَجَم بتِلْك الدّيار، ودُوَلِ التُرْك فيما ملَكوهُ من الأَقْطار، وأَتْبَعْتُ بها ما كَتبتُه في تِلْك الأَسْطارِ، وأَدْرَجْتُها في ذِكْر المُعاصِرين لتلْك الأَجْيال من أُمَم النَّواحي، ومُلوك الأَمْصارِ منهم والضَّواحي؛ سالِكاً سبيلَ الاخْتصار والتَّلْخيص، مُفْتدياً[أ] بالمَرام السَّهْل من العَويص، داخِلاً من باب الأَنْساب على العُموم إلى الأَخْبار على الخُصوص. فاسْتَوْعَبَ[ب] أَخْبارَ الخليقة استيعاباً، وذَلَّل[ب] من الحِكَم النّافِرة صِعاباً ، وأَعْطى لحوادِث الدُّول عِلَلاً وأَسْباباً ، وأَصْبَح للحِكْمة صِواناً وللتّاريخ جِراباً .

ولما كانَ مُشْتملاً على أَخْبار العرب والبَرْبَر ، من أَهْل المدَرِ والوَبَرِ ، والإلْمام بمَن عاصَرهم من الدُّوَل الكُبَرِ ، / [7 ب] وأَفصَحَ بالذِّكْرى والعِبَر ، في مُبتدإِ[ج] الأَحْوال وما بَعْدها من الخَبَرِ ، سمّيتُه :

كتاب[د] العِبَر، وديوانَ المُبْتَدإ والخَبَر، في أيّام العَرَب والعَجَم[هـ] والبَرْبَر، ومن عاصَرهم من ذوي السُّلْطان الأَكْبَر

ولم أَتْرُكْ شَيْئاً في[و] أَوَّلِيّة الأَجْيال والدُّوَلِ ، وتَعاصُر الأُمَم الأُوَلِ ، وأَسْباب التَّصرُّف والحِوَلِ ، في القُرونِ الخالـيةِ والمِلَل ، وما يَعْـرِض في العُمْران من دَوْلةٍ

(أ) ج : مقتدياً (ب) في ج، ع: فأستوعبُ، وأُذلّلُ (ج) ل: مبادئ، وفي ع مثله، ومعدّلة في الحاشية بخط المؤلف إلى: مبتدإ (د) في ج، ل: كتاب عنوان العبر (هـ) جاء اسم "العجم"، مستدركاً في حاشية ع بخط المؤلف، وسقط من ي (و) ل: من .

ومِلّةٍ، ومَدينةٍ وحِلَّةٍ ، وعِزّةٍ وذِلّةٍ ، وكَثْرة وقِلّةٍ ، وعِلْم وصِناعةٍ ، وكَسْب وإضاعةٍ، وأحوالٍ مُتقلّبةٍ مُشاعَةٍ ، وبَدْوٍ وحَضَرٍ، ووَاقِع ومُنْتَظَرٍ ، إلاّ واسْتوعَبْتُ جُمَلَهُ ، وأوضَحْتُ براهينه وعِلَلَهُ . فجاء هذا الكتابُ فَذّاً بما ضَمَّنْتُه من العُلوم الغَريبةِ، والحِكَم المَحجوبَة القَريبةِ . وأنا من بَعْدها مُوقِنٌ بالقُصور، بَيْن أهل العصور؛ مُعْترِفٌ بالعَجْز عن المَضَاء ، في مثل هذا القَضاء[أ] ، راغبٌ من أَهْلِ اليَدِ البيضاء ، والمعارِف المُتّسعة الفَضاء، النظرَ[ب] بعَيْن الانْتِقاد لا بعَيْن الارْتضاء، والتغمُّدَ لما يَعْثُرون عليه، بالإصْلاح والإغْضاء . فالبضاعةُ بين أَهْل العِلْم مُزجاةٌ، والاعْتِرافُ من اللَّوْم مَنجاةٌ، والحُسْنَى من الإخْوان مُرْتَجاةٌ . واللهَ أسألُ أن يَجْعلَ أعمالَنا خالصةً لوجْهه ، وهو حَسْبي ونِعْم الوكيل.

*[ج] وبَعْد أن اسْتَوْفَيتُ عِلاجَه ، وأنَرْت مِشْكاتَهُ للمُسْتَبْصِرين وأذْكَيْتُ سِراجَه، وأَوْضحتُ بين العُلوم طريقَه ومِنْهاجَه، وأَوْسَعْتُ في فَضاء المَعارف نِطاقَه، وأَدَرْتُ سِياجَه . طَفِقْتُ أَرْتادُ له المَحلّ الّذي يَتكفّلُ برِفْعَة شانِه ، ويُمَهّدُ له أَكْنافَ الرِّضَى والرِّضْوان في مقاصِر إيوانِه ، / ويُثَبّت له حُظوظَ العِنَاية في مَراسم ديوانِه، [8أ] ويُخَبِّىءُ له ذخائرَ المَبَرَّة في مُودَعِه وصِوانه. فتوّجْتُهُ بأَحْسن شِياتِه، ودَعَوْتُه **بالظّاهِريّ**، اشتِقاقاً من أشْرف أسْمائه وصِفاته، وحِلْيَةً تُضْفي ملابِسَ السَّعادة والبَخْت من سَعادة هذا اللّقب وسِماتِه ؛ اقْتداءً بمن سَلَف قَبْلي في نَسْبِ الكِتاب إلى صاحِب عَصْره من المُلوك وميقاتِه ، وإنْ كانت آياتُهم في المُلْك دونَ آياتِه . وجَلَوْتُه في

(أ) كذا في ظ، ع، ي، وفي ل، ج: الفضاء (ب) ع ، ج : في النظر (ج) من هنا إلى آخر نصّ الإهداء المحصور بين النجمين، ممّا تفردت به نسخة الظاهريّ "ظ" .

مواقِفه الشّريفة مُلتمِساً أشِعَّة القَبول من لَحظاته السَّعيدة ولَمحاتِه ، فصارَ اسْمُه :

الظاهريّ في العِبَر ، بأخبار العَرَب والعَجَم والبَرْبَر

وأهدَيْتُه إلى خِزانته العالية ، وإنّه من نِعَمِه وحَسَناته ، وممّا أعانَ عليه كفايَتُه المُهِمَّ، حتّى تفرّغتُ لتَدْوينه وإثباتِه، وجَمْع مُفْتَرقه ونَظْم شَتاتِه، وصان وَجْهي عن ابْتِذاله للخَلْق والْتِفاتِه، وغَمَرني بما يُعجِزُ الشّكرَ من جَزيل هِباتِه، فأنا أبوءُ بنِعْمَته لمن يُجازي المُحسِنَ على ذرّاته ، فضْلاً عن ثرّاتِه ، وأبْتَهِلُ بالدُّعاء له ابتهالَ المُخْلص في عَرَفاتِه ، وهو مولانا السّلطانُ المَلِكُ الظّاهرُ، العزيزُ القاهرُ، العادِل الطّاهرُ، القائمُ بأُمور المُسلمين عندما أَعْيَا حَمْلُها الأكْتادَ، وقطبُ دائرة المُلْك الّذي أطْلع اللهُ من حاشِيته الأبْدالَ وأنْبَتَ الأَوْتادَ ، ومُنفِقُ أسواق العِزّ بما أنْفَق فيها ، من جميل نَظَره ، المَذْخورَ والعتادَ، رحمةُ الله الكافِلةُ للخَلْق، ويَداه المَبسوطَتان بالأجَل والرِّزْق، وظِلُّهُ الواقي للعباد بما اكْتَنَفَهم من العَدْل والحقّ ، قاصِمُ الجبابِرة ، والمعفّي على آثار الأعاظِم من القَياصِرة ، وذَوي التّيجان من التّبابعة والأكاسِرة ، أولي الأقْيال والأساوِرة ، وحائزُ قَصَبِ السّبْق بَيْن الملوك عند المُناضَلَة والمُفاخَرة، ومفوّضُ الأمور بإخلاصه إلى وليّ الدّنيا والآخِرة ، الّذي استَوى بعَزْمِه الثّاقِب ، [8 ب] / ورَأْيه الكريم المناقِبِ ، الحميدِ العواقبِ، على كرسيّ المُلْك، وانتظمت عُقودُ الدّوَل في لَبّات الأيّام فكانَتْ دَوْلَتُه واسِطَةَ السّلْك ، وجَمَع الله له الدّين بولاية الحرَمَيْن ، والدُّنيا بسُلْطان التُّرك ، وأجرَى له أنْهارَ مِصْرَ بالماء والمالِ فكان مَخارُه فيها بالعَدْل في الأَخْذ والتَّرْك ، وجَمَع عليه قُلوبَ العِباد فشَهِدَ سِرُّها بمحبّة الله له شهادةً خالصةً له من الرِّيَب بريئةً من الشّكّ . مؤيِّدُ كلمةِ المُوَحِّدين ، ورافعُ دعائم

الدّين ، وظهيرُ خِلافة المُؤمنين ، سلطانُ المُسْلمين أبو سعيد صَدّق الله فيما يَبْتغي من الله ظُنونَه ، وجَعل النّصرَ ظهيرَه كما جعلَ السَّعْدَ قرينَه ، والعِزَّ خَدينَه، وكان وليَّه عـلى القِيام بأُمور المُسْلمين ومُعينَـه ، وبلّغ الأمّةَ في اتّصـالِ أيّامه ودَوام سُلْطانه ما يَرْجونَه من الله ويُؤَمّلونَه. والمواقفُ السُّلطانيّة - إن شاء الله - بنَظَرها الشّريفِ، وفَضْلِها الغنيّ عن التّعريفِ ، تُوَطِّيءُ له من القَبول مِهاداً ، وتُفْسِحُ له في جانِب الرّضْوان آماداً ، فتوضّح له أدلّةَ على الولاءِ والخُلوص وإشْهاداً ، ففي سُوقِها تَنْفُق بَضائع الكُتّابُ ، وعلى حَضْرتها تَعْكِفُ رَكائبُ العُلوم والآداب ، ومن مَدَد بَصائرِها المُنيرة نتائجُ القرائح والأَلْباب .

وأنا وإن كنتُ بقُصور البِضاعَةِ ، متأخّراً عن الجماعَة ، وبقُعود الهِمّةِ ، عِيالاً على الأَئِمّةِ ، فسَمْحهُم يغطّي ويُلْحِفُ ، وبمواهِب العَفْو والتَّجاوُز يُتْحِفُ ، وإنّما هي رَحمةٌ من مولانا السّلطان تَخُصّ كما تَعُمّ ، وتَمْحو شَعَثَ الإغْفال والإهْمال وتَلُمّ ، وتُكمِلُ مواهبَ عَطْفه وجَبْره وتُتِمُّ ؛ وقد ينتظمُ الدُّرّ مع المَرْجان ، وتَلْتبس العَصائِبُ بالتّيجانِ، وتُراضُ العِرابُ المُسَوّمةُ على مُسابقةِ الهِجانِ،/ والكُلّ في نَظر مَوْلانا [9أ] السّلطان وتَصْريفِه، والأهليّة بتَأْهيله والمَعْرفة بتَعْريفِه، وقِوام الحياة والآمال بلَطائِف إحْسانه وصُنوفِه. واللهُ يُوزِعُنا شُكْرَ مَعْروفِه، ويَحْمي حِماهُ من غِيَرِ الدّهْرِ وصُروفِه، ويُفيءُ على مَمالك الإسْلام ظِلال أَعْلامِه ورِماحِه وسُيوفِه، ويُريهِ قُرّةَ العَيْن في نَفْسِهِ وبَنيه وحاشِيَته وذَويه وخاصّتِه ولَفيفِه ؛ بمنّ الله وفَضْله(أ)*.

(أ) انتهى نصّ الإهداء الّذي تفرّدت به نسخة ظ .

[9 ب] / المقدّمة:

في فضل علم التّاريخ، وتحقيق مذاهبه، والإلماع بما يعرض للمؤرّخين من المغالط والأوهام، وذكر شيء من أسبابها

اعلَمْ أنّ فَنّ التاريخ فنٌّ عزيزُ المَذهب ، جَمُّ الفائِدَةِ ، شريفُ الغايةِ ؛ إذْ هو يوقِفُنا على أحْوالِ الماضِين من الأُمَم في أَخْلاقِهم ، والأنبياءِ في سِيَرِهم ، والملوكِ في دُوَلِهم وسِياسَتهم؛ حتّى تتِمّ فائدةُ الاقْتِداء في ذلك لمَنْ يَرومُه في أحْوال الدّين والدُّنيا. فَهو مُحْتاج إلى مآخِذَ متعدِّدَةٍ، ومعارِف مُتنوّعةٍ ، وحُسْنِ نَظَرٍ وتَثَبُّتٍ، يُفْضِيان بصاحِبِهما إلى الحقّ، ويُنَكِّبان به عن المَزَلّات والمَغالِط، لأنّ الأخْبارَ إذا اعتُمِد فيها مُجَرّدُ النَّقْل ، ولم تُحَكَّمْ أصولُ العادَةِ وقواعِدُ السِّياسَةِ وطبيعةُ العُمْران والأحْوال في الاجْتماع الإنسانيّ ، ولا قِيسَ الغائِبُ منها بالشّاهِد ، والحاضرُ بالذّاهبِ، فرُبّما لم يُؤْمَنْ فيها من العُثور، ومَزلّةِ القَدَم، والحَيْدُ عن جادّة الصّدْق .

وكثيرًا ما وقع للمُؤرّخين والمفسّرين وأئمّة النّقْل المَغالَطُ في الوَقائع، لاعْتمادهم فيها على مُجرّد النّقْل غَثّاً أو سَميناً، لم يَعْرِضوها على أُصولها، ولا قاسوها بأشْباهِها، ولا سَبَروها بمِعْيار الحِكْمَة، والوقوفِ على طبائِع الكائِنات، وتَحْكيم النَّظر والبَصيرةِ في الأَخْبار . فضَلّوا عن الحقّ ، وتاهوا في بَيْداء الوَهْم والغَلَط ؛ سِيَّما في

إحْصاء الأَعْداد والأَمْوال والعَساكِر إذا عَرَضتْ في الحِكايات، إذْ هي مَظِنَّةُ الكَذِب ومَطِيّةُ الهَذَرِ، ولابُدَّ من رَدِّها إلى الأصُول، وعَرْضِها على القواعِد .

[10 أ] وهذا كما نَقَل المَسْعوديُّ[1] / وكثيرٌ من المؤرّخين في جُيوش بَني إسرائيل ، وأنّ موسى ، عليه السّلامُ ، أحْصاهم في التّيهِ بعد أن أجازَ من يُطيق حَمْل السّلاح ، خاصّة من ابن عِشرين فما فَوْقَها ، فكانوا سِتّمائة ألفٍ أو يَزيدون .

ويَذْهَلُ في ذلك عن تَقْدير مِصْر والشّآم واتّساعِهما لمثل هذا العَدَد من الجيوش ، فلكلّ مملكةٍ من الممالك حِصّة من الحامِية تتّسع لها، وتَقوم بوظائفها ، وتَضيقُ عمّا فوقَها ؛ تَشْهَد بذلك العوائِدُ المعروفةُ والأَحْوال المألوفَة .

ثم إنَّ مثلَ هذه الجُيوش البالِغة إلى مثل هذا العَدَد ، يَبْعُد أنْ يَقَع بينها زَحْف أو قِتالٌ لضيق ساحة الأَرْض عَنْها ، وبُعْدِها إذا اصْطَفَّتْ عن مَدَى البَصر مَرّتيْن وثلاثًا أو أَزيد ؛ فكيف يَقْتَتِلُ هذان الفَريقان ، أو تكونُ غلَبَةُ أحدِ الصّفَّيْن ، وشيءٌ من جوانِبه لا يَشْعر بالجانِب الآخر؟ والحاضِرُ يَشْهد لذلك ؛ فالماضي أَشْبَهُ بالآتي من الماءِ بالماءِ .

ولقد كان مُلْكُ الفُرْس ودَوْلتهم أعظمُ من مُلْك بَني إسرائيل بكثيرٍ ؛ يَشْهد لذلك ما كان من غَلَب بُخْتَنَصَّر لهم ، والتِهامِه بلادهم ، واسْتيلائه على أَمْرِهم ، وتَخْريبِ بَيْت المَقْدس قاعدةِ مِلّتهم وسُلْطانِهم ، وهو من بَعْض عُمّال مَمْلكة فارِس؛ يُقال إنّه كان مَرْزُبانَ المَغْرب من تُخومها . وكانت ممالكُهم بالعِرَاقَيْن وخُراسانَ وما

(1) مروج الذهب 1: 54 (87) و 2: 369 (1347) يذكر أن جميع من كان مع بني إسرائيل في التّيه ستمائة ألف بالغ في آخرين .

وراءَ النَّهْرِ والأَبواب أوسعَ من ممالك بَني إسرائيل بكثير. ومع ذلك فلم تَبلغ جيوشُ الفُرْس قَطُّ مثلَ هذا العَدَد ولا قريبًا مِنْه . وأعظم ما كانت جُموعُهم بالقادِسِيَّة مائةً [10 ب] وعِشْرين ألفًا كلُّهم مَتبوعٌ ، على ما نَقَله سَيْف ؛ قال : وكانوا في أَتْباعهم/ أَكْثَرَ مِن مِائَتَيْ أَلْفٍ. وعن عائِشة[1] والزُّهْريّ: أنّ جُموعَ رُسْتُم الّتي زَحف بها لسَعْدٍ بالقادِسيّة إنّما كانوا سِتّين ألفًا ، كُلّهم مَتبوعٌ .

وأيضاً ، فلو بَلَغ بنو إسْرائيل مثلَ هذا العَدَد ، لاتَّسَع نِطاقُ مُلْكهم وانْفَسح مَدى دَوْلَتهم ؛ فإنّ العَمالات والممالكَ في الدُّوَل على نِسْبة الحامِية والقَبيل القائِمين بها في قلّتها وكَثْرتها؛ حسبما يَتَبيَّنُ في فَصْل الممالك من الكِتاب الأوّل. والقَوْمُ لم تَتَّسِعْ ممالِكهُم إلى غير الأردُنّ وفِلَسْطين من الشّام ، وبلاد يَثْرب وخَيْبر من الحِجاز، على ما هو المَعْروفُ .

وأيضًا فالّذي بَيْن موسى وإسرائيل إنّما هو ثلاثةُ آباءٍ على ما ذَكره المحقّقون؛ فإنّه موسى بن عِمْران بن قاهِث بفتح الهاء أو كَسْرها ، ابن لاوي بكسر اللاّم أو فَتْحها ، ابن يَعْقوب، وهو إسرائيل الله ، هكذا نَسَبُه في التَّوْراة؛ والمُدّة بَيْنهما على ما نقلَه المَسْعوديّ[2] ، قال: دخل إسرائيل مِصْر مع وَلَدِه الأَسْباط وأوْلادِهم حين أَتَوْا إلى يوسُف ، سبْعين نفساً؛ وكان مُقامُهم بمصْر إلى أن خَرجوا مع موسى ، عليه السّلام ،

(1) الطبري 3 : 505 وفيه سند سيف بن عمر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، ولم نقف على خبر الزُّهري.

(2) لم يرد في المروج هذا الخبر عن مقام إسرائيل وأولاده الأسباط في مصر إلى خروجهم إلى التّيه . وأشار أنّه أتى على خبر يوسف في الكتاب الأوسط فقد يكون فيه . ونسختُه غير موجودة . مروج الذهب 2 :86 (809).

إلى التّيهِ ، مائتَيْن وعِشْرين سنة، يتَداوَلُهم ملوكُ القِبْط من الفَراعِنة؛ ويَبْعُدُ أن يَتَشعَّب النّسْل في أَرْبعة أَجْيال إلى مِثْل ذلكَ العَدد .

وإنْ زَعموا أنّ عددَ تِلْك الجُيوش إنّما كان في زَمن سُلَيْمان ومَن بَعْده، فبَعيدٌ أيضاً ؛ إذْ لَيس بَيْنَ سُلَيْمان وإسرائيل إلاّ أحدَ عَشَر أبًا ؛ فإنّه سُليمان بن داود ، بن إيشَايْ، بن عُوبَذْ، ويقال عُوْفِذْ، بن بَاعَزْ، [ويقال بُوعَزْ][(أ)] بن شَلَمون بن نَحْشُون، ابن عَميناذَابْ ويقال حميناذبْ[(ب)] بن دامْ[(ج)] بن حَضْرون[(د)] ويقال حَسْرُون، بن بارَسْ، ويقال بيرَس، بن يهوذا، بن يعقوب. ولا يتشعَّب النّسْلُ في أحَد عَشر من الوَلَد / [11 أ] إلى مِثْل هذا العَدَد الّذي زَعموه ؛ اللّهم إلى المِئَتَيْن والألوف[(هـ)] فربّما يكونُ ؛ وأمّا أن يتجاوزَ إلى ما بعدَهما من عُقود الأَعْداد فبعيدٌ .

واعتَبِرْ ذلكَ في الحَاضِر الشّاهِد والقَريب المَعْروفِ، تجدْ زَعْمَهم باطلاً ونَقْلَهم كاذبًا ؛ والّذي ثَبَت في الإسرائيليّات أنّ جنودَ سُلَيمان كانت اثنَيْ عشر ألفًا خاصّة ، وأنَّ مُقْرَباته[(و)] كانت ألفًا وأربعمائة فَرَسٍ مُرْتبطة على أبْوَابه[(ز)] . هذا هو الصَّحيح من أَخْبارهم ، ولا يُلْتَفَتُ إلى خُرافات العامَّة منهم ، وفي أيّام سُليَمْان عليه السّلام كان عُنْفوانُ دَوْلتهم واتّساعُ مُلْكهم .

هذا ، وقد تَجِد الكافةَ من أَهْل العَصْر إذا أفاضوا في الحديث عن عَساكِر الدُّوَل الّتي لعَهْدهم أو قَريبًا منه، وتَفاوَضوا في الأَخْبار عن جُيوش المُسْلمين أو النّصارى، أو أَخَذوا في إحْصاء أَمْوال الجِبايات وخَرْج السُّلْطان، ونَفَقات المُتْرَفين وبَضائِع الأَغْنياء

(أ) من ل (ب) في ل مكانه، ويقال: بحاءٍ مكان العين المهملة أوله (ج) في ل: رام (د) في: ي ل ج ع: خضرون (هـ) ي ل: الآلاف (و) ظ ، بتشديد الراء المفتوحة خطأً (ز) في ج: إيوانه .

الموسَرين؛ توغّلوا في العَدَد، وتجاوزوا حُدودَ العَوائد، وطاوَعوا وَساوِسَ الإغْراب. فإذا اسْتَكْشَفَ أصحابُ الدّواوين عن عساكِرِهم، واسْتُنْبِطت أحوالُ أهْل الثّروة في بَضائعهم وفَوائِدهم، واستُجْليَت عوائدُ المُتْرفين في نَفقاتهم، لن تجدَ مِعْشار ما يَعُدّونه . وما ذلك إلاّ لوُلوع النّفْس بالغَرابة ، وسُهولَة التّجاوُزِ على اللّســان، والغَفْلَةِ عن المعقّب والمُنْتَقِد؛ حتّى لا يُحاسِب نَفْسَه على خَطَأٍ ولا عَمْد، ولا يُطالِبُها في الخَبر بتَوسّطٍ ولا عَدالةٍ، ولا يُرجعُها إلى بَحْثٍ وتَفْتيش؛ فيُرْسِلُ عِنانَه، ويُسيم في مَراتع الكَذِب لسانَه، ويَشْتري لَهْوَ الحديث ليُضِلَّ عن سَبيل الحقّ؛ وحَسْبُك بها صَفْقَةً خاسِرةً .

[وقَد يُقال إنّ العوائدَ إنّما تمنعُ من نُمـوّ الذّريّة إلى مِثْـل هذا العَـدَدِ في غيْر بني إسْرائيل، لأنّ ذلك كان معجزةً على ما نُقِل أنّهُ كان فيما أُوحِيَ إلى آبائهـم من الأنْبياء، إبراهيم وإسحاق ويَعقوب، صلواتُ الله عليهم، أنّ اللهَ يكثر ذرّيّتَهم حتّى تُكاثرَ نجومَ السّماء وحَصَى الأرْض؛ وأَنْجز الله لهم هذا الوعْدَ كرامةً لهم(أ)، ومُعجزةً خارقةً للعادة في حَقّهم، فلا تَعْترضُه العوائدُ، ولا يُطْعَنُ فيه.

وهو وإن كان أحـقّ بالطّعــن على خَبَرِ ذلك ، وأنّه إنّما وَرَدَ في التّـوْراة، واليهـودُ قد بدّلوها على ما هو معروفٌ، فالقَوْل بهذا التّبديل مَرْجوحٌ عند المحقّقين، وليس على ظاهره، لأنّ العادةَ مانِعةٌ من اعْتماد أهْل الأدْيان ذلك في صُحُفهم الإلهيّة، كما ذكره البخاريّ في صَحيحه . فيكون هذا النّموُّ الكـثير في بني إسْرائيل مُعجزةً خارقةً للعادة، وتَبْقى العادةُ مانعـةً من ذلك في غيرهم على حُكم دِلالتها.

(أ) في الأصل ع : بهم

وأمّا اسْتبعاد الزّحْف بينَهم فَصحيحٌ، لكنّه لم يَقعْ ولم تَدْعُ إليه حاجةٌ. واخْتصاصُ كلّ مَمْلكة بعَدَدِها من الحامِيةِ صحيح، وبنو إسرائيل لم يكونوا أولاً حامية، ولم تكن لهم دَوْلةٌ، وإنّما نَمَوْا هذا النُّموّ ليَسْتوْ[لوا] على أرض كَنْعان الّتي وَعَدهم الله بها، وطَهّرَ لهم بُقْعَتها؛ وكلّ هذه مُعجزاتٌ. والله الهادي إلى الحقّ[أ]].

ومن الأَخْبار الواهِيةِ للمُؤرّخين، ما ينقُلونه كافةً في أَخْبار التَّبابِعة مُلوك اليَمن وجَزيرة العَرَب، أنّهم كانوا يَغْزون من قَرارهم باليَمَن إلى إفريقيّة والبَرْبَر من بلاد المَغْرب، وإلى التُّرْكِ وبلاد التُّبَّت من بلاد المَشْرق، وأن إفْريقيس بن قَيْس بن صَيْفيّ من أعاظم مُلوكهم الأُوَل، وكان لعَهْد موسى، عليه السّلام، أو قَبْلَه بقليل، غَزا إفريقيّة وأَثْخن في البَرْبَر، وأنّه الّذي سَمّاهم بهذا الاسمْ حين سَمِع رَطانَتهم، وقال: ما هذه / [11ب] البَرْبَرة؟!، فأُخِذ هذا الاسمُ عنه ودُعوا من يومئذٍ به[ب]؛ وأنّه لما انْصرف عن المَغْرب، جَمّر هنالك قبائلَ من حِمْير فأقاموا بها [واختلَطوا بأَهْلها][ج]، ومنهم صِنْهاجَة وكُتامَة. ومن هذا ذهبَ الطَّبَريُّ[1] والجُرجانيّ والمَسْعوديُّ[2] وابن الكَلْبيّ[3] والبَيْهقيّ إلى أنّ صِنهاجَة وكُتامَة من حِمْيَر؛ وأباهُ نسّابةُ البَرْبَر، وهو الصّحيح.

(أ) علّق ابن خلدون بخطه إضافة مطوّلة في حاشية ع (عاطف مصطفى)، ثم ألغى أكثرها بالشّطب، واستبقى هذا النّص، وأشار إلى موقعه بعلامة الإخراج الموجّهة إليه. والمؤكد أن المؤلف كتب هذا بعد نهاية القرن الثامن؛ لأن الأصول المعتمدة الأخرى لم تنقله عنه. وظهر في نسخة التيموريّة التي نقلت الأصل ع متأخراً، وفيها بعض التحريف في القراءة، وأخطأت في ربط هذه الزّيادة بموقعها، فأدرجتها في الحاشية (التيمورية 15 أ) (ب) في ل ع ج: به من يومئذ (ج) من ع ل ج .

(1) تاريخ الطبري 1 : 442 .

(2) المروج 2 : 244 (1104) ذكر أنّهم اتجهوا إلى المغرب بعد الطوفان .

(3) ابن السّائب الكلبيّ : نسبُ معدّ واليمن الكبير 2 : 548 .

وذكر المَسْعوديّ[1] أيضًا أن ذا الأذْعار من مُلوكهم بعد إفْريقس ، وكان على عَهْد سليمان [عليه السلام][أ] غزا المغربَ ودَوّخه ؛ وكذلك ذكَر[2] مثلَه عن ياسِر ابنِه من بَعْده، وأنّه بَلَغَ وادي الرّمْل من بلاد المَغْرب، ولم يَجِدْ فيه مَسْلكًا لكَثْرة الرّمْل، فرجعَ .

وكذلك يقولون في تُبّع الآخِر[3] ، وهو أَسعد أبو كَرِب ، وكان على عَهْد يشْتاسبْ من مُلوك الفُرْس الكَينيّة ، إنّه ملكَ الموصِلَ وأَذْرَبيجان ، ولقِيَ التُّرْكَ فهزَمهم وأَثْخن فيهم ؛ ثم غَزاهم ثانيةً وثالثةً كذلك ، وإنّه بعد ذلك أَغْزى ثلاثةً من بَنيه إلى بلاد فارس، وإلى بلاد الصُّغْد من أُمَم التُّرك فيما وراءَ النَّهْر ، وإلى بلاد الرّوم؛ فملَكَ بالأوّل البلادَ إلى سَمَرْقَنْد، وقطعَ المفازةَ إلى الصّين، فوجد أخاه الثّاني الّذي غَزا إلى الصُّغْد قد سَبَقَه إليها، فأَثْخَنا في بلاد الصّين ورجعا جميعاً بالغَنائم، وتركوا في بلاد التُّبَّت قبائلَ من حِمْيَر[4] ، فهم بها لهذا العَهْد ، وبلغ الثّالث إلى قُسْطنطينيّة فَحاصَرَها ودوَّخ بلادَ الرّوم ، ورَجَع .

وهذه الأخبارُ كلُّها بعيدةٌ عن الصحّة ، وعريقةٌ[ب] في الوَهْم والغَلَط ، وأَشْبَهُ بأحاديث القُصّاص المَوْضوعَة .

(أ) من ع (ب) واو العطف ساقطة في ع .

---

(1) المروج 2: 197 (1002) .

(2) المصدر نفسه 2 :209 (1028) ، والطبري 1 :566 قال: فزعم أهل اليمن .

(3) تاريخ الطبري 1 :566 .

(4) المصدر نفسه 1 : 567 .

وذلك أن مُلْكَ التّبابِعة إنّما كان بجَزيرة العَرَب، وقَرارُهم وكُرْسيُّهم بصَنْعاء اليَمن، وجزيرةُ العرب يُحيط بها البَحْرُ من ثَلاثِ جهاتها: فبَحْر الهِنْد من الجنوب؛ وبَحْر فارِس، الهابِط منه إلى البَصْرة، من المَشْرق؛ وبَحْرُ السّويس، الهابطُ منه أيضاً إلى السّويس من أعْمال مِصْر، من جهة المغرب؛ كما تراه في مُصوّر جغْرافيا؛ فلا يَجِدُ السالكُ من اليَمن إلى المَغْرب طريقاً من غَيْر السّويس، والمسْلَكُ هنالك ما بين بَحْر السّويس والبَحْر الشّاميّ / [12 أ] قَدْرُ مَرْحلتَيْنْ فما دوَنهما. ويَبْعُدُ أن يَمرَّ بهذا المَسْلك مَلِكٌ عظيمٌ في عَساكِر مَوْفورةٍ من غَيْر أن تَصيرَ من أعْماله؛ هذا مُمتَنِعٌ في العادة، وقد كان بتلك الأعْمال العَمالِقةُ وكَنْعان بالشّام، والقِبْط بمصر. ثم ملَك العمالقةُ مصرَ وملك بنو إسرائيل الشّامَ؛ ولم يُنْقَلْ قطّ أنّ التّبابِعة حارَبوا أحداً من هؤلاء الأُمَم، ولا مَلكوا شيئاً من تلك الأعْمال.

وأيضاً فالشُّقّة من [اليَمَن](أ) إلى المَغْرب بَعيدةٌ، والأزْوِدَةُ والعُلوفَة للعساكر كثيرة؛ فإذا ساروا في غَيْر أعْمالهم احْتاجوا إلى انْتِساف الزُّروع والنّعَم وانتِهاب البِلاد فيما يَمرّون علَيْه. ولا يَكْفي ذلك للأزْوِدةِ والعُلوفة عادةً؛ وإن نَقَلوا كِفايَتَهم من ذلك من أعْمالهم، فلا تَفي لهم الرّواحِلُ بنَقْله؛ فلا بُدَّ وأن يَمُرّوا في طريقهم كلِّها بأعمالٍ قد مَلكوها ودَوّخوها، لتكون المِيرَةُ منها. وإن قلْنا إنّ تلك العساكرَ تَمُرُّ بهؤلاء الأُمَمَ من غير أن تَهيجَهم فتحصلُ لهم المِيرةُ بالمُسالَمَة، فذلك أيضاً أبعدُ وأشدُّ امْتِناعاً، فدلَّ على أنَّ هذه الأخبارَ واهيةٌ أو موضوعةٌ.

(أ) من: ل ع ج، وفي ظ: البحر.

وأمّا وادي الرَّمْل الّذي يُعجزُ السّالكَ ، فلم يُسْمَعْ قطّ ذكرُهُ في المَغْرب على كَثْرة سالكِيهِ، ومَنْ نَفَضَ طُرُقَه من الركّاب والغُزَّى في كلّ عَصْرٍ وكُلّ جهةٍ ؛ وهو على ما ذكروه من الغَرابَة ممّا تتوفّر الدّواعي على نَقْله .

وأما غَـزْوُهم بلاد المشرقِ وأَرْض التُّرك، وإن كانت طريقُه أَوْسع من مَسْلك السّويس ، إلاّ أن الشُّقَّةَ هنا أَبْعدُ ، وأُمَمَ فارس والرّوم مُعْترضون فيها دون التّرْك . ولم يُنْقَل قطّ أن التّبابِعة مَلَكوا بلادَ فارِس ولا بلادَ الرّوم ؛ وإنّما كانوا يُحارِبون أَهْلَ فارِس على حُدود أَرْض العِراق وبلاد العَرَب ، ما بين البَحْرين والحِيرَة، للمُتاخَمة بَيْنهما في الأعْمال . وقد وقع ذلك بَيْن ذي الأَذْعار [منهم](أ) وكيقاوس من مُلوك الكينيّة ، وبَيْن تُبّع الأَصْغَر أبو كَرِب(ب) ، ويَسْتاسب منهم أيضاً، ومع مُلوك الطَّوائف بعد الكينيّة والسّاسانيّة من بَعْدهم؛ فمُجاوَزَة التّبابِعة أرضَ فارِس بالغَزْو [12ب] / إلى بلاد التُّرك والتُبّت مُمْتَنِعٌ عادةً، [من أَجْل الأُمم المُعْتَرِضة دونَهم](ج) ، والحاجةِ(د) إلى الأَزْوِدَة والعَلوفات، مع بُعْد الشُّقَّة كما مَرَّ. فالأَخْبارُ بذلك واهِيةٌ مَدْخولةٌ، وهي لو كانت صحيحةَ النَّقْل لكان ذلك قادِحًا فيها؛ فكيْف وهي لَمْ تُنْقَل من وَجْهٍ صحيح.

وقَوْل ابن إسْحاق(1) [في خَبَر يَثْرِب والأَوْس والخَزْرَج](هـ) أنَّ تُبّعاً الآخِر سار إلى المَشْرق محمولاً على العِـراق وبلاد فارس . وأمّا بـلاد التُّرك والتُبّت فـلا يصـحُّ غَزْوُهم إليها بوجهٍ لما تَقَرَّر. فلا تَثِقَنْ بما يُلْقَى إليك مـن ذلك، وتأمَّلْ الأَخبارَ

(أ) من: ع (ب) كذا في الأصول على بناء الاسم على الرفع (ج) من: ع (د) في ظ: بالحاجة (هـ) من: ج ل .

(1) السير والمغازي 52 .

واعْرِضها على القَوانين الصّحيحةِ يَقعُ لك تَمحيصُها بأحْسن وَجْه. واللهُ الهادي إلى الصّواب.

1. [فَصْلٌ*(أ)] :

وأبعدُ من ذلك وأغْرقُ في الوَهْم ، مَا يتناقَلُه المفسّرون في تَفْسيرِ سُورَةِ الفَجْرِ، في قوله تَعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ﴾ [سورة الفجر، الآية 6، 7]، فيَجْعلون لَفْظة إِرَمَ اسمًا لمدينةٍ وُصِفتْ بأنّها ذات العِماد، أي الأساطين. ويَنقلون أنّه كان لعادِ بن عوص بن إرمٍ ابْنان، هما شديدٌ وشدّاد، مَلَكا مِن بَعْده، وهلَك شديدٌ فخَلُص المُلْك لشدّاد، ودَانَت له مُلوكهم. وسمع وَصْفَ الجنّة، فقال: لأَبْنِيَنَّ مثلَهَا ؛ فبنَى مدينةَ إرَم في صَحارَى عَدَن في مُدّة ثلاثمائة سَنة ، وكان عُمْره تسعمائة سَنة . وإنّها مدينةٌ عظيمة ، قُصورُها من الذّهب والفضّة ، وأساطينُها من الزَّبَرْجَد والياقوت، وفيها أصنافُ الشّجَر والأنْهار المطّرِدَة؛ ولمّا تَمّ بِناؤُها سار إليها بأهْل مَمْلكته؛ حتّى إذا كان منها على مَسيرة يومٍ وليلةٍ، بعثَ اللهُ عليهم صَيْحةً من السّماء، فَهَلكوا. ذكر ذلك الطّبريُّ[1] والثّعالبيّ[2] والزّمَخْشَريُّ[3]، وغيرُهُم من المفسّرين.

(أ) سقط هذا الفصل من الظاهري ، وأثبت في : ل ج ع ي .

---

(1) جامع البيان 30 : 212 وما بعدها .

(2) كذا في الأصول، ويعني به أحمد بن محمد بن إبراهيم الثّعلبي النيسابوري، المفسّر المتوفّى سنة 427هـ/ 1035م ، وتفسيره الكشف والبَيان في تفسير القرآن ، غير مطبوع .

(3) الكشّاف عن حقائق التنزيل 4 : 750 – 751 .

ويَنْقلون عن عبد الله بن قِلابة[1] من الصَّحابَة، أنَّه خَرج في طَلب إبلٍ له فوقَع عليها، وحَمَل منها ما قَـدَر عليه، وبلغ خبَرُه إلى مُعاوية، فأحْضره وقَصّ عليه؛ فبحث عن كَعْب الأخبار وسأَلهُ عن ذلك ، فقال : هي إرَمُ ذاتِ العِماد، وسَيَدْخُلها رجلٌ من المُسْلمين في زَمانِك ، أحمرٌ أَشْقر قصيرٌ ، على حاجبه خالٌ ، وفي عُنُقه خالٌ ، يَخْرج في طلَب إبلٍ لـه ؛ ثمّ التفتَ فأَبْصر ابنَ قِلابَة فقال : هـذا والله ذلك الرَّجل. انتهى .

وهذه المدينةُ لم يُسْمع لها خَبَرٌ من يَوْمئذ في شَيْءٍ من بِقَاع الأَرْض ، وصَحَارى عَدَن الّتي زَعموا أنّها بُنيت فيها هي في وسَط اليَمن، وما زال عُمْرانُه مُتعاقِباً والرُّكّاب والأدِلاء تنفُض طُرُقَه من كلّ وَجْـه ؛ ولم يُنْقل عن هـذه المدينَـة خَـبَرٌ ، ولا ذَكَرها أحدٌ من الأخْباريّين ولا من الأُمَم. ولَوْ قالـوا إنّها دَرَسَت فيما دَرَس مـن الآثار لكان أَشْبَه ، إلاّ أنّ ظاهِرَ كلامهم أَنّها مَوْجودةٌ . وبعضُهم يقول إنّها دِمَشْق ؛ بناءً على أنّ قومَ عادٍ مَلكوها . وقد ينتهي الهذيانُ ببَعْضهم إلى أنها غائِبَةٌ عن الحِسّ، وإنّما يَعْثُر عليها أهلُ الرّياضة أو السَّحَرة ؛ مزاعِمُ كُلُّها شبيهةٌ بالخُرافات.

والّذي حَمَل المُفَسّرين على ذلك، ما اقتضَتْه صِناعَة الإعْراب في لَفْظة ذات العِماد ، من أنّها صِفَة إرَم ، وحَمَـلوا العِمادَ على الأساطين ، فتعيّن أن يكونَ بناءً ؛ ورَشّح لهم ذلك قراءةُ ابن الزّبير : عادِ إرَمِ، على الإضافَة من غيرِ تَنْوينٍ . ثم وقفوا على تلك الحِكايات الّتي هي أشبهُ بالأقاصيص المَوْضوعةِ ، [وأقرب لتفاسير

(1) ليس بصحابي ، وقد وَهِمَ المؤلف فيه ، وهو يعـني به عبد الله بن زيْد بن عمرو الجَرْمِيّ ، أبا قِلابة البصريّ ، تابعيّ مات بالشّام سنة 104هـ (تهذيب الكمال 14 :542 ، تقريب التهذيب 304) .

سيفَوَيه][أ] المنقولةِ في عِداد المُضحكات ؛ وإلاّ فالعِماد هي عِمادُ الخِيام ، وإنْ أُريدَ بها الأساطينُ فلا بِدْعَ في وَصْفهم بأنّهم أهل بناءٍ وأساطينَ على العُموم ، بما اشْتَهر من قُوَّتهم ؛ لا أنّه بناءٌ خاصّ في مدينة معيّنة أو غيرها . وإن أُضيفَتْ كما في قراءة ابن الزّبير ، فعلى إضافة الفَصيلة إلى القَبيلة ، كما تقولُ : قريشُ كِنانة ، وإلياس مُضَر ، ورَبيعةُ نِزار ؛ من غير ضَرورة إلى هذا المَحْمل البَعيد الذي يُجْلَبُ لتَوجيهه أمثالُ هذه الحِكايات الواهِية الّتي تَنَزّه كتابُ الله [تعالى][ب] عن مِثْلها ، لبُعْدها عن الصِّحّة]• [ج] .

ومن الحكايات المَدْخولة للمؤرّخين ، ما يَنْقلونه كافّةً في سَبَب نَكْبة الرّشيد للبرامكة، من قصّة العَبّاسة أُخْتِه مع جَعفر بن يَحْيى بن خالد مَوْلاه، وأنّه لِكَلَفه بمكانهما من مُعاقَرته إيّاهما الخَمْر ، أَذِن لهما في عَقْد النّكاح دون الخَلْوة ، حِرْصاً على اجْتماعهما في مَجْلسه ، وأنَّ العبّاسَة تحيّلَتْ عليه في الْتماس الخَلْوة به ، لما شغفَها من حُبّه ، حتى واقعَها - زَعموا في حالةِ سُكْرٍ - فحملَتْ ، ووُشِيَ بذلك للرّشيد ، فاستُغْضِب.

وهيهات ذلك من مَنْصِب العبّاسَة في دينها وأُبوّتها وَجَلالها ، وأنّها بنتُ عبد الله بن عبّاس ، لَيس بَيْنها وبَيْنه إلاّ أربعةُ رجال ، هم أشرافُ الدّين وعُظماء المِلّة من بَعْده ؛ العباسةُ بنتُ محمد المَهْديّ ، ابن عَبْد الله، أبي جَعْفر المَنصور، ابن محمّد السَّجاد، ابن عليّ أبي الخُلفاء، ابن عبد الله تُرْجمان القرآن ، ابن العبّاس عمّ النبيّ ﷺ ؛ بنتُ خليفةٍ أختُ خليفة ، محفوفةٌ بالمُلْك العزيز والخِلافة النّبَويّة وصُحْبة

(أ) من : ل ع ج ، وسقط من ي ظ (ب) من : ل (ج) نهاية سقط الظاهري المستكمَل من : ل ج ع ي .

الرّسول وعُمومَتِه ، وإمامَة المِلّة ونورِ الوَحْي ومَهْبطِ الملائِكة من سائر جِهاتها ؛ قريبةُ عَهْدٍ بِبَداوَة العُروبيّة وسَذاجة الدّين ، البَعيدة عن عَوائِد التّرف ومَراتع الفواحِش . فأيْنَ يُطْلَبُ الصّوْنُ والعفافُ إذا ذهبَ عنها؟ أو أين توجَدُ الطّهارة والزّكاء إذا فُقِدَ من بَيْتها ؟ وكيف تُلْحِمُ نَسبَها بجَعْفر بن يَحْيى وتُدنّس شرفها العربيَّ بمَوْلَى من مَوالي العَجَم؟! تملّكَ جدَّه من الفُرْس أو تولّاه جدُّها من عُمومة الرّسول وأَشْراف قُرَيش ، وغايَتُه أن جذَبَتْ دولَتُهم بضَبْعه وضَبْع أبيه، واستَخْلَصَتْهم ورَقَّتْهم إلى مَنازل التّشْريف . وكيف يَسوغُ من الرّشيد أن يُصْهِرَ إلى مَوالي الأعاجِم على بُعْد هِمّته، وعِظَم آبائه(أ)؟. ولو نَظر المتأمّلُ في ذلك نَظَرَ المُنْصِف ، وقاس العبّاسة بابنة مَلِكٍ من أعاظم مُلوك زَمانه، لاستَنكَف لها عن مِثْله مع مَوْلَى من مَوالي دَوْلتها، وفي سُلْطان قَوْمها ،/ واستَنْكره ولَجَّ في تَكْذيبه، وأَيْن قَدْرُ العبّاسة [13 أ] والرّشيد من النّاس؟

وإنّما نَكَبَ البرامكَةَ ما كان من اسْتِبْدادهم على الدَّوْلَة ، واحْتِجانهم أموالَ الجِبايَة ، حتّى كان الرشيدُ يَطْلُبُ اليسيرَ من المال فلا يَصِلُ إليه ، فغلَبوه على أَمْره وشَرَكوه في سُلْطانه ، ولم يكنْ له مَعَهم تصرُّفٌ في أُمور مُلْكه ، فعظُمَت آثارُهم وبَعُد صيتُهم ، وعَمَروا مَراتِبَ الدّوْلة وخُطَطَها بالرُّؤساء من وَلَدهم وصَنائِعهم، واحْتازوها عَمّن سِواهُم : من وِزارَةٍ ، وكِتابَةٍ ، وقِيادة ، وحِجابَةٍ ، وسَيْفٍ ، وقَلَم .

يقالُ إنّه كان بدار الرّشيد من وَلَد يَحْيى بن خالد، خَمْسةٌ وعشرونَ رئيساً من بين صاحِب سَيْفٍ وصاحب قَلَم ، زاحموا فيها أَهل الدَّوْلة بالمناكِب ، ودَفعوهم

(أ) ع: إبائه .

عنها بالرَّاح ، لمكان أبيهم يَحْيى من كَفالة هارون ، وليّ عهدٍ وخليفةً ؛ حتّى شَبّ في حِجْره ، ودَرج من عُشّه ، وغَلَبه على أَمْره ، وكان يَدْعوه يا أبَتِ ؛ فتوجّه الإيثارُ من السّلطان إلَيْهم ، وعَظُمت الدَالّةُ منهم ، وانبَسط الجاهُ عِنْدهم ، وانْصرفَت نَحْوهم الوُجُوهُ، وخَضَعَت لهم الرِّقابُ، وقُصِرَتْ عليهم الآمالُ، وتَخَطَّت إليهم من أقْصى التُّخوم هدايا المُلوك وتُحَفُ الأُمَراء، وتسرَّبت إلى خَزائِنهم- في سبيل التَّزَلُّف والاسْتمالة - أموالُ الجِباية ، وأَفاضوا في رجال الشّيعة وعُظَماء القَرابَة العَطاءَ، وطَوَّقوهم المِنَنَ ، وكَسَوْا[أ] من بُيوتات الأَشْراف المُعْدِمَ ، وفكّوا العَانِيَ ، ومُدِحوا بما لم يُمدح به خليفتُهم ، وأَسْنَوْا لعُفاتِهم الجوائزَ والصِّلات ، واستَوْلوا على القُرَى والضِّياع من الضّواحي والأَمْصار في سائِر الممالك ؛ حتى آسَفُوا البِطانَةَ ، وأحْقَدُوا الخاصّة ، وأغَصّوا أهْل الوِلاية ، فكُشِفتْ لهم وُجوهُ المُنافَسة والحسَد ، وَدَبّت إلى مِهادِهم الوثيرِ من الدّولة / عَقاربُ السِّعايةِ ، حتّى لقد كان بَنو قَحْطَبه أخْوالُ [13 ب] جَعْفر من أَعْظم السّاعين علَيْهم ، لم تَعْطِفْهم - لما وقَرَ في نُفوسهم من الحَسَد - عواطفُ الرَّحِم ، ولا وَزَعَتْهم أواصِرُ[ب] القَرابة ، وقارَنَ ذلكَ عند مَخْدومِهم نَواشِيءُ الغَيْرة، والاستنكافُ من الحَجْر ، والأَنَفَةُ ، وكامِنُ الحُقود الّتي بعَثَتْها منهم صَغائر الدَّالَّةِ ، وانْتهى بهم[ج] الإِصْرارُ على شَأنهمْ إلى كبائر المُخالَفَة .كقِصَّتِهم في يَحْيى بن عبد الله بن حَسَن بن الحَسَن بن عليّ بن أبي طالب ، أَخي محمّد المهدي، الملقّب بالنَّفْس الزكيّة، الخارج على المَنْصور ؛ ويَحْيى هذا هو الّذي استَنْزلَهُ الفَضْل بن يَحْيى من بلاد الدَّيْلَم على أمانِ الرّشيد بخَطّه ، وبذَل لهم فيه ألفَ أَلْفَ دِرْهم على

(أ) ل ج ع : كسبوا (ب) سقط من ج (ج) في : ل ج ع ي : بها .

ما ذكرهُ الطَّبَرِيّ[1] . ودَفعه الرَّشيدُ إلى جَعْفر وجَعلَ اعتِقالَه بدارِه وإلى نَظَرِه ، فَحَبسه مُدّةً ، ثم حَمَلَته الدّالّةُ على تَخْلِيَةِ سَبيله ، والاسْتبداد بحَلّ عِقاله ، حُرُماً لدِماء أَهْل البَيْت بزَعْمه ، ودَالّةً على السّلْطان في حُكْمه . وسأله الرَّشيدُ عنه لمّا وُشيَ به إليه ، ففَطِن ، وقال : أَطْلَقْتُه؛ فأَبدى له وَجْهَ الاستِحْسان وأسَرّها في نَفْسه . فأوجد السبيلَ بذلك على نَفسه وقَوْمه ؛ حتى ثُلّ عَرْشُهم ، وأُكْفِيت عليهم سَماؤُهم، وخُسِفت الأرضُ بهم وبدارهم، وذَهَبت سَلفًا ومثلاً للآخرين أيّامُهم .

ومن تأمّل أخبارَهم ، واستَقْصى سِيرَ الدَّوْلة وسِيَرَهُم ، وَجَدَ ذلك مُحَقَّقَ الأثَر ، مُمَهَّدَ الأسْباب .

وانظرْ ما نقلَهُ ابنُ عَبْد ربّه[2] في مُفاوَضَة الرّشيد عمّ جَدّه داود بن عليّ في شَأْنَ نَكْبتهم ، وما ذكره في باب الشُّعراء من كتاب العِقْد[3] ، في مُحاورة الأَصْمَعيّ للرّشيد وللفَضْل بن يحيى في سَمَرهم ، تَتَفَهّمْ أنّه إنما قتلَتْهم الغَيْرَةُ والمُنافَسَةُ في الاسْتِبْداد من الخليفة فَمَنْ دُونَه. وكذلك ما تَحَيَّل به أعداؤُهم[4] من البِطانة فيما دَسّوه للمُغَنّين من الشّعْر ، احْتيالاً على إسْماعه للخليفة وتَحْريك حَفائظه لهم، وهو قوله[5] : [من الرمل]

---

(1) تاريخ الرُّسل والملوك 8 : 242 ، 289 .

(2) العقد الفريد 5 : 66 وفيه سمّى عمّ جدّ الرشيد "إسحاق". ولا يوجد في أعمام جدّه اسم إسحاق هذا كما في جمهرة النسب لابن حزم (ص 20) في تعداد أبناء علي بن عبد الله بن عبّاس، وهم: محمد، سليمان، داود، عبد الله، صالح، عيسى، عبد الصمد، إسماعيل.

(3) العقد الفريد 5 : 309 – 317 .

(4) البيهقي : المحاسن والمساوي 2 : 80 .

(5) الشعر لعمر بن أبي ربيعة، ديوانه 320 . الطبري 9 :127 ورواية البيت الأول عنده :

وعدت هندٌ وما كانت تَعِدْ ليت هندًا أنجزتنا ما تَعِد

لَيْتَ هنداً أَنْجَزتْنا ما تَعِدْ   وشَفَتْ أنفسَنَا مما تَجِدْ
/ واستَبَدَّتْ مرَّةً واحِدَةً   إنّما العاجِزُ من لا يَسْتَبِدْ [14 أ]

وأنّ الرشيدَ لما سَمِعَها قال : إي والله ، عاجزٌ ؛ حتّى بعثوا بأمْثال هذه كامِنَ غَيْرته ، وسلّطوا علَيْهم بأسَ انْتِقامه . نَعوذُ بالله من غَلَبة الرِّجال وسوء الحال .

وأمَّا ما تُمَوِّه(أ) به الحكايَةُ من مُعاقَرة الرّشيد الخَمْر ، واقْتِران سُكْره بسُكْر النَّدْمان ، فحاشَ لله ﴿ما عَلِمْنا عَلَيْهِ من سوءٍ﴾ [سورة يوسف، من الآية 51] ، وأيْن هذا من حالِ الرّشيد وقيامِه بما يَجِبُ لمنْصِب الخِلافة من الدّين والعَدالة ، وما كان عليه من صِحابة العُلَماء والأَوْلياء ، ومُحاوَرَته للفُضَيْل بن عِياض ، وابن السَّمّاكِ ، والعُمَريّ، ومكاتبَتهِ سُفْيان ، وبكائِهِ من مَواعظهم ، ودعائِهِ بمكّة في طَوافه ، وما كان عليه من العِبادة والمُحافَظة على أوْقات الصَّلوات وشُهود الصُّبح لأوّلِ وَقْتها .

حكى الطَّبريُّ(1) وغيرُه أنّه كان يصلّي كلَّ يوم مائة رَكْعَة نافِلةً؛ وكان يَغْزو عاماً ويحجُّ عاماً. ولقد زَجَر ابنَ أبي مَرْيم مُضْحِكةَ سَمَره حين تعرَّض له بمثْل ذلك في الصَّلاة، لما سَمِعه يَقْرأُ ﴿ومالِيَ لا أعبُد الّذي فَطَرني﴾ [سورة يس ، من الآية 22]، قال: والله لا أَدْري لِمَ؟ فما تَمالكَ الرّشيدُ أن ضَحِك، ثم الْتَفتَ إليه مُغْضباً ، وقال : يا ابنَ أبي مَرْيَم ، في الصّلاة أيضاً ؟! إيّاك إيّاك والقرآنَ والدّين ، ولك ما شِئْت بَعْدهما.

(أ) ع : تموّهه .

(1) تاريخ الرُّسل والملوك 8 : 349 .

وأيضاً، فقد كان من العِلْم والسّذاجة بمكانٍ، لقُرب عَهْده من سَلَفه المُنتحِلين لذلك، ولم يكن بَيْنه وبين جَدّه أبي جَعْفر بعيدُ زَمان ، إنّما خَلَّفه غلامًا ، وقد كان أبو جَعْفر بمكانٍ من العِلْم والدّين قَبْل الخِلافَة وبَعْدها ، وهو القائِلُ لمالك حين أشار عليه بتأليف الموطّإ: يا أبا عَبْد الله، إنّه لم يَبْقَ على وَجْه الأرض أعْلَمُ منّي ومنك، وإنّني قد شغَلَتْني خِلافةٌ ، فضعْ أنت للنّاس كتابًا يَنْتفِعون به ، تَجنَّبْ فيه رُخَصَ ابنِ عبّاس ، وشدائدَ ابن عُمر، ووَطِّئهُ للناس تَوْطِئَةً. قال مالك: فوالله لقد عَلَّمني التّصْنيفَ يَوْمئذٍ .

[14 ب] ولقد أَدْركه ابنه المهديُّ أبو الرّشيد هذا وهو يَتَورَّع عن كِسْوة الجديد / لِعياله من بَيْت المال. ودَخل عليه يوماً وهو بمجْلسه يُباشر الخيّاطين في إرْقاع الخُلْقان من ثياب عِياله، فاستنْكفَ المهديُّ من ذلك، وقال : يا أمير المؤمنين، عَليّ كِسْوةُ هـذه العيال عَامَنا هذا من عَطائي، فقال: لك ذلك، ولمْ يَصُدَّه عَنه، ولا سمحَ بالإنْفاق من أَمْوال المُسْلمين. فكيف يَليقُ بالرّشيد على قُرْب العَهْد من هذا الخليفة وأُبوّته ، وما رَبِيَ عليه من أَمْثال هذه السّيَرِ في أهل بَيْته، والتّخَلُّق بها، أن يُعاقِر في الخَمْرَ أو يُجاهِرَ بها ، وقد كانت حالُ الأَشْراف من العَرَب الجاهِليّة في اجْتناب الخَمْر مَعْلومَة، ولم تكن الكَرْمُ شَجرَتَهم ، وكان شربُها مَذَمَّةً عند الكثير منهـم ؛ والرّشيدُ وآباؤُه كانوا على ثَبَجٍ من اجْتناب المَذْمومات في دينِهم ودُنياهم ، والتخلُّق بالمحامِد وأوْصاف الكَمال ونَزَعات العَرَب.

وانْظُرْ ما نقلَه الطَّبَرِيّ(1) والمَسْعوديّ(2) في قِصّة جِبْريل بن بَخْتَيْشوع الطّبيب، حين أُحضِرَ له السّمكُ في مائِدته فحَمَاه عَنْه، ثم أمرَ صاحبَ المائدة بِحَمْلِه

(1) لم نُحدّد مَوقِعَ الخبر في تاريخ الطبري ، وأورده ابن أبي أُصَيبعة أكثر تفصيلاً في طبقات الأطباء 191

(2) مروج الذهب 4: 205 (2511)

إلى مَنْزله؛ وفَطَن الرّشيد وارتَابَ به، ودَسّ خادِمَه حتّى عايَنه يَتَناوله؛ فأعدّ ابنُ بَخْتَيْشوع للاعْتِذار ثلاثَ قِطَعٍ من السّمك في ثلاثَة أَقْداحٍ: خلَط إحْداها باللّحْم المعالَج بالتّوابِل والبُقولِ والبَوارِدِ والحَلْوَى؛ وصَبّ على الثّانية ماءً مُثَلّجاً؛ وعلى الثّالثة خَمْراً صِرْفًا ، وقال في الأوّل والثّاني : هذا طعامُ أمير المُؤمنين ، إن خلَطَ السمكَ بغَيْره أو لم يَخْلِطْه ؛ وقال في الثّالث : هذا طعامُ ابن بَخْتَيْشوع ، ودفَعها إلى صاحبِ المائدة، حتّى إذا انتَبه الرّشيدُ وأَحْضرَهُ للتّوْبيخ، أَحْضر الأقداحَ، فوجَد صاحبَ الخَمْر قد اختلطَ وامّاعَ وتفَتّتَ، ووَجد الآخَرَيْن قد فَسَدَا وتغيّرت رائحتهما؛ فكانت له في ذلك مَعْذرة ، وتَبَيّن من ذلك أنّ حالَ الرّشيد في اجْتناب الخَمْر كانت مَعْروفةً عند بِطانَته وأَهْل مائِدته ؛ ولقد ثَبَتَ عنه أنّه عَهِدَ بحَبْس أبي نُواس لِما بَلَغه من انْهماكه في المُعاقَرة، حتّى تابَ / وأقلَعَ . [15 أ]

وإنّما كان الرّشيدُ يشرَبُ نَبيذَ التّمْر على مَذْهب أَهْل العراق ، وفَتاويهم فيها مَعْروفَةٌ ؛ وأمّا الخَمْر الصِّرْفَة[(أ)] ، فلا سبيلَ إلى اتّهامِه بها ، ولا تَقْليدِ الأخْبار الواهِيَة فيها ، فلَمْ يكُنِ الرّجلُ بحيْث يُواقِع مَحْرَماً من أكبر الكبائر عند أَهْل المِلّة ، ولقد كان أولئك القومُ كلُّهم بمَنْجاةٍ من خَبَث[(ب)] السَّرَف والتَّرَف في ملابِسهم وزينَتِهم وسائرِ مُتَناوَلاتِهم ، لما كانوا عليه من خُشونة البَداوَة وسَذاجَة الدّين الّتي لم يفارِقوها بَعْد ؛ فما ظنُّك بما يَخْرج عن الإباحَة إلى الحَظْر ، وعن الحِلِّيَّة إلى الحُرْمة .

ولقد اتّفق المؤرّخونَ : الطّبريُّ والمسعوديُّ [وغيرُهم][(ج)] ، على أنّ جميعَ من سلَف من خُلَفاء بَني أُمَيّة وبَني العبّاس إنّما كانوا يَرْكبون بالحِلْية الخَفيفَة من الفِضّة

(أ) من ظ و ع ، وفي ج الصّرف (ب) كذا في ظ ل ج ي ، وفي ع: خنث (ج) سقط من ظ وحدها .

في المناطِق والسُّيوف واللُّجُم و[السُّروج][أ] . وأنَّ أوّل خَليفةٍ أحْدث الركوبَ بحِلْيةِ الذّهب هو المعتزّ بن المتوكّل[1] ، ثامنُ الخُلفاء بَعْد الرّشيد ، وهكذا كان حالُهم أيضاً في مَلابِسهم، فما ظَنُّكَ بِمَشارِبِهم. ويتبيَّن ذلك بأتَمّ من هذا ، إذا فهِمْتَ طبيعةَ الدَّوْلة في أوّلها من البَداوة والغَضاضَة، كما نَشْرحُ في مَسائل الكتاب الأوّل إن شاء الله .

وُيناسب هذا أو قريباً منه، ما يَنْقُلونه كافّةً عن يَحْيى بن أكْثَم ، قاضي المَأمون وصاحِبِه ، وأنّه كان يُعاقِرُ المأمونَ الخمْرَ، وأنّه سَكِرَ ليلةً مع شَرْبه، فَدُفن في الرَّيْحان حتّى أفاق ، ويُنْشِدون على لِسانه[2] : [من البسيط]

يا سيّدي وأميرَ النّاسِ كلِّهِمِ … قد جارَ في حُكْمه من كان يَسْقيني
إنِّي غَفَلْتُ عن السّاقي، فصَيَّرني … كما تَراني، سَليبَ العَقْل والدِّينِ

وحالُ ابن أكْثَم والمَأمون في ذلك من حال الرّشيد، وشرابُهم إنّما كان النّبيذ؛ ولم يكن مَحْظوراً عندهم ، وأمّا السّكْرُ فلَيْس من شَأْنهم ، وصِحابَتُه للمَأمون إنّما كانت خلّةً [في الدين][ب] ، ولقد ثَبَت أنّه كان يَنامُ معه [في البَيْت][ب] .

ونُقِلَ من فَضَائل المَأمون وحُسْن عَشيره، أنّه انْتَبهَ ذاتَ ليلةٍ، فقام يتَحَسَّسُ ويَلْتَمس الإناءَ ،/ مخافةَ أن يوقِظَ يَحْيى بن أكْثَم ؛ وثَبت أنّهما كانا يُصَلّيان الصُّبْح جميعاً ، فأين هذا من المُعاقَرة ؟! [15ب]

(أ) في ظ وحدها السُّرُج (ب) من : ج ع ل ي .

(1) مروج الذهب 5 : 90 (3102) .

(2) الخبر في العقد الفريد 6 : 345 ، ولا يعرف قائل الأبيات .

وأيضاً فيَحْيَى بن أَكْثَم كان من أَهْلِ الحديث ، وقد أثنى عليه [الإمامُ أحمد][أ] ابنُ حَنبل، وإسماعيلُ القاضي. وخرّج عنه التِّرْمذيّ، وذكر المِزّيّ الحافِظ[1] أن البُخاريَّ رَوى عنه في غَيْر الجامع ، فالقَدْحُ فيه قَدْحٌ في جَميعهم.

وكذلك ما يَنْبِزُه المُجّانُ بالمَيْل إلى الغِلْمان، بُهتانًا على الله وفِرْيةً على العُلَماء ؛ ويَسْتَنِدون في ذلك إلى أَخْبار القُصّاص الواهِية ، الّتي لعلّها من افْتِراء أَعْدائِه ؛ فإنّه كان مُحَسَّداً في كَماله وخُلّته للسّلطان؛ وكان مَقامُه من العِلْمِ والدّين مُنَزَّهاً عن مثل ذلك؛ ولَقد ذُكِرَ لابن حَنبل ما يَرْميه به النّاسُ؛ فقال: سُبْحانَ الله، سُبْحانَ الله، ومن يقول هذا؟! وأَنْكَر ذلك إنكارًا شديدًا. وقيل لإسماعيل القاضي ممّا كان يُقال فيه ؛ فقال : معاذَ الله أن تزول عَدالةُ مِثْله بتَكَذُّب باغٍ أو[ب] حاسِد ؛ وقال [أيضاً][ج] : كان يَحيى بن أَكْثم أبرأَ إلى الله من أن يكون فيه شيءٌ ممّا كان يُرمَى به من أمْر الغِلْمان ؛ ولقد كنْتُ أقف على سَرائِره فأَجِدُه شديدَ الخَوْف لله ، لكنّه كانت فيه دُعابَةٌ وحُسْنُ خُلُقٍ، فرُمِيَ بما رُمِيَ به . وذكرهُ ابنُ حِبّان[2] في الثِّقاتِ ، وقال : لا يُشْتَغَل بما يُحْكى عنه ، لأنّ أكْثَرَها لا يصحّ عَنْه .

ومن أَمْثال هذه الحكايات ، ما نَقَلَهُ ابنُ عَبْد رَبّه صاحبُ العِقْد[3] ، من حديث الزِّنْبيل، في سَبب إصْهار المأْمُون إلى الحَسن بن سَهْل في بِنْته بُورَان، وأنّه

(أ) من: ل ي (ب) ي ل ع ج : و (ج) من : ي .

(1) تهذيب الكمال : 31 : 209 .

(2) الثقات 9 : 265 .

(3) العقد الفريد 6 : 457 – 470 ، والخبر فيه أكثر تفصيلاً .

عَثَرَ في بَعْضِ اللّيالي في تَطْوافه بِسِكَكِ بَغْداد بِزِنْبيل مُدَلًّى من بَعْضِ السّطوح، بمعالِق وجُدُلٍ مُغَارةِ الفَتْلِ من الحرير، فاقْتَعدَه وتناولَ المعالِقَ، فاهتَزّت، وذهَبَ به صُعُداً إلى مَجْلِسٍ شَأْنُه كذا، ووَصَفَ من زينَةِ فَرْشِه وتَنْضيد آنيته وجَمال رُوائِه ما يَسْتوقِفُ الطَّرْفَ ويَمْلِكُ النّفسَ، وأنّ امرأةً بَرَزَتْ له من خَلَلِ السُّتور في ذلك المجْلس، رائعةَ الجَمال، فتّانَةَ المحاسِن، / [16أ] فحَيَّتْه ودعَتْه إلى المُنادَمة، فلمْ يَزَلْ يُعاقِرها الخمرَ حتّى الصّباح، ورَجَع إلى أَصْحابه بمكانِهم من انْتِظارِه وقد شَغَفَتْه حُبّاً بَعَثه [على][أ] الإصْهار إلى أبيها.

وأينَ هذا كلُّه من حَال المأْمون المَعْروفة في دينِه وعِلْمه واقْتفائه سَنَنَ الخُلفاء الرّاشدين من آبائِه، وأَخْذه بسِيَرِ الخُلفاء الأَرْبعة أَرْكانِ المِلّة، ومُناظَرته للعُلَماء، وحِفْظِه لحُدود الله في صَلَواتِه وأَحْكامه؛ فكَيْف تَصحُّ عنه أحوالُ الفُسّاق المُسْتَهْترين في التَّطْواف باللّيل وطُروق المَنازل، وغِشْيان السَّمَر؛ سبيلِ عُشّاق الأعْراب، وأيْن ذلك من مَنْصب بِنْت الحَسَن بن سَهْل وشَرَفِها، وما كان بدار أبيها من الصَّوْن والعَفاف.

وأمثالُ هذه الحكايات كثيرةٌ، وفي كُتُب المؤرّخين مَعْروفة؛ وإنّما يَبْعث على وَضْعها والحديثِ بها الانْهماكُ في اللذّات المُحرَّمَة، وهَتْكُ قِناع المُروءات، ويَتَعلّلون بالقَوْم فيما يَأْتونَه من طاعة لَذّاتهم، فلذلك تَراهم كثيراً ما يَلْهَجون بأَشْباه هذه الأخبار، ويُنقِّرون عنها عند تصفُّحهم لأَوْراق الدّواوين، ولو ائْتَسَوْا بهم في غَيْر هذا من أَحْوالهم وصِفَات الكَمال اللاّئقة بهم المشهورة عنهم، ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [سورة النساء، من الآية 66] لو كانوا يَعْلمون[ب].

(أ) كذا في النسخ ع ج ل ي، وفي ظ: إلى (ب) في ع ي: يعملون.

ولقد عَذَلْتُ يومًا بَعْضَ الأُمَراء من أبْناء المُلوك في كَلَفِه بتَعَلُّم الغِناء ووُلوعه بالأَوْتار، وقُلْت له : لَيْس هذا من شَأْنِك ، ولا يَليق بمَنْصِبك؛ فقال لي : أفلا تَرَى إلى إبراهيم بن المَهْديّ كَيْف كان إمام هذه الصّناعة ورئيسَ المُغنّين في زَمانه؟ فقلت له : يا سُبْحان الله ! وهلا تَأَسّيْتَ بأبيه أو بأخيه ؟! أو ما رأيتَ كيف قَعدَ ذلك بإبراهيم عن مَناصِبهم؟ فصَمّ عن عَذْلي وأعْرض!

ومن الأَخْبار الواهِيَة، ما يَذْهبُ إليه الكثيرُ من المؤرِّخين في العُبَيْديّين ، خُلفاء الشّيعة بالقَيْروان والقاهِرة، من نَفْيهم عن أَهْل البَيْت، صلواتُ الله عليهم، والطَّعْنِ/ فيـ نَسَبهم إلى إسْماعيل الإمام ابن جَعْفر الصّادق. يَعْتَمِدون في ذلك على [16 ب] أحاديثَ لُفّقت للمُسْتَضْعَفينَ من خُلفاء بَني العبّاس، تَزلُّفاً إليهم بالقَدْح فيمَنْ ناصَبهم، وتَفَنُّناً في الشَّماتِ بعَدُوّهم؛ حَسْبما نَذْكر بعضَ هذه الأحاديث في أَخْبارهم. ويَغْفُلون عن التَّفَطُّن لشواهِد الواقِعات وأَدِلّة الأَحْوال الّتي اقْتَضَت خلافَ ذلك من تَكْذيب دَعْواهم والردِّ عليهم . فإنّهم متّفِقون في حَديثهم عن مَبْدإ دَوْلة الشّيعة ، أنّ أبا عَبْد الله المُحْتَسِب لما دَعَا بكُتامة للرِّضَى من آل مُحمّد ، واشْتَهر خبرُه ، وعُلِمَ تَحْويمُه على عُبَيْد الله المَهْديّ وابنه أبي القاسِم، خَشِيا على أنْفُسهِما ، فَهَربا من المَشْرق مَحَلّ الخِلافة ، واجْتازا بِمِصْر ؛ وأنّهما خَرجا من الإسْكَنْدريّة في زِيّ التُّجّار، ونُمِيَ خبرُهُما إلى عيسى النّوْشَريّ عاملِ مِصْر والإسْكَنْدريّة ، فَسَرّح في طَلَبهما الخيّالَةَ؛ حتّى إذا أُدْرِكا خَفِيَ حالُهما على تابِعهما ، بما لَبّسوا به من الشّارة والزّيّ؛ فأفْلَتوا إلى المَغْرب ؛ وأنَّ المُعْتَضِدَ أوْعزَ إلى الأغالِبة أمراءِ إفْريقيّة بالقَيْروان ، وبَني مِدْرارٍ أُمراءِ سِجِلْماسَة ، بأَخْذ الآفاق عليهما وإذْكاءِ العُيون في طَلَبهما ؛ فعثرَ اليَسَعُ

صاحب سِجِلْماسَة من آل مِدْرار على خَفيٍّ مَكانِهما ببَلَدِهِ ، واعْتَقَلَهما مَرْضاةً للخَليفَة. هذا قَبْل أن تَظْهر الشّيعةُ على الأَغالِبة بالقَيْروان .

ثم كان بَعْد ذلك ما كان ، منْ ظُهور دَعْوتهم بالمَغْرب وإفْريقيّة ، ثمّ باليَمَن ، ثم بالإسْكَنْدريَّة ، ثم بِمِصْر والشّام والحِجاز . وقاسَموا بَني العبّاس في مَمالك الإسْلام شِقّ الأُبْلُمَة ، وكادوا يَلِجون عليهم مواطِنَهم ويُديلونَ من أَمْرهم .

ولقد أَظْهرَ دعوتَهم ببَغْداد [وعِراقها][أ] الأميرُ البَساسيريّ - من مَوالي الدَّيْلَم [17 أ] المُتغلّبين على / خُلفاء بَني العبّاس - في مُغاضَبةٍ جَرتْ بَيْنه وبين أُمَراء العَجَم ، وخَطَب لهم على مَنابِرها حولاً كَريتًا. وما زال بَنو العبّاس يَغُصّونَ بمكانهم ودَوْلتهم، ومُلوكُ بني أُمَيّة وراءَ البَحْر يُنادون بالوَيْل والحَرَبِ منهم. وكيف يَقعُ هذا كلُّه لدَعيٍّ في النَّسَب مكذَّبٍ في انتحال الأَمْر ؟!

واعتبِرْ حالَ القَرْمَطِيّ إذ كان دَعِيّاً في انْتِسابه ، كَيْف تلاشَتْ دَعْوَتُه وتفرَّق أَتْباعُهُ ، وظُهِر سريعًا على خَبيئهم[ب] ومَكْرهم ، فساءَتْ عاقِبَتُهم ، وذاقوا وبَالَ أَمْرهم. ولو كان أَمْرُ العُبَيديّين كذلك لعُرف ولو بعد مُهْلَة . [من الطويل]

ومَهْما تكنْ عند امْرئٍ من خليقَةٍ وإن خالَها تَخْفى على النّاسِ تُعْلَمِ[1]

فقد اتّصلت دَوْلَتُهم نحواً من مائتيْن وسَبْعين سَنة، ومَلَكوا مَقام إبراهيم ومُصَلاّه ، ومَوْطِنَ الرّسول ومَدْفنَه، ومَوْقِفَ الحَجيج ومَهْبطَ الملائكة، ثم انْقَرضَ

(أ) من: ل ج ع ي (ب) في: ع ل ي ج: خبثهم .

(1) البيت لزهير بن أبي سلمى، من معلقته، انظر ابن الأنباري: شرح القصائد السّبع الطوال 289، وروايته: ولو خالَها .

أمْرُهم، وشيعتُهم في ذلك كلّه على أتَمّ ما كانوا علَيْه من الصّاغِية إليْهم، والحُبِّ فيهم، واعتقادِهم بِنَسَب الإمامِ إسْماعيل بن جَعْفر الصّادق .

ولقد خَرَجوا مِراراً بَعْد ذهاب الدَّوْلَة ودُروس أثَرها، داعينَ إلى بِدْعَتهم هاتِفين بأسماء صِبْيان من أَعْقابهــم ، يَزْعُمون استِحْقاقَهم للخِلافَـة ، ويَذْهبـون إلى تعيْينهم بالوَصِيَّة ممّن سَلَف قَبْلَهم من الأَئِمَّـة، ولو ارْتابـوا في نَسَبهم لما رَكِبوا أعْنـاق الأخْـطارِ في الانْتِصار لَهم؛ فصاحِبُ البِدْعة لا يُلَبِّسُ في أَمْره، ولا يُشَبِّهُ في بِدْعَته، ولا يُكْذِبُ نَفْسَه فيما يَنْتحِلُه.

والعجـبُ من القاضي أبي بكْـر الباقِـلاّني[1]، شيخ النُّظّار من المتكلّمين، يَجْنَحُ إلى هذه المقالَة المَرْجوحَة ؛ ويَرى هذا الرأيَ الضّعيفَ . فإن كان ذلك لما كانوا عليه من الإلْحاد في الدّين والتّعمّق في الرّافِضِيّة، فليس ذلك بدافعٍ في صَدْر بِدْعَتِهـم، وليس إثْباتُ مُنْتَسَبهم بالّذي يُغْني عنْهم من الله شيئاً في كُفْرهم ؛ فقد قال تعالى لنوحٍ عليـه السّـلامُ في شَأْن ابْنِه : ﴿ إنّهُ لَيْسَ مِن أَهْلِكَ إنّه عَمَلٌ غيرُ صَالِحٍ فَلا تَسْأَلـنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِـهِ عِلْـمٌ ﴾ [سـورة هود ، من الآية 46] . وقـال : ﷺ / لفاطِمـة [17 ب] يَعِظُها[2] : "يا فاطِمَةُ، اعْمِلي فلَنْ أُغْنِيَ عنكِ من اللـه شيئاً".

(1) لم يذكر شيئاً من هذا في كتابه التّمهيد في الردّ على الملحدة المعطّلة والرافضة والخوارج والمعتزلة، وإنّما تناول هذا الموضوع في كتاب له مفقود، ذكره السُّبكي في طبقات الشافعية 7 : 18 وسمّاه كشف الأسْرار الباطنيّة، وأنّ الباقلاني كشف في أوّله بُطلان نَسب الفاطميّين إلى الإمام عليّ .

(2) رُوي في الصّحيحيْن البُخاري 4 : 7 ، و 6 : 140 ، ومسلم 206 ، من حديث أبي هريرة بلفظ مُقارب. باب : ﴿وأنذِرْ عَشيرتَك الأَقْربين﴾ [الشعراء، الآية 214] .

ومتى عَرَفَ امْرُؤٌ قَضِيَّةً أو استَيْقَنَ أمْراً ، وَجَبَ عليه أن يَصْدَعَ به ، ﴿ واللهُ يَقولُ الحقَّ وهُوَ يَهْدِي السَّبيلَ ﴾ [سورة الأحزاب، من الآية 4] . والقومُ كانوا في مجالٍ لظُنون الدّوَل بهم ، وتَحْتَ رِقْبَةٍ من الطُّغاة، لتوَفُّر شيعَتهم ، وانْتِشارهم في القاصِية بدَعْوتهم ، وَتكَرُّر خُروجهم مَرّةً بعد أُخرى ، فلاذَتْ رجالاتُهم بالاخْتِفاء ولم يكادوا يُعْرفون، كما قيل[1]: [من الطويل]

فَلَوْ تسألِ الأيّامَ ما اسْمِيَ، ما دَرَتْ وأيْنَ مَكاني ؟ ما عَرفْنَ مكانِي

حتّى لقد سُمّي مُحمّدُ بن إسماعيل الإمام، جدُّ عُبَيد الله المَهْديّ، بالمكْتوم؛ سَمَّتْه بذلك شيعتُهم لِما اتّفقوا عليه من إخْفائه ، حَذرًا من المُتَغلّبين عليهم . فتوصَّل شيعةُ آل العبّاس بذلك عند ظُهورهم إلى الطَّعن في نَسَبهم ؛ وازْدَلفوا بهذا الرّأي الفائِل إلى المُسْتضْعَفِين من خُلَفائهم، وأَعْجَب به أَوْلياؤهم وأُمراءُ دَوْلتهم، المتولّون لحُروبهم مع الأَعْداء، يَدْفعون به عن أَنْفُسهم وسُلْطانهم مَعَرّة العَجْز عن المُقاوَمة والمُدافَعة لمن غَلَبهم على الشّام ومِصْر والحِجاز من البَرْبر الكُتاميّين، شيعةِ العُبَيْديّين وأهْل دَعْوتهم؛ حتّى لقد أَسْجَل[2] القضاةُ ببغْداد بنَفْيهم عن هذا النَّسَب، وشَهِد بذلك عندهم من أَعْلام النّاس جَماعةٌ، منهم: الشّريفُ الرّضِيّ، وأخوهُ المُرْتَضَى، وابنُ [البَطْحاويّ][أ] ،

(أ) من ع ج ل ي ، وفي ظ : الطحاويّ .

---

(1) البيت لأبي نواس ، من قصيدته :

لمن طَلَلٌ لم أشْجِه وشجاني وهاجَ الهوى، أو هاجَه لأوانِ

الديوان 650 - (صادر) .

(2) نصّ السّجلّ في المنتظم لابن الجوزي 7 : 255 .

ومن العُلماء: أبو حامِد الإسْفَرايني[1]، والقُدُوريّ، والصّيْمَريّ، وابن الأَكْفانيّ، والأَبِيوَرْديّ، وأبو عبد الله ابن النُّعمان، فقيه الشّيعة، وغيرُهم من أَعْلام الأُمّة ببَغْداد، في يوم مَشْهودٍ، وذلك سنة ثِنْتَيْن وأَرْبعمائة، في أيّام القادِر. وكانت شَهادتُهم في ذلك على السّماعِ لما اشتَهر وعُرِف بين النّاس ببَغْداد ، وغالبُها شيعةُ / [18 أ] بَني العبّاس الطّاعِنون في هذا النّسب ؛ فنَقَلَهُ الأخْباريُّون كما سَمِعوه ، وَرَوَوْهُ حَسْبما وَعَوْهُ ؛ والحقُّ من وَرائِه .

وفي كتاب المُعْتَضِد[2] ، في شَأْن عُبَيْد الله ، إلى ابْنِ الأَغْلَب بالقَيْروان ، وابن مِدْرَارٍ بسِجِلْماسة ، أصدقُ شاهدٍ وأوضَحُ دَليلٍ على صِحّة نَسَبِهم ، فالمُعْتَضِدُ أَقْعَدُ بنَسب أَهْل البَيْت من كلّ أحَد. والدّولةُ والسّلطانُ سوقٌ للعالَـم، تُجْلَب إليه بضائعُ العُلوم والصّنائِع ، وتُلْتَمَس فيه ضَوَالُّ الحِكَم ، وتُحْدَى إليه ركائبُ الرّوايات والأَخْبار ، وما نَفَق فيها نَفَق عند الكافّة. فإن تَنَزَّهَت الدولةُ عن التَّعَسُّف والمَيْلِ والأَفَنِ والسَّفْسَفَةِ ، وسَلكتْ النَّهجَ الأَمَمَ، ولم تَجُرْ عن قَصْد السّبيل، نَفَق في سُوقِها الإبْريزُ الخالِص واللُّجَيْن المُصَفَّى؛ وإنْ ذهَبتْ مع الأَغْراض والحُقود، وماجَتْ بسَماسِرة البَغْي والباطِل، نَفَق البَهْرَجُ والزّائفُ؛ والناقدُ البَصيرُ قِسْطاسُ نَظَرِه ، وميزانُ بَحْثِه ومُلْتَمَسِه .

---

(1) كذا في كل الأصول بياء واحدة كما ضبطها ابن خلكان (وفيات الأعيان 1: 74) مع كسر الهمزة وفتح الفاء نسبة إلى إسْفراين، بلد صغير من نواحي نيسابور. وضبطها ياقوت بالفتح ثم السكون وفتح الفاء، وآخرها ياآن، ياء مكسورة وأخرى ساكنة بعدها نون، "أسْفَرايين" (معجم البلدان 1: 177) .

(2) أعاد هذا الخبر بنصّه تقريباً في كتاب العِبَر 4 : 31 .

ومِثْلُ هذا وأبْعَدُ منه كثيراً، ما يَتَنَاجَى به الطّاعنون في نَسَبِ إدْريس بن إدْريس بن عَبْد الله بن حَسَن بن الحَسَن بن عَلِيّ بن أبي طالِب، رضوانُ الله عليهم وصلاتُه وسَلامُه ، الإمام بَعْد أبيه بالمَغرب الأَقْصَى . ويُعَرِّضون تَعْرِيضَ الحَدّ بالتَّظَنُّن في الحَمْل المُخَلَّف عن إدْريسِ الأكْبر، أنّه لراشِد مَوْلاهم. قَبَّحَهم اللهُ وأبْعَدهم؛ ما أَجْهلَهم ! أما يَعْلَمون أنَّ إدْريسَ الأكْبرَ كان إصْهارُهُ في البَرْبَر، وأنّه مُذْ دَخَل المغربَ إلى أن تَوَفَّاه الله [تعالى][أ] عريقٌ في البَدْو، وأنَّ حالَ البادِيَة في مِثْل[ب] ذلك غيرُ خافِيَةٍ، إذْ لا مَكامِنَ لهم تتأتَّى فيها الرِّيَبُ؛ وأَحْوالُ حُرَمِهم أجْمعين بِمرْأَى من جاراتِهِنّ ومَسْمعٍ من جيرانِهِنّ، لتلاصُقِ الجُدْرانِ وتطامُن البِناء وعَدَم الفَواصل بَيْن[ج] المسَاكِن. وقد كان راشِدُ يَتَوَلَّى خِدْمةَ الحُرَم أَجْمعَ من بَعْد مَوْلاه، بمشْهَدٍ من أوْليائهم وشِيعَتهم، ومُراقَبَةٍ من كافّتهم .

وقد اتّفق بَرابِرَةُ المَغرِب الأَقْصَى عامّةً على بَيْعَة إدْرِيس الأَصْغَر من بَعْد أبيه، [18 ب] / وآتَوْه طاعتَهم عن رضاً وإصْفاقٍ، وبايَعوه على المَوْت الأَحْمَر، وخاضُوا دونَه بِحارَ المَنايا في حُروبه وغَزواته. ولو حدَّثوا أَنْفُسَهم بمِثْل هذه الرِّيبَة ، أو قَرَعَتْ أسماعَهم ولو من عَدُوّ كاشِحٍ ، أو مُنافِقٍ مُرْتابٍ، لتخَلَّف عن ذلك ولو بَعْضُهم ، كلّا والله ، وإنّما صَدَرتْ هذه الكلماتُ من بَني العبّاس أَقْتالِهم، ومن بَني الأَغْلَب ، عُمّالِهم كانوا بإفْريقيّة ووُلاتِهم. وذلك أنّه لما فَرّ إدريسُ الأكبرُ إلى المَغْرب من وَقْعة فَخّ، أوْعَز الهادي إلى الأغالِبة أن يَقْعُدوا له بالمراصِدِ[د] ويُذْكوا عليه العيونَ، فلم يَظْفَروا به،

(أ) من : ل ي ج (ب) ج : كلّ (ج) ي : من (د) ي : بالمرصاد .

وخَلَص إلى المَغْرب، فتمّ أمْرُه وظهرت دَعْوَتُه. وظهرَ الرّشيدُ من بَعْد ذلك على ما كان من واضحِ مَوْلاهم وعامِلِهم على الإسْكَنْدريّة، من دَسيسة التَّشيّع للعَلَويّة، وإدْهانِه في نَجاة إدْريس إلى المَغْرب، فقَتله؛ ودَسَّ الشَّمَّاخَ من مَوالي أبيه للتَّحيُّلِ على قَتْل إدْريس، فأَظْهر اللّحاق به والبراءَةَ من بَني العبّاس مَواليه، فاشْتَمل عليه إدْريسُ وخَلَطه بنَفْسه، وناوَلَه الشَّماخُ في بَعْض خَلواتِه سُمّاً اسْتَهْلَكه به. ووقَعَ خبَرُ مَهْلكه من بَني العبّاس أحْسنَ المَواقع ، لِما رَجَوْه من قَطْع أَسْبابِ الدَّعوة العَلَويّة بالمَغْرب [الأقْصَى][أ] واقْتِلاع جُرْثومَتها . ولمّا يَتَأدَّ[ب] إليهم خَبرُ الحَمْلِ المُخَلَّفِ لإدْريس ، فلم يَكُنْ إلا كَلّا ولاَ، وإذا بالدَّعْوة قد عَادَتْ ، والشّيعةُ بالمَغْرب قد ظَهَرتْ ، ودَوْلتُهم بإدْريس بن إدْريس [قد][ج] تجَدّدَتْ؛ فكان ذلك علَيْهم أنْكى من وَقْع السّهام؛ وكان الفَشَلُ والهَرَمُ قد نَزَلا بدَوْلة العَرب عن أن يَسْمَوْا إلى القَاصِية، فلم يَكنْ مُنْتهى قُدْرةِ الرّشيد على إدْريس الأكْبر بمكانِه من قاصِية المَغْرب واشْتِمال البَرْبَر عليه، إلاّ بالتَّحيُّل في إهْلاكه بالسُّموم . فعنْد ذلك فَزِعوا إلى أَوْليائِهم من الأَغالِبة بإفْريقيَّة[د] في سَدّ تلْك الفُرْجَة من ناحِيَتِهم، وحَسْم الدَّاء المُتوقَّع بالدَّوْلة من قِبَلهم، واقْتِلاعِ تلك العُروق قَبْل أنْ تَشِجَ منْهم، يُخَاطِبُهم بذلك المأْمونُ وَمَن بَعْده من خُلَفائِهم . فكانَ الأَغالبةُ عن بَرابِرة / المَغْرب الأَقْصى أَعْجزُ ، ولمثْلها من الزَّبون [19 أ] على مُلوكهم أَحْوَج، لِما طَرَق الخِلافَة من انْتِزاء المَماليك[هـ] العُجْم على سُدّتِها، وامْتطائِهم صَهْوَةَ التَّغلُّبِ عليها، وتَصْريفِهم أَحْكامَها طَوْعَ أَغْراضِهم في رِجالها

(أ) من: ل (ب) ج: لم يَتَأدَّ (ج) من: ل ج (د) سقط من ل (هـ) كذا في: ظ ل ع، وفي ج ي: الممالك .

وجِبايَتِها وأَهْل خُطَطها[أ]، وسائر نَقْضِها وإبْرامِها؛ كما قال شاعرُ عَصْرِهم: [من مجزوء الرّجز]

خليفـةٌ في قَفَصٍ بَيْنَ وَصيـفٍ وبُغَـا
يَقولُ ما قـالاَ لَهُ كَمـا تَقـولُ البَبَّغَا[1]

فخَشيَ هؤلاء الأُمراءُ الأَغالبةُ بوادِرَ السِّعايات، وتَلوَّوْا بالمعاذير؛ فطَوْراً باحْتِقـار المَغْرب وأَهْلِه؛ وطورًا بالإرْهاب بشَأْن إدْريس الخارجِ به ومن قام مَقامَهُ[ب] من أَعْقابه، يُخاطِبونَهم بتجاوُزِه حدودَ التّخوم من عَمله ، ويُنْفِذُون سِكَّتَه في تُحَفِهم وهَداياهم ومُرْتَفع جِباياتِهم ، تَعْريضًا باسْتِفْحاله، وتهويلاً باشْتِداد شَوْكته، وتعظيمًا لما دُفعوا إليـه من [مُطالَبته][ج] ومِراسِه، وتهديدًا بقَلْب الدَّعْوة إن أُلْجِئُوا إليه ؛ وطـوراً يَطْعنون في نَسَبِ إدْريس بمثْـل ذلك الطَّعن الكـاذِب ، تَخْفيضًا لشَأْنه ، لا يُبـالون بِصدْقه من كَذِبه، لبُعْد المسافة، وأَفَن عُقول من خَلَف من صِبْيَة بَني العبّاس ومَماليكهم العُجْم في القَبول من كلِّ قائل، والسّمعِ لكلّ ناعِق. ولم يَزلْ هذا دَأْبُهم حتّى انْقضى أَمْرُ الأَغالبة؛ فقَرَعت هذه الكلمةُ الشّنْعاءُ أسماعَ الغَوْغاء ، وصَرَّ عليها بعضُ الطـّاعِنين أُذنَه، واعتَـدّها ذَريعةً إلى النَّيْل من خَلَفِهم عند المُنافَسة . وما لهم

(أ) فوقها بخطه في ع: رتبها، وفي ي ج : رتبها، مشطوبة (ب) سقط من ي (ج) كذا من ع ل ج ي ، وفي ظ ، مطاليعه .

(1) ورد البيتان في ترجمتَيْ المُعَرَّض بهما في تاريخ الإسلام 6 : 58، الوافي 10 : 173 ، 27 : 445 ، ولا يعرف القائل ، ويرد التعريف بالأميرين بُغَا الشّرابيّ ، ووَصيف التركيّ الفاتِقَيْن الرّاتقَيْن زمن المتوكل والمستعين والمعْتزّ ، في الجزء المفرد للحواشي واللغة والمصطلح.

- قبّحهم الله - والعدولُ عن مَقَاصِد الشّريعة؛ فلا تعارُضَ فيها بَيْن المقْطوع والمظْنون . وإدريسُ وُلِدَ على فِراش أبيه، والولَدُ للفِراش، على أنّ تَنْزِيهَ أهلِ البيت عن مِثْل هذا من عَقائد الإيمان؛ فالله سُبْحانهَ قد أَذْهبَ عنهم الرِّجْسَ وطَهّرهم تَطْهيراً . ففِراشُ إدْريس طاهرٌ من الدَّنَس ومُنَزَّهٌ عن الرِّجْس بحُكْم القرآن ؛ ومن اعتقَد خلافَ هذا فقد بَاءَ بإثْمه وَوَلَجَ الكفرَ من بابِه.

[19 ب] وإنّما أَطْنَبْتُ في هذا الردِّ سَدّاً لأبواب الرِّيَبِ،/ ودَفْعًا في صَدْر الحاسِد؛ لما سَمِعَتْهُ أُذنايَ من قائلهِ المعتدِّ عليهم به، القادِحِ في نَسبهم بِفِرْيَته ؛ ويَنْقلُه بزَعْمِه عن بَعْض مؤرِّخي المَغْرب مِمّن انْحرَفَ عن أَهْلِ البَيْت، وارْتَابَ في الإيمان بسَلَفهم . وإلاّ فالمَحَلُّ منزَّهٌ عن ذلك مَعْصومٌ منه، ونَفْيُ العَيْبِ حيثُ يَسْتحيلُ العَيْبُ عيبٌ. ولكنّي جادَلْتُ عنهم في الحياة الدُّنيا، وأَرْجو أن يجادِلُوا عنِّي يومَ القيامة .

ولتَعْلَمَ أنَّ أَكْثرَ الطّاعِنين في نَسَبهم إنّما هم الحسَدةُ لأَعْقاب إدْريس هذا، من مُنْتمٍ إلى أَهْل البَيْت أو دَخيلٍ فيهم؛ فإنَّ ادّعاءَ هذا النَّسب دَعْوى شَرفٍ عَريضٍ على الأُمَمِ والأَجْيال من أَهْل الآفاق، فتَعْرِضُ التُّهْمةُ فيه.

ولَمّا كان نَسبُ بَني إدْريس هؤلاء ، بمَواطِنهم من فاس وسائر بلاد[أ] المَغْرب ، قد بَلَغ من الشُّهْرة والوُضوح مَبْلغًا لا يكاد يُلْحَق ولا يَطْمَعُ أحدٌ في دَرْكهِ ، إذ هو نَقْل الأُمّة والجيل من الخَلَف عن الأُمّة والجيل من السَّلَف . وبَيْتُ جَدّهم إدْريس مختطِّ فاس ومُؤسِّسها بَيْن بُيوتهم، ومَسْجِدُه لِصْق محلّتهم ودُروبهم ، وَسيْفُه

(أ) كذا في ظ ج، وفي ع ل ي: ديار .

مُنْتَضَى برأس المِئذَنة العُظمى من قرار بَلدهم ، وغير ذلك من آثارهِ الّتي جاوَزَتْ أخبارُها حدودَ التّواتُرِ مَرّاتٍ ، وكادت تلْحق بالعِيان ، فإذا نَظَر غَيْرُهم من أَهْل هذا النّسب إلى ما آتاهم اللهُ من أمْثالها ، وما عَضّد شرفَهم النّبويَّ من جَلال المُلْك الّذي كان لسَلَفهم بالمَغرب ، واستَيْقَن أنّه بمَعْزِلٍ عن ذلك ، وأنّه لا يَبْلُغ مُدَّ أحَدِهم ولا نَصِيفَه . وأنَّ غايةَ أَمْر المُنْتمِينَ إلى البَيْت الكَريم مِمّن لم يَحْصُلْ له أمثالُ هذه الشَّواهِد ، أن يَسْلَم لهم حالُهم ، لأنّ النّاس مُصدَّقون في أنْسابِهم ؛ وبَوْنٌ ما بَيْن العِلْم والظنّ واليَقين والتّسْليم ، فإذا عَلِمَ ذلك من نَفْسِه غَصّ بريقِه ، وَوَدَّ كثيرٌ منهم لو يَرُدّونهم عن شَرفِهم ذلك سوقةً ووُضَعاءَ، حسَدًا من عند أَنْفُسهم، فيَرْجِعون إلى العِنَادِ وارْتِكاب اللّجاج والبَهْت بمثل هذا الطّعْن الفائِل والقَوْل المَكْذوب، / [20 أ] تعَلُّلاً بالمساواةِ في الظِّنَّة والمُشابَهة في تَطَرّق الاحْتِمال ، وهَيْهات لهم ذلك ! فلَيْس في المَغرب - فيما نَعْلمه - من أَهْل هذا البَيْت الكريم ، من يَبْلُغ في صَراحة نَسَبه ووُضوحه مبالغَ أعْقاب إدْريس هذا من آل الحَسَن . وكُبراؤُهم لهذا العَهْد بنو عِمْران بفاس ، من وُلْد يَحيى الجُوطيّ ابن محمد بن يَحْيى العَدّام ابن القاسِم بن إدْريس بن إدْريس، وهم نُقَباءُ أهْلِ البَيْت هنالك، والساكِنون ببَيْت جَدّهم إدْريس، ولهم السّيادةُ على أَهْل المَغْرب كافّةً ، حسْبما نَذْكُرهم عند ذكر الأَدارِسَة ، إنْ شاءَ الله .

ويَلْحقُ بهذه المقالات الفاسِدة والمذاهِب الفائِلة، ما يَتناولُهُ ضَعَفَة الرّأي من فُقهاء المَغرب، من القَدْح في الإمام المَهْديّ صاحب دَوْلة الموحّدين، ونِسْبَتِه إلى الشّعْوذَة والتّلْبيسِ، فيما أتاه من القِيام بالتّوحيد الحقّ، والنّعْي على أَهْل البَغْي قَبْلَه،

وتكذيبِهم لجميع مُدَّعَياته في ذلك، حتّى فيما يَزْعُمُ المُوحِّدون أتْباعُه من انْتِسابه في أَهْل البَيْت . وإنّما حَمَل الفقهاءَ على تَكْذيبه ما كَمَنَ في نُفوسهم من حَسَده على شَأْنه ؛ فإنّهم لما رأوْا من أنفسهم مُناهضَتَهُ في العِلْم والفُتْيا وفي الدِّين بزَعْمهم، ثم امْتازَ عنهم بأنّه متبوعُ الرأيّ ، مسموعُ القَوْل ، موطّأُ العَقِب ، نَفِسُوا ذلك عليه وغَضّوا منه بالقَدْح في مذاهِبه والتّكذيب لمُدَّعَيَاته . وأيضاً فكانوا يُؤْنِسون من مُلوك لَمْتونَة - أعدائِه - تَجِلَّةً وكرامةً لم تكن لهم من غَيْرِهم، لِما كانوا عليه من السّذاجَة وانْتحال الدّيانة. فكان لحَمَلَة العِلْم بدَوْلتهم مكانٌ من الوَجاهَة والانْتِصاب للشّورَى، كلٌّ في بَلَده وعلى قَدْره في قَوْمه؛ فأصبَحوا بذلك شيعةً لهم وحَرْباً لعَدوِّهم.

ونَقَموا على المَهْديّ ما جاء به من خِلافهم والتّثريب عليهم والمُناصَبَة لهم ، تَشيُّعاً للَمْتونَة وتعصُّبًا لدَوْلتهم . ومكانُ الرّجل غيرُ مَكانهم ، وحالُه على غَيْر مُعْتَقَداتهم. وما ظنُّك برجلٍ نَقَم على الدّولة ما نَقَم من أَحْوالهم، / وخالَف اجتهادَه [20 ب] فُقهاؤُهم، فنادَى في قَوْمه ودعا إلى جِهادهم بنفْسه، فاقْتَلَع الدّولَة من أُصولها، وجَعل عَالِيَها سافِلَها ، أعظمَ ما كانت قوةً وأشدَّ شوكةً وأعزَّ أنصارًا وحاميةً ، وتساقطَتْ في ذلك من أتْبَاعه نفوسٌ لا يُحصيها إلاّ خالقُها، قَدْ بايَعوه على المَوْت، ووَقَوْهُ بأنْفُسِهم من الهَلَكة، وتقرّبوا إلى الله بإتْلاف مُهَجِهم في إظْهارِ تِلْك الدَّعْوة، والتعصُّبِ لتلك الكَلِمَة حتّى عَلَتْ على الكَلِم، وأَدالَتْ بالعُدْوَتَين من الدُّول. وهو بحالِهِ من التَّقَشُّف والحَصَر، والصَّبْر على المَكارِهِ، والتَقَلُّل من الدُّنْيا ، حتى قَبَضَه الله، وليس على شيءٍ من الحظّ والمَتاع في دُنْياه، حتّى الوَلَد الّذي رُبّما تَجْنَحُ إليه

النّفوس، وتُخادعُ عن تَمَنّيه. فليت شِعْري ما الّذي قصدَ بذلك إنْ لم يكنْ وجه الله، وهو لم يَحْصُلْ له حظّ من الدّنيا في عاجِلِه، ومع هذا فلو كان قَصْدُه غيرَ صالحٍ لما تَمَّ أمرُه وانْفَسَحتْ دَعْوته، ﴿سُنَّت الله الّتي قَد خَلَتْ في عِبَاده﴾ [سورة غافر، من الآية 85].

وأمّا إنكارُهم نَسَبه في أَهْل البيت ، فلا تَعْضُدُهُ حُجَّةٌ لهم ؛ مع أنّهُ [إن][أ] ثبتَ أنّه ادّعاه وانتسَبَ إليه، فلا دليل يقومُ على بُطْلانِه، لأنَّ النّاسَ مُصَدّقون في أنْسابهم . وإن قالوا إنّ الرّئاسة لا تكون على قومٍ في غير أَهْل جِلْدَتِهم، كما هو الصَّحيح، حَسْبما يأتي في الفَصْل الأَوّل من هذا الكتاب، والرَّجلُ قد رأَس سائرَ المَصامِدة، ودانوا باتّباعه والانْقياد إليه وإلى عِصَابته من هَرْغَةَ، حتّى تَمّ أمرُ الله في دَعْوته، فاعْلَمْ أنّ هذا النّسبَ الفاطِميّ لم يكن أمرُ المهديّ يتوقّف عليه، ولا اتّبعه النّاس بسَبَبِه، وإنّما كان اتّباعهم له بعصبيَّة الهَرْغِيّة والمَصْموديّة ومكانِه منها ، ورُسوخ شَجَرته فيها. وكان ذلك النَّسب الفاطميّ خَفِيّاً قد دَرَس عند النّاس، وبقيَ عِنْدَه وعنْد عَشيرته يَتناقَلُونه بينهم ، فيكون النّسب الأَوّل كأنّه انْسلَخ منه ولبسَ جِلْدَةَ هؤلاء / [21أ] وظهرَ فيها ، فلا يَضُرُّه الانْتساب الأوّل في عَصبيّته ، إذ هو مجهولٌ عند أَهْل العِصابة؛ ومثل هذا واقعٌ كثيرًا إذا كان النَّسبُ الأوّلُ خَفيَّاً. وانظر قصّة[1] عَرْفَجة وجَرير في رئاسة بَجيلَة، وكيف كان عَرْفَجة من الأَزْد ولَبِس جِلْدة بَجيلَة،

(أ) من : ج ي ع .

(1) انظر تفاصيل هذا الخبر منذ وقعة الجسر بين العرب والفرس وخبر عرفجة وجرير، في الطبري، تاريخ الرسل والملوك 3 : 471 .

حتّى تنازعَ مع جَرير رئاسَتَهم عند عُمر، رضي الله عنه ، كما هو مَذْكور، تتفَهّمْ منه وَجْهَ الحقّ. والله الهادي للصَّواب.

وقد كِدْنا أنْ نَخْرج عن غَرَض الكتاب بالإطْناب في هذه المَغالِط ؛ فقَدْ زَلَّتْ أقدامُ كثيرٍ من الأَثْبات والمُؤَرّخين الحُفّاظ في مِثْل هذه الأَحاديث والآراء ، وعَلِقَتْ بأَفْكارهم ولَقَنها عنهم الكافَّةُ من ضَعَفَة النَّظر والغَفْلَة عن القِياس، ولَقَنُوها هم أيضاً كذلك من غَيْر بَحْثٍ ولا رَوِيَّة، وانْدَرَجَتْ في مَحفوظاتِهم، حتّى صار فَنُّ التاريخ واهياً[(أ)] مُخْتلطًا، وناظِرُهُ مُرْتَبِكًا، وعُدّ من مناحي العامَّة.

فإذَنْ ، يحتاجُ صاحبُ هذا الفنّ إلى: العِلْم بقواعِد السّياسة ، وطبائع المَوْجودات، واخْتلاف الأُمَم والبِقاع والأَعْصار في السِّيَر والأَخْلاق والعَوائد والنِّحَل والمذاهِب وسائر الأَحْوال ، والإحاطةِ بالحاضر من ذلك ، ومُماثلَة ما بَيْنه وبَيْن الغائِب من الوِفاق ، أو بَوْن ما بَيْنهما من الخِلاف ، وتعليلِ المُتَّفَق منه والمُخْتَلِف، والقيامِ على أُصول الدُّوَل والمِلل ، ومبادئ ظُهورها ، وأَسْباب حُدوثها ، ودَواعي كَوْنها، وأَحْوال القائِمين بها وأَخْبارِهم ، حتّى يكون مُسْتوْعِباً لأسْباب كلّ حادث، واقِفاً على أُصول كلِّ خَبَر . وحينئذٍ يَعْرِض خبرَه المنقولَ على ما عِنْده من القَواعِد والأُصول ، فإن وافقَها وجَرى على مُقْتضاها كان صَحيحاً ، وإلاّ زَيّفَه واستَغْنى عنه.

وما استَكْبَر القُدماءُ عِلْمَ التّاريخ إلاّ لذلك؛ حتّى انْتحلَهُ الطّبَريُّ والبُخاريُّ وابنُ إسحاق من قَبْلِهما، / وأمثالُهم من عُلماء الأُمّة. وقد ذَهَل الكثيرُ عن هذا السّرّ [21 ب]

(أ) سقط من ج .

فيه، حتى صار انتِحالُه مَجْهَلةً، واستخفَّ العوامُّ ومن لا رُسوخَ له في المَعارف مُطالَعته وحَمْلَه والخوضَ فيه والتَطَفُّلَ عليه، فاختَلط المَرْعيُّ بالهَمَل، واللُّبابُ بالقِشْر، والصّادقُ بالكاذِب. ﴿وإلى الله عاقِبَةُ الأُمور﴾ [سورة لقمان، من الآية 22].

ومن الغَلط الخَفيّ في التّاريخ، الذهولُ عن تَبَدُّل الأَحْوال في الأُمَم والأَجْيال، بتَبَدُّل الأَعْصار ومُرور الأيّام ، وهو داءٌ دَوِيٌّ شديدُ الخَفاء ، [إذ][أ] لا يَقعُ إلاّ بعد أَحْقابٍ مُتَطاوِلَة ، فلا يكادُ يتفطَّن له إلاّ الآحادُ من أَهْل الخَليقَة ؛ وذلك أنّ أَحْوالَ العَالَم والأُمَم وعوائدَهم ونِحَلَهم لا تَدومُ على وَتيرةٍ واحدة ومنْهاج مُسْتقِرّ ، إنّما هو اختلافٌ على الأيّام والأَزمنة ، وانتقالٌ من حالٍ إلى حال. وكما يكـونُ ذلك في الأَشْخاص والأَوْقات والأَمْصار، فكذلك يَقعُ في الآفاق والأَقْطار والأَزْمنـة والـدُّوَل، ﴿سُنَّتَ اللهِ الّتي قَدْ خَلَتْ في عِبَادِهِ﴾ [سورة غافر، من الآية 85] .

وقد كانت في العَالَم أُمَم الفُرْس الأُولَى، والسِّريانيّون، والنَّبَط، والتَّبابِعَة، وبنو إسرائيل، والقِبْط، وكانوا على أَحْوالٍ خاصَّة بهم في دُوَلهم ومَمالِكهم وسِياسَتهم وصَنائِعهم ولُغاتهم واصْطِلاحاتهم، وسائر مُشاركاتِهم مع أَبْناء جِنْسهم؛ وأحوالُ اعْتِمارهم للعَالَم تَشْهد بها آثارُهم.

ثم جاء من بَعْدهم الفُرْس الثّانية والرّومُ والعَرَب والفِرَنْجة[ب]، فتبدَّلَتْ تلك الأحوال، وانقلبَتْ بها[ج] العوائدُ إلى ما يُجانِسُها ويُشابِهها، وإلى ما يُبايِنُها ويُبَاعِدُها. ثم جاء الإسلامُ بدَوْلة مُضَر ، فانقَلبت تلك الأحـوالُ أجمعُ انقِلابةً أخرَى ، وصارَتْ

(أ) من: ع ل ج ي (ب) أثبتها المؤلف في الأصل "ع" ثم شطبها، ولم ترد في الأصول الأخرى إلا في ظ (ج) سقط من ل .

إلى ما أكثره متعارفٌ لهذا العَهْد، يأخذه الخَلَفُ عن السَّلَف. ثم دَرَسَتْ دولةُ العَرب وأيّامُهم، وذهبَ الأسلافُ الّذين شَيّدوا عِزَّهم ومَهّدوا مُلْكَهم، وصار الأمـرُ في أيْدي سِواهم من العَجَم، مثل التُّرْك بالمَشْرق، والبَرْبَرِ بالمَغْرب، / والفِرنْجَة بالشمال ؛ [22 أ] فذهبَتْ بذهابِهم أُمَمٌ، وانقلَبَتْ أحوالٌ وعوائدٌ، نُسِيَ شأنُها وأُغْفِل أمْرُها.

والسَّبَبُ الشَّائِعُ في تبدُّل الأَحْوال والعوائِد، أنَّ عوائدَ كلِّ جيلٍ تابعةٌ لعوائـد سُلْطانه ، كما يُقال في الأمْثال الحكيمة : النّاس على دين المَلِك . وأهلُ المُلْك والسُّلْطان إذا اسـتوْلَوْا على الدّوْلة والأَمْرِ، فلا بُدّ وأن يَنْزَعوا إلى عوائِد مَنْ قَبْلهم ، ويأخُذون الكثيرَ منها ، ولا يُغْفِلون عوائدَ جيلهم مع ذلك، فيقعُ في عَوائد الدَّوْلَة بَعْضُ المُخالَفة لعَوائد الجيل الأَوّل؛ فإذا جاءَتْ دولةٌ أخرى من بَعْدهم ومَزَجت من عوائِدهم وعَوائدها ، خالَفَتْ أيضاً بعضَ الشّيْء ؛ وكانت للأولَى أشَـدَّ مُخالفةً. ثـم لا يزالُ التّدريجُ في المُخالَفةِ حتّى يَنْتهي إلى المُبايَنَة بالجُمْلة؛ فما دامت الأُمم والأجيالُ تتعاقَبُ في المُلْك والسُّلْطان، لا تزالُ المُخَالَفةُ في العَوائد والأَحْوال واقِعةً.

والقياسُ والمُحاكاةُ للإنْسان طبيعةٌ معروفَةٌ، ومن الغَلَط غيرُ مَأْمونَةٍ، تُخْرِجُه مع الذُّهول والغَفْلةِ عن قَصْدِه ، وتَعْوَجُّ به عن مَرامه . فرُبَّما يَسْمع السامِعُ كثيرًا مـن أَخْبار الماضين، ولا يَتفَطّن لما وَقَع من تَغَيُّر الأَحْوال وانْقلابِها، فيُجْريها لأوّل وَهْلة على ما عَرَف، ويَقيسُها بما شَهِد؛ وقد يكونُ الفَرْق بَيْنهما كثيراً، فيَقعُ في مَهْواةٍ من الغَلَط.

فمن هذا الباب، ما يَنقُلُه المؤرّخون من أَحْوال الحَجّاج، وأَنَّ أباهُ كان من المُعَلِّمين؛ ومع أنَّ التّعليمَ لهذا العَهْد من جُمْلة الصَّنائع المَعاشيّة البعيدة من اعْتزاز أَهْل العَصَبيّة ، والمعلّمُ مُستَضْعَفٌ مِسْكينٌ، مُنْقطعُ الجِذْم، فيتشَوّفُ الكثيرُ من

المُسْتَضْعَفِين أهلِ الحِرَف والصّنائِع المعاشِيَّة إلى نَيْلِ الرُّتَب الّتي لَيْسوا لها بأَهْل ، ويَعُدّونَهَا من المُمْكِنات لهم؛ فَتذْهب بهم وَساوِسُ المطامِع، ورُبَّما انْقطعَ حَبْلها من [22 ب] أَيْديهم / فَسَقطوا في مَهْواةِ الهَلَكة والتَّلَف ، ولا يعلَمون اسْتِحالَتَها في حَقِّهم ، وأَنَّهم أهلُ حِرَفٍ وصنائعَ للمَعاش، وأنَّ التَّعليمَ صدرَ الإسْلام والدّولَتيْن لم يكنْ كذلك ، ولم يكنْ العِلْم بالجُمْلة صناعةً، إنّما كان نَقْلاً لِما سُمِع من الشّارِع، وتعليماً لما جُهِل من الدّين على جِهة الإبْلاغ. فكان أهلُ الأنْساب والعصبيَّة الّذين قاموا بالمِلَّة، هم الّذين يُعَلّمون كتابَ الله وسُنّةَ نَبِيّه ﷺ، على مَعْنى التَّبْليغ الخَبَريّ، لا على وَجْه التّعليم الصِّناعيّ؛ إذ هو كِتابُهم المُنَزَّل على الرّسول منهم ، وبه هِدايَتُهم، والإسلامُ دينُهم، قاتَلوا عليه وقُتِلوا ، واخْتُصّوا به من بَيْن الأُمَم وشَرُفوا ؛ فيَحْرِصون على تَعْليم ذلك وتَفْهيمه للأمّة، لا تَصُدّهم عنه لائمة الكِبْر، ولا يَزَعُهم عاذِلُ الأَنَفَة. ويَشْهدُ لذلك بَعْثُ النّبيّ ﷺ ، كبارَ أَصْحابه مع وُفود العَرَب يُعَلّمونَهم حدودَ الإسْلام وما جاء به من شَرائع الدّين ؛ بَعَثَ في ذلك من أَصْحابه العَشرة فَمَنْ بَعْدهم . فلمّا اسْتقرَّ الإسلامُ ووَشَجَتْ عُروق المِلّة ، حتى تناولها الأُمَمُ البَعيدةُ من أَيْدي أَهْلِها ، واسْتحالَتْ بمُرور الأيّام أَحْوالُها، وكَثُرَ اسْتِنْباطُ الأَحْكام الشرعيَّة من النُّصوص لتعَدُّدِ الوقائع وتلاحُقِها، فاحْتاج ذلك إلى قانونٍ يَحْفظه من الخَطإ، وصار العِلْمُ مَلَكَةً تحتاج إلى التعَلُّم، فأَصْبح من جُمْلة الصّنائع والحِرَف، كما يَأْتي ذِكْرُه في فَضْل العِلْم والتَّعليم.

واشتغلَ أَهْلُ العصبيّة بالقيام بالمُلْك والسُّلطان، فدُفِعَ للعِلْم من قام به مِنْ سواهم، وأَصْبح حِرْفةً للمَعاش ، وشمخَتْ أنوفُ المُتْرَفِين وأَهْل السُّلْطان عن التَّصدّي للتَّعليم(أ) ،

(أ) ل : للتعلّم .

[23 أ] واختُصّ انتِحالُه بالمُستَضْعَفين ، وصار مُنتَحِلُه مُحْتَقَراً عند أَهْل / العَصَبِيَّة والمُلْك . والحجّاجُ بنُ يوسف كان أبوه من ساداتِ ثقيف وأشْرافهم، ومكانُهم من عَصبِيّة العَرب ومُناهَضة قُرَيْش في الشَّرف ما عَلِمتَ. ولم يكن تَعْليمُه للقرآن[أ] على ما هو الأَمْرُ عليه لهذا العَهْد، من أنَّه حِرْفَةٌ للمَعاش، وإنّما كان على ما وَصفْناه من الأَمْر الأوّل في الإسْلام.

ومن هذا الباب، ما يتوهّمُه المتصفِّحون لكُتبِ التّاريخ، إذا سمِعوا أَحْوالَ القُضاة وما كانوا عليه من الرّئاسَة في الحُروب وقَوْد العَساكِر. فتَتَرامَى بهم وَساوِسُ الهِمَم إلى مِثْل تلك الرُّتَب، يَحْسِبون أنّ الشّأْنَ في خُطَّة القَضاء لهذا العَهْد على ما كان عليه من قَبْل. ويظُنّون بابن أبي عامِر ، حاجِب هِشام المستبدّ عليه، وابن عَبَّاد من مُلوك الطّوائف بإشْبيلِيّة ، إذا سمعوا أن آباءَهم كانوا قضاةً أنّهم مثْلُ القُضاة لهذا العَهْد، ولا يَتَفطّنون لما وقع في رُتْبة القَضاء من مُخالَفة العَوائِد ، كما نُبيِّنُه في فَصْل القَضاء من الكتاب الأوّل.

وابنُ أبي عامِر وابن عبّاد ، كانا من قَبائل العَرَب، القائمين بالدّوْلة الأُمَويّة بالأنْدَلُس وأَهْلِ عَصَبِيَّتها ، وكان مكانُهم فيها مَعْلوماً ، ولم يكن نَيْلهم لما نالوه من الرّئاسة والمُلْك بخُطَّة القَضاء كما هي لهذا العَهْد ، بلْ إنّما كان القَضاءُ في الأَمْر القديم لأهْل العَصَبِيّات من قَبِيل الدّوْلَة ومَواليها ، كما هي الوزارةُ لعَهْدنا بالمَغرب.

وانظرْ خُروجَهُم بالعَساكِر في الصّوائف ، وتقليدَهم عظائِم الأمور التّي لا تُقَلَّد إلاّ لمن له الغَناءُ فيها بالعَصبِيّة. فيغْلَطُ السّامعُ في ذلك ويَحْمِل الأحوالَ على غيْر ما هي [عليه][ب] . وأكثرُ ما يقعُ في هذا الغَلَطِ ضُعَفاءُ البَصائِر من أهْل الأَنْدَلُس لهذا

(أ) ل : القرآن (ب) من ل .

[23 ب] العَهْد، لفِقْدان العَصبِيّة / في مَواطِنِهم مُنذ أَعْصارٍ بَعيدة، لفَناء العَرَب ودَوْلتهم بها ، وخُروجِهم عن مَلَكَة أَهْل العَصبِيّة من البَرْبَر ؛ فَبَقِيَت أَنْسابُهم العربيّة مَحْفوظةً، والذّريعةُ إلى العِزّ من العَصبِيّة والتّناصُر مفقودةً، بَلْ صاروا من جُمْلة الرّعايا المُتخاذِلين الّذين تعبّدَهم القَهْرُ ، ورَئِموا المذَلّةَ ؛ يَحْسِبون أنّ أنسابَهم مع مُخالَطة الدّوْلة هي الّتي يكون بها الغَلَبُ والتّحَكّم . فتجِدُ أهلَ الحِرَف منهم والصّنائع مُتصَدّين لذلك ساعِين في نَيْله. فأمّا من باشَرَ أحوالَ القَبائِل والعَصَبِيّة ودُوَلَهم بالعُدْوَة المَغْرِبيّة، وكيف يكون التّغَلُّب بين الأُمم والعَشائِر، فقلّما يَغْلَطون في ذلك أو يُخْطِئون في اعْتِباره.

ومن هذا الباب أيضاً، ما يَسْلُكه المؤرّخون عند ذِكْر الدُّوَل ونَسَق مُلوكها، فيَذْكرون اسْمَه، ونَسَبهُ، وأُمَّه ، وأَباه، ونِساءَه، ولَقَبَه، وخاتِمَه ، وقاضِيَه، وحاجِبَه، ووَزيرَه؛ كلّ ذلك تَقْليداً لمؤرّخي الدّوْلَتَيْن من غير تفَطُّنٍ لمقاصِدهم. والمؤرّخون لذلك العَهْد، كانوا يضَعون تواريخَهم لأَهْل الدّوْلة، وأبناؤُها مُتَشوّفون إلى سِيَر سَلَفهم ومَعْرِفَة أَحْوالهم، ليقْتفوا آثارَهم ويَنْسِجوا على مِنْوالهم، حتّى في اصْطِناع الرّجال من خَلَفِ دَوْلتهم ، وتَقْليدِ الخُطَط والمراتب لأبناء صَنائعهم وذَويهم . والقُضاةُ أيضاً كانوا من أَهْل عَصبِيّة الدّوْلة وفي عِداد الوُزراء كما ذكرناه لك ؛ فيَحْتاجون إلى ذِكْر ذلك كلِّه . وأمّا حين تَبايَنَت الدُّوَل ، وتباعدَ ما بَيْن العُصور ، وَوَقَفَ الغرضُ على مَعْرفة المُلوك بأَنْفُسهم خاصّة، ونِسَب الدُّول بعضِها من بعضٍ في قُوّتها وغَلَبها ، ومن كان يُناهِضُها من الأُمَم أو يقصُر عنها، فما الفائِدةُ للمُصنّف لهذا العَهْد في ذكر الأَبْناء [24 أ] والنّساء ونَقْش الخَواتِم واللّقَب / والقاضي والوزير والحاجِب من دَوْلَة قَديمة لا نَعرِف

فيها أصولَهم ولا أنسابَهم ولا مَقاماتِهم؟! إنّما حَملهم على ذلك التقليدُ والغَفْلَة عن مقاصِد المُؤلّفين الأقْدَمين، والذُّهولُ عن تحَرّي الأغْراض من التّاريخ؛ اللّهم إلاّ ذكر الوُزراء الّذين عَظُمت آثارُهم، وعفَّتْ على الملوك أخبارُهم؛ كالحجّاج، وبني المُهَلّب، والبَرامِكة، وبني سَهْل بن نوبَخْت، وكافور الإخْشيديّ، وابن أبي عامِر، وأمثالهم؛ فغيرُ نَكيرٍ الإلْمَاعُ بأيّامهم، والإشارةُ إلى أحْوالهم، لانتِظامهم في عِداد المُلوك.

ولنذْكر هُنا فائدةً نَخْتم كلامَنا في هذا الفَصْل بها، وهي : أنّ التّاريخ إنّما هو [ذكر][أ] الأخْبار الخاصّة بعَصْرٍ أو جيلٍ . فأمّا ذكرُ الأحْوال العامّة للآفاق والأجْيال والأعْصار ، فهو أُسٌّ للمُؤرّخ يَنْبني عليه أكثرُ مَقاصِده وتَتَبيّن به أخبارُه . وقد كان النّاس يُفْردونه بالتّأليف ؛ كما فَعلَهُ المَسْعوديّ في كتاب مُروج الذّهب ؛ شَرَح فيه أحْوالَ الأُمَم والآفاقِ لعَهْده في عصر الثّلاثين والثّلاثمائة غَرْباً وشَرْقاً ، وذكَرَ نِحَلَهم وعوائدَهم، وَوَصَفَ البُلْدانَ والجبالَ والبحارَ والممالكَ والدُّوَل ، وفَرّقَ شعوب العَرب والعَجَم؛ فصار أُمّاً للمؤرّخين يَرْجعون إليه، وأصْلاً يعوّلون في تَحْقيق الكثير من أخْبارهم عليه. ثم جاء البَكْرِيُّ من بَعْده، ففعلَ مثلَ ذلكَ في المَسالك والممالِك خاصّةً دون غَيْرها من الأحْوال؛ لأنّ الأُمَمَ والأجيالَ لعهده لم يقع فيها كبيرُ[ب] انْتقال ولا عظيمُ تغيّر .

وأما لهذا العَهْد وهو آخرُ المائة الثّامِنة، فقد انقلبَتْ أحْوالُ المَغْرب الّذي نحن شاهِدوه ، وتبدّلت بالجُمْلة ، واعتاضَ من أجْيال البَرْبر أهلِه على القِدَم ، بمَنْ طرأ فيه من لَدُنْ المائة الخامِسة من أجْيال العَرب، بما كَثَروهم وغَلَبوهم ، / وانْتَزَعوا [24 ب]

(أ) من: ع ل ج ي، وفي ظ: هو إخبار الخاصة (ب) في ج: كثير .

منهم عامّة الأَوْطان ، وشاركوهم فيما بَقِيَ من البُلْدان لِمَلَكَتِهِم؛ هذا إلى ما نزل بالعُمْران شَرْقاً وغَرباً في مُنْتصف هذه المائة الثامنة من الطّاعون الجارِف، الّذي تحيَّف الأُمَم وذَهَب بأَهْل الجيل، وطوَى كثيراً من مَحاسن العُمران ومَحاها، وجاءَ للدُّوَل على حين هَرَمِها وبُلوغ الغايَة من مَداها، فقلَّص من ظِلالها، وفَلَّ من حَدِّهـا، وأَوْهَنَ من سُلْطانها، وتداعَتْ إلى التّلاشي والاضْمِحْلال أَحْوالُها، وانتقص[أ] عُمْران الأَرْض بانتقاص[أ] البَشَر، فَخَرِبَتْ الأَمْصار والمصانع، ودَرَسَت السُّبُل والمعالم ، وخَلَت الدِّيارُ والمنازل، وضَعُفَت الدُّول والقَبائل، وتَبَدَّل السَّاكِن. وكأنّي بالمَشْرق قد نزلَ به مثلُ ما نزل بالمَغْرب، لكنْ على نِسْبَتِهِ ومِقْدار عُمْرانه. وكأنّما نادَى لسانُ الكَـوْن في العالَم بالخُمول والانْقِباض، فبادر إلى الإجابَة، واللهُ وارثُ الأَرْض ومن عليْها .

وإذا تَبدَّلت الأَحْوالُ جُمْلةً، فكأنّما تبدَّل الخَلْقُ من أَصْله، وتَحَوَّل العالَم بأَسْره، وكأنّه خَلْقٌ جديدٌ، ونَشْأَةٌ مُسْتَأْنَفة، وعَالَم مُحْدَثٌ. فاحْتاج لهذا العَهْد من يُدَوِّن أحوالَ الخليقَة ، والآفاق وأَجْيالَها ، والعَوائدَ والنِّحَلَ الّتي تبدَّلت لأَهْلها، ويقْفو مَسْلَكَ[ب] المَسْعوديّ لعَصْره، ليكونَ أَصْلاً يَقْتَدِي به مَنْ يَأْتي مِنَ المؤرِّخين مِنْ بَعْده.

وأنا ذاكِرٌ في كتابي هذا ما أَمْكنني منه في هذا القُطْر المَغْربيّ ، إمّا صـريحاً ، أو مُنْدرِجاً في أخباره وتَلْويحاً ، لاخْتصاص قَصْدي في التّأليف بالمَغْرب ، وأحوال أَجْياله وأُمَمه ، وذِكْر مَمالِكه ودُوَلِهِ دون ما سِواه من الأَقْطار ، لعَدم اطّلاعي على أَحْوال المَشْرِق وأُمَمـه، وأنّ الأخبارَ المتناقلَةَ لا تُوَفّي كُنْهَ ما أُريده منـه. والمَسْعوديّ

(أ) في ج : انتقض ... بانتقاض (ب) ج : مسالك .

إنّما اسْتَوْفَى ذلك لبُعْد رِحْلَتِه وتقلُّبِه في البلاد، كما ذكَر في كتابه؛ مع أنّه لَمَّا ذكر المَغْربَ قصَّر في اسْتيفاء أحْواله ؛ ﴿وَفَوقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة يوسف، من الآية 76] ، / ومَرَدُّ العِلْمِ كلِّه إلى الله، والبشرُ عاجزٌ قاصِرٌ، والاعترافُ مُتَعَيِّنٌ واجِبٌ ؛ ومَنْ كان اللهُ في عَوْنـه تيَسّرت عليه المذاهبُ ، وأُنْجِحَت له المساعي والمطالِب . [25 أ]

ونحنُ آخِذون، بعَوْن الله، فيما رُمْناه من أغْـراض التَّأْليف، والله المسـدِّدُ والمُعين ، وعليه التُّكْلان .

❁ ❁ ❁

وقد بَقِيَ علينا أن نُقدّم مُقدّمةً في كيفيّة وَضْع الحُروف الّتي لَيْست من لُغَة العَرب إذا عَرَضَت في كتابنا هذا .

واعْلمْ أنّ الحُروفَ في النُّطقِ، كما يَأْتي شَرْحُه بَعْدُ، هي كيفيّات للأَصْوات الخارِجة من الحَنْجَرة ، تَعْرِض من تَقْطيع الصّوْت ، بقَرْع اللّهاة وأطرافِ اللّسان مع الحَلْق أو الحَنَك والأَضْراس ، أو بقَرْع الشَّفَتَيْن أيضاً ، فتتغايَرُ كيفيّات الأَصْوات بتغيّر[أ] ذلك القَرْع ، وتجيءُ الحروفُ مُتمايِزةً في السّمْع، وتتركّب منها الكلماتُ الدّالّة على ما في الضّمائر .

ولَيْست الأُمَمُ كلُّها متَساويةً في النُّطْق بتلك الحُروف ، فقد يكون لأُمّةٍ من الحُروف ما لَيْس لأُمّة أُخرى. والحروفُ الّتي نَطقَتْ بها العربُ هي ثمانيةٌ وعِشْرون

(أ) في: ل ج ي: بتغاير .

حَرْفاً كما عَلِمتَ؛ ونَجِدُ للعِبْرانيّين حُروفاً ليست في لُغَتنا ، وفي لُغَتنا أيضاً حروفاً لَيْست في لُغتهم ، وكذلك الإفرنْج والتُّرْك والبَرْبَر وغيرُ هؤلاء من العَجَم.

ثم إنّ أهلَ الكِتاب من العَرب اصْطلَحوا في الدّلالة على حُروفهم المَسْموعَة بأَوْضاعِ حُروف مكتوبةٍ مُتميّزة بأَشْخاصِها ، كوَضْع أَلِف وباءٍ وجيم ورَاءٍ وطاءٍ ، إلى آخر الثّمانية والعِشْرين ؛ فإذا عَرَضَ لهم الحرفُ الّذي ليس من [حروف][أ] لُغَتهم بَقِيَ مُهْملاً عن الدّلالة الكِتابيّة مُغْفَلاً عن البَيان ؛ ورُبّما يَرْسُمُه بعضُ الكُتّاب بشَكْل الحَرْف الّذي يَكْتَنِفُه من لُغتنا قَبْلَه أَوْ بَعده ، ولَيْس ذلك بكافٍ في الدّلالة ؛ بل هو تَغْيير للحَرْف من أَصْله .

ولما كان كِتابُنا مُشْتَمِلاً على أَخْبار البَرْبَر وبَعْض العَجَم ، وكانَت تَعْرِض لنا في أَسْمائهم أو بَعْض كَلماتهم حُروفٌ ليستْ من لُغة كتابَتنا ولا اصْطِلاح أوْضاعنا ، اضْطُرِرْنا إلى بَيانه ، ولم نَكْتَفِ بِرَسْم الحَرْف الّذي يَليه كما قُلْناه ؛ لأنّه عندنا غيرُ وافٍ بالدِّلالَة عليه ، / [25 ب] فاصْطَلَحْتُ في كتابي هذا على[ب] أن أضعَ ذلك الحَرْف العَجميّ بما يَدُلّ على الحَرْفَيْن الّذين يَكْتَنِفانه ، ليتوسَّط القارئُ بالنُّطْقِ به بين مَخْرجَيْ ذَيْنك الحرْفيْن ، فتحْصُل تَأْدِيتُه .

وإنّما اقْتَبَسْتُ ذلك من رَسْم أَهْل المُصْحَف حُروف الإشْمام ، كالصِّراط في قِراءة خَلَف ، فإنّ النُّطْقَ بصَادِه فيها مُفخّم مُتوسّط بين الصّاد والزّاي ، فوضَعوا الصّادَ ورَسموا في داخلها شَكْل الزّاي ؛ ودَلّ ذلك عندهم على التوسُّط بين الحَرْفين.

(أ) من: ي ل (ب) سقط من ل .

فكذلك رَسَمْتُ أنا كلَّ حَرْفٍ يتوسَّط بَيْن حَرْفين من حُروفنا ، كالكاف المُتَوَسّطة عند البَرْبَر ، بَيْن الكاف الصَّريحة عندنا والجِيم أو القَاف ، مثل اسْم بُلُكّين ، فأضَعُها كافاً وأنقُطها بنُقْطة الجيم واحدةً من أسْفل ، أو بنُقْطة القاف واحدةً من فَوْق ، أو ثِنْتينْ ، فيدُلّ ذلك على أنّه متوسّط بين الكـافِ والجـيم أو القـاف. وهـذا الحرفُ أَكْثر ما يَجيءُ في لُغَة البَرْبر ، وما جاء من غَيْره فعـلَى هـذا القياس : أضـعُ الحرفَ المتوسّط بين حَرْفيْن من لُغتنا بالحَرْفين معاً ، ليعْلَمَ القارئُ أنّه متوسِّطٌ فينْطِقُ به كذلك ، فنكونُ قد دَلَلْنا عليه . ولو وَضَعْناه برَسْم الحَرْف الواحِد عن جانِبَيْه لكنّا قـد صرَفْناه مـن مَخرجه إلى مَخْرج الحَرْف الّذي من لُغتنا ، وغيّرْنا لُغَةَ القَوْم ، فاعْلَمْ ذلك ، واللهُ الموفّق(أ) .

(أ) ترك الناسخ بقية الصفحة 25 ب بيضاء ، وكذلك كامل الصفحة 26 أ من الأصل ظ .

[26 ب] / بسم الله الرّحمن الرحيم(أ)

وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله وصحبه وسلّم(أ)

الكتابُ الأوّل:

في طبيعة العُمْران في الخَليقَة، وما يَعْرِضُ فيها من البَدْو والحَضَر، والتّغَلُّب، والكَسْب، والمَعاش، والعُلوم، والصَّنائع، ونَحْوِها، وما لذلك من العِلَل والأَسْباب

اعْلَمْ أنّه لما كانت حَقيقةُ التّاريخ أنّه خَبرٌ عن الاجْتماع الإنسانيّ الّذي هو عُمْران العالَم، وما يَعْرِضُ لطبيعَة ذلكَ العُمْران من الأَحْوال، مِثْل التّوحُّش، والتّأنُّس، والعَصبيّات، وأَصْناف التَّغَلُّبات للبَشر بَعْضِهم على بَعْضٍ، وما يَنْشأ عن ذلك من المُلْك والدُّوَل ومَراتِبها، وما يَنْتَحِلُهُ البَشرُ بأَعْمالهم ومَساعيهم من الكَسْب والمعاش والعُلوم والصّنائِع، وسائر ما يَحْدُث في ذلك العُمْران بطَبيعَته من الأَحْوال. ولمّا كان الكذِب مُتَطرّقاً للخَبَر بطبيعَته، وله أسبابٌ تَقْتَضيه، فمنها:

(أ) سقط من ي.

التَّشيّعات للآراء والمَذاهِب ؛ فإنّ النَّفْسَ إذا كانت على حال الاعْتِدال في قَبول الخَبَر ، أَعْطَتْه حَقَّه من التَّمْحيص والنَّظر ، حتى تَتَبَيّن صِدْقَه من كَذِبه. وإذا خامَرها تَشيُّعٌ لرأْيٍ أو نِحْلَة ، قَبِلَتْ ما يُوافِقُها من الأَخْبار لأوّل وَهْلة، وكان ذلك المَيْلُ والتَّشَيُّع غطاءً على عَيْنِ بَصيرتِها عن الانْتقاد والتمْحيص، فَتَقعُ في قَبول الكَذب ونَقْله .

ومن الأسْباب المُقْتضية للكَذب في الأَخْبارِ أيضًا، الثِّقةُ بالنّاقلين؛ وتَمْحيصُ ذلك يرجعُ إلى التَّعْديل والتَّجْريح .

ومنها : الذّهولُ عن المَقاصِد ؛ فكثيرٌ من النّاس[أ] لا يعرفُ القَصْد بما عايَنَ أو سَمِع ، ويَنْقُل الخبَر على ما في ظنّه وتَخْمينه ، فيقعُ في الكَذب .

ومنها: توهُّمُ الصِّدْق، وهو كثير؛ وإنّما يَجيءُ في الأكْثر من جهة الثّقة بالنّاقلين .

ومنها : الجَهْلُ بتَطْبيق الأَحْوال على الوقائع[ب]، لأَجْل ما يُداخلها من التَّلبُّس والتَّصَنُّع ، فينقلُها المُخبِرُ كما رآها ، وهي بالتَّصنُّع على غَيْر الحقّ في نَفْسه[ج] .

/ ومنها : تَقرّبُ الناس في — الأكْثر - لأَصْحابِ التَّجِلَّة والمَراتِب بالثّناء [27أ] والمَدْح ، وتَحْسين الأَحْوال ، وإشاعَة الذِّكْر بذلك ، فَتَسْتفيضُ الأَخْبارُ بها على غَيْر حَقيقة ؛ فالنّفوس مولَعَةٌ بحبّ الثّناء؛ والنّاسُ مُتَطَلّعون إلى الدّنْيا وأسْبابها من جاهٍ أو ثَرْوة؛ ولَيْسوا - في الأكْثر - براغِبين في الفَضائل ولا مُتنافِسين في أَهْلها.

(أ) ل ج ي ع : النّاقلين (ب) ي ج : الواقع (ج) سقط ما بين النجمين من ل .

ومن الأَسْباب المُقْتضِية له أيضاً ، وهي سابِقَةٌ على جَميع ما تَقَدَّم ، الجهلُ بطَبائع الأَحْوال في العُمْران؛ فإنّ كلَّ حادثٍ من الحَوادث، ذاتاً كان أو فِعْلاً، لا بُدَّ له من طَبيعة تَخُصُّه في ذاتِه وفيما يَعْرِض له من أَحْواله ؛ فإذا كان السّامعُ عارفاً بطبائع الحَوادث والأَحْوال في الوُجود ومُقْتَضياتِها، أعانَهُ ذلكَ في تمْحيص الخَبر على تَمْييز الصِّدْق من الكَذب، وهَذا أبلغُ في التَّمْحيص من كلِّ وَجْه يُفْرَض .

وكثيراً ما يَعْرِضُ للسّامِعين قَبولُ الأَخْبار المُسْتَحيلة ، ويَنْقُلونَها وتُؤْثَر عَنْهم. كما نَقَله المَسْعوديّ[1] عن الإسْكَنْدر لمّا صَدَّتْهُ دَوَابُّ البَحْر عن بِناء الإسْكَنْدريّة ، وكَيف اتّخذ تابوتَ الخَشب وفي باطِنه صُنْدوقُ الزُّجاج ، وغاصَ فيه إلى قَعْر البَحْر ، حتّى كَتَب صُورَ تلك الدوابِّ الشّيطانيّة الّتي رآها، وعمل تَماثيلَها من أجسادٍ مَعْدنيّة ، ونَصبَها حِذاءَ البُنْيان ، ففرَّتْ تلكَ الدّوابُّ حين خرجَتْ وعايَنَتْها ، وتَمّ له بِناؤه ، في حكايةٍ طويلة من أحاديث خُرافة مُسْتحيلة ، من قِبَل اتّخاذ التّابوت الزُّجاجيّ ، ومُصادَمة البَحْر وأَمْواجه بجِرْمه ؛ ومن قِبَل أنّ الملوكَ لا تَحْمل أنفُسَها على مِثْل هذا الغَرَر ، ومن اعْتَمَدَهُ منهم فقدْ عرّض نفسَه للهَلَكة ، وانتقاضِ العُقْدة ، واجتماع النّاس إلى غَيْره، وفي ذلك تَلافُه ، لا ينتظرون به رُجوعَه من غَرَرِه ذلك طَرْفَةَ عَيْن . ومن قِبَل أنّ الجنَّ لا تُعْرف لها صُوَرٌ ولا تَماثيل تختصُّ بها، إنّما هي قادِرةٌ على التَّشَكّل ، وما يُذْكر من كَثْرة الرّؤوس لها فإنّما المرادُ به البَشاعة والتّهويل ، لا أنّه حقيقة . وهذه كلّها قادِحَة في تلك الحكاية .

[27 ب] والقادِحُ المحيلُ لها من طريق الوُجود بأبْيَن من هذا / كلّه ، أنّ المُنْغمس في الماء

---

(1) مروج الذهب 2: 101 (830-831) .

ولو كان في الصُّندوق يَضيقُ عليه الهواءُ للتَّنفُّس الطّبيعيّ ، وَتَسَخَّن روحُه[أ] بسرعةٍ لِقلَّتِه ، فيفْقِد صاحبُه الهواءَ الباردَ المعدِّلَ لمزاج الرِّئة والرّوح القَلْبيّ ، ويَهْلَكُ مكانَه . وهذا هو السَّبب في هَلاك أَهْل الحمّامات إذا أُطْبقت عليهم عن الهواء البارِد ، والمُتَدلِّين في الآبار والمطامير العَميقة المَهْوَى ، إذا سَخُن هواؤُها بالعُفونـة ولم تُداخِلْها الرّياحُ فتُخَلْخِلُها ؛ فإنَّ المُتَدَلِّي فيها يَهْلَكُ لحينِه . وبهـذا السّبب يكون مَوْت الحوت إذا فارقَ البَحرَ ؛ فإنّ الهـواءَ لا يَكْفيه في تَعْديل رِئَتِه ، إذ هو حارٌّ بإفْراط، والماءُ الّذي يُعَدِّله باردٌ، والهواءُ الّذي خـرجَ إليه حارٌّ، فَيَسْتَوْلي على روحه الحيوانيّ ويَهْلَك دَفْعَةً . ومنه هَلاك المَصْعوقين ، وأمثالُ ذلك .

ومن الأخبـار المُسْتحيلـة ، ما نَقَلـه المَسْعودِيّ[1] أيضـاً ، في تمثال الزُّرْزور الّذي بـرُومَة ، تَجْتمِـع إليه الزَّرازيرُ في يومٍ مَعْلوم من السّنة حاملةً للزّيتـون، ومنـه يَتّخِذون زَيْتَهم . وانْظرْ ما أَبْعد ذلك عن المَجْرَى الطبيعيّ في اتّخاذ الزّيْت .

ومنها ما نقلَه البَكْرِيُّ[2] في بِناء المدينة المسمّاة ذات الأَبْواب ، تُحيط بأكْثَر من ثلاثين مَرْحَلَـة ، وتَشْتمِـلُ على عَشَرة آلاف باب . والمدُنُ إنّما اتُّخِذتْ للتّحصُّن والاعْتِصام كما يأْتي ؛ وهذه خَرَجَتْ عن أن يُحاطَ بها ، فلا يَكون فيها حِصْن ولا مُعْتَصَم .

(أ) سقط من ي .

---

(1) مروج الذهب 2: 401 (1422)، ويبدو أنه ذكر هذا الخبر في أخبار الطِلَّسْمات عن بلينوس وغيره مفصّلة في كتابه أخبار الزمان المفقود .

(2) المسالك والممالك 1: 262- 263 .

وكما نقله المَسْعوديّ[1] أيضًا في حديث مَدينة النُّحاس ، وأنّها مَدينةٌ كلّها من نُحاس بصَحْراء سِجِلْماسَة ، طَرَقَها موسى بن نُصَيْر في غَزاته إلى المَغْرب ، وأنَّها مُغْلَقَة الأبواب ، وأنَّ الصّاعد إليها من أَسْوارها إذا أشرف على الحائِط صَفَّق ورَمى بنَفْسه ، فلا يَرْجع آخر الدَّهْر، في حديثٍ مُسْتحيلٍ من خُرافات القُصّاص . وصَحْراءُ سِجِلْماسَة قد [نَفَضها][أ] الرُّكابُ والأدِلاّء ولم يَقِفوا لهذه المدينة على خَبر . ثم إنّ هذه الأحوال الّتي ذكروا عنها كُلّها مُسْتحِيلٌ عادةً ، مُنافٍ للأمور الطبيعيّة في بناء المُدُن واختِطاطها ؛ وأنّ المعادِنَ غايةُ الموجود منها أن يُصْرف في الآنية والخُرْثيّ ؛ وأمّا تَشْييد / مَدينة منها فكَما تَراه من الاسْتحالة والبُعْد ، وأمثال ذلك كثيرٌ . [128 أ]

وتَمْحيصُه إنّما هو بمعرفة طبائع العُمْران ، وهو أَحْسنُ الوُجوه وأوثقُها في تَمْحيص الأَخْبار وتَمييز صِدْقها من كَذِبها. وهو سابقٌ على التَّمْحيص بتَعْديل الرُّواة. ولا يُرجَع إلى تَعْديل الرُّواة حتى نعلم [أنّ][ب] ذلِك الخَبَرَ في نَفْسه مُمْكنٌ أو مُمْتَنع. وأمّا إذا كان مُسْتَحيلاً فلا فائِدة للنّظر في التَّعْديل والتَّجْريح.

ولقد عَدَّ أهلُ النَّظر من المَطاعِن في الخَبَر، استحالةَ مَدْلول اللَّفظ أو تأْويله إن تُؤُوِّلَ بما لا يَقْبله العَقْل. وإنَّما كان التَّعْديل والتَّجْريح هو المعتبرُ في صِحّة الأَخْبار

(أ) في الأصول وفي ظ : نقضها (ب) من ل، وسقط من ظ، وفي ي ج ع: هل .

---

(1) في المروج 2 :409 حديث مقتضب عن مدينة الصُّفر بمفاوز الأندلس، وخبر مدينة أخرى في أطراف مفاوز الهند أسوارها من الصُّفر ، ولعل ابن خلدون يشير إلى نصّ أوسع تفصيلاً ، قد يكون في كتاب المسعوديّ المفقود أخبار الزمان .

الشرعيّة ، لأنّ مُعْظَمَها تكاليف إنشائيّة أَوْجبَ الشّارعُ العملَ بها متى حَصَلَ الظَنُّ بِصدْقها ؛ وسبيلُ صِحّة الظّنّ الثقةُ بالرّواة للعَدالة والضّبْط .

وأما الأخْبار عن الواقِعات ، فلا بُدَّ في صِدْقها وصِحّتها من اعْتِبار المُطابَقة. فلذلك وجَبَ[أ] أن يُنْظر في إمكان وقُوعه، وصار ذلك فيها أهمّ من التّعْديل ومقدّماً عليه ؛ إذ فائدةُ الإنشاء مُقْتبسة منه فقَطْ ، وفائدة الخَبَر منه ومن الخارج بالمُطابَقة . وإذا كان ذلك ، فالقانونُ في تمْييز الحقّ من الباطِل في الأَخْبار بالإمْكان والاسْتِحالة ، أَنْ نَنْظرَ في الاجْتماع البَشَرِيّ الّذي هو العُمْران ، ونُميّز ما يَلْحَقُه من الأَحْوال لذاته وبِمقْتَضَى طَبْعه ، وما يكونُ عارضًا لا يُعتَدُّ به ، وما لا يمكن أن يَعْرِض له . وإذا فعَلْنا ذلك ،كان ذلك[ب] لنا قانونًا في تَمْييز الحقّ من الباطِل في الأخْبار، والصّدْق من الكَذِب بوجه بُرْهانيّ لا مَدْخل للشكّ فيه. وحينئذٍ، فإذا سَمِعْنا عن شيءٍ من الأحْوال الواقِعة في العُمْران ، علِمْنا ما نَحْكم بقَبوله ممّا نَحْكم بتَزْييفه . وكان ذلك لنا مِعْيارًا صحيحًا يَتَحَرّى به المؤرّخون طريقَ الصّدْق والصّواب فيما يَنْقُلونه . وهذا هو غَرَضُ هذا الكتاب الأوّل من تَأْليفنا .

وكأنّ هذا عِلْمٌ مُسْتَقِلٌ بنَفْسه ، فإنّه ذو مَوْضوع : وهو العُمْران البشريّ والاجْتماع الإنسانيّ ، / وذو مَسائل : وهي بيان ما يَلْحقه من الأَحْوال لذاتِه واحدةً [28 ب] بعد أُخْرى . وهذا شأْنُ كلّ عِلْم من العُلوم ، وَضْعِيّاً كان أو عَقْليّاً .

واعلَمْ أنّ الكلامَ في هذا الغَرض مُسْتحْدَثُ الصّنْعة ، غريبُ النّزْعة ، عَزيزُ الفائِدة ، أَعْثَرَ عليه البَحْثُ ، وأدّى إليه الغَوْص . وليْس من عِلْم الخطابَة الّذي هو

(أ) ل : وجب علينا أن ننظر (ب) سقط من ع .

أحد الكُتب المنطقيّة ؛ فإنّ موضوعَ(أ) الخطابة إنّما هو الأَقوالُ المُقْنِعة النّافِعة في استمالة الجُمْهور إلى رَأْي ، أو صَدّهم عنه ؛ ولا هو أيضًا من عِلْم السّياسة المدنيّة ؛ إذ السّياسة المدنيّة هي تَدْبير المَنْزل أو المدينة ، بما يَجب بمُقْتضى الأَخْلاقِ والحِكْمة ، ليُحمل الجُمْهورُ على مِنْهاجٍ يكون فيه حِفْظ النّوع وبقاؤُه . فقد خالَفَ موضوعُهُ موضوعَ هذين الفنَّيْن اللّذَيْن رُبّما يُشبهانه .

وكأنّه علم مُسْتَنْبط النَّشأَة . ولَعَمْري لم أَقِفْ على الكَلام في مَنْحاه لأَحَدٍ من الخَليقة ، ما أَدْري لغَفْلتهم عن ذلك ؟ وليس الظنّ بهم ، أو لعلّهم كَتَبوا في هذا الغَرَض واستَوْفَوْه ولم يصِلْ إلينا ؛ فالعُلوم كثيرةٌ ، والحكماءُ في أُمَم النَّوع الإنْسانيّ مُتعدّدون ؛ وما لَمْ يَصِلْ إلينا من العُلوم أكثرُ ممّا وَصَل . فأَيْن عُلومُ الفُرْس الّتي أمرَ عُمَر رضي الله عنه بمَحْوِها عند الفَتْح؟ وأين عُلومُ الكلْدانِيّين والسّريانيّين وأهل بابِل ، وما ظهر عليهم من آثارها ونَتائجها ؟ وأين علومُ القِبْط من قَبْلهم ؟ وإنّما وصلَ إلينا علومُ أمّة واحدة وهم يونانُ خاصّة ، لِكَلَف المأْمون بإخْراجها من لُغتهم ، واقتدارِه على ذلك بكَثْرة المُتَرْجمين ، وبَذْل الأَمْوال فيها . ولم نقف على شيءٍ من عُلوم غَيْرهم .

وإذا كانت كلُّ حقيقةٍ متعقَّلَةٍ طبيعيّةٍ يَصْلُحُ أن يُبحث عمّا يعرِض لها من العَوارض لذاتها ، وَجَب أن يكونَ باعْتبار كلّ مَفْهوم وحقيقة عِلْمٍ من العُلوم يَخُصُّه. لكنّ الحكماء(ب) لعلّهم إنّما لاحَظوا في ذلك العنايةَ بالثّمرات ؛ وهذا إنّما ثمرتُه - كما رأيت - في الأَخْبار فقطْ ، وإن كانت مَسائِله / في ذاتها وباختصاصاتها شريفَةً ؛ لكن [129أ]

(أ) سقط من ج (ب) ج: العلماء .

ثمرته تَصْحيحُ الأخْبار ، وهي ضَعيفة ، فلهذا هجروه، والله أَعْلم . ﴿وما أوتيتُمْ من العِلْمِ إلّا قَليلاً﴾ [الإسراء، من الآية 85] .

وهذا الفَنّ الّذي لاح لنا النّظرُ فيه ، نجدُ منه[أ] مسائلَ تَجْري بالعَرَض لأَهْل العُلوم في براهين عُلومهم ، وهي من جِنْس مَسائِلـه بالمَوْضوع والمَطْلـب ، مثْـل ما يذكُره الحكماءُ في إثْبات النُّبوّة ، من أنّ البَشر مُتعاونون في وُجـودهم ، فيَحْتاجون فيه إلى الحاكِمِ والوازع. ومثْل ما يُذْكر في أُصول الفِقْه، في باب إثْبات اللّغات، أنّ النّاس مُحْتاجون للعبارة عن المقاصِد بطبيعة التّعاون والاجْتماع، وشأنُ العِبارات أخفّ. ومثل ما يذكُره الفُقهاءُ في تَعْليل الأحْكام الشّرعيّة بالمقاصِد، في[ب] أنّ الزّنا مخلِّطٌ للأنْساب مُفْسِدٌ للنّوع، وأنّ القَتْل أيضاً مُفْسِدٌ للنّوع، وأنّ الظّلْم مُؤْذنٌ بخراب العُمْران المُقْتضي فسادَ النّوع ، وغير ذلك من سائِر المقاصِد الشّرعيّة في الأحكام ؛ فإنّها كلُّها مَبْنيّةٌ على المُحافظة على العُمْران، فكأنّ لها النّظر فيما يعرِض له، وهو ظاهِرٌ من كلامنا هذا في هذه المسائل المُمثّلة .

وكذلك أيضاً يقعُ إلينا القليلُ من مسائِله في كلماتٍ مُتفرّقة لحُكماء الخَليقة ، لكنّهم لم يَسْتوْفوه . فمن كلام المُوبَذان لبَهْـرام بن بَهْرام ، في حكـايةِ البُـومِ الّتي نقلَها المَسْعوديّ[1]: أيّها المَلِك، إن المُلْك لا يتِمّ عِزُّهُ إلا بالشّريعة ، والقِيـام لله بطاعَتـه، والتصرُّف تحت أَمْره ونَهْيـه ، ولا قِـوَامَ للشّريعة إلا بالمُلْك؛ ولا عِـزّ للمُـلْك إلّا بالرّجال، ولا قِوام للرّجال إلاّ بالمَال، ولا سبيل إلى المـال إلا بالعِمارة ، ولا سبيـل

(أ) ج: فيه (ب) سقط من ع ج .

(1) مروج الذهب 1 :294 (597) .

إلى العِمَارة إلا بالعَدْل ، والعَدْلُ الميزانُ المنصوبُ بين الخَليقة ، نصبَه الربُّ ، وجَعَل له قَيِّماً وهو المَلِك .

ومن كلام أنوشِرْوان[1] في هذا المَعْنى بعَيْنه :

المُلْك بالجُنْد، والجُنْد بالمال، والمالُ بالخَراج، والخراجُ بالعِمارة، والعِمارة بالعَدْل، والعَدْلُ بإصْلاح العُمّال، وإصْلاحُ العُمّال / [29 ب] باسْتقامة الوُزراء ، ورأس الكلّ بافْتِقادِ[أ] المَلِك حالَ رَعِيّته بنَفْسه، واقْتدارِه على تأديبها، حتى يَمْلِكُها ولا تَمْلِكُه .

وفي الكتاب المَنْسوب لأَرِسْطو[2] في السّياسة ، المتداوَل بين النّاس ، جُزءٌ صالحٌ منه ، إلاّ أنه غير مُسْتَوْفٍ ولا مُعْطىً حقّه من البَراهين ومُخْتلِطٌ بغيره ؛ وقد أشار في ذلك الكتاب إلى هذه الكُلِّيّات الّتي نَقلْناها عن المُوبَذانِ وأنُوشِرْوان ، وجَعلها في الدّائرة[3] الغريبة الّتي أَعْظَم القَوْلَ فيها ، وهي قولُه :

العالَمُ بُستانٌ، سِيَاجُه الدولةُ، الدَّوْلة سُلْطانٌ، تَحْيا[ب] به السُّنَّةُ، السُّنَّة سياسةٌ، يَسوسُها المُلْك، المُلْكُ[ج] نظامٌ ، يَعْضُده الجنْد ، الجندُ أعوانٌ ، يكفَلُهم

(أ) في مروج الذهب : ورأس الكلّ تفقّد المِلك أمور نفسه واقتداره على تأديبها ... (ب) ابن جلجل وابن أبي أصيبعة: تحجبه السُنّة (ج) المصدر نفسه: المَلِك راعٍ يعضُده الجيْش .

---

(1) مروج الذهب 1: 311 (631) .

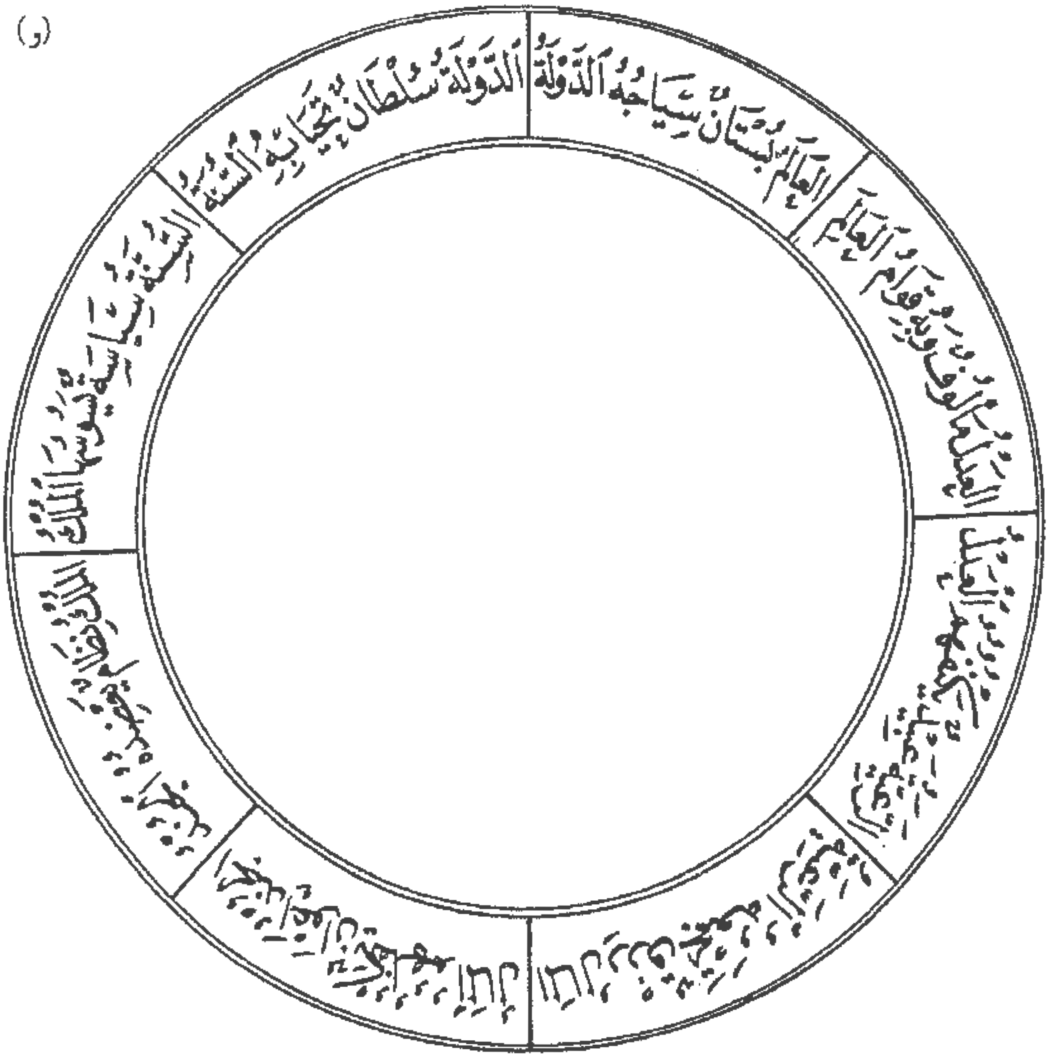
(2) السياسة في تدبير الرئاسة، ويعرف بسرّ الأسرار، ترجمةُ يوحنا بن البطريق، (ميكروفيلم بمعهد المخطوطات العربية، عن نسخة سوهاج رقم 167). نُشر منه قسم باسم السياسة العامية. ولا يوجد فيه النصّ التالي . ويشكّك ابن خلدون - فيما يلي - في نسبة الكتاب لأرسطو (المقدمة 1 : 208) .

(3) طبقات ابن جلجل 26 وابن أبي أصيبعة 102 أن أرسطوطاليس أوصى أن يُبنى عليه بعد موته قبّة مثمّنة، يكتب في كل جانب منها كلمة من الكلمات الثمانية .

المال ؛ المالُ رِزْقٌ ، تجمعُه الرّعيَّةُ ؛ الرعيةُ عَبيدٌ ، يَكْنُفُهم[أ] العدْلُ[ب] ، العدْلُ مألوفٌ[ج] ، وبه قِوامُ[د] العالَم . العالَمُ بستان.. ثم يرجع إلى أوّل الكَلام .

[صورة الدائرة][هـ]

(و)



(أ) ابن جلجل: يتعبّدهم؛ ابن أبي أصيبعة: يَسْتَتْلكُهُم (ب) سقط ما بين النجمين من ج (ج) ابن أبي أصيبعة: العَدْلُ أُلْفَةٌ بها صلاح العالم (د) ابن جلجل: وهو صلاح العالم (هـ) من ل (و) رُسِمت الدائرة في ع ج، وتُرك لها فراغ ولم تُدرج في : ظ ل ي.

فهذه ثمان كلماتٍ حِكْميَّة سياسيّة ارْتبط بعضُها ببعضٍ ، وارتدَّت أعْجازُها [30 أ] على صُدورها،/ واتّصلت في دائرةٍ لا يتعيّنُ طَرَفُها، فَخَرّ بِعُثوره عليها، وعظَّم من فَوائدها. وأنت إذا تأمّلتَ كلامَنا في فَصْل المُلْك والدُّوَل، وأعطيتَه حقّه من التّصفُّح والتَّفَهُّم، عثرتَ في أثْنائه على تفْسير هذه الكلمات، وتَفْصيل إجْمالها مُسْتَوْفًى مُبيَّناً بأَوْعب بَيان، وأَوْضح دليل وبُرْهان ؛ أَطْلَعَنا الله عليه من غَيْر تَعْليم أَرسْطو ولا إفادة المُوبَذان.

وكذلك تجدُ في كلام ابن المُقَفَّع، وما يَسْتَطْرِدُ في رسائِله من ذِكْر السّياسات، الكثيرَ من مسائل كِتابنا هذا غير مُبَرْهَنة كما بَرْهنّاه؛ إنما يَجْلِبُها في الذّكر على مَنْحى الخَطابة في أُسْلوب التّرسيل وبَلاغة الكلام.

وكذلك حَوَّم القاضي أبو بَكْر الطُّرْطوشيّ في كتاب سراج الملوك، وبَوّبه على أبْوابٍ تَقْرُب من أبواب كتابنا ومَسائله؛ لكنّه لم يُصادف فيه الرَّمِيَّةَ ولا أصاب الشّاكِلَة، ولا اسْتوفَى المسائلَ، ولا أَوْضحَ الأدِلّة؛ إنّما يبوِّب البابَ للمَسْألة، ثم يَسْتَكْثِر من الأحاديث والآثار، وينْقل كلماتٍ متفرّقة لحكماء الفُرْس، مثل [بُزُرْجمْهر](أ)، والمُوبَذان، وحُكماء الهِنْد، والمأثور عن دانيال وهِرْمس وغيرهم من أكابر الخَليقة ، ولا يكشف عن التّحقيق قِناعاً ، ولا يَرْفع بالبَراهين الطبيعيّة حِجاباً ؛ إنّما هو نَقْلٌ شبيهٌ بالمواعِظ؛ وكأنّه حَوَّم على الغَرَض ولم يُصادِفه، ولا تحقّق قَصْدَه، ولا اسْتَوْفَى مسائلَه.

(أ) من ل وحدها وفي ظ ي ع ج: بزرجمهر، وفي حاشية ع: ضبطه من لسنن العجم : بُزُرْجِمْهر .

ونَحْنُ ألهَمنا اللهُ إلى ذلكَ إلْهامًا ، وأَعْثَرنا على عِلْمٍ جَعَلْنا سِنَّ بَكْرِهِ وجُهَيْنَة خَبَرِه . فإنْ كنتُ قد استَوْفَيْتُ مسائِلَهُ ، ومَيَّزتُ عن سائر الصّنائع أنظارَه وأنحاءَه، فتَوْفيقٌ من الله وهدايةٌ . وإن فاتَني شيءٌ في إحْصائه ، واشْتَبَهَتْ بغيره مسائِـلُهُ ، فَلِلنَّاظِرِ المحقِّق إصلاحُه؛ ولِيَ الفضلُ أنّي نَهَجْتُ لـه السبيلَ، وأَوْضَحْتُ الطـريقَ ، / واللهُ يَهْدي بنوره مَنْ يَشاء . [30 ب]

❀ ❀ ❀

ونَحن الآن نُبيّنُ في هـذا الكتاب ما يَعْرِض للبَشر في اجْتماعهم، من أَحْوال العُمْران في المُلْك والكَسْب والعُلوم والصَّنائع، بوُجوهٍ بُرْهانيّة يتّضح بها التّحقيقُ في معارف الخاصّة والعامّة ، وتَنْدفع بها الأوهامُ وتَرْتفعُ الشّكوك ، ونقول :

لمّا كان الإنسانُ مُتميّزاً عن سائر الحيوانات بخَواصّ اختُصَّ بها .

فمنها : العلومُ والصّنائع الّتي هي نتيجةُ الفِكْر الّذي تميّز به عن الحيوانات، وشَرُفَ بوَصْفه على المخلوقات.

ومنها: الحاجة إلى الحُكْم الوازع والسّلْطان القاهِر؛ إذْ لا يُمْكن وجـودُه دون ذلكَ من بَيْن الحيوانات كلّها ، إلاّ ما يُقال عن النّحْل والجَراد؛ وهذه ، وإنْ كان لها مِثْلُ ذلكَ، فبطريقٍ إلهاميّ لا بِفِكْرٍ ورَويّة.

ومنها: السَّعْيُ في المعاش والاعْتمال في تَحْصيله من وُجوهه واكتِساب أسْبابِه، لمَا جَعل الله فيه من الافْتقار إلى الغِذاء في حَياته وبَقائه، وهَداهُ إلى الْتماسِه وطَلبه؛ قال تعالى: ﴿ أَعْطَى كُلَّ شَيءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴾ [سورة طه، من الآية 50].

ومنها : العُمْران، وهو التّساكن والتّنازل في مِصْرٍ أو حِلّة للأُنْس بالعِشْرة واقْتِضاء الحاجات، لما في طِباعهم من التّعاون على المَعاش كما نبيّنه. ومن هذا العُمْران ما يكونُ بَدَوِيّاً، وهو الّذي يكون في الضّواحي والجبال، وفي الحِلَل المُنْتجعة للقِفار وأطْراف الرّمال . ومنه ما يكون حَضريّاً، وهو الّذي بالأمْصَار والقُرى والمُدُن والمداشِر، للاعتصام بها والتّحصُّن بجُدْرانِها ؛ وله في كلّ هذه الأحْوال أمورٌ تعرِضُ من حَيْث الاجْتماع عُروضاً ذاتِيّاً له.

فلا جَرَم انْحَصَر الكلامُ في هذا الكتاب في ستّة فصول:

الأوّل: في العُمْران البَشريّ على الجُمْلَة ، وأصنافِه وقِسْطه من الأرْض .

الثّاني: في العُمْران البدويّ ، وذكْر القَبائل والأُمَم الوَحْشيّة .

[31 أ] / الثّالث: في الدّول والخِلافة والمُلْك ، وذكْر المراتِب السُّلطانيّة .

الرّابع: في العُمْران الحَضريّ ، والبُلْدانِ والأمْصار .

الخامِس: في الصّنائع والمعاش ، والكَسْب ووُجوهِه .

السّادس : في العُلوم واكتسابِها وتَعَلّمها .

وقَدّمتُ العُمْرانَ البَدَوِيَّ لأنّه سابِقٌ على جَميعها ، كما يَتبيّن لك بعد ؛ وكذا تقديم المُلْك على البُلْدان والأمْصار؛ وأمّا تَقْديم المَعاش، فَلِأنّ المعاش ضروريّ طبيعيّ، وتعلُّم العِلْم كمالٌ أو حاجِيّ، والطبيعيّ أقْدم من الكَماليّ . وجعلتُ الصَّنائِعَ مع الكَسْب، لأنّها منه ببَعْض الوُجوه ومن حيث العُمْران ، كما يَتَبيّن بعدُ .

والله الموفّق والمُعين .

الفَصْل الأوّل من الكتاب الأوّل:

في العُمْران البَشريّ على الجُمْلَة، وفيه مقدّمات،

الأُولَى:

في أنّ الاجتماعَ للإنسان ضَروريّ، ويعبّر الحكماءُ عن هذا بقَوْلهم: الإنسانُ مَدنيٌّ بالطّبع؛ أي لا بُدَّ له من الاجتماع الّذي هو المدينَةُ في اصطِلاحهم، وهو مَعْنى العُمْران. وبيانُه: أنّ الله سُبْحانه خَلَق الإنسانَ وركَّبه على صورةٍ لا تَصِحُّ حياتُها وبَقاؤُها إلا بالغِذاء، وهَداهُ إلى الْتماسِه بفطْرته، وبما رَكّب فيه من القُدرة على تحْصيله. إلاّ أنّ قُدرةَ الواحد من البَشر قاصِرةٌ عن تَحْصيل حاجَته من ذلك الغِذاء، غَيْرُ مُوفيةٍ له بمادّة حَياته منه. ولو فَرَضْنا منه أقلّ ما يُمْكن فَرْضُه وهو قوتُ يَوْم من الحِنْطة مثلاً، فلا يَحْصل إلاّ بعلاجٍ كبيرٍ من الطّحْن والعَجْن والطَّبْخ. وكلّ واحدٍ من* هذه الأعْمال الثّلاثة، يَحْتاج إلى مواعين وآلاتٍ لا تَتِمّ إلا بصناعات مُتعدّدة من*[أ] حَدّاد ونَجّار وفَخّار[ب]. هَبْ أنّه يأكُله حَبّاً من غَيْر عِلاج؛ فهو أيضاً يحتاجُ في تَحْصيله حبّاً إلى أعْمال أُخرى أكثرَ من هذه، من الزّراعة والحَصاد والدّرس

(أ) سقط ما بين النجمين من ج (ب) كذا في ظ ج ل ع، وفي ي وحاشية ع: فاخوريّ.

الّذي يُخرج الحَبَّ من غِلاف السُّنْبُل . ويَحْتـاج كلّ واحـدٍ من هذه / [31 ب] إلى آلاتٍ مُتَعدّدة وصنائعَ كثيرةٍ أكثر من الأولى بكثير . ويَسْتحيل أن تُوفي بذلك كلّه أو ببَعْضه قُدْرةُ الواحِد . فلا بُدَّ من اجْتماع القُدَرِ الكثيرة من أبْناءِ جِنْسه لتَحْصيل القوتِ له ولهم؛ فيَحْصُل بالتّعاون قَدْرُ الكفايةِ من الحاجة لأكْثر منهم بأَضْعاف .

* وكذلك يَحْتاج كلّ واحدٍ منهم أيضاً في الدّفاع عن نَفْسه إلى الاسْتِعانة بأبنـاء جِنْسه*[أ] ؛ لأنّ الله سُبْحـانه لَمّا رَكّب الطّباعَ[ب] الحيوانيّة كلَّها، وقسم القُدَرَ بَيْنها، جَعَل حُظوظَ كثيرٍ من الحيوانات العُجْمِ من القُدْرَة أكملَ من حظّ الإنسان، فقُدْرةُ الفَرس مثلاً أعظمُ بكثيرٍ من قُدْرة الإنسان؛ وكذا قُدْرةُ الحِمار والثّوْر؛ وقُدْرةُ الأسَد والفيل أضعافٌ من قُدْرته . ولمّا كان العُدْوان طبيعيّاً في الحيوانِ ، جُعل لكلّ واحـدٍ منها عضوٌ يَختصّ بمُدافَعة ما يَصِلُ إليه من عادِيةِ غَيْره . وجُعِلَ للإنسان عِوضاً مـن ذلك كلِّه الفِكْرُ واليَدُ، فاليَدُ مهيّئةٌ للصّنائع بخِدْمة الفِكْر؛ والصَّنائعُ تُحصِّل له الآلات الّتي تنوبُ له عن الجوارح المُعَدَّة في سائرِ الحيواناتِ للدّفاع ، مثل الرّماح الّتي تَنُوبُ عن القُرون النّاطِحة ؛ والسّيوفِ النّائبة عن المخالب الجارِحة ؛ والتِّراس النّائبة عن البَشَرات الجاسِيـة ؛ إلى غير ذلك ممّا ذكر جالينوسُ في كتاب مَنافِع الأَعْضاء . فالواحدُ من البَشر لا تُقاوِمُ قُدْرَتُه قدرَةَ واحدٍ من الحَيوانات العُجْم، سِيّما المُفْترِسـة ؛ فهو عاجزٌ عن مُدافَعتها وَحْده بالجُمْلة ؛ ولا تَفِي قُدْرتُه أيضًا باسْتِعْمال الآلات المُعَدّة للمُدافَعة ، لكَثْرتها وكَثْرة الصَّنائِع والمواعين المُعَدَّة لها . فـلا بدَّ في ذلك كُلّه مـن التّعـاون عليـه بأبْنَاء جِنْسـه . وما لم يَكُنْ هذا التّعاون ، فـلا [يَحْصُل][ج] له قـوتٌ

(أ) سقط ما بين النجمين من ج (ب) ل : الطبائع (ج) كذا في الأصول وفي ظ وحدها: يكن .

ولا غِذاءٌ ولا تتِمّ حياتُه ؛ لما رَكّبَهُ الله عليه من الحاجَة إلى الغِذاء في حياته ؛ ولا يَحْصل له أيضًا دفاعٌ عن نَفْسه، لِفقْدان السّلاح ، فيكونُ فريسةً للحيوانات ، و[يعاجله][أ] الهلاكُ عن مَدَى حياته ، / ويَبْطُل نوعُ البَشر . [32 أ]

وإذا كان التعاونُ، حَصَل له القوتُ للغذاء، والسّلاحُ للمُدافَعة ، وتَمّتْ حكمةُ الله في بَقائه وحِفظ نَوْعه . فإذَنْ، هذا الاجْتماع ضَروريٌّ للنَّوْع الإنسانيّ ؛ وإلاّ لم يَكْمُلْ وُجُودهم وما أرادَهُ الله [من][ب] اعْتمار العالم بهم واسْتِخْلافه إيّاهم ؛ وهَذا هو مَعْنى العُمْران الّذي جَعَلْناه مَوْضوعًا لهذا العِلْم .

وفي هذا الكلام نوعُ إثباتٍ للمَوْضوع في فنّه الّذي هو مَوْضوعٌ له . وهذا وإن لم يَكُنْ واجباً على صاحِب الفنّ ، لما تَقَرّر في الصّناعة المَنْطقيّة أنّه لَيس على صاحبِ علْمٍ إثباتُ المَوْضوع في ذلك العِلْم؛ فلَيْس أيضاً من المَمْنوعات عِنْدهم؛ فيكون إثْباتُه من التّبرّعات ، والله الموفّق بفَضْله .

ثم إنّ هذا الاجْتماع إذا حَصل للبَشَر، كما قَرّرْناه، وتَمّ عُمْران العالَم بهم، فلا بدّ من وازعٍ يَدْفع بعضَهم عن بَعْضٍ؛ لما في طِباعهم الحيوانيّة من العُدْوان والظُّلْم . ولَيْست السّلاحُ الّتي جُعِلت دافِعة لعُدوان الحيوانات العُجْم عنهم بكافيةٍ في دَفْع العُدْوان بَيْنهم، لأنّها موجودةٌ لجميعهم، فلا بُدَّ من شَيء آخر يَدْفع عُدوانَ بَعْضهم عن بَعْض . ولا يكونُ من غيرهم لقُصور جميع الحيواناتِ عن مَدارِكهم وإلهاماتِهم . فيكون ذلكَ الوَازِعُ واحِدًا منهم ، تكون له عليهم الغَلَبة والسُّلطانُ واليدُ القاهِرة ؛ حتّى لا يَصِلُ أحدٌ إلى غَيْره بعُدْوان ؛ وهذا هو مَعْنى المُلْك . وقد

(أ) من ع ل ج ي، وفي ظ : يعالجه (ب) في ظ وحدها : في .

تَبَيَّن لك بهذا أنّه خاصّة للإنسان طبيعيّة لا بُدّ لهم منها. وقد تُوجَد في بَعْض الحيوانات العُجْم على ما ذَكرهُ الحكماءُ، كما في النَّحْل والجَراد، لما اسْتُقريءَ فيها من الحُكْم والانْقِياد والاتّباع لرئيسٍ من أشْخاصها، متَميِّزٍ عنهم في خَلْقه وجُثْمانه؛ إلاّ أنّ ذلك موجودٌ لغَيْر الإنسان بمُقتَضَى الفِطْرة والهِداية، لا بمُقْتضى الفِكْرة والسِّياسة: ﴿ أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴾ [سورة طه، من الآية 50] .

ويزيدُ الفلاسفةُ على هذا البُرْهان ، حَيْث يُحاوِلون إثْبات النُّبوّة بالدَّليل العَقْلي، وأنها خاصّة طبيعيّة للإنْسان، فيُقَرِّرون هذا البُرهانَ إلى غايته ، وأنَّه لا بُدّ للبَشَر من الحُكْم الوازِعِ ، / [32ب] ثم يقولون بعد ذلك: وذلك الحكمُ يكونُ بشَرْعٍ مَفْروضٍ من عِنْد الله يأتي به واحدٌ من البَشَر ، يكون مُتَمَيِّزًا عَنْهم بما يُودِعُ الله فيه من خواصّ هِدايَتِه ، لِيَقَعَ التَّسليمُ له والقَبولُ منْه ، حتّى يَتِمَّ الحكمُ فيهم وعلَيْهم من غَيْر إنكارٍ ولا تَثْريب .

وهذه القَضِيّة للحُكَماء غيرُ بُرْهانيّة كما تَراهُ ؛ إذ الوُجود وحياةُ البَشَر قد تَتِمُّ من دون ذلك بما يفرضُه الحاكِمُ لنَفْسه، أو بالعَصَبِيّة الّتي يَقْتدرُ بها على قَهْرِهم وحَمْلهم على جَادَّتِه . فأَهْلُ الكتاب والمتَّبِعون للأنْبياء قَليلون بالنِّسبة إلى المَجوس الّذين لَيْس لهم كِتاب؛ فإنَّهم أكْثَرُ أَهْل العالَم، ومع ذلك فقد كانت لهم الدُّوَلُ والآثارُ فضلاً عن الحَياة؛ وكذلك هي لهم لهذا العَهْد في الأقاليم المُنْحَرفة إلى الشّمال والجَنوب. بخلاف حياة البَشر فَوْضى دون وازِعٍ البتَّة، فإنّه مُمْتَنِع . وبهذا يتبيّن لك غَلَطُهم في وُجوب النُبوّات، وأنّه لَيْس بعقْليّ ، وإنّما مُدْرَكه الشَّرْع كما هو مَذْهبُ السَّلَف من الأُمّة . والله وليّ التوفيق والهِداية.

المقدّمة الثّانية:

في قِسْط العُمْران من الأَرض، والإشارة إلى بَعْض ما فيه من البِحار والأنهار والأقاليم

إنّه قد تبَيَّن في كُتب الحكماء النّاظِرين في أحْوال العالَم، أنَّ شَكْلَ الأَرْض كُرِيٌّ، وأنّها محفوفةٌ بعُنْصُر الماء كأنّها عِنبَة طافِية علَيْه. فانْحَسَر الماءُ عن بَعْض جَوانبها، لِما أرادَهُ الله تعالى من تكوُّن[أ] الحيوانات فيها، وعُمْرانها بالنّوع البَشريّ الّذي له الخِلافة على سائِرها. وقد يُتَوَهَّم من ذلك أنَّ الماء تَحْتَ الأرْض؛ ولَيْس بصحيح؛ وإنّما التّحت الطّبيعيّ قلبُ الأرْض ووَسَط كُرَتِها الّذي هو مَرْكَزُها، والكلّ يَطْلُبه بما فيه من الثّقل؛ وما عدا ذلك من جَوانبها. والماءُ المحيط بها فهو فَوْقٌ؛ وإن قيل في شَيْءٍ منها إنّه تَحْتٌ فبالإضافة إلى جهة أُخرى عنه. وهذا الّذي انحسَر عنه الماءُ من الأَرْض هو النّصفُ من سَطْح كُرَتِها في شَكْل دائرةٍ، أحاط العُنْصر المائيّ بها من جميع جهاتها بَحْراً يُسمّى البحرُ المحيط، ويُسمّى أيضاً لبْلايَهْ، بتَفْخيم اللاّم الثّانية، ويسمّى أُوقْيانُوس، أسماء أَعْجمية، ويقال له البَحْر الأخْضر، والأَسْود.

ثم إنَّ هذا المُنْكَشف من الأرض للعُمْران، فيه القِفارُ، والخَلاءُ أكثرُ من عُمْرانه، والخالي من جِهة الجنوب منه / [33 أ] أكثرُ من جِهة الشّمال؛ وإنّما المعمورُ منه

(أ) من ج، وفي ع ل ي: تكوين، وفي ظ: تكرير.

قطعةٌ أَمْيَلُ إلى جانب الشّمال ، على شَكْل سَطْح كُرِيّ يَنْتهي من جهة الجنوب إلى خَطّ الاسْتِواء ، ومن جهة الشّمال إلى خطّ كُرِيّ ، ووراءَه الجبالُ الفاصِلة بَيْنه وبين الماء العُنْصريّ الّتي بينها سُدّ ياجوج وماجوج . وهذه الجبالُ مائلةٌ إلى جهة الشّرق. وتَنْتهي من الشّرق والغَرْب إلى عُنْصر الماء أيضًا بقِطْعتين من الدّائرة المُحيطة .

وهذا المنكشَف من الأرض، قالوا هو مقدارُ النّصف من الكُرة أو أقلّ؛ والمعمورُ منه مقْدار رُبْعه ؛ وهو المُنْقَسم بالأقاليم السَّبْعة .

وخَطّ الاستواء يقسم الأرضَ بنصْفينْ من المَغْرب إلى المَشْرق ، وهو طول الأَرْض ، وأكبرُ خَطّ في كُرتها ؛ كما أنّ منطقة البُروج ودائرةَ معدّل النّهار أكبرُ خَطّ في الفَلَك .

ومنطقةُ البُروج مُنْقسمة بثلاثمائة وستّين دَرجة ؛ والدّرجةُ من مِسافَة الأَرْض خمسةٌ وعشرون فَرْسخًا ، والفَرْسخُ اثْنا عَشَر ألفَ ذِراعٍ في ثلاثة أَمْيال ، لأنّ الميلَ أربعةُ آلاف ذِراعٍ ، والذّراع أربعةٌ وعشرون إصْبعًا ، والإصْبعُ سِتّ حَبّات شعيرٍ مَصْفوفة مُلْصَقٌ بعضُها إلى بعض ظَهْرًا لبَطْن .

وبين دائرة مُعَدّل النّهار الّتي تقسم الفلكَ بنصْفين ، وتُسَامِتُ خطَّ الاسْتِواء من الأَرْض ، وبين كلّ واحد من القُطبَيْن ، تِسعون درجة . لكنّ العِمارة في الجهة الشّمالية من خَطّ الاسْتواء أربعةٌ وستّون دَرجة، والباقي منها خلاءٌ لا عِمارة فيه، لشدّة البَرْد والجُمود، كما كانت الجِهة الجنوبيّة خلاءً كلَّها لشدّة الحرّ، كما نُبَيّن ذلك كلَّه إن شاء الله [تعالى](أ) .

(أ) من : ل ي ج ع .

ثم إنّ المُخْبِرين عن هذا المَعْمور وحُدودِه ، وما فيه من الأَمْصار والمُدُن والجِبال والقِفار والرِّمال ، مثل بطْلَمْيوس في كتاب الجغرافيا ، وصاحب كتاب رُجَّار من بَعْده ، قسّموا هذا المعمورَ بسَبْعة أَقْسام ، يُسمّونها السّبْع الأقاليم ، بحدود وَهْميّة بين المَشْرق والمَغْرب ، مُتساويةٍ في العَرْض مختلفةٍ في الطّول ؛ فالإقليم الأوّل أطولُ ممّا بَعْده ، وكذا الثّاني ، إلى آخرها ؛ فيكون السّابع أقصرَ لما اقتضاه وَضْعُ الدّائرة النّاشئة من انْحسار الماء عن كُرَة الأرض . وكلُّ واحدٍ من هذه الأقاليم عِنْدهم / [33 ب] مُنقسم بعَشرة أجزاء ، من المَغْرب إلى المَشْرق على التّوالي ؛ وفي كلّ جزءٍ الخبرُ عن أحْواله وأحْوال عُمْرانه .

وذكروا أنّ هذا البَحْر المحيطَ يَخْرج منه من جِهة المَغْرب من[أ] الإقليم الرّابع ، البحرُ الرُّوميّ المَعْروف. يَبْدأ في خليجٍ مُتضايِقٍ في عَرْض اثنيْ عَشَر ميلاً أو نَحْوها، ما بَيْن طَنْجَةَ وطَريف ، ويُسمّى الزُّقاق ؛ ثم يَذهَبُ مُشرِّقًا ، وَيَنْفسحُ إلى عَرْض سِتّمائة ميل . ونهايتُه في آخر الجُزء الرّابع من الإقْليم الرّابع ، على أَلْف فَرْسخ ومائةٍ وستّين فَرْسخًا من مَبْدئه ؛ وعليه هُنالك سواحِلُ الشّام .

وعليه من جِهة الجَنُوب سواحل المَغْرب، أوّلها طَنْجة عند الخليج، ثم إفريقيّة، ثم بَرْقَة إلى الإسْكندريّة . ومن جهة الشّمال سواحِل القُسْطَنْطينيّة ، ثم البنادِقة، ثم رُومَة ، ثم الإفرنْجة ، ثم الأَنْدَلُس إلى طَريف عند الزُّقاق قُبالَة طَنْجة . ويُسمّى هذا البحر ، الرّوميّ والشّاميّ؛ وفيه جُزُرٌ كثيرةٌ عامِرة ، كبارُها مثل أَقْريطش، وقُبْرص، وصِقِلّية ، ومَيّورقة[ب] ، وسَرْدانية ، ودَانِية .

(أ) في بقية الأصول: في (ب) ظ ي : بيورقة .

قالوا: ويَخرج منه في جهة الشّمال بَحْران آخران(أ)، من خَليجَيْن ، أحدهما: مُسامِتٌ للقُسطنطينيّة ، يَبْدأ من هذا البحر مُتَضايِقًا في عَرْض رَمْية السّهمْ ويَمُرُّ ثلاثة [مجارٍ](ب) ، فَيتّصل بالقُسْطَنطينيّة ؛ ثم ينفسِحُ في عَرْض أَرْبعة أمْيال ، ويَمُرّ في جَرْيه سِتّين ميلاً ، ويُسمَّى خليج القُسْطَنطينيّة ، ثم يخرج من فُوَّهةٍ عرضُها سِتّة أمْيال ، فيُمِدُّ بحر نيطش(ج) ؛ وهو بَحْرٌ يَنْحرِفُ من هنالك في مَذْهبه إلى ناحية الشَّرق ، فيمرُّ بأرض هرَقلية ، وينتهي إلى بلاد الخَزرية على ألف وثلاثمائة ميل من فُوَّهَته ، وعليه من الجانِبيْن أُمَم من الرّوم والتّرك وبُرْجان(د) والرّوس .

والبحرُ الثّاني من خَليجَيْ هذا البَحْر الرّوميّ وهو بَحْرُ البنادِقَة ، يَخرج في بلاد الرّوم على سَمْت الشّمال ، فإذا انتهى إلى شنْت أَنْجل انْحرفَ في سمْت الغرب إلى بلاد البنادِقة ، ويَنْتهي إلى بلاد أَنْكلَايَة على ألف ومائة ميل من مَبْدئه . وعلى ضِفَّتَيْه من البنادِقَة والرّوم وغَيْرهم أُمَم ، ويُسَمّى خليجُ البنادِقَة .

قالوا : وَينْساحُ من هذا البحر المحيط أيضًا من الشَّرق ، وعلى ثَلاثِ عَشْرَة دَرجة في الشّمال من خَطّ الاستواء ، بَحْرٌ عظيمٌ مُتّسعٌ ، يمرُّ إلى الجَنوب قليلاً حتّى يَنْتهي إلى الإقْليم الأوّل ، ثُمَّ يَمُرُّ فيه مُغَرِّباً / إلى أن يَنْتهي في الجُزْء الخامس [34أ] منه إلى بلاد الحَبَشة والزَّنْج ، وإلى باب المَنْدب منه على أربعة آلاف فَرْسخ وخَمْسمائة فَرْسخ من مَبْدئه . ويُسَمَّى البحرُ الصّينيّ والهِنْديّ والحَبشيّ .

(أ) ج : زاخران (ب) في ظ وحدها : بحارٍ (ج) كذا في جميع الأصول، وصوابه المعروف بنطش أو بنطس ، وعلّق Ch. Pellat في فهارس المروج : أن الكتّاب حرفوا اسم Πovτoς فصار نيطس ، وانظر الموسوعة الإسلامية E. I. بحر بنطس 5: 334 (المروج6 :209) (د) ي: بُرْجار

وعليه من جِهة الجنوب، بلادُ الزَّنج وبلاد بَرْبَرا الّتي ذكرها امرؤُ القَيْس في شِعْره[1] ، ولَيْسوا من البَرْبَر الّذين هُم قبائِل المَغرب . ثمّ بلد مَقْدِشو ، ثمّ بلد سُفَالَة، وأرضُ الواق واق ، وأُمَم أُخْرى ليس بَعْدهم إلاّ القِفار والخَلاء .

وعليه من جهة الشّمال الصّينُ من عند مَبْدئه ، ثم الهِنْد ، ثم السِّنْدُ ، ثمّ سواحلُ اليَمن من الأَحْقَاف وزَبيد وغَيْرها، ثم بلاد الزَّنْج عند نِهايته؛ وبعدهم البُجَة.

قالوا : ويَخرجُ من هذا البحر الحَبَشيّ بَحْران آخران ، يَخرجُ أحدُهما من نِهايته عند باب المَنْدَب ، فيبدأُ مُتضايقًا ، ثم يمرّ مستَبْحراً إلى ناحية الشّمال ومُغَرِّباً قليلاً، إلى أن يَنْتَهي إلى مدينة القُلْزُمِ في الجُزْء الخامِس من الإقْليم الثّاني، على ألف وأَرْبعمائة ميلٍ من مَبْدئه، وهو بَحْر القُلْزُم وبَحْر السّويس . وَبَيْنه وبين فُسْطاط مِصْر من هُنالك ثلاثةُ مراحِل . وعليه من جِهَة الشّرق سواحِلُ اليَمن، ثم الحِجاز وَجُدَّة ، ثم مَدْيَن، وأَيْلَة، وفارَان عند نِهايته .

ومن جهة الغَرْب، سواحلُ الصّعيد وعَيْذاب وسَواكِن وزالِع، ثم بِلاد البُجَة عند مَبْدئه، وآخره عند القُلْزُم يُسامتُ البَحْرَ الرّوميّ عند العَريش. وبينهما نَحْو سِتّ مراحِل. وما زالَ الملوكُ في الإسْلام وقَبْله يَرومون خَرْق ما بينَهما ولم يَتِمّ ذلك.

والبحرُ الثّاني من هذا البَحْر الحَبشيّ ، ويُسمّى الخليج الأَخْضر ، يَخْرج ما بَيْن بلاد السّند والأَحْقاف من اليَمن، ويمرُّ إلى ناحية الشّمال مغرّباً قليلاً إلى أن

---

(1) يشير إلى قوله :

على كل مقصوصِ الذّنابَى مُعاوِدٍ   يريد السّرى بالليل من خَيْل بَرْبَرا

الديوان : 66 .

يَنْتهي إلى الأُبُلَّةِ من سواحل البَصْرة ، في الجزء السّادس من الإقليم الثّاني ، وعلَى أربعمائة فَرْسخٍ وأَربعين فرسخًا من مَبْدئه ، ويُسمّى بَحْر فارس .

وعليه من جهة الشّرْق سواحِلُ السّنْد ومُكْران وكَرْمان وفارس ، والأُبُلّة عنْد نهايته؛ ومن جِهة الغَرْب سواحِلُ البَحْرين،/ واليَمامة، وعُمان، والشِّحْر، والأَحْقاف [34 ب] عند مَبْدئه. وفيما بين [بَحْر][أ] فارس والقُلْزُم هي جزيرةُ العرب ، كأنّها دَخْلَةٌ[ب] من البَرّ في البَحْر، يُحيط بها البحرُ الحَبشيّ من الجنوب، وبَحْرُ القُلْزُم من الغَرْب، وبَحْرُ فارس من الشّرق ؛ وتُفْضي إلى العراق فيما بَيْن الشّام والبَصْرة ، على ألفٍ وخَمْسمائة مِيل بينهما . وهناك الكوفَةُ ، والقادِسيّة ، وبَغْداد ، وإيوان كِسْرى ، والحِيرة . ووراء ذلك أُمَم الأَعاجم من التّرك والخَزَر وغيرهم .

وفي جَزيرة العَرب بلادُ الحِجاز في جِهة الغَرْب منها ، وبلاد اليَمامَة والبَحْرين وعُمان في جِهة الشّرق منها ، وبلادُ اليَمن في جهة الجنوب [منها][ج] ، وسواحِلُه على البَحْر الحَبشيّ .

قالوا : وفي هذا المعمور بحرٌ آخرُ مُنقطع عن سائر البِحار في ناحية الشّمال بأَرْض الدَّيْلَم ، يُسمّى بَحْر جُرْجان وطَبَرِسْتان ، طول ألف ميل في عَرْض ستّمائة ميلٍ ؛ في غربيّه أذْرَبيجَان والدَّيْلَم، وفي شرقيّه أَرْض التُّرك وخَوارَزْم ، وفي جنوبيّه طَبَرِسْتان[د]، وفي شماليّه أرض الخَزر واللاّن .

هذه جُمْلة البِحار المَشْهورة الّتي ذكَرها أَهلُ الجغرافيا .

(أ) سقطت من ظ وحدها (ب) ي : داخلة (ج) سقطت من ظ (د) ضبطها في ع بالحركات: طَبَرِسْتان .

قالوا : وفي هذا الجزء المَغمور أنهارٌ كثيرة ، أعظمُها أربعة أنهار، وهي : النّيلُ، والفُرات ، ودِجْلَة، و[أ] نهر بَلْخ المُسَمّى جَيْحُون .

فأمّا النّيلُ فَمَبْدَؤُه من جَبلٍ عَظيم وراء خطّ الاسْتواء بستّ عَشْرةَ دَرَجة ، وعلى سَمْت الجُزْء الرّابع من الإقليم الأوّل ، ويُسمّى جبل القُمْر، ولا يُعْلَم في الأَرْض جبلٌ أعلَى منه ، تخرجُ منه عُيونٌ كثيرة ، فَيَصُبُّ بعضُها في بُحيرة هنالك ، وبَعْضٌ في أُخْرى ، ثمّ تخرجُ أنهارٌ من البُحَيْرتَيْن ، فتصبُّ كلُّها في بُحيرة واحِدة عند خطّ الاسْتِواء ، وعلى عَشْر مَراحل من الجَبَل .

ويَخْرجُ من هذه البُحَيْرة نَهْران : يَذْهب أحدُهما إلى ناحِية الشّمال على سَمْته، ويَمُرُّ ببلادِ النُّوبة، ثم بلاد مِصْر ، فإذا جاوَزَها[ب] تَشعَّب في شُعَبٍ مُتقارِبَة يُسمَّى كلٌّ منها خَليجاً، وتصبُّ كلّها في البَحْر الرّوميّ عند الإسْكندريّة، ويُسمّى نيلُ مِصْر ، وعليـه الصّعيـد من شَرقيّـه ، والواحات من غَربيّه . ويَذْهـبُ الآخرُ منعَطِفـاً إلى [35أ] الغرب ، / ثمّ يمـرّ على سَمْته إلى أن يصُبَّ في البحـر المحيط وهـو نيلُ السّودان ؛ وأُمَمُهم كُلُّهم على ضِفّتيهْ.

وأَمّا الفُرات فَمَبْدَؤهُ من بلاد أرْمينيَّة في الجزء السّادس من الإقليم الخامِس، ويمرُّ جَنوبًا في أَرْض الرّوم وَمَلَطِيّة إلى مَنْبِج، ثمّ يمرُّ بِصِفّين، ثم بالرَّقّة، ثم بالكوفَة، إلى أن يَنْتهي إلى البَطْحاء الّتي بَيْن البَصْرة وواسِط، ومن هُنالك يَصُبُّ في البَحْر الحَبَشيّ ؛ *[ج] وتتحلّبُ إليه في طَريقه أنهارٌ كَثيرة ، وتَخرج منه أنْهارٌ أُخْرى تَصُبُّ في دِجْلَة .

(أ) في ل : وهو نهر بلخ (ب) ل: جازها (ج) سقط ما بين النجمتين من ج .

وأمّا دِجْلَة ، فمبدؤها أَعْيُنٌ ببلاد خِلاط من أرْمينيَّة أيضًا ، وتَمُرُّ على سَمْت الجنوب بالمَوْصل وأَذْرَبيجان وبَغْداد إلى وَاسِط ، فيفْتَرِقُ في خُلْجان تصبّ كلُّها في بُحيْرة البَصْرة ، وتُفْضي إلى بَحْر فارِس ؛ وهو في الشّرق على[أ] نهر الفُرات*[ب]. وتتحلّبُ إليْه أنهارٌ كثيرة عَظيمة من كلّ جانب . وفيما بَيْن الفُرات ودِجْلَة من أَوّله ، هي جزيرةُ المَوْصِل، قُبَالَة الشّام من عُدْوَتي الفُرات ، وقُبالة أَذْرَبيجان من عُدْوتي دِجْلَة .

وأما نَهْر جَيْحُون فمبدؤه من بَلْخ ، في الجزء الثّامن من الإقليم الثّالث ، من عُيون هناك[ج] كثيرة؛ وتتحَلّب [إليه][د] أنهارٌ عِظام ؛ ويَذْهب من الجنوب إلى الشّمال ، فيمرّ ببلاد خُراسان ؛ ويخرجُ منها إلى بلاد خَوارَزْم في الجزء الثّامن من الإقليم الخامس ؛ فيصبُّ في بُحَيْرة الجُرْجانِيّة الّتي بأسْفل[هـ] مَدينتها ، وهي مَسيرةُ شهرٍ في مِثْله ، وإليها ينصَبُّ نهرُ فَرْغانَة والشَّاش الآتي من بلاد التُّرْك . وعلى غَرْبِيّ نَهْر جَيْحُون بلادُ خُراسان وخَوارَزْم ؛ وعلى شرقِيّه بلادُ بُخارَى والتِّرْمذ وسَمَرْقَنْد ؛ ومن هنالك إلى ما وَراءه بلادُ التّرك وفَرْغانة والخرلخيّة وأُمَم الأعَاجم .

وقد ذكر ذلك كلَّه بَطْلَميوس في كتابه، والشّريف في كتاب رُجّار ، وصَوّروا في الجَغْرافيا جميعَ ما في المَعْمور من الجبال والبِحار والأَوْدية ، واستَوْفوا من ذلك ما لا حاجَة لنا به لطوله ، ولأنّ عِنايَتنا في الأكثر إنّما هي بالمَغرب الّذي هو وَطَنُ البَرْبر، وبالأوطان الّتي للعَرب من المَشْرق . واللهُ وَاهِبُ المَعونة .

(أ) ع ج ل ي : عن (ب) نهاية سقط من ج (ج) ل : هنالك (د) في ظ وحدها : عليه (هـ) ل : أسفل .

تكملة لهذه المقدمة الثانية

[35 ب] / في أنّ الرُّبع الشّماليّ من الأرض أكثر عُمْرانًا من الرُّبع الجنوبيّ، وذكرُ السّبب في ذلك

نَحْنُ نَرى بالمُشاهَدة والأَخْبار المُتواتِرة ، أنّ الأوّل والثّاني من أقاليم المَعْمور أقلُّ عُمْرانًا ممّا بعدهما ، وما وُجِدَ من عُمْرانه فيتخلّله الخَلاءُ والقِفار والرِّمالُ ، والبحرُ الهنديّ [الّذي][أ] في الشّرق منهما. وأُمَم هذين الإقليمَين وأُناسِيُّهُما ليست لهم الكثْرة البالغة؛ وأمصارُه ومُدُنه كذلك. والثّالث والرّابع وما بَعْدهما بخلاف ذلك ، فالقِفارُ فيهما قليلةٌ، والرِّمالُ كذلك أو مَعْدومة، وأُمَمُها وأُناسِيُّها بحرٌ زاخِرٌ من الكَثْرة، وأمْصارُها ومُدُنها تُجاوزُ الحَدّ عدداً ، والعُمْرانُ فيها متدرِّجٌ ما بين الثّالث والسّادس، والجنوب خَلاءٌ كلّه .

وقد ذكر كثيرٌ من الحكماء أنّ ذلك لإفراطِ الحَرّ ، وقِلّة مَيْل الشّمس فيها عن سَمْت الرُّؤوس. فلْنُوَضِّحْ ذلك ببُرهانه ، ونَتَبيّن منه سَبب كثرة العِمارَة فيما بين الثّالث والرّابع من جانِب الشّمال إلى الخامس والسّابع ، فنقول :

إنّ قُطْبَيّ الفَلَك الجنوبيّ والشّمالي إذا كانا على الأُفُق ، فهناك دائرةٌ عظيمةٌ تقسم الفَلَك بنصفَيْن، هي أعظمُ الدّوائر المارّة من المَغْرب إلى المشرق؛ وتُسَمّى دائرةُ

(أ) من ع ج ل ي .

مُعَدّل النّهار. وقد تبيّن في مَوْضعه من الهَيْئة أن الفَلَك الأعْلى مُتحَرّك من المَشْرق إلى المَغْرب حَرَكةً يوميّة يُحرّك بها سائرَ الأَفْلاك الّتي في جَوْفه قَسْرًا ، وهذه الحركةُ مَحْسوسةٌ. وكذلك تَبيّن أنّ للكواكب في أفْلاكها حركةٌ مخالِفةٌ لهذه الحَرَكة، وهي من المَغْرب إلى المَشْرق، وتختلف آمادُها باخْتلاف حركات الكواكِب في السُّرعة والبُطْء. ومَمَرّات هذه الكواكب في أفلاكها تُوازِيها كلّها دائرةٌ عظيمة من الفَلَك الأَعْلى تُقَسّمه بِنصْفين، وهي دائرةُ فَلَك البُروج، مُنْقسمة باثْنَيْ عَشَر بُرْجًا، وهي - على ما تَبَيّن في مَوْضعه - مُقاطِعَةٌ لدائرة معدَّل النّهار على نُقْطَتين مُتقابِلَتَين من البُروج، هما، أَوّلُ الحَمَل وأوّل الميزان، فتقسمها / دائرةُ معدّل النّهار بنِصْفين: نِصْف مائلٍ عن مُعَدَّل [36أ] النّهار إلى الشّمال، وهو من أوّل الحَمَل إلى آخر السُّنْبُلة؛ ونِصْفٍ مائل عنه إلى الجنوب، وهو من أوّل الميزان إلى آخر الحُوت . وإذا وَقع القُطْبان على الأُفُق في جَميع نواحي الأَرْض، كان على سَطْح الأَرْض خَطٌّ واحدٌ يُسامِتُ دائرَة مُعدّل النّهار، حينئذٍ، يَمُرّ من المَغْرب إلى المَشْرق ويُسمّى خَطّ الاسْتواء. وَوقع هذا الخَطُّ بالرَّصْد على ما زَعموا في مَبْدإ الإقليم الأوّل من الأقاليم السَّبْعة؛ والعُمْران كلّه في الجهة الشّمالية عنه.

والقُطْب الشّمالي يَرْتَفع على آفاق هذا المَعْمور بالتَّدريج، إلى أن يَنْتهي ارتفاعُه إلى أَرْبع وستّين دَرَجة ؛ وهنالك يَنقطع العُمْران، وهو آخر الإقليم السّابع. وإذا ارْتفع على الأُفُق تِسْعين دَرَجة، وهي الّتي بَيْن القُطْب ودائرة معدّل النّهار، صار القُطْب على سَمْت الرّؤوس، وصارت دائرة معدّل النّهار على الأُفق، وبقيَتْ سِتّةٌ من البُروج فَوْق الأُفُق، وهي الشماليّة، وستّة تَحْت الأُفُق، وهي الجنوبيّة. والعِمارة فيما بَيْن الأربعة والسّتّين إلى التّسعين مُمْتَنِعة ؛ لأنّ الحرّ والبَرْد حينئذٍ لا يحصلان مُمْتزجَين لبُعْد الزّمان بَيْنهما، فلا يَحْصل تكوين.

فإذَنْ ، الشَّمْس تُسامِتُ الـرّؤوس علـى خَطّ الاسْتواء في رأس الحَمَـل والميزان، ثمّ تميلُ عن المُسامَتَة إلى رَأْس السَّرطان وإلى رَأْس الجَدْي، وتكون نِهايةُ مَيْلها عن دائِرة مُعَدّل النّهار أربعًا وعِشْرين درجةً. ثمّ إذا ارْتَفع القُطْب الشّماليّ عن الأفُق، مالَتْ دائرةُ مُعدّل النّهار عن سَمْت الرّؤوس بمقدارِ ارْتفاعِه، وانخفَضَ القُطْب الجنوبيّ كذلك بمقْدار مُتَساوٍ في الثّلاثة، وهو المُسمّى عند أَهْل المواقيت عَرْض البَلَد. وإذا مالَت دائرةُ مُعَدّل النّهار عن سَمْت الرّؤوس ، علَتْ عليها البُروج الشّماليّـة متدرّجةً في مِقْدار عُلُوّها إلى رَأْس السَّرَطان، وانْخفضَت البروجُ الجنوبيّة / عن الأُفُق [36 ب] كذلك إلى رَأس الجَدْي، لانْحرافِـها إلى الجانبَيْن في أفُقُ الاسْتواء كما قُلْناه . فـلا يزالُ الأُفُقُ الشّماليّ يَرْتفع حتّى يَصير أبعدَ الشّماليّة، وهو رأس السَّرطان في سَمْت الرّؤوس؛ وذلك حيثُ يَكون عَرْض البَلَد أَرْبعاً وعشـرين في الحِجاز وما يَليه . وهذا هو المَيْل الّذي [إن](أ) مالَ رأس السَّرطان عن مُعَـدّل النّهار في أُفق الاسْتِـواء، ارْتفع بارْتفـاع القُطْب الشّماليّ حتّى صار مُسامتاً. فإذا ارتَفَع القُطْب أكْثر من أَرْبع وعشرين، نَزلَتْ الشَّمْسُ عن المُسامَتَة، ولا تَزالُ في انْخفاضٍ إلى أن يكونَ ارتفاعُ القُطْبِ أربعاً وستّين، ويكون انْخفاضُ الشَّمْس عن المُسامَتَة كذلك ، وانخفاضُ القُطْب الجنوبيّ عن الأُفق مِثْلُها، فينْقطعُ التّكوين لإفْراط البَرْدِ والجَمَد، وطول زمانه غير مُمْتزج بالحرّ.

ثم إن الشّمس عند المُسامَتَة وما يُقارِبُها تبعثُ الأشعّة على الأرض على زَوايا ، وفيما دون المُسَامَتَة على زَوايا مُنْفرجة وحادّة ، وإذا كانت زوايا الأشعّة قائمة عَظُمَ الضّوءُ وانتشرَ ، بخلافه في المُنْفَرجة والحـادّة . فلهذا يكونُ الحرُّ عند المُسامَتة

(أ) زيادة يقتضيها السياق .

وما قَرُبَ منها أكثرَ منه فيما بَعُدَ ؛ لأنّ الضَّوْء سببُ الحرّ والتّسخين . ثم إن المُسامَتة في خطّ الاسْتواء تكون مَرّتَيْن في السّنَة ، عند نُقْطتَيْ الحَمَل والميزان ؛ وإذا مالَت فغيرُ بَعيد، ولا يكادُ الحرّ يَعْتدلُ في آخر مَيْلها عند رَأْس السَّرطان والجَدْي إلاّ وقـد صَعِدتْ إلى المُسامَتَة ، فتَبْـقَى الأشِعَّةُ القائِمة الزّوايا تُلِحُّ على ذلك الأُفُق ، ويَطول مُكْثُهَا أو يَدوم، فيشـتعلُ الهـواءُ حرارةً ، ويُفْرِط في شِدَّتها. وكذا ما دامَت الشّمسُ تُسامِتُ مرَّتَيْن فيما بَعْد خطّ الاسْتِواء إلى عَرْض أربعة وعشرين، فإنّ الأشِعَّةَ / مُلِحَّةٌ على الأُفُق في ذلك الأُفُق بقريبٍ من إلْحاحِها في خطّ الاسْتـواء. وإفـراطُ [37أ] الحرّ يَفْعل في الهواء تَجْفيفًا ويُبْسًا يمنَعُ من التّكوين ؛ لأنّه إذا أَفْرط الحرُّ جفَّـت المياهُ والرّطوبات، وفَسَد التّكوين في المَعْدن والنّبات والحيوان؛ إذ التَّكوينُ لا يكونُ إلاّ بالرّطُوبة. ثم إذا مالَ رأسُ السَّرطان عن سَمْت الرّؤوس في عَرْض خمسة وعِشْرين فما بعدَهُ، نزلَت الشّمس عن المُسامَتة، فيصيرُ الحرّ إلى الاعْتدال أو يَميلُ عنه قليلاً، فيكون التكوينُ، ويزيدُ(أ) على التّدريج، إلى أن يُفْرِط البردُ في شـدّته بقلّة الضّوء، وكَوْن الأشعّة مُنفرجَة الزّوايا، فينْقُص التّكوين ويَفْسُد. إلاّ أنّ فسادَ التّكوين من جِهة شِدّة الحرّ أعظمُ منه من جِهة شِدَّة البَرْد؛ لأنَّ الحرَّ أسرعُ تأثيراً في التَّجْفيف من تأثير البَرْد في الجَمْد . فلذلكَ كان العُمْران في الإقلـيم الأوّل والثّاني قليـلاً ؛ وفي الثّالث والرّابع والخامس متوسّطاً، لاعْتِدال الحرّ بنُقْصان الضّوء، وفي السّادس والسّابع كثيراً لنُقصان الحرّ، وأن كيفيّة البَـرْد لا تُؤثّر عند أوّلها في فَسـاد التّكويـن كما يَفْعـل الحرّ؛ إذ لا تَجْفيـف فيها إلاّ عنـد الإفراط بما يَعْـرِض لها حينئذٍ من اليُبْس كما بعد السّابع . فلهذا كان العُمْران في الرّبع الشّماليّ أكثر(ب) وأوْفر؛ والله أَعْلم.

(أ) ع: يتزايد، ي: يتزيّد (ب) في ظ وحدها : إلى أكثر .

ومن هنا أخذ الحكماءُ خلاءَ خطّ الاستواء وما وراءَه. وأُورِدَ عليهم أنَّه مَعْمورٌ بالمُشاهَدة والأَخْبار المُتواتِرة، فكيف يتمّ البُرْهان على ذلك؟!. والظّاهر أنّهم لم يُريدوا امْتناعَ العُمْران فيه بالكُلّيّة؛ إنّما أدّاهم البُرْهان إلى أنّ فسادَ التّكوين فيه قَويّ بإفْراط الحَرّ، فالعُمران فيه إمّا مُمْتَنِع / [37 ب] أو مُمْكن أَقَلِّيّ. وهو كذلك؛ فإنّ خطّ الاسْتواء والّذي وراءَه، وإنْ كان فيه عُمران كما نُقِل، فهو قليلٌ جدّاً. وقد زَعم ابنُ رُشْد[1] أنّ خَطَّ الاسْتِواء مُعْتدِلٌ وأن ما وراءَهُ في الجنوب بمثابة ما وراءَه في الشّمال، فيعمُر منه ما عَمُر من هذا. والّذي قالَه غَيْرُ مُمْتنعٍ من جهة فساد التّكوين؛ وإنّما امْتَنع فيما وراءَ خطّ الاسْتواء في الجنوب، من جِهة أنّ العُنْصر المائيّ [غَمَر][أ] وَجْه الأرضِ هنالك، إلى الحدِّ الّذي كان مقابِلُه من الجهة الشّماليّة قابلاً للتّكوين؛ ولمّا امْتَنعَ المُعْتدِلُ لغَلَبة الماءِ تَبِعَهُ ما سواهُ؛ لأنَّ العُمْران مُتدرّج*[ب] ويأْخذ في التّدريج من جِهة الوُجود لا من جِهة الامْتِناع؛ وأمّا القولُ بامْتِناعه في خطّ الاسْتِواء، فيَرُدُّه النّقلُ المُتواتِرُ. واللهُ أعْلَم.

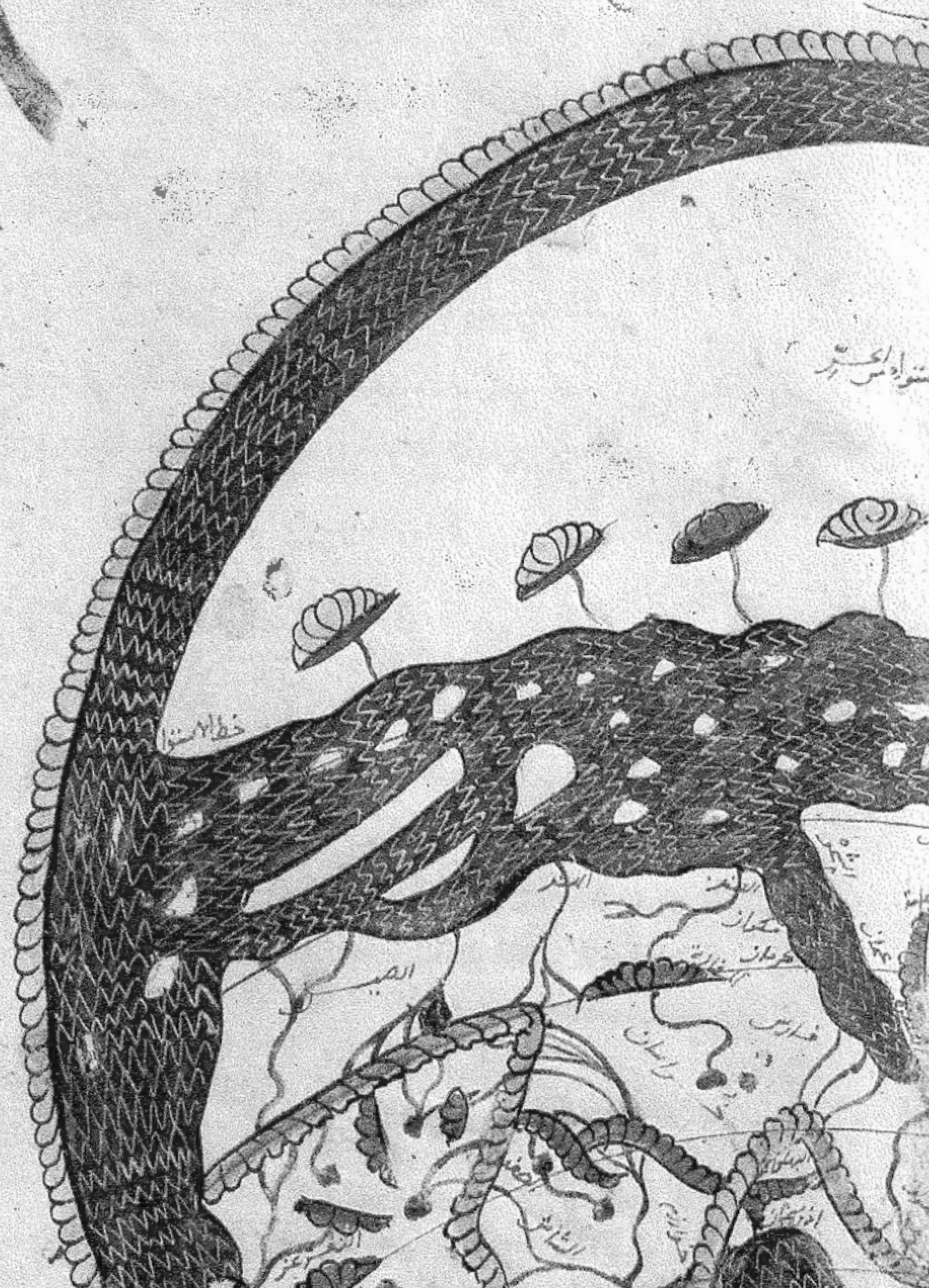
وَلْنَرْسُم بعد هذا الكلام[ج] صورةَ الجغرافيا[د] كما رَسَمها صاحبُ كِتاب رُجّار، ثم نأْخذُ في تَفْصيل الكَلام عليها إلى آخره*[ب]:

(أ) من ج، وفي ظ ي ل ع: عمَر (ب) سقط ما بين النجمين من نسخة ي (ج) ل: وهذه صورة الجغرافيا ويتلوها الكلام عليها مفصلاً (د) جاءت صورة الجغرافيا في ع وحدها وترك لها فراغ في بقيّة النسخ.

---

(1) لم نوفّق إلى تحديد مصدر نصّه.


غرب
الصعيد
الواحات


شرق

الخريطة الوحيدة في النسخ المعتمدة جاءت في نُسْخة "ع" وَحْدها، وكُتبت أسماءُ البُلدان والشعوب فيها بخط ابن خلدون

خريطةٌ كرّيةُ الشّكل، أعلاها الجنوب، وأسفلُها الشّمال، ويمينها الغرب، ويسارها الشّرق.

قسّم دائرةَ الكرة إلى خطُوط عَرْضيّة قوسيّة سَبْعية، حُصِرَت بينها الأقاليمَ السّبعة، ووزّع في كلّ إقليم بعض المواقع والشّعوب الموجودة فيه. وقد استخرجنا تفاصيل محتواها كما يلي :

[كتب في أعلاها: خالٍ وراءَ خطّ الاستواء من الحرّ.

فالإقليم الأول أدرج فيه مبتدءً من جهة الغرب على اليمين إلى الشّرق، ما يلي:

بلاد لملم - بلاد نقارة - كانم - بَرْنُو - كوكو - زَغايٰ - التّاجوين - النّوبَة - الحبشة .

والإقليم الثّاني :

بلاد غانة - لَمطة وصِنْهاجة - فزّان - كوار - الواحات - الصعيد - البُجَة - الحِجاز - اليّمن - اليّمامة - عُمان - الشّحْر - السّنْد - مكران - كرمان - المفازة - الهِند - الصّين .

والإقليم الثّالث :

السّوس - المغرب الأقصى - طَنجة - دِرْعَة - إفريقيّة - الجريد - صَحْراء بَرْنيق - مِصْر - الشّام - البَصْرة - فارِس - خُراسان - الصُغْد - التّغْزغَز.

والإقليم الرّابع:

العراق - البَهْلوس - أَذْربيجان - خُوارَزْم - الشّاش - خَلْخيّة - كِماك

والإقليم الخامس:

تَرْوُيَه (؟)- غَشْكونيّة - البنادقة - مَقْدونية - البَيْلقان - طبرستان- غَزْنَة- تُرْكش - أذكش- ياجوج

والإقليم السّادس:

برطانية- إفرنْسية- لَمانية- جثولية- جرمانية- ؟- الخزر- اللاّن- بلغار- المنتنة- الخراب.

والإقليم السّابع:

سجرت- بُجْناكية- ماجوج.

وكتب بأسفلها: خالٍ ... الشّمال من البَرْد .]

[38 أ]

/ تَفْصِيلُ الكلامِ على هذهِ الجَغْرافِيا(أ)

اعلَمْ أنّ الحُكماءَ قَسّموا هذا المعمورَ ، كما تقدّم ذكرُهُ ، بسبْعة أقْسام ، من الجنوب إلى الشّمال ، يُسمّون كلَّ قسم منها إقليمًا . فانقسَم المعمورُ من الأَرْض

(أ) انفردت نسخة "ع" بهذا المجمل في اختلاف الجغرافيين في عروض الأقاليم والساعات والأميال، وأغفَلَتهُ الأصول الأربعة الأخرى مستعيضة عنه بما أثبتناه من نصّها . ويبدأ تطابق نسخة "ع" مع بقيّة الأصول الّتي أجمعت على المدخل المُثبت، عند قوله بعده: "والمتكلّمون على هذه الجغرافيا قسّموا ..."وأمْرُ هذين المقدّمتين غَيْر واضح، لغياب مقدمة "ع" عن بقية النسخ، وغياب المقدمة المثبتة عن نسخة "ع"، فكيف نشأ هذا الاختلاف، خاصّة وأن نَصّ "ع" مُثْبتٌ إثر الخارطة في مَتْن النصّ وبخط كاتب النّسخة نفسه، وليس طارئًا في الحواشي والزيادات التي يُضيفها المؤلف. ونشير إلى أنّ الناسخ ترك صفحة بيْضاء بين هذا الجزء الّذي انفرد به وبين ما التقى فيه مع بقية النّسخ.

النّص :

وهو على نَوْعيْن، مُفصّل ومُجمل . فالمُفَصّل هو الكلامُ في بُلْدان هذا المَعمور وجِباله وبحاره وأنْهاره واحِدًا واحِدًا؛ وسَيأتي في الفَصْل بَعْد هذا . وأما المُجمَل ، فالكلامُ في انقِسام المَعمور بالأقاليم السّبْعة [النى الناسخ أو المؤلف نحو سطرين] وذِكْر عُروضها وساعات نَهارها ؛ وهو الذي تضمّنه هذا الفَصْل. فلْنأخذ في بَيانِه:

قد تقدّم لنا أن الأرْض طافيةٌ على الماء العُنْصُريّ كالعِنبَة، فانكشَفَ لذلك بعضُها لحكمة الله في العُمْران والتكوين العُنصريّ. فيُقال إنّ هذا المُنكشفَ هو النّصفُ من سَطْح الأرض. فالمَعمور منه رُبْعُه والباقي خَرابٌ؛ وقيل المعمورُ سُدسُه فقط. فالخَلاءُ من هذا المُنكَشف في جهَتَيْ الجَنوب والشّمال؛ والعُمران بَيْنهما مُتصل من المَغرب إلى المَشرق؛ وليس بَيْنه وبين البحر من الجِهتين خَلاءٌ. قالوا: وفيه خطٌ وَهْميّ يمرّ من المَغرب إلى المَشرق مُسامِتًا لدائرة مَعْدل النّهار حيث يكونُ قُطبا الفَلَك على الأُفق وهو أوّل العُمْران إلى ما بَعْده من الشّمال . وقال بَطْلَميوس: بل بَعْده في جهة الجنوب عُمْران، وقدّره بعَرْض البَلَد كما يأتي. وعند إسحاق بن الحَسَن الخازنيّ أنّ وراءَ الإقليم السّابع عُمْران آخَر، وقدّره بعَرْض بلده كما يذكر ؛ وهو من أئمّة هذه الصّناعة . =

كلّه بهذه السّبْعة الأقاليم ، كلّ واحد منها آخذٌ من الغَرْب إلى الشَّرْق على طوله ، فالأوّلُ منها مارٌّ من الغَرْب إلى الشّرق مع خَطّ الاسْتِواء يَحُدّه من جِهة الجَنوب ، ولَيْس وراءَه هنالكَ إلاّ القِفار والرّمال ، وبعضُ عِمارةٍ إن صَحّت فهي كَلَا عِمارة .

= ثم إنَّ الحكماءَ قديمًا قَسَموا هذا المعمورَ في جهة الشَّمال بالأقاليم السَّبْعة بخُطوطٍ وَهْميّة آخذةٍ من الغَرْب إلى الشّرْق ؛ وعُروضُها مُختلفة عندهم ، كما يأتي تفصيلُه .

فالإقْليم الأوّل منْها مارٌّ مع خطّ الاستِواء من جهة شماليّه ، وليس في جَنوبه إلاّ تلك العِمارةُ الّتي أشار إليها بَطْلَميوس ، وبَعْدها القِفارُ والرّمال إلى دائرةِ الماء المُسمّاة بالبَحْر المُحيط .

ويليه من جهة شماليّه الإقليم الثّاني كذلك ، ثمّ الثّالث ، ثم الرّابع والخامِس والسّادس والسّابع، وهو آخرُ العُمْران في جهة الشّمال ، ولَيْس وراءه إلاّ الخَلاءُ والقِفار إلى البَحْر المحيط . إلاّ أنَّ الخَلاءَ في جهة الجَنوب أكثرُ منه في جهة الشّمال بكثير .

وأمّا عُروض هذه الأقاليم وساعاتُ نَهارها ، فاعلَمْ أنَّ قُطْبَي الفَلَك يكونان في خط الاسْتِواء على الأُفق من غَرْبه إلى شرْقه ، والشّمس تُسامِت رؤوسَ أهْله ؛ فإذا بَعُد العُمْران إلى جهة الشّمال، ارْتفع القُطْب الشّمالي قليلاً وانْخفض الجنوبيّ مثلُه وبَعُدت الشّمس عن دائرةِ مَعْدل النّهار إلى سَمْته بمثْل ذلك ، وصارت هذه الأبعادُ الثّلاثة مُتَساوية ، يُسمّى كلّ واحد منها عَرْض البَلَد ، كما هو مَعْروف عند أهْل المواقيت .

وقد اخْتلفَ النّاس في مِقْدار هذه العُروض ، ومقْدارها في الأقاليم ؛ فالذي عند بَطْلَميوس ، أنّ عَرْض المَعْمور كلّه سَبْع وسبعون درجةً ونِصْف دَرجة ؛ فَعَرْض المعمور خَلْف خطّ الاسْتواءِ إلى الجَنوب منها، إحدَى عَشْرة دَرجة وستّ وستون دَرجة ونصف، هي عُروض الأقاليم الشّماليّة إلى آخرها . فعَرْض الإقْليم الأوّل منها عنده ستّ عشرة دَرجة، والثّاني عشْرون ، والثّالث سَبْع وعشرون ، والرّابع ثلاثٌ وثلاثون، والخامس ثمان وثلاثون ، والسّادس ثلاثٌ وأربعون ، والسّابع ثمان وأربعون . ثم قَدَّر الدّرجة في الفَلَك بستّة وستّين ميلاً وثُلُثَي ميل من مِسافة الأرْض . فتكون أميال الإقْليم الأوّل ما بيْن الجنوب والشّمال ألف ميلٍ وسبعةً وستين ميلاً ؛ وأميال الإقليم الثّاني معه ألفي ميل وثلاثمائة ميل وثلاثة وثلاثين ميلاً ؛ وأميال الثّالث معها ألفي ميل وسبعمائة وتسعين؛ والرّابع معها ألفين ومائةً وخمسةً وثمانين ، والخامس ألْفَيْن وخمسمائة وعشْرين، والسّادس ألْفين وثمانمائة وأربعين ، والسّابع ثلاثةَ آلافٍ ومائة وخمسين .

ثمّ إنّ أزمِنَة اللّيل والنّهار تتفاوتُ في هذه الأقاليم بسَبب مَيْل الشّمس عن دائرة مُعَدّل النّهار وارتِفاع القُطْب الشماليّ عن آفاقها؛ فيتفاوتُ قوْسُ النّهار واللّيل لذلك . وينتهي أطول اللّيل والنّهار في آخر الإقليم =

= الأوّل عند حلول الشمس برَأس الجَدْي للّيْل، وبرأس السّرطانِ للنّهار ، كلٌّ واحدٍ منهما عند بَطْلَميوس إلى اثنتي عَشْرةِ ساعة ونِصْف ؛ وينْتهيان في آخر الإقْليم الثّاني إلى ثلاثِ عشرة ساعة ؛ وفي آخر الإقْليم الثّالث إلى ثلاث عَشْرة ساعَة ونِصْف ، وفي آخر الرّابع إلى أربع عَشْرة ساعَة ؛ وفي آخر الخامس بزيادة نِصْف ساعَة ، وفي آخر السّادس إلى خَمْس عَشْرة ساعة؛ وفي آخر السّابع بزيادة نِصْف ساعَة ، ويَبْقى للأَقْصر من النّهار وللّيْل ما يَبْقَى بعد هذه الأَعْداد من جُمْلة أربعة وعشرين ، السّاعات الزّمانيّة لمَجْموع اللّيْل والنّهار ، وهو دَوْرَةُ الفَلَكِ الكامِلة . فيكونُ تفاوتُ هذه الأقاليم في الأَطْول من لَيْلها ونَهارها بنصف ساعة لكل إقليمٍ ، تَتَزيّدُ من أوّله في ناحِية الجنوب إلى آخِره في ناحية الشّمال ، موزّعةً على أجزاء هذا البُعْد.

وعند إسْحاق بن الحَسَن الخازِنيّ أنّ عَرْض العُمْران الّذي وراءَ خَطّ الاسْتواء ستّ عشرة دَرجة وخمسٌ وعشْرون دَقيقة . وطُولَ لَيْله ونَهارِه ثلاث عشرة ساعة . وعَرْض الإقْليم الأوّل وساعاتِه مثل الّذي وراءَ خطّ الاسْتواء . وعَرْض الإقْليم الثّاني أربعٌ وعشْرون دَرَجة ؛ وساعاتُه عند آخره ثلاث عَشْرة ساعَة ونِصْف . وعَرْض الثّالث ثلاثون دَرجة ؛ وساعاتُه أربع عَشْرة ساعة . وعَرْض الرّابع ستّ وثلاثون دَرجة ؛ وساعاتُه أربع عَشْرة ساعَة ونصف . وعَرْض الخامس إحْدى وأربعونَ دَرجة ؛ وساعاتُه خَمْس عَشْرة ساعة . وعَرْض السّادس خَمْسٌ وأَرْبعون دَرجة ؛ وساعاتُه خَمْس عشرة ساعَة ونِصْف . وعَرْض السّابع ثمان وأَرْبعون دَرَجة ونصف ؛ وساعاتُه ستّ عَشْرَة ساعَة. ثُمّ ينتهي عَرْض العُمْران وراءَ السّابع من عنْد آخِره إلى ثلاثِ وستّين دَرجة ، وساعاته إلى عشْرين ساعة .

وعنْد غير إسْحاق الخازِنيّ من أئمّة هذا الشّأن، أن عَرْض الّذي وراءَ خطّ الاسْتواء ستّ عَشْرَة دَرجة وسَبْع وعشرون دَقيقة، وعَرْض الإقْليم الأوّل عِشْرون دَرجة وخمس عشرة دَقيقة؛ والثّاني سَبْع وعشْرون دَرجة، وثلاث عشرة دقيقة ؛ والثّالث ثلاث وثلاثون دَرجة ، وعشرون دقيقة؛ والرّابع ثمانٍ وثلاثونَ دَرجة، ونِصْفُ دَرجة، والخامِس ثلاثٌ وأربعون دَرجة، والسّادس سَبْع وأربعون دَرجة، وثلاثٌ وخَمْسون دَقيقة، وقيل فيه ستّ وأَرْبعون دَرجة وخَمْسون دَقيقة؛ والسّابع إحْدى وخَمْسون دَرجة، وثلاثٌ وخَمْسون دقيقة. والعُمْران وراءَ السّابع سَبْع وسَبعون دَرجة. وعند أبي جَعْفر الخازِنيّ من أئمّتهم أيْضًا أنّ عَرْض الإقليم الأوّل من دَرجة إلى عِشْرين وثلاث عَشْرة دَقيقة، والثّاني إلى سَبْع وعِشْرين وثلاث عشرة دقيقة ، والثّالث إلى ثلاثِ وثلاثين وتِسْع وثلاثين دَقيقة، والرابع إلى ثمانٍ وثلاثين وثلاثِ وعِشْرين دَقيقة، والخامس إلى ثنْتين وأَرْبعين وثمانٍ وخَمْسين دَقيقة، والسّادس إلى سَبْع وأَرْبعين ودَقيقَتَيْن ، والسّابع إلى خَمْسين وخمس وأربعين دقيقة . هذا ما حضَرني من اخْتِلافهم في العُروض والسّاعات والأَمْيال لهذه الأَقاليم ، والله خَلَق كلّ شيءٍ فقدّرهُ تقديراً .

والسّادس والسّابع، وهذا(أ) آخر العُمْران في جهة الشّمال . وليس وراءَ السّابع إلاّ الخَلاء والقِفار إلى أن ينْتهي إلى البَحْر المحيط ؛ كالحال فيما وَرَاء الإقْليم الأوّل في جهَة الجنوب . [إلاّ أنّ الخلاءَ في جهة الشّمال أَقَلُّ بكثيرٍ من الخَلاء الّذي في جهة الجنوب](ب) . ثم إن أَزْمنة اللّيْل والنّهار تتَفاوتُ في هذه الأقاليم بسَبَب مَيْل الشّمْس عن دائرة مُعَدَّل النّهار وارْتفاع القُطْب الشّماليّ عن آفاقِها . فيتفاوتُ قوسُ النّهار [أ]وْ(ج) اللّيل لذلِك ، ويَنْتهي أطولُ اللّيل والنهار في آخر الإقليم الأوّل ، وذلك عند حلول الشّمْس برأس الجَدْي للّيْل ، وبرأس السّرطان للنّهار ، كلّ واحدٍ منهما إلى ثلاث عَشْرة ساعة . وكذلك في آخر الإقْليم الثّاني مّما يَلي الشّمال ، يَنْتهي أطولُ النّهار فيه عند حُلول الشّمس برأْس السَّرطان ، وهو مُنْقَلَبُها الصّيْفيّ، إلى ثلاث عَشْرة ساعة ونصف ساعة. ومِثْله أطول اللّيل عند مُنْقَلَبها الشّتويّ برأْس الجَدْي. ويبْقى للأقْصَر من النّهار واللّيل ما يَبْقى بعد الثلاثة عشر ونصْف من جُمْلة أربع وعشرين، السّاعات / الزّمانيّة لمجموع اللّيل والنّهار، وهو دَوْرة الفَلَك الكامِلة. [38 ب] وكذلك في آخر الإقْليم الثّالث مّما يلي الشّمال أيضاً، يَنْتَهيان إلى أرْبع عَشْرة ساعة؛ وفي آخر الرّابع إلى أربع عَشْرة ساعة ونصْف ساعة؛ وفي آخر الخامِس إلى خَمْس عَشْرة ساعة ؛ وفي آخر السّادِس إلى خَمْس عَشْرة ساعةٍ ونصْف ساعة؛ وفي آخر السّابع إلى ستّ عَشْرة ساعَة؛ وهُنالِك يَنْقَطعُ العُمْران، فيكونُ تفاوتُ هذه الأقاليم في الأَطْول من لَيْلها ونَهارها بنصف ساعة لكلّ إقْليم، يتَزيَّدُ من أوّله في ناحية الجنوب إلى آخره في ناحِية الشّمال، مُوَزّعة على أجْزاء هذا البُعْد .

(أ) ل ج ي : وهو (ب) من ي ج وسقط من ظ ل (ج) من ج .

وأما عَرْض البُلْدان في هذه الأقاليم ، وهو عبارةٌ عن بُعْد ما بَيْن سَمْت رَأس البَلَد ودائرة مُعَدَّل النّهار ، وَالّذي هو سَمْت رأس[أ] خطّ الاسْتِواء وبمثله ، سواءً يَنْخفِض القطبُ الجنوبيّ عن أُفق ذلكَ البَلد ، ويرتفعُ القُطب الشّمالي عَنْه، وهي ثلاثةُ أبْعاد مُتساوية تُسمَّى عَرْض البَلد، كما مرّ ذلكَ من[أ] قبْل.

1. [فَصْلٌ][ب] :

والمتكلّمون على هذه الجَغْرافيا قَسّموا كلَّ واحدٍ من هذه الأقاليم السَّبْعة في طوله من المَغرب إلى المَشرق بعَشْرةِ أجزاءٍ مُتساوِيَة ، ويَذْكرون ما اشْتَمل عليه كلُّ جزءٍ منها من البُلْدان والأمْصار والجِبال والأَنْهار ، والمسافات بَيْنها في المَسالِك . ونَحْنُ الآن نوجزُ القَوْل في ذلك باختصار، ونَذْكر مشاهيرَ البُلْدان والأَنْهار والبِحار في كلِّ جُزْءٍ منها ، ونُحاذي بذلك ما وَقَع في كتاب نُزْهة المُشْتاق الّذي أَلّفه العَلَويُّ الإذْريسيُّ الحَمّوديّ لمِلِك صِقِلّية من الإفْرنج ، وهو رُجّار بن رُجّار / عندما كان [39 أ] نازلاً عليه بصِقِلّية بعد خُروج سَلَفه من إمارة مالَقة .

وكان تأْليفُه للكتاب في مُنْتصف المائة السّادِسة . وجَمَع لهُ كُتُبًا جَمَّةً ، للمَسْعوديّ ، وابن خُرْدَاذِبَة ، والحَوْقَليّ ، والعُذْريّ ، وإسْحاق المُنَجّم ، وبَطْلَمْيوس، وغيرهم.

ونبدأُ منها بالإقْليم الأَوّل إلى آخرها.

(أ) سقط من ل (ب) من ع ، ومن هنا تعود نسخة عاطف أفندي "ع" إلى متابعة السّياق مع بقية الأصول .

• الإقليمُ الأوّل :

وفيه من جِهة غَرْبيّه الجزائرُ الخالِدات ، الّتي منها بدأ بَطْلَمْيوس يأخذُ أطْوال البِلاد . وليْست في بَسيط الإقليم ، وإنّما هي في البَحْرِ المُحيط ، جُزُرٌ متكثّرة [أكبرها][أ] وأَشْهَرُها ثلاثة ؛ ويُقال إنّها مَعْمورة . وقد بَلَغنا أنّ سَفائِنَ من الإفرنج مَرّت بها في أواسِط هذه المائة ، وقاتلوهم ، فغَنِموا منهم وسَبَوْا ، وباعوا بَعْضَ أسراهم بسَواحل المغْرب الأَقْصى ، وصَاروا إلى خِدْمة السُّلطان ، فلمّا تعلّموا اللّسانَ العربيَّ أخبَروا عن حالِ جَزيرتِهم ، وأنّهم يَحتفرون الأرضَ للزّراعة بالقُرون ، وأنّ الحديدَ مفْقودٌ بأرْضهم ، وَعَيْشُهم من الشّعير ، وماشِيَتِهم المَعْز ، وقِتالُهم بالحِجارة يُلَوّحونَها إلى خَلْف ، وعبادتُهم السّجودُ للشَّمْس إذا طَلَعتْ ، ولا يَعْرفون دينًا ، ولم تَبْلغهم دعوةٌ ، ولا يوقَف على مَكان هذه الجزائر[ب] إلاّ بالعُثور لا بالقَصْد إليها ؛ لأنّ سَفر السُّفُن في البَحْر إنّما هو بالرّياح ، ومَعْرفَةِ جهاتِ مَهابِّها ، وإلى أين توصِل إذا مرّت على الاستقامة من البلاد الّتي في مَمَرّ ذلك المَهَبّ. وإذا اختلفَ المهَبُّ وعُلِم حيث يوصل على الاستقامة ، حُوذِيَ به القُلُع محاذاةً تُحْمَلُ السفينةُ بها على قوانينَ في ذلك محصّلة عند النَّواتِيَةِ والملاّحين الّذين هم رُؤساءُ السَّفَر في البَحْر.

والبلادُ الّتي حِفافَيْ البَحْر الرُّوميّ / وفي عُدْوَتَيْه ، مكتوبةٌ كلّها في صحيفة [39 ب] على شَكْل ما هي عليه في الوجود ، وفي وَضْعها في سَواحل البَحْر على تَرْتيبها .

(أ) سقط من ظ (ب) ج : الجزيرة .

ومهابُّ الرّياح ومَمَرّاتها على اخـْتلافِها مرسومٌ مَعها في تلْك الصّحيفة، ويُسَمّونها الكُنباص ؛ وعليها يَعْتمدون في أَسْفارِهم . وهذا كلّه مفقودٌ في البَحْر المحيط ، فلذلك لا تُلَجِّجُ فيه السُّفُن لأنّها إن غابَتْ عن مَرْأى السّواحل فَقَلَّ أن تَهْتديَ إلى الرّجوع إليها؛ مع ما يَنْعقِد في جوّ هذا البَحْر وعلى صَفْح مائِهِ من الأَبْخرة المانِعة[أ] للسُّفن في مَسيرها ؛ وهي لبُعْدها لا تُـدْرِكُها أضـواءُ الشّمْس المنعكِسـةُ مـن سَطْـح الأَرْض فتـُحَلِّلُها ؛ فلذلك عَسُرَ الاهْتداءُ إليها وصَعُبَ الوقوفُ على خَبَرِها .

وأما الجُزْءُ الأوّل من هذا الإقليم ، ففيه مصبّ النّيل الآتي من مَبْدئه عند جَبَل القُمُر، كما ذكرناه ، ويُسمّى نيلُ السُّودان ؛ ويَذْهب إلى البَحْر المُحيط فيصبُّ فيه عند جزيرة أَوْلِيك[ب] . وعلى هذا النّيل مدينةُ سلى وتَكْرور وغانَةَ ؛ وكلّها لهذا العَهْـد في مَمْلكـة أَهْل مالي من أُمَم السُّودان ؛ وإلى بـلادهم يُسافِـر تُجّار المَـغْرب الأَقْصى. وبالقُرْب منها من شماليّها بلادُ لَمْتونة وسائرُ طوائِف الملَثّمين، مفاوزُ يجولون فيها . وفي جنوبيّ هذا النّيل قومٌ من السُّودان يُقال لهم لَملم ، وهم كُفّار، ويكْتوون في وُجوههم وأصْداغِهم ؛ وأهلُ غَانَة والتَّكْرور يُغيرون عليهم ويَسْبونَهم ويبيعونَهم للتجّـار فيَجْلبونَهـم إلى المَـغْرب ، ومـنْهم عامّةُ رَقيقهـم . وليس وراءَهم في الجنوب عُمْران يُعْتبر، إلا أُنَاسِيٌّ أقرب إلى الحَيوان العُجْم من النَّاطِق، يسكـنون الغِياضَ والكُهوف، ويَأْكلون العُشْب والحُبوب غَـيْرَ مُهَيّأة ؛ ورُبّما يأكلُ بعضُهم بعضًا ؛ ولَيْسوا في عِداد البَشَر .

(أ) ظ، وفي ج ل ع ي : المانعة (ب) كذا في ظ ج، وفي ي ع ل: أوليل وهو ما في نزهة المشتاق 1 : 17 ، 18، 19، 108.

وفواكهُ بلاد السُّودان كلّها من قُصور صَحْراء المَغْرب ، مثل تُوَاتْ وتيكورارين وَوارْكلاّن . وكان في غانَة فيما يُقال مَلِكٌ ودَوْلةٌ / لقوم من العَلَويّة [40 أ] يُعْرفون ببَني صالِح . وقال صاحبُ كتاب رُجّار[1] : إنّه صالِحُ بن عَبْد الله بن حَسن بن الحسَن . ولا يُعْرف صالحٌ هذا في وَلَد عبد الله بن حَسن . وقد ذهبتْ هذه الدَّوْلَةُ لهذا العهد ، وصارَتْ غانَة لسُلْطان مَالي .

وفي شرقيّ هذه البلاد في الجزء الثّالث من هذا الإقليم ، بَلَد كَوْكَو[أ] على نَهرٍ يَنْبع من بَعْض الجبال هنالِك، ويمرّ مُغرّباً فيغوص في رمال الجُزْء الثّاني. وكان مُلْك كَوْكَو قائمًا بنَفسه ثم استَوْلى عليها سُلْطان مَالي وأصبحت في مَلَكَته ؛ وخربت لهذا العَهْد من أجْل فِتْنة وَقَعت هُنالِك ، نذكُرها عند ذِكْر دَوْلة [أهل][ب] مَالي ، في محلّها من تاريخ البَرْبر . وفي جنوبيّ بلاد كَوْكَو بلادُ كانِم[ج] من أُمم السُّودان. وبعدهم ونَقارة[د] على ضفّة النّيل من شماليّه .

وفي شرقي بلاد ونقارة وكانم بلادُ [زغاوة][هـ] وتاجرة، المتّصِلة بأرْض النّوبَة في الجُزْء الرّابع من هذا الإقْليم . وفيها يَمُرّ نيلُ مِصْر ذاهبًا من مَبْدئه عند خطّ الاسْتواء إلى البَحْر الرُّوميّ في الشّمال . ومَخْرج هذا النّيل من جَبل القُمْر الّذي

(أ) في ع ج ي نقطة تحت الكاف للنطق بالإشمام بين الكاف والقاف، وفي ج ع سكون على الواو (ب) سقطت من ظ (ج) في ع بكاف منقوطة من فوق، وفي خريطة النسخة نفسها بفتح النون (د) كذا في جميع الأصول ، وانفردت ع برسمها بكاف عليها نقطتان بدل القاف (هـ) من ل ج ي وهو الصحيح ، وفي ظ زغاية ، وفي ع والخريطة: زغايْ .

---

(1) نزهة المشتاق 1: 23 يذكر أن ملك غانة فيما يوصف، من ذريّة صالح بن عبد الله ... ، وأنّه يخطب لنفسه ، لكنه تحت طاعة أمير المؤمنين العباسي .

فوق خَطّ الاشتواء بِستّ عَشْرَة دَرَجة . واخْتَلَفوا في ضَبْط هذه اللّفظة ، فبعضُهم يَفْتَحُ القافَ والميمَ نِسْبَةً إلى قَمَر السّماء ، لشدَّة بياضِه وكَثْرة ضوئِه ، وفي كتاب المشْترِك[1] لياقوت بضَمّ القافِ وسُكون الميم، نسبةً إلى قوم من أهْل الهِنْد ؛ وكذا ضَبَطهُ ابنُ سعيد[2] ، فيخرجُ من هذا الجبَل عَشْرُ عُيون تجتمِعُ كلّ [خمسة][أ] منها في بُحَيرة ؛ وبينها ستّة أمْيال . ويَخْرج من كلّ واحدةٍ من البُحَيْرتَيْن ثلاثةُ أنْهارٍ تَجْتمع كلُّها في بطيحة واحدة ، في أَسْفلها جَبَلٌ معترِض يشقّ البُحَيْرة من ناحية الشّمال . وينقسمُ ماؤُها بقسْمين : فيمرّ الغربيّ منه إلى بلاد السُّودان مُغَرّباً حتّى يصبّ في البَحْر المُحيط ، ويخرج الشّرقيّ منه ذاهبًا إلى الشّمال على بلاد الحَبَشَة والنّوبَة وفيما بينها ؛ ويَنْقسم في أَعْلى أَرْض مِصْر ، فتَصُبّ ثلاثةٌ من جَداوله في البَحْر الرُّوميّ عند الإسْكندريّة / [40 ب] ورَشيد[ب] ودُمْياط، ويصبُّ واحدٌ في بُحَيرة مِلْحَة قبل أن يتّصِل بالبحْر .

وفي وسَط هذا الإقليم الأول ، وعلى هذا النّيل ، بلادُ النّوبة والحَبَشَة وبَعْضُ بلاد الواحات إلى أُسْوان . وحاضرةُ بلاد النّوبَة مدينة دُنْقُلَة ؛ وهي في غربيّ هذا النّيل ، وبعدها علْوة وبِلاق[ج] ، وبَعْدهما جبلُ الجنادِل على ستّة مَراحل من بِلاق في الشّمال ، وهو جبلٌ عالٍ من جهة مِصْر ومُنْخَفِضٌ من جهة النّوبَة ، فينفذ فيه النّيل ويصبُّ في مَهْوى بَعيدٍ صبّاً مهولاً فلا يُمكنُ أن تَسْلكَه المراكبُ، بل يُحوَّل

(أ) من ع ل ج ي ، وفي ظ ، عشرة ! (ب) سقط من ي (ج) في ع : ضبطت بالحركات عَلْوة وبِلاَق، وفي ل: عَلْوَةُ .

---

(1) المشترك وضعًا والمفترق صقعًا 358 ، وهو مختصر نصّه في معجم البلدان 4: 397 .

(2) بسط الأرض في الطول والعرض 80 .

الوَسْقُ من مَراكب السُّودان، فيُحْمل على الظَّهر إلى بلدِ أُسْوان قاعِدة الصّعيد؛ وكذا وَسْق مراكِب الصّعيد إلى فَوْق الجنادل. وبَيْن الجنادِل وأُسْوان ثِنْتي عَشْرة مَرْحلة. والواحاتُ في غربيّها عُدْوَة النّيل، وهي الآن خرابٌ، وبها آثار العِمارة القديمة.

وفي وسط هذا الإقليم ، في الجُزْء الخامس منه، بلادُ الحَبَشَة ، على وادٍ يأتي من وراء خَطّ الاستواء [ويَمُرّ قبالة مَقْدِشو الّتي في جنوب البحر الهندي](أ) ذاهبًا إلى أرْض النّوبة، فيصبّ هنالك في النّيل الهابِط إلى مِصْر . وقد وَهِمَ فيه كثيرٌ من النّاس وزَعموا أنّه من نِيلِ القُمْر. وبَطْلَمْيوس ذكرهُ في كتاب الجَغْرافيا وذكر أنّه لَيْس من هذا النّيل. وإلى وَسط هذا الإقليم في هذا الجزء الخامِس، يَنْتهي بَحْر [الهِنْد](ب) الّذي يَدْخل من ناحية الصّين ، ويغْمر عامّة هذا الإقْليم إلى هذا الجُزْء الخامس ، فلا يَبْقى فيه عُمْران إلاّ ما كان في الجزائر الّتي في داخِله، وهي متعدّدة ، يقال تَنْتهي إلى أَلْفِ جزيرة، أو فيما على سَواحله الجنوبيّة وهي آخر المَعْمور في الجنوب، أو فيما على سَواحله من جهة الشّمال، وليس منها في هذا الإقليم الأوّل إلاّ طرفٌ من بلاد الصّين في جهة الشَّرق.

وبلادُ اليَمن في الجُزء السّادس من هذا الإقليم، فيما بين البَحْرَيْن الهابِطَيْن من هذا البَحْر الهنديّ إلى جهة الشّمال، وهما بَحْر القُلْزُم، وبَحْر فارس، وفيما بَيْنهما جَزيرةُ العرب؛ وتَشْتمل على بلاد اليَمن، وبلادِ الشِّحْر في شرقيّها / على ساحل هذا {41أ} البَحْر الهِنْديّ ، وعلى بلاد الحِجاز واليَمامَة وما إليهما ، كما نَذْكره في الإقليم الثّاني وما بعده .

(أ) من حاشية ع بخطّه (ب) في ظ وحدها : النيل .

فأما الّذي على ساحل هذا البَحْر من غَربيّه فبلَدُ زالغ من أطْراف بلاد الحَبشَة، ومجالات البُجَة في شَمالّيّ الحَبشَة ما بين جبل العلاقي الّذي في أعالي الصّعِيد، وبَيْن بَحْر القُلْزُم الهابِط من البَحْر الهِنْديّ . وتحت بَلَد زالغ من جهة الشّمال في هذا الجُزْء خليج باب المَنْدَب. يضيقُ البَحْرُ الهابِط هنالك بمُزاحَمَة جبل المَنْدب المائِل في وَسط البَحْر الهِنْديّ، مُمتدًا مع ساحل اليَمن من الجنوب إلى الشّمال في طول اثنَيْ عشَر ميلاً ، فيضيقُ البَحْر بسبب ذلك إلى أن يَصيرَ في عَرْض ثلاثة أمْيال أو نَحْوها، ويُسَمّى باب المَنْدب، وعليه تَمُرُّ مراكبُ اليَمَن إلى ساحِل السّويس قريبًا من مِصْر. وتَحْت باب المَنْدَب جزيرةُ سَواكِن ودَهْلَك، وقُبالَتُه من غربيّه مجالات البُجَة[أ] من أُمَم السُّودان كما ذكرناه. ومن شرقيّه في هذا الجزء تهائِم اليَمن، ومنها على ساحِله بَلَد حَلْي ابن يَعْقوب . وفي جهة الجنوب من بَلَد زالغ وعلى ساحِل هذا البَحْر من غربيّه قُرَى بَرْبَرا يَتْلو بعضُها بعضًا، ويَنْعطِفُ مع جنوبيّه إلى آخِر الجُزْء السّادس. ويليها هنالك من جهة شَرْقها بلادُ الزّنْج، [وبعدها مدينة مقْدِشو، وهي مدينةٌ مُسْتبحرة العمارة ، ... الأحوال، كثيرةُ التّجار على ساحل البَحْر الهِنْديّ من جنوبه، ثمّ بلاد سُفَالَة][ب] على[ج] ساحله الجنوبيّ في الجُزْء السّابع من هذا الإقْليم . وفي شَرقيّ بلاد سُفَالَة من ساحِله الجنوبي بلادُ[د] الوَاقْ واق متّصلة إلى آخر الجزءِ العاشر من هذا الإقليم وعند مَدْخل هذا البَحْر من البَحْر المُحيط.

وأمّا جزائرُ هذا البَحْر فكثيرةٌ ، ومن أعْظمها جَزيرةُ سَرَنْديب ، مُدَوّرة الشّكل ، وبها الجَبَلُ المشهور ، يُقال لَيْس في الأَرْض أعْلَى منه ، وهي قُبَالَة سُفَالَة .

(أ) في خريطة ع بتشديد الجيم (ب) حاشية بخطّه من ع، ونُقِلت على حاشية ج بخطّ أحدث، والنُّقَطُ لكلمةٍ لم تُقرأ (ج) ي ج : من (د) سقط من ج .

ثم جزيرة القُمُر[أ] ، وهي جزيرةٌ مستطيلةٌ تَبدأ من قُبَالة أَرْض سُفَالَةَ ، وتَذْهب إلى الشّرق مُنحرفة بكثيرٍ إلى الشّمال إلى أن تقرُبَ من سواحِل أعالي الصّين ؛ وتحتفّ بها في هذا البَحْر من جنوبيّها جزائرُ الواق واق ، ومن شرقيّها جزائر السّيلا ، / إلى جزائر أُخرى في هذا البَحْر كثيرة العَدد ، وفيها أنواع الطُّيوب والأفاوِه، وفيها [41 ب] - يُقالُ - معادنُ الذَّهَب والزُّمُرُّد ، وعامَّة أهْلِها على دين المجوسيّة ، وفيهم ملوكٌ مُتعدّدون . وبهذه الجَزائِر من أَحْوال العُمْران عجائبُ ذكَرها أهلُ الجَغْرافيا . وعلى الضَّفّة الشّماليّة من هذا البَحْر وفي الجزءِ السّادس من هذا الإقْليم ، بلادُ اليَمن كلُّها؛ فمن جِهة بَحْر القُلْزُم بَلَدُ زَبيد والمَهْجَم وتِهامَة اليَمن ؛ وبَعْدهَا [شَرْقًا][ب] بلَدُ صَعْدَة ؛ مقرّ الإمامَة[ج] الزّيديّة ، وهي بَعيدة عن البَحْر الجنوبيّ وعن البحر الشَّرقيّ. وفيما بَعْد ذلك مدينة عَدَن؛ وفي شماليّها صَنْعاء ؛ وبَعْدهما إلى الشّرق أَرْض الأَحْقاف وظَفَار ؛ وبعدها[د] أرضُ حَضْرَمَوْت ؛ ثم بلاد الشِّحْرِ ما بين البَحْر الجنوبيّ وبَحْر فارس . وهذه القِطْعة من الجزء السّادس هي الّتي انْكَشَفَ عنها البحرُ من أجزاء هذا الإقليم الوَسَطيّ ، وينكَشِفُ بعدَها قليلٌ من التّاسع ، وأكثرُ منه من العاشر ، فيه أعالي بلاد الصّين ، ومن مُدُنه الشهيرة مدينة خَانْكُو[هـ] ، وقُبالتُها من جهة الشّرق جزائرُ السّيلا ؛ وقد تقدَّم ذِكْرُها . وهذا آخر الكلام في الإقليم الأول .

(أ) ضبطت بالحركات في ل ع (ب) من ل (ج) ع ج : الأئمة (د) ي : وفيما بعد ذلك (هـ) في ل وُضعت نقطة تحت الكاف لضبط النطق .

• الإقليم الثّاني:

وهو متّصل بالأوّل من جهة الشّمال . وقُبالَة الغَرْب منه في البَحْر المحيط جَزيرتان من الجزائر الخالِدات الّتي مَرّ ذِكرُها .

وفي الجـزء الأوّل والثّاني منه في الجانب الأعلى منهما ، أرضُ قمنوريّه ؛ وبعدها في جهة الشَّرق أعالي أَرْضِ غانَة ، ثم مَجالات زَغاوَة[أ] من السُّودان ؛ وفي الجانب الأَسْفل منهما صحراء نيسَرْ[ب] متّصلة من الغَرْب إلى الشّرق ، ذات مفاوِزَ يسلك فيها التجّارُ ما بين بلاد المغرب وبلاد السُّودان ، وفيها مَجالات الملثَّمين من صِنْهاجَة ، وهم شعوبٌ كثيرةٌ ما بين كدالَةَ[ج] ولَمْتونة ومَسّوفة ولَمْطه ووَتْزيكه[د] .

وعلى سَمْت هذه المفاوِز شرقًا أرضُ فَزّان ، ثم مجالات أزكار[هـ] من قبـائل البَرْبر ، ذاهِبةً إلى أعالي الجُزْء الثّالث على سَمْتها في الشّرق، وبعدها من هذا الجُـزء بلاد كَوار[و] من أُممَ السُّودان ، ثم قطعتَيْن من أَرْض التّاجـوين[ز] . وفي أَسافِل [42 أ] / هذا الجُزْء الثّالث وهي جِهةُ الشّمال منه ، بقيّةُ أَرْضِ وَدّان ، وعلى سَمْتها شرقاً أرضُ سَنتِريّة وتُسمّى الواحاتُ الدّاخِلة .

وفي الجزء الرّابع من أَعْلاه بقيّة أَرْض التّاجوين. ثمّ تَعترضُ في وسط هذا الجُزْء بلادُ الصّعيد ، حِفافَيْ النّيل الذّاهب من مَبْدئه في الإقليم الأوّل إلى مصبِّه في

(أ) ي ومقحمة في ج : زغاي (ب) مستدركة في حاشية ع ، ومشكولة بخط ابن خلدون (ج) ل : بكاف مضمومة ومنقوطة لضبط النطق (د) ل : الكاف منقوطة (هـ) ع ل ي ج ، بكاف منقوطة (و) كذا ضبطت في ل (ز) كذا ضبطت في ل، وفي الأصول بالتاء ، عدا ظ فقد أثبتها بالنون .

البَحْر، فَيَمُرُّ في هذا الجزء بين الجَبَلَيْن الحاجِزَيْن، وهما جبلُ الواحات من غَرْبيّـه، وجبلُ المُقَطّم من شرقيّه. وعليه من أعلاه بلَدُ إسْنا وأَرْمَنْت، وتتّصل كذلك حِفافَيْه إلى أسْيوط وقُوص، ثم إلى صُول. ويَفْتَرِقُ النّيل هنالِكَ على شِعْبَيْن، يَنْتهي الأَيْمن منهما في هذا الجُزْء عند اللاّهُون، والأَيْسر عند دَلاص[أ]؛ وفيما بَيْنهما أعالي ديار مصر.

وفي الشَّرْق من جَبَل المقطَّم صحارَى عَيْذاب، ذاهبةٌ في الجزءِ الخامِس إلى أن تَنْتهي إلى بَحْر السُّويس، وهو بَحْر القُلْزُم الهابطُ من البَحْر الهِنْديّ في الجنوب إلى جهة الشّمال. وفي عُدْوَتِهِ الشّرقيّة من هذا *[ب] الجُزْء أرضُ الحِجاز، من جَبَل[ج] يَلَمْلَمْ إلى بلَد يَثْرب. وفي وسط الحِجاز بَلَدُ مَكَّة، شَرّفها الله تعالى؛ وفي ساحلها مدينةُ جُدَّة تُقابل بلد عَيْذاب في العُدْوة الغربية من هذا البَحْر.

وفي الجُزْءِ السّادس من غَرْبيّه بلادُ نَجْد، [أعلاها في الجَنوب جُرَشُ وتَبَالةُ، إلى عُكاظ من الشّمال. وتحت بلاد نَجْد][د] من هذا الجزء بقيّةُ أرض الحِجاز*[ب]؛ وعلى سَمْتِها في الشَّرق [بلاد نَجْران وجَنَد، وتحتهما أرضُ اليَمامَة، وعلى سَمْت نَجْران في الشّرق][د] أرضُ سَبَأ ومأرِب ثُمّ أرض الشِّحْر. وتَنْتَهي إلى بَحْر فارس، وهو البَحْر الثّاني الهابِطُ من البَحْر الهنديّ إلى الشّمال كما مَرّ. [ويذهب][هـ] في هذا الجُزْء بانْحرافٍ إلى الغَرْب فيَغْمُر ما بين شرقِيّه وجوفيّه قطعةً مثلَّثةً عليها من أعـلاه مدينة قَلْهات، وهي ساحلُ الشِّحْر، ثمّ تَحْتها على ساحله بلاد عُمَان، ثم بلاد البَحْرَيْن، وهَجَر منها في آخر الجُزْء.

(أ) كذا ضبطت بالحركات في ل (ب) سقط ما بين النجمين من ي (ج) كذا في ظ ج ع، وفي ل: جهة (د) من ل ج ع، وسقطت من ظ (هـ) كذا في الأصول وفي ظ: وينتهي.

وفي الجزء السابع ثمّ في الأعلى من غربيّه، قطعةٌ من بَحْر فارس ، تَتّصلُ بالقِطْعة الأُخْرى في السّادس ؛ ويَغمرُ بحرُ الهِنْد جانبَه الأَعْلى كلَّه . وعليه هنالك بلادُ السِّند إلى بلاد مُكْرانَ منه . ويقابِلُها بلادُ الطوبَران وهي من السِّنْد أيضًا ؛ فيتّصل السّنْد كلُّه في الجانب الغَرْبيّ من هذا الجزء ، وتحولُ المفاوزُ بَيْنَهُ وبين أرض [42 ب] الهِنْد ، ويمرُّ فيه نهرُه الآتي من ناحية بلاد الهِنْد / ويَصبّ في البَحْر الهِنْديّ في الجنوب . وأوّل بلادِ الهِنْد على ساحِل البَحْر الهِنْديّ وفي سَمْتها شرقًا بلادُ بَلَهْرَا[أ] ، وتَحْتها المُلْتان ، بَلَدُ الصّنَم العظيم عِنْدهم ، ثم أسفلُ الهِنْد[ب] ، أعالي بلاد سِجِسْتان .

وفي الجزء الثامن من غربيّه بقيةُ بلادَ بَلَهْرا من الهِنْد ، وعلى سَمْتها شرقًا بلادُ القُنْدُهار ثم بلاد مُنِيبار[ج] ، في الجانِب الأَعْلى على ساحِل البَحْر الهنديّ ، وتَحْتَها في الجانب الأسفل أرضُ كابُل ، وبَعْدَهُما شَرْقًا إلى البَحْر المحيط بلاد القِنَّوج ما بين قِشْمير الدّاخلة وقَشْمير الخارِجة عند آخر الإقْليم .

وفي الجزء التّاسع ثُمّ في الجانِب الغربيّ منه بلادُ الهِنْد الأقْصى ، وتَتّصل فيه إلى الجانب الشرقيّ ، فتَتّصل من أعْلاه إلى العَاشِر ، وتَبْقى في أسْفل ذلك الجانب [قطعَةٌ][د] من بلاد الصّين فيها مدينة خيْغون ، ثم تتّصل بلادُ الصّين في الجزء العاشِر كلّه إلى البَحْر المحيط .

(أ) ضبطت بالحركات في ع بَلْهرا ، ثم شكلها في الجزء التالي كما أثبته وكما ضبطت في ل (ب) ي: السّند (ج) ضبطت في ل: مُنْيبار (د) من ل ج ي ، وفي ظ ع: قطعتين (كذا) ولا يطابق ذلك ما بعده: فيها مدينة .

• الإقليمُ الثّالث :

وهو مُتّصل بالثّاني من جهة الشّمال ؛ ففي الجزءِ الأوّل وعلى نحو الثُّلث من أعْلاه ، جَبل دَرَن ، مُعْترض فيه من غربيّه عند البَحْر المُحيط إلى الشّرق عند آخره . ويَسْكن هذا الجبلَ من البَرْبَر أُمَمٌ لا يحصيهم إلا خالِقُهم حَسْبما يأتي ذِكْـرُه . وفي القِطْعـة الّتي بَيْن هـذا الجبَل والإقليم الثّاني ، وعـلى البَحْر المحيط منها ، رباط ماسَة ، وتتّصل به شرقًا بلاد سُوس ونُول ، وعلى سَمْتها شرقًا بلادُ دَرعَة ، ثم بلاد سِجِلْماسَة ، ثمّ قِطعةٌ من صَحْراء نِيسَرْ ، المَفَازة الّتي ذكرناها في الإقليم الثّاني . وهذا الجَبَلُ مُطلٌّ على هذه البلاد كلّها في هذا الجُزء ، وهو قليلُ الثّنايا والمسالِك في هذه النّاحية الغربيّـة إلى أن يُسامِـت وادي مَلْويّـة ، فتكـثُر ثَناياه ومَسالِكـه إلى أن يَنْتهي . وفي هـذه النّاحية منـه أُمَمُ المَصَامِدة ، فسَكْسِيوَة عنـد البَحْر المحيط ، ثمَّ هِنْتَاتة ، ثم تِينمال[أ] ، ثم كَذميوَة ، ثم هَسْكورَة ، وهم آخـر المَصَامِـدَة فيـه . ثمّ قبائل صِناكَة[ب] وهم صِنْهاجة . ثمّ في آخر هذا الجُزء منه بعض قَبائل / زَنَاتة . ويتّصل به هنالك من جوفيّه جَبلُ أُورَاس وهو جَبل كُتامة . وبعد ذلك أُمم أخرى من البَرابِرة نَذْكرهم في أماكنهم . ثم إنّ جَبَل دَرَن هذا من جهـة غربيّـه مُطِلٌّ على بـلاد المغـرب الأَقْصى وهي في جَوْفيّه . ففي النّاحية الجنوبيّة منها بلادُ مَرّاكُش وأَغْمات وتاذْلا ، وعلى البحر المحيط منها رباط أسْفي ومدينة سَلاً ، وفي الشـرق عن بلاد مَرّاكُش [143]

(أ) كذا في ظ ي، وفي ل ع ج: تِينمَلّل (ب) رسمها في ظ ل ع لضبط النطق، بزاي داخل الصاد ونقطة على الكاف .

بلادُ فاس ومِكْناسَة وتازَا وقَصْرُ كُتامَة . وهذه هي الّتي تُسَمّى المغرب الأقصى في عُرْف أهْلها . وعلى ساحل البَحْر المحيط منها بُلْدان : آصِيلا(أ) ؛ والعَرايش .

وفي سَمْت هذه البلاد شرقًا بلاد المغرب الأَوْسط ، وقاعِدتُها تِلمْسان ؛ وفي سواحلها على البَحْر الرُّوميّ بلد هُنَيْن وَوَهْرَان والجَزائِر . لأنّ هذا البَحْر الرُّوميّ يَخْرج من البَحْر المحيط من خليج طَنْجَة في النّاحية الغَرْبيّة من الجُزْء الرّابع، ويَذْهب [مشرّقًا](ب) فينتهي إلى بلاد الشّام، فإذا خَرَج من الخَليج المُتضايِق غير بعيد، [انفسح](ج) جنوبًا وشمالاً فَدَخَلَ في الإقليم الثّالث والخامِس. فلهذا كان على ساحِله من هذا الإقْليم الثّالث الكثيرُ من بلاده، [تبتدىء من طَنْجَة إلى القَصْر الصغير، ثمّ سَبْتَة ثم بادِس ثم غـ ...](د) ثمَّ يتّصل ببلاد الجزائر، ومن شرقيّها بلَد بِجَاية في ساحل البَحْر، ثم قُسَنْطينةُ في الشّرق عنها .

وفي آخر الجُزْء الأوّل ، وعلى مرحلةٍ من هذا البَحْر في جنوبيّ هذه البلاد ، ومرتفعًا إلى جنوب المَغْرب الأوْسط ، بلدُ آشِير [بجبل تيـطِري](هـ) ، ثم بلَد المَسِيلَة ، ثم الزّابُ ، وقاعدتُه بَسْكَرة تحت جبل أُورَاس المتّصل بدَرَن كما مَرّ . وذلك عند آخر هذا الجُزْء من جهة الشَّرق .

والجُزْء الثّاني من هذا الإقْليم على هَيْئة الجُزء الأوّل ؛ يمرُّ جبلُ دَرَن [على](و) نَحْو الثّلث من جَنوبه ذاهِبًا فيه من غَرْب إلى شَرْق ، فيَقْسمه بِقطْعتين،

(أ) رسمت بالمدّ على الهمزة، وفي ظ ع وُضعت مع الصاد زايٌ للنطق (ب) من الأصول الأربعة وسقطت من ظ (ج) من ل ج ي ع ، وفي ظ : انفتح (د) من حاشية ع بخطّه ، وبقية الكلمة منطمسة (هـ) من حاشية ع بخطّه (و) في ظ وحدها : عند .

ويَغمُرُ البحرُ الرُّوميّ مسافةً من شماله . فالقِطعة الجنوبية عن جَبَل دَرَن غربها كلّه مَفاوز ، وفي الشّرق منها بلدُ غَدامِس، وفي سَمْتها شرقًا أرضُ وَدّان الّتي بَقِيّتها في الإقليم الثّاني كما مَرّ . والقطعةُ الجوفيّة عن جَبَل دَرَن ما بَيْنه وبَيْن البَحْر الروميّ في الغَرْب منها ، جبلُ أُورَاس وتبِسّة والأُرْبُس ، وعلى ساحل البَحْر بلدُ بُونَـة . ثمّ في سَمْت / [43 ب] هـذه البلاد شرقاً بـلاد إفريقيّـة ؛ فعلى ساحل البَحْر مدينـةُ تونُس ؛ ثم سوسَة ، ثم المَهْديّة .

وفي جنوب هذه البلاد، تَحْت جبل دَرَن، بلادُ الجريد : تَوْزَر، وقَفْصَة، ونَفْزَاوةُ . وفيما بينها وبين السّواحل مدينة القَيْروان، وجبل وِسْلات(أ) وسُبَيْطِلَة(ب) . وعلى سَمْت هـذه البِـلاد كلّها شرقاً بلـدُ طَرابُلُس على البَحْر الـرُّوميّ . وبإزائهـا في الجنوب جبالُ دُمّر ومَقْرة من قبائِل هَوّارة ، مُتّصلـة بجبل دَرَن. وفي مُقابلة غَدامِس الّتي مرّ ذكرها في آخر القطعة الجنوبيّة . وآخر هذا الجزء في الشرق، سُوَيقة ابن مَثْكود على البَحْر، وفي جنوبها مجالاتُ العَرب في أرض وَدّان .

والجزء الثّالث من هذا الإقْليم يَمرُّ فيه أيضًا جبل دَرَن ، إلاّ أنّه يَنعطفُ عند آخره إلى الشّمال ، ويذهب على سَمْته إلى أن يَدْخـل البحرَ الرّوميّ ، ويسمّى هنـاك طرفُ أَوْثان ، والبَحْر الرُّوميّ من شماليّه غَـمَـرَ طائفةً منه إلى أن تَضَايَق ما بينه وبين جَبَل دَرَن. فالّذي وراء الجبل في الجنوب وفي الغَرْب منه بقيّةُ أرض وَدّان ومجالاتُ العَرَب فيها ، ثم زُوَيْلَة ابن خَطّاب، ثم رمالٌ وقِفار إلى آخر الجُزْء في الشّرق. وفيما بين الجبَل والبَحْر في الغرب منه بَلَد سُرْت على البَحْر، ثم خَلاءٌ وقِفارٌ

(أ) ضبطت في ل بفتح السين وتشديد اللاّم (ب) ضبط معجم البلدان ، وفي ل بفتح الطاء .

تجول فيها العَرَب، ثم أجْدَابِية، ثم بَرْقَة عند مُنعطف الجبَل، ثمّ طلْميثة على البحر هنالك. ثُمّ في شَرق المنْعطف من الجبَل مجالات هِيِّب[(أ)] ورَوَاحة إلى آخر الجُزْء.

وفي الجُزْء الرّابع من هذا الإقليم وفي الأعْلى من غَرْبه، صحارَى بَرْنيق، وأَسْفل منها بلاد هِيِّب ورَواحَة . ثمّ يدخلُ البحرُ الرُّوميّ في هذا الجَزْء فيغْمرُ طائفةً منه ذاهبًا إلى الجنوب ، حتّى يُزاحِمَ طَرَفَهُ الأعْلى ، ويَبْقى بَيْنه وبين آخر الجُزْء قِفارٌ تَجولُ فيها العَرب. وعلى سَمْتها شرقًا بلادُ الفَيّوم، وهي على مَصبّ أحد الشُّعْبَيْن من النّيل الّذي يمرُّ على اللاّهون من بلد الصّعيد في الجُزْء الرابع من الإقْليم الثّاني، ويَصُبُّ في بُحَيْرة الفَيُّوم. وعلى سَمْته شرقًا أرضُ مِصْر، ومدينتُها الشّهيرة على الشِّعْب الثّاني الّذي يمرّ بدَلاصَ من بلاد الصّعيد عند آخر الجُزْء الثّاني . ويَفْترق [44أ] هذا الشُّعْبُ افتراقةً ثانيةً من تَحْت مِصْرَ على شِعْبَيْن / آخرَيْن من شَطَّنَوْف[(ب)] و[زِفْتَة][(ج)]. ويَنْقسم الأَيمن منها من تَرُوط[(د)] بِشِعْبَيْن آخرين، ويصبّ جميعُها في البحر الروميّ. فعلى مَصَبِّ الغربيّ من هذه الشُّعَب بلدُ إسْكَنْدريّة، وعلى مَصَبِّ الوَسط بَلَدُ رَشيد ، وعلى مَصَبِّ الشرقيّ بلدُ دُمْيَاط[(هـ)]. وبين مصْر والقاهِرة وبين هذه السَّواحل البحريّة ، أسافلُ الدّيار المِصْريّة كلّها مَحْشوّة عُمْرانًا وفَلْحًا .

وفي الجُزْء الخامس من هذا الإقليم بلادُ الشّام [أو][(و)] أكثَرُها ، على ما أَصِف ؛ وذلك أن [بحر القُلْزُم][(ز)] يَنْتهي من الجنوب وفي الغرب منه عنْد

(أ) كذا ضبطت بالحركات في ع ل ج (ب) في ل وحدها وضعت فتحة على الطاء، وفي بلدان ياقوت 3: 344 بفتح أوله وتشديد ثانيه وفتح النون (ج) في ظ: زفه، ووردت مفتوحة الزاي في ع، وفي بلدان ياقوت 3: 144 جاءت بكسر الزاي وألف مقصورة بعد التاء المفتوحة (د) كذا ضبطت بالحركات في ل، وفوقها أنّها في نسخة أخرى: ذروط (هـ) ل: ذمياط، بالذال (و) في ظ: و (ز) سقطت من ظ .

السُّوَيس، لأنّه في مَمَرّه من البَحْر الهِنْديّ إلى الشّمال ينعطف آخذًا إلى جهة الغَرْب، فتكون قطعة من انعِطافه في هذا الجزء طويلة، تَنْتهي في الطّرَف الغربي منه إلى السُّوَيس. وعلى هذه القِطعة بعد السُّوَيْس فَارَان، ثم جَبَل الطّور، ثم أَيْلَةُ بلَدُ مَدْيَن، ثم الحَوْراء في آخره. ومن هنالك يَنْعطفُ ساحلُه إلى الجنوب في أرض الحِجاز، كما مرّ في الإقْليم الثّاني في الجُزْء الخامس منه.

وفي النّاحية الشّمالية من هذا الجُزْء قطعةٌ من البَحْر الرّوميّ غَمرت كثيراً من غربيّه؛ عليها الفَرَمَا[أ] والعَريش، وقارب طرفُها بلدَ القُلْزُم، فتضَايقَ ما بَيْنهما من هنالك، وبَقِي شِبْهُ الباب مُفْضياً إلى أرض الشّام. وفي غربيّ هذا الباب فَحْصُ التّيه، أَرْضٌ جَرداء لا تُنْبت، كانت مجالاً لبني إسْرائيل بعد خُروجهم من مِصْر وقبل دُخولهم إلى الشّام أربعين سنة، كما قصّه القرآن[ب].

وفي هذه القِطْعة من البَحْر الروميّ في هذا الجُزْء، طائفةٌ من جَزيرة قُبْرُص، وبَقيّتُها في الإقْليم الرّابع كما نَذكره. وعلى ساحِل هذه القِطْعة عند الطَّرف المُضايِق لبَحْر السُّوَيس بلدُ العَريش، وهو آخر [بَلَد][ج] الدِّيار المصريّة، وعَسْقَلان، وبينها طَرَفُ هذا البَحْر. ثم تَنْحَطُّ هذه القطعة في انعطافها من هنالك إلى الإقليم الرّابع عند طَرابُلُس وعِزقَةَ[د]. وهنالك مُنْتهى البَحْر الروميّ في جهة الشّرق. وعلى هذه القِطْعة أكثرُ سواحِل الشّام؛ ففي شرقيّ عَسْقَلان، وبانْحراف

(أ) كذا بتسكين الراء في ع ل، وفي بلدان ياقوت 4: 255 بالفتح وهو المعروف (ب) ل: كما قصّهُ الله تعالى (ج) من ل

(د) كذا ضبطت بالحركات في ل، وهو مطابق لضبط ياقوت في معجم البلدان 4: 109.

يسيرٍ عنها إلى الشّمال ، بلدُ قَيْسارِيّة . ثم كذلك بَلَدُ عَكًّا ، ثم صُور ، ثم صَيْدا ثم عِرْقَة ، ثم يَنْعطِف البَحْر إلى الشّمال في الإقليم الرابع .

[44 ب] ويقابلُ هـذه البلاد / السّاحلية من هـذه القِطْعـة في هـذا الجُزء ، جَبَـلٌ عَظِيمٌ يخرجُ من ساحل أَيْلَةَ من بَحْر القُلْزم ، ويذهب في ناحيـة الشّمال منحـرفاً إلى الشّرق ، إلى أن يَتجاوزَ هـذا الجُـزْء ، ويسمّى جبلُ اللُّكام ؛ وكـأنّـه حاجـزٌ بـين [أرْض](أ) مِصْر والشّام . ففي طَرَفه عند أَيْلَة ، العَقَبَةُ الّتي يمرّ عليها الحَاجُّ من مِصْر إلى مكَّة ؛ ثم بعدها في ناحية الشّمال مَدْفن الخَليل عليه السلام عند جبل الشَّرَاة ، يَتّصل من عِند جَبَل اللُّكام المذكورِ من شَمال العَقبة ، ذاهبًا على سَمْت الشَّرق ثم يَنْعطف قليـلاً . وفي شَـرْقه هنـالك بلَـدُ الحِجْر وديارُ ثَمود وتَيْماء ودُومَة الجَندل ؛ وهي أسافـلُ الحِجاز . وفَوْقَها جبلُ رَضْوَى وحُصونُ خَيْبر في جهـة الجنوب عنها . وفيما بَيْن جبل الشَّراة وبَحْر القُلْزُم صحراءُ تَبوك . وفي شمال جَبَل الشَّراة مدينة القُدْس عند جَبل اللُّكام ، ثم الأُرْدُنّ ، ثم طَبَرِيّة . وفي شَرْقها بلادُ الغَوْر إلى أَذْرِعات. وعلى سَمْتها شَرْقًا دُومَةُ الجَنْدَل آخر هذا الجُزْء ، وهي آخرُ الحِجاز . وعند مُنْعطف جَبَل اللُّكام إلى الشَّمال من آخـر هذا الجُزْء، مدينةُ دِمَشْق، مُقابِلَـة صَيْـدا وبَيْروت من القطعة البحرية ، وجَبَل اللُّكَام يَعْترض بينهما وبينها. وعلى سَمْـت دِمَشْق في الشَّرق مدينة بَعْلَبَكّ ، ثم مدينة حِمْص في الجهة الشّماليّة آخر الجزء ، وعند مُنْقطع جَبل اللُّكام . وفي الشرق عن بَعْلَبَكّ وحِمْص بَلَدُ تَدْمُر ، ومَجالات البادِية إلى آخر الجُزْء .

(أ) سقطت من ظ وحدها .

وفي الجزء السّادس من أعْلاه مجالاتُ الأعْراب تحت بلاد نَجْد واليَمامة ، ما بين جبل العَرْج والصَّمّان إلى البَحْرين وهَجَرَ على بَحْر فارس . وفي أسافل هذا الجُزء تحت المجالات بلدُ الحِيرة والقادِسيّة ، ومغايِضُ الفُرات . وفيما بَعْدها شرقاً مدينةُ البَصْرَة . وفي هذا الجزء يَنْتهي بَحْرُ فارس عند عَبّادَان والأُبُلّة في أسافِل الجُزء من شماله. ويَصُبُّ فيه عند عَبّادَان نَهْرُ دِجْلَة بعد أن يَنْقسم بجَداول كثيرةٍ ، وتَخْتلط به جَداولُ أخرى من الفُرات ، ثم تَجْتمع كلُّها عند عَبّادَان ، وتَصُبّ في بَحْر فارس . وهذه القِطعة من البَحْر مُتّسعة في أعْلاه ، مضايقةٌ لآخره في[أ] شَرْقيّه ، وضَيّقة عند مُنتهاهُ مُضايِقةٌ للحدّ / الشّمالي منه ، وعلى [45 أ] عُدْوَتِها الغربيّة أسافِلُ البَحْرَين وهَجَر والأَحْساء ؛ وفي غربِها الخَطُّ والصَّمّان[ب] وبقيّة أرض اليَمامَة ؛ وعلى عُدْوَته الشرقيّة سواحِل فارس ، فمن أعْلاها ، وهو من عند آخر الجُزْء من الشّرق على طرفٍ قد امتدَّ من هذا البحر مُشرّقًا . ووراءَه إلى الجنوب في هذا الجُزء جبالُ القُفْص من كَرْمان ، وتحت هُرْمُز على السّاحل بَلَد سِيرَاف ونَجيرَم[ج] على ساحِل هذا البَحْر . وفي شرقيّه إلى آخر الجُزْء، وتحت هُرْمُز ، بلادُ فارس ، مثل سَابور ودَرَابَجَرْد[د] وفَسَا وإصْطَخْر والشّاهجان وشِيرَاز وهي قاعِدتُها كلّها . وتَحْت بلاد فارس إلى الشّمال عند طَرَف البَحْر بلادُ خُوزِسْتان ، ومنها الأَهْواز وتُسْتَر وجُنْدِيسابور والسّوس ورام هُرْمُز وغيرها ، وأَرّجان وهي حدٌّ بين فارس وخُوزِسْتان . وفي شرقيّ بلاد خوزِسْتان جبالُ الأكْراد

(أ) في ل : وهي شرقيه (ب) في ل وعند ياقوت بفتح الصاد، وبالضم في ع (ج) ضبطها ياقوت بالحرف: بفتح أوله وثانيه، وياء ساكنة وراء مفتوحة، وميم (معجم البلدان 5: 274) وانفردت ل وحدها بضم النون وفتح الجيم بعدها ساكن: نُجَيْرم (د) كذا ضبطت في ل وحدها، وفي ياقوت بسكون الباء وكسر الجيم، وسكون الراء: دَرابْجِرد (معجم البلدان 2: 446) .

متّصلة إلى نواحي أَصْبَهان وبها مساكِنُهم ، ومجالاتُهم وراءَها في أَرْض فارِس ، وتُسمّى الزُّمُوم .

وفي الجُزْء السّابع ثمّ في الأَعْلى منه من الغرب ، بقيّةُ جبال القُفْص ، ويَليها من الجنوب والشّمال بلاد كَرْمان ومُكْران ، ومن مُدُنِها الرُّوذَان والشّيرَجان[أ] وجِيرَفْت[ب] ونَرْدَشير[ج] والفِهْرِج. وتَحْت أرض كَرْمان إلى الشّمال بقيّةُ بلاد فارس إلى حُدود أَصْبَهان . ومدينةُ أَصْبَهان في طرفِ هذا الجُزْء ما بين غَرْبه وشماله . ثمّ في الشرق من أَرْض كَرْمان وبلادِ فارِس أرضُ سِجِسْتان في الجنُوب ، وأَرْض كُوهِسْتان في الشّمال عَنْها . ويتوسّطُ بين كَرْمان وفارِس وبَيْن سِجِسْتان وكُوهِسْتان في وسَط هذا الجُزْء ، المفازَةُ العُظْمَى القليلةُ المسالكُ لصُعوبَتها . ومن مُدُنِ سِجِسْتان بُسْت والطّاق . وأمّا كوهِسْتان فهي من بلاد خُراسَان ، ومن مَشاهير بلادها سَرْخَس وقُوهِسْتان[د] آخر الجُزْء .

وفي الجُزْء الثّامن من غَرْبه وجَنوبه مَجالاتُ الخُلُّخ من أُمَم التُّرْك، متّصلةٌ بأَرْض سِجِسْتان من غربها وبأَرْض كَابُل الهِنْد من جنوبِها. وفي الشّمال عن هذه المَجالات جِبال الغُور، وبلادُها وقاعِدَتُها غَزْنَة / فُرْضَة الهِنْد. وفي آخر الغُور من الشّمال بلد [45 ب] إِسْتِراباذ، ثمّ في الشّمال عنها إلى آخر الجُزْء بلاد هَرَاة أواسط خُراسان؛ وبها أَسْفَرَاين[هـ]

(أ) كذا في ظ ع ، وفي ج ل ي، وعند ياقوت (البلدان 3: 295) : السّيرجان ، مدينة بين كرمان وفارس. وذكر شيرجان في الشين (البلدان 3: 381) وقال : ما أظنها إلاّ سيرجان قَصَبة كرمان، فإن كانت غيرها فقد أُبْهم عليّ أمرها (ب) في ظ وحدها : حيروت (ج) كذا في الأصول الخمسة ، والمعروف فيه: بَرْدَسير، يذكر ياقوت أنّها من أكبر مدن كرمان ممّا يلي المفازة التي بين كرمان وخراسان، وأن اسمها تعريب أردشير بانيها .(معجم البلدان 1: 377) (د) هو تعريب كوهستان(معجم البلدان 4: 416) (هـ) كذا في الأصول كلها بياء واحدة ، والمشهور بياء مثناة من تحت ، مكسورة ، بعدها ياء: أَسْفرايين . (انظر معجم البلدان 1: 177) .

وقَاشَان وبُوشَنج ومرْوُ الرُّوذ والطّالَقَان والجُوزْجَان . وتَنْتَهي خُراسانُ هنالِكَ إلى نَهْر جَيْحون . وعلى هذا النّهر من بلاد خُراسَان في غَرْبيّه مدينةُ بَلْخ ، وفي شرقيّه مدينة التِّرْمِذ . ومدينةُ بَلْخ كانت كرسيَّ مَلِكِ التُّرْك . وهذا النَّهْر ، نَهْر جَيْحون، مَخْرَجُه من بلاد وَخَّان في حُدود بَذَخْشان ممّا يلي الهِنْد . ويخرج من جنوب هذا الجُزْء عند آخره من الشّرق ، فينعَطِفُ عن قُرْبٍ مغرّباً إلى وسط الجُزْء ، ويُسمّى هنالك نهر خرْبات[أ] ؛ ثم ينعطفُ إلى الشّمال حتّى يَمُرَّ بخُراسان ، ويذهبُ على سَمْته إلى أن يَصُبَّ في بُحَيْرة خُوارَزْم في الإقليم الخامِس كما نذكُره . وتَمُدّه عند انْعطافه في وسط الجُزْء من الجنوب إلى الشّمال ، خمسةُ أنْهار عظيمة من بلاد الجيل[ب] والوخْش من شرقيّه ، وأنهارٌ أُخْرى من جِبال البُتْم من شَرْقه أيضاً ، وجوفيّ الجيل[ب] حتّى يَتّسعَ ويَعْظُم بما لا كفَاء له. ومن هذه الأَنْهار الخَمْسة المُمِدَّة له نَهْر وَخْشاب ، يخرج من بلاد التُبَّت ، وهي بين الجنوب والشّرق من هذا الجُزْء، فيمرُّ مُغَرّباً بانْحرافٍ إلى الشّمال ، ويَعْترضه في طريقه جبلٌ عظيم يَمُرّ من وَسط الجنوب في هذا الجُزْء ، ويذهب مُشَرّقًا بانحرافٍ إلى الشّمال ، إلى أن يخرج إلى الجزء التّاسع قريباً من شماليّ هذا الجُزْء ، فيجوز بلاد التُبّت إلى القِطْعة الشرقيّة الجنوبية من هذا الجُزْء ، ويحول بَيْن التّرك وبين بلاد الجيل[ب] ؛ وليس فيه إلاّ مَسْلك واحد في وسط الشّرق من هذا الجُزْء ، جعلَ فيه الفضلُ بنُ يَحْيى سُدّاً وبَنى له باباً كسَدّ ياجوج[ج] . فإذا خرجَ نهرُ وَخْشاب من بلاد التُّبَّتْ واعترضَه هذا

(أ) في حاشية ع بخطّ ابن خلدون وفي ل ج، وُضعت نقطة تحت التاء (ب) كذا في جميع النسخ، وصوابه الختل، بخاء مضمومة وتاء مثناة فوقية مشددة. انظر معجم البلدان 2: 346، 5: 364 (ج) في ل وحدها: وماجوج .

الجبلُ فنفذَ تَحْته في مدَى بعيد ، إلى أن يَمُرَّ ببلاد الوَخْش ويصبّ في نَهْر جَيْحون عند حُدود بَلْخ ، ثم يمُرُّ هابطاً إلى التِّرْمِذ في الشّمال إلى بلاد الجوْزجان .

[46 أ] وفي الشّرق عن بـلاد الغُور فيمـا بَيْنه وبين نـهْر جَيْحـون ، / بـلاد النّامِيان(أ) من خُراسان. وفي العُدْوَة الشرقيّة هُنالك من النّهر بلاد الجيل(ب) ، وأكثرُها جِبال ، وبلاد الوَخْش ، ويحدُّها من جهة الشمال جبال البُتْم ، تَخْرج من طَرف خُراسان غربيّ نَهْر جَيْحون ، وتَذْهبُ مشرّقة إلى أن يتّصل طرفُها بالجَبل العَظيم الّذي خَلْفه بلادُ التُّبَّت. ويمُرُّ تَحْته نهرُ وخْشاب كما قُلْناه ، فيتّصلُ به عند باب الفَضْل بن يَحْيى . ويمرّ نهر جَيْحون بين هذه الجبال ، وأنهارٌ أخرى تَصُبّ فيه ، منها نهرُ بلاد الوَخْش يَصُبّ فيه من الشّرق تحت التِّرْمِذ إلى جهة الشّمال ، ونَهر بَلْخَا(ج) يخرج من جبال البُتْم من مَبْدئه عند الجُوزجان ، ويصبّ فيه من غربيّه . وعلى هذا النهر من غربيّه بلد آمُل من خُراسان . وفي شَرقيّ النّهر هنالك أرض الصُّغْد وأُشْروسَنَة من بلاد التُّرْك ، وفي شرقها أرض فَرْغَانة أيضًا إلى آخر الجزء شرقاً . وكلُّ بلاد التُّرْك هذه تحوزها جبالُ البُتْم إلى شماليّها .

وفي الجُزء التّاسع من غربيّه أرضُ التُّبَّت إلى وسط الجُزْء ، وفي جنوبها بلادُ الهِنْد ، وفي شرقها بلادُ الصّين إلى آخر الجُزْء . وفي أسفل هذا الجُزْء شـمالاً

(أ) كذا في الأصول، وفي مختلف مصادر الجغرافيا: الباميان ، انظر: اليعقوبي: البلدان 289، ابن حوقل: صورة الأرض 449، الإدريسي: نزهة المشتاق 1 : 485، ياقوت: معجم البلدان: 1: 330 ، أبو الفدا: تقويم البلدان 466 (ب) كذا ، وصوابه الختّل كما تقدّم (ج) كذا في جميع الأصول ، ويعني نهر بلخ ، وهو نهر جيحون نفسه .

عن بلاد التُّبَّت بلاد الخزلَخيّة من التّرك إلى آخر الجُزء شمالاً. ويتّصل بها من غَرْبها أرضُ فَرْغَانَة، ومن شَرْقها أرضُ البَغَزْغَز[أ] من التُّرك إلى آخر الجزء شرقًا وشمالاً .

وفي الجزء العاشر في الجنوب منه جميعاً بقيّة الصّين وأسافِلهُ . وفي الشّمال بقيّة بلاد البَغَزغَز . ثم شرقًا عنهم بلادُ خزخيز من التّرك أيضاً إلى آخر الجُزء شرقاً . وفي الشّمال عن أرض خزخيز بلادُ كيماك من التّرك . وقُبالَتها في البَحْر المحيط جزيرةُ الياقوت ، في وسط جبلٍ مُستدير لا مَنفذ منه إليها ولا مَسلك ؛ والصّعود إلى أعلاه من خارجه صَعْبٌ في الغاية . وبالجزيرة حَيّات قَتّالة وحصًى من الياقوت كثير ، فيَحْتالُ أهلُ تلك النّاحية في استخراجه بما يُلْهِمُهم الله إليه . وهذه البلادُ في هذا الجُزْء التّاسع والعاشِر فيما وراءَ خُراسان والجيلُ[ب] ، / كلّها مجالاتٌ [46 ب] للتُّرك أمَمٌ لا تُحصى؛ وهم ظَواعِنُ رَحّالةٌ أَهْلُ إبلٍ وشاءٍ وبَقرٍ وخَيْل للنّتاج والرّكوب والأَكْل. وطوائفُهم كثيرةٌ لا يُحصيهم إلاّ خالقهُم ، وفيهم مُسلمون ممّا يلي بلاد النّهر ؛ نهر جَيْحون. يَغزون الكُفّار منهم الدّائنين بالمجوسِيّة ، فيبيعون رَقيقَهم لمن يَليهم ، ويَخرجون إلى بلاد خُراسَان والهِند والعِراق .

(أ) في حدود العالم 90 ، 92 : التُغُزغُز وفي نزهة المشتاق (الفهرس) في هذه المقدمة ص 151 الطّغزغَر، ممّا يشير إلى انقلاب التاء إلى طاء . وفي خريطة ع : التّغرغر (ب) كذا وصوابه الختّل كما تقدّم .

• الإقليم الرّابع:

يتّصل بالثّالث من جهة الشّمال ؛ والجزءُ الأوّل منه في غربيّه قطعةٌ من البَحْر المحيط ، مُسْتطيلة من أوّله جنوبًا إلى آخره شمالاً ، وعليها في الجنوب مدينةُ طَنْجَة ، ويخرجُ من هذه القطعة تَحْت طَنْجَة من البحر المحيط ، البحرُ الرّوميّ ، في خليج مُتضايقٍ بمقدار اثنَيْ عشرَ ميلاً ، ما بين طَريف والجزيرةِ الخَضْراء شمالاً ، وقَصْرِ المَجاز وسَبْتَة جنوبًا ، ويَذْهب مُشرّقًا إلى أن يَنْتهي إلى وَسَط الجُزْء الخامِس من هذا الإقليم ، ويَنْفسِح في ذهابه بتَدْريجٍ إلى أن يَغْمُر الأربعةَ الأجْزاء وأكثرَ الخامس ، ويَغْمُر عن[أ] جانبَيْه طرفًا من الإقْليم الثّالث والخامِس ، كما نَذْكُره. ويسمّى هذا البَحْر البَحْر الشّاميّ أيضًا . وفيه جَزائر كثيرةٌ ، أعظمُها من جهة الغَرْب يابِسة ، ثم مَيورْقَة[ب] ، ثم مَنُرْقَة[ج] ، ثم سَرْدانِية ، ثم صِقِلّية ، وهي أعْظَمُها ، ثم بلبونس ، ثم أَقْرِيطِش ، ثم قُبْرُص ، كما نذكرها كلّها في أجزائها الّتي وقَعَتْ فيها .

ويَخْرج من هذا البحر الرّوميّ عند آخر الجُزْء الثّالث منه ، وفي الجُزْء الثّالث من الإقْليم الخامِس ، خليجُ البَنادِقَة ، يذهبُ إلى ناحِية الشّمال ، ثم يَنعطِفُ عند وَسَط الجُزْء من جَوْفيّه ويَمُرُّ مُغرّباً إلى أن يَنْتهي في الجُزْء الثّاني من الخامِس . ويَخْرج منه أيضًا في آخر الجُزْء الرّابع شرقًا من الإقْليم الخامس خليجُ القُسْطَنْطينَة ، يَمُرُّ في الشّمال مُتضايِقاً في عَرْض رَمْية السّهْم إلى آخر الإقْليم ، ثم

(أ) ل: من (ب) كذا في الأصول، وانفردت ظ برسمها خطأ : ميروقه. وانظر ياقوت 5: 246 (ج) هكذا في الأصول، ورسمها ياقوت بالواو بعد النون، معجم البلدان 5: 246 .

يُفْضي إلى الجُزء الرّابع من الإقليم السّادس ، وينعطف إلى بَحْر نيطَش ذاهبًا إلى الشّرق في الجُزء الخامس كلّه ، ونصف السّادس من الإقليم السّادس كما [نَذْكُرُ][أ] ذلك في أماكِنه .

/ وعندما يَخرج هذا البحرُ الرُّوميّ من البَحْر المحيط في خليج طَنْجة ، [47 أ] وينفسحُ إلى الإقليم الثّالث، يَبقى في الجنوب عن الخليج قطعةٌ صَغيرةٌ من هذا الجُزء ، فيها مدينة طَنْجَة على مَجْمع البَحرين ، وبَعْدها سَبْتَة على البَحْر الرُّوميّ، ثم تِيطّاوِين ، ثمّ بادِس . ثم يَغمُر البحرُ بقيّةَ هذا الجُزء شرقًا ويخرج إلى الثالث . وأكثرُ العِمارَة في هذا الجُزء في شماله وشمال الخَليج مِنه ، وهي كلُّها بلادُ الأَندلس ؛ فالغربيّة منها ما بَيْن البَحْر المُحيط والبَحْر الرّوميّ ، أوّلها طَريف عند مَجْمع البحرَيْن ، وفي الشّرق عنها على ساحل البَحْر الروميّ الجزيرةُ الخَضْراء ، ثمّ مالَقه، ثم المَنَكَّب ، ثم المَرِيَّة . وتحت هذه من لَدُن البَحْر المحيط غربًا وعلى مقربة منه شَرِيش ولَبْلَة، [وقبالتها فيه جزيرة قَادِس ، وفي الشّرق عن شَرِيش ولَبْلَة][ب] إشْبيلِيَة ثم [إسْتِجَة][ج] وقُرْطبَة ومرتلة ، ثمّ غَرْناطَة وجَيّان وأُبَّدَة ، ثمّ وَادِياش وبَسْطة ، وتحت هذه شَنْتَمِريَّة وشِلْب على البَحْر المحيط غرباً ، وفي الشرق عنهما بَطْلَيَوْس ومارِدَة ويَابُرة ، ثم غَافِقُ وتُرجَالّة ثم قَلْعة رَباح ، وتَحت هذه أُشْبونَة على البحر المحيط غربًا ، وعلى نَهر تَاجُه، وفي الشّرق عنها شَنْتَرِين وقُورِيَة على النّهر المذكور، ثم قَنْطَرة السّيف . ويُسامِت أُشْبونَة من جِهة الشّرق جبل الشّارات، يبدأ

(أ) سقط من : ظ ل (ب) سقط من : ظ (ج) من ج وعليها ضَبطُ ياقوت (البلدان 1: 174 ، والإدريسي : النزهة 2: 537، 572-) وفي ع: ءاسجة، وفي بقية النسخ: إسجة .

من الغرب هنالك ويَذهب مُشرّقاً مع آخر الجُزء من شماليّه ، فينتهي إلى مدينة سالِم فيما بعد النّصف منه . وتَحت هذا الجَبل طَلبَيْرَة في الشّرق عن قُوريَة[أ] ثم طُلَيْطِلة ثم وادي الحِجارة ثم مدينة سالم . وعند أوّل هذا الجَبل فيما بَيْنه وبَيْن أُشْبونَة بلَدُ قلَمْريه . هذه غَرْب الأَنْدلس .

وأمّا شَرق الأَندلس، فعلى ساحل البَحْر الروميّ منها من بعد المريّة ، قَرْطاجنّة ثم لَقَنت ثم دَانِيَة ثم بَلَنْسِية إلى طرَّكونه آخر الجُزْء في الشّرق ، وتحتها شمالاً لُورْقة وشُقُورَة يُتاخِمان بَسْطةَ وقَلْعةَ رباح من غَرْب الأَنْدلس . ثمّ مُرْسِيَة شرقًا ثمّ شاطِبَة تحت بَلَنْسِيَة شمالاً ثم شَقْر[ب] ثم طُرْطُوشَة / [47 ب] تحت طَرَّكونة آخر الجُزْء . ثمّ تَحْت هذه شمالاً جَنجَالَّة ووَبْذة متاخمتان لشُقورَة وطُلَيْطلة من الغَرْب ، ثمّ إفْرَاغَة[ج] شَرْقاً تحت طُرْطوشَة وشمالاً عنها. ثمّ في الشّرق عن مدينة سالِم قَلْعةُ أيّوب ثمّ سَرقُسْطَة ، ثم لارِدَة آخر الجُزْء شرقًا وشمالاً.

والجُزْء الثّاني من هذا الإقْليم غَمر الماءُ جميعَه إلاّ قِطْعةً من غربيّه في الشّمال ، فيها بقيّة جَبل البُرْتات ومَعْناه جبلُ الثّنايا والمسالِك ، يَخرج إليه من آخر الجُزْء الأوّل من الإقْليم الخامِس ، يَبْدأ من الطّرف المُنْتهي من البَحْر المُحيط عند آخر ذلك الجُزْء جنوباً وشرقاً ، ويَمرّ في الجنوب بانحرافٍ إلى الشّرق ، فيَخرج في هذا الإقْليم الرّابع مُنحرفًا عن الجُزْء الأوّل منه إلى هذا الجزء الثّاني ، فتقعُ فيه قطعةٌ منه تُفْضي ثَناياها إلى البرّ المتّصل ، وتُسمّى أرض غشْكُونية ، وفيه مدينة

(أ) الضبط من : ع ج ل ، وضبطها ياقوت بالحرف بضم القاف واللام (معجم البلدان 4 : 391) (ب) في ل ي : شُقُر، بضم القاف وسكون الراء (ج) في ع بكسر الهمزة كما عند ياقوت، وبفتحها في ل .

جُرُندة(أ) وقَرْقَشُونَة(أ). وعلى ساحِل البَحْر الرُّوميّ من هذه القِطْعة مدينة بَرْشَلونَة(أ) ثم أُرْبُونَةَ(أ). وفي هذا البحر الّذي غَمَرَ هذا الجُزءَ جزائرُ كثيرةٌ ، والكثيرُ منها غيرُ مَسْكونٍ لِصغَرها . ففي غَرْبيّه جزيرةُ سَرْدَانِية ، وفي شرقيّه جزيرة صِقِلّية مُتّسعة الأَقْطار ، يُقال إنّ في دَوْرِها سَبْعمائة ميل، وبها مُدُنٌ كثيرة ، من مشاهِرها(ب): سَرَقوسَة وبَلَرْمْ(أ) وطَرَابِنَة ومَازَر وَمِسِينَى(أ). وهذه الجزيرةُ تقابل أرضَ إفريقِيّة، وفيما بينهما جَزيرتا غَوْدَش(أ) ومَالَطَة(أ).

والجُزْء الثّالث من هذا الإقْليم مَغْمورٌ أيضًا بالبَحْر، إلا ثلاث قِطَعٍ من ناحية الشّمال، الغربيّة منها من أرض قَلُّوريَة؛ والوُسْطى من أرض نكبَرْدَه(ج)؛ والشرقيّة من بلاد البنادِقة .

والجُزْء الرّابع من هذا الإقليمُ مغمورٌ أيضًا بالبَحْر كما مَرّ، وجزائرُهُ كثيرة ، وأكثرها غيرُ مَسْكون كما في الثّالث. والمَعْمُورُ منها جزيرة بَلُبُونَس(د) في النّاحية الغربيّة الشماليّة، وجزيرةُ أَقْريطش، مستطيلةٌ من وسط الجُزْء إلى ما بَيْن الجنوب والشّرق منه.

والجُزْء الخامس من هذا الإقْليم غَمَرَ البحرُ منه مثلَّثةً كبيرة بين الجنوب والغَرْب ، ينتهي الضِّلعُ الغربيّ منها إلى آخر الجُزْء في الشّمال ، / ويَنْتهي الضّلع [48 أ] الجنوبيّ منها إلى نحو [الثّلُثَيْن](هـ) من الجُزْء، ويَبْقى في الجانب الشّرقيّ من الجُزْء قطعةٌ نحو الثّلث، يمرُّ الشّماليّ منها إلى الغَرْب منعطفاً مع البَحْر كما قُلناه. وفي

(أ) كذا ضبطت بالحركات في ع ل (ب) كذا وردت في كل الأصول، ويُنكر أهل التّصريف جَمْع ما أوله ميمٌ من اسم المفعول جَمْع تكسير (ج) في ل: أنكبَرْده ، بنقطة تحت الكاف لضبط النطق بها (د) الضبط من ل (هـ) في ظ وحدها : الثلاثين .

النصف الجنوبي منها أسافلُ الشّام، ويَمُرُّ في وسطها جبلُ اللُّكام إلى أن ينتهي إلى آخر الشّام في الشّمال، فينعطفُ من هنالِكَ ذاهباً إلى القُطْر الشّرقيّ الشّماليّ، ويُسمّى بعد انعطافه جَبَلَ السّلْسلة، ومن هنالك يخرجُ إلى الإقْليم الخامس، ويَحوزُ من عند مُنْعطفه قطعةً من بلاد الجزيرة إلى جهة الشّرق . وتقـوم من عند مُنْعطفـه من جهـة الغَرْب جبـالٌ متّصـلٌ بعضُها ببعْض ، إلى أن تَنْتهي إلى طـرفٍ خارج مـن البَحْر الرُّوميّ، مُتاخمٍ إلى آخر الجُـزْء من الشّمال . وبين هذه الجبال ثَنايا تُسمَّى الدّروب، وهي الّتي تُفضي إلى بلاد الأرْمن. وفي هذا الجُزْء قطعةٌ منها بَيْن هذه الجِبال وبَيْن جَبل السّلْسلة . فأمّا الجهة الجنوبيّة الّتي قدّمنا أنّ فيها أسافلُ الشّام، وأن جَبل اللُّكام معترضٌ فيها بين البحر الرُّوميّ وآخر الجُزْء من الجنوب إلى الشّمال، فعلى ساحل البَحْـر منه بلدُ أنْطرَسُوس في أوّل الجُـزْء من الجنوب ، مُتاخمة لعِرْقة وطَرابُلُس على ساحله من الإقْليم الثّالث، وفي شمال أنطرسوس جَبَلَةُ ثم اللاّذقيّة ثم إسْكَنْدَرونَةُ ثم سَلُوقيّةُ، وبعدها شمالاً بلاد الرُّوم. وأما جبل اللُّكام المُعْترض بين البَحْر وآخر الجُزْء، فحِفافَيْه من بلاد الشّام من أعْلى الجُزْء جنوبًا حصنُ الخوابي من غَرْبيّه، وهو للحَشيشِيّة الإسْماعيليّة، ويُعرفون لهذا العَهْـد بالفـداويّة ، ويُسَمّى الحِصْـن مَصْيات[أ] وهـو قُبالة أنْطَـرطوس شرقًا. ويُقابِل هذا الحصنُ في شَرْق الجبل بَلَدَ سَلَمِيّة في الشّمال عن حِمْص. وفي الشّمال عن مِصْيات[أ] بَيْن الجَبَل والبَحْر بلدُ أنْطاكِية ، ويُقابلها في شَرْق الجبل المَعَرّةُ، وفي شَرقها المَرَاغَةُ. وفي شمال أنْطاكِية [المَصِّيصَة][ب] ثمّ أَذَنَة[ج] ثم طَرْسوس [آخر الشَّام][د]

(أ) كذا في الأصول كلها ويذكرها ياقوت (المعجم5: 44) بالباء في آخرها، مِصْياب، وبعضهم يقول مِصْياف (ب) ع ل ج وفي ظ ي: المصيصة ، وضبطها ياقوت بالحرف (المعجم 5: 144) (ج) رسمها في ل بالألف الممدودة: ءاذنة (د) من: ع ل ج ي، وسقط من ظ .

ويُحاذيها من غربيّ الجبَل قِنَّسْرين ، ثم عَيْن زَرْبَة(أ) ، وقُبَالة قِنَّسْرين في شَرْق الجبَل حَلَب ، ويُقابل عَيْن زَرْبة مَنْبِج آخر الشّام . وأمّا / الدُّروبُ فعَن يمينها ، ما بينها [48 ب] وبَيْن البَحْر الرُّوميّ بلادُ الرُّوم الّتي هي لهذا العهد للتُّركُمان، وسُلْطانُها ابنُ عُثمان. وفي ساحل البَحْر الرّوميّ منها بلدُ [أنطالية](ب) والعلايَا . وأمّا بـلادُ الأَرمن الّتي بين جَبل الدُّروب وجَبـل السّلسلة ، ففيها بلدُ مَرْعَش ومَلَطِيّة وأَنقِرَة(ج) إلى آخر الجُزْء شمالاً .

ويخرجُ من الجُزْء الخامِس في بلاد الأَرمن نَهْر جَيْحان ونَهْرُ سَيْحان في شَرْقيه؛ فيمرّ جَيْحان جنوبًا حتّى يتجاوز الدُّروبَ، ثم يمرّ بطَرْسوس، ثمّ بالمَصِّيصَة(د) ، ثمّ ينعطـف هابطـاً إلى الشّمال ومُغَرِّباً حتّى يَصُبَّ في البحـر الـرُّوميّ جنوب سَلوقيّة . ويمرُّ نهر سَيْحان مُوازيًا لنهْـر جَيْحان ، فـيُحاذي أَنْقِرَة ومَرْعَش ، ويَتجاوزُ جبالَ الدّروب إلى أرض الشّام . ثمّ يمرُّ بعَيْن زَرْبة ويجوز عن نَهْر جَيْحَان، ثمّ يَنْعطفُ إلى الشّمال ومغرّبًا ، فيخْتلط بنَهْر جَيْحان عند المَصِّيصَة(د) ومن غربها . وأمّا بلاد الجزيرة الّتي يحيطُ بها منعطفُ جَبل اللُّكام إلى جبل السّلسلة ، ففي جنوبيّها بلدُ الرّافِقَة والرَّقّـة ، ثمّ حـرَّان ثم سَروج والرُّها ، ثمّ نَصِيبين ثم شُمَيْساط(هـ) وآمِد تحت جبل السّلْسلة وآخر الجزء من شماله، وهو أيضًا آخر الجُزْء من شَـرْقه. ويمرّ في وَسَط هذه القطعة نَهْرُ الفُرات ونَهْرُ دِجْله ؛ يَخْرجان(و) من الإقليم الخامس، ويَمُرّان في بِلاد الأَرمن جنوبًا إلى أن يتجاوَزا جَبَلَ السّلْسِلة . فيمرّ نَهْرُ

(أ) ذكرها ياقوت بالألف المقصورة في آخرها : عين زَرْبَى (ب) ظ وحدها: أنطاكية (ج) ضبطت في ع ل بكسر القاف، وبذلك ضبطها ياقوت بالحرف (المعجم 1: 271) (د) كما تقدّم (هـ) هكذا بالشين المبتدئة في ظ ع ل ج، ويذكرها ياقوت في باب السين،سُمَيْساط (المعجم3 : 258) (و) صحّفت في ل إلى:يخْرجان .

الفرات في غربيّ شُمَيْساط وسَروج ، ثم يَنحرف إلى الشّرق فيمرّ بقُرْب الرّافِقَة والرَّقَّة ، ويخرج إلى الجزء السَّادس . ويَمُرُّ دِجْلَةُ في شرق آمِد ، ويَنعطفُ قريباً إلى الشَّرق فيخرج قريباً إلى الجزء السَّادس .

وفي الجُزْء السّادس من هذا الإقْليم من غربيّه، بلادُ الجَزيرة، وفي الشرق عنها بلاد العِراق متّصلة بها ، تنتهي في الشّرق إلى قُرب آخر الجُزْء . ويَعْتَرِضُ آخرَ العراق هنالك جبلُ أَصْبهان، هابطًا من جَنوب الجزء، مُنْحرِفاً إلى الغَرْب ، فإذا انتهى إلى وسط الجُزْء من آخره في الشّمال ، يَذْهب مُغَرّباً إلى أن يَخْرج من الجزء السّادس، ويتّصل على سَمْته بجَبَل السِّلْسِلة / في الجُزْء الخامِس ، فيقطعُ هذا الجزءَ السّادس بِقِطْعتَيْن ، غَربيّة وشَرقيّة ، ففي الغربية من جنوبها مَخْرجُ الفُرات من الخامِس، وفي شمالها(أ) مَخْرج دِجْلَة منه . [49 أ]

أمّا الفُرات فأوّلُ ما يَخْرج إلى السّادس يَمُرّ بقَرْقيسِيا، ويخرج منه هنالك جدولٌ إلى الشّمال، يَنْساب في أرْض الجزيرة ويغوصُ في نَواحيها ، ويَمُرّ من قَرْقيسِيَا غيرَ بَعيد، ثمّ يَنعطفُ إلى الجنوب فيمرُّ بغَرْب الخابور إلى غَرْب الرَّحْبَة ، ويخرجُ منه جَدولٌ من هنالك يَمُرُّ جنوباً ، وتَبْقى صِفّين في غَرْبه ، ثمّ يَنْعَطِف شرقاً وينقسِمُ بشُعوبٍ، فيمرُّ بَعْضُها بالكوفَة، وبَعْضٌ بقَصْر ابن هُبَيْرة وبالجامعَيْن، ويخرجُ(ب) جميعها في جنوب الجُزْء إلى الإقْليم الثّالث، فتُغوص هُنالك في شَرْق الحِيرة والقادِسِيَّة. ويَمُرّ الفُراتُ من الرّحبة مُشرّقًا على سَمْته إلى هِيت من شمالها ، ثمّ إلى الزّاب والأَنْبار من جَنوبِهما ، ثمّ يصبُّ في دِجْلَة عند بَغْداد .

(أ) ل : شماليها (ب) ل : تخرج .

وأما نَهْر دِجْلة ، فإذا دخل في الجُزْء الخامِس إلى هذا الجُزْء، يَمرُّ مُشرّقاً على سَمْته ومُحاذِيًا لجبل السِّلْسِلة المتّصل بجَبَل العراق على سَمْته، فيمرُّ بجزيرة ابن عُمَر من شمالها، ثمّ بالمَوْصِل كذلك وتَكْريت ، ويَنْتهي إلى الحَديثة، فيَنْعطفُ جنوباً وتبْقَى الحَديثةُ في شَرْقه، والزّاب الكبيرُ والصّغير كذلك، ويمرُّ على سَمْته جنوباً وفي غَرْب القادِسيّة إلى أن يَنْتهي إلى بَغْداد ويختلطُ بالفُرات ، ثم يمرُّ جنوباً على غَرْب جَرْجَرايا إلى أن يخرج من الجُزْء إلى الإقْليم الثّالث، فتتكثَّر هنالك شُعوبُه وجداولُه، ثم تجْتَمعُ وتَصبُّ هنالك في بَحْر فارِس عند عَبّادان. وفيما بين نَهْر الدِّجْلَة والفُرات قَبْل مَجْمعهما ببغْداد ، هي بلاد الجزيرة. ويَخْتلطُ بنَهْر دِجْلة بعد مُفارقته بَغْداد نهرٌ آخر يَأْتي من الجِهة الشّرقيّة الشّماليّة عنه ، ويَنْتهي إلى بلد النَّهْروان قُبالة بَغْداد شرقاً ، ثمّ يَنعطف جنوباً ، ويَخْتلطُ بِدِجْلَة قبل خُروجه إلى الإقْليم الثّالث. ويَبْقَى ما بين هذا النّهْر / وبين جَبَل العِراق والأعاجم بلد جَلولاء، وفي شَرْقها [49 ب] عنْد الجبل بَلَدُ حُلْوان وصَيْمَرَة . وأمّا القِطْعة الغربيّة من الجُزْء، فيعترضُها جبلٌ يَبْدأُ من جَبَل الأَعاجِم مُشرّقًا إلى آخر الجُزْء، ويُسمّى جبل شَهْرَزور فيقسمُها بقِطْعتَيْن. وفي الجنوب من هذه القِطعة الصُّغْرى بلدُ خُونَجان في الغَرْب والشّمال عن أَصْبَهان، وتسمّى هذه القِطْعة بلادُ البَهْلوس[أ] ، وفي وَسَطها بَلَدُ نَهاوَنْد، وفي شَمالها بَلَدُ شَهْرَزور غربًا عند مُلتقى الجبَلَيْن ، والدِّينَوَر شرقاً عند آخر الجُزْء. [ب]وفي القِطْعَة الصُّغرى الثّانية طرفٌ من بلاد أَرْمينيّة، قاعِدتُها المَراغَة، والّذي يُقابلها من جَبل العِراق يُسمّى جبلُ بَارَما[ج] وهو مَساكنُ للأَكْراد ، والزّابُ الكبيرُ والصّغير الّذي

(أ) كذا في الأصول. وقد تكون مصحفة عن البهلويّين التي ذكرها الإدريسي (النزهة 2: 654، 655، 678) (ب) سقطت الواو من ل (ج) ضبطت في ع ج وحدهما بفتح الراء، وضبطها ياقوت بالحرف بكسرها (معجم البلدان 1: 320) .

على دِجْلَة من ورائه . وفي آخر هذه القِطْعة من جهة الشّرق بلاد أَذْرَبِيجَان ، ومنها تِبْريز والبَيْلَقان . وفي الزّاوية الشّرقيّة الشّماليّة من هذا الجُزْء قُطَيْعَةٌ من بحر نيطش وهو بَحْر الخَزَر .

وفي الجُـزْء السّابع من هذا الإقليم في غربيّه وجَنوبه مُعْظم بلاد البَهْلوس ، وفيها هَمَذان وقزوين ، وَبقيّتها في الإقْليم الثّالث وفيها هنالك أصْبَهان . ويُحيط بها من الجنوب جبلٌ يَخْرج من غربيّها ويَمُرُّ بالإقْليم الثّالث ، ثمّ يَنعطفُ من الجُزْء السّادس إلى الإقْليم الرّابع ، ويتّصل بجبل العِراق في شرقيّه الّذي مَرّ ذكرهُ هنالك ، وأنّه محيطٌ ببلاد البَهْلوس في القِطْعة الشّرقيّة . ويَهْبط هذا الجبلُ المحيطُ بأَصْبهان [من](أ) الإقْليم الثّالث إلى جهة الشّمال ، ويَخْرج إلى هذا الجُزْء السّابع فيُحيط ببلاد البهْلوس من شرقها ، وتَحْتـه هُنالك قَاشان ثمّ قُمْ ، ويَنْعطـفُ في قُـرْب النّصف من طَريقـه مغرّبًا بَعْض الشّيء ، ثمّ يَرْجع مُسْتديراً فَيَذْهب مُشرّقاً ومُنْحرفـاً إلى الشّمال ، حتّى يَخْرج إلى الإقْليم الخامِس ، ويَشْتمل عنـد مُنعطفـه واستِدارَته على بَلَـد الرَّي / في [50أ] شرقيّه، ويَبدأُ من مُنعطفه جبلٌ آخر يَمُرُّ غرباً إلى آخر الجُزْء، ومن جَنوبه هنالك قَزْوين ، ومـن جانبـه الشّـماليّ وجانـب جَبـل الـرّيّ المتّصـل معه ذاهباً إلى الشّرق والشّمال إلى وسط الجُزْء، ثمّ إلى الإقْلـيم الخامس، بلادُ طَبَرِسْتـان(ج) فـيما بَيْن هذه الجِبال وبين [قِطْعة](ب) من بَحْر طَبَرِستان(ج). يدخلُ من الإقْليم الخامس في هذا الجُزْء في نحو النّصف من غَرْبه إلى شَرْقه، ويَعْترض عند جبل الرّيّ ، وعند

(أ) ظ : في (ب) كذا في الأصول، وفي ظ وحدها: قطعتين (ج) انفردت ع بضبطه بفتح الأول والثالث بينهما ساكن كما أثبتّ ، وعند ياقوت بفتح أوله وثانيه وكسر الراء. طَبَرِسْتان .

انعطافه إلى الغَرْب ، جبلٌ متّصل يَمُرُّ على سَمْته مشرِّقًا وبانْحرافٍ قليل إلى الجنوب ، حتّى يَدْخل في الجُزْء الثّامن من غَرْبه . ويَبقى بين جَبل الرّيّ وهذا الجَبل من عند مَبْدئهما بلادُ جُرْجَان فيما بين الجبلَيْن ، ومنها بِسْطام . ووراء هذا الجبل قطعـةٌ من هـذا الجُزْء فيها بقيـة المَفازَة الّتي بَـيْن فارِس وخُراسـان ، وهي في شَرْقيّ قاشَان، وفي آخـرها عند هـذا الجَبَل بَلَـد إسْتَراباذ، وحِفافيْ هذا الجبل من شرقيّه إلى آخر الجُزْء بلادُ(أ) نَيسابور من خُراسان . ففي جَنوب الجبل وشـرق المَفَازة بَلَدُ نَيسابور ، ثمّ مَرْو الشّاهِجان آخر الجُزْء. وفي شماله وشرق جُرْجان بلد مَهْرجان ، وخَازَرون(ب) ، وطُوس آخر الجُزْء شرقًا ؛ وكلّ هذه تَحْت الجبل . وفي الشّمال عنها بعيدًا بلادُ نَسا ؛ وتحيـطُ بها عند زاوية الجُزْء بـين الشمال والشّرق مَفاوز معطّلة .

وفي الجُزْء الثّامن من هذا الإقْليم في غربيّه نَهْر جَيْحون ، ذاهبًا من الجنوب إلى الشّمال . ففي عُدْوته الغربيّة زَمّ(ج) وآمُل من بلاد خُرَاسان ، والطّاهريّة والجُرْجانيّة من بلاد خُوَارِزْم . ويُحيط بالزّاوية الغَربية الجنوبيّة منه جبل إسْتراباذ المُعتَرِض في الجُزْء السّابع قَبْله، ويَخْرج في هـذا الجُزْء من غَرْبيّه ويُحيط بهذه الزّاويـة، وفيها بقيّـة بلاد هَرَاة ، ويَمُرّ الجبلُ في الإقْلـيم الثّالث بين هَرَاة والجُوزجـان حـتّى يَتّصل بجبل البُتْم(د) كما ذكرناهُ هنالك .

(أ) ل : بَلَد (ب) كذا في الأصول ، وهي كازرون (ج) وردت في نسخة "ع" بضمّ الزّاي، وميّزها ياقوت؛ بأنها بليدة على طريق جَيْحون من ترمذ وآمُل ، وبفتح الزّاي ، عن زُم المضمومة الزاي التي تقع في جزيرة العرب وما يتّصل بها (معجم البلدان 3 : 150-151) (د) كذا ضبطت في ج، وعند ياقوت بالضم ثم بالفتح والتشديد (المعجم 1: 335) .

[50 ب] وفي شرقيّ نَهْر جَيْحُون من هذا الجُزْء / وفي الجنوب منه ، بلادُ بُخَارَى ثم بلاد الصُّغْد ، وقاعدتُها سَمَرْقَنْد ، ثم بلاد أَشْرُوسَنة ، ومنها خُجَنْدة آخر الجُزْء شرقًا . وفي الشّمال عن سَمَرْقَنْد وأَشْرُوسَنة أرض يُلاَق(أ) . ثم في الشّمال عن يُلاَق أَرْض الشّاش ، تمرّ(ب) إلى آخر الجُزْء شرقًا ، وتأخذُ قِطْعةً من الجزء التّاسع في جنوب تلك القِطعة ، بقيّة أَرْض فَرْغَانَة. ويخرج من هذه القِطْعة الّتي في الجُزْء التّاسع نهرُ الشّاش ، يَمُرُّ معترضاً في الجُزْء الثّامن إلى أن يَصُبّ في نَهْر جَيْحون عند مَخْرجه من هذا الجُزْء الثّامن ، في شماله إلى الإقْليم الخامِس . ويختلطُ معه في أرض يُلاق نَهْرٌ يأتي من الجُزْء التّاسع من الإقليم الثّالث من تُخُوم بلاد التُّبَّت . ويَخْتلط معه قبل مَخْرجه من الجُزْء التّاسع نَهْر فَرْغَانَة . وعلى سَمْت نَهْر الشّاش جبل جَبْراغُون؛ يبدأ من الإقْليم الخامس وينعطفُ مُشرّقًا ومُنْحرفاً إلى الجَنوب، حتّى يخرج إلى الجُزْء التّاسع مُحيطًا بأَرْض الشّاش ، ثمّ يَنْعطِف في الجُزْء التّاسع فيحيطُ بالشّاش وفَرْغانَة هنالك إلى جنوبه ، فيدخل في الإقليم الثّالث . وبين نَهْر الشّاش وطَرَف هذا الجبل في وسط الجُزْء بلادُ فَاراب . وبَيْنه وبين أرض بُخارَى وخُوَارَزْم [مفاوزُ](ج) معطّلة . وفي زاوية هذا الجُزْء بين الشّمال والشّرق أرض خُجَنْدَة، وفيها بلد إسْبِيجَاب وطرار(د) .

(أ) جاءت بضم الياء في ع، وذكرها ياقوت في باب الألف بكسر الهمزة : "إيلاق" (المعجم 1: 291) (ب) ل : تم
(ج) ظ: مفازة (د) في ع ظ ج ي : طرار ، وفي ل : أطرار ، بنقطتين على الطاء إحداهما لمخرج الحرف . وعند ياقوت: طراز بكسر الطاء وزاي في الآخر ، ولم يضبطها بالحرف وهي المعنيّة في النّص لقوله ، إنّها بلدٌ قريب من إسبيجاب من ثغور الترك (المعجم 4 : 27) .

وفي الجُزْءِ التّاسع من هذا الإقليم ، ففي غَربيّه بَعْد فَرْغانة والشّاش أَرْضُ الخَزلَخِيّة في الجنوب ، وأَرْض الخلخيّة في الشّمال . وفي شرق الجُزْء كلّه إلى آخره أَرْضُ الكيماكيّة . وتتّصل في الجُزْء العاشر كلّه إلى جَبَل قوفَايا آخر الجُزْء شرقًا ، على قِطْعة من البَحْر المُحيط هناك ، وهو جبل ياجوج وماجوج . وهـذه الأُمَم كلُّها من شُعوب التُّرْك .

• الإقليم الخامس

الجُزْءُ الأوّل منه أكثَرُه مَغمورٌ بالماء، إلاّ قليلاً من جَنوبه وشَرْقه ، لأنّ [51أ] البحرَ المحيط من هذه الجهة الغربيّة دَخل في الإقليم / الخامس والسّادس والسّابع عن الدّائرة المحيطة بالأقاليم . فأمّا المُنكشِفُ من جَنوبه فقِطْعةٌ على شَكْل المثلّث ، متّصلة من هنالك بالأندلس ، وعليها بقيّتُها ، ويُحيط بها البحرُ من جهتَيْن كأنّهما ضِلْعان مُحيطان بزاوية المثلّث. فَفيها من بَقيّة غَرْب الأَنْدلس مَنتَ مَيُّور على البَحر، عند أوّل الجُزْء من الجَنوب والغَرْب، وشَلَمَنْكَة شرقًا عنها، وفي جوفيّها سَمُّورةُ، وفي الشّرق عن شَلَمَنْكة آبِلَةُ آخر الجنوب، وأرضُ قَشْتالة شرقًا عنها ، وفيها مدينة شُقُوبِيّة ، وفي شمالها أرض لِيُون وبرغشت. ثُمَّ وراءَها في الشّمال أرضُ جِلّيقيّة إلى زاوية القِطْعة . وفيها على البَحر المحيط في آخر الضّلع الغربيّ بلد شَنْتَياقوب، ومعناه يَعْقوب، وفيها من بلاد شَرْق الأَنْدَلُس مدينةُ تُطَيْلَة عند آخر الجُزْء في الجنوب، وشرقًا [عن][أ] قَشْتالة، وفي شمالها وشَرْقها وَشْقَة ثمّ بَنْبلونة على سَمْتها شرقًا وشمالاً. وفي غرب بَنْبلونة قَسْطَالّة[ب] ثم تاجرَة[ج] فيما بينها وبين برغشت. ويَعْترِضُ وسَط هذه القطعة جبلٌ عظيمٌ محاذياً للبَحْر وللضّلع الشّماليّ الشّرقيّ منه وعلى قُرْب، ويتّصل به وبطرَف البَحْر من عند بَنْبلونة في جِهة الشّرق الّذي ذكَرْنا من قبلُ أنّه يَتّصل في الجنوب بالبَحْر الرُّوميّ في الإقليم الرّابع، ويصيرُ حِجْراً على

(أ) ظ: عند (ب) كذا رسمت في الأصول ولعلها قَسْطَلّة (ج) كذا بالتاء المثناة في الأصول، وعند الإدريسي وياقوت بالنون: ناجره (نزهة المشتاق 2: 725، 732 ومعجم البلدان 5 : 250) .

الأَنْدَلُس من جهة الشّرق . وثَناياه أبوابٌ لها تُفْضي إلى بلاد غَشْكُونيَة من أُمَم الفِرنْج. فمنها في الإقْليم الرّابع بَرْشَلونة وأَرْبُونَة على ساحل البَحْر الرّوميّ وجُرُنْدة وقَرْقَشونة وراءهما في الشّمال . ومنها في الإقليم الخامس طَلُوشَةُ شمالاً عن جُرُنْدَة. وأمّا المنكشِف في هذا الجُزْء من جهة الشّرق، فقطعةٌ على شَكْل مثلّث مُسْتطيل ، زاويتُه الحادَّة وراء البُرْتَات شرقًا. وفيها على البَحْـر المُحيط على رأس القِطْعة الّتي يتّصل[(أ)] بها جبل البُرْتَات بلد بَيُّونة. وفي آخر هذه القِطْعة في النّاحية الشّرقيّة الشّماليّة من الجُزْء أرضُ بِيطُو من الفِرنْج إلى آخر الجُزْء.

[51 ب] وفي الجُزْء الثّاني في النّاحيـة / الغربيّـة منـه أَرْض غَشْكونيّـة، وفي شـمالها أرض بِيطُو وبُرْغُش ، وقد ذكرناهما . وفي شَرْق بلاد غَشْكونيّـة ، قطعةٌ من البَحْر الرّوميّ دخلتْ في هـذا الجُـزْء كالضِّرس ، مائلـة إلى الشّرق قليلاً، وصارت بـلاد غَشْكونيّة في غربها داخلة في جَوْن[(ب)] من البَحْر. وعلى رأس هذه القِطعة شمالاً بلاد جَنْوَة، وعلى سَمْتها في الشّمال جبلُ مَنت جُون. وفي شَماله وعلى سَمْته أرضُ برغُونة، وفي الشّرق عن طرف جَنْوَة الخارجِ من البحر الرّوميّ طرفٌ آخر خارجٌ منه ، يَبْقى بَيْنهما جَوْن[(ب)] داخل من البرّ في البَحْر، في غَرْبيّه بِيش ، وفي شرقيّه مدينةُ رُومَة العظيمة، كرسيّ مَلِك الإفْرنجة ، ومَسْكن البابّة بَتْرَكِهم الأَعْظم. وفيها من المباني الضّخمة والهياكل المَهولة والكنائِس العاديّة ما هو معروفُ الأَخْبار. ومن عجائبها النّهرُ الجاري في وسطها من المَشْرق إلى المَغْرب، مفروشٌ قاعُه ببلاط النّحاس ؛ وفيها كنيسةُ بُطْرُس وبُولُس[(ج)] من الحواريّين وهما مَدْفونان بها . وفي

(أ) ل : تتّصلُ (ب) ل : جوف (ج) ل : بولص .

الشّمال عن بلاد رومَة بلادُ أَنْبَرضِيَّة إلى آخِر الجُزء . وعلى هذا الطّرف من البَحْر الّذي في جَوْنة رومةَ بلدُ نابُل في الجانب الشّرقيّ منه ، متّصلة ببلاد قَلُّورِيَة من بلاد الفرَنْج . وفي شمالها طرفٌ من خَليج البنادِقة دخل في هذا الجُزء من الجُزء الثّالث مُغرِّباً ومُحاذِياً للشّمال من هذا الجُزء ، وانتهى إلى نحو الثّلُث منه ، وعليه كثير[أ] من بلادِ البَنادِقة من جنوبه فيما بَيْنه وبَيْن البحر المحيط . ومن شماله بلاد أنكلايَة[ب] في الإقليم السّادس.

وفي الجُزْء الثّالث من هذا الإقليم في غَرْبه بلاد قَلُّورِيَة ، بين خليج البَنادِقة والبحر الرُّوميّ ، يدخل جانبٌ من بَرّها في الإقليم الرّابع في البَحْر الرُّوميّ في جَوْنٍ[ج] بَيْن طرفين خَرجا من البَحْر على سَمْت الشّمال إلى هذا الجُزْء . وفي شرقي بلاد قَلُّورِيَة بلاد أنكبُرْذه في جَوْنٍ[ج] بين خليج البَنادِقَة *والبَحْر الرّوميّ. ويَدْخل

[52أ] طرفٌ من هذا الجَوْن في الإقليم الرّابع / وفي البَحْر الرُّوميّ ، ويحيط به من شرقيه خليجُ البَنادِقة *[د]من البَحْر الرُّوميّ ذاهباً إلى سَمْت الشّمال ، ثم يَنعطف إلى الغرب مُحاذِياً لآخر الجزء الشّماليّ ؛ ويَخْرج على سَمْته من الإقليم الرّابع جبلٌ عظيمٌ يُوازيه ويَذْهب معه في الشّمال، ثم يغرّب معه في الإقليم السّادس إلى أن يَنْتهي قُبالة الخليج في شَماله في بلاد أنكَلايَة من أمم اللَّمَانيّين كما يُذْكر. وعلى هذا الخليج وبَيْنه وبَيْن هذا الجبل ما داما ذاهبَيْن إلى الشّمال ، بلادُ البنادِقَة ، فإذا ذهبا إلى الغَرْب فبينهما بلاد جُرْوَاسيا ، ثم بلاد اللّمانيّين عند طَرف الخليج .

(أ) ل : الكثير (ب) ضبطها في ل بالحركات وفيها وفي ع نقطة تحت الكاف لضبط النطق (ج) ل: جوف (د) سقط ما بين النجمين من ل .

وفي الجُزْء الرّابع من هذا الإقليم قطعةٌ من البَحْر الرُّوميّ ، خرجَتْ إليه من الإقْليم الرّابع مُضَرّسة كلّها بقِطَعٍ من البَحْر ، تخرج منها إلى الشّمال ، وبَيْن كلّ ضِرسَيْن منها طرفٌ من البَرّ في الجَوْن بينهما . وفي آخر الجُزْء شرقاً خليجُ القُسْطَنطِينة، يخرج[أ] من هـذا الطّرف الجنوبيّ ويَذْهب على سَمْـت الشّمال إلى أن يَدْخل في الإقْليم السّادس ، ويَنْعطف من هُنالك عن قُـرْب مشرّقًا إلى بحر نيطَش في الجزء الخامس وبَعْض الرّابع قَبْله، والسّادس بَعْدَه من الإقليم السّادس كما نَذْكر.

وبلد القُسْطَنطينَة في شرقيّ هذا الخليج عند آخر الجُزْء من الشّمال . وهي المدينةُ العَظيمة الّتي كانت كُرْسيّ القَياصِرة ، وبها من آثار البناء والضّخامة ما كَثُرت عنه الأحاديث . والقطعةُ الّتي بين البحر الرُّوميّ وخليج القُسْطَنطِينَة من هذا الجُزْء ، فيها بلاد مَقْدونية الّتي كانت لليُونانيّين ، ومنها ابتدأ[ب] مُلْكُهم . وفي شرقيّ هذا الخليج إلى آخر الجُزْء، قطعةٌ من أرْض بَاطُوس، وأظنّها لهذا العَهْد مجالات للتُّركمان ، وبها مُلْك ابنِ عُثْمان، وقاعِدَتُه بُرْصَا[ج]؛ وكانت من[د] قبلهم للرُّوم، وغلَبَتْهم / عليها الأُمَم إلى أن صارت للتُّركمان . [52 ب]

وفي الجُزْء الخامس من هذا الإقْليم من غربيّه وجَنوبه أَرْض باطُوس، وفي الشّمال عنها إلى آخر الجُزْء بلاد عَمُّورِيَة، وفي شرق عَمُّورية نَهْر قَباقِبُ الّذي يمـدُّ الفُراتَ، يخرج من جبل هُنالك، ويَذْهب في الجنوب حتّى يُخالِط الفُرَات قبل فُصولِه من هذا الجُزْء إلى مَمَرّه في الإقليم الرّابع ، وهناك في غربيّه آخرَ الجُزْء، مبدأُ نَهر سِيحان، ثمّ نَهر جَيْحان غربَه، الذّاهبَيْن على سَمْته، وقد مرّ ذكرُهما. وفي [شرقيّه][هـ]

(أ) ج : ثم يخرج (ب) ل : ابتداء (ج) ع: بَرْصَة (د) سقط من ل (هـ) في ظ وحدها : وفي سَمْته .

هنالك مبدأ نهر دِجْلة الذّاهب على سَمْته وفي مُوازاته حتّى يخالِطه عِنْد بَغْداد . وفي الزّاوية الّتي بين الجنوب والشّرق من هذا الجُزْء ، وراءَ الجَبل الّذي يَبْدأ منه نَهْرُ دِجْلة ، بلدُ مَيّافارقين . ونهرُ قَباقِب الّذي ذكَرْناه ، يُقسّم هذا الجزءَ بقطْعَتَيْن : إحْداهـما غربيّة جنوبيّة ، وفـيها أرضُ باطُوس كما قُلْنـاه ، وأسافلُهـا إلى آخر الجُزْء شمالاً ، ووراء الجَبل الّذي يَبدأُ منه نَهْر قَباقِب ، أرضُ عَمُّوريّة كما قُلناه. والقطْعـةُ الثّانية شماليّة شرقيّة جنوبيّة على الثّلث ، ففي الجنوب منها مبدأُ الدِّجْلة والفُرات ، وفي الشّمال بلادُ البَيْلَقان مُتّصلة بأرض عَمّورية من وراء جبل قَباقِب ، وهي عريضة ، وفي آخِرها عند مَبْدإ الفُرات بلدُ خَرْشَنَة ، وفي الزاوية الشّرقيّة الشّماليّة قُطَيْعَة من بَحْر نِيطَش الّذي يَمُدُّهُ خليجُ القُسْطَنْطينة(أ) .

وفي الجُزْء السّادس من هذا الإقْليم في جَنوبه وغَرْبه بلادُ أرْمينيّة ، متّصلة إلى أن تتجاوزَ وَسط الجُزْء إلى جانِب الشّرْق . وفيها بلدُ أَرْزَن في الجنوب والغَرْب، وفي شمالها تَفْليس ودَبِيل . وفي شرق(ب) أرزَن مدينة خِلاط ثم بَرْذَعة ، وفي جنوبها بانْحرافٍ إلى الشّرق مدينةُ أرْمينيّة . ومن هنالك تخرج بلادُ أرْمينيّة إلى الإقْليم الرّابع . وفيها هُنالك بلدُ المَراغَـة في شرقيّ جَبل الأكْراد المسمّى بَارَمَا(ج)، وقـد مَرَّ ذكرهُ في الجزء السّادس منه .

[153أ] ويُتاخم بلادَ / أرمينيّة في هذا الجُزْء ، وفي الإقليم الرّابع قَبْله من جهة الشّرق فيها، بلادُ أَذْرَبيجـان، وآخرها في هذا الجزء شرقًا بَلَدُ أرْدَبيل على قِطْعة من

(أ) كذا في ع ل ج ظ ، وفي ي : القسطنطينيّة (ب) ل: شرقيّ (ج) ضبطت كذا بالحركات في ل، وضَبطَها ياقوت بكسر الراء وتشديد الميم (معجم البلدان 1: 320) .

بَحْر طَبَرِسْتان ، دخلت في النّاحية الشّرقية من هذا الجُزْء من الجُزْء السّابع ، ويسمّى بَحْر طَبَرِسْتان . وعليه من شماله في هذا الجُزء قطعةٌ من بلاد الخَزَر ، وهم التُّرْكُمان . ويبدأ من عند آخر هذه القُطَيْعة البحريّة في الشّمال [جبال][أ] يتّصل بعضُها ببعض على سَمْت الغَرْب إلى الجُزْء الخامس ، وتَمُرُّ فيه منعطفةً ومحيطةً ببلد مَيّافارقين ، وتَخرجُ إلى الإقليم الرّابع عند آمِد ، وتَتَّصِلُ بجبل السّلسلة في أسافِل الشّام ، ومن هنالك تتَّصِل بجبل اللُّكام كما مَرَّ . وبين هذه الجبال الشّمالية في هذا الجُزْء ثَنايا كالأبْواب تُفْضي من الجانبَيْن ؛ ففي جنوبيّها بلادُ الأَبواب مُتّصلة في الشّرق إلى بَحْر طَبَرِسْتان، و[ب] عليه من هذه البلاد مدينة باب الأَبْواب . وتتّصل بلادُ الأبْـواب في الغَرْب من ناحية جَنوبها ببـلاد أَرْمينيّة . وبَيْنَها في الشّـرق وبين بلاد أَذْرَبيجان الجنوبيّة بلادُ الرّان مُتّصلة إلى بَحْر طَبَرِسْتان. وفي شمال هذه الجبـال قِطْعةٌ من هذا الجُزْء ، في غَرْبها مملكةُ السّرير، وفي الزّاوية الغَربيّة الشماليّة منها ، وهي زاويةُ الجُزْء كلّه ، قُطَيْعة أيضاً من بَحْر نيطَش الّذي يُمدّه خليجُ القُسْطَنطينة[ج]، وقد مرّ ذكرهُ . وتَحِفُّ بهذه القِطْعة من نيطَش بلاد السَّرير وعليها منها بلدُ أَطْرابَزُنْدَة . وتَتّصل بلادُ السَّرير بَيْن جبال الأَبْواب والجهـة الشَّماليّـة مـن الجُزْء ، إلى أن تَنْتهي شَرْقاً إلى جبل خازن[د] بينها وبَيْن أَرْض الخَزَر . وعنـد آخرها مدينةُ صُول[هـ] . ووراء هذا الجبل الحاجز قطعةٌ من أَرْض الخَزَر ، تنتهي إلى الزّاوية الشّرقية الشّمالية من هذا الجُزْء بين بحر طَبَرِسْتان وآخر الجُزْء شمالاً .

(أ) سقطت من ظ (ب) سقطت الواو من ظ (ج) تقدمت فروق النسخ في كتابتها (د) كذا في ظ، وفي ع ل ي ج: حازن، ولعلها الصواب، بمعنى النعت للجبل بالغلظ وفي حدود العالم 48 وبلدان الخلافة الشرقية 217: حارث (هـ) كذا في ع بضمة على الصاد وكذا ضبطها ياقوت بالحرف (معجم البلدان 3: 435) وفي ل: صَوْل، بالفتح والسكون .

والجزءُ السّابع من هذا الإقليم، غربيُّه كلُّه مغمورٌ ببَحْر طَبَرِسْتان ، وخَرَجَ من جَنوبه في الإقليم الرّابع القطعةُ الّتي ذكرنا هُنالك أنّ عليها بلادُ طبَرِسْتان وجبالُ الدّيْلم إلى قَـزْوين. وفي غـربيّ تلك الـقطعـة مُتّصلةً بهـا ، القُطَيْعـةُ الّـتي في الجُـزْء [53 ب] السّادس / من الإقليم الرّابع . وتتّصل بها من شمالها القطعةُ الّتي في الجُزْء السّادس من شَرْقه آنِفاً . وتنكشفُ من هذا الجُزْء قطعةٌ عند زاويته الشّمالية الغَرْبيّة يَصبُّ فيها نهر آثِلٌ[(أ)] في هذا البَحْر . وتَبْقى من هذا الجُـزْء في ناحية الشّرْق قطعةٌ مُنْكشِفةٌ من البَحْر ، هي مجالاتٌ للغُزّ من أُمَمُ التّرك ، [ويقالُ لهم الخُوزُ، كأنّه عُرِّب وصارت خاؤُه غَيْناً، وشدّدَت الزّاي، ويُحيطُ بهذه القطعة][(ب)] جبلٌ من جهة الجنوب داخلٌ من الجُزْء الثامن، ويَذْهب في الغَرْب إلى ما دونَ وَسَطه، فينعـطفُ إلى الشّمال إلى أن يُلاقي بَحْرَ طَبَرِسْتان ، فَيَحْتَفّ به ذاهباً معه إلى بقيّته في الإقليم السّادس ، ثمّ ينعطف مع طرفه ويُفارقه ، ويُسمّى هُنالك جبل شِياه[(ج)] . ويَذهب مغرّباً إلى الجُزْء السّادس من الإقليم السّادس ، ثم يرجع جنوباً إلى الجُزْء السّادس من الإقليم الخامِس . وهذا الطّرَفُ منه هو الّذي اعترضَ في هذا الجُزْء بَيْن أرْض السَّرير وأرض الخَزَر. واتّصلت أرْض الخَزَر في الجُـزْء السّادس والسّابع حِفَافَيْ هـذا الجَبَل المسمّى جبل شِياه كما يأتي .

والجُـزْء الثّامن من هذا الإقليم الخامِس، كلُّه مَجالاتٌ للغُزّ من أُمَم التُّرْك؛ وفي الجهة الجنوبيـة الغربيّة منه بُحيرة خُوارِزْم الّتي يَصُبّ فيها نَهْر جَيْحون ؛ دَوْرُها

(أ) ضبط بالحركات في ج، وفي ع ل بالتاء المثناة المكسورة وفتح الهمزة ومدّها، وعند ياقوت بكسر الهمزة والتاء (معجم البلدان 1: 87) (ب) حاشية من ع بخطّه (ج) سمّاه ياقوت سياه كُوه (المعجم 3: 292) .

ثلاثمائة ميلٍ ، وتصبّ فيها أنهارٌ كثيرة من أرْض هذه المجالات . وفي الجهة الشمالية الشّرقية منه بُحَيرة غَزغُون ، دَوْرُها أربعمائة ميل ؛ وماؤُها حلوٌ . وفي النّاحية الشّماليّة من هذا الجُزء جبلُ مرغار[أ] ، ومَعْناه جبلُ الثّلْج ، لأنّه لا يذوبُ فيه، وهو متصِلٌ بآخر الجُزْء. وفي الجنوب عن بُحَيْرة غَزغُون جبلٌ من الحجر الصَّلْد لا يُنْبت شيئاً، يُسمّى غَزغُون، وبه سُمّيت[1] البُحيرة . وتتحلّبُ منه ومن جبل مـرغار شماليّ البُحَيْرة أنهارٌ لا تَنحصر عددُها ، فتصبّ فيها من الجانبَيْن .

وفي الجُزْء التّاسع من هذا الإقليم بلادُ أذْكَش من أُمَم التّرك ، في غَرْب بلاد الغُزّ وشرق بلاد الكيماكيّة . ويَحُفّه من جهة الشّرق آخرَ الجُزْء جَبلُ قُوفَايا المحيطُ بياجوج وماجوج ، يَعترِض هنالك من الجنوب إلى الشّمال حين يَنعطفُ أوّل دُخوله / من الجُزْء العاشر ، وقد كان دَخل إليه من آخر الجُزْء العاشر من الإقـليم [154أ] الرّابع قَبْله ، اختَفّ هنالك بالبَحْر المحيط إلى آخر الجُزْء في الشّمال ، ثمّ انعطف مغرّباً في الجُزْء العاشِر من الإقليم الرّابع إلى ما دونَ نِصْفه ، وأحاط من أوّله إلى هنا ببلاد الكيماكيّة ، ثم خرج إلى الجُزْء العاشِر من الإقْليم الخامس ؛ فذهب فيه مُغَرّباً إلى آخره ، وبَقيت في جنوبيّه[ب] قطعةٌ من هذا الجُزْء مُسْتطيلة إلى الغَرْب، فيها آخر بلاد الكيماكيّة ، ثمّ خـرج إلى الجُـزْء التّاسع في شرقيّه وفي الأعْلى منـه ،

(أ) كذا في ظ ع ج، وهو ما في نزهة المشتاق 2: 839، وفي ل بالباء في أوله: برغار (ب) ل : جنوبه .

(1) أصل نصّ الإدريسي (النزهة 2 : 841) : وعلى هذه البُحيرة من جهة الجنوب، جبل من الصخر الصّلد لا يُنبت شيئاً من النبات، وعليه حصن كبير يسمّى غرغون ، وبهذا الحصن عُرِفَت البحيرة ونُسبت إليه .

وانعطف قريباً إلى الشّمال ، وذهب على سَمْته إلى الجُزْء التّاسع من الإقليم السّادس. وفيه السُدّ هُنالك كما نذكر، وبقيَتْ منه القِطعةُ الّتي أحاط بها جبل قُوفايَا عند الزّاوية الشّرقيّة الشّمالية من هذا الجُزْء ، مستطيلةٌ إلى الجنوب ، وهي من بلاد ياجوج[أ] .

وفي الجُزْء العاشر من هذا الإقليم أرْض [ياجوج][ب] متّصلةٌ فيه كلّه، إلاّ قطعة من البَحْر المحيط غَمَرت طرفاً في[ج] شرقيّه من جنوبه إلى شماله ، وإلاّ القِطْعة الّتي يفصلُها إلى جِهَة الجنوب والغَرْب جبل قُوفَايَا حين مَرَّ فيه ، وما سِوى ذلك فكلّه أرضُ ياجوج .

(أ) ل : وماجوج (ب) من : ع ل ج ي ، وسقطت من ظ (ج) ل : من .

• الإقليمُ السّادس:

فالجُزْءُ الأول منه ، غَمَر البحرُ الأَكْثَرَ من نِصْفه ، واسْتدار مُشَرِّقاً مع النّاحية الشَّماليّة ، ثم ذهَب مع النَّاحية الشَّرقيّة إلى الجنوب ، وانتهَى قريباً من النّاحية الجنوبيّة ، فانكشفَتْ قطعةٌ من الأَرْض في هذا الجُزْء داخلةٌ بين طرفَيْن من البَحْر المُحيط كالجَوْن[أ] فيه ، وينْفسحُ طولاً وعرضاً ، وهي كلّها أرض بُرْطانِيَة. وفي بابها بين الطَّرفَيْن، وفي الزاوية الجنوبيّة الشرقيّة[ب] من الجُزْء، بلاد صايس متّصلة ببلاد بِيطُو الّتي مَرّ ذكرُها في الجزء الأَوّل والثّاني من الإقْليم الخامِس .

والجُزْءُ الثّاني من هذا الإقليم دخل البَحْرُ المحيطُ من غَرْبه وشماله ؛ فمن غَرْبه في قطعةٍ مُستطيلة أكثر من نِصْفه الشّماليّ من شَرْق أرض بُرْطانِيَة في الجُزْء الأوّل ، واتّصلت بها القطعةُ الأخرَى في الشّمال من غَرْبه إلى شَرْقه ، وانفسَحت في النّصف الغربيّ منه بعضَ الشّيء. وفيه هناك/ قطعةٌ من جزيرة [أنكلَطِرَّة][ج] ؛ وهي [54 ب]
جزيرةٌ عظيمةٌ مُتّسعة مُشتملةٌ على مُدُن ، وبها مُلْكٌ ضَخْم ، وبقيّتها في الإقليم السّابع . وفي جنوب هذه القِطعة وجزيرتها في النّصف الغربي من هذا الجُزْء ، بلاد بُرْمُنْديَة، وبلاد أَفْلَانْدَش مُتّصلَيْن بها ، ثمّ بلادُ أفرنسيّة جنوبًا وغربًا من هذا الجُزْء ، وبلاد بُرْغُونيَة شرقًا عنها، وكلها لأُمم الإفرنجة، وبلاد اللّمانيّين في النّصف الشّرقيّ من

(أ) ل : كالجوف (ب) سقط من ل (ج) في ظ: أنكاطره وهو فصل سهو في النّسخ ، فصلَ اللاّم عن الطّاء فأصبحت ألف مدّ. وفي ع ج ل ضُبطت بالحركات ونقطة تحت الكاف واثنتان على الظاء للنطق، وكُسرت الطّاء في ع وفُتحت في ل .

الجُزء، فجنوبُه بلادُ أنكلاَيَة[أ] ثم بلاد بُرغُونِيّة شمالاً، ثم أرض لَهَزنكَه وشُصُونية. وعلى قطعة البَحْر المحيط في الزّاوية الشّماليّة الشّرقيّة أرض افريزه[ب] وكلُّها لأُمَم اللّمانيّين .

وفي الجُزْء الثّالث من هذا الإقليم في النّاحية الغربيّة ، بلاد نوابيه[ج] في الجنوب ، وبلاد شُصُونية في الشّمال. وفي الناحية الشّرقيّة بلاد انكربه[د] في الجنوب وبلاد بُلونِيه[هـ] في الشّمال. يَعترض بينهما جبل بلواط داخلاً من الجُزء الرّابع، ويمرّ مُغرّباً بانحرافٍ إلى الشّمال، إلى أن يقفَ في بلاد شُصُونية آخر النّصف الغربيّ .

وفي الجُزْء الرّابع في ناحيته الجنوبيّة أرضُ جثُوليه؛ وتحتها في الشّمال بلاد الرُّوسيّة ، ويفصل بينهما جبلُ بلـواط من أوّل الجُزءِ غرباً إلى أن يقفَ في النّصف الشّرقيّ . وفي شرق أرض جثوليه بلاد جزمَانيه . وفي الزّاوية الجنوبيّة الشّرقيّة أرض القُسطَنطينه[و]، ومدينتُها عند آخر الخليج الخارج من البَحْر الرُّوميّ ، وعند مدفعه في بَحْر نيطَش ؛ فتقعُ قُطَيْعَةٌ من بَحْر نيطَش في أعالي النّاحية الشّرقيّة من هذا الجُزء ، ويَمُدّها الخليجُ ، وبينهما في الزّاوية بلدُ مَسْناة .

وفي الجُزْء الخامس من الإقليم السّادس ، ثمّ في النّاحية الجنوبيّة منه بَحْر نيطَش، يتّصل من الخَليج آخر الجُزء الرّابع، ويخرجُ على سَمْته شرقًا فيمرُّ في هذا الجُزء كلّه وفي بَعْض السّادس على طول ألفٍ وثلاثمائة ميل، من مَبْدئه في عرض

(أ) نقطة تحت الكاف (ب) كذا في الأصول، وأهملت الزّاي في: ج ي، وعند الإدريسي : أرض افريزيه (ج) كذا في الأصول، وفي ظ آخره تاء معقودة (د) كذا بنقطة تحت الكاف، وعند الإدريسي: انكريه (هـ) في ع وحدها آخرها تاء معقودة (و) كذا بدون ياء مشدّدة تسبق آخرها .

ستمائة ميل ، ويَبقى وراء هذا البَحْر في الناحيـة الجنوبيّـة من هذا الجُزْء مـن غَرْبها إلى شَرْقها برٌّ مُسْتطيل، في غَرْبه هِرقْليَةُ على ساحل نيطَش متّصلة بأرض/ البيْلَقان [55 أ] من الإقْليم الخامس . وفي شَرْقه بلادُ اللاّنيه[أ] وقاعدتها سُنوبلى[1] على بَحْر نيطَش. وفي شمال بَحْر نيطَش في هذا الجُزْء غرباً أرض برَّجان[ب] ، وشرقًا بلاد الرُّوسِيَّـة ، وكلّهـا على ساحل هـذا البَحْر . وبـلاد الرُّوسيّة محيطةٌ ببلاد برَّجَان من شَـرْقها في هذا الجُزء ، ومن شمالها في الجُزْء الخامِس من الإقْليم السّابع ، ومن غربها في الجُزْء الرّابع من هذا الإقْليم .

وفي الجزء السّادس في غَرْبه بقيّةُ بَحْر نيطَش، ويَنْحرف قليلاً إلى الشّمال، ويَبْقى بَيْنه هنـالك وبَيْن آخـر الجُزْء شمالاً بـلاد قَمانيـة ، وفي جنوبـه ومُنفسحاً إلى الشّمال بما انْحرف هـو كذلك ، بقيّةُ بلاد اللاّنيـه الّتي كانت آخرَ جَنـوبه في الجُزْء الخامِس. وفي النّاحية الشّرقيّة من هذا الجُزْء متّصل بأَرْض الخَزَر. وفي شَرْقها أَرْض بُرطاس، وفي الزّاوية الشّرقيّة الشّمالية أَرْض بُلْغار. وفي الزاوية الجنوبيّة الشّرقيّة أَرْض بَلَنجر تحوزُها هنالك قطعةٌ من جبل شِياه كويْه[ج] المُنعطف مع بَحْر الخَزَر في الجُزْء السّـابع بعـده، ويذهب بعـد مُفارقتـه مُغـرّباً فتحوزُ هذه القطعـة، ويـدخلُ إلى الجُزْء السّادس مـن الإقْليم الخامس، فيتّصل هنالك بجبال الأبْواب ، وعليـه من ناحيته بلادُ الخَزَر .

(أ) انفردت ع برسمها بالتاء المعقودة (ب) نزهة المشتاق 2: 905، 911، وتشديد الراء من نسخة ل، وضبطها ياقوت بضمّ الباء وسكون الراء (معجم البلدان 1: 373) (ج) كذا ورد في الأصول بالشّين المبتدئة ، وانفردت ع بتسكين الياء : كوْيه، وفي النزهة (الفهرس) وعند ياقوت بالسّين المبتدئة: سياه كوه .

(1) نزهة المشتاق 2 : 907

وفي الجُزْء السّابع ، من هذا الإقْليم في النّاحية الجنوبيّة ما حازَهُ جبلُ شِياه بعد مُفارقته بَحْر طَبَرِسْتان ، وهو قطعة من أرض الخَزَر إلى آخر الجُزْء غَرْبًا. وفي شَرْقها القطعةُ من بَحْر طَبَرِسْتان الّتي يحوزها هذا الجبلُ من شَرْقها وشَمالها . ووراءَ جَبَل شِياه في النّاحية الغَرْبية الشّماليّة أرض بُرْطاس . وفي النّاحية الشّرقيّة من الجزء أرضُ بسْجَرْت[(أ)] وبَجْناك من أُمَم التُّرْك .

وفي الجُزْء الثّامن ، والناحيةُ الجنوبيّة منه كلّها أَرْض الخولخ من التُّرْك، وفي الناحية الشّمالية غرباً الأَرْضُ المُنْتِنة ، وشرقًا الأرض الّتي يُقال إنّ ياجوج وماجوج خَرّبوها قبل بناء السَّدّ . وفي هذه الأرض المُنْتِنة مَبْدأُ نَهر أَثِل[(ب)] ، من أَعْظم أَنْهار العالَم ، ومَمرُّه في بلاد التُّرْك ، ومَصبُّه في بَحْر طَبَرِسْتان في الإقْليم [55 ب] الخامِس وفي الجُزْء / السّابع منه . وهو كثير الانْعِطاف ، يخرجُ من جَبَلٍ في الأَرْض المُنْتِنة من ثلاثة ينابيع تجتمعُ في نَهْرٍ واحدٍ ، ويمرُّ على سَمْت الغَرْب إلى آخر السّابع من [هذا الإقليم][(ج)] ، فيَنعطفُ شمالاً إلى الجُزْء السّابع من الإقليم السّابع ، فيمرُّ في طَرَفه بين الجنوب والغَرْب ، فيَخرج في الجُزْء السّادس من السّابع ، ويَذْهبُ مُغَرّباً غيرَ بعيد ، ثم يَنعطفُ ثانيةً إلى الجنوب ، ويَرجع إلى الجُزْء السّادس من السّادس ، ويَخْرجُ منه جدولٌ يذهب مغرّباً ويصبُّ في بَحْر نيطَش في ذلك الجُزْء ، ويمرُّ هو في قطعةٍ بين الشّمال والشّرْق في بلاد بُلْغار ، فيخرجُ في الجُزْء السّابع من الإقليم السّادس ، ثمّ يَنعطف ثالثةً إلى الجنوب ، وينفذ في جبل شِياه ، ويمرُّ في بلاد

(أ) النزهة 2: 834 وهم الباشغرد الذين ذكرهم ابن فضلان في الرحلة 107 وفي آثار البلاد: باشغِرْت (ب) في ع وعند ياقوت بكسر الثاء، وجاءت الألف وتجيء ممدودة (ج) في ظ: هذه الأقاليم .

الخَزَر ، ويخرجُ إلى الإقليم الخامِس في الجُزْء السّابع منه ، فيصبُّ هنالِكَ في بَحْر طَبَرِسْتان في القِطْعة الّتي انكشَفَتْ من الجُزء عنْد الزّاوية الغربيّة الجنوبيّة .

وفي الجُزْء التّاسع من هذا الإقْليم ، في الجانب الغربيّ [منه][أ] ، بلاد خفشاخ[ب] من التُّرك ، وهم قفجق ، وبلاد التركش[ج] منهم أيضاً، وفي الشّرْق منه بلادُ ماجوج ، يفصل بينهما جبل قُوفَايَا المحيط ، وقد مرّ ذكْرُه ، يبدأ من البَحْر المحيط في شَرْق الإقْليم الرّابع، ويَذْهب معه إلى آخر الإقْليم في الشّمال ، ويُفارقه مغَرّبًا وبانحرافٍ إلى الشّمال حتّى يَدْخل في الجُزْء التّاسع من الإقْليم الخامس، فيَرْجع إلى سَمْته الأوّل في الشّمال ، حتى يَدْخل في هذا الجُزْء التّاسع من جَنوبه إلى شماله وبانْحرافٍ إلى الغَرْب ، وفي وسطه ههنا السُّدُّ الّذي بناه الإسْكَنْدر ، ثمّ يخرجُ على سَمْته إلى الإقْليم السّابع وفي الجُزْء التّاسع منه ، فيَمُرُّ فيه من الجنوب إلى أن يَلْقى البحرَ المحيطَ في شماله، ثم يَنعطفُ معه من هُنالك مغَرّباً في الإقليم السّابع إلى الجُزْء الخامس منه، فيتّصل هنالك بقطعةٍ من البَحْر المحيط في غربيّه .

وفي وسَط هذا الجُزْء التاسع السُّدُّ[د] الّذي بناه الإسْكندر كما قُلْناه . والصّحيحُ من خَبره في القرآن . وقد ذكر عُبَيْدُ الله بن خُرْدَاذْبَة في كتابه في الجَغْرافيا[1] : أنّ الواثقَ رأى في مَنامه / كأنّ السُّدَّ انفتحَ ، فانْتَبَه فَزِعاً ، وبَعَثَ [56أ]

(أ) سقط من ظ (ب) في ط: خفساج، وانظر النزهة 2: 934 (ج) كذا في الأصول ، وفي ع مضافة بخط ابن خلدون، وفي حاشية ل : أظنه الذكش (د) في ع ل ط : هو السُّدّ .

(1) المسالك والممالك 162 .

سَلّاماً التُّرجمان ، فوقفَ عليه وجاءَ بخبره ووَصْفِه ، في حكايةٍ طويلةٍ ليستْ من مَقاصد كِتابنا .

وفي الجزءِ العاشرِ من هـذا الإقْليم، بلادُ ماجوج ، متّصلة فيه إلى آخـره على قِطْعَةٍ هُنالك من البَحْر المحيطِ ، أحاطـتْ به من شَرْقه وشـماله ، مُسْتطيلةٍ في الشّمال وعريضةٍ بعضَ الشّيء في الشّرق .

• الإقليم السّابع :

البحرُ المحيطُ قد غَمرَ عامّته من جهة الشّمال إلى وسَط الجُزْء الخامِس ، حيث يتّصل بجبل قُوقَايَا المحيط بياجوج وماجوج .

فالجُزْء الأوّل والثّاني مَغْموران بالماء ، إلاّ ما انكشَفَ من جزيرة أنكلطَرة[أ] الّتي مُعْظمها في الثّاني. وفي الأوّل منها طرفٌ انعطف بانحرافٍ إلى الشّمال، وبقيّتُها مع قطعةٍ من البَحْر مستديرةٍ عليه في الجُزْء الثّاني من الإقْليم السّادس، وهي مذكورةٌ هناك. والمجازُ منها إلى البرّ في هذه القِطْعة سعَةُ اثنَيْ عشَر ميلاً. ووراءَ هذه الجزيرة في شَمال الجُزْء الثّاني جزيرةُ رسلانده، مستطيلةٌ من الغَرْب إلى الشّرق.

والجُزْء الثّالث من هذا الإقْليم مغمورٌ أكثرهُ بالبَحْر، إلاّ قطعة مُسْتطيلة في جنوبه، وتتّسع في شرقها، وفيها هناك متّصل أرض فلونيه[ب] الّتي مَرّ ذكرُها في الثّالث من الإقْليم السّادس، وأنّها[ج] في شماله وفي القِطْعة من البَحْر الّتي تغمرُ هذا الجُزْء. ثمّ في الجانب الغربيّ منها مُستديرة فسيحة، وتتّصل بالبَرّ من بابٍ في جنوبها يُفْضي إلى بلاد فلونيه[ب] . وفي شمالها جزيرة برقاغة[د] ، مُسْتطيلةٌ مع الشّمال من الغَرْب إلى الشَّرْق .

(أ) بنقطة مضافة للظاء (ب) كذا في الأصول ، وفي النزهة (2: 873) فلونيه ، وفي حاشية ل : فلَورية، وفي متنها علامة الإلغاء . والّذي مرّ في الثالث من السادس: بلونيه (ج) ل : فإنّها (د) كذا في: ع ل ج ي، وفي ظ: برقاعه، وعند الإدريسي (2: 949، 950، 951) : جزيرة نرفاغة .

والجُزْء الرّابع من هذا الإقْليم شمالُه كلّه مَغْمورٌ بالبَحْر المحيط من الغَرْب إلى الشّرق ، وجَنوبه منكشفٌ ، وفي غَرْبه أرض فيمارك[أ] من التُّرْكُ ، وفي شرقها بلادُ طبست ، ثمّ أرضُ رسلاندة إلى آخر الجُزْء شرقًا ، وهي دائمة الثّلوج ، وعُمْرانها قليل . وتتّصل ببلاد الرّوسِيّة في الإقْليم السّادس وفي الجُزْء الرّابع والخامِس منه.

وفي الجُزْء الخامس من هذا الإقْليم في النّاحية الغربيّة منه ، بلاد [56ب] الرّوسيّة ، وتنتهي في / الشّمال إلى قِطْعة البَحْر المحيط الّتي يتّصل بها جَبَلُ قُوقَايَا ، كما ذكَرناه من قَبْل . وفي النّاحية الشّرقيّة منه متّصل أرْضِ القمانيّه الّتي على قطعة بَحْر نيطَش في الجُزْء السّادس من الإقْليم السّادس ، وتَنْتهي إلى بحيرة طَرْمى[1] من هذا الجُزْء ؛ وهي عَذْبةٌ ، وتَتَحَلَّبُ[ب] إليها أنهارٌ كثيرةٌ من الجِبال عن الجنوب والشّمال . وفي شمال النّاحية الشّرقيّة من هذا الجُزْء ، أرضُ التّبارية من التُّرْك ، إلى آخره .

وفي الجُزْء السّادس في النّاحية الغربيّة الجنوبيّة متّصل بلاد القمانيّه ، وفي وَسَط النّاحية بحيرة عَتّون ، عَذْبةٌ تتحَلّبُ إليها الأنهارُ من الجبال في النّواحي الشّرقيّة ، وهي جامدةٌ دائمًا لشدّة البَرْد، إلاّ قليلاً في زَمن المَصيف. وفي شرق بلاد القمانيّه بلاد الرّوسيّة الّتي كان مَبْدؤها في الإقْليم السّادس ، في النّاحية الشّرقيّة

(أ) كذا في: ظ ج ، وهو ما في النزهة 2: 949، 951 ، وفي: ع ل ي: فيمازك (ب) ج : تتجلبُ .

(1) الإدريسي : 2: 957 .

الشّمالية من الجُزء الخامِس منه . وفي الزّاوية الجنوبيّة الشّرقيّة من هذا الجُزء بقيّةُ أرض بُلْغار الّتي كان مَبْدؤها في الإقْليم السّادس ، وفي النّاحية الشّرقيّة الشّماليّة من الجُزْء السّادس منه . وفي وَسَط هذه القِطْعة من أَرْض بُلْغار ، مُنعطف نهر أَتْلْ[أ] ؛ العَطْفَة[ب] الأولى إلى الجنوب كما مَرّ. وفي آخر هذا الجُزء السّادس من شماله جبلُ قُوفايَا متّصلٌ من غَرْبه إلى شَرْقه .

وفي الجُزْء السّابع من هذا الإقْليم في غَرْبه ، بقيّةُ أرض بَجْناك[1] من أُمم التّرك . وكان مبدؤها في النّاحية الشّرقيّة الشّماليّة من الجُزْء السّادس قَبْله[ج] ، و[د]في النّاحية الجنوبيّة الغربيّة من هذا الجُزْء . ويخرج إلى الإقْليم السّادس فَوْقه ، وفي النّاحية الشّرقيّة ، بقيّةُ أرض بسْجَرْت ، ثمّ بقيّة الأرض المُنْتِنَة إلى آخر الجُزء شَرْقاً . وفي آخر الجُزء من جهة الشّمال جبلُ قُوفايَا المحيط[هـ] ، متّصلاً من غَرْبه إلى شَرْقه .

وفي الجُزْء الثّامن من هذا الإقْليم في الجنوبيّة الغربيّة منه ، متّصلُ الأرض المُنْتِنَة . وفي شرقها الأَرْض المحفورة ، وهي من العجائب ؛ خَرْقٌ عظيمٌ في الأَرْض ، فَسيحُ الأقطار ، بعيدُ المَهْوَى ، مُمتنعُ الوُصول إلى قَعْره، يُسْتَدلّ على / عُمْرانه بالدّخان في النّهار ، والنّيران بالليل تُضيءُ وتَخْفى . وربّما رُئِيَ فيها نهرٌ [57 أ] يشُقّها من الجنوب إلى الشّمال . وفي النّاحية الشّرقيّة من هذا الجُزْء، البلادُ

(أ) كذا ضبطت في ل، وفي ع: ءاتِل (ب) ل: القطعة (ج) ل: من قبله (د) سقط واو العطف من:ل (هـ) سقط من: ع ل.

(1) الإدريسي 2: 960 .

الخرابُ المتاخِمة للسُّدّ . وفي آخر الشّمال منه جبل قُوفايَا متّصلاً من الغَرْب إلى الشَّرْق .

وفي الجُزْء التّاسع من هذا الإقْليم في الجانب الغربيّ منه ، بلاد خفشاخ ، وهم قفجق، يحوزها جبلُ قُوفايَا حين ينعطف من شماله عند البَحْر المحيط، ويَذْهب في وَسَطه إلى الجنـوب بانحرافٍ إلى الشَّـرْق ، فيخرجُ في الجُزْء التّاسع من الإقْليم السّادس ، وَيَمُرُّ مُعْترضاً فيه . وفي وسَطه هنالك سُدّ ياجوج وماجوج وقد ذَكَرْناه . وفي النّاحية الشّرقيّة من هذا الجُزْء أرضُ ماجوج وراء جبل قُوفايَا على البَحْر ، قليلةُ العرض مُستطيلةٌ ، أحاطت به من شَرْقه وشماله .

والجُزْء العاشر غَمَره البحرُ جميعَه .

هذا آخر الكلام على الجَغْرافيا وأقاليمها السَّبْعة ، [وهو آخر المقدّمة الثانية](أ) . وفي خَلْق السّموات والأَرْض واختلافِ اللّيل والنّهار آياتٌ للعالمين .

(أ) من حاشية ل .

المقدّمة الثّالثة:

في المعتدل من الأقاليم والمُنحرف، وتأثير الهواء في ألوان البَشَر، والكثير من أحوالهم

قد بَيّنّا أنّ المعمورَ من هذا المنكَشِف من الأَرْض إنّما هو وَسَطه إلى [الجانب](أ) الشّمالي، لإفراط الحرّ في الجنوب منه، والبردِ في الشّمال. ولما كان الجانِبان من الجَنوب والشّمال متضَادّيْن في البَرْد والحرّ، وَجَبَ أن تتدرّج الكيفيّة من كلَيْهما إلى الوَسط، فيكونُ معتدلاً؛ فالإقليمُ الرّابع أعدلُ العُمْران، والّذي حِفافيْه من الثّالث والخامس أقربُ إلى الاعْتِدال، والّذي يَليهما السّادس والثّاني بَعيدانِ من الاعْتِدال، والأوّل والسّابع أبعدُ بكثير. فلهذا كانت العُلومُ والصّنائعُ والمباني والملابِسُ والأَقْواتُ والفواكِهُ، بل والحيواناتُ وجميعُ ما يتكوّن في هذه الأقاليم الثّلاثة المتوسّطةِ مخصوصةً بالاعْتدال، وسُكّانُها من البَشر أَعْدَلُ أجسامًا وأَلْوانًا وأخلاقًا وأَحْوالاً.

[57 ب] فَتَجدُهم / على غايةٍ من التّوسُّط في مَساكِنِهم ومَلابِسهم وأَقْواتهم وصَنائِعهم، يَتّخِذون البيوتَ المنجّدة بالحِجارة، المُنَمَّقَةَ بالصّناعة؛ ويتناغَوْن في استجادة الآلات والمواعين، يَذْهبون في ذلك إلى الغاية. وتوجَد لديهم المعادنُ الطبيعيّة من الذّهب

(أ) ظ: جانبه.

والفِضّة والحديدِ والنُّحاس والرّصاص والقِصْدير ، ويَتَصَرّفون في مُعاملاتهم بالنّقْدَيْن العَزيزيْن ، ويَبْعدون عن الانْحراف في عامَّة أحْوالهم . وهَؤلاء أهلُ المَغْرب والشّام والعِراقيْن والصّين والسِّنْد ، وكذلك الأَنْدَلُس ومن قَرُب منها من الفِرَنْجة والجلالِقَة ، ومَن كان مع هؤلاء أو قريباً منهم في هذه الأقاليم المُعْتدلة . ولهذا كان العراقُ والشّام أعدلُ هذه كلّها ، لأنّها وَسَطٌ من جميع الجِهات .

وأمّا الأقاليمُ البعيدةُ من الاعْتدال، مثْل الأوّل والثّاني والسّادس والسّابع، فأهلُها أبعدُ من الاعْتدال في جميع[أ] أحْوالهم؛ فبناؤُهم بالطّين والقَصَب، وأقواتُهم من الذُّرَة والعُشْبِ، ومَلابِسُهم من أَوْراق الشّجر يَخْصِفونها عليهم[ب]، أو الجُلود، وأكثرُهم عرايا من اللّباس؛ وفواكِهُ بـلادِهم وأُدُمُها غريبةُ التّكوين، مائلةٌ إلى الانْحراف . ومعاملاتُهم بغَيْر النّقْدين الشّريفَيْن ، من نُحاسٍ أو حديدٍ أو جُلودٍ يقدّرونها للمُعاملات . وأَخْلاقُهم مع ذلك قريبٌ من خُلُق الحيـوانات العُجْم ؛ حتّى يُنْقل عن الكثير[ج] من السُّودان ، أهْلِ الإقْليم الأوّلِ ، أنّهم يَسْكنون في[د] الكهوف والغِياضِ ، ويأْكلون العُشْبَ ، وأنّهم مُتَوَحّشون غير مُسْتَأْنِسين ، وأنّهم يأْكلُ بعضُهم بعضاً ، وكذا[هـ] الصّقالبة . والسببُ في ذلك أنّهم لبُعْدهم عن الاعْتدال يَقْـرب عَرَض أَمْزِجتهم وأَحْوالهم[و] من عَرَض الحيوانات العُجْم؛ ويَبْعُدُونَ عن الإنسانيّة بمقْدار ذلك. وكذلك أحوالُهم في الدّيانة أيضاً؛ فلا يَعْرفون نُبُوّةً ولا يدينون بشَريعة،/ إلاّ من [58أ] قَرُب منهم من جَوانب[ز] الاعْتدال، وهو في الأقَلِّ النّادر ، مثل الحَبَشة المُجاوِرين

(أ) ل: سائر (ب) ل: و (ج) ل : كثير (د) سقط من ل (هـ) ل: وكذلك (و) كذا في ظ، وفي بقيّة النسخ: وأخلاقهم
(ز) سقط من ل .

لليَمَن، الدّائنين بالنَّصْرانية فيما قَبْل الإسْلام وما بَعْده لهذا العَهْد؛ ومثل أَهْل مَالي، وكَوْكَوْ[أ] ، والتّكْرور المُجاورين لأرْض المَغْرب ، الدّائنين بالإسْلام لهذا العَهْد ، يُقال إنّهم دَانوا به في المائة السّابعة ، ومثل من دانَ بالنّصرانية من أُمَم الصّقالبة والإفْرَنْجة والتُّرْك في الشّمال. ومَنْ سوى هؤلاء من أَهْل تلْك الأقاليم المُنْحرفة جنوباً وشمالاً؛ فالدِّينُ مجهولٌ عندهم، والعِلْم مفقودٌ بَيْنهم ، وجميعُ أَحْوالهم بعيدةٌ من أَحْوال الأَنَاسِيّ ، قريبةٌ من أَحْوال البَهائِم، ﴿ويَخْلُق ما لا تَعْلَمون﴾ [سورة النّحْل ، من الآية 8] .

ولا يُعْتَرض على هذا القَوْل بوُجود اليَمن وحَضْرموت والأَحْقاف وبلاد الحِجاز واليَمامَة وما إليها من جَزيرة العَرب في الإقْليم الأوّل والثّاني ؛ فإنَّ جزيرة العَرب كلَّها أحاطتْ بها البحارُ من الجهات الثّلاث كما ذكرناه ؛ فكان لرُطوبتها أَثَرٌ في رُطوبة هَوائها ؛ فنقصَ ذلك من اليُبْس والانْحراف الّذي يَقْتضيه الحَرُّ ، وصار فيها بعضُ الاعْتدال برُطوبَة البَحْر .

وقد توهَّم بعضُ النَّسَّابين ، ممّن لا علْم لَدَيْه بطبائع الكائِنات ، أنّ السُّودانَ هُمْ وُلْدُ حام بن نوح ، اخْتُصّوا بلَوْن السّواد لدَعْوة كانت[ب] من أَبيه ظهر أثرُها في لَوْنه ، وفيما جَعل اللهُ من الرِّقِّ في عَقِبِه ؛ ودعاءُ نوحٍ على ابْنه حامٍ قَدْ وقَع في التّوراة ولَيْس فيه ذِكْرُ السّواد، وإنّما دَعَا عليه بأن يكونَ وَلَدُهُ عبيدًا لوَلَد إخْوَته[ج] لا غَيْر. وفي القَوْل بنِسْبة السّواد إلى حامٍ غَفْلةٌ عن طبيعة الحَرّ والبَرْد وأثَرهما في الهَواء، وفيما يَتَكوّن فيه من الحيوانات. وذلك أنّ هذا اللّونَ شَمَل أهْل الإقليم الأول

(أ) ضبطت في ل بنقطة تحت الكاف وسكون على الواو (ب) ع: كانت عليه (ج) كذا في ظ ، وحاشية ع بخط ابن خلدون. وفي ل : أخويْه .

/ والثّاني من مِزاج هَوائهم للحَرارة المُتضاعفة بالجنوب ؛ فإنّ الشّمسَ تُسامِتُ رؤوسَهم مَرّتَيْن في كلّ سَنة، قريبة إحْداهُما من الأُخْرى، فتطولُ المُسامَتَةُ عامّةَ الفُصول، ويكثر الضّوءُ لأجْلها ، ويُلِحُّ القَيْظ الشّديدُ عليهم، فتَسْوَدُّ جلودُهم لإفراط الحرّ. ونظيرُ هذَيْن الإقْليمَيْن فيما يُقابِلُهُما من الشّمال، الإقليم السّابع والسّادس ، شَمَل سكّانَهما أيضاً البياضُ من مِزاج هوائهم للبَرْد المُفْرط بالشّمال ؛ إذ الشّمْس لا تزالُ بأُفْقهم في دائرة مَرْأى العَيْن أو ما قَرُب منها ، *ولا تَرْتفع إلى المُسامَتة ولا ما قَرُب منها*[أ] ، فيَضْعُف الحرُّ فيها، ويشتدُّ البردُ عامّةَ الفُصول، فتبْيَضُّ ألوانُ أهلها وتَنْتهي إلى الزُّعورَة، ويَتْبع ذلك ما يَقْتضيه مِزاج البَرْد المُفرط، من زُرْقَة العُيون، وبَرَش الجُلود، وصُهوبَة الشّعور. وتوسَّطُ بينهما الأقاليمُ الثّلاثة[ب] ، الثّالث والرّابع والخامس؛ فكان لهما في الاعْتدال الّذي هو مِزاج المتوسِّط حَظٌّ وافِر ، والرّابع أبلغها[ج] في الاعْتدال، غاية للنّهاية في التّوسّط كما قدّمناه. فكان لأهْله من الاعْتدال في خَلْقهم وخُلُقهم ما اقْتضاه مِزاجُ أَهْويتهم، وتَبِعه عن جانبيْه الخامسُ والثّالث وإن لم يبلُغا غايةَ التوسُّط، لِمَيْل هذا قليلاً إلى الجنوب الحارّ، وهذا قليلاً إلى الشّمال البارد؛ إلاّ أنّهما لم يَنْتهيَا إلى الانْحراف . وكانت الأقاليمُ الأَرْبعة مُنْحرفةً وأهلُها كذلك في خَلْقهم وخُلُقهم ؛ فالأوّل والثّاني للحرّ والسّواد ؛ والسّادس والسّابع للبَرْد والبَياض . وسُمّيَ سُكّان الجنوب من الإقْليمَيْن الأوّل والثّاني، باسْم الحَبَشة [والزّنْج][د] والسُّودان، أسماءَ مُترادِفة على الأُمّة / المتغيّرة بالسّواد، وإن كان اسمُ الحَبَشة مُختصّاً منهم بمن تُجاهَ

[58ب] [59أ]

(أ) سقط ما بين النجمين من ل (ب) كذا في ظ، وفي بقية النسخ رتبت الأرقام : الخامس والرابع والثالث (ج) ظ: أبلغهما
(د) ظ: الجنس .

مَكّة واليَمن، والزَّنْج بمن تُجاه بَحْر الهِنْد. وليست هذه الأسْماء لهم من جهة انْتسابهم إلى آدميّ [أسْود](أ)، لا حامٍ ولا غَيْره. وقد نجدُ من السُّودان أهلِ الجنوب مَنْ يَسْكن الرّابع المعتدلَ أو(ب) السّابع المُنْحرفَ إلى البياض، فتَبْيَضُّ ألوانُ أعْقابهم على التّدْريج مع الأيّام، وبالعكْس فيمن يَسْكن من أَهْل الشّمال أو الرّابع بالجنوب ، فتَسْوَدّ ألوانُ أَعْقابهم؛ وفي ذلك دليلٌ *على أن اللّون*(ج) تابعٌ لمزاج الهَواء.

قال ابنُ سينا[1] في أُرْجوزَته في الطبّ :

بالزَّنْج حَرٌّ غيَّرَ الأَجْسَادَا حتّى كَسَا جلودَها سَوَادَا
والصَّقْلَبُ اكْتَسبتِ البيَاضَا حتّى غدَتْ جُلودُها بِضاضَا

وأمّا أهلُ الشّمال ، فلم يُسَمُّوا باعْتبار أَلْوانهم ، لأنّ البياضَ كان لوناً لأَهْل تلك اللّغة الواضِعة للأسْماء، فلم تكنْ فيه غرابةٌ تَحْمِلُ على اعْتباره في التّسْمية لمُوافقته واعْتياده؛ وَوَجدْنا سُكّانه من التُرْك والصَّقالِبة والطَّغْرْغَر(د) والخَزَر واللاّن والكثير من الفِرَنْجة وياجوج وماجوج، أُمَماً مُتفرّقةً وأجيالاً مُتعدّدة مُسَمَّيْنَ بأسماء متنوّعةٍ.

وأمّا أهلُ الأقاليم المتوسّطة ، أَهْلُ الاعْتِدال في خَلْقِهم وخُلُقهم وسِيَرِهم، وكافّة الأَحْوال الطّبِيعيّة للاعْتبار ، لَديْهم من المَعَاش والمساكِن والصّنائع والعُلوم والرئاساتِ والمُلْك، فكانت فيهم النُّبوّات والمِلَل والدُّوَل والشّرائعُ والعُلوم والبُلْدانُ والأَمْصارُ والمباني والغِراسَة والصّنائع الفائِقة وسائِرُ الأَحْوال المُعْتدلة . وأهل هذه

(أ) سقط من ظ (ب) ل: و (ج) سقط ما بين النجمين من ج (د) كذا ضبطت بالحركات في ل .

(1) من مؤلفات ابن سينا الطبيّة – القسم الثاني ، الأرجوزة في الطبّ ، ص 95 (دمشق 1948م) .

الأَقاليم الّذين وَقَفْنا على أَخْبارهم،/ مثل العَرَب والرّوم وفارس وبَني إسرائيل [59 ب] واليونانيّين وأَهْل السِّنْد والصّين .

ولما رأى النّسابون اخْتِلافَ هذه الأُمم بِسماتِها وشعائِرِها، حسِبوا ذلك لأَجْل الأَنْساب؛ فجَعلوا أهلَ الجنوب كلَّهم السُّودان من ولَد حامٍ، وارْتابوا في أَلْوانهم ، فتكلّفوا نَقْلَ تلك الحِكاية الواهية ؛ وجعلوا أَهْل الشّمال كلَّهم أو أكثرَهم من ولَد يافِث، وأكثرَ الأُمَمَ المُعْتدلة وهم أهلُ الوَسط، المُنْتَحِلون للعُلوم والصّنائع والمِلل والشّرائع والسّياسة والمُلْك، من وَلَد سامٍ .

وهذا الزَّعْمُ وإن صادفَ الحقَّ في انْتساب هؤلاء، فلَيْس ذلك بقياسٍ مُطَّرِد ، إنّما هو إخبارٌ عن الواقع ، لا أنّ تَسْميةَ أَهْل الجنوب بالسُّودان والحُبْشان من أَجْل انْتسابهم إلى حامٍ الأَسْود. وما أدّاهم إلى هذا الغَلط إلاّ اعتقادُهم أنّ التّمييزَ بَيْن الأُمَم إنّما يَقَعُ بالأَنْساب فقط، ولَيْس كذلك؛ فإنّ التّمييزَ للجيل أو للأمّة، يكون بالنّسب في بَعْضهم، كما للعَرب وبَني إسرائيل والفُرْس، ويكونُ بالجِهة والسِّمَة، كما للزَّنْج والحُبْشان والصَّقالِبة والسُّودان، ويكون بالعوائِد والشّعائر مع النّسب كما للعَرَب، ويكونُ بغَيْرِ ذلك من أحْوال الأُمَم وخواصّهم وَمُمَيِّزاتهم. فتعميمُ القَوْل في أَهْلِ جِهةٍ معيّنة من جنوبٍ أو شَمال بأنّهم من وَلَد فُلانٍ المعروف ، لما شملهم من لَوْنٍ أو نِحْلَةٍ أو سِمةٍ وُجِدَتْ لذلك الأَب؛ إنّما هو من الأغاليط الّتي أَوْقع فيها الغَفْلةُ عن طَبائع الأَكْوان والجِهات، وأنّ هذه كُلَّها تتبدّلُ(ا) في الأَعْقاب ولا يَجِبُ اسْتِمرارُها. سُنّة الله في عِباده، ﴿ولَنْ تَجِدَ لسُنَّةِ الله تَبْديلا ﴾ [سورة الفتح، من الآية 23] .

(ا) ل: تبدّلُ .

المقدّمة الرّابعة :

في أثر الهواء في أخلاق البَشَر

قَدْ رَأَيْنا من خُلُق السُودان على العُموم، الخفّةَ والطَيْش وكَثْرَةَ الطَّرب؛ فتَجِدُهمْ مولَعين بالرَّقْص على كلّ تَوْقيع ، مَوْصوفين بالحُمْق في كلّ قُطْر . والسَّبَبُ الصَّحيحُ في ذلك أنّه تقرّر في مَوْضِعه من الحِكْمَةِ ، أنّ طبيعةَ / [160أ] الفَرَح والسُّرور هي انتشارُ الرّوح الحيوانيّ وتَفَشّيه، وطبيعةُ الحُزْن بالعَكْس، وهي انقباضُه وتكاثُفُه. وتَقرّر أن الحرارةَ مُفشِيةٌ للهواء والبُخار، مُخَلْخِلَةٌ له، زائدةٌ في كِمِّيّتِه. ولهذا يجدُ المُنْتشي من الفَرح والسُّرور ما لا يُعَبَّر عنه؛ وذلك بما يُداخِلُ بُخارَ الرّوح في القَلْب من الحرارة الغريزيّة الّتي تبعثُها سَورةُ الخَمْر في الرّوح من مِزاجه ، فيَتَفشّى الرُّوح وتَجيءُ طبيعةُ الفَرح . وكذلك نجدُ المتنعّمين بالحمّامات إذا تنفّسوا في هَوائها ، واتّصلتْ حرارةُ الهواء بأرواحِهم فتسخَّنَتْ لذلك، حَدَثَ لهم فرحٌ، وربما انبعثَ الكثيرُ منهم بالغِناء النّاشيء عن السّرور.

ولما كان السُودان ساكنِينَ في الإقليم الحارّ، واسْتَوْلَى الحرُّ على أمْزِجَتهم، وفي أَصْل تَكْوينهم(أ) ، كان في أرواحِهم من الحرارة على نِسْبة أبْدانهم وإقْليمهم ، فتكون أرواحُهم بالقِياس إلى أرواح أهل الإقليم الرّابع أشدَّ حَرّاً ، فتكون أكثر

(أ) ج : تكوّنهم .

تَفَشِّياً، فتكون أَسْرعَ فرحاً وسُروراً وأكثرَ انبساطاً[أ] ، ويَجيءُ الطّيش على إثْر هذه. وكذلكَ يَلْحق بهم قليلاً أَهْلُ البِلاد البحريّة ، لمّا كان هواؤُها متضاعِفَ الحرارة بما يَنْعكس عليه من أضْواء بَسيط البَحْر وأَشِعَّتِه ، كانت حِصَّتُهم من تَوابع الحَرارة في الفَرح والخِفّة موجودة أكثر من بِـلاد التُّـلول والجبال البارِدة . وقـد نَجدُ يَسيرًا مـن ذلك في أهْـل البلاد الجَريديّة من الإقليم الثّالث ، لتوفّر الحرارة فيها وفي هَوائها ، لأنها عريقَةٌ في الجنوب عن الأَرْياف والتّلول .

واعتَبِرْ ذلكَ أيضاً بأَهْل مِصْرَ ، فإنّها في مِثْل عَرْض البلاد الجَريديّة وقريباً منها ، كَيف غَلَبَ الفرحُ عليهم والخِفّةُ والغَفْلةُ عن العَواقِب ؛ حتّى إنّهم لا يَدَّخرون أَقْواتَ سَنَتهم ولا شَهْرهم ، وعامّةُ مَأْكلهم من أسْواقِهم .

ولمّا كانـت فاسُ مـن بـلاد المَغـرب بالعَكْـس مِنْهـا في التَوَغُّل في التّـلول البارِدة ، كيْف تَرى أهلَهَا مُطْرقين إطْراقَ الحُزْن ، وكيف أَفْرطـوا في نَظر العَواقِب ؛ حتّى إنَّ الـرَّجلَ منهم لَيَدّخر[ب] أقـواتَ سِنين مـن حُبوب الحِنْطة ، / ويُبـاكِر [60 ب] الأسْواقَ لِشراء قـوتِه ليَوْمه ، مخافةَ أن يَرزأ شيئاً من مُدَّخَره . وتَتَبَّعْ ذلكَ في الأقـاليم والبُلْدان ، تَجِدْ في الأَخْلاق أثراً من كيْفيّات الهَواء ؛ واللهُ الخلاَّقُ العَليم .

وقد تعرَّض المسعوديّ[1] للبَحْث عن السّبب في خِفّة السُّودان وطَيْشهم، وكَثْرة الطَّـرب فيهم ، وحاولَ تَعْليلَه فلم يَأْتِ فيه بشيءٍ أكثرَ من أنّه نَقَـلَ عن

(أ) ل: نشاطًا (ب) ل : ليَدّخِر .

---

(1) مروج الذهب 1: 91 (170 – 171) .

جالينوس ويَعْقوب بن إسْحاق الكِنْديّ ، أنَّ ذلك لضَعْف أَدْمِغتهم ، وما نَشأ عنه من ضَعْف عُقولهم . وهذا كلامٌ لا مُحصَّل له ولا بُرْهانَ فيه . ﴿والله يَهْدي من يَشاء﴾ [سورة البقرة ، من الآية 213] .

المقدّمة الخامسة :

في اختلاف أحوال العُمْران في الخصْب والجوع ، وما يَنْشأ عن ذلك من الآثار في أبدان البَشَر وأخْلاقهم

اعلَمْ أنَّ هذه الأَقاليمَ المُعْتَدِلَةَ ليس كُلُّها يوجَد له الخِصْب، ولا كلُّ سُكّانِها في رَغَدٍ من العَيْش ؛ بَلْ فيها ما يوجَدُ لأهْله خِصْب العَيْش ، من الحُبوب والأُدْم والحِنْطة والفَواكِه ، لزكاء المَنابِت ، واعْتِدال الطّينة ، ووُفور العُمْران ؛ وفيها الأَرْض الحَرَّة التي لا تُنبت زَرْعاً ولا عُشْباً بالجُمْلة، فسُكّانها في شَظَفٍ من العَيْش، مثل أَهْل الحِجاز واليَمَن ، ومثل المُلَثَّمين من صِنْهاجة ، السّاكنين بصَحْراء المَغرب وأطْراف الرّمال ، فيما بَيْن البَـرْبَر والسُّودان ، فإنّ هؤلاء يَفْقِدُون الحبـوبَ والأُدْم جملةً ، وإنّما أَغْذيتُهم وأَقْواتُهم الأَلْبانُ واللُّحومُ؛ ومثل العَربِ الجائِلين في القِفار، فإنّهم وإن كانوا يَأْخذون الحُبوبَ والأُدْم من التُّلول، إلاّ أنّ ذلك في الأَحايين وتحت رِقْبةٍ من حامِيتها، وعلى الإِقْلال، لقِلَّة وُجْدِهم ، فلا يَتوصَّلون منه إلاّ إلى سَدّ الخَلَّة ودونَها، فَضْلاً عن الرَّغَدِ والخِصْب، وتَجِدُهم يَقْتَصِرون في غالب أَحْوالهم على الأَلْبان، وتُعَوّضُهم من الحِنْطة أحسنَ مَعاضٍ .

ونجِدُ مع ذلك هؤلاء الفاقِدين للحُبوب والأُدْمِ من أَهْل القِفار أحسنَ حالاً في جُسومِهم وأخْلاقهم من أهْـل التُّلول المُنْغمسين في العَيْش ، فألْوانُهم أَصْفَى،

[61أ] وأبدانُهم أنْقى ، وأَشْكالُهم أَتمَّ وأَحْسنُ، وأخلاقُهم / أبعدُ من الانْحراف ، وأذْهانُهم أثقبُ في المعارِف والإدْراكات ؛ هذا أمرٌ تَشْهَدُ له التَّجربة في كلّ جيلٍ منهم . فكثيرٌ ما بَيْن العَرب والبَرْبر فيما وَصَفْناهُ ، وبَيْن المُلَثّمين وأَهْل التُّلول ؛ يَعْرفُ ذلك مَنْ خَبَرهُ . والسَّببُ في ذلك - والله أَعْلم - أنّ كَثْرة الأَغْذية ورُطوباتها تُولِّدُ في الجِسْم رُطوباتٍ(أ) رديئة ، يَنْشأ عنها بُعْدُ أَقْطاره في غير نِسْبةٍ ، وكَثْرةُ الأَخْلاط الفاسِدة العَفِنَة ، ويَتْبَعُ ذلك انكِسافُ الأَلْوان ، وقُبْح الأَشْكال من كَثْرة اللّحْم كما قُلْناه ، وتُغطّي الرّطوباتُ على الأَذْهان والأَفكار بما يَصْعد إلى الدِّماغ من أَبْخِرتها الرّديئة ، فتجيءُ البَلادةُ والغَفْلة والانْحرافُ عن الاعْتِدال بالجُمْلة .

واعْتبِرْ ذلك في حَيوان القَفْر ومواطِن الجَدْب ، من الغَزال والمَها والنَّعام والزَّرافَة والحُمُرِ الوَحْشية والبَقَر ، مع أَمْثالها من حَيوان التُّلول والأَرْياف والمَراعي الخِصْبة ، كيف تَجِدُ بَيْنها بَوْنًا بعيدًا في صَفاء أديمها ، وحُسْن رَوْنقها وأَشْكالها، وتَناسُب أعْضائها ؛ وحِدّة مَداركها ؛ فالغزالُ أخو المَعْز ، والزَّرافَة أخو البَعير ، والحِمارُ والبَقرُ هو الحمارُ والبَقَرُ ؛ والبَوْنُ بينها ما رأيتَ . وما ذاكَ إلاّ لأَجْل أنّ الخِصْب في التُّلول فَعَلَ في أبْدان هذه من الفَضَلات الرّديئة والأَخْلاط الفاسِدَة ما ظهرَ عليها أثَرهُ ؛ والجوعُ لحيوان القَفْر(ب) حَسّنَ في خَلْقها وأشْكالها ما شاءَ .

واعتَبِرْ ذلك في الآدميّين أيضاً ، فإنّا نجدُ أهْلَ الأقاليم المُخْصِبة العَيْش، الكثيرة الزَّرْع والضَّرْع والأُدْم والفواكِه ، يَتَّصفُ أهلُها غالبًا بالبَلادَةِ في أذهانهم، والخُشونَة في أجْسامهم ، وهذا شأنُ البَرْبَر المُنْغمِسين في الأُدْم والحِنْطة، مع

(أ) من ظ، وفي بقية الأصول : فضلات (ب) ظ وحدها: في حيوان القفر .

المتقشّفين في عَيْشهم المُقْتصِرين على الشّعير أو الذُّرَة ، مثل المَصَامِدة منهم وأَهْل السّوس وغمارة؛ فتجدُ هؤلاء أحسنَ حالاً في عُقولِهم وجُسومِهم . وكذا أَهْلُ بلاد [61 ب] المَغْرب على الجُمْلة ، / المُنغمسين في الأُدْم والبُرّ، مع الأَنْدلُس المفْقودُ بأَرْضهم السَّمْنُ جُمْلةً ، وغالبُ عَيْشهم الذُّرَة ؛ فتجد لأَهْل الأَنْدلس من ذكاء العُقول ، وخِفّة الأَجْسام ، وقبول التّعليم ما لا يوجَدُ لغَيْرِهم . وكذا أَهْل الضَّواحي من المَغْرب بالجُمْلة مع أهْل الحَضَر والأَمْصار ؛ فإنّ أَهْلَ الأمْصار وإن كانوا مُكْثرين مثْلَهم من الأُدْم ومُخْصِبين في العَيْش، إلاّ أنّ استعمالَهم إيّاها بَعْد العِلاج بالطَّبْخ ، والتّلْطيف بما يَخْلِطون معها، فيَذْهبُ لذلك غِلَظُها ويَرِقُّ قِوامُها ؛ وعامَّةُ مآكلهم لُحْمان الضّأن والدَّجاج، ولا يَغْبِطون السَّمْنَ من بَيْن الأُدُم لتفاهتِه؛ فتقلّ الرُّطوباتُ لذلك في أَغْذِيتهم ويَخِفّ ما تُؤدّيه إلى أجْسامهم من الفَضلات الرَّدِيّة . فلذلك تجدُ جسومَ أَهْل الأَمْصارِ ألطفَ من جُسوم [أَهْل](أ) البادية المُخْشِنين في العَيْش . وكذلك تجدُ المُتعوّدين للجوع من أَهْل البادية فإنّهم لا فضلات في جُسومهم غَليظة ولا لَطيفة .

واعْلَمْ أنّ أَثَرَ هذا الخِصْب في البَدَن لَيَظْهَرُ حتّى في [حال](ب) الدّين والعِبادة ، فتَجدُ المتقَشّفين من أَهْل البادية والحاضِرة ، مِمّن يأخذ نَفْسَه بالجوع والتّجافي عن الملاذّ، أحسنَ ديناً وإقبالاً على العِبادة من أَهْل التّرف والخِصْب، بل بل نجِدُ أهلَ الدّين قليلين في المُدُن والأَمْصار، لما يَعُمّها من القَساوة والغَفْلة المُتّصلة بالإكْثار من اللُّحْمان والأُدْم ولُبَابِ البُرّ، ويختصّ وجودُ العُبّاد والزُّهّاد لذلك بالمتقشّفين في غِذائهم من أَهْل البَوادي. وكذلك نَجِدُ حالَ أَهْل المدينة الواحِدة في

(أ) من ل وحدها (ب) سقط من ظ .

ذلك يختلف[أ] باختلاف حالها في التّرف والخِصب. وكذلك نجدُ هؤلاء المُخصِبينَ العيش المُنغَمسين في طَيّباته، لا من أَهْل البادية ولا من أَهْل الحاضرة والأَمْصار، إذا نزلَتْ بهم السّنون وأخذَتْهم المجاعاتُ، يُسْرِعُ إليهم الهلاكُ أكثر من غيرهم؛ مثل بَرابِرة المَغرب، وأهْل مدينة فَاس ومِصْر فيما يَبْلَغُنا، لا مثل العَرَب أَهْل القَفْر والصَّحْراء، ولا مثل أهْل بلاد النَّخْل الّذين غالبُ عَيْشهم التَّمر، / ولا مثل أهْل [162أ] إفريقيّة لهذا العَهْد، الّذين غالبُ عَيْشهم الشّعير والزّيت، وأهْل الأَنْدلس الّذين غالبُ عَيْشهم الذُّرَة والزّيت؛ فإنّ هؤلاء وإن أخذَتْهم السّنون والمجاعاتُ، فلا تَنالُ منهم ما تنالُ من أولئك، ولا يكثُرُ فيهم الهَلاكُ بالجوع بَلْ ولا يَنْدُر. والسّبب في ذلك - والله أعلَم- أنّ المُنغَمسين في الخِصْب، المتعوّدين للأُدْم والسَّمْن خُصوصاً، تَكْتَسِبُ مِعاهم من ذلك رطوبةً فوق رُطوبتها الأصليّة المِزاجيّة حتى تُجاوِزُ حَدَّها؛ فإذا خولِف بها العادةُ بِقلّة الأَقْوات، وفِقْدان الأُدْم، واستعمال الخَشِن غير المَألوف من الغِذاء، أَسْرع إلى المِعَى اليُبْس والانْكماش، وهو عُضْوٌ ضَعيفٌ في الغاية، ولهذا عُدّ في المَقاتل، فيُسْرِعُ إليه المرضُ، ويهلكُ صاحبهُ بسُرْعة. فالهالِكون في المَجاعات إنّما قَتَلَهم الشَّبَعُ المعتاد السّابق، لا الجوعُ اللاّحق. وأمّا المُتعوّدون للعَيْمة وتَرْك الأُدْم والسَّمْن، فلا تزالُ رطوبتُهم الأصْلِيّة واقفةً عند حَدّها من غَيْر زيادةٍ، وهي صالحة على جميع الأغْذية الطبيعيّة، فلا يقعُ في مِعاهم بتَبَدّل الأَغْذية يُبْسٌ ولا انحرافٌ، فيَسْلَمون في الغالِب من الهَلاك الّذي يَعْرِض لغَيْرهم بالخِصْب وكثرة الأُدُمُ في المآكل.

(أ) ل: تختلف.

وأَصْلُ هذا كلِّه ، أن تَعْلَمَ أنّ الأَغْذيَةَ وإيلافَها أو تَرْكَها ، إنّما هو بالعادَة ، فمَنْ عَوَّدَ نفسَه غذاءً ولاءَمَهُ تَناوُلُهُ كان له مَألوفًا ، وصار الخروجُ عنه والتَبدُّل به داءً ، ما لم يخرجْ عن عَرَض الغِذاء بالجُمْلَة ، كالسُّموم واليَتُّوع(أ) وما أَفْرط في الانْحِراف. فأمّا ما وُجِد فيه التغذّي والملاءَمَةُ فيصيرُ غذاءً مَألوفاً بالعادَة . فإذا أَخَذ الإنسانُ نفسَه باسْتِعْمال اللَّبَن والبَقْل عِوضاً مِن الحِنطة حتى صار له دَيْدَنًا ، فقد حصلَ له ذلك غذاءً ، واستَغْنى به عن الحِنْطة والحبوبِ من غَيْر شَكّ ؛ وكذا من عَوّد نفسَه الصّبْرَ على الجوع والاستغناء عن الطّعام ، كما يُنْقل عن أهْل الرّياضات ؛ فإنّا نسمعُ عنهم في ذلك أخباراً غريبةً [62 ب] / يكاد يُنْكرها من لا يَعْرفها . والسّببُ في ذلك العادَة ؛ فإنّ النّفْس إذا أَلِفَتْ شيئاً صار من [جِبِلّتها](ب) وطَبيعتها لأنّها كثيرةُ التَلوُّن ، فإذا حَصَل لها(ج) اعتيادُ الجوع بالتّدريج والرّياضة ، فقد حصل ذلك عادةً وطبيعةً لها. وما يتوهّمه الأطبّاءُ من أنّ الجوعَ مُهْلِكٌ فليس على ما يَتوهَّمُونه ، إلاّ إذا حُمِلت النّفس عليه دَفْعَةً وقُطع عنها الغِذاءُ بالكلّيّة ، فإنّه حينئذٍ يَتَحَسّم المِعَى ويناله المرضُ الّذي يُخشى معه الهلاكُ . وأمّا إذا كان ذلك تدريجاً ورياضةً بإقْلال الغِذاء شيئًا فشيئًا ، كما يَفْعله المتصوِّفةُ ، فهو بمَعْزِلٍ عن الهلاك . وهذا التّدريج ضَروريّ حتّى في الرّجوع عن هذه الرّياضة؛ فإنّه إذا رَجع إلى الغِذاء الأوّل دَفْعةً خيفَ عليه الهَلاك . وإنّما يَرْجِعُ به كما بدأ في الرّياضة بالتّدريج . ولقد شاهَدْنا من يَصْبر على الجوع أَرْبعين يومًا وِصَالاً وَأكْثَر . وحَضَر أشياخُنا في دَوْلة السُّلطان أبي الحَسَن، وقد رُفِع إليه امْرأتان من أَهْل الجزيرة الخَضْراء ورُنْدَة ،

(أ) في ل أثبتها بضم الياء المثناة من تحت (ب) ع ل ي، وفي ظ ج ومتن ع قبل الإصلاح : خُلقها (ج) ل : له .

حَبَسَتا أنفسَهما عن الأكل جملةً منذ سِنين ، وشاع أمْرُهما ووقع اختبارُهما فصحَّ شأنُهما ، واتّصل على ذلك حالُهما إلى أن ماتَتا . ورأينا كثيراً من أَصْحابنا أيضاً مَن يَقْتَصِر على حَليبِ شاةٍ من المِعْزى يَلْتقِم ثَدْيَها في بَعْض النّهار أو عند الإفطار، ويكونُ ذلك غذاءَهُ ؛ واستدام ذلك خمسَ عَشْرة سنة، وغيرُهم كثير، ولا تَسْتَنْكِرَنَّ[أ] ذلك .

واعلمْ أنّ الجوعَ أَصْلحُ للبَدن من إكْثار الأغْذية بكلّ وجهٍ لمن قَدَر عليه ، أو على الإقْلال منها ، وأنّ له أثراً في الأجْسام والعُقول في صَفائِها وصَلاحِها كما قُلْناه.

واعتَبِرْ ذلك بآثار الأغذية التي تحصُل عنها في الجُسوم ؛ فقد رأينا المتغذّين بلُحوم الحَيوانات الفاخِرة العظيمَة الجُثْمان ، تَنْشَأُ أجْيالُهم كذلك . وهذا مُشاهَدٌ في أَهْل البادِية مع أهْل الحاضِرة . وكذا المتغَذّون بألْبان الإبل / ولُحومها أيضًا، مع ما [63أ] يُؤَثِّر في أخْلاقهم من الصّبر والاحْتمال والقُدْرة على حَمْل الأثْقال كما هو للإبل ، وتَنْشأُ مِعاهُمْ أيضاً على نِسْبة مِعَى الإبل في الصحّة والغِلَظ ، فلا يَطْرقُها الوَهَنُ ولا الضّعف، ولا ينالُها من مضارّ الأغْذية ما ينالُ غيرَهم، فيشربون اليَتُّوعات لاسْتِطْلاق بُطونهم غير محجوبةٍ ، كالحَنْظل قبل نُضْجِه ، والدِّرْياس والفِرْبِيُون ، ولا ينال مِعاهُم منها ضَرر. وهي لو تناولها أهلُ الحَضَر الرّقيقةُ مِعاهم بما نَشأتْ عليه من لَطيف الأغْذية لكان الهلاكُ أسرعَ إليهم من طَرْفة العَيْن ، لما فيها من السُّمِّيَّة .

(أ) ظ ع ي ج، وفي ل: يستنكرون .

ومن تأثير الأَغْذية في الأَبْدان ما ذَكَره أَهْلُ الفِلاحة وشاهَدَهُ أَهْلُ التّجربة، أنّ الدّجاج إذا غُذِّيَتْ بالحُبوب المطبوخة في بَعْر الإبل ، واتُّخِذ بَيْضُها ثم حُضِّنت عليه ، جاء الدّجاجُ منها أعظمَ ما يكون . وقد يستَغْنون عن تَغْذيتها وطَبْخ الحُبوب بطَرْح ذلك البَعْر مع البيض المُحَضَّن ، فيجيءُ دجاجُها في غاية العظم ، وأمثال ذلك كثير . فإذا رأينا هذه الآثارَ من الأَغْذية في الأَبْدان ، فلا شكّ أنّ للجوع أيضاً آثاراً في الأبْدان ؛ لأنّ الضِّدَّيْن على نسبةٍ واحدةٍ في التّأثير وعَدَمِه ، فيكونُ تأثيرُ الجوع في نَقاءِ الأَبْدان من الزّيادات الفاسِدة والرّطوبات المُخْتلِطَة المُخِلّة بالجِسْم والعَقْل ، كما كان الغذاءُ مؤثّراً في وجود ذلك للجِسْم . والله محيطٌ بعِلْمه .

المقدّمة السّادسة :

في أصْناف المُدْرِكين للغيْب من البَشر بالفطْرة أو بالرِّياضة ، ويتقدّمَه الكلامُ في الوَحْي والرُّؤيا

اعْلَمْ أنّ الله سُبْحانه اصْطَفى من البَشر أشْخاصًا فضَّلهم بخِطابه، وفَطَرهم على مَعْرفته ، وجَعَلهم وَسائِل بَيْنه وبَيْن عِباده ، يُعَرِّفونهم بمَصالحهم ، ويَحْرِصونَ على هِدايَتِهم، ويأْخذون بحُجزاتهم عن النّار، ويَدُلّونَهم على طَريق النّجاة . وكان فيما [يُلْقيه][أ] إليهم من المَعارف ، / ويُظْهره على ألْسِنتهم من الخَوارق، الإخْبارُ بوُقوع الكائِنات المغيّبة عن البَشَر ، الّتي لا سبيلَ إلى مَعْرفتها إلاّ من الله بوِسَاطَتهم، ولا يَعْلَمونها إلاّ بتعْليم الله إيّاهم . قال ﷺ[1] : "ألا وإنّي لا أعلَمُ إلاّ ما عَلّمني الله". [63 ب]

واعلَمْ أنّ خبرَهم في ذلك من خَاصّتِه وضَرورته الصِّدْقُ؛ لما يَتَبَيّن لك عند بَيان حَقيقة النُّبُوّة .

(أ) من ع ل ج ي ، وفي ظ: يُلْقي .

---

(1) ابن حِبّان : الثقات 2: 94 ، ابن القيّم : زاد المعاد 3 : 533 .

وعلامةُ هذا الصِّنف من البَشر، أن يوجدَ لهم في حال الوَحْي غَيْبَةٌ عن الحاضِرين مع غَطيط، كأنّها غَشْيٌ أو إغْماءٌ في رَأْيِ العَيْن، وليستْ منهما في شيء؛ وإنّما هي بالحقيقة استِغْراقٌ في لِقاء المَلَك الرّوحانيّ بإدْراكهم المُناسِب لهم، الخارجِ عن مَدارك البَشر بالكُلّية. ثم يتَنَزّل إلى المدارك البشريّة، إمّا بسَماعِ دَويّ من الكَلام فيتفهّمهُ؛ أو يتَمَثّل[أ] له صورة شخص يُخاطِبه بما جاء به من عِنْد الله. ثم تَنْجلي عنه تلكَ الحالُ وقَدْ وَعَى ما أُلْقِيَ عليه. قال رسول الله ﷺ، وقد سُئِلَ عن الوَحْي[1]: "أحيانًا يأتيني مِثْلَ صَلْصَلَةِ الجَرَس، وهو أَشَدُّه عليّ، فيُفصَم عَنّي وقد وَعَيْتُ ما قال؛ وأحيانًا يَتمثّل ليَ المَلَكُ رجلاً فيُكلّمني فأَعي ما يَقُول". ويُدْرِكُه أثناءَ ذلك من الشّدة والغَطِّ ما لا يُعبَّرُ عنه. ففي الحَديث[2]: كان مِمّا يعالِج من التّنزيل شِدَّة. وقالت عائِشةُ[3]: كان يَنْزل عليه الوَحْي في اليَوْم الشّديد البَرْد، فيُفْصَم عنه، وإنّ جَبينَهُ ليَتَفَصّدُ عرقاً. وقال تعالى: ﴿إنّا سَنُلْقِي عَليكَ قَولاً ثَقيلاً﴾ [سورة المزمل، الآية 5]. ولأَجْل هذه الحالَة في تَنَزُّل الوَحْي، كان المُشْركون يَرْمون الأنبياءَ بالجُنون، ويقولون: له رَئِيٌّ أو تابِعٌ من الجِنّ. وإنّما لُبّسَ عليهم بما شَاهَدوه من ظاهِر تلك الحال ﴿ومَن يُضْلِلِ اللهُ فَما لهُ مِن هَادٍ﴾ [سورة الزُّمَر، من الآية 36].

(أ) ل: تمثل.

---

(1) أخرجه البخاريّ 1: 2 (2) من حديث عائشة، وهو في الموطأ (رقم 542 رواية الليثي)

(2) هذا قول ابن عبّاس، وهو في البخاريّ، في التوحيد 1: 4 (5) وفي التفسير 6: 202 (4927) و(4928) و(4929) وفي فضائل القرآن 6: 240 (5044) وفي التوحيد 9: 187 (7524). وهو في الصلاة من صحيح مسلم (448).

(3) قطعة من حديث أخرجه البخاريّ 1: 2 (2) من حديث عائشة.

ومن علاماتهم أيضاً، أنّه يوجَد لهم قبْل الوحْي خُلُق الخَيْر والزَّكاء، ومُجَانَبة المَذمومات والرِّجْس أَجْمـع؛ وهـذا هو مَعْنى العِصْمة. وكأنّه مَفْطور عـلى التَّنزُّه عن [164أ] المَذمومـات والمُنافَـرة لها و / كأنّها منافِيةٌ لجبِلَّته. وفي الصّحيح[1] : أنّه حملَ الحِجارةَ وهو غلامٌ مع عَمّه العبّاس لبناءِ الكَعْبـة، فجعلَها في إزاره ، فانـكشَفَ فسقَط مَغْشِيّاً عليـه ، حتّى اسْتَتَر بإزاره. ودُعيَ إلى مُجْتَمع لوليمـةٍ، وفيها عُـرْسٌ ولَعِب، فأصابَه غَشْيُ النَّوْم إلى أن طَلعت الشّمْس، ولم يَحْضُر شيئاً من شَأْنِهم؛ بل نَزَّهه الله عن ذلك بجِبِلّته، حتّى إنّه ليتنزّه عن المَطْعومات المُستكْرَهة. فقد كان ﷺ لا يقْرب البصلَ ولا الثّومَ، فقيل له في ذلك، فقال[2]: "إنّي أُناجي من لا تُناجون". وانظرْ لمّا أَخْـبرَ[3] النّبيّ ﷺ خديجةَ بحال الوَحْي أَوّل ما فَجَأَهُ وأرادَت اخْتِبارَه، فقالت: اجْـعَلْني بَيْنَكَ وبَيْن ثَوْبك؛ فلمّا فعلَ ذلك ذهبَ عنه؛ فقالت: إنّه مَلَكٌ ولَيْس بشَيْطان؛ ومَعْناه أنّه لا يقْرب النّساء. وكذا سألَته عن أَحبِّ الثِّياب إليه أَنْ يأْتِيَهُ فيها، فقال[4]: "البياضُ والخُضْرة"، فقالت: إنه المَلَك؛ بمعنى أنّ الخُضْرة والبياضَ من أَلْوان الخَيْر والملائِكة، والسّوادَ من أَلْوان الشرّ والشّياطين، وأمثال ذلك .

---

(1) هذان حديثان، الأول منهما، وهي قصة الإزار، في الصحيحين؛ البخاري 2: 179 (1582) ومسلم (340)، والثاني أنّه دُعِيَ إلى مجتمع لوليمة، جاء في سيرة ابن إسحاق 2: 56 (حميد الله) وعنه الروض الأنف 1: 295، وكتاب الاكتفاء للكلاعي 1: 151 .

(2) أخرجه مسلم (564) من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري، وهو في مسند أحمد 3: 387 ومسند الحميدي (1278) و (1299) .

(3) سيرة ابن هشام 1: 338، ابن عبد البرّ: الاستيعاب 2: 182، الذهبي: سير أعلام النبلاء 2: 116 .

(4) لم أقف عليه .

ومن عَلاماتِهم أيضاً ، دُعاؤهم إلى الدّين والعِبادة ، من الصّلاة والصَّدقة والعَفاف . وقد استدَلَّتْ خديجةُ على صِدْقِه ﷺ بذلك ، وكذلك أبو بَكْر ، ولم يحتاجا في أَمْره إلى دليلٍ خارج عن حالِه وخُلُقه . وفي الصّحيح[1] : أنّ هِرَقْل حين جاءَهُ كتابُ النبيّ ﷺ يَدْعوه إلى الإسْلام ، أحْضر من وُجِدَ ببَلده من قُرَيشٍ ، وفيهم أبو سُفْيان ، ليَسْألهم عن حالِه، فكان فيما سأل أن قال : بِمَ يأْمُركم ؟ فقال أبو سفيان : بالصّلاة والزَّكاة والصِّلة والعَفاف ، إلى آخر ما سَأَل فأجابه ؛ فقال : إنْ يكنْ ما تَقول حَقاً، إنّه نَبيٌّ ، وسَيَمْلكُ ما تَحْت قَدَمَيَّ هاتَيْن . والعفافُ الّذي أشارَ إليه هِرَقْل هو العِصْمة. فانظُر كَيْف أَخَذ من العِصْمة والدّعاء إلى الدّين والعبادَة دَليلاً على صِحّةِ النُبوَّة، ولم يَحْتج إلى مُعْجزة، فَدلَّ على أنّ ذلك من عَلامات النُبوَّة.

/ ومن علاماتِهم أيضاً، أن يكونوا ذَوي حَسَبٍ في قَوْمِهم، وفي [64 ب] الصَّحيح[2] : ما بعثَ الله نَبياً إلاّ في مَنْعَةٍ من قَوْمه؛ وفي رواية أخرى: في ثَرْوةٍ من قَوْمه؛ واسْتدْركه الحاكِمُ[3] على الصّحيحَيْن. و في مُساءَلَة هِرَقْل لأبي سُفْيان كما هو في الصَّحيح[4] ، قال: كَيْف هو فيكم؟ فقال أبو سُفْيان: هو فينا ذو حَسَبٍ؛ فقال هِرَقْل: والرُّسُل تُبْعث في أَحْساب قَوْمِها. ومَعْناه، أن تكون له عَصَبِيّةٌ وشَوْكَةٌ تَمْنعه من أَذَى الكُفّار حتى يُبَلّغ رسالات رَبّه، ويُتِمّ مُرادَ الله في إكْمال دينه ومِلَّته.

---

(1) أخرجه البخاري 1: 5- 6 حديث رقم (7) .

(2) هذا الحديث خاص بالأنبياء، والمحفوظ فيه :"في ثروة من قومه" والثروة العدد الكثير، وهو معنى المَنَعة. أخرجه الطبري في تفسيره 12: 88 والحاكم : 2: 561 من حديث أبي هريرة، وابن حبّان في صحيحه (6206) (6207).

(3) المستدرك 2: 561 .

(4) أخرجه البخاري 1: 6 حديث (7) .

(أ) ومن عَلاماتهم أيضاً ، وقوعُ الخَوارق لهم شاهدةً بِصِدْقهم ، وهي أفعالٌ يَعْجِزُ البشرُ عن مِثْلها ، فسُمّيت لذلك مُعْجِزة ، ولَيْست من جِنْس مَقْدور العِباد، وإنّما تقَعُ في غَيْر محلّ قُدْرتهم(ب) ، وللنّاس في كيفيّة وُقوعها ودِلالتها على تَصْديق الأنْبياء خِلافٌ .

فالمُتكلّمون بناءً على القَوْل بالفاعل المُخْتار ، قائلون بأنّها واقِعةٌ بقُدْرة الله لا بِفِعْل النّبيّ ، وإن كانت أَفْعالُ العِباد عند المُعْتزلة صادرةً عنهم ، إلاّ أنّ المُعْجزةَ لا تكون من جِنْس أَفْعالهم . وليس للنّبيّ فيها عند الجميع(ج) إلا التّحدّي بها بإذن الله ، وهو أن يستَدِلّ بها النّبيُّ قَبْل وقوعها على صِدْقه في مُدّعاه ، فتتنزّل مَنْزِلَة القَوْل الصّريح من الله بأنّه صادِق ، وتكونُ دِلالتها على الصّدق قَطْعِيّة . فالمعجزةُ الدّالة مجموع الخارق والتّحدّي ، ولذلك كان التّحدّي جُزءًا منها ، وعبارةُ المتكلّمين : صِفَةُ نَفْسها ، وهو واحِدٌ ، لأنّه مَعْنى الذاتيّ عِنْدهم .

والتّحديّ هو الفارِقُ بَيْنها وبين الكَرامة والسّحْر، إذ لا حاجة فيهما إلى التّصديق، فلا وُجودَ للتحدّي إلاّ إن وُجِد اتّفاقاً. وإن وَقَع التحدّي في الكَرامَة عند مَنْ يُجيزها، وكانتْ لها دلالة، [فإنّما](د) هي على الولاية وهي غَيْر النُبوّة. ومن هنا منعَ الأستاذُ أبو إسْحاق وغيرُهُ وقوعَ الخوارِق كرامةً، فِراراً من الالتباس بالنّبوّة عند التحدّي بالولاية . وقد أَرَيْناك المغايرة بينهما، وأنّه يَتَحدّى بغير ما يتحدّى بـه النبيُّ ، فلا لُبْس؛ على أنّ النّقْل / عن الأُسْتاذ(هـ) ليسَ صريحاً، وربّما حُمِلَ على إنْكار أن [165أ] تقع خوارقُ الأنْبياء لهم بناءً على اخْتِصاص كلّ من الفريقَيْن بخَوارِقه .

(أ) من هنا تبدأ ورقة مُضافة بصَفْحيها بخط ابن خلدون في النُسختين ع ي ، وهي مدرجة في ظ ل ج (ب) ي : القُدْرة
(ج) ي وحدها: عند المتكلمين (د) ظ: وإنّما (هـ) في ي : الأستاذ في ذلك .

وأمّا المُعْتَزِلة فالمانِع من وُقوع الكَرامة عِنْدهم أنّ الخَوارقَ لَيْسَتْ من أَفْعال العباد ، وأفعالهم مُعْتادة ، فلا خارِق . وأمّا وقوعُها على يَدِ الكاذِب تَلْبيساً ، فهو مُحالٌ .

أما عند الأَشْعريّة فلأنّ صِفَةَ نَفْس المُعجزة التّصديقُ والهدايَة ، فَلَوْ وقعت بخلافِ ذلكَ انقلَبَ الدّليلُ شُبْهةً ، والهدايةُ ضلالةً ، وأقولُ : والتّصديقُ كَذِباً ، واسْتحالَت الحقائقُ، وانقلَبَتْ صِفات النَّفْس؛ وما يَلْزم من فَرْض وُقوعه المُحالُ لا يكون مُمْكنًا . وأمّا عند المُعْتزلة فلأنَّ وُقوعَ الدّليل شُبْهَةٌ والهداية ضلالةٌ ، قبيحٌ، فلا يَقعُ من الله.

وأمّا الحكماءُ ، فالخارِقُ عندهم من فِعْل النّبيّ ، ولو كان في(أ) غير محلّ القُدْرة ، بناءً على مَذْهبهم في الإيجاب الذّاتي . ووقوعُ الحوادث بَعْضها عن بَعْض ، متوقِّفٌ على الشّروط والأَسْباب الحادِثة، مُسْتَنِدة أخيرًا إلى الواجِب بالذّات الفاعِل بالذّات(ب) لا بالاخْتيار ، وأنّ النّفس النّبوية عندهم لها خواصّ ذاتيّة ، منها صُدور هذه الخوارِق بقُدْرتهِ وطاعَةِ العَناصر له في التّكوين . والنّبيُّ عندهم مَجْبولٌ على التَّصْريف في الأَكْوان متى توجّه إليها، واسْتَجْمع لها بما جَعل الله له من ذلكَ . والخارِقُ عِنْدهم يَقَع للنّبيّ ، كان التّحدّي أو لم يَكُنْ ، وهو شاهدٌ بصِدْقه من حيثُ دِلالتُه على تصرّف النّبيّ في الأكْوان الّذي هو من خَواصّ النّفس النّبويّة ، لا بأنّه يَتنزّل مَنْزلةَ القَوْل الصّريح بالتّصديق . فلذلكَ لا تكونُ دِلالتُها عندهم قَطْعيّة كما هي عند المُتكلّمين ، ولا يكونُ التّحَدّي جُزْءًا من المُعجزة ، ولم يصحّ فارقاً لها عن

(أ) ع ج: على (ب) مذكورة في ع ج ل ظ: وأثبتت في ي بخط ابن خلدون في الورقة المضافة ، ثم شَطَبها .

السِّحْر والكَرامة . وفارِقُها عندهم عن السِّحْر ، أنّ النّبيّ مجبولٌ على أفْعال[أ] الخَيْر ، [65 ب] مصروفٌ عن أَفْعال الشّرّ ، / فلا يلمّ الشرُّ بخَوارقه. والسّـاحرُ على الضّدّ؛ فأفعالُه[ب] كلُّها شرٌّ وفي مَقاصد الشّرّ. وفارِقُها عن الكرامة أنّ خوارقَ النبيّ مخصوصَةٌ، كصُعود السّماء ، والنّفوذِ في الأجْسام الكثيفـة، وإحْياء الموتَى ، وَتكْليم الملائِكـة ؛ والطّيران في الهواء. وخوارقُ الوليّ دون ذلك ، كتَكْثير القَليل، والحديثِ عن بَعْض المُسْتقبل، وأمثاله ممّا هُو قاصرٌ عن تَصْريف الأَنْبياء ، ويأتي النّبيُّ بمثل خَوارقه، ولا يقدر هو على مِثْل خَوارق الأَنْبياء؛ وقد قَرّر ذلك المتصوّفةُ فيما كتبوهُ في طَريقتهم وَنقَلوه عن مَواجِدهم.

وإذا تَقَرَّر ذلك، فاعلَمْ أنّ أعظَمَ المُعجزاتِ وأَشْرَفَها وأَوْضَحَها دلالةً ، القرآنُ الكريمُ المنزّلُ على نَبيّنا صَلواتُ الله عليه؛ لأنّ الخوارقَ في الغالب تقعُ مُغايِرةً للوَحْي الّذي يتلقّاه النبيُّ وتأتي به المُعْجزة شاهدةً ، وهذا ظاهر؛ والقرآن هو بنَفْسه الوَحْيُ المدَّعَى، وهو الخارقُ المعجزُ؛ فدِلالَتُه[ج] في عَيْنه ، ولا يَفْتقر إلى دليلٍ أَجْنبيّ عنه كسائر الخوارق مع الوَحْي ؛ فهو أوضَحُ دلالةً لاتّحاد الدّليل والمَدْلول فيه . وهذا مَعْنى قَوْله ﷺ[1] : "ما من نَبيّ من الأَنْبياء إلاّ وأُوتيَ من الآيات ما مثلُه آمَنَ عليه البَشرُ؛ وإنّما كان الّذي أُوتيتُهُ وَحْيًا أوحيَ إليّ. فأنا أَرْجو أن أكونَ أكثَرَهم تابعاً يومَ القيامة". يشيرُ إلى أنّ المُعْجزةَ متى كانت بهـذه المثابة في الوُضوح وقُوّة الدّلالة ، وهو كـونها

(أ) ل : فعل (ب) في ظ : أفعاله ، بدون عطف (ج) كذا في ظ ل ج ع، وفي ي: ومقاصِدُه .

(1) أخرجه البخاري في فضائل القرآن من صحيحه 6: 224 حديث (4981) وفي الاعتصام 9: 113 حديث (7274) ومسلم في الإيمان 152 .

نَفْس الوَحْي، كان المُصَدّق لها أكثرَ، لوُضوحها ، فكَثُر المصدِّق المؤمِنُ ، وهم التّابع والأُمّة . والله تعالى أعلم(أ) .

ولنَذْكر الآن تفسيرَ حقيقةِ النبوّة على ما شرحَهُ كثيرٌ من المحقّقين ، ثمّ نَذْكرُ حقيقةَ الكِهانة، ثمّ الرُّؤيا، ثمّ شأن العَرَّافين، وغير ذلك من مَدارك الغَيْب ، فنقول:

اعْلم ، أرشدنا اللهُ وإيّاك، أنّا نُشاهِد هذا العالَم بما فيه من المَخلوقات كلِّها على هَيْئةٍ من التّرتيب والإحْكـام ، / ورَبْط الأَسْباب بالمُسَبَّبات ، واتّصالِ الأَكْوان بالأَكْوان ، واستحالةِ بَعْض المَوْجودات إلى بَعْض ، لا تَنْقضي عجائبُه في ذلك ولا تَنْتهي غاياتُه. وأبدأُ من ذلك بالعالَم المَحْسوس الجِسْمانيّ، وأوّلاً: عالمِ العَناصر المشاهَدَ كيف تَدَرّج صاعدًا من الأَرْض إلى الماء ، ثمّ إلى الهواء، ثمّ إلى النّار، متّصلاً بعضُها بِبَعْض، وكلٌّ واحدٍ منها مستعدٌّ أن يَسْتَحيل إلى ما يليه صاعداً وهابطاً، ويَسْتحيلُ بعضَ الأَوْقات . والصّاعدُ منها أَلْطفُ ممّا قَبْله ، إلى أن يَنْتهي إلى عالَم الأَفْلاك ، وهي أَلْطفُ من الكلّ ، وعلى طبقاتٍ ؛ اتّصل بعضُها بِبَعْضٍ على هَيْئة لا يُدْرِكُ الحسُّ منها إلاّ الحركات فقطْ، وبها يَهْتَدي بَعْضُهم إلى مَعْرفة مَقاديرها وأَوْضاعِها، وما بَعْد ذلك من وُجود الذّواتِ الّتي لها هذه الآثارُ فيها. ثم انظرْ إلى عالَم التّكوين كَيْف ابْتَدأ من المعادِن، ثمّ النّبات، ثمّ الحَيوان، على هيئةٍ بديعةٍ من التّدريج؛ آخرُ أُفُق المعادن متّصل بأوّل أُفق النّبات، مثل الحَشائشِ وما لا بِزْر لهُ؛ وآخر أُفقُ النّبات مِثل النّخل والكَرْم، متّصلٌ بأوّل أُفُق الحَيوان كالحَلزون والصَّدَف ، لم توجدْ [166أ]

(أ) إلى هنا ينتهي النص بخط ابن خلدون في نسختَيْ ع ي، وتنقله بقية النّسخ .

لهما إلاّ قُوّة اللّمْس فقَط . ومعنى الاتّصال في هذه المكـوّنات ، أنّ آخرَ أفُقٍ منها مستعدٌ بالاسْتِعْداد القريب لأنْ يصير أوّل أُفُقٍ من الّذي بَعْدَه . واتّسَعَ عالَمُ الحيوان وتعدَّدت أنواعُه ، وانتهى في تدرّج[أ] التّكوين إلى الإنْسان صاحب الفِكْر والرَّويّة، يرتَفع إليه من عالَم القِرَدة[ب] الّذي اسْتُجْمِع فيه الكَيْس والإدْراك، ولم يَنْتهِ إلى الرّويّة والفِكْر بالفِعْل، وكان ذلك في أوّل أُفُقٍ من الإنْسان بَعْده، وهذا غايةُ شُهودِنا .

[66 ب] ثم إنّا نَجِدُ في العوالِم على اخْتلافها آثاراً مُتنوّعة، ففي عالَم الحِسّ آثارٌ من حَركة الأَفْلاك والعَناصر ،/ وفي عالَم التّكوين آثارٌ من حركات النُّمـوّ والإدْراك، تشهدُ كلُّها بأنّ لها مُؤثّراً مُبايناً للأَجْسام . فهو روحانيّ ومُتّصل بالمكوّنات ؛ لوُجود اتّصالِ هذه العَوالَم في وُجودها، وذلك هو النّفس المُدْرِكَةُ والمحرّكة. ولا بُدّ فوْقَها من مَوْجودٍ آخر يُعْطيها قُوَى الإدْراك والحرَكَة ، ويتّصلُ بها أيضاً ، وتكون ذَواتُه إدْراكاً صِرْفاً وتَعَقُّلاً مَحْضاً، وهو عالَم الملائِكة[ج]. فوجَب من ذلك أن يكونَ للنّفس استعدادٌ للانْسلاخ من البَشريّة إلى الملائِكيّة[ج]، لتصيرَ بالفِعْل من جِنْس الملائكة وقتاً من الأَوْقات وفي لَمْحةٍ من اللّمَحات؛ وذلك بَعْد أن تَكْمُلَ ذاتُها الرّوحانيّة بالفِعْل ، كما نَذْكره بَعْد ، ويكونُ لها اتّصالٌ بالأُفُق الّذي بَعْدها ، شَأْن المَوْجودات المُتَرتّبة كما قدَّمناه ، فلَها في الاتّصال جِهَتَا العُلُوّ والسُّفْل، هي مُتّصلة [بالبَدَن من][د] أَسْفل منها، ومُكْتَسِبة به المدارك الحِسّيّة التي يُسْتَعَدُّ بها للحُصول على التعَقُّل بالفِعْل؛ ومُتّصلة من جهة الأَعْلَى منها بأفق الملائِكة[هـ] ومكْتَسِبة فيـه المدارك العِلْميّة

(أ) ل : تدريج (ب) كذا في الأصول المخطوطة الخمسة (ج) ع ل: الملكية (د) كذا في ج ل ع ي، وفي ظ وحدها : بالذي (هـ) ل: الملكية .

والغَيْبيّة، فإنَّ عِلْم الحوادث موجودٌ في [ذواتهم](أ) من غَيْر زمان . وهذا على ما قَدَّمْناه من التّرتيب المُحْكَم في الوُجود باتّصال ذوَاته وقُواهُ بَعْضها بِبَعْض.

ثم إنّ هذه النّفس الإنسانية غائِبةٌ عن العِيان، وآثارها ظاهِرةٌ في البدَن؛ وكأنّه وجميعَ أجزائه مُجْتمعة ومُفْترقة(ب) آلاتٌ للنّفس ولقُواهـا. أمّا الفاعِلة، فالبَطْش باليَد ، والمَشْيُ بالرِّجْل ، والكـلامُ باللّسان ، والحركةُ الكُلّيّـة بالبَدن مُتَدافعاً . وأمّا المُدْركة ، وإنْ كانت قُوَى الإدْراك مُتَرتّبة ومُرْتقِية إلى القُوّة العُلْيا منها ، وهي المفكّرة الّتي يُعَبّرون عنها بالنّاطِقة ، فقُوَى الحِسّ الظّاهر بآلاته ، من البَصر ، والسَّمْع ، وسائِرها ، تَرْتقي إلى البَاطن . وأوّلُه الحِسّ المُشْـترك ، وهـو قوّة تُدْرِك المَحْسوسات مُبْصَرةً ومَسْموعَةً / ومَلْموسةً وغيرها في حالةٍ واحـدة ؛ وبـذلك فارقَتْ قُوّةَ الحِسّ [67أ] الظاهِر؛ لأنّ المَحْسوسات لا تَزْدحم عليها في الوَقْت الواحِد. ثم يُؤدّيه الحِسُّ المشْترك إلى الخَيال، وهو قُوّةٌ تمثّل الشيءَ المحسوسَ في النّفس كما هُوَ، مُجَرّداً عن المَوَادّ الخارجيّة فقط. وآلةُ هاتَيْن القُوّتَيْن في تَصرُّفهما البَطْنُ الأوّلُ من الدّماغ، مُقَدَّمُهُ للأولى؛ ومُؤَخَّرُهُ للثّانية . ثمّ يَرْتقي الخَيالُ إلى الوَهْمِيّة والحافِظة ، فالوَهْمِيّة لإدْراك المعاني المتعلّقـة بالشّخصيّات، كعَداوة زَيْد، وصَداقة عَمْرو، ورَحْمـة الأب، وافْتِراس الذّئب . والحافِظةُ لإيداع المدْرَكات كلّهـا، متَخَيَّلةً وغير متخَيّلة ؛ وهي لها كالخِزانة، تَحفَظُها إلى وَقْت الحاجة إليها. وآلةُ هاتَيْن القُوّتَيْن في تَصَرُّفهما، البطنُ المؤخَّر من الدّماغ، أوّلهُ للأولى؛ ومؤخَّره للأُخرى. ثم يَرتقي جميعُها إلى قُوّة الفِكْر، وآلَتُه البَطْنُ الأَوْسَطُ من الدّماغ؛ وهو القُوّة الّتي تَقَعُ بها حَركَةُ الرَّوِيّة والتَّوَجهِ نحو

(أ) في ع ل: تعقلاتهم ، ومصححة في الحاشية بخطه بما أثبت ، وبقيت على حالها في ي ظ (ب) في بقية الأصول : متفرّقة.

التَّعَقُّل؛ تتحرَّك النَّفس بها دائمًا - بما رُكِّب فيها من النُّزوع إلى ذلك - لتَخْلُص من دَرَك القُوَّةِ والاسْتعداد الّذي للبشَريّة، وتَخْرج إلى الفِعْل في تعَقُّلِها متَشبِّهَةً بالملإ الأَعْلى الرّوحانيّ؛ وتصير في أوّل مَراتب الرّوحانيّات في إدْراكها بغَيْر الآلات الجِسْمانيّة . فهي متحرّكة دائمًا ومُتَوجّهة نحو ذلك . وقد تَنْسلخ بالكلّيّة من البشرية وروحانيتها إلى [الملكية](أ) من الأُفُق الأَعْلى من غير اكْتِسابٍ ، بَلْ بما جَعَل الله فيها من الجِبِلَّة والفِطْرة الأُوْلى في ذلك .

والنّفوسُ البشريّة في ذلك على ثَلاثة أَصْناف:

صِنْفٌ عاجِزٌ بالطَّبع عن الوُصول إلى الإِدْراك الرّوحانيّ، فَيَقْنَعُ بالحَركة إلى الجهة السُّفْلى نحو المَدارِك الحِسّية والخياليّة، وتَرْكيب المَعاني من الحافِظَة والوَهْميّة على قَوانين محصورةٍ، وتَرْتِيبٍ خاصّ يَسْتفيدون به العلومَ / [67ب] التَّصَوُّريّة والتّصديقيّة الّتي للفِكْر في البَدَن ؛ وكلّها خياليّ مُنْحصرٌ نِطاقُه ؛ إذ هو من جِهة مُبْتدئه(ب) يَنْتهي إلى الأوّليّات ولا يتجاوزُها، وإن فَسَدَتْ فَسدَ ما بَعْدَها. وهذا هو في الأَغْلب نطاقُ الإدْراك البشريّ الجِسْمانيّ. وإليه تَنْتهي مَداركُ العُلماء، وفيه تَرسخُ أَقْدامُهم.

وصِنفٌ مُتَوجّه بتلك الحركة الفِكْريّة نحو التعقُّل الرّوحانيّ والإدْراك الّذي لا يَفْتقر إلى آلات البَدَن ، بما جُعِل فيه من الاسْتعداد لذلك . فيتّسع نطاقُ إدْراكه عن الأوّليّات الّتي هي نِطاقُ الإدْراك الأَوّلِ البَشريّ ، ويسرحُ في فَضاء المُشاهدات الباطِنةِ ، وهي وجدانٌ كلّها ، لا نِطاقَ لها من مَبْدئها ولا من مُنْتهاها ؛ وهذه

(أ) من ع ل ج ، وفي ظ ي : الملائكة (ب) في بقية الأصول : مَبْدإه .

مدارِكُ الأولياء(أ) أَهْلِ العُلوم اللَّدُنّيَّة والمعارف الرَّبَّانية ، وهي الحاصِلة بَعْد الموت لأهْل السّعادة في البَرْزَخ .

وصنفٌ مَفْطور على الانْسِلاخ من البشريَّة جُمْلةً ، جسمانيَّها وروحانيَّها، إلى [الملكيّـة](ب) من الأُفُق الأَعْلى ، ليَصيرَ في لَمْحةٍ من اللَّمحات مَلَكاً بالفِعْـل ، ويَحْصُل له شهودُ المَلَإ الأَعْلَى في أُفُقِهم، وسماعُ الكلام النّفْسانيّ والخطابِ الإلاهيّ في تلك اللَّمْحة. وهؤلاء هم الأنبياءُ، صلواتُ الله عَلَيْهم؛ جعلَ الله لهم الانسلاخَ من البشريَّةِ في تلك اللَّمْحَة، وهي حالةُ الوَحْي، فِطرةً فَطَرهم عليها، وجِبِلّةً صَوَّرهم فيها، ونَزَّههم عن مَوانع البَدن وعوائِقه ما داموا مُلابِسين لها بالبشريَّة، بما رَكَّبَ في غَرائزِهم من العِصْمَة والاسْتِقامة الّتي يُحاذونَ بها تلك الوِجْهَة ، ورَكَّز في طباعهم رَغْبَةً في العِبادة تكْتَنِفُ بتلك الوِجْهة *وتشيع نحوها*(ج) . فهم يتوجّهون(د) إلى ذلك(هـ) الأُفُق بذلك النَّوْع من الانْسِلاخ متَى شاؤوا، بتلْك الفِطْرَة الّتي فُطِروا عليها، لا باكْتسابٍ ولا صِناعةٍ . فإذا توجّهوا وانْسَلَخوا عن بَشريّتهم ، وتَلَقَّوْا في ذلك الملإِ الأَعْلى/ ما يتلقَّوْنه، عاجوا به على المَدارِك البَشريّة مُتَنزّلاً [في](و) قُواها لحكمةِ [68 أ] التّبليغ للعِباد . فتارةً بسَماع دَوِيٍّ كأنّه رَمْزٌ من الكلام يَأْخذ منه المعنَى الّذي أُلقي إليه، فلا يَنقضي الدَّوِيُّ إلاّ وقد وَعاه وفَهِمَه. وتارةً يتمثّل له المَلَكُ الّذي يُلْقي إليه ، رجلاً، فيكلّمه ويَعي ما يَقُوله. والتَلقّي من المَلَك، والرّجوعُ على المدارِك البشريّة، وفَهْمُه ما أُلقي عليه، كلُّه، كأنّه في لَحْظةٍ واحدةٍ، بل أقربُ من لَمْح البَصر، لأنّه

(أ) ي: العلماء (ب) ظ: الملائكة (ج) سقط ما بين النجمين من ل (د) ج: متوجّهون (هـ) سقط من ي (و) في ظ وحدها: من .

ليس في زَمانٍ، بل كلّها تقَع جميعاً فَتظهرُ كأنّها سَريعة؛ ولذلك سُمّيت وَحْياً؛ لأنّ الوَحْيَ في اللّغة الإسْراع.

واعلَمْ أنّ الأُولَى، وهي حالةُ الدَّوِيّ، هي رُتْبة الأَنبياء غير المُرْسَلين [على ما حَقّقوه. والثّانية، وهي حالةُ تمثُّل المَلَكَ رجلاً يُخاطِب، هي رُتْبة الأنْبياء][أ] المُرسلين، ولذلك[ب] كانت أكملَ من الأولى. وهذا مَعْنى الحديث[1] الّذي فَسَّر فيه النّبيّ ﷺ الوَحْيَ لمّا سألهُ الحارثُ بن هِشام، وقال: كَيْف يَأْتيك الوَحْي؟ فقال: "أحيانًا يَأْتيني مثل صَلْصَلة الجَرَس، وهو أَشَدُّه علَيّ، فيُفْصَمُ عنّي وقد وَعَيْت ما قالَ؛ وأحياناً يتمثّل لي المَلَك رجلاً فيكلّمني فأَعي ما يَقول". وإنّما كانت الأولَى أشدّ لأنّها مَبدأ الخُروج في ذلك الاتّصال من القُوّة إلى الفِعْل، فيَعْسُرُ بَعْضَ العُسْر؛ ولذلك لمّا عاج فيها على المَدارك البَشريّة اخْتصّت بالسّمع وصَعُب ما سِواه. وعندما يتكرر الوحْيُ ويكثُر التلقّي يَسْهل ذلك[ج] الاتّصال؛ فعندما يَعوجُ إلى المدارك البَشريّة، يأتي على جَميعها، وخُصوصًا الأَوْضح منها وهو إدْراكُ البَصَر.

وفي العِبارة عن الوَعْي في الأولَى بصيغة الماضي، وفي الثّانية بصيغة المُضارع لَطيفةٌ من البَلاغة؛ وهي: أنّ الكلامَ جاء مَجيءَ التّمثيل لحالتَيْ الوَحْي، فَمُثّلَت الحالةُ الأُولَى بالدّوِيّ الّذي هو في المُتعارف غيرُ كلامٍ، وأخبر أنّ الفهْم والوعْيَ يَتْبعه غِبَّ انقِضائه، فناسَب عند تَصْوير انقضائه وانفصاله العبارةَ عن الوَعْيِ بالماضي،

(أ) من ل ع ج وسقط من ظ ي (ب) ل: ولهذا (ج) ج: ذاك.

---

(1) تقدّم تخريجه في صفحة (166).

المُطابِق للانقضاء والانقِطاع؛ ومُثّل المَلَكُ في الحالِةِ الثّانيـة برجلٍ يُخاطِب ويتكلّـم، والكلامُ يُساوِقُهُ الوَعْي، فناسَب العبارةَ بالمُضارع / المُقتضي للتَّجدُّد . [68 ب]

واعلَمْ أنّ في حالةِ الوَحْي كلِّها على الجُمْلة صعوبةٌ وشِـدَّةٌ قد أشـار إليها القرآن؛ قال تعالى : ﴿إنّا سنُلْقِي عليكَ قولاً ثقيلاً﴾ [سورة المزمل، الآيـة 5] ، وقالت عائِشة[1] : كان ممّا يُعاني من التّنزيل شِدّةً ؛ وقالت : كان يَنْزل عليه الوَحْيُ في اليوم الشّديد البَرْد، فينْفَصِمُ عنه وإنَّ جَبينَه ليَتَفَصّد عَرَقاً . ولذلك ما كان يَحْدُث عنه في تلْكَ الحالَة من الغَيْبة والغَطيط ما هو مَعْروف . وسببُ ذلك أنّ الوَحْيَ -كما قَرّرْناه- مفارقةُ البَشَريّة إلى المَدارِك المَلَكِيّة ، وتَلَقّي كلام النّفس، فتحدُث عنه شِدّة من مُفارقة الذّات ذاتَها وانسلاخِها عنْها من أفقِها إلى ذلك الأُفُق الآخر . وهذا هو مَعْنى الغَطّ الّذي عُبّر به في مَبْدإ الوَحْي في قَـوْله[2]: " فَغَطّني حتّى بلغ منّي الجَهْدُ، ثم أرسلني فقال: اقرأ ! فقلتُ : ما أنا بقارِيءٍ" ؛ وكذا ثانيـةً وثالثـةً، كما في الحَديث . وقد يُفْضي الاعتيادُ فيه بالتّدْريج شَيْئًا فشيئًا إلى بَعْض السُّهولة بالقِياس إلى ما قبلَه. ولذلك كان تَنَزُّلُ نُجومِ القُرْآن وسُوَرِه وآياته حين كان بمكّة أقصرَ منها وهو بالمدينة . وانْظُر إلى ما نُقِل في نُزول سُورَة براءة في غَزْوة تَبوك ، وأنّها أُنْزِلَتْ كلُّها أَوْ أَكْثَرُها عليه وهو يسيرُ على ناقته؛ بَعْد أن كان بمكّة يَنْزِلُ عليه بَعْضُ السُّورَة من قِصار المفَصّل في وَقْت، ويَنْزل الباقي في حينٍ آخر . وكذلك كان من آخر ما[أ] نَزل بالمدينة آيةُ الدَّيْن، وهِيَ ما هيَ في الطّول؛ بَعْد أن كانت الآياتُ تنْزل بمكّة مثل

(أ) سقط من: ل ح .

(1) المحفوظ أن هذا قول ابن عباس ، وتقدّم تخريجه في صفحة (166) .

(2) قطعة من حديث عائشة في البخاري (3) .

آيات سُوَرة الرَّحْمَن، والذّاريات، والمدّثّر، والضُّحَى، والعَلَق، وأمْثالها . واعتَبِرْ ذلك علامةً تُميِّزُ بها بَيْن المَكّيّ والمَدنيّ من السُّوَر والآيات ؛ واللهُ المُرْشد إلى الصّواب . هذا محصّلُ أمْر النّبوّة .

وأما الكِهَانَةُ فهي أيضاً من خواصّ النّفس الإنسانيّة؛ وذلك أنّه قد تقدّم لنا في جميع ما مَرَّ أن للنّفْس الإنسانيّة استعداداً للانْسِلاخ عن البَشريّة إلى الرّوحانيّة الّتي فَوْقها، وأنّه تَحْصل(أ) من ذلك لَمْحة للبَشر في صِنف الأنْبياء * عليهم السّلام *(ب) / [169] بما فُطِروا عليه من ذلك ، وتَقَرّر أنّه يَحْصُل لهم من غَيْر اكتسابٍ ولا استعانةٍ بشيءٍ من المَدارك ، ولا من التّصوُّرات ، ولا من الأفعال البدنيّة ، كلامًا أو حركةً ، ولا بأمرٍ من الأُمور ، إنّما هو انْسِلاخٌ من البَشريّة إلى المَلَكيَّة بالفِطْرة في لحظةٍ أقربَ من لَمْح البَصَر .

وإذا كان ذلك، وكان [هذا](ج) الاستعدادُ موجوداً في الطّبيعة البَشريّة، فيُعْطي التقسيمُ العقليُّ أنّ هُنا [صِنفًا](ج) آخرَ من البَشر ناقصاً عن رُتْبة الصّنف الأوّل نُقْصانَ الضدّ عن ضِدّه الكامِل . لأنّ عَدَمَ الاستعانة في ذلك الإدْراك ضِدٌّ للاستعانة فيه، وشتّان ما بيْنهما . فإذن ، أَعْطى تَقْسيمُ الوجود أنّ هُنَا صِنْفاً آخرَ من البَشر مفطورٌ على أنْ تَتحرّكَ قوّتُهُ العقليةُ حركتَها الفكريّة بالإرادة عندما يَبْعثُها النُّزوع لذلك، وهي ناقصةٌ عنه بالجِبِلَّة، فيكونُ لها بالجِبِلَّة عندما يعوقُها العَجْزُ عن ذلك تشبُّثٌ بأمور جُزْئيّة مَحْسوسة أو مُتخيَّلة، كالأجْسام الشّفافة، وعظام الحيوان، وسَجْع الكَلام، وما يَسْنَحُ من طَيْرٍ أو حَيَوانٍ، يَسْتديمُ ذلك الإحساسَ أو

(أ) ع : يحصل (ب) سقط من ع ل (ج) من: ع ج ل ي .

التخيُّل مُستعينًا به في ذلك الانْسلاخ الّذي يقْصده ويكون كالمُشيِّع له. وهذه القوّةُ الّتي فيهم مَبْدأ لذلك الإدْراك، هي الكِهانَةُ. ولكَوْن هذه النّفوسُ مَفْطورة على النّقص والقُصور عن الكَمال، كان إدراكُها في الجزئيّات أكثَرَ من الكلّيات، وتكون متشبّثة بها [غافلة][أ] عن الكلّيات. ولذلك ما تكون [المتخيّلة][ب] فيهم في غاية القُوّة، لأنّها آلةُ الجزئيات، فتنفذُ فيها نُفوذًا تامّاً في نومٍ أو يقظةٍ، وتكونُ عندَها حاضرةً عتيدةً، تُحْضِرُها المتخيّلة وتكونُ لها كالمرآة تَنْظر فيها دائماً. ولا يَقْوَى الكاهِنُ على الكمال في إدْراك المَعْقولات، لأنّ وَحْيَهُ من وَحْيِ الشّياطين. وأرفَعُ أَحْوال هذا الصّنف أن يَسْتعين بالكَلام الّذي فيه السَّجْعُ والموازنَةُ ليَشْتَغِل به عن الحواسّ، ويَقْوَى بعضَ الشّيْء على ذلك الاتّصال النّاقِص،/ [69 ب] فَيَهْجِسُ في قَلْبه عن تلك الحركة، والّتي[ج] يُشَيِّعها لذلك الأَجْنبيّ ما يَقْذِفُه على لِسانه؛ فرُبّما صَدَق ووَافَق الحقّ، وربّما كذب؛ لأنّه [يُتَمّمُ][د] نَقْصَه بأمْرٍ أجْنبيٍّ عن ذاته المُدْرِكة، ومُبايِنٍ لها غيرِ ملائِم، فيَعْرِض له الصّدقُ والكذبُ جميعًا ويكون غيرَ موثوق به. وربّما يفزَعُ إلى الظّنون والتّخْمينات حِرْصاً على الظَّفَر بالإدراك، بزَعْمه، وتَمْويهًا على السّائلين. وأصحابُ هذا السَّجْع هم المَخْصوصون باسْم الكُهّان، لأنّهم أرفَعُ سائر أَصْنافِهم. وقد قال ﷺ في مِثْله[1]: " هذا من سَجْع الكُهّان ". فجَعل السَّجْع مختصّاً بهم بمُقتضى الإضافَة. وقال[2] لابن صَيّاد حين سأله كاشِفاً عن حَالِه بالاخْتِبار"، كيف يأْتِيك هذا الأمرُ ؟ قال : يأْتيني صادقٌ وكاذبٌ ! فقال : خُلِّط عليك الأَمْر " يعني أنّ النبوّة

(أ) في ظ: عاقلة (ب) في ظ: المخيّلة (ج) ع: والّذي (د) ظ: يتمّ.

(1) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

(2) أخرجه مسلم (2925) والترمذيّ (2247) وأحمد في مسنده 3 : 66، 97.

خاصّيتُها الصّدْق ، فلا يَعْتَريها الكَذِبُ بحالٍ ، لأنّهــا اتّصالٌ من ذاتِ النّبيّ بالمــلإ الأعلَى من غيرِ مُشَيّعٍ ولا اسْتعانةٍ بأجنـبيّ . والكِهـانَةُ لمّا احتـاجَ صاحبُها ، بسبَب عَجْـزه ، إلى الاسْــتِعانة بالتــصوّرات الأجْنبيّــة ، فكانـت داخـلةً في إدْراكــه ، و[التبَسّث][(أ)] بالإدْراك الّذي توجّه إليه ، فصار مُخْتَلِطاً بهـا وطَـرَقه الكـذبُ من هــذه الجهــة ، فـامْتَنَع أن يكـون نُبـوَّةً . وإنّما قُلْنـا إنّ أرفـعَ مَرَاتِـب الكِهانَـة حـالةُ السَّجْـع، لأنّ مُعينَ السَّجْع أخَفُّ من سـائر المُعينات من المرئيّات والمَسْموعات . وتَدُلّ خِفّةُ المُعين على قُرْب ذلك الاتّصال والإدْراك ، والبُعْد فيـه عن العَجْــز بَعْضَ الشّيء .

وقد زعَم بعضُ النّاس أنّ هذه الكِهانَةَ قد انقطعت مُنْذ زَمن النّبُوّة، بما وَقَع من شَأْن رَجْم الشّياطين بالشُّهُب بَيْن يَدَي البِعْثة، وأنّ ذلك كان لِمَنْعهم من خَبَر السّماء كما وَقَع في القُرْآن ؛ والكُهّان إنّمـا يتعرّفـون أخبـارَ السّماء من الشّياطين ؛ فبطُلَت الكِهانَةُ من يَوْمئذٍ . ولا يَقوم من ذلك دليل ؛ لأنّ علوم الكِهانَةِ كـما تكونُ من الشّياطين تكونُ من نُفوسهم كما قَرّرْناه . وأيضاً ، فالآية / إنّما دَلّت على مَنْع [170أ]
الشّياطين من نَوْعٍ واحِد من أَخْبار السّماء، وهو ما يتعلّق بخبر البِعْثة، ولم يُمْنَعوا ممّا سِوَى ذلك . وأيضاً، فإنّما كان ذلك الانْقِطاع بين يَدَي النُبُوّة فقطْ ، ولعلّها عادت بعد ذلك إلى ما كانت علَيْه ، وهذا هو الظّاهر ؛ لأنّ هـذه المَدارِكَ كلَّها تَخْمُـد في زَمن النُّبُوّة، كما تَخْمد الكواكبُ والسُّرُج عنـد وُجود الشّمْس؛ لأنّ النُّبُوّة هي النّور الأَعْظم الّذي يَخْفى معه كلُّ نورٍ أو يَذْهَب.

(أ) كذا في الأصول، وفي ظ وحدها: والتسبب .

وقد زَعَم بعضُ الحكَماء أنّها إنّما توجَد بَيْنَ يَدَي النُبُوَّة، ثم تَنقطع؛ وهكذا مع كلّ نُبُوّة وَقَعت . لأنّ وجودَ النّبُوّة لا بدَّ له من وَضْع فَلَكيّ يَقْتضيه ، وفي تَمام ذلك الوَضْع تمامُ تلْك النُبوّة الّتي دَلَّ عليها ، ونَقْصُ ذلك الوَضْع على التّمام يَقْتضي وجودَ طبيعةٍ من ذلك النّوْع الّذي يقتضيه، ناقصةٍ، وهو مَعْنى الكاهِن على ما قَرَّرْناه. فقَبْلَ أن يتمَّ ذلك الوضعُ الكاملُ يَقعُ الوضْعُ النّاقص، ويقتضي وجود الكاهِن إمّا واحدًا أو مُتَعدّداً. فإذا تَمّ ذلك الوضعُ، تَمَّ وجودُ النّبيّ بكماله، وانقَضت الأَوْضاعُ الدالّةُ على مِثْل تلك الطّبيعة، فلا يوجَدُ منها شيءٌ بَعْد. وهذا بناءٌ على أنّ بَعْض الوَضْع الفَلَكِيّ يَقْتضي بَعْض أَثَره . وهو غير مُسَلَّم. فلعلّ الوَضْع إنّما يقتضي ذلك الأَثر بهَيْئته الخاصّة ، ولو نَقُص بعضُ أَجْزائها فلا يقتضي شيئاً، [لا][أ] أنّه يَقْتضي ذلك الأثر ناقصًا كما قالوه.

ثمّ إنّ هؤلاء الكُهّان إذا عاصَروا زمنَ النُبُوّة، فإنّهم عارفون بصدق النّبيّ ودِلالَة مُعْجزته ، لأنّ لهم بَعْضَ الوِجْدان من أَمْر النُبُوّة كما لكلّ إنسانٍ من أَمْر النّوم. ومَعْقوليّة تلك النِّسْبة موجودةٌ للكاهِن بأشدّ [مِمّا][ب] للنائم . ولا يَصُدّهم عن ذلك ويوقِعُهم في التّكْذيب إلاّ وَسْواس المَطامِع بأنّها نُبُوّةٌ لهم ، فيقعون في العِناد كما وَقَع لأُمَيّة بن أبي الصَّلْت ، فإنّه كان يطمعُ أن يكون نَبِيّاً ، وكذا وقع لابن صيّادٍ ولمُسَيْلَمة / وغَيْرهم . فإذا غلَب الإيمان وانقطعت تلك الأماني آمنوا أحسنَ أيمان ؛ [70ب] كما وقع لطُلَيْحَة الأسَديّ وقارِب بن الأَسْود ، وكان لهما في الفُتوحات الإسْلاميّة من الآثار الشّاهِدة بحُسْن الإيمان .

(أ) في ظ: إلاّ (ب) في ظ ي : ما .

وأما الرُّؤْيا ، فحقيقتُها مُطالعة النّفس النّاطقة في ذاتها الرّوحانيّة لمحةً من صُوَر الواقِعات . فإنّها عندما تكون روحانيّة تكونُ صُوَر الواقِعات فيها موجودة بالفِعْل ، كما هو شَأن الذّوات الرّوحانيّة كلّها . وتَصيرُ رُوحانيّةً بأن تتجرَّدَ عن الموادّ الجِسْمانيّة والمدارك البدَنيّة . وقد يَقعُ لها ذلك لَمْحَةً بسبب النّوْم كما نَذكر، فتقْتبس فيها علمَ ما تَتشوَّفُ إليه من الأمور المُسْتقْبلة وتَعود به إلى مَدارِكها . فإن كان ذلك الاقْتباس ضعيفًا وغيرَ جَلِيٍّ عَانَته بالمُحاكاة والمثال في الخيال لتُخَصِّله ، فيُحتاج من أجْل هذه المحاكاة إلى التّعْبير . وقد يكون الاقْتباس قويّاً يُسْتَغْنَى فيه عن المُحاكاة فلا يحتاج إلى تَعْبير لخُلوصه من المِثال والخَيال. والسَّببُ في وُقوع هذه اللَّمْحة للنّفْس أنّها ذات رُوحانيّة بالقُوّة مُسْتَكْمَلَةٍ بالبَدن ومَداركه، حتّى تصير ذاتُها تَعَقُّلاً مَحْضاً ويَكْمُل وُجودها بالفِعْل ، فتكون حينئذٍ ذاتًا رُوحانيّة مدرِكَةً بغَيْر شَيْء من الآلات البدنيّة . إلاّ أنّ نوعهَا في الرّوحانيّات دونَ نَوْع الملائكة أَهْل الأُفُق الأَعْلى الّذين لم يَسْتكملوا ذَواتَهم بشيءٍ من مَدارك البَدَن ولا غَيْره. فهذا الاسْتِعداد حاصلٌ لها ما دامَتْ في البَدَن، ومنه خاصّ؛ كالّذي للأَوْلياء، ومنه عامٌّ للبشر على العموم؛ وهو أَمْر الرُّؤْيا .

وأمّا الّذي للأنبياء ، فهو اسْتعدادٌ بالانسلاخ من البَشريّة إلى المَلَكيّة المَحْضَة الّتي هي أعْلى الرّوحانيّات . ويخرجُ هذا الاسْتعداد فيهم مُتكرِّرًا في حالات الوَحْي ؛ وهو عندما يَعوجُ على المدارك البدنيّة ويقعُ فيه ما يَقَعُ من الإدْراك شبيهاً بحالِ النّوم شَبَهاً بَيِّناً، وإنْ كان حالُ النّوم أَدْوَنَ منه بكثير. فلأَجْل هذا الشّبه عَبَّر الشّارعُ عن الرُّؤْيا / بأنّها جزءٌ من ستّة وأربعين جُزْءاً من النُّبُوّة، وفي روايةٍ: ثلاثة [171أ]

وأَرْبعين ، وفي روايةٍ : سَبْعين . ولَيْس العددُ في جَميعها مقصوداً بالذّات، وإنّما المرادُ الكـثرةُ في تَفاوُت هذه المراتِب؛ بدَليل ذِكْر السّبعين في بَعْـض طُرقه وهي للتّكثير عند العَرب . وما ذَهَب إليه بعضُهم في رواية ستّة وأربعين، من أنّ الوَحْيَ كان في مَبْدئه بالرُّؤيا ستّة أَشْهر ، وهي نِصْفُ سنة ؛ ومُدَّةُ النُبوَّة كلّها بمكّة والمدينة ثلاثةٌ وعشرون سَنة ، فنِصْف السّنة منها جزءٌ[أ] من ستّة وأربعين ، فكلامٌ بعيدٌ من التّحقيق. لأنّه إنّما وقع ذلك للنبيّ ﷺ ، ومن أَيْن لنا أن هذه المُدّة وقعتْ لغيره من الأنْبياء ؟ مع أنّ ذلك إنّما يعطي نِسبةَ زمن الرُّؤيا من زَمَن النّبوّة ، ولا يُعطي نِسْبَة حَقيقتها من حَقيقة النُّبوّة .

وإذا تبيّن لك ما ذكرناه أولاً ، علمتَ أنّ معْنى هذا الجُزْء نسبةُ الاسْتِعداد الأوّل الشّامل للبَشر ، إلى الاسْتِعْدَاد القريب الخاصّ بصِنْف الأَنْبياء الفِطريّ لهم صلواتُ الله عليهم ؛ ثمّ إنّ هذا الاسْتِعْداد البعيدَ وإن كان عامّاً في البَشر ، فَمَعهُ عوائقُ وموانِعُ كثيرةٌ من حُصوله بالفِعْل . ومن أَعْظم تلك الموانِع الحواسّ الظاهرة . ففطَر اللهُ البَشرَ على ارْتفاع حِجاب الحَواسّ بالنّوم الّذي هو جِبِلِّيٌّ لهم، فتتعرّض النّفس عند ارْتفاعه إلى مَعْرفة ما تتشوّف إليه في عالم الحقّ، فتُدركُ في بعض الأَحْيان منه لمحةً يكون فيها الظَّفَرُ بالمقْصود. ولذلك ما جعلَها الشّارعُ من المُبَشِّرات، فقال[1] : "لم يَبْق من النُّبوّة إلا المُبَشِّرات" ؛ قالوا : وما المبَشِّرَات يا رسولَ الله؟ قال : "الرُّؤيا الصّالحة يَراها الرَّجلُ الصّالحُ ، أو تُرى لَه".

(أ) ل: جزءاً .

(1) أخرجه مسلم (479) وأحمد 1: 219 وأبو داود (876) والنّسائيّ في المجتبي 2: 179 وابن ماجة (3899) وابن حِبان (1896) .

وأما سببُ ارْتفاع حِجاب الحواسّ بالنَّوم، فَعلَى ما أَصِفُه لك: وذلك أنّ النَّفْسَ النّاطقةَ إنّما إدْراكُها وأفعالُها بالرّوح الحَيوانيّ الجِسْمانيّ[أ] ، وهو بُخارٌ لطيفٌ مَرْكزُه في التّجْويف الأَيْسَر من القَلْب، على ما في كُتُب التّشْريح لجالينوسَ[1] وغَيْره ؛ ويَنْبعثُ [71 ب] / مع الدَّمِ في الشُّرْيانات والعُروق ، فيُعْطي الحِسّ والحركَة وسائرَ الأَفْعال البدنِيّة، ويَرتفعُ لَطيفُهُ إلى الدّماغ فيعدِّل من بَرْده، ويُتَمِّمُ أفعالَ القُوَى الّتي في بُطونه . فالنّفسُ النّاطِقة إنّما تُدْرِك وتَفْعل بهذا الرّوح البُخاريّ ، وهي مُتعلّقةٌ به، بما اقْتَضَتْه حكمةُ التّكْوين ، في أنّ اللّطيفَ لا يؤثّر في الكَثيف . ولَمّا لَطُف هذا الرّوحُ الحيوانيّ من بَيْن الموادّ البَدنيّة ، صارَ مَحَلاًّ لآثار الذّات المُبايِنة له في جِسْمانيّته، وهي النّفسُ النّاطقة ، وصارتْ آثارُها حاصلةً في البَدن بوِساطَتِه . وقد كُنّا قدّمنا أنّ إدراكَها على نَوْعيْن، إدراكٌ بالظّاهر وهو الحواسّ الخَمْس ، وإدراكٌ في الباطِن وهو بالقُوَى الدّماغيّة ، وأنّ هذا الإدراكَ كُلَّهُ صارفٌ لها عن إدْراكها ما فَوْقها من ذوات الرُّوحانيّات الّتي هي مُسْتَعِدّة له بالفِطْرة .

ولمّا كانت الحواسُّ الظّاهرةُ جِسْمانية[أ] ، كانت معرّضةً للوَهْن والفَشل ، بما يُدْركها من التّعب والكَلال وتَفَشّي الرّوح بكَثْرة التّصرف ؛ فخلَق الله لها طلبَ الاسْتِجْمام لتُجدّد الإدراكَ على الصّورة الكامِلة. وإنّما يكونُ ذلك بانْخِناس الرُّوح الحَيوانيّ من الحواسّ الظاهرةِ كلّها ، ورُجوعه إلى الحسّ الباطِن . ويُعينُ على ذلك ما يَغْشى البدنَ من البَرْد باللّيل، فتطلبُ الحرارةُ الغريزيّةُ أعماقَ البَدن ، وتَذْهب

(أ) ضبطت في ع بضمّ الجيم .

(1) لم نتمكن من مقابلتها على نصوصه .

من ظاهره إلى باطِنه، فتكون مُشَيِّعَةَ مَرْكَبِها، وهو الرّوح الحيوانيّ، إلى الباطن. ولذلك ما كان النّوْم للبشَر في الغالِب إنّما هو باللّيل. فإذا انْخَنَس الرّوحُ عن الحواسّ الظّاهرةِ رجع إلى القُوى الباطِنة، وخَفَّتْ عن[أ] النّفْس شواغلُ الحِسّ وموانِعُه، ورجعتْ إلى الصُّور الّتي في الحافِظة، تُمَثِّل منها بالتّركيب والتّخليل صوراً خياليّةً، وأكثرُ ما تكون معتادةً، لأنّها مُنتَزَعَةٌ من المُدْركات المُتعاهدَة قريباً. ثم تُنزِّلُها إلى الحسّ المشترك الّذي هو جامِعُ الحَواسّ الظّاهرة، فيدركها على أنْحاء الحواسّ الخَمْس. وربّما / التفتَت النّفسُ لَفْتَةً إلى ذاتِها الرُّوحانيّة مع مُنازعة القُوَى [72أ] الباطِنَة، فتُدْرِك بإدْراكها الرّوحانيّ لأنّها مَفْطورة عليه، وتَقْتَبس من صور الأَشْياء التي صارت متعقّلة في ذاتِها حينئذٍ. ثمّ يأخذُ الخيالُ تِلْكَ الصّور المدرَكة فيمثّلها بالحقيقة أو المُحاكاة في القوالِب المَعْهودة. والمحاكاةُ من هذه هي المحتاجَةُ إلى التَّعْبير[ب]، وتَصَرُّفُها بالتّركيب والتّحليل في صُوَر الحافِظة قبل أن تُدْرِكَ من تلك اللَّمْحة ما تُدْرِكُ، هي أَضْغاثُ الأحْلام. وفي الصّحيح[1]: أنّ النبيّ ﷺ قال: "الرُّؤيا ثلاث: رُؤيا من الله، ورُؤيا من المَلَك، ورُؤيا من الشّيطان". وهذا التّفصيل مطابِقٌ لما ذكَرناه، فالجليّ من الله، والمحاكاةُ الدّاعية إلى التَّعْبير من المَلَك، وأَضْغاثُ الأَحْلام من الشّيطان، لأنّها كلَّها باطلٌ، والشّيطانُ يَنْبوع الباطل.

هذه حقيقةُ الرُّؤيا وما يُسبّبها ويُشيّعُها من النّوم، وهي خواصّ للنّفْس الإنْسانيّة مَوْجودةٌ في البَشَر على العُموم، لا يخلو عنها أحدٌ منهم، بل كلٌّ واحدٍ من

(أ) ي: على (ب) ل: التغيير.

(1) لم أقف عليه بهذا اللفظ، ولكن جاء في الصّحيحين "الرؤيا ثلاث، حديث النفس، وتخويف الشيطان، وبشرى من الله" البخاريّ 9: 48 (7017)، مسلم (2263).

الأناسِيّ فقد رأى في نَومه ما صَدق له في يَقَظته مِراراً غير واحِـدة، وحَصل له عـلى القَطْع أنّ النّفس مدركةٌ للغَيْب في النّـوم ، ولا بُدَّ . وإذا جاز ذلك في عالَم النّوم فلا يَمْتنعُ في غَيْره من الأَحْـوال ؛ لأنّ الذّات المُدْركَةَ واحدةٌ، وخواصّها عامّةٌ في كلّ حال. والله الهادي إلى الحقّ .

1• فَصْلٌ :

ووقوعُ ما يقعُ من ذلك للبشر غالبًا إنّما هو من غَيْر قَصْدٍ ولا قُدْرة عليـه ؛ وإنّما تكونُ النّفْس مُستَشْرفة للشّيْء فتقع لها تلك اللّمْحَة في النّوم، لا أنّها تَقْصد إلى ذلك فتَرَاهُ. وقد وَقَع في كِتاب الغايَة[1] وغَيْره من كُتب أَهْل الرّياضات، ذِكْرُ أسماءَ تُذْكر عند النّوم، فتكون[أ] عنها الرّؤيا فيما يُتَشوَّف إليه ، ويُسَمُّونَها الحالومَة . ذكر منها مَسْلَمةُ في كتاب الغايةِ حالومَةً سَمّاها حالومَةَ الطّباع التّام، وهي أن يُقال عنْد النّوم، بعد فَراغ السِرّ وصِحّة التَوجُّه، هـذه الكلمات الأَعْجمية، وهي : تَمَاغِسْ، بَغْدَانْ، يَسْوَادَّ، / وَغْدَاسْ، نَوْفَنَا ، غَادِسْ؛ ويَذْكُرُ حاجته ، فإنّه يَرى الكشفَ عمّا [72 ب]
يَسألُ عنه في النّـوْم. وحَكَى أنّ رجلاً فعلَ ذلك بعد رياضةِ ليالٍ في مَأْكله وذِكْره، فتمثّل له شخصٌ يقول أنا طِباعُكَ التامّ، فسَلْ، وأَخْبَرَه عمّا كان يَتَشوّف إليه.

(أ) ع : فيكون .

---

(1) كتاب غاية الحكيم ، وأحقّ النّتيجتين بالتقديم، لمسلمة بن أحمد المجريطيّ (- 395هـ/1005م) كتبه في السّيمياء، ويتعلق بالأرواح العلويّة واستنزال قواها للانتفاع بها. وقد ذكر الزركلي أنّه مطبوع، فلم نوفق للعثور عليه. وكتب معه في الكيمياء "رتبة الحكيم" في معرفة الأرواح الأرضية وإخراج لطائفها للانتفاع بها. (مخطوط دار الكتب التونسية 999) انظر إ . شبّوح : المخطوط 72 (128) .

وقَدْ وقَعَ لي أنا بهذه الأسماء مَرَاءٍ عجيبةٌ ، واطّلَعْت بها على أُمورٍ كنتُ أتشوّف إليها من أحْوالي . وليس ذلك بدليل على أنَّ القَصْد إلى الرُّؤيا يُحدِثُها ؛ وإنّما هذه الحالومات تُحْدِثُ استِعْدادًا في النّفس لوُقوع الرُّؤيا ؛ فإذا قَوِيَ الاستعدادُ كان أقربَ لحُصول ما يُسْتَعَدُّ له . وللشّخص أن يَفْعل من الاسْتعداد ما أحبَّ ، ولا يكونُ دليلاً على إيقاع المستعِدِّ له . فالقُدْرةُ على الاسْتِعْداد غيرُ القُدرة على الشّيء ؛ فاعلَمْ ذلك وتَدَبَّرْهُ فيما تَجِدُ من أَمْثاله . والله الحكيمُ الخبيرُ .

2• فَصْلٌ :

ثُمّ إنّا نجدُ في النّوعِ الإنسانيّ أشْخاصاً يُخْبِرون بالكائِنات قبل وُقوعها، بطبيعةٍ فيهم يتميّزُ فيها صِنفهم عن سائرِ النّاس، ولا يَرْجعون في ذلك إلى صِناعةٍ ، ولا يَسْتدِلّون عليه بأثَرٍ من النّجوم ولا غَيْرِها ؛ إنّما نجدُ مدارِكَهم في ذلك بمُقْتضى فِطْرتهم الّتي فُطروا عليها ؛ وذلك مثل العَرّافينَ ، والنّاظرين في الأجْسام الشّفّافة ؛ كالمرايا وطِسَاسِ الماء، والنّاظرين في قُلوب الحيوان وأكْبادها وعِظامها، وأَهْل الزَّجْر في الطّيْر والسّباع، وأهْل الطَّرْق بالحصَى والحبُوب من الحِنطة والنّوى. وهذه كلّها موجودةٌ في عالَم الإنسان، لا يَسَعُ أحداً جَحْدُها ولا إنكارُها. وكذلك المجانينُ تُلْقى على أَلْسِنتهم كلماتٌ من الغَيْب فيُخبِرون بها . وكذلك النّائم ، والميّت لأوّل مَوْته أو نَوْمه يتكلّم بالغيب . وكذلك أَهْل الرِّيَاضَة من المُتَصوّفة لهم مداركُ في الغَيْب على سَبيل الكَرامة مَعْروفة .

ونَحْن الآنَ نتكلّم على هذه الإدْرَاكات كلّها ، ونَبْتديءُ منها بالكِهَانة ، ثمّ نأتي عليها واحدةً واحدةً إلى آخرها . ونُقدّم على ذلك مقدّمةً ، في أنّ النّفس الإنْسانيّة كيف تَسْتعِدّ لإدْراك / الغَيْب في جَميع الأصْناف الّتي ذكرْناها . وذلك أنّها [173أ] ذاتٌ رُوحانيّة موجودة بالقُوّة من بَيْن سائر الرّوحانيّات كما ذكرناهُ قَبْل ؛ وإنّما تَخْرجُ من القُوّة إلى الفِعْل بالبَدَن وأحْواله . وهذا أمرٌ مُدْرَكٌ لكلّ أَحَد . وكلُّ ما بالقُوّة فلَهُ مادّة وصورةٌ ؛ وصورةُ هذه النَّفْس الّتي بها يَتِمُّ وجودُها هو عَيْن الإدْراك والتَعَقّل . فهي توجَدُ أولاً بالقُوّة مُسْتعدّةً للإدْراك وقَبول الصُّوَر الكلّيّة والجُزْئيّة ، ثم يَتِمُّ نُشوءُها ووُجودُها بالفِعْل بمُصاحَبة البَدن ، وما يُعَوّدُها بوُرود مُدْرَكاته المَحْسوسَة عليها ، وما تَنْتزِعُ هي من تلْك الإدْراكات من المعاني الكليّة فتتعقّلُ الصُّوَر، مَرّةً بعد أُخْرى ، حتّى يَحْصُل لها الإدراكُ والتَّعَقُّل صُورَةً بالفِعْل، فتَتِمّ ذاتُها ، وتَبْقى النّفسُ كالهُيولَى ، والصّوَرُ متعاقِبةٌ عليها بالإدْراك واحدةً بَعْد واحِدة . ولهذا نَجِدُ الصّبيَّ في أَوّل نُشوئِه لا يَقْتدرُ على الإدْراك الّذي لها من ذاتِها ، لا في نَوْم ولا بكَشْف ولا بغَيْرِهما . وذلك لأنّ صورَتَها الّتي هي عينُ ذاتها وهي الإدْراكُ والتعَقّلُ ، لم تَتِمّ بَعْدُ . بل لم يتِمّ لها انتزاعُ الكلّيات . ثمّ إذا تمّت ذاتُها بالفِعْل حَصَل لها ، ما دامَتْ مع البَدَن، نَوْعان من الإدْراك: إدراكٌ بآلات الجِسْم تُؤدّيه إليها المدارِكُ البدنيّة، وإدْراكٌ بذاتها من غَيْر واسِطةٍ وهي مَحجوبةٌ عنه بالانْغماس في البَدن والحواسّ وشواغلهما ، لأنّ الحواسّ أبدًا جاذبةٌ لها إلى الظّاهر بما فُطرت عليه أولاً من الإدْراك الجِسْمانيّ . وربّما تَنْغمس عن الظاهر إلى الباطن فيَرْتفع حِجابُ البَدَن لحظةً ، إمّا بالخاصّيّة الّتي هي للإنْسان على الإطْلاق ، مثل النّوم ، أو بالخاصّيّة الموجودة لبَعْض البَشَر ،

مثل الكِهانَة والطّرْق ، أو بالرّياضة مثل أهْل الكَشْف من الصوفيّة. [فَتَلْتفِتُ][أ] حينئذ إلى الذّوات الّتي فَوْقها من المَلَإ الأَعْلى ، لما بَيْن أُفُقِها وأُفُقِهم من الاتّصال في الوُجود كما قرّرناه قَبْل . وتلك الذّواتُ رُوحانيّة، وهي إدْراكٌ مَحْض وعُقول بالفِعْل، / وفيها صُوَرُ المَوْجودات وحقائقُها كما مَرّ؛ فيتجلّى فيها شيءٌ من تلك الصُّوَر [73 ب] وتَقْتَبِسُ منها عِلْمًا ؛ ورُبّما دَفَعَتْ تلك الصّور المُدْرَكَةُ إلى الخيال فتَصَرِّفُهُ في القَوالب المُعْتادة ، ثمّ تُراجعُ الحِسَّ بما أدركتْ ، إمّا مُجَرّداً أو في قَوالبه ، فتُخبِرُ به . هذا هو شَرْحُ اسْتِعْداد النّفْس لهذا الإدْراك الغَيْبيّ .

ولنرجع إلى ما وَعَدْنا به من بَيان أصْنافه : فأمّا النّاظرون في الأجْسام الشّفافة من المَرايا والطّسَاس والمِياه وقُلوب الحَيوان[ب] وأكْبادِها وعِظامِها ، وأهْل الطَّرْقِ بالحصَى والنَّوَى ، فكلّهم من قَبيل الكُهّان . إلاّ أنّهم أضعَفُ رُتْبَةً فيه في أصل خَلْقِهم ؛ لأنّ الكاهِنَ لا يَحْتاج في رَفْع حِجاب الحِسّ إلى كبير[ج] معاناةٍ ؛ وهؤلاء يُعانونَهُ بانْحصار المَدارك الحِسّيّة كلّها في نَوْع واحدٍ منها ، وأشرفُها البَصَرُ، فيَعْكِفُ به على المَرْئيّ البَسيط حتّى يَبْدو له مُدْرَكُهُ الّذي يُخبر عنه . ورُبّما يُظَنُّ أنّ مُشاهدَةَ هؤلاء لما يَرَوْنه ، هو في سطح المرآة ، وليس كذلك . بل لا يَزالون يَنْظرون في سَطْح المرآة إلى أن تَغيب عن البَصر ، ويَبْدو فيما بَيْنهم وبين المرآة حِجابٌ كأنّه غَمامٌ تَتمثّل فيه صورٌ هي [مُدْرَكاتهم][د] ، فتُشير إليهم بالمَقْصود فيما يتوجّهون إلى مَعْرفته من نَفْي أو إثباتٍ ، فيُخْبرون بذلك على نَحْو ما أدْركوه . وأمّا المرآةُ وما يُدْرَك فيها من [الصُّوَر][هـ] فلا يُدْركونه في تِلْك الحال ، وإنّما يَنْشأ لهم بها

(أ) ظ وحدها: فتلفت (ب) ج:الحيوانات (ج) ج: كثير (د) كذا في: ع ج ي، وفي ظ ل: مداركهم (هـ) من ل ج ع ي.

هذا النّوعُ الآخرُ من الإدْراك ، وهو نَفْسانيّ لَيْس من إدْراك البَصر ، بل يتشكَّلُ به المَدْرَكُ النّفسانيّ للحسّ كما هو مَعْروف . ومثلُ ذلك يَعْرِض للنّاظرين في قُلوب الحيوان وأكْبادها ، وللنّاظرين في الماء والطّسَاس ، وأمثال ذلك . وقد شاهَدْنَا من هؤلاء من يَشْغَلُ الحِسَّ بالبَخُور فقط، ثمّ بالعَزائم للاستعداد، ثم يُخبر عما أَدْرَكَ . ويَزْعمون أنّهم يَرَوْن الصُّورَ مُتَشَخّصة في الهواء تَحْكي لهم أحوالَ ما يَتوجّهون إلى إدْراكِه بالمثال والإشارة . وغَيْبَةُ هؤلاء عن الحسّ أخفُّ من الأَوّلين ؛ والعالَمُ أبو الغَرائب .

[174أ] وأمّا الزَّجْر ، وهو ما يَحْدث من بَعْض النّاس / من التكلُّم بالغَيْب عند سُنُوح طائرٍ أو حَيوان ، والفِكْر فيه بعد مَغيبه . وهي قُوّةٌ في النّفس تَبْعث على الحَدْس والفِكْر فيما زَجَر فيه من مَرْئيّ أو مَسْموع . وتكون قوّتُه المُتخيّلَة كما قدّمنا قويّةً ، فيبعثُها في البَحْث مُسْتعيناً بما رآه أو سَمِعه ، فيُؤدّيه ذلك إلى إدْراكٍ مَا ؛ كما تَفْعلُه القُوّة المُتَخيّلَة في النَّوْم وعند رُكود الحَواسّ ، تَتَوسَّطُ بَيْن المَحْسوس المَرْئيّ في يَقَظته وتَجْمعُه مع ما عَقَلَتْه فيكونُ عنها الرُّؤيا .

وأما المجانينُ، فنفوسُهم النّاطقة ضعيفةُ التّعلُّق بالبَدن، لفَساد أمْزجتهم غالباً وضُعْف الرّوح الحيوانيّ فيها، فتكون نفسُه غيرَ مُسْتَغْرقة بالحواسّ ولا مُنْغَمِسة فيها[أ] بما شغلَها في نَفْسها من أَلَم النّقْص ومَرَضِه؛ ورُبّما زَاحَمَها على التّعلُّق به رُوحانيّةٌ أُخْرى شَيْطانيّةٌ تتشبَّثُ به، وتَضْعُفُ هذه عن مُمانَعتها، فيكون عنه التَخَبُّط. فإذا أصابه[ب] ذلك التَّخَبُّط، إمّا لفَساد مِزاجه من فَساد النَّفْس في ذاتها، أو لما زاحَمَهُ

(أ) سقط من ل (ب) ل: حصل له .

من النُّفوس الشّيطانيّة في تعلّقه، غاب عن حِسّه جُمْلةً، فأدرك لَمحَةً من عالَم نَفْسه، وانْطبع فيها بعضُ الصُّوَر وصَرّفها الخيالُ؛ ورُبّما نطقَ على لِسانه في تلك الحالِ من غَيْرِ إرادة النُّطْق.

وإدراكُ هؤلاء كلّهم مَشوبٌ فيه الحقُّ بالباطل؛ لأنّه لا يَحْصُل لهم الاتّصال، وإن فَقَدوا الحِسّ ، إلاّ بعد الاسْتعانة بالتَّصوُّرات الأجْنبية كما قـرَّرناه . ومـن ذلك يَجيءُ الكَذبُ في هذه المدارِك .

وأمَّـا العرّافـون، فهـم المتعلّقـون بهـذا الإدْراك ولَـيْس لهـم ذلك الاتّـصال، فيُسَلّطون الفِكْرَ على الأَمْر الّذي يتوجَّهون إليه ، ويَأْخذونَ فيه بالظَّنّ والتّخْمين بناءً على ما يتوهّمونه من مَبادىء ذلك الاتّصـال والإدْراك ، ويَدّعون بذلك مَعْرفَة الغَيْب ، ولَيْس منه على الحَقيقَة .

هذا تَحْصِيل هذه الأمور ؛ وقد تكلّم عليها المَسْعوديّ في مُروج الذّهب[1] ، فما صادَف تحقيقًا ولا أصابَهُ . ويَظْهَرُ من كلام الرّجلُ أنه كان بَعيدًا عن الرُّسوخ في المَعارف، / فينقُلُ ما سَمِع من أَهْله ومن غَيْر أَهْلِه. [74 ب]

وهـذه الإدْراكات الّتي ذكَرناها موجودةٌ كلُّها في نَوْع البَشر . فقد كان العربُ يَفْزعونَ إلى الكُهّان في تَعَرُّف الحوادث ، ويتنافَرون إليهم في الخُصومات لِيُعَرِّفـوهم بالحقّ فيها من إدْراك غَيْبهم . وفي كُتُب أَهْل الأَدَب كثيرٌ من ذلك . واشـتهرَ منْهم *في الجاهليّة*[أ] شِقٌّ من أَنْمار بن نِزَار ، وسَطِيحٌ من مازِن بن غَسَّان ، وكان

(أ) سقط ما بين النجمين من ل .

(1) مروج الذهب ، الباب الحادي والخمسون ، والثاني والخمسون 2 : 301-317 .

يُدْرَجُ كما يُدْرَجُ الثَّوْب ولا عَظْم فيه إلا الجُمْجُمَة . ومن مَشهور الحكايات عنْهما تأويلهما رُؤْيا رَبيعة بن نَصْر ، وما أخْبَراهُ به من مُلْك الحَبَشة لليَمَن ، ومُلْك مُضَر من بَعْدهم ، وظُهور النُّبوَّة المُحَمَّديَّة في قُرَيش . وكذا رُؤْيا المُوبَذان الّتي أوَّلَها سَطِيحٌ لمّا بَعث إليه بها كِسْرى عَبْدَ المسيح، فأخْبره بشَأْن النُّبُوَّةِ وخَراب مُلْك فارِس . وهذه كلُّها مَشْهورة .

وكذلك العَرَّافون ، كان في العَرَب منهم كثيرٌ ، وذكروهم في أشْعارهم ، فقال(1) : [من الطويل]

فقُلْت لعَرَّافِ اليَمامةِ دَاوِني ... فإنَّكَ إن دَاوَيْتَني لطَبيبُ

وقال آخر(2) : [من الطويل]

جَعَلْتُ لعَرَّافِ اليَمامةِ حُكْمَهُ ... وعرّافِ نَجدٍ إن هما شَفَياني
فقالا: شفاكَ اللهُ ، واللهِ ما لَنا ... بما حَمَلَتْ منك الضُّلوعُ يَدانِ

وعَرَّافُ اليَمامة هو رِياحُ بن عِجْلَة ؛ وعَرَّافُ نَجْدٍ : الأبْلَقُ الأسَدِيُّ .

[ومن](أ) هذه المدارك الغَيْبيّة ما يصدُر لبَعْض النّاس عند مُفارَقة اليَقظة والتِباسِه بالنَّوْم، من الكَلام على الشّيء الّذي يَتَشوّف إليه بما يُعْطيه غَيْبُ ذلك الأمْر كما يُريد. ولا يَقعُ ذلك إلاّ في مَبادىء النّوْم عند مُفارقة اليَقظةِ وذَهاب

(أ) سقط من ظ .

(1) البيت لعروة بن حزام، (الأغاني 84/24) ورواية اللسان (عرف) : فإنك إن أبرأتني ... .

(2) هو عروة بن حزام أيضاً، انظر الأغاني 24 : 84 .

الاخْتيار في الكَلام ، فيتكلّم كأنّه مَجْبولٌ على النّطق ؛ وغايتُه أن يَسْمعَه ويَفْهمه. وكذلك يَصْدرُ عن المَقْتولين عند مُفارقة رُؤوسِهم وأوساطِ أبْدانهم كلامٌ بمثل ذلك. ولقد بَلَغنا عن بَعْض الجبابِرة الظّالمين أنّهم قتلوا من سُجونهم أشخاصاً ليتعَرَّفوا من كَلامهم عند القَتْل / عواقبَ أُمورهم في أَنْفُسهم ، فأَعْلَموهم بما يُسْتَبْشَعُ . وذكر [75أ] مَسْلَمَةُ في كتاب الغايَة له ، في مثل ذلك ، أنَّ آدمِيّاً إذا جُعل في دَنّ مملوءٍ بدُهْن السِّمْسِم[أ] ومكثَ فيه أربعينَ يوماً يُغَذّى بالتّين والجَوْز حتّى يذهبَ لحمُه ولا يَبْقى منه[ب] إلاّ العُروقُ وشُؤونُ رَأْسه، فيَخْرج من ذلك الدُّهْن، وحين يجفُّ عليه الهواءُ يُجيب عن كل شيءٍ يُسأل عنه من عَواقِب الأُمور الخاصّة والعامّة . وهذا فعلٌ من مَناكير أفعالِ السَّحَرة . لكن تَفْهم منه عجائبَ العالَم الإنْسانيّ .

ومن النّاس من يُحاول حصولَ هذا المُدْرَك الغَيْبِيّ بالرِّياضَة ؛ فيُحاوِلون بالمُجاهَدة موتاً صناعيّاً بإماتة جَميع القُوى البدنيّة ، ثمّ مَحْوِ آثارها الّتي تَلَوّنتْ بها النَّفْس، وذلك يَحْصُل بجَمع الفِكْر وكَثْرة الجوع . ومن المَعْلوم على القَطْع ، أنّه إذا نَزلَ الموتُ بالبدَن ذهب الحِسُّ وحِجابُه ، واطَّلَعَت النّفسُ على ذاتها وعالَمها ، فيُحاوِلون ذلك بالاكْتِساب ، ليقعَ لهم قَبْل المَوْت منه ما يَقَعُ بَعْد المَوْت ، وتَطّلع النّفسُ على المغيّبات .

ومنْ هؤلاء أهلُ الرِّياضَة السّحريّة ، يَرْتاضون بذلك ليَحْصل لهم الاطّلاع على المغيّبات والتّصرّفُ في العوالم. وأَكْثرُ هؤلاء في الأَقاليم المُنْحرفَةِ

(أ) ضبطها في ع السَّمْسَم بفتح السّين المشددة بعدها ميم ساكنة وسين مفتوحة ، وهو من أسماء الذئب والثعلب ، وبالكسر : الجُلجلان (ب) ج: فيه .

جنوبًا أو[أ] شمالاً وخصوصاً بلاد الهِنْد . ويُسمَّوْن هنالك الجوكيّة ، ولهم كُتُبٌ في كيفيّة هذه الرّياضة كثيرةٌ ، والأَخْبارُ عنهم في ذلك غَريبَةٌ .

وأمّا المُتَصوِّفةُ فرياضَتُهم دينيّة وَعَرِيَّةٌ من هذه المقاصِد المَذمومة ؛ وإنّما يَقْصدون جَمْعَ الهِمّة والإقْبالَ على الله بالكليّة ، لتَحصُلَ أذْواقُ العِرْفان والتَّوْحيـد ، ويَزيدون في رِياضَتهم إلى الجَمْع والجُوع التَّغْذيةَ بالذّكْر، فبها تَتِمّ وِجْهَتُهم في هـذه الرياضـة. لأنّه إذا نَشَأت النّفسُ على الذّكْر كانت / أقـربَ إلى العِرْفان بالله؛ وإذا [75 ب] عَرِيَتْ عن الذّكْـر كانت شَيْطانيّة. وحُصول ما يَحْصُل من مَعْرفة الغَيْب أو التصرّف لهؤلاء المتصوّفة ، إنّما هُوَ بالعَرَض، ولا يكونُ مقصوداً من أوّل الأَمْر؛ لأنّه إذا قُصِدَ ذلك كانت الوِجْهـة فيه لغَيْر الله؛ وإنّما هي لقَصْد التّصرُّف والاطّـلاع على الغَيْب، وأَخْسِرْ بها صَفْقَةً، فإنّها في الحقيقة شِرْك. قال بعضُهم: من آثر العِرْفانَ للعِـرْفان فقـد قال بالثّاني. فهم يقْصِدون بوِجْهتهم المعبودَ لا لشَيءٍ سـواه. وإن حَصَل أثناءَ ذلك ما يَحْصُل فبالعَـرض، وغير مقصودٍ لهم. وكثيرٌ منهم يَفِرُّ منه إذا حَصَل[ب] له ولا يَحْفِلُ به، وإنّما يريدُ اللهَ لذاته لا لغَيْره، وحُصول ذلك لهم معروف. ويُسَمّونَ ما يقعُ لهم من الغَيْب والحديث على الخواطر فِراسـةً وكَشْفاً ، وما يَقعُ لهم من التَّصرُّف كرامةً ؛ ولَيْس شَيْءٌ من ذلك بنَكـير في حَقّهم. وقد ذَهـب إلى إنْكارِه الأستاذ أبو إسحـاق الإسْفَرايني، وأبو محمّد ابن أبي زَيْد المالِكيّ[1] ، في آخـرين، فراراً من الْتِبَاس المُعْجِزَة

(أ) ع : و (ب) في ع : عرض .

(1) كتب كتاب الكشف وكتاب الاسـتظهار - ولم يَصِلانا - في نقض كتاب عبد الرحمن الصقلّي في خرق العادات. انظر المدارك 6: 219.

بغيرها . والمعوّلُ عند المتكلّمين حصولُ التفْرقة بالتّحدّي ، فهو كافٍ . وقد ثبَت في الصّحيح(1) أنّ رسولَ الله ﷺ قال: "إنّ فيكم مُحَدَّثين وإنّ منهم عُمر". وقد وقع للصّحابة من ذلك وقائعُ مَعْروفةٌ تشهدُ بذلك، في مثل قَوْل عُمر رضيَ الله عنه(2) : يا ساريةُ الجبلَ! وهو سَاريةُ بنُ زُنَيْم، كان قائدًا على بَعْض جُيوش المُسْلِمين بالعِراق أيّامَ الفُتـوحات ، وتورَّط مع المُشركين في مُعْـتَرَكٍ وَهَمَّ بالانْهـزام ، وكان بقُرْبه جَبَلٌ يتحَيّزُ إليه، فرُفع لعُمَر ذلك وهو يَخْطب على المِنْبر بالمدينة ، فناداه: يا ساريةُ الجبلَ! وسَمِعه ساريةُ بمكانه ورأى شَخْصَه هنالك ، والقِصّةُ مَعْروفةٌ. ووقع مثلُه أيضاً لأبي بَكْر في وَصِيّتِهِ عائشةَ ابنته [رضي الله عنهما](أ) في شَأْن ما نَحَلَها / [76أ] من أَوْسُقِ التّمْر من حَديقته، ثم نَبَّهها على جِدادِهِ لتحوزَه عن الوَرَثة، فقال في سِياق كَلامِه: وإنّما أَخَوَاكِ وأُخْتاكِ؛ فقالت: إنّما هي أسماءُ، فَمَنِ الأُخْرى؟ فقال: إنّ ذا بَطْن بنت خارِجةَ، أراها جاريةً؛ فكانت جاريةً. وقع في الموطّإ(3) في باب ما لا يجوزُ من النَّخْلِ. ومثلُ هذه الوقائع كثيرةٌ لهم ولمن بَعْدهم من الصّالحين وأَهْل الاقْتِداء. إلاّ أنّ المتصَوّفةَ يَقولون إنّه يَقِلُّ في زَمن النُّبوّة؛ إذْ لا يَبْقى للمُريد حالةٌ بحَضْرة النّبيّ؛ حتّى

(أ) سقط من ظ .

---

(1) لم يرد في الصحيح بهذا اللفظ، وإنّما جاء في صحيح مسلم (2398) من حديث عائشة أنّ النبيّ ﷺ كان يقول: "قد كان يكون في الأمم قبلكم مُحَدَّثون، فإن يكن من أمّتي منهم أحد، فإنَ عمرَ بن الخطاب منهم". قال عبد الله بن وهب (راوي الحديث) : تفسير مُحَدَّثون، مُلْهَمُون .

ومثل هذا أخرجه الحميدي (253) وأحمد 6: 55 والترمذي (3693) .

(2) تاريخ الطبري 4: 178 ، 179 .

(3) الموطأ 2: 298 رقم 2189 برواية الليثي .

أنّهم يقولون : إنّ المُريدَ إذا جاء إلى المدينة النّبويّة سُلِبَ حالُه ما دام فيها حتّى يُفارِقُها . والله يَرزقنا الهدايةَ ويُرْشِدنا إلى الحقّ .

3• فَصْلٌ :

ومن هَؤلاء المُريدين من المُتصوّفة قومٌ بهَاليل مَغتوهون ، أَشْبهُ بالمجانين من العُقلاء ، وهم مع ذلك قد صَحّت لهم مَقاماتُ الوِلاية وأحوالُ الصّدّيقين ، وعَلِم ذلك من أَحْوالهم من يَفهم عنهم من أهْل الذّوْق، مع أنّهم غيرُ مُكَلَّفين. ويَقَعُ لهم من الإخْبار عن المُغَيّبات عجائبُ؛ [لأنّهم](أ) لا يَتَقيّدون بشيءٍ ، فيُطلقون كلامَهم في ذلك ويأْتون منه بالعَجَائِب. ورُبّما يُنكر الفُقهاءُ أنّهم على شَيءٍ من المَقامَاتْ ، لما يَرَوْن من سُقوط التّكْليف عَنْهم ؛ والولايةُ لا تَحْصلُ إلاّ بالعِبادة . وهو غَلَطٌ ؛ فإنّه ﴿فَضْلُ الله يُؤتِيه من يَشاءُ﴾؛ [سورة المائدة ، من الآية 54] ، ولا يَتوقّف حُصولُ الوِلاية على العِبَادة ولا غيرها . وإذا كانت النّفْس الإنسانيّة ثابتةَ الوُجود ، فالله تَعَالَى يَخُصُّها بما شاءَ من مَواهِبه ؛ وهؤلاء القَوْمُ لم تُعْدم نفوسُهم الناطقةُ ولا فَسَدت كَحال المَجانين ؛ وإنّما فُقِدَ لهم العَقْل الّذي يُناطُ به التّكْليف ، وهو صِفَةٌ خاصّةٌ للنّفْس ، وهي عُلومٌ ضَروريّة للإنْسان يَسْتَدُّ(ب) بها نَظَرُه ويَعْرفُ أحوالَ مَعاشِه واسْتقامَةَ مَنْزله. وكأنّه إذا مَيّز أحوالَ مَعاشه / [76 ب] لم يَبْق له عُذْرٌ في قَبول التّكاليف لإصْلاح مَعادِه . ولَيْس من فَقَد هذه الصِّفَة بفاقدٍ لنَفْسه ولا ذاهلٍ عن حَقيقته؛

(أ) سقط من ظ (ب) ي: يستبدّ .

فيكون موجودَ الحقيقة، معدومَ العَقْل التّكليفيّ الّذي هو مَعْرفة المَعاش، ولا استحالَة في ذلك؛ ولا يتوقّف اصْطِفاءُ الله عبادَه للمَعْرفة على شَيْءٍ من التّكاليف. وإذا صَحَّ ذلك، فاعلَمْ أنّه رُبّما يَلْتَبِسُ حالُ هؤلاء بالمجانين الّذين تَفْسُد نفوسُهم النّاطِقة ويَلْتحِقون بالبَهائم . ولك في تَمْييزهم علاماتٌ؛ منها : أنّ هؤلاء البَهاليل تَجِدُ لهم وِجْهَةً ما لا يَخْلون عنها أَصْلاً من ذِكْرٍ وعِبادة، لكنْ على غَيْرِ الشّروط الشّرعيّة لما قُلْناه من عَدم التّكْليف . والمجانينُ لا تَجِدُ لهم وِجْهَةً أَصْلاً ، ومنْها أَنّهم يُخْلَقون على البَلَهِ من أوّل نُشوئِهم. والمجانينُ يَعْرِضُ لهم الجنونُ بَعْد بُرْهة من العُمْر لعوارِضَ بَدَنيّة طبيعيّةٍ، فإذا عَرَضَ لهم ذلك وفَسَدتْ نفوسُهم النّاطِقة، ذَهَبوا بالخَيْبة. ومنها كَثْرةُ تَصَرُّفهم في النّاس بالخَيْر والشرّ ، لأنّهم لا يتوقّفون على إذْن لعدم التّكليف في حقّهم؛ والمجانينُ لا تَصَرُّف لهم .

وهذا فَصْلٌ انتهى بنا الكلام إليه ؛ والله المرشدُ إلى الصّواب.

4. فَصْلٌ:

وقد يَزْعم بعضُ النّاس أنّ هنا مَدارِكَ للغَيْب من دون غَيْبةٍ عن الحِسّ . فمنهم المنجّمون القائلون بالدّلالاتِ النّجوميّة ومُقْتَضَى أَوْضاعِها في الفَلَك ، وآثارِها في العناصِر، وما يَحْصُل من الامْتزاج بين طباعها بالتّناظر، ويتأدّى من ذلك المِزاج إلى الهَواء . وهؤلاء المُنَجّمون لَيْسوا من الغَيْب في شَيْءٍ ؛ إنّما هي ظُنونٌ حَدْسيّة وتخميناتٌ مَبْنيّة على التّأثير النُّجوميّ ، وحُصول المِزاج منه للهواء ، مع مَزيد حَدْسٍ

يقف به النّاظرُ على تفْصيله في الشّخصيات في العالَم كما قاله بَطْلَمْيوس[1]. ونحنُ نُبيِّن بُطْلانَ ذلك في محلّه إنْ شاء الله تعالى ، وهو لو ثبَت فَغايَتُه حَدْسٌ وتَخْمينٌ ، ولَيْس ممّا ذكرناهُ في شيءٍ.

[77أ] ومن هؤلاء قومٌ من العامّة ، / اسْتَنْبَطوا لاسْتِخْراجِ الغَيْب وتَعَرّف الكائنات صناعةً سَمَّوْها خَطّ الرَّمْل، نِسْبةً إلى المادّة التي يَضَعون فيها عَمَلهم[أ] ومَحْصولُ هذه الصّناعة أنّهم صَيّروا من النُّقَط أشْكالاً ذات أَرْبع مراتِب، تَخْتلف باخْتلاف مَراتبها في الزّوجيّة والفَرْدية، أو[ب] اسْتِوائها فيها، فكانت ستّة عَشَر شكْلاً ؛ لأنّها إن كانت أزواجاً كلّها أو أفراداً فشَكْلان ؛ وإن كان الفَرْد فيها من[ج] مرتبةٍ واحدةٍ فقط فأربعةُ أَشْكال؛ وإنْ كان الفَرْدُ في مَرْتَبَتَيْن فسِتّة أَشْكال؛ *وإن كان في ثلاثِ مراتب فأربعةُ أَشْكال*[د]. جاءت سِتَّةَ عَشَر شكلاً؛ ميّزوها [كلَّها][هـ] بأسمائها ، ونَوّعوها إلى سُعودٍ ونُحوس ، شَأْنِ الكواكِب ، وجَعلوا لها سِتّة عشر بَيْتاً طبيعيّة بزَعْمهم ، وكأنّها البُروج الاثْنَيْ عَشَرَ الّتي للفَلَك والأَوْتاد الأَرْبعة، وجَعلوا لكلّ شَكْلٍ بَيْتا وخُطوطاً[و] وَدِلالةً على صِنْف من عالم العناصِر يَخْتَصُّ به، واسْتَنْبطوا من ذلك فَنّاً حاذَوْا به فنّ النِّجامة ونَوْع قَضائه. إلاّ أنّ أَحْكامَ النِّجامة مسْتَنِدةٌ إلى أوضاع[ز] طبيعيّة كما زَعَم بَطْلَمْيوس[2]، وهذه إنّما مُسْتَنَدُها أوْضاعٌ[ح]

(أ) كذا في: ظ ع ج ي، وفي ل: علمهم، وأُصْلحت في الحاشية عن نسخة: صناعتهم (ب) ع: و (ج) ع : في (د) سقط ما بين النجمين من ع (هـ) سقط من ع (و) ع ل: وحظوظًا (ز) في ج ع : دلالات (ح) كذا في ظ، وفي ع: إنّما دلالتها وضعيّة. وفي ج أضيفت حاشية بخط رقعة متأخر؛ تشمل السقط التالي الّذي انفردت به ع .

(1) و(2) لم نحدّد مصدر النّقل .

﴿ تَحَكَّمِيّة وأَهْواءٌ اتّفاقيّة، ولا دليل يقومُ على شيءٍ منها﴾[أ] . [ب][وذلك أنَّ بَطْلَمْيوس إنّما تكلّم في المَواليد والقِرانات الّتي هي عندهُ من آثار الكواكِب والأَوْضاع الفلكيّة في عالم العناصِر، وتكلَّم المُنَجِّمونَ من بَعْدهِ في المسائِل باسْتخراج الضّمائِر وتَقْسيمها على بُيوتِ الفَلَك ، والحُكْم عليها بأَحْكامِ ذلك البَيْت النُّجوميَّة ، وهي الّتي ذَكَر بَطْلَمْيوسُ .

واعلَمْ أنَّ الضّمائرَ أمورٌ نفسيّةٌ لَيْسَت من عالَم العناصِر، فلَيْست من آثارِ الكواكِب ولا الأَوْضاع الفلكيّة، ولا دِلالَة لهما عليها، نعَمْ، إنّه صارَ لفَنِّ المسائِل مَدْخَلٌ في صِناعة النِّجَامة من حَيْث الاستِدْلالُ بالكواكِب والأَوْضاع، إلاّ أنّه في غير مَدْلُوله الطّبيعيّ، فلمّا جاء أَهْلُ الخطّ، عَدَلوا عن الكَواكِب والأَوْضاع، اسْتِصْعاباً لمُعاناة الارْتِفاع بالآلاتِ ، وتَعْديل الكواكِب بالحِسْبان ؛ واسْتَخْرجوا هذه الأَشكالَ الخَطّيّة وفَرَضوها ستَّة عشر بَيْتاً من بُيوت الفَلَك وأَوْتادِهِ ، ونَوَّعوها إلى سَعْدٍ ونَحْسٍ ومُمْتزِج ، شأْن الكواكِب السَّيَّارة ، واقْتَصروا على التّسْديس من المُناظرة ، ونَزّلوا الأَحكامَ النّجوميّةَ عليها كما في المسائِل ، لأنّ دِلالَة كلٍّ منهما غَيْر طبيعيّة كما قَدَّمْناه .

وانْتَحل هذه الصّناعة كثيرٌ من البطّالين للمعاش في المُدُن ، وصَنّفوا فيها التصانيف المحصّلَة لقواعِدها وأصولها ، كما فَعَله الزّناتيّ منهم وغيرُه . وقد يكونُ من أَهْل هذه الصّناعَة من يَتعرّضُ بها لإدْرَاكِ الغَيْب، بإشْغال الحِسّ بالنَّظر في أشكالِ

(أ) سقط من ع (ب) زيادة انفردت بها نسخة ع .

تلك الخُطوط، فتَعْتريه حالَةُ الاسْتِعْداد كما يعْتري المفْطورينَ على ذلك، كما نَذْكُره بَعْد، وهؤلاء أَشْرَفُ أَهْل هذه الصّناعة، وهم على الجُمْلة][أ] يَزْعَمون أنّ أصلَ ذلك من النُّبوّات القَديمة في العالَم ، ورُبّما نَسبوها إلى دَانْيال أو[ب] إدْريس صلواتُ الله عليهما ، شَأْن الصّنائع كلّها ، وربّما يَدّعون مَشْروعِيّتَها ، ويحتجّون[ج] بقَوْله ﷺ[1] : "كان نَبيٌّ يَخُطُّ، فمن وافقَ خطَّه فذاك ". وليس في الحديث دليلٌ على مشروعيّة خطّ الرّمل كما يَزْعمه بعضُ[د] من لا تَحْصيل لديه ؛ لأنّ معنَى الحديث : "كان نبيّ يَخُطُّ فيأتيه الوحيُ عند ذلك [الخطّ]"[هـ] ؛ ولا اسْتِحالةَ في أن يكون ذلك عادةً لبعْض الأَنْبياء ، [و] [فإنّهم صلوَات الله عليهم مُتفاوِتونَ في إدْراك الوَحْي . قال الله تعالى: ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنا بَعْضَهم على بَعضٍ ﴾ [سورة البقرة،من الآية 253] فمنْهم من يأْتيه الوَحْي ويُكَلِّمُه المَلَكُ ابْتِداءً من غَيْر طَلَبٍ ولا وِجْهَةٍ لذلك، ومنْهم من يَتَوجّهُ فيما يَعْرِضُ له من أمور البَشَرِ سُؤال أُمّته عن مُشْكلٍ أو تكْليفٍ أو نَحْو ذلك، فيتوجَّهُ وِجْهَةً رَبّانيّة يتعَرّضُ بها لكشْف ما يريدُ من ذلك من الله ، ويُعْطي التّقسيم هنا قِسْمًا آخر إن وُجِد، لأنّ الوَحْيَ قد يكونُ وهو لا يَسْتعِدُّ له بشيءٍ من الأحْوال، كالّذي ذكَرْناهُ. وقد يكونُ وهو مُسْتَعِدٌ ببعض الأحوالِ، كما نُقِل في الإسْرَائيليّات[ز] أنّ بَعْضَ الأنْبياء كان يَسْتَعِدُّ لنُزولِ الوَحْي بسَماعِ الأصواتِ الطيّبة الملَحّنة، وهذا النّقل وإن لم يكُنْ مُتَمَكّناً في الصحة[ح] إلاّ أنّه غير بَعيد . فالله تعالى

(أ)انتهى النصّ الّذي انفردت به نسخة ع (ب) ع ج ي: أو إلى (ج)ع: ويحتجّون لذلك (د) ع: بعضُهم لأن معنى... (هـ) سقط من ظ (و) نقص انفردت بإثباته نسخة ع (ز) رسمت في ع: الإسراءيليات (ح) كلمة مُدمجة الحروف، وقراءتها تقريبية.

(1) أخرجه مسلم (537) ، وتفسيرُهُ في شرح الأُبيّ لمسلم 2: 436 .

يَخْتصُّ أنْبياءَهُ ورُسُلَه بما يَشاءُ . وإذا تقرّر ذلك، وقد كُنّا قَدَّمْنا أنّ في أصْحاب خطّ الرّمْل مَنْ يتَعَرَّضُ للكَشْف به بإشْغالِ الحِسّ بالنَّظَر في تلك الخُطوط والأَشْكال ، فيَعْـتريه حينئـذٍ الإدراك الغَيْبيّ الوجـدانيّ بالتَّفَرّغ عـن الحِسّ جُمْلَـةً ، ويفـارقُ المدارِكَ البشريَّةَ إلى المدارك الرّوحانيّة، وقَدْ مَرّ تَفْسيرُهما، وهذا من الكِهانة ، من نَوْع النّظر في العِظام والمياه والمرايَا ، بخلافِ من يَقْتصِرُ في ذلك منهما على الأَمْر الصّناعي الّذي يحْصُل بـه على الغَيْب بالحَدْس والتّخمين ، وهو لم يُفَارِق المداركَ الجِسمانية بعد ، جائلاً في مَرامي الظّنون . فقد يكون شأنُ بعض الأَنْبياء الاسْتعداد بالخَط في مَقامه النّبويّ لخطاب المَلَك ، كما يَسْتعِدّ به مَنْ ليْس بنَبِيٍّ للإدْراك الرّوحانيّ، ومفارقة المدارك البشريّة، إلاّ أنّ إدْراكَه روحانيّ فقط ، وإدراكُ النّبيّ ملَكيٌّ بالوَحْي من عنـد الله [وأمّا مقاماتُ أَهْل صِنـاعَة الخطّ في مَدارِك الحَدْس والتّخمين ، فحاشَ للأنبيـاءِ منْها، فإنّهم لا يُشرّعون التكلّم بالغَيْب ولا الخَوْضَ فيه لأحدٍ من البَشَر. وقَوْلُه في الحديث.](أ) : فَمَنْ وافق خَطَّ ذلك النّبيّ فهو ذلك(ب) ، أي فهو صحيحٌ من بَيَّن الخطّ بما عَضّده من الوَحْي لذلك النّبيّ الّذي كانت عادَتُه أن يأتيَهُ الـوحيُ عند الخطّ. [أو تكـون الإشارة بـذاك إلى تعظيمه وعلوّ شأنه في اتّخاذ خُطوط الرّمـل ، بل لا نِسْبَة بَيْنه وبَيْنها إذا كان على ذلك الوَجْه الّذي كان عند النّبيّ يَسْتعِـدّ به للوَحْي، فيَأْتي على وِفـاقه](أ) .

/ وأمـّا إذا أُخِذَ ذلك عن الخطّ مجرّدًا عن غير مُوافَقَة وَحْيٍ فَلا [صِحّة فيه](ج) . [77 ب]

وهذا مَعْنى الحديث، واللهُ أَعْلَم.

(أ) من ع وحدها (ب) ع ل ج ي: ذاك (ج) من ع .

[وليس فيه دِلالةٌ على مشروعيّة خطّ الرّمل ولا جوازِ انْتحاله لتعرّف الغَيْب ، كما هو شأن أهله في المُدُن ، وإنْ مَال إلى ذلك بعضُهم ، بناءً على أنَّ فِعْلَ النّبيّ شريعةٌ مُتّبعةٌ ، فيكون مشروعًا على مَذْهب من يَرى أن شَرْعَ من قبلَنا شَرْعٌ لنا ، وليس هذا بمُطابِق لذاك ، فإنَّ الشّرْعَ إنّما هو للرّسُل المشرّعين للأُمَم ، والحديثُ لم يَدُلّ على ذلك، وإنّما دَلّ على أنّ هذه الحالة قد تَحْصل لبَعْض الأَنْبياء، ويُحتمل أن يكون غَيْرَ مشرّع، فلا يكون ذلك شرعاً لا خاصّاً بأمّته ولا عامّاً لهم ولغَيْرهم، وإنّما يَدُلّ على أنّها حالةٌ تَقَع لبعْض الأنْبياء خاصّةً به فلا تتعدّاه للبَشر، وهذا آخر ما أردْنا تحقيقَه هُنا ، والله المُلْهم للصّواب](أ) .

فإذا أرادوا اسْتِخْراجَ مُغيَّب بزَعْمهم، عَمَدوا إلى قِرْطاس أو رَمْل أو دَقيق ، فوضعوا النّقط سُطورًا على عَدد المراتِب الأربع، ثم كَرّروا ذلك أَرْبع مَرّات ، فتجيءُ ستّة عشر سَطْراً. ثمّ يطرحون النُّقَط أزواجاً، ويَضَعون ما بَقِيَ من كلّ سَطْر زوجاً كان أو فَرْداً في مَرْتبته على التّرتيب، فتَجِيءُ أربعةَ أشكالٍ يَضعونَها في سَطْر مُتَتالية؛ ثم يُوَلّدون منها أربعةَ أَشْكالٍ أُخْرى من جانب العَرْض ، باعتبار كلّ مَرْتبة وما قابلَها من الشّكل الّذي بإزائه وما يَجْتمع فيها من زَوْج أو فَرْد ، فتكون ثمانية أَشْكالٍ موضوعةً في سَطْر؛ ثم يُولّدون من كلّ شَكْلَيْن شَكْلاً تَحْتَهما، باعْتبار ما يجتمع في كلّ مَرْتَبةٍ من مَراتب الشّكْلين أيضًا من زَوْج أو فَرْد، فتكون أربعةً أخرى تَحْتها؛ ثم يولّدون من الأَرْبعة شَكْلَيْن كذلك تَحْتها؛ ثمّ من الشّكْلَيْن شَكْلاً كذلك تحتهما(ب) ؛ ثم من هذا الشّكل الخامِس عَشَر مع الشّكل الأوّل شَكْلاً

(أ) زيادة من ع وحدها (ب) ع: تحتها .

يكون آخر السّتّة عشر. ثم يَحْكمون على الخطّ كلّه بما اقتضته أشكالُه من السُّعودَة والنُّحوسة بالذّات، والنّظر والحُلول والامْتزاج والدّلالة على أَصْناف المَوْجودات، وسائر ذلك ، تحكّمًا غريباً .

وكثُرت هذه الصّناعة في العُمْران، ووُضِعَت فيها التّواليف، واشْتَهر فيها الأَعْلامُ من المتقدّمين والمتأخّرين ؛ وهي كما رأيتَ تحكُّمٌ وهَوى . والتّحقيق الّذي يَنبغي أن يكون نُصْبَ فِكْرِك، أنّ الغيوبَ لا تُدْرَك بصناعة البَتَّة ، ولا سَبيل إلى تَعرُّفها إلاّ للخواصّ من البَشَر ، المَفْطورين على الرّجوع عن عالَم الحِسّ إلى عالَم الرّوح . ولذلك يُسَمّي المنجّمون هذا الصّنفَ كلَّهم بالزُّهَرِيِّين ، نسبةً إلى ما تقْتضيه دِلالةُ الزُّهَرَة بزَعْمهم في أصل مَواليدهم على إدْراك الغَيْب . فالخطُّ وغَيْرُه من هذه إن كان النّاظرُ فيه من أَهْل هذه الخاصّيّة، وقَصَد[أ] بهذه الأمور الّتي يَنظر فيها من النُّقَط والعِظام أو غيرِها / إشْغالَ الحِسّ لتَرْجِعَ النَّفْسُ إلى عالَم الرّوحانيّات لحظةً، [78أ] فهو من باب الطَّرْق بالحصَى والنَّظرِ في قُلوب الحيوانات[ب]، والمرايَا الشّفّافة كما ذكَرْناه . وإنْ لم يكنْ كذلك ، وإنّما قَصَدَ مَعْرِفَةَ المُغَيَّب بهذه الصّناعة ، فَهَذْرٌ من القَوْل والعَمل . والله يَهْدي من يَشاء .

والعلامةُ لهذه الفِطْرة الّتي فُطِر عليها أهلُ هذا الإدْراك الغَيْبيّ ، أنّهم عند تَوَجُّهِهم إلى تَعرُّف الكائنات، يَعْتريهم خُروجٌ عن حالَتهم الطّبيعيّة، كالتّثاؤُب والتَّمَطُّط ومَبادىء الغَيْبة عن الحِسّ ، ويَخْتلف ذلك بالقُوّة والضَّعْف على اخْتلاف وُجودها

(أ) ع : وقَصْدُه (ب) في ظ ج ي : وغيرها مّما أسْلفنا .

فيهم . فمن لَمْ تُوجَدْ له هذه العلامةُ فلَيْس من إدْراكِ الغَيْب في شَيْء ؛ وإنّما هو ساعٍ في تَنفيق كَذِبِه .

•5 فَصْلٌ :

ومنْهم طوائِفُ يَضَعون قوانِينَ لاستِخْراج الغَيْب، ليسـتْ مـن الطَّوْر الأوّل الّذي هو من مَدارِكِ النَّفْس الرُّوحانيّة، ولا من الحَـدْس المبْنِيّ على تأْثيرات النُّجـوم كما زَعَمه بَطْلَمْيوس[1] ، ولا من الظَنّ والتَّخْمين الّذي يُحاول عليه العَرَّافون؛ وإنّما هو مَغالطُ يَجْعلونَها كالمَصائِد لأَهْل العُقول المُسْتَضْعَفَة. ولستُ أذكر من ذلك إلاّ ما ذكرهُ المُصنّفون ووُلِع به الخَواصّ .

فمن تلك القَـوانـين، الحسابُ الّذي يُسَمُّونَه حسابَ النِيـم، وهـو مذكورٌ في آخـر كتـاب السّياسَـة المنْسوب لأرِسْطو[2] ، يُعـرَفُ به الغالِبُ مـن المَغْلـوب في المُتحارِبين من المُلوك . وهو أن تُحْسَب الحروفُ الّتي في اسْم أَحَدهما بحساب الجُمَّلِ المُصطلح عليه في حُروف أَبْجَدْ، من الواحد إلى الأَلْف، آحاداً وعشراتٍ ومئِينَ وأُلوفاً. فإذا حَسَبْتَ الاسمَ وتحصَّل لك منه عددٌ، فاحسُبْ اسمَ الآخر كذلك، ثم اطرَحْ من[أ] كلّ واحدٍ منهما تِسْعةً تِسْعَةً، واحفَظْ بقيَّةَ هذا وبقيَّةَ هذا، ثمّ انظرْ بين

(أ) سقط من ع .

---

(1) لم نصل إلى تعيين مأخذ ابن خلدون من بطلميوس .

(2) لم نقف عليه في القسم المطبوع من السياسة العاميّة .

العـدَدَيْن الباقيَيْن مـن حِساب الاسْمَيْن ، فإن كانا مُخْتلفين في الكميّـة ، وكانا معـاً زوجَيْن أو فَرْدَين، فصاحبُ الأقلّ منهما هو الغالِب؛ وإنْ كان أحدُهما زَوْجاً والآخر فَرْداً، فصاحبُ الأَكْثر هو الغالِب ، وإن كانا مُتَساوِيَيْن في الكميّة وهما معاً زوجان، فالمطلوبُ هو الغالِب، وإن كانا معاً فَـرْدَيْن / فالطّالبُ هـو الغالِب. ونَقل هنـالك [78 ب] بَيْتَيْن في هذا العَمل اشتَهَرا بين النَّاس ، وهما[1] : [من الطويل]

أَرى الزَّوْج والأفرادَ[أ] يَسْمو أَقَلُّها   وأَكْـثَرُهـا عنـد التَّخـالُفِ غـالِبُ
ويغْلِبُ مَطْلُـوبٌ إذا الزَّوْجُ يَسْتَوي   وعنْد اسْتواءِ الفَـرْد يَغْلِب طالِبُ

ثم وَضَعوا لِمَعْرفة ما تَبَقَّى من الحُروف بعد طَرْحها بتسْعة ، قانوناً معروفاً عندهم في طَرْح تِسْعة. وذلك بأن يَجْمعـوا الحروفَ الدّالة على الواحِـد في المراتـب الأَرْبع، وهي : أ الدّالّة على الواحد ؛ و ي الدّالّة على العَشْرة ، وهي واحدٌ في مَرْتبة العشرات ؛ و ق الدّالّة على المائة ، لأنَّهـا واحدٌ في مَرْتبـة المِئين؛ و (ش)[ب] الدّالّة على الأَلْف، [وهي][ج] واحد في مَرْتبـة الآلاف ؛ وليْس بعد الأَلْف عـدد يُدَلّ عليـه بالحروف ، لأنّ الشّينَ[د] هي آخرُ حروف أبجد . ثم رَتّبوا هذه الحروفَ الأَرْبعة على نَسق المراتِب، فكان منها كلمـةٌ رباعيّة وهي أَيْقَشْ[هـ]. ثم فَعلوا ذلك بالحُـروف الدّالّة على اثـْنين في المراتب الثّلاث، وأَسْقطوا مَرْتبـة الآلاف منها لأنّها كانت آخـرَ

(أ) كذا في ع بفتح الهمزة، ولعلها : الإفْراد (ب) ل:غ وهي رقم الأَلْف في ترتيب المشارقة لحساب الجمّل، وقد عدّلت عن حرف الشين المكتوب في الأصل (ج) سقط من ظ (د) من ي ظ ع ل وفي ج:غ ويذكر بعدها: لأن الغين هي آخر الحروف، وقبلها يذكر الشين الدّالة على الألف! (هـ) ل: أيقغ عُدّلت عن الأصل : أيقش .

(1) لم نعرف قائلهما .

حُروف أَبَجَدْ ، وكان مَجْموعُ حُروف الاثْنين في المَراتب(أ) ثلاثـةَ حـروف ، وهي ب[في ذلك](ب) الدّالّة على الاثْنين في الآحاد ؛ و ك الدَّالّة على اثنين في العَشَرات ، وهي عشرون؛ و ر الدَّالّة على اثنين في المئين، وهي مائتان؛ وصَيّروها كلمةً واحدة ثلاثيّة على نسق المراتب، وهي بَكَرْ . ثم فعلوا كذلك في الحروف الدَّالّة على ثلاثة ، فنشَأَتْ عنها كلمة جَلَسْ. وكذلك إلى آخر حُروف أَبَجَدْ. وصارت تسع كلمات نهاية عَدد الآحاد، وهي: أَيْقَشْ(ج) ؛ بَكَرْ ؛ جَلَسْ ؛ دَمَتْ ؛ هَنَثْ ؛ وَصَخْ ؛ [زَعَذْ](د) ؛ حَفَظْ ؛ طَضَغْ؛ مرتّبة على توالي الأَعْداد، ولكلّ كَلِمة منها عددُها الّذي في مَرْتَبَتـه: فالواحـد لكلمة أَيْقَشْ؛ والاثنان لِكَلِمة بَكَرْ؛ والثّلاثة لِكَلِمة جَلَسْ؛ وكذلك إلى التّاسِعة الّتي هي طَضَغْ ، فتكون لها التّسْعة . فإذا أرادوا طَرْحَ الاسْم بتسعـة، نَظَروا كـلّ حرف منه في أيّ كلمةٍ هو من هذه الكَلِمات ، وأخذوا عددَها مكانَه ، ثم يَجْمعون الأَعْداد الّتي يأْخُذونها بدلاً من حُروف الاسْم، / فإن كانت زائدةً على التّسْعة أخذوا ما [79 أ] فَضَل عنها ، وإلاّ أخذوه كما هُوَ ؛ ثمَ يَفْعلون كذلك بالاسْم الآخر، ويَنْظرون بين الخارجَيْن بما(هـ) قَدَّمْناه . والسرُّ في هـذا القانون بَيِّن ؛ وذلك أنّ الباقِيَ في كلّ عَقْدٍ من عُقود الأَعْداد بطَرْح تِسْعة إنّما هو واحِدٌ ؛ فكأنّه يَجْمع عددَ العُقود خاصّة من كلّ مَرْتبة؛ فصارت أعدادُ العُقود كلّها كأنّها آحادٌ، فلا فَرْق بين الاثنين أو العِشْرين أو المائَتَيْن أو الأَلْفَيْن، وكلُّهـا اثْنان؛ وكـذلك الثّـلاثة والثّلاثون والثّـلاثمائة والثّلاثة آلاف كلّها ثلاثةٌ . فوُضعت الأعدادُ على التّوالي دَالّةً على أَعْداد العُقود لا غَيْر؛ وجُعلت الحروفُ الدّالّة على أصْناف العُقود في كلّ كلمةٍ من الآحاد والعَشرات

(أ) سقط من: ل ع ي ج (ب) سقط من ظ (ج) ل: أيقغ بكتابة الغين بعد أن كانت في الأصل شيناً وشكل الكلمات التّسع من نسخ: ع ل ج (د) كذا في الأصول وفي ظ زغذ (هـ) ل: كما .

والمِئين والأُلوف؛ وصارَ عددُ الكَلمة الموضوع عليها نائباً عن كلّ حَرْفٍ فيها ، سواءٌ دَلَّ على الآحاد أو العَشرات أو المئين أو الآلاف، فيُؤخذ عددُ كلِّ كلمة عِوَضًا من الحُروف الّتي فيها؛ وتُجمع كلّها إلى آخِرها كما قُلْناه. هذا هو العملُ المُتداوَلُ بين النّاس فيها منذ الأَمْر القديم .

وكان بعضُ من لَقيناهُ من شُيوخنا يَرَوْن أنّ الصَّحيح فيها كلماتٌ أُخرى تِسْعةٌ مكانَ هذه، ومُتواليةٌ كتواليها ، ويَفْعلون بها في الطّرْح بتسعة مثلَ ما يَفْعلونه بالأُخرى سَواءً؛ وهي هذه : أَرَبْ؛ يَسْقكْ؛ جَزلَطْ؛ مَدُوْص؛ هَفْ؛ تَخَذُنْ؛ غَشْ؛ خَعْ؛ ثَضَظْ؛ تسعُ كلماتٍ على تَوالي العَدَد، فيها الثُّلاثيّ والرّباعيّ والثُّنائيّ، وليست جاريةً على أَصْل مطّرِدٍ كما تَراه. لكن كان شيوخُنا يَنْقُلونَها عن شَيْخ المَغْرب في هذه المعارف، من النِّجامَة والسِّيمياء وأَسْرار الحُروف، وهو أبو العبّاس ابن البَنّاء، ويقولون عنه: إنَّ العملَ بهذه الكَلمات في طَرْح حِساب النِّيم أصحُّ من العَمل بكلمات أَيْقَش؛ فالله أَعْلَم كيف ذلك .

وهذه كلُّها مداركٌ للغَيْب غير مُستَنِدة إلى بُرْهان ولا تَحْقيق. والكتابُ الّذي وُجد فيه حسابُ النّيم غير مَعْزوّ إلى أرِسْطو عند المحقّقين، / [79 ب] لما فيه من الآراء البَعيدة عن التّحقيق، والبُرْهانُ يَشْهد لك بذلك، فتَصفّحْه إن كنت من أَهْل الرُّسوخ.

ومن هذه القَوانين الصّناعيّة لاستِخْراج الغُيوب فيما يَزْعُمون، الزّايَرْجَة المسمّاة بزايَرْجَة(أ) العالَم، المَعْزوّة إلى أبي العبّاس السَّبْتيّ، من أعلام المُتصوّفة

(أ) كذا في ظ، وفي بقية الأصول: زايرجة .

بالمَغْرب. كان في آخر المائة السّادسة بمَرّاكُش، ولعَهْد يَعْقوب المَنصور، من مُلوك الموحّدين . وهي غَريبة العَمَل صَنيعَةٌ. وكثيرٌ من الخواصّ يولَعون بإفادَة الغَيْب منها بعَملها[أ] المَعْروف الملْغوز ، فيحرصون لِذلك على حلّ رَمْزه وكَشْف غامِضه .

وصورَتها الّتي يَقع العملُ عندهم فيها، دائِرةٌ عظيمةٌ في داخِلها دوائرُ مُتوازية، منها للأفلاك وللعناصر وللمكوّنات وللرّوحانيّات ولغير ذلك من أصْناف الكائنات والعُلوم. وكلُّ دائرةٍ مَقْسومة بأقْسام فَلَكها : إمّا البُروج، وإمّا العَناصِر، أو غيرهما. وخُطوطُ كلّ قسمٍ مارَّةٌ إلى المَرْكز، ويُسَمّونها الأوْتار. وعلى كلّ وتَرٍ حروفٌ متتابعة موضوعة ، فمنها بِرُشوم الزّمام الّتي هي أَشْكالُ الأعْداد عند أهل الدّواوين والحِسْبان بالمَغْرب لهذا العَهْد، ومنها بِرُشوم الغُبار* المتعارفة، وفي داخل الزّايَرْجة، وبين الدّوائر، أسماءُ العلوم ومواضِع الأكْوان *[ب] ، وعلى ظَهْر الدّوائر جَدْوَلٌ متكثّر البُيوت المتقاطِعة طولاً وعَرْضاً، يَشْتمل على خمسة وخَمْسين بيتًا في العَرْض، ومائةٍ وإحدى وثلاثين في الطّول ، جوانبٌ منه معمورةُ البُيوت ، تارةً بالعَدَد، وأُخْرى بالحُروف؛ وجوانبٌ خاليةُ البُيوت . ولا تُعلم نِسْبةُ تلك الأعْداد في أوْضاعها ، ولا القِسْمةُ الّتي عَيّنت البيوتَ العامِرةَ من الخالية . وحِفافَيْ الزّايَرْجة أبياتٌ من عَروض الطّويل على رَوِيّ اللاّم المنْصوبَة ، تتضمّن صُورَة العَمل في اسْتِخْراج المطْلوب من تلك الزّايَرْجة ، إلاّ أنّها من قَبيل الألْغاز في عَدم الوُضوح والجَلاء . وفي بعض جَوانب [80أ] / الزّايَرْجة بيتٌ من الشّعر ، منسوبٌ لبَعْض أكابِر أَهْل الحَدَثَانِ بالمَغْرب، وهو مالك ابن وُهَيْب من عُلَماء أَهْل إشْبيليّة، كان في الدّولة اللّمْتونيّة، ونَصُّ البَيْت: [من الطويل]

(أ) في ج ل: بعلمها (ب) سقط ما بين النجمين من ي .

سؤالٌ عظيمُ الخَلْقِ حُزْتَ فَصُنْ إذنْ   غرائِبَ شَـكٍّ ضبطُهُ الجِـدُّ مُثِّلا[1]

وهو البَيْت المتداوَل عندَهُم في العَمل لاسْتخراج الجَواب من السّؤال في هذه الزّايْرَجة وغَيْرِها . فإذا أرادوا استِخْراج الجواب عمّا يُسأل عنه من المسائِل، كَتبوا ذلكَ السُّؤالَ وقَطَّعوه حروفاً ، ثمّ أخذوا الطّالِع لذلكَ الوَقْت من بُروج الفَلَك ودَرَجِها ، وعَمَـدوا إلى الزّايْرَجة ، ثمّ إلى الـوَتَر المُكْتنِـف فيها بالبُرْج الطـالِع من أوّله مارّاً إلى المَرْكز ، ثمّ إلى مُحيط الدّائرة قُبَالة الطّالع . فيأخُذون جميعَ الحُروف المكتوبة عليه من أوّله إلى آخره، والأعـدادَ المرسومةَ[أ] بينهـا، ويُصَيِّرونها حُروفـاً بحسـاب الجُمَّل . وقد يَنْقلون آحادَها إلى العشرات، وعشراتِها إلى المِئِين ، وبالعكس فيهما، كما يَقْتضيه قانونُ العَمل عندَهم، ويَضعونها مع حُروف السُّؤال، ويُضيفـون إلى ذلك جميعَ ما علـى الوَتَر المُكْتَنِف بالبُرْج الثّالث مـن الطّالع من الحُـروف والأَعْداد ، من أَوّله إلى المركز فقطْ ، لا يَتَجاوَزونَهُ إلى المحيط ؛ ويفعَلون بالأَعْداد ما فَعلوه بالأولى، ويُضيفـونَها إلى الحُروف الأُخْـرى. ثم يُقَطِّعـون حروفَ البَيْت الّذي هـو أَصْل العَمل وقانونُهُ عندهم ، وهو بَيْت مالك بن وُهَيْب المتقدّم الذِّكْر ؛ ويضعونهـا ناحيةً ، ثمّ يَضْربون عددَ دَرَج الطّالع في أُسّ البُرْج ، وأُسُّهُ عِنْدهم هو بُعْد البُرْج عن آخر المَراتب ، عَكْس ما عليه الأُسُّ عند أَهْل صِناعـة الحِساب ؛ فإنّه عنـدهم البُعْـدُ عن أَوّل المَراتـب ، ثمّ يَضْربونـه في عـدد آخـر يُسمّونه الأُسّ الأَكْبَر والدَّوْرَ

(أ) ع ل: المرشومه .

(1) يذكره البوني بقوله: أما حروف القطب 44 فيجمعها هذا البيت، وهو الوتر. (شمس المعارف الكبرى 367) .

الأَصلّي . ويُدْخلون [ما] يجْتمع(أ) لهم من ذلك في بيوت الجَدْول على قوانين مَعْروفة [80 ب] وأعمالٍ مَذْكورة وأدوارٍ مَعْدودة ، / ويَسْتَخْرجون منها حُروفاً ويُسْقِطون أُخْرى ، ويُقابلون بما مَعهم في حُروف البَيْت. ويَنْقُلون منه ما يَنْقُلون إلى حُروف السّؤال وما معها ، ثمّ يَطْرحون تلك الحروف بأَعْدادٍ معلومةٍ يُسمونها الأَدْوارَ ؛ ويُخرجون في كلّ دَوْر الحرفَ الّذي يَنْتهي عنده الدَّوْر ؛ ويُعاوِدونَ ذلك بعدد الأَدْوار المعيَّنةِ عنْدهم لذلك . فيَخْرج آخرَها حروفٌ متقطّعةٌ ، وتؤلّف على التّوالي فتصيرُ كلماتٍ منظومةً في بَيْت واحدٍ على وَزْن البَيْت الّذي يقابَل به العمل ورَوِيّهِ، وهو بيتُ مالك بن وُهَيْب المتقدّم ، حسبما نَذْكر ذلك كلّه في فَصْل العُلوم عند كَيفيّة العمل بهذه الزّايْرَجة .

وقد رأينا كثيراً من الخواصّ يتهافتون على اسْتِخْراج الغَيْب منها بتلك الأَعْمال ، ويَحْسِبون أنَّ ما وَقع من مُطابَقة الجواب للسّؤال في تَوافُق الخِطاب، دليلٌ على مُطابقة الواقِع . وليس ذلك بصحيح؛ لأَنَّه قد مَرَّ لك أن الغَيْب لا يُدْرَك بأمرٍ صِناعيّ البَتَّةَ ؛ وإنّما المطابقةُ الّتي فيها بَيْن الجوابِ والسّؤال من حَيْث الإفْهامُ والتّوافُقُ في الخِطاب ، حتّى يكون الجوابُ مستقيماً ومُوافِقًا للسّؤال . ووقوعُ ذلك بهذِه الصّناعة في تَكْسير الحُروف المُجْتَمعة من السُّؤال والأَوْتار، والدّخولُ في الجَدْول بالأَعْداد المُجْتمعة من ضَرْب الأعْداد المَفْروضَة، واسْتِخْراجُ الحُروف من الجَدْول بذلك، واطّراحُ أُخرى، ومُعاوَدةُ ذلك في الأَدْوار المَعْدودة، ومُقابَلةُ ذلك كلّه بحروف البَيْت على التّوالي، غَيْرُ مُسْتَنْكرٍ. وقد يَقَعُ الاطّلاعُ من بَعْض الأذْكياء

(أ) من ل ، وفي بقية النسخ : بما .

على تناسُبِ بَيْن هذه الأَشْياء، فيقعُ له معرفةُ المَجْهول منها . فالتناسُب بَيْن الأشْياء، هو سِرُّ الحُصول على المَجْهول من المَعْلوم الحاصِل للنفْس، وطريقٌ لحُصوله، سِيّما من أَهْل الرِّياضة ، فإنّها تُفيد العقلَ قُوّةً على القِياس وزيادةً في الفِكْر . وقد مَرَّ لك تعليلُ ذلك غير مَرّة .

ومن أجل هذا المعْنَى، يَنْسبون هذه الزّايَرْجة / في الغالِب لأَهْل الرِّياضَـة؛ [181أ] فهذه مَنْسوبة للسَّبْتي، ووَقَفْتُ على أُخْرى مَنْسوبةٍ لسَهْل بن عَبْد الله، ولَعَمْري إنّها من الأَعْمال الغَريبة والمُعاياة العَجيبة. والجوابُ الّذي يَخْرج منها؛ فالسِرُّ في خُروجه منظوماً ، فيما يَظْهَرُ لي ، إنّما هو المقابلةُ بحُروف ذلك البَيْت . ولهذا يكـون النّظْم على وَزْنِه ورَوِيِّـه . ويَدُلّ عليـه ، أنّا وَجَدْنا أعمالاً أُخْرى لهم في مثل ذلك ، أَسْقَطوا فيه المقابلَة بالبَيْت، فلم يَخْرج الجوابُ منظومًا كما تراهُ عند الكَلام على ذلك في مَوْضعه.

وكثيرٌ من النّاس تضيقُ مَدارِكُهم عن التّصْديق بهذا العَمل ونُفوذه إلى المَطْلوب، فيُنْكرُ صِحَّتَها ويَحْسِب أنّها مـن التّخْييـلات والإيهـامات، وأنّ صـاحبَ العَمـل بها يَبُـثّ حـروفَ البَيْت الّذي يَنْظُمـه كما يُريـد بين أثناء حُروف السُّـؤال والأَوْتار، ويَفْعل تلكَ الصّناعة على غَيْر نِسْبةٍ ولا قانون ، ثم يَجيءُ بالبَيْت ويُوهِم أنّ العملَ جاء به على طريقة مُنْضبِطَة . وهذا الحِسْبانُ توهّمٌ فاسدٌ حَمل عليه القُصورُ عن فَهْم التناسُب بين المَوْجودات والمعلومات ، والتّفاوتُ بين المدارك والعُقول ؛ ولكن من شَأْن كلّ مُدْرِكٍ أن يُنكر ما لَيْس في طَـوْقه إدراكُه . ويَكْفينا في رَدّ ذلك

مشاهدةُ العمل بهذه الصّناعة والحَدْس القَطْعيّ ؛ بأنّها جاءَتْ بِعَمَلٍ مُطّرِدٍ وقانون صحيح، ولا مِزْيَةَ فيه عند من يُباشر ذلك ممّن له مَزِيدُ ذكاءٍ وحَدْسٍ. وإذا كان كثيرٌ من المُعاياة في العَدَد الّذي هو أوضحُ الواضِحات، يَعْسُر على الفَهْم إدراكُه، لبُعْد النِّسبة فيه وخَفائِها، فما ظنُّكَ بمثل هذا مع خَفاء النِّسبة فيه وغَرابتها. فلْنَذْكر مسألةً من المُعاياة يَتَّضِحُ لك بها شيءٌ ممّا ذكَرْناه، مثاله: لو قيل لك خُذْ عددًا من الدَّراهم ، واجعَلْ بإزاء كلّ دِرْهم ثلاثـةً من الفُلوس؛ ثم اجْمع الفلوسَ الّتي أَخَذْتَ واشْتَرِ بهـا [81 ب] طائِراً ، ثم اشتَرِ بالدّراهم كلِّها طيوراً بسِعْر ذلك الطّائر ، / فكَم الطُّيورُ المُشـتَراةُ ؟ فجوابُه أن تقولَ هي تِسْعة ، لأنّك تَعْلَم أن فُلوسَ الدِّرْهم أربعةٌ وعشرون، وأنّ الثّلاثةَ ثُمْنُها؛ وأنّ عِـدَّةَ أثْمان الواحِد ثمانية. فكأنّك جمعتَ الثُّمْن من كلّ دِرْهـم إلى الثُّمْن من الآخر ، فكان كلُّهُ ثَمَنَ طائر، [فَفي](أ) ثمانية طُيور عدّة أثْمان الواحِد. وتَزيدُ على الثّمانية طائرًا آخرَ وهو المُشْتَرَى بالفُلوس المأخوذةِ أولاً ، وعلى سِعْره اشْتَرَيْتَ بالدّراهم ؛ فتكون تِسْعة . فأنت تَرَى كيف خرج لك الجَوابُ المُضْمَر بسِرّ التّناسب الّذي بَيْن أَعْداد المَسْأَلة . والوَهْمُ أوّل ما يُلْقِي إليك هذه وأمثالَها ، إنَّما يَجْعَلُه من قَبيل الغَيْب الّذي لا تُمكن مَعْرفتُـه. فَظهر أنَّ التّناسُب بين الأمور هو الّذي يُخْـرِج مجهولَها من مَعْلومِهـا ؛ وهذا إنّما هـو في الواقِعات الحاصِلة في الوجود أو العِلْـم. وأما الكائنات المسْتَقْبَلة إذا لم تُعْلَم أسبابُ وُقوعها ، ولا ثَبَت لنا خبرٌ صادق عنه ، فهو غَيْبٌ لا تُمكن مَعْرفتُه .

(أ) من ل ، وفي بقية النسخ : فهي .

وإذا[أ] تبَيَّن لك ذلك ، فالأعمالُ الواقعةُ في هذه الزّايَرْجَة كلّها إنّما هي في اسْتِخْراج أَلْفاظ الجواب من أَلْفاظ السُّؤال؛ لأنّها، كما رَأَيْتَهُ، اسْتنباطُ حروفٍ على تَرْتيب من تلك الحُروف بعَيْنها على ترتيب آخر. وسِرُّ ذلك إنّما هو من تَناسُبٍ بَيْنَها يطّلع عليه بعضٌ دون بَعْضٍ . فمَن عَرَف ذلك التّناسُبَ تيَسَّر عليه اسْتِخراجُ ذلك الجواب بتلك القَوانين. والجوابُ يدُلُّ في مقامٍ آخر من حيث موضوعُ أَلْفاظه وتراكيبه على وُقوع أحد طَرفَيْ السّؤال من نَفْي أو إثْبات. وليس هذا من المقام الأوَّل؛ بل إنّما يَرْجع إلى مُطابقة الكلام لما في الخارج . ولا سبيلَ إلى مَعْرفة ذلك من هذه الأَعْمال؛ بل البَشَرُ مَحْجوبون عنه؛ وقد اسْتأثر الله بعِلْمه؛ ﴿ والله يَعْلَمُ وأنتم لا تَعْلَمون ﴾ . [سورة البقرة، من الآية 216] .

(أ) ع ج ل: فإذا .

[82 ب](أ) / بسم الله الرحمن الرحيم

ربّ اشرح لي صدري(ب)

الفَصْل الثّاني من الكتاب الأوّل:

في العُمران البَدويّ، والأُمم الوَحْشيّة والقَبائل، وما يَعْرض في ذلك من الأَحْوال، وفيه أُصول وتَمْهيدات

1 ۞ فَصْلٌ، في أنّ أَجْيالَ البَدْوِ والحَضَرِ طَبيعيَّة

اعلَمْ أنّ اختلافَ الأَجْيال في أَحْوالهم، إنّما هو باختلافِ نِحْلَتِهِم من المَعاش. فإنّ اجْتماعَهم إنّما هو المُتعاوَنُ(ج) على تَحْصيله، والابْتِداءُ بما هو ضَروريّ منه وبَسيطٌ قَبْل الحاجِيّ والكَماليّ. فمنهم من يَنْتحِل الفَلْحَ من الغِراسَة والزّراعة؛ ومنهم من يَنْتحِل القيامَ على الحَيَـوان من الشّاء والبَقَر والمَعْز والنَّحْل والدّود للقزّ لِنَتاجِها واسْتِخْـراجِ [فَضَلاتِها](د). وهؤلاء القائِمون على الفَلْح والحَيوان تَدْعوهم الضّرورةُ - ولا بُدَّ - إلى البَدْو، لأنّه متّسَعٌ لما لا تتّسِعُ له الحواضِرُ من المَزارع والفُـدُن،

(أ) الصفحة 82 أ من نسخة ظ بيضاء (ب) انفردت ظ بهذا الاستفتاح وفي بقية الأصول وردت التّصْلية (ج) كذا في ظ، وفي بقية الأصول: للتعاون (د) سقط من ظ.

والمسارِحُ للحَيوان وغَيْر ذلك. فكان اخْتِصاصُ هؤلاء بالبَدْو أمرًا ضَرورِيّاً لهم؛ وكان حينئذٍ اجْتِماعُهم وتعاوُنُهم في حاجات مَعاشِهم وعُمْرانِهم من القُوت والكِنِّ والدِّفْء إنّما هو بالمِقْدار الّذي يَحْفظ الحياةَ، ويُحَصِّلُ بُلْغَةَ العَيْش من غير مَزيدٍ عليه، للعَجْز عمّا وَراء ذلك.

ثمّ إذا اتّسعت أحوالُ هؤلاء المُنْتَحلين للمعاش، وحصَل لهم ما فَوْق الحاجَة من الغِنى والرَّفْه، دعاهم ذلك إلى السُّكون والدَّعةِ، وتَعاوَنوا في الزّائد على الضّرورة، واسْتَكْثَروا من الأقْوات والملابِس والتّأنُّق فيها، وتَوْسِعة البُيوت، واخْتِطاط المُدن والأَمْصار للتَّحَضُّن. ثمَّ تَزيدُ أحوالُ الرَّفْهِ والرَّغَدِ، فتجيءُ عوائِدُ التّرف البالغةُ مَبالغَها في التأنُّق في علاج القُوت، واسْتِجادة المطابِخ ، وانْتِقاء الملابِس الفاخِرة في أَنْواعها من الحَرير والدّيباج وغَيْر ذلك ، ومُعالاة[أ] البُيوت والصُّروح ، وإحْكام وَضْعها في تَنْجيدها، والانْتِهاء بالصّنائع في الخُروج من القُوّة إلى الفِعْل إلى غايَتِها ، فيتّخذون / القصورَ والمنازلَ، ويُجْرون فيها المياه، ويُعالون في صُرُوحِها، ويُبالغون في تَنْجيدها، [83أ] ويَخْتلفون في اسْتجادة ما يتّخذونَه في مِهَنِهم[ب] من لَبُوسٍ أو فِراشٍ أو آنيةٍ أو ماعون؛ وهؤلاء هم الحَضَرُ؛ ومَعْناه الحاضِرون أهلُ الأَمْصار والبُلْدان . ومن هؤلاء من يَنْتحل في مَعاشه الصّنائِعَ ، ومنهم من يَنْتحِل التّجارةَ . وتكون مكاسِبُهم أَنْمى وأَرْفَهَ من أهل البَدْو، لأن أَحْوالَهم زائدةٌ على الضّروريّ، ومَعاشَهم في[ج] نِسْبة وُجْدِهم ، فقد تبيّن أنّ أجيالَ البَدْو والحَضَر طبيعيّة لا بدّ مِنْها كما قُلْناه .

(أ) ع: مغالاة (ب) ع ل ي ج: لمهنهم (ج) من ظ وفي بقية الأصول: على .

2 ۞ فَصْلٌ، في أنّ جيلَ العَرَب في الخليقة طبيعيٌّ

قد قدّمنا في الفَصل قَبْلَه، أنّ أَهْل البَدْو هم المُنْتحِلون للمَعاش الطّبيعيّ، من الفَلْح والقيام على الأَنْعام، وأنّهم مُقْتصِرون على الضّروريّ في(أ) الأقْوات والملابِس والمساكِن وسائِر الأحْوال والعَوائِد، مُقْتصِرون عمّا فَوْق ذلك من حاجِيٍّ أو كماليّ؛ فيتّخذون البيوتَ من الشَّعْر أو الوبَر أو الشّجر، أو من الطّين والحِجارة غير مُنجَّدة، إنّما هو قَصْد الاستِظْلال والكِنّ لا ما وراءَه ؛ وقد يَأْوُون إلى الغِيران والكُهوف. وأمّا أَقْواتُهم فيتناوَلونَها بيسيرِ العِلاج أو بغَيْر علاج البتّةَ ، إلاّ ما مَسّته النّارُ . فمن كان مَعاشُه منهم في الزّراعة والقيام بالفَلْح ، كان المُقامُ به أَوْلى من الظَّعْن ؛ وهؤلاء سُكّان المَداشِر والقُرَى والجِبال، وهم عامّة البرْبَر والأعاجِم. ومن كان مَعاشُه في السّائِمة ؛ مثل الغَنَم والبَقَر ، فهم ظَواعِنُ في الأَغْلب ، لارتِياد المسارِح والمِياه لحَيَوانِهم، إذِ التّقلّبُ في الأَرْض أَصْلحُ بها، ويُسَمّون شَاوِيَّة؛ ومَعْناه القائمون على الشَّاء والبَقر؛ ولا يَبْعدون في القَفْر لفِقْدان المسارح الطيِّبَة به؛ وهؤلاء مثل البَرْبر والتُّرْك وإخْوانهم من التُّرْكُمان والصّقالِبة. وأما من كان مَعاشُهم في الإبل فهم أكْثَرُ [83 ب] ظَعْناً وأبعدُ في القَفْر مَجالاً؛ / لأنّ مَسارح التُّلول ونَباتَها وشَجرَها، لا تَسْتغني به الإبلُ في قَوام حَياتها عن مَراعي الشّجَر بالقَفْر ، ووُرودِ مياهِه المِلْحَة ، والتقلُّبِ فصلَ الشّتاء في نَواحيه فِرارًا من أَذَى البَرْد إلى دِفْء هَوائه، وطَلَبًا لمَاخِض النِّتاجِ في رماله؛ إذ الإبلُ أصعبُ الحيوان فِصالاً ومَخاضاً، وأَحْوجُها في ذلكَ إلى الدِّفْء؛

(أ) ي: من .

فاضطرّوا إلى إبعاد النُّجْعة. ورُبّما ذادَتْهم الحاميةُ عن التُّلول أيضاً، فأوْغلوا في القِفار نُفْرَةً عن النُّصَفَة منهم والجزاءِ لعُدْوانِهم، فكانوا لذلك أشدَّ النّاس توحُّشاً . تنزّلوا من أهْل الحواضِر مَنْزِلَة الوَحْش غير المقْدور علَيْه، والمفْتَرِسِ من الحيوانات العُجْم، وهؤلاء هم العَرَب. وفي معناهم ضواعِنُ البَرْبر، وزَناتةُ بالمَغْرب، والأكْرادُ والتّركمانُ والتّرك بالمَشْرق. إلاّ أنّ المَغْرب أبعدُ نُجْعَةً وأشدُّ بَداوةً، لأنهّم مُخْتصّون بالقيام على الإبِل فقط، وهؤلاء يَقومون عليها وعلى الشّاءِ والبَقر معها .

فقد تبيّن لك، أنَّ جيلَ العَرب طبيعيّ لا بُدَّ منه في العُمْران . والله ﴿الخلاّقُ العليم﴾ [سورة يس، من الآية 81] .

3 ● فَصْلٌ، في أنّ البدْوَ أقدمُ من الحَضَر وسابقٌ عليه . وأنّ الباديةَ أصلُ العُمْرانِ والأمصارِ ومَددٌ لها(أ)

قد ذكَرْنا أنّ البَدْوَ هم المقْتَصِرون على الضّروريّ في أحْوالهم، العاجِزون عمّا فَوْقَه؛ والحضَرُ(ب) المُعْتنون بحاجات التَّرف والكَمال في أحْوالهم وعوائِدهم. ولا شكَّ أنّ الضّروريَّ أقدمُ من الحاجيّ والكماليّ(ج) وسابقٌ عليه؛ وكأنَّ الضّروريَّ أصلٌ والكماليّ فَرْعٌ ناشيءٌ عَنْه . فالبدْوُ أصلٌ للمُدُن والحَضَر، سابقٌ عليها ؛ لأنّ أوّلَ مَطالب الإنْسان الضّروريُّ، ولا يَنْتهي إلى التَّرف والكَمال إلاّ إذا كان الضّروريُّ حاصلاً . فَخُشونةُ البداوَة قَبْل رِقَّة الحَضارة . ولهذا نَجد التَّمدُّن غايةً للبَدويّ يَجْري

(أ) ل: مَدَدُها (ب) في: ع ج ل ي: وأنّ الحضر (ج) ي: ومن الكماليّ .

إليها، ويَنْتهي بسَعْيه إلى مُقْتَرحه[أ] منها[ب]. ومتى حَصَل على الرِّياشِ الّذي تحْصُل به أحوالُ التَّرَف وعوائدُه، عاج إلى / الدَّعَة، وأمْكن نفسَهُ من قِياد المَدينة. وهكذا شأنُ القَبائل المُتَبَدِّيَة كلّهم. والحضريُّ لا يتشوَّفُ إلى أَحْوال البادية إلاّ لضرورةٍ تَدْعوه إليْها أو [لتقْصيرٍ][ج] عن أحْوال أَهْل مَدينَته. [184 أ]

وممّا يَشْهد لنا أنَّ البَدْوَ أصلٌ للحَضَر ومُتقدّمٌ عليه، أنّا إذا فتَّشْنا أهلَ مِصْرٍ من الأَمْصار، وَجَدْنا أوَّليَّةَ أَكْثرهم من أَهْل البَدْو الّذين بضاحية ذلك المِصْر وفي قُراه، وأنّهم أَيْسَروا فسَكنوا المِصْرَ، وعَدَلوا إلى الدَّعَة والتّرَف الّذي في الحَضر. وذلك يدلّ على أنَّ أحوالَ الحضارة ثانيةٌ عن أحْوال البَداوة، وأنّها أصلٌ لها، فتفَهَّمْه. ثمّ إنّ كلَّ واحدٍ من البَدْو والحضَر مُتفاوتٌ لأَحوالٍ[د] من جِنْسه، فرُبَّ حَيٍّ أعظمُ من حَيٍّ؛ وقَبيلةٍ أعظمُ من قَبيلةٍ؛ ومِصْرٍ أوسعُ من مِصْرٍ؛ ومدينةٍ أكثرُ عُمْراناً من مَدينة.

فقد تبيّن أنّ وُجودَ البَدْو مُتقدّم على وُجود المُدُن والأمْصار [وأصلٌ لها، كما أنَّ وجودَ المدُن والأمْصار][هـ] من عَوائد التَّرف والدَّعَة الّذي هو متأخّرٌ عن عوائد الضَّرورة المعاشيّة.

(أ) كذا في ظ، وفي باقي الأصول: مقترحة (ب) ل: فيها (ج) في ظ وحدها: ليقتصرَ (د) كذا في ظ ج، وفي ع ل ي: الأحوال (هـ) من: ل ع ج ي.

وسَبَبُه أنّ النّفسَ إذا كانتْ على الفِطْرة الأولى كانت مُتهيّئةً لقَبول ما يَرِدُ عليها ويَنْطبع فيها من خَيْر أو شرّ؛ قال ﷺ[1]: "كلُّ مولودٍ يولَد على الفِطْرة، فأبواهُ يُهَوِّدانه أو يُنَصّرانه أو يمَجّسانه". وبقَدْر ما يَسْبق إليها من أحـد الخُلُقَيْن، تَبعدُ عن الآخر ويَصْعُب عليها اكْتِسابُه ؛ فصاحبُ الخَيْر إذا سَبقت على[(أ)] نَفْسـه عوائدُ الخَيْر وحَصُلت له[(ب)] مَلَكَتُهُ، بَعُدَ عن الشّرّ وصَعُب عليه طريقُه؛ وكذا صاحِبُ الشّرّ إذا سبقَتْ إليه أيضًا عوائدُه. وأهلُ الحَضَر لكثْرة ما يُعانونَهُ من فُنون الملاذّ وعوائدِ التّرف والإقْبال على الدّنيا والعُكوف على شَهَواتهم منها، قد تَلَوّثت أنفسُهم بكثيرٍ من مَذمومات الخُلُق والشّر ، وبَعُدَت عليهم طُرقُ الخَيْر ومسالِكُه بقَـدْر ما حَصـل لهم من ذلك،/ حتّى [لقد][(ج)] ذهبت عنهم مَذاهبُ الحِشْمة في أحْوالهم؛ فتجدُ الكثير [84 ب] منهم يُقْذِعون [في أَقْوال][(د)] الفَحْشاءِ في مَجالِسهم وبَيْن كُبَرائهم وأَهْلِ مَحارِمهم، لا يَصُدُّهم عنه وازِعُ الحِشْمة، لِمَا أخذَتْهم به عوائدُ السّوْء في التّظاهر بالفَواحِش قولاً وعملاً. وأهلُ البَدْو وإن كانوا مُقْبِلين على الدُّنيا مثلَهم، إلاّ أنّه في المِقْدار الضّروريّ، لا في التّرف ولا في شَـيْءٍ من أسْبـاب الشّهوات واللّذّات ودَواعيها. فعوائـدُهم في مُعامَلاتهم على نِسْبَتها، وما يَحْصل فيهم من مَذاهب السّوء ومَذموماتِ الخُلُق بالنّسبة

(أ) ع: إلى (ب) ع: لها (ج) في ظ وحدها: لو (د) سقطت من ظ وحدها .

---

(1) هو في الصّحيحين من حديث أبي هريرة: البخاريّ 2: 118 حديث رقم (1359) وغيره ومسلم (2658)، وجامع الترمذي (2138)، ومصنّف ابن أبي شيبة 12: 6 ومسند أحمد 2: 253، 481 .

إلى أَهْل الحَضَر أقلُّ بكثير؛ فهم أقربُ إلى الفِطْرَةِ الأولَى وأبْعدُ عمّا يَنْطبع في النّفس من سوءِ المَلَكات بكَثْرة العوائِد المَذمومة وقُبْحها ؛ فيَسْهل علاجُهم عن عِلاج الحَضَر؛ وهو ظاهِرٌ . وقد نُوَضِّح فيما بَعْدُ أنّ الحضارةَ هي نهاية العُمْران وخُروجُه إلى الفَسادِ، ونهـايةُ الشَّرِّ والبُعْد عن الخَيْر. فقد تبيّن أنَّ أهلَ البَدْو أقربُ إلى الخَيْر من أَهْل الحَضَر . واللهُ ﴿يُحبّ المتّقين﴾ [سورة آل عمران، من الآية 76] .

ولا يُعْتَرَضُ على ذلك بما وَرَد في حديث البُخـاريّ[1] من قَوْل الحجّـاج لسَلَمة بن الأكْوع ، وقد بلَغَه أنّه خَرج إلى سُكْنى البادِية ، فقـال له : ارتَـدْدتَ على عَقْبَيْك، تعَرَّبْتَ ؟! فقال : لا ، ولكنّ رسول الله ﷺ أذِن لي في البَدْو . فاعلَمْ أنّ الهِجْرةَ افْتُرِضت أوَّل الإسلام على أَهْل مَكّـة ليكونوا مع النّبيّ ﷺ حَيْثُ حَلَّ من المَواطن، يَنْصُرونَه، ويُظاهرونَهُ على أمْره وَيَحْرُسونَه، ولم تكن واجبةً على الأَعْراب أَهْل البادِية؛ لأنّ أهلَ مكّة يَمَسّهم من عَصَبيّة النّبيّ ﷺ في المُظاهَرة و[الحِراسة][أ] ما لا يَمَسّ غَيْـرَهم من بادية الأعْـراب . وقد كان المهاجِـرون يَسْتعيـذونَ بالله من التَّعَرُّب، وهو سُكْنَى البادية، حيث لا تَجِبُ الهِجْرة .

وقال ﷺ[2] في حديث سَعْد بن أبي وقّاص عند مَرَضه بمكّة: "اللّهـمّ أَمْضِ لأَصْحابي هِجْرتَهم ولا تردَّهم على أَعْقابهم". / ومَعْناه أن يوفّقهم لمُلازَمة المَدينـة وعَـدَم [185أ] التحَوُّل عنـها، فلا يَرْجِعوا عن هِجْرتهم الّتي ابتَدَأوا بها؛ وهـو من باب الرّجـوع على

(أ) ظ: الحِرَاس .

(1) أخرجه البخاريّ في الفتن من صحيحه 9: 66 حديث (7088) ومسلم في المغازي (4494) .

(2) أخرجه البخاريّ في الهجرة من صحيحه 5: 87 حديث (3936) وفي أماكن أخرى منه، ومسلم في الوصايا (1628) .

العَقِب في السَّعْي إلى[أ] وَجْهٍ من الوُجوه؛ وقيل: إنّ ذلك كان خاصّاً بما قَبْل الفَتْح، [حين كانت الحاجةُ داعيةً إلى الهِجْرة، لقلّة المسلمين؛ وأما بَعْد الفَتْح[ب]، وحين كَثُر المسلمون واعْتَـزُّوا، وتكفَّلَ الله لنَبِيّه بالعِصْمة من النّاس، فإن الهجرَة ساقطةٌ حينئذٍ ، لقَوْله ﷺ[1] : "لا هِجْرة بعـد الفَتْح". قيل : سقطَ إنْشاؤُها عَمّن يُسْلم بعد الفَتْح، وقيل: سَقَط وجوبُها عمّن أَسْلَم وهاجَر قبل الفَتْح. والكلُّ مُجْمِعون على أنَّها بعد الوَفاة ساقِطة؛ لأنَّ الصَّحابةَ افْترقوا من يومئذٍ في الآفاق وانْتَشروا، ولم يَبْق إلاّ فَضْل السُّكْنَى بالمدينة وهو هِجْرةٌ . فقَوْلُ الحَجّاج لسَلَمة حين سَكَن البادِيَةَ: ارتدَدْتَ على عَقِبَيْك، تعرَّبْتَ ؟! نَعْيٌ عليْه في تَرْك السُّكْنى بالمدينة، بالإشارة إلى الـدّعاء المَأْثور الّذي قدَّمْناه ، وهو قـوله : "ولا تردَّهـم على أعْقابهم"، وبقـوله[ج]: "تَعَرَّبْتَ" ، إلى أنّه صار من الأعْراب الّذين لا يُهاجرون. وأجاب سَلَمـةُ بإنْكـار ما أَلْزمـه[د] من الأَمْرَيْن ، وأنَّ النبيّ ﷺ أَذِن له في البَدْو ، ويكون ذلك خاصّاً بـه ، كشهادة خُزيْمَة وعَنَاق أبي بُرْدَة ، أو[هـ] يكونُ الحَجّاج إنّما نَعَى عليه تَرْك السُّكْنَى بالمدينة فقَطْ ، لعِلْمه بسُقوط الهِجْرة بَعْد الوَفاة، وإجابةُ سَلَمة بأنّ اغْتِنامه لإذْن النّبيّ ﷺ أَوْلَى وأَفْضل؛ فما آثَرَهُ به واختصَّهُ إلاّ لِمَعْنًى عَلِمَهُ فيه . وعلى كلّ تَقْدير، فلَيْس فيه دليلٌ على مَذَمّة البَدْو الّذي عَبّر عنـه بالتَّعَـرُّب؛ لأنّ مَشْروعِيّـة الهِجْرة إنّما كانَ -كما علمتَ - لمُظاهَرة النّبيّ ﷺ وحِراسَتِـه ، لا لمذَمَّة البَـدْو. فَلَيْس[هـ] في النَّعْي على تَرْك هذا الواجب بالتَّعرُّب دليلٌ على مَذَمّة التعرُّب . والله أَعْلم .

(أ) ل: على (ب) سقط من ظ (ج) ع: لقوله (د) ل: لزمه (هـ) ل: و (و) ل: وليس .

(1) أخرجه البخاريّ في الهجرة من صحيحه، من حديث ابن عمر 5: 72 (3899) ومسلم (1862) من حديث عائشة .

5 ۞ فَصْلٌ، في أنّ أهلَ البَدْوِ أقربُ إلى الشّجاعةِ من أهْلِ الحَضَرِ

والسّببُ في ذلك أنّ أهـلَ الحَضَر أَلْقَوْا جُنوبَهم على مِهاد الرّاحـة والدَّعَة ، [85 ب] / وانغَمسوا في النّعيم والتّرف، ووَكَلوا أمْرَهم في المُدافَعة عن أَموالهم وأَنفُسهـم إلى وَالِيهم، والحاكم الّذي يَسوسُهم، والحامِية الّتي تولّتْ حِراسَتَهم، واسْتَناموا إلى الأَسْوار الّتي تحوطُهم ، والحِرْز الّذي يَحول دونَهم ، لا تُهيجُهم هَيْعَةٌ ولا يُنَفَّرُ لهم صَيْدٌ ؛ فهم غارُّون [آمِنون][أ] ، قد أَلْقَوا السّلاح، ورَبِيَتْ على ذلك منهم الأَجْيال، وتنزّلوا منزلةَ النّساء والوِلْدانِ الّذين هم عيالٌ على أبي مَثْواهم؛ حتّى صار لهم[ب] خُلقًا يَتنزّل مَنزلَةَ الطّبيعة. وأهلُ البَدْو [لتفرّدهم][ج] عن المجتمع ، وتَوَحُّشهم في الضّواحي، وبُعْدهم عن الحامِية ، وانْتِباذهم عن الأَسْوار والأَبْواب ، قائِمون بالمُدافَعة عن أنفسهم، لا يَكِلونَها إلى سِواهم ، ولا يَثِقون فيها بغَيْرِهم . فهم دائمًا يَحْملون السّلاحَ ، ويَتلفّتـون عن كلّ جانب في الطُّرُق، ويَتَجافَوْن عن الهُجوع إلاّ غِرارًا في المجالس وعلى الرّحال وفَوْق الأَقْتاب، يَتَوَجّسون للنَّبْأة والهَيْعات ، ويَنْفَردون في القَفْر والبَيْداء، مُدِلّين ببأْسِهم؛ واثِقِينَ بأَنْفُسِهم، قد صار لهم البَأْس خُلُقاً، والشَّجاعةُ سَجِيَّةً، يَرْجِعون إليها متى دَعاهم داعٍ أو استَفَزَّهم صارِخٌ .

وأَهْلُ الحَضَر مَهْما خالَطوهم في البادية أو صاحَبوهم في السَّفر، عِيالٌ عليهم، لا يَمْلكون معهم شيئًا من أَمْر أَنْفسهم؛ وذلك مُشاهَدٌ بالعِيان، حتّى في مَعْرفة النّواحي والجِهات، ومَوارد الماء، ومشارِع السُّبُل، وسَبَبُ ذلك ما شَرَحْناه. وأَصْلُه

(أ) في ظ: أمبون (ب) ع ل ج ي: ذلك (ج) ظ: لتفرقهم .

أنّ الإنسان ابنُ عوائِده ومَألوفِه، لا ابنُ طَبيعته ومِزاجه، فالّذي أَلِفَه من الأَحْوال حتّى صارَ لَهُ خُلُقًا ومَلَكَةً وعادةً تنزَّل مَنْزلة الطّبيعة والجِبِلّة . واعْتَبِرْ ذلك في الآدَميّين تجِدْه كثيراً صحيحاً . والله يَخْلق ما يشاء .

6 ◎ فصلٌ ، في أنّ مُعاناةَ أهْلِ الحَضَرِ للأحْكام، مُفْسِدةٌ للبَأْس فيهم، ذاهبةٌ بالمَنْعَة منْهم

/ وذلك أنّه لَيس كلُّ أحدٍ مالكًا أَمْرَ نَفْسه؛ إذ الرُّؤساءُ والأُمراء المالِكون لأمْر [186أ] النّاس قليلٌ بالنّسبة إلى غَيْرِهم ؛ فَمِنَ الغالب أن يكونَ الإنسانُ في مَلَكَة غَيْره ولا بُدّ.

فإنْ كانت المَلَكَةُ رَفيقةً وعادِلةً لا يُعانَى منها حكمٌ ولا مَنْعٌ وصَدٌّ ، كان مَنْ تحتَ يَدها مُدِلّين بما في أنْفسهم من شَجاعةٍ أو جُبْن ، واثِقينَ بعَدم الوازِع، حتّى صار لهم الإدْلالُ جِبِلّةً لا يَعْرفون سِواها .

وأمّا إذا كانت المَلَكَةُ وأحكامُها بالقَهْر والسَّطْو، فتَكْسِر حينئذٍ من سَوْرةَ بأسهم، وتُذْهِبُ المَنْعة عنهم لما يكون من التّكاسل في النُّفوس المضْطَهَدة ، كما نُبَيِّنُهُ. وقد نَهى عُمرُ سَعْدًا رَضيَ الله عنهما عن مِثْلها، لمّا أَخَذ زُهْرَةُ بن حَوِيّة سَلَبَ الجالِنوس، وكانت قيمته خمسةً وسبعين ألفًا من الذّهب ، وكان اتَّبع الجالنوسَ يومَ القادِسيّة فقتلَه وأخذ سَلَبَه، فانتزعه منه سَعْدٌ، وقال: ألا انتظرتَ في اتّباعه إذْني ؟! وكتب إلى عُمَر يَسْتأذِنُه، فكتب إليه عُمَرُ: تَعْمَدُ إلى مثل زُهْرَةَ وقد صَلِيَ بما صَلِيَ

به ، وبَقِيَ عليك ما بَقِيَ من حَزِبك ، فتكْسِر قَرْنَه وتُفْسِد قَلْبه ؛ وأمضى له عُـمَرُ سَلَبَه .

وأمّا إذا كانت الأَحْكامُ بالعِقاب، فَمُذهِبَةٌ للبَأس بالكلّيّة؛ لأنّ وقوعَ العِقـاب به ولم يُدافِع عن نَفْسه، يُكْسِبُه المذلّـةَ الّتي تَكْسِر من سَوْرة بَأسه بلا شَكّ.

وأمّا إذا كانت الأَحْكامُ تأديبيّةً وتعليميّة ، وأُخِذت من عَهْد الصِّبا، أثّرت في ذلك بَعْض الشّيء ، لِمَرْباه على المَخافَة والانْقياد ، فلا يكون مُدِلاًّ ببَأسه .

ولهذا نَجِدُ المتوحّشين من العَرب أَهْلِ البَدْو ، أشدَّ بأسًا مِمّن تأخذه الأَحْكام . ونجدُ أيضاً الّذين يُعانون الأَحْكـام ومَلَكَتَـها من لَدُنْ مَـرْباهم في التّـأديب والتّعليم في الصّنائع والعُلوم والدّيانات ، يُنْقِص ذلك من بَأسهم كثيراً ، ولا يَكـادون [86 ب] يُدَافِعـون عن أَنْفُسهم عاديةً / بوَجْـهٍ من الوُجوه. وهـذا شَأْنُ طَلَبـة العِلْم المُنْتَحِلـين للقِراءة والأَخْذ عن المشائخ والأئمّة ، المُمارسين للتّعليم[أ] والتّأديب في مَجالس الوَقار والهَيْبة . فتَفَهَّمْ هذه الأحوالَ وذهابَها بالمَنْعة والبأس .

ولا تَسْتَنْكِرنَّ ذلك بما وَقَع في الصَّحابة من أَخْذهم بأَحْكام الدّين والشّريعة ، ولم يُنْقِصْ ذلك من بَأْسهم ، بل كانـوا أشـدَّ النّاس بأساً ؛ لأنّ الشّـارع صلـواتُ الله عليه، لمّا أخذَ المسلمون عنه دينَهم، كان وازِعه [فيهم][ب] من أَنْفُسهم، لما تَلَا عليهم من التّرْغيب والتَّرْهيب، ولم يكنْ بتَعْليم صِناعيّ ولا تأديبٍ تعليميّ؛ إنّما هو[ج] أحكامُ الدّين وآدابُه المتلَقّـاة[د] نقلاً يَأْخُذونَ أنفسَهم بهـا، بمـا رسخَ فيهم من عقائـدِ الإيمان والتّصْديق. فلم تزلْ سَوْرة بأسِهم مُسْتَحْكِمـة كما كانت، ولم تَخْدِشْها أظفـارُ التّأديب

(أ) ع: التعلّم (ب) من ل، وفي بقية النسخ: فيه (ج) ع ل: هي (د) سقط من ل .

والحُكْم . قال عُمَر رضي الله عنه[1]: من لم يؤدّبه الشّرْع لا أدّبه الله. حرصاً على أن يكونَ الوازعُ لكلّ أحدٍ من نَفْسه، ويقينًا بأنّ الشّارعَ أعلمُ بمصالح العِباد.

ولمّا تناقصَ الدّين في النّاس وأُخِذوا بالأَحْكام الوازِعَة، ثم صار الشَّرْع عِلْماً وصناعةً يؤخَذُ بالتّعليم والتّأديب ، ورجعَ النّاس إلى الحضارة وخُلُق الانقياد إلى الأَحْكام، نقصت بذلك سَوْرةُ البَأْس فيهم .

فقد تبيّن أنّ الأحكامَ السُّلطانيّةَ والتّعليميّة مُفْسِدة للبَأْس ، لأنَّ الوازعَ فيها أَجْنبيّ ؛ وأمّا الشَّرعيّة فغير مُفْسِدة ، لأنّ الوازعَ فيها ذاتيٌّ. ولهذا كانت [هذه][أ] الأحكامُ السُّلطانيّة والتّعليميّة ممّا يؤثّر في أهْل الحواضِر في ضُعْف نفوسِهم ، وَ[خَضْد][ب] الشَّوْكة منهم بمعاناتها في وَليدهم وكُهولهم . والبَدْوُ بمعزلٍ عن هذه المَنْزلة لبُعْدهم عن أحْكام السُّلطان والتّعليم والآداب؛ ولهذا قال محمد بن أبي زَيْد في كتابه في أحْكام المُعَلِّمين والمُتَعَلِّمين[2]: / إنَّه لا يَنْبغي للمؤدّب أنْ يَضْرِبَ أحداً من [187أ] الصّبيان في التّعليم فَوْق ثلاثة أسْواط؛ نقلَهُ عن شُرَيْح القاضي. واحتجَّ له بعضُهم[ج] بما وَقَع في حديث بَدْء الوَحْي من شَأْن الغَط، وأنّه كان ثلاثَ مَرّات؛ وهو ضَعيفٌ. ولا يَصْلُحُ شأنُ الغَطّ أن يكونَ دليلاً على ذلك، لبُعْده عن التّعليم المُتعارَف. والله ﴿الحكيمُ الخبيرُ﴾ [سورة الأنعام، من الآية 18].

(أ) سقط من ظ (ب) ظ: خضل (ج) سقط من ل .

---

(1) ابن الأزرق : بدائع السلك 2: 369 .

(2) لم يُعرف هذا الكتاب في كتب محمد بن أبي زيد، وقد أعاد ذكره ونسْبتَه ونقَل النصّ نفسَه في الجزء الثاني في فصل : أنّ الشدّةَ على المتعلّمين مُضِرّة بهم. فلعلّه أراد محمد بن سحنون .

7 ۞ فَصْلٌ، في أنّ سُكْنى البَدْوِ لا يكونُ إلاّ للقَبائلِ أهْلِ العَصَبيّة

اعْلَمْ أنّ الله سُبحانه رَكّب في طِباعِ البَشرِ الخَيْرَ والشّرَّ، كما قال تعالى: ﴿وهَدَيْناهُ النَّجْدَيْن﴾ [سورة البلد، الآية 10]، وقال: ﴿فألْهَمها فُجُورَها وتَقْواها﴾ [سورة الشمس، الآية 8]، والشّرُّ أقربُ الخِلال إليه إذا أُهْمِلَ في مَرْعى عَوائده ولم [يُهذّبْه][أ] الاقتِداءُ بالدّين، وعلى ذلك الجَمُّ الغفيرُ، إلاّ من وَفّقَه الله. ومن أخْلاقِ الشرّ فيهم الظّلمُ والعُدْوان بعضٌ على بَعْضٍ؛ فَمَنِ امتدَّتْ عينُه إلى مَتاعِ أخيه امتدّت يدُه إلى أخْذه، إلاّ أن يَصُدَّه وازِعٌ، [كما][ب] قال[1]: [من الكامل]

والظُّلمُ من شِيَمِ النّفوسِ، فإنْ تَجِدْ ذا عِفَّــــةٍ فلِعِلَّــــةٍ لا يَظْلِـــمُ

فأمّا المدنُ والأمصارُ، فعُدوانُ بَعْضِهم على بَعْض تَدْفعه الحكّام والدّولةُ بما قبضوا على أيْدي مَنْ تَحْتَهم من الكافّة أن يَمْتدَّ بَعْضُهم إلى بَعْض، أو يَعْدُوَ عليه. فهم مَكْبوحون بحَكَمَةِ القَهْرِ والسُّلطان عن التّظالم، إلاّ إذا كان من الحاكم بنَفْسه. وأمّا العُدْوان الّذي من خارجِ المدينة فيَدْفعُه سِياجُ الأسْوارِ عند الغَفْلة أو الغِرّة ليلاً، أو العَجْز عن المُقاوَمة نَهاراً، ويَدفعُه ذِيادُ الحامِية من [أعوان][ج] الدّولة عند الاسْتِعْداد والمُقاوَمَة.

وأمّا أحْياءُ البَدْو، فيَزَعُ بَعْضَهم عن بَعْضٍ مشائِخُهم وكُبَراؤُهم، بما [وقر][د] / في نفوس الكافّة لهم من الوَقار والتَّجِلَّة. وأمّا حِلَلُهم فإنّما يَذودُ عنها من خارجِ حاميةٌ [87ب]

(أ) ظ: لم يندبه (ب) سقط من ظ (ج) ظ: إعوازة (د) ظ: وقن.

(1) البيت لأبي الطيب المتنبّي (الديوان بشرح العكبري 4: 125).

الحيّ من أَنْجادهم وفِتْيانهم المعروفين بالشَّجاعة فيهم . ولا يَصْدق دفاعُهم وذِيادُهم إلاّ إذا كانوا عَصبيّةً وأهلَ نَسبٍ واحِد ؛ لأنَّهم بذلك تشتدُّ شَوْكَتُهم ويُخْشى جانِبُهم ؛ إذ نُعْرةُ كلّ أحدٍ على نَسَبه[أ] وعَصبِيّته أهمُّ ، وما جعلَ اللهُ في قُلوب عِباده من الشَّفَقة والنُّعْرة على ذَوي أَرْحامهم وقُرْباهُمْ موجودٌ في الطّباع البشريّة ، وبها يكونُ التّعاضُدُ والتّناصرُ ، وتَعْظُمُ رَهْبةُ العدوّ لهم . واعْتَبِر ذلك فيما حكاه القرآنُ عن إخْوة يوسُف حين قالوا لأبيه: ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئبُ ونحن عُصْبةٌ إنَّا إذًا لخاسِرون ﴾ [سورة يوسف، من الآية 14] ؛ والمَعْنى أنّه لا يُتَوَهَّم العُدْوانُ على أحدٍ مع وُجود العَصبِيّة له .

وأمّا المُتفرّدون في أَنْسابهم ، فقَلَّ أن تُصيبَ أحدًا منهم نُعْرةٌ على صاحِبه . فإذا أَظْلَم الجوُّ بالشرّ يوم الحَرْب، تسلّل كلُّ واحدٍ منهم يَبْغي النَّجاةَ بنَفْسه خيفةً واستيحاشاً من التّخاذُل. فلا يَقْتَدرونَ من أَجْل ذلك على سُكْنى القَفْر، لِما أنّهم حينئذٍ طُعْمَةٌ لمن يَلْتهِمُهم من الأُمَمِ سِواهم .

وإذا تبيّن ذلك في السُّكْنى الّتي تَحْتاج إلى المُدافَعة والحِماية ، فبمِثْله يَتَبيّن لك في كلّ أَمْرٍ يُحمَل الناسُ عليه ، من نُبُوّةٍ أو إقامة مُلْكٍ أو دَعْوة ؛ إذْ بلوغُ الغَرَض من ذلك كلّه إنّما يتمّ بالقِتال عليه ، لما في طِباع البَشر من الاسْتِعْصاء ، ولا بُدَّ في القتال من العَصَبِيّة كما ذكرناه آنفاً ، فاتّخِذْهُ إمامًا تَقْتدي به فيما نوردُه عليك من بَعْد . واللهُ الموفّق .

(أ) ظ ع: نِسْبته .

8 ۞ فَصْلٌ في أنّ العَصَبيّة إنّما تكونُ من الالْتِحام بالنَّسب أو ما في مَعْناه

[88أ] / وذلك أنَّ صِلَةَ الرَّحِم طبيعيّ في البَشر إلاّ في الأقلّ. ومن صِلَتِها النُّعْرة على ذَوي القُرْبَى وأَهْل الأَرْحام أن ينالَهم ضَيْمٌ أو تصيبَهم هَلَكَة. فإنّ القريبَ يجدُ في نفسه غَضاضةً من ظُلْمِ قريبه أو العَدَاءِ عليه ، ويَوَدُّ لو يحولُ بَيْنه وبين ما يَصِلُه من المعاطب والمهالِك ؛ نَزْعةٌ طبيعيّة في البَشر مُذْ كانوا. فإذا كان النّسبُ الواصِل بين المُتَناصرين قريبًا جداً، بحيثُ حصل به الالتحامُ والاتّحادُ، كانت الوُصْلَةُ ظاهرةً ، فاستدعَتْ ذلك بمجرّدها ووُضوحِها. وإذا بَعُدَ النّسبُ بعضَ الشّيءِ، فربّما تُنوسِيَ بعضُها ويَبْقى منه شُهْرةٌ فتُحْمَل على النُّصْرة لذَوي نَسَبه بالأَمْر المشهور منه، فراراً من الغَضاضة الّتي يتوهّمها في نَفْسه مِن ظُلْمِ من هو منسوبٌ إليه بوجْهٍ . ومِنْ هذا الباب الولاءُ والحِلْفُ، إذ نُعْرةُ كلّ أحدٍ على أَهْل وَلائِه وحِلْفِه، للأَنَفة الّتي تَلْحقُ النّفْسَ من اهتضام جارِها أو قَريبِها أو نَسِيبِها بوجْهٍ من وُجوه النّسب؛ وذلك لأَجْل اللُّحْمة الحاصِلة من الوَلاء، مِثْل لحُمْة النّسبِ أو قريبًا منها. ومن هذا تَفْهم مَعْنى قوله ﷺ[1]: "تعلّموا من أنسابِكم ما تَصِلون به أَرْحامَكم". بمعنَى أنّ النّسبَ إنّما فائِدتُه هذا الالْتحام الّذي يُوجِبُ صِلَةَ الأَرْحام حتّى تقع المُناصرةُ والنُّعْرَةُ ، وما فَوْق ذلك مُسْتَغْنىً عنه ؛ إذ النَّسَبُ أمرٌ وَهْميّ لا حَقيقة له، ونَفْعُه له[أ] إنّما هو في هذه الوُصْلَةِ والالْتحام؛ فإذا كان ظاهراً واضحاً حملَ النفوسَ على طبيعتها من النُّعْرَة كما قُلْناهُ؛ وإذا كان إنّما يُسْتفادُ من الخبَرِ

(أ) سقط من ل .

(1) أخرجه أحمد 2: 374، الترمذي (1979) والحاكم في المستدرك 4: 161 .

البعيدِ ، ضعُفَ فيه الوَهْمُ وذهَبَتْ فائدتُه ، وصارَ الشُّغْل به مَجّاناً ومن أعْمال اللّهْو / المَنْهِيّ عنه. ومن هذا الاعْتبار، مَعْنى قَوْلهم النَّسبُ عِلمٌ لا يَنفع، وجَهالةٌ لا تضُرّ؛ [88 ب] بمعْنى أنّ النّسب إذا خَرجَ عن الوُضوح وصار من قَبيل العُلوم ، ذهبَتْ فائدةُ الوَهْم فيه عن النّفس ، وانتفَت النُّعْرة الّتي تَحْمِل عليها العَصبيّةُ ، فلا مَنْفعةَ حينئذ فيه . والله أعْلَم.

9 ۞ فَصْلٌ، في أنّ الصّريحَ من النّسب إنّما يوجَدُ للمُتوحّشين في القَفْر، من العَرب ومن في مَعْناهم

وذلكَ لِما اختصُّوا به من نَكَد العَيْش وشَظف الأحْوال وسوء المَوْطِن، حَمَلتْهم عليها(أ) الضّرورةُ التي عَيَّنت لهم تلك القِسْمة ؛ وهي بما كان معاشُهم من القيام على الإبِل ونِتاجها ورِعايتها ، والإبلُ تَدعوهم إلى التّوحُّش في القَفْر لِرَعْيها من شَجَرهِ ونِتاجها في رِماله كما تقدّم ؛ والقَفْر مكانُ الشَّظَف والسَّغَب، فصارَ لهم إلْفاً وعادةً ورَبِيَتْ فيها أَجْيالُهم، حتى تمكّنت خُلُقًا وجِبِلّة . فلا يَنْزِع إليهم أحدٌ من الأُمَم أن يُساهِمَهم في حالِهم، ولا يأنَسُ بهم أحدٌ من الأجْيال؛ بل لو وَجَد واحِدٌ منهم السّبيلَ إلى الفِرار من حالِه وأمكنه ذلك لما تَركَه. فيُؤْمَنُ عليهم لأجْل ذلك من اخْتِلاط أَنْسابِهم وفَسادها، ولا تَزالُ بَيْنهم محفوظةً صَريحةً .

(أ) ل: عليه .

واعتبِرْ ذلكَ في مُضَرَ من قُرَيْش وكِنانة وثَقيف وبَني أَسَد وهُذَيْل ومن جاوَرهم من خُزَاعَةَ؛ لمّا كانوا أهلَ شَظَفٍ ومواطنَ غيرِ ذاتِ زَرْعٍ ولا ضَرْعٍ، وبَعُدوا من أَرْياف الشّام والعِراق ومَعادن الأُدْم[أ] والحبوبِ، كَيْف كانت أنْسابُهم صريحةً محفوظةً لم يَدْخُلْها اختلاطٌ ولا عُرِف فيها شَوْب. وأمّا العربُ الّذين كانوا بالتُّلول في مَعادِن الخِصْب للمَراعي والعَيْش، مِنْ حِمْيَر / [89أ] وكَهْلان، مثل لَخْم وجُذام وغَسّان وطَيِّء وقُضاعَة وإيادَ ، فاختلطَتْ أنسابُهم وتداخَلتْ شعوبُهم . ففي كلّ واحدٍ من بُيوتهم من الخِلاف عند النّاس ما تَعْرِف، وإنّما جاءَهم ذلكَ من قِبَل العَجَم ومُخالَطتهم؛ وهم لا يَعْتبِرون المحافظةَ على النَّسب في بُيوتهم وشُعوبهم؛ وإنّما هذا للعَرَب فَقَط. قال عمر[1]: تَعَلّموا النّسبَ ولا تكونوا كنَبَط السّوادِ، إذا سُئِل أحدُهم عن أصْله، قال من قَرْيَة كذا . هذا إلى ما لَحق هؤلاء العرب أهْل الأَرْياف من الازْدِحام مع النّاس على البَلد الطّيّب والمراعي الخَصيبة[ب]؛ فكثُرَ الاخْتلاطُ وتداخَلتِ الأنْساب.

وقد كان وَقَع في صَدْر الإسْلام الانتماءُ إلى المَواطن، فيُقالُ: جُنْدُ قِنَّسْرين، جُنْدُ دِمَشْق، جُنْد العَوَاصِم، وانتقل ذلكَ إلى الأنْدلس ؛ ولم يكن [ذلك][ج] لاطِّراح العَرَب أَمْرَ النّسب ، وإنّما كان لاخْتصاصهم بالمَوَاطِن بعد الفَتْح حتّى عُرِفوا بها، وصارَتْ لهم علامةً زائدةً على النّسب يَتَميّزون بها عند أُمَرائهم . ثم وقع الاخْتِلاط في الحواضِر مع العَجَم وغَيْرهم ، وفَسَدت الأنسابُ بالجُمْلة ، [وفُقِدَت][د] ثمرتُها من

(أ) جاء في ع بضم الدال، والأصح التسكين (ب) ي ج: الخصبة (ج) من ل (د) في ظ وحدها: فُقِد .

(1) ابن عبد البر: الإنباه على قبائل الرُّواة 1: 12، ابن الأزرق : بدائع السّلك 1: 65 .

العَصبيّة، فاطُّرِحَت، ثمّ تلاشَتْ القبائلُ ودَثَرت، فَدَثَرَت العَصبِيّة بدُثورهـا، وبَقِي [ذلك][أ] في البَدْو[ب] كما كان . والله وارثُ الأَرْض ومن عَليها .

10 ۞ فَصْلٌ، في اخْتلاط الأَنساب كيف يَقَعُ

إنّـه من البَيِّن أنّ بعضاً من أَهْل الأَنْساب يَسْقُط إلى أَهْل نسبٍ آخر، بنُزوعٍ إليهم أو حِلْفٍ أو وَلاءٍ، أو لفرارٍ من قَوْمه بجِناية أصابَها، فيُدْعَى بنسب هؤلاء ويُعَدُّ منهم في ثَمراته، من النُّعْرة والقَوَد وحَمْل الدِّيات وسائر الأَحْـوال. وإذا وُجدت ثمراتُ النَّسَب فكأنّه وُجِد؛ لأنّه لا مَعْنى لكَوْنه من هؤلاء أو من هؤلاء، إلاّ جَرَيانُ / أحْكامِهم وأَحْوالهم علَيْه، وكأنّه الْتَحم بهم. ثم إنّه قد يُتناسَى النّسبُ الأَوّلُ [89 ب] بطول الزّمان، ويذهبُ أَهْلُ العِلْم به، فيخفَى على الأَكْثَر.

وما زالَـت الأنسابُ تَسْقـط من شِعْـبٍ إلى شِعْب؛ ويَلْتحم قومٌ بآخـرين في الجاهِليّة والإسْلام والعَرب والعَجَم. وانظر خلافَ النّاس في نَسب آل المُنْذِر وغيرهم تَتَبَيَّن شيئاً من ذلك . ومنه شأن بَجِيلَةَ في عَرْفَجة[1] بن هَرْثمة لما ولاّه عُمَرٌ عليهم، فسألوه الإعْفاء منه، وقالوا: هو فينا نَزيفٌ، أَيْ دخيلٌ ولَصيق ، وطلبوا أن يُولّيَ عليهم جريراً. فسأله عُمرٌ عن ذلك، فقال عَرْفَجة : صَدَقوا يا أميرَ المؤمنين، أنا رجـلٌ من الأَزْد، أصبتُ دمًا في قَوْمي ولحقتُ بهـم. وانظرْ منه كيف اختلَط عَرْفَجةُ ببَجِيلَـة

(أ) سقط من ظ (ب) ل: البداوة .

(1) تقدمت الإشارة إلى خبره في صفحة 43 .

ولِبس جِلْدَتهم ودُعيَ بنَسَبِهم حتّى ترشَّح للرّئاسـة عليهم، لَوْلا عِلْم بَعْضهم بوشائِجـه ؛ ولَوْ غفلوا عن ذلك وامتدَّ الزّمَنُ لتُنوسيَ بالجُمْلة وعُدَّ منهم بكلّ وَجْـهٍ ومَذْهبٍ . فافْهمْه، واعتبرْ سرَّ الله في خَليقته . ومثلُ هذا كثيرٌ لهذا العَهْد ولما قَبْله من العُهود.

11 فَصْلٌ، في أنّ الرّئاسة على أهْل العصبيّة لا تكون في غَيْر نَسَبِهم

وذلك أنّ الرّئاسةَ لا تكونُ إلاّ بالغَلَب، والغَلَبُ إنّما يكون بالعَصَبِيّة كما قدّمناه. فلا بُدَّ في الرّئاسة على القَوْم أن تكون من عَصبيّة غالبةٍ لعَصبيّاتهم واحدةً واحدةً ، لأنّ كلَّ عَصبِيـة منهم إذا أحسّت بغلَب عَصَبِيّة الرّئيس لهم أقرّوا بالإذْعان والاتّباع. والسّاقِط في نَسبهم بالجُمْلـة لا تكونُ له عَصَبِيّةٌ فيهم بالنّسب، إنّما هو مُلْصَقٌ تزيف؛ وغايةُ التّعصّب له بالوَلاء والحِلْف ؛ وذلك لا يـوجبُ له غَلَباً عليهم البتّة. وإن فرَضْنا أنّه قد الْتحـم بهم واختلـطَ وتُنوسِيَ عهدُه الأوّل من الالْتصاق، ولبِس جِلْـدَتَهم ودُعيَ بنَسَبِهم، فكيـف له الرّئاسةُ قبـل هذا الالْتحام أو لأحـدٍ من

[190أ] سَلَفه. / والرّئاسةُ على القوم إنّما تكون مُتناقَلة في مَنْبتٍ واحدٍ تعَيَّن له الغَلَب بالعَصبِيّة. فالأوّليّةُ الّتي كانت لهذا المُلْصَق قد عُرِف فيها التصاقُه من غير شكٍّ، ومَنَعه ذلك الالْتصاقُ من الرئاسة حينئذٍ؛ فكيْف تنُوقِلَتْ عنه وهو على حالِ الإلْصاق(أ)؛ والرئاسة لا بُدّ وأن تكونَ مَوْروثةً عن مُستحقّها لما قُلْناه من التّغلُّب بالعَصبِيّة.

(أ) ل: الالتصاق .

وقد يَتَشَوّفُ كثيرٌ من الرُّؤساء على القَبائل والعَصائِب إلى أَنْسَابٍ يَلْهجون بها، إما لخُصوصِيَّةٍ فَضيلةٍ كانت في أهل ذلك النّسب، من شجاعةٍ، أو كرمٍ، أو ذِكْرٍ كيف اتّفق؛ فيَنْزعون إلى ذلك النّسَب، ويتورّطون بالدَّعوى في شُعوبِه، ولا يَعْلمون ما يُوقِعون فيه أنفُسَهم من القَدْح في رئاستهم والطّعْنِ في شَرفهم . وهذا كثيرٌ في النّاس لهذا العَهْد .

فمن ذلك ما تدَّعيه زِناتةُ جملةً أنَّهم من العَرب. ومنه ادّعاءُ أَوْلاد [رئاب][أ] المَعْروفين بالحِجازيّين من بَني عامر، إحدى شعوب زُغْبة، أنّهم من بني سُلَيْم، [ثمّ][ب] من الشّريد منهم، لحق جدُّهم ببني عامر نَجّارًا يَصْنع الحِرْجان، واختلَط بهم والْتحمَ بنَسَبهم حتّى رَأس عليهم، ويُسمّونه الحِجازيّ.

ومن ذلك ادّعاءُ بني عبد القويّ بن العبّاس من تُوجين ، أنّهم من وُلْدِ العبّاس بن عبد المطلّب، رَغْبَةً في هذا النّسب الشّريف وغَلَطًا باسْم العبّاس بن عَطيّة، أبي عبد القويّ. ولم يُعْلم دخولُ أحدٍ من العبّاسيّين إلى المَغْرب، لأنّه كان مُذْ أوّل دَوْلتهم على دَعْوة العَلَوِيّين أعدائِهم من الأدارِسة والعُبَيْدِيّين ؛ فكيف يَسْقط العباسيُّ إلى أحدٍ من شيعة العَلَوِيّين ؟!

وكذلك ما يدّعيه أبناءُ زَيّان مُلوكِ بَني عَبْد الواد ، أنهم من وُلْدِ القاسِم بن إدْريس، ذهاباً إلى ما اشْتَهر في نَسبهم أنَّهم من وُلْد القاسِم، فيقولون بلسانهم الزّناتيّ إيت القاسِم، أيْ: بنو القاسم، ثم يدّعون أنّ القاسِم هذا هو القاسِمُ بن إدْريس، أو / القاسم بن محمد بن إدريس. ولو كان ذلك صحيحاً، فغايةُ القاسم هذا أنه فَرَّ منْ [90 ب]

(أ) في ظ: رباب، وفي: ع ج ل: رياب، بقلب الهمزة إلى ياء، والأصل رئاب (انظر الاشتقاق 119) (ب) من: ع ل ي .

مكان سُلطانه مُستجيرًا بهم، فكيف تتمّ له الرئاسةُ عليهم في باديتهم ؟ وإنّما هو غلطٌ من قِبل اسْم القاسِم ؛ فإنّه كثير الدَّوَران[أ] في الأدَارِسة ؛ فتوهَّموا أن قاسِمَهم من ذلك النَّسب، وهم غير مُحتاجين لذلك؛ فإنّ منالَهم للمُلْك والعزّة إنّما كان بعَصبيَّتهم، ولم يكن بادّعاء عَلَويَّة ولا عَباسيَّة ولا شيءٍ من الأنساب. وإنّما يَحمل على هذا المتقرّبون إلى المُلوك بمنازِعهم ومَذاهبهم ويَشْتهر حتّى يَبْعُدَ عن الردّ . ولقد بَلَغني عن يَغْمراسن بن زَيّان مؤثّلِ سُلْطانهم ، أنّه لما قيل له ذلك نَكِرَهُ ، وقال بلُغته الزّناتيّة ما مَعْناه : أما الدُّنيا والمُلْكُ [فنِلْناهُ][ب] بسُيوفنا لا بهذا النّسب، وأمّا نَفْعُه في الآخِرة فمردودٌ إلى الله . وأَعْرَض عن المتقرّب إليه[ج] بذلك .

ومن هذا البابِ ما يَدّعيه بنو سَعْدٍ شيوخُ بني يَزيد من زُغْبَة ، أنَّهم من وُلْد أبي بَكْر الصِّدّيق، وبَنو سَلامة شيوخُ بني يَدْلَلْتَنْ من تُوجِين أنّهم من سُلَيْم، وكذا الذّواودةُ شيوخُ رياح أنّهم من أَعْقاب البَرامِكة ، وكذلك بنو مهنّا أمراءُ طيّءٍ بالمَشْرق ، يدَّعون فيما بلَغنا أنّهم من أَعْقابهم، وأمثالُ ذلك كثير ؛ ورئاستُهم في قَوْمهم مانِعَةٌ من ادّعاء هذه الأَنْساب كما ذكرناه ؛ بل يُعَيِّن أن يكونوا من صَريح ذلك النّسَب وأَقْوى عَصَبِيّاتِه . فاعتبِرْه واجتنِب المغالطَ فيه. ولا تجعلْ من هذا البابِ إلحاقَ مَهْديّ الموحّدين بنَسب العَلَويّة ؛ فإنّ المهديَّ لم يكن من مَنْبت الرئاسَة في قَوْمِه، وإنّما رأَس عليهم بعد اشْتهاره بالعلْم والدّين، ودخُول قبائل المَصامِدة في دَعْوته، وكان مع ذلك من أَهْل القبائل[د] المتوسّطة فيهم. والله عالمُ الغَيْب والشّهادة.

(أ) ي: الوجود (ب) في ظ وحدها: قبلناه، وهو تصحيف (ج) سقط من ج (د) في: ع ل ج ي: المنابت

12 ۞ فَصْلٌ، فِي أنّ البَيْتَ والشَّرفَ بالأصالَة والحقيقة لأهْل العَصبيّة، ويكونُ لغَيْرهم بالمجاز والشَّبَه

[91 أ] / وذلك أنَ الشّرف والحسبَ إنّما هو بالخِلال؛ ومعنى البَيْت أن يَعُدَّ الرجلُ في آبائه أشرافاً مَذكورين، يكون له بولادَتِهم إيّاه والانتساب إليهم تَجِلّةٌ في أَهْل جِلْدَته، لما وَقَر في نُفوسهم من تَجِلّة سَلَفه وشَرَفِهم بخِلالهم. والنّاس في نُشوّهم وتناسُلِهم مَعادنُ؛ قال ﷺ[1]: "النّاس معادنُ، خيارُهم في الجاهِليّة خيارُهم في الإسْلام، إذا فَقِهوا". فمعْنى الحَسَب راجعٌ إلى الأنساب. وقد بيّنا أن ثمرةَ الأنساب وفائدتَها إنّما هي العَصبيّةُ للنُّعْرة والتّناصُر، فحيثُ تكونُ العَصبيّةُ مَرْهوبةً ومَخْشيّةً، والمَنْبَتُ فيها زَكيٌّ مَحْميٌّ، تكونُ فائدةُ النَّسَب أَوْضَحَ وثَمرتُها أقْوى، وتَعْديدُ الأَشْراف من الآباء زائدٌ في فائِدتها؛ فيكونُ الحسبُ والشّرفُ أَصيلاً في أَهْل العَصبيّة لوُجود ثَمرة النَسب. وتَتفاوتُ البيوتُ في هذا الشّرف بتفاوُت العَصبيّة؛ لأنّه سِرُّها. ولا يكون للمُنفردين من أَهْل الأمْصار بَيْتٌ إلاّ بالمجاز، وإن توهَّموه، فزُخْرفٌ من الدَّعاوَى. وإذا اعْتَبَرْتَ الحسبَ في أَهْل الأَمْصار، وَجَدْتَ مَعْناه أنّ الرّجلَ منهم يَعُدُّ سَلَفًا في خِلال الخَيْر ومُخالَطة أهْله، مع الرّكون إلى العافِية ما استطاع، وهذا مُغايِرٌ لسِرّ العَصبيّة الّتي هي ثمرةُ النّسب وتَعْديد الآباء، لكنّه يُطلَق عليه حَسَبٌ وبَيْتٌ بالمجاز، بعَلاقَة ما فيه من تَعْديد الآباء المُتعاقِبين على طريقةٍ واحدةٍ من الخَيْر ومسالِكه؛ ولَيْس حَسَباً بالحقيقة وعلى الإطلاق.

---

(1) أخرجه البخاريّ في المناقب 4: 217 (3496) و (2374) و (3588)، ومسلم (2526) من حديث أبي هريرة.

وقد يكون للبَيْت شرفٌ أوّلٌ بالعَصبِيّة والخِلال، ثم يَنْسَلِخون منه لذَهابها بالحضارَة كما تقدَّم، ويَخْتلِطون بالغُمَار، ويَبْقى في نُفوسهم وِسْواسُ ذلك الحَسب، يَعُدّون به أنفسَهم من أَشْراف البُيوتات أهـل العَصَبيّات[أ]، ولَيْسوا منها في شَيْءٍ، [91 ب] لذهاب العَصبِيّة جُمْلةً./ وكثيرٌ من أَهْل الأمْصار النّاسِبين في بُيوت العَرب أو العَجَم لأوّل عَهْدهم مُوَسْوَسُون بذلك؛ وأكثَرُ ما رسَخ الوِسْواسُ في ذلك لِبَني إسْرائيل، فإنّه كان لهم بيتٌ من أعْظم بُيوت العالَم بالمَنْبت، أوّلاً، لِمَا تعَدّد في سلَفهم من الأنْبياء والرُّسُل، من لَدُنْ إبْراهيم عليه السّلام إلى موسى صاحِب مِلّتهم وشَريعتهم؛ ثمّ بالعَصبِيّة ثانياً، وما آتاهم الله بها من المُلْك الّذي وَعَدهم به، ثم انْسلخوا من ذلك أجْمع، وضُرِبَتْ عليهم الذِلّةُ[ب]، وكُتِب عليهم الجَلاءُ في الأرْض، وانْفَردوا بالاسْتِعْباد والكُفْـر آلافاً من السّنين. ثم وما زالَ هـذا الوِسْواس مُصَاحِبًا لهم؛ فتجدُهم يَقولـون: هذا هارونيّ؛ هذا من نَسْل يوشَع؛ هذا من عَقِب كالِب؛ هذا من سِبْط يَهوذا، مع ذَهاب العَصبِيّة ورُسوخ الذُّلّ فيهم مُنْذ أَحْقاب مُتطاولة. وكثيرٌ من أَهْل الأَمْصار غيرهم، المنْقطعينَ في أنْسابهم عن العَصبِيّة، يَذْهبُ إلى هذا الهَذَيان.

وقد غَلط أبو الوليد بن رُشْد في هذا لما ذكَر الحسَبَ في كتـاب الخَطابة[1] من تَلْخيص كُتب المُعَلِّم الأوّل، فقال: والحسبُ هو أن يكونَ من قَوْمٍ قَدْ تَمّ نُزُلُهم بالمدينة ؛ ولم يتعرَّضْ لما ذكَرْناه . ولَيْت شِعْري ما الّذي يَنْفَعُه قِدَمُ نُزُلِهم بالمدينة إن

(أ) في: ع ل ج ي: العصائب (ب) ل: والمسكنة .

(1) ابن رشد: تلخيص الخطابة 41 ونصّ عبارته وشروطه: أمّا الحسبُ فهو أن يكون القومُ الّذين هو منهم هم أول من نزل المدينة، وأن يكونوا قدماء النزول فيها، ويكونون مع هذا حكاماً ورؤساء ذوي ذِكْـر جميـل وكثرة عَدد، وأن يكونوا مع هذا أحراراً لم يَجْرِ عليهم سباء... .

لم تكُنْ له عِصَابةٌ يُرْهَبُ بها جانِبُه وتَحْمِلُ غَيْرَهم على القَبول منه ؟ فكَأنَّه أَطْلق الحَسبَ على تَعْديد الآباء فقَط . مع أنَّ الخطابَة إنّما هي اسْتمالَةُ من تُؤثر استمالَتُه ، وهُمْ أَهْلُ الحَلّ والعَقْد . وأمّا من لا قُدْرَةَ له البَتَّةَ فلا يُلْتفتُ إليه ، ولا يَقْدر على اسْتمالةِ أحدٍ ولا يُسْتَمال هو. وأهلُ الأَمْصار من الحَضر بهذه المثابة؛ إلاّ أنّ ابن رُشْدٍ رَبِيَ في جيلٍ وبَلَدٍ لم يُمارسوا العَصبيّة ولا أَنِسوا أحوالَها ، فبقيَ في أَمْرِ البَيْت والحَسَب على الأَمْر المَشْهور من تَعْديد الآباء على الإطْلاق ، ولم يُراجِعْ فيه حقيقةَ العَصبيّة وسِرَّها في / [الخليقة](أ) . ﴿والله بكلّ شَيْءٍ عَليم﴾ [سورة البقرة ، من الآية 282] . [192أ]

13 ۞ فَصْلٌ ، في أنّ البَيتَ والشّرفَ للمَوالي وأهْل الاصْطِناع(ب) ، إنّما هو بمَواليهم لا بأنسابهم

وذلك أنّا قَدَّمْنا الآن أنَّ الشّرفَ بالأصالة والحقيقة إنّما هو لأهْل العَصبيّة. فإذا اصْطنعَ أهلُ العَصبيّة قومًا من غَيْر نَسَبهم ، أو استرقّوا العِبِدّى والمواليَ ، والْتحموا بهم كما قُلْناه ، ضَرب معهم أولئك المَوالي والمُصْطنعون بسَهْم عَصَبيّتهم في تلك العَصَبيّة ، ولَبِسوا جِلْدَتَها كأنّها عَصبيّتُهم ، وحَصل لهم من الانْتظام في العَصبيّة مساهَمةٌ في نَسَبها ؛ كما قال ﷺ(1) : "مَوْلَى القَوْم مِنْهم" . وسواء كان مَوْلَى رِقّ أو

(أ) ظ: الحقيقة (ب) ل: النصبيّة .

(1) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنّف 3: 215 ، وأحمد في المسند 3: 448 ، من حديث مَهْران مولى النّبيّ ﷺ. وفي البخاريّ 8: 193 (6761) من حديث أنس عن النّبيّ: "مولى القوم من أنفسهم" .

مولى اصْطناع وحِلْف . ولَيْس نسبُ وِلادَتِه بنافعٍ له في تلك العَصبيّة ، إذْ هي مُباينةٌ لذلك النّسب ، وعَصَبيّة ذلك النّسَب مفقودةٌ لذَهاب سِرّها عند الْتحامِه بهذا النّسب الآخر وفِقْدانه أهل عَصبِيّتها ، فيصيرُ من هؤلاء ويَنْدرجُ فيهم . فإذا تَعَدّدت له الآباءُ في هذه العَصبِيّة ، كان له بَيْنَهم شرفٌ وبَيْتٌ على نِسْبته في وَلائِه ، واصْطناعُهمْ لا يَتجاوَزُهُ إلى شَرَفِهم ، بل يكون أدْوَن منهم على كلّ حال .

وهذا شَأن المَوالي في الدُّوَل والخَدَمَة كلِّهم ؛ فإنّهم إنّما يَشْرُفون بالرُّسوخ في وَلاء الدّولة وخِدْمتها وتعَدّد الآباء في وِلايتها . ألا تَرى إلى مَوالي الأتْراك في دَوْلة بَني العبّاس، وإلى بَني بَرْمَك من قَبْلهم، وبَني نُوبَخْتَ، كيف أدْركوا البَيْتَ والشَّرَف، وبَنَوْا المجدَ والأصالةَ بالرُّسوخ في وَلاء الدّولة؛ فكان جَعْفر بن يَحْيى بن خالد من أَعْظم النّاس بَيْتًا وشَرفًا بالانْتساب إلى وَلاء الرّشيد وقَوْمه، لا بالانْتساب في الفُرس. وكذا مَوالي كلِّ دولة وخَدَمُها إنَّما يكونُ / لهم البَيْتُ والحَسَبُ بالرُّسوخ في [92 ب] وَلائها والأصالة في اصْطناعها. ويَضْمَحِلّ نَسَبُهُ [الأقدمُ إن كان من غير نَسَبِها، ويَبْقَى مُلْغىً لا عِبْرة به في أَصالَتِه ومَجْده . وإنما المُعْتَبَرُ نِسبَتُهُ][أ] وَلائِه واصْطناعه ، إذ فيه سِرُّ العَصبِيّة الّتي بها البيتُ والشّرف؛ فكأنّ شَرَفَه مُشْتقٌّ من شَرف مَواليه، وبَيْتَهُ من بِنائِهم ، فلم يَنْفَعْه نَسبُ الوِلادة ، وإنّما بَنى مَجْدَه نسبُ الوَلاء في الدّوْلة ولُحْمَةُ الاصْطناع فيها والتَّرْبية . وقد يكونُ نَسبُهُ الأوّلُ في لُحْمةِ عَصبِيَّةٍ ودَوْلة ، فإذا ذَهَبَتْ وصارَ وَلاؤه واصْطِناعُه في أُخْرى ، لم يَنْفَعْه الأَوّلُ لذهاب عَصَبِيّتهِ ، وانتفعَ بالثّاني لوُجودها . وهذا حالُ بَني بَرْمَك؛ إذ المَنْقول أنّهم كانوا أَهْلَ بَيْتٍ في

(أ) سقط من ظ وحدها .

الفُرْس من سَدَنة بُيوت النّار عندهم، ولمّا صاروا إلى وَلاء بَني العبّاس لم يكنْ بالأوّل اعْتبار، وإنّما كان شَرَفُهم من حَيْثُ وَلاؤُهم(أ) في الدّولة واصْطناعُهم . وما سِوَى هذا فَوَهْمٌ تُوَسْوس به النّفوسُ الجامِحةُ ولا حقيقة له ، والوُجودُ شاهِدٌ بما قُلْناه . و ﴿أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [سورة الحجرات ، من الآية 13].

14 ۞ فَصْلٌ ، في أنّ نهايةَ الحَسَب في العَقِب الواحد أربعةُ آباء

اعْلَمْ أنّ العالَم العُنْصُريّ بما فيه ، كائنٌ فاسِدٌ ، لا من ذَواتِه ولا من أَحْواله؛ فالمكوّناتُ من المَعْدن والنّبات وجميع الحيوانات، الإنسانِ وغيره، كائنةٌ فاسِدَة بالمُعايَنَة ، وكذلك ما يَعْرِض لها من الأحْوال، وخصوصاً الإنْسانيّة . فالعُلوم تَنْشأ ثم تَدْرُس، وكذلك الصّنائع وأمثالُها. والحسبُ من العَوارِض الّتي تَعْرِض للآدميين؛ فهو كائنٌ فاسِدٌ لا مَحالة. وليس يوجد لأحدٍ من أَهْل الخليقة شرفٌ مُتّصِلٌ في آبائه من لَدُنْ آدمَ إليه، إلاّ ما كان من ذلك للنّبيّ ﷺ، كرامةً به وحِياطَةً في(ب) الشَّرَفيّة(ج) ، وأوّل كلّ شَرفٍ خارجيّةٌ كما قيل، وهي الخروجُ عن الرئاسَة والشّرفِ إلى الضَّعَة والابْتِذال وعَدَم الحسَب ، ومَعْناه أنّ كلّ شرفٍ وحَسَبٍ / فَعَدَمُه سابقٌ عليه ، شَأْنُ كلّ مُحْدَث. [93أ]

ثمّ إنّ نهايتَهُ في أربعة آباءٍ من عَقِبه ؛ وذلك أنّ بانيَ المجدِ عالِمٌ بما عاناه في بِنائه ، ومُحافظٌ على الخِلال الّتي هي أسْبابُ كَوْنه وبَقائه . وابْنُه من بَعْده مُباشرٌ

(أ) في جميع الأصول: ولانهم (ب) ظ، وفي ج ع ل ي: على (ج) من ظ وحدها وفي بقية الأصول السِرّ فيه .

لأبيه ، قد سَمع منه ذلك وأَخَذه عنه ، إلاّ أنّه مُقصّر في ذلك تقصيرَ السّامِع بالشّيْء عن المُعاني له . ثمّ إذا جاء الثّالث كان حَظُّه الاقْتِفاءَ والتّقليدَ خاصّةً ، فقصَّرَ عن الثّاني تقصيرَ المُقلّد عن المُجْتهد . ثم إذا جاء الرّابع قَصَّر عن طريقتهم جُمْلةً ، وأضاع الخِلال الحافِظةَ لبناء مَجْـدهم واحْتَقرها ، وتوهَّم أنّ ذلك البُنْيانَ لم يَكنْ بمُعـاناةٍ ولا تكلُّف ، وإنّما هو أَمْرٌ وَجَبَ لهم منذ أَوّل النّشأة بمجرّد انْتِسابهم وليْس بعِصابـةٍ ولا بخِلال، لما يَرى من التَجِلَّة بيْن النّاس، ولا يَعْلم كيْفَ كان حُدوثُها ولا سَبَبُها، ويَتَوَهّم أنّه النّسَبُ فقط، فَيَرْبَأُ بنَفْسه عن أَهْل عَصبِيّته ويرَى الفضْلَ عليهم، وُثوقًا بما رُبِّيَ فيه من اسْتِتْباعهم، وجَهْلاً بما أَوْجب ذلك الاسْتِتْباع من الخِلال، الّتي منها التواضُعُ لهم، والأخذُ بمجامع قُلوبهم. فيُحَقِّرُهم لِذلك؛ فيَنْتَقِضون عليه، ويَحْتَقِرونه ويُدِيلون منه سِواه من أَهْل ذلك المَنْبَت، ومن فُروعِه في غير ذلك العَقِب، للإذْعان بعصَبيّتهم كما قُلْناه ، بعد الوُثوق بما يَرْضونه من خِلاله . فتَنْمو فروعُ هذا ، وتَذْوي فروعُ الأوّل ويَنْهدم بناءُ بَيْته . هذا في المُلوك ، وهكذا في بُيوت القَبائِل والأُمَراء وأَهْل العَصبيّة أَجْمع ؛ ثم في بُيوت أَهْل الأَمْصار ؛ إذا انحطّت بيوتٌ نَشأَتْ بيوتٌ أخرى من ذلك النّسب ﴿إنْ يَشَأ يُذْهِبْكُم وَيأْتِ بِخَلْقٍ جَديدٍ وما ذلك على اللهِ بِعَزِيزٍ﴾ [سورة فاطر، الآيتان 16، 17].

واشتراطُ الأَربعة في الأَحْساب إنّما هو في الغَالب، وإلاّ فقد يَدْثَرُ البَيْتُ من دون الأَرْبعة ، وَيَتلاشَى ويَنْهدم . وقد يتّصل أمرُها إلى الخامِس والسّادِس ، إلاّ أنّه في انْحِطاطٍ وذَهابٍ . / واعتبارُ الأَرْبعة من قِبَل الأَجْيال الأَرْبعة : بانٍ ؛ ومُباشِر [93 ب] له؛ ومُقلِّد؛ وهادِم . وهو أَقَلّ ما يُمْكن . وقد اعـتُبرت الأربعـةُ في نِهاية الحَسَب في

باب المَدْح والثّناء. قال ﷺ[1] : "إنّما الكَريمُ ابنُ الكَريم ابنُ الكَريم ابنُ الكَريم يوسف بن يَعْقوب بن إسْحاق بن إبراهيم" . إشارةً إلى أنّه بلَغ الغايةَ من المَجْد . وفي التّوراة[2] ما مَعْناه : أنا اللهُ رَبُّكَ طائِقٌ غيورٌ ، مُطالبٌ بذُنوب الآباء للبَنين على الثّوالِث وعلى الرّوابع. وهو يدلُّ على أنّ الأَرْبعةَ الأَعْقابَ غايةٌ في الأَنْساب والحَسَب. *[أ]ومن كتاب الأَغاني[3] في أخبار [عُوَيْف][ب] القَوافي: أنّ كِسْرى قال للنُّعْمان، هلْ في العَرَب قبيلةٌ تَشْرُف على قَبيلة؟ قال: نعم؛ قال: بأيّ شَيْءٍ؟ قال: من كانت له ثلاثةُ آباءٍ مُتوالية رؤساء، ثم اتّصل ذلك بكمال الرّابع، فالبَيْت من قَبيلته؛ وطَلَب ذلك فلم يَجِدْه إلاّ في آل حُذَيْفة بن بَدْر الفَزاري، وهُمْ بَيْت قَيْس، وآل حاجِب بن زُرارة بَيْت تَميم، وآلِ ذي الجَدَّيْن بَيْت شيبان، وآل الأَشْعث بن قَيْس من كِنْدة ، فَجَمَع هؤلاء الرَّهْط ومن تَبِعهم من عَشائرِهم، وأقْعَدَ لهم الحكّامَ العدول؛ فقام حُذيفة بن بَدْر ثم الأشعثُ بن قَيْس لقرابتِه من النُّعْمان، ثم بِسْطام بن قَيْس، من شَيْبان ، ثم حاجب بن زُرارَة، ثم قَيْس بن عاصِم، وخطبوا ونَشَروا، فقال كسرى: كلّهم سَيّد يَصْلح لمَوْضعه. وكانت هذه البُيوتات هي المذكورة بالشّرف في العَرب بَعْد بَني هاشِم، ومعهم بَيْت بني الدّيان من بني الحارث بن كَعْب بَيْت اليَمن. وهذا كلُّه يدلُّ على أنّ الأربعة آباءٍ[ج] نهايةٌ في الحَسب . والله أعلم* .

(أ) ما بين النجمين من النقل عن الأغاني ساقط من ي ؛ وقد ألحق المؤلف هذا النص في حاشية ع ، وعنه نقلت الأصول الثلاثة ل ظ ج (ب) في الأصول: غريف مصحفًا ، والنص في الأغاني (ج) في ظ وحدها: الآباء .

(1) أخرجه البخاريّ في حديث الأنبياء من صحيحه 4: 181 (3382) و 4: 188 (3390) وفي التفسير 6: 95 (4688) وهو في مسند أحمد 2: 96 .

(2) سفر الخروج — الفصل العشرون : 5 .

(3) الأغاني 19 : 134 .

15 ۞ فصلٌ، في أنّ الأُمَمَ الوَحْشيّةَ أقْدَرُ على التَّغَلُّب مِنْ سِواها

اعْلَمْ أنّه لمّا كانت البَداوةُ سَبَبًا في الشّجاعة كما قُلْناه في المقدّمة الثّالثة، لا جَرَم كان هذا الجيلُ الوَحْشيُّ أشدَّ شَجاعةً من الجيل الآخر ، فهم أَقْدَرُ على التّغلُّب وانْتِزاعِ ما في أيْدي سِواهم من الأُمَمِ . بل الجيلُ / الواحِدُ تختلفُ أحوالُه في ذلك [94 أ] باختلاف الأَعْصار . فكُلَّما نَزلوا الأَرْيافَ ، وتَبَنَّكُوا النّعيمَ ، وأَلِفوا عوائدَ الخِصْب في المَعاش والنّعيم ، نَقَصَ من شَجاعتهم بمِقْدار ما نَقَص من تَوَحُّشهم وبَداوتهم . واعْتَبِرْ ذلك في الحَيَوانات العُجْم ، بدَواجِن الظِّباء والبَقَر الوَحْشيّة والحُمُرِ ، إذا زال تَوَحُّشُها بمُخالطةِ الآدميّين وأَخْصَب عَيْشُها، كيف يَخْتَلِفُ حالُها في الانتهاض والشِدَّة حتّى في مِشْيَتِها وحُسْن أَديمِها؛ وكذلك الآدميُّ المُتوحّشُ إذا أَنِس وأَلِـفَ . وسَبَبُه أنّ تَكَوّن السّجايا والطّبائع إنّما هو عن المَألوفاتِ والعَوائـد؛ وإذا كان الغَـلَب للأُمم إنّما يكونُ بالإقْدام والبَسالة ، فَمَنْ كان من هذه الأجْيال أعرقَ في البَداوَة وأكثرَ تَوَحُّشاً كان أقربَ إلى التّغلُّب على سِواه ، إذا تَقاربَا في العَدد وتَكافآ في القُوّة والعِصابَة . وانْظرْ في ذلك شأنَ مُضَرَ مع من قَبْلهم من حِمْيَر وكَهْلان السّابِقَيْن إلى المُلْك والنَّعيم، ومع رَبيعَة المُوَطِّنينَ أريافَ العراق ونَعيمَـه، لمّا بقـيَ مُضَرٌ في بَداوتِهم وتَقَدَّمَهم الآخرون إلى خِصْب العَيْش وغَضارة النّعيم، كيف أَرْهَفَتِ البداوةُ حَدَّهم في التّغلّب ، فغلَبوهم على ما في أَيْديهم وانْتزعوه مِنْهم . وهكذا حالُ بَني طيّءٍ وبَني عامِر بن صَعْصَعَة ، وبني سُلَيم بن مَنْصور من بَعْدهم ، لمّا تأخَّروا في بادِيَتِهم عن سائرِ قَبائل مُضَر واليَمن ، ولم [يَلْتَبِسوا][1] بشيءٍ من دُنْياهم ، كيف أَمْسكتْ حالُ

(1) في ظ وحدها: يكتسبوا .

البداوة عليهم قُوّةَ عَصبيّتهم ولم تُخلِقْها مذاهبُ التَّرف ، حتّى صاروا أَغلبَ على الأَمْر منهم . وكذا كلُّ حيّ من العَرب يَلي نعمًا وعَيْشًا خصيبًا دون الحيِّ الآخر ؛ فإنّ الحيَّ المُتَبَدّي يكونُ أغلبَ له ، وأقدرَ عليه إذا تكافآ في القُوّة والعَدد ، سُنَّةُ الله في خَلْقِه .

16 ❁ فَصْلٌ ، / في أنّ الغايةَ الّتي تَجْري إليها العَصبيَّةُ هي المُلْكُ [94 ب]

وذلك لأنّا قَدَّمْنا أنّ العَصبيَّة بها تكون الحمايةُ والمدافعةُ والمطالَبةُ وكلُّ أمرٍ يُجتمعُ عليه ؛ وقَدَّمْنا أنّ الآدميّين بالطّبيعة الإنسانيّة يَحْتاجون في كلّ اجتماعٍ إلى وازعٍ وحاكمٍ يَزَعُ بَعْضَهم عن بَعْض ؛ فلا بُدّ أن يكونَ مُتَغَلِّبًا عليهم بتلك العَصبِيّة ، وإلاّ لم تَتِمّ قُدرَتُه على ذلك . وهذا التّغَلُّب هو المُلْك ، وهو أمرٌ زائدٌ على الرّئاسة، لأنّ الرّئاسةَ إنّما هي سُؤْدُدٌ وصاحبُها مَتْبوع ، ولَيْس له عليهم قَهْرٌ في أحْكامه . وأمّا المُلْك فهو التّغلُّبُ والحُكْم بالقَهْر. وصاحبُ العَصبِيّة إذا بلغَ إلى رُتْبة السُّؤْدُد والاتِّباع، ووَجد السّبيلَ إلى التغلّب والقَهْر ، لا يتركُه ، لأنّه مطلوبٌ للنّفس ، ولا يتمّ اقتدارُها عليه إلا بالعَصبيّة الّتي يكون بها مَتْبوعاً . فالتغلّب المُلْكيّ غايةٌ للعَصبِيّة كما رَأَيْتَ .

ثُمّ إن القَبيلَ الواحدَ وإن كانَ[أ] فيه بُيوتاتٌ مُفْترِقَة وعصبيّاتٌ متعدِّدةٌ ، فلا بُدَّ من عَصبِيَّةٍ أَقْوى من جميعها، تَغْلِبُها وتَسْتَتْبِعُها وتَلْتَحمُ جميعُ العَصبِيّات فيها، وتَصيرُ

(أ) ظ ج: كانت .

كأنّها عصَبِيّةٌ واحدةٌ كُبْرى ؛ وإلاّ وقَعَ الافتراقُ المُفْضي إلى الاخْتلاف والتَّنازع ﴿ولَوْلاَ دَفْعُ(أ) اللهِ الناسَ بعضَهُم ببعضٍ لفَسَدتِ الأرضُ﴾ [سورة البقرة ، من الآية 251] .

ثمّ إذا حصلَ التغلُّبُ بتلك العَصبِيّة على قَوْمها طلَبَتْ بطبْعها التغلبَ على أهْل عَصبِيّةٍ أُخْـرى بعيدةٍ عنها ، فإنْ كافَـأَتْها أو مانَـعَتْها كانوا أَقْتالاً وأَنْظاراً ، ولكلّ واحدةٍ منهما التّغلّبُ على حَوْزَتها وقَوْمها، شَأْن القبائِل والأُمَم المُفْترقة في العالَم . وإن غلَبَتْها أو استَتْبعتْها، التحَمتْ بها أيضاً وزادَتْها قـوّةً في التّغلّب إلى قُوّتهـا، وطلَبَـتْ غايةً من التّغلُّب / [95أ] والتَّحكُّم أَعْلَى من الغايَة الأولى وأبْعَدَ؛ وهـكذا دائمًا حتّى تُكافِيءَ بقُوّتها قوّةَ الدَّوْلَة. فإن أَدْرَكَت الدّولَةَ في هَـرَمها ولم يكن لها مُمانعٌ من أَوْليـاء الدّوْلـة أهلِ العَصبيّات، اسْتَـوْلَتْ عليهـا وانْتزعَت الأَمْرَ من يَدها، وصـار المُلْكُ أَجْمَـعُ لها. وإن انْتَهت إلى قُوّتها ولم يُقارِنْ ذلك هرَمَ الدّولَة، وإنّما قارنَ حاجتَها إلى الاسْتِظْهار بأهْل العَصبِيّات، انتظمَتْها الدّولةُ في أَوْليائها تَسْتَظْهِر بها على ما يَعِنُّ من مَقاصِدها، وذلك مُلْكٌ آخر دُونَ المُلْك المُستَبِدّ. وهو كما وَقَع للتُّرْك في دَوْلة بني العبّاس؛ ولصِنْهاجَة وزِناتَة مع كُتامة، ولبني حِمْدان مع مُلوك الشّيعَـة من العلَويّـة والعبّاسيّة. فقد ظَهَر أنّ المُلْكَ هو غايـةُ العَصبِيّة ، وأنّها إذا بلَغتْ إلى غايتِهـا حصلَ للقَبيل المُلْكُ، إمّا بالاسْتِبْداد، أو بالمُظاهَرة، على حَسَب ما يَسَعُه الوقتُ المقارنُ لذلك. وإنْ عاقَتْها عن بُلوغ الغايَة عوائِقُ، كما نُبَيّنُهُ، وَقَفَتْ في مَقامِها إلى أن يَقْضيَ اللهُ بأمْره.

(أ) في الأصول كلها : دفاع، وهي إحدى قراءتين قرأ بهما القُرّاء، والوجه فيها كما يقول الطبري، المصدر من قول القائل: دافع الله عن خلْقه فهو يدافع مُدافعةً ودفاعاً. انظر جامع البيان 2 : 755 .

17 ۞ فَصْلٌ، في أنّ من عوائِق المُلْك حُصولَ التَّرَف وانْغماسَ القَبيلِ في النَّعيم

وسَببُ ذلك، أنّ القَبيلَ إذا غَلَبَتْ بعَصبيّتها بعضَ الغَلَب، اسْتَوْلَتْ على النّعْمة بمقْداره، وشاركَتْ أهلَ النّعَم والخِصب في نِعْمتهم وخِصْبهم، وضرَبَتْ معهم في ذلك بسَهْم وحِصّة، بمقْدار غَلَبها واستِظْهار الدّوْلَة بها. فإن[أ] كانت الدّوْلةُ من القُوّة بحيثُ لا يَطْمعُ أحدٌ في انْتزاع أمْرها ولا مُشارَكتها فيه، أذْعَنَ ذلك القَبيلُ لولايتها، والقُنوع بما يُسوّغون من نِعْمتها، / ويُشْرَكُونَ فيه من جِبايتها، ولم تَسْمُ [95 ب] آمالُهم إلى شيْءٍ من مَنازع المُلْك ولا أسْبابِه، إنّما هَمُّهُم النّعيمُ والكَسْب وخِصْبُ العَيْش والسّكونُ في ظلّ الدّوْلة إلى الدَّعة والرّاحة، والأخْذِ بمذاهِب المُلْك في المَباني والملابِس[ب]، والاسْتِكْثار من ذلك والتأنّق فيه، بمقْدار ما حَصل من الرِّياش والتَّرف وما يَدْعو إليه من تَوابِع ذلك. فتذْهَبُ خُشونَةُ البَداوَة وتَضْعُفُ العَصبيّةُ والبَسالَةُ، ويتنعّمون فيما آتاهم اللهُ من البَسْط. ويَنْشأُ بَنُوهم وأعْقابُهم في مِثْل ذلك، من التّرفُّع عن خِدْمة أنْفُسِهم ووِلايَة حاجاتِهم، ويَسْتَنْكِفون عن سائر الأُمور الضّروريّة في العصبيّة، حتّى يَصيرَ ذلك خُلُقًا لهم وسَجِيّةً. فتَنْقُص عصبيّتُهم وبَسالتُهم في الأجْيال بَعْدهم بتعاقُبها، إلى أن تَنْقرضَ العَصبيّةُ فيَتأذّنون بالانْقِراض. وعلى قَدْر تَرَفِهم ونِعْمتهم يكونُ إشرافُهُم على الفَناء، فَضْلاً عن المُلْك؛ فإنّ عَوارِض التّرَف والغَرق في النّعيم كاسرٌ من سَوْرة العَصبيّة الّتي بها التّغلُّب. وإذا انْقرضت العَصبيّة قَصَّر القبيلُ عن المُدافَعة والحِماية، فضْلاً عن المُطالَبة، والْتَهَمَتْهم الأُمَمُ سِواهم.

فقد تبيّن أنّ التّرَف من عَوائق المُلْك؛ واللهُ يُؤْتي مُلْكَهُ من يَشاءُ.

(أ) ع: وإن (ب) في ظ: والملابس خاصة، وهي مثبتة في أصل ع ثم شطبت ولم تنقلها الأصول الأخرى.

18 ۞ فَصْلٌ ، فِي أنّ من عَوائق المُلْك ، حُصولَ المَذلَّة للقَبيل ، والانْقيادَ لِسِواهُم

وسببُ ذلك أنّ المَذَلّةَ والانْقيادَ كاسِران لسَوْرَة العَصبِيَّة وشِدّتها ؛ فإنّ انْقيادَهم ومذَلَّتَهم دليلٌ على فِقْدانها ؛ فما رَئِموا للمَذلَّة حتّى عَجزوا عن المُدافعة ؛ ومَنْ عَجز عن المُدافعَة فأَوْلَى أن يكون عاجِزاً عن المُقاومَة والمُطالَبَة . واعْتبر ذلك في بَني إسرائيل لمَّا دعاهم موسى إلى مُلْك الشّام، وأخْبَرَهم بأنّ الله قـد كتبَ لهم مُلْـكها ، كيف عَجَزوا عن ذلك، / وقالوا: ﴿إنَّ فِيها قَوْمًا جَبَّارِين وإنَّا لَنْ نَدْخُلَها حَتّى يَخْرجوا منها﴾ [سورة البقرة، من الآية 22]، أَيْ يُخْرِجَهُم الله منها بضربٍ من قُدْرته غَيْرِ عَصبِيّتنا، وتكونُ من مُعْجِزاتك يا موسَى . ولمّا عَزَمَ عليهم لَجّوا وارْتَكبوا العِصْيانَ ، وقالـوا : ﴿اذْهَبْ أنتَ ورَبُّكَ فقاتِلا﴾ [سورة المائدة ، من الآية 24] . وما ذلك إلاّ لما آنسوا من أَنْفسهم من العَجْز عن المُقاوَمة والمُطالَبة كما تَقْتضيه الآيةُ وما يُؤثَر في تَفْسيرها ؛ وذلك بما حَصل فيهم من خُلُق الانْقياد، وما رَئِمُوا من الذُلِّ للقِبْط أَحْقابًا حتّى ذهبت العصبيَّةُ منهم جُمْلةً؛ مع أَنّهم لم يُؤمِنوا حَقَّ الإيمان بما أَخْبرهم به موسَى من أنّ الشّامَ لهم، وأنَّ العَمالِقةَ الّذين كانوا بأَرِيحَا فريسَتُهم بحُكْمٍ من الله قَدَّره لهم. فأَقْصَروا(أ) عن ذلك وعَجَـزوا ، تَعْويلاً على ما عَلِمـوا من أنْفسهم من العَجْز عن المُطالَبة ، لما حَصَـل لهم من خُلُق المَذَلّة ، وطَعْنهم فيما أَخْـبرهم به نَبِيُّهم من ذلك وما أمرَهم بـه . فعاقَبَهم الله بالتّيهِ ، وهو أنّهم أَقاموا في قَفْرٍ من الأَرْض ما بَيْن الشّام ومِصْر أَرْبعين سنةً ، لم يَأْوُوا فيها لعُمْران ولا نزلوا مِصْراً ، كما قَصّه القرآنُ ، لِغِلْظَة العمالِقةِ

[96أ]

(أ) في ل وحدها، فقَصُروا؛ وفي اللسان (قصر) أقصر عن الشيء إذا نزع عنه ويقدر عليه. وقَصَر عن الشيء عجز عنه ولم يبلغه.

بالشّام والقِبْط بمصْر علَيْهم ، ولعَجْزهم عن مُقاومَتهم كما زَعَمـوه . ويظهـر من مَساق الآية ومَفْهومِها أنّ حِكْمَةَ ذلك التّيه مَقْصودةٌ ، وهي فَناءُ الجيل الّذين خَرجوا من قَبْضة الذُّلّ والقَهْر وأَلِفوهُ، وتَخَلَّقُوا به وأَفْسَدوا من عَصبيّتهم، حتّى نَشأ في ذلك التّيه جيـلٌ آخـرُ عزيزٌ لا يَعْـرف الأحكامَ والقَهْـرَ ولا يُسامُ بالمذلَّة ، فنشأَتْ لهم بـذلك عَصبِيَّةٌ أُخْرى اقْتَدروا بها على المطالبَة والتَّغلُّب . ويَظْهر لك من ذلك[أ] أنّ الأَرْبعين سنـةً أقلُّ ما يتأتّى فيها فَناءُ جيل ونشأةُ جيلٍ آخرَ . سبْحَان الحكيم العليم.

وفي هذا أوضَحُ دليلٍ على شأْن العَصَبِيّة ، وأنّها الّتي تَكونُ بها المُدافَعَةُ والمُقاوَمَةُ والحِمايةُ والمُطالبةُ ، وأنّ مَنْ فَقَدها عَجَزَ عن جميع ذلك .

ويَلْتحقُ بهذا الفَصْل فيما يوجِب المَذلّةَ / للقَبيل، شأنُ المَغارم والضّرائِب؛ [96 ب] فإنّ القَبيـلَ الغارِمـين ما أعطوا اليَـدَ لذلك حتّى رَضُوا بالمَذَلّة فيـه ، لأنّ في المَغـارم والضّرائب ضَيْمًا ومذلّةً لا تحتمِلُها النفوس الأبِيّة إلاّ إذا استَهْوَنَتْه عن القَتْل والتّلف، وأنّ عَصبيّتهم حينئذٍ ضَعيفةٌ عن المُدافعة والحِماية؛ ومن كانت عَصبيّته لا تَدْفع عنه الضّيْمَ فكيف له بالمُقاوَمة أو المطالَبة وقد حَصَلَ له الانقيادُ للذُّلّ ؛ والمذلَّة عائِقـةٌ كما قدَّمْناه. في الصّحيح قولـهﷺ[1] في شأن الحَرْث لمّا رأَى سِكَّـةَ المِحراث في بَعْض دور الأَنْصار ، فقال : "ما دخلَتْ هذه دارَ قومٍ إلاّ دخلَهم الذُّلّ". فهو دليلٌ صَريحٌ على أن المَغْرَم موجِـبٌ للذِّلّـة. هـذا إلى ما يصحبُ ذُلَّ المغـارم من خُلُـق المكر

(أ) ل: بذلك .

(1) أخرجه البخاريّ في المزارعة من صحيحه 3: 135 حديث (2321) .

والخَديعة بسبب مَلكةِ القَهْر، [ففي الصّحيح أنّ رسول اللهﷺ كان يَسْتعيذُ من المغْرم، فسُئل عن ذلك فقال[1]: "إنّ الرّجُلَ إذا أغرم حَدّث فكذب ووعد فأخْلَف"][أ]. فإذا رَأَيْتَ القبيلَ بالمغارمِ في رِبْقَةِ من الذُّلِّ فلا تطمَعَنَّ لها بمُلْكٍ آخِرَ الدَّهْر.

ومن هُنا يتبيَّنُ لك غلطُ من يَزْعمُ أن زَناتة بالمَغْرب كانـوا شاوِيَّةً يُؤدّونَ المغارِمَ لمن كان على عَهْدهم من المُلوك. وهو غَلطٌ فاحِش كما رأيتَ؛ إذ لو وَقَع ذلك لما اسْتَتَبَّ لهم مُلْكٌ ولا تَمّتْ لهم دَوْلَةٌ. وانظرْ في هذا ما قالَه شَهْربراز ملكُ الباب لعَبْد الرّحمن بن رَبيعة لما أَطلَّ عليه، وسأل أَمَانَهُ على أن يكونَ له؛ فقال: أنا اليومَ منكم ، يَدي في أَيْديكم ، وصَغْوِي معكم ، فمرحبًا بكم ، وبارَك الله لنا ولكم، وجِزْيَتُنا إليكم ، النَّصْرُ لكم والقِيامُ بما تُحبّون ، ولا تُذِلّونا بالجِزْية فتوهِنونا لعَدوِّكم. فاعْتَبِرْ هـذا فيما قُلناهُ فإنّه كافٍ.

(أ) من حاشية ع بخطه .

(1) هو في الصحيحين من حديث عائشة : البخاريّ (832) و (2397) ومسلم (589) .

19 ۞ فَصْلٌ، في أنّ من علامات المُلْك، التّنافُسَ في الخِلال الحَميدة، [وبالعَكْس][أ]

لمّا كان المُلْك طبيعيّاً للإنسان لما فيه من طَبيعةِ الاجْتماع كما قُلْناه، وكان الإنسانُ أقربَ إلى خِلال الخَيْر من خِلال الشَّرِّ بأَصْل فِطْرته / وقُوّته النّاطِقة [97 أ] العاقِلَة، لأنّ الشَّرَّ إنّما جاءَهُ من قِبَل القُوى الحيوانيّة الّتي فيه، وأمّا من حَيْثُ هو إنسانٌ فهو إلى الخَيْر وخِلاله أقْرب، والمُلْك والسّياسة إنّما كان له من حَيْث هو إنسانٌ، لأنّها خاصّة للإنسان لا للحَيوان؛ فإذَنْ خِلال الخَيْر فيه هي الّتي تُناسِب السّياسة والمُلْك، إذ الخَيْرُ هو المُناسِب للسّياسة.

وقد ذكرنا أنّ المجدَ له أصلٌ يَنْبني عليه وتتحقّق به حقيقتُه، وهو العَصَبيّة والعَشير، وفَرْعٌ يُتَمِّمُ وجودَه ويُكمِلُه وهو الخِلال. [وإذا كان المُلْكُ غايةً للعصبيّة، فهو غايةٌ لفُروعها ومُتَمّماتها، وهي الخِلال][أ]؛ لأنّ وجودَه دون مُتَمّماته كوجود شَخْصٍ مَقْطوع الأعْضاء، أو ظُهوره عُرْياناً بَيْن النّاس. وإذا كان وجودُ العَصَبيّة فقطْ من غير انتحال الخِلال الحميدة نَقْصاً في أهل البُيوت والأحْساب، فما ظَنُّك بأَهْل المُلْك الّذي هو غايةٌ لكلّ مَجْدٍ ونهايةٌ لكلّ حَسبٍ.

وأيضاً فالسّياسةُ وَالمُلْكُ هي كَفَالَةٌ للخَلْق، وخِلافَةٌ لله في العِباد في الأَحْكام؛ وأحكامُ الله في خَلْقه وعباده إنّما هي بالخَيْر ومُراعاة المَصالح، كما تَشْهد به الشّرائع؛ وأَحْكامُ البَشر إنّما هي من الجَهْل والشَّيْطان بخلاف قَدَرِه سُبْحانه وقُدْرَته، فإنّه

(أ) سقط من ظ.

فاعِلٌ للخَيْر والشرّ معًا ومُقدِّرُهما، إذْ لا فاعِل سِواه . فمن حَصلت له العَصبِيّةُ الكفيلةُ بالقُدْرة وأُونِسَتْ منه خِلالُ الخَيْر المناسبة لتَنْفيذ أَحْكام الله في خَلْقه ، فقد تَهيّأ للخِلافَة في العِباد وكَفالة الخَلْق ، ووُجِدتْ فيه الصّلاحيّة لذلك . وهذا البُرْهان أوثقُ من الأوّل وأصحُّ مَبْنَى .

فقد تبيّن أن خِلال الخَيْر شاهدةٌ بوُجود المُلْك لمن وُجدتْ له العَصبِيّة.

فإذا نظَرْنا في أَهْل العَصَبِيّة ومن حَصَل لهم الغَلَبُ على كثيرٍ من النّواحي والأُمَم ، فوَجدْناهم يَتنافَسون في الخَيْر وخِلالِه من الكَرَم والعَفْو عن الزّلاّت ، والاحْتِمال من غَيْر القادِر، والقِرَى للضُّيوف ، وحَمْل الكَلّ ، / وكَسْب [المُعْدِم][(أ)] ، [97 ب] والصّبْر على المَكارِه، والوفاءِ بالعَهْد ، وبَذْلِ الأَمْوال في صَوْن الأَعْراض ، وتَعْظيم الشّريعة ، وإجْلال العلَماء الحامِلين لها ، والوُقوف عند ما يحدّدونَه لهم من فِعْل أو تَرْك، وحُسنِ الظنّ بهم، *واعتقادِ أَهْل الدّين والتّبرّك بهم*[(ب)] ، ورَغْبةِ الدُّعاء منهم، والحياءِ من الأكابر والمشائِخ وتَوْقيرهم وإجْلالهم ، والانقياد للحقّ مع الدّاعي إليه، وإنْصاف المُسْتَضعَفين من أنفسهم، والتّبذّل في أَحْوالهم ، والتّواضعِ للمِسْكين، واسْتِماع شكْوى المُسْتغيثين ، والتّديُّن بالشّرائع والعِبادات ، والقِيام عليها وعلى أَسْبابها، والتّجافي عن الغَدْر والمَكْر والخديعة ونَقْض العَهْد وأَمْثال ذلك ؛ علِمْنا أنّ هذه خُلُق السّياسة قد حصلت لديْهم، واسْتحَقّوا بها أن يكونوا ساسةً لمن تحت أَيْديهم، أو على العُموم ؛ وأنّه خَيْرٌ ساقه الله إليهم مُناسِبٌ لعَصبِيّتهم وغَلَبهم، وليس ذلك سُدىً فيهم ، ولا وُجِد عبثًا منهم؛ والمُلْك أَنْسبُ الخيرات والمراتِب لعَصَبِيّتهم،

(أ) في ظ : المعدوم (ب) سقط ما بين النجمين من ل

فعلِمْنا بذلك أنَّ الله تأذّن لهم بالمُـلْك وساقَه إليهم. وبالعَكْس من ذلك، إذا تأذّن الله بانقِراض المُلْك من أمّةٍ حَملَهم على ارْتكاب المَذْمومات، وانتحال الرّذائِل وسُلوك طُرُقها، فتُفْقد الفضائلُ السّياسيّة منهم جُمْلةً، ولا تزال في انْتِقاص إلى أن يَخْرجَ المُلْك من أيْديهم، ويتبدَّل به سواهم، ليكون نَعْياً عليهم في سَلْب ما كان الله قد أتاهم من المُـلْك، وجعل في أيديهم من الخَيْر ﴿وإذا أَرَدْنا أن نُهلِكَ قَرْيـةً أَمَرْنا مُتْرفيها فَفَسقوا فيها فحَقَّ عليها القولُ فدمَّرْناها تدميرًا﴾. [سورة الإسراء، الآية 16]. واستَقْرِىءْ ذلك وتَتَبَّعْهُ في الأُمَم السّالِفَة تَجِدْ كثيرًا مّما قُلْناه ورَسَمْناه . والله يَخْلق ما يشاء ويَخْتار.

واعلمْ أنّ من خِـلال/ الكَمال الّذي تَتنافسُ فيـه القبائلُ أولو العَصبيّةِ، [98أ] وتكـون شاهـدةً لهم بالمُلْك ، إكرامَ العُلَماء والصّالحين والأَشـراف وأَهْل الأَحْسـاب وأَصْناف التُّجّار والغُرَباء، وإنزالَ النّاس منازلَهم . وذلك أنّ إكرامَ القبائِل وأَهْل العَصبِيّات والعَشائِر لمن يُناهِضُهم في الشَّرف ، ويُجاذِبُهم حَبْلَ العَشير والعَصبِيّة ، ويشاركُهم في اتّساع الجاه، أمْرٌ طبيعيّ يَحمِلُ عليه - في الأكْثر- الرغبةُ في الجاهِ، أو المخافةُ من قَوْم المُكْرَم ، أو التماسُ مِثْلها منه . وأمّا أمثالُ هؤلاء ممّن لَيْس له عصبيّـةٌ تُتّقى ولا جاهٌ يُرتَجى، فيندفعُ الشكُّ في شأن كَرامتهم ويتمحَّضُ القَصْدُ فيهم أنّه للمَجْد، وانْتِحال الكمال في الخِلال، والإقبالِ على السّياسة بالكلّية . لأنّ إكرامَ أَقْتاله وأمثاله ضروريٌّ في السّياسة الخاصّة بين(أ) قَبيلِهِ [ونُظرائه](ب) ؛ وإكرامَ الطّارئين من أَهْل الفَضائل والخُصوصِيّات كمالٌ في السّياسة العامّة. *(ج)[فالصّالحون للدّين؛ والعُلَماء

(أ) ج: عن (ب) في ظ وحدها: نظائره (ج) ما بين النجمين حاشـية ملحقة بخط ابن خلدون في ع ي .

للحاجَة إليهم في إقامة مَراسم الشّريعة؛ والتُجّارُ للتّرغيب حتّى تعُمّ المنفعةُ بهم(أ)؛ والغرباءُ من مكارم *(ب) الأخلاق ومن التّرغيب ببعْض الوُجوه*(ب)؛ وإنزالُ النّاس منازلَهم من الإنْصاف وهو من العَدْل]* (ج). فيُعْلَم بوجود ذلك من أهْل عَصبِيَّته انتماؤُهم للسّياسة العامّة وهي المُلْك، وأنّ الله قد تأذَّنَ بوُجودها فيهم لوُجود عَلاماتِها. ولهذا فإنّ أوّلَ ما يذهَبُ من القَبيل أهلِ المُلْك إذا تأذَّن الله بسَلْب مُلْكهم وسُلْطانهم، إكرامُ هذا الصّنف من الخَلْق؛ فإذا رأيتَه قد ذَهَب من أُمّةٍ من الأُمَم، فاعلَمْ أنّ الفَضائل قد أخذَتْ في الذّهاب عنهم، وارْتقِبْ زوالَ المُلْك عَنْهم(د): ﴿ وإذا أرادَ الله بقومٍ سوءاً فلا مَرَدَّ له ﴾ [سورة الرعد، من الآية 11].

20 * فَصلٌ، فِي أنَّهُ إذا كانَت الأُمَّةُ وَحْشِيَّةً كان مُلْكُها أوْسَعَ

[98 ب] / وذلك لأنّهم أقْدرُ على التّغلُّب والاسْتِبْداد -كما قُلْناه- واستعْباد الطّوائِف، لقُدْرتهم على مُحارَبة الأُمَمِ سِواهم، ولأنّهم يتنزّلون من الأهْلين منزلَةَ المُفْترِس من الحَيوانات العُجْم؛ وهؤلاء مثل العَرب وزَناتة، ومن في مَعْناهم من الأكْراد والتُّرْكمان، وأهْل اللِّثام من صِنْهاجَة. وأيضًا فهؤلاء المُتَوحّشون لَيْس لهم وَطَنٌ يَرْتافون مِنْه، ولا بلَدٌ يَجْنحون(هـ) إليْه؛ فنِسْبةُ الأَقْطار والمَواطن إليهم على السّواء. فلهذا لا يَقْتَصِرون على مَلَكةِ قُطْرهم وما جاوَرهم من البلاد، ولا يَقِفون عند حُدود أُفُقِهم، بل يَطْفِرونَ إلى الأقاليم البَعيدة، ويَتغلّبون على الأُمَم النّائية. وانْظُرْ ما يُحْكى في

(أ) ي: بما في أيديهم (ب) سقط ما بين النجمين من ي (ج) ما بين الجميين حاشية ملحقة بخط ابن خلدون في ع ي (د) ع ج: منهم (هـ) ي: يحجّون.

ذلك عن عُمَرَ رضيَ الله عنه، لمّا بُويع وقام يُحَرِّض الناسَ على العِراق، فقال[1]: إنَّ الحِجازَ لَيْس لكم بدارٍ إلاّ على النُّجْعَة، ولا يَقْوَى عليه أهلُه إلاّ بذلك، أيْن الطُرَّاءُ المُهاجِرون عن مَوْعد(أ) الله، سيروا في(ب) الأَرْض الّتي وَعَدكم الله في الكِتاب أن يورثـكُموها، فقال: ﴿ليُظْهِرَهُ على الدّين كلّه ولو كَرِهَ المشركون﴾ [سورة الصف، من الآية 9].

واعتَبِرْ ذلك أيضًا بحال العَرَب السّالِفة من قَبْل، مثْل التّبابِعة وحِمْيَر، كيف كانوا يَخْطون [فيما نُقِل](ج) من اليَمَن إلى المَغْربَ مَرَّة، وإلى العِراق والهِنْد أُخْرى؛ ولم يكن ذلك لغَيْرِ العَرَب من الأُمَم. وكذا حالُ الملثّمين بالمَغْرب لمّا نَزَعوا إلى المُلْك، طَفَروا(د) من الإقْليم الأول ، ومجالاتُهم منـه في جِوار السُّودان ، إلى الإقْلـيم الـرّابع والخامس في مَمالِك الأَنْدَلُس من غَيْر وَاسِطَة.

وهذا شأنُ هذه الأُمَم الوَحْشيّة، فلذلك تكونُ دُوَلُهم أوسعَ نِطاقاً، وأبعدَ من مَراكِزها نهايةً ، ﴿والله يُقَدّرُ اللّيْل والنّهار﴾[سورة المزّمل، من الآية 20].

(أ) الطبري : موعود (ب) الطبري : إلى (ج) من ع (د) ط: ظفروا .

(1) تاريخ الطبري 3 : 445 .

21 ۞ فَصْلٌ، في أَنَّ المُلْكَ إذا ذَهَبَ عن بَعْضِ الشُّعوبِ من أُمَّةٍ، فلا بُدَّ من عَوْدِهِ إلى شَعْبٍ آخرَ منها، ما دامَتْ لهمُ العَصَبِيَّةُ

[99 أ] والسَّببُ في ذلك، أنَّ المُلكَ إنّما حَصل لهم بَعْد سَوْرة الغَلَب / والإذْعان لهم من سائرِ الأُمَمِ سِواهم، فيتعيّنُ منهم المُباشِرون للأَمْر الحامِلون لسَرير المُلْك. ولا يكون ذلك لجَميعهم، لما هُمْ عليه من الكَثْرة الّتي يَضيقُ عنها نِطاق المُزاحَمَة، وللغَيْرة الّتي تَجْدَع أُنوفَ كثيرٍ من المُتطاوِلين للرُّتْبَة. فإذا تعَيَّن أولئك القائِمون بالدّوْلَة، انغمسوا في النّعيم، وغَرِقوا في بَحْر التَّرف والخِصْب، واستَعْبدوا إخوانَهم من ذلك الجيل، وأَنْفقوهم في وُجوه الدَّوْلة ومَذاهِبها. وبَقيَ الّذين بَعُدُوا عن الأَمْر وكُبِحُوا عن المُشاركة في ظِلٍّ من عِزّ الدّولة الّتي شاركوها بنَسَبِهم، وبِمَنْجاةٍ من الهَرَم لبُعْدهم عن التّرف وأسبابه. فإذا استَوْلَت على الأوّلين الأيّامُ، وأبادَ غَضْراءَهم الهَرَمُ، وَطَبَخَتْهُم الدّوْلَةُ، وأَكَلَ الدّهرُ عليهم وشَرِب، بما أَرْهفَ النَّعيمُ من حَدِّهم، واشتفتْ غَريزةُ التّرف من مائِهم، وبلَغوا غايَتَهم من طبيعة التّمدُّن الإنسانيّ والتغلّب السياسيّ [من الوافر]

كَدُود القزّ يَنْسِجُ ثمّ يَفْنَى ... بمركز نَسْجِه في الانْعِكاسِ(1)

كانت حينئذٍ عَصبيّةُ الآخرين مَوْفورةً، وسَوْرةُ غَلْبهم من الكاسِر مَحْفوظةً، وشارتُهم في الغَلَب مَعْلومةً؛ فتَسْمو آمالُهم إلى المُلْك الّذي كانوا مَمْنوعين

(1) لم نعرف قائله.

منه بالقُوَّة الغالِبة من جِنْس عَصَبِيّتهم، وترتَفِعُ المُنازعَة لما عُرِف من غَلَبهم، فَيَسْتَوْلون على الأمْر ويَصيرُ إليهم. وكذا يَتّفِق فيهم مع من بَقِيَ أيضاً مُنْتبذًا عنه من عَشائر أُمّتهم . فلا يزالُ المُلْكُ ملجأً في الأُمّة إلى أن تَنْكَسر سَوْرةُ العَصبِيَّة منها أو تَفْنَى سائِرُ عَشائِرِها . سُنَّة الله في الحياة الدُّنيا ، ﴿ والآخرةُ عِنْـد ربِّك للمُتَّقِين ﴾ [سورة الزخرف، من الآية 25] .

واعتبرْ هذا بما وقَع في الأُمَـم ، لمّـا انقَرض مُلْكُ عـادٍ قامَ به مـن بَعْـدهم / إخوانُهم من ثَمـود ، ومن بَعْدهم إخوانُهم العَمالِقة، ومن بَعْدهم إخوانُـهم من حِمْير، [99 ب] ومن بَعْدهم إخوانُهم التّبابِعة من حِمْير أيضاً، ومن بعَدهم الأذْواءُ كذلك ، ثمّ جاءت الدّوْلةُ لِمُضَر . وكذا الفُرْس، انقَرضَ أمرُ الكينيَّة فمَلَك من بَعْـدهم السّاسانيَّةُ ، حتّى تأذّن الله بانقِراضهم أجْمع بالإسْلام. وكذا اليُونانيّون، انقرضَ أمرُهم وانتقلَ إلى إخْوانهم من الرُّوم. وكذا البَرْبَرُ بالمَغْرب ، لما انقَرض أمرُ مَغْراوَة وكُتامَـة الملوك الأُوَل منهم، رجَع إلى صِنْهاجة ثم المُلَثّمين من بَعْدهم، ثمّ المَصامِدَة، ثم من بقيَ من شُعـوب زَناتة ، وهكذا . سنَّة الله في عِباده وخَلْقه .

وأصلُ هـذا كلّه إنّما يكونُ بالعَصبيَّـة ؛ وهي مُتفـاوتةٌ في الأَجْيال ؛ والمُلْـك يُخْلِقُهُ التَّرَفُ ويُذْهِبُهُ ، كما سَنذْكره بَعْد . فإذا انْقَرضت دَوْلةٌ فإنّما يتناولُ الأمرَ منهـم من له عَصبيَّةٌ مشارِكةٌ لعَصبِيّتهم الّتي عُرِفَ لها التّسليمُ والانْقِياد، وأُونِسَ منها الغَلَبُ لجميع العَصَبِيّات. وذلك إنّما يوجَد في النّسب القَريب منهم؛ لأنَّ تفاوُتَ العَصبِيَّة بحَسَب ما قَرُب من ذلك النّسَب الّتي هي فيه أو بَعُدَ. حتّى إذا وقَع في العالَم تبديلٌ كبيرٌ من تَحْويل مِلّةٍ أو ذهاب عُمْران أو ما شاء الله من قُدْرته، فحينئذٍ

يَخْرُج عن ذلك الجيل إلى الجيل الّذي [تأذّن](أ) الله بِقيامه بذلك التَّبْديل. كما وَقَع لمُضَر حين غَلَبوا على الأُمَم والدُّوَل، وأخَذوا الأمرَ من أيْدي أَهْل العالَم، بعد أن كانوا مَكْبوحين عنه أحقابًا.

22 ۞ فَصْلٌ، فِي أنَّ المَغْلوبَ مولَعٌ أبدًا بالاقْتِداء بالغالِب، فِي شِعارِه وزِيِّه ونِحْلَته وسائِرِ أحْواله وعَوائده

والسَّببُ في ذلك [أنّ](ب) النَّفْسَ أبدًا تَعْتقدُ الكمالَ فيمن غلَبها وانقادَتْ إليه، إمّا لنَظره بالكَمال بما وَقَر عِنْدها من تَعْظيمه؛ أو لما تُغالط به من أنَّ انقيادَها ليس لِغَلَبٍ طبيعيّ، إنّما هو لكمال الغالب، فإذا غالَطت بذلك / [100 أ] واتّصل لها صارَ اعْتقاداً، فانْتحلتْ جميعَ مَذاهب الغالِب وتشبَّهتْ به، وذلك هو الاقْتداء. أو لما تراهُ والله أعْلم من أنّ غلَب الغالِب لها ليس بعصبيَّة ولا قُوَّة بأسٍ، وإنّما هو بما انْتَحَلَتْه من العَوائِد والمذاهِب، تُغالِط أيضًا بذلك عن الغَلَب، وهذا راجعٌ إلى الأوّل. فلذلك ترى المغلوبَ يتَشبَّهُ أبدًا بالغالِب في مَلْبَسه ومَرْكَبِهِ وسِلاحه في اتّخاذها وأَشْكالها، بَلْ وفي سائِر أَحْواله. وانظرْ ذلك في الأبْناء مع آبائهم(ج)، كيف تجدُهم مُتَشبّهين بهم دائماً؛ وما ذاك إلاّ لاعْتقادهم الكمالَ فيهم. وانظرْ إلى كلّ قُطر من الأَقْطار كيف يَغْلب على أَهْلهِ زِيُّ الحامِيةِ وجُنْد السُّلْطان في الأَكْثر، لأنّهم الغالِبون لهم. حَتّى إنّه إذا كانت أمّةٌ تُجاوِرُ أُخْرى ولها الغَلَب عليها، فَيَسْري إليهم من هذا

(أ) في ظ وحدها: أذن (ب) سقط من ظ وحدها (ج) ل: الآباء.

الشَّبَه والاقْتداء حَظٌّ كبير؛ كما هو في الأَنْدَلُس لهذا العَهْد مع أُمَم الجلالِقة، فإنّك تجدُهم يتشبَّهون بهم في مَلابِسهم وشاراتهم والكثيرِ من عَوائِدهم وأَحْوالِهم، حتّى في رَسْم التّماثيل في الجُدُران والمَصانع والبُيوت، حتّى لقد يَسْتَشْعِرُ من ذلك الناظرُ بعَيْن الحِكْمة أنّه علامةُ الاسْتيلاء؛ والأَمْرُ لله. وتأَمَّلْ في هذا سِرَّ قَوْلهم: العامَّةُ على دين المَلِكِ؛ فإنّه من بابِه، إذ المَلِكُ غالبٌ لمن تَحْت يَده، والرعِيَّةُ مُقْتدون به لاعْتقاد الكَمال فيه، اقتداءَ الأَبْناء بآبائهم والمُتعلّمين بمُعَلّميهم. والله العليم الحكيم.

23 ۞ فَصْلٌ، في أنّ الأُمّةَ إذا غُلِبَتْ وصارت في مَلَكةِ غَيْرِها، أسرعَ إليها الفَناءُ

والسَّببُ فيه - واللهُ أَعْلم- ما يَحْصل في النُّفوس(أ) من التّكاسُل إذا مُلِكَ أمرُها عليها، وصارتْ بالاستعباد آلةً لسواها / وعالةً عليهم، فيَقْصُرُ الأملُ ويَضْعُفُ، [100 ب] والتّناسُلُ والاعْتمارُ إنّما هو عن جِدَّة الأَمل وما يحدُث عنه من النّشاط في القُوَى الحيوانيّة . فإذا ذهبَ الأَملُ بالتّكاسُل، وذهبَ ما يَدْعو إليه من الأَحْوال، وكانت العَصبِيَّة ذاهبةً بالغلَب الحاصِل عليهم، تَناقصَ عُمْرانُهم، وتلاشتْ مكاسِبُهم ومَساعيهم ، وعَجَزوا عن المُدَافَعة عن أَنْفُسهم ، بما خَضَدَ الغَلَبُ من شَوْكَتهم ، فأَصْبحوا مغلَّبين لكل مُتغَلِّب، طُعْمةً لكلّ آكلٍ؛ وسواءٌ كانوا حَصَلوا على غايَتِهم من المُلْك أو لم يَحْصُلوا .

(أ) سقط من ل .

وفيه - والله أعلم - سرٌّ آخرٌ، وهو أنّ الإنسانَ رئيسٌ بطَبْعه بمُقتضَى الاسْتخلاف الّذي جُعِل له؛ والرَّئيسُ إذا غُلِب على رئاسته وكُبِح عن غاية عِزِّه، تكاسَلَ حتّى عن شَبَع بَطْنه ورِيِّ كَبِدِه؛ وهذا موجودٌ في أَخْلاق الأَناسِيّ. ولقد يُقال مثلُه في الحَيوانات المُفْترِسَة، وإنّها لا تُسافِد إذا كانت في مَلَكةِ الآدميّين ، ولا يزالُ هذا القبيلُ المَملوك أَمْرُه عليه في تناقُصٍ واضْمحلالٍ إلى أن يأخذهم الفَناء . والبقاءُ لله وَحْدَهُ .

واعتبرْ ذلك في أُمَّة الفُرْس ، كيف كانت قد ملأتْ العالَمَ كثرةً ، ولما فَنِيَتْ حامِيَتُهُمْ في أيّام العَرَب بقيَ منهم كثيرٌ وأكثرُ من الكثير. يُقال إنَّ سَعْدًا أحْصَى مَن وراءَ المدائِن، فكانوا مائة أَلْفٍ وسَبْعة وثلاثين ألف، منهم سَبْعة وثلاثون ألفًا ربّ بَيْت. ولما تَحَصّلوا في مَلَكَة العَرَب وقَبْضة القَهْر، لم يكنْ بقاؤُهم إلاّ قليلاً، ودَثَروا كأنْ لم يكونوا. ولا تحسبَنْ أنّ ذلك لظُلْم نَزَل بهم أو عُدْوانٍ شَمِلَهم ؛ فَمَلَكَةُ الإسْلام في العَدْل ما علمتَ؛ وإنّما هي طبيعةٌ في [الإنْسان](أ) إذا غُلِب على أَمْره، وصار آلَةً لغَيْره .

[101 أ] / ولهذا، فإنّما يَذْعَنُ للرقِّ في الغالب أُمَم السُّودان لنَقْص الإنْسانيَّة فيهم، وقُرْبهم من عَرَضِ(ب) الحَيوانات العُجْم كما قُلْناه، أو مَنْ يَرْجو بانتظامِه في رِبْقَة الرقِّ حصولَ رُتْبةٍ أو إفادةَ مالٍ أو عِزّ ، كما يَقَعُ للتُّرك بالمَشْرق، [والعُلوج](ج) من الجلالِقة والإفرنْجة بالأَنْدَلُس ؛ فإنَّ العادةَ جاريةٌ باسْتِخْلاص الدّوْلة لهم ، فلا يأْنفون من الرِقّ ، لما يُؤَمّلونَهُ من الجاهِ والرُّتْبة باصْطِفاء الدّولة . والله أَعْلَمُ .

(أ) في ظ وحدها: الفؤاد (ب) سقط من ل (ج) من حاشية ل، وفي ظ ع ي ج: والمغلُوجا .

24 ۞ فَصْلٌ، فِي أَنّ العَرَبَ لا يَتَغَلَّبون إلاّ على البَسائِط

وذلك أنّهم، بطبيعَة التّوَحُّش الّتي فيهم، أهلُ انتهابٍ وعَيْث ، يَنْتهِبون ما قَدَرُوا علَيْه من غَيْر مُغالَبَةٍ ولا رُكوبِ خَطر، ويَفِرّون إلى مُنْتَجَعهم بالقَفر؛ ولا يَذْهبون إلى المُزاحَفَة والمُحارَبة إلاّ إذا دَافَعوا[أ] بذلك عن أنْفُسهم . فكلّ مَعْقَل أو مُسْتَصْعَبٍ عليهم فهم تاركوهُ إلى ما سَهُلَ عنه، ولا يَعْرضون له. والقبائلُ المُمْتنِعة[ب] عليهم بأوْعار الجِبال بمَنجاةٍ من عَيْثهم وفَسادهم؛ لأنّهم لا يتسَنَّمون إليهم الهِضابَ، ولا يَرْكبون الصِّعابَ، ولا يُحاوِلون الخطَرَ. وأمّا البسائِطُ متى اقْتَدروا عليها بفِقْدانِ الحامِيةِ وضُعْف الدّوْلة، فهي نَهْبٌ لهم وطُعْمَةٌ لأكْلهم، يُرَدّدون عليها الغارَةَ والنّهْبَ والزّحْفَ لسُهولتها علَيْهم، إلى أن يُصبحَ أهلُها مُغَلَّبين لهم، ثمّ يَتعاوَرُونَهم باخْتلاف الأيْدي وانْحِراف السّياسة ، إلى أن يَنْقرضَ عُمْرانُهم. والله قادرٌ على خَلْقه .

25 ۞ فَصْلٌ، فِي أَنّ العَرَبَ إذا تغَلّبوا على الأوْطان أَسْرَعَ إليها الخَرابُ

[101 ب] والسَّببُ في ذلك أنّهم أُمّةٌ وَحْشيّة باسْتِحْكام / عوائِد التوَحُّش وأسْبابِه فيهم، فصار لهم خُلُقًا وجِبلّةً، وكان عندهم مَلْذوذًا لما فيه من الخُروج عن رِبْقَة الحكْم، وعَدَم الانْقياد للسّياسة . وهذه الطّبيعةُ مُنافِيةٌ للعُمْران ومُناقِضةٌ له . فغايَةُ الأَحْوال العادية كلُّها عندهم الرّحلةُ والتّقلُّب؛ وذلك مُناقِضٌ للسُّكون الّذي به العُمْران ومُنافٍ

(أ) ي: دفعوا (ب) ع ل ي: المُتمنّعة .

له. فالحجَرُ مثلاً حاجَتُهم إليه لنَصْبه أثافِيَّ للقُدور، فيَنقلونه من المباني ويُخرّبونها عليه، ويُعِدُّونَه لذلك. والخشبُ أيضًا إنَّما حاجَتُهم إليه ليَعْمِدُوا به خيامَهم ويتّخذوا الأوتادَ منه لبُيوتهم، فيُخَرِّبون السُّقُفَ عليه لذلك. فصارت طبيعةُ وُجودهم مُنافِيةً للبِناء الّذي هو أصْل العُمْران، هذا في حالِهم على العُموم.

وأيضاً فطبيعَتُهم انتهابُ ما في أيْدي النّاس، وأنّ رِزْقَهم في ظِلال رِماحِهم، ولَيْس عندهم في أَخْذ أَمْوال النّاس حَدٌّ ينْتهون إليه، بلْ كلَّما امتدَّت أعْيُنُهم إلى مالٍ أو متاعٍ أو ماعونٍ انْتَهبوه. فإذا تَمَّ اقْتدارُهم على ذلك بالتغلُّب والمُلْك، بَطُلَت السّياسةُ في حِفْظ أَمْوال النّاس وخَرِبَ العُمْران .

وأيضاً فلأنَّهم يُكَلِّفون على أَهْل الأَعْمال من الصَّنائع والحِرف أعمالَهم ، لا يَرَوْن لها قيمةً ولا قِسْطًا من الأَجْر والثّمن . والأعمالُ -كما سَنذْكرُه - هي أَصْلُ المكاسِب وحقيقتُها؛ وإذا فَسَدت الأعمالُ وصارت مَجّاناً، ضَعُفَت الآمالُ في المكاسِب، وانْقَبَضَت الأَيْدي عن العمل ، وابْذَعَرَّ السّاكن ، وفَسد العُمْران .

وأيضاً فإنَّهم لَيْست لهم عِنايةٌ بالأَحْكام وزَجْر النّاس عن المَفاسِد ودِفاع بَعْضِهم عن بَعْض؛ إنَّما هَمُّهم ما يَأْخُذونَه من أمْوال النّاس نَهْباً أو مَغْرَماً؛ فإذا توصّلوا إلى ذلك وحصلوا عليه ، أَعْرضوا عمّا بَعْده من تَسْديد أَحْوالهم ، والنَّظر في مَصالحهم وقَهْر بَعْضهم عن أَغْراض المفاسد ./ وربّما فَرضوا العقوبات في الأَمْوال ، [102 أ] حِرْصاً على تَحْصيل الفائِدة والجِباية والاسْتِكْثار منها كما هو شأنُهم. وذلك ليس بمُغْنٍ في دَفْع المفاسِد وزَجْر المُتَعرِّض لها ؛ بَلْ يكونُ ذلك زائدًا فيها لاسْتِسْهال الغُرْم في جانِب حُصول الغَرَض ؛ فتَبْقى الرَّعايا في مَلَكتهم كأنَّها فَوْضَى دون حُكْم.

والفَوْضى مُهْلِكَةٌ للبشر مُفْسِدة للعُمْران ، بما ذكَرْناه من أنَّ وُجودَ المُلْك خاصّةٌ طبيعيّةٌ للإنْسان، لا يَسْتقيم وُجودُهم واجتماعُهم إلاّ بها ؛ وتقدَّم ذلك أوّل الفَصْل .

وأيضاً فهم مُتنافِسون في الرّئاسة ، وَقلَّ أن يُسَلِّم أحدٌ منهم الأمرَ لغَيْره، ولو كان أباه أو أخاه أو كبير عَشيرته ، إلاّ في الأقلّ ، وعلى كُرْهٍ من أجل الحياء، فيتعدّد الحُكّام منهم والأُمَراء، وتَخْتلف الأَيْدي على الرّعية في الجِباية والأَحْكام؛ فَيفْسُد العُمْران ويَنْتقِض. قال الأعرابيّ الوافِدُ على عَبْد الملك لمّا سأَله عن الحَجّاج، وأرادَ الثَّناءَ عليه عِنْدَه بحُسْن السّياسة والعُمْران ، فقال : تركتُه يَظْلِمُ وَحْدَه .

وانظُرْ إلى ما مَلَكوه وتغلَّبوا عليه من الأَوْطان من لَدُن الخليقة، كيف تقَوّض عُمْرانُه ، وأَقْفر ساكِنُه، وبُدِّلَت الأرضُ فيه غير الأَرْض : فاليَمَنُ قَرارُهم خرابٌ إلا قليلاً من الأَمْصار ؛ وعراقُ العَرب كذلك قد خَرِب عُمْرانُه الّذي كان للفُرْس أجْمع ، والشّامُ لهذا العَهْد كذلك ، وإفريقيّةُ والمغربُ لمّا أجاز إليهما بنو هِلال وبنو سُلَيم منذ عَهْد المائة الخامِسة وتمَرَّسوا بها لثلاثمائة وخَمْسين من السّنين ، قد لَحِقا بها وعادتْ بَسائِطُه خَرابًا كلُّها ، بعد أن كان ما بَيْن السُّودان والبَحْر الرُّوْميّ كلّه عُمْرانًا ، تَشْهد بذلك آثارُ العُمْران فيه من المعالم وتماثِيل البِناء وشَواهِد القُرى والمَداشِر . والله وارثُ الأَرْض ومن عَلَيْها وهو خَيْرُ الوارِثِين .

26 ۞ فَصْلٌ، فِي أنّ العَرَبَ لا يَحْصُلُ لهم المُلْكُ إلّا بِصِبْغَةٍ دينيّة من نُبُوّةٍ أو وِلايةٍ أو أَثَرٍ عظيمٍ من الدّين على الجُمْلَة

[102 ب] / والسّببُ في ذلك، أنّهم لخُلُق التّوحُّش الّذي فيهم، أَصْعبُ الأُمَم انقِيادًا بَعْضُهم لبَعْض، للغِلْظة والأَنَفة، وبُعْد الهِمّة والمُنافَسة في الرّئاسة؛ فقلّما تَجْتَمعُ أَهواؤهُم. فإذا كان الدّين بالنُّبُوّات أو الوِلاية، كان الوَازِع لهم من أَنْفُسهم، وذهب خُلُقُ الكِبْر والمُنافسة منهم، فَسهُلَ انقِيادُهم واجتماعُهم. وذلك بما يَشْمَلهُم من الدّين، المُذْهِبِ للغِلْظة والأَنَفة، الوازعِ عن التّحاسُد والتّنافُس. فإذا كان فيهم النَّبِيُّ أو الوَلِيُّ الّذي يَبْعثهم على القيام بأَمْر الله، ويُذْهب عنهم مَذمومات الأَخْلاق، ويأْخُذُهم بمَحْمودها، ويُؤلّف كَلِمَتَهم لإظْهار الحقّ، تَمَّ اجتماعُهم وحَصُلَ لهم التغلُّبُ والمُلْك. وهم مع ذلك أَسْرعُ النّاس قَبولاً للحَقّ والهُدَى؛ لسَلامة طِباعهم من عِوَج المَلَكات، وبَراءَتِها من ذَميم الأَخْلاق؛ إلاّ ما كان من خُلُق التوحُّش القَريب المُعاناة، المُتَهَيِّءِ لقَبول الخَيْر ببقائه على الفِطْرة الأولى، وبُعْده عمّا يَنْطبِعُ في النّفسِ من قَبيح العوائِد وسُوء المَلَكات؛ فإنّ كُلَّ مولودٍ يولَدُ على الفِطْرة[1] كما وَرَد في الحديث، وقد تَقَدّم.

(1) تقدّم تخريجه في صفحة 220.

27 ۞ فَصْلٌ، فِي أنَّ العَرَبَ أبعَدُ الأُمَمِ عن سياسَةِ المُلْك

والسَّببُ في ذلك، أنَّهم أكثرُ بَدَاوَةً من سائِرِ الأُمَم، وأبعدُ مَجالاً في القَفْر، وأغْنَى عن حاجات التُّلول وحُبوبِها لاعْتيادِهم الشَّظَف وخُشونة العَيْش، فاسْتَغْنوا عن غَيْرِهم؛ فصَعُب انْقِيادُ بَعْضِهم لبَعْضٍ لإيلافِهم ذلك وللتَّوَحُّش؛ ورئيسُهم مُحتاجٌ إليهم غالبًا للعَصبيَّة الّتي بها المُدافَعة، فكان مُضطرّاً إلى إحْسان مَلَكَتِهم وتَرْك مُراغَمَتِهم، لئلاّ يَخْتَلَّ عليه شأنُ عَصبِيَّته، فيكون فيها هَلاكُه وهَلاكُهم. وسِياسةُ المُلْك والسُّلْطان تَقْتضي أن يكونَ السّائِسُ وازِعًا بالقَهْر، وإلاّ لم تَسْتَقِمْ سِياستُه.

وأيضاً، فمِن طبيعَتِهم - كما قَدَّمْناه - أخْذُ ما في أيدي النّاس خاصّة، / والتّجافي عمّا سِوى ذلك من الأحْكام بَيْنهم(أ)، ودِفاع بَعْضهم عن بَعْض. فإذا [103 أ] مَلَكوا أُمَّةً من الأُمَم، جَعلوا غايةَ [مُلْكِهم](ب) الانتفاعَ بأخْذ ما في أَيْديهم، وتركوا ما سِوَى ذلك من الأحْكام بَيْنهم. ورُبّما جَعلوا العُقوباتِ على المَفاسِد في الأمْوال حِرْصاً على تَكْثير الجِبايات وتَحْصيل الفَوائِد، فلا يكونُ ذلك وازِعاً؛ ورُبَّما يكون باعِثاً بحسَب الأغْراض الباعِثة على المَفاسِد، واسْتِهانَة ما يُعْطَى من مَالِه في جانب غَرَضه، فتَنْمو المفاسدُ بذلك ويَقَعُ تَخْريبُ العُمْران. فَتبْقى تلك الأمّةُ كأنّها فوضَى، مُسْتطيلةٌ أَيْدي بَعْضِها على بَعْض، فلا يَسْتقيمُ لها عُمْران، وتَخْرب سريعاً، شأنَ الفَوْضى، كما قَدّمْناهُ.

(أ) سقط من ل (ب) في ظ إلى: محلكهم.

فبعُدَت طِباعُ العَرَب لذلك كلّه عن سِياسة المُلْك؛ وإنّما يَصيرون إليها بَعْد انقِلاب طِباعهم وتبدُّلها بصِبْغة دينيّة تَمْحو ذلك منهم، وتَجْعل[أ] الوازعَ لهم من أنْفُسهم، وتَحْمِلهُم على دِفاع النّاس بَعْضِهم عن بَعْضٍ كما ذَكَرْناه. واعتبِرْ ذلك بدَوْلتهم [في المِلّة][ب]، لمّا شَيَّد لهم الدِّينُ أمرَ السّياسة بالشّريعة وأحْكامِها، المُراعيةِ لمَصالح العُمْران ظاهرًا وباطناً، وتَتابعَ فيها الخلفاءُ، عَظُم حينئذٍ مُلكُهم وقَوِيَ سُلْطانُهم. كان رُسْتُم إذا رأى المسلمين يَجْتمعون للصّلاة يقول: أكَلَ عُمَرُ كَبِدي، يعلِّمُ الكلابَ الآدابَ.

ثم إنّهم بَعْد ذلك انقَطعَتْ منهم [عن][ج] الدّولة أجْيالٌ نَبذوا الدِّينَ، فنَسُوا السِّياسةَ، ورجعوا إلى قَفْرهم، وجَهِلوا شَأْنَ عَصبيّتهم مع أهْل الدّوْلة ببُعْدهم عن الانْقِياد وإعْطاء النَّصَفَة، فتوَحّشوا كما كانوا، ولم يَبْق لهم من اسْمِ المُلْك إلاّ أنّه للخُلَفاء، وهم من جيلهم. ولمّا ذهب أمْرُ الخِلافة وامّحَى رَسْمُها انقطعَ الأمرُ جُمْلَةً من أيديهم، وغَلَب عليهم العَجَمُ دونَهم، وأقاموا باديةً في قِفَارِهم، لا يَعْرِفون المُلْكَ ولا سِياسَتَهُ؛ بل قد يَجْهلُ الكثيرُ منهم أنّهم[د] كان لهم مُلْكٌ في القَديم؛ وما كان لأحَدٍ [103 ب] من الأُمَم في الخَليقة ما كان لأجْيالهم من المُلْك؛ / ودُوَلُ عادٍ وثمودَ والعمالِقَة وحِمْيَر والتّبابِعة شاهِدةٌ بذلك، ثُمّ دولةُ مُضَر في الإسْلام، بَني أُمَيّة وبَني العَبّاس. لكن بَعُدَ عهدُهم بالسّياسة لمّا نَسُوا الدّين، فرجعوا إلى أَصْلهم من البَداوة. وقد يَحْصُلُ لهم في بَعْض الأَحْيان غَلَبٌ على الدُّوَل المُسْتَضْعَفَة كما في [المَغْرب][هـ] لهذا العَهْد، فلا يكونُ مآله وغايَتُه إلا تَخْريبُ ما يَسْتَوْلون عليه من العُمْران [كما قدّمناه][و]. والله خَيْر الوارِثين.

(أ) ي: ويجعل ذلك وازعًا لهم (ب) سقط من ظ (ج) حُرِّفَت في ظ إلى: عز (د) ل: أنه (هـ) ظ: الغرب (و) سقط من ي.

28 ۞ فَصْلٌ، فِي أَنَّ البَوادِيَ مِن القَبائِلِ والعَصائِبِ [مُغَلَّبون](أ) لأَهْلِ الأَمْصارِ

قد تقدَّم لنا أن عُمْران البادية ناقِصٌ عن عُمْران الحواضِر والأَمْصار؛ لأنَّ الأمورَ الضَّروريّة في العُمْران لَيْس كلُّها موجودًا لأَهْل البَدْو؛ وإنّما يُوجَد لديهم وفي مَواطِنهم أمورُ الفَلْح، وموادُّها مَعْدومةٌ، ومُعْظَمُها الصَّنائع، فلا يوجَد لديهم بالكُلّيّـة، من نجّار وخيّاط وحدّاد وأمثال ذلك ممّا يُقيم لهم ضَرورات مَعاشِهم في الفَلْح وغَيْره. وكذا الدَّنانيرُ والدَّراهم مَفقودةٌ لديهم؛ وإنّما بأَيْديهم أعْواضُها من مُغَلِّ الزّراعة وأَعْيان الحَيوان أو فَضَلاته ألبانًا وأَوْبارًا وأشعارًا وإهاباً ممَّا يَحْتاج إليه أهلُ الأَمْصار، فيعوِّضونَهم عنه بالدّنانير والدَّراهم. إلاّ أنّ حاجَتَهم إلى الأَمْصار في الضّروريّ، وحاجةُ أهْل الأمصار إليهم في الحـاجيّ والكَماليّ. فهم مُحْتاجـون إلى الأَمْصـار في الضّروريّ بطبيعة وُجودهم. فما داموا في البادِية ولم يَحْصُلْ لهم مُلْكٌ ولا استيلاءٌ على الأَمْصار، فهم مُحْتاجـون إلى أَهْلهـا ومُتَصرِّفون في مَصالحهم وطاعَتهـم متى دَعَوْهم إلى ذلك وطالَبوهم به. فإنْ كان في المِصْر مَلِكٌ كان خُضوعُهم وطاعتُهم لغَلَب المَلِك. / وإن لم يكُنْ في المِصْر مَلِك فلا بُدَّ فيه من رِئاسَة ونَوْعِ اسْتِبْداد من بَعْض أهْله على الباقِيْن، وإلاّ انْتَقَض عُمْرانُه. وذلك الرّئيسُ يَحْملهم على طاعَتِه والسَّعْي في مَصالحـه، إمّا طوعًا ببَذْل المال لهم؛ ثمّ يُبيـحُ لهم ما يَحْتاجـون إليه من الضّرورات في مِصْـره فيَسْتقيمُ عُمْرانُهم، وإما كَرْهًا إن تَمَّتْ قُدْرتـه على ذلك ولـو بالتّضريب بَيْنهـم، حتّى [104 أ]

(أ) من ل ي ع، وفي ظ: مغلوبون، وقد كتب هذا الفصل كله في ع بخط المؤلف.

يحصل له جانبٌ[أ] منهم يُغالِب به الباقين، فيَضْطَرُّ الآخرين إلى طاعَته بما يَتَوَقَّعون لذلك من فَساد عُمْرانهم. وربّما لا يَسَعُهم مفارقة تلك النّواحي إلى جهاتٍ[ب] أُخْرى، لأنّ كلَّ الجهات معمورٌ بالبَدْو الّذين غَلبوا عليها ومَنعوها من غَيْرهم، فلا يَجِدُ هؤلاء مَلْجَئًا إلاّ طاعَةَ المِصْر [وأَهْله] [ج]، فهم بالضّرورة مُغلَّبون لأَهْل الأَمْصار. والله القاهِرُ فَوْق عِباده.

(أ) في ع وحدها بخط المؤلف: فريقٌ (ب) في ع وحدها: نواحٍ (ج) من ع.

[104 ب] / بسم الله الرّحمن الرّحيم وبه نَسْتعين

الفَصْل الثالث من الكتاب الأوّل:

في الدُّوَل، والمُلْك، والخلافَة، والمَراتب السُّلْطانيّة، وما يَعْرِضُ في ذلك كلّه من الأَحْوال، وفيه قواعدُ ومُتَمّمات

1 ۞ فَصْلٌ، في أنّ المُلْكَ والدُّوَلَ العامّة إنّما تَحْصُل بالقَبيل والعَصَبيّة

وذلك أنّه قد قرّرنا في الفَصل الأوّل، أنّ المُغالَبَة والمُمانعة إنّما تكونُ بالعَصَبيّة، لِما فيها من النُّعْرَة والتّذامُر واستِماتَة كلٍّ واحدٍ منهم دونَ صاحِبه. ثمّ إنّ المُلْكَ مَنصِبٌ شريفٌ مَلْذوذٌ يَشْتَمل على جميع الخَيْرات الدُّنيَويّة والشَّهوات البَدنيّة والملاذّ النَّفسانيّة، فيَقَعُ فيه التّنافُسُ غالباً، وقلَّ أنْ يُسْلِمَهُ أحدٌ لصاحبِه إلاّ إذا غُلِبَ عليْه؛ فتقعُ المُنازَعَة وتُفْضي إلى الحَرْب والقِتال والمُغالَبَةِ؛ وشيءٌ منها لا يقَعُ إلاّ بالعصبيّة كما ذكَرْناه أيضاً. وهذا الأمرُ بعيدٌ عن أفْهام الجُمْهور بالجُمْلة ومُتَناسَوْن له، لأنّهم نَسُوا عَهْدَ تَمهيد الدُّوَل مُنذ أوّلها، وطال [أَمَدُ][(ا)] مَرْباهُم في الحَضارة وتعاقُبُهم

(ا) في ظ: أمر .

فيها جيلاً بعدَ جيلٍ؛ فلا يَعْرِفون ما فَعل الله أوّلَ الدّوْلة؛ إنّما يُدْركون أصحابَ الدّوْلة قد اسْتَحْكمت صِبغَتُهم، ووقَع التّسْليمُ لهم، والاستغناءُ عن العَصَبيَّة في تَمْهيد أَمْرِهم ، ولا يَعْرِفُون كيف كان الأمْرُ من أَوّله ، وما لَقِيَ أوّلُهم من المَتاعِب دُونَه؛ وخُصوصاً أهلُ الأَنْدلس في نِسْيان هذه العَصبيّة وأثرها، لطول الأَمد، واسْتِغْنائهم في الغالِب عن قُوّة العَصبيَّة بما تَلاشَى[أ] وطنُهم وخَلَا من العَصبِيّات[ب]. والله قادرٌ على ما يشاء .

2 ۞ فَصْلٌ، فِي أَنَّه إذا اسْتَقَرَّت الدَّوْلَةُ وتَمَهَّدَت، فقدْ يُسْتَغنَى[ج] عن العَصَبيَّة

[105 أ] / والسَّببُ في ذلك أنّ الدُّوَلَ[د] العامَّةَ في أَوّلها يصعُبُ على النُّفوس الانْقِيادُ لها إلا بقُوّة قويّة من الغَلَب، للغَرَابة، وأنّ النّاس لم يَأْلفوا مُلْكَها ولا اعْتادوهُ.

فإذا استقرّت الرّئاسةُ في أَهْل النِّصاب المَخْصوص بالمُلْك في الدَّوْلة ، وتَوارَثوه واحدًا بعد آخرَ في أَعْقاب كثيرين ودُوَلٍ مُتعاقِبَة، نَسِيَت النُّفوسُ شأنَ الأَوّليّة، واسْتَحْكَمت لأَهْل ذلك النِّصاب صِبْغةُ الرّئاسة، ورسَخَ في العَقائِد دينُ الانْقِيـاد لهم[هـ] والتّسلـيم، [وإعْطاء الصَّفْقة بطاعَـتهم][و]، وقاتَـل النّاسُ معهـم على أَمْرهم قتالَهم على العَقائد الإيمانيَّة. فلم يَحْتاجوا حينئذٍ في أَمْرهم إلى كبيرِ عصابةٍ ؛ بـل

(أ) انفردت نسخة ل بترك فراغ لكلمة يستقيم بها السياق قد تكون: به (ب) ع : العصائب (ج) ل : تَسْتغني (د) ل: الدولة (هـ) ل: إليهم (و) من ع .

كأنَّ طاعَتَها كتابٌ من الله لا [يُبَدَّل][أ] ولا يُعْلَم خِلافُه. ولأمْرٍ ما يُوضَع الكلامُ في الإمامة آخرَ الكَلام في[ب] العقائدِ الإيمانيَّة، كأنَّه من جُمْلة عُقودها؛ ويكونُ اسْتِظهارُهم حينئذٍ على سُلْطانهم ودَوْلتهم المَخْصوصَة، إمّا بالموالي والمُصْطَنَعين الّذين نَشأوا في ظِـلّ العَصبيّة وعِزّهـا، وإمّا بالعَصائِب الخارجِـين عن نَسبها الدّاخـلين في وِلايتها.

ومثلُ هذا وَقَع لبني العَبّاس ؛ فأنّ عَصبِيّة العَرَب كانت فَسَدتْ لعَهْد دَوْلة المُعْتَصِم وابْنِه الواثِق ، واسْتِظْهارُهم بعد ذلك إنّما كان بالمَوالي من العَجَم والتُّرْك والدَّيْلم والسُّلْجوقيّة وغيرِهم . ثم تغلَّب العَجَمُ والأولياءُ على النَّواحي ، وتقَلَّص ظلُّ الدَّوْلة ، فلم تكنْ تَعْدو أعْمالَ بَغْـداد ، حتّى زَحَـفَ إليها الدَّيْلم ومَلكوها ، ثم صـارَ الخـلائِفُ في حُكْمِهـم . ثمّ انقَرَضَ أمْرُهُم ومَلَك السُّلْجوقِيّةُ من بعـدهم فصـاروا في حُكْمِهم . ثم انقَرض أمرُهم وزَحَف آخر الطَّطر[ج] فقَتلوا الخَليفةَ ومَحَوْا رَسْـم الدَّوْلة .

وكذا صِنْهاجة بالمَغْرب ، فَسَدتْ عَصبِيَّتُهم مُنْذ المائة الخامِسة أو ما قَبْلها، واسْتمرَّت لهم الدَّوْلة مُتقَلِّصـةَ الظِّلّ بالمَهْديَّة وبِجايَة والقَلْعة وسائِر ثُغور إفْريقيَّة. وربَّما انْتَزَى بتلْك الثُّغـور مَنْ نازَعَهـم المُـلْكَ واعْتَصَم فيهـا ؛ والسُّلْطان والمُـلْك مع ذلك / [105 ب] مُسَلَّمٌ لهم؛ حتّى تأذَّن اللهُ بانقِراض الدّوْلة، وجاء المُوَحّدون بقُوّة قَويّة من العَصبِيّة في المَصامِدة، فَمَحَوْا آثارَهم.

(أ) ظ: يتبدّل (ب) ل: على (ج) بنقطتين فوق كل طاء لضبط مخرجها بين الظاء والذال .

وكذا دَوْلةُ بني أُميّة بالأَنْدَلُس ، لمّا فسَدتْ عَصبيّتُها من العَرب ، اسْتَوْلَى مُلوكُ الطّوائِف على أَمْرها ، واقْتَسموا خُطَّتَها، وتَنافَسوا بينهم ، وتوزَّعوا ممالكَ الدَّوْلة، و[انتزَى][أ] كلُّ واحدٍ منهم على ما كان في وِلايَته ، وشَمَخَ بأَنْفه . وبَلَغهم شأنُ العَجَم مع الدَّوْلة العبّاسيّة ، فتلَقَّبُوا بألْقابِ المُلْك ، ولَبِسوا شارَتَه، وأَمِنوا ممّن يَنقُض ذلك عليهم أو يُغَيِّره ؛ لأنَّ الأَنْدلُس ليست بدار عَصائِب ولا قَبائل كما سَنَذْكره ، واستَمَرَّ لهم ذلك كما قال ابنُ شَرَف[1] : [من البسيط]

مِمّا يُزهِّدني في أَرْضِ أَنْدَلُسٍ أسماءُ مُعْتَصِمٍ[ب] فيها ومُعْتَضِدِ
أَلقابُ مَمْلَكةٍ في غَيْرِ مَوْضِعِها كالهِرِّ يَحْكي انتفاخًا صُورَةَ[ج] الأَسَدِ

فاسْتَظْهروا على أَمْرهم بالمَوالي والمُصطَنَعين والطُرَّاء على الأَنْدلس ، من أَرْضِ العُدْوة من قَبائل البَرْبر وزَناتة وغَيْرهم ، اقتداءً بالدّوْلة في آخر أَمْرها في الاسْتظهار بهم حين ضعُفَت عَصبيَّة العَرَب واستَبَدَّ ابنُ أبي عامِر على الدَّوْلة. فكان لهم دُوَل عَظيمة استبدَّ كلُّ واحدٍ فيها بجانبٍ من الأَندلس، وحَظٌّ كبيرٍ من المُلْك على نِسْبة الدّوْلة الّتي اقْتَسموها، ولم يَزالوا في سُلْطانهم ذلك، حتّى أجازَ إليهم البحرَ المُرابِطون أهلُ العَصبيّة القَويّة من لَمْتونَة ، فاسْتُبْدِلوا بهم ، وأَزالوهم عن [مَراكِزهم][د] ومَحَوْا آثارَهم، ولم يَقْدِروا على مُدافعَتهم لِفِقْدان العَصبيَّة لديهم.

(أ) ظ: افترى (ب) ياقوت : مقتدر (ج) ياقوت : صولة (د) سقط من ظ .

(1) تنسبُ للحسن بن رشيق، وهو لم يَدْخل الأَنْدلس ، انظر مُعجم الأدباء 2637/6 ، الذّخيرة 4: 121، نفح الطيب 214/1 ونسبها ابن خَلّكان لابن عَمّار الأندلسي (وفيات الأعيان 4: 52) .

فبِهذه العصبِيَّةِ [يكون][د] تمهيدُ الدّوْلَة وحِمايتُها من أوّلها. وقد ظَنَّ الطُّرْطوشيَ أنّ حامِيةَ الدُّوَل بإِطْلاقٍ هم الجُنْد أهلُ العَطاء المَفْروض مع الأَهِلَّةِ، ذكَر ذلك في كِتابه الّذي سَمّاه سراجَ المُلوك[1] . وكـلامُـه لا يَتنـاولُ تأسيس الدُّوَل العامّة في أوّلها، وإنّما هو مخصوصٌ بالدُّوَل [الأخيرة][أ]، [106 أ] / بَعْد التّمْهيد واسْتِقْرار المُـلْك في النِّصاب واسْتِحْكام الصِّبْغة لأَهْلـه . فالرَّجُلُ إنّما أدْرَك الدَّوْلةَ عنـد هَرَمِها وخَلَقِ جِدَّتِها، ورُجوعِها إلى الاسْتظْهارِ بالمَوَالي والصَّنائع، ثُمَّ [إلى المُسْتَخْدَمين][ب] من ورائِهم بالأَجْر على المُدافعَة . فإنّه إنّما أَدْرك دولَ الطّوائف ، وذلك عند اخْتِلال دَوْلَة بَني أُمَيَّة ، وانْقِراض عَصبِيّتها من العَرَب ، واسْتِبْداد كلِّ أميرٍ بقُطْره . وكان في إيالَة المُسْتعـين بن هـودٍ وابْنِه المظفَّر أَهْـلِ سَرَقُسْطَة، ولم يَكُـنْ بَقِيَ لهم من أَمْرِ العَصبيّة شيءٌ، لاستيلاء التَّرف على العَـرَب مُنْذُ ثلاثمائة من السِّنين وهَلاكِهـم، ولم يَرَ إلاّ سُلْطانًا مستبدًا بالمُلْك عن عَشائِره، قد استحْكمتْ له صِبْغة الاسْتِبْداد منذ عَهْد الدَّوْلة وبَقِيَّة العَصبيّة؛ فهو لذلك[ج] لا يُنازَعُ فيه، ويَسْتَعِينُ على أَمْره بالأُجَراء من المُرْتَزِقة. فأَطْلَق الطُّرْطوشيّ القولَ في ذلك، ولم يَتفطّن لكيفيّة الأمْرِ مُنْذ أَوّل الدّولة، وأنّه لا يَتمّ إلاّ لأَهْل العصبيّة . فتفطنْ أَنْت له وافْهَم سِرَّ الله فيـه . ﴿ والله يُؤْتي مُلْكَه مَن يشاء ﴾ [سورة البقرة، من الآية 247] .

(أ) ظ : الآخرة (ب) ل : بالمستخدمين (ج) ظ : كذلك .

(1) سراج الملوك 2 : 492 .

3 ۞ فَصْلٌ ، فِي أَنّه قد يَحْدُثُ لبَعْضِ أَهْلِ النِّصابِ المَلَكِيِّ دَوْلَةٌ تَسْتَغْنِي عن العَصَبِيَّة

وذلك أنّه إذا كان لعَصبِيَّته غَلَبٌ كبيرٌ على الأُمَمِ والأَجْيال ، وفي نُفوس القائِمين بأَمْره من أَهْل القاصِية إذعانٌ لهم وانقِيادٌ، فإذا نَزَع إليهم هذا الخارِج وانْتَبَذَ عن مَقَرّ مُلْكِهِ ومَنْبتِ عِزّه، اشْتَملوا عَلَيْه، وقاموا بأَمْره وظاهَروه على شَأْنه وعُنُوا بتمْهيد دَوْلَتِه، يَرْجون استقرارَه في نِصابه، وتَناوُلَهُ الأَمْرَ من يَدِ أَعْيَاصِه، ولا يَطْمَعون في مُشارَكته في شَيءٍ من سُلْطانه، / [106 ب] تسليماً لعَصبيّته، وانقياداً لما اسْتَحْكم له ولقَوْمه من صِبْغة الغَلَب في العالم ، وعَقيدةً إيمانيّة اسْتَقَرَّت في الإذْعان لهم ، فلَوْ [رَاموها](أ) مَعَهُ أو دونَه لزُلْزِلت الأرضُ زِلْزالَها .

وهذا كما وقَع للأَدارِسة بالمَغْرب الأقصى، والعُبَيْديِّين بإفْريقيّة ومِصْر، لَمَّا انْتَبذ الطالِبيّون من المَشرق إلى القاصِية، وابْتَعدوا عن مَقَرّ(ب) الخِلافة، وسَمَوْا إلى طَلَبِها من أَيْدي آل العَبَّاس، بعد أن اسْتَحْكَمت الصِّبْغَة لبَني عَبْد مَناف، لبَني أُميّة أولاً ، ثمّ لبَني هاشِم من بَعْدهم ، فخَرجوا بالقاصِية من المَغْرب ودَعَوْا لأَنْفُسِهم، وقام بأَمْرهم البرابرةُ مَرَّةً بَعْد أُخْرَى ، فأَوْرَبةُ ومَغيلَةُ للأدارِسَة ، وكُتامَة وصِنْهاجة وهَوَّارَة للعُبَيْديّين ، فشَيّدوا دَوْلَتَهم ومَهّدوا بعَصائِبِهم أَمْرَهم ، واقْتَطَعوا من مَمالك العبّاسيين المغربَ كلَّه ثمّ إفْريقيّة ، ولم يَزَلْ ظِلُّ الدّولة يتقلّص وظِلُّ العُبَيديّين يَمْتَدُّ ، إلى أن

(أ) ظ: راموا (ب) ل: محلّ .

مَلكوا مِصْرَ والشّامَ والحجازَ، وقاسَموهم في الممالك الإسلاميّة شِقَّ الأُبُلُمَة. وهؤلاء البَرابرةُ القائمون بالدَّوْلة مع ذلك كلّه، مُسَلِّمون للعُبَيديين أمْرَهم مُذْعنون لمُلكِهم. وإنّما كانوا يُنافِسونَ(أ) في الرّتبة عندَهم خاصّةً، تسليمًا لما حَصَل من صِبْغة المُلْكِ لبَني هاشِم، ولِمَا اسْتَحكم من الغَلَب لقُرَيْش ومُضَر على سائر الأُمَم. فلم يَزل المُلْكُ في أعْقابهم إلى انْقِراض دَوْلة العَرَبَ بأَسْرِها . ﴿والله يَحْكُمُ لا مُعَقّب لحكمه﴾ [سورة الرعد، من الآية 41].

4 ۞ فَصْلٌ، في أنّ الدُّوَلَ العامّةَ الاسْتيلاء، العظيمةَ المُلْك، أَصْلُها الدّين، إمّا من نُبوّة أو دَعْوة حقّ

وذلك لأنّ المُلْكَ إنّما يَحْصُل بالتّغلُّب، والغَلَب إنّما يكون بالعَصبيّة واتّفاق [107 أ] الأهْواء على المُطالَبة . وجمعُ القُلوب وتأْليفُها / إنّما يكون بمعونةٍ من الله في إقامة دينه؛ قال تعالى: ﴿لو أنفَقْتَ ما في الأرض جميعًا ما أَلّفْتَ بين قُلوبِهم﴾. [سورة الأنفال، من الآية 63]. وسِرُّه، أنّ القُلوبَ إذا تَداعَتْ إلى أهْواء الباطِل والمَيْلِ إلى الدّنيا، حَصَلَ التّنافُس وفَشَا الخِلاف؛ وإذا انصرفَتْ إلى الحقّ ورَفضَت الدّنيا والباطلَ وأَقبلَت على الله، اتّحدَتْ وِجْهَتُها، فذهب التّنافُس وقَلَّ الخِلاف، وحَسُنَ(ب) التّعاونُ والتّعاضُدُ، واتّسع نِطاقُ الكَلمة لذلك، فعَظُمَت الدّوْلَةُ، كما يَتبيّن لك بَعْدُ .

(أ) ل: يتنافسون (ب) ل: حصل .

5 ۞ فَصْلٌ، في أنّ الدّعوة الدّينيّة، تزيدُ الدّوْلةَ في أصْلها قوّةً على قوّةِ العصبيّة التي كانت لها من عَدَدها

والسَّبَبُ في ذلك كما قدّمْناه، أنّ الصِّبْغة الدِّينيّة تذْهبُ بالتّنافُس والتّحاسُدِ الّذي في أهْل العَصبيّة وتفرُّدِ الوِجْهة إلى الحقّ. فإذا حصلَ لهم الاسْتِبْصارُ في أمْرهم لم يَقِفْ لهم شيءٌ، لأنّ الوِجْهةَ واحدةٌ والمطلوبَ مُتساوٍ عند جَميعهم، وهم مُسْتَميتون عليه؛ وأهْلُ الدّولة الّتي هم طالِبوها وإنْ كانوا أضْعافَهم، فأغْراضُهم مُتبايِنةٌ بالباطِل، وتَخاذُلُهم لتَقيّةِ المَوْت حاصِلٌ؛ فلا يُقاوِمونَهم وإن كانوا أكثَرَ منْهم، بَلْ يُغْلبون عليهم ويُعاجِلُهم الفناءُ بما فيهم من التَّرف والذُّلّ كما قدَّمناه.

وهذا كما وَقَع للعَرب صَدْرَ الإسْلام في الفُتوحات؛ فكانت جُيوش المُسْلمين بالقادِسِيّة واليَرْموك بِضْعًا وثلاثين ألفاً في كُلّ مُعَسْكر؛ وجُموعُ فارِس[1] مائةً وعشرين ألفاً بالقادِسيّة، وجموعُ هِرَقْلٍ على ما قالَهُ الواقِديّ[2] أرْبعمائة ألْف؛ فلم يَقِفْ للعَرَب أحدٌ من الجانبَيْن، وهَزَموهم وغَلبوهم على ما بأيْديهم.

واعتبرْ ذلك أيضاً في دَوْلَة لَمْتونة ودَوْلَة المُوَحّدين؛ فقد كان بالمَغْرب من القبائل كثيرٌ [مّمن](أ) يقاوِمُهم في العَدَد والعَصبيّة أو يَشِفُّ علَيْهم، إلاّ / أنّ [107 ب]

(أ) ظ: مما.

---

(1) الطبري: التاريخ 3: 496، 535.

(2) الواقدي: فتوح الشام 1: 162.

الاجْتِمَاعَ الدّيني ضاعَفَ قُوَّةَ عَصبِيّتِهم بالاسْتِبْصار والاسْتِماتة كما قُلْناه ، فلم يقِف لهم شيءٌ .

واعتبِرْ ذلكَ إذا حالَت صِبْغةُ الدّين وفَسَدتْ، كَيْف يَنْتَقِضُ الأمرُ ويصيرُ الغَلبُ على نِسْبة العَصبِيَّـة وَحْدَها دون زيادةِ الدّين؛ فيغْلِبُ الدَّوْلـةَ من كان تَحْـتَ يَدِها من العَصائِب المكافِئَة لها أو الزّائدة القُوّة عليها ، الّذين غلَبَتْهـم بمُضاعَفَـة الدّين لقُوّتها، وكانُوا أكثرَ عصبيّةً منها أوْ أَشَدَّ بداوةً .

واعتبِرْ هذا في الموحّدين مع زَناتة؛ لمّا كان زَناتة أَبْدَى من المَصامِدة وأشدَّ توحُّشاً، وكان للمَصامِدة الدّعوةُ الدّينيّة باتّباع المَهْديّ، فلَبِسوا صِبْغتَها، وتضاعفتْ قُوّةُ عَصبِيّتهم بها، فَغَلَبوا على زَناتة أوّلاً واسْتَتْبعوهُمْ، وإن كانوا من حيْث العصبيّةُ والبداوَةُ أَشَدَّ منهم؛ فلمّا [حَالُوا][أ] عن تلك الصِّبْغة الدّينيّة انتقضَتْ عليهـم زَناتةُ من كلّ جانِبٍ وغَلَبوهم على الأمر وانْتَزعوه مِنهم. ﴿ والله غالِبٌ على أمْره ﴾. [سورة يوسف، من الآية 21] .

6 ۞ فَصْلٌ ، فِي أنّ الدّعْوة الدّينيّة من [غير][ب] عَصبِيّة لا تَتِمُّ

وهذا لما قدّمناهُ من أنّ كلَّ أَمْرٍ تُحْمَل عليه الكافَّةُ فلا بُدَّ له من العَصبِيّة. وفي الحديث الصّحيح كما مَرّ[1]: "ما بَعثَ اللهُ نَبِيّاً إلاّ في مَنْعَةٍ من قَوْمه". وإذا كان

(أ) ظ: حاولوا (ب) سقط من ظ .

(1) تقدّم تخريجه في صفحة 168 الحاشية (2) .

هذا في الأَنْبياء وهُم أَوْلَى النّاس بخَرْق العَوائِد، فما ظنُّك بغَيْرهم أن لا تُخْرقُ له العادةُ في الغَلَب بغَيْر عَصبِيَّة.

وقد وَقَع هذا لابْن قَسِيّ[1] شَيْخ المُتَصوّفَة ، وصاحِب كتاب خَلْع النَّعْلَيْن في التّصوّف؛ ثارَ بالأنْدَلُس داعيًا إلى الحقّ ، وسَمَّى أَصْحابَه بالمُرابِطين ، قُبَيْلَ دَعْوة المَهْديّ، فاستَتَبَّ له الأَمْرُ قليلاً لشُغْل لَمْتونَة بما دَهِمهمْ من أَمْر المُوَحّدين، ولم يَكنْ هناكَ عَصائِب ولا قَبائِل يَدْفَعونَه عن شَأْنه ، فلَمْ يَلْبَثْ حين استَوْلَى المُوَحّدون على / المَغْرب أن أَذْعَن ودَخَل في دَعْوتهم[أ] ، وبايَعَهم من مَعْقَلِه بحِصْن أَرْكُش ، [108 أ] وأَمْكَنَهم من ثَغْره، وكان أَوَّل داعيةٍ لهم بالأندلس، وكانت ثَوْرتُه تُسَمّى ثَوْرةَ المُرَابطين.

ومن هذا الباب أحوالُ الثُّوار القائمين بتغْيير المُنْكَر من العامَّة والفُقهاء. فإنّ كثيرًا من المُنْتحِلين للعِبادة وسُلوك طُرُق الدّين ، يَذْهَبون إلى القِيام على أَهْلِ الجَوْر من الأُمَراء ، داعينَ إلى تَغْيير المُنْكَر والنَّهْي عَنْه ، والأَمْرِ بالمَعْروف ، رجاءَ في الثّواب عليه من الله ؛ فيكثُرُ أَتْباعُهم [والمُتَلبّسون][ب] بهم من الغَوْغاء والدَّهْماء، ويُعَرِّضون بأَنْفُسِهم في ذلكَ للمَهالِك ، وأَكْثَرُهم يَهْلِكون في تلك السّبيل ، مَأْزورين غَيْرَ مأْجورين، لأنَّ اللهَ سُبحانَه لم يَكْتُب ذلكَ علَيْهم، و[ج] إنّما أَمَرَ به حَيْثُ تكونُ

(أ) ل: طاعتهم (ب) ظ: الملبّسون، ع: المتكسّبون (ج) واو العطف ساقط من ل .

---

(1) أصله من المولّدين أمراء تطيلة، أسلم جدّه عند فتح الأندلس. أورد ابن حزم نَسَبهم في الجمهرة (499، 502) . وذكر أخبار أحمد بن قسيّ هذا، المراكشي: المعجب 281، الذهبيّ: تاريخ الإسلام 2: 188، الصفدي: الوافي 7: 297، ويرد الاستشهاد بكتابه خَلْع النّعْلين .

القُدْرةُ عليه؛ قال ﷺ[1]: "مَنْ رَأى مِنكم مُنكَرًا فلْيُغَيِّرْهُ بيَدِه ، فإنْ لم يَسْتَطِعْ فبِلسانه ، فإنْ لم يَسْتطع فبِقَلْبِه". وأحوالُ المُلوك والدُّوَل راسِخَةٌ قَوِيّة لا يُزَحْزِحُها ويَهْدِمُ بناءَها إلاّ المطالبَةُ القَوِيَّة التّي من وَرائها عصبيَّةُ القَبائِل والعَشائِر كما قَدَّمْناه .

وهكذا كان حالُ الأَنْبياء في دَعْوتهم إلى الله بالعَصائِب والعَشائِر، وهم المؤيَّدون من الله لو شاء بالكَوْن كُلّه ؛ لكنّه إنّما أَجْرى الأمورَ [بحِكْمته][أ] على مُسْتَقَرّ العادَة. ﴿والله عَليمٌ حَكيم﴾ [سورة التوبة، من الآية 60] .

فإذا ذَهبَ أحدٌ من النّاس هذا المَذْهب وكان فيه مُحِقّاً، قَصّر به الانْفِرادُ عن العَصبيّة ، فطاح في هُوَّة الهَلاك. وأمّا إن كان من المُلَبِّسين بذلك في طَلَب الرّئاسَة، فأَجْدَرُ أن تعوقَه العَوائِقُ وتَنْقَطع[ب] به المهالكُ؛ لأنّه أَمْرُ اللهِ، لا يَتِمّ إلاّ برضاهُ وإعانَتِه والإخلاصِ له والنّصيحةِ للمُسْلمين ؛ ولا يَشكُّ في ذلك مُسْلِمٌ، ولا يَرْتابُ فيه ذو بَصيرة .

وأوّلُ من ابتدأ هذه النَّزعة في المِلَّة ببَغْداد، حين وقعَتْ فتنةُ طاهِر، وقُتلَ [108 ب] الأَمينُ ، وأَبْطأ المأمونُ بخُراسان / عن مَقْدَم العِراق ، ثمّ عَهد لعليّ بن موسى الرِّضَا من آل الحُسَيْن، فكَشَف بَنو العَبّاس وَجه النَّكير عليه، وتداعَوْا للقِيام وخَلْع طاعَة المأْمون والاسْتِبْدال منه. وبويع إبراهيمُ بنُ المَهْديّ، فوقَع الهَرْج ببَغْداد، وانطلقت أيدي الدَّعَرَة[ج] بها من الشُّطّار[د] والحَرْبيّة على أَهْلِ العافِية والصَّوْن،

(أ) من ع بخط المؤلف (ب) ع :تتقطّع (ج) في ع: الزّعرة، والدّاعر الفاسق السّيء الخُلق، وجمعه دعّار، ولم أقف على هذا الجمع (د) ع: الشيطان .

(1) في صحيح مسلم من حديث أبي سعيد الخدريّ (49) (78) وعند أحمد 3: 10، 20، 49، 54، 92، وأبي داود (1140) والترمذيّ (2172) وفي التعليق عليه مزيد مصادر لتخريجه .

وقَطَعوا السُبُلَ[أ]، وامْتَلَأت أَيْديهم من نِهاب النّاس وباعوها عَلانِيَةً في الأسْواق، واستَعْدَى أهلُها الحكّامَ فلم يُعْدُوهم ؛ فتوامَرَ أهلُ الدّين والصّلاح على مَنْع الفُسّاق وكَفِّ عادِيَتِهم. وقامَ ببَغْداد رجلٌ يُعْرف بخالد الدُّرَيُوش[1]، ودَعا النَّاسَ إلى الأَمْر بالمَعْروفِ والنَّهْي عن المُنْكَرِ؛ فأجابَهُ خَلْقٌ، وقاتَل أهلَ الدَّعارَة وغَلَبَهم؛ وأطلق يَـدَهُ فيهم بالضَّرْب والتَّنْكيل. ثم قامَ من بَعْدِه رجلٌ آخَرٌ من سَواد أَهْل بَغْداد ، يُعْــرف بسَهْل بن سَلامة الأَنْصاريّ، ويُكَنّى أبا حاتِم ، وعَلّق مُصْحفًا في عُنُقِه ودَعا إلى الأَمْر بالمَعْروف والنّهْي عن المُنْكر، والعَمَلِ بكِتاب الله وسُنّة نَبيّه، فاتّبعه كافّةُ النّاس من بَيْن شريفٍ ووَضيع، من بَني هاشِمٍ فَمَنْ دونَهم، ونزلَ قَصْرَ طاهِر، واتّخذ الدّيوانَ وطافَ ببَغْداد، ومـنعَ كلَّ من أَخافَ المارّةَ، ومنـعَ الخَفـارةَ لأولئِك الشُّطّار. وقال له خالد الدُّرَيُوش: أنا لا أعيبُ على السُّلْطان؛ فقال له سَهْـل: لكنّي أُقاتِل كلَّ من خالَف الكتابَ والسُّنَّة كائناً من كان. وذلك سَنَة إحْدى ومائتَيْن. وجَهّز إبراهيمُ ابنُ المَهْدِيّ إليه العساكِر فغلَبه وأسره وانْحَلَّ أَمْرُهُ سَريعاً، وذَهب ونجَا بذَمَاءِ نَفْسه.

ثم اقْتَدَى بهذا العمل بَعْدُ كثيرٌ من المُوَسْوَسين، يَأْخذون أَنْفُسَهم بإقامَة الحَقّ ولا يَعْرفون ما يَحْتاجون[ب] في إقامَته من العَصَبِيّة، ولا يَشْعُرون بمغَبّةِ أَمْـرِهم ومآلِ أَحْوالهم . والّذي يُحتاجُ إليه في أَمْرِ هؤلاء؛ إمّا المُداوَاةُ إن كانوا من / أَهْل [109 أ] الجُنون؛ وإمّا التَنْكيلُ بالقَتْل أو الضّرب إن أَحْدثوا هرْجاً؛ وإمّا إذاعةُ السُّخْرياءِ منهم وعَدُّهم في جُمْلَة الصَّفّاعين.

(أ) ل: السبيل (ب) ل: يحتاجون إليه .

---

(1) خصّ الطّبَريّ حركةَ "خروج المطوّعة للنّكير على الفسّاق" بفصل مستقِلّ في التاريخ 8: 551- .

وقد يَنْتَسِبُ بعضُهم إلى الفاطِميّ المُنْتَظر ، إمّا بأنّه هُوَ ، أو دَاعٍ لَه، ولَيْس مع ذلك على عِلْم من أمْرِ الفاطِميّ ، ولا ما هو . وأكْثَرُ المنْتَحِلين لمثْل هذا تَجِدُهم مُوَسْوَسين أو مجانينَ أو [مُلَبِّسين][(أ)] ، يطلبون [بمثل][(ب)] هذه الدَّعْوى رئَاسةً امْتَلأَتْ بها جَوانِحُهُم وعَجَزوا عن التَوَصُّل إليها بشَيْء من أسْبابها العادية ، فيَحْسِبون أنّ هذا من الأَسْباب البالِغةِ بهم إلى ما يُؤَمّلونَه من ذلك ، ولا يَحْتَسِبون ما ينالُهم من الهَلَكَة ، فيُسْرِع إليهم القَتْلُ بما يُحْدِثونَه من الفِتْنة ، وتَسوءُ عاقِبةُ مَكْرِهم.

وقد كان لأوّل هذه المائة، خَرجَ بالسُّوس رَجُلٌ من المُتَصَوّفَة يُدْعَى التُّوَيْزِرِيّ، عَمد إلى مَسْجدِ ماسَّة بساحِل البَحْر هُنالك، وزَعم أنّه الفاطِميّ المُنْتَظَر، تلبيساً على العامّة هُنالك، بما ملأ قُلوبَهم من الحَدَثان بانْتظاره، وأنّ من ذلك المَسْجدِ يكونُ أَصْلُ دَعْوته. فتَهافَتَ عليه طوائِفُ من عامّة البَرْبر تهافُتَ الفَراش. ثمّ خَشِيَ رُؤَساؤُهُم اتّساعَ نِطاق الفِتْنة؛ فدَسَّ إليه كبيرُ المَصامِدَة يومئذٍ عُمَرُ السَّكْسِيويّ من قَتَله في فِراشه .

وكذلك خَرج في غُمارة لأَوّل هذه المائة أيضاً رَجُلٌ يُعْرف بالعَبّاس، وادَّعى مثلَ هذه الدّعْوَى، واتّبع نَعيقَهُ الأَرْذَلون من سُفَهاء تلك القَبائِل وغِمارِهم، وزَحف إلى بادِس من أَمْصارهم فَدَخلها عَنْوةً، ثمّ قُتِل لأرْبعين يوماً من ظُهور دَعْوته، ومَضَى في الهالِكين الأوّلين .

(أ) ظ: متلبّسين (ب) من: ع ل ج ي .

وأمثالُ ذلك كثيرٌ، والغَلَطُ فيه(أ) من الغَفْلَة عن اعْتِبار العَصبيّة في مِثْلها. وأمّا إن كان التَّلْبيسُ، فأَحْرَى أن لا يَتِمّ له أَمْرٌ، وأن يَبوءَ بإثْمه ﴿وذلك جَزاءُ الظّالِمينَ﴾ [سورة المائدة، من الآية 29] .

7 ۞ فَصْلٌ في أنّ كُلّ دَوْلةٍ لها حِصَّةٌ من المَمالك والأَوْطان لا تَزيدُ عَلَيْها

/ والسببُ في ذلك أنّ عِصابَةَ الدَّوْلة وقَوْمَها القائمين بها المُمَهّدين لها، لا بُدَّ من تَوْزيعِهم حِصصاً على المَمالك والثُّغور التي تَصيرُ إليهم، ويَسْتولون عليها لِحمَايتها من العدُوّ، وإمضاءِ أحْكام الدّوْلَةِ فيها من جِبايةٍ ورَدْعٍ وغَيْرِ ذلك. فإذا توزَّعتْ العصائبُ كلُّهم على الثّغور والمَمالِك، فلا بُدَّ من نَفادِ(ب) عَدَدِهم ، وقد بَلَغتْ المَمالكُ حينئذٍ إلى حَدٍّ يكونُ ثَغْرًا للدَّوْلة؛ وتَخْمًا لوطَنها؛ ونطاقاً لمَركز مُلْكها. فإن تكلّفت الدّوْلةُ بعد ذلك زيادةً على ما بيدِها بَقِيَ دونَ حاميةٍ، وكان موضِعًا لانتِهاز الفُرصة من العدوّ المُجاوِر؛ ويعودُ وبَالُ ذلك على الدّولة بما يكون فيه من التّجاسُرِ وخَرْقِ سِياج الهَيْبَة . [109 ب]

وما كانت العِصَابةُ مَوْفورةً ولم يَنْفُذْ عَدَدُها في تَوْزيع الحِصَص على الثّغور والنّـواحي، بَقِيَ في الدّولة قُوّةٌ على تَناوُل ما وراء الغايَـة، حتّى يَنفسح نِطاقُها إلى غايَته. والعِلّةُ الطّبيعيّة في ذلك أنّ قُوّةَ العَصبيّة هي من سائِر القُوَى الطّبيعيّة، وكلّ قُوّةٍ يَصْدُر عنها فعلٌ من الأَفْعال، فشَأْنُها ذلك في فِعْلها. والدّوْلةُ في مركزها أشـدُّ ممّا

(أ) سقط من ج (ب) ي: نفود .

تكون في الطّرَف والنّطاق. وإذا انتَهت إلى النّطاق الّذي هو الغايةُ، عَجَزتْ وقصَّرت عَمَّا وراءَه؛ شأن الأَشِعّة والأَنْوار إذا انبعثَتْ من المراكز والدّوائرِ المُنْفَسِحة على سَطْح الماء من النَّقْر عليه. ثمّ إذا أدْرَكَها الهَرَمُ والضُّعْف فإنّما تأخذُ في التّناقُص من جهة الأَطْراف، ولا يَزالُ المركزُ محفوظًا إلى أن يتأذَّن الله بانقِراض الأَمْر جُمْلةً، فحينئذٍ يكون انقراضُ المَرْكز. وإذا غُلِب على الدّولة من مَرْكَزها فلا يَنْفعُها بقاءُ الأَطْراف والنّطاق، بل تَضْمَحِلّ لوَقْتها؛ فإنّ المركزَ كالقَلْب الّذي تَنْبعثُ منه الرّوحُ؛ فإذا غُلب القَلْبُ ومُلِكَ انهَزَم جميعُ الأطراف .

وانْظر هذا في الدّولة الفارسيّة، كان مركزُها المدائِنَ؛ فلمّا غَلبَ المسلمون على المدائِن انْقَرَض أمرُ فارِس أجْمَعُ، ولم يَنْفع يَزْدَجُردَ ما بَقِيَ بيده من أَطْراف مَمالِكه؛ وبالعَكْس[أ] من ذلك،/ [110 أ] وكذا الدّولةُ الرّوميّة بالشّام، لمّا كان مَرْكزُها القُسْطَنْطينِيّة* وغلَبهم المُسْلمون على الشّام، تحيّزوا إلى مَرْكزهم بالقُسْطَنْطينِيّة*[ب] ولم يُضِرْهم انتزاعُ الشّام من أَيْديهم، فلم يَزَلْ مُلْكُهم مُتّصلاً بها إلى أن تأذّن الله بانقراضه .

وانظرْ أيضاً شأْنَ العَرَب أوّلَ الإسْلام، لمّا كانت عِصابَتُهم مَوْفورةً، كيف غَلَبوا على ما جَاوَرهم من الشّام والعِراق ومِصْرَ لأَسْرعَ وَقْتٍ، ثم تَجاوَزوا ذلك إلى ما وَراءَهُ من السِّنْد والحَبَشة وإفْريقيّة والمَغْرب؛ ثمّ إلى الأنْدلُس. فلمّا تَفَرّقوا حِصَصاً على المَمالِك والثُّغور، ونَزلوها حامِيةً، ونَفَدَ عددُهم في تلْك التّوزيعات، أَقْصَروا عن

(أ) ي: والعكس (ب) سقط ما بين النجمين من ي. وجاءت القسطنطينية في ع ظ بالياء المشدّدة تسبق التاء الأخيرة، على غير ما كتبت بها في غير موضع .

الفُتوحات بَعْد، وانتهى أمرُ الإسْلام، ولم يَتَجاوَزْ تلكَ الحُدود؛ ومنها تراجَعَتْ الدَّوْلَة، حتّى تأْذَن اللهُ بانقِراضِها .

وكذا كان حالُ الدُّوَل من بَعْد ذلك؛ كلُّ دولةٍ على نِسْبة القائِمين بها في القِلَّة والكَثْرة؛ وعنْد نَفاد[أ] عَدَدِهم بالتَّوزيع، يَنْقَطِع لهم الفَتْحُ والاسْتيلاءُ. سنّة الله في خَلْقه.

8 ۞ فصلٌ، في أنّ عِظَمَ الدَّوْلة واتّساعَ نطاقِها وطولَ أمدِها، على نِسْبَةِ القائمين بها في القِلَّة والكَثْرة

والسّببُ في ذلك ، أنَّ المُلْكَ إنّما يكونُ بالعَصبِيّة ؛ وأهْلُ العَصبِيّة هُمُ الحامِيةُ الّذين يَنْزِلون بمَمالِك الدّولة وأَقْطارِها ويتقسّمون[ب] عليها ؛ فما كان من الدُّوَل العامّةِ قبيلُها وأهلُ عِصابتها أكْثرُ ، كانت أقْوَى وأكْثرَ ممالكَ وأوْطانًا ، وكان مُلْكُها أوسَعَ لذلك .

واعتبِرْ ذلك بالدّوْلة الإسْلاميّة لما ألّف اللهُ كلمةَ العَرَب على الإسْلام، وكان عددُ المُسْلمين في غَزْوة تَبوك، آخرَ غَزَوات النّبيّ ﷺ ، مائةَ ألفٍ وعشرة آلاف من مُضَر وقَحْطان، ما بَيْن فارسٍ وراجلٍ، إلى من أَسْلَم منهم بعد ذلك إلى الوَفاة. فلمّا تَوَجَّهوا لطَلَب ما في أيْدي الأُمَم من المُلْك، / لم يَكُنْ دونَه حِمىً ولا [110 ب] وَزَرٌ، فاسْتُبيح حِمَى فارِس والرُّوم أهْل الدَّوْلَتَيْن العَظيمَتَيْن في العالَم لعَهْدهم، والتّرك

(أ) ي : نفود (ب) ع ل: وينقسمون .

بالمَشْرق، *والإفرَنْجة والبَرْبَر بالمَغْرب*[أ] ، والقوطِ بالأنْدَلُس، وخَطَوْا من الحِجاز إلى السّوسِ الأَقْصى، ومن اليَمَن إلى التُّرْك بأَقْصى الشّمال، واسْتَوْلَوْا على الأقاليم السَّبْعة .

ثم انظُرْ بَعْد ذلك دولَةَ صِنْهاجَة والمُوَحّـدين مع العُبَيْـديّين قَبْلَهـم؛ لمّا كان قَبيلُ كُتامَة القائمين بدَوْلة العُبَيْديّين أكثرَ من صِنْهاجة ومن المَصامِـدَة، كانت دَوْلتُهم أعظَمَ، فَمَلَكوا إفْريقيّة والمَغربَ والشّامَ ومِصْرَ والحِجَازَ.

ثم انظرْ بعد ذلك دَوْلة زَناتَة لما كان عَدَدُهم أقلَّ من المَصامِدة ، قَصَّرَ ملكُهم عن مُـلْك المُوَحّدين لقُصور عَددَهم عن عَدَد المصامِدة مُنذ أَوّل أَمْرهم .

ثم اعْتَبِرْ بعد ذلك حالَ الدَّوْلَتَيْن لهذا العَهْد لزَناتـة، بَني مَرين وبَني عَبْـد الواد؛ لما كان عددُ بَني مَرين لأوّل مُلْكهم أكثرَ من بَني عَبْد الواد، كانت دَوْلتُهم أقْوَى منها وأوسعَ نِطاقاً، وكان لهم عليهم الغَلَبُ مَرّةً بعد أُخْرى . يُقال إنّ عَدَدَ بَني مَرين لأوّل مُلْكهم كانوا ثلاثةَ آلاف، وإنّ عَدَدَ بَني عَبْد الواد كانوا أَلْفاً، إلاّ أنّ الدّوْلةَ بالرَّفْه وكثْرة التّابع كَثَّرَتْ من أعْدادِهم .

وعلى هذه النِّسْبة في أعْداد المُتَغَلّبين لأوّل المُلْك، يكونُ اتّسـاعُ الدَّوْلـة وقُوّتُها. وأمّا طولُ أَمَدِها أيضاً فعلَى تِلْك النّسْبة؛ لأنّ عُمْرَ الحادِث من قُوّة مِزاجـه؛ ومِزاجُ الدّوَل إنّما هو بالعَصَبيّة، فإذا كانَت العَصبيّةُ قَويّةً كان المِزاجُ تابعاً لها وكان أَمَدُ العُمْر طويلاً. والعَصَبيَّةُ إنّما هي بكَثْرة العَدَد ووُفورِه كما قُلْناه، والسّببُ

(أ) ما بين النجمين سقط من ج .

الصّحيحُ في ذلك، أنّ النّقْص إنّما يَبْدَأُ الدّولَةَ من الأطْراف؛ فإذا كانت مَمالكُها كثيرةً كانت أطرافُها بعيدةً عن مَرْكزها وكثيرة ؛ وكلّ نَقْصٍ يَقَعُ فلا بُدَّ له من زمن؛ فتَكْثُر أزمانُ النَّقْص لكَثْرة المَمالك، واختِصاص كلِّ واحِدٍ منها بنَقْصٍ / وزمانه ، فيكونُ أَمَدُها طويلاً . [111 أ]

وانظرْ ذلك في دَوْلةِ العَرَب الإسْلاميّة ، كيف كان أَمَدُها أطولَ الدُّوَل، لا بَنُو العبّاس أهلُ المَرْكز ولا بَنُو أُميّة المُنْتَبِذون بالأَنْدَلُس. ولم يَنْتَقِضْ أمرُ جَميعهم إلاّ بَعْد الأَرْبعمائة من الهِجْرة. ودولةُ العُبَيْديّين كان أَمَدُها قريباً من مائتَيْن وثمانين سنة . ودولةُ صِنْهاجَة دونَهم من لَدُنْ تَقْليد مَعَدّ المُعِزّ أمرَ إفريقيّة لبُلُكّين بن زِيري في سنة ثمانٍ وخَمْسين وثلاثمائة، إلى حين اسْتيلاءِ المُوَحّدين على القَلْعَة وبجاية سنة سَبْعٍ وخَمْسين وخَمْسمائة. ودَوْلةُ المُوَحّدين لهذا العَهْد تُناهِزُ مائتَيْن وسَبْعين سنة .

وهكذا نِسَبُ الدُّوَل في أعْمارها على نِسَب القائِمين بها. ﴿سُنَّتَ اللهِ الّتي قَدْ خَلَتْ في عِباده﴾ [سورة غافر، من الآية 85] .

9 ۞ فَصْلٌ ، فِي أَنَّ الأَوْطانَ الكَثيرةَ القَبائل والعَصائب ، قَلَّ أن تَسْتَحْكِمَ فيها دَوْلَةٌ

والسّببُ في ذلك، اخْتِلافُ الآراء والأَهْواء، وأنّ وراءَ كلّ رأيٍ منها وهَوىً عَصبيَّةٌ تُمانِع دونَها، فيكثُرُ الانْتِقاضُ على الدّوْلَة والخُروجُ عليها في كلّ وَقْتٍ، وإنْ كانت ذات عَصبِيّةٍ؛ لأنّ كلَّ عَصبِيّة ممّن تحت يَدِها تَظُنُّ في نَفْسها مَنَعَةً وقُوّة.

وانظُرْ ما وَقع من ذلك بإفْريقيّة والمَغرب مُذْ أوّلِ الإسْلام ولهذا العَهْد؛ فإنّ ساكِنَ هذه الأَوْطان من البَرْبر أهلُ قَبائِل وعَصبِيّات. فلم يُغْنِ فيهم الغَلَبُ الأَوّلُ الّذي كان لابْنِ أبي سَرْحٍ علَيْهم(أ) وعلى الفِرَنْجة شيئاً. وعاوَدوا بَعْد(ب) ذلك الثّورَةَ والرِدّةَ مَرّةً بعد أُخْرى، وعَظُمَ الإثْخانُ من المُسْلِمين فيهم. ولمّا اسْتَقَرَّ الدّينُ عندَهم عادوا إلى الثَّوْرة والخُروج والأَخْذ بدين الخَوارج مَرّاتٍ عَديدةً . قال ابنُ أبي زَيْد(1) : ارْتَدّت البَرابرةُ بالمَغْرب اثنَتَيْ عَشرةَ مَرّة ، ولم تَسْتَقِرَّ كَلِمَةُ الإسْلام فيهم إلاّ لعَهْد ولايَة / موسى بن نُصَيْر فما بَعْده. وهذا مَعْنَى ما يُنْقَل عن عُمَرَ(2) : أنَّ إفْريقيّة مُفَرِّقةٌ لقُلوب أهْلها. إشارةً إلى ما فيها من كَثْرة العَصائِب والقَبائِل الحامِلِ لهم على عَدَم الإذْعان والانْقِياد. [111 ب]

ولم يكن العِراقُ لذلك العَهْد بتلْك الصِّفَة ولا الشّام ، إنّما كانت حامِيَتُها من فارِس والرُّوم ؛ والكافّةُ دَهْماءُ أهلُ مُدنٍ وأَمْصار؛ فلمّا غلَبهم المُسْلمون على الأَمْر وانْتَزعوه من أَيْديهم ، لم يَبْقَ مُمانِعٌ ولا مُشَاقٌّ. والبَرْبر قبائِلُهم بالمَغْرب أكثرُ من أن تُحْصَى، وكلُّهم بادِيةٌ وأهلُ عَصائِب وعَشائِر، وكلّما هَلَكَتْ قبيلةٌ عادت الأُخْرى مكانَها وإلى دينِها من الخِلاف والرِدَّة، فطالَ أمرُ العَرَب في(ج) تَمْهيد الدَّوْلَة بوَطن إفْريقيّة والمَغْرب . وكذلك كان الأَمرُ بالشَّام لعَهْد بَني إسْرائيل، كان فيه من قَبائِل

(أ) سقط من ج (ب) ج: من بعد (ج) ج: من .

(1) استعمل هذا النص في العِبَر عن ابن أبي زيد؛ انظر العبر 6: 103 .

(2) نُقِل هذا عن عمر بغير هذا اللفظ، انظر معجم ما استعجم، للبكري 1: 177 ، معجم البلدان 1: 229 ، الرّوض المعطار 48 .

فِلِسْطِين وكَنْعان وبَني عيصو وبني(أ) مـدْيَن وبني لوطٍ وأَدوم والأَزمن والعَمالِقة وأكْريكش والنَّبَط من جانب الجزيرة والمَوْصِل، ما لا يُحْصَى كـثرةً وتَنوُّعاً في العَصبيَّة. فصَعُبَ على بَني إسْرائيـل تمْهيدُ دَوْلَتهم ورُسوخُ أَمْرهم، واضْطَربَ عليهم المُلْكُ مَرَّةً بعد أُخرى؛ وسَرى ذلك الخِلافُ إليهم، فاختَلَفوا على سُلْطانهم وخَرجوا عَلَيْه. ولم يَكُنْ لهم مُلْكٌ مُوَطَّدٌ سائرَ أيّامِهم إلى أنْ غَلَبهم الفُرْسُ ثمّ يونانُ ثمّ الـرُّومُ آخرَ أَمْرهم عند الجَلاء، ﴿واللهُ غَالِبٌ عَلى أَمْرِه﴾ [سورة يوسف، من الآية 21] .

وبِعَكْس هذا أيضاً ، الأَوْطانُ الخِلْوةُ من العَصبِيّات ، يَسْهُلُ تمهيدُ الدّوْلة فيها، ويكونُ سُلْطانُها وادِعًا لقِلَّة الهَرْج والانْتِقاض، ولا تَحْتاجُ الدَّوْلةُ فيها إلى كثيرٍ من العَصبِيّة ، كما هو الشّـأْن في مِصْرَ والشّام لهـذا العَهْد، إذ هي خِلْوٌ من القَبـائِل والعَصبيَّات ، كأنْ لم يَكُن الشّـامُ مَعْدنًا لهم كما قُلْناه . فمُلْكُ مِصْر في غاية الدَّعَة والرُّسـوخ لِقلَّة الخوارِج وأَهْل العَصائِب ، إنّما هو سُلْطانٌ ورَعِيَّة ، ودَوْلَتُها قائمةٌ / بملوك التُّرْك، وعَصائِبُهم يَغْلِبون على الأَمْرِ واحدٌ بعْد واحدٍ، وَيَنْتَقِلُ الأمرُ فيهم من [112 أ] مَنْبَت إلى مَنْبَت، والخِلافَةُ مُسَمّاةٌ للعَبّاسيّ من أَعْقاب الخُلَفاء ببَغْداد .

وكذا شَأْنُ الأَنْدَلُس لهذا العَهْد ؛ فإنّ عَصبِيّةَ ابنِ الأَحْمَرِ سُلْطانِها لم تكـن لأَوّل دَوْلتهم بقَوِيَّةٍ ولا كانت لها كَثْرةٌ ، إنّما كانوا أَهْـلَ بَيْتٍ من بُيـوت العَـرَب أهلِ الدَّوْلة الأُمَويّة ، بقَوا من ذلك القَلّ . وذلك أنّ أهلَ الأنْدَلُس لمّا انقَرضَت الدّوْلةُ العَربيّة منهم ومَلَكهم البَرْبَرُ من لَمْتونة والمُوَحّدين، سئِموا مَلَكَتهم، وثقُلَت وَطْأتُها عليهم، فأُشْرِبَت القُلوبُ بغضاءَهم وتَكْراءَهُمْ، وأَمْكن المُوَحّدون السّادةُ في آخر

(أ) كذا في ع ل ج ي، وفي ظ: وهي .

الدَّوْلة كثيراً من الحُصون للطّاغية، في سَبيل الاسْتِظْهار به على شَأْنهم من تَمَلُّك الحَضْرة مَرّاكُش. فاجتمعَ من كان بَقي بها[أ] من أَهْلِ العَصَبِيّة القديمة، معادنٌ من بُيوت العَرَب، تَجافَى بهم المَنْبَت عن الحَضارة والأَمْصار بَعْضَ الشّيء، ورَسَخوا في الجُنْديّة، مثل: ابن هودٍ، وابن الأَحْمر، وابن مَرْدَنيش، وأَمْثالهم.

فقام ابنُ هُودٍ بالأَمْر، ودعا بدَعْوة الخِلافة العَبّاسيَّة بالمَشْرق، وحَمَلَ النّاسَ على الخُروج على المُوَحّدين، فَنَبَذوا إليهم العَهْدَ وأَخْرجوهم؛ واسْتقلّ ابنُ هودٍ بالأَمْر بالأَنْدلُس.

ثمّ سَمَا ابنُ الأَحْمَرَ للأَمْر، وخالَف ابنَ هودٍ في دَعْوته، فدعا هؤلاء لابن أبي حَفْص صاحبِ إفْريقيّـة من المُوَحّدين، وقام بالأَمْر، وتَناوَله بعِصابـةٍ قليلـةٍ من قَرابته كانوا يُسَمّونَهم الرُّؤساء، ولم يَحْتَجْ لأَكْثَر منها لِقلّـة العَصائِـب بالأَنْدلُس، وأَنَّها سُلْطانٌ ورَعِيّة. ثم اسْتَظْهر بعد ذلك على الطّاغية بمَنْ يُجيزُ إليه البَحْرَ من أَعْياص زَناتة، فَصاروا معه عُصْبةً على المُثاغَرة والرِّباط.

ثم سَمَا لصاحِب المَغْرب من مُلوك زَناتة أملٌ في الاسْتيلاء على الأَنْدلُس، فصار أولئك الأَعْياصُ عِصَابَةَ ابن الأَحْمَر على الامْتناع منه، إلى أن تأَثَّلَ أَمْرُهُ ورَسَخ، وأَلِفَتْهُ / النُّفوس، وعَجَز النّاس عن مُطالَبته، وأَوْرَثه أَعْقابَهُ لهذا العَهْد. [112 ب] فلا تَظُنَّنَّ أنه بغير عصابةٍ فلَيْس كذلك؛ وقد كان مَبْدؤُه بِعصابةٍ إلاّ أَنّها قليلةٌ وعلى قَدْر الحاجَة؛ فإنّ وَطَن الأَنْدلُس لِقلَّة العَصائِب والقَبائِل فيه، يَغْنَى عن كَثْرة العَصبيَّة في التَّغلّب عليهم. وَ [إنّ] ﴿ اللهَ غَنِيٌّ عن العَالَمين ﴾ [سورة آل عمران، من الآية 97].

(أ) ل: منها.

10 ۞ فَصْلٌ، فِي أَنَّ مِن طَبِيعَةِ المُلْكِ الانْفِرادَ بالمَجْد (أ)

وذلك أنّ المُلْكَ كما قدّمْناه إنّما هو بالعَصَبِيَّة، والعَصَبِيَّةُ مُتَأَلِّفَةٌ من عَصَبِيّاتٍ كثيرة تكون واحدةٌ منها أقوى من الأُخرى كلِّها، فتَغلِبُها وتَستَوْلي عليها حتّى تُصيِّرُها جميعًا في ضِمْنِها ، وبذلك يكون الاجْتماعُ والتَّغَلُّب(ب) على النّاس والدُّوَل. وسِرّهُ أنَّ العَصَبِيّةَ العامَّةَ للقَبيل هي مثل المِزاج للمُتَكوّن؛ والمزاجُ إنّما يكونُ عن العناصِر؛ وقد تبيَّن في مَوْضعه أنّ العناصِرَ إذا اجْتَمعَتْ مُتكافئةً فلا يَقعُ منها مزاجٌ أصْلاً، بلْ لا بدَّ أن يكون واحدٌ منها غالبًا على الآخر، وبغَلَبَته عليها يَقعُ الامْتِزاج، وكذا تلك العصبيّاتُ، لا بُدَّ أن تكونَ واحدةٌ منها هي الغالِبةُ على الكلّ، حتّى تجمعُها وتؤلّفها وتصيِّرُها عَصبِيَّةً واحدةً شاملةً لجميع العَصائِب ، وهي موجودةٌ في ضِمْنها. وتلك العصبيَّةُ الكُبرى إنّما تكونُ لقومٍ أَهْلِ بَيْتٍ ورئاسةٍ فيهم؛ ولا بُدَّ أن يكونَ واحدٌ منهم رئيسًا لهم غالباً عليهم؛ فيتعيَّنُ رئيسًا للعصبيّات كلِّها لغَلَب مَنْبَتِه لجميعها. وإذا تَعيّن له ذلك - ومن الطّبيعة الحَيوانيّة خُلُقُ الكِبْر والأَنَفَة - فيأنَفُ حينئذٍ من المُساهَمَة والمُشارَكة في اسْتِتْباعِهم والتّحكُّم فيهم؛ ويَجيءُ خُلُق التَّأَلُّه الّذي في طِباع البَشَر مع ما تَقْتضيه السّياسةُ من انْفراد الحاكِم ، لفَساد الكُلّ باخْتلاف الحُكّام : ﴿لوْ كانَ فيهما آلهةٌ إلاّ اللهُ لفَسَدَتا﴾ [سورة الأنبياء ، من الآية 22] . فيَجْدَعُ حينئذٍ أُنوفَ العصبيّات ،/ ويَكْبَحُ شَكائِمَهم عن أن يَسْمُوا إلى مُشارَكته في [113 أ]

(أ) جمعت ع ، في مَرحلة لاحقة، بين هذا الفصل والفصلين التاليين، فأضاف المُؤلّف بخطّه إلى هذا العنوان: [... والتوغّل في التّرف وإيثار الدّعة والسكون] (ب) من ظ، وحدها ، وفي بقية الأصول: الغلب .

التّحكُّم ، ويَقْرَعُ عِصيَّهُمْ[أ] عن ذلك ، ويَنفرد به ما استطاع ، حتّى لا يَترك لأحدٍ منهم في الأَمْر ناقةً ولا جَملاً ، فيَنفرِدُ[ب] بذلك المَجْد بكلّيته ؛ ويَدفَعُهم عن مُساهمته فيه. وقد يتِمّ ذلك للأوّل من مُلوك الدّوْلة ، وقد لا يتمّ إلاّ للثّاني أو للثّالث على قَدْر مُمَانعة العَصبيّات وقُوّتِها . إلاّ أنّه أمرٌ لا بُدَّ منه في الدُّوَل ، سُنَّة الله في عِباده .

11 ۞ فَصْلٌ ، فِي أَنَّ من طَبيعة المُلْك التَّرَف[ج]

وذلك أنَّ الأُمَّةَ إذا تَغَلَّبت وملَكَتْ ما بأيدي أَهْل المُلْك قَبْلَها، كَثُر رِياشُها ونِعْمَتُها فتكثُرُ عوائِدُهم؛ ويَتجاوَزون ضروراتِ العَيْش وخُشونَته إلى نَوافِله ورِقَّته وزينَتِه ؛ ويَذْهَبون إلى اتّباع من قَبْلهم في عَوائِدهم وأَحْوالهم ، وتَصيرُ لتلك النّوافِل عوائدُ ضَروريَّةٌ في تَحْصيلها ، ويَنْزِعون مع ذلك إلى رِقّة الأَحْوال في المطاعِم والملابِس والفَرْش والآنية، ويَتفاخَرون في ذلك ويُفاخِرون فيه غيرَهم من الأُمَم، في أَكْل الطَّيِّب ، ولُبْس الأنيق ، ورُكوب الفارِه ، ويُناغي خَلَفُهم في ذلك سَلَفَهم إلى آخر الدّولة . وعلى قَدْر مُلْكهم يكونُ حَظُّهم من ذلك وتَرَفُهم فيه ، إلى أن يَبْلُغوا من ذلك الغايةَ الّتي للدّوْلة أن تَبْلُغَها بحَسَب قُوّتِها وعَوائِد مَنْ قبلها ؛ سُنَّة الله في خَلْقه.

(أ) ج : عصيتهم (ب) ل: فيَنْفَرِدُ (ج) كذا ورد عنوان هذا الفصل في ظ ل ج ي، وفي مسوّدته ع، شطب عنوانه وجعله امتدادًا للفصل قبله بقوله: وأمّا التوغّل في التّرف فلأن الأمة إذا ... .

12 ۞ فَصْلٌ ، في أنّ من طَبيعَةِ المُلْكِ الدَّعَةَ والسُّكونَ[أ]

وذلك أَنَّ الأمَّةَ لا يحصُلُ لها المُلْكُ إلا بالمُطالَبَة ، والمُطالَبَةُ غايتُها الغَلَب والمُلْك ، وإذا حَصُلت الغايةُ انقضَى السّعْيُ إليها : [من الطويل]

عَجِبْتُ لسَعْيِ الدَّهْرِ بَيْني وبَيْنَها فلمَّا انْقَضَى ما بَيْنَنَا سَكَنَ الدَّهْرُ[1]

فإذا حصلَ المُلْك ، أَقْصَروا عن المتاعِب الّتي كانوا يتكلّفونها في طَلَبه، / [113 ب] وآثروا الرّاحةَ والسُّكونَ والدَّعَة ، ورَجعوا إلى تَحْصِيل ثَمَرات المُلْك من المَباني والمَساكن والملابِس، فيَبْنونَ القُصورَ، ويُجْرون المياهَ، ويَغْرِسون الرّياضَ، ويَسْتَمْتِعون بأحْوال الدُّنْيا ، ويُؤْثِرون الرّاحةَ على المتاعِب، ويَتأنّقون في أحْوال الملابِس والمطاعِمِ والآنِية والفَرْش ما استطاعوا، ويألفون ذلك ويُوَرِّثونه من بَعْدَهم من أَجْيالهم ؛ ولا يزالُ ذلك يتزايدُ فيهم إلى أنْ يتأذَّنَ اللهُ بأمْره .

(أ) كما حصل في الفصل قبله، شطب المؤلف هذا العنوان في نسخته "ع" ، وربط الكلام بما قبله بقوله: وأمّا إيثار السكون فلأن الأمة لا يحصل لها الملك ... .

---

(1) البيت لأبي صخر الهذلي ، انظر أمالي القالي : 1 : 148 ، الأغاني 5 : 121 ، المعافَى بن زكرياء : الجليس الصالح الكافي 4 : 102، الثعالبي : لباب الآداب 2 : 40 ، داود الأصفهاني : الزُّهَرة 1 : 275 .

13 ۞ فَصْلٌ، فِي أنّه إذا استَحْكَمَتْ طَبيعةُ المُلْك من الانْفِراد بالمَجْد وحُصول التَّرفِ والدَّعَة، أَقْبَلَت الدّوْلةُ على الهَرَم

وبيانُه من وُجوهٍ :

الأوّلُ : أنّها تَقْتضي الانفرادَ بالمَجْد كما قُلْناه . ومَهْما كان المَجْدُ مُشْـتَرَكًا بَيْن العِصابة ، وكان سَعْيُهم له واحداً ، كانت هِمَمُهُـم في التّغلُّب على الغَيْر، والذّبِّ عـن الحَوْزَةِ، إسْوةً في طُموحِها وقُوّةِ شكائِمها، ومَرْماهم إلى العزّ جميعٌ ؛ فهم يَسْتَطيبون الموتَ في بناء مَجْدهم ويُؤْثِرون الهَلَكة على فَسادِه. وإذا انْفردَ الواحِدُ منهم بالمَجْد، قَرَعَ عِصِيَّهُمْ، وكبَحَ من أعِنَّتِهم، واسْتأْثر بالأمْوال دُونَهم، فتَكاسَلوا عن العِزّ، وفَشَل ريحُهم، ورئِموا المَذَلّةَ والاستعباد. ثمّ رَبِيَ الجيلُ الثّاني على ذلك، يَحْسِبون ما ينالُهم من العَطاءِ أجراً من السُّلْطان لهم على الحِماية والمَعونة ، لا يَجْري في عُقولهم سِـواه . وقَلَّ أن يَسْتأْجِر أحدٌ نفسَه على المَوْت؛ فيصيرُ ذلك وَهْنًا في الدّوْلة وخَضْداً من الشّوكة، وتُقْبِلُ به على مَناحي الضُّعْف والهَرَم لفَساد العَصَبيّة بذهاب البَأْس من أهْلها.

الوجه الثاني: أنّ طبيعةَ المُلْك تَقْتضي التّرَف كما قَدَّمْناه ؛ فتكثُر عوائـدُهم وتزيدُ نَفَقاتُهم على أعْطِياتهم، ولا يَفِي دَخْلُهم بخَرْجِهم؛ فالفَقيرُ منهم يَهْلِكُ ، / والمُتْرَفُ [114 أ] يَسْتغرِقُ عَطاءَه بتَرفِه، ثم يزدادُ ذلك في أَجْيالهم المُتأخّرة، إلى أن يُقَصِّرَ العطاءُ كلُّه عن التَّرف وعوائِده، وتَمَسَّهم الحاجةُ، وتُطالبُهم(أ) ملوكُهم بحَـصْر نَفَقاتهم في الغَـزْو

(أ) ع: يطالبهم.

والحُروب، فلا يَجدون وليجَةً عنها، فيوقِعون بهم العُقوبات، وينْزِعونَ ما في أيْدي الكثير منْهم، يَسْتأثِرون به عليهم، أو يُؤْثِرون به أبْناءَهم وصنائعَ دَوْلتهم، فَيُضْعِفونَهم لذلك عن إقامَة أَحْوالهم، ويَضعُفُ صاحبُ الدّولة بِضُعفهم. وأيضًا إذا كَثُر التَّرفُ في الدَّوْلة وصار عطاؤُهم مُقصّراً عن حاجاتهم ونفَقاتهم، احْتاج صاحبُ الدَّوْلة الّذي هـو السُّلْطان إلى الزّيادة في أعْطِياتهم حتى يَسُدَّ خَلَلَهم ويُزيحَ عِلَلَهـم. والجبـايةُ مِقْدارُها معلومٌ لا يَزيدُ ولا يَنْقص، وإن زادَتْ بما يُسْتحدث من المُكوس فيصيرُ مِقْدارُها بعد الزّيادة محدوداً. فإذا وُزّعت الجِبايةُ على الأَعْطِيات وقد حَدَثَتْ فيها الزّيادةُ لكلّ واحدٍ بما حَدَثَ من تَرَفهم وكَثْرة نَفَقاتهم، نَقُص عددُ الحامِية حينئذٍ عمّا كان قَبْل زيادة الأَعْطِيات. ثمّ يعظُـم التّرفُ وتكثرُ مقـاديرُ الأَعْطِيات لذلك، فينقُـص عـددُ الحامِية، وثالثاً ورابعاً إلى أن يَعود العَسْكر إلى أَقلّ الأعداد؛ فتضعُفُ الحمايةُ لذلك، وتسقُطُ قوّةُ الدّولة، ويتجاسرُ عليها من يُجاورها من الدُّول أو مَنْ تحت أيديها من العَصائِب والقبائِل، ويتأذَّن الله فيها بالفَناء الّذي كتبه على خَليقته.

وأيضاً فالتَّرفُ مُفْسدٌ للخُلُق بما يحصُل في النَّفْس من [ألوان](أ) الشرّ والسَّفْسَفة وعَوائِدها، كما يأْتي في فَصْل الحَضارة، فتَذْهَبُ منهم خِـلالُ الخَيْر الّتي كانت علامةً على المُلْك ودليـلاً عليـه، ويَتّصفون بما يُناقِضُها / من خِلال الشَّرِّ، [114 ب] فتكونُ علامةً على الإدْبار والانْقراضِ، بما جعل اللهُ من ذلك في خَليقته، وتأخُذ الدولةَ مباديءُ العَطَبِ، وتتضَعْضعُ أَحْوالُها، وتنْزِلُ بها أمراضٌ مُزْمِنةٌ من الهَرَم، إلى أن يُقْضَى عليها.

(أ) سقطت من ظ وحدها.

الوجهُ الثّالث : أنّ طبيعةَ المُلْك تقْتضي الدَّعَة كما ذكرناه؛ وإذا اتّخذوا الدَّعَةَ والرّاحةَ مَألفًا وخُلُقًا صار لهم ذلك طبيعةً وجِبِلّةً، شأن العوائِد كلّها وإيلافها، فتَرْبَأُ[(أ)] أجيالُهُم الحادِثةُ في غَضارة العَيْش ومِهاد التَّرف والدَّعَة، ويَنْقَلب خُلُق التَّوَحُّش، ويَنْسَوْن عوائدَ البَـداوةِ، الّتي كان بها المُـلْك، من شـدَّة البأس، وتَعَـوُّد الافْتراس، وركوبِ البَيْداء، وهداية القَفْر. فلا يُفرَّقُ بينهم وبَيْن السُّوقَـة من الحَضَر إلاّ في الثّقافة والشّارَة، فتضعُف حمايَتُهم، ويَذْهب بَأْسُهم ، وتَنْخَضِد شَوْكَتُهم، ويَعودُ وبالُ ذلك على الدَّوْلة بما تَلْبِسُ به من ثياب الهَرَم. ثمّ لا يزالون يتلوّنون بعوائِد التّرَف والحضَارة، والسّكون والدَّعة، ورِقّة الحاشِية، في جَميع أحْوالهم ، ويَنْغَمِسون فيها، وهمْ في ذلك يَبْعُدون عن البَـداوة والخُشونَـة، ويَنْسَلِخون عنهـا شيئاً فشيئاً، ويَنْسَوْن خُلُقَ البَسالة الّتي كانت بها الحِمايةُ والمُدافعةُ، حتّى يعودوا عِيالاً على حامِيةٍ أُخْرى إن كانت لهم .

واعْتَبِرْ ذلك في الدُّوَل الّتي [أخبارُها][(ب)] في الصّحفُ لديك، تَجِدْ ما قلتُه لك من ذلك صَحيحًا من غَيْر ريبةٍ.

وربّمـا يَحْـدُث في الدّوْلة إذا طَرَقَها هذا الهَرَمُ بالتَّرف والرّاحة، أن يتخيّر صاحبُ الدّوْلة أنصاراً وشِيَعاً من غَيْر جِلْدتهم ممّن تعَوّد الخُشونَـة ، فيتّخـذُهم جُنْـداً يكونون أصْبَرَ على الحُروب وأقدرَ على مُعاناة الشّدائِد ، من الجوع والشَّظَف ، ويكونُ ذلك دواءً للدّوْلـة من الهَرَم الّذي عَساه يَطْرُقُها ، حتّى يتأذّنُ الله فيها بأَمْره.

(أ) كذا ضُبِطت في ع ل ، من "زبَأ" ولا معنى له، ولعلها حسب السّياق من "رَبَوَ" بمعنى نشأ (ب) ظ: أختارها .

وهذا كما وَقع في دَوْلة التُّرْك بالمَشْرق ، / فإنّ غالبَ جُنْدها المـوالي مـن [115 أ] التُّرْك، فتتخيّر ملوكَهم من أولئك المماليك المَجْلوبين إليهم فُرسانًا وجُنْداً، فيكونون أجْرأَ على الحَرْب، وأصبَرَ على الشَّظَف من أبناء المماليك الّذين كانوا قَبْلَهم، ورُبوا في ماء النّعيم والسُّلْطانِ وظِلّه .

وكذلك في دَوْلَة المُوَحّدين بإفْريقيّة ، فإنّ صاحبَهـا كثيراً ما يتّخذ أجْنـادَه من زَناتة والعَرَب، ويَسْتَكْثر منهم ، ويتْرُك أهْلَ الدّولةِ المُتعوّدين للتّرف ، فتَسْتَجدُّ الدّولة بذلك عُمْرًا آخرَ سالمًا من الهَرَم . والله وارثُ الأَرْض ومن عَلَيْها .

14۞ فَصْلٌ، فِي أنّ الدُّوَل لها أعمارٌ طبيعيّةٌ كما للأشخاص

اعلَمْ أنّ العُمر الطّبيعيّ للأشخاص على ما زَعَم الأطبّاءُ والمُنَجّمون مائةٌ وعشرون سَنَةً، وهي سِنُو القَمَر الكُبْرى عند المُنَجّمين. ويَخْتلف العُمْر في كلّ جيلٍ بحسَب القِرانات، فيزيدُ عن هذا ويَنقص [منه][أ]. فتكونُ أعمارُ بَعْض أَهْل القِرانات مائةً تامَّةً، وبعضُهم خَمْسين أو ثَمانين أو سَبْعين؛ على ما تَقْتضيه أَدِلَّةُ القِرانات عند النّاظرين فيها. وأعمارُ أَهْل هذه المِلَّة ما بَيْن السّتّين إلى السّبْعين كما في الحديث[1]. ولا يَزيدُ على العُمْر الطّبيعيّ الّذي هو مائةٌ وعشرون، إلاّ في الصُّوَر النّادِرة، وعلى الأَوْضاع الغَريبة من الفَلَك، كما وَقَع في شَأْن نوحٍ عليه السّلام، وقليلٍ من قَوْم عادٍ وثَمود.

وأمّا أعمارُ الدُّوَل أيضًا، وإن كانَتْ تَخْتلفُ[ب] بحَسَب القِرانات، إلاّ أنّ الدّوْلَةَ في الغالِب لا تَعْدو أعْمارَ ثلاثة أَجْيال. والجيلُ هو عُمْر شَخْصٍ واحد من العُمْر الوَسَط، فيكونُ أَرْبعين الّذي هو [انْتهاء النّمّو والنُّشوء إلى غايَتِه. قال تعالى: ﴿حتّى إذا بَلَغَ أَشُدَّهُ وبَلَغَ أَرْبعين][ج] سنة ﴾. [سورة الأحقاف، من الآية 15]. ولهذا قُلْنا إنّ عُمْرَ الشّخْص الواحِد هو عُمْر الجِيل. ويُؤَيّدُه ما ذكرناه في [حِكْمَة][د] التِّيهِ

(أ) سقط من ظ (ب) ع: وإن كان يختلف (ج) سقط من ظ (د) في ظ وحدها: حكم.

(1) أخرجه التّرمذيّ (2331) (3550)، وابن ماجة (4226)، وأبو يعلى (5990)، وابن حبّان (2980)، والحاكم 2: 427، والخطيب في تاريخه 7: 438، 13: 496، والبيهقي في السنن الكبرى 3: 370 من حديث أبي هريرة، واقتصر التّرمذي على تحسينه.

الّذي وقَع لَبني إسْرائيل، وأنّ المقصودَ بالأَرْبعين فيه، فَناءُ الجيل الأحْياء ونَشأَةُ جيلٍ [آخر][(أ)] لم يَعْهدوا الذُّلَّ ولا عَرفوه؛ فَدَلّ على اعْتبار الأَرْبعين في عُمْر الجيل الّتي هي عُمْر الشّخْص الواحِد .

وإنّما قُلْنا إنّ عُمْرَ الدَّوْلة في الغالِب لا يَعْدو ثَلاثةَ أجْيال؛ لأنّ الجيلَ الأوّلَ لم يزالوا على خُلُق البَداوَة / [115 ب] وخُشونَتِها وتَوَحُّشِها من شَظَف العَيْش والبَسالَة والافْتِراس والاشْتِراك في المَجْد، فلا تَزال بذلك سَوْرَة العَصبِيّة مَحْفوظةً فيهم، فحَدُّهم مُرْهَفٌ، وجانِبُهم مَرْهوبٌ، والنّاسُ لهم مُغَلَّبون .

والجيلُ الثّاني تحوّل حالُهم بالمُلْك والرَّفْه من البَداوَة إلى الحَضارَة، ومن الشّظَفِ إلى التّرف والخِصْب، ومن الاشْتِراك في المَجْد إلى انْفِرادِ الواحِد به، وكَسَلِ الباقين عن السّعْي فيه، ومن عِزّ الاسْتِطالة إلى ذُلّ الاسْتِكانة، فتَنكَسِرُ سَوْرة العَصبِيّة بَعْض الشَّيْء، وتُؤْنَس منهم المَهانةُ والخُضوع؛ ويَبْقى لهُمُ الكثيرُ من ذلك، بما أدْرَكوا الجيلَ الأوّلَ، وباشَروا أحْوالَهم وشاهَدوا من اعْتِزازِهم وسَعْيِهم إلى المَجْد، ومَراميهم في المُدافعة والحِمايَة، فلا يَسَعُهم تَرْكُ ذلك بالكُلّيّة، وإن ذهَبَ منه ما ذَهَبَ، ويكونون على رجاءٍ من مُراجَعَة الأحْوال الّتي كانت للجيل الأوّل، أو على ظَنٍّ من وُجودِها فيهم .

وأما الجيلُ الثّالث فَينْسون عَهْد البَداوة والخُشونَة كأنْ لم تَكُنْ ، ويَفْقِدون حَلاوَةَ العِزّ والعَصبِيّة بما هم فيه من مَلَكة القَهْر، ويَبْلُغُ التّرَفُ فيهم غايَته بما تَبَنّكوهُ من النّعيم وغَضارَة العَيْش، فيصيرون عِيالاً على الدّوْلة، ومن جُمْلة النّساء والوِلْدان،

(أ) سقط من ظ .

المُحْتاجين للمُدافَعة عنهم، وتَسْقُطُ العَصبيَّة بالجُمْلة، ويَنْسَوْن الحمايَةَ والمُدافَعة والمُطالَبَةَ، ويُلَبِّسونَ على النّاس في الشّارَة والزيّ ورُكوبِ الخَيْل وحُسْن الثّقافَة، يُمَوِّهون بها، وهُمْ في الأكْثَر أجْبَنُ من النّسْوان على ظُهورها . فإذا جاء المُطالِبُ لَهم لم يُقاوِموا مُدافعتَه . فيحتاجُ صاحبُ الدّوْلَة حينئذٍ إلى الاسْتِظْهار بِسِواهم من أَهْل النَّجْدة ، ويَسْتَكْثر بالموالي ، ويَصْطَنِع من يُغْني عن الدّولة بعضَ الغَناء، حتّى يَتَأَذَّن اللهُ بانْقِراضها ، فتَذْهب الدّولةُ بما حمَلَتْ .

فهذه ، كما تَراهُ ، ثلاثةُ أجْيالٍ فيها يكون هَرَمُ الدّوْلة وتَخَلُّقُها .

وكذلك(أ) كان انقراضُ الحَسَب في الجيل الرّابع كما مرّ ، في أنّ المَجْدَ [115 أ] / والحسَبَ إنّما هو في أربعة آباء. وقد أتَيْناكَ فيه ببُرْهانٍ طبيعيّ ظاهرٍ، مَبْنِيّ على ما مَهّدناه قَبْلُ من المُقَدّمات. فتأمّلْه، فلنْ تَعْدوَ وَجْهَ الحقّ إن كُنْتَ من أهْل الإنْصاف. مكرر

وهذه الأجيالُ الثّلاثةُ أعمارُها مائةٌ وعِشْرون سنةً على ما مَرّ . ولا تَعْدو الدُّوَلُ في الغالِب هذا العُمْر ، بتَقْريبٍ قَبْلَه أو بَعْدَه ، إلاّ إنْ عَرَض لها عارِضٌ آخر من فِقْدان المُطالِب ، فيكون الهَرَم حاصِلاً مُسْتَوْليًا والطّالب لم يَحْضُرْها ، ولو قد جاء الطّالبُ لما وجَدَ مُدافِعاً . ﴿ فإذا جاءَ أَجَلُهم لا يَسْتَأْخِرونَ ساعةً ولا يَسْتَقْدِمون ﴾ [سورة النّحل ، من الآية 61] .

وَهذا العُمْر للدّولة بمثابة عُمْر الشّخْص، من التّزيّد إلى سِنّ الوُقوف، ثمّ إلى سِنّ الرّجوع. ولهذا يَجْري على أَلْسِنَة النّاس في المَشْهور أنّ عُمْرَ الدّوْلة مائةُ سَنَة،

(أ) ع ج ل ي: ولذلك .

وهذا معناه. فاعْتَبِرْه واتّخذ منه قانونًا يُصَحّح لك عَدَدَ الآباء في عَمود النَّسَب الّذي تُريده من قِبَل مَعْرفة السّنين الماضِية، إذا كُنتَ قد اسْتَرَبْتَ في عَدَّتِهم، وكانت السّنون الماضِية مُنْذ أَوّلِهم مُحَصّلةً لديك ، فَعُدَّ لكلّ مائةٍ من السّنين ثلاثةً من الآباء؛ فإن نَفِدتْ على هذا القِياس مع نُفُود عدَدِهم فهو صَحيح، وإن نَقَصَتْ عنه بجيلٍ فقد غَلِط عَدَدهم بزيادة واحدٍ في عَمود النّسَب، وإنْ زادَتْ بمثْلِه فقد سَقَط واحدٌ . وكذلك تأْخُذُ عددَ السّنين من عَدَدهم إذا كان مُحَصّلاً لديك صحيحاً. واللهُ مقَدّر اللّيْل والنّهار .

15 ۞ فَصْلٌ، في انْتقال الدّوْلة من البَداوة إلى الحَضارة

اعلمْ أنّ هذه الأَطْوارَ طبيعيّةٌ للدُّوَل. فإنّ الغَلَب الّذي يكون به المُلْك إنّما هو بالعَصبيّة وما يَتْبَعُها من شِدّة البَأْس وتَعَوُّد الافْتراس؛ ولا يكون ذلك غالِبًا إلاّ مع البَداوَة؛ فطَوْرُ الدّولة من أَوّلها بَداوةٌ، ثمّ إذا حصل المُلْك يَتْبعُه الرَّفهُ واتّساعُ الأَحْوال، والحضارةُ إنّما هي تَفَنُّنٌ في التَّرفِ وإحْكام / الصَّنائع المُسْتَعْملة في وُجوهه [115 ب] مكرر ومَذاهِبه؛ من المطابِخ والملابِس والمباني والفَرْش والآنِية وسائِر عوائِد المَنْزِل وأَحْواله؛ فلكلّ واحدٍ منها صنائعُ في اسْتجادَتِه والتّأنُّق فيه تختصّ به ويَتْلو بَعْضُها بعضاً؛ وتتكثّر به[أ] باخْتلاف ما تَنْزِع إليه النّفوسُ من الشّهوات والملاذّ والتّنَعُّم بأَحْوال التّرف؛ وما تتلَوَّنُ به من العَوائد، فصار طَوْرُ الحَضارة للمُلْك يَتْبع طَوْرَ البَداوة ضرورةً؛ لضرورَة تبعيّة الرَّفه للمُلْك.

(أ) سقط من ع ج ل ي .

وأهلُ الدُّوَل أبدًا يقلّدون في طَوْر الحَضارة وأَحْوالِها للدَّوْلة السالِفة قَبْلهم ، فأحوالَهم يُشاهدون؛ ومنهم في الغالِب يأخذون. ومِثْل هذا وقَع للعَرَب لمَّا كان الفَتْح ومَلَكوا فارسَ والرُّوم، واستَخْدموا بناتِهم وأبناءَهم، ولم يكونوا لذلك العَهْد في شَيْءٍ من الحضَارة. فقد حُكِي أنّه قُدِّم لهم المُرَقَّق فكانوا يحْسِبونه رقاعاً. وعثروا على الكافور في خَزائن كِسْرَى فاستَعْملوه في عَجينهم مِلْحاً، وأمثال ذلك. فلما استَعْبدوا أَهْلَ الدُّوَل قَبْلَهم واسْتَعْملوهم في مِهَنِهم وحاجات مَنازلهم، واختاروا منهم[أ] المَهَرَة في أَمْثال ذلك والقَوَمَة عليه ، أفادوهم علاجَ ذلك والقيامَ على عَمله والتَّفنُّنَ فيه ، مع ما حصل لهم من اتّساع العَيْش والتَّفنُّن في أَحْواله ؛ فبلغوا الغايةَ في ذلك؛ وتطوّروا بطَوْرِ الحَضارة والتّرف في الأَحْوال، واستِجادة المَطاعم والمشارب والملابِس والمباني والأَسلِحَة والفَرْشِ والآنية والغِناء وسائر الماعون والخُرْثيّ؛ وكذلك أحوالُهم في أيّام المُباهاة والولائِم وليالي الإعْراس؛ فأتَوْا من ذلك وراء الغايةِ .

وانظر ما نقَله المَسْعوديّ[1] والطّبريّ[2] وغيرُهُما في إعْراس المأمون ببُورَان بنْت الحَسَن بن سَهْل ، وما بذلَ أبوها لحاشِيَة المأمون حين / وافاهُ في خِطْبتها إلى [116 أ] داره بفَمِ الصُّلْح ، وركب إليها في السَّفينَ ؛ وما أَنْفق في إمْلاكها ، وما نَحلها المأمونُ وأَنْفق في عُرْسِها ، تَقِف من ذلك على العَجَب . فمنه أنَّ الحسنَ بن سَهْل نَثَر يوم الإمْلاك في الصَّنيع الّذي حَضرهُ حاشيةُ المأمون ، فنثَر على الطّبقة الأولَى منهم

(أ) سقط من ع .

---

(1) مروج الذهب 4: 366 (2752) واسم بوران خديجة .

(2) تاريخ الرسل والملوك 8 : 606 .

بنادِق المِسْك مَلْتوتةً على الرِّقاع بالضِّياع والعَقار مُسَوَّغَةً لمن حَصلَتْ في يَده؛ يَقعُ لكلِّ واحدٍ منهُمْ ما أَدَّاه إليه الاتّفاقُ والبَخْتُ. وفرَّق على الطّبقة الثّانية بِدَر الدّنانير، في كل بَدْرةٍ عشرةُ آلاف. وفرَّق على الطّبقة الثّالثة بِدَر الدّراهم كذلك؛ بعد أن أَنفقَ في مُقامَة المأمون بداره أضعافَ ذلك .

ومنه أنَّ المأمون أَعْطاها في مَهْرها لَيْلة زِفَافِها أَلْفَ حَصاةٍ من الياقوت ، وأَوْقد شموعَ العَنْبر ، في كلِّ واحدةٍ مائةُ مَنٍّ وهو رطْلٌ وثُلثان ؛ وبَسط لها فُرُشاً كان الحصيرُ منها مَنسوجًا بالذّهب مُكَلَّلاً بالدُرّ والياقوت . وقال المأْمُونُ حينَ رآه : قاتَل الله أبا نُواس ؛ كأنّه أَبْصَر هذا حيث يقول في صِفَة الخَمْر[1]: [من البسيط]

كأنّ صُغْرَى وكُبْرَى من فَواقِعها حَصْباءُ دُرٍّ على أَرْضٍ من الذَّهَبِ

وأعدّ بدار الطَّبْخ من الحَطب للَيْلةِ الوَليمة ، نَقْلَ مائةٍ وأَربعين بَغْلاً مُدَّةَ عامٍ كامل ثلاثَ مَرّات في كلِّ يوم . وفَنِيَ الحطبُ لَيْلَتئذٍ ؛ وأَوْقدوا الجَريدَ يَصُبّون عليه الزّيْتَ . وأَوْعز إلى النُّواتِيّة بإحْضار السُّفُن لإجازَة الخواصّ من النّاس بدِجْلَة، من بَغْداد إلى قُصور المَلِك بمدينة المأْمون لحُضور الوَليمة ؛ فكانت الحَرَّاقات المُعَدَّةُ لذلك ثلاثين أَلفاً ؛ أجازوا النّاسَ فيها أُخرياتِ نَهارهم . وكثيرٌ من هذا ومثاله .

---

(1) الديوان 72 ومطلع القصيدة:

ساعٍ بكأس إلى ناشٍ على طَربِ كلاهما عجبٌ في منظرٍ عَجَبِ

وكذلك عُرْس المأمون بن ذي النّون بطُلَيْطُلَة ؛ نقله ابنُ بسّامٍ في كتاب الذّخيرة(1) وابنُ حيّان. بعد / أن كانوا كلُّهم في الطّوْر الأوّل من البَداوَة عاجِزين عن [116 ب] ذلك جُمْلةً؛ لِفقْدان أسْبابه والقائِمين على صَنائِعه في غَضاضَتهم وسَذاجَتهم.

يُذكر أنّ الحجّاجَ أوْلَم في إخْتان بَعْض وُلْده ، فاسْتَحْضر بعضَ الدَّهاقين يَسْأله عن ولائِم الفُرْس، وقال: أَخْبِرْني بأَعْظم صنيعٍ شهِدْتَه، فقال له: نَعَمْ أيّها الأَمير، شهدتُ بعضَ مَرازِبةِ كِسْرى، وقد صَنَع لأهْل فارِس صَنيعاً أَحْضر فيه [صِحَافَ](أ) الذّهب على أخْوِنة الفضّة، أَرْبعاً على كلّ واحد، وتَحْمِلُه أربعُ وَصائِف، ويَجْلِس عليه أربعةٌ من النّاس، فإذا [طَعِموا](ب) أُتبِعوا أربعتُهم المائِدةَ بِصحافِها ووَصائِفها. فقال الحجّاج: يا غُلام ، انْحر الجزُورَ وأطعِم النّاس؛ وعَلِم أنّه لا يَسْتقِلّ بهذه الأُبَّهَة؛ وكذلك كانتْ .

ومن هذا الباب أَعْطِيةُ بَني أُميّة وجوائِزُهم؛ فإنّما كان أكثرُها الإبلُ، أَخْذاً بمذاهب العَرَب وبَداوَتهم. ثم كانت الجوائِزُ في دَوْلة بَني العبّاس والعُبَيْديّين ومن بَعْدَهم ما علمتَ، من أَحْمال المالِ، وتُخوت الثّياب، وأعْداد الخَيْل بمراكِبها.

وهكذا كان شأنُ كُتامَة مع الأَغالِبة بإفْريقيّة ، وبني طُغْجٍ بِمصْر ، وشأنُ لَمْتونَة مع مُلوك الطّوائِف بالأنْدَلُس، والمُوَحّدين كذلك، وشأنُ زَناتة مع المُوَحّدين، وهلُمَّ جرّاً. تَنْتقل الحَضارةُ من الدُّوَل السّالِفَةِ إلى الدُّوَل الخالِفَة؛ فانْتَقلت

(أ) ظ: صحائف (ب) من ع ج ل ي ، وفي ظ : أطعموا .

---

(1) ما أورده ابن بَسّام لا يتعلق بعرس المأمون بن ذي النون، وإنّما بَدَعاة إغذار حفيده يحيى. وقد نقل صاحب الذخيرة الخَبر مفصّلاً عن ابي مروان ابن حيّان. الذخيرة 4: 93- .

حضارةُ الفُرْس للعَرب : بَني أُميَّة وبَني العبّاس ؛ وانتقلَتْ حضارةُ بَني أُميّة بالأَندلس إلى مُلوك المَغرب من المُوَحّدين وزَناتة لهذا العَهْد ؛ وانتقلت حضارةُ بني العبّاس إلى الدَّيلَم ، ثمّ إلى التُّرْك السُّلْجوقيّة ، ثُمّ إلى التُّرْك المَماليك بِمصْر ، والتّتار بالعِراقَيْن .

وعلى قَدْرِ عِظَم الدّولة يكونُ شأنُها في الحضَارة ؛ إذ أمورُ الحضارة من تَوابع التَّرَف ، والتَّرَفُ من تَوابع الثّرْوَة والنّعْمة ، والثَّرْوَة والنِّعْمة من / تَوابع المُلْك [117 أ] ومقدارِ ما يَسْتولي عليه أَهْلُ الدّوْلة ، فعلى نِسْبة المُلْك يكون ذلك كلّه . فاعْتَبِرْه وتفَهَّمْه وتأمَّلْهُ ، تجِدْه صحيحاً في العُمْران [والدُّوَل](أ) . والله وارثُ الأَرْض ومن عَليها .

16 ۞ فَصْلٌ ، في أنّ التّرف يَزيدُ الدّوْلَةَ في أوّلها قُوّةً إلى قوّتِها

والسّببُ في ذلك ، أنّ القبيلَ إذا حَصَل لهم المُلْكُ والتَّرَف ، كَثُرَ التَّناسُل والوَلَدُ والعُموميّة ، فكَثُرت العِصابة ؛ واسْتكْثروا أيضاً من المَوالي والصّنائِع ، ورَبيَتْ أَجْيالُهم في جَوّ ذلك النّعيم [والرَّفه](ب) ، فازْدادوا بهم عددًا إلى عَددهم وقُوّةً إلى قُوّتهم، بسَبَب كَثْرة العَصائِب حينئذٍ بكثرة العَدَد . فإذا ذَهَبَ الجيلُ الأوّل والثّاني ، وأخذت الدّوْلةُ في الهَرَم ، لم تَستقلّ أولئك الصّنائِعُ والمَوالي بأنْفُسهم في تأسيسِ الدَّوْلة وتَمهيد مُلكها ، لأنّهم ليس لهم من الأَمْر شيءٌ ، إنّما كانوا عِيالاً على

(أ) من ع بخطه (ب) سقط من ظ .

أَهْلها ومَعونةً لها ؛ فإذا ذهب الأَصلُ لم تستَقِلَّ الفُروعُ بالرُّسوخ فتَذْهبُ وتَتلاشَى، ولا تَبْقى الدّولة على حالِها من القُوّة .

واعتَبِرْ هذا بما وقَع في الدَّوْلَة العَربيّة في الإسْلام ؛ كان عددُ العَرَب كما قُلْناه لعَهْد النُبوّة والخِلافة مائةً وخَمْسين ألفًا أو ما يُقاربُها من مُضَر وقَحْطان ؛ ولما بلغَ التّرفُ مبالِغَه في الدّولة وتوفّر نموُّهم بتوَفّر النّعمة، واسْتَكْثَر الخلفاءُ من المَوالي والصّنائع ، بلَغ ذلك العَدَدُ إلى أَضْعافه . يُقال إنّ المُعْتَصِم نازَل عَمُّورِيَّة لما افْتَتَحها في تِسْعمائة أَلْف . ولا يَبْعد مِثْلُ هذا العَدَد أن يكونَ صحيحًا ، إذا اعْتبرْتَ حامِيَتَهم في الثُّغور الدّانِية والقاصِية شرقاً وغرباً ، إلى الجُنْد الحامِلين سريرَ المُلْك، والمَوالي والمُصْطَنَعين .

وقال المَسْعوديّ[1] : أُحْصِيَ بَنو العبّاس بن عبد المُطّلب خاصةً أيّام المأْمون للإنْفاق عليهم ، فكانوا ثلاثين ألفاً [بين][أ] ذُكْران وإناث . فانظرْ / مبالغَ هذا [117 ب] العدد لأقلّ من مائتَيْ سَنة ؛ واعلَمْ أن سببَه الرَّفْهُ والنّعيمُ الّذي حصل للدّوْلة ورَبِيَ فيه أَجْيالُهم ؛ وإلاّ فعَدَدُ العَرَب لأوّل الفَتْح لم يَبْلُغْ هذا ولا قريبًا منه . والله ﴿ الخلاّقُ العَليم ﴾ [سورة الحجر، من الآية 86] .

(أ) سقط من ط .

---

(1) لم يرد في المروج ، ولعله في كتابه المفقود، أخبار الزمان .

17 ۞ فَصْلٌ، فِي أَطْوارِ الدَّوْلَةِ واخْتلافِ أَحْوالِها وبَداوةِ أَهْلِها باخْتلافِ الأَطْوارِ [أ]

اعْلَمْ أنَّ الدّولةَ تَنْتقل في أَطْوارٍ مُخْتلفةٍ وحالاتٍ مُتجدّدَةٍ ، ويَكْتَسِبُ القائِمون بها في كلّ طَوْرٍ خُلُقًا من أَحْوال ذلك الطّوْر لا يكونُ مِثْلُه في الطّوْر الآخِر، لأنّ الخُلُقَ تابعٌ بالطّبع لمزاج الحال الّذي هو فيه. وحالاتُ الدّوْلة وأطوارُها لا تَعْدو في الغالِب خَمْسَة.

الأوّل: طَوْرُ الظّفَر بالبُغْية[ب] وغَلَبِ المُدافِع والمُمانِع[ب]، والاسْتيلاءِ على المُلْك وانتزاعِه من أَيْدي الدّوْلة السّالِفة قبلَها. فيكون صاحبُ الدّوْلَة في هذا الطّوْر أُسْوَةَ قَوْمِه في اكْتِساب المَجْد وجِباية المال والمُدافَعة عن الحَوْزَة والحِماية، لا يَنْفرِدُ دونَهم بشيءٍ؛ لأنّ ذلك هو مُقْتضَى العَصبِيّـة الّتي وَقَع بها الغَلَبُ، وهي لم تَزَلْ بَعْـدُ بحالها .

الطّوْرُ الثاني: طورُ الاسْتِبداد على قَوْمِه والانْفرادِ دونَهم بالمُلْك، وكَبْحِهم عن التّطاوُل للمُساهَمة والمُشارَكة. ويكونُ صاحبُ الدّوْلَة في هذا الطّوْر مَعْنيّـاً باصْطِناع الرّجال واتّخاذِ المَوالي والصّنائِع، والاسْتِكْثار من ذلك، لِجَذْعِ أُنوف أَهْل عَصبِيّته وعَشيرةِ المُقاسِمين له في نَسَبه، الضّارِبين في المُـلْك بمثْل سَهْمه. فهو يُدافِعُهم عن الأَمْر ، ويَصُدُّهم عن مَوارده ، ويَرُدُّهم على أعْقابهم أن يَخْلُصُوا إليـه ، حتّى يُقِـرَّ

(أ) كذا ورد عنوان الفصل في كل الأصول ، ومنها الأصل ع ، الّذي شطب المؤلف فيه جزءًا من العنوان، وحوّله بخطّه كما يلي: فصلٌ في أطوار الدولة وكيف تختلف أحوال أهلها في البداوة باختلاف الأطوار (ب) شطبتا في أصل ع بعد الإثبات.

الأمرَ في نِصابه ، ويُفْرِدَ أهلَ بَيْته بما يَبْني من مَجْده ؛ فيُعاني من مُدافَعتِهم ومُغالبتهم مثلَ ما عاناه الأوّلون في طلَب الأَمْر أو أَشَدّ؛ لأنَّ الأوَّلين دافَعُوا الأجانِب، فكـان [118أ] ظُهراؤُهم - على / *مُدَافَعَتِهم - أهلَ العصبيّة بأَجْمعهم؛ وهـذا يُـدافع الأقـارِبَ ولا يظاهِرُه على مُدَافَعَتِهم*[أ] إلاّ الأقلّ من الأَباعِد، فيَرْكبُ صَعْباً من الأمر[ب] .

الطَّوْر الثّالث: طَوْرُ الفَراغ والدَّعَة، لتَحْصيل ثَمرات المُلْك ممّا تَنزِعُ طباعُ البَشر إليه، من تَحْصيل المالِ، وتَخْليد الآثار، وبُعْد الصيت، فيسْتَفْرِغ وُسْعَهُ في الجِباية وضَبْط الدَّخْلِ والخَرْج، وإحْصاء النّفقات والقَصْد فيها، وتَشْييد المباني الحافِلة، والمصانع العظيمة، والأَمْصار المُتَّسِعة، والهياكل المُرْتفعة، وإجازة الوُفود من أَشْراف الأُمَم ووُجوهِ القَبائل، وبَثّ المعروفِ في أَهْله. هذا مع التَّوْسِعة على صَنائِعه وحاشِيته في أحْـوالهم بالمال والجـاه، واعْتِراضِ جُنودِه وإدْرارِ أَرْزاقِهم وإنْصافهـم في أَعْطِياتِهم لكلّ هِلال، حتّى يظهر أثرُ ذلك علَيْهم في مَلابِسهم وزِيِّهم وشِكَّتِهم أيّامَ الزِّينة، فيُباهي بهم الدُّوَل المُسالِمة، ويُرْهِبُ الدُّولَ المُحارِبة . وهذا الطَّوْرُ آخر أَطْوار الاسْتِبْداد من أَصْحاب الدّوْلة، لأنّهم في هذه الأَطْوار كلّها مُسْتقِلّون بآرائهم، بانون لِعِزِّهم، مُوَضِّحون الطّرُقَ لمن بَعْدَهم .

الطَّوْر الرّابِع : طورُ[ج] القُنوع والمُسالَمة. ويكونُ صاحبُ الدَّوْلَة في هذا قانِعًا بما بَنَى أَوّلوه، سِلْماً لأنظاره من المُلوك وأَقْتاله، مُقَلِّداً للماضين من سَلَفِه، فيَتَّبِعُ آثارَهم حَذْوَ النَّعْلِ بالنَّعْل، ويَقْتفي طُرُقَهم بأَحْسن مناهِج الاقْتداء، ويَرى أنّ في الخُروج عن تَقْليدهم فسادَ أمْره، وأنّهم أَبْصَرُ بما بَنَوْا من مَجْده.

(أ) سقط ما بين النجمين من ي (ب) ي : الأمور (ج) سقط من ع .

الطَّوْرِ الخامس : طورُ الإسْراف والتّبْذير ، ويكونُ صاحبُ الدّوْلَة في هذا الطور ، مُتْلِفاً لما جَمع أَوَّلوه في سَبيل الشّهواتِ والملاذّ والكَرَم على بِطانتها وفي مَجالسها ، واصْطناع أَخْدَان السُّوء وخَضْراء الدِّمَن ، وتَقْليدهم عَظيمات الأمـور / الّتي لا يَسْتقِلُّون بحَمْلها، ولا يَعْرفون ما يأْتون ويَذَرون منها، مُسْتَفْسِدًا لكبار [118 ب] الأَوْلياء من قَوْمه وصَنائِع سَلَفه، حتّى يَضْطَغِنوا عليه، ويَتَخاذلوا عن نُصْرته، مُضيعاً من جُنده بما أنفق أَعْطياتهم في شَهواتِه، وحجّب عنهم وَجْهَ مُباشَرتِه وتَفَقُّده. فيكونُ مُخَرِّباً لما كان سَلَفُه يُؤَسِّسون، وهادِمًا لما كانوا يَبْنون. وفي هذا الطّور تَحْصُل في الدَّوْلَة طبيعةُ الهَرَم، ويَسْتَوْلي عليها المَرَضُ المُزْمِن الّذي لا تكاد تخلُص منه، ولا يكونُ لها معه بُرْءٌ، إلى أن تَنْقرِضَ، كما نُبَيِّنه في الأَحْوال الّتي نَسْرُدُها. والله ﴿خيرُ الوَارِثِين﴾ [سورة الأنبياء، من الآية 89] .

18 ◎ فَصْلٌ ، في أنّ آثارَ الدّوْلَةِ كلّها على نِسْبَة قُوّتها في أَصْلِها

والسَّببُ في ذلك ، أنّ الآثارَ إنّما تَحْدُثُ عن القُوّة الّتي بها كانت أوّلاً، وعلى قَدْرها يكونُ الأَثَر . فمن ذلك مَباني الدّوْلة وهَياكِلُها العَظيمةُ ؛ فإنّما تكونُ على نِسْبة قُوّة الدَّوْلة في أَصْلها؛ لأنّها لا تَتِمّ إلاّ بكَثْرة الفَعَلة، واجْتماع الأَيْدي على العَمَل والتّعاون فيه. فإذا كانت الدّولةُ عظيمةً فسيحةَ الجوانِب، كثيرةَ الممالك والرّعايا، كـان الفَعَلة كثيرين جدّاً وحُشِروا من آفاق الدّوْلة وأَقْطارها، فتَمّ العملُ على أَعْظَم هَياكله.

ألا تَرى إلى(أ) مَصانع قوم عادٍ وثَمود وما قَصَّهُ القرآنُ عَنها. وانْظرْ بالمُشاهَدة إيوانَ كِسْرى وما اقْتَدَر فيه الفُرْس، حتّى إنّه اعتزم الرَّشيدُ(1) على هَدْمه وتَخْريبه فتكَأَّدَ عَنْه، وشرعَ فيه ثم أَدْرَكَهُ العَجْز؛ وقصَّةُ اسْتِشارَتِهِ يَحْيى بن خالِد في شَأْنه مَعْروفَة. فانظرْ كيف تَقْتدرُ دولةٌ على بناءٍ ما لا تَسْتطيع أُخرى على هَدْمِه، مع بَوْن ما بَيْن الهَدْم والبِناء في السُّهولَة، تَعْرفُ من ذلك بَوْنَ ما بين الدَّوْلَتَين. وانظرْ إلى بلاطِ الوَليد بدِمَشْق، وجامع بَني أُمَيَّة بقُرْطُبَة، والقَنْطَرةِ / [119 أ] الّتي على واديها، وكذا بناءِ الحنايا لجَلْب الماء إلى قَرْطاجَنَّة في القَناة الرّاكِبة عليها، وآثارِ شَرْشال بالمَغْرب، والأَهْرامِ بمِصْر، وكثيرٍ من هذه الآثار الماثلةِ للعِيَان، تعلَمْ منه اختلافَ الدُّوَل في القُوَّة والضُّعف.

واعْلمْ أنَّ تلك الأفعالَ للأقْدمين إنّما كانت بالهِنْدام، واجْتماعِ الفَعَلَة وكثرةِ الأَيْدي عليها؛ فبذلك شُيِّدت تلك الهياكلُ والمصانعُ. ولا تَتَوَهَّمْ ما تَتوهَّمه العامَّة أنَّ ذلك لِعِظَم أجْسام الأَقْدَمين عن أَجْسامِنا في أَطْرافها وأَقْطارِها؛ فلَيْس بَيْن البَشَر في ذلك كبيرُ بَوْن، كما تجدُ بَيْن الهياكل والآثار. ولقد وَلِعَ القُصَّاص بذلك وتغالَوْا فيه، وسَطَّروا عن عادٍ وثَمود والعمالِقَة في ذلك أَخْبارًا عريقةً في الكَذِب، من أَغْرَبِها ما يَحْكون عن عُوج بن عناق، رَجلٍ من [الكَنْعانيّين](ب) الّذين قاتَلهم بنو إسْرائيل بالشّام؛ زَعموا أنّه كان لطوله يَتناوَلُ السَّمَكَ من البَحْر ويَشْويه إلى الشَّمْس. ويَزيدون إلى جَهْلهم بأحْوال البَشر الجهلَ بأحْوال الكَواكِب، لما اعْتَقدوا أنّ للشّمْس

(أ) ج: في (ب) في ظ ل ي: العمالقة، وفي ج ع مستدركة بخطه في الحاشية.

(1) مروج الذهب 1: 301 (610).

حرارةٌ وأنَّها شديدة فيما قَرُب منها، ولا يَعْلَمون أنّ الحرَّ هو الضَّوْء؛ وأنّ الضّوءَ فيما قَرُبَ من الأَرْض أكثرُ، لانعكاس الأشِعَّة من سَطْح الأَرْض بمُقابلَة الأَضْواء، فَتتضاعفُ الحرارةُ هنا لأجْل ذلك، وإذا تجاوَزَت[أ] مطارحَ الأشعّةِ المُنْعَكِسة فلا حَرّ هناك ، بلْ يكون فيه البَرْدُ حيثُ مَجاري السُّحُب؛ وإنّما الشَّمْسُ في نَفْسها لا حارَّةٌ ولا بارِدَة ، وإنّما هو جسْمٌ بَسيطٌ مُضِيءٌ لا مِزاجَ له . وكذلك عُوج بن عناق هو فيما ذكروه من العَمالقة[ب] أو من الكَنْعانيين الّذين كانوا فَريسةَ بَني إسْرائيل[ج] عند فَتْحِهم الشّام، وأطوالُ بَني إسْرائيل وجُثْمانهم لذلك العَهْد قريبٌ من هَياكِلنا؛ يَشْهد لذلك أبوابُ بَيْت المَقْدس؛ / فإنّها وإن خَرِبت وجُدِّدَت لم تَزلْ المُحافِظة على [119 ب] أشْكالها ومَقادير أبْوابها . وكيف يكونُ التّفاوُتُ بين عوجٍ وبَيْن أَهْل عَصْره بهذا المِقْدار ؟ وإنّما مثار غَلَطِهم في هذا أنّهم اسْتَعْظَموا آثارَ الأُمَم، ولم يَفْهَموا حالَ الدُّوَل في الاجْتِماع والتّعاوُن، وما يَحْصُل بذلك وبالهِنْدام من الآثار العَظيمة، فصَرَفُوه إلى قُوَّة الأجْسام وشِدّتها بِعِظَم هَياكِلها ، وليْس الأمرُ كذلِك.

وقد زَعَم المَسْعوديُّ[1] وَنقلَهُ عن الفَلاسفة مَزْعَماً لا مُسْتَنَد له إلا التّحَكُّم ، [وهو][د] أنّ الطّبيعة الّتي هي جِبِلّةٌ للأجْسام لمّا بَرَأَ الله الخَلْق، كانت في تَمام الكَرَّة ونِهَايَة القُوَّة والكَمال، فكانَت الأَعْمارُ أطولَ ، والأجْسامُ أَقْوَى، لكَمال تلْك الطّبيعة؛ فإنّ طُروءَ المَوْت إنّما هو بانْحِلال القُوَى الطّبيعيّة، فإذا كانت قَويّة كانت الأَعْمارُ

(أ) ي: جاوزت (ب) كذا في ظ ي ج ل ، وفي ع شطبت لفظة العمالقة وأبدلت في الحاشية بخطه بكلمة "الكنعانيين" وعليها صح (ج) رسمت في ل: لبني إسراءيل (د) ظ: وهي .

(1) مروج الذهب 153/2 (924-) ويبدو أنّه بسط أقواله في كتبه الأخرى مثل كتاب الرؤوس السّبعية، الّذي تحدّث فيه عن علة عظم الأجسام وطول الأعمار (المروج 155/2 / 928) .

أَزْيدَ . فكان العالَمُ في أوليّة شَأْنِه تامَّ الأَعْمار كاملَ الأَجْسام ، ثمّ لم يَزَلْ يَتَناقَصُ لنُقْصان المادَّة إلى أن بَلَغ هذه الحالَ الّتي هو علَيْها ؛ ثم لا يزال يَتناقَصُ إلى وَقْت الانْحِلال وانْقِراض العالَم . وهذا رأيٌ لا وَجْهَ له إلاّ التحكُّم كما تَراه؛ وليْس له عِلَّة طَبيعيّة ولا سبَب بُرْهانيّ . ونحنُ نُشاهِد مساكنَ الأوّلين وأَبْوابَهم وطُرُقَهم فيما أحْدثوه من البُنْيان والهَياكِل والدّيار والمساكِن ، كدِيار ثَمود المَنحوتةِ في الصَّلْد من الصَّخْر، بيوتًا صغارًا وأَبْوابًا[أ] ضَيِّقةً. وقد أشار ﷺ إلى أنّها ديارُهم، ونَهى عن اسْتِعْمال مِياهِهم، وطُرِحَ ما عُجِنَ به وأُهْريق، وقال[1]: "لا تَدْخُلوا مَساكِنَ الّذين ظَلَموا أَنْفُسَهم، إلاّ أن تكونوا باكِينَ أن يُصيبَكم ما أَصابَهُم". وكذلِك أرضُ عادٍ ومِصْر والشّام وسائِرِ بِقاع الأرْض شرقًا وغرباً؛ والحقُّ ما قرّرْناه.

ومن آثار الدُّوَل أيضًا حالُها في الإعْراس[ب] والولائِم ، كما ذكَرْناه في وَليمة بُوران، وصَنيعِ الحَجّاج، وابن ذي النُّون، وقد مَرّ ذلك كلُّه .

[120 أ] ومن آثارها أيضًا / عَطايا الدُّوَل ، وأنّها تكون على نِسْبتها ؛ ويَظْهر ذلك فيها ولَوْ أَشْرفَتْ على الهَرَم؛ فإنّ الهِمَم الّتي لأَهْل الدّوْلة تكونُ على نِسْبة قُوّة مُلْكِهم وغَلَبِهم للنّاس، والهِمَمُ لا تَزالُ مُصاحِبةً لهم إلى انْقِراضِ الدّوْلة. واعْتَبِرْ ذلك بجَوائِز ابن ذي يَزَن لوَفْد قُرَيْش، كَيْف أَعْطاهم من أَرْطال الذَّهَب والفِضّة والأَعْبُدِ والوَصائف عَشْرًا عَشْراً، ومن كَرِش العَنْبر واحدةً، وأَضْعفَ ذلك بعَشْرة أَمْثاله لعَبْد المطّلب.

(أ) ل: وأبوابها (ب) ع: العراسة .

(1) في الصّحيحين من حديث الزّهريّ، عن سالم، عن أبيه ابن عمر: البخاريّ في أحاديث الأنبياء 4: 181 (3380) و (3881)، ومسلم (2980) (39) من حديث ابن عمر .

وإنّما مُلكهُ يومئذٍ قَرارةُ اليَمن، خَاصّة تَحْتَ اسْتِبْداد فارِس؛ وإنّما حَمَله على ذلك، هِمَّةُ نَفْسه بما كان لقَوْمه التّبابِعة من المُلْك في الأَرْض، والغَلَب على الأُمَم في العِراقَيْن والهِنْد والمَغْرب.

وكان الصِّنْهاجِيّون بإفريقيَّة أيضًا إذا أجازوا الوَفْدَ من أُمَراء زَناتَة الـوافِدين عليهم، فإنّما يُعْطونَهم المالَ أحْمالاً، والكِساءَ تُخوتًا مَمْلوءةً، والحُمْلانَ جَنائِبَ عـديدةً، وفي تاريخ ابن الرُّقَيّق من ذلك أخبارٌ كثيرة. وكذلك كان عَطاءُ البَرامِكةِ وجوائِزُهم ونَفَقاتُهم، وكانوا إذا كَسَبوا مُعْدِمًا فإنّما هو المُـلْكُ والولايةُ والنّعمةُ آخِرَ الدَّهر، لا العطاءُ الّذي يَسْتَـنْـفدهُ يومٌ أو بَعْضَ يومٍ ، وأخبارُهم في ذلك كثيرةٌ مَسْطورةٌ، وهي كلُّها على نِسْبة الدُّوَل جاريَةٌ.

هذا جوهرُ الصَّقْلَبي(أ) الكاتِب قائـدُ جَيْش العُبَيْديّين، لمّا ارْتَحـل إلى فَتْح مِصْر، استَعَدَّ من القَيْروان بأَلْفِ حِمْلٍ من المال. ولا تَنْتَهي اليومَ دولةٌ إلى مِثْل هذا.

*(ب)وكذلك وُجِدَ بخطّ أَحْمد بن محمّد بن عبد الحميد عملٌ بما يُحمَل إلى بَيْت المال بِبَغْداد أيّام المأْمون، من جَميع النَّواحي، نقَلْتُهُ من كتاب جِراب الدولة(1):

(أ) كذا منسوبًا للصقالبة في ظ ع ي ل، وفي ج: الصقّلي (ب) هذا العمل أو الوثيقة التالية المحصورة بين النجمين كانت موجودة في المسودة "ع" وقد أشار في السطر الرابع من الصفحة (205) بعلامة مُخرَج لها في بطاقة كانت منفردة، ولكنها لا تُوجد الآن ، وقد نقلتها عنها نسخ ظ ل ج قبل اختفائها ، وسقطت من ي. والوثيقة أوردها الجهشياري في كتاب الوزراء والكتاب، مع بعض الفروق والتحريف ، (ص 281 -288) .

(1) جرابُ الدَّوْلَة، اسم كتابٍ ألّفه أمين الدّوْلة أبو طالب الحَسن بن عمّار الكُتاميّ. قاضي طرابلس الشّام وحاكِمها، كان فقيهاً شيعيًّا عاقلاً سديدَ الرأي، توفي سنة 464هـ. ومنه نَقَل ابنُ خَلْدون هذا النّص. ونقل منه أيضاً ابنُ أبي أُصَيْبعة بعضَ أخبار ابن ماسويْه (طبقات الأطباء 253). انظر ابن الفرات 8: 77، ابن الأثير (حوادث سنة 464)، 10: 71، النجوم الزاهرة 5: 89 ، وانظر عن بعض الإيضاحات المهمّة مصطفى جواد، مجلة العرفان ج2 م33 ص 149؛ والسيّد محسن الأمين : أعيان الشيعة 5: 217 - 219 .

غَلاَّتُ السواد : سبْعةٌ وعشـرون أَلْف أَلْف دِرْهَم، مَرّتين، وسَبْعُـمائة أَلْف دِرْهم ، وثمانون أَلْف دِرْهم .

[120 ب] أبوابُ المال بالسَّواد : أربعة عَشَر أَلْف ألف دِرْهم ، مَرَّتَيْن ،/ وثمانُمائة ألـف دِرْهم . ومن الحُـلَلِ النّجْرانيّة مائتا حُلَّة ، ومن طين الخَتْم مائتان وأَرْبعون رِطْلاً .

كَشكَر: أحد عَشَر أَلْف أَلْف دِرْهم ، مَرّتين ، وستُّمائة أَلْف دِرْهم

كُوَر دِجْلَة: عِشْرون أَلْف أَلْف دِرْهم، مَرّتين، وثمانُمائة أَلْف دِرْهم .

حُلْوان : أربعةُ آلاف أَلْف دِرْهم ، مَرّتين ، وثَمانُمائة أَلْف دِرْهم .

الأَهْوازُ : خَمْسة وعِشْرون أَلْف دِرْهم ، مَرَّة ، ومن السُكَّر ثلاثون أَلْف رِطْل .

فارِس : سبعةٌ وعِشْرون أَلْف أَلْف دِرْهم، ومن ماء الـوَرْد ثلاثـون أَلْف قارورَة ، ومن الزّبيب الأَسْوَد عِشْرون ألْف رِطْل .

كَـرْمـان : أَرْبعة آلاف أَلْف دِرْهم، مَرّتيْن ، ومائتـا أَلْف دِرْهم ، ومن المَتاع اليَمانيّ خمسُمائة ثَوْب، ومن التَّمْر عشرون أَلْف رِطْل. ومن الكَمّون أَلْف رِطْل.

مُكْرَان : أَرْبعُمائة أَلْف دِرْهم ، مرة .

السِّنْد وما يليه : أحدَ(أ) عَشَر أَلْف أَلْف دِرْهم، مَرّتين، وخمسُمائة أَلْف دِرْهم، ومن العُود الهِنْديّ مائةٌ وخَمْسون رِطْلاً .

سِجِسْتان: أربعـة آلاف ألف مَرّتَيْن ، ومن الثِّيـاب المُعَتّبـة ثلاثمـائة ثَـوْب ، ومن الفانيد(ب) عِشْرون أَلْف رِطْل .

(أ) ل: عشرون (ب) كذا بالدال في آخرها ، وفي اللسـان بالذّال ، وهو ضرب من الحلوى ، معرّبة عن الفارسيّة .

خُراسان : ثمانيةٌ وعِشرون ألف ألف مَرّتَين، ومن نُقَر الفِضّةِ ألفا نُقْرَة، ومن البَراذين أَرْبعةُ آلافٍ، ومن الرَّقيق ألفُ رَأس، ومن المَتاع سَبْعةٌ وعِشرون أَلْف ثوبٍ، ومن الإهلِيلَج ثلاثةُ آلافِ رِطْل .

جُرْجان : اثنا عَشَر أَلْف أَلْف مَرّتَين، ومن الإبْرِيسَم ألف شِقّة .

[قُومِس][أ] : أَلْف أَلْف، مَرّتَين، وخَمْسُمائة أَلْف، ومن نُقَر الفِضّة أَلْف .

طَبَرِسْتان والرُّويان ونَهاوَنْد : ستّةُ آلاف ألف، مَرّتَين، وثلاثُمائة أَلْف ، ومن الفَرْش الطَّبَرِيّ سِتُّمائة قِطْعة، ومن الأَكْسِيَة مائتان، ومن الثّياب خَمْسُمائة ثوْب ، ومن المَناديل ثلاثمائة، ومن الجامَات ثلاثمائة .

الرَّيّ : اثنا عَشَر أَلْف أَلْف دِرْهم ، مَرّتَين، ومن العَسل عشرون أَلْف رِطْل .

هَمَذان : أحدَ عشر أَلْف أَلْف دِرْهم[ب] ، مَرّتَين، وثمانُمائة أَلْف، ومن رُبِّ الرّمانين[ج] أَلْفُ رِطْل . ومن العَسَل اثنا عَشَر أَلْف رِطْل .

ما بين البَصْرة والكوفَة : عشرة آلاف أَلْف دِرْهم ، وسَبْعُمائة أَلْف دِرْهم .

مَاسَبَذَان والرَّيّان : أَرْبَعةُ آلاف أَلْف دِرْهم ، مَرّتَين .

/ شَهْرَزور : سِتّة آلاف أَلْف دِرْهَم ، مَرّتَين . [121 أ]

المَوْصِل وما إليْها : أَرْبعةٌ وعِشرون أَلْف أَلْف دِرْهم ، مَرّتَين ، ومن العَسَل الأَبْيض عِشرون أَلْف رِطْل .

(أ) من ج ل، وفي ظ: قرمس (ب) سقط من ج (ج) كذا في ظ ج ل، ولعله جمع عامّي للرّمان .

أَذْرَبيجان : أَرْبَعَةُ آلاف أَلْف دِرْهَم ، مَرَّتَيْن .

الجزيرةُ وما يَليها من أَعْمال الفُرات: أَرْبعةٌ وثلاثون أَلْف أَلْف دِرْهم، مَرَّتَيْن .

الكَرْخ : ثلاثمُائة أَلْف دِرْهم .

كيلاَن : خَمْسةُ آلاف أَلْف دِرْهم، مَرَّتَيْن، ومن الرّقيق أَلْف رَأْس، ومن العَسَل اثنا عَشَر أَلْف زِقّ، ومن البُزاة عَشرة، ومن الأَكْسِية عِشْرون .

أَرْمِينيّة : ثلاثةَ عشرَ أَلْف أَلْف دِرْهم، مَرَّتَيْن، ومن البُسُط المَخفورَة عِشْرون، ومن الرَّقْم خَمْسُمائة وثمانون رِطْلاً، ومن المالح السّورماهي عَشرة آلاف رِطْل، ومن الطّرِّيخ عشرة آلاف رِطْل، ومن البِغال مائتان، ومن البُزَاة ثلاثون .

قِنَّسْرين : أربعُمائة أَلْف دينار ، ومن الزَّبيب أَلْفُ حِمْل .

دِمَشْق : أربعُمائة أَلْف دينارٍ وعشْرون أَلْف دينار .

الأُرْدُنّ : ستّةٌ وتِسْعون أَلْف دينار .

فِلَسْطين: ثلاثمائة ألف دينار وعَشرة آلافِ دينار، ومن الزَّبيب ثلاثمائة أَلْف رِطْل.

مِصْر : أَلْفَا أَلْف دينارٍ ، مَرَّتَيْن[أ] ، وتِسْعُمائة أَلْف دينار ، وعشْرون أَلْف دينار .

بَرْقَة : أَلْف أَلْف دِرْهَم ، مَرَّتَيْن .

إفْريقيّة : ثلاثة عشر أَلْف أَلْف دِرْهَم ، مَرَّتَيْن ، ومن البُسُط مائةٌ وعشرون .

اليَمَن : ثلاثمُائة أَلْف دينار وسَبْعون أَلْف دينار ، سِوى المتَاع .

(أ) سقط من ج .

الحِجازُ: ثلاثُمِائة ألف دينار. انتهى.

وأمّا الأَنْدَلُس، فالّذي ذَكَرهُ الثِّقاتُ من مؤرِّخيها، أنَّ النّاصِرَ عبدَ الرّحمن، خَلّفَ في بُيوت أمْواله خَمْسةَ آلاف أَلْف أَلْف[أ] دينار، مكررةً ثلاثَ مَرّات، يكون جُمْلَتُها بالْقناطير خَمْسِمائة أَلْف[ب] قِنطار.

ورأيتُ في بَعْض تَواريخ الرَّشيد أنّ المَحْمولَ إلى بَيْت المَال في أيّامه سبعةُ آلافِ قِنطار وخَمْسُمائة قِنطار في كلّ سَنَةٍ. وكذلك وُجد للأَفْضل أميرِ [الجُيوش][ج] المُسْتَبِدّ على العُبَيديّين بمِصْر عندما قُتِل، ستُّمائة أَلْف دينار مُكَرّرة مَرّتين، ومائتان وخَمسون إِرْدِبًا من الدّراهم، / وما يُناسِبُ ذلك من الأَقْمِشَة والأَمْتِعَة والفُصوص [121 ب] واللآلىء. ذكر ذلك ابنُ خِلّكان[1] في تاريخِه*[د].

[وأمّا دَوْلة العُبَيْديّين، فرأيتُ في تاريخ ابن خَلّكان عندما ذَكَر الأفضلَ أميرَ الجُيوش بن بَدْر الجماليّ المُستبدّ على خُلفائهم بمِصْر، أنّه لمّا قُتل، وُجد في خِزانته ستّمائة أَلْف أَلْف دينار مكرّرة مرّتين، ومائتان وخمسون إِرْدبّاً من الدّراهم، وما يُناسب ذلك من ذَخائِر الفُصوص واللآلِيء والأَقْمشة والأَمْتعة والمَراكب والظّهر.

(أ) ج: مرّتين (ب) سقط من ج (ج) سقط من ظ (د) إلى هنا تنتهي الوثيقة والإضافة الّتي ضاعت من نسخة "ع" وسقطت من نسخة ي.

---

(1) وفيات الأعيان 2: 451 ويُعيد ذكره في الإضافة المستدركة تالياً، وما ورد فيها عن مخلّف الأفضل نقله ابن خَلّكان من أخبار الدول المنقطعة لابن ظافر الأزديّ 1: 239.

وأمّا هذه الدُّوَل الحادثة التي أدْركناها، فأعْظمُها دَوْلة التّرك بمصر، وكان اسْتِفْحالُها أيّامَ النّاصر محمد بن قلاوون منهم. وغَلَب عليه لأوّل دَوْلتِه الأَميران: بَيْبرس وسَلار، ثم خلَعه بَيْبرس واستبدّ بكرسيّه، وسلار رَديفٌ له.

فلمّا انتزعَ الناصِرُ الملكَ من يده، نَكَب بَعْد مُدّة رديفَه سَلار، واسْتَصْفى ذخيرتَه. فوقفتُ على جَريدة إحصائها، ومنها نقلتُ:

من الياقوت[1] البَهْرمان والبَلَخْش[2]، أربعةُ أرطال ونصف.

ومن الزّمرّد تسْعة عشر رطلاً.

ومن فُصوص ماسٍ وعَيْنِ هِرٍّ، ثلاثمائة قطعةٍ كبار.

ومن الفُصوص المُختلفة رِطْلان.

ومن اللّؤلُؤ المُدَوّر من زِنَةِ مِثْقال إلى دِرْهم، ألف ومائة وخمسون حبّة.

ومن الذّهب العين، أَلْف ألف دينار مكرّرة مَرّتين، وأربعمائة ألف مَرّة؛ وفَسْقيّةٌ مَمْلوءة بالذّهب صَبيباً.

وأكياسٌ مَمْلوءة ذهباً استُخْرجتْ من بين حائِطَيْن ولم يُعْلَم عِدّتُها.

ومن الدّراهم ألفا ألف، اثنان مُكرّراً مَرّتين، وأحد (كذا) وسبْعون أَلْفاً. ومن الحَلْي المصاغ، أربعة قناطير.

---

(1) يَذْكُر البيْروني أن أَجْوَدَه الرمّاني ثم البَهْرمانيّ. (الجماهر 33) ويُذْكَر بياء النّسبة وبغيرها. ولَوْن البَهْرمان هو الصّبغ الخالص الحاصل عن العُصْفر دون صُفرة. (ابن الأكفاني: نخب الذّخائر 3) وفي النسخة التيمورية 98أ: الياقوت الهرمان، خطأ.

(2) البَلَخْش Spinelle : حجر يضاهي الياقوت في لونه، ولكن دونه في الصّلابة (نُخَب الذخائر 14-). انظر التّنوخي: نشوار المحاضرة 2: 113، ابن الوردي: خريدة العجائب 171، وعن مَوْطنه، انظر ياقوت: معجم البلدان 1 : 360.

إلى ما يُناسبُ ذلك من الأقمشة والأمتعة والمَراكب والظَّهْر والغلال والمَواشي والمماليك والجَواري والعَقار .

وبَعْدها دَولَة بَني مَرين بالمغرب الأقْصى، وقَفْت على جريدةٍ في خِزانةِ مُلوكهم، بخطّ صاحبِ المال في دَوْلة السُّلْطان أبي سعيد منْهم، أن مُخَلَّفه كان ببيْت ماله سبْعمائة قِنْطار ونيّف من دنانير الذّهب ، وكان في مَوْجوده مِمّا سِوى ذلك مِمّا يناسبُه. وكان لِلسّلطان أبي الحسن، ابنِه من بَعْده، أكْثَرُ من ذلك. ولَمّا استَوْلى على تِلِمْسان وَجَد في ذَخائر سلطانها أبي تاشِفين من مُلوك بني عبد الوَاد، ثلاثمائة قنطارٍ من الذّهب، ما بين مَسْكوكٍ ومُصاغ، إلى ما يُناسب ذلك ممّا سِواه.

وأمّا مُلوك إفريقيّة من بقيّة المُوَحّدين ، فأدركتُ السلطانَ أبا بَكْر تاسِعَ ملوكهم وقد نَكَب قائدَه وأتابكَ عساكِره محمّد بن الحكيم، فاسْتَصْفى منه أربعينَ قنطاراً من دنانير الذّهب، ومِكْيلة مُدٍّ من الفُصوص واللّآلِيء. ونُهب من فَرْش بُيوته قريبٌ من ذلك. واسْتَصْفى له من العَقار والمُمتلكات مثلَه.

وحضَرْتُ بمصر أيّام الملك الظّاهر أبي سعيد بَرْقوق، المُسْتولي على دَوْلَة بَني قَلاوون منهم، وقد نَكَب أستاذَ داره الأميرَ محمود وصَادَرَه. فأخبرني متولّي مُصادرَته أنّ مَبْلغ ما استُصْفيَ منه من الذّهب ، ألْف ألف دينارٍ مُكَرّرة مَرّتين ، وستّمائة ألف دينار مُكَرّرة مَرّة. وأمّا ما سِوَى ذلك من الأقْمِشة والمَراكِب والظّهْر والأنْعام والغِلال، فعَلَى نِسْبة ذلك.][1]

(1) ما بين الحاصرتين انفردت به نسخة ج ، وقد سُجّل على بطاقة بوجْهيها تحمل رقم 80 من أوراق المخطوط المتسلسلة ، وهو بخط ابن الفخار كاتب النسخة نفسها ، وفي موقعها من نسخة ع إشارة المخرج ، الّذي =

فاعْتَبِرْ ذلك في نِسَب الدُّوَل بَعْضِها من بَعْضٍ، ولا تُنْكِرَنّ ما لَيْس بمعهودٍ عندكَ ولا في عَصْرك من أمْثاله، فتضيقُ حَوْصَلَتُكَ عن مُلْتَقطِ[(أ)] المُمْكِنات. فكثيرٌ من الخواصّ إذا سَمِعوا أمثالَ هذه الأخْبار عن الدُّوَل السّالفةِ بادَرَ بالإنْكار؛ ولَيْس ذلك من الصَّواب؛ فإنّ أحوالَ الوُجود والعُمْران مُتفاوِتة، ومن أدْرك منها رُتْبةً سُفْلى أو وُسْطى فلا يَحْصُرُ المَدارِكَ كلَّها فيها. ونحنُ إذا اعْتَبَرْنا ما يُنْقل لنا عن دَوْلة بَني العبّاس وبَني أُمَيّة والعُبيديّين، قايَسْنا الصَّحيحَ من ذلك والّذي لا نَشُكّ فيه، بالّذي نُشاهِده من هذه الدُّوَل الّتي هي أقلُّ بالنّسْبة إليها، وَجَدْنا بَيْنَها بوناً؛ وهو لما بَيْنها من التَّفاوُت في أَصْل قُوَّتها وعُمْران مَمَالِكها. فالآثارُ كلُّها جاريةٌ على نِسْبة الأَصْل في القُوَّة كما قَدَّمْناه ؛ ولا يَسعُنا إنكارُ ذلك عنها ، إذْ كثيرٌ من هذه الأحْوالِ في غاية الشُّهْرة والوُضوح، بل فيها ما يَلْحَقُ[(ب)] بالمُسْتَفيض والمُتَواتِر، وفيها المُعايَنُ والمُشاهَدُ من آثار البِناء وغَيْره. فخُذْ من الأَحْوَالِ المَنقولَة مراتبَ الدّوَل في قُوّتها أو ضُعْفِها وضَخامَتِها أو صِغَرها .

واعتبرْ ذلك بما نَقُصُّهُ عليك من هذه الحكاية المُسْتَظْرَفة[(ج)]؛ وذلك أنّه وَرد على المَغْرب لعَهْد السُّلْطان أبي عِنان من مُلوك بَني مَرِين، رجلٌ من مَشْيَخَة طَنْجَة، يُعْرف بابْن بَطّوطَة، كان رحلَ منذُ عِشْرين سَنَة قَبْلَها إلى المَشْرق، وتقلَّب في بلادِ

(أ) ل : تلقّط (ب) كلمة غير واضحة في ع (ج) ع : المستطرفة .

= أُلحق بها بلا شكّ، ثم فُقِدَ مؤخّراً بعد جمادى الآخرة سنة 1140هـ، تاريخ نسخة أحمد تيمور (355 تاريخ بدار الكتب المصرية) حيث نجد بها النّص نفسه (الورقة 98 أ)، علماً بأنها نسخة منقولة عن أصل عاطف رقم 1936 .

العِراق واليَمن والهِند، ودَخَل مدينة دَلّي حاضِرَةِ مُلْك الهِنْد[أ] وهي فَيْروزجوه، واتّصل بمَلِكها لذلك العَهْد[أ] وهو السُّلْطان محمّد شاه، وكان له منه مَكان، واسْتَعْمَلَه في خُطَّة القَضاء بمذهَب المالِكيّة في عَمله، ثُمَّ / انقْلب إلى المَغْرب واتّصل بالسُّلْطان [122 أ] أبي عِنان، وكان يُحَدِّث عن شأنِ رِحْلَته وما رَأى من العَجائِب بممالك الأَرْض؛ وأَكْثَرُ ما كان يُحَدِّث عن دَوْلَة صاحِب الهِنْد، [ويأْتي من أحْواله بما يَسْتَغْرِبهُ السّامِعون، مثلَ[1] أنّ مَلِك الهِنْد][ب] إذا خَرجَ إلى السّفر أحصَى أهلَ مَدينَته من الرّجال والنّساء والوُلْدان، وفَرَضَ لهم رِزْق سِتّة أَشْهُرٍ تُدْفَعُ لهم من عَطائه، وأنّه عند رُجوعِه من سَفَره يَدْخل في يوم مَشْهودٍ يَبْرُز فيه النّاسُ كافّةً إلى صَحْراء البَلَد ويَطوفون به، ويُنْصَب أمامَه في ذلك الحَفْل مَنجَنيقاتٌ على الظّهر يُرمى بها شَكائِرُ الدَّراهِمِ والدّنانير على النّاس، إلى أن يَدْخُلَ إيوانَهُ، وأمثال هذه الحكايات، فَتناجَى النّاسُ في الدّوْلَة بتكْذيبه. ولقيتُ أنا يومئذٍ في بَعْض الأيّام وزيرَ السُّلْطان فارِس بنَ وَدْرار البَعيدَ الصّيت، ففاوَضْتُه في هذا الشّأن، وأَرَيْتُه إنْكارَ أَخْبار ذلك الرّجُل، لما اسْتفاضَ في النّاس من تَكْذيبه. فقال لي الوزيرُ فارِس: إيّاكَ أن تَسْتَنْكر مثلَ هذا من أَحْوال الدُّوَل، بما أنّك لم ترَهُ، فتكونُ كابْن الوَزير النّاشيءِ بالسّجن؛ وذلك أنّ

(أ) في الأصل ع علامةُ مُخرج بعد كلمتيْ الهند، والعهد، وفي الطُّرّة جُملتان: "وهو السلطان محمد شاه"، وهي فيْروزجون، غير مقابلتين لعلامة الإخراج، فبادلت النسخُ كلّها موضع الحاشيتين ، وقد أصلح المؤلف بخطه هذا الارتباك في نسخة ل وحدها
(ب) سقط من ظ وحدها .

---

(1) في الرحلة، أن السُّلطان أمر بنفقة ستة أشهر لأهل دهلى (دلّي) بمناسبة القحط والغلاء والمجاعة التي استمرت سبع سنوات، بدءاً من عام 736هـ (تحفة النظار 3: 184، 222-) وفي نصّ ابن خلدون تفاصيل ليست في الرحلة .

وزيرًا اعْتقلَه سلطانُه، ومكثَ في السّجْن سِنين رَبِيَ فيها ابنهُ في ذلك المَحْبس، فلمّا أَدْرَكَ وعَقَل، سأل عن اللُّحْمان الّتي يَغْتذي بها، فإذا قال له أبوه: هذا لَحْم الغَنم، يقول: وما الغَنَم؟ فيَصِفُها له أبوه بشِياتها ونُعوتها؛ فيقول: يا أَبَتِ، تُراها مثل الفَأْر ، فيُنْكرُ عليه ويقول : أيْن الغَنَمُ من الفَأْر ؟ وكذا في لَحْم البَقَـر والإبِل، إذْ لم يُعايِنْ في مَحْبسه إلاّ الفأرَ، فيحْسِبُها(أ) كلَّها أبناءَ جِنْس الفَأْر. وهذا كثيراً ما يَعْـتَري النّاسَ في الإخْبار، كما يَعْتَريهم الوَسْواسُ في الزّيادة عند قَصْد الإغْراب كما قدّمْناه أوَّل الكِتاب.

فَلْيَرْجِع الإنسانُ إلى أُصولِه ، وليكُنْ مُهَيْمِنًا على نَفْسِه ، ومُمَيِّزًا بَيْن طبيعـة المُمْكن والمُمْتَنِع بصَريح عَقْله ومُسْتقيم فِطْرته؛ فما دَخَل في نِطاق الإمْكان قَبِلَه،/ [122 ب] وما خَرج عنه رَفَضَهُ. ولَيْس مُرادُنا الإمْكان العقليّ المُطْلق، فإنّ نِطاقَه أوسعُ شيءٍ، فـلا يَفْرِض حدّاً بين الواقعات؛ وإنّما مُرَادُنا الإمكانُ بحسَب المادّة الّتي للشّيء؛ فإذا نَظَرْنا أصلَ الشّيءِ وجِنْسَه وفَصْلَه ومقدارَ عِظَمه وقُوّته، أجرَيْنا الحكْمَ من نِسْبة ذلك على أحْواله، وحَكَمْنا بالامْتناع على ما خَرج عن نِطاقِه. ﴿وقُل رَبِّ زِدْني عِلْمًا﴾ [سورة طه، من الآية 114].

(أ) ع : فحَسِبَها .

19 ۞ فَصْلٌ ، فِي اسْتِظْهارِ صاحِبِ الدَّوْلة على قَوْمِه وأَهْلِ عَصبِيَّتِه بالمَوالي والمُصْطَنَعين

اعْلَمْ أنّ صاحبَ الدّولة إنّما يتِمُّ أمْرُه - كما قُـلْناه - بقَوْمه، فهُم عِصابَتُه وظُهَراؤُه على شأْنه ، وبِهِمْ يُقارِعُ الخوارجَ على دَوْلتـه ، ومنْهُم [من][أ] يُقَلَّد أعمـالَ مَمْلكته ووِزارَةَ دَوْلتِه وجِبايَة أَمْواله، لأنّهم أعْوانُه على الغَلَب، وشركاؤُه في الأمْــر، ومُساهِموه في سائِر مُهِمّاتِه؛ هذا ما دامَ الطّور الأوّلُ للدَّوْلة كما قُـلْناه. فإذا جاءَ الطّورُ الثّاني وظهرَ الاسْتِبْدادُ عنْهم والانْفرادُ بالمَجْد، ودافَعَهم عنه بالرّاح، صاروا في حَقيقة الأمْر من بَعْض أعْدائِه، واحْتاج في مُدَافَعَتِهم عن الأمْر وصَدِّهم عن المُشاركة إلى أوْلِياء آخرينَ من غَيْر جِلْـدَتِهم يَسْتَظْهر بهـم عليهم، ويَتَوَلاّهم دونَهم، فيكونون أقْربَ إليه من سائِرهم، وأخصَّ به قُرْباً واصْطِناعاً، وأوْلَى إيثـاراً وجاهـاً ، لَمَا أنّهم يَسْتَميتون دونَه في مُدافَعة قَوْمه عن الأمْر الّذي كان لهم، والرُّتْبَة الّتي أَلِفوها في مُشارَكتهم؛ فيَسْتَخْلِصُهم صاحبُ الدّوْلَة حينئذٍ ويَخُصُّهم بمزيدِ التّكْرِمة والإيثار، ويقْسِم لهم مثلَ ما للكثير من قَوْمه، ويُقَلِّدُهم جليلَ الأعْمال والوِلايات، من الوزارة والقِيـادة والجِبايـة وما يَخْتَصُّ به لنفسه، ويكـون خالِصَـةً له دون قَوْمــه من ألْقاب المَمْلكة؛ لأنّهم حينئذٍ أوْلِيـاؤُه الأقْرَبون / ونُصحاؤُه المُخْلِصـون. وذلك حينئذٍ مُؤْذِنٌ [123 أ] باهْتِضام الدّوْلة، وعَلامةٌ على المَرَض المُزْمن فيها؛ لفَساد العَصبِيَّة الّتي كان بِناءُ الغَـلَب عليها، ومَرَضِ قُلوب أهْل الدّوْلة حينئذٍ من الامْتِهان وعَداوَة السُّلْطان،

(أ) سقط من ظ .

فيضْطَغِنون عليه، ويتربّصون به الدّوائر، ويَعودُ وَبالُ ذلك على الدَّوْلة، ولا يُطْمَعُ في بُرْئِها من هذا الدّاء، لأنّهُ ما مضَى يتأكّد في الأعْقاب إلى أن يَذْهبَ رَسْمُها.

واعْتَبِرْ ذلك في دَوْلَة بَني أُمَيّة، كَيْف كانوا إنّما يَسْتَظْهرون في حُروبهم ووِلايَة أَعْمالهم برجال العَرَب، مثل عَمرو بن سَعْد بن أبي وَقّاص، وعُبَيْد الله بن زِياد بن أبي سُفيان، والحجّاج بن يوسف، والمُهَلّب بن أبي صُفْرة، وخالد بن عبد الله القَسْريّ، وابن هُبَيْرة، وموسى بن نُصَيْر، وبِلال بن أبي بُرْدَة بن أبي موسى الأشْعَريّ، ونَصْر بن سَيّار، وأمثالِهم من رجالات العَرَب. وكذا صَدْراً من دَوْلة بَني العبّاس، كان الاسْتظهار فيها أيضًا برجالات العَرَب؛ فلَمّا صارَت الدّولةُ للانْفِراد بالمَجْد، وكُبِحَ العَربُ عن التّطاوُل للولايات، صارَت الوِزارةُ للعَجَم، والصّنائِعِ من البرامِكة، وبَني سَهْل بن نوبَخت، وبَني طاهِر[أ]، ثمّ بَني بُوَيْه، ومَوالي التُّرك، مثل: بُغَا، وَوصِيف، وأتامش، وياكياك[ب]، وابنِ طولون، وأبْنائِهم[ج]، وغير هؤلاء من مَوالي العَجَم؛ فتصيرُ الدّوْلةُ لغَيْرِ من مَهّدها، والعزُّ لغَيْرِ من اجْتَلَبه؛ سُنّة الله في عِباده.

20 ۞ فَصْلٌ، في أَحْوال المَوالي والمُصْطَنَعين في الدُّوَل

اعْلَمْ أنَّ المُصْطَنَعين في الدُّوَل يَتفاوَتون في الدَّوْلة بتفاوُت قَديمِهم وحَديثِهم في الالْتِحام بصاحِبِها، والسّببُ في ذلك، أنَّ المَقْصودَ في العَصَبِيّة من المُدافَعة والمُغَالَبة
[123 ب] إنّما يَتِمّ بالنّسَب، / لأجْل التّناصُر في ذَوي الأرْحام والقُرْبى، والتّخاذُل في الأجانِب

(أ) سقط من ج ي (ب) كذا في الأصول، وعند الطبري: بايكباك (ج) ي: وأمثالهم.

والبُعَداء كما قدّمناه. والوِلايةُ والمُخالطة بالرقّ أو بالحِلْف يتنزّل منزلَةَ ذلك؛ لأنّ أَمْرَ النّسَب وإنْ كان طبيعيّاً فإنّما هو وَهْميّ، والمَعْنى الّذي كان به الالْتِحامُ إنّما هو العِشْرة والمُرافَقة وطولُ المُمارسةِ، والصُّحْبةُ بالمَرْبَى والرَّضاعِ وسائِر أحْوال المَوْتِ والحَياة؛ وإذا حَصَل الالْتِحامُ بذلِك جاءَتْ النُّعْرَة والتّناصُر، وهذا مُشاهَدٌ بين النّاس.

واعتبِرْ مثلَه في الاصْطناع؛ فإنّه يُحْدِثُ بين المُصْطَنَع ومن اصْطَنَعه نسبةً خاصّةً من الوُصْلَة، تَتنزّل هذه المنزلَةَ وتُؤَكّد اللُّحْمةَ؛ وإن لم يكنْ نَسبٌ فثمراتُ النّسب مَوْجودَةٌ.

فإذا كانت الولايةُ بَيْن القَبيل وبَيْن أوليائهم قَبْل حُصول المُـلْك لهم ، كانت عُروقُها أوْشَجَ ، وعَقائِدُها أصحّ ، ونَسَبُها أَصْرحَ ، لوجْهين :

أحدُهما أنّهم قبل المُـلْك أُسْوةٌ في حالهم، فلا يتَميّزُ النّسَبُ عن الوِلايـة إلاّ عند الأقلّ منهم، فيتنزّلون منهم منزلَة ذَوي قُرْباهم وأَهْلِ أرْحامِهم. وإذا اصْطَنعوهم بعد المُلْك كانت مَرْتبةُ المُـلْك ميّزةً للسيّد عن المَوْلى، ولأهْل القرابَة عن أهْلِ الوِلاية والاصْطِناع؛ لما تَقْتضيه أحوالُ الرّئاسة والمُـلْك من تَمْييزِ الرُّتَب وتفاوُتِها، فتتميّزُ حالاتُهم ويَتنزّلـون مـنزلةَ الأجانِب ، ويكـونُ الالْتِحامُ بَيْنهم أضعـفَ والتّناصُرُ لذلك أَبْعَدَ، وذلك أنقصُ من الاصْطِناع قبل المُـلْك.

الوَجْه الثّاني : أنّ الاصْطِناع قَبْل المُـلْك يُبْعِدُ أهلَه عن الدّوْلة بطول الزّمن، ويُخْفي شأنَ تلك اللّحمة ، ويُظَنُّ بها في الأكْثر النّسَبُ فيُقوّي حالَ العصبيّة. وأمّا بَعْد المُلْك، فيَقْرب العَهْدُ ويَسْتوي في مَعْرفَته الأكْثرُ، فتَتَبيّن اللُّحْمةُ وتَتميّزُ عـن النَّسَب، فَتَضْعُف العَصبيّة / بالنّسبة إلى الوِلاية الّتي كانت قَبْل الدّوْلة. [124 أ]

واعْتَبِرْ ذلك في الدُّوَل والرِّئاسات تَجِدْه. فكلُّ من كان اصْطناعُه قَبْل حُصول الرِّئاسة والمُـلْك لِمُصْطَنعه تجِدُه أشدَّ الْتِحاماً به، وأقربَ قرابةً إليه، ويتنزّل منه منزلةَ أبنائه وإخوانه وذَوي رَحِمه. ومن كان اصْطِناعُه بعد حُصول المُـلْك أو الرِّئاسَة لمُصْطَنَعه، لا يكون له من القَرابَة واللُّحْمة ما للأوّلين. وهذا مشاهَدٌ بالعِيان؛ حتّى أنّ الدّولةَ في آخر أَمْرها تَرْجعُ إلى اسْتِعْمـال الأَجانِب واصْطِناعِهـم، ولا يَنْبَني لهم مَجْدٌ كما بَناه المُصْطَنعون قَبْل الدّوْلة، لقُرْب العَهْد حينئذٍ بأوّليّتهم، ومُشارَفة[أ] الدّولة على الانْقِراض، فيكونون مُنحَطّين في مَهاوي الضَّعَة. وإنّما يَحْمِل صاحبَ الدّولة على اصْطِناعهم والعُدولِ إليهم عن أوْليائها الأَقْدَمين وصَنائِعها الأوّلين، ما يَعْتَرِيهم في أَنْفسهم من العِزّة على صاحب الدّوْلة وقِلّة الخُضوع له، ونَظَـره بما يَنْظُره به قبيلُه وأهلُ نَسَبه، لتأكّدِ اللُّحْمة مُنْذ العُصور المُتطاوِلة بالمَرْبَى، والاتّصال بآبائـه وسَلَفِ قَوْمه، والانْتظام مع كُبراء أهْلِ بَيْته؛ فَيَحْصُلُ لهم بذلك دالّةٌ عليه واعْتِزاز؛ فيُنافِرُهم بسبَبها صاحبُ الدَّوْلة، ويَعْدِلُ عنهم إلى اسْتعمال سِواهم؛ ويكون عَهْدُ اسْتِخْلاصِهم واصْطِناعهم قريباً، فلا يَبْلغون رُتَبَ المَجْد، ويَبْقون على حالهم من الخارِجيّة.

وهكذا شأنُ الدُّوَل في أواخِرها. وأكثرُ ما يُطْلق اسمُ الصَّنائِع والأَوْلياء على الأوّلين؛ وأمّا هؤلاء المُحْدَثون فخَدَمٌ وأَعْوان. ﴿والله وليّ المُؤمِنين﴾ [سورة آل عمران، من الآية 68].

(أ) في حاشية ع بخطّه: إشراف.

21 ۞ فَصْلٌ، فيما يَعْرِض في الدُّوَل من حَجْر السُّلْطان والاسْتِبْداد عَلَيه

إذا اسْتَقَرَّ المُلْكُ في نِصابٍ مُعيّن ومَنْبَتٍ واحدٍ من القَبيل / [124 ب] القائمين بالدَّوْلة، وانفَرَدوا به ودَفَعوا سائرَ القَبِيل عَنْه، وتداوَلَهُ بنوهم واحدًا بَعْد واحدٍ بحَسَب التَّرشيح، فربّما حَدَث(أ) التّغلُّبُ على المَنْصب من وُزَرائهم وحاشِيتهم. وسَبَبُه في الأكْثر ولايةُ صبيٍّ صغيرٍ أو مضعَّف من أَهْل المَنْبَت، يَتَرشَّح للولاية بَعْدَ أبيه، أو بتَرْشيح ذَويه وخَوَله، ويُؤنَس منه العجزُ عن القيام بالمُلْك، فيقومُ به كافِلُه من وُزراء أبيه أو حاشِيته ومَواليه أو قَبيله، ويُوَرِّي بحِفْظ أَمْره عليه؛ حتى يُؤْنَس منه الاسْتِبْدادُ، ويَجْعل ذلك ذريعةً للمُلْك. فيَحْجِبُ الصّبيَّ(ب) عن النّاس، ويُعَوِّدُه اللّذات الّتي يَدْعوه إليها تَرَفُ أَحْواله، ويُسِيمُهُ في مَراعيها مَتى أَمْكنَه، ويُنْسيه النّظرَ في الأُمور السُّلْطانيّة، حتّى يسْتَبِدَّ عليه. وهو بما عَوّدَهُ يَعْتقدُ أنّ حظّ السُّلْطان من المُلْك إنّما هو جُلوسُ السّرير، وإعطاءُ الصّفْقَة، وخطابُ التّهْويل، والقعودُ مع النّساء خَلْفَ الحِجاب، وأنّ الحلَّ والعَقْدَ والأَمْرَ والنَّهْيَ ومُباشَرةَ الأَحْوال المُلوكيّة وتَفَقُّدَها، من النّظَر في الجَيْش والمال والثُّغور، إنّما هو للوَزير؛ ويُسَلِّمُ له في ذلك إلى أن تَسْتحكم له صِبْغَةُ الرِّئاسة والاسْتِبْداد، ويتحَوَّلُ المُلْكُ إليه، ويُؤْثِر به عَشيرتَه وأبناءَه من بَعْده. كما وَقَع لبني بُوَيْهٍ، والتُّرْكِ، وكافورٍ الإخْشيديّ، وغَيْرِهم بالمَشْرق، وللمَنْصورِ بنِ أبي عامرٍ بالأَنْدَلُس.

وقد يتفَطَّن ذلك المَحْجورُ المغلَّب لشأنه، فيُحاوِل على الخُروجَ من رِبْقَة الحَجْر والاسْتِبْداد، ويُرْجِعُ المُلْكَ إلى نِصابه، ويَضْرِبُ على يَدِ المُتَغَلِّب عليه؛ إمّا

(أ) ل: خصَل (ب) ع: للصبيّ .

بقَتْلٍ أو بِدَفْعٍ عن الرُّتْبَة فقط؛ إلاّ أنّ ذلك في النّادِرِ الأقلّ، لأنّ الدّوْلةَ إذا أخذَتْ في تَغلّب الوُزراء والأوْلياء اسْتمرّ لها ذلك، وقـلّ أنْ تَخْـرُج عنه ؛ لأنّ ذلك إنّما يوجَـدُ في [125 أ] الأكْثَرُ عن أحْوال / التّرف، ونَشْأة أبناء [المُلْك][أ] مُنْغَمِسينَ في نَعيمِه، قد نَسُوا عَهْد الرّجولة، وأَلِفوا أخْلاقَ الدّايات والأظْئارِ ورُبوا عَليْها، فلا يَنْزِعون إلى رئاسةٍ، ولا يَعْرفون اسْتِبْدادًا من تَغَلُّب، إنّما هَمُّهم في القُنوع بالأُبَّهة والتّفَنُّن في اللّذّات وأنْواع التّرف.

وهذا التّغلُّب يكون للمَوالي والمُصْطَنعين عند اسْتبداد عَشيرِ المَلِك على قَوْمهم وانفرادِهم به دونَهم . وهو عارَضٌ للدَّوْلَة ضَروريٌّ كما قدّمناه . وهذان مَرَضان لا بُرْءَ للدَّوْلة منهما إلاّ في الأقلّ النّادِرِ . واللهُ يُؤْتي المُـلْكَ من يَشاء .

22 ۞ فَصْلٌ في أنّ المُتَغلّبين على السُّلْطان لا يُشارِكونَه في اللَّقَب الخاصّ بالمُلْك

وذلك أنّ المُـلْكَ والسُّلْطانَ حَصَلَ لأَوَّليهِ مُـذْ أوّلِ الدَّوْلة، بعَصبيَّةٍ قَوْمِـه وعصبِيَّتِه الّتي اسْتَتْبَعَتْهُمْ[ب]، حتّى اسْتَحْكَمَتْ له ولقَوْمه صِبْغَةُ المُلْك والغَـلَب؛ وهي لم تَزَلْ باقية، وبها انْحَفظَ رَسْمُ الدَّوْلة وبَقاؤُها. وهذا المُتَغَلِّب وإن كان صاحبَ عَصبيَّة من قَبيل المَـلِك أو المَوالي والصَّنائع، فعَصبِيَّتُه مندَرِجَةٌ في عَصبيّة أهْلِ المَلِك وتابعةٌ لها، ولَيْس له صِبغة في المُلْك. وهو لا يُحاولُ باسْتبْدادِه انْتِزاعَ المُـلْك ظاهـراً، وإنّما يحاولُ انْتِزاعَ ثَمراتِه من الأَمْر والنَّهْي والحَلّ والعَقْد والإبْرام والنَّقْض، يُوهِمُ فيهـا أهلَ الدّوْلة أنّه مُتصَرّفٌ عن سُلْطانه، مُنَفِّذٌ في ذلك من وَراء الحِجـاب لأَحْكامِـه.

(أ) في ظ : الملوك (ب) من ظ ع ج ي، وفي ل: اسْتَتْبعَتْهم .

فهو يتجافَى عن سِماتِ المُلْك وشاراتِه وألْقابِه جُهْدَه، ويُبْعِدُ نفسَه عن التُّهمة بذلك وإنْ حَصَل له الاستِبْدادُ، لأنّه مُستتِرٌ في استِبْداده ذلك بالحِجاب الّذي ضَربه السُّلْطان، وأوّلُوه على أنْفُسهم من القَبيل مُذْ أوّلِ / الدّوْلــة، ومُغالِطٌ عنه بالنّيابة. [125 ب] ولو تَعَرَّض لشيءٍ من ذلك لَنفِسَهُ غَلَبَهُ (أ) أهلُ العصبيّة وقبيلُ المُلْك، وحاولوا الاستِئْثار به دونَه؛ لأنّه لم تَستَحْكِم له صِبْغَةٌ في ذلك تَحْمِلُهُم على التّسليم له والانْقِياد؛ فيهْلَكُ لأوّل وَهْلة.

وقد وَقَع مثلُ هذا لعبد الرّحمن بن المَنصور بن أبي عامِر، حين سَما إلى مُشارَكة هِشامٍ وأهْلِ بَيْته في لَقَب الخِلافة، ولم يَقْنَع بما قَنِعَ أبوه وأخوهُ من الاستِبْداد بالحَلّ والعَقْد والمراسِم التّابعة، فطلب من هِشامٍ خَليفتِه أن يَعْهَدَ له بالخِلافة؛ فنَقَم ذلك عليه بَنو مَرْوان وسائرُ قُرَيْش، وبايَعوا لابن عَمِّ الخَليفةِ هِشامٍ محمّدِ بن عَبْد الجبّار بن النّاصر، وخَرجوا عليهم؛ وكان في ذلك خَرابُ دَوْلة العامِريّين وهلاكُ المؤيّد خليفتِهم، واسْتُبْدِل منه بسِواه من أغْياصِ الدّوْلَة إلى آخرها، واختلَّت مراسِمُ مُلْكهم، واللهُ ﴿خيرُ الوارِثِين﴾ [سورة الأنبياء، من الآية 98].

23 ۞ فَصْلٌ، في حَقيقة المُلْك وأصْنافه

المُلْك مَنصِبٌ طَبيعيٌّ للإنسان؛ لأنّا قد بَيّنّا أنّ البَشرَ لا يُمْكِن حياتُهم ووجودُهم إلاّ باجْتماعهم وتعاوُنِهم على تَحْصيل قوتِهم وضَرورَاتِهم. وإذا اجْتمعوا دَعَت الضّرورَةُ إلى المُعامَلَة واقْتِضاءِ الحاجات، ومَدَّ كلُّ واحدٍ منهم يَدَه إلى حاجَته

(أ) في ل: ولو تعرّض لشيءٍ من ذلك لنفسه، غلبَه عليه أهل العصبيّة.

يَأْخُذُها، لما في الطّبيعَة الحيوانيّة من الظُّلْم والعُدْوان بَعْضهم على بَعْضٍ، ويُمانِعُه الآخرُ عنها بمُقْتَضى الغَضَب والأَنَفَة ومُقتَضى القُوّة البَشريّة في ذلك، فيقَعُ التّنازعُ المُفْضي إلى المُقاتَلة، وهي تُؤدّي إلى الهَرْجِ وسَفْكِ الدِّماء وإذْهاب النّفوس، المُفْضي ذلك إلى انقِطاع النَّوْع، وهو مِمّا خَصّهُ الباري سُبحانه / بالمُحافَظة، فاسْتَحال بَقاؤُهم [126 أ] فَوْضَى دونَ حاكِمٍ يَزَعُ بَعْضَهم عن بعضٍ؛ واحْتاجوا من أجْل ذلك إلى الوازِع، وهو الحاكِمُ علَيْهم، وهو بمقْتَضى الطَّبيعَة البَشريّة المَلِكُ القاهِرُ المُتَحَكِّم. ولا بُدَّ في ذلك من العَصبِيّة، لا قدَّمْناه من أنّ المُطالَباتِ كلَّها والمُدافَعات لا تَتِمُّ إلاّ بالعَصبِيَّة.

وهذا المُلْك كما تَراه مَنصِبٌ شريفٌ تَتَوجّه نَحْوه الطَّلَبات ويحتاجُ إلى المُدافَعات؛ ولا يتمّ شيءٌ من ذلك إلاّ بالعَصبِيّات كما مَرَّ، والعَصبِيّاتُ مُتفاوِتة، وكلّ عَصبِيّة فلَها تحكُّمٌ وتغلُّبٌ على من يَليها من قَوْمِها وعَشيرتِها. ولَيْس المُلْكُ لكلّ عَصبِيّة، وإنّما المُلْكُ على(أ) الحَقيقة لمن يَسْتَعْبدُ الرّعِيّة، ويَجْبي الأَمْوالَ، ويَبْعث البعوثَ، ويَحْمي الثُّغورَ، ولا يكون فوق يَدِه يدٌ قاهِرة. وهذا مَعْنى المُلْك وحَقيقَتُه في المَشْهور. فمن قَصَّرت به عَصبِيّتُه عن بَعْضها، مِثْلَ حِماية الثُّغور، أو جِباية الأَمْوال، أو بَعْث البُعوث، فهو مَلِكٌ ناقصٌ لم تَتِمَّ حقيقتُه؛ كما وقَع لكثيرٍ من مُلوك البَرْبَر في دَوْلة الأَغالبة بالقَيْروان، ولمُلوك العَجَم صَدْرَ الدّوْلة العبّاسيّة. ومن قَصَّرَت به عَصبِيّتُه أيضاً عن الاسْتِعْلاء على جميع العَصبِيّات والضّرْبِ على سائِر الأَيْدي ، وكان فَوْقَه حُكْمُ غَيْره، فهو أيضاً مَلِكٌ ناقصٌ لم تَتِمَّ حَقيقتُه؛ وهؤلاء مثْلُ أُمَراء النّواحي ورُؤَساء الجِهات الّذين تَجْمَعُهم دَوْلةٌ واحِدَة. وكثيرًا ما يوجَدُ هذا في الدُّوَل المتّسِعَة

(أ) ل: في.

النِّطاق، أَعْني يُوجَد ملوكٌ على قَوْمهم في النّواحِي والقاصِية يَدينون بطاعَة الدَّوْلة الّتي جَمَعَتْهم؛ مثل صِنْهاجة مع العُبَيْديِّين؛ وزَناتة مع الأُمَويين تارةً، والعُبَيْديِّين أُخْرى؛ ومثل مُلوك العَجَم / في دَوْلَة بني العَبَّاس؛ ومثل أُمَراء البَرْبر ومُلوكِهم مع الإفْـرَنْجَـة [126ب] قَبْل الإسْلام؛ ومثل مُلوك الطّوائِف من الفُرْس مع الإسْكَنْدَر وقَوْمـه اليونانيِّين؛ وكثير من هؤلاء. فاعتَبِرْه تَجِدْه. والله ﴿القَاهِرُ فَوْقَ عِبادِه﴾ [سورة الأنعام، من الآية 18].

24 ۞ فَصْلٌ، في أنّ إرْهافَ الحَدِّ مُضِرٌّ بالمُلْك ومُفْسِدٌ له في الأكْثَر

اعْلَمْ أنّ مَصْلحَة الرّعيّة في السُّلْطان، لَيْست في ذاتِه وجِسْمه؛ من حُسْن شَكْله، أو مَلاحةِ وَجْهه، أو عِظَمِ جُثْمانه، أو اتّساعِ عِلْمه، أو جَوْدةِ خَطّه، أو ثُقوبِ ذِهْنه، وإنّما مَصْلَحتهم فيه من حَيْث إضافتُهُ إليهم؛ فإنّ المُلْكَ والسُّلْطانَ من الأُمور الإضافيّة، وهي نِسْبَةٌ بَيْن مُنْتَسِبَيْن. فحَقيقةُ السُّلْطان أنّه المالِكُ للرّعيـة القائِمُ بأمورهم عليهم؛ فالسُّلْطانُ من له رَعِيّة؛ والرّعية من لها سُلْطان؛ والصِّفةُ الّتي له من حَيْث إضافتُه إليهم هي الّتي تُسَمّى المَلَكَةُ، وهي كَوْنُه يَمْلِكُهُمْ. فإذا كانت هذه المَلَكَةُ وتوابعُها بمَكان من الجَوْدة، حصلَ المقصودُ من السُّلْطان على أَتَمِّ الوُجوه؛ فإنّها إن كانت جَميلةً صالِحةً كان ذلك مَصْلحةً لهم؛ وإن كانت سَيّئَـةً مُتعَسّفَـةً كان ذلك ضررًا عليهم وهَلاكًا لهم.

ويعودُ حُسْن المَلَكةِ إلى الرِّفْق؛ فإن المَلِكَ إذا كان قاهراً باطشاً بالعُقوبات، مُنَقِّباً عن عَوْرات النّاس وتَعْديد ذُنوبهم، شَمِلَهم الخوفُ والذُّلّ؛ ولاذُوا منه بالكَذب والمكْـر والخَديعـة، فتخلّقـوا بها، وفسدَتْ بَصائِرُهم وأخْلاقُهـم؛ ورُبّما

خَذلوه في مَواطِنِ الحَرْب والمُدافَعات، ففسدَتْ الحِمايةُ بفَساد النيّات؛ وربّما أَجْمَعوا [علي][أ] قتْله لذلك، فتفسد الدَّوْلةُ / ويَخْرَبُ السِّياجُ؛ وإن دامَ أمرُه عليهم وقَهْرُه، [127 أ] فَسدَت العَصبيَّة بما قُلْناه أولاً، فَفَسَد السِّياجُ من أَصْلِه بالعَجْز عن الحِماية. وإذا كان رَفيقًا بهم مُتجاوِزاً عن سيّئاتهم اسْتَناموا إليه ولاذوا به، وأُشربوا مَحبَّتَه، واسْتَماتوا دونَه في مُحاربة أَعْدائه، واسْتقامَ[ب] الأمرُ من كلّ جانبٍ.

وأمّا تَوابعُ حُسْن المَلَكَة، فهي النِّعْمَةُ عليهم والمُدافَعةُ عنْهم؛ فالمُدافعةُ بها تتمّ حَقيقة المُلْك؛ وأمّا النِّعْمة عليهم والإحْسانُ لهم فمن جُمْلة الرِّفْق بهم، والنّظرِ لهم في مَعاشِهم، وهي أَصْلٌ كبيرٌ في التّحبُّب إلى الرّعيّة.

واعلَمْ أنّه قلّما تكونُ مَلَكةُ الرِّفْق فيمنْ يكونُ يَقُظًا[ج] شديدَ الذّكاء من النّاس؛ وأَكثرُ ما يوجَد الرِّفْق في الغُفْل أو المُتَغَفِّل. وأقلّ ما في اليَقُظِ[ج] أنه يكلّف الرّعيّةَ فَوْقَ طَوْقِهم، لنُفود نَظَره فيما وراء مَدارِكهم، واطّلاعِه على عَواقِب الأُمور في مَباديها بأَلْمَعِيَّته، فيَهْلِكون. لذلك قال ﷺ(1): "سِيروا على سَيْر أَضْعَفِكم". ومن هذا الباب اشترَطَ الشّارعُ في الحاكِم قِلّةَ الإفْراط في الذّكاء؛ ومَأْخَذُه من قِصّة زِياد ابن أبي سُفيان لمّا عزَله عُمَرُ عن العِراق، وقال: لِمَ عَزَلْتني يا أميرَ المُؤمنين، أَلِعَجْزٍ أَمْ لخيانةٍ؟! فقال عُمَر: لم أَعْزِلْك لواحدةٍ منهما؛ ولكن كرِهْتُ أن أُحَمِّلَ فَضْلَ عَقْلك على النّاس. فأُخِذَ من هذا أنّ الحاكِمَ لا يكونُ مُفْرِطَ الذّكاء والكَيْس، مثل زِياد بن

(أ) سقط من ظ (ب) في ع ل ي ج: فاستقام (ج) كذا بضم القاف في ع ل ، والضم والكسر واحد .

(1) حديث موضوع بهذا اللفظ، ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة 247، وعلي القاري في كتاب "المصنوع في معرفة الحديث الموضوع"، رقم 158 .

أبي سُفيان ، وعَمْرو بن العاصِ، لما يَتْبع ذلك من التَّعَسُّف وسوء المَلَكة ، وحَمْل الوُجود على ما ليس في طَبيعَتِه، كما يأتي في آخر هذا الكتاب؛ والله خَيرُ المالكين.

وتَقَرَّرَ [من][أ] هذا أنَّ الكَيْسَ والذكاءَ عَيْبٌ في / صاحِب السِّياسَة، لأنّه إفراطٌ في [127ب] الفِكْر، كما أنّ البلادَةَ إفراطٌ في الجُمود. والطَّرَفان مَذْمومان من كلّ صِفَة إنسانيـةٍ، والمحمودُ هو التَّوَسُّطُ؛ كما في الكَرَم مع التَّبذير والبُخْل؛ وكما في الشَّجاعَة مع الهَـوَج والجُبْن؛ وغَيْر ذلك من الصِّفات الإنسانية. ولهذا يوصَف الشَّديدُ الكَيْس بصفاتِ الشَّيْطان، فيقالُ: شيطانٌ ومتَشَيْطِنٌ، وأمْثال ذلك. و﴿اللهُ يَخْلُقُ مَا يَشاء﴾ [سورة آل عمران ، من الآية 47] .

25 ۞ فَصْلٌ في مَعْنَى الخلافَة والإمامَة

لمّا كانتْ حقيقةُ المُلْك أنّه الاجْتماع الضَّروريّ للبَشَر، ومُقْتضاه التَّغلُّب والقَهْرُ اللّذان هُما من آثار الغَضَب والحَيوانيّة، كانَتْ أَحْكامُ صاحِبه في الغالِب جائرَةً عن الحقّ، مُجْحِفَةً بِمَنْ تَحْت يَدِه من الخَلْق في أَحْوال دُنْياهُمْ، لِحَمْلِه إيَّاهُم في الغالِب على ما لَيْس في طَوْقهم من أغْراضِه وشَهَواتِه. ويَخْتلفُ ذلك باخْتِلاف المَقاصِد من الخَلَف والسَّلَف منهم، فتَعْسُرُ طاعَتُه لذلك، وتَجيءُ العَصَبِيَّـة المُفْضِيَـةُ إلى الهَرْج والقَتْل. فوجَب أن يُرجَع في ذلك إلى قَوانين سِياسيّة مَفْروضةٍ، يُسَلِّمُها الكافَّة ويَنْقادون إلى أحْكامها، كما كان ذلك للفُرْس وغَيْرهم من الأُمَم.

(أ) ظ : في .

وإذا خَلَتْ الدّوْلة من مثل هذه السّياسَة، لم يَسْتَتِبّ أمرُها، ولا يَتِمّ استيلاؤُها، ﴿سُنَّةَ اللهِ في الّذين خَلَوْا من قبْل﴾ [سورة الأحزاب، من الآية 38]. فإذا كانت هذه القَوانينُ مَفروضةً من العُقَلاء وأكابِر الدّوْلَة وبَصائِرها ، كانت سِياسَةً عَقْليّةً؛ وإذا كانت مَفْروضةً من الله بشارِعٍ يُقرِّرها ويُشَرِّعُها كانت سياسة دينيّة، نافِعةً في الحَياة الدُّنْيا والآخِرة. وذلك أنّ الخَلْقَ لَيْس المقصودُ بهم دُنْياهم فقط، فإنّها [128أ] كلَّها عبثٌ وباطلٌ، إذ غايتُها / المَوْتُ والفَناء؛ والله تعالى يقول: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ [سورة المؤمنون، من الآية 115]، فالمقصودُ بهم إنّما هو دينُهم المُفْضِي بهم إلى السّعادة في آخِرتهم: ﴿صِرَاطِ اللهِ الّذي له ما في السَّمَاوَاتِ وما في الأَرْض﴾ [سورة الشورى، من الآية 53]. فجاءت الشَّرائعُ بحَمْلهم على ذلك في جَميع أحْوالهم من عبادةٍ ومُعامَلَة؛ حتّى في المُلْك الّذي هو طَبيعيّ للاجْتِماع الإنسانيّ، فأَجْرَتْه على مَنْهج الدّين، ليكونَ الكُلُّ مَحوطًا بنَظَر الشّارِع[أ] .

فما كان منه بمُقْتَضَى القَهْر والتَّغَلُّب وإهمال القُوّة الغَضَبِيّة في مَرْعاها، فَجَوْرٌ وعُدْوان ومَذْمومٌ عِنْده، كما هو في مُقْتَضَى الحِكْمَة السّياسيّة. وما كان منه بمُقْتَضى السّياسَة وأحكامِها [من غَيْر نَظَرِ الشّارِع][ب] فَمَذْمومٌ أيضاً، لأنّه نظَرٌ بغَيْر نور الله ﴿ومَنْ لم يَجْعَل اللهُ لهُ نورًا فما لهُ من نُور﴾ [سورة النور، من الآية 40] . لأنَّ الشّارِعَ أعلَمُ بمصالح الكافّة فيما هو مُغَيّبٌ عنهم من أُمور آخِرَتهم؛ وأعمالُ البَشر كلُّها عائِدةٌ عليهم في مَعادهم، من مُلْكٍ أو غَيْره، قال ﷺ[1]: "إنّما هي أَعْمالُكُمْ تُرَدُّ عليكم"؛

(أ) من ظ، و ع بخطّه، وفي ل: الشّرْع (ب) من حاشية ع بخطّه، وسقطت من بقية الأصول .

(1) أخرجه العجلوني في كشف الخفاء 1: 251، 2: 70 .

وأحكامُ السّياسَة إنّما تُطلع[أ] على مَصالِح الدُّنيا فقط: ﴿يَعْلَمون ظاهِراً من الحَياةِ الدُّنيا﴾ [سورة الروم، من الآية 7]؛ ومقصودُ الشّارِع بالنّاس صَلاحُ آخِرَتِهم. فوجَب بمُقتضى الشّرائِع حملُ الكافَّةِ على الأَحْكام الشّرْعيّة في أَحْوال دُنْياهم وآخِرَتِهم، وكأنّ هذا الحُكْمَ لأَهْلِ الشَّريعَة؛ وهم الأَنْبياءُ، ومن قامَ مَقامَهم وهُم الخُلفاء.

فقد تبَيَّن لك من ذلك مَعْنى الخِلافَة، وأنَّ المُلْكَ الطّبيعيَّ هو حَمْلُ الكافَّة على مُقْتَضى الغَرَض والشَّهْوَة؛ والسّياسِيَّ هو حَمْلُ الكافّة على مُقْتضى النَّظَرِ العَقْليّ في جَلْب المَصالِح الدُّنيويّة ودَفْع المضارّ؛ والخلافَةُ هي حَمْل الكافَّة على مُقْتَضى النّظر الشّرْعيّ في مَصالحهم الأُخْرَويّة والدُّنيويّة الرّاجِعة إليها، إذْ أحوالُ الدّنيا تَرْجِعُ كلُّها عند الشّارِع إلى اعْتِبارها / بمَصالِح الآخِرة، فهي في الحقيقَة [خلافَةٌ][ب] عن [128 صاحِب الشَّرْع في حِراسَة الدّين وسِياسَة الدُّنيا به. فافْهَمْ ذلك واعْتَبِرْه فيما نورِدُهُ[ج] عليك من بَعْدُ. والله الحكيمُ العَليمُ.

26 ۞ فَصْلٌ، في اخْتِلافِ الأُمَّة في حُكْم هَذا المَنْصب[د] وشُروطِه

وإذْ قد بَيّنّا حقيقَةَ هذا المَنصِب، وأنّه نيابةٌ عن صاحِب الشَّريعَة في حِفْظ الدّين وسِياسَةِ الدُّنيا به، ويُسَمَّى خلافةً وإمامَةً، والقائمُ به خليفةً وإماماً. [وسَمَّاه المتأخِّرون سُلْطانًا حين فَشا التعَدُّدُ فيه، واضْطُرّوا بالتّباعُدِ وفِقْدان شُروط المَنصِب إلى عَقْد البَيْعة لكلّ مُتَغَلّب][هـ]. فأمّا تَسْميَتُه إماماً، فتَشْبيهاً بإمام الصّلاة

(أ) ع: تُطْلِعُ (ب) سقط من ظ ، وكذا وردت في ل ج ي، وفي ع: نيابة (ج) ل: نعدّده (د) عدّل المؤلف بقية عنوان الفصل بخطه في ع: ... في حكم الخلافة وشروطها (هـ) زيادة مدرجة في حاشية ع وحدها بخطه .

في اتّباعه والاقْتِداء به؛ ولهذا يُقال الإمامَةُ الكُبْرى. وأمّا تَسْمِيَتُه خليفةً فلكَوْنه يَخْلُفُ النّبيَّ في أُمّته، فيُقالُ خليفةٌ بإطْلاقٍ، وخَليفَةُ رسولِ الله. واختُلِفَ في تَسْمِيته خَليفة الله؛ فأجازَه بعضُهم اقْتِباساً من الخِلافة العامّة الّتي للآدميّين في قَوْله تعالى: ﴿إنّي جاعِلٌ في الأَرْض خَليفةً﴾ [سورة البقرة، من الآية 30] وقَوْله: ﴿جَعَلَكُم خَلائِفَ الأَرْض﴾ [سورة الأنعام، من الآية 165]. ومَنَع الجمهورُ منه؛ لأنّ مَعْنى الآية لَيْس عليه؛ وقد نَهَى أبو بَكْر [عنه][أ] لمّا دُعِيَ به، وقال: لَسْتُ خليفةَ الله، ولكنّي خَليفَةُ رسول الله؛ ولأنَّ الاسْتِخْلافَ إنّما هو في حَقّ الغائِب، وأمّا الحاضِرُ فلا.

ثم إنّ نَصْب الإمام واجبٌ قد عُرِفَ وُجوبُه من الشَّرع بإجْماع الصّحابة والتّابِعين؛ لأنّ أَصْحابَ رسول الله ﷺ عند وَفاته، بادَروا إلى بَيْعة أبي بَكْر رضي الله عنه، وتَسْليم النّظر إليه في أُمورِهم. وكذا في كلّ عَصْرٍ من بَعْد ذلك. ولم يُتْرَكِ[ب] النّاسُ فَوْضَى في عَصْرٍ من الأَعْصار؛ واستقرّ ذلك إجماعًا دالاًّ على وُجوب نَصْب الإمام.

وقد ذهبَ بعضُ النّاس إلى أن مُدْرَكَ وُجوبه العَقْلُ، وأنّ الإجْماعَ الّذي وَقَع فإنّما هو قَضاءٌ بحُكْم العَقْل فيه. قالوا: وإنّما وَجب بالعَقْل لضَرورة / [129أ] الاجْتِماع للبَشَر واسْتِحالة حَياتِهم ووُجودِهم مُتفَرِّدين، ومن ضَرورَة الاجْتِماع التّنازعُ لازْدِحام الأَغْراض. فما لم يَكُن الحاكمُ الوازِعُ، أَفْضَى ذلك إلى الهَرْج المُؤْذِن بهَلاك البَشَر وانْقِطاعِهم؛ مع أنّ حِفْظ النَّوْع من مَقاصِد الشّرع الضّروريّة. وهذا المَعْنى بعَيْنه هو الّذي لَحَظَ الحُكَماءُ في وُجوب النُّبوّات في البَشَر، وقد نَبَّهْنا على فَساده، وأنّ

(أ) سقط من ظ وحدها (ب) سقط من ل.

إحْدى مقدّماته أنّ الوازِعَ إنّما يَكون بشَرْع من الله تُسَلِّمُ له الكافَّةُ تسليمَ إيمانٍ واعْتقادٍ، وهو غَيْرُ مُسَلَّم؛ لأنّ الوازع قد يكون بسَطْوة المُلْك، وقَهْر أَهْل الشّوْكة، ولو لم يكُن شَرْعٌ، كما في أُمَم المَجوس وغيرِهم مِمّن لَيْس له كتابٌ أو لم تبْلُغْه الدّعْوة؛ أو نَقول : يَكْفي في رَفْع التّنازع مَعْرفةُ كلّ واحدٍ بتَحْريم الظُّلْم عليه بحُكْم العَقْل . فادّعاؤُهم أنّ ارْتفاعَ النِّزاعِ إنّما يكونُ[(أ)] بوُجود الشّرْع هناك ونَصْبِ الإمام هُنا، غيرُ صَحيح؛ بل كما يكونُ بنَصْبِ الإمام يكونُ بوُجود الرُّؤساء أَهْل الشَّوْكة، أو بامْتِناع النّاس عن التَّنازُع والتَّظالُم؛ فلا يَنْتَهِضُ دليلُهم العقليّ المبنيّ على هذه المقدّمة. فدلَّ على أن مُدْرَكَ وُجوبه إنّما هو بالشّرْع، وهو الإجْماعُ الّذي قَدّمناه.

وقد شَذّ بعضُ النّاس فقالَ بعَدَم وُجوب هذا المَنْصِب رأْساً؛ لا بالعَقْل ولا بالشّرْع؛ منهم الأَصَمُّ من المُعْتَزلة، وبعضُ الخَوارِج، وغَيْرُهم؛ والواجبُ عند هؤلاء إنّما هو إمْضاءُ أَحْكام الشّرْع؛ فإذا تواطَأت الأُمّةُ على العَدْل وتَنفيذ أحْكامِ الله، لم يَحْتَجْ إلى إمامٍ ولا يَجِبُ نَصْبُه. وهؤلاء مَحْجوجون بالإجْماع. والّذي حَمَلهم على هذا المَذْهَب إنّما هو الفِرارُ عن المُلْك ومَذاهِبه من الاسْتِطالَة / والتّغلُّب والاسْتِمْتاع بالدُّنيا، لمّا رأَوْا الشّريعَةَ مُمْتَلِئة بذمّ ذلك والنَّعْيِ على أَهْله، ومُرَغِّبَةً في رَفْضه . [129ب]

واعلَمْ أنّ الشّرْعَ لم يَذُمَّ المُلْكَ لذاته ولا حَظَر القِيامَ به، وإنّما ذَمَّ المفاسدَ النّاشِئةَ عنه من القَهْر والظُّلْم والتّمتُّع باللّذات، ولا شكَّ في أنَّ هذه مَفاسِدُ محظورةٌ [وهي من تَوابِعه][(ب)]. كما أَثْنى على العَدْل والنَّصَفَة، وإقامة مَراسم الدّين والذّبّ عنه، وأَوْجب بإزائها الثّوابَ، وهي كلُّها من تَوابع المُلْك. فإذًا إنّما وقَع الذمّ للمُلْك

(أ) ي: هو (ب) سقط من ظ وحدها .

على صِفَةٍ وحالٍ دونَ أُخْرى، ولم يَذُمَّه لذاتِه، ولا طلبَ تَرْكَهُ، كما ذَمَّ الشّهوةَ والغَضَبَ من المكلّفين، وليْس مُرادُه تركَهما بالكُلّيّة لدعاية الضّرورة إليهما، وإنّما المُرادُ تَصْريفُهما على مُقْتَضى الحقّ. وقد كان لداود وسُلَيمان - صلواتُ الله عليهما - المُلْكُ الّذي لم يكنْ لغَيْرِهما، وهما من أنْبياء الله وأكْرمِ الخَلْق عِنْده .

ثمّ نقولُ لهم: إنّ هذا الفرارَ عن المُلْك بِعَدَم وُجوب هذا المَنْصِب لا يُغْنيكم شيئاً، فإنّكمْ مُوافِقون على وُجوب إقامَة أَحْكام الشّريعة، وذلك لا يَحْصُل إلاّ بالعَصَبِيّة والشّوْكة، والعَصبيّة مُقْتَضِيةٌ بطَبْعها للمُلْك، فيَحْصُل المُلْك ولو لم يُنَصَّبْ إمامٌ، وهو عَيْنُ ما فَرَرْتم عنه.

وإذا تقرّر أنَّ هذا المَنْصِب واجبٌ بالإجْماع، فهو من فُروض الكِفايَة، وراجعٌ إلى اخْتيار أهل الحلّ والعَقْد، فيَتعَيَّنُ عليهم نَصْبُهُ، وتَجِبُ على الخَلْق جميعاً طاعَتُه، لقوله: ﴿أَطِيعُوا اللهَ وأَطِيعُوا الرّسولَ وأُولي الأَمْر مِنكم﴾ [سورة النساء، من الآية 59] .

*[أ] [ولا يجوزُ عقدُ هذا المَنْصِب لاثْنين معاً، وعليه جُمْهورُ العُلماء، وُقوفاً مع ظَواهِر الأَحاديث الّتي دَلَّتْ على ذلك وهي في صَحيح مُسْلم[1] في كتاب الإمارَة منه. وذَهَب آخرون إلى أنّ ذلك إنّما هو في البَلَد الواحِد وفي حَال تَقارُبهما، وأمّا عِنْدَ التّباعد وقُصور الإمام عن البَلد الشّاسِع، فيجوزُ نَصْب آخَر هنالِك للقيام بالمصالِح.

(أ) ما بين النجمين مُخرج في حاشية ع، ولم تنقله الأصول الأربعة الموازية .

(1) الجامع الصحيح، كتاب الإمارة 1451/3، وينظر خاصة باب إذا بويع لخليفتين- حديث رقم (61) 1853-

ومن المشاهير الّذين نُقِل عنهم ذلك، الأُسْتاذ أبو إسْحاق الأسْفَرايني شَيخ المُتَكَلّمين ، ومال إليه إمامُ الحَرَمَيْن[1] في كتاب الإرْشاد ؛ وربّما يَظْهر من آراء الأنْدَلُسيّين والمغَارِبة الجنوحُ إلى ذلك . فقد كان العُلَماء بالأَنْدلُس مُتوافِـرين ، وبايَعوا لبَني أُمَيّة ، ولَقّبوا النّاصرَ عبدَ الرّحمن منهم وأبناءَه بأمير المُؤْمنين، وهي سِمَةُ الخِلافـة كما يأتي، وكـذا المُوَحّدون بَعْدَهم بالمَغْرب. وقـد رَدَّ بعضُهم ذاك بالإجْمـاع، وهو غـيرُ ظاهرٍ ، إذ كان هُناك إجْماعٌ لم يُخالِفه الأُسْتاذ أبو إسْحاق ولا إمامُ الحَرَمَيْن ، فهم أَقْعَدُ بمعْرفة الإجْماع . نعم ، رَدَّ على الإمام المازَريّ[2] والنّوويّ[3] وُقوفاً مع ظواهر الأحاديث كما قُلْناه ، وربّما احتجّ لذلك بعضُ المُتَأخّرين ، بدَليل التّمانُع الّذي في التّنزيل ، وهو قَوْلُه : ﴿ لو كانَ فيهما آلهة إلاّ الله لَفَسَدَتَا ﴾ [سورة الأنبياء ، من الآية 22]، ولا يَنْهَضُ الاسْتِـدْلالُ على ذلك بالآيـة الكَريمـة، لأنّ دِلالَتَهـا عقليّةٌ ، نَبّهنـا اللهُ علَيْها ليَحْصُل لنا التّوحيدُ الّذي أُمِرْنَا باعْتقاده بدَليل عَقْليّ ، فيكون أرْسَخَ، ومَطْلوبُنا في بابِ الإمامة المَنْعُ من نَصْب إمامَيْن وهو شرعيٌّ ، فلا يَتِمُّ الاسْتِدْلال بها إلاّ إن تَقَرَّر هُنا شرعيّته بزِيادة مقدمة أُخْرى، وهي أنّ التعدُّدَ ينشأُ عنه الفَسادُ، ونحن مَمْنوعون مِمّـا يُجيزُ إليـه، ويَصير الاسْتِدْلال[أ] بها حينئـذٍ شرعياً، والله أعلم]*[ب] .

(أ) كتب المؤلف بدلَها : الدليل حينئذ ، ثم غيّرها (ب) إلى هنا تنتهي حاشية ع المنفردة .

---

(1) عبد الملك الجويني: الإرشاد إلى قواطع الأدلة 425 .

(2) المعلم بفوائد مسلم 3 : 35 – (883) .

(3) شرح صحيح مسلم 12: 231 — باب وجوب الوفاء ببيعة الخليفة الأول فالأول .

وأما شُروطُ هذا المَنْصِب فهي أربعةٌ: العِلْمُ؛ والعَدالَةُ؛ والكِفاية؛ وسلامَة الحواسّ والأَعْضاء، ممّا يؤثّر في الرَّأْي والعَمَل. واختُلِف في شَرْطٍ خامِسٍ وهو النَّسبُ القُرَشِيّ.

[130أ] فأمّا اشْتِراط العِلْم فظاهِرٌ ؛ لأنّه إنّما يكون مُنَفِّذًا / لأَحْكام الله تعالى[أ] إذا كان عالمًا بها[ب] ، وما لم يَعْلَمْها لا يصحّ تَقْدِيمُه لها . ولا يَكْفي من العِلْم إلاّ أن يكونَ مُجتهِداً، لأنَّ التّقليدَ نَقْصٌ؛ والإمامةَ تَسْتدْعي الكَمالَ في الأَوْصافِ والأَحْوال.

وأما العدَالةُ ، فلأنَّه مَنْصِبٌ دينيٌّ يَنْظُر في سائِرِ المناصِب الّتي هي شَرْطٌ فيها ، فكان أَوْلَى باشْتِراطها فيه. ولا خِلافَ في انْتفاءِ العَدالة فيه بِفسْق الجَوارِحِ من ارْتكاب المَحْظورات وأَمْثالِها ، وفي انْتِفائها بالبِدَع الاعْتِقاديّة خِلافٌ .

وأمّا الكِفَايةُ، فهو أن يكون جَرِيئًا على إقامة الحُدودِ، واقْتحامِ الحُروب، بصيرًا بها، كفيلاً بحَمْلِ النّاس عليها، عارِفاً بالعَصبِيّة وأَحْوال الدّهاء، قويّاً على مُعاناة السّياسَة؛ ليصِحّ له بذلك ما جُعِل إليه من حِماية الدّين، وجِهاد العدُوّ، وإقامَة الأَحْكام، [وسِياسَة الدُّنْيا][ج] ، وتَدْبير المصَالِح .

وأمّا سَلامَةُ الحواسّ والأَعْضاء من النَّقْص والعُطْلَة ، كالجُنون والعَمَى والصَّمَم والخَرَس ، وما يُؤَثِّر فَقْدُه من الأَعْضاء في العَمل ، كفَقْد اليَديْن والرِّجْلين والأُنْثَيَيْن، فتُشْترَط السَّلامةُ منها كلِّها ، لتأْثير ذلك في تَمام عَمله وقيامِه بما جُعِل[د] إليه . وإن كان إنّما يَشِينُ في المَنْظر فقط ، كفَقْد إحْدَى هذه الأَعْضاء ، فتُشْترط

(أ) سقط من ع ل ج ي (ب) سقط من ج (ج) من ع وحدها (د) جعل الله إليه .

السّلامةُ منه شَرْطَ كَمالٍ. ويُلحَقُ بفِقْدان الأَعْضاء المَنْعُ من التَّصَرُّفِ؛ وهو ضَرْبان: ضربٌ يُلْحقُ بهذه في اشتراط السّلامة منه شَرْطَ وُجوب ، وهو القَهْر والعَجْزُ عن التّصَرُّف جملةً، بالأَسْر وشِبْهِه؛ وضربٌ لا يُلْحق بهذه ، وهو الحَجْر باسْتيلاء بَعْض أَعْوانه عليه[أ] من غَيْر عِصْيان ولا مُشاقَّةٍ ، فيَنْتَقِلُ النَّظرُ في حال هـذا المُسْتَوْلي، فإن جَرى على حُكْم الدّين والعَدْل / وحَميد السّياسَة ، جـازَ إقْرارُه، وإلاّ اسْتَنْصَر [130ب] المُسْلِمون بمن يَقْبض يده عن ذلك ويَدْفع عِلّته، حتّى يُنَفِّذَ فِعْلَ الخَليفة .

وأمّا النّسبُ القُرشيّ، فلإجْماع الصَّحابة يومَ السّقيفة على ذلك، واحتجّتْ قريشٌ على الأنصار لمّا همّوا يومئذٍ ببَيْعة سَعْد بن عُبادَة[ب] ، وقالوا : مِنّا أميرٌ ومنكم أميرٌ. واحتجّتْ قريشٌ بقـوْله ﷺ[1] : "الأئمّةُ من قُرَيْشٍ"، وبأنّ النّبيّ ﷺ أَوْصانا بأن نُحْسِـنَ إلى مُحْسِنكم ونَتجاوزَ عـن مُسيئِكم، ولو كانت الإمـارةُ فيكم لم تكن الوَصِيّةُ بكم. فَحَجُّوا الأنصارَ، ورَجَعوا عن قَوْلهم مِنّا أميرٌ ومنكم أميرٌ، وعَدَلُوا عمّا كانوا همّوا به من بَيْعة سَعْد لذلك. وثَبَتَ أيضاً في الصّحيح[2]: "لا يزالُ هذا الأَمْرُ في هذا الحيّ من قُرَيْشٍ"، وأمثال هذه الأَدِلّة كثير.

إلاّ أنّه لما ضَعُف أَمْرُ قُرَيْش وتلاشَتْ عَصَبِيَّتُهم بما نالَهم من التَّرف والنّعيم، وبما[ج] أَنْفَقَتْهم الدَّوْلـةُ في سائِر أَقْطـار الأَرْض، عجزوا لِذلك عن حَمْـل الخِلافـة ،

(أ) سقط من ل (ب) في ظ: سعد بن أبي عبادة، غلطاً (ج) ع: وما .

(1) أخرجه الطّيالِسيّ في مسنده (2133)، وأحمد في المسند 3: 29، وابن أبي عاصِم في السّنّة (1020) وأبو نُعيم في حلية الأولياء 3: 171، والحاكم في المستدرك 4: 501، والبَيْهقيّ في السُّنَن الكبرى 3: 121 من حديث أنس بن مالك .

(2) أخرجه البخاريّ 9: 78 (7140) ومسلم (1818) من حديث عبد الله بن عمر .

وتغلّبت عليهم الأعاجِمُ، وصار الحَلُّ والعَقْد لهم؛ فاشْتَبه ذلك على كثيرٍ من المحقّقين حتّى ذَهبوا إلى نَفْيِ اشْتِراط القُرَشِيَّة، وعَوّلوا على ظَواهِر في ذلك، مثل قَوْله ﷺ[1]: "اسْمَعوا وأطيعوا، وإن وَلِيَ عليكم عبدٌ حَبَشِيٌّ ذو زَبِيبَة"؛ وهذا لا تقومُ به حُجَّةٌ في ذلك، فإنّه خَرجَ مَخرجَ التّمثيل والفَرْض للمُبالَغة في إيجاب السَّمْع والطّاعة؛ ومثل قَوْل عُمَر: لو كان سالِمُ مَوْلَى أبي حُذَيفة حيّاً لوَلَّيْتُـه، أو: لما دَاخَلَتْني فيـه الظِّنَّةُ؛وهو أيضاً لا يُفيدُ ذلك، لما عَلِمْتَ أنّ مَذْهبَ الصّحابيّ ليس بِحُجَّةٍ. وأيضاً، فَموْلَى القَوْم منهم، وعصبيَّةُ الوَلاء حاصِلَةٌ لسَالِم من قُرَيش، وهي الفائـدةُ في اشْتراط النّسَب. ولمّا اسْتَعْظم عُمَـرُ أَمْرَ الخِلافـة، ورَأى شُروطَها كأنّها مَفْقودةٌ في [131أ] ظَنِّه، عدَل إلى سالِم لتَوَفُّر / شُروط الخِلافَة عنده فيه، حتّى من الوَلاء المُفيد للعَصبِيَّة كما نَذْكر، ولم يَبْقَ إلاّ صَراحَةُ النّسب، فرآه غيرَ مُحْتاجٍ إليه، إذ الفائِـدةُ في النّسب إنّما هي العَصبيَّة، وهي حاصِلةٌ من الوَلاء. وكان ذلك حِرْصاً من عُمَر على النَّظر للمُسْلمين، وتَقْليدِ أَمْرِهم لمنْ لا تَلْحقُه فيه لائمةٌ، ولا عليه فيه عُهْدة .

ومن القائِلين بنَفْي اشْتِراط القُرَشيّة، القاضي أبو بَكْر الباقِلاّنيّ[2]، لما أَدْرك ما عليـه عَصبِيَّـةُ قُرَيْش من التّلاشي والاضْمِحْـلال، واسْتِبْداد مُلـوك العَجَـم على الخُلَفاء، فأَسْقَط شَرْطَ القُرشِيّة، وإن كان مُوافِقًا لرَأْي الخَوارِج، لِما رأى عليـه حالَ

(1) أخرجه البخاريّ في الصّلاة من صحيحه 1 : 178 (693) و (696) ، وفي الأحكام 9 : 78 (7142) ، وأحمد 3: 114 و 171، وابن ماجة (2860) .

(2) بل على العكس من ذلك في كتابه التمهيد (181) فقد اشترط أن يكون الإمام قرشياً من الصّميم، ويجوز العقد للمفضول وترك الأفضل لخوف الفتنة (184) ولا يجب أن يكون من بني هاشم دون غيرها من قبائل قريش، وإنّما تكون شائعة في سائرهم. ولا يقول بالعصمة .

الخُلفاء لعَهْده. وبَقِيَ الجمهورُ على القَوْل باشْتِراطها وصِحَّة الإمامَة للقُرَشِيّ، ولو كان عاجِزًا عن القِيام بأُمور المُسْلمين. ويُرَدّ عليهم سُقوطُ شَرْط الكِفايَة الّتي بها يَقْوى على أمْره؛ لأنّه إذا ذهبتْ الشّوْكةُ بذَهَاب العَصبِيَّة فقدْ ذهبَتْ الكِفاية؛ وإذا وَقَع الإخْلالُ بشَرْط الكِفايَة تطرّق ذلك أيضاً إلى العِلْم والدّين، وسَقَط اعْتِبارُ شُروط هذا المَنْصِب، وهو خِلافُ الإجْماع .

وَلْنَتكلّم الآنَ في حِكْمة اشْتِراط النَّسَب ليتحقَّق به الصّوابُ في هذه المذاهِبِ، فنقولُ: إنّ الأَحكامَ الشرعيّةَ كلَّها لا بُدّ لها من مَقاصِد وحِكَمٍ تَشْتَملُ عليها، وتُشَرَّع لأجْلها. ونحن إذا بَحَثْنا عن الحِكْمة في اشْتِراط النَّسَب القُرَشيّ ومَقْصدِ الشّارعِ مِنه، لم تَقْتَصر فيه على التّبرُّك بوُصْلة النّبيّ ﷺ كما هُوَ في المَشْهور، وإن كانت تلك الوُصْلةُ موجودةً والتبرُّك بها حاصِلاً؛ لكنّ التّبرُّك ليس من المَقاصِد الشّرعيّة كما عَلِمْتَ، فلا بُدَّ إذًا من مصْلَحةٍ في اشْتراط النّسَب هي المَقْصودةُ في مَشْروعِيّته. وإذا سَبَرْنا وقَسَّمْنا / لم نَجِدْها إلاّ اعْتبار العصبيّة الّتي تكون بها الحمايةُ [131ب] والمُطالَبة، ويَرْتَفِعُ الخِلافُ والفُرْقَةُ بوُجودها لصاحِب المَنْصِب، فتسكُنُ إليه المِلّة وأهلُها، ويَنْتَظِم حَبْلُ الأُلْفة فيها. وذلك أنَّ قُرَيْشاً كانوا أَنْفَ مُضَر وأَصْلَهم وأَهْلَ الغَلَب منهم، وكان لهم على سائِر مُضَر العِزَّةُ بالكَثْرة والعَصبِيّة والشّرَف، فكان سائِرُ العَرب يَعْرِفون لهم ذلك، ويَسْتَكينون لغَلَبهم. فلو قد جُعِل الأمرُ في سِواهم لتُوُقِّعَ افْتِراقُ الكَلِمة بمُخالَفتِهم، وعَدَم انْقيادِهم؛ ولا يَقْدِرُ غيرُهم من قَبائل مُضَر أن يَرُدَّهم عن الخِلاف، ولا يَحْملهم على الكُرْه، فتَفْترقُ الجماعةُ وتَخْتلفُ الكَلِمَةُ. والشّارعُ مُحَذِّرٌ من ذلك، حريصٌ على اتّفاقهم ورَفْعِ التّنازُع والشّتات بينهم، لتحْصُلَ اللُّحْمَةُ

والعَصبيَّةُ وتَحْسُنَ الحمايةُ. بخِلاف ما إذا كان الأمرُ في قُرَيْشٍ، لأنّهم قادِرون على سَوْق النّاس بعَصَا الغَـلَب إلى ما يُراد مِنهم، فلا يُخْشى من أحدٍ خلافٌ عليهم ولا فُرْقة؛ لأنّهم كَفيلون حينئذٍ بدَفْعها ومَنْع النّاس منها. فاشتُرط نَسَبُهم القُرَشيُّ في هذا المَنْصِب، وهم أهلُ العَصبيّة القَويّة، ليكون أَبْلَغَ في انْتظام المِلّة واتّفاق الجماعَـة؛ وإذا انْتَظمت كَلِمَتُهم انْتَظَمَت بانْتِظامها كَلِمَةُ مُضَر أَجْمع، فأَذْعَن لهم سائِرُ العَرَب، وانقادَتْ الأُمَمُ سِواهم إلى أحْكام المِلّة، ووَطِئَتْ جنودُهم قاصِيَةَ البلاد، كما وقع في أيّام الفُتوحات، واسْتَمرّ بَعْدها في الدَّوْلَتَيْن إلى أن اضْمحلّ أمرُ الخِلافة، وتلاشتْ عَصبيَّة العَرَب. وَيَعْلَمُ ما كان لقريشٍ من الكَثْرة والتّغلُّب على بُطـون مُضَـر، من مَارَس أخبارَ العَرَب وسِيَرَهم، وتفطّن لذلك من أحْوالهم. وقد / [132أ] ذكر ذلك ابنُ إسْحاق في كِتاب السِّيَر[1]، وغَيْرُه.

وإذا ثَبَت أنّ اشْتِراط القُرَشيّة إنّما هو لرَفْع التَنازُع بما كان لهم من العَصبيّة والغَـلَب، وعلِمْنا أنّ الشّارِع، لا يَخُصّ الأحكامَ بجيـلٍ ولا عَصْرٍ ولا أُمّةٍ، عَلِمْنا أنّ ذلك إنّما هو من الكِفاية، فرَدَدْناه إليها وطَرَدنا العِلَّة المُشْتمِلة على المَقْصود من القُرَشِيَّة، وهي وُجود العَصبيَّة، فاشْتَرطنـا في القائِم بأمُـور المُسْلمـين أن يكـونَ من قومٍ أُولي عَصبِيَّة قويَّةٍ غالبةٍ على من مَعَها لعَصْـرها، لِيَستَتبعوا مَنْ سِـوَاهُم، وتجتمـعُ الكلمةُ على حُسْن الحِماية. ولا يَعُمّ ذلك في الأقْطار والآفاق كما كان في القُرَشِيَّة ؛ إذ الدَّعْوةُ الإسلاميّةُ الّتي كانت لهم كانت عامّةً، وعصبيةُ العَرَب كانت وافِيةً بها فغَلَبوا سائِرَ الأُمَم. وإنّما نَخُصّ لهذا العَهْد كلَّ قُطْر بمن تكون له فيه العَصبِيّة الغالِبة. وإذا

(1) لا يوجد في القسم المطبوع من الكتاب .

نَظَرْتَ سرّ الله في الخِلافَة لم يَعْدُ هذا؛ لأنّه سُبْحانَه إنّما جَعلَ الخليفةَ نائِباً عنه في القِيام بأُمور[أ] عِبادِه ليَحْمِلَهم على مَصالِحِهم ويُرْجِعَهم عن مَضارِّهم، وهو مُخاطَب بذلك، ولا يُخاطَب بالأمْر من لا قُدْرَةَ لَهُ عليه. ألا تَرى ما ذكره الإمامُ ابنُ الخَطيب[1] في شَأْنِ النّساءِ، وأنهنّ في كثيرٍ من الأحْكام الشّرْعيّة جُعِلْنَ تبَعاً للرّجال ولم يَدْخُلْنَ في الخِطاب بالوَضْع ، وإنّما دَخَلْـنَ عنده بالقِياس، وذلكَ لمّا لم يكـن لـهنّ من الأَمْر شيءٌ ، وكان الرّجالُ قوّامين[ب] عليهنّ، اللّهمّ إلاّ في العِبادات الّتي كلّ أحدٍ[ج] فيها قائِمٌ على نَفْسه ، فخِطابُهُنَّ فيها بالوَضْع لا بالقِياس. ثمّ إنَّ الوُجودَ شاهِدٌ بذلك ؛ فإنّه لا يقوم بأَمْر أُمّةٍ أو جيلٍ إلاّ من غَلَب عليهم. وقلّ أن يكونَ الأَمْرُ الشَّرْعيُّ مُخالِفًا للأمْر الوُجوديّ، والله أَعْلَم .

27 ۞ / فَصْلٌ، في مَذاهب الشّيعَة في حُكْم الإمامَة [132ب]

اعْلَمْ أنَّ الشّيعَة لغةً هم الصّحْبُ والأَتْباعُ، ويُطْلَق في عُرْف الفُقَهاء والمُتَكَلّمين من الخَلَف والسَّلَف على أتْباع عَلِيٍّ وبَنيه رضي الله عَنْهم. ومَذْهَبُهم جميعًا مُتّفقين عليه: أنّ الإمامَة لَيْستْ من المَصالِح العَامّة الّتي تُفَوّض إلى نَظر الأُمّة، ويَتَعَيَّنُ القائمُ بها بتَعْيينِهِـمْ، بل هي رُكْنُ الـدّين وقاعـدةُ الإسْـلام، ولا يجوزُ للنّبِيّ إغفالُه ولا تَفْويضُه إلى الأمّة، بل يَجِبُ عليه تَعْيين الإمام لهم، ويَكونُ معصوماً من الكَبائِر والصّغائِر . وأنّ علياً ، رَضي الله عنه ، هو الّذي عَيّنه صلـواتُ الله عليـه

(أ) ج: بأمر (ب) ظ ل: قوامون (ج) ل: واحد .

(1) هو ابن خطيب الرّيّ، محمد بن عمر الرّازي، فخر الدين. (يَرِدُ التّعريف به في المُعْجم)، ومعنى النّقل في مفاتيح الغيب 10: 90-91 .

بنُصوص يَنْقُلونها ويُؤَوِّلونَها على مُقْتضَى مَذْهبِهم، لا يَعْرِفُها جَهابِذةُ السُّنَّة ولا نَقَلَةُ الشَّريعَة، بلْ أكثرُها مَوْضوعٌ أو مَطْعونٌ في طريقِه، أو بعيدٌ عن تأْويلاتِهم الفاسِدة.

وتَنْقسم هذه النُّصوصُ عندهم إلى جَلِيّ وخَفِيّ:

فالجليُّ مثْل قَوْله[1]: "من كنتُ مَوْلاهُ فَعَليٌّ مَوْلاه". قالـوا: ولم تَطَّـرِدْ هـذه الولايَةُ إلاّ في عَليّ؛ ولهذا قال له عُمَرُ: أصبحـتَ مَـوْلَى كلِّ مُـؤْمِنٍ ومُؤْمِنـةٍ. ومنهـا قولُه[2]: "أَقْضَاكُمْ عليٌّ". ولا مَعْنَى للإمامَة إلاّ القَضاء بأَحْكام الله، وهو المُرادُ بأُولي الأَمْر الواجبةِ طاعتُهم من الله، بقوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [سورة النساء، من الآية 59]، والمرادُ الحُكمُ والقَضاءُ، ولهذا كان حَكَمًا في قَضيَّة الإمامَة يومَ السّقيفَة دون غَيْره. ومنها قولُه[3]: "من يُبايِعُني على رُوحِه وهـو[أ] وَصِيٌّ ووليٌّ هذا الأَمْر من بَعْدي"، فلمْ يُبايِعْه إلاّ عَليّ.

ومن الخَفيّ عندهم بَعْثُ النّبيّ ﷺ عَلِيّاً لِقراءة سورَة بَراءَة في المَوْسِم حين أُنزلتْ؛ فإنّه بَعثَ بها أوّلاً أبا بَكْر، ثمّ أُوحِيَ إليه: لِيُبَلِّغْهُ رجلٌ منكَ أو من قَوْمِـك،

(أ) ل: فهو .

(1) هذه الجملة من الحديث ذكرت عن عدد من الصحابة، منهم: علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقّاص، وزيد بن أرقم، وبريدة بن الحصيب وغيرهم. جمعهم الذهبي في رسالة سماها: طُرق حديث من كنت مولاه فعليّ مولاه. حققها السيّد عبد العزيز الطباطبائي. وطبعت في طهران سنة 1423هـ .

(2) هذا ليس من الحديث، إنّما هو من قول عمر بن الخطاب ، أخرجه ابن سَعْد في طبقاته 2: 339، والحاكم 3: 305، ونصُّه : عليٌّ أقضانا وأُبَيٌّ أقْرَؤنا . انظر تاريخ الإسلام 2: 362- .

(3) لم أقف عليه .

/ فبعثَ عَلِيّاً ليكونَ القاريءَ المُبَلِّغَ. قالوا: وهـذا يَدُلُّ على تَقْـديم عَلِيّ؛ وأيضاً فلَـمْ يُعْرَف أنّه قَدَّم أحدًا على عَليّ. وأمّا أبو بَكْر وعُمَر فقد قدّم عليهما في غَزاتَيْن، أُسامَةَ ابن زَيْد مَرَّةً، وعَمْرو بن العاص أُخْرَى . [133 أ]

وهذه كلُّها أدِلّة شاهِدَةٌ بتَعْيينِ عَليٍّ للخِلافة دون غَيْره. فمِنْهـا ما هـو غَيْرُ معروفٌ، ومنها ما هو بَعِيدٌ عن تأْويلهم .

ثم منهم من يَرى أنَّ هذه النُّصوصَ تَدُلُّ على تَعْيين عليّ(أ) وتَشْخيصه، وكذلك تَنْتقِل منه إلى مَنْ بَعْدَه ، وهؤلاء هم الإمامِيَّةُ ، ويَتَبرَّأون من الشَّيْخيْن حين لم يُقَدّموا عَلِيّاً ويُبايِعوه بمُقْتضى هذه النّصوص، يَغْمَصونَ في إمامَتِهما . ولا نَلْتَفِتُ(ب) إلى نَقْل القَدْح فيهما من غُلاتِهم ، فهو مَرْدودٌ عنْدنا وعنْدهم.

ومنهم من يقولُ إنّ هذه الأَدِلَّة إنَّما اقْتضَتْ تَعْيينَ عَليٍّ بالوَصْف لا بالشّخْصِ، والنّاس مُقَصّرون حيثُ لم يَضَعوا الوَصْفَ مَوْضِعَهُ، وهؤلاء هم الزَّيْديّة، ولا يَتَبرَّأون من الشَّيْخين ولا [يَغْمَصون](ج) في إمامتهما، مع قَوْلهم بأنَّ عَلِيّاً أفضلُ منهما، لكنّهم يُجَوِّزون إمامَةَ المَفْضولِ مع وُجود الأَفْضَلِ.

ثم اختلَفَ هؤلاء الشِّيعة في مَساقِ الخِلافة بَعْد عَلِيّ:

فمنهم من ساقَها في وُلْد فاطِمةَ بالنَّصّ عليهم واحِدًا بَعْد واحدٍ، على ما نَـذْكر بَعْد؛ وهؤلاء يُسَمَّون الإمامِيَّة، نسبةً إلى مَقالَتِهم باشْتِراط مَعْرفة الإمام وتَعْيينه في الإيمان، وهي أَصْلُ مَذْهبهم.

(أ) ل: تَعْيينه (ب) ل: يُلْتَفَتُ (ج) ظ: يغمضون .

ومنهم من ساقَها في وُلْد فاطِمةَ، لكنْ بالاخْتيار من الشّيعَة. ويُشترطُ أن يكون الإمامُ منهم عالمًا زاهِدًا جَوادًا شُجاعاً، ويَخْرجُ داعياً إلى إمامَتِه؛ وهؤلاء هم [133ب] الزّيديّة، نِسْبَةً إلى صاحب المَذْهَب، وهو زَيْدُ / بن عليّ بن الحُسَيْن السِّبْط، وقد كان يُناظِر أخاه مُحمّدًا الباقِرَ على اشْتِراط الخُروج في الإمام، فيُلْزِمهُ الباقِرُ أن لا يكون أبوهما زَيْن العابِدين إماماً لأنّه لم يَخْرُجْ ولا تَعَرّضَ للخُروج. وكان من ذلك يَنْعى عليه مَذاهبَ المُعْتزِلَة وأَخْذَه إيّاها عن واصِل بن عَطاء. ولمّا ناظَرَ الإماميّةُ زيداً في إمامَةِ الشّيْخَيْن ورأَوْه يقول بأمامَتِهما ولا يَتبرّأُ منهما، رَفَضوه ولم يَجْعلوه من الأئمّة، وبذلك سُمُّوا رافِضَة.

ومنهم من ساقَها بعدَ عَليّ أو ابْنَيْه السِّبْطينِ، على اخْتِلافهم في ذلك، إلى أخيهما محمّد بن الحَنَفيّة، ثمّ إلى وُلْده، وهمُ الكَيْسانِيّة، نسبةً إلى كَيْسَان مَوْلاه.

وبين هذه الطّوائِف اخْتِلافاتٌ تَرَكْناها اخْتِصاراً.

وفيهم طوائفُ يُسَمّوْن الغُلاة، تجاوَزوا حُدودَ العَقْل والإيمان في القَوْل بإلاهيّة(أ) هؤلاء الأئمّة؛ إمّا على أنّه بَشَرٌ اتّصَفَ بصفات الأُلوهيّة؛ أو أنّ الإلَه حلّ في ذاته البَشَريّة، وهو قَوْلٌ بالحُلول يُوافق مَذاهِبَ النَّصارَى في عيسَى صلواتُ الله علَيْه. ولقد حَرّقَ عليٌّ رضي الله عَنْه بالنّار من ذَهَب إلى ذلك فيه منهم؛ وسَخِطَ محمّدُ بنُ الحَنَفيّة المختارَ بن أبي عُبَيد لمّا بَلَغه مثلُ ذلك عنه، فصرّح بلَعْنَته والبَراءةِ منه؛ وكذلك فعلَ جعفرُ الصّادقُ بمن بلَغه مِثْلُ هذا عنه.

(أ) ل: غُيّرت إلى ألوهيّة.

ومنهم من يقول إنّ كمالَ الإمام لا يكونُ لغيْره، فإذا ماتَ انتقلَتْ روحُه إلى إمامٍ آخر ليكونِ فيه ذلكَ الكَمالُ؛ وهو قَوْلٌ بالتَّناسُخ.

ومن هؤلاء الغُلاة من يَقِفُ عند واحدٍ من الأئمّة لا يَتجاوَزُه إلى غَيْره، بحَسَب من تَعيّن لذلك عندهم، وهؤلاء هم الواقِفيّة.

فبعضُهم يقولُ: هو حَيٌّ لم يمُتْ، إلاّ أنه غائِبٌ عن أَعْيُنِ النّاس، ويَسْتَشْهِدون لذلك بقَضيّة الخَضِرِ. / قيل مثلُ ذلك في عَلِيّ رضي الله عنه، وأنّه في السَّحاب، والرّعدُ صوتُه، والبَرْقُ سَوْطُه. وقالوا مثلَه في محمّد بن الحَنفيّة، وإنّه في جَبل رَضْوَى من أرْض الحِجاز، قال شاعرهم كُثَيّر[1]: [من الوافر] [134أ]

أَلاَ إنَّ الأئمّـةَ من قُـرَيشٍ وُلاةُ الحقِّ أَرْبعةٌ سَواءُ
عَلِيٌّ والثـلاثةُ من بَنيـهِ هُمُ الأَسْباطُ لَيْس بهم خَفاءُ[أ]
فَسِبْطٌ سِبْطُ إيمانٍ وَبِرٍّ[ب] وسِبْطٌ غيَّبَتْهُ كَرْبَلاءُ
وسِبْطٌ لا يَذوقُ الموتَ حتَّى يَقودَ الجيشَ[ج] يقدُمُه اللِّواءُ
تَغَيَّبَ لا يُرَى فيهم[د] زماناً بِرَضْوَى، عنده عَسَلٌ وماءُ

وقال مثلَه غُلاةُ الإماميّة، وخصوصاً الاثْنا عَشَريّة منهم، يَزْعمون أنّ الثّانيَ عَشَر من أئمّتهم، وهو محمَّد بن الحسَن العَسْكريّ، ويُلَقّبونه المَهْديّ، دخل في سِرْدابٍ بدارهم بالحِلَّة، وتَغَيّب حين اعْتُقِل مع أُمّه وغابَ هُنالك، وهو يَخْـرج آخرَ

(أ) رواية الديوان: هُمُ أسباطه والأوصياء (ب) الديوان : وحلم (ج) الديوان: الخيل يقدمها (د) الديوان: عنهم .

(1) ديوانه 521 .

الزّمان فيملأُ الأَرْضَ عَدْلاً؛ يُشيرون بذلك إلى الحَديث الواقع في كِتاب التّرمِذيّ[1] في المهديّ؛ وهم إلى الآن يَنْتَظِرونَه، ويُسَمّونه المُنتظَرَ لذلك، ويقِفون في كلّ ليلةٍ بَعْد صلاةِ المَغرب بباب هذا السِّرْداب، وقد قَرّبوا مَرْكَباً، فيَهْتِفون باسْمه ويَدْعونَه للخُروج، حتّى تَشْتَبِك النُّجوم، [ثم ينفضُّون][أ] ويُرْجِئون الأمرَ إلى اللّيلـة القابلـة، وهم على ذلك [لهذا][أ] العَهْد.

وبعضُ هؤلاء الواقِفِيّة يقول: إنّ الإمام الّذي ماتَ يَرْجع إلى حَياته الدُّنيا. ويَسْتَشْهِدون لذلك بما وقَع في القُرآن الكريم من قِصّة أَهْل الكَهْف، والّذي مرّ على [134ب] قَرْيةٍ، وقَتيلِ بني إسرائيل حين ضُرِب بِعظام البَقَرة الّتي أُمِروا بذَبْحِها. ومِثْلُ ذلك / من الخَوارقِ الّتي وَقَعَتْ على طَريق المُعْجزة[ب]، فلا يصحُّ الاسْتِشْهادُ بها في غَيرِ مَوْضِعها.

وكان من هؤلاء السّيِّد الحِمْيَريّ، ومن شِعْره في ذلك[2]: [من الوافر]

إذا ما المرءُ شابَ له قَذَالٌ ... وعَلَّلَهُ المَواشِطُ بالخِضابِ
فقدْ ذَهَبَتْ[ج] بَشاشَتُه وأَوْدَى ... فقُمْ با صاحِ نَبْكِ على الشّبابِ
فَلَيْس بعائِدٍ ما فاتَ مِنْه ... إلى أحَدٍ إلى يوم الإيابِ[د]
إلى يَوْمٍ يَؤُوبُ النّاسُ فيه ... إلى دُنْياهمو قَبْلَ الحِسابِ

(أ) سقط من ظ وحدها (ب) ل: الإعجاز (ج) الديوان: وَلَّتْ (د) الديوان: المآب.

---

(1) ليس في الأحاديث التي أخرجها الترمذيّ في المهديّ هذه الألفاظ، وهي ثلاثة أحاديث (2230) و(2231) و (2232) على أنه ورد من حديث أبي سعيد الخدريّ عند أبي داود (4285) وفي حديث عليّ (4283).

(2) ديوانه: 120.

أَدينُ بأنّ ذلك دينُ حَقٍّ ... وما أنا في النُّشورِ بذي ارْتيابِ
كذاكَ اللـهُ أَخْبـرَ عن أناسٍ ... حَيوْا من بَعْد دَرْسٍ في التّرابِ

وقد كفانا مَؤونَةَ هؤلاءِ الغُلاةِ أَئمّةُ الشّيعةِ ، فإنّهم لا يقولون بها ، ويُبْطِلون احْتِجاجاتِهم عَلَيْها .

فأمّا الكَيْسانيّـةُ، فساقوا الإمامَةَ من بَعْد محمّـد بن الحَنَفيّـة إلى ابْنـه أبي هاشِمٍ، وهؤلاء هم الهاشِميّة. ثم افْترَقوا، فمنهم من ساقَها بَعْدَه إلى أخيه عَلِيّ، ثمّ إلى ابْنِه الحَسَن بن عَلِيّ . وآخرون زَعَموا أنّ أبا هاشِمٍ لما ماتَ بأَرْض [الشَّراة][أ] مُنْصَرِفًا من الشّام ، أَوْصَى إلى محمّد بن عليّ بن عَبْد الله بن عبّاس، وأَوْصَى محمّد إلى ابْنـه إبراهيم المعروف بالإمام، وأوصَى إبراهيمُ إلى أخيه عبد الله بن الحارِثيّـة، المَلقّـب بالسّفّاح ، وأَوْصَى هـو إلى أخيه عبـد الله أبي جَعْفَـر الملَقّب بالمَنْصـور ، وانتَقَلَتْ في وُلْده بالنّصّ بالعَهْد[ب] واحِدًا بَعْدَ واحِدٍ إلى آخِرهم. وهذا مَذْهَب الهاشِميّة القائمين بدَوْلة بَني العبّاس. وكان منهم: أبو مُسْلم، وسُلَيْمان بن كَثير ، وأبو سَلَمَة الخَلاّل ، وغيرُهم من شِيعَة العبّاسيّة . وربّما يَعْضُدون ذلك بأنّ حَقَّهم في هذا الأمْرِ يَصِلُ إليهم من العَبّاس ، لأنّه كان حَيّاً عنْد الوَفاة ، وهو أَوْلى بالوِراثة بعصَبَـة العُموميّة[ج].

[135أ] وأمّا الزّيْدِيّة ، / فساقوا الإمامَةَ على مَذْهبهم فيها ، وأنّها باخْتِيار الحلّ والعَقْد لا بالنّصّ . فقالوا بإمامَة عليّ ، ثم ابْنِه الحَسَن، ثم أَخيه الحُسَيْن، ثم ابْنـه عليّ زَيْن

(أ) من ع، وفي بقية الأصول مهملة : السراة (ب) من ظ، وفي بقية النسخ: والعهد (ج) من ظ ج ع ، وفي ل ي : العمومة.

العابِدين، ثم ابْنهِ زَيْدِ بن عليّ، وهو صاحب هذا المَذْهَب. وخرج بالكوفة(أ) داعِيًا إلى الإمامَة، فقُتِل وصُلِب بالكُنَاسَة .

وقال الزّيْديّة بإمامَة ابْنهِ يَحْيى من بَعْده ، فمَضَى إلى خُراسان ، وقُتل بالجَوْزَجان، بَعْد أن أَوْصَى إلى محمّد بن عبد الله بن حَسن بن الحَسن السِّبْط، ويُقال له النَّفْسُ الزَّكية ؛ فخرجَ بالحِجاز وتَلَقّب بالمَهْدِيّ، وجاءَتْه عَساكِرُ المَنْصور فهُزم وقُتل، وعَهِدَ بالأَمْر إلى أخيه إبْراهيم، فقام بالبَصْرة ومعه عيسى بن زَيْد بن عَلِيّ، فزَحَفَ إليهم المَنْصورُ في عَساكِره، أو قُوّادُه(ب) ، فهُزِم، وقُتِل إبراهيمُ وعيسَى؛ وكان جَعْفرُ الصّادق قد أَخْبَرَهم بذلك كلّه، وهي معدودةٌ في كَراماته .

وذهبَ آخرون منْهم إلى أنّ الإمامَ بَعْد محمّد بن عبد الله النَّفْس الزّكيّة، هو محمّد بن القاسِم بن عَلِيّ بن عَلِيّ بن عُمَر، وعُمَرُ هو أخو زَيْد بن عَلِيّ، فخرجَ محمّد ابن القاسِم بالطالَقان، فقُبِض عليه وسيقَ إلى المُعْتَصِم، فحَبَسه، وماتَ في مَحْبَسِه.

وقال آخرون من الزّيْدِيّة: إنّ الإمامَ بَعْد يَحْيى بن زَيْد هو أخوه عيسَى الّذي حضرَ مع إبراهيم بن عبْد الله في قِتاله مع المَنْصور، ونَقَلوا الإمامَة في عَقِبِه، وإليه انْتَسب دَعِيّ الزَّنْج، كما نَذْكُره في أَخْبارهم.

وقال آخرون من الزّيْديّة: إنّ الإمامَ بعد محمّد بن عبد الله، أخوه إدْريسُ الّذي فَرّ إلى المَغرِب وماتَ هُنالك، وقام بأَمْره ابْنُهُ إدْريسُ بن إدْريس، واخْتَطّ مدينةَ فَاس، وكان من بَعْده عَقِبُه مُلوكًا بالمَغْرِب إلى أن انْقَرَضوا، كما نَذْكُر في أَخْبارهم.

(أ) ظ: إلى الكوفة (ب) كذا ضبطت في ل ع على معنى الشكّ فيمن تولّى الزحف، فتكون فاعِل زحف .

وبَقِيَ أمْرُ الزَّيديَّة بَعْد / ذلكَ غيرُ مُنْتَظِم. وكان منهـم الدّاعي الّذي مَـلَكَ [135ب] طَبَرِسْتان، وهو الحَسَنُ بن زَيْد بن محمّد بن إسْماعيل بن الحَسَن بن زَيْد بن الحَسَن السِّبْط، وأخوه محمّد بن زَيْد . ثم قام بهذه الدَّعْوة في الدَّيْلَم الناصِرُ الأُطْروش منهم، وأَسْلَموا على يَدِه، وهو الحَسَنُ بن عليّ بن الحسن بن عليّ بن عُمَر، وعُمَر أخو زَيْد ابن عليّ، فكـانتْ لبَنيه في طَبَرِسْتان دَوْلَـةٌ، وتوصَّـل الدَّيْلَم مـن سَبَبِهـم إلى المُلْك والاسْتِبْداد على الخُلَفاء ببَغْداد ، كما نَذْكُرُ في أَخْبارهم.

وأمَّا الإماميّة ، فساقوا الإمامَةَ من عليّ الوَصِيّ(أ) إلى ابنه الحَسَنِ بالوَصِيّة، ثم إلى أخيه الحُسَيْن ، ثم إلى ابنِه عليّ زينِ العابِدين ، ثمّ إلى ابنِه محمّد الباقِر ، ثمّ إلى ابنِه جَعْفَرِ الصّادق ، ومن هُنا افْتَرقوا فِرْقَتَيْن :

فَفِرْقَةٌ سَاقوها إلى وَلَده إسْماعيل، ويُعَرِّفونَهُ بَيْنهم بالإمـام، وهم الإسْماعيليّـة.

وفِرْقَةٌ ساقوها إلى ابْنه موسَى الكاظِم، وهم الاثْنا عَشَريّة، لوقُوفِهم عند الثّاني عَشَر من الأَئِمّة، وقولِهم بغَيْبَته إلى آخرِ الزّمان ، كما مرّ.

فأمّا الإسْماعيليّة فَقالوا بإمامة إسْماعيل الإمام بالنّصّ من أَبيه جَعْفَر، وفائدةُ النّصّ عليه عِنْدهم، وإن كان قَدْ مات قَبْل أَبيه، إنّما هي بَقاءُ الأَئِمّة(ب) في عَقِبِه، كقِصّة هارونَ مع موسى صلواتُ الله عليهما.

قالوا: ثمّ انْتَقلت الإمامةُ من إسْماعيل إلى ابْنِهِ محمّد المَكْتُوم، وهو أَوّلُ الأئِمّة المَسْتورين؛ لأنّ الإمام عندهم قد لا تَكُونُ له شَوْكَة فَيَتَسَتّرُ، ويكونُ دُعاته

(أ) كذا في ظ ع ج، وفي ل ي: الرضيّ (ب) من ظ، وفي الأصول الأخرى: الإمامة .

ظاهِرين ، إقامةً للحُجّة على الخَلْق ، وإذا كانَت له شوكَةٌ ظَهَرَ وأظهَرَ دَعْوَته . قالوا: وبعد مُحمّد المَكْتوم ابنه جَعْفرُ المُصدّق؛ وبَعْدَه ابنُـه محمّد الحبيب وهو آخـر المسْتُورين؛ وبَعْده ابنُه عُبَيْد الله المَهْدِيّ الّذي ظَهَر داعِيَتُه / [136أ] أبو عَبْـد الله الشّيعيّ في كُتامة، بايَعَ الناسُ على دَعْوَته، ثم أَخْرَجَهُ من مَعْتَقله بسِجِلْماسَة، ومَلَكَ القَيْروانَ والمَغْرب، ومَلَكَ بَنوهُ من بَعْده مِصْرَ كما هو مَعْروفٌ في أَخْبارهم.

ويُسمَّى هؤلاء الإسْماعيلّية، نسبةً إلى القَوْل بإمامة إسْماعِيل ، ويُسَمَّوْن أيضًا الباطِنيَّة نسبةً إلى قَوْلهم بالإمام الباطِن أي المَسْتور . ويُسَمّوْن أيضاً المَلْحِدَة لما في ضِمْن مقالاتهم من الإلْحاد . ولهم مقالاتٌ قَديمةٌ ومقالاتٌ جَديدة ، دعا إليها الحسنُ بن محمَّد الصّبّاح في آخِر المائة الخامِسَة ، ومَلَكَ حُصوناً بالشّام والعِـراق ، ولم تَزَلْ دَعْوَتُه [قائمةً][أ] فيها إلى أن تَوَزّعها الهَـلاكُ بَيْنَ مُلوك التُّرْك بِمِصْر ومُلـوك [الطّطر][ب] بالعِراق فانقرضَتْ. ومقالةُ هذا الصّبّاح في دَعْوته مَذْكورةٌ في كتاب المِلَل والنّحَل للشّهْرِسْتانيّ[1] .

وأمّا الاثْنا عَشَرِيّة - ورُبّما خُصّوا باسْم الإمامِيّة عند المُتَأخّرين منهم - فقالوا بإمامَة موسَى الكاظِم بن جَعْفر، لوَفاة أخيـه الأكْبَر إسْماعيلِ الإمام في حَيـاة أبيهـما جَعْفَر، فَنَصَّ على إمامَة موسى هذا، ثم ابْنهِ عَلِيّ الرِّضَا، الّذي عَهِدَ إليه المَأمـونُ، ومات قَبْلَه فلمْ يَتِمّ له أمرٌ، ثم ابْنِه محمّد التّقيّ، ثم ابنِه عَلِيّ الهادِيّ، ثم ابْنِه الحَسَنِ العَسْكَرِيّ، ثمّ ابْنِه محمّد المَهْديّ المُنْتَظَر الّذي قَدَّمْنا ذِكْرَهُ .

(أ) من ل (ب) من ع ج ل ي، وفي ظ: الطرطر، ويضع على الطاء نقطتين لضبط النطق .

(1) الملل والنّحل 1: 195.

وفي كلٍّ واحدٍ من هذه المَقالات للشِّيعَة اختِلافٌ كثيرٌ؛ إلاّ أنَّ هذه أشْهرُ مَذاهِبِهم، ومن أرادَ اسْتيعابَها ومُطالَعتَها فعليْه بكُتبِ المِلَل والنِّحَل لابن حَزْم والشَّهْرِسْتَانيّ وغَيْرِها، ففيها بيانُ ذلك. واللهُ ﴿يُضِلّ من يَشاءُ ويَهْدي من يَشاء﴾ [سورة النحل، من الآية 93] .

28 ۞ فَصْلٌ، في انْقلاب الخِلافَة إلى المُلْك

اعلَمْ أنّ المُلْكَ غايةٌ طبيعيةٌ للعَصبِيّة، ليس وقوعُه عنها / باخْتيارٍ، إنّما هو [136ب] بضرورَةِ الوُجود وتَرْتيبِه كما قُلْناهُ من قَبْل، وأنّ الشّرائِعَ والدّيانات وكلَّ أمرٍ يُحْمَلُ عليه الجُمْهورُ فلا بُدَّ فيه من العَصبِيَّة، إذ المُطالَبَة لا تَتِمُّ إلاّ بها كما قَدّمْناه؛ فالعَصبِيَّةُ ضَروريّةٌ للمِلّة، وبوُجودِها يَتِمُّ أمْرُ الله منها. وفي الصَّحيح[1]: "ما بَعَث الله نَبِيًّا إلاّ في مَنْعَةٍ من قَوْمِه".

ثم وَجَدْنا الشّارِعَ قد[أ] ذَمَّ العَصبِيَّة ونَدَب إلى اطِّراحِها وتَرْكِها، فقال[2]: "إنّ الله أَذْهب عنكم عُبِّيَّةَ الجاهِليّة وفَخْرَها بالآباء، أنْتم بَنو آدمَ وآدمُ من تُراب"، وقال تعالى: ﴿إنَّ أكْرَمَكُمْ عندَ الله أتْقَاكُمْ﴾ [سورة الحجرات، من الآية13]. ووَجَدْناه أيضًا قد ذَمَّ المُلْكَ وأَهْلَه، ونَعَى على أَهْله أَحْوالَهم من الاسْتِمتاع بالخَلاقِ

(أ) سقط من ل .

---

(1) تقدّم ذكره وتخريجه في صفحتيْ 168، 277.

(2) أخرجه أحمد 2: 361، والترمذيّ (3956) وهو آخر حديث في كتابه، وأبو داود (5116)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (3458)، والبيهقي في السنن الكبرى 10: 232 وفي شعب الإيمان (5126) و(5127) و(5128) .

والإسرافِ في غَيْر القَصْد، والتَّنَكّب عن صِراطِ الله، وإنّما حَضَّ على الأُلْفَة في الدِّين، وحَذّر من الخِلاف والفُرْقة .

واعلَمْ أنَّ الدّنيا وأحوالَها كلَّها عندَ الشَّارِع مطيَّةٌ للآخِرة، ومن فَقَد المَطِيَّةَ فَقَدَ الوصولَ. ولَيْس مُرادُهُ فيما يَنْهى عنه أو يَذُمُّه من أَفْعال البَشَـر، أو يَنْـدُبُ إلى تَرْكه، إهمالَه بالكُلِّيّة أو اقْتلاعَه من أَصْله، وتَعْطيلَ القُوى الّتي نَشأَ عَلَيْها بالكُلّيّـة ، إنّما قَصْده تصريفها في أغْراض الحقّ جُهْدَ الاسْتِطاعة ، حتّى تَصيرَ المقاصِدُ كلُّها حَقّاً وتتَّحدَ الوِجْهة ، كما قال ﷺ[1] : "من كانَتْ هِجْرَتُهُ إلى الله ورَسولِه فهِجْرتُه إلى الله ورَسولِه ، ومن كانتْ هِجْرَتُه إلى دُنْيا يُصيبُها أو امْرَأةٍ يتَزَوَّجُها فهِجْرَتُه إلى ما هاجَر إليه". فلم يَذُمَّ الغَضَبَ وهو يَقْصد نَزْعَه من الإنسان، فإنّه لو زالَت منه قُوَّة الغَضَب لفُقِد منه الانْتِصارُ للحقّ ، وبَطُـل الجِهـادُ وإعلاءُ كَلمة الله به ؛ وإنّما يُـذَمُّ الغضب للشَّيْطان والأغْراض الذّميمة ؛ فإذا كان الغضبُ [لذلك كان مَذْموماً ، وإذا كان الغضبُ][أ] في الله ولله كان مَمْدوحاً ؛ وهو من شَمائِلـه ﷺ . وكـذا ذَمُّ الشَّهـواتِ / أيضًا[ب] ، ليس المُرادُ إبطالُها بالكُلِّيَّة؛ فإنّ من بَطُلَتْ شَهْوتُه كان نَقْصًا في حَقّـه؛ [137 أ] وإنّما المرادُ تَصْريفُها فيما أُبيحَ له باشْتِماله على المَصالح؛ ليكونَ الإنسانُ عَبْـدًا مُتصَرِّفًا طَوْعَ الأوامِر الإلهيـة. وكذا العَصَبِيّة حيث ذَمَّها الشَّرْع، وقال: ﴿لَن تَنْفَعكُمْ أَرْحامُكم ولا أَوْلادُكم﴾ [سورة الممتحنة، من الآية 3]، فإنما مُـــرادُهُ حيثُ تكون العَصبِيَّة

(أ) من ع ج ل ي، وسقط من ظ (ب) سقط من ل .

[1] هو في الصحيحين من حديث عمر بن الخطاب، وبه افتتح البخاريّ صحيحه (1)، وهو في الجهاد عند مسلم (1907) .

على الباطِل وأَحْوالِه كما كانت في الجاهِليَّة، وأن [لا](أ) يَكون لأحدٍ فخرٌ بها أو حقٌّ على أحدٍ، لأنّ ذلك مَجّانٌ من أَفْعال العُقَلاء، وغيرُ نافعٍ في الآخِرة الّتي هي دارُ القَرار. فأمّا إذا كانت العَصبِيّة في الحقّ وإقامة(ب) أَمرِ الله، فَأَمرٌ(ج) مَطْلوبٌ، ولو بَطُلَ لبَطُلَت الشَّرائِعُ، إذْ لا يَتِمّ قِوامُها إلاّ بالعَصَبِيّة كما قُلْناه من قَبْل. وكذا المُلْكُ، لمّا ذمَّه الشّارع لم يَذُمَّ منه الغَلَبَ بالحقّ وقهْر الكافّة على الدّين، ومُراعَاةِ المَصالح؛ وإنّما ذَمَّه لما فيه من التَّغلُّب بالباطِل وتَصْريف الآدمِيّين طَوْعَ الأَغْراض والشّهوات كما قُلْناه. فلو كان المَلِكُ مُخْلصاً في غَلَبه للنّاس أنّه لله، ويَحْمِلهُم على عِبادة الله وجِهاد عَدُوِّه لم يكن ذلك مَذْموماً.

وقد قال سليمانُ صلوات الله عليه: ﴿ربِّ هَبْ لي مُلْكاً لا يَنْبغي لأحدٍ من بَعْدي﴾ [سورة ص، من الآية 35]؛ لمّا عَلِم من نَفْسه أنّه بمَعْزِلٍ عن الباطِل في النُّبوّة والمُلْك.

ولمّا لَقِيَ مُعاويةُ عُمَرَ بنَ الخطّاب عند قُدومه إلى الشّام في أُبَّهةِ المُلْك وزِيِّه من العَديد والعُدَّة، اسْتَنْكَر ذلك، وقال: أَكِسْرَوِيّةٌ يا مُعاويَة؟! فقال: يا أميرَ المؤمنين، إنّا في ثَغْرٍ تُجاهَ العَدُوّ، وبنا إلى مُباهاتِهم بزينَة الحَرْب والجِهاد حاجَةٌ؛ فَسَكَت ولم يُخَطِّئْهُ لمّا احتَجَّ عليه بمَقْصَدٍ من مَقاصِد الحقّ والدّين. فلو كان القَصْدُ رَفْضَ المُلْك من أَصْله لم يُقْنِعْهُ هذا الجوابُ في تِلْك الكِسْرَوِيّة وانْتحالِها، بل كان يَحْرِص على خُروجه منها بالجُمْلة. وإنّما أرادَ عُمَرُ بالكِسْرَوِيّة ما كان عليه أَهْلُ فارِس / في مُلْكهم من ارْتكاب [137ب] الباطِل والبَغْي وسُلوكِ سُبُله، والغَفْلةِ عن الله؛ وأجابَهُ مُعاويةُ بأنّ القَصْدَ بذلك لَيْس كِسْرَوِيّةَ فارِس وباطِلَهم، وإنّما قَصْدُه(د) بها وَجْهَ الله، فَسَكَت.

(أ) من ل (ب) ي: وأقاموا (ج) ل: فهو أمرٌ (د) ل: قصد.

وهكذا كان شَأْنُ الصّحابة في رَفْض المُـلْك وأَحْوالِه ونِسْيان عَوائِده ، حَذَرًا من الْتِباسِها بالباطِل .

فلما استُحْضر رسولُ الله ﷺ، استَخْلَفَ أبا بَكْرٍ على الصّلاة، إذْ هي أهمُّ أمور الدّين، وارْتَضاه النّاسُ للخِلافة، وهي حَمْلُ الكافّة على أَحْكام الشّريعة. ولم يَجْرِ للمُـلْك ذِكْرٌ، لِمَا أنّه مَظِنّةٌ للباطِل ونِحْلـةٌ يومَئذٍ لأهْل الكُفْـر وأَعْداء الدّين. فقـام بذلك أبو بَكْر ما شاء الله متّبعًا سَنَنَ صاحِبه، وقاتَلَ أَهْلَ الرِدَّة حتّى اجْتمع العربُ على الإسْلام.

ثمّ عَهِد إلى عُمَر فاتّبع أَثَره، وقاتَل الأُمَم فغَلَبهم، وأَذِنَ للعَرَب في انْتزاع ما بأيْديهم من الدُّنيا والمُـلْك فغَلبوهم عليه، وانْتزعوه منهم. ثم صارت إلى عُثمـان، ثمّ إلى عَليّ؛ والكُلُّ مُتبَرِّئون من المُـلْك مُنَكِّبُونَ عن طُرُقِه.

واكّد ذلك لَديْهم ما كانوا عليه من غَضاضَة الإسْلام وبَداوة العَرَب. فقد كانوا أبعدَ الأُمَم عن أحْوال(أ) الدُّنْيا وتَرَفها، لا من حيثُ دينُهم الّذي يَدْعوهم إلى الزُّهْد في النّعيم، ولا من حَيْثُ بداوتُهم ومواطنُهم، وما كانوا عليه من خُشونَةِ العَيْش وشَظَفِه الّذي أَلِفوه.

فلم تكن أمَّةٌ من الأُمَم أَشغَبَ عَيْشاً مـن مُضَر، لمّا كانـوا بالحِجـاز في أَرْضٍ غيرِ ذات زَرْع ولا ضَرْعٍ ، وكانوا مَمْنوعين من الأَرْياف وحُبوبِها ، لبُعْدها واخْتِصاصها بمَنْ وَلِيهَا من رَبيعَة واليَمَن ؛ فلَمْ يكونوا يَتطاوَلون إلى خِصْبِها ؛ ولقد

(أ) ل: زينة .

كانوا كثيرًا ما يأْكلون العَقاربَ والخنافِسَ، ويَفْخرون بأكْل العِلْهِز، وهو وَبَرُ الإبِل يَمْهونَه بالحِجارة في الدَّم ويَطْبَخونَه. وقريباً من هذا كانت حالُ قُرَيْش في مَطاعِمِهم ومَساكِنِهم .

حتّى إذا اجْتَمعت / عصَبِيَّة العَرَب على الدّين بما أَكْرَمَهم اللهُ من نُبُوّة [138أ] محمّد ﷺ، زَحَفوا إلى أُمَمِ فارِس والرُّوم، وطَلَبوا ما كَتَبَ اللهُ لهم من الأَرْض بوَعْد الصِّدْق؛ فابْتَزّوا مُلْكَهم، واسْتباحوا دُنْياهم، فزَخَرت بحارُ الرَّفْه لديْهم، حتّى كان الفارسُ الواحِدُ يُقْسَم له في بَعْض الغَزَوات ثلاثون[أ] ألفاً من الذَّهَب أو نَحْوها، فاستَوْلَوْا من ذلك على ما لا يَأْخُذه الحَصْر. وهم مع ذلك على خُشونَةِ عَيْشهم؛ فكان عُمَرُ يُرَقِّع ثَوْبَه بالجِلْد، وكان عَلِيٌّ يقول: يا صَفْراءُ ويا بَيْضاءُ، غُرّي غَيْري. وكان أبو موسَى يَتَجافَى عن أَكْل الدّجاج لأنّه لم يَعْهَدْها للعَرب لِقلّتها يَوْمئِذٍ، وكانت المناخِلُ[ب] مَفْقودةً عندهم بالجُمْلة ، وإنّما يأكُلون الحِنْطَةَ بنُخَالها . ومكاسِبُهم مع هذا أَتَمّ ما كانت لأحدٍ من أَهْل العالم .

قال المَسْعوديّ[1]: في أيّام عُثْمان اقْتَنَى الصّحابَةُ الضِّياع والمالَ. فكانَ له يوم قُتِل عند خازِنِه خَمْسون ومائةُ أَلْف دينار، وأَلْفُ أَلْف دِرْهَم ؛ وقيمةُ ضِياعِه بوادي القُرَى وحُنَيْن وغَيْرِهما، مائتا أَلْف دينار، وخلَّفَ إبلاً وخَيْلاً كثيرةً.

وبلغ الثُّمْنُ الواحِد من مَتْروك الزُّبَيْر بعد وَفاته خَمْسين أَلْف دينار، وخَلَّفَ أَلْفَ فَرَسٍ وأَلْفَ أَمَةٍ.

(أ) في الأصول كلها: ثلاثين (ب) من ظ، وفي ع ج ل ي: المناخيل .

(1) مروج الذهب 76/3، 579 - 582 .

وكانت غَلَّةُ طَلْحة من العِراق أَلْف دينار كلَّ يوم، ومن ناحية الشَّرَاة أكثَرَ من ذلك.

وكان على مَرْبط عَبْد الرَّحمن بن عَوْف ألف فَرس، وله أَلْفُ بَعيرٍ وعَشَرةُ آلافٍ من الغَنَم، وبلَغ الرُّبْعُ من مَتْروكه بَعْد وَفَاتِه أربعةً وثَمانِين أَلْفاً.

وخلّف زيدُ بن ثابِت من الفِضَّة والذَّهَب ما كان يُكْسَر بالفُؤوس، غيرَ ما خَلَّف من الأَمْوال والضِّياع بمائة أَلْف دينار.

وبَنَى الزُّبَيْر دارَه بالبَصْرة، وكذلك بَنَى بمِصْر والكوفة والإسْكَنْدَريّة.

[138ب] وكذلك بَنَى طَلْحَةُ دارَه بالكوفة، وشَيَّد دارَه بالمدينة، وبناها / بالجِصِّ والآجُرِّ والسّاج.

وبَنَى سَعْدُ بن أبي وَقّاص دارَهُ بالعَقيق، ورفَع سَمْكَها، وأَوْسَع فَضاءَها، وجعلَ على أَعْلاها شُرُفاتٍ.

وبنى المِقْدادُ دارَه بالمدينة، وجعَلها مُجَصَّصةَ الظّاهر والباطِن.

وخلّف يَعْلَى بن مُنْيَة خَمْسين أَلْفَ دينار، وعِقارًا وغَيْر ذلك، ما قيمتُه ثلاثمائة أَلْف دِرْهم. انتهى كلامُ المَسْعوديّ.

فكانت مكاسِبُ القَوْم كما تراهُ، ولم يَكُنْ ذلك مَنْعِيّاً عليهم في دينهم، إذْ هي أموالٌ حلالٌ لأنَّها غَنائمُ و[فُيوء](أ)، ولم يكنْ تَصَرُّفُهم فيها بإسْرافٍ، إنّما كانوا على قَصْدٍ في أَحْوالهم كما قُلْناه؛ فلمْ يكن ذلك بقادحٍ [فيهم](ب). وإن كان الاسْتِكْثار من

(أ) في ظ وحدها: فيء. (ب) سقط من ظ.

الدُّنْيا مَذْموِمًا، فإنّما يَرْجعُ إلى ما أشرْنا إليه من الإسْراف والخُروج به عن القَصْد. وإذا كان حالُهم قَصْدًا ونَفقاتُهم في سُبُل الحقّ ومذاهِبه، كان ذلك الاسْتِكْثار عونًا لهم على طُرُق الحَقّ واكْتساب الدّار الآخِرة . فلمّا تَدرّجت البَداوَةُ والغَضاضَةُ إلى نِهايتها، وجاءَتْ طبيعةُ المُلْك الّتي هي مُقْتَضى العَصبِيّة كما قُلْناه، وحصلَ التّغلُّب والقَهْر، كان حكْمُ ذلك المُلْك عندَهم حُكْمَ الـتَّرَفِهِ والاسْتِكْثار من الأَمْوال؛ فلم يَصْرفوا ذلك التّغلُّبَ في باطلٍ، ولا خَرجوا به عن مَقاصِد الدّيانة ومَذاهبِ الحقّ.

ولما وَقَعَتْ الفِتْنةُ بين عَلِيٍّ ومُعاويَة ، وهي مُقْتَضى العَصَبِيَّة ، كان طريقُهم فيها الحقَّ والاجتهادَ ، ولم يكونوا في مُحارَبتهم لغرضٍ دُنْيويّ، أو لإيثارِ باطلٍ، أو لاسْتِشْعار حِقْدٍ كما يتوهَّمُه مُتَوَهِّمٌ[(أ)]، أو يَنْزَع إليه مُلْحِدٌ. وإنّما اخْتَلف اجْتِهادُهم في الحقّ، وخالَف كلُّ واحدٍ نَظَرَ صاحِبه باجْتِهاده في الحقّ، فاقْتَتَلوا عليه. وإن كان المُصيبُ عَلِيّاً فلمْ يكنْ معاويةُ قائمًا فيها بقَصْدِ الباطل؛ إنّما قَصَدَ الحقَّ وأَخْطأ. والكلُّ كانوا في مَقاصِدهم على حقّ .

[139أ] ثم اقتضَتْ طبيعةُ المُلْك الانْفرادَ / بالمَجْد واسْتِئْثارَ الواحِد به. ولم يكنْ لمُعاويَة أن يَدْفَع ذلك عن نَفْسه وقَوْمه، فهو أَمْرٌ طَبيعيّ ساقَتْهُ العَصبِيَّةُ بطبيعَتها، واسْتَشْعَرَتْه بنو أُميّة، ومن لم يكن على طَريقة مُعاويَة في اقْتِضاء الحقّ من أَتْباعهم، فاعْصَوْصَبوا عليه واسْتَماتوا دونَه . ولو قد حَمَلهم معاويةُ على غَيْر تلك الطّريقة وخالَفهم في الانْفِراد بالأَمْر، لوَقَع في افْتِراق الكَلِمة الّتي كان جمعُها وتأْليفُها أهمَّ عليه من أَمْرٍ لَيْس وراءَه كبيرُ مُخالفَة . وقد كان عُمَرُ بنُ عَبْد العزيز يقول إذا رأى القاسِمَ

(أ) سقط من ل .

ابنَ محمّد ابن أبي بَكْر : لو كان لي من الأَمْر شيءٌ لوَلَّيتُه الخلافَة . ولو أرادَ أن يَعْهَد إليه لفعل ؛ لكنَّه كان يَخْشى من بني أُمَيَّة أهلَ الحلِّ والعَقْد لِما ذكرناه ؛ فلا يَقْدِرُ أن يُحَوِّل الأمرَ عنهم لِئلا تقعَ الفُرْقةُ.

وهذا كلّه إنّما حَمَلَ عليه مَنازِعُ المُلْكِ الّتي هي مُقْتَضى العَصَبِيَّة . فالمُلْك إذا حَصَل، وفَرَضْنا أنّ الواحدَ انفَردَ به وصرَفه في مذاهب الحقّ ووُجوهِه، لم يكن في ذلك نَكِيرٌ عليه . وقد انفردَ سُلَيْمانُ ، صلواتُ اللهُ عليه ، وأبوه داوود بمُلْك بَني إسْرائيل، لِمَا اقْتضَتْه طبيعةُ المُلْك فيهم من الانْفراد به ، وكانوا ما علمتَ من النّبوَّة والحقّ . وكذلك عهِدَ معاويةُ إلى يَزيدِ خوفاً من افْتراق الكَلِمة ، بما كان بنو أُميّة لم يَرْضَوْا تَسْليمَ الأَمْر لمن سِواهم . فلو قد عَهِد إلى غَيْره اخْتَلفوا عليه؛ مع أنَّ ظَنَّهم كان به صالحًا، و[أ] لا يَرْتابُ أحدٌ في ذلك، ولا يُظَنُّ بمُعاوِيَة غيرُه؛ فلم يكن ليَعْهَدَ إليه وهو يَعْتَقِدُ ما كان عليه من الفِسْق، حاشا لله لمُعَاوِيَة من ذلك.

وكذلك كان مَرْوانُ بن الحَكَم وابنُه، وإن كانوا مُلوكًا، فلم يكنْ مَذْهَبُهم في المُلْك مذهبَ أَهْل البَطالةِ والبَغْي؛ إنّما كانوا متحَرّين لمقاصِد الحقِ جُهْدَهم / إلاّ في [139ب] ضَرورةٍ تَحْمِلُهم على بَعْضها، مثل خَشْية افْتراقِ الكَلمة الّذي هو أهمُّ لَدَيْهم من كلّ مَقْصد. يَشْهدُ [لذلك][ب] ما كانوا عليه من الاتّباع والاقْتِداء، وما عَلِم السّلَفُ من أَحْوالِهم . فقد احْتجَّ مالكٌ في المُوطّإ[1] بعَمل عَبْد المَلك ، وأمّا مَرْوانُ فكان من

(أ) سقط من ل (ب) في ظ وحدها: لك .

(1) احتج بعمله في جملة مسائل، انظر الموطأ 2: 278 (رقم 2146) و 2: 344 (رقم 2287) ، واحتج بقضائه فيما يجب فيه القتل العمد 2: 444 (رقم 2555) .

الطَّبقة الأولَى من التّابعين، وفَضْلُهُ مَعْروفٌ، ثـم تَـدَرَّج الأمـرُ في وَلَد عبْـد المَـلِك، وكانـوا من الدِّين بالمكان الّذي كانوا عليه؛ وتَوسَّطهم عُمَر بنُ عبـد العزيـز، وَنـزَع إلى طريقة الخُلَفاء الأَرْبعة والصّحابة جُهْدَهُ، ولم يُمْهَـل. ثم جـاءَ خَلَفُهم واسـتَعْملوا طبيعـةَ المُـلْك في أغْراضِهم الدّنيويّة ومقاصِدِهم، ونَسَوْا ما كان عليه سَلَفُهم من تَحَرّي القَصْـد فيها واعْتِمادِ الحقّ في مَذاهِبِها. فكـان ذلك ممّا دعَا النّاسَ إلى أن نَعَوْا عليهـم أَفْعالَهـم. وأَدالوا بالدَّعْوة العَبَّاسـيَّة منْهم.

ووَلِيَ رِجالُها الأَمْرَ، فكانوا من العَدالَة بمكانٍ، وصَرَفوا المُلْكَ في وُجوه الحَقّ ومَذاهِبه ما اسْتطاعوا؛ حتّى جاء بَنو الرَّشيد من بَعْده، فكان منهم الصّالح والطّالح، ثمَّ أَفْضَى الأمرُ إلى بَنِيهم، فأَعْطَوْا المُـلْكَ والتَّرَفَ حَقَّه، وانْغَمَسوا في الدّنيا وباطِلِهـا، ونَبَذوا الدِّينَ وراءَهم ظِهْرِيّاً، فتأذّن الله بحَرْبِهم، وانْتِزاعِ الأَمْر من أَيْدي العَرَب جُمْلَةً وأمكَنَ سِواهم مِنْه. و[إنّ] ﴿الله لا يَظْلِم مِثْقالَ ذَرّة﴾ [سورة النساء، من الآية 40].

ومن تأَمَّلَ سِيَرَ هؤلاء الخُلفاء والمُلوك، واختِلافَهم في تَحَرّي الحقّ من الباطِل، عَلِمَ صِحّةَ ما قُلْناه. وقد حكى المَسْعوديّ[1] مثْلَه في أَحْوال بَني أُمَيَّة، عن أبي جَعْفر المَنْصور، وقد حَضَر عُمومتُه وذكروا بَني أُميَّة، فقال: أَمّا عبدُ المَلك فكان جبّارًا لا يُبالي بما صَنَع؛ وأمّا سُلَيْمان فكان هَمُّه بَطْنَه وفَرْجَه؛ وأمّا عُمَرُ فكان أَعْورَ بين عُمْيان، وكان رجلُ القَوْم هِشام. قال: ولم يَزَلْ بنو أُميّة ضابِطين لما مُهِّد لهم من / السُّلْطان، يَحوطونَه ويَصونون ما وَهَب الله لهم مِنْه، مع تسنُّمِهم مَعالي الأُمور ورَفْضهم أدَانِيها، حتّى أَفْضَى الأمرُ إلى أَبْنائهم المُتْرَفين، فكانت هِمَّتهم قَصْدَ الشّهوات، [140أ]

(1) مروج الذهب 130/4 (2374- 2376).

وركوبَ اللّذات من مَعاصِي الله، جَهْلاً باستِدْراجه وأَمْنًا لِمَكْرِه، مع اطِّراحِهم صيانةَ الخِلافة، واسْتِخفافهم بحقّ الرِّئاسة، وضُعْفهم عن السِّياسَة، فسَلَبهم الله العِزَّ، وأَلْبَسهم الذُّلَّ، ونَفَى عنهم النِّعْمَة.

ثم استَحْضَر عبدَ الله بن مَروان، فقصَّ عليه خبَرَه مع مَلِك النُّوبَة، لما دخلَ أَرْضَه فارّاً أمامَ[أ] بني العبّاس، قال: أَقَمْتُ مَلِيّاً[ب] ثمّ أتاني مَلِكُهم، فقعدَ على الأَرْض[ج] وقد بُسِطَتْ لي فُرُشٌ ذاتُ قيمة، فقُلْت: ما مَنَعكَ من القُعود على ثِيابِنا، فقال: إنّي مَلِكٌ، وحُقَّ لكلِّ مَلِكٍ أن يتواضَعَ لعَظَمَة الله إذْ رفَعه الله. ثمّ قال لي: لِمَ تَشْرَبون الخَمْرَ وهي مُحَرَّمَةٌ عليكم في كتابِكم؟ فقلتُ: اجْتَرَأَ على ذلك عَبيدُنا وأَتْباعُنا، قال: فلِمَ تَطَؤُون الزَّرْع بدَوابِّكم والفسادُ مُحَرَّم عليكم في كتابكم؟ قلتُ: فعلَ ذلك عَبيدُنا وأَتباعُنا بجَهْلهم، قال: فلِمَ تَلْبَسون الدِّيباجَ والذَّهبَ والحريرَ وهو مُحَرَّم عليكم في كتابِكم؟ قلت: ذهبَ منّا المُلْك وانْتَصَرْنا بقومٍ من العَجَم، دَخلوا في دِيننا فَلبِسوا ذلك على الكُرْه منّا. فأطْرق يَنْكُتُ بيَدِه في الأَرْض، ويقول: عبيدُنا، وأَتْباعُنا، وأَعاجِمُ دَخَلوا في ديننا!! ثمَّ رفَع رأسَه إليَّ وقال: لَيْس كما ذكرتَ! بلْ أَنْتم قومٌ اسْتَحْلَلْتم ما حرَّم الله، وأَتَيْتُم ما عَنْه نُهِيتُم، وظَلَمْتم فيما مَلَكْتُم، فسلَبَكم الله العِزَّ وأَلْبَسكم الذُّلَّ بذُنوبكم؛ ولله نَقْمةٌ لم تَبلُغْ غايَتها فيكم، وأنا خائِفٌ أن يَحِلَّ بكم[د] العذابُ وأَنْتم ببَلَدي فينَالني معَكم، وإنّما الضِّيافَة ثلاثٌ، / [140ب] فتزوَّدْ ما احتجْت إليه وارْتَحِلْ عن أَرْضي[هـ]. فتعجّب المنصورُ وأَطْرق.

(أ) من ظ ج ع، وفي ل ي: أيام (ب) في المروج: ثلاثًا وهو أصوب (ج) ل: التراب (د) ل: عليكم (هـ) سقط من ل.

فقد تبيّن لك كيف انقلَبَت الخلافةُ إلى المُلْك، وأنّ الأمرَ كان في أوّله خِلافةً، ووازِعُ كلِّ أحد فيها من نَفْسه وهو الدّين، وكانوا يُؤْثِرونَه على أمور دُنياهم، وإن أفضَتْ إلى هَلاكهم وَحْدَهم دون الكافَّة. فهذا عثمانُ لمّا حُصِر في الدّار، جاءَهُ الحَسنُ والحسَيْنُ وعبدُ الله بن عُمَر وابنُ جَعْفَر وأمثالُهم يُريدون المدافعةَ عنه، فأَبى، ومنَعَ من سَلِّ السُّيوف بَيْن المُسْلمين، مخافةَ الفُرْقة، وحِفْظًا للأُلْفة الّتي بها حِفْظُ الكَلِمة، ولو أدّى إلى هَلاكه. وهذا عَليٌّ أشار عليه المُغيرةُ لأوّل ولايَته باسْتبقاء الزُّبير ومُعاوية وطَلْحَة على أعْمالهم، حتّى يَجْتمِعَ النّاسُ على بَيْعته وتتّفق الكلمة، وله بعد ذلك ما شَاء من أمْره، وكان ذلك من سِياسَة المُلْك؛ فأبَى، فِرارًا من الغِشّ الّذي يُنافيه الإسْلام. وغَدَا عليه المُغيرةُ من الغَداة فقال: أشَرتُ عليكَ بالأَمْس بما أشرتُ، ثمّ عُدتُ إلى نَظري فعلِمْتُ أنّه ليس من الحقّ والنّصيحَة، وأنّ الحقَّ فيما رأيتَه أَنْت؛ فقال عليٌّ: لا والله، بل أَعْلَمُ أنّك نصحْتَني بالأَمْس وغشَشْتَني اليومَ، ولكن مَنَعني ممّا أشرتَ به ذائِدُ الحَقّ.

وهكذا كانت أحوالُهم في إصْلاح دينهم بفَساد دُنْياهم. ونَحْنُ[1]: [من الطويل]

نُرَقِّع دُنْيانا بتَمْزيق دينِنا ... فلا دينُنا يَبْقَى ولا ما نُرَقِّعُ

فقد رأيتَ كيفَ صار الأمرُ إلى المُلْك، وبَقِيتْ مَعاني الخِلافة من تحرّي الدّين ومذاهبه والجَرْي على مِنْهاج الحقّ، ولم يَظْهر التّغيُّرُ إلاّ في الوازِع الّذي كان دينًا ثم انقَلب عَصبِيّةً وسَيْفًا. وهكذا كان الأَمْرُ لعَهْد مُعاويَة ومَرْوان وابْنه عبد

(1) كان إبراهيم بن أدهم العجليّ الزاهد يردّدها، انظر البيان والتبيين 1: 260 ، عيون الأخبار 2: 330، العقد الفريد 3: 176 ، المحاسن والأضداد 101 ، ولا يُعرف قائلها .

المَلِكِ، والصَّدْرِ الأَوَّلِ من خُلَفـاء بني العَبّاس إلى الرَّشيد وبَعْض وُلْده. ثم ذهبَتْ [141أ] مَعاني الخِلافَة / ولم يَبْق إلاّ اسْمُها، وصار الأمرُ مُلْكًا بَحْتاً، وجَرَتْ طَبيعـةُ التّغلُّب إلى غايَتِها، واسْتُعْمِلَتْ في أغْراضِها من القَهْر والتَّحَكُّم في الشّهوات والملاذّ. وهذا كما كان الأَمْر لخَلَف بَني عَبْد الملك، ولمنْ جاء بَعْد المُعْتَصِم والمتوكّل من بَني العبَّاس؛ واسمُ الخلافة باقيًا فيهم لبقاء عَصبيَّة العَرَب، والخلافةُ والمُلْكُ في الطَّـوْرَيْن مُلْتَبِسٌ بَعْضُها ببعضٍ. ثم ذَهب رَسْمُ الخِلافَة وأثرُها بذهاب عَصبِيَّة العَرَب وفَناء جيلهم وتلاشي أَحْوالهم، وبقيَ الأمرُ مُلْكًا بَحْتًا كما كان الشَّأْنُ في مُلوك العَجَم بالمَشْرق، يَدينون بطاعَة الخَليفة تبرُّكًا، والمُلْكُ بجميع أَلْقابِه ومَناحيه لهم، وليس للخليفة منه شيءٌ . وكذلك فَعلَ ملوكُ زَناتة بالمَغْرب، مثل صِنْهاجة مع العُبَيْديِّين، ومَغْراوَة وبَني يَفْرن أيضًا مع خُلفاء بني أُميّة بالأَنْدلُس، والعُبَيديّين بالقَيْروان.

فقد تَبَيَّنَ أنَّ الخِلافَة قد وُجِدَتْ بدون المُلْك أوّلاً، ثم الْتَبَسَتْ مَعانيها واخْتلَطَتْ، ثم انفردَ المُلْك حيثُ افْتَرقَت عَصبِيَّته من عَصبِيَّة الخِلافة. واللهُ مقدِّرُ اللّيل والنّهار.

29 ۞ فَصْلٌ، فِي مَعْنى البَيْعَة

اعْلَمْ أنّ البَيْعَةَ هي العَهْدُ على الطّاعة؛ كأنَّ المُبايِعَ يُعاهِدُ أميرَه على أنَّه يسلِّم له النّظرَ في أَمْر نَفْسه وأُمور المُسْلمين، لا يُنازِعهُ في شيءٍ من ذلك، ويُطيعُه فيما يكلِّفه به من الأَمْر على المَنْشَط والمكْرَه. وكانوا إذا بايَعوا الأميرَ وعَقَدوا عَهْدَه(أ) ، جعلوا

(أ) ل: عُقْدَةَ .

أيديهم في يَده تَوكيدًا للعَهْد؛ فأشْبه ذلك فعلَ البائع والمُشتَري؛ فسُمّيَ بَيْعَةً، مَصْدر باعَ؛ وصارت البَيْعةُ مُصافحةً بالأيْدي. هذا مَدْلولُها في عُرْف اللّغة ومَعْهود الشَّرْع؛ وهو المُرادُ في الحديث(أ) في بَيْعة النّبيّ ﷺ ليلة العَقَبة وعنْد الشّجَرة، وحيثُما وَرَد هذا اللّفْظ. ومنه بَيْعَة الخُلَفاء، ومنه أيْمانُ البَيْعة؛ لأنّ الخُلَفاء كانوا يَسْتَحْلفون / [141ب] على هذا العَهْد ويَسْتَوْعِبون الأيْمان كلّها لذلك، فسُمّيَ هذا الاسْتيعابُ أيْمانَ البَيْعة؛ وكان الإكْراهُ فيها أغْلَب. ولهذا لمّا أفْتَى مالِكٌ(1) رحمه(ب) الله بسُقوط يَمين الإكْراه أنْكَرها الوُلاةُ عليه، ورأَوْها قادِحةً في أيْمان البَيْعة، ووَقَع ما وَقَع من مِحْنة الإمام رحِمَه(ب) الله.

وأمّا البَيْعةُ المشهورَةُ لهذا العَهْد، فهي تَحيَّةُ المُلوك الكِسْرويَّة، من تَقْبيل الأرْض أو اليَدِ أو الرِّجْل أو الذّيل، أُطْلِق عليها اسمُ البَيْعة الّتي هي العَهْدُ على الطّاعة مجازاً، لِمَا كان هذا الخُضوعُ في التَّحيّة والْتِزام الآداب من لَوازم الطّاعة وتَوابِعها، وغَلب فيه حتّى صار حقيقةً عُرْفيّةً، واسْتُغْنيَ بها عن مُصافَحة أيْدي النّاس الّتي هي الحقيقة في الأصْل، لما في المُصافَحة لكلّ أحدٍ من التَّنزُّل والابْتِذال المنافِيَيْن للرّئاسَة وصَوْن المَنْصِب المُلوكيّ، إلاّ في الأقلّ ممّن يَقْصِد التّواضُعَ من المُلوك، فيأخذُ به نفسَهُ مع خَواصّه ومَشاهير أهْل الدّين من رَعيّته.

فافْهَمْ مَعْنَى البَيْعة في العُرْف؛ فإنّه أكيدٌ على الإنْسان مَعْرفَتُه، لِمَا يَلْزمه من حَقّ سُلْطانه وإمامِه، ولا تكونُ أفعالُه عبثًا ومَجّاناً؛ واعتَبِرْ ذلك من أفْعَالِك مع المُلوك. والله ﴿ القويّ العزيزُ ﴾ [سورة الشورى، من الآية 19] .

(أ) ل: بالحديث (ب) ع ج ل ي: رضي الله عنه .

(1) استند مالك في ذلك إلى الحديث الّذي أورده في الموطأ 2: 101 رقم (1719) .

30 ۞ فَصْلٌ فِي وِلَايَةِ العَهْد

اعْلَمْ أنّا قَدْ قَدَّمْنا الكلامَ في الإمامَة ومَشروعِيّتِها لِمَا فيها من المَصْلَحة، وأنّ حقيقَتَها النظرُ في مَصالح الأُمّة لدينهم ودُنْياهم؛ فهو وليّهم والأمينُ عليهم، يَنْظرُ لهم ذلك في حَياته، وتَبعَ ذلك أن يَنْظر لهم بعدَ مماته، ويُقيم لهم من يَتولّى أمورَهم كما كان هو[أ] يتولّاها، ويَثِقون بنَظره لهم في ذلك كما وَثقوا به فيما قَبْل.

وقد عُرِف ذلك من الشّرع بإجْماع الأُمّة على جَوازِه وانْعقاده إذا وقَع، فَعَهد [142أ] أبو بَكْر / إلى عُمَرَ بمَحْضَرٍ الصَّحابة[ب]، وأَجازوه وأَوْجبوا على أَنْفسهم به طاعةَ عُمَر رضي الله عن جميعهم. وكذلك عَهِد عُمَر في الشّورَى إلى السّتّة[ج] من بقية العَشَرة، وجعل لَهم أن يَختاروا للمُسْلمين، فَفَوّض ذلك بعضُهم إلى بَعْض، حتى أَفْضى [إلى][د] عَبْد الرّحمن بن عَوْف، فاجْتَهد ونَاظرَ المسلمينَ، فوجَدهم متّفقين على عُثْمان وعَلِيّ، وآثر عُثْمانَ بالبَيْعة على ذلك، لمُوافقَته إيّاه على لُزوم الاقْتِداء بالشَّيْخَيْن في كلّ ما يَعِنُّ دون اجْتِهاده، فانْعَقد أمرُ عُثْمان لذلك وأَوْجَبوا طاعَتَه. والمَلأُ من الصّحابة حاضِرون للأولَى والثّانية، ولم يُنْكِرْهُ واحِدٌ[هـ] منهم. فدلّ على أنّهم مُتّفقون على صِحّة هذا العَهْد، عارِفون بمَشْروعِيّته، والإجماعُ حُجّةٌ كما عُرِف.

ولا يُتَّهمُ الإمامُ في هذا الأَمْر وإنْ عَهِد إلى أَبيه أو ابنه، لأنّه مَأمونٌ على النّظر لَهم في حَياته، فأَحْرَى[و] ألاّ يَتحَمّلَ فيها تَبِعَةً بعد مَماتِه، خِلَافًا لمن قال باتّهامِه في الوَلَد والوالِد، أو لمن خَصّص التُّهْمَةَ في الولدَ دون الوالِد، فإنّه بعيدٌ عن

(أ) سقط من ل (ب) ل ي: من الصحابة (ج) ل: ستة (د) سقط من ظ (هـ) ل: أحدٌ (و) ل: فأولَى.

الظِّنَّة في ذلكَ كلّه، لا سِيّما إذا كانت هناكَ داعِيَةٌ تَدْعو إليه، من إيثار مَصْلَحةٍ أو توقُّع مَفْسَدة، فتَنْتَفي الظِّنَّة عند ذلكَ رَأْسَاً، كما وقع في عَهْد[أ] مُعاوية لابْنه يَزيد. وإن كان فِعْلُ مُعاوِيَة مع وِفاق النّاس له حُجّةً في الباب. والّذي دعا معاوية إلى إيثار ابْنِه يَزيد بالعَهْد دونَ مَن سِواهُ، إنّما هو مُراعاةُ المَصْلَحة في اجْتماع النّاس[ب]، واتّفاقِ أهْوائِهم باتّفاق أهْل الحلّ والعَقْد علَيْه حينئذٍ من بَني أُمَيّة؛ إذْ بَنو أُميّة يومئذٍ لا يَرْضَوْن سِواه، وهم عِصابةُ قُرَيْش وأهلُ المِلَّة أجمعُ وأهْلُ الغَلَب منْهم، فآثَرَه بذلكَ دونَ غَيْره ممّن يُظَنُّ أنّه أوْلى بها، وعَدَلَ عن المَفْضول إلى الفاضِل، حِرْصاً على الاتّفاق واجْتماع الأَهْواء الّذي شَأْنُه أهمُّ عند الشّارِع. ولا يُظَنُّ بمُعاوِيَة غيرُ هذا، فعدالَتُه وصِحابَتُه مانِعَةٌ ممّا سوى / ذلك، وحُضور أكابِر الصَّحابة لذلك [142ب] وسُكوتُهم عنه دليلٌ على انْتِفاء الرِّيَب فيه؛ فلَيْسوا ممّن تأخذُهم في الحقّ هوادَةٌ، ولَيْس معاويةُ ممّن تأخُذهُ العِزَّةُ في قَبول الحقّ؛ فإنّهم كلّهم أجلُّ من ذلك، وعَدالَتُهم مانِعَةٌ منه. وفِرارُ عبد الله بن عُمَر[ج] عن ذلكَ[ج]، إنّما هو مَحْمولٌ على تَوَرُّعِه عن الدخول في شَيْءٍ من الأُمور، مُباحاً كان أو مَحْظوراً، كما هو مَعْروف عنه. ولم يَبْقَ في المُخالَفة لهذا العَهْد الّذي اتّفق عليه الجُمْهور، إلاّ ابنُ الزُّبَيْر؛ ونُدُورُ المُخالِف مَعْروفٌ.

ثمّ إنّه وقَع مثلُ ذلك من بَعْدِ مُعاوية، من الخُلَفاء الّذين كانوا يتحَرَّوْن الحقَّ ويَعْملون به، مثل عبد المَلِك وسُلَيْمان من بَني أُمَيّة، والسَّفّاح والمَنْصور والمَهْديّ والرَّشيد من بَني العبّاس، وأَمْثالهم ممّن عُرِفَتْ عدالَتُهم وحُسْنُ رَأْيِهم للمُسْلمين،

(أ) ل: عَقْد (ب) ل: الناس عليه (ج) سقط من ل .

والنَّظر لهم؛ ولا يُعاب عليهم إيثارُ أَبْنائهم وإخْوانِهم، وخُروجُهم عن سَنَن الخُلفاء الأَرْبعة في ذلك. فشَأْنُهم غيرُ شَأنِ أولئك الخُلفاء؛ فإنّهم كانوا على [حين][(أ)] لم تَحْدُث طبيعةُ المُلْك، وكان الوازعُ دينِيّاً، فعنْد كلّ أحَدٍ وازِعٌ من نَفْسه، فعهِدوا إلى من يَرْتضيه الدّينُ فقط وآثروه على غَيْره، وَوَكّلوا كلَّ أحدٍ ممّن يَسْمو إلى ذلك إلى وازِعِه. وأمّا مَنْ بَعْدهم من لَدُنْ مُعاوِيَة، فكانت العَصبِيّة قد أَشْرفت على غَايتها من المُلْك. والوازِعُ الدّينيُّ قد ضَعُفَ، واحْتيج إلى الوازِع السُّلْطانيّ والعَصَبانيّ. فلو قد عَهِدَ إلى غَيْر من تَرْتضيه العِصابةُ لرَدَّتْ ذلك العهدَ وانتقَض أمرُه سريعاً، وصارت الجماعةُ إلى الفُرْقة والاخْتِلاف.

سأل رجلٌ عَلِيّاً رضي الله عنه: ما بالُ النّاس اخْتَلَفُوا عليك، ولم يَخْتلفوا على أبي بَكْر وعُمَر؟، فقال: لأنّ أبا بَكْر وعُمَر كانا والِيَيْن على مِثْلي، وأنا اليومَ والٍ على مِثْلك؛ يُشير إلى وازِع الدّين.

[143أ] أفلا تَرى إلى المأمون لمّا عَهِد إلى عَلِيّ بن / موسى بن جَعْفر الصَّادِق، وسمّاه الرِّضا، كيف أنكرت العبّاسيّةُ ذلك ونَقَضوا بَيْعَته، وبايَعوا لعمّه إبْراهيم بن المَهْديّ، وظهر من الهَرْج والخِلاف، وانْقِطاع السُّبُل، وتعدّد الثُّوّار والخوارج، ما كاد أن يَصْطَلِم الأَمْرَ، حتّى بادَرَ المأمونُ من خُراسان إلى بَغْداد ورَدَّ أَمْرَهم لِمُعاهِده، فلا بُدَّ من اعْتبار ذلك في العَهْد، فالعصورُ تَخْتلف باخْتلافِ ما يَحْدُث فيها من الأمور والقَبائِلِ والعَصبِيّاتِ، وتَخْتلِف باخْتلافِها المَصالِح، ولكلٍّ منها حُكْمٌ يَخُصّه، لُطْفاً من الله تعالى بعبادِه.

(أ) من ع ل.

وأمّا أن يكونَ القَصْدُ بالعَهْد حفظَ التُّراث على الأَبْناء ، فلَيْس من المقاصِد الدّينيّة[أ]؛ إذ هو أمـرٌ من الله يَخْتَصّ به من يَشاءُ ، فيَنْبَـغي أن تُحَسَّنَ النّيّةَ فيه ما أمْكَن، خَوْفاً من العَبَث بالمناصِب الدّينيّة. والمُـلْكُ لله يُؤْتيه من يَشاءُ من عِباده.

وعَرَض هنا أمورٌ تَدْعو الضّرورَةُ إلى بَيان الحقّ فيها:

فالأوّل منها : ما حدَث في يَزيد من الفِسْق أيّام خِلافَته. فإيّاك أن تَظُـنَّ بمُعاوية رضي الله عنه أنّه عَلِم ذلك من يَزيد ؛ فإنّه أَعْدَلُ من ذلك وأفْضَلُ؛ بلْ قد كان يعـذُلُه أيّامَ حَياته في سَماع الغِناء ويَنْهاه عَنْه، وهـو أقـلُّ مـن ذلك، وكانت مَذاهِبُهم فيه مُخْتلِفة. ولمّا حدَث في يَزيد ما حَدَثَ من الفِسْق، اختلَف الصحابةُ يَوْمئذٍ في شَأْنه، فمِنْهم من رأى الخروجَ عليه ونَقْضَ بَيْعَته من أجْـل ذلك، كما فَعَـل الحسيْنُ وعبدُ الله بنُ الزّبَيْر - رضي الله عنهما - ومن اتّبَعَهمـا في ذلك. ومنهـم مـن أَباهُ، لما فيه من إثارة الفِتْنَة وكَثْرة القَتْل، مع العَجْز عن الوَفاء به ؛ لأنّ شَـوْكَة يزيدٍ يومئـذٍ هي عَصبِيّةُ بَني أُميّة ، وجمهورُ أَهْـلِ الحـلّ والعَقْد مـن قُرَيْش ، وتَسْتَتْبِع عَصبِيةَ مُضَر أَجْمع ، فهي أعظمُ من كلّ شَوْكَة، ولا تُطاق مُقاومَتُهـم؛ فأقْصـروا عـن يَزيد / بسَبب ذلك ، وأقاموا على الدُّعاء بهدايَتِه أو الرّاحة منه؛ وهـذا كان شأنُ [143ب] جُمْهور المسلمين. والكلّ مُجْتَهِـدون، ولا نَكير على أحدٍ من الفَريقَيْن، فمَقـاصِدُهم في البِرّ وتَحَرّي الحقّ معروفةٌ. وفّقنا الله للاقْتِداء بهم .

والثاني : هو شَأن العَهْد مـن النّبيّ ﷺ، ومـا تَدّعيـه الشّيعةُ مـن وَصِيّته لِعَليّ رَضِي الله عنه؛ وهو أمرٌ لم يَصِحَّ ولا نَقَلَهُ أحدٌ من أئمّة النّقْـل. والّذي وَقَع في

(أ) ع : الديانة .

الصّحيح[1] من طَلَبِ الدّواة والقِرْطاس لكَتْب الوَصيّة، وأنَّ عُمَر مَنَع من ذلك، فدليلٌ واضِحٌ على أنّه لم يَقَعْ. وكذا قولُ عُمَر رضي الله عنه حين طُعِن وسُئِل في العَهْد فقال: إن أَعْهَدْ فقد عَهِدَ من هُوَ خَيْرٌ منّي، يَعْني أبا بَكْر، وإن أَترُكْ فقد تَرَك من هو خيرٌ منّي، يعْني النّبيّ ﷺ . *والصّحابةُ حاضِرون مُوافِقون له على أنّ النّبيّ ﷺ *[أ] لم يَعْهَدْ.

وكذلك قولُ عليّ للعبّاس رضي الله عنهما، حين دَعاه إلى الدُّخول على النّبيّ ﷺ يَسْألانِه عن شَأنِهما في العَهْد، فأبَى عَلِيٌّ من ذلك، وقال: إنّه إن مَنَعنا منها فلا نَطْمعُ فيها آخرَ الدّهْر؛ وهذا دَليلٌ على أنَّ عَلِيّاً عَلِمَ أنّه لم يُوصِ ولا عَهِدَ لأَحَدٍ. وشُبْهَةُ الإماميّة في ذلك إنّما هي كَوْن الإمامَةِ من أَرْكان الإيمان كما يَزْعمون، ولَيْس كذلك؛ وإنّما هي من المَصالح العامّة المُفَوّضَة إلى نَظَر الخَلْق. ولو كانَتْ من أَرْكان الإيمان لكان شَأنُها شأنَ الصّلاة، ولكان يَسْتَخلِف فيها كما اسْتَخْلَفَ أبا بَكْر في الصّلاة ، ولكان يَشْتَهِر كما اشتَهَر أمرُ الصّلاة . واحتِجاجُ الصّحابة على خِلافَة أبي بَكْر بقياسِها على الصّلاة في قَوْلهم ارْتضاهُ رسولُ الله ﷺ لدينِنا ، أفلا نَرْضاه لدُنْيانا ؟! دليلٌ على أنَّ الوَصِيّة به لم تَقَعْ. ويَدُلّ ذلك أيضاً على أنّ أَمْرَ الإمامَة والعَهْد بها لم يَكُنْ / مُهمّاً كما هو اليومَ ، وشأنُ العَصَبِيّة المراعاةُ في الاجْتِماع [144أ] والافْتِراق في مَجاري العادَة، لم يَكُنْ يومئذٍ بذلك الاعْتِبار؛ لأنّ أمرَ الدّين

(أ) سقط ما بين النجمين من ج .

(1) أخرجه البخاريّ في المغازي من صحيحه 6 : 11 حديث رقم (4432)، ومسلم في الوصايا (1637) من حديث ابن عبّاس .

والإسلام كان كلُّه بخوارِق العادَة؛ من تأْليف القُلوب عليه، واسْتِماتة النّاس دونَه؛ وذلك من أَجْل الأَحْوال الّتي كانوا يُشاهِدونَها في حُضور الملائِكة لنَصْرِهم، وتَرَدُّد خَبَر السّماء بَيْنَهم، وتجدُّد خِطاب الله في كلّ حادِثةٍ يُتْلَى عليهم. فلم يُحْتَجْ إلى مُراعاة العَصبِيّة، لِمَا شَمِل الناسَ من صِبْغة الانْقِياد والإِذْعان، وما يَسْتَفِزُّهم من تَتابُعِ هذه المُعْجزات الخارِقَة، والأَحْوالِ الإلهيَة الواقِعة، والملائِكَةِ المتَرَدّدَة الّتي وَجَموا لها، ودَهِشُوا من تَتَابُعِها . فكان أمرُ الخِلافَة والمُلْك والعَهْدِ والعَصَبِيّة وسائِر هذه الأنواع مُنْدرِجًا في ذلك العُبَاب، كما وقَع . فلمّا انْحَسَر ذلك المَدَدُ بذَهاب تلك المُعْجزات، ثمّ بفَناء القُرون [الّتي][أ] شاهَدوها ، فاسْتحالَت تلك الصِّبْغةُ قليلاً قليلاً ، وذَهَبَتْ آثارُ الخوارِق ، وصار الحُكْم للعادَة كما كان . فاعتُبِرَ أَمْرُ العَصَبِيّة ومَجاري العَوائِد فيما يَنْشأُ عنها من المَصالح والمفاسِد ، وأَصْبَحَت الخِلافةُ والمُلْك والعَهْد بهما من المُهِمّات الأَكيدة كما زَعموهُ ، ولم يكنْ ذلك من قَبْلُ .

فانظرْ كيفَ كانت الخلافةُ لعَهْد النبيّ ﷺ غيرَ مُهِمّة، فلم يَعْهَد فيها. ثم تدرَّجت الأَهميّةُ أزمانَ الخُلَفاء بعضَ الشّيء، بما دَعَت الضّرورةُ إليه في الحِماية والجِهاد وشأْن الرِدَّة والفُتوحات، فكانوا بالخِيار في الفِعْل والتّرْك كما ذكَرْنَا عن عُمَرَ رضي اللهُ عنه . ثم صارت اليومَ من أَهَمّ الأُمور ، للأُلْفة على الحماية ، والقيام بالمَصالح؛ فاعتُبِرت فيها العَصَبِيَّة الّتي هي سِرُّ الوازِع عن الفُرْقة والتّخاذُل، ومَنْشأُ الاجْتماع والتّوافُق ، / الكفيلُ بمقاصِدِ الشَّريعَة وأَحْكامها . [144ب]

(أ) من ل، وفي بقية الأصول: الذين، وتصحّ إذا قُدّم عليها واو العطف [والذين] .

والأَمْرُ الثّالث : شأنُ[أ] الحُروب الواقعة في الإسْلام بين الصّحابة والتّابعين. وَاعْلَمْ أنّ اختلافَهم إنّما يقَعُ في الأمور الدينيّة، وينْشأ عن الاجْتِهاد في الأَدِلّة الصّحيحة والمَدارِك المُعْتبرَة. والمجتهدون إذا اخْتلفوا عن الأدِلّة، فإنْ قُلْنا إنّ الحقّ في المسائل الاجْتِهاديّة واحدٌ من الطّرَفَيْن، ومن لم يُصادِفْهُ فهو مُخْطِيءٌ، فإنَّ جِهَتَهُ لا تتعيّنُ بإجْماع، فيَبْقى الكُلُّ على احْتمال الإصابَة، ولا يتعيَّن المُخْطيءُ منهما، والتّأثيمُ مدفوعٌ عن الكُلّ إجْماعاً. وإن قُلْنا إنّ الكلَّ على[ب] حقّ، وإنّ[ب] كلَّ مجتهدٍ مُصيبٌ، فأحْرَى بنَفْي الخَطإِ والتّأثيم. وغايةُ الخِلاف الّذي بين الصّحابة والتّابعين أنّه[ج] خِلافٌ اجْتِهاديّ في مَسائل[د] دينيّة ظَنّيّة، وهذا حُكْمُه.

والّذي وقَع من ذلك في الإسْلام إنّما هو واقعةُ عَلِيٍّ مع مُعاويَة، ومع الزُّبَيْر، وطَلْحَة، وعائِشة، وواقعةُ الحسَيْن مع يَزيد، وواقعةُ ابن الزُّبَيْر مع عَبْد الملك.

فأمّا واقعةُ عليّ، فإنّ النّاس عند مَقْتَل عُثْمان كانوا مُفْتَرِقين في الأَمْصار، فلَمْ يَشْهَدوا بَيْعَة عليّ؛ والّذين شَهِدوا، فمنهم من بايَع ومنهم من توَقَّف حتّى يجْتمع النّاسُ ويتّفقوا على إمامٍ، كَسَعْدٍ، وسَعيدٍ، وابن عُمَر، وأُسامَة بن زَيْد، والمُغيرة بن شُعْبَة، وعَبْدِ الله بن سَلاّم، وقُدامَة بن مَظْعون، وأبي سَعيد الخُدْريّ، وكَعْبِ بن عُجْرَة، وكَعْب بن مالك، والنّعمان بن بَشير، وحَسّان بن ثابِت، ومَسْلَمة بن مِخْلَد، وفَضالة بن عُبَيْد، وأمثالِهم من أكابر[هـ] الصّحابة. والّذين كانوا في الأَمْصار عَدَلوا عن بَيْعته أيضًا إلى الطَّلب بدَم عُثْمان، وترَكوا الأَمْرَ فَوْضَى حتّى يكون[و] شورَى

(أ) في ع وحدها: بشأن. وهذا الأمر الثالث إلى آخر الفصل، إضافة بخطّه في نسخة ع، وأدرجتها بقية الأصول في موضعها
(ب) سقط من ع ل ي (ج) سقط من ل (د) ل: في مسائل اجتهادية دينيّة (هـ) ل: كبار (و) ع : تكون.

بَيْن المُسْلمين فيمن يولّونه. وظَنُّوا بِعَلِيٍّ هَوادةً في السُّكوت عن نَصْر عُثْمان من قاتِليه، لا في المُمالأة عليه ، فحاش لله من ذلك . ولقد كان مُعاوِيَة إذا صَرَّح بملامَتِه / [145أ] إنّما يُوَجِّهها عليه في سُكوته فقط.

ثم اخْتلَفوا بعَد ذلك؛ فرأى عليٌّ أن بَيْعتَه قد انعقدت، ولزمتْ من تأخَّرَ عنها باجْتماع(أ) من اجْتمع عليها بالمَدينة دارِ النبيّ ومَوْطِن الصَّحابَة، وأَرْجَأَ الأَمْرَ في(ب) المُطالَبة بدَم عُثْمان إلى اجْتماع النّاس واتّفاق الكَلمة، فيتمكّن حينئذٍ من ذلك.

ورأى الآخَرون أن بَيْعتَه لم تنعَقِدْ لافْتراق الصَّحابَة أهلِ الحلّ والعَقْد بالآفاق، ولم يَحْضُرْ إلاّ القَليل، ولا تكونُ البَيْعةُ إلاّ باتّفاقِ أَهْل الحَلّ والعَقْد، ولا تَلْزمُ لِعَقْد(ج) من تولاّها لغَيْرهم(د) أو من القَليل منهم، وأنّ المُسْلمين حينئذٍ فَوْضَى، فيُطالِبون أوّلاً بِدَمِ عُثْمان، ثمَّ يَجْتمعونَ على إمام. وذهبَ إلى هذا مُعاوِيَةُ، وعَمْرو بن العاص، وأُمُّ المؤمِنين عائِشَةُ، والزُّبَيْر، وابنُه عبدُ الله، وطَلْحَةُ، وابنُه محمّد، وسَعْدٌ، وسَعيد، والنّعْمان بن بَشير، ومُعاوية بن خُدَيْج، ومن كان على رَأْيِهم من الصّحابة الّذين تخلّفوا عن بَيْعة عَلِيّ بالمدينة كما ذكَرْنا.

إلاّ أنّ أهلَ العَصْر الثّاني من بَعْدهم اتّفقوا على انْعِقاد بَيْعَة عَلِيّ ولُزومها للمُسْلمين أَجْمعين، وتَصْويبِ رَأْيه فيما ذَهَبَ إليه، وتَعْيِين الخَطإ في جهة مُعاوِيَة ومن كان على رَأْيه، وخصوصاً طَلْحَة والزّبير، لانتقاضهما على عَلِيّ بعد البَيْعة له فيما نُقِل، مع دَفْع التّأثيم عن كلّ واحدٍ من الفريقَيْن، كالشّأن في المُجْتهدين. وصار ذلك إجْماعاً من أهل العَصْر الثّاني على أحد قَوْلَيْ أهل العصر الأوّل، كما هو معروف.

(أ) ع: بإجماع (ب) سقط من ل (ج) من ظ ع ي: وفي ل: بعقد (د) ي: عن غيرهم، وفي ع ج: من غيرهم .

ولقد سُئِل عَلِيٌّ رضي الله عنه عن قَتْلَى الجَمَل وصِفِّين، فقال: والّذي نَفْسي بيَدِه، لا يموتَنَّ أحدٌ من هؤلاء وقَلْبُه نَقِيٌّ إلا أَدْخَلَه اللهُ الجَنَّةَ، يشيرُ على الفريقَيْن؛ نقلَهُ الطَّبَرِيُّ[1] وغيْرُه. فلا يَقَعَنَّ عندك رَيْبٌ في عَدالَة أحدٍ منهم ولا قَدْحٌ بشَيْءٍ من ذلك، فهم مَنْ عَلِمتَ، / [145ب] وأفعالُهم وأقْوالُهم(أ) إنّما هي عن المُسْتَنَدات، وعَدالتُهم مَفْروغٌ منها عند أَهْل السُّنَّة، إلاّ قولاً للمُعْتَزِلة فيمن قاتَل عَلِيّاً لم يَلْتَفِتْ إليه أحدٌ من أَهْل الحقّ ولا عرَّج عليه .

وإذا نظرتَ بعَيْن الإنْصاف(ب) عذرتَ النّاس أَجْمعين في شَأْن الاخْتِلاف في عُثْمان ، واخْتِلافِ الصّحابة من بَعْده. وعلِمْت أنّها كانت فتنةٌ ابتَلَى بها الأمّةَ، بَيْنَما المُسْلمون قد أَذْهب اللهُ عدوَّهم وملَّكهم أَرْضَهم ودِيارَهم، ونَزَلوا الأَمْصارَ على حُدودهم بالبَصْرة والكوفة والشّام ومِصْر. وكان أكثرُ العَرَب الّذين نَزَلوا هذه الأَمْصارَ جُفاةً لم يَسْتَكْثِروا من صُحْبة النّبيّ ﷺ، ولا هَذَّبَتْهم سِيَرُهُ وآدابُه، ولا ارْتاضوا بخُلُقِه، مع ما كان فيهم في الجاهِلِيّة من الجفاء والعَصَبِيّة والتّفاخُر والبُعْدِ عن سَكينة الإيمان. وإذا بهم عند اسْتِفْحَالِ الدّولة، قد أَصْبحوا في مَلَكَة المُهاجِرين والأَنْصار، من قُرَيش وكِنانة وثَقيف وهُذَيْل وأَهْلِ الحِجاز ويَثْرِب السّابِقين الأَوّلين إلى الإيمان، فاستَنْكَفوا(ج) من ذلك وغَصُّوا به لما يَرَوْن لأَنْفُسِهم من التّقدّم بأَنْسابِهم وكَثْرَتِهم، ومُصادَمة فارِسَ والرّومِ، مثل قَبائل بَكْر بن وَائل، وعَبْدِ القَيْس من رَبيعة، وقَبائل كِنْدَة والأَزْد من اليَمن، وتَميم وقَيْس من مُضَر، وأمثالهم. فصاروا إلى الغَضّ من

(أ) كذا في ع ظ ي، وفي ل ج: وأقوالهم وأفعالهم (ب) ل: التحقيق (ج) في ظ وحدها: واستنكفوا .

(1) تاريخ الرسل والملوك 4 : 537 .

قُـرَيش والأَنَفـةِ عَلـيهم، والتَّمْـريض في طـاعَتهم، والتَّعَلُّـلِ في ذلك بالـتَّظَلُّم مِـنْهم، والاسْـتِعْداءِ عليهم، والطَّعْـنِ فـيهم بالعَجْـز عـن الـسَّرِيَّة، والعُـدول في القَـسْم عـن السَّوِيَّة[أ]، وفَشَت القالَةُ بذلك، وانتهَتْ إلى أَهْل المَدينة، وهم من عَلِمْتَ. فَأَعْظَموه وأَبْلغوه عُثْمـانَ، فبعثَ إلى الأَمْصـار من يَكْشِف له الخبَرَ؛ بعـثَ ابنَ عُمَر، ومحمّـد ابن مَسْلمة، وأُسامَة / بن زَيْـد، وأمثالَهـم، فلم يُنْكِروا على الأُمَراء شَيْئاً ولا رَأَوْا [146أ] عليهم طَعْناً، وأَدَّوْا ذلك كما عَلِموه. فلم يَنْقَطع الطَّعْنُ من أَهْـل الأَمْـصار، ومـا زالَـت الشَّناعاتُ تكثُرُ والإشاعاتُ تَنمو. ورُمِيَ الوليدُ بـن عُقْبـة وهـو علـى الكوفَـة بـشُرْب الخَمْر، وشهِد عليه جَماعةٌ منهم، وحَدَّه عُـثْمانُ وعَـزَله. ثم جاء إلى المدينـة مـن أَهْـل الأَمْصار يَسْأَلون عَزْلَ العُمّال، وشكَوْا إلى عَلِيّ وعائِشة والزُّبَير وطَلْحـة. وعَزَل لهـم عثمانُ بَعْضَ العمّال، فلم تَنْقطِعْ بذلك أَلْسِنَتُهـم؛ بل وَفَد سَعيـدُ بن العاص وهو علـى الكوفة، فلمّا رَجَع اعترَضوه بالطّريق ورَدّوه مَعْزولاً. ثم انْتقلَ الخِلافُ بَيْن عُـثْمان ومن مَعَه من الصّحابة بالمدينة، ونقَموا عليه امْتناعَه مـن العَـزْل، فـأبَى إلاّ أن يكـونَ عن جُرْحَةٍ. ثم نَقلوا النَّكيرَ إلى غير ذلك مـن أَفْعـاله وهـو مُتَمَـسّك بالاجْتهاد، وهم أيضاً كذلك. ثم تَجَمَّع قومٌ من الغَوْغاء وجاءوا إلى المدينة يُظهرون طَلَـب النَّصَفَـة من عُثْمان، وهم يُضمِرون خلافَ ذلك من قَتْله . وفيهم من البَصْرة والكوفَة ومِصْر، وقام مَعَهم في ذلك عليٌّ وعائِشةُ والزُّبير وطَلْحة وغيرُهم، يُحاولون تَسْكينَ الأُمور، ورجوعَ عُثْمان إلى رَأْيهم فيها. وعزَلَ لهم عامـلَ مِصْرَ فانْصرفوا قليلاً، ثمّ رجَعـوا وقـد لَبَّسوا بكتابٍ مُدَلَّس يَزْعمون أنّهم لَقوه في يَد حامِله إلى عامِـل مِـصْر بـأن يَقْتُلَهم، وحَلَـف

(أ) ج: السرية .

عُثْمانُ على ذلك؛ فقالوا: مَكِّنَّا من مَرْوان فهو كاتِبُك، فخَلَفَ مَروانُ؛ فقال عُثْمان: لَيْس في الحُكْم أكثرُ من هذا. فحاصَروه بداره، ثمّ بَيَّتوه على حين غَفْلةٍ من النّاس وقَتلوه، وانفتحَ بابُ الفِتْنة.

فلكلٍّ من هؤلاء عُذْرٌ فيما وقَع ، وكلّهم كانوا مُهْتَمّين بأمْر الدّين ولا يُضيعون [146ب] شيئًا من تعلُّقاته. ثم نَظروا / بعد هذا [الواقع](أ) واجْتهدوا. والله مطّلعٌ على أحْوالهم وعالمٌ بهم . ونحنُ لا نَظنُّ بهم إلاّ خيرًا لما شَهِدَتْ به أحوالُهم ، ومقالاتُ الصّادق فيهم.

وأمّا الحُسَين، فإنَّه لما ظَهَر فِسْقُ يَزيد عند الكافّة من أهل عَصْره ، دَعَتْ شيعةُ أهْل البَيْت بالكوفة الحُسَيْنَ أن يأْتِيَهم فيقوموا بأمْره. فرأى الحُسينُ أنّ الخروجَ على يَزيد مُتعَيّنٌ من أجْل فِسْقه ، لا سِيّما على من له القُدْرةُ على ذلك، وظَنّها من نَفْسِه بأهْليّته وشَوْكته ؛ فأمّا الأهليّةُ فكانت كما ظنَّ وزِيادَة ؛ وأمّا الشّوْكةُ فغلِط - يرْحمه الله- فيها ؛ لأنّ عَصبِيَّةَ مُضَر كانت في قُرَيْش ، وعَصبِيَّةَ قُرَيْش في عَبْد مَناف ، وعَصَبِيَّةَ عَبْد منافٍ إنّما كانت في بَني أُميّة، تَعْرِفُ ذلك لهم قريشٌ وسائِرُ النّاس ولا يُنْكرونَه. وإنّما نُسِيَ ذلك أوّلَ الإسْلام لِمَا شَغَل الناسَ من الذُّهول بالخَوارِق وأمْرِ الوَحْي، وتَرَدُّد المَلائكة لنَصْر المُسْلمين . فأَغْفَلوا أمورَ عوائِدهم، وذهبت عَصبِيَّةُ الجاهِليّة ومَنازِعُها ونُسِيت ، ولم يَبْق إلاّ العَصبِيَّة الطبيعيّة في الحِماية والدِّفاع ، يُنْتَفع بها في إقامة الدّين وجِهادِ المُشْركين، والدّينُ فيها مُحَكَّمٌ والعادةُ مَعْزولة.

(أ) ظ وحدها: الوقائع .

حتَّى [إذا][أ] انقَطع أَمْرُ النُّبوَّةِ والخوارِق المَهولَة، تراجَعَ الحُكْم بعضَ الـشّيء للعَوائِد؛ فعادت العَصبِيَّةُ كما كانت ولِمَنْ كانت، وأصبحَتْ مُضَرٌ أطوعَ لبَني أُمَيَّة من سِواهم بما كان لهم من ذلك [قَبْل][ب].

فَتبيّن لذلك غَلَطُ الحُسَين ؛ إلاّ أنّه في أمْر دُنْياويّ لا يَضِيْرُه الغَلَـطُ فيـه. وأمّا الحُكْـم الشّرعيّ فَلَمْ يَغْلَط فيـه ، لأنّه مَنوطٌ بظَنّه؛ وكان ظَنُّه القُدْرةَ على ذلك . ولقد عَـذَله ابنُ عبّاس وابنُ الزّبير وابنُ عُمَر وابنُ الحَنفِيّـة أخـوه وغـيْرُه في مَسيره إلى الكوفَة ، وعَلِمـوا غَلَطَه في ذلك ولم[ج] يَرْجِـعْ / عمّـا هـو بسَبيلـه ، لِما أرادَهُ[د] الله . [147أ]

وأمّا غيرُ الحسين من الصّحابة الّذين كانوا بالحِجاز ، ومع يَزيد بالشّام والعِراق ومن التّابعين لهم ، فرأَوْا أنّ الخروجَ على يَزيدٍ وإن كان فاسِقًا لا يجـوزُ ، لما يَنْشأ[هـ] عنه من الهَرْج و[سَفْك][و] الدّماء ، فأَقْصَروا عن ذلك ولم يُتابِعوا الحُسَيْن ، ولا أَنْكَروا عليه ولا أثّموه ، لأنّه مجتهِدٌ وهو أُسْوةُ المُجْتهِدين .

ولا يذهبُ بك الغلطُ أن تقول بتأْثيم هـؤلاء بمخالَفة الحُسَيْن وقُعودهم عن نَصْره؛ فإنّهم أكثرُ الصّحابَة، وكانوا مع يَزيد ولم يَرَوْا الخروج عليه، وقد كان الحُسَـيْنُ يَسْتَشْهِد بهم وهو يُقاتِل بكَرْبلاء على فَضْله وحَقّه، ويقول: سلوا جابرَ بنَ عبد الله، وأبا سَعيد الخُدْريّ، وأنَسَ بن مالك، وسَهْل بن سَعْد، وزَيْـد بـن أَرْقَـم، وأمثالَهم، ولم يُنْكِرْ عليهم قُعودَهم عن نَصْره ولا تَعَرَّض لذلك، لِعلْمـه أنّه عـن اجتهـادٍ منهم كما كان فِعْلُه هو عن اجْتهادٍ منه.

(أ) سقط من ظ (ب) من ع ج ل ي (ج) ل : فلم (د) ل : أراد (هـ) ج : نشأ (و) من ل .

وكذلك لا يَذْهَبُ بكَ الغلطُ أن تقول بتَصْويب قتْله لمّا كان عن اجْتهادٍ وإن كان هو على اجْتهاد، ويكون ذلك كما يَحُدُّ الشّافعيُّ والمالكيُّ والحَنَفيَّ[أ] على شُرْب النّبيذ. واعْلَمْ أنّ الأمرَ ليس كذلك ، وقِتالَه لم يكن عن اجْتهادِ هؤلاء وإن كان خلافُه عن اجتهادهم؛ وإنّما انْفَرَد بقتاله يزيدٌ وأصحابُه. ولا تقولَنَّ إنَّ يزيدَ وإن كان فاسِقاً ولم يُجِزْ هؤلاء الخروجَ عليه، فأفعالُه عندهم نافذة صحيحةٌ. واعْلَمْ أنه إنّما يَنْفذ من أفْعال الفاسِق ما كان مَشْروعاً، وقتالُ البُغاة عندهم[ب] من شَرْطه أن يكونَ مع الإمام العادِل، وهو مَفْقودٌ في مَسْأَلَتِنا، فلا يجوزُ قتالُ الحُسَين مع يَزيدٍ ولا ليَزيد، بل هي من فِعْلاته المُؤَكِّدة لِفِسْقه؛ والحسينُ فيها شهيدٌ مُثابٌ، وهو على حقّ واجتهادٍ، / والصّحابةُ الّذين كانوا مع يَزيدٍ على حَقّ أيضاً واجتهاد. [147ب]

وقد غلَط القاضي أبو بَكْر بن العَربي المالِكيّ في هذا، فقال في كِتابه المُسَمّى بالقَواصِم والعَواصِم[1] ما مَعْناه: أنّ الحُسَيْن قُتِل بشَرْعِ جَدّه؛ وهو غَلَطٌ حَمَلَهُ عليه الغفلةُ عن اشْتِراط الإمام العادِل في قِتال أَهْل الآراء .

وأمّا ابنُ الزّبير، فإنّه رأى في خُروجه ما رآه الحُسَيْن، وظنَّ كما ظنَّ، وغَلَطُه في أَمْر الشّوْكَة أَعْظَم؛ لأنّ بَني أَسَدٍ لا يُقاوِمون بَني أُمَيَّة في جاهِليّة ولا إسْلام. والقولُ بتَعْيين الخطإِ في جهةٍ مخالَفَةٌ كما كان في جهة مُعاوِيَة مع عَليّ لا سبيل

(أ) سقط من ج (ب) سقط من ل .

(1) كذا في كل الأصول، واسم الكتاب: العواصِم من القواصم، وهذه الإشارة وردت فيه بالمعنى، استمدادًا من حديث رواه مسلم عن زياد بن عِلاقة ، عن عَرْفَجة بن شريح، وهو قوله ﷺ: "إنها ستكون هَنات وهَنات، فمن أراد أن يفرّق أمْرَ هذه الأمة وهي جميعٌ، فاضربوه بالسيف كائنًا من كان " (العواصم من القواصم 338 ، صحيح مسلم - كتاب الإمارة - حديث رقم 1852) .

إليه، لأنَّ الإجْماعَ هنالِك قضَى لنا به ولم نَجِدْه ههنا. وأمَّا يَزيدُ فَعيَّن خطأَه فِسْقُه. وعبدُ المَلِكِ، صاحبُ ابن الزّبير، أعظمُ النّاس عَدالَةً، وناهيكَ في عَدالَتِه احتجاجُ مالِكٍ بفِعْله، وعُدولُ ابن عَبّاس وابن عُمَر إلى بَيْعته عن ابن الزُّبَيْر وهُمْ معه بالحِجاز؛ مع أنّ الكثيرَ من الصّحابة كانوا يَرَوْن أن بَيْعةَ ابن الزُّبَيْر لم تنعقِد، لأنّه لم يَحْضرها أهلُ الحَلّ والعَقْد كَبَيْعَة مَرْوان؛ وابنُ الزُّبَيْر على خِلاف ذلك؛ والكلُّ مُجْتَهِدون مَحْمولون على الحَقّ في الظّاهر؛ وإن لم يتعيَّنْ في جِهةٍ منهما. والقَتْلُ الّذي نَزَلَ به بَعْد تقْرير ما قرّرْناه، يَجْري على قواعِد الفِقْه وقَوانينِه؛ مع أنّه شهيدٌ مُثابٌ باعْتِبار قَصْدِه وتَحَرّيه الحقّ.

هذا هو الّذي يَنْبغي أن تُحْمَلَ عليه أفعالُ السَّلَف من الصّحابة والتّابعين، فهم خيارُ الأُمَّة ، وإذا جَعَلْناهم عُرْضةً للقَدْح ، فَمَنِ الّذي يَخْتصّ بالعَدالة ؟ والنَّبيُّ ﷺ[1] يقول : "خيرُ النّاس قَرْني ، ثمّ الّذين يَلونَهم، مَرّتَيْن أو ثلاثًا ، ثم / يَفْشو [148أ] الكَذِب"، فجعل الخَيْرِيَّةَ[أ] وهي العَدالةُ مُخْتصَّةً بالعَصْر الأوّل والّذي يَليه. فإيّاك أن تعوِّد نَفْسَك أو لِسانَك التّعرُّضَ لأحدٍ منهم، ولا توسْوس قلْبَك بالرَّيْب في شَيْءٍ مِمّا وَقَع منهم؛ والْتَمِسْ لهم مَذاهبَ الحقّ وطُرُقَه ما اسْتَطَعْت، فهم أَوْلَى النّاس بذلك؛ وما اخْتَلفوا إلاّ عن بَيِّنَةٍ، وما قَتلوا وقُتِلوا إلاّ في سَبيل جِهادٍ أو إظْهار حَقّ، واعْتَقِدْ مع ذلِك أنّ اخْتِلافَهم رحمةٌ لمنْ بَعْدَهم من الأُمَّة، ليَقْتديَ كلُّ أحدٍ بمن يَخْتارُه منهم، ويَجْعلُه إمامَه وهادِيَه ودليلَه[ب]. فافهَمْ ذلك، وتَبَيَّنْ حِكْمَةَ الله في خَلْقه وأَكْوانِه.

(أ) كذا في ظ ل، وفي ع: الخير له ، وفي ج ي : الخير به (ب) إلى هنا تنتهي الحاشية التي أضافها المؤلف بخطه عن الأمر الثالث، وأدرجتها بقية الأصول في موقعها .

---

(1) في الصّحيحين من حديث عبد الله بن مسعود: البخاريّ في الشهادات 3: 224 (2652)، وفي الفضائل 5: 3 (3651)، وفي الرّقاق 8: 113 (6429)، وفي النذور 8: 167 (6658)، ومسلم في الفضائل (2533) .

31 ۞ فَصْلٌ، فِي الخُطَطِ الدِّينيّة الخِلافيّة

لَمّا تَبيّن أنّ حَقيقةَ الخِلافة نيابةٌ عن صاحِب الشّرع في حِفْظِ الدّين وسِياسَة الدّنيا، فصاحبُ الشّرع متصَرِّفٌ في الأمْرَين. أَمّا في الدّين فَبِمُقْتَضَى التّكاليف الشّرعيّة الّذي هو مَأمورٌ بتَبْليغها وحَمْل النّاس علَيْها؛ وأمّا سِياسَةُ الدّنيا فَبِمُقْتَضَى رعايتِه لِمَصالِحهم في العُمْران البَشريّ.

وقد قَدّمْنا أنّ هذا العُمْران ضَروريّ للبَشَر، وأنّ رِعايةَ مَصالِحه كذلك، لِئَلاّ يَفْسُد إن أُهْمِلَتْ؛ وقَدّمْنا أن المُلْكَ وسُطْوتَه كافٍ في حُصول هذه المَصالح. نَعَمْ، إنّها تكون أكْمَلَ إذا كانت بالأحْكَامِ الشّرعيّة، لأنّه أَعْلَمُ بهذه المَصالح. فقد صار المُلْك يَنْدَرِجُ تَحْتَ الخِلافَةِ إذا كان إسْلاميّاً ويكونُ من تَوابِعها. وقَدْ يَنفردُ إذا كان في غَيْر المِلّة، وله على كلّ حال مَراتبُ خادمةٌ ووظائفُ تابِعةٌ تَتَعيّن خُطَطًا، وتَتوزّعُ على رجال الدّوْلة وَظائفَ، فيقومُ كلٌّ واحدٍ بوَظيفَتِه(أ) [148ب] / حَسْبما يُعيِّنهُ المِلِكُ الّذي تكونُ يَدُه عاليةً عليْهم، فيتمّ بذلك أمرُه، ويَحْسُن قيامُه بسُلْطانه.

وأمّا المَنْصب الخلافيّ وإنْ كان المَلِكُ يَنْدَرج تحتَه بهذا الاعْتبار الّذي ذكَرْناه، فتَصَرُّفُه الدّينيّ يَخْتَصُّ بخُطَط ومَراتب لا تُعْرف إلاّ للخُلَفاء الإسلاميّين. فلْنذكر الخُطَط الدّينيّة المُخْتصّة بالخِلافة، ونَرْجِعُ إلى الخُطَط الملوكيّة السُّلْطانيّة.

(أ) في ع ج: بوظيفة.

فاعلمْ أن الخُططَ الدينيّة الشَّرْعيّة من الصّلاة والفُتْيا والقَضاء والجِهاد والحِسْبة، كلُّها مُندرجٌ تحتَ الإمامَة الكُبْرى الّتي هي الخلافةُ، وَكأنّها الأمُّ الكبيرُ والأصلُ الجامِعُ، وهذه كلُّها مُتفرّعةٌ عنها وداخِلةٌ فيها، لعُموم نَظَر الخِلافَة وتَصرُّفها في سائِر أحْوالِ المِلّة الدينيّة والدُنْيويّة ، وتَنْفيذ أحْكام(أ) الشّرْع فيهما على العُموم .

أ. فأمّا إمامَةُ الصَّلاة ، فهي أَرْفعُ هذه الخُطَط كلِّها، وأرْفَعُ من المُلْك بخُصوصِه المُندرجِ مَعَها تحت الخِلافَة. ولقد يَشْهَد لذلك استِدلالُ الصّحابة في شأن أبي بَكْر رضي الله عنه باستِخْلافِه في الصَّلاة على استخْلافِه في السِّياسَة، في قَوْلهم: ارْتَضاهُ رسولُ الله ﷺ لدِيننا ، أَفَلا نَرْضاهُ لدُنْيانا ؟! فَلَوْلا أنَّ الصَّلاةَ أرفَعُ من السِّياسة لما صَحّ القِياسُ.

وإذا ثَبَت ذلك، فاعلَمْ أنّ المَساجِدَ في المدينة صِنْفان: مَساجدُ عظيمةٌ كثيرةُ الغاشِيةِ، مُعَدَّةٌ للصّلوات المَشْهودَة؛ وأخرى دونَها، مُخْتصَّةٌ بقَوْم أو مَحَلَّةٍ، ولَيْست للصَّلوات العامَّةِ .

فأمَّا المساجِدُ العظيمةُ فأمْرُها راجِعٌ إلى الخَليفة أو إلى من يُفَوّض إليه من سُلْطانٍ أو وَزيرٍ أو قاضٍ، فيَنصِبُ لها الإمامَ في الصّلواتِ الخَمْس والجُمُعَة والعيدَيْن والخُسوفَيْن والاسْتِسْقاء . وتَعَيُّنُ ذلك إنّما هو من طَريق الأَوْلى والاسْتِحْسان، ولِئَلاَّ تَفْتَاتَ الرّعايا عليه بشَيْء من/ [149أ] النّظَر في المَصالح العامّة . وقد يَقول بالوُجوب في ذلك من يَقولُ بوُجوب إقامَة الجُمُعة ، فيكونُ نَصْبُ الإمام لها عِنْدَه واجِباً .

(أ) سقط من ل .

وأمّا المساجِد المُختصّة بقومٍ أو مَحَلّة فأمرُها راجعٌ إلى الجِيران، ولا تَحْتاج إلى نَظَرِ خَليفَة ولا سُلْطان.

وأَحْكامُ هذه الوِلاية وشُروطُها والمُوَلَّى فيها معروفةٌ في كُتُب الفِقْه، ومَبْسوطةٌ في كُتُب الأَحْكام السُّلْطانيّة للماوَرْديّ[1] وغَيْره، فلا نُطَوّل بذِكْره. وقَدْ كان الخُلَفاءُ الأوّلون لا يقلّدونَها لغَيْرهم من النّاس. وانظُرْ من طُعِن من الخُلفاء في المَسْجد عند الإيذان بالصّلاة وتَرَصُّدهم بِذلك في أَوْقاتها، يَشْهد لك ذلك بمُباشَرتهم لها وأنّهم لم يكونوا يَسْتَخْلفون فيها[أ]. وكذا كان حالُ الدَّولة الأُمويّة من بَعْدهم، اسْتِئْثاراً بها[ب] واسْتِعْظامًا لرُتْبتها. يُحْكى عن عَبْد المَلِك أنّه قال لِحاجبه: قد جَعَلْتُ لك حِجابةَ بابي إلاّ عن ثَلاثة: صاحبِ الطّعام فإنّه يَفْسُدُ بالتّأخير؛ والآذِنِ بالصّلاة فإنّه داعٍ إلى الله؛ والبَريدِ فإنّ في تأْخيره فَسادُ القاصِية. فلمّا جاءَتْ طبيعةُ المُلْك وعَوارِضُه من الغِلْظة والتّرفُّع عن مُساواة النّاس في دينهم ودُنْياهم، اسْتَنابوا في الصّلاة، وكانوا يَسْتَأْثِرون بها في الأَحْيان وفي الصّلوَات العامّة، كالعيدَيْن والجُمُعَة، إشادةً وتنْويهًا. فَعَلَ ذلك كثيرٌ من خُلَفاء بني العبّاس والعُبَيْديِّين صَدْرَ دَوْلَتهم.

ب. وأما **الفُتْيا**، فَلِلْخليفة تَصَفُّحُ أَهْل العِلْم والتّدريس، ورَدُّ الفُتْيا[ج] إلى من هو أَهْلٌ لها، وإعانَتُهُ على ذلك، ومَنْعُ من لَيْس بأَهْلٍ لها وزَجْرُه؛ لأنها من مَصالح المُسْلمين في أَدْيانهم، فتجبُ عليه [مُراعاتها][د]، لِئَلاّ يتعرّض لذلك من لَيْس لَهُ بأَهْلٍ، فيُضِلَّ الناسَ.

(أ) ل: يستخلفون فيها أحداً (ب) ل: لها (ج) ج: الفتوى (د) كذا في الأصول، وفي ظ: رعايتها.

(1) الأحكام السلطانية 276- .

وللمدرّس الانتصابُ لتَعْليم العِلْم وبثّه، والجُلوسُ لذلك في المساجد؛ / فإن [149ب]
كانت من المَساجد العِظام الّتي للسُّلْطان الولايةُ عليها والنظرُ في أئمّتها كما مَرّ، فلا بُدّ من اسْتِئْذانه في ذلك؛ وإن كانَتْ من مَساجِد العامّة، فلا يَتوقّف ذلك على إذْن. على أنّه يَنْبغي أن يكونَ لكلّ أحدٍ من المُفْتين والمُدَرّسين زاجِرٌ من نَفْسِه يَمْنعه عن التّصَدّي لما لَيْس له بأَهْل، فيُضِلّ به المُسْتَهْدِيَ ويُزِلّ به المُسْتَرْشِدَ؛ وفي الأثر[1]: أَجْرؤكُم على الفَتْوى أجْرَؤكُم على جَراثيم جَهنّم. فَللسُّلْطان فيهم لذلك من النَظَر ما توجِبُه المَصْلَحةُ من إجازةٍ أو رَدّ.

ج• وأما القَضاءُ، فهو من الوَظائف الدّاخِلة تَحْت الخِلافة، لأنّه مَنْصِبُ الفَصْل بين النّاس في الخُصومات حَسْمًا للتّداعي وقَطْعًا للتّنازُع؛ إلاّ أنّه بالأَحْكام الشَّرعيّة المُتلقّاة من الكِتاب والسُّنّة؛ فكان لذلك من وَظائِف الخِلافة ومُنْدرجًا في عُمومها. وكان الخُلَفاء في صَدْر الإسْلام يُباشرونَه بأنْفُسِهِم ولا يَجْعلون القَضاءَ في شيءٍ إلى سِواهم. وأوّلُ من دَفَعه إلى غَيْره وفَوّض فيه، عُمرُ رَضِيَ اللهُ عنه، فولّى أبا الدَّرْداء مَعَه بالمدينة، وولّى شُرَيْحًا بالبَصْرة، وولّى أبا موسَى الأَشْعَريَّ بالكوفة. وكَتَب له في ذلك الكِتابَ[2] المَشْهورَ الّذي تَدور عليه أَحكامُ القَضاء، وهي مُسْتَوْفاةٌ فيه، يَقول فيه:

---

(1) سُنَن الدّارميّ 1: 57، كنز العمال 28961.

(2) نصّ الكتاب في البيان والتّبيين 1: 49، عيون الأخبار 1: 66، الكامل 1: 8 العقد الفريد 1: 79، التّذكرة الحَمْدونية 1: 341، أخبار القضاة 1: 70، مع بعض الفروق والاختلافات اللفظية.

أمّا بعدُ، فإنّ القضاءَ فريضةٌ مُحْكَمَةٌ، وسُنّةٌ مُتّبَعةٌ، فافْهَمْ إذا [أُدْلِيَ](أ) إليك، فإنّه لا ينفعُ تكلُّمٌ بحقٍّ لا نَفاذَ له. وآسِ بَيْنَ النّاس في وَجْهك وعَدْلك(ب) ومَجْلِسِك، حتّى لا يطمعَ شريفٌ في حَيْفك، ولا يَيْأس(ج) ضَعيفٌ من عَدْلك.

البَيّنةُ على من ادَّعَى واليمينُ على من أنكر. والصُّلح جائزٌ بَيْن المُسْلمين إلاّ صُلْحًا أحلَّ حَرامًا أو حَرّم حَلالاً.

ولا يَمْنَعَنَّك(د) قضاءٌ قضيتَه أَمْس(هـ)، فراجعتَ اليومَ فيه عَقْلَك، وهُديتَ فيه لرُشْدك، / [150أ] أن ترجعَ إلى الحقّ، فإنّ الحقَّ قَديمٌ، ومراجعةُ الحقّ خيرٌ من التّمادي في الباطِل.

الفهمَ فيما تَلَجْلَج في صَدْرك ممّا لَيْس في كتابٍ ولا سُنّة، ثم اعْرِف الأمْثالَ والأَشْباهَ؛ وقِسِ الأمورَ بنَظائِرها. واجعلْ لمن ادَّعى حقًّا غائبًا أو بَيِّنةً أمدًا يَنْتهي إليه، فإنْ أَحْضَر بيّنَتَه أخذْتَ له بحَقّه، وإلاّ اسْتَحْلَلْتَ القضيّة عليه؛ فإنَّ ذلك أنْفَى للشَّكّ وأجْلَى للعَمَى.

المُسْلمون عُدولٌ بَعْضُهم في بعضٍ، إلاّ مجلودًا في حَدٍّ، *أو مُجْرِيًا عليه شَهادةُ زُورٍ*(و)، أو ظَنينًا في نَسَبٍ أو وَلاء؛ فإنّ الله سُبْحانَه عَفا عن الأَيْمان، ودَرَأ بالبَيّنات.

وإيّاكَ والقَلَق والضَّجَر والتأفُّف بالخُصوم؛ فإنَّ اسْتِقْرارَ الحقّ في مَواطن الحقّ يُعَظِّم الله به الأَجْرَ، ويُحْسِن به الذِّكْر. والسّلام. انتهى كتابُ عُمَر.

(أ) ظ: أولي (ب) سقط من البيان والتبيين وعيون الأخبار والعقد (ج) في البيان والتبيين: ولا يخاف ضعيف من جَوْرك
(د) ل: يمنعك (هـ) ل: بالأمس (و) سقط ما بين النجمين من ج.

وإنّما كانوا يُقلِّدون القضاءَ لغَيْرِهم وإن كان ممّا يتَعلَّق بهم، لِقيامهم بالسِّياسَة العامَّة وكَثْرة أَشْغالِها؛ من الجِهاد، والفُتوحات، وسَدّ الثُّغُور، وحِمايَة البَيْضَة، ولم يكنْ ذلك ممّا يقوم به غَيْرُهم لعَظيم العِناية بِه. فاسْتَخَفُّوا أَمْرَ القَضاء في الواقِعات بَيْن النّاس، واسْتَخْلَفوا فيه من يَقوم به تَخْفيفًا على[أ] أَنْفُسهم. وكانوا مع ذلك إنّما يُقَلّدونه أهلَ عَصبِيَّتِهم بالنّسَب أو الوَلاء، ولا يُقلِّدونَه لمن بَعُدَ عَنْهم في ذلك.

وأمَّا أَحْكَامُ هذا المَنْصِب وشُروطُه، فمَعْروفةٌ[1] في كُتُب الفِقْه، وخُصوصاً كُتُب الأَحْكام السّلطانيّة؛ لأنّ القاضيَ إنّما كان له في عَصْر الخُلَفاء الفَصْلُ بَيْن الخُصوم فقَط؛ ثم دُفِع لهم بَعْد ذلك أمورٌ أُخْرى على التّدْريج بَحَسب اشْتِغال الخُلفاء والملوك[ب] بالسّياسَة الكُبْرَى. واسْتقرَّ منصِبُ القضاء آخرَ الأَمْر على أنّه يَجْمع مع الفَصْل بَيْن الخُصوم استيفاءَ بَعْض الحُقوق العامّةِ للمُسْلمين، بالنّظر / في أَمْوال [150 ب] المَحْجورِ علَيْهم من المَجانين واليَتامَى والمُفْلِسين وأَهْل السَّفَه، وفي وَصايا المُسْلمين وأوْقافِهم، وتَزْويجِ الأيامَى عنْد فَقْد الأَوْلياء على رَأْي من يَراه، والنّظرِ في مَصالح الطُّرقات والأَبْنِيَة؛ وتَصفُّحِ الشُّهود والأُمَناء والنُّوّاب، واسْتيفاءِ العِلْم والخِبْرَةِ فيهم بالعَدالة والجَرْح، ليَحْصُل له الوُثوقُ بهم. وصارَتْ هذه كلُّها من تعلّقات وَظيفَتِه وتَوابِع وِلايَته.

وقد كان الخلفاءُ من قَبْلُ يَجْعَلون للقاضي النظرَ في المَظالِم، وهي وظيفةٌ مُمْتَزِجةٌ من سَطْوَة السَّلْطنة ونَصَفَة القَضاء. وتَحْتاج إلى عُلُوّ يَدٍ وعَظيمِ رَهْبَةٍ تَقْمع

(أ) ع: عن (ب) سقط من ج.

(1) الأحكام السّلطانية 199.

الظَّالِمَ من الخَصْمَين وتَزجرُ المُتَعَدِّي، وكأنّه يُمْضي ما عَجَز القُضاةُ أو غيرُهم عن إمْضائه. ويكونُ نظرُه في البَيِّنات والتعْزير واعْتمادِ الأمارات والقَرائن، وتأخِير الحُكْم إلى اسْتِجْلاء الحقّ، وحَمْل الخَصمين على الصُّلْح، واسْتِحْلاف الشّهود؛ وذلك[أ] أَوْسَعُ من نَظَر القاضي .

وكان الخُلَفاءُ الأوّلون يُباشرونَها بأنفُسهم إلى أيّام المُهْتَدي من بَني العبّاس، ورُبّما كانوا يَجْعلونها لقُضاتِهم كما فَعل عَلِيٌّ رضي الله عنه مع قاضيه أبي إدْريس الخَوْلانيّ، وكما فعَله المَأْمونُ ليَحْيى بن أَكْثَم، والمُعْتَصِمُ لابْن أبي دُؤاد. وربّما كانوا يَجْعَلون للقاضي قِيادَةَ الجِهاد في عَساكر الصَّوائف؛ وكان يَحْيى بن أَكْثَم يَخْرجُ أيّامَ المأْمون بالصَّائِفة إلى أَرْض الرُّوم؛ وكذا مُنْذِر بن سَعيد، قاضي عَبْد الرّحمن النّاصِر من بَني أُمَيّة بالأَنْدلُس. وَكانَت تَوْلِيَةُ هذه الوَظائِف إنّما تكون للخُلَفاء، أو من يَجْعلون ذلك له، من وَزيرٍ مُفوَّض أو سُلْطانٍ مُتَغلِّب.

وكان أيضاً النَّظرُ في الجَرائم وإقامَة الحُدود مُخْتَصّاً في الدَّوْلة العبّاسيَّة / والأُمويّة بالأَنْدَلس والعُبَيْدِيّة[ب] بمِصْر والمَغْرب، راجعاً إلى صاحِب الشُّرْطَة؛ [151أ] وهي وظيفةٌ أُخرى دينيّة كانت من الوَظائف الشّرعية في تِلْك الدُّوَل، توسّع النظرُ فيها عن أحْكام القَضاء قليلاً؛ فيَجْعل للتُّهَمة في الحُكْم مجالاً، ويَفْرض العُقوباتِ الزَّاجِرةَ قَبْل ثُبوت الجَرائم، ويُقيم الحدودَ الثَّابتَة في مَحالِّها[ج]، ويَحْكُم في القَوَد والقِصاص، ويُقيمُ التَّعزيرَ والتَّأديبَ في حقّ من لم يَنْتَهِ إلى الجَريمة.

(أ) سقط من متن نسخة ع ، وبها إشارة مُخرَج ، ولكن لم نره على المخطوط وأُثبت في كل النسخ (ب) ي: العُبيديين
(ج) ع : مجالها .

ثم تُنوسِيَ شأنُ هاتيْن الوَظيفَتَيْن في الدُّوَل الّتي تُنوسيَ فيها أمرُ الخِلافَة، فصارَ أَمْرُ المَظالِم راجعًا إلى السُّلْطان، كانَ له تَفْويضٌ من الخَليفة أو لم يكُنْ. وانْقَسَمت وظيفةُ الشُّرْطة قِسْمين، منها وظيفةُ التُّهَم على الجرائم، وإقامة حُدودها ، ومُباشَرة القَطْع والقِصاص حَيْثُ يتعيَّن؛ ونُصِبَ لذلك في هذه الدُّوَل حاكِمٌ يحكمُ فيها بموجب السّياسَة دون مُراجَعة الأَحْكام الشَّرْعيّة، ويُسمَّى تارةً باسْم الوالي، وتارةً باسْم الشُّرْطَة. وبَقِيَ قِسْمُ التَّعازير وإقامَة الحُدود في الجرائم الثّابِتة شرعاً، فَجُمِع للقاضي مع ما تقدَّم، وصار ذلك من توابع وَظِيفَتِه ووِلايَتِه، واسْتقرَّ الأَمْر لهذا العَهْد على ذلك. وخَرَجَتْ هذه الوظيفةُ عن أَهْل عَصَبِيَّة الدَّولة، لأنَّ الأمْرَ لَمّا كان خِلافةً دينيّة، وهذه الخُطَّةُ من مَراسِم الدّين، فكانوا لا يُوَلّون فيها إلاّ مِن أَهْل عَصَبِيّتهم من العَرَب، ومَواليهم بالحِلْف أو الرِّقّ أو بالاصْطِناع، ممّن يوثَق بكِفايَتِه أو(أ) غَنائه فيما يُدْفع إليه.

ولَمّا انْقَرض شَأْنُ الخِلافة وظُهورُها، وصارَ الأمرُ كلُّهُ مُلْكًا وسُلْطانًا، صارت هذه الخُطَطُ الدّينيّة بعيدةً عنه بَعْضَ الشَّيْء ، لأنّها لَيْست من أَلْقاب المُلْك ولا مَراسِمه. ثم خَرَجَ الأمرُ جُمْلةً عن العَرَب وصار المُلْك لِسواهم من أُمَم التُّرْك والبَرْبَر ، فازْدادتْ هذه الخُطَطُ / الخِلافيّة بُعْدًا عنهم بمَنْحاها وعَصبِيّتها. وذلك أنّ [151ب] العَرَبَ كانوا يَرَوْن أنَّ الشَّريعةَ دينُهم ، والنبيَّ ﷺ منهم، وأحكامَه وشرائِعَه نِحْلتُهم بَيْن الأُمَم وطريقُهُم. وغَيْرُهُمْ لا يَرَون ذلك، إنّما يُولونها جانباً من التَّعْظيم لما دانوا بالمِلّة فَقَط. فصاروا يقلّدونها من غَيْر عِصابَتِهم ممّن كان تأَهَّلَ لها في دُوَل الخُلَفاء السّالِفة. وكان أولئك المُتَأَهّلون بما أخذَهم تَرَفُ الدُّوَل مُنْذ مِئين من السّنين قد نَسَوْا عَهْدَ

(أ) ع : وغنائه .

البَداوة وخُشونَتِها، والْتَبَسوا بالحَضارَة في عوائِد تَرَفِهم ودَعَتِهم، وقِلَّة المُمانَعة عن أَنْفسهم، وصارَتْ هذه الخُطَطُ في الدُّوَل المُلوكِيَّة من بَعْد الخُلفاء، مُخْتصَّةً بهذا الصِّنْف من المُسْتَضْعَفين في أَهْل الأَمْصار، ونَزَل أهلُها عن مَراتِب العزِّ لِفَقْد الأَهْليّة بأَنْسابِهم وما هم عليه من الحَضارَة، فلَحِقَهم من الاحْتِقار ما يَلْحَقُ الحَضَرَ المُنْغَمسين في التَّرَف والدَّعَة، البُعَداءَ عن عَصَبِيَّة المُلْك، الّذين هم عِيالٌ على الحامِيَة، وصار اعْتِبارُهم في الدَّوْلة من أَجْل قيامِها بالمِلّة وأَخْذها بأَحْكام الشّريعة، لما أنّهم الحامِلون للأَحْكام، المُفْتُونَ بها. ولم يَكُنْ إيثارُهم في الدّولةِ حينئذٍ إكْرامًا لذَواتهم، وإنّما هو لِمَا يُتَلَمَّحُ من التَجمُّل بمكانِهم في مَجالس المَلِك لتَعْظيم الرُّتَب الشَّرْعيَّة، ولم يَكُنْ لهم فيها من الحَلّ والعَقْد شيءٌ، وإنْ حَضَروه فَحُضورٌ رَسْميّ لا حقيقةَ وراءَه، إذْ حَقيقةُ الحلّ والعَقْد إنّما هو لأَهْل القُدْرة عليه، فَمَنْ لا قُدْرَة له عليه، فلا حَلّ ولا عَقْد لَدَيْه، اللّهمّ أَخْذُ الأَحْكام الشَّرعيّة عَنْهم، وتَلَقّي الفتاوَى منهم، فنَعَمْ. واللهُ المُوَفِّق.

ورُبَّما يَظُنُّ بعضُ النَّاس أنَّ الحقَّ فيما وراءَ ذلك، وأنّ فِعْلَ المُلوك فيما فَعَلوه من إخْراج الفُقهاء والقُضاة عن الشّورَى مَرْجوحٌ، وقد قال ﷺ[1]:" العُلَماء / وَرَثَةُ الأَنْبياء"، فاعْلَمْ أنَّ ذلك ليس كما ظنّه، وحُكْمُ المَلِك والسُّلْطان إنَّما يَجْري [152أ]
على ما تَقْتضيه طبيعةُ العُمْران، وإلاّ كان بَعيدًا عن السِّياسَة. وطبيعةُ العُمْران في هؤلاء لا تَقْضي لهم بشَيْءٍ من ذلك، لأنّ الشّورى والحلَّ والعَقْد إنّما يكون لِصاحِب عَصبيّة يَقْتَدِرُ بها على حلّ أو عَقْدٍ أو فِعْلٍ أو تَرْكٍ. وأمّا من لا

(1) طرفٌ من حديث أخرجه أبو داود (3642) ، والترمذي (2682) ، وأحمد 5: 196، وابن ماجة (223)، وابن حبان (88) من حديث أبي الدرداء .

عَصبِيَّة له ولا يَمْلكُ من أَمْر نَفْسه شيئًا ولا من حِمايتها ، وإنّما هو عِيالٌ على غَيْره، فأيُّ مَدْخل له في الشّورَى ، أو أيُّ مَعْنى يَدْعو إلى اعْتِباره فيها ؟ اللَّهمّ شُورَاهُ فيما يَعْلَمُه من الأحْكام فَمَوْجودٌ في الاسْتِفْتاء خاصّةً . وأما شُورَاهُ في السّياسَة فهو بعيدٌ عنها ، لفِقْدانه العَصَبِيَّة والقيام على مَعْرفة أَحْوالها وأَحْكامها. وإنّما إكرامُهم من تَبَرُّعَات المُلوك والأُمراء، الشّاهِدةِ لهم بجَميل الاعْتِقاد في الدّين وتَعْظيم من يَنْتسب[أ] إليه ، بأيّ جِهَة انْتَسب . وأما قولُه ﷺ : "العلماءُ ورَثةُ الأنْبياء" ، فاعلَمْ أنَّ الفقهاء في الأغْلَب لهذا العَهْد وما احْتَفّ به ، إنّما حَمَلوا الشَّريعَة أقوالاً في كيفيّة الأعْمال في العِبادات ، وكَيْفيَّة القَضاء في المُعاملات ، يَنُصّونَها على من يَحْتاج إلى العَمل بها؛ هذه غايةُ أكابِرهم؛ ولا يَتَّصِفون إلاَّ بالأقلّ منها ، وفي بَعْض الأَحْوال .

والسَّلَفُ - رِضْوَانُ الله عليهم - وأهلُ الدّين والوَرَع من المُسْلمين، حَملوا الشَّريعَةَ، اتّصافًا بها وتحقُّقاً بمَذاهبها. فَمَنْ حَمَلها اتّصافًا وتَحَقُّقاً دون نَقْل فهو من الوارِثين، مِثْل[ب] أَهْل رسالةِ القُشَيْرِيّ . ومن اجْتَمع له الأَمْرَان ، فهو العَالِم وهو الوارِث على الحَقيقَة ، مثل فُقَهاء التّابعين والسَّلَف والأئمّة الأَرْبعة ومن اقْتفى [طَريقَهم][ج] وجاءَ على إِثْرِهم ، وإذا انْفَرد واحدٌ من الأُمّة بأَحَد الأَمْرَيْن ، فالعابدُ / أَحَقُّ بالوِراثة [152ب] من الفَقيه الّذي ليس بعابد ؛ لأنّ العابِدَ وَرِثَ صِفةً، والفقيهُ الّذي ليس بِعَابِدٍ لم يَرِثْ شيئًا ، إنّما هو صاحبُ أَقْوال يَنُصُّها علَيْنا في كيفيّات العَمَل ، وهؤلاء أكْثَرُ فُقَهاءِ عَصْرنا ، ﴿ إلاّ الّذين آمنوا وَعَمِلوا الصَّالِحات وقَليلٌ ما هُمْ ﴾ [سورة ص، من الآية 24].

(أ) ل: يُنْسَبُ (ب) مُخرج في حاشية ع وحدها بخط متأخر: ورثة الأنبياء (ج) في ظ : أثرهم .

د. العَدالـة ، وَهي وَظيفـةٌ دينيّـة تابِعـةٌ للقَـضاءِ ومـن مـوارِد تَـصْريفه. وحقيقَةُ هذه الوَظيفَة، القِيامُ عن إذْن القاضِي بالشَّهادة بَيْن النّـاس فـيما لَهـم وعليهم، تحمُّلاً عنـد الإشـهادِ، وأداءً عنـد التّنـازُع، وكِتـاباً في الـسِّجلاّت يُحْفَـظُ بـه حُقـوق النّاس وأملاكهم وديونهم وسائرَ مُعاملاتهم. [وإنّما قُلْنا عن إذْن القاضي، لأنَّ النّـاسَ قد اخْتَلَطوا ، وخَفِي التَّعْديل والجَرْح إلاّ على القاضـي ، فكأنّـه إنّما يَأذنُ لمـن ثَبَتت عنده عدالَته ليَحْفَظ على النّاس أُمورَهم ومُعاملاتهم][أ] .

وشَرْطُ هذه الوَظيفة الاتّصافُ بالعَدالَة الـشَّرْعيَّة، والبراءةُ مـن الجَـرْح، ثمَّ القِيامُ بكتاب السّجلاّت والعُقود من جِهة عِبارتها وانتِظام فُصولها، ومـن جِهـة إحْكام شُروطها الشَّرعيَّـة وعُقودِها، فيَحْتاجُ حينئذٍ إلى ما يَتعلَّق بذلك من الفِقْه. ولأجْـل هذه الشّروطِ وما تَحْتاج[ب] إليه من المِرَان على ذلك والمُمارَسـةِ له[ج]، اخْتَـصَّ ذلك ببَعْض العُدول، وصار الصّنْف القائمون به كأنّهم مُخْتَصُّون بالعَـدالَة؛ ولَـيْس كـذلك، وإنّما العَدَالَةُ من شُروط اخْتِصاصِهم بالوَظِيفَة.

ويَجِبُ على القاضي تَصَفُّحُ أَحْوالهم والكَشْـفُ عن سِيرَهم ، رِعايَةً لشَـرْط العَدالَة فيهم ، وألاَّ يُهْملَ ذلك ، لما يَتَعيّن عليـه من حِفْظ حُقـوق النّاس، فالعُهْـدةُ عليـه في ذلك كلّه ، وهو ضامِنٌ دَرَكَهُ . وإذا تـعيّن هؤلاء لهـذه الوظيفَـة عَمّـت الفائِـدةُ بهـم في تَعْديل من تَخْفى عَدَالتُه على القُضـاة بسَبَب اتّساع الأَمْصار واشْتِباه الأَحْـوال ، واضْطِرار القُضـاة إلى الفَصْـل بين المُتنازِعـين بالبيِّنات المُوثوقَـة ، [153أ] فيُعَوِّلون غالبًا في / الوُثوق بهـا على هذا الصّنْف؛ ولهم في سائِر الأَمْصـــار دكاكـينُ

(أ) حاشية منزّلة على هذا المُخرَج، انفردت بها ع بخطّه (ب) ع : يحتاج (ج) سقط من ل .

ومَصَاطِبُ يَختصُّون بالجُلوس فيها ، لِيتعاهَدَهم أصحابُ المُعامَلات للإشهاد وتَقْييده بالكِتَاب .

وصار مَدْلولُ هذه اللَّفظة مُشْتَرَكًا بين هذه الوَظيفة الّتي تبيَّن مدلُولها ، وَبيْن العَدالَة الشَّرعيّة الّتي هي أُخْتُ الجَرْح، وقد يَتوارَدَان ويَفْترقان . والله أعْلَم .

هـ . الحِسْبَةُ والسِّكَّةُ

أمّا الحِسْبَةُ، فهي وظيفَةٌ دينيّةٌ من باب الأَمْر بالمَعْروف والنَّهي عن المُنكر، الّذي هو فَرْضٌ على القائِم بأُمور المُسلمين ؛ يُعيِّن لذلك من يَراهُ أَهْلاً له ، فيَتَعيَّن فَرْضُه عَلَيْه ، ويتَّخِذ الأعوانَ على ذلك ، ويَبْحث عن المُنكَرات ، ويُعَزِّر ويؤدِّب على قَدْرِها ، ويَحْمِلُ النَّاسَ على المَصالح العامّة في المَدينة ؛ مثل المَنع من المُضايقة في الطُّرقات ؛ ومَنع الحَمَّالين وأَهْلِ السُّفُن من الإكْثار في الحِمْل ؛ والحُكم على أهْل المَباني المُتعَيّنة للسُّقوط بهَدْمِها ، وإزالَة ما يُتوقَّع من ضَرَرِها على السَّابِلة؛ والضَّرب على أيْدي المُعَلِّمين بالمكاتب وغَيْرِها في الإبْلاغ في ضَرْبِهم للصِّبْيان المتعلّمين . ولا يَتوقّف حُكْمُه على تَنازُعٍ أو اسْتِعْداءٍ ، بل له النّظرُ والحُكْم فيما يَصِل إلى عِلْمه من ذلك ويُرْفَع إليه . ولَيْس له أيضًا الحُكم في الدَّعاوَى مُطلقاً ؛ بل فيما يتعلّق بالغِشّ والتَّدْليس في المَعايِش وغَيْرها ، وفي المَكاييل والمَوازين ، وله أيضًا حَمْلُ المُماطِلين على الإنْصاف، وأمْثال ذلك مّما لَيْس فيه سَماعُ بَيّنة ولا إنفاذُ حُكْم.

وكأنّها أحْكامٌ يُنَزّه عنها القضاءُ لعُمومِها وسُهولة أَغْراضها، فتُدْفَع إلى صاحِب هذه الوظيفة ليقومَ بها؛ فوَضْعُها على ذلك أنْ تكونَ خادِمةً لِمَنصِب القَضاء.

وقد كانت في كثيرٍ من الدُّوَل الإسلاميّة، مثل العُبَيْديّين بمِصْر والمَغْرِب، والأُمَويّين بالأندلس، داخلةً في / عُموم وِلاية القاضي يُوَلّى(أ) فيها باختياره. ثمّ لمّا [153ب] انفَردَتْ وَظيفةُ السُّلْطان عن الخِلافة، وصارَ نظرُه عامّاً في أمور السّياسة، فانْدَرجَتْ في وظائِف المُلْك وأُفْرِدَتْ(ب) بالوِلاية.

وأمّا السِّكّةُ فهي النّظرُ في النُّقود المُتعامَل بها بَيْن المُسْلمين، وحفظُها ممّا يُداخِلها من الغِشّ أو النَّقْص إن كانت يُتعامَلُ بها عَدَدًا، وما يَتَعلَّق بذلك ويُوصِل إليه من جميع الاعْتبارات، ثمّ في وَضْع عَلامَة السُّلْطان على تِلْك النُّقود بالاسْتجادة والخُلوص، تُرْسَمُ تلك العلامةُ فيها من خاتَم حديدٍ اتُّخِذ لذلك، ونُقِشَ فيه نُقوشٌ خاصّةٌ به، *فيوضَع على الدّينار [أو الدّرْهَم](ج) بعد أن يُقَدَّر*(د)، ويُضْرَبُ عليه بالمِطْرَقَة حتّى تَرْتَسِم فيه تلك النقوشُ، وتكون علامةً على جَوْدَته، بحَسَب الغايةِ الّتي وَقَف عِنْدها السَّبْك والتَّخْليص في مُتعارَف أَهْل القُطْر ومَذْهَب الدَّوْلة الحاكِمة؛ فإنَّ السَّبْك والتَّخْليص في النُّقود لا يَقِف عند غايَة، وإنّما تَرْجع غايَتُه إلى الاجْتهاد؛ فإذا وَقَفَ(هـ) أهلُ أُفُقٍ أو قُطرٍ على غايَة من التّخْليص، وقَفوا عِنْدها وسَمَّوْه إمامًا وعِيارًا، يَعْتَبرون به نقودَهم ويَنْتَقِدونها بمُماثَلَتِه، فإن نَقُصَ عن ذلك كان زَيْفاً.

والنَّظرُ في ذلك كلّه لصاحب هذه الوظيفَة، وهي دينيّة بهذا الاعْتبار؛ فتَنْدَرج تَحْتَ الخِلافة. ولقد كانت تَدْخل في عُموم وِلاية القَضاء، ثم أُفْرِدَت لهذا العَهْد بالوِلايَة كما وقَعَ في الحِسْبة.

(أ) ل: يُوَلّيها (ب) ي: وانفردَتْ (ج) من حاشية ع بخطه، ومن ج (د) سقط ما بين النجمين من ي (هـ) في ع ج: اتفق.

هذا آخِرُ الكَلام في الوظائِف الخِلافِيَّة. وبَقِيَتْ منها وظائفُ ذهبتْ بذَهاب ما تَنظر فيه، وأخرى صارت سُلْطانِيّة. فوظيفَةُ الإمارَة، والوِزارة، والحَرب، والخَراج، صارَت سُلْطانيّةً ، يُتَكَلَّم(أ) عليها في مَكانها بَعْدُ. ووَظيفةُ الجِهاد بَطُلَتْ ببُطْلانِه إلاّ في قَليلٍ من الدُّوَل، يُمارِسونه ويُدْرِجونَ أحكامَه غالبًا في السُّلْطانِيّـات. وكـذا نِقابَةُ الأَنْساب الّتي يُتَوَصّل بهـا إلى / [154أ] الخِلافَة أو الحَـقّ في بَيْت المال، قـد بَطُلَتْ لدُثور الخِلافة ورُسومِها. وبالجُمْلة، فقد اندرَجَتْ رُسومُ الخلافَة ووظائِفُها في رُسوم المُـلْك والسّياسَة في سائر الدُّوَل لهذا العَهْد. والله مُصرِّف الأُمور بِحِكْمته(ب).

32 ۞ فَصْلٌ، في اللَّقب بأَمير المُؤْمنين، وأنّه من سِمات الخلافَة

وهو مُحْدَثٌ منذ عَهْد الخُلفاء، وذلك أنّه لمّا بويع أبو بَكْرٍ رضي الله عَنْـه، كان الصَّحابةُ وسائرُ المُسْلمين يُسَمُّونه خليفـةَ رَسول الله ﷺ؛ ولم يَزلْ الأمرُ عـلى ذلك إلى أن هَلَكَ. فلمّا بُويع لعُمَر بعَهْده إليه، كانوا يَدْعونَه خليفةَ خَليفَةِ رسول الله. وكَأَنّهم اسْتَثْقَلوا هذا اللّقَب لطوله وكَثْرة إضافاتِه، وأنّه يَتَزيّدُ فـيما بَعْـد دائِماً، إلى أن يَنْتهي إلى الهُجْنَة، ويَذْهبَ منه التّمييزُ بتَعدُّد المُضافات وكَثْرتها، فـلا يُعـرف. فكانوا [يَعْدلون](ج) عن هذا اللّقَب إلى سِواه ممّا يناسِبُـه ويُدْعَى به مِثْلُـه. وكانـوا يُسمّـون قُوّادَ البُعوث باسْم الأَمير، وهو فَعيـلٌ من الإمـارَة. وقد كان الجـاهِليَّةُ يَدْعون النَّبيَّ ﷺ أميرَ مَكّة وأميرَ الحِجاز؛ وكان الصَّحابَةُ أيضًا يَدْعون سَعْدَ بن أبي وقّـاصٍ أميرَ المُسْلمين لإمارَته على جَيْش القادِسيّة، وهو مُعْظَم المُسْلمين يَوْمئِذٍ.

(أ) ل: نتكلم (ب) ي: بحُكمه (ج) سقط من ظ.

واتّفق أن دَعا بعضُ الصّحابة عُمَرَ رَضي الله عنه باسْم[أ] أمير المُؤمنين، فاسْتَحْسَنه النّاسُ واسْتَصْوَبوه ودَعَوْه به. يُقالُ أوّلُ من دَعاه بذلك عَبْدُ الله بن جَحْش؛ وقيل عَمْرو بن العاص، والمغيرةُ بن شُعْبة؛ وقيل بَريدٌ جاء بالفَتْح من بَعْض البُعوث، ودَخَل المدينةَ وهو يَسْأَلُ عن عُمَر ويقول: أينَ أميرُ المؤمنين؟ وسَمِعَها[ب] أصحابُه فاستحْسَنوه، وقالوا أَصَبْتَ والله اسْمَه، إنّه أميرُ المُؤمنين حقّاً، فدَعَوه به وذَهَب لقبًا له في النّاس. وتوارَثَهُ الخُلفاء من بَعْده سِمَةً لا يُشارِكُهم فيها أحدٌ سِواهم [154ب] / سائرَ دَوْلة بَني أُميَّة.

ثمّ إن الشّيعَة خَصّوا عليّاً باسْم الإمام، نَعْتاً له بالإمامَة الّتي هي أُخْتُ الخِلافَة، وتَعْريضاً بمَذْهَبهم في أنّه أَحَقُّ بإمامَة الصَّلاةِ من أبي بَكْر كما هو مَذْهَبُهم وبِدْعَتُهم؛ فَخَصُّوه بهذا اللَّقَب وَلمنْ يَسوقون إليه مَنْصِبَ الخِلافَة من بَعْده؛ فكان كلُّهم يُسَمّى بالإمام ما داموا يَدْعون لهم في الخَفاء؛ حتّى إذا يَسْتَوْلونَ على الدّولة يُحَوّلون اللَّقبَ فيمن بَعْدَه إلى أمير المُؤمنين؛ كما فَعَله شِيعَةُ بَني العبّاس، فإنّهم ما زالوا يَدْعون أئِمّتَهم بالإمام إلى إبراهيم الّذي جَهَروا بالدُّعاء له، وعَقَدوا الرّايات للحَرْب على أَمْره، فلَمّا هَلك، دُعِيَ أخوه السَّفّاح بأمير المؤمنين. وكذا الرّافِضَة بإفْريقيّة ما زالوا يَدْعون الأئِمّةَ من وُلْد إسْماعيل بالإمام، حتّى انْتَهى الأمرُ لعَبْد[ج] الله المَهْديّ، وكانوا أيضًا يَدْعونه بالإمام، ولابْنه أبي القاسِم من بَعْده. فلمّا اسْتَوْسَقَ لهما الأَمْرُ، دَعَوْا مَنْ بَعْدَهما بأمير المُؤمنين. وكذا الأدارِسَةُ بالمَغْرب كانوا يَدْعونَ إدْرِيس بالإمام، وابنَه إدْريس الأصغَرَ كذلك، وهكذا شَأْنُهم.

(أ) سقط من ل، وفيها: بأمير المؤمنين (ب) في ل: فاستحسنها أصحابه، وقالوا ... (ج) من ظ ج ي كما هو على السكّة والصنوج وفي كُتبهم، وفي ع ل: عبيد كما هو الشائع.

وتوارثَ الخُلفاءُ هذا اللّقَب بأمير المُؤمنين، وجَعَلوه سِمَةً لمن يَمْلِكُ الحِجازَ والشَّامَ والعراقَ، المواطن الّتي هي دِيارُ العَرَب، ومراكزُ الدّوْلة ، وأَصْلُ المِلّة والفَتْح. وازْدَادَ لِذلكَ في عُنْفُوان الدّوْلة وبَذَخِها لقبٌ آخَر للخُلَفاء يَتَمَيَّزُ به بَعْضُهم عن بَعْض، لما في أمير المُؤْمنين من الاشْتِراك بَيْنهم؛ فاستَحْدَث ذلك بَنو العبّاس حِجابًا لأسْمائِهم الأَعْلام عن امتِهانِها في أَلْسِنَة السُّوقَة، وصَوْنًا(أ) لها عن الابْتِـذال، فتَلَقَّبوا بالسَّفّاحِ، والمَنْصور، والهادِي، والمَهْديّ، والرَّشِيد، إلى آخِرِ الدّوْلة. واقْتفى أثَرَهُمْ في ذلك العُبَيْديّون بإفْريقيّة ومِصْر. وتجافَى بَنو أُمَيّة عن ذلك. أمّا بالمَشْرق قَبْلَهم، فَجَرْيًا معَ الغَضاضَة والسَّذاجَة، لأنَّ العُروبِيَّـة ومَنازعَها لم تُفـارِقْ حينئذٍ ولم يَتحوّلْ عنهم شِعارُ البَداوَة إلى شِعار الحَضارة. / وأمّا بالأنْدلُس فتقليدًا لسَلَفهم مع ما عَلِموه [155أ] من أَنْفُسِهم من القُصور عن ذلك بالقُصـور * عن الخِـلافَة الّتي اسْتَأْثَـر بها بَنـو العبَّاس، ثم بالعَجْز*(ب) عن مُلْك الحِجاز أَصْلِ العَرَب والمِلَّة، والبُعْد عن دار الخِلافَة الّتي هي مَرْكَزُ العَصبِيَّة، وأنَّهم إنّما مَنَعوا بأمارَة القاصِية أنْفسَهم من مَهالِك بَني العبَّاس. حتّى إذا جاءَ عبدُ الرَّحمن الآخِرُ منهم، وهو النّاصِر ابن الأَمير عَبْد الله بن محمد بن عبد الرَّحمـن الأَوْسَط، لأوّل المائة الرَّابعـة، واشْتَهر ما نالَ الخـلافَةَ بالمَشرق من الحَجْرِ واسْتِبـداد الموالي، وعَيْثِهـم في الخُلَفاء بالعَزْل و[الاسْتِبْدال](ج) والقَتْل والسَّمْل، ذَهَب عبدُ الرَّحمن هذا إلى مِثْل مَذاهِب الخُلَفاء بالمَشْرق وإفْريقيّة، وتَسَمّى بأمير المُؤمنين، وتلَقَّب بالنّاصِر لـدين الله، وأُخِذَتْ من بَعْدِه عادةً ومَذْهبًا لُقِن [عَنه](د) ولم يكن لآبائه وسَلَفِ قَوْمه .

(أ) ل : وصَوْنها (ب) سقط من ل (ج) من ع ج ل ي، وفي ظ: الاستبداد (د) ظ : عليه .

واستمرَّ الحالُ على ذلك إلى أن انقرضتْ عَصبيَّةُ العَرَب أجمعُ، وذَهَب رسمُ الخِلافَة، وتَغَلَّب المَوالي من العَجَم على بَني العبّاس، والصَّنائعُ على العُبَيْديّين بالقاهِرة ، وصِنهاجةُ على أَمْر إفْريقيّة، وزَناتَة على المَغْرب، ومُلوكُ الطَّوائِف بالأنْدَلُس على أَمْر بني أُميَّة، واقْتَسَموه، وافْتَرق أمْرُ الإسْلام، فاختَلَفت مَذاهبُ المُلوك بالمَغْرب والمَشْرق في الاخْتِصاص بالأَلْقاب ، بَعْد أن تَسَمَّوْا جميعاً باسم السُّلْطان.

فأمّا مُلوك المَشْرق من العَجَم ، فكانَ الخُلَفاء يَخُصّونَهم بأَلْقابٍ تَشْريفيَّة يُستَشْعَرُ منها انْقِيادُهم وطاعَتُهم وحُسْنُ ولايَتِهم ، مثل : شَرف الدّوْلَة ، وعَضُد الدّوْلَة ، ورُكنُ الدّوْلَة، ومُعِزّ الدَّوْلَة ، ونَصير الدَّوْلَة ، ونِظَام الدَّوْلَة، ونِظام المُلْك، وبَهاء المُلْك ، وذَخيرة المُلْك ، وأمثال هذه . وكان العُبَيْديون أيضًا يَخُصّون بها أُمَراءَ صِنْهاجَة . فلمّا / [155ب] استَبَدّوا على الخُلفاء قَنعوا بهذه الألْقاب ، وتَجافَوْا عن أَلْقاب الخِلافَة أدباً مَعَها، وعُدولاً عن سِماتِها المُخْتَصَّة بها ، شأن المُتَغَلّبين المُستَبِدّين كما قُلْناه قَبْل.

ونَزَع المُتَأَخِّرون من أعاجم المَشْرق، حين قَوِيَ استِبدادُهم على المُلْك، وعلا كَعْبُهم في الدَّوْلة والسُّلْطان، وتلاشَتْ عَصَبِيَّةُ الخِلافة واضْمَحلّت بالجُمْلة ، إلى انْتحال الألْقاب الخاصّة بالمَلِك ، مثل : النّاصِر، والمَنْصور، زيادةً إلى أَلْقاب كانوا يَخْتَصّون بها قبل هذا الانْتحال، مُشْعِرَةً بالخُروج عن رِبْقَة الوَلاء والاصْطِناع، بما أضافوها إلى الدّينِ فقط، فيقولون: صلاح الدّين، أسد الدّين، نور الدّين .

وأمّا مُلوكُ الطّوائف بالأَنْدَلُس، فاقتَسموا أَلْقابَ الخِلافة، وتوزَّعوها لِقُوَّة اسْتِبْدادهم عليها بما كانوا من(أ) قَبيلها وعَصبيَّتها، [فتلقَّبوا](ب) بالنّاصِر والمَنْصور والمُعْتَمِد، والمظَفَّر، وأمثالها، كما قال ابنُ شَرَفٍ(1) يَنْعى عليهم ذلك: [من البسيط]

مِمَّا يُزَهِّدُني في أَرْضِ أَنْدَلُسٍ أَسْماءُ مُعْتَمِدٍ فيها ومُعْتَضِدِ
أَلْقابُ مَمْلكةٍ في غَيْرِ مَوْضِعِها كالهِرِّ يَحْكي انْتِفاخًا صُورَةَ الأَسَدِ

وأمّا صِنْهاجَةُ فاقْتَصروا على الأَلْقاب الّتي كان خُلفاء العُبَيْديّين يُلَقّبونَهم بها للتّنْويه، مثل نَصير الدَّوْلة، وسَيْف الدَّوْلة ، ومُعِزّ الدَّولة. واتّصَلَ لهم ذلك لَمّا أدالوا من دَعْوة العُبَيْديّين بدَعْوة العبّاسيّين. ثم بَعُدَت الشُّقَّةُ بَيْنهم وبَيْن الخِلافَة ونَسُوا عَهْدَها، فَنَسُوا هذه الألقابَ واقْتَصَروا على اسْمِ السُّلْطان.

وكذا شأنُ مُلوكِ مَغْراوَة بالمَغْرب، لم يَنْتَحِلوا شَيْئًا من هذه الأَلقاب إلاّ اسْمَ السُّلْطان، جَرْيًا على مَذاهِب البَداوَة والغَضاضَة.

ولما مُحِيَ اسمُ الخِلافة / وتعَطَّل دَسْتُها ، وقام بالمَغْرِب من قَبائِل البَرْبَر [156أ] يوسفُ بن تاشِفين مَلِكُ لَمْتونَة فَملكَ العُدْوَتَيْن، وكان من أَهْل الخَيْر والاقْتداء، نَزَعَتْ به هِمَّتُه إلى الدُّخول في طاعَة الخَليفَة تكْميلاً لمَراسِم دينه، فخاطَبَ المُسْتَظْهِر العبّاسيَّ، وأوفَدَ عليه بِبَيْعَتِه عَبْدَ الله بن العَرَبيّ وابنَه القاضيَ أبا بَكْر، من مَشْيَخَة إشْبيليّة ، يَطْلُبان تَوْلِيَتَهُ إيّاه على المَغْرب وتَقْليدَه ذلك ، فانْقَلَبُوا إليْه بعَهْد الخَليفَة له

(أ) سقط من ل (ب) سقط من ظ .

(1) تقدّم ذكره وتخريجه في صفحة 272 .

على المَغرِب واسْتِشْعار زِيِّهم في لَبوسِه ورَايَتِه، وخاطَبه فيه بأَمير المُسْلمين، تَشْريفًا له واخْتِصاصاً، فاتّخذَها[أ] لَقَباً. ويُقال إنّه كان دُعِيَ له بأمير المُسْلِمين من قَبْل، أدبًا مع رُتْبَة الخِلافَة، لما كان عليه هو وقَوْمُه المُرابِطون من انْتِحال الدّين واتّباع السُّنَّة .

وجاء المهديُّ على إثْرِهم داعيًا إلى الحَقّ، آخِذًا بمذاهِب الأَشْعَرِيَّة، ناعياً على أَهْل المَغْرب عُدولَهم عنها إلى تَقْليد السّلَف في تَرْك التّأويل لظواهِر الشّريعة وما يؤول إليه ذلك، كما هو مَعْروف من مَذهب الأَشْعَرِيّة. وسَمَّى أَتْباعه المُوَحّدين تعريضًا بذلك التّكير. وكان يَرى رَأْيَ[ب] أَهْلِ البَيْت في الإمام المَعْصوم، وأنَّه لا بُدَّ مِنه في كلّ زمانٍ يُحْفَظُ بوُجوده نظامُ[ج] هذا العالَم؛ فسُمّيَ بالإمام أوّلاً لما قُلْناه من مَذْهَبِ الشّيعة في أَلْقاب خُلفائهم، وأُرْدِفَ بالمَعْصوم إشارةً إلى مَذهبه في عِصْمة الإمام، وتَنَزَّه عنْد أَتْباعه عن أَمير المؤمنين أَخْذًا بمذاهِب[د] المتقدّمين من الشّيعَة، ولما فيها من مُشارَكة الأَغْمار والوُلْدان من أعْقاب أَهْلِ الخِلافة يَوْمئذٍ بالمَشْرِق والمَغْرِب .

ثمَّ انْتَحَلَ عبدُ المُؤمن وَليُّ عَهْدِه اللَّقبَ بأَمير المُؤمنين، وجَرَى عليه مِنْ [156ب] بَعْدِه خُلَفاءُ بني عَبْد المُؤْمن، وآلُ أبي حَفْصٍ من بَعْدِهم، اسْتِئْثارًا / به عَن سِواهم، لِما دعا إليه شَيْخُهم المَهْدِيُّ من ذلك، وأنَّه صاحبُ الأَمْر، وأَوْلياؤُه من بَعْدِه كذلك دونَ كلِّ أحَدٍ، لانْتِفاء عَصبيَّة قُرَيشٍ وتَلاشِيها؛ فكان ذلك دَأْبُهم.

ولما انْتَقَض الأمرُ بالمَغرب وانْتَزَعه زَناتة، ذهبَ أَوّلُوهُمْ مذاهبَ البَداوَة والسَّذاجَة واتّباع لَمْتونة في انْتِحال اللّقَب بأمير المُسْلمين، أدباً مع رُتْبَة الخلافَة الّتي

(أ) كذا في كل الأصول، ويشير بالعائد المؤنث، إلى إمارة المسلمين (ب) ع : ما رأى (ج) سقط من ل (د) ل: بمذهب .

كانوا على طاعتِها لبَني عَبْدِ المُؤمن أوّلاً، ولبَني أبي حَفْصٍ من بَعْدهم . ثم نَزَعَ المُتأخّرون منهم إلى اللّقب بأمير المُؤمنين، وانْتَحَلوه لهذا العَهْد، اسْتِبْلاغاً في مَنازِع المُلْك وتَتْميماً لمَذاهِبه وسِماته، ﴿ واللهُ غالبٌ على أمْرِه ﴾ [سورة يوسف، من الآية 21] .

33 ۞ فَصْلٌ، في شَرْحِ اسْمِ البَابَا(أ) والبَطْرَك في المِلّة النَصْرانِيّة، واسْم الكوهَن عند اليهود

اعْلَمْ أنّ المِلَّة لا بُدَّ من قائمٍ بها عند غَيْبة النَّبيّ، يَحْمِلُهم على أحْكامها وشَرائِعها، ويكونُ كالخَليفَة فيهم للنّبيّ فيما جاءَهم به من التّكاليف. والنّوعُ الإنسانيُّ أيضاً بما تقدّم من ضَرورَة السّياسَة فيه للاجْتماع البَشَريّ، لا بُدَّ لهم من شَخْص يَحْمِلُهم على مَصالِحهم، ويَزَعُهم عن مَفاسِدهم بالقَهْر(ب) ، وهو المسمّى بالمَلِك .

والمِلّةُ الإسْلاميّة لمّا كان الجهادُ فيها مَشْروعًا لعُموم الدَّعْوة، وحَمْل الكافّة على دينِ الإسْلام طَوْعًا أو كَرْهاً، اتّحدت فيها الخِلافةُ والمُلْك لتَوجُّهِ الشّوْكة من القائمين بها إليْهما معًا(ج) .

وأمّا ما سِوَى المِلّة الإسْلامية، فلم تكُنْ دَعْوَتُهم عامّةً ولا الجهادُ عندهم مشروعًا إلاّ في المُدافَعة فقَط. فصار القائمُ بأمْر الدّين فيها لا يَعْنيه شيءٌ من / سِياسَة [157أ] المُلْك. وإنّما وقَعَ المُلْك لمن وقَعَ منهم بالعَرَض ولأمرٍ غير دينيّ، وهو ما اقْتَضَتْه لهم العصبيّة بما فيها من الطَّلَب للمُلْك بالطَّبْع كما قدّمْناه(د) ، لا [لأنّهم](هـ) مُكلّفون بالتّغَلُّب على الأُمَم كما في المِلّة الإسْلامية، وإنّما هم مَطْلوبون بإقامَة دينهم في خاصّتهم .

(أ) شدّدت الباء الثانية في ع ل ي ظ (ب) سقط من ل (ج) ل: جميعًا (د) ل : قلناه (هـ) في ظ وحدها: لا أنّهم.

ولذلك بَقِيَ بنو إسْرائيل من بَعْد مُوسَى ويوشَع - صَلواتُ الله عليهما - نحو أرْبعمائة سَنة لا يَعْتَنون بشيْءٍ من أَمْر المُـلْك ، إنّما هَمُّهم إقامةُ دينهم فَقَط . وكان القائم به بَيْنهم يُسمّى الكوهَن، كأنّه خَليفةٌ لموسى - صلواتُ الله عليه - يُقيم لهم أَمْرَ الصَّلَوات والقُرْبان. ويَشْتَرِطون فيه أن يكونَ من ذُرِّيَة هارون - صلواتُ الله عليه- لأنَّ *ذلِكَ كان له ولبَنِيه[أ] بالوَحْي*[ب]. ثم اخْتاروا لإقامَة السّياسَة الّتي هي للبَشَر بالطَّبْع سَبْعين شَيْخاً كانوا يَتَوَلَّوْن أَحْكامَهم العامّة. والكوهَن أعظمُ رتبةً [منهم][ج] في الدّين، وأبعدُ عن شغَب الأَحْكام. واتّصلَ ذلك فيهم، إلى أن اسْتَحْكَمت طَبيعةُ العَصبِيّة، وتمحّضَت الشّوكَةُ للمُـلْك؛ فغَلَبوا الكَنْعانِّيين على الأَرْضِ الّتي أَوْرَثَهم الله إيّاها - ببَيْت المَقْدس وما جَاوَرهـا - كما بُيِّن لهم على لِسان مُوسَى صَلـوات الله عليه، فحارَبَتْهم أُمَمُ الفَلَسْطِين والكَنْعانيّين والأَرْمَن وأَذُوم وعمون ومُؤَاب، ورِئاسَتُهم في ذلك راجِعَةٌ إلى شُيوخِهم . وأقاموا على ذلك نَحْوًا من أَرْبعمائة سَنة، ولم تَكُنْ لهم صَوْلة المُـلْك. وضَجِرَ بَنو إسْرائيل من مُغَالَبَة الأُمَم، فطَلبوا على لِسان شَمْويل من أَنْبيائهم، أن يأذَنَ اللهُ لهم في تَمْليـك رجـلٍ عليهم ، فَمَلكَ عليهـم طالوتُ ، وغَلَـب الأُمَم وقَـتَل جَالوتَ / [157ب] مَلِكَ الفَلَسْطين. ثم مَلكَ بَعْـدَهُ داودُ ثم سُليمانُ - صَلواتُ الله- عَلَيهما واسْتَفْحل مُلكُهُ وامْتَدَّ إلى الحِجاز، ثم إلى أَطْرَاف اليَمَن، ثُمَّ إلى أَطْراف بِلاد الرُّوْم. ثُمَّ افْتَرقَ الأَسْباطُ من سُلَيْمان - صلوات الله عليه - بمُقْتَضى العَصبِيّة في الدُّوَل - كما قدَّمناه - إلى دَوْلَتَيْن، كانت إحداهُما بالجَزيرة[د] والمَوْصِل[د] للأَسْباط

(أ) في ج: ولبنيه من بعده (ب) هذه الجملة المحصورة بين النجمين أضافها المؤلف بخطه في حاشية الأصل ع تعويضا عن نص مشطوب، ونقلتها عنه بقيةُ الأصول عدا ي الّتي نقلت قبل التعديل والإلغاء جملة [لأنّ موسى لم يُعقِّب] (ج) من ع وحدها ، وفي بقية الأصول : منه (د) كذا في ظ ل ي ج، وفي ع: بنواحي نابلس .

العَشَرة، [وكُرْسيّ مُلكهم فيها صُبُصْطِيهْ][أ]، والأُخْرى بالقُدْس والشّام لبَني يَهوذا وبَني يامين .

ثم غلَبهم بُخْتَنَصَّر مَلِكُ بابِل على ما كان بأيْديهم من المُلْك، أولاً، الأَسْباط العَشْرة [في صُبُصْطِيهْ][ب] ، ثمّ ثانيًا، بَني يَهوذا ببَيْت المَقْدِس بعد اتّصال مُلكهم نَحْوَ[ج] ألف سَنَة، وخَرَّب مسجِدَهم وأحرقَ تَوْراتَهم وأَماتَ دينَهم، ونقلَهم إلى أَصْبهان[د] وبلادِ العِراق ، إلى أنْ رَدّهم بعضُ ملوك الكِينيَّة من الفُرْس إلى بَيْت المَقْدس بَعْد سَبْعين سَنة من خُروجهم، فبنَوْا المسجدَ وأقاموا أَمْرَ دينهم على الرَّسْم الأوّل للكَهَنة[هـ] فقط، والمُلْك للفُرْس. ثم غلَب الإسْكندرُ وبنو يونانَ على الفُرْس، وصار اليهودُ في مَلَكَتهم . ثم فشلَ أمرُ اليونانيّين ، فاعتزّ اليهودُ عليهم بالعَصَبِيّة الطَّبيعيّة ودَفعوهم عن الاسْتيلاءِ علَيْهم ، وقام بمُلكهم الكَهَنة[و] الّذين كانوا فيهم من بني حَشْمَنّايْ، وقاتلوا يونانَ حتّى انْقرضَ أمرُهم، وغلَبَهم الرُّوْمُ فصاروا تَحْت أَمْرهم. ثم زَحَفوا[ز] إلى بَيْت المَقْدس وبها بَنو هَيْرَدُوس أصهارُ بني حَشْمَنّايْ، وبَقِيَّةُ دَوْلَتهم، فحَاصَروهم مُدَّةً، ثم افْتَتحوها عَنْوة وأَفْحَشوا في القَتْل والهَدْم والتّحْريق، وخَرّبوا بَيْت المَقْدس، وأَجْلَوْهم عنْها إلى رُومَة وما وَراءَها ، وهو الخرابُ الثّاني للمَسْجد، تُسَمّيه اليَهودُ بالجَلْوَة الكُبْرى. / [158أ] فلَمْ يَقُمْ لهم بَعْدَها مُلْكٌ لِفقْدان العَصَبِيَّة مِنْهم، وبَقوا بعد ذلك في مَلَكَةِ الرُّوْم ومَنْ بَعْدهم ، يُقيمُ لهم أَمْرَ دينهم الرئيسُ عليهم المُسَمّى بالكُوهَن.

(أ) حاشية بخطه في ع (ب) من حاشية ع (ج) سقط من ل (د) ل: أصفهان (هـ) ع : للكهنوتية (و) ع : الكهنوتية (ز) كذا في ظ ع ل ي، وفي ج : رجعوا .

وكان المسيحُ - صلواتُ الله وسلامُه عليه - لمّا جاءَهم بما جَاء به من الدّين والنَّسْخ لبَعْض أحْكام التّوْراة، وظَهَرتْ على يَدَيْه الخَوارقُ العجيبةُ، من إبْراءِ المَعْتوه، وإحْياء الموتَى، واجتمعَ عليه كثيرٌ من النّاس وآمَنوا به، وأكثرُهم الحواريّون أَصْحابُه وكانوا اثْنَيْ عَشَر، وبعث منهم رُسُلاً إلى الآفاق داعين إلى مِلّتـه، وذلك أيّام أوغُشْطَش[أ]، [أوّل مُلوك القَياصِرة ، وفي مُدّة هَيرْدُوس مَلِك اليهـود الّذي انْتـزع المُـلْكَ مـن بَني حَشْمَنّاي أصْهاره. فحسدَهُ اليَهودُ وكذّبوه، وكاتبَ هَيرْدُوس[ب] مَلِكُهمُ مَلِكَ القَياصِرة أوغُشطَش][ج] يُغْريه به، فأذِن لهم في قَتْله، ووقَع ما تلاهُ القرآنُ من أَمْره. وافْترق الحواريّون شِيعًا، ودَخَل أكثرُهم إلى بلاد الرُّوْم داعين إلى دين النّصْرانيّة. وكان بُطْرُس كبيرَهم، فنزلَ برُومَةَ دارِ مُلْك القياصرة. ثمّ كَتبوا الإنْجيل الّذي أُنْزِل على عيسَى - صلواتُ الله عليه - في نُسَخٍ أرْبع على اخْتـلاف رواياتهم ؛ فكتبَ مَتّى إنْجيلَه في بَيْت المَقْدس بالعِبْرانيّة، ونقله يُوحَنّا بن زبَدَى منهم إلى اللّسان اللّطيني، وكتب لُوقا منهم إنْجيلَه باللّطيني لبَعْض أكابرِ الرُّوْم؛ وكتب يوحَنّا بن زبَدى منهم إنْجِيلَه برُومَـة؛ وَكَتَبَ بُطْـرُس إنْجيله باللّطيـني ونَسَبه إلى مُرْقـاس تلميـذِه. واختلَفَت هذه النُّسَخُ الأربعُ من الإنْجيل، مع أنّها لَيْست كلُّها وَحْياً صِرْفاً بل مَشوبةً بكلام عيسى - صلوات الله عليه - وبكـلام الحَواريّين ؛ وكلّهـا[د] مواعظُ وقِصص؛ والأَحْكامُ فيها قليلةٌ جِداً. واجْتَمع الحواريّون الرُّسـلُ لذلك العَهْد برُومَـة، ووَضعوا قَوانينَ المِلَّة النّصرانيّة، وصَيّروها بيد أقْليمُنْطُس تلميذِ بُطْرُس، وكَتبوا فيها عدَدَ الكُتُب الّتي يجبُ قَبولُها والعملُ بها .

(أ) في ظ ج كُتب الاسم مهملاً بدون نقط (ب) سقط من ي (ج) من ع ل (د) كذا في جميع الأصول، وأبدلها المؤلف بخطه في حاشية ع بكلمة : وغالبُها .

فمن شَريعة اليَهـود القَـديمة التَّوراة، وهي خَمْسَـة أَسْفار ، وكتـابُ يوشَع ، وكتابُ القُضاة ، وكتاب رَاعُوث ، وكتابُ يَهوذا ، وأَسْفارُ الْمُلوك / [158ب] أَرْبعـة ، وسِفْر بنْيامِين، وكتاب المَقَابِيّين لابن كريُون، ثلاثة ، وكتابُ عَزْرا الإمام، وكتـاب أُوشير، وقصّة هامان ، وكتاب أيّوب الصدّيق ، ومزامير داود - عليـه السّـلام - وكُتُب ابْنـه سُليمان - عليه السّلام[أ] - خَمْسة ، ونُبُوَّات الأَنْبياء الكبار والصّغار ستةَ عَشَر، وكتاب يُشوُع بن شارَخْ، وَزير سُليمان عليه السلام.

ومن شَريعـة عيسى - صلواتُ الله عليـه - المتَلَقَّاةِ من الحَواريّين ، نُسَخُ الإنْجيل الأربعـة ، وكتـب[ب] القَتَاليْقُون[ج] سَبْـع رسائِـل ، وثامِنُها الأَبْرَكْسِيس في قصص الرُّسُل، وكتاب بولِسْ[ج] أربع عَشْرة رسالة، وكتاب أَقْلِيمنطُس وفيه الأَحْكام، وكتاب أنوغالَمْسيس[د] وفيه رُؤْيا يوحنّا بن زَبَدى .

واخْتَلَفَ شأنُ القَياصِرة في الأَخْذ بهذه الشّريعَة تارةً وتعظيم أَهْلها، ثمّ بترْكها أُخْرَى والتّسَلُّط عليهم بالقَتْل والنّفي؛ إلى أن جاء قُسْطَنطين وأخذَ بها، فاستمَرّوا عليها.

وكان صاحبُ هذا الدّين والمقيمُ لمراسِمـه يُسَمّونَه البَطْـرَك، وهو رئِيسُ المِلَّة عِنْدهم وخليفَةُ المَسيح فيهم ، ويبعثُ نُوَّابه وخلفاءَه إلى ما بَعُدَ عنه من أُمَم النّصْرانية ، ويُسَمّونَه الأُسْقُـف ، أي نائبُ البَطْـرَك . ويُسَمّـون الإمامَ الّذي يُقيم

(أ) سقط من ل (ب) ظ: كتاب (ج) كتب المؤلف بخطه على كتاب القتاليقون، «يؤخّر»، وعلى كتاب بولس «يقدم». وأخذت بهذا الترتيب نسخة ج، ولم تبادل نسخة ل الكتابين بل جعلت المؤخّر آخر الأسماء، وأسقطت نسخة ي كتاب إقليمنطس
(د) في حاشية ع بخطه: أبوغالمسيس .

الصّلوات ويُفْتِيهم في الدّين بالقِسّيس. ويُسَمّون المُنْقَطِع الّذي حَبَس نَفْسَه في الخَلْوة للعِبادة بالرّاهِب . وأكثرُ خَلواتهم في الصّوامع. وكان بُطْرُس الرّسولُ، رَأْسَ الحَوارِيّين وكبيرِ التّلاميذ برُوْمَة ، يُقيم بها دينَ النّصرانيّة إلى أن قَتَله نَيْرون خامِسُ القَياصِرة . ثمّ قام بخِلافَته في كُرْسيّ رُوْمَة أُرْيُوس . وكان مُرْقاش الإنْجيليّ بالإسكَنْدريّـة ومِصْر والمَغْرب داعِيًا سَبْع سنين ؛ فقام بَعْده حَنانيا وتَسمَّى بالبَطْرك ، وهو أوّل البَطـارِكَة فيها. وجَعل معه اثنَيْ عَشَر قِسّاً على أنّه إذا ماتَ البَطْرَك يكونُ واحـدٌ مـن الاثْنَيْ عَشَر مكانَه، ويُخْتارُ من / [159أ] المُؤْمنين واحدٌ مكانَ ذلك الثّاني عَشَر. فكان أَمْرُ البطاركة إلى القُسُوس. ثمّ لمَّا وقَعَ الاخْتِلافُ بينهم في قواعِد دينِهم وعَقائِده، واجتمعوا بنيقيّة أيّامَ قُسْطَنْطين لتحْرير الحقّ في الدّين ، واتّفق ثلاثُمائة وثمانيـة عشـر من أَسَاقِفَتهـم على رَأْيٍ واحدٍ في الدّين ، فكَتَبوه وسَمّوهُ الأمانة ، وصَيّروه[أ] أصلاً يرْجعونَ إليه. وكان فيما كتبوه أنَّ البَطْرك القائمَ بالدّين لا يرجعُ في تَعْيينِه إلى اجْتهاد الأَقِسَّة كما قرّره حَنانيا تلميذُ مُرْقاش ، وأُبْطِلَ ذلك الرّأيُ ، وإنّما يقدّم عن مَلإٍ واختيار من أئمّة المُؤْمنين ورُؤسائِهم ؛ فبقي الأمرُ كذلك. ثمّ اختلفوا بَعْد ذلك في قواعِد الدّين، وكانت لهم مُجتمعات في تقريره ، ولم يَخْتلفوا في هذه القاعدة ؛ فبَقِيَ الأمرُ فيهـا عـلى ذلك .

واتّصل فيهم نِيابةُ الأساقِفَة عن البَطارِكَة ، وكان الأساقِفَةُ يَدْعون البَطْرَكَ بالأَب تعظيمًا له، فصار الأَقِسّةُ يَدْعون الأُسْقُف فيما غاب عن البَطْرك بالأَب أيضاً تعظيمًا له، فاشْتَبه الاسمُ في أَعْصارٍ مُتَطاوِلَة، يقال آخرها بَطْركيّة هِرَقْل

(أ) انفردت حاشية ع بإلغاء الكلمة وإبدالها بفعل : « وجعلوه »، مكتوبة بخطه .

بإسْكَنْدرية؛ فأرادوا أن يميّزوا البَطْرك عن الأُسْقُف في التّعظيم فدعَوْه البَابًا، ومعناه أبو الآباء. وظهر هذا الاسمُ أوّل ظُهوره بمصرَ على ما زعم جِرْجِس بن العَميد في تاريخه(1). ثُمَّ نَقَلوه إلى صاحِب الكُرْسيّ الأَعْظم عنْدهم وهو كرسيُّ رُومَة، لأنّه كُرْسيّ بُطْرُس الرَّسول كما قدَّمْناه. فلم يزَل سِمَةً عليه إلى الآن.

ثم اختلف النَّصارى في دينهم بَعْد ذلك وفيما يَعْتقدونَه في المسيح، وصاروا طوائِف وفِرقاً، واسْتَظْهَروا بمُلوك النَّصْرانيّة كلٌّ على صاحِبه . فاختلَفت الحال في العُصور في ظهور فِرْقَةٍ دون فِرْقَة، إلى أن استَقَرّت لهم ثلاثُ طوائِف، هي فِرَقُهم ولا يَلْتفتون إلى غَيْرِها، / وهم: الملكيّة، واليَعْقوبيّة، والنّسْطورية . [159ب]

ولم نَرَ أن نُسَخِّم أوراقَ الكِتاب بذِكْر مَذاهب كُفْرهم، فهي على الجُمْلَة مَعْروفة ، وكلُّها كُفْرٌ كما صَرَّح به القرآنُ الكريم ، ولم يَبْقَ بَيْنَنا وبينهم في ذلك جِدالٌ ولا اسْتِدلالٌ ، إنما هو الإسْلامُ أو الجِزْيةُ أو القَتْل .

ثم اختصَّتْ كلُّ فرقةٍ منهم ببَطْرَك؛ فبَطْرَك رُومَة اليوم المسمّى(أ) بالبَابًا على رَأْي المَلَكِيّة، ورُومَة للإفرنجة، ومُلْكُهم قائِمٌ بتلك النّاحِية . وبَطْرَك المُعاهِدين بِمِصْر

(أ) ل: هو المسمّى .

---

(1) لم نتمكن من الاطلاع عليه، وهذه الإفادة أوردها القلقشندي - وابن العميد أحد مصادره- فذكر عن هذا اللقب أنه "أول ما وُضع عندهم على بطرك الإسكندرية صاحب كرسي مرقُص الإنجيلي، ثم رأوا أن بطرك رومية أحق بهذا اللقب، لأنّه صاحب كرسيّ بطرس كبير الحواريين ورسول المسيح إلى رومية". (صبح الأعشى 5 : 472-) وكرّر البيانَ نفسَه في الجزء 13 : 274 ، وأورده المقريزي في المواعظ والاعتبار 4 : 975 . ويشير المحقق د. أيمن فؤاد سيّد أن أصل هذه البيانات سعيد بن البطريق في كتابه : المجموع على التّحقيق والتّصديق 96 .

على رَأْيِ اليَعْقوبيّة، وهو ساكنٌ بين ظَهْرانيهم؛ والحَبشةُ يَدينون بدينهم؛ ولبطْرَك مِصْرَ فيهم أساقِفةٌ يَنوبون عنه في إقامة دينهم هنالِك. واختصَّ اسْمُ البابّا ببَطْرَك رومِيّة لهذا العَهْد. ولا تُسَمّي اليَعاقِبةُ بطرَكَهم بهذا الاسْم.

وضَبْطُ هذه اللّفظة بباءَيْن موحّدتَيْن من أَسْفل، والنُّطْق بها مفخّمة والثّانية مُشَدّدة.

ومن مذاهب البَابّا عند الإفرنْجة أنّه يَحُضّهم على الانْقياد لِمَلِكٍ واحدٍ يَرجعون إليه في اخْتلافِهم واجْتِماعِهم، تحرُّجًا من افْتِراق الكَلمة، ويَتَحرّى به العَصبيّة الّتي لا فَوْقها منْهم، لتكونَ يدُهُ عاليةً على جَميعِهم، ويُسَمّونه الإنبرَظور؛ وحَرْفُه الوَسط بين الذّال والظّاء المُعْجَمتَيْن؛ ويُباشِرُه بوَضْع التّاجِ على رَأسه للتّبرُّك، فيُسَمّى المُتَوّج؛ ولعلّه مَعْنى لَفظة الإنْبرَظور.

هذا ملخَّصُ ما أَوْرَدْناه من شَرْح هَذيْن الاسْمَيْن اللّذين هما البَابّا والكوهَن؛ والله ﴿ يُضِلُّ من يَشاءُ ويَهْدي من يَشاءُ ﴾ [سورة النحل، من الآية 93].

34 ۞ فَصْلٌ، فِي مَرَاتِبِ المُلْكِ والسُّلْطانِ وأَلْقابِها

اعلَمْ أنّ السُّلْطانَ في نَفْسِه ضعيفٌ يَحْمِلُ أمْرًا ثقيلاً، فلا بُدَّ له من الاسْتِعانة بأَبْناء جِنْسه. وإذا كان يَسْتعينُ بهم في / ضَرورة مَعاشِه وسائِرِ مُؤَنِه، فما [160أ] ظنُّك بسِياسة نَوْعه ومَن استَرْعاهُ الله من خَلْقه وعِباده. وهو مُحتاجٌ إلى حِمايَة الكافّة من عَدُوّهم بالمُدافَعة عنهم، وإلى كَفِّ عُدْوان بَعْضهم على بعضٍ في أنْفُسِهم

بإمْضاء الأَحْكام الوازِعة فيهم، وَكَفِّ العُدْوان علَيهم في أَمْوالهم حتّى بإصْلاحِ سابِلَتهم، وإلى حَمْلهم على مَصالحهم، وما[أ] تعُمُّهم به البَلْوى في مَعاشِهم ومُعامَلاتهم، من تَفَقُّد المعَايش والمكاييل والمَوازين حَذَرًا من التَّطْفيف ، وإلى النَّظر في السِكَّة لحفْظ النُّقود الّتي يتعامَلون بها من الغِشّ، وإلى سِياستهم بما يُريده منهمْ من الانْقِياد له والرِّضا بمقاصِده فيهم ، وانْفراده بالمَجْد دونَهم . فيَتحمَّلُ من ذلكَ فوقَ الغايَة من مُعاناةِ القُلوب . قال بعضُ الأَشْراف من الحُكَماء : لَمُعاناةُ نَقْلِ الجِبال من أَماكِنِها أهونُ عليَّ من مُعاناة قُلوب الرِّجال .

ثم إنّ الاسْتعانة إذا كانت بأولي القُرْبى من أَهْل النَّسَبِ أو التَّرْبية أو الاصْطِناع القَديم للدّولة كانتْ أَكْمَلَ، لما يقعُ في ذلك من مُجانَسةِ خُـلُقِهم [لخُلُقه][ب] ، في الاسْتِعانة . قال تعالى: ﴿وَاجْعَلْ لي وَزيرًا من أَهْلي، هارونَ أخي، أَشْـدُدْ به أَزْري، وأَشْرِكْهُ في أَمْري﴾ [سورة طه، الآيات 29-32].

وهو إمّا أن يَسْتعينَ في ذلكَ بسَيْفِه ، أو بقَلَمِه ، أو برَأْيه ومَعارِفه ، أو بِحجابِهِ عن النّاس أن يَزْدَحِموا عليه، فَيشْغَلوه عن النّظر في مُهِمّاتهم. أو يَدْفع النَّظرَ في المُـلْك كلّه إليه، ويعـوّل على كِفايَته في ذلكَ واضْطِـلاعه له . فلذلكَ قد توجَـد لرجلٍ واحدٍ وقَدْ تَفْتَرِقُ في أَشْخاصٍ؛ وقد يَـتفرّع كلُّ واحدٍ منهـا إلى فُـروعٍ كـثيرةٍ، كالقَـلَم يتفرَّع إلى قَـلَم الرّسـائل والمُخاطَبات، وقَلَم الصُّكوك والإِقْطاعات، وإلى قَلـم المُحَاسَبَة ، وهو صاحبُ الجِباية والعَطاء / وديوان الجَيْش ؛ وكالسَّيْف يتفـرَّع إلى [160ب] صاحِب الحَرْب ، وصاحِب الشُّرْطَة، وصاحب البَريد، ووِلايَةِ الثُّغور .

(أ) ظ : أو ما (ب) سقط من ظ .

ثم اعلَمْ أنّ الوظائِفَ السُّلْطانِيَّةَ في هذه المِلّة الإسْلاميّة مُنْدَرِجةٌ تحت الخِلافة ، لاشْتِمال مَنصِب الخِلافة على الدّين والدُّنْيا كما قدّمْناه . فالأحْكامُ الشَّرعيّة متعلّقةٌ بجميعها وموجودةٌ لكلّ واحدةٍ منها في سائر وُجوهها ، لعُموم تَعَلُّق الحُكْم الشَّرعيّ بجميع أفْعال العِباد. فالفَقيهُ يَنظُرُ في مَرْتبة المُلْك والسُّلْطان وشُروطِ تَقْليدها اسْتِبْدادًا على الخِلافَة ، وهو مَعْنى السُّلْطان ، أو تَفْويضاً منها وهو مَعْنى الوِزارَة عندهم كما يَأتي، وفي حُدود نَظره في الأَحْكام والأَمْوال وسائِر السّياسَات مطلقًا أو مُقيّداً، وفي موجِبات العَزْل إن عَرَضَتْ ، وغيْر ذلك من مَعاني المُلْك والسُّلْطان . وكذا في سائِر الوَظائف الّتي تَحْت المُلْك والسُّلْطان ، من وِزارةٍ أو جِبايةٍ أو وِلايَة، لا بُدَّ للفقيه من النَّظر في جَميع ذلك، لما قدّمْناه من انْسِحاب حُكْم الخِلافَة الشّرْعيّة في المِلَّة الإسلاميّة على رُتْبَة المُلْك والسُّلْطان . إلاّ أنّ كلامَنا في [وظائف][أ] المُلْك والسُّلْطان ورُتَبِه إنّما هو بمُقْتَضى طبيعَة العُمْران ووُجود البَشر، لا بما يَخُصُّها من أَحْكام [الشَّرْع][ب] ، فلَيْس من غَرَض كِتابنا كما عَلِمْتَ، فلا نَحْتاجُ إلى تَفْصيل أَحْكامِها الشّرعيّة؛ مع أنّها مُسْتَوْفاةٌ في كُتُب الأَحْكام السُّلْطانيّة، مثل كتاب القاضي أبي الحَسَن الماوَرْديّ وغَيْرِه من أَعْلام الفُقهاء؛ فإن أردتَ اسْتيعابَها فعليكَ بمُطالَعتِها هنالكَ. وإنّما تَكلّمنا في الوَظائف الخِلافيّة وأفْردناها، لنُمَيِّز بينَها وبيْن الوظائِف السُّلْطانيّة فقطْ، لا لنُحقّقَ أحكامَها الشّرعيّة، فليْس من غَرَض كتابِنا؛ فإنّا إنّما نتكلّم في ذلك بما / تَقْتَضِيه طبيعةُ العُمْران في الوُجود الإنسانيّ، واللهُ المُوفّق. [161أ]

(أ) من ع ج ل ي، وفي ظ: رتبة (ب) سقط من ظ .

أ. الوِزارَةُ

وهي أُمُّ الخُطَطِ السُّلْطانية والرُّتَبِ الملوكيّة، لأنّ اسْمَها يدُلّ على مُطْلق الإعانة ؛ فإنّ الوِزارَة مَأخوذَةٌ إمّا من المُؤَازَرة وهي المُعاوَنَةُ ، أو من الوِزْر وهو الثِّقْل ، كأنّه يَحْمل مع مُفاعِله أَوْزارَه وأَثْقالَه، وهو راجعٌ إلى المُعاونة المُطْلقة .

وقد كُنّا قَدَّمنا في أوّل الفَصْل أنّ أَحْوالَ السُّلْطانِ وتَصَرّفاته لا تَعْدو أَرْبَعَة أَنْحاءٍ، لأنّها :

إمّا أن تكونَ في أمور حِمايَة الكافَّة وأَسْبابها، من النّظر في الجُنْد والسّلاح والحروبِ وسائر أُمور الحِماية والمُطالبة؛ وصاحبُ هذا هو الوَزيرُ المُتعارَف في الدُّوَل القَديمة بالمَشرق ولهذا العَهْد بالمَغْرب.

وإمّا أن تكونَ في أُمور مُخاطباتِه لمن بَعُدَ عنه في المكان أو في الزّمان ، وتَنْفيذه الأوامرَ فيمن هو مَحْجوبٌ عنه ، وصاحبُ هذا هو الكاتِب .

وإمّا أن تكونَ في أُمور [جِبايَتِه للمال][أ] وإنْفاقه ، وضَبْط ذلك من جَميع وُجوهِه أن يكون بمَضْيَعة ، وصاحبُ هذا هو صاحبُ المال والجِباية ، وهو المسمّى بالوَزير لهذا العَهْد بالمشرق .

وإمّا أن يكون في مُدافَعة النّاس ذوي الحاجات عنه أن يَزْدَحِموا عليه فيَشْغَلوه عن مُهِمّه ، وهذا راجعٌ لصاحب البابِ الّذي يَحْجُبه .

(أ) في ظ : جباية المال .

فلا تَعْدو أحوالُه هذه الأربعةَ بوجهٍ ، وكلُّ خُطَّةٍ أو رُتْبة من رُتَب المُلْك والسُّلْطان فإليها تَرْجع . إلاّ أنّ الأَرْفَع منها ما كانت الإعانةُ فيه عَامَّةً فيما تحت يَدِ السُّلْطان من ذلك الصّنْف ؛ إذ هو يَقْتَضي مُبَاشَرةَ السُّلْطان دائمًا ومُشارَكَته في كلّ صِنْف من أَحْوال مُلْكه . وأمّا ما كان خاصّاً ببعْض النّاس، أو ببعْض الجِهات، فيكونُ دونَ الرُّتبة الأُخْرى، كقِيَادَة ثَغْر، أو وِلايةِ جِبايَة خاصّة، أو النّظر في أمْر خاصّ كحِسْبَة[أ] الطّعام ، أو النّظر في السّكّة ؛ فإنّ هذه كلَّها نظرٌ في أحوال خاصّة ، فيكونُ صاحبُها تَبَعاً / لأهْل النّظر العامّ ، وتكون رُتْبَتُه مرؤوسةً لأولئك . [161ب]

وما زال الأمرُ في الدُّوَل قَبْل الإسْلام [هذا][ب] ، حتّى إذا جاء الإسْلامُ وصارَ الأمرُ خِلافةً فذهبت هذه الخُطَطُ كلّها بذهاب رَسْم المُلْك، إلاّ ما هو طبيعيٌّ من المُعاوَنة بالرّأْي والمُفَاوضَة فيه، فلم يُمْكن زَوالُه إذ هو أمرٌ لا بُدَّ منه. فكان ﷺ يُشاوِرُ أصحابَه ويُفَاوِضهُم في مُهمّاتِه العامّة والخاصّة ، ويختصّ مع ذلك أبا بَكْر بخُصوصيّات أُخْرى؛ حتّى كان العَرَبُ الّذين عَرَفوا الدّولَ وأحوالَها في كِسْرَى وقَيْصَر والنّجاشيّ يُسمّون أبا بَكْر وزيرَه. ولم يكنْ لفظُ الوَزير يُعْرف بَيْن المُسْلمين، لذَهاب رُتَبِ المُلْكِ بسَذاجَة الإسْلام . وكذا عُمَرُ مع أبي بَكْر، وعليٌّ وعُثْمان مع عُمَر. وأمَّا حالُ الجِباية والإنْفاق والحُسْبان، فلَمْ يكن عندَهم برُتْبة؛ لأنّ القومَ كانوا عَرَبًا أُمّيّين لا يُحْسنون الكِتابَ ولا الحِسابَ. فكانوا يستَعْمِلون في الحُسْبان أهلَ الكِتاب، أو أَفْرادًا من مَوالي العَجَم مِمّن يُجيده، وكان قليلاً فيهم. وأمّا أَشْرافُهم فلم يكونوا يُجيدونَه، لأنّ الأُمّيّةَ كانت صِفَتَهم الّتي امْتازوا بها. وكذا حالُ

(أ) ي : كالنظر في الطعام (ب) سقط من ظ .

المُخاطَبات وتَنْفيذِ الأُمور لم تكنْ عندَهم رُتْبَةٌ خاصّة، للأُمّيّة الّتي فيهم، والأمانةِ العامَّةِ في كتْمان القَوْل وتأْدِيَتِه، ولم تَحُوج السّياسَةُ إلى اخْتِياره، لأنّ الخلافةَ إنّما هي دينٌ وليست من السّياسَة المُلْكيّة في شَيْء. وأيضاً فلم تكنْ الكتابةُ صِناعَةً فيُسْتَجَادُ للخَليفة أحْسَنُها؛ لأنّ الكلَّ كانوا يُعَبِّرون عن مَقاصِدهم بأبْلغ العِبارات. ولم يَبْقَ إلاّ الخَطُّ، فكان الخليفةُ يستَنيبُ في كِتابِه، متَى عَنَّ له، من يُحْسِنُه. وأمّا مُدافَعة ذوي الحاجاتِ عن أبْوابهم فكان محظورًا بالشَّريعة، فلم يَفْعلوه.

[162أ] فلمّا انقَلَبَتْ/ الخلافةُ إلى المُلْك، وجاءَت رسومُ السُّلْطان وألْقابُه، كان أوّلُ شَيْءٍ بُديءَ به في الدّوْلة شأنَ البابِ وسَدَّه دونَ الجُمْهور، لما كانوا يَخْشَوْن على أنْفُسِهم من اغْتِيال الخَوارج وغَيْرِهم، كما وقَعَ بعُمَر وعليّ، ومُعاوية وعَمْرو بن العاصِ وغَيْرِهم، مع ما في فَتْحه من ازْدِحام النّاسِ علَيْهم وشُغْلِهم بهم عن المُهمّات. فاتَّخذوا من يَقوم لهم بذلك وسَمَّوْه الحاجبَ. وقد جاءَ أنّ عَبْدَ المَلِك لما وَلّى حاجبَه قال له: وَلّيْتُكَ حِجابَة بابي إلاّ عن ثلاثةٍ: المؤذِّنِ للصّلاة فإنّه داعي الله؛ وصاحبِ البَريد فَأَمْرٌ ما جاءَ به؛ وصاحِبِ الطَّعام لئلاَّ يَفْسُد.

ثم استَفْحل المُلْكُ بعد ذلك، فظَهرَ المُشاوِرُ والمُعِينُ في أُمور القَبائِل والعَصائِب واسْتِئْلافِهم؛ وأُطْلِقَ عليه اسمُ الوَزير. وبَقِيَ أمرُ الحُسْبان في المَوالي والذِّمّيّين؛ واتُّخِذَ للسّجِلّات كاتبٌ مَخْصوصٌ حَوْطةً على أَسْرار السُّلْطان أن تَشْتَهِرَ فتَفْسُد سِياسَتُه مع قَوْمه؛ ولم يكنْ بمثابةِ الوَزير، لأنّه إنّما احْتيجَ له من حَيْث الخطُّ والكِتابُ لا من حيثُ اللّسانُ الّذي هو الكلامُ؛ إذ اللّسانُ لذلك العَهْد على حَاله لم يَفْسُد؛ فكانت الوِزارةُ لذلك أَرْفَعَ رُتَبِهم يومئذٍ. هذا سائرَ دَوْلَة بَني أُمَيّة؛ فكان

النّظرُ للوَزير عامّاً في أحْوال التّفْويض والمُفَاوَضات وسائِر أُمور الجِبايات[أ] والمُطالبات، وما يَتْبَعُها من النّظر في ديوان الجُنْد وفَرْض العَطاء بالأهِلَّة، وغير ذلك.

فلمّا جاءت دولةُ بَني العبّاس، واسْتَفْحَل المُـلْك وعَظُمَت مراتِبُه وارْتفعَتْ، عظُم شأنُ الوَزير، وصارت إليه النّيابَة في إنْفاذ الحلّ والعَقْــد، وتَعَيَّنَت مَرْتَبَتُـه في الدّولة، وَعَنتْ لها الوُجوه وخَضَعَت الرقابُ، وجُعل لهُ النّظرُ في ديوان الحُسْبان لما تَحْتاج إليـه خُطَّتُـه من قَسْم الأَعْطِيـاتِ في الجُنْـد، فاحْتاج إلى النّظـر في جَمْـعه وتَفْريقه /، وأُضيفَ إليه النّظـرُ فيه، ثمّ جُعل له النّظــرُ في القَلَم والتّرسِيل لصَـوْن [162ب] أَسْرارِ السُّلْطان ولحفْـظ البَلاغَـة، لِمَا كان اللّسان قد فَسَد عند الجُمْهـور. وجُعل الخـاتَمُ لسِجلّات السُّلْطان ليَحْفَظَهـا من الذِّياع والشِّيـاع، ودُفِعَ إليـه. فصـارَ اسْمُ الوَزير جامِعًا لخُطَّتي السّيفِ والقَلَم، وسائِر مَعاني الوِزارة والمُعَاونة. حتّى لقد دُعِيَ جَعْفرُ بن يَحْيى بالسُّلْطان أيّام الرّشيد، إشارةً إلى عُموم نَظره وقيامِه بالدَّوْلة. ولم يَخْرُجْ عَنْه من الرُّتب السُّلْطانيّة كلِّها إلاّ الحِجابَةُ الّتي هي القِيامُ على البابِ، فلم تَكُنْ له، لاسْتِنْكافِه عن مِثْل ذلك .

ثم جاء في الدّولة العبّاسيّة شَأْنُ الاسْتِبْداد على السُّلْطان[ب]، وتعـاوَرَ فيها اسْتِبْدادُ الوُزَراء مَرّة والسُّلْطانِ أخْرى. وصارَ الوَزيرُ إذا استبدَّ مُحْتاجًا إلى اسْتِنابَةِ الخَليفَة إيّاه لذلك، لِتَصحَّ الأحكامُ الشَّرْعيّة وتَجْري على حالها، كما تَقَدَّم. فانْقَسَمت الوِزارةُ حينئذٍ إلى وِزارَة تَنْفيذ، وهي حالَ ما يكونُ السُّلْطان قائمًا على نَفْسِه،

(أ) ل ي : الحمايات، وكانت هكذا في ع ، ثم عُدّلت إلى الجبايات (ب) ع : الخلفاء .

[والوزيرُ كالوكيل في تنفيذ أحْكامه][أ]، وإلى وزارةِ تفْويضٍ، وهي حالَ ما يكونُ الوزيرُ مستَبِدًّا عليه. [وقد فوَّضَ إليْه الخليفةُ جميعَ أُمور خِلافتِه وجَعَلها لِنَظَرِه واجْتهادِه. وجرى حينئذٍ الخِلافُ في العَقْد لوَزيرَيْن معًا بوزارة التَّفْويض، مِثْلما جَرَى في العَقْد لإمامَيْن معًا، وقد تقدَّم في أحكامِ الخِلافة][ب]. ثم استمرَّ الاسْتِبْدادُ وصارَ الأَمْرُ لملوك العَجَم. وتعطَّل رَسْمُ الخِلافة، ولم يَكن لأولئك المُتغلّبين أن يَنتَحِلوا أَلْقابَ الخِلافة، واسْتَنْكَفوا من مُشارَكة الوُزَراء في اللَّقب لأنَّهم خَوَلٌ لهم، فتَسَمَّوْا بالإمارَة والسُّلْطان. وكان المُسْتَبِدّ على الدّولة يُسمَّى أمير الأُمراء أو بالسُّلْطان، إلى[ج] ما يُحَلّيه به الخَليفةُ من أَلْقابه كما تراه في أَلْقابهم، وتَرَكوا اسْمَ الوِزارَة إلى من يَتولاّها للخَليفة في خاصّته. ولم يَزلْ هذا الشَّأن عِنْدَهُم إلى آخر دَوْلتهم؛ وفَسَد اللّسانُ خلالَ/ ذلك كلّه، وصارَت صناعةً يَنْتَحِلُها بَعْضُ النَّاس، فامتُهِنَتْ، وترَفَّع [163أ] الوُزراءُ عنها لذلك، ولأنّهم عَجَمٌ ولَيْسَ تلك البلاغَةُ هي المقصودَةُ من لِسانِهم، فتُخُيِّر لها من سائِر الطَّبقات واخْتُصَّت به، وصارت خادمةً للوَزير. واختُصَّ اسْمُ الأمير بصاحِب الحُروب والجُنْد وما يرْجع إليها، ويدُه مع ذلك عاليةٌ على أَهْل الرُّتَب، وأَمْرُهُ نافذٌ في الكُلّ، إمّا نِيابَةً أو اسْتِبْداداً؛ واسْتَمرَّ الأَمْرُ على هذا .

ثُمَّ جاءَتْ دَوْلةُ التّرك آخِرًا بمِصْر، فرأَوْا الوِزارةَ قد ابتُذِلَتْ بترفُّع أولئك عنها، ودَفْعها لمن يَقوم بها للخَليفَة المَحْجُور، ونَظَرُهُ مع ذلك مُعَقَّبٌ بنَظر الأَمير، فصارت مرؤوسةً ناقصةً، فاستَنْكَفَ أهلُ هذه الرّتْبة العالِية في الدّولة عن اسْم الوِزارَة. وصار صاحبُ الأَحْكام والنّظَر في الجُنْد يُسَمَّى عندهم بالنّائب لهذا العَهْد. واختصَّ اسمُ الوَزير عندهم بالنَّظر في الجِبايَة.

(أ) مستدرك بخطه انفردت به نسختا ع ج (ب) مُخرج من حاشيتي ع ج بخطّه ، وسقط من بقية النُّسخ (ج) ل : أو.

وأمّا دَوْلَةُ بني أُميّة بالأندلس، فأبقَوْا اسمَ الوَزير في مَدْلوله أوّل الدّولَة ، ثم قسّموا خُطّته أَصْنافاً، وأَفْردوا لكلّ صِنفٍ وزيراً، فجعلوا لِحُسْبان المال وزيراً، وللتّرسُّل وزيراً، وللنّظر في حَوائج المُتظلّمين وزيرًا، وللنّظر في أَحْوال أَهْل الثّغور وزيراً. وجُعل لهم بيتٌ يَجْلِسون فيه على فُرُش مُنَضّدةٍ لهم، ويُنفّذون أمْرَ السُّلْطان هنالك، كلٌّ فيما جُعِل له. وأُفرِدَ للتّردُّد بَيْنهم وبين الخَليفة واحِدٌ منهم ارتَفَع عنهم بمُباشَرة السُّلْطان في كلِّ وَقْت؛ فارْتفَعَ مَجْلِسُه عن مَجالِسهم وخَصّوه باسْم الحاجِب؛ ولم يَزل الشّأنُ هذا إلى آخِرِ دَوْلتهم. فارتفَعتْ خُطّةُ الحاجِب ومَرْتَبَتُه على سائِرِ الرُّتَب، حتّى صار ملوكُ الطّوائف ينْتحلون لقبَها، فأكْبَرُهم / يَوْمئذٍ يُسَمّى الحاجبُ كما نَذْكره. [163ب]

ثم جاءت دَوْلة الشّيعَة بإفْريقيّة والقَيْروان، وكان للقائمين بها رُسوخٌ في البداوَة، فأَغْفَلوا أَمْرَ هذه الخُطط أولاً وتَنْقيحَ أسمائها، حتّى أَدْركت دَوْلَتُهم الحضارةَ، فَصاروا إلى تَقْليد الدّوْلَتَيْن قبْلَهم في وَضْع أَسْمائها كما تَراهُ في أَخْبار دَوْلتهم.

ولمّا جاءَتْ دولةُ المُوَحّدين من بَعْد ذلك، أُغْفلت الأَمْرَ، أولاً للبداوَة، ثمّ صارَتْ إلى انْتِحال الأَسْماء والأَلْقاب؛ وكان اسْمُ الوَزير في مَدْلوله. ثم اتّبعوا دَوْلَة الأُمَويّين وقلّدوها في مذاهب السُّلْطان، وأَصاروا اسمَ الوَزير لمن يَحْجُب السُّلْطانَ في مَجْلسه، ويَقِفُ بالوُفود والدّاخلين على السُّلْطان عند الحُدود؛ في تَحِيّتِهم وخِطابِهم والآدابِ الّتي تَلْزَمُ في الكَوْن بَيْن يَديْه، ورَفَعوا خُطّة الحِجابَة عنه ما شاؤوا، ولم يَزلْ الشأنُ ذلك إلى هذا العَهْد.

وأمّا في دَوْلَة التُّرْك بالمَشرق ، فيُسَمّون هذا الّذي يَقِف بالنّاس على حُدود الآداب في اللّقاء والتّحيّة في مَجْلس السُّلْطان ، والتّقدُّم بالوُفود بَيْن يديه ،

يُسَمّونه الدَّوَادار، ويُضيفون إليه اسْتِتْبَاع كاتِب السِّرّ، وأَصحاب البُردُ المُتصرِّفين في حاجاتِ السُّلْطان بالقاصِية وفي الحضرة، وحالُهم على ذلك لهذا العَهْد . والله مُتَوَلِّيَ الأمور.

ب. الحِجَابَةُ

قد قَدّمنا أنّ هذا اللَّقبَ كان مَخْصوصاً في الدَّوْلة الأُمَويّة والعبّاسيَّة بمن يَحْجُب السُّلْطانَ عن العامّة، ويَغْلق بابَه دونَهم أو يَفْتحه لهم على قَدْره وفي مَواقِيته. وكانت هذه متَنزّلةً يومئذٍ عن الخُطَط مرؤوسةً لها؛ إذِ الوَزيرُ مُتصرِّفٌ فيها بما يراه. وهكذا كانت سائِرَ أيّام بَني العبّاس وإلى هذا العَهْد؛ فهي بِمِصْر مرؤوسةٌ لصاحب الخُطَّة العُلْيا المُسَمّى بالنَّائِب.

/ وأمّا في دَوْلَة بَني أُميّة بالأندلُس، فكانت الحِجابَةُ لمن يَحْجُب السُّلْطانَ [164أ] عن الخاصّة والعامّة، ويكونُ واسطةً بَيْنه وبين الوُزراء فَمَنْ دونَهم. فكانَتْ في دَوْلَتهم رَفيعةً غايةً كما تَراهُ في أَخْبارهم؛ كابن حُدَيْر وغَيْره من حُجّابِهم. ثُمَّ لمّا جاء الاسْتِبْداد على الدّولة، اختُصَّ المسْتَبِدُّ باسْمِ الحِجابَة لشَرَفها؛ فكان المَنْصور بن أبي عامِرٍ وابْناهُ كذلك. ولما بَدأوا في مَظاهِر المُلْك وأَطْواره، جاء مَنْ بَعْدَهم من مُلوك الطّوائِف فلم يَتْركوا لَقبها، وكانوا يَعُدّونَها شَرَفًا لهم. وكان أَعْظمُهم مُلْكًا بعد انْتِحال ألقابِ المُلْك وأَسْمائه، لا بُدَّ له من ذِكْر الحاجِب وذي الوِزارَتَيْن، يَعْنون به السّيفَ والقَلَمَ، ويُدِلّون بالحِجابَة على حِجابَة السُّلْطان عن العامّة والخاصّة، وبذي الوِزارَتَيْن على جَمْعه لخُطّتَي السّيف والقَلَم.

ثُمَّ لم يكنْ في دُوَل المَغْرب وإفريقيّة ذكرٌ لهذا الاسْم ، للبَداوَة الّتي كانَتْ فيهم . ورُبَّما يُوجَد في دَوْلة العُبَيْديّين بِمِصْر عند اسْتِغْلاظِها وحَضارتها ، إلاّ أنّه قَليلٌ .

ولما جاءَت دولةُ المُوَحِّدين، لم تَسْتَمْكِن فيها الحَضارةُ الدّاعِيةُ إلى انْتِحال الأَلْقاب وتَمْييز الخُطَط وتَعْيينها بالأَسْماء، إلاّ آخِراً. فلم يَكُنْ عندهم من الرُّتَب إلاّ الوَزير، فكانوا أوّلاً يَخُصّون بهذا الاسْمِ الكاتبَ المُتَصرّفَ المُشارِكَ للسُّلْطان في خاصّ أَمْرِه، كابْنِ عَطيّة، وعَبْد السّلام الكوميّ. وكان له مع ذلك النّظَرُ في الحُسْبان والأَشْغال الماليّة. ثم صارَ بعد ذلك اسمُ الوَزير لأَهْل نَسَب الدّوْلة من المُوَحّدين، كابن جامِع وغَيْره. ولم يَكُنْ اسمُ الحاجِب مَعْروفًا في دَوْلَتهم يَوْمئذٍ .

وأما بَنو أبي حَفْصٍ بإفْريقيّة، فكانت الرّئاسَة في دَوْلتهم أوّلاً، والتَّقدُّمُ لوزير الرّأْي والمَشْورَة؛ وكان يُخَصُّ باسْم شَيْخ المُوَحّدين، وكان له النظرُ في الولايات والعَزْل وقَوْد العَساكِر والحُروب. واختُصّ / الحُسْبان والدّيوانُ برتْبَةٍ أُخْرى يُسَمَّى [164ب] مُتَوَلّيها بصاحِب الأَشْغال، ينظرُ فيها النَّظَرَ المطلقَ في الدّخْل والخَرْج، ويُحاسِب ويَسْتَخْلص الأَمْوالَ، ويُعاقِبُ على التَّفْريط، وكان من شَرْطه أن يكون من المُوَحّدين.

واخْتُصَّ عندهم القَلَمُ أيضًا بمَن يُجيد التّرْسيل ويُؤْتَمَنُ على الأَسْرار؛ لأَنَّ الكِتابة لم تكنْ من مُنْتَحَل القَوْم ولا التَّرْسيلُ بلسانهم؛ فلم يُشْتَرط فيه النَّسَب.

واحْتاج السُّلْطانُ لاتّساع مُلْكه وكَثْرة المُرْتَزِقين في داره، إلى قَهْرَمانٍ خاصّ بداره في أَحْواله يُجْريها على قَدْرها وتَرْتيبها، من رِزْقٍ وعطاءٍ وكِسْوَةٍ ونَفَقة في

المَطابِخ والاصْطَبْلات وغَيْرِها، وحَصْرٍ للذَّخيرة وتَنفيذ ما يُحْتاج إليه في ذلك على أَهْل الجِبايَة. فخَصّوه باسْمِ الحاجِب، ورُبَّما أضافوا له[(أ)] كِتابَ العلامَةِ على السِّجِلّات إذا اتّفق أنْ يُحْسِنَ صِناعَةَ الكتابة، ورُبّما جَعلوهُ لغَيْرِه. واستَمرَّ الأمرُ على ذلك، وحَجَبَ السُّلْطانُ نفسَه عن النّاس، فصار هذا الحاجِب واسطَةً بين النّاس وبَيْن أَهْل الرُّتب كلِّهم. ثُمَّ جُمع له آخرَ الدّولة السَّيْفُ والحَرْبُ، ثُمَّ الرَّأْيُ والمَشورَةُ، فَصارت الخُطَّةُ أَرفعَ الرُّتَب وأَوْعَبَها للخُطَط.

ثم جاءَ الاسْتِبْدادُ والحَجْرُ مُدَّةً من بعد السُّلْطان الثّاني عَشَر منهم، ثُمَّ اسْتبدَّ بعد ذلك حَافِدُهُ السُّلْطانُ أبو العبّاس على نَفْسه، وأَذْهب آثارَ الحَجْر والاسْتِبْداد بإذْهاب خُطَّة الحِجابَة الّتي كانت سُلّماً إليه، وباشرَ أمورَه كلَّها بنَفْسه من غَيْرِ اسْتِعانةٍ بأَحَدٍ، والأمرُ في ذلك لهذا العَهْد.

وأَمَّا دُوَلُ زَنَاتة بالمَغرب، وأَعْظَمُها دولةُ بَني مَرِين، فلا أَثَرَ لاسْمِ الحاجِب عِنْدهم. وأمّا رئاسَة الحَرْب والعَساكِر فهي للوَزير، ورُتْبَةُ القَلَم في الحُسْبان والرَّسائل راجعَةٌ إلى من يُحْسِنُها من أَهْلها، وإن/ اختَصَّت ببَعْض البُيوت من المُصْطَنَعين في [165أ] دَوْلتهم. وقد تُجْمَعُ عندهم وقد تُفَرَّق. وأما بابُ السُّلْطان وحَجْبُه عن العامّة، فهي رُتْبَة عندَهم يُسَمَّى صاحبُها بالمِزْوَار[(ب)]، ومعناهُ المقدَّمُ على الجَنادِرَة، المُتصرّفين بباب السُّلْطان في تَنفيذ أوامِره، وتَصْريف عُقوباتِه وإنْزال سَطْوَته، وحِفْظ المُعْتَقلين في سُجونه. والعَريفُ عليهم في ذلك، فالبابُ له، وأَخْذُ النَّاس بالوُقوف عند الحُدود في دار العامَّة راجعٌ إليه، فكأنَّها وِزارةٌ صُغْرى.

(أ) في ل: إليه (ب) ظ: المزاور.

وأمّا دَوْلَة بَني عَبْد الواد، فلا أَثَرَ عنْدَهم لشَيْءٍ من هذه الألْقاب ولا تمْييزِ الخُطَط، لبَداوَة دَوْلَتهم وقُصورِها. وإنّما يَخُصّونَ باسْم الحاجِب في بَعْض الأحوال مُنَفِّذَ الخاصّ بالسُّلْطان في دارِه، كما كان في دَوْلَة بَني أَبي حَفْص. وقد يَجْمعون له الحُسْبانَ والسِّجِلّ كما كان فيها ؛ حَمَلَهُمْ على ذلك تَقْليدُ الدَّوْلَـة بما كانوا في بَيْعَـتِها[(أ)] وقائمين بدَعْوَتِها مُذْ أوّل أَمْرهم .

وأمّا أَهْل الأَنْدَلُس لهذا العهد ، فالمَخْصوص عندهم بالحُسْبان وتَنْفيذِ حَال السُّلْطان وسَائِر الأُمور الماليّة يُسَمّونَه بالوَكيل ، وأمّا الوَزيرُ فكالـوَزير ، إلاّ أنّه قد يُجْمَع له التَّرْسِيل . والسُّلْطان عندهم يَضع خَطَّهُ على السِّجِلاّت كلّها ، فَلَيْس هنـاك خُطّة للعَلامَة كما لِغَيْرِهم من الدُّوَل .

وأما دَوْلَة التُّرْك بِمِصْرَ، فاسمُ الحاجِب عندهم مَوْضوعٌ لحاكمٍ من أَهْل الشَّوْكة، وهُم الـتُّرْك، يُنفِّذُ الأَحْكامَ بـين النّـاس في المَدينـة، وهم مُتَعـدّدون. وهـذه الوظيفـةُ عندهم تحت وَظيفة النّيابَة الّتي لها الحُكْم في أَهْـل الدَّوْلَة وفي العامَّـة علـى الإطْلاق. وللنّائِـب التَّوْلِيَةُ والعَزْلُ في بَعْض الوظائِف على الأَحْيان، ويُقْطِعُ القليلَ من الأَرْزاق، ويُثْبِتها، وتُنفّذ أوامِرُه ومراسِمُه كما تُنَفّذ المراسِمُ / السُّلْطَانِيّةُ، وكأنّ له النّيابـةَ المُطْلَقَة [165ب] عن السُّلْطان . وللحُجّاب الحُكْمُ فقط في طَبَقات العامّـة والجُنْد عند التَّرافُـع إليْهـم، وإجبارُ من لا يَنْقادُ للحُكْم؛ وطَوْرُهم تحت طَوْر النّيابة .

والوزيرُ في دَوْلَة التُّرْك هو صاحبُ جِبايَة الأَمْوال في الدّوْلَة علـى اخْـتلاف أَصْنافِها، من خَراجٍ أَوْ مكْسٍ أو جِزْيَة، ثمَّ [في][(ب)] تَصْريفها في الإنْفاقات السُّلْطانيّة

(أ) ي : تبعها (ب) سقط من ظ .

أو الجِرَايَات المُقدَّرة، وله مع ذلك التّولِيَةُ والعَزْلُ في سائر العُمَّال المُبَاشِرين لهذه الجِبَاية، والتَّنفيذ على اختِلاف مَراتِبهم وتَبَايُن أصْنافِهم. ومن عَوائِدهم أن يكونَ هذا الوزيرُ من صِنْف القِبْط، القائِمين على ديوان الحُسْبان والجِبايَة، لاختصاصِهم بذلك في مِصْر مُنذُ عُصور قَديمة. وقد يُوَلّيها السُّلْطانُ بعضَ الأَحْيان لأَهْل الشَّوْكَة من رجالات التُّرْك أو أَبْنائِهم على حَسَب الدّاعِيَة لذلك. والله مُدَبّر الأُمور ومُصَرّفُها بحِكْمته، لا إله إلاّ هو.

ج. ديوانُ الأَعْمال والجِبايات

هذه الوَظيفةُ من الوَظائف الضَّروريّة للمُلْك، وهي القِيامُ على أَعْمال الجِبايات وحِفْظ حُقوق الدَّوْلة في الدَّخْل والخَرْج، وإحْصاءِ العَساكِر بأسْمائِهم، وتَقْدير أَرْزاقِهم، وصَرْف أَعطِياتهم في إبّاناتِها. والرّجوعُ في ذلك إلى القَوانين الّتي يُرَتِّبُها قَوَمَةُ تِلْك الأَعْمال، وقَهارِمَةُ الدّولة، وهي كلُّها مَسْطورةٌ في كِتابٍ شاهِدٍ بتَفاصيل ذلك في الدَّخْل والخَرْج، مَبْنيّ على جُزْءٍ كبيرٍ من الحُسْبان، لا يقومُ به إلاّ المَهَرةُ من أَهْل تِلْك الأَعْمال؛ ويُسَمّى ذلك الكِتابُ بالدّيوان، وكذلك مكانُ جُلوس العُمّال والمُباشرين لها. ويُقال إنّ أصْلَ هذه التَّسْمِية، أنّ كِسْرَى نَظر يوماً إلى كُتّابِ دِيوانِه وهُمْ يَحْسُبون / مع أَنْفُسِهم كأنّهم يُحادثون، فقال: ديوانَهْ، أَيْ مَجانين بلُغَة [166أ] الفُرْس، فَسُمّي مَوْضِعُهم بذلك، وحُذِفَت الهاءُ لكَثْرة الاسْتِعْمال تخفيفًا فقيل: ديوانٌ، ثمّ نُقِل هذا الاسمُ إلى كُتّاب هذه الأَعْمال المُتضمّن للقَوانين والحُسْبانات. وقيل إنّه اسمٌ للشّياطين بالفارسِيّة؛ وسُمّي الكُتّابُ بذلك لسُرْعة نُفوذهم في فَهْم الأُمور ووُقوفِهم على الجَلِيّ منها والخَفِيّ، وجَمْعِهم لما شَذَّ وتَفَرّق؛ ثم نُقِل إلى مَكان جُلوسِهم

لتلكَ الأعمال. وعلى هذا فَيَتَناوَلُ اسمُ الدّيوان كُتَّابَ الرّسائِل ومكانَ جُلوسِهم بباب السُّلْطان على ما يأتي بَعْدُ. وقد تُفْرَدُ هذه الوَظيفةُ بناظرٍ، كما يُفْرَدُ في بعض الدُّوَل النّظرُ في العساكِرِ وإقطاعاتِهم وحُسْبانِ أعْطِياتِهم أو غير ذلكَ، على حَسَب مُصْطَلَح الدّوْلة وما قَرَّره أوّلوها.

واعلَمْ أنَّ هذه الوظيفَة إنّما تَحْدُثُ في الدُّوَل عند تَمَكُّن الغَلَب والاسْتيلاء والنّظر في أَعْطاف المُـلْك وفُنون التَّمْهيد .

وأوّل من وضع الدّيوانَ في الدّوْلة الإسلامية عُمَرٌ رضي الله عنه، يُقالُ بسَببِ مالٍ أتى به أبو هُرَيْرةَ من البَحْرَيْن، اسْتَكْثَروهُ وتَعِبوا في قَسْمِه، فَسَمَوْا إلى إحْصاء الأَمْـوال وضَبْط العَطاء والحُقـوق؛ فأشار خالدُ بنُ الوَليـد بالدّيـوان، وقال: رأيتُ ملوكَ الشّام يُدَوّنون؛ فَقَبِل منه عُمَرُ. وقيل بلْ أشار عليه به الهُرْمُـزَانُ لمّا رآه يَبْعثُ البعوثَ بغير ديوانٍ؛ فقال له: ومن يَعْلَم بغَيْبَة من يَغيبُ منهم؟ فإنَّ من تَخَلّف منهم أَخَلَّ بمكانه، وإنّما يَضْبط ذلكَ الكِتـابُ؛ فأَثْبِتْ لهـم ديواناً. وسَأَل عُمَرٌ عن اسْم الدّيوان، ففُسِّر له. ولما أجمعَ على ذلك أمَر عَقيلَ بنَ/ أبي طالِب ومَخْـرمَةَ [166ب] ابن نَوْفـل وجُبَيْر بن مُطْعِـم ، وكانوا من كُتّـاب قُرَيش، فكتَبـوا ديـوانَ العَساكِـر الإسْلاميّة على تَرْتيب الأَنْساب، مُبْتدِأً من قَرابَة رسول الله ﷺ وما بَعْدَها، الأَقْربُ فالأقربُ. هكذا كان ابتداءُ ديوان الجَيْش. ورَوَى الزُّهْريُّ عن سَعيد بن المُسَيِّب، أنّ ذلك كان في المُحَرَّم سنةَ عِشْرين.

وأما ديوانُ الخَراج والجبايات ، فبقيَ بعد الإسْلام على ما كان عليه من قَبْلُ ؛ ديوانُ العِراق بالفارسيّة ؛ وديوانُ الشّام بالرُّوميّة . وكتّاب الدّواوين من أَهْل

العَهْد من الفَرِيقَيْن . فلمّا جاء عبدُ المَلك بنُ مَرْوان ، واسْتَحال الأمرُ مُلْكاً ، وانْتَقل القومُ من غَضاضَة البداوَة إلى رَوْنَق الحَضارة ، ومن سَذاجَة الأُمِّيَّة إلى حِذْق الكِتابة ، وظَهَر في العَرَب ومَواليهم مَهَرةٌ في الكِتَابِ والحُسْبان، فأَمَرَ عبدُ الملك سُلَيمانَ بن سَعْد والي الأُرْدنّ لعَهْده، أن يَنْقل ديوانَ الشّام إلى العَربيّة ، فأكْمَلَه لسنةٍ من يوم ابْتَدَأَهُ، ووقَفَ عليه سَرْحُون(أ) كاتبُ عَبْد المِلِك، فقال [لكُتّاب](ب) الرُّوم: اطلُبوا العَيْشَ في غَيْرِ هذه الصّناعَة، فقد قَطَعَها الله عنكم .

وأُمّا ديوانُ العِراق، فأَمرَ الحجّاجُ كاتبَه صالحَ بنَ عبد الرّحمن، وكان يكتبُ بالعَربيّة والفارِسيّة، ولُقِّن ذلك عن زاذان فَرُّوخ كاتبِ الحجّاج قَبْلَه، ولما قُتِل زاذان في حَرْب عبْد الرَّحمن بن الأشْعَث، استَخْلف الحَجّاجُ صالِحًا هذا مكانَه، وأَمَر أن يَنْقُلَ الدّيوانَ من العَرَبيّة إلى الفارسِيّة، فَفعَل، ورَغِمَ لذلك كُتَّابُ الفُرْس؛ وكان عبدُ الحميد بن يَحْيى يقول: لله دَرُّ صالِح، ما أَعْظمَ مِنَّته على الكُتَّاب .

ثم جُعلِت هذه الوظيفةُ في دَوْلة بَني العبّاس مُضافةً إلى ما كان له النَّظرُ فيه ، كما كان شَأْنُ بَني بَرْمَك ، وبَني سَهْل بن نُوبَخْت، وغَيْرِهم من وُزَراء تلك الدّوْلة.

[167أ] فأمّا ما يَتعلّق بهذه الوَظيفة من / الأحْكام الشّرْعيّة، مما يَخْتصُّ بالجَيْش أو بَيْت المال في الدّخل والخَرْج، أو تَمييز النّواحي بالصُّلْح والعَنْوة، وفي تَقْليد هذه الوَظيفة مِمَّنْ يكون، وشروطِ النّاظِر فيها والكاتِب، وقَوانين الحُسْبانات، فأَمْرٌ

(أ) كذا في الأصول بالحاء المهملة، وعند الطبري بالجيم (التاريخ 5: 330، 6: 150) ، وهو سرجون بن منصور الرومي مولى معاوية (ب) ظ : لكاتب .

راجِعٌ إلى كُتُب الأَحْكام السُّلْطانيّة، وهي مَسْطورَةٌ هنالك ولَيْست من غَرَض كتابنا. وإنّما نَتَكلّم فيها من حيثُ طبيعةُ المُلْك الّذي نَحْن بصَدد الكَلام فيه.

وهذه الوظيفةُ جُزْءٌ عظيمٌ من المُلْك، بل هي ثالِثةُ أَرْكانه؛ لأنّ المُلْك لا بُدَّ له من الجُنْد والمَال والمُخاطَبة لمن غابَ عَنْه، فاحْتاج صاحبُ المُلْك إلى الأَعْوان في أَمْر السّيْف وأَمْر القَلَم وأَمْر المال، فيَنْفرِدُ صاحبُها لذلك بجُزْءٍ من رئاسة المُلْك. وكذلك كان الأمرُ في دَوْلة بَني أُمَيّة بالأَنْدَلُس والطّوائف بَعْدَهُمْ.

وأمّا في دَوْلة المُوَحّدين، فكان صاحبُها إنّما يكونُ من المُوَحّدين مُسْتقِلّ بالنَّظر في اسْتِخْراج الأَمْوال وجَمْعِها وضَبْطها، وتَعَقُّب نَظَر الوُلاة والعُمّال فيها، ثمّ تَنْفيذها على قَدْرها وفي مَواقيتِها. وكان يُعْرف بصاحِب الأَشْغال، وكان رُبّما يَليها في الجِهات غيرُ المُوَحّدين مِمّن يُحْسِنُها.

ولما استبدَّ بَنو أبي حَفْصٍ بإفْريقيّة، وكان شأنُ الجالِية من الأَنْدَلُس، فَقَدِم عليهم أهلُ البُيوتات، وفيهم من كان يُسْتَعمل في ذلك بالأَنْدلس، مثلُ بَني [سعيد][أ] أَصْحَابِ القَلْعة جوارَ غَرْناطَة، المَعْروفين بَبني أَبي الحُسَيْن، فاسْتَكْفَوْا بهم في ذلك، وجَعَلوا لهم النَّظرَ في الأَشْغال كما كان لهم بالأَنْدلُس، ودَالوا فيها بَيْنهم وبين المُوَحّدين. ثمّ استقلَّ بها أهلُ الحُسْبان والكتّاب، وخَرجَتْ عن الموحّدين. ثمّ لما اسْتَغْلَظَ أمرُ الحاجِب ونَفذ أمرُه في كلّ شَأْن من شُئون الدَّوْلة، تعَطَّلَ هذا الرّسْمُ، وصار صاحِبُه / مَرْؤوسًا للحاجِب، وأَصْبحَ من جُملة الجُباة، وذهبَتْ تلك الرّئاسَةُ الّتي كانت له في الدَّوْلة. [167ب]

(أ) من : ج ل ي ، وفي ع : ابنا سعيد ، وفي ظ : بني سعد .

وأمّا في دَوْلة بَني مَرين لهذا العَهْد، فَحُسْبان العَطاء والخَراج مَجْموعٌ لواحِدٍ؛ وصاحبُ هذه الرُّتبة هو الّذي يُصَحِّح الحُسْبَاناتِ كلَّها، ويرجعُ إلى ديوانه ونَظره معقَّبٌ بنظَر السُّلْطان أو الوَزير؛ وخَطُّه مُعْتبرٌ في صِحّة الحُسْبان في الخَراج والعَطاء.

هذه أصولُ الرُّتَب والخُطَط السُّلْطانيّة، وهي الرُّتب العاليـة الّتي هي عامّـة النّظر ومباشِرةٌ للسُّلْطان.

وأمّا هذه الرُّتْبة في دَوْلة التُّرك فَمُتنوّعة، وصاحبُ ديوان العَطاء يُعْرف بناظِر الجَيْش، وصاحبُ المال مخصوصٌ باسْم الوَزير، وهو النّاظِر في ديوان الجِبايَة العامّة للدَّوْلة، وهو أَعْلى رُتَب[أ] النّاظِرين في الأَمْوال؛ لأنَّ النَّظَرَ في الأَمْوال عنـدَهم يتَنَوَّع إلى رُتَب كثيرة، لانفِساح دَوْلتهم، وعِظَم سُلْطانهم، واتّساع الأَمْوال والجِبايات عن أن يَسْتَقلَّ بضَبْطها الواحدُ من الرِّجال، ولو بَلَغ في الكِفايَة مبالِغَهُ، فتعيَّن للنّظـر العامّ منها هذا المخصوص باسْم الوزير، وهو مع ذلك رَديفٌ لمَوْلَى مـن مَوالي السُّلْطان وأَهْل عَصبيّته وأَرْبابِ السّيوف في الدَّوْلة، يَرْجع نظرُ الوَزير إلى نَظره، ويَجْتَهِدُ جُهْدَهُ في مُتابَعتِه، ويُسَمَّى عندهم[ب] أُسْتاذ الدّار؛ وهو أحَدُ الأُمَراء الأكابِر في الدّوْلة من الجُنْد وأرباب السّيوف. وتَتْبَعُ هـذه الخُطَّةَ عِنْدهم خُطَطٌ أُخْرى كلُّها راجعةٌ إلى الأَمْوال والحُسْبَان، مقصورةُ النَّظَر على أمورٍ خاصَّة، مثل ناظِر الخَاصّ، وهـو المُباشِر لأَمْوال السُّلْطان الخاصّة به من إقْطاعه أَوْ سُهْمانِه من أَمْوال الخَراج وبلاد الجِبايَة، مِمّا ليس من أَمْوال المُسْلمين العامّة [الّتي لنَظَره][ج]. وهو[د] تَحْتَ يَدِ الأمير أُسْتاذ

(أ) ل : مراتب (ب) سقط من ل (ج) من حاشية ع بخطه، وليست في بقية الأصول التي نقلت الحاشية المطوّلة وأغفلتها (د) ي : وكلّهم.

الدّار. وإن كان الوزيرُ من الجُند فلا يكونُ لأسْتاذ الدّار نَظَرٌ عليه. وناظرُ الخـاصّ أيضًا تحتَ يَد الخازِن/ [168أ] لأمْوال السُّلْطان من مَماليكِه المُسَمّى خازن دار، لاخْتصاص وَظيفَتِها(أ) بمال السُّلْطان الخاصّ به.

هذا بيانُ(ب) هذه الخُطّة في دوْلة التُّرْك بالمَشْرق ، بَعْد ما قَدّمْنا من أمْرهـا بالمَغرب. واللهُ مُصَرّف الأمور لا رَبَّ غَيْره .

د. ديوانُ الرّسائل والكِتابة

هذه الوَظيفَةُ غيرُ ضروريّة في المُلْك بطبيعَته، لاسْتِغْناء كثيرٍ من الدّوَل عنها رأساً، كما في الدُّوَل العريقةِ في البَدْو الّتي لَمْ يأخذْها تهذيبُ الحضَارة ولا اسْتِحْكام الصّنائع. وإنّما أكّدَ الحاجةَ إليها في الدّوْلة الإسْلاميّـة، شأنُ اللّسان العـرَبيّ والبلاغَة في العِبارة عن المقاصِد. فصارَ الكِتابُ يُؤَدّي كُنْهَ الحاجَـة بأَبْلغ من العِبـارة اللّسانيّة في الأكْثر. وكان الكاتِبُ للأمير يكونُ من أهْل نَسَبه ومن عُظَماءُ قَبيلِه، كما كان للخُلَفاءِ وأُمَراء الصَّحابَة بالشّام والعِراق، لعَظيم أمانَتِهم وخُلوص أسْرارهم. فلمّا فَسَد اللّسانُ وصارَ صناعةً ، اخْتُصّ بمن يُحْسِنُه، وكانت عِنْد بَني العبّاس رفيعةً، وكان الكاتِبُ يُصْدِرُ السّجلاّتِ مُطْلقةً ويَكْتُب في آخرها اسْمَه، ويَخْـتم علـيها بخاتَم السُّلْطان ، وهو طابعٌ مَنقوشٌ فيه اسمُ السُّلْطان أو شارَتـهُ، يُغْمس في طينٍ أحمـرَ مُذافٍ بالماء، ويسمّى طينَ الخَتْم ، ويُطْبَع به على طَرَفي السّجلّ عند طَيّه وإلْصاقِه.

(أ) من ع ي ، وفي ظ ج ل: وظيفته (ب) كذا في كل الأصول، وشطبت في ع وفوقها بخطه : مُستقى

ثمّ صارت السّجلّات من بَعْدهم تصدرُ باسْم السُّلْطان، وَيَضعُ الكاتبُ فيها علامَتَهُ أولاً أو آخراً، على حَسَب الاخْتيار في مَحلّها وفي لَفْظها. ثمَّ قد تَنْزل هذه الخُطَّة بارْتِفاع المكان عندَ السُّلْطان لغير صاحِبها من أَهْل المَراتِب في الدّوْلة، أو اسْتِبْداد وزيرٍ علَيْه، فتصيرُ علامةُ هذا الكاتب مُلْغاةَ الحُكْم بعَلامَة الرّئيس علَيْه، يَسْتَدِلّ بها فيكتبُ صورةَ علامَتِه المَعْهودة، / والحُكْمُ لعلامَة ذلك الرّئيس، كما وقع آخرَ الدّولة الحَفْصيّة لمّا ارْتفع شأنُ الحِجابَة، وصار أَمْرُها إلى التّفْويض ثمّ الاسْتِبْداد، صارَ حُكْمُ العلامَة الّتي للكاتب مُلْغىً وصورَتُها ثابِتَة، اتّباعاً لما سَلَف من أمْرها. فصار الحاجِبُ يَرْسم للكاتِب إمضاءَ كِتابته ذلك بخطّ[أ] يَضَعُه ويَتَخَيَّرُ له من صِيَغ الإنْفاذ ما شاءَ، فيأْتَمِرُ الكاتِبُ له، ويَضَعُ العلامَةَ المُعْتادَة. وقد يَخْتَصُّ السُّلْطانُ بنَفْسه بوَضْع ذلك، إذا كان مُسْتبِدًا بأَمْره قائمًا على نَفْسِه، فيَرْسُم الأَمْرَ للكاتب ليضَعَ علامَتَهُ . [168ب]

ومن خُطَط الكِتابة التَّوْقيعُ، وهو أن يَجْلس الكاتِبُ بَيْن يديْ السُّلْطان في مَجالِس حُكْمه وفَصْلِه، ويُوَقّع على القَصَص المَرْفوعةِ إليه أحكامُها والفَصلُ فيها، مُتَلَقّاةً من السُّلْطان بأَوْجَزِ لَفظٍ وأَبْلَغِهُ؛ فإمّا أن تَصْدُرَ كذلك؛ وإمّا أن يَحْذُوَ الكاتبُ[ب] على مِثالها في سِجِلّ يكون بيَدِ صاحبِ القِصَّة. ويَحْتاجُ المُوَقّع إلى عارضةٍ من البَلاغَة يَسْتقيم بها تَوْقيعُه. وقد كان جَعْفر بن يَحْيى يُوَقّع في القَصَص بَيْن يَدَي الرّشيد ويَرْمي بالقِصّة إلى صاحِبها، فكانت تَوْقيعاتُه يَتَنافَسُ البُلَغاءُ في تَحْصيلها للوُقوف فيها على أَساليب البَلاغَة وفُنونِها، حتّى قيل إنّها كانت تُباع كلّ قِصّة منها بدينار. وهكذا كان شَأنُ الدُّوَل.

(أ) ج : بخطّه (ب) ل ع : الكُتّاب .

واعْلَمْ أنّ صاحبَ هذه الخُطَّة لا بُدّ وأَنْ يُتَخَيَّر من أَرْفَع طَبقاتِ النَّاس، وأَهْل المُروءَة والحِشْمَة منهم، وزيادَةِ العِلْم وعارِضَةِ البلاغَة؛ فإنّهُ مُعَرَّضٌ للنَّظر في أُصول العِلْم لما يَعْرِض في مَجالِس المُلوك ومَقاعد أَحْكامِهم من أَمْثال ذلك، مع ما تَدْعو إليه عِشْرَةُ المُلوك من القِيام على الآداب، والتَّخَلُّق بالفَضائِـل، ومع ما يُضطرُّ إليه في التَّرْسيل وتَطْبيق مَقاصِد الكَلام من البَلاغة / وأَسْرارِها. [169أ]

وقد تكونُ الرُّتْبَةُ في بَعْض الدُّوَل مُسْنَدَةً إلى أَرْباب السُّيوف، لما يَقْتضيه طَبْعُ الدَّوْلة من البُعْد عن مُعـاناة العُلوم لأَجْـل سَذاجة العَصبيَّة، فيَخْتَصّ السُّلْطانُ أهلَ عصبِيّتـه بخُطَط دَوْلتـه وسائِر رُتَبـه؛ فيقلِّد المالَ والسَّيْفَ والكتابـةَ منهم. فأمّا رُتَبُ السَّيْف فتَسْتغْني عن مُعاناة العِلْم؛ وأمَّا المالُ والكِتابةُ فيُضطرُّ [إلى ذلك][أ] للبلاغة في هذه، والحُسْبانِ في الأُخْرى؛ فيَخْتارون لها من هـذه الطَّبَقَةِ لِما دَعَتْ إليـه الضَّـرورَةُ ويُقَلِّدونه، إلاّ أنّه تكون يدُ آخرَ من أَهْل العَصبِيّة غالبةً[ب] على يَدِه، ويكونُ نَظَرهُ مُتَصرِّفًا عن نَظَره، كما هو في دَوْلة التُّرْك لهذا العَهْد بالمَشْرق؛ فإنَّ رئاسَة الكِتابةِ عِنْدهم وإن كانَتْ لصاحب الإنشاء، إلاّ أنَّه تَحْتَ يَدِ أميرٍ من أَهْل عَصبِيّة السُّلْطان يُعْرفُ بالدُّوَيْدار، تَعْويلُ السُّلْطان ووُثوقُه به، واسْتِنامَتُـه في غالِب أَحْـواله إليـه؛ وتَعْويلُـه على الآخَر في أَحْوال البَلاغَة وتَطْبيق المقاصِد [وكِتْمان الأَسْرار][ج] وغَيْرِ ذلك من تَوابِعها.

وأمّا الشّروط المُعْتَبَرة في صاحِب هذه الرُّتْبَة الّتي يُلاحِظُها السُّلْطان في اخْتياره وانْتِقائه من أَصْناف النّاس، فهي كثيرةٌ، وأحسنُ من اسْتَوْعَبها عبدُ الحميد الكاتِبُ في رسالَته إلى الكُتّاب[1]، وهي هذه:

(أ) سقط من ظ (ب) ع : عالية (ج) من ي وحدها وتُرك لها بياض في ع .

(1) نصّ الرسالة مع فروق عند الجهشياري، الوزراء والكتاب، 73 ؛ القلقشندي، صبح الأعشى، 1: 85 .

أما بَعْدُ ، حَفِظَكمُ اللهُ يا أَهْلَ صِناعة الكِتَابة، وحَاطَكم وَوفّقكم وأَرْشَدكم، فإنَّ اللهَ عزّ وجلّ جعلَ النّاسَ- بَعْد الأَنْبياء والمُرْسَلين صلواتُ الله عليهم أَجْمَعين، ومِنْ بَعْدِ المُلوك المُكَرّمين- أصنافاً، وإن كانوا في الحقيقَة سَوَاءاً، وصَرّفَهم في صُنوف الصِّناعـات وضُروب المُحَاوَلات، إلى أَسْبـابِ مَعايشهـم وأبْواب أَرْزاقِهـم؛ فجعلكُمْ مَعْشَرَ الكُتّاب / في أَشْرَفِ الجِهـات ، أهلَ الأَدَب والمُروءَة ، والعِلْمِ الـرّوايَةِ . بكم تَنْتَظِمُ للخِلافةِ محاسِنُها وتَسْتقيم أمورُها ، وبنصائحكم يُصْلِحُ اللهُ للخَلْق سُلْطانَهم ويَعْمُر بُلْدانَهم . لا يَسْتَغْني المُـلْكُ عنكم ، ولا يوجَد كافٍ إلاّ منكم ؛ فموقِعُكم من المُلوك مَوْقِعَ أَسْماعِهِم الّتي بها يَسْمعون ، وأبْصارِهم الّتي بها يُبْصِرون ، وأَلْسِنَتِهم الّتي بها يَنْطِقــون، وأيْديهم الّتي بها يَبْطِشُون. فأَمْتعَكُـم الله بما خَصَّكـم مـن فَضْل صِناعتِكـم، ولا نَزَع عنكم ما [أضْفاه][أ] من النِّعْمَة عليكـم ؛ ولَيْس أحـدٌ من أَهْـلِ الصِّناعات كلِّها أحوجُ إلى اجْتِماع خِلال الخَيْر المَحْمودَة ، وخِصال الفَضْل المَذْكورة المَعْدودة ، مِنكم. [169ب]

أيّها الكُتّاب، إذا كُنْتم على مَا يَأْتي في هذا الكتاب من صِفَتِكم، فإنّ الكاتِبَ يَحْتاج من نَفْسه ويَحْتاج منه صاحِبُه الّذي يَثِقُ به في مُهمّات أمورِه، أن يكونَ حَليمًا في مَوْضع الحِلْـم، فَهيمًا في مَوْضـع الحُكْم ، ومِقْـداماً في مَوْضع الإقْـدام، ومُحْجِمًا في مَوْضِع الإحْجام، مُؤْثِرًا للعَفاف والعَدْل والإنْصافِ، كَتومًا للأَسْرار، وَفِيّاً عند الشّدائد، عالِمًا بما يَأْتي من النّوازِل، يَضَعُ الأمورَ مواضِعَها ، والطّوارِقَ أماكِنَها، قد نَظَر في كلّ فَنّ من فُنون العُلوم[ب] فَأَحْكَمَهُ، وإن لَمْ يُحْكِمْه أخذَ منه بمِقْدار ما

(أ) ظ : أضافه (ب) ل : العِلْم .

يَكْتَفي به، يَعْرِفُ بغَريزة عَقْله وحُسْن أَدَبه وفَضْل تَجْرِبَته ما يَرِدُ عليه قَبْل وُرودِه، وعاقبةَ ما يَصْدُرُ عنه قبل صُدورِه، فيُعِدُّ لكلّ أَمْرٍ عُدَّتَهُ وعَتادَه، ويُهيّيءُ لكلّ وَجْهٍ هَيْئَته وعادَتَه.

فتَنافَسُوا يا مَعْشَر الكُتّاب في صُنوفِ الآداب، وتَفَقَّهوا في الـدّين، وابْدَأُوا بعِلْمِ كتاب الله عَزَّ وجلَّ، والفَرائِض، ثم العَربيَّـة، فإنّـها ثِقافُ أَلْسِنَتِكم، ثم أَجيـدوا الخَطَّ فإنّه حِلْيَةُ كُتُبِكـم، وارْوُوا الأَشْعـارَ واعْرِفوا غريبَهـا، ومعانِيَها، وأيامَ العَـرَب والعَجَم وأحاديثَها وسِيَرَها ؛ فإنّ ذلك / مُعينٌ لكم على ما تَسْمـو إليـــه هِمَمُكُم، ولا تُضيعوا النَّظَرَ في الحِساب، فإنّه قِوامُ كُتّاب الخَراج . [170أ]

وارْغَبوا بأنْفُسِكم عن المَطامِع سَنِيِّها ودَنِيِّها، وسَفْسَافِ الأمور ومَحاقِرِهـا، فإنّها مُذِلّـةٌ للرِّقاب، مُفْسِدةٌ للكتّاب. ونَزِّهوا صِناعتكم عن الدَّناءات. وارْبَئُوا بأَنْفُسِكم عن السِّعايَة والنَّميمة، وما فيه أهْلُ الجهالاتِ، وإيّاكم والكِبْر والسُّخْف والعَظمة، فإنّها عداوَةٌ مُجْتَلَبَةٌ من غَيْرِ إحْنَـة. وتَحابُّوا في الله عَزّ وجَلّ في صِناعتكم، وتواصَوْا عليها بالّذي هو أَلْيَق بأَهْل الفَضْلِ والعَدْل والنُّبْل من سَلَفِكم. وإن نَبَا الزَّمانُ بَرجُل منكم، فاعْطِفوا عليه ووَاسُوه، حتّى تَرْجِعَ إليه حالُه، وَيثـوبَ إليه أَمْـرُه. وإن أَقْعـد أَحَدَكم الكِبَرُ عن مَكْسَبِـه ولقاءِ إخْوانِه ، فزُورُوهُ وعَظِّمـوه وشاوِرُوه ، واستَظْهِروا بفَضْل تَجْرِبته وقَديمِ مَعْرفَته ، وَلْيَكُن الرّجلُ منكم على من اصْطَنَعهُ واسْتَظْهر به ليَوْم حاجَتِه إليه ، أَحْوَطَ منه على وَلَدِه وأَخيه. فإن عرضَتْ في الشُّغْل مَحْمَدةٌ فلا يُضِفْها إلاّ إلى صاحِبه ، وإن عَرَضتْ مَذَمّةٌ فليَحْمِلْها هو مِنْ دُونِه . وليَحْذر السَّقْطَة والزَّلّة والمَلَلَ عند تَغَيُّر الحال ؛ فإنّ العَيْبَ إليكـم مَعْشَرَ الكُتّاب أَسرَعُ

منه إلى القُرّاء ، وهو لكم أفسَدُ منه لها . فقدْ عِلمْتُم أنَّ الرَّجُل منكم إذا صَحِبَه من يَبْذُلُ له من نَفْسه ما يجبُ له عليه من حَقّه ، فواجِبٌ عليه أن يَعْتقدَ له من وَفائِه وشُكْره واحْتِماله وصَبْره ، ونَصيحَته ، وكِتْمان سِرِّهِ، وتَدْبير أَمْره ، ما هو جزاءٌ لحَقِّه، ويُصَدِّقُ ذلك بفِعاله عند الحاجة إليْه ، والاضطِرار إلى ما لَدَيْه ، فاسْتَشْعِروا ذلك . وفّقكم الله من أنْفُسِكم في حالَة الرَّخاء والشِّدَّة والحِرْمان ، والمُواساةِ والإحْسان، والسَّرَّاءِ والضَّرَّاءِ . فنِعْمَت الشِّيمَةُ هذه لمن وُسِمَ بها من أَهْل هذه الصِّناعَة الشَّريفَة.

/ وإذا وَلِيَ الرَّجلُ منكم أو صُيِّرَ إليه من أَمْر خَلْق الله وعِياله أَمْرٌ، [170ب] فلْيراقِبْ رَبَّه عزّ وجلّ، وليُؤْثِر طاعَتَه ، وَلْيَكُن على الضّعيف رفيقاً ، وللمَظْلوم مُنْصفاً؛ فإنّ الخلقَ عِيالُ الله، وأَحَبُّهم إليه أَرْفَقُهم بعِياله .

ثم ليَكُنْ بالعَدْل حاكِمًا، وللأَشْراف مُكرِماً، وللفَيْءِ مُوَفِّراً، وللبلادِ عامِراً، وللرَّعِيّة مُتألِّفاً، وعن أذاهم مُتخَلِّفاً، وليَكُنْ في مَجْلِسه مُتواضعًا حَليماً، وفي سِجلاّت خَراجِه واستِقْضاء(أ) حُقوقه رَفيقًا(ب) .

وإذا صَحِبَ أحدُكم رَجُلاً فلْيَخْتَبِر خلائِقَهُ، فإذا عَرَف حَسَنها وقَبيحَها أعانَه على ما يُوافِقه من الحسَن، واحْتالَ لصَرْفه عمّا يَهْواه من القَبيح، بأَلْطَف حيلَةٍ وأَجْمَل وَسيلَةٍ . وقد عِلمْتم أنّ سائِس البَهيمة إذا كان بَصيرًا بسِياسَتها، التَمَس معرفةَ أَخْلاقِها، فإن كانت رَموحًا لم يَهِجْها إذا رَكِبَها، وإن كانت شَبُوبًا اتّقاها من قِبَل يَدَيْها؛ وإن خافَ منها شُرودًا توقَّاها من ناحِيَة رَأْسها؛ وإن كانت حَرونًا قَمَع برِفْقٍ

(أ) كذا في ظ ج، وفي بقية الأصول : استقصاء (ب) ع : رقيقًا .

هَواها في طَرْقِها، فإن اسْتَمرَّت عَطَفَها يَسيراً فَيَسْلَسُ له قِيادُها. وفي هذا الوَصْف من السّياسة دلائِلُ لمن ساسَ النّاسَ وعامَلَهم وخَدَمَهم وداخَلَهم.

والكاتِبُ بفضْل أَدَبه، وشَريفِ صَنْعته، ولَطيف حِيلَتِه، ومُعامَلَتِه لمن يُجاوِرُه من النّاس ويُناظِـره، ويَفْهم عنـه أو يخاف سَطْوَتَه، أَوْلَى بالرِّفْق لصاحِبـه ومُداراته، وتَقْويم أَوَدِه، من سائِس البَهيمة الّتي لا تُحيرُ جواباً، ولا تَعرِفُ صَواباً، ولا تَفْهم خِطابًا، إلا بقَدْر ما يُصيِّرها إليه صاحِبُها الرّاكِبُ عليها. ألا فارْفقُوا رحمكم الله في النّظَر، واعْمَلوا فيه ما أَمْكَنَكم من الرّوِيَّة والفِكَر، تأْمَنوا بإذْن الله ممّن صَحِبْتُموه النَّبْوَةَ والاسْتِثْقالَ والجَفْوَة، ويَصيرُ منكم إلى المُوافَقَة، وتَصيروا منه إلى المُؤاخاة والشَّفَقة، إن شاء الله.

[171أ] ولا يُجاوِزَنَّ الرجلُ / منكـم في هَيئة مَجْلِسـه ومَلْبَسه ومَرْكَبـه ومَطْعَمـه ومَشْرَبه وبنائِه وخَدَمِه وغَيْرِ ذلك من فُنون أَمْرِه قَدْرَ حقِّه ؛ فإنّكم مع ما فَضَّلَكم اللهُ به من شَرَف صَنْعَتكم ، خَدَمَةٌ لا تُحْمَلون في خِدْمَتكم على التَّقْصير ، وحَفَظَةٌ لا تُحْتَملُ منكم أفعالُ التَّضْييع والتَّبذير . واسْتَعينوا على عَفافِكـم بالقَصْد في كلّ ما ذكَرْتُه لكم ، وقَصَصْتُه عليكم . واحْذَروا مَتالِفَ السَّرَفِ وسوءَ عاقِبَة التَّرَف ، فإنّهمـا يُعْقِبـان الفَقْرَ ، ويُذِلاّنِ الرّقـابَ ، ويَفْضَحانِ أَهْلَهُمَـا ، ولا سِيّما الكُتّـاب وأَرْبابَ الآداب .

وللأمور أَشْباهٌ، وبعضُها دَليلٌ على بَعْض، فاسْتَدِلُّوا على مُؤْتَنَف أَعْمالكم بما سبَقَتْ إليه تجْربَتُكم. ثم اسْلُكوا من مَسالِك التّدْبير أوضَحَها مَحَجَّةً، وأَصْدَقَها حُجَّةً، وأَحْمَدَها عاقِبةً. واعْلموا أنّ للتّدْبير آفةً مُتْلِفةً وهو الوَصْفُ الشّاغِلُ لصاحِبه

عن إنْفاذِ عِلْمِه ورَوِيَّتِه . فليَقْصِد الرَّجُلُ منكم في مَجْلِسه قَصْدَ الكافي من مَنْطِقِه؛ وليوجِزْ في ابْتِدائِه وجَوابِه، وليأْخُذْ بمجامِعِ حُجَجِه؛ فإنَّ ذلك مَصْلَحَةٌ لفِعْلِه، ومَدْفَعَةٌ للتَّشاغُل عن إكْثارِه. وليَضْرعْ إلى الله في صِلَة تَوْفيقه وإمْدادِه بتَسْديده، مَخافةَ وُقوعِه في الغَلَط المُضِرّ ببَدَنِه وعَقْله وأَدبِه. فإنّه إن ظَنَّ منكم ظانٌّ أو قال قائِل إنّ الّذي بَرَزَ من جَميل صَنْعته وقُوَّةِ حَرَكَته إنّما هو بفَضْل حِيلَتِه وحُسْن تَدْبيره، فقد تَعَرَّض بظَنّه أو مَقالَته إلى أن يَكِلَهُ اللهُ إلى نَفْسه، فيصيرُ منها إلى غير كافٍ، وذلك على من تَأَمّلَهُ غَيْرُ خافٍ. ولا يقلْ أحدٌ منكم إنّهُ أَبْصَرُ بالأمور، وأَحْمَلُ لِعِبءِ التّدْبير، من مُرَافِقِه في صِناعَتِه، ومُصاحِبه في خِدْمَتِه؛ فإنَّ أَعْقَلَ الرّجُلَيْن عند ذوي الأَلْباب، من رَمَى بالعُجْب وَرَاءَ ظَهْرِهِ، ورأى أنَّ صاحِبَه[أ] أَعْقَلُ منه، وأَحْمَدُ في طَريقَتِه. وعلى كلّ واحدٍ من الفَريقَيْن أن يَعْرِفَ فَضْلَ نِعْمَة[ب] الله جَلَّ ثَناؤهُ، من غَيْرِ اغْترارٍ برَأْيِه ولا تَزْكِيَةٍ لِنَفْسِه، / ولا تكاثُرٍ على أَخيه أو نَظيره، [171ب] وصاحِبه وعَشيره. وحَمْدُ الله واجِبٌ على الجَميع، وذلك بالتَّواضُعِ لعَظَمَتِه، والتَّذَلّلِ لِعِزَّتِه، والتّحَدّثِ بنِعْمَتِه .

وأنا أَقولُ في كتابي هذا ما سَبَقَ به المَثَلُ، منْ تُلْزِمُه النَّصيحةُ يُلْزِمْهُ العَمَلُ. وهو جَوْهرُ هذا الكِتاب وغُرَّة كلامِه، بَعْد الّذي فيه من ذِكْر الله، فلِذلِك جَعَلْتُه آخرَه، وتَمّمْتُه به.

تولاّنا اللهُ وإيّاكم يا مَعْشَرَ الطَّلَبَة والكَتَبة، بما يَتَولّى به مَنْ سَبَقَ علْمُه في إسْعادِه وإرْشادِه، فإنّ ذلك إليهِ بِيَدِه. والسّلام عَلَيْكم ورحمةُ الله وبَركاتُه.

(أ) ي : أصحابه (ب) من ظ ، وفي الأصول الأخرى : بنعم .

هـ. الشُّرْطَة

ويُسمّى صاحبُها لهذا العَهْد بإفْريقيّة الحاكِمُ؛ وفي دَوْلة أَهْل الأَنْدَلُس صاحبُ المَدينة؛ وفي دَوْلة التُّرْك الوَالي .

وهي وظيفةٌ مَرْؤوسةٌ لصاحِب السَّيْف في الدّوْلة، وحُكْمُه نافذٌ في صاحِبها بعضَ الأَحْيان. وكان أَصْل[أ] وَضْعها في الدّوْلة العبّاسيّة لمن يُقيم أحْكامَ الجرائِم في حال اسْتِبْرائِها أولاً ، ثمّ الحدودَ بعد اسْتيفائِها . فإنّ التُّهَمَ الّتي تَعْرِض في الجرائِم لا نَظَر للشّرْع إلاّ في استيفاء حُدودها ، وللسّياسَة النّظرُ في [اسْتِبْراء][ب] موجِباتها، بإقْرارٍ يُكْرِهُه عليه الحاكِمُ إذا احْتفَّت به القَرائِنُ ، لما توجِبُه المصلحةُ العامّةُ في ذلك. فكان الّذي يقـومُ بهذا الاسْتِبْراء، وباسْتيفـاء الحُدود بَعْده إذا تَنَزَّه عنـه القاضي، يُسمّى صاحبَ الشُّرْطـة. وربّما جَعلـوا إليـه النّظرَ في الحُـدود والدِّمـاء بإطْـلاقٍ، وأَفْردوها مـن نَظر القاضي، ونَوّهوا بهذه الرُّتْبة وقَلّدوها كبارَ القُوّاد وعظماءَ الخاصّة من مَواليهم. ولم تكنْ عامّةَ التّنفيذ في طَبقات النّاس، إنّما [كان][ج] حكْمُه على الدّهْماء وأَهْل الرِّيَب، والضّرْب على أيدي الدُّعّار والفَجَرَة .

ثم عَظُمَت نَباهَتُها في دَوْلَة بَني أُميّـة بالأنْدَلُس، ونُوّعَتْ إلى شُرْطَـةٍ كُبْرى وشُرْطةٍ صُغْرى. وجُعِل حُكْمُ الكُبْرى على الخاصّة والدّهْماء. وجُعـل له / الحكمُ على [172أ] ذَوي المَراتِب السُّلْطانيّة، والضّربُ على أَيْديهم في الظُّلامَات، وعلى أَيْدي أَقارِبِهم ومن إليهم من أَهْل الجاهِ؛ وجُعِلَ صاحبُ الصُّغْرى مَخْصوصًا بالعامّة. ونُصِب

(أ) كذا في ظ ج ل ع ، وفي ي : وكان أصلها (ب) ظ : استيفاء (ج) سقط من ظ .

لصاحب الكُبْرى كُرْسيٌّ بباب دار السُّلْطان، ورَجُلٌ يَتَبَوَّأون المقاعدَ بَيْنَ يَدَيْه، فلا يَبْرحون عنها إلاّ في تَصْرِيفه. وكانت وِلايَتُها للأكابِر من رجالات الدَّوْلة، حتّى كانَتْ تَرْشيحًا للوِزارَة والحِجابَة.

وأمّا في دَوْلَة المُوَحّدين بالمَغْرب، فكان لها حَظٌّ من التَّنْويه، وإن لم يجْعلوها عامَّةً، وكان لا يَليها إلاّ رِجالاتُ المُوَحّدين وكُبَراؤُهم؛ و[إنْ][أ] لم يكنْ له التّحَكُّمُ على أَهْل المراتِب السُّلْطانيّة. ثم فَسَدَ اليومَ مَنْصِبُها وخرجتْ عن ولايَة رجال المُوَحّدين، وصارَتْ وِلايَتُها لمن قام بها من المُصْطَنَعين.

وأمّا في دَوْلَة بَني مَرِين لهذا العَهْد بالمَغْرب، فوِلايَتُها في بُيوت مَوالِيهم وأَهْل اصْطِناعِهم؛ وفي دَوْلة التُّرْك بالمَشْرق في رِجالات التُّرْك، أو أَعْقاب أَهل الدّوْلة قبلَهم من الكُرْد، يَتَخَيَّرونَهم لها في القُطْرَيْن بما يَظْهَر منهم من الصّلابَة والمَضاءِ في الأَحْكام، لقَطْع مَوادّ الفَساد، وحَسْم أَسْبابِ الدَّعارَة، وتَخْريب مَواطِن الفُسوقِ وتَفْريقِ مَجامِعِه، مع إقامَة الحُدود الشَّرْعيّة والسِّياسيّة، كما تَقْتَضيه رِعايةُ المَصالح العامّة في المَدينة. والله مُقلّب اللّيل والنّهار.

و. قِيادَةُ الأَساطيل

وهي من مَراتِب الدَّوْلَة وخُطَطِها في مُلْك المَغْرب وإفْريقيّة، ومَرْؤوسةٌ لصاحِب السَّيْف وتَحْت حُكْمه في كثيرٍ من الأَحْوال. ويُسَمّى صاحبُها في عُرْفهم المَلَندِ، بتَفْخيم اللاّم، مَنقولاً من لُغة الإفْرَنْجَة، [فإنَّه][ب] اسمُها في اضطِلاح لُغَتهم.

(أ) من ل (ب) ظ : فإنّها .

وإنّما اختُصّت هذه الرُّتبة بمُلْك إفْريقيّة والمَغْرب، لأنَّهما جميعًا على ضِفَّةِ البَحْر الرُّوميّ من جِهـة الجَنـوب، وعلى عُدْوَتِـه الجنوبيّة بلادُ البَرْبر كلُّهم، من سَبْتَـة إلى إسْكَنْدَرِيّة إلى الشّام، وعـلى عُدْوَته الشّماليّـة / [172ب] بلادُ الأَنْدَلُس والإفْرنْجـة والصّقالِبـة والرُّوم إلى بِلاد الشّام أيضاً؛ ويُسمَّى البَحْرُ الرُّوميّ والبحرُ الشّاميّ، نِسْبَةً إلى أَهْـل عُدْوَتِه. والسّاكِنون بسِيف هذا البَحْر وسَواحِله من عُدْوَتَيْه يُعانون من أحْـوالِه ما لا تُعانيه أُمّةٌ من أُمَمِ البِحار. فقدْ كانَت الرُّومُ والإفْرَنْجَةُ والقُوطُ بالعُدْوة الشّماليّة من هذا البَحْر الرّوميّ، وكانت أَكْثَرُ حُروبهم ومَتاجِرهم في السُّفُن، فكانوا مَهَرةً في رُكوبِه والحَرْبِ في أَساطِيله. ولما أَسَفَّ من أسَفَّ منهم إلى مُـلْك العُدْوَة الجنوبيّة، مثل الرُّوم إلى إفْريقيّة، والقُوطِ إلى المَغْرب، أَجازوا في الأَسَاطِيل ومَلكوها وتَغَلَّبـوا على البَرْبَر بها، وانْتَزَعـوا من أيْديهـم أَمْرَها، وكان لهم بها المـدنُ الحافِلةُ، مثـل قَرْطاجَنَّـة وسُبَيْطِلَة وجَلولاء ومُرْناق وشرْشال وطَنْجَة. وكان صاحبُ قَرْطاجَنّة من قَبْلهم يُحارب صاحبَ رُومَة، ويَبْعَثُ الأساطيلَ لِحَرْبه مَشْحونةً بالعَساكِر والعُدَد. فكانت[أ] هذه عادَةٌ لأهْل هذا البَحْر السّاكِنِين حِفافَيْه، معروفةٌ في القَديم والحَديث.

ولما مَلَكَ المُسْلِمون مِصْرَ، كتَب عُمَرُ بنُ الخَطّاب إلى عَمْرو بن العاص، أَنْ صِفْ لي البَحْرَ، فكتبَ إليه: إنّ البَحْرَ خَلْقٌ عظيمٌ، يَرْكَبُه خَلْقٌ ضَعيـف، دودٌ على عُود. فَأَوْعَزَ حينئذٍ بِمَنْع المُسْلِمينَ من رُكوبه؛ ولم يَرْكَبْه أَحَدٌ من العَرَب إلاّ من افْتاتَ على عُمَرَ في رُكوبه ونالَ من عِقابه، كما فعلَ بعَرْفجَة[1] بن هَرْثَمة الأَزْدِيّ،

(أ) ل : وكانت .

---

(1) في الطبري : تاريخ الرسل والملوك 3 : 462 إشارة موجزة للموضوع .

سيّد بَجِيلَة، لما أغْزاه عُمَان ، فبَلَغه فأنكرَ[أ] عليه وعنّفه أنّه[أ] رَكِب البَحْر للغَزْو. ولم يَزَلْ الشَّأْنُ ذلك ، حتّى إذا كان لعَهْد مُعاوِيَة أذِنَ للمُسْلِمين في رُكوبه والجِهادِ على أَعْوادِه. والسّبَبُ في ذلك، أنّ العَرَبَ لبَداوَتِهـم لم يكونوا أوّلَ الأَمْر مَهرَةً في ثَقافَتِه ورُكوبه، والرُّومُ والفِرَنْجَة لمُمَارَسَتهم أحوالَه ومَرْباهم في التّقلّب على أَعْواده،/ [173أ] مَرِنُوا عليْه وأَحْكَموا الدُّرْبَة بثَقافَتِه .

فلمّا اسْتَقَرّ المُلْكُ للعَرب وشَمَخَ سُلْطانُهم، وصارَتْ أُمَمُ[ب] العَجَم خَوَلاً لهم وتَحْتَ أَيْديهم، وتَقَرَّبَ كلُّ ذي صَنْعة إليْهم بمَبْلَغ صِناعَتِه، واستَخْدَموا من النَّواتِيَّة في حاجاتهم البَحْريّة أُمَمًا، وتَكَرَّرَت مُمارَسَتُهم للبَحْر وثَقافتِه، اسْتَحْدَثوا بَصَرًا بها، فَشَرِهوا إلى الجِهاد فيه، وأَنْشَأوا السُّفُنَ والشَّوانِيَ، وشَحَنوا الأساطيلَ بالرِّجال والسِّلاح، وأَمْطَوْها العَساكِرَ والمُقاتِلَةَ لمن وراءَ البَحْر من أُمَم الكُفْر، واخْتَصّوا بذلك مِن مَمالِكِهم وثُغورهم ما كان أَقْرب إلى هذا البَحْر، وعلى ضِفّتِه، مِثل الشّام وإفْريقِيّة والمَغْرب والأَنْدَلُس. وأَوْعز الخليفةُ عبدُ المَلِك إلى حَسّان بن النُّعْمان عامِل إفْريقِيّة باتّخاذ دارِ صناعةٍ بتُونس لإنْشاء الآلاتِ البَحْريّة، حِرْصاً على مَراسِم الجِهاد. ومنها كان فَتْحُ صِقِلّيّة أيّامَ زيادة الله الأوّل ابن إبراهيم بن الأَغْلب، على يَدِ أَسَدِ بن الفُرات شَيْخ الفُتْيا، وفَتَحَ قَوْصَرَة أيضاً في أيّامه، بعد أن كان مُعاويةُ بن حُدَيْج[1] أَغزَى صِقِلّية أيّامَ مُعاوِية بن أَبي سُفيان، فلم يَفْتحِ اللهُ على يَدِه، وفُتِحَت على يَدِ

(أ) على هذه الجملة في نسخة ل إشارة للتأخير والتقديم لتصبح: فبلغه أنّه ركب البحر للغزو، فأنكر عليه وعنّفه (ب) سقط من ل.

(1) ورد في أكثر المصادر بالخاء المعجمة مُصغّراً. انظر ابن عبد البر: الاستيعاب 3: 386، ابن الأثير: أسد الغابة 4: 383، ابن ناجي: معالم الإيمان 1: 140 . (الحاشية).

ابْن الأغْلَب وقائِده أَسَدِ بن الفُرات. وكانَتْ من بعد ذلك أساطيلُ إفريقِيّة والأنْدَلُس في دَوْلة العُبَيْديّين والأُمَويّين تتعاقَبُ إلى بلادهما في سَبيل الفِتْنة ، فتَجوسُ خِلالَ السّواحِل بالإفْساد والتّخْريب . وانْتهى أسطولُ الأَنْدَلُس أيامَ عبد الرَّحْمن النّاصِر إلى مائتَيْ مَرْكَب أو نَحْوها ، وأسطولُ إفريقِيّة كذلك مثلُه أو قَريبًا منه. وكان قائدُ الأساطيل بالأندلس ابنَ رَماحِس، ومَرْفَؤُها للحَطّ والإقْلاع بَجّانَة والمَرِيّة. وكانت أَساطيلُها مُجْتمعةً من سائر المَمالِك، من كلّ بلدٍ تُتَّخَذُ فيه السُّفُن أُسطولٌ / [173ب] يَرْجِع نَظَرُهُ إلى قائدٍ من النَّواتِيّة، يُدَبِّر أَمْرَ حَرْبِه وسِلاحه ومُقاتِلَتِه، ورَائِس يُدَبِّرُ أَمْرَ جِرْيَته بالرّيح أو بالمجاذِف، وأَمْرَ إرْسائِه في مَرْفَئِه. فإذا اجْتَمعت الأساطِيلُ لغَزْوٍ مُحْتَفَل[أ] أو غَرَضٍ سُلْطانيّ مُهِمّ، عَسْكَرَتْ بمَرْفَئِها المعلوم وشَحَنها السُّلْطانُ برِجالِه وأَنْجاد عَساكِره ومَوالِيه، وجَعَلَهُم لنَظَر أميرٍ واحِدٍ من أَعْلى طَبقاتِ أَهْلِ مَمْلَكَتِه، يَرْجعون كلُّهم إليه، ثم يُسَرّحُهم لوَجْهِهم[ب] ، ويَنْتَظِرُ إيابَهم بالفَتْح والغَنيمة .

وكان المُسْلمون لعَهْد الدّوْلة الإسْلامِيّة قد غَلَبوا على هَذا البَحْر من جَميع جَوانِبه ، وعظُمت صَولَتُهم وسُلْطانُهم فيه ، فلم يكنْ للأُمَم النَّصْرانيّة قِبَلٌ بأساطِيلهم في شيءٍ من جوانِبه، وامْتَطَوْا ظَهْرَه للفَتْح سائرَ أيّامِهم، فكانَت لهم المَقاماتُ المَعْلومَةُ من الفَتْح والغَنائِم، ومَلكوا سائرَ الجزائِر المُنْقَطِعَة عن السّواحِل فيه، مثل مَيُورْقَة ومَنورَقَة[ج] ويابِسَة وسَرْدانِيَة وصِقِلّيّة وقَوْصَرة ومالطة وأَقْريطِش وقُبْرُص وسائر مَمالِك الرُّوم والفِرَنْج. وكان أبو القاسِم الشّيعيّ وأبناؤه يُغْزونَ أَساطيلَهم من المَهْدِيّة جزيرةَ جنْوَة، فتَنْقَلِبُ بالظَّفَر والغَنيمة. وافْتتحَ مُجاهِدُ العامِرِيُّ صاحبُ دانِيَة من

(أ) ج: محتمل (ب) ل: لوُجوهِهم (ج) كذا كتبت في ج ي ، وفي ع ل: منرقة .

مُلوك الطّوائف، جزيرةَ سَرْدانية في أَساطِيلِهِ سَنَة خَمْسٍ وأَرْبعمائة، وارْتَجَعها النَّصارَى لوَقْتها. والمُسْلمونَ خِلالَ ذلكَ كلّه قد تَغَلَّبوا على الأَكْثَر من لُجَّةِ *هـذا البَحْـر *[أ]، وسـارت أسـاطيلُهم فيـه جائِيـةً وذاهِبـةً، والعسـاكِرُ الإسـلاميّة تُجِيزُ البَحْـرَ في الأساطيل من صِقِلّيّة إلى البرّ الكبير المُقابِل لها من العُـدْوة الشّماليّـة، فتُوقِعُ بمُلـوك الفِرَنْج وتُثْخِن في مَمالكهم؛ كما وقع في أيّام بَني أبي الحُسَيْن مُلوك صِقِلّيّـة، / القائمين [174أ] فيهـا بـدَعْوة العُبَيْـديّين. وانْحـازَتْ أُمَـمُ النّـصْرانيّة بأسـاطيلهم إلى الجانِـب الـشَّماليّ الشّرْقيّ منه من سواحِل الإفْرَنْجة والصَّقالِبَة وجَزائِر الرُّومانيّة لا يَعْدونَها. وأسـاطيلُ المُسْلمين قد ضَرِيَت عليهمْ ضِراءَ الأَسَـد بفَريسَتِه، وقـد مَلأَتْ الأَكْثَرَ من بَـسيط هذا البَحْر عُدَّةً وعَديداً، واخْتلَفَتْ في طُرُقه سِلْماً وحَرْباً، فلم تَسْبَحْ[ب] للنّصرانيّـة فيه أَلْواحٌ.

حتّى إذا أَدْرك الـدولةَ العُبَيْديّة والأُمَويّة الفَشَلُ والوَهَنُ، وطَرَقَها الاعْتِلالُ، مَدَّ النّصارَى أَيْدِيَهم إلى جزائِرِ البَحْر الشَّرقيّة، مِثْل صِقلّية وأَقْرِيطِش ومالطَة فَملكوها ، ثُمَّ أَلَحُّوا على سواحِلِ الشّام في تلك الفَتْرَة ، ومَلكوا طرابُلُس وعَسْقَلانَ وصُور وعَكّا، واسْتَوْلَوْا على جَميع الثُّغور بسَواحِل الشّام، وغلَبوا على بَيْت المَقْدِس، وبنَـوْا عليْهـا كَنيسَـةً لمَظْهَـر دينِهـم وعِبادَتِهـم . وغَلبوا بَني خَزْرون علـى طَـرابُلُس، ثمّ على قابُس وصَفاقُس ، ووَضَعوا عليهم الجِزَى ، ثمّ ملكوا المَهْدِيّة مَقَرّ مُـلْك العُبَيْديّين من يَد أَعْقاب بُلُكّين بن زِيري ، وكانَت لهم في المائة الخامِسَة الكَرّة بهذا البَحْر .

(أ) سقط من ي (ب) في حاشية ع وفي ي : تظهر .

وضَعُف شَأْنُ الأساطيل في دَوْلَة مِصْر والشّام إلى أن انقَطَع، ولم يَعْنوا بشَيْءٍ من أَمْره لهذا العَهْد؛ بعد أن كان لهم به في الدّوْلَة العُبَيْديّة عنايةٌ تَجاوزَت الحَدَّ كما هو معروفٌ في أَخْبارهم. فبَطُلَ رَسْمُ هذه الوظيفة هنالك؛ وبَقِيَتْ بإفْريقيّة والمَغْرب فصارتْ مُخْتَصّةً بها.

وكان الجانِبُ الغَرْبيّ من هذا البَحْر لذلك العَهْد مَوْفورَ الأساطِيل، ثابِتَ القُوّة، لم يتَحَيَّفْه عَدُوٌّ، ولا كانَتْ لهم به كَرَّة. فكان قائِدُ الأُسْطول به لعَهْد لَمْتُونة، بَنو مَيْمون رؤساءُ جَزيرة قادِس، ومن أَيْديهم أخذَها عبدُ المُؤْمن بتَسْليمهم وطاعَتِهم، وانْتَهى عَدَدُ أساطِيلهم إلى المائة / [174ب] من بلاد العُدْوَتَيْن جميعاً.

ولما اسْتَفْحَلت دولةُ المُوَحّدين في المائة السّادِسة، ومَلَكوا العُدْوَتَيْن، أقاموا خُطّة هذا الأُسْطول على أَتَمّ ما عُرِف وأعْظَمِ ما عُهِد. وكان قائدُ أَساطِيلهم أحمدُ الصِّقِلّي، أصله من صَدْغِيّان المُوَطّنينَ بجَزيرة جِرْبَة من سَدْويكْش، أَسَرَهُ النّصارى من سواحِلها ورَبِيَ عنْدَهم، واسْتَخْلَصه صاحبُ صِقلِّيّة واستَكْفاهُ، ثم هَلَكَ، ووَلِي ابنُه، فأَسْخَطَه ببَعْض النّزعات، وخَشِيَ على نَفْسِه فلَحِق بتونِس، ونَزلَ على السّيّد بها من بَني عَبْد المُؤْمن؛ وأجاز إلى مَرّاكُش، فتَلَقّاه الخليفةُ يوسُف العشْري ابن عَبْد المُؤْمن بالمَبَرَّة والكَرامَة، وأَجْزَل له الصِّلَة، وقلّدَه أَمْرَ أَساطيله، فَجَلّى في جِهاد أُمَمِ النّصْرانيّة ، وكانت له آثارٌ ومَقاماتٌ مَذْكورةٌ في دَوْلَة المُوَحّدين . وانتهَتْ أساطيلُ المُسْلِمين على عَهْدِه في الكَثْرة والاسْتِجادَة ما لم تَبْلُغْه من قَبْلُ ولا بَعْدُ فيما عَهِدْناهُ.

ولما قام صَلاحُ الدّين يوسف بن أيّوب، مِلِكُ مصرَ والشّام لعهده، باسْتِرْجاع ثُغور الشّام من يَد الأُمَم النّصْرانيّة، وتَطْهير بَيْتِ المَقْدِس من رِجْس الكُفْر وبنائِه،

تتابَعَتْ(أ) أساطيلُهم الكُفْريّة بالمَدَد لتلْك الثُّغور من كلّ ناحِيةٍ ، قُرْبَةً لبَيْت المَقْدس الّذي كانوا قد استَوْلَوْا عليه ، فأَمَدّوهم بالعُدَد والأَقْوات ، ولم تُقاوِمْهم أساطيلُ الإسْكَنْدريّة لاستِمرار الغَلَب لَهم في ذلك الجانِب الشّرْقِيّ من البَحْر ، وتَعَدُّد أساطيلهم فيه ، وضُعْف المُسْلمين مُنْذ زمانٍ طويلٍ عن مُمانَعتهم هنالك كما [أَشَرْنا](ب) إليه قَبْلُ . فأَوْفَد صلاحُ الدين عَلَى يَعْقوب المنْصور ، سُلْطانِ المَغْرب لعَهْده من المُوَحّدين، رسولَه عبدَ الكريم بن مُنقِذ، من بَيْت بَني مُنقِذ مُلوكِ شَيْزَر، وكان مَلَكها من أَيْديهم وأَبْقى علَيْهم في دَوْلته، فبَعَثَ عبدَ الكَريم هَذا منْهم إلى مَلِك المَغْرِب طالِباً مَددَ الأَساطيل لتَحولَ في البَحْر بَيْن أَساطيل الكَفَرة وبَيْن مُرادِهم من / إمْداد النّصْرانِيّة من ثُغور(ج) الشّام، وأَصْحَبَهُ كتابَهُ إلَيْه في ذلك، من [175أ] إنْشاءِ الفاضِل البَيْسَانِيّ، يقولُ في افتِتاحِه: فَتَح الله لحَضْـرَة سَيّدنا أَبْـوابَ المَناجِح والمَيامِن؛ حَسْبَما نَقَله العِمادُ الأَصْفهانيّ في كتاب الفَتْح القُدْسِيّ(1) . فنَقَمَ علَيْهم المَنْصور تَجافِيَهم عن خِطابه بأَمير المُؤمنين وأَسَرَّها في نَفْسِه، وحَمَلَهم على مَناهِج البِرّ والكَرامَة، ورَدَّهُم إلى مُرْسِلهم، ولم يُجِبْه إلى حاجَته من ذلك.

(أ) ي : تواترت (ب) سقط من ظ (ج) ل ع : بثغور .

---

(1) لا توجد هذه الرسالة أو ما يتصل بأحداثها في كتاب الفيح القسّي في الفتح القُدْسي. وذكر أبو شامه في الروضتين (2: 170- 174) أنّه بحث عن حقيقة الرسالة التي أرسلها السلطان إلى يعقوب المنصور لما اشتدَّ أمر الفرنج على عكّا، لأنّ القاضي الفاضل والعماد الأصفهاني لم يتعرضا لذلك في كُتبهما؛حتى أطْلعه بعض الثّقات على نسخة نُقلت من خطّ القاضي الفاضل فأوردها. ومستهلها مختلف عن المستهلّ الّذي ذكره ابن خلدون؛ والرّسول الموفَد بالرسالة كما في مَتْنها هو أبو الحزم عبد الرحمن بن منقذ، وليس عبد الكريم. وأورد القلشندي (صبح الأعشى6: 527) الرسالة المشار إليها بمستهلّها المذكور، وفيها يلقّبُ يعقوبُ المنصور بأمير المؤمنين! وانظر التعريف بابن خلدون ، 346 (نشرتنا).

وفي هذا اخْتصاصُ ملْك المَغْرب بالأَساطيل؛ وما حَصَل للنّصرانيّة في الجانِب الشرقيّ من هذا البَحْر من الاسْتِطالة، وعَدَم عِناية الدّوَل بِمِصْر والشّام لذلك العَهْد وما بَعْدَه، بشَأْن الأساطيل البَحْريّة والاسْتعداد منْها للدُّوَل.

ولما هَلَكَ يعقوبُ المَنصور، واعتلَّتْ دوْلة المُوَحّدين، واسْتولَتْ أُمَمُ الجَلالِقة على الأَكْثَر من بلاد الأنْدَلُس، وأَلْجَأوا المُسْلمين إلى سِيفِ البَحْر، ومَلكـوا الجزائِـرَ الّتي بالجانِب الغَرْبيّ من البَحْر الرُّوميّ، قَوِيَتْ ريحُهم في بَسيط هذا البَحْر، واشْتَدَّتْ شَوْكَتُهم، وكثُرتْ فيه أساطيلُهم، وتَراجَعت قُوّة المُسْلمين فيه إلى المُساواة معهم، كما وَقَع لعَهْد السُّلْطان أبي الحَسَن مَلِك زَناتة بالمَغْرب، فإنّ أَساطيلَه كانت عنْد مَرامِه الجِهادَ في مثل عُدَّةِ النّصْرانيّة وعَديدِهم.

ثم تراجَعَتْ عن ذلك قُوّةُ المُسْلمين في الأَساطيل، لضُعْفِ الدّوْلة، ونِسْيان عَوائِد البَحْر، بكَثْرة العَوائِد البَدَويّة بالمَغْرب وانْقِطاع العَوائد الأَنْدَلُسيّة. ورَجَعَ النَّصارَى فيه إلى دينِهم المَعْروف، من الدُّرْبَة فيه، والمِرانِ عليه، والبَصَرِ بأَحْواله، وغَلَبِ الأُمَمِ في لُجِّهِ(أ) وعلى أَعْوادِه. وصار المُسْلمون فيه كالأجانِب، إلاّ قليلاً من أَهْل البِلاد السّاحِليّة، لهمُ المِرانُ عليه لو وَجدوا كثرةً من الأَنْصار والأَعْوان، أو قُـوّةً من الدُّوَل تَسْتجيش لهم أَعْواناً وتُوَضّحُ لهم في هـذا الغَرَض مَسْلكًا. / [175ب] وبقيت الرُّتْبـةُ لهذا العَهْدِ في الدُّوَل المَغْربيّة مَحْفوظَةً، والرَّسْمُ في مُعاناةِ الأَساطيل بالإنْشاءِ والرّكوب مَعْهوداً، لما عَسَاهُ تَدْعو إليه الحاجَةُ من الأَغْراض السُّلْطانيّة في البِلاد البَحْريّة. والمُسْلمون يَسْتَهِبّون الرّيحَ على الكُفْر وأَهْلِه. فَمِنَ المُشْتَهَر بيْن أَهْل المَغْرب

(أ) كذا في ظ ل ي ج ، وفي ع : لُجّته .

عن كُتب الحَدَثان، أنّه لا بُدّ للمُسْلمين من الكَرّة على النّصْرانيّة، وافْتِتاح ما وَراءَ البحْر من بِلاد الإفْرَنْجة، وأن ذلك يَكُونُ في الأَساطيل. واللهُ وَليّ المُؤْمنين.

35 ۞ فَصْلٌ، في التّفاوُت بَيْن مَراتِب السّيْف والقَلَم في الدُّوَل

اعلَمْ أنّ السّيْفَ والقلَمَ كلاهُما آلةٌ لصاحِب الدَّوْلَة يَسْتَعِينُ بها على أمْره. إلاّ أنّ الحاجَةَ إلى السّيف في أوّل الدّوْلَـة، ما دام أَهْلُهـا في تمْهيـد أمْـرِهم، أشـدُّ من الحاجَة إلى القَلَمِ؛ إذ القَلَمُ في تلك الحالِ خادِمٌ فقَطْ مُنَفِّذٌ للحُكْم السُّلْطانيّ؛ والسّيفُ شَريكٌ في المَعونة. وكذلِك في آخِرِ الدَّوْلَة حيثُ تَضْعُف عَصَبِيّتُها كما ذكَرْناه، ويقِلّ أهلُها بما يَنالُهم من الهَرَم الّذي قدّمْناه، فتَحْتاجُ الدّولةُ إلى الاسْتِظْهار بأَرْباب السُّيوفِ، وتقْوَى الحاجَةُ إليهم في حِماية الدّوْلة والمُدافعـةِ عنهـا، كما كان الشّـأنُ أوّلَ الأمرِ في تَمْهيـدها. فتكونُ للسّيف مَزِيَّـةٌ في الحالَتَـيْن على القَلَـم، ويكـونُ أربابُ السّيْف حينئذٍ أَوْسعَ جاهًا وأكثَرَ نِعْمةً وأسْنَى إقطاعًا. وأمّا في وَسَط الدَّوْلَة فيسـتَغْني صاحبُها بعضَ الشّيءِ عن السّيْف ، لأنّه قد تمَهّد أمرُه، ولم يَبْق هَمُّه إلاّ في تَحْصيل ثَمرات المُلْك(أ) من الجِبايَة والضّبْط ، ومُباهاة الدُّوَل وتَنْفيذ الأَحْكام ؛ والقَلَمُ هو المُعينُ له في ذلك ؛ فتَعْظُمُ الحاجةُ إلى تَصْريفه ، وتكونُ السّيـوفُ مُهْمَلَـةً في مَضاجِع غُمودِها ، إلاّ إذا نابَتْ نائِبةٌ أو دُعِيتْ إلى سَدّ فُرْجةٍ ، وما سِوَى ذلك فلا حاجَة إليها . فيكون أَرْبابُ الأقْلام في هذه الحَالة أوسَعَ جاهاً ، وأعلَى رُتْبةً، وأعظَمَ نِعْمة وثَرْوةً ،/ وأقربَ من السُّلْطان مَجْلِساً ، وأكثرَ إليه تَرَدُّداً، وفي خَلواتِـه [176أ]

(أ) ل : المال .

نَجِيّاً ؛ لأنّه حينئذٍ آلتُه الّتي بها يَستَظْهِر على تَحْصيل ثَمراتِ مُلْكِه ، والنّظرِ في أَعْطافِه، وتَثْقيف أطْرافِه، والمُباهاةِ بأَحْواله ؛ ويكونُ الوُزَراءُ حينئذٍ وأهلُ السُّيوفِ مُسْتَغْنَىً عنهم، مُبْعَدين عن باطِنِ السُّلْطان، حَذِرين على أَنْفُسِهم من بَوادِره.

وفي مَعْنى ذلك، ما كَتَب به أبو مُسْلِم[1] للمَنصور حين أَمَرهُ بالقُدوم: أمّا بَعْدُ، فإنّه مِمّا حَفِظْناه من وَصَايا الفُرْس : أَخْوَفُ ما يكونُ الوُزراءُ إذا سَكَنَتِ الدَّهْماءُ . سُنَّة الله في عِباده .

36 ❁ فَصْلٌ ، في شاراتِ المُلْكِ والسُّلْطانِ الخاصّةِ بِه

اعْلَمْ أنّ للسُّلْطان شَاراتٍ وأَحْوالاً تَقْتضيها الأُبَّهَةُ والبَذَخُ ، فَيَخْتَصُّ بها ويَتميّزُ بانْتِحالها عن الرّعيّة والبِطانة وسائِرِ الرُّؤَساء في دَوْلَته . فلْنَذكر ما هو مُشْتَهِرٌ منها بِمَبْلَغ المَعْرِفَة، ﴿وفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة يوسف، من الآية 76].

أ. الآلَةُ

فمن شَارات المُلْك، اتّخاذُ الآلَةِ، من نَشْر الأَلْوِيَة والرّايات، وقَرْع الطّبول، والنّفْخ في الأَبْواق والقُرون.

وقد ذَكَر أرِسْطو في الكتاب المَنْسوب إليه في السّياسَة[2] ، أنّ السِّرَّ في ذلك إرْهابُ العَدُوّ في الحَرْب؛ فإنّ الأَصْواتَ الهائِلَةَ لها تأْثيرٌ في النُّفوس بالرّوْعَة.

(1) ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة 1: 333 .

(2) السياسة العاميّة 194 .

ولَعَمْري إنّه أَمْرٌ وِجْدانيّ في مَواطِن الحُروب يَجِدُه كُلُّ أحدٍ من نَفْسِه. وهذا السَّببُ الّذي ذكَرَه أرِسْطو، إن كان ذكَرَه، فهو صَحيحٌ ببَعْض الاعْتِبارات. وأمّا الحقُّ في ذلك، فهو أنّ النّفْسَ عند سَماع النَّغَم *[أ]والأَصْوات يُدْرِكُها الفرحُ والطَّرَبُ بلا شَكّ، فيُصيبُ مِزاجَ الرّوح نشوةٌ يَسْتَسْهِل بها الصَّعْبَ، ويَسْتَميتُ في ذلك الوَجْه الّذي هُوَ فيه. وهذا موجودٌ حتّى في الحَيوانات العُجْم، فانْفِعالُ الإبِل [بالحُدَاء][ب]، والخَيْل بالصَّفير والصَّريخ كما عَلِمْت؛ ويَزيدُ ذلك تأكيداً إذا كانَت الأصواتُ مُتناسِبةً كما في الغناء، وأنْت تَعْلَم ما يَحْدُث لسامِعه/ من مِثْل هذا المعنَى. [176ب] ولأَجْل ذلك تتّخذُ العَجَمُ في مَواطِن حُروبهم الآلات الموسِيقاريّة، لا طَبْلاً ولا بُوقاً؛ فيُحْدِقُ المُغَنّون بالسُّلْطان في مَوْكِبه بآلاتهم ويُغَنّون، فيُحَرّكون نُفوسَ الشّجْعان بضَرْبهم إلى الاسْتِماتة.

ولَقَدْ رَأَيْنا في حُروب العَرَب من يَتَغنَّى أمامَ المَوْكب بالشّعْر ويُطْرِب، فتَجيشُ هِمَمُ الأبْطال بما فيها، ويُسارِعون[ج] إلى مَجال الحَرْب، ويَنْبَعِثُ كلُّ قِرْن إلى قِرْنِه. وكذلك زَناتة من أُمَمِ المَغْرب، يَتقدَّمُ الشّاعرُ عندهم أمامَ الصُّفوف ويَتَغنّى، فيحرّك بغِنائِه الجبالَ الرّواسيَ، ويَبْعثُ على الاسْتِماتة من لا يُظَنُّ بها، ويُسَمّون ذلك الغناءَ تارصُوكايْت[د]. وأصلُه كلّه فَرَحٌ يَحْدُثُ في النّفْس فتَنْبعثُ عنه الشّجاعَة، كما تَنْبعثُ عن نَشْوة الخَمْر بما حَدَث عنها من الفَرح. واللهُ أَعْلَم.

(أ) سقط ما بين النجمين من صورة نسخة ع ، أو ربّما أن التكملة كانت في ورقة طيارة نقلتها بقية الأصول ثم اختفت (ب) ظ: بالحذو (ج) ل: يتسارعون (د) كذا في ظ، وفي ج: تاصوكاست بإهمال الحرف الذي قبل التاء الأخيرة، وفي ي: تارضو كاست، وما قبل الأخير مهمل ، وفي ل، وهي الأتمّ : تاصوكايث برسم زين داخل الصاد على طريقة المؤلف في ضبط الإشمام كما يكتب اسم صنكي (زنكي) .

وأما تكثيرُ الرّايات [وتلوينُها][(أ)] وإطالتُها، فالقَصْد به التّهويل لا أكثَر؛ وربّما يَحْدُث في النّفوس من التّهويل زيادةٌ في الإقْدام؛ وأحوالُ النّفوس وتلَوّناتُها غَريبة. واللهُ الخلاّق العَليم.

ثم إنّ الملوكَ والدُّوَل يَخْتلِفون في اتّخاذِ هذه الشّارات، فمَنْ مُكثِرٍ وَمُقَلِّل بحَسَب اتّساعِ الدّوْلَة وعِظَمِها.

فأمّا الرّاياتُ فإنّها شِعارُ الحُروب مُذ عَهْد الخليقة؛ ولم تَزَلْ الأُمَمُ تعقدها في مَواطِن الحُروب والغَزوات، ولعَهْد النّبيّ ﷺ ومَنْ بعدَه من الخُلفاء.

وأما قَرْعُ الطّبول والنّفْخُ في الأبْواق، فكان المُسْلمون لأوّل المِلّة مُتَجافين عَنْه، تَنَزُّهاً عن غِلْظَة المُلْك ورَفضاً لأحْواله، واحتقارًا لأُبَّهتِهِ الّتي لَيْست من الحـقّ في شَيء. حتّى إذا انْقلَبت الخِلافةُ مُلْكاً وتَبَحْبَحُوا بزَهْرة الدّنيا ونَعيمها، ولابَسَهم المَوالي من الفُرْس والرّوم وأهلُ الدُّوَل السّالِفة، وأرَوْهم ما كان أولئك يَنْتَحِلونه من مَذاهِب البَذخ والتّرَف، فكان ممّا استَحْسَنوه اتّخاذ الآلة فاتّخذوها، وأَذِنوا لعُمّالهم في [177أ] اتّخاذها تنويهًا بالمُلْك وأهْلِه./ فكثيرًا ما كان العامِلُ *[(ب)] صاحبُ الثّغر أو قائدُ الجَيْش يَعْقِدُ له الخليفةُ من العبّاسيّين أو العُبَيديّين لواءَه، ويَخْرجُ إلى بَعْثِه أو عَمَله من دار الخَليفة أو داره، في مَوْكب من أَصْحاب الرّايات والآلة، فلا تُميِّزُ بين مَوْكب العامِل والخَليفة إلاّ بكَثْرة الألْوِية أوْ قِلّتها، أو بما اخْتصَّ به الخليفةُ من الألْوان لرايَتِه، كالسّواد في رايات بَني العَبّاس، فإنّ راياتِهم كانت سُودًا حُزنًا على شُهَدائهم من بَني هاشِم، ونَعْياً على بَني أُميّة في قَتْلهم، ولذلك سُمّوا المُسَوّدَة.

(أ) من: ل ج ي ، وفي ظ : تطويلها (ب) إلى هنا ينتهي سقط الصفحة التي لم تصوّر من نسخة ع .

ولمّا افترق أمرُ الهاشِميّين، وخَرج الطالِبيّون على العَبّاسيّين في كلّ جهةٍ وعَصْر، ذَهَبوا إلى مُخالَفتهم في ذلك، فاتّخذوا الرّايات بِيضاً، وسُمّوا المبيَّضة لذلك سائرَ أيام العُبَيْديّين ، ومن خَرج من الطّالبيّين [في ذلك][أ] العهد بالمَشرق، كالدّاعي بطَبَرِسْتان، وداعي صَعْدَة، أو[ب] من دعـا إلى بِدْعةِ الرّافِضـة من غـيرهم كالقَرامِطة .

ولما نزعَ المأمونُ عن لُبْس السّواد وشِعارِه في دَوْلَته، عَدَل إلى لَوْن الخُضْرة، فجعل رَاياتِه خُضْراً .

وأمّا الاستِكْثار منها فلا يَنْتهي إلى حَدّ، وقد كانت آلةُ العُبَيْديّين لما خَرَج العزيزُ نِزارٌ إلى فَتْح الشّام، خمْسمائة من البُنود وخمْسمائة من الأَبْواق .

وأما مُلوكُ البَرْبر بالمَغْرب من صِنْهاجَة وغيرهم، فلم يَختصّوا بلونٍ واحـد، بَلْ وَشَّعوها بالذّهَب، واتّخذوها من الحرير الخالِص مُلَوّنةً، واسْتمرّوا على الإذْن فيها لعُمّالهم. حتّى إذا جاءت دولةُ المُوَحّدين ومَنْ بَعْدهم من زَناتة، فقَصَروا الآلَةَ من الطّبول والبُنود على السُّلْطان، وحَظَروها على سِواهُ من عُمّاله، وجَعلوها مَوْكباً خاصّاً يَتْبع أَثَر السُّلْطـانِ في مَسيره، يُسمّى السّاقـةَ. وهم فيـه بَيْن مُكْثِرٍ ومُقَلّلٍ، باخْتلاف مَذاهب الدُّوَل في ذلك؛ فمِنْهم من يقْتصر على سَبْعٍ في العَدَد تبرّكًا بالسَّبْعة، كما هو في دَوْلَة المُوحّدين وبَني الأَحْمر بالأَنْدلس؛ ومنْهم / من يَبْلـغ العَشَرةَ [177ب] والعِشْرين، كما هو عند زَناتة. وقد بَلَغت أيّامَ السُّلْطان أبي الحَسَن فيما أدْركناه مائةً من الطُّبول ومائةً من البُنود، مُلوّنةً بالحرير ومنْسوجةً بالذّهب، ما بين كبيرٍ وصغيرٍ.

(أ) ظ : لذلك (ب) ل : ومن .

ويأْذَنون للوُلاة والعُمّال والقُوّاد في اتّخاذ رايةٍ واحِدة صغيرةٍ من الكِتّان بَيْضاء، وطُبَيْلٍ صَغيرٍ أيّامَ الحَرْب، لا يتجاوَزون ذلك.

وأمّا دَوْلَةُ التُّركِ لهذا العَهْد بالمَشْرق، فيتّخذون أولاً رايةً واحدةً عَظيمةً، وفي رَأسها خُصْلةٌ كبيرةٌ من الشَّعْر ويُسَمّونها الشّالِش[أ] والجِتْر[ب] وهي [مع العَسْكر على عُمومه، ثم على رَأس السُّلْطان رَايةٌ أُخرى تُسمى العِصابَة والشَّطْفَة][ج] وهي شِعار السُّلْطان عندَهم ، ثمّ تَتعدّدُ الرّايات ويُسَمّونها السّناجِق، واحدُها سَنْجَق، وهو الرّايةُ بلِسانهم. وأمّا الطّبول فيُبالغون في الاسْتِكْثار منها ويُسَمّونها الكُوسَات، ويُبيحون لكلّ أميرٍ أو قائِد عَسْكرٍ أن يتّخذ من ذلك ما شاء؛ إلاّ الجِتْر[د]، فإنّه خاصٌّ بالسُّلْطان.

وأمّا الجَلالِقَةُ لهذا العَهْد من أُمَم الإفْرَنْجة بالأَنْدَلُس، فأكثَرُ شَأْنِهم اتّخاذُ الأَلْوية القَليلة ذاهبة في الجوّ صُعُداً، ومعها قَرْع الأَوْتار من الطّنابير، ونَفْخ الغيْطات، يَذْهبون فيها مَذْهبَ الغِناء وطَريقه في مَواطِن حُروبهم. هكذا يَبْلُغُنا عنهم وعمّن وَراءَهم من مُلوك العَجَم. وفي خَلْقِ السّموات والأَرْض واخْتِلاف أَلْسِنَتِكُم وأَلْوانِكم آياتٌ للعَالَمين[هـ] .

ب. السَّرِيرُ

وأمّا السّريرُ، والمِنْبرُ، والتَّخْتُ، والكُرسِيُّ، وهو أَعْوادٌ مَنْصوبةٌ أو أَرائِكُ مُنَضَّدةٌ لجلوس السُّلْطان عليها، مُرْتَفِعاً عن أهْل مَجْلسه أن يُساوِيَهم في الصّعيد. ولمْ

(أ) كذا في ظ، وفي ج ل : الشاليش، وفي ي: الساليس، وفي ع: الجاليش (ب) جاءت الكلمة مكسورة الجيم في ع ، ومفتوحة في ل (ج) حاشية بخطه انفردت بها ع، ولم تُنقل عنها في الأصول الأخرى (د) كذا في الأصول الخمسة، وفي نسخة ع ألغيت، واستبدلت في الحاشية بخطّه بكلمة: العصابة (هـ) تضمين من الآية الكريمة رقم 22 من سورة الرّوم .

يَزَلْ ذلكَ من سُنَنِ المُلْك قَبْل الإسْلام وفي دُوَل العَجَم، وقد كانوا يَجْلِسون على أَسِرَّة الذّهَب؛ وكان لسُلَيمان بن داود، صَلواتُ الله عليه، سريرٌ من عاجٍ مُغَشّى بالذّهب؛ إلاّ أنّه لا(أ) تأخذُ به الدّوَلُ إلاّ بعد الاسْتِفْحال والتّرَف، شَأن الأُبَّهَـة كلّهـا كما قُلْناه./ وأمّا في أوّل الدَّوْلة عند البَداوَة فلا يَتَشوَّفون إليه. [178أ]

وأوّل من اتّخذَه في الإسْلام مُعاوِيَةُ، واسْتـأْذنَ النّاسَ فيه، وقـال لهـم: إنّي قد بَدُنْت؛ فأَذِنوا له؛ فاتّخذَه، واتّبَعه الملوكُ الإسْلامِيّون فيه، وصارَ من مَنازِع الأُبَّهَة.

ولقد كان عَمْرو بن العاصِ بمِصرَ يَجْلسُ في قَصْره على الأرْض مع العَرَب، ويأْتيه المُقَوْقِس إلى قَصْره ومعهُ سَريرٌ من الذّهَب محمولٌ على الأيْدي لجلُوسه، شأنَ المُلوك، فيَجْلِس عليه وهم أمامَـه، ولا يُغَيّرون عليـه، وفاءً له بما اعْتَقَـدَ معهم مِـن الذِّمّة، واطّراحًا لأُبّهَـةِ المُلْك. ثم كان بَعْد ذلك لبَني العبّـاس، والعُبَيْـديّين، وسائـرِ مُلوكِ الإسْلام شَرْقًا وغَرْباً، من الأَسِرَّةِ والمَنابر والتُّخوت ما عَفّى على الأكاسِرة والقَياصِرة. والله مُقَلِّب اللّيْل والنّهار.

ج. السّكّة(1)

وهي(ب) الخَتْم عـلى الدّنانير والدّراهِم المُتعَامَل بها بَيْن النّاس بطابع حـديدٍ، تُنْقَشُ فيه صورٌ أو كَلِماتٌ مَقْلوبَة، ويُضْرَبُ بها على الدّينار أو الدّرْهم، فتَخْرج رسومُ تلك النُّقوش عليها ظاهـرةً مُسْتَقيمـةً، بعد أن يُعْتَبَرَ عِيارُ النّقْـد من ذلك الجِنْس في

(أ) ي: لم (ب) ظ: وهو.

(1) تقدّم الحديث عن السّكّة في الخطط الدينية الخلافية 31 هـ (ص392) من حَيْث الحسبةُ عليها.

خُلوصه بالسَّبك مَرَّةً بَعْد أُخْرى، وبَعْد تَقْدير أَشْخاص الدَّراهم والدّنانير بوَزْنٍ مُعَيّن يُصْطَلحُ عليه، فيكونُ التّعامل بها عَدداً، وإنْ لم تُقَدَّر أشخاصُها يكونُ التّعامُل بها وزناً.

ولَفْظُ السّكَّة كان اسْمًا للطَّابع ، وهي الحديدةُ المتّخَذَةُ لذلك، ثم نُقِلَ إلى أَثَرِها، وهو النُّقوش الماثِلةُ على الدّنانير والدَّراهم ، ثمّ نُقِل إلى القِيام على ذلك والنّظرِ في اسْتيفاء حاجاتِه وشُروطِه، وهي الوَظيفةُ، فصار عَلَمًا عليها في عُرْف الدُّوَل .

وهي وظيفةٌ ضَروريّةٌ للمُلْك، إذ بها يتَميَّزُ الخالِصُ من البَهْرَج بين النّاس في النُّقود عند المُعَامَلات، ويثِقون في سَلامَتِها من الغِشّ، بخَتْم السُّلْطان عليها بتلك [178ب] النّقوش / المَعْروفة.

وكان مُلوكُ العَجَم يتّخذونَها وينَقُشون فيها تماثيلَ تكونُ مَخْصوصةً بها، مثل تِمْثال السُّلْطان لعَهْدها، أو تِمْثال حِصْن أو حَيَوان أو مَصْنوع أو غَيْر ذلك، ولم يَزَلْ هذا الشّأنُ عند العَجَم إلى آخِرِ أَمْرهم.

ولما جاء الإسلامُ، أُغْفِلَ ذلكَ لسَذاجَة الدّين وبَداوة العَرَب. وكانوا يَتعامَلون بالذَّهَب والفِضَّة وَزْناً؛ وكانت دَنانيرُ الفُرْس ودَراهِمُهم بَيْن أَيْديهم يَرُدُّونَها في مُعامَلتِهم إلى الوَزْن، ويتَصارَفون بها بَيْنهم؛ إلى أن تَفاحَش الغِشّ في الدّنانير والدّراهم لغَفْلَة الدَّوْلَة عن ذلك، وأَمَر[1] عبدُ الملك الحجّاجَ، على ما نَقَلَ سعيدُ بنُ المسيِّب وأبو الزِّناد، فَضَرَب الدَّراهِمَ وتَميّزَ المَغْشوشَ من الخالِص، وذلك سنة أَرْبع وسَبْعين؛ وقال المدائني: سنة خَمْسٍ وسَبْعين، ثمَّ أَمَر بضَرْبها في سائِرِ النَّواحي سنةَ ستٍّ وسَبْعين، وكُتب عليها: ﴿اللهُ أَحَد اللهُ الصَّمَد﴾ [سورة الإخلاص، من الآية 1، والآية 2] .

---

(1) نقل هذه البيانات عن السكة من الماورديّ: الأحكام السّلطانية 406 - .

ثم وَلِيَ ابنُ هُبَيْرَة العِراقَ أيّامَ يَزيد بن عَبْد الملك، فجَوَّد السِّكَّة؛ ثم بالغَ خالدُ القَسْرِيّ في تَجْويدها، ثم يوسفُ بنُ عُمَرَ بَعْدَه. وقيل أوّلُ من ضَرَب الدّنانيرَ والدّراهم، مُصْعَبُ بن الزّبَيْر بالعِراق سنةَ سَبْعين، بأَمْر أخيه عَبْد الله لما وَلِيَ بالحِجَاز(أ)، وكَتَب عليها في أحد الوَجْهَين: بَرَكَة، وفي الآخر: اسمَ الله؛ ثم غَيّرها الحَجّاجُ بعد ذلك بسَنَة، وكَتب علَيْها باسم الله، الحجّاج. وقدّروا وَزْنَها على ما كانت استقرّت أيّام [عُمَر](ب)، وذلك أنّ الدِّرْهَمَ كان وَزْنُه أوّلَ الإسْلام سِتّة دَوانِيق(ج)، والمِثْقالَ وَزْنُه درهمٌ وثَلاثةُ أسْباعِ الدّرهم، فيكونُ عشرةُ دراهِمِ بسَبْعة مَثاقيل.

وكان السّببُ في ذلك، أنّ أوْزانَ الدّرهم(د) أيّام الفُرْس كانت مُخْتَلِفة، وكان منها على وَزْن المِثْقال عِشْرون قيراطاً، ومنها اثْنا عَشَر، ومنْها عَشَرة. فلمّا احْتيجَ إلى تَقْديره في الزّكاة، أُخِذَ الوَسطُ من الثّلاثة، وذلك أَرْبَعة عَشَر / [179أ] قيراطاً، فكان المِثْقالُ دِرْهمًا وثلاثة أَسْباع دِرْهم. وقيل [إنّ الدّراهم](هـ) كان منها البَغْلِيُّ بثمانِيَة دوانِق، والطَّبَرِيّ أَرْبعة دَوانِق، والمَغْرِبِيّ ثَمانية(و) دوانِق؛ واليَمَنيّ دانق(ز)، فأَمَر عُمَر رضِي الله عنه أن يُنْظَرَ الأَغْلبُ في التّعامُل، فكان البَغْلِيُّ والطَّبَرِيُّ وهما اثنا عشر دانِقًا، وكان الدّرهمُ ستّةَ دَوانِق، فَإِنْ زِدْتَ ثلاثةَ أسْباعه كان مثقالاً، وإن أَنْقَصْتَ(ح) ثلاثةَ أعشار المِثْقال كان درهماً.

فلمّا رأى عبدُ المَلِك اتّخاذَ السّكّة لصِيانة النّقْدين الجارِيَيْن في مُعامَلة المُسْلمين عن الغِشّ، فَعَيَّن مِقْدارَها على هذا الّذي اسْتَقرّ لعَهْد عُمَر رَضي الله

(أ) ل: الحجاز (ب) سقط من ظ (ج) كذا جاء جمع الدانق في جميع الأصول، ويرد بعده فيها جميعها على جمع دوانق (د) ل ي: الدراهم (هـ) من حاشية ع بخطه، لم تنقلها عنها بقية الأصول (و) كذا في ظ ي ل، وفي ج ع: ثلاثة (ز) كذا في كل الأصول (ح) ظ، وفي الأصول الأخرى: وإذا نقصت.

عنه، واتّخذ طابع الحَديد، ونَقَش فيه كلماتٍ لا صوراً، لأنّ العَرَبَ كان الكلامُ والبَلاغَةُ أقربَ مَناحيهم وأَظْهرَها، مع أنَّ الشّرْعَ يَنْهَى عن الصُّوَر. فلمّا فعلَ ذلك استمرَّ بَيْن النّاس في أيّام المِلَّة كلّها.

وكان الدّينارُ والدِّرْهم على شكْلَيْن مُدَوَّرَيْن، والكتابةُ علَيْهما في دوائر مُتوازِنة[أ] يُكْتَب في[ب] أحد الوَجْهين أسماءُ الله تَهْليلاً وتَحْميداً، وصلاةٌ على النَّبيّ وآلِه، وفي الوَجْه الثّاني: التاريخُ، واسمُ الخَليفة. هكذا أيّامَ العبَّاسيّين والعُبَيْديّين والأُمَويّين .

وأما صِنْهاجَةُ، فلم يَتّخذوا سِكَّةً إلا آخِرَ الأَمْر، اتّخذها المَنْصورُ صاحِبُ بِجَاية، ذكَرَ ذلك ابنُ [حَمَادُو][ج] في تاريخه[1] .

ولمّا جاءَتْ دَوْلةُ المُوَحِّدين، كان مِمَّا سَنّ لهم المَهْديُّ اتّخاذَ سِكّة الدَّراهم[د] مُرَبّع الشّكل، وأن يُرْسَم في دائرة الدّينار شكلٌ مُربَّعٌ في وَسَطِه، ويُمْلَأ من أحدِ الجانِبَيْن تَهْليلاً وتحميداً، ومن الجانِب الآخر كَتْبًا في السُّطور باسْمه واسْم الخُلَفاء من بَعْده. ففعلَ ذلك المُوَحّدون، وكان سِكّتُهم على هذا الشّكْل لهذا العَهْد. وقد كان المَهْديّ، فيما نُقل، يُنْعَتُ[هـ] [قَبْل ظهوره][و] بصاحِب الدّرْهم المُرَبّع، نَعتَهُ بذلك المُتَكلّمون بالحَدَثان من قَبْله، المُخْبِرونَ في مَلاحِمهم عن دَوْلَته .

(أ) من ظ، وفي النسخ الأخرى: متوازية (ب) من ظ، وفي ع ل ج ي: فيها من أحد (ج) من ل، وفي ظ ج: ابن حماد، غير مضبوطة بالشكل، وفي ع: حَمَادُ، وفي ي ضبط الميم مشدّدة (د) كذا في كل الأصول (هـ) ي: يسمّى (و) سقط من ظ ج

(1) محمد بن علي بن حمادو الصّنهاجي، قاضٍ أصله من قرية بَحمزة (بو حمزة) من حوز قلعة بني حماد . والإشارة على الأغلب لكتابه المفقود: النبذ المحتاجة في أخبار صِنهاجة، وقد أفاد منه ابن خلدون في تكملة أخبار بني خزرون. انظر عنه ابن الأبار: تحفة القادم 193، الغبريني: عنوان الدراية 212، الصفدي: الوافي 4: 157، ومقدمة M. VONDERHEYDEN لكتاب ابن حماد : أخبار ملوك بني عُبيد وسيرتهم.

وأمّا أهلُ المَشرق لهذا العَهْد، فسِكّتُهم غيرُ مُقدَّرة، وإنّما يَتعاملون بالدّنانير والدَّراهِمِ وَزْنًا بالصَّنجَات المُقَدَّرة بعِدّةٍ منها، ويَطْبعون عَليْها بالسِّكَّةِ نقوشَ الكَلِمات بالتَّهْليل والصّلاة / واسْم السُّلْطان كما يَفْعلـه أهلُ المَغْـرب. ﴿ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [سورة يس، من الآية 38]. [179ب]

*تَنْبيه[(أ)]

ولنَخْتِم الكلامَ في السِّكَّة بذِكْر حَقيقة الدّرهم والدّينار الشَّرْعيّيْن وبيان مقْدارهما.

وذلك أنّ الدّرهَمَ والدينارَ مُخْتَلِفا السِّكَّةِ في المَقادير والموازين بالآفاق والأمْصار وسائِر الأعْمال. والشَّرْعُ قد تعَرَّضَ لذكْرهما وعَلَّق كثيرًا من الأَحْكام بهما، في الزّكاةِ والأَنكحَة والحُدود وغيْرِها. فلا بُدَّ لهما عِنْدَه من حَقيقة ومقدارٍ تتعيّن في تَقْديره وإرادته، وتَجْري عليها أحكامُه دونَ غيرِ الشَّرعيّ منهما. فاعلَمْ أنَّ الإجْماعَ مُنْعَقِد منذُ صَدْر الإسلام وعَهْدِ الصّحابة والتّابعين، أنّ الدِّرْهَمَ الشّرعيّ هو الّذي تَزِنُ العشرةُ منه سبعةَ مَثاقيل من الذّهب، والأوقيّةُ منه أربعين درهمًا، وهو على هذا سَبْعةُ أعشار الدّينار. ووَزْن المِثْقال من الذّهب ثِنْتان وسَبْعون حَبّة من الشّعير الوسط. فالدّرهمُ الّذي هو سَبْعةُ أَعْشاره، خمسونَ حَبّة وخُمُسَا حَبّة؛ وهذه المقاديرُ كلُّها ثابِتةٌ بالإجْماع. فإنّ الدّرْهمَ الجاهِليّ كان بَيْنهم على أنواعٍ أجْوَدُها الطّبَريّ، وهو

(أ) ما بين النجمين من نص هذا التنبيه كلّه، مشار إليه بعلامة المخرج في نسخة ع الأم، حيث كان مكتوباً في بطاقة مستقلة خارج كراسات الكتاب، ونقلته عنها نسخة ج وحدها قبل أن يُفْقَد.

ثمانيةُ دَوَانِق، والبَغْليّ وهو أربعة دوانِق، فجعلوا الشَّرعيَّ منهما ستّةَ دوانق. وكانوا يوجِبونَ الزّكاةَ في مائةِ دِرْهم بَغْليّةٍ ومائةٍ طبريّة خمسةَ دَراهِم وَسَطاً.

وقد اختلفَ الناسُ، هلْ كان ذلك من وَضْع عَبْد المَلِك، وإجْماعِ النّاسِ بَعْده عليه، كما نَقَلْناهُ، ذكرَ ذلك الخَطّابيّ في كتاب مَعالِم السُّنَن[1]، والماوَرْديّ في كتاب الأَحْكام السُّلْطانيّة[2]، وأنكَرَه المحقّقون من المُتَأَخّرين، لِما يَلْزم منه أن يكـون الدّرهم والدينار الشّرْعِيّان مَجْهولَيْن في عَصْر الصّحابة ومَن بَعْدهم، مع تَعَلُّق الحُقوق الشّرعيّة بهما في الزّكاة والأَنْكِحَة والحُدود وغَيْرها كما ذكَرناه. والحقُّ أنّهما كانا مَعْلومَيْ المِقدار في ذلك العَصْر، بِجَرَيان الأحْكَام يومئذٍ بما يَتَعَلّقُ بهما من الحُقوق. وكان مِقْدارُهما غيرَ مُتَشَخّص في الخارِج، وإنّما كانَ مُتعارفًا بَيْنَهم بالحُكْم الشّرعيّ المُتَقَرّد في مِقْدارهما وَوَزْنِهما؛ حتّى استفْحَلَت الدّولةُ الإسْلاميّة وعظُمت أَحْوالُها، ودَعى الحالُ إلى تَشَخُّصِهما في المِقدار والوَزْن كما هو عند الشّرْع لِيَسْتَرِيحوا من كُلْفَة التّقدير. وقارَنَ ذلك أيامَ عبْد المَلِك، فشَخَّصَ مِقْدارَهما وعيّنَهما في الخارج كما هُما في الذّهْن، ونَقَش عليهما السِّكّةَ باسْمه وتاريخه إثْرَ الشّهادَتَيْن الإيمانِيّتَيْن، وطرَح النُّقودَ الجاهِليّةَ رَأْسًا حتّى خلُصَتْ ونُقِشَتْ عليها سِكّتُه وتَلاشَى وجودُها؛ وهذا هو الحـقُّ الّذي لا مَحيدَ عنه.

ثم بَعْد ذلك وقَع اختِيار أَهْل السِّكّة في الدّوَل على مُخالَفة المِقْدار الشّرْعيّ في الدّينار والدّرْهم، واختلَفَتْ في ذلك الأَقْطارُ والآفاقُ، ورجعَ النّاس إلى تَصَوُّر

(1) معالم السّنن 3: 55 .

(2) الأحكام السّلطانية 405 .

مَقاديرهما الشَّرعيّة ذِهْنًا كما كان في الصَّدْر الأوّل، وصار أهْلُ كلّ أُفُقٍ يَستخْرجون الحقوق الشّرعيّة من سِكّتهم بمَعْرفة النّسبَة الّتي بَيْنها وبين مَقاديرها الشَّرعيّة.

وأما وَزْن الدّينار بثنْتَيْن وسَبْعين حَبّة من الشّعير الوَسَط، فهو الّذي نَقَلَه المُحَقّقون، وعليه الإجْماع، إلاّ أنّ ابنَ حَزْم[1] خالَف ذلك، وزَعَم أنّه أَرْبعة وثمانون حَبّة، نَقَل ذلك عنه القاضي عَبْدُ الحقّ، ورَدّهُ المُحَقّقون وعَدُّوهُ وَهْماً أو غَلَطاً، وهو الصّحيح. والله يُحِقُّ الحقَّ بكَلِماته.

وكذلك تَعْلَمُ أنّ الأوقيّةَ الشّرعيّةَ ليست هي المُتعَارَفَةُ بين النّاس، لأن المُتعارَفَة مُختلفةٌ باختِلاف الأَقْطار، والشَّرعيَّةُ مُتّحِدةٌ ذِهْنًا لا اخْتِلافَ فيها. والله ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ *[أ] [سورة الفرقان، من الآية 2].

د. *الخَاتَـم[ب]

وأمّا الخَاتَم فهو من الخُطَط [السُّلْطانِيّة][ج] والوَظائِف المُلوكيّة. والخَتْمُ على الرّسائِل والصّكوك مَعْروفٌ للمُلوك قَبْلَ الإسْلام وبَعْدَه. وقد ثَبَتَ في الصّحيحَيْن[2]

(أ) إلى هنا ينتهي نصّ التنبيه (ب) جدّد المؤلف ما كتبه في سياق أصله "ع"، فألغى الموجز الّذي حرره عن الخاتم، وأضاف بخطه ورقة ملأ صفحتيها بخط دقيق، استوعب فيها الحديث عن الخاتم مفصّلاً وعن الطراز. ونقلتْها منها بقية النّسخ الأربع

(ج) سقط من ظ .

(1) جاء في المحلّى بالآثار (4 : 53) قوله :"وبحثت أنا غاية البحث عند كل من وثقت بتمييزه، فكلٌّ اتفق لي على أن دينار الذهب بمكة وزنه اثنان وثمانون حبّة وثلاثة أعشار حبّة، بالحبّ من الشّعير المطلق". وهو غير ما أشار إليه ابن خلدون .

(2) البخاريّ في العلم 1: 25 (65)، وفي الجهاد 4: 54 (2938)، وفي اللباس 7: 203 (5875)، وفي الأحكام 9: 83 (7162)، ومسلم في اللباس (2092) .

أنّ النّبيّ ﷺ أرادَ أن يَكْتُب إلى قَيْصَر، فقيل له: إنّ العَجَم لا يَقْبلون كتابًا إلاّ أن يكونَ مَخْتوماً؛ فاتّخذَ خاتمًا من فِضّة، ونقَش فيه: محمّد رسولُ الله. قال البُخاري: جعلَ الثّلاثَ كلماتٍ في ثلاثة أَسْطُرٍ وخَتَم به، وقال: لا يَنْقُش أحدٌ مِثلَه. قال: وتَخَتَّم به أبو بَكْر وعُمَر وعُثْمان، ثم سَقَط من يد عُثْمانَ في بئْر أَرِيس[1]، وكانَتْ كثيرة الماءِ فلم يُدْرَكْ قَعْرُها بَعْد، واغْتَمّ لذلك عُثْمان وتَطيّر منه، وصَنَعَ آخرَ على مِثاله.

وفي كيفيّة نَقْش ذلك الخاتَم والخَتْم به وُجوهٌ؛ وذلك أنّ الخاتَم يُطْلَق على الآلة الّتي تُجْعَل في الإصْبع، ومنه تَخَتَّم، إذا لَبِسَه. ويُطْلَقُ على النّهاية والتّمام، ومنه خَتَمْتُ الأَمْرَ بلغتُ آخِرَهُ، وختمتُ القرآنَ، كذلك، ومنه خَاتَمُ النّبيين وخَاتِمَةُ الأمر. ويُطْلَق عَلى السّداد الّذي تُسَدّ به الأواني والدِّنان، ويُقال فيه خِتَام، ومنه قولُه تعالى: ﴿خِتامُهُ مِسْكٌ﴾ [سورة المطفّفين، من الآية 26]. وقد غلَط من فَسَّر هذا بالنّهاية والتَّمام، قال: لأنّ آخِرَ ما يَجِدونه في [شَرَابِهم][أ] ريحُ المِسْك؛ وليس المَعْنَى عليه، وإنَّما هو من الخِتام الّذي هو[ب] السّدادُ، لأنَّ الخَمْرَ يُجْعل لها في الدِّنِّ سِدادُ الطّين أو القَار يَحْفظُها ويُطيِّبُ عَرْفَها وذَوْقها، فبولِغ في وَصْف خَمْر الجنّة بأنَّ سِدادَها من المِسْك، وهو أَطيبُ عَرْفًا وذَوْقًا من الطّين والقار المَعْهودَيْن في الدُّنيا.

فإذا صَحَّ إطلاقُ الخاتَم على هذه كلِّها، صَحَّ إطلاقُه على أَثَرِها النّاشيءِ عنها. وذلك أنّ الخاتَم إذا نُقِشَتْ به كَلماتٌ أو أَشْكالٌ ثم غُمِس في مُذافٍ من طينٍ

(أ) تداخلت الكلمة في الأصل ع، فنقلها كاتب نسخة ظ: شأنهم، وجاءت في ج ع ي صحيحة (ب) ل: هو من السّداد.

(1) الطّبري: تاريخ الرسل والملوك 4: 281.

أو مِدادٍ، ووُضِع على صَفح القِرْطاس بَقِيَ أَثَرُ الكَلِمات في ذلك الصَّفح، وكذلك إذا طُبِع به على جِسْم لَيِّن كالشَّمع، فإنَّه يَبْقى نَقْشُ ذلك المكتوب مُرْتَسِمًا فيه. وإذا كانت / كلماتٌ وارْتَسمتْ فقد تُقْرأ من الجهة اليُسرى، إن كان النَّقْشُ على الاسْتقامة من اليُمْنى ، وقد تُقْرأُ من الجهةِ اليُمنَى ، إن كان النّقْشُ من الجهَة اليُسْرَى، لأنَّ الخَتْم يَقْلب جهَةَ الخطّ في الصّفح عما كان في النَّقْش من يمين أو يَسار. فيَحْتَمِلُ أن يكونَ الخَتمُ بهذا الخاتَم بغَمْسه في المِداد و الطّين، ووَضْعِه على الصَّفْح فتَنْتَقِشُ الكلماتُ فيه، ويكونُ هذا من مَعْنَى النّهاية والتّمام، بمَعْنى صِحَّة ذلك المكتوب ونُفوذِه، كأنَّ الكتابَ إنّما يَتِمُّ العَمَلُ به بهذه العلامَة، وهو من دونها مُلْغَيً ليس بتامّ. وقد يكونُ هذا الخَتْم بالخَطّ آخرَ الكِتاب أو أوّله بكلمات مُنْتظمة من تَحْميدٍ أو تَسْبيحٍ، أو باسْم السّلْطان أو الأَمير، أو صاحبِ الكتاب مَنْ كانَ، أو شيءٍ من نُعوته، يكونُ ذلك الخطُّ علامةً على صِحّة الكِتاب ونُفوذه، ويُسَمّى ذلك في المُتعارف عَلامةً، ويُسَمّى خاتَماً تشبيهًا له بأَثَر الخاتَم الإِصْبِعِيّ في النَّقْش؛ ومن هذا خاتَمُ القاضي الّذي يَبْعَث به للخُصوم، أي علامَتُه وخَطُّهُ الّذي تَنفذُ بها أحكامُه؛ ومنهُ خاتَم السّلْطان أو الخَليفة، أيْ علامَتُه. قال الرَّشيدُ ليَحْيى بن خالِد لمّا أرادَ أن يَسْتَوْزِرَ جَعْفَرًا ويستَبْدلَ به من الفَضْل أخيه، فقال لأبيهما يَحْيى: يا أَبتِ، إنّي أردْتُ أن أحوِّلَ الخاتَمَ من يَميني إلى شِمالي، فكَنَّى له بالخاتَم عن الوِزارة، لمّا كانَت العلامةُ على الرّسائِل والصّكوك من وَظائِف الوِزارة لعَهْدهم. ويَشْهَد بِصحّة هذا الإِطْلاق، ما نَقَلهُ الطّبريُّ أنّ مُعاويةَ أَرْسَل إلى الحَسَن عند مُراوَضَتِه إيّاه في الصّلْح، صحيفةً بيضاءَ خَتَم على أَسْفَلِها، وكتبَ إليه أن اشْتَرِطْ في هذه الصّحيفة [180أ]

الّتي خَتَمتُ أسفلَها ما شِئْتَ، فهو لكَ. ومَعْنى الخَتْم هُنا، علامةٌ في آخِرِ الصّحيفَة بخَطٍّ أو غَيره. ويُحْتَمل أن يُختَم به في جِسْم لَيّنٍ فتَنْتقش فيه حروفُه، ويُجْعل على [180ب] مَوْضع الخَزْم من الكِتاب إذا خُزِمَ وعلى المُودَعات، وهو من السّداد كما مَرَّ. / وهي في الوَجْهَيْن آثارٌ للخاتَم ، فيُطْلَق عليه خاتَم .

وأوَّلُ من أَحْدثَ الخَتْـمَ على الكُتُب، أي العَلامَة ، معاويـةُ؛ لأنّه أَمَـر لعَمْرو بن الزّبَيْر عند زيادٍ بالكوفة بمائة أَلْف ، ففُتِح الكتابُ وصُيِّرَت المائةُ مائتين، ورَفع زيادٌ حِسابَهُ فأنكَرها مُعاويةُ ، وطلب بها عَمْرًا وحَبَسه حتّى قَضاها عنه أخوه عبدُ الله . واتّخذَ مُعاويةُ عند ذلك ديوانَ الخاتَم ، ذكره الطَّبريّ[1] ، وقال آخِرَه: وخَزَم الكُتُبَ ولم تكن تُخـزَم ، أي جَعـلَ لها السّداد . وديوانُ الخـاتَم عبـارةٌ عن الكُتّاب القائِمين على إنْفاذ كُتُب السُّلْطان والخَتْم عليهـا، إمّا بالعَلامَة أو بالخَزْم. وقد يُطلَقُ الدِّيوانُ على مكانِ جُلوس هؤلاء الكُتّاب كما ذكَرْناه في ديوان الأَعْمـال .

والخِزَامُ للكُتُب يكون إما بدُسُر الوَرَق كما في عُرْف كُتّاب المَغْرب، وإمّا بلَصْق رَأْس الصّحيفة على ما تَنْطوي عليه من الكِتاب كما في عُرْف أَهْل المَشْرق. وقد يُجْعل على مكان الدُّسُر أو اللّصاق علامةٌ يُؤْمَنُ معهـا من فَتْحه والاطّلاعِ على ما فيه. فأهلُ المَغْرب يَجْعَلون على الدُّسُر قطعةً من الشّمْع يَخْتِمون عليها بخاتَم نُقِشتْ فيه علامَةٌ لذلك، فَيَرْتَسِم النَّقْشُ في الشّمْع. وكان في المَشْرق في الدُّول القَديمة يُخْتَم على مكان اللَّصْق بخاتَم مَنقوش أيضًا قد غُمِس في مُذافٍ من الطّين مُعَدّ لذلِك،

(1) تاريخ الرسل والملوك 5 : 330 .

صَبْغُه أَحْمر، فيرْتَسم ذلك النَّقْش عليه. وكان هذا الطّينُ معروفًا في الدّوْلة العبّاسيَّة بطين الخَتْم، وكان يُجْلَب من سِيرَاف، فيظْهَرُ أنّه مَخْصوصٌ بها.

فهذا الخاتَم الّذي هو العَلامةُ المَكْتوبة، أو النَّقْش للسّداد، والخَزْم للكُتب، خاصٌّ بديوان الرَّسائِل؛ وكان ذلك للوَزير في الدَّوْلة العبّاسيَّة. ثم اخْتلَف العُـــرْف وصار لمن إليه التَّرْسيل وديوان الكُتّاب في الدُّوَل. ثم صاروا في دُوَل المَغْرب يَعُدُّون من عَلاماتِ المُلْك وشـاراتِه الخاتَمُ للإصْبع، فيَسْتَجيـدون صَوْغَـه من الـذّهَب، ويُرَصّعونَه بالفُصوص من الياقوت والفَيْروزَج والزُّمُرّد، / ويَلْبَسُه السُّلْطانُ شارةً في عُرْفهم، كما كانت البُرْدَة والقَضيبُ في الدّولة العبّاسيّة، والمِظَلَّةُ في الدّوْلة العُبَيْديّة. والله مُصَرّفُ الأمور بحِكْمَته. [181أ]

هـ. الطِّرازُ

ومن أُبَّهة المُلْك والسُّلْطان ومَذاهِب الدُّوَل، أن تُرْسَم أسماؤُهم أو علاماتٌ تختصُّ بهم في طَرزِ[أ] أثوابهم المُعَدَّة لِلِباسِهم، من الحَرير أو الدّيباج أو الإبْريسَم، تُعْتَبر كتابةُ خطّها في نَسْج الثّـوْب إلْحامًا وسَدْوًا بخيْط الذّهَب، أو ما يُخالف لونَ الثّوْب من[ب] الخُيوط المُلَوّنة من غَيْر الذهب، على ما يُحْكِمُـهُ الصُّنّاع في تَقْدير ذلك ووَضْعه في صِناعـة نَسْجِهم. فتصيرُ الثّيابُ المُلوكيّة مُعْلَمَـةً بـذلك الطّراز، قَصْدًا للتّنْويه بلابِسها من السُّلْطان فَمَنْ دونَه، أو التّنويه بمن يَخْتَصُّه السُّلْطان بمَلْبوسِه إذا قَصَد تشريفَهُ بذلك، أو وِلايتَه لوظيفةٍ من وَظائف دَوْلته .

(أ) ل : طراز (ب) ي : عن .

وكان ملوكُ العَجَم من قَبْل الإسْلام يَجْعلون ذلك الطّرازَ بصُوَر المُلوك وأشْكالهم ، أو أشكالٍ وصُوَر مُعيَّنةٍ لذلك . ثم اعْتاض ملوكُ الإسْلام عن ذلك بكَتْب أَسْمائِهم مع كلماتٍ أُخْرى تَجْري مَجْرى الفَأْل أو السُّبُحات . وكان ذلكَ في الدّوْلَتَيْن من أنْبَه الأُمور وأفْخَم الأَحْوال . وكانَت الدُّور المعَدّة لنَسْج أثْوابهم في قُصورهم تُسَمَّى دور الطّراز لذلك ، وكان القائمُ على النّظر فيها يُسمّى صاحب الطِّراز، يَنْظرُ في أَمْر الصُنّاع والآلة و[الحاكَة][أ] فيها، وإجْراء أَرْزاقِهم وتَسْهيل آلاتهم ومُشارَفة أَعْمالهم. وكانوا يُقَلّدون ذلك لخَواصّ دَوْلتهم وثِقات مَواليهم . وكذلك كان الحالُ في دَوْلَة بَني أُميّة بالأَنْدلُس والطّوائِف من بَعْدهم، وفي دَوْلَة العُبَيْديّين بمِصْر، ومن كان على عَهْدهم من مُلوك العَجَم بالمَشْرق. ثُمَّ لما ضاق نِطاقُ الدُّوَل عن التّرَف والتّفَنُّن فيه بضيق نِطاقها في الاسْتِيلاء، وتعدَّدت الدُّول، بَطُلت هذه [181ب] الوَظيفة والولايةُ / عليها من أكثَر الدُّوَل بالجُمْلَة.

ولما جاءت دَوْلَةُ المُوَحّدين بالمَغْرب بَعْد بَني أُميّة أوّلَ المائة السّادِسة، فلَمْ يأخُذوا بذلك أوّلَ دَوْلتهم، لما كانوا عليه من مَنازِع الدّيانة والسّذاجَة الّتي لَقِنُوها عن إمامِهم محمّد بن تُومَرْت المَهْديّ، وكانوا يَتَوَرّعون عن لُبْسِ الحَرير والذّهَب، فسَقَطت هذه الوظيفةُ من دَوْلَتهم، واستَدْرَك منها أعقابُهم آخرَ الدّوْلَة طَرَفًا لم يكن بتِلك النّباهة. وأمّا لهذا العَهْد، فأدركْنا بالمَغْرب في الدّوْلَة المَرينِيَّة لعُنفوانها وشُموخها، رسماً جَليلاً لُقِّنوهُ من دَوْلة ابن الأَحْمَر مُعاصِرهم بالأَنْدلُس، واتّبع هو في ذلك دُوَلَ الطّوائِف، فأتى منه بلَمْحةٍ شاهِدةٍ بالأَثَر .

(أ) ظ : الحياكة .

وأمّا دَوْلَةُ التّرك بمصرَ والشّام لهذا العَهْد، ففيه من الطُّرُزِ بَحْرٌ زاخِرٌ على مِقْدار مُلْكِهم وعُمْران بلادِهم. إلاّ أنّ ذلك لا يُضنَع في دُورِهم وقُصورهم، ولَيْست من وَظائِف دَوْلَتِهم، وإنّما يُنْسَج ما تَطْلُبُه الدَّوْلةُ من ذلك عند صُنّاعِهِ، من الحَرير ومن الذّهَب الخالِص، ويُسَمّونه الزَّرْكَش، لفظةٌ أعجميةٌ، ويُرْسَم اسمُ السُّلْطان أو الأمير عليه، ويُعِدُّهُ الصُّنّاعُ لهم فيما يُعِدّونه للدّولة من طُرَف الصّناعَة اللائِقة بها. واللهُ مُقَدِّرُ اللّيل والنّهار، وهو خَيْرُ الوارثين .

و. الفَساطيطُ والسِّياجُ

اعْلَمْ أنّ(أ) من شاراتِ [المُلْك](ب) وتَرَفِه، اتّخاذُ الأَخْبِية والفَساطِيط والفَازات، من ثِياب الكِتّان والصّوف والقُطْن بجُدُل الكتّان والقُطْن، يُبَاهَى(ج) بها في الأسفار، وتَتَنَوّعُ منها الألوانُ ما بين كبير وصَغير، على نِسْبة الدَّوْلَة في الثّرْوَة واليَسار. وإنّما يكون الأَمْر في أوّل الدَّوْلَة في بُيوتهم الّتي جَرت عادَتُهم باتّخاذها قبلَ المُلْك.

وكان العَرَبُ لعَهْد الخُلفاء الأوّلين من(د) بَني أُمَيّة، إنّما يَسْكُنون بيوتهم الّتي كانت / لهم خيامًا من الوَبَر والصّوف. ولم تَزَلْ العَرَب لذلك العَهْد بادينَ إلاّ الأَقَلّ [182أ] منهم؛ فكانت أسفارُهم لغَزَوَاتهم وحُروبِهم بظُعونِهم وسائِر حِلَلِهم وأَحْيائِهم من الأَهْل والوَلَد ، كما هو شأن العَرَب لهذا العَهْد. فكانت عَساكِرُهم لذلك كثيرةَ الحِلل، بَعيدةَ ما بَيْن المَنازِل، مُتفرّقة الأَحْياء، يَغيبُ كلّ واحدٍ منها عن نَظَر صاحِبه من الأُخْرى،

(أ) ي : أنّ هذا (ب) سقط من ظ (ج) ل : فيُباهَى (د) ي : في

كشأن العَرَب. ولذلك ما كان عبدُ المَلِك يَحْتاجُ إلى سَاقَةٍ تَحْشُرُ(أ) النّاسَ على أثَره أن يُقيموا إذا ظَعَن. ونُقِل أنّه استعملَ في ذلك الحَجّاجَ حين أشارَ به رَوْحُ ابن زِنْباع؛ وقِصَّتُه في إحْراق فَساطِيط رَوْحٍ وخِيامِه لأوّل ولايَتِه حين وَجَدَهم مُقيمِين في يَوْم رَحيل عَبْد المَلِك، قِصّةٌ مَشْهورةٌ. ومن هذه الولايةِ تُعرَفُ رُتْبَةُ الحَجّاجِ بَيْن العَرَب ؛ فإنّه لا يَتولّى إرادتَهم على الظَّعْنِ إلاّ من يَأْمَنُ بوادِرَ السُّفَهاء من أَحْيائِهم، بما له من العَصَبيّة الحائِلة دون ذلِك، ولهذا اخْتَصَّه عبدُ الملك بمِثْل هذه الرُّتْبة، ثِقةً بغَنائِه فيها بعَصَبِيَّته وصَرامَتِه .

فلما تَفَنَّنت الدّوْلَة العربيّة في مَذاهب الحَضارَة والبَذَخ، ونَزلُوا المُدُنَ والأَمْصارَ، وانتقَلوا من سُكْنَى الخِيام إلى سُكْنى القُصور، ومن ظَهْر الخُفّ إلى ظَهْر الحافِر، اتّخذوا للسّكْنى في أَسْفارهم ثِيابَ الكِتّان، يَسْتَعْمِلون منها بُيوتًا مُخْتلفةَ الأَشْكال، مُقَدّرة الأَمْثال، من القَوْراء والمُسْتَطيلَة والمربّعة، ويَحْتَفِلون فيها بأَبْلغ مَذاهب الاحْتِفال والزّينة، ويُدير الأميرُ أو القائِدُ للعَساكِر على فَساطِيطه وفَازاتِه من بَيْنهم سِياجًا من الكِتّان، يُسمّى في المَغْرب باللّسان البَرْبَريّ الّذي هو لسانُ أَهْله: ءآفراك(ب)، بالكاف الّتي بَيْن الكاف والقاف؛ ويَخْتَصّ به السّلْطانُ بذلك القُطْر لا يكونُ لغَيْره .

[182ب] وأمّا في المَشْرق، فيتّخذه كلُّ أميرٍ / وإنْ كان دون السُّلْطان. ثم جَنَحت الدَّعَةُ بالنّساء والوِلْدان إلى المُقام بقُصورهم ومَنازلِهم، فخَفّ لذلك ظَهْرُهم وتقارَبت السّاحُ بَيْن مَنازل العَسْكر، واجْتَمَعَ الجَيْشُ والسُّلْطان في مُعَسْكر واحدٍ، يَحْصُرهُ

(أ) من ظ ج ، وفي ع ل ي : لحشر (ب) رسمت في الأصول بنقطة تحت الكاف لتحديد النطق بها .

البَصَرُ في بَسيطهِ زَهْرًا أنيقًا لاختلاف ألْوانِه. واستمرَّ الحالُ على ذلك في مذاهِب الدُّوَل في بَذَخِها وتَرَفِها.

وكذا كانت دُوَلُ المُوَحّدين وزناتة الّتي أَظَلّتْنا. كان سَفَرُهم أوّلَ أمْرِهم في بُيوت سُكْناهم قبْلَ المُلْك، من الخِيام والقَياطِن. حتّى إذا أخَذت الدّوْلَةُ في مذاهب التّرف وسُكْنى القُصور، عادوا إلى اتّخاذ الأخْبيةِ والفَساطِيط، وبلغوا من ذلك فَوق ما أرادوه، وهو من التّرف بمكانٍ. إلاّ أنّ العساكِرَ به تَصير عُرْضَةً للبَيات، لاجْتماعِهم في مكانٍ واحد تَشْمَلُهم فيه الصّيْحَة، ولِخِفّتهم من الأَهْل والولَد الّذين تكون الاستماتة دونَهم، فيُحتاجُ في ذلك إلى تَحَفُّظٍ آخَر كما نَذكره. والله القويّ العَزيز.

ز. المقصورةُ للصَّلاة، والدّعاءُ في الخُطْبَة

وهما من الأمور الخِلافِيّة، ومن شاراتِ المُلْك الإسلاميّ، ولم تُعرَف في غَيْر دُوَل الإسْلام.

فأمّا البَيْت المَقْصورَةُ لصَلاةِ السُّلْطان، تُتّخذ سِياجًا على المِحْراب فتحوزه وما يَليه، فأوّلُ من اتّخَذَها مُعاويةُ بنُ أبي سُفْيان حين طَعَنَه الخارِجيّ، والقِصّة مَعْروفة . وقيل أوّلُ من اتّخَذَها مَرْوانُ بن الحَكَم حين طَعنَه اليَمانيّ؛ ثمّ اتّخَذها الخُلَفاءُ من بَعْدِهما، وصارَتْ سُنّةً في تَمَيُّز السّلْطان عن النّاس في الصّلاة. وهي إنّما تَحْدُث(أ) عند حُصول التّرَف في الدُّوَل والاستِفْحال، شأن أحْوال الأُبّهة كلّها، وما زالَ الشّأنُ ذلك في الدّوَل الإسلاميّة كلّها؛ وعند افتراق الدّوْلَة العبّاسيّة وتعدُّدِ

(أ) ع : اتّخذت .

الدّوَل بالمَشرق، وكذا بالأَنْدَلُس عند انْقراض الدّوْلة الأُمَويّة، وتعدُّد مُلوك الطّوائف.

[183أ] وأمّا المَغْرب فكان / بنو الأغْلَب يتّخذونَها بالقَيْروان، ثم الخُلفاءُ العُبَيْديّون، ثم وُلاتُهم على المَغْرب من صِنْهاجة : بَنُو باديسَ بالقَيْروان، وبَنو حَمّادٍ بالقَلْعة .

ثمّ ملَكَ المُوَحّدون سائرَ المَغْرب والأَنْدَلُس؛ ومَحَوْا ذلك الرَّسم على طَريقة البَداوة الّتي كانت شِعارَهم. ولمّا استَفْحَلت الدّولة وأخذَت بحَظّها من التَّرف، وجاء يَعْقوب المَنْصور ثالثُ مُلوكِهم، فاتّخذ هذه المَقْصورةَ، وبقيَتْ من بَعْده سُنَّةً لمُلوك المَغْرب والأَنْدَلُس. وهكذا الشّأنُ في سائِر الدّوَل، سُنَّةَ الله في عِبادِه.

وأمّا الدُّعاءُ على المَنابِر في الخُطْبَة، فكان الشّأنُ أوّلاً عند الخُلَفاء ولايةَ الصّلاة بأنْفُسِهم. فكانوا يَدْعون لذلك بَعْد الصّلاة على النّبيّ ﷺ والرّضا عن أَصْحابِه. *وأوّل من اتّخَذَ المِنْبرَ عَمْرو بن العاص، لما بَنَى جامِعَه بِمِصْر؛ وكتب إليه عُمَر: أمّا بَعْد، فقد بَلَغني أنّك اتّخَذْتَ مِنبرًا تَرْقَى به على رِقاب المُسْلمين، أَوَما يَكْفيكَ أن تَقُوم قائمًا والمُسْلمون تحت عَقِبَيْك؟! فعزمتُ عليكَ لمَا كَسَرْتَه* (أ). فلما حَدَثَتْ الأُبّهة، وحدَث في الخُلَفاء المانعُ من الخُطْبة والصّلاة، واسْتَنابوا فيهما؛ فكان الخَطيبُ يُشيدُ بِذكْر الخَليفَة على المِنْبر، تَنْويهًا باسْمِه، ودعاءً له بما جعل الله مَصْلحة العالَم فيه، ولأنّ تلك السّاعة مَظِنَّةٌ للإجابَة، ولِما ثَبَتَ عن السّلف في قَوْلهم: من كانَتْ له دَعْوةٌ صالِحةٌ فلْيَضَعْها في السُّلْطان. *وأوّل من دعا للخَليفة في الخُطْبة ابنُ عَبّاس، دعا لِعَليّ رَضي الله عنه في خُطبتِه وهو بالبَصْرة عاملٌ له عليها، فقال: اللّهمَّ انصُرْ عَليّاً الحقّ. واتّصَلَ العملُ على ذلك فيما بَعْد* (ب)، وكان الخَليفةُ يُفْرَد بذلك .

(أ) ما بين النجمين حاشية كتبها المؤلف بخطه في جانب النص ع ، ونقلتها بقية الأصول عدا "ي" (ب) ما بين النجمين حاشية من نسخة ع بخط المؤلف ، ونقلتها الأصول في هذا الموقع ، عدا "ي" التي أوردتها بعد جملة "الرضا عن أصحابه" المتقدمة.

فلما جاءَ الحَجْر والاسْتِبْدادُ، صار المُتَغَلّبون على الدّوَل كثيرًا ما يُشارِكون الخليفـةَ في ذلكَ، ويُشـادُ باسْمِهم عَقِبَ اسْمِـه، وذهبَ ذلك بذَهـاب تِلْكَ الدُّوَل، وصارَ الأَمْرُ إلى / اخْتِصاص السُّلْطان بالدّعاء لَهُ على المِنْبر دونَ مَنْ سِواه، وحُظِرَ [183ب] أن يُشارِكَهُ فيه أحدٌ ويَسْمو إليه .

وكثيراً ما يُغْفِلُ الماهِدون من أَهْل الدُّوَل هذا الرَّسْم ، عندما تكونُ الدَّوْلَة في أُسْلوب الغَضاضَة ومَناحي البَداوة في التّغافُل والخُشونة ، ويَقْنَعون بالدّعاء على الإبْهام والإجْمال لمنْ وَلِيَ أمورَ المُسْلمين . ويُسَمّون مثلَ هذه الخطبة إذا كانَتْ على هذا المَنْحَى عبّاسِيّة ، يَعْنون بذلك أنّ الدّعاءَ على الإجْمال إنّما يَتناولُ العَبّاسِيَّ تَقْليدًا في ذلكَ لما سَلَفَ من الأَمْر ، ولا يَحْفِلون بما وَرَاءَ ذلك من تَعْيينِه والتَّصْريح باسْمه .

يُحْكى أن يَغْمَرَاسِنَ بن زَيّان، ماهِدَ دَوْلَة بَني عَبْد الوَاد، لمّا غلَبه الأميرُ أبو زكريّاء يَحْيى بن أَبي حَفْصٍ على تِلِمْسان، ثم بَدا له في إعادَة الأَمْرِ إليْه على شُروطٍ شَرَطَها، كان فيها ذِكْـرُ اسْمِه على مَنابِر عَمَلِه، فقال يَغْمَرَاسِن : تلكَ أَعْوادُهم يَذْكرون عليها مَنْ شَاؤُوا. وكذلكَ يَعْقوب بنُ عبد الحقّ ماهِد دَوْلة بَني مَرين، حضَرَهُ رسولُ المُسْتَنْصِر الخليفةِ بتونِس من بني أَبي حَفْص، وثالِث مُلوكهم، وتَخَلَّف بعضَ أيّامهِ عن شُهود الجُمُعَة، فقيل له: لَمْ يَحْضر هذا الرّسولُ لخُلُوّ الخُطْبَة من ذكْر سُلْطانِه؛ فأَذِنَ في الدُّعاء له، وكان ذلك سَببًا لأَخْذِهم بدَعْوته. وهكذا شَأْنُ الدُّوَل في بِدايَتِها وتَمَكُّنِها في الغَضاضَة والبَداوَة . فإذا انْتَبهتْ عيونُ سِياسَتِهم، ونَظَروا في أَعْطافِ مُلْكِهم، واسْتَتَمُّوا شِيَات الحَضارة ومَعانِيَ البَذَخِ والأُبّهة، انْتَحلوا جميعَ هذه

السِّمات وتَفَنَّنوا فيها، [وتَجاوَزوا][أ] إلى غايَتِها، وأَنِفُوا من المُشارَكَة فيها، وجَزِعوا من افْتِقادها وخُلُوّ دُوَلِهِمْ[ب] من آثارها؛ والعالَمُ بُسْتانٌ. واللهُ على كلِّ شيءٍ رَقيب .

37 ۞ فَصْلٌ ، في الحُروبِ ومَذاهِبِ الأُمَمِ[ج] في تَرْتيبِها

اعلَمْ أنّ الحُروبَ وأنواعَ المُقاتَلة لم تَزَلْ واقِعةً في الخَليقَة مُنْذ بـرأها الله. [184أ] / وأَصْلُها إرادةُ الانتقامِ[د] بعضُ البَشر من بَعْض، ويتعَصَّب لكلٍّ منها أهلُ عَصَبِيَّته. فإذا تَذامَروا لذلك وتَواقَفَت الطائِفتان، إحداهُما تَطْلبُ الانتِقامَ، والأُخرى تُدافِع، كانت الحَرْبُ. وهو أمرٌ طَبيعيٌّ في البَشر، لا تخلو عنه أُمَّةٌ ولا جِيل .

وسببُ هذا الانتِقام في الأَكْثر، إمّا غَيْرَةٌ ومُنافَسةٌ؛ وإما عُدْوانٌ؛ وإما غَضَبٌ لله ولدينِه؛ وإمّا غَضبٌ للمُلْك وسعيٌ في تَمْهيده. فالأوّلُ، أكثرُ ما يَجري بَيْن القَبائِل المُتَجاوِرَة والعشائِر المُتَناظِرة؛ والثّاني، وهو العُدْوان أكثرُ ما يَكون من الأُمَم الوَحْشيّة السّاكِنين بالقَفْر، كالعَرَب والتُّرْك والتُّرْكُمان والأكْراد وأَشْباهِهم؛ لأنّهم جَعلوا أَرْزاقَهم في رِماحِهم، ومعاشَهم فيما بأَيْدي غَيْرِهم، ومن دافَعَهم عن مَتاعِه آذَنوهُ بالحَرْب، ولا بُغْيَةَ لهم فيما وراءَ ذلك من رُتْبَةٍ ولا مُلْك، وإنّما هَمُّهم ونُصْبُ أَعْيُنِهم غَـلَبُ النّاس على ما في أَيْديهم؛ والثّالثُ، هو المُسَمّى في الشّريعـة بالجهاد؛ والرّابِعُ هي حروبُ الدّوَل مع الخارِجين عليها والمانِعين لطاعَتها.

(أ) من ع ل ج ي، وفي ظ: وتجاوزوا (ب) ل : دولتهم (ج) ل: الناس (د) كذا في ع ي ل ظ، وفي ج: إرداة الانتقام من بعض .

فهذه أربعةُ أَصْنافٍ من الحُروب؛ الصّنفان الأوّلان منها، حروبُ بَغْيٍ وفِتْنةٍ؛ والصّنفان الأخيران، حُروبُ جِهادٍ وعَدْل .

وصِفَةُ الحُروبِ الواقِعةِ بَيْن أَهْل الخَليقَة مُنْذ أَوّلِ وُجودِهم، على نَوْعَيْن، نوعٍ بالزَّحْف صُفوفاً؛ ونوعٍ بالكَرّ والفَرّ. فأمّا الّذي بالزَّحْـف، فهو قِتالُ العَجَم كلِّهم على تعاقُب أَجْيالهـم . وأمّا الّذي بالكَـرّ والفَـرّ فهو قِتالُ العَرَب والبَرْبَرِ من أَهْـل المَغْرب .

وقِتالُ الزّحفْ أَوْثَقُ وأَشدُّ من قِتال الكَرّ والفَرّ. وذلك أنّ قِتال الزَّحْف تُرَتَّبُ فيه الصُّفوف وتُسَوَّى كما تُسَوَّى القِداحُ أو صفوفُ الصَّلاة، ويَمْشون بصُفوفِهم إلى العَدُوّ قُـدُماً. فذلِك أَثْبَتُ عند المِصَاعِ، وأَصْـدَقُ في القِتـال، وأَرْهبُ للعدوّ ؛ لأنّه كالحائِط الممتدّ / والقَصْر المَشِيد ، لا يُطْمَع في إزالَتـه. وفي التّنْزيل : [184ب] ﴿إنّ الله يُحِبّ الّذينَ يُقاتِلونَ في سَبيلِهِ صَفّاً كأَنّهُمْ بُنْيانٌ مَرْصُوصٌ﴾ [سورة الصف، الآية 4]. أي يَشُدُّ بَعْضُهم بَعْضًا بالثّبات. وفي الحديث[1]: "المؤمِنُ للمُؤْمِن كالبُنْيان، يَشُدُّ بَعْضُه بَعْضًا". ومن هنا يَظْهر لك حِكمَةُ إيجاب الثّبات وتَحْريم التَّوَلّي في الزّحْف؛ فإنّ المَقْصودَ بالصَّفّ في القِتال حِفْظُ النِّظام كما قُلْناه ، فمَنْ وَلَّى العَـدُوَّ ظَهْرَه فقد أَخَلَّ بالمَصافّ، وباءَ بإثْم الهَزيمـة، كأنّه جرّها على المُسْلمين وأمْكَنَ منهـم عَدُوَّهم؛ فعَظُم الذّنْبُ لعُموم المَفْسَدَة، وتَعدّيها إلى الدّين بخَرْق سِياجِه؛ فعُدّ من الكبائِر. ويَظْهَرُ من هذه الأدِلَّةِ أنّ قِتالَ الزَّحْف آثَرُ عند الشّارع .

(1) هو في الصّحيحين من حديث أبي موسى الأشعريّ. البخاريّ في الصّلاة 1: 129 (481) ، وفي المظالم 3: 169 (2446)، وفي الأدب 8: 14 (6026)، ومسلم في الأدب (2585) .

وأما قِتالُ الكَرّ والفَرّ، فليس فيه من الشِّدّة والأَمْنِ من الهَزيمة ما في قِتال الزّحْف. إلاّ أنّهم قد يتّخِذون وراءَهم في القِتال مَصافّاً ثابِتًا يَلْجَأُون إليه في الكَرّ والفَرّ، ويقومُ لهم مقامَ قِتال الزّحْف، كما نَذْكره بَعْدُ.

ثم إنّ الدُّوَلَ القَديمةَ ، الكثيرةَ الجُنود ، المُتّسِعةَ المَمالِك ، كانوا يُقَسّمون الجيوشَ والعساكِرَ أقساماً ، لِأنّه لمّا كثُرت جنودُهم الكثرةَ البالغةَ ، وحَشَروا من قاصِيةِ النّواحي، اسْتَدعَى ذلك أن يَجْهَل بعضُهم بعضًا إذا اخْتلطوا في مَجَال الحَرْب، واعْتَوَروا مع عَدُوّهم الطَّعْنَ والضَّرْب، فيُخْشَى من تَوافُعِهم فيما بَيْنهم لأَجْل النُّكْراء والجَهْل بَعْضهم ببَعْض. فلذلك كانوا يُقَسّمون العَساكِر جُموعًا جُموعاً، ويضُمّون المُتَعارفين بعضَهُم إلى بَعْض، ويُرَتّبونها قَرِيبًا من التّرتيب الطَّبيعيّ في الجهاتِ الأَرْبع، ورئيسُ العَساكِر كلِّها من سُلْطانٍ أو قائدٍ في القَلْب؛ ويُسَمّون هذا الترتيبَ التَّعْبِئَةَ، وهو مَذْكورٌ في أَخْبار فارِس والرُّوم والدّوْلَتَيْن صَدْرَ الإسْلام . فيَجْعَلون بين يَدَي المَلِك عَسْكراً مُنْفردًا بصُفوفِه، مُتَمَيّزًا بقائِدِه ورَايَتِه، يُسَمُّونه المقدِّمة ؛ ثمّ / [185أ] عَسْكَرًا آخرَ من ناحِية اليَمين عن مَوْقِف المَلِك يُسمّونه المَيْمَنَةَ؛ ثم عَسْكَرًا آخرَ من ناحِية الشِّمال يُسَمُّونه المَيْسَرَة ؛ ثمّ آخَرَ من وراء العَساكِر يُسمّونه السّاقة؛ ويَقِفُ المِلِكُ وأَصْحابُه في الوَسَط بَيْن هذه الأَرْبع ، ويُسَمّون موقِفَه القَلْبَ. فإذا تمّ لهم هذا التّرتيبُ المُحْكَم ، إمّا في مدًى واحدٍ للبَصَر، أو على مسافة بعيدةٍ ، أَكْثرُها اليومُ واليَوْمان بين كلّ عَسْكرَيْن منها، أو كَيْفَما أعطاهُ حالُ العَساكِر في القِلّة والكَثْرة، فحينئذٍ يكون الزّحْفُ من بَعْدِ هذه التّعْبِئة.

وانْظُرْ ذلك في أَخْبار الفُتوحاتِ وأَخْبارِ الدَّوْلَتَيْن، وكيف كانَت العَساكِرُ لعَهْد عبد المَلك تَتَخَلّفُ عن رَحيله لبُعْد المَدَى في التّعبئة، فاحْتيجَ إلى من يَسوقُها

من خَلْفِه، وعُيّن لـذلك الحجّاجُ بن يوسف كما أَشَرْنا إليْه، وكما هـو مَعْروفٌ في أَخْباره. وكان في الدّوْلَة الأُمَويّة بالأَنْدَلُس أيضًا كثيرٌ منه، وهو مجهولٌ فيما لَدينا، لأنّا إنّما أَدْرَكْنا دُوَلاً قليلةَ العَساكِر لا تَنْتهي في مَجال الحَرْب إلى التّناكُرِ، بل أَكْثَرُ الجُيوش من الطّائِفَتَيْن معًا تَجْمَعُهم لَدَيْنا حِلّةٌ أو مَدينةٌ، ويَعْرِفُ كلُّ واحدٍ مِنْهم قِرْنَه، ويُنادِيه في حَوْمَة الحَرْب باسْمِه ولَقَبِه ، فاسْتُغْنِيَ عن تلك التَّعْبِئة .

1• فَصْلٌ:

ومن مَذاهِب أَهْل الكَرّ والفَرّ في الحُروبِ، ضَرْبُ المَصافّ وراءَ عَساكِرهم من الجَماداتِ والحَيوانات العُجْم، فيَتّخِذونَها مَلْجَأً للخيّالَة في كَرّهم وفَرّهم ، يَطْلبون به ثَباتَ المُقابَلَة[أ] ليكـون أَدْوَم للحَرْب وأقرب إلى الغَلَب. وقد يَفْعَلُه أهلُ الزَّحْف أيضًا ليزيدَهم ثباتًا وشِدَّةً .

فقد كان الفُرْسُ، وهم أهلُ الزَّحْف ، يتّخذون الفِيَلَةَ في الحُروب، ويَحْمِلون عليها أَبْراجًا من الخَشَب أمثالَ الصُّروح، مَشْحونةً بالمُقاتِلَة والسّلاح والرّايات، ويَصُفّونها وراءَهم في حَوْمَة الحَـرْب كأنّها حُصونٌ، فتَقْـوى بذلك نُفوسُهم ويَزْدادُ وُثوقُهم. وانظرْ / ما وقعَ من ذلك في القادِسيّة، وأنّ فارِسَ في اليَوْم الثّالث [185ب] اشْتَدّوا بهم على المُسْلمين، حتّى اشتدّتْ رجالاتٌ من العَرَب فخَالَطـوها ونَخَـوها بالسُّيوف على خَراطِيمِها[ب] ، فنَفَرتْ ونَكَصَتْ على أَعْقابها إلى مَرابِطها بالمَدائِن، فخَفَّ مُعَسْكر فارِسَ لذلك، وانهَزَموا في اليَوْم الرّابع .

(أ) كذا في ظ ، وفي ل ع : المقاتلة ، وكتبت مهملة في ي ج (ب) ل : خراطمها وهو الأصح .

وأمّا الرُّوم ومُلوك القُوط بالأَنْدَلُس ، بَلْ وأَكْثَرُ العَجَم ، فكانوا يتّخِذون لذلك الأسِرَّةَ ، ينصبون للمَلِك سريرَه في حَوْمَة الحَرْب ، ويَحُفّ به من خَدَمِه وحاشِيَتِه وجُنودِه من هو زَعيمٌ بالاسْتِماتة دونَهُ ، وتُرْفَع الرّاياتُ في أرْكان السَّرير، ويُحْـدِقُ به سياجٌ آخرُ من الرُّمـاة والرَّجّالَـة، فيَعْظُـمُ هَيْكَـلُ السَّرير، ويَصيرُ فِئَـةً للمُقاتِلة، ومَلْجأً للكَـرّ والفَـرّ . وفَعَل ذلك الفُرْسُ أيّامَ القادِسيّة ، وكان رُسْتُمُ جالساً فيها على سَريرٍ نَصَبه لجُلُوسه، حتى اختلّتْ صفوفُ فارسَ وخالَطَهُ العَرَبُ في سَريره ذلك، فتحوّل عنه إلى الفُراتِ، وقُتِل .

وأمّا أهلُ الكَرِّ والفرِّ من العَرَب ، وأكْثَرُ الأُمَم البَدويّة الرَّحّالَة ، فيـصُفُّونَ لذلك إبِلَهم والظَّهْرَ الّذي يَحْمِل ظَعائِنَهم ، فيكونُ فِئَةً لهم ، ويُسَمّونه المَجْبودَة .

وليس أُمَّةٌ من الأُمَم إلاّ وهي تَفْعل ذلك في حُروبها ، وتَراهُ أوثقَ [من][أ] الجَوْلَة ، وآمنَ من الغِرَّة والهَزيمة . وهو أمرٌ مُشاهَد .

وقد أَغْفَلَتهُ الدُّوَل لعَهْدنا بالجُمْلة، واعْتاضوا عنه بالظَّهْر الحامِل للأَثْقال والفَساطِيط، يَجْعَلونَها ساقةً من خَلْفهم؛ ولا تُغْني غَناءَ الفِيَلة والإبِل، فصارَت العساكِرُ بذلك عُرْضَةً للهَزائِم، مُسْتَشْعرةً للفِرار في المَواقِف .

وكان الحربُ أوّلَ الإسـلام كلّـه زَحْفاً. وإن كان العربُ إنّما يَعْرفون الكَـرَّ والفَرّ؛ لكن حَمَلَهم على ذلك أوّلَ الإسْلام أمْران: أحدُهما، أنّ عَـدُوَّهم كانوا يقاتِلون زَحْفاً، فيُضْطَرّون إلى مُقابَلَتِهم بمِثْل قِتالهم؛ الثّاني،/ أنّهم كانوا مُسْتَميتين في جِهادِهم [186أ] لِما رَغبوا فيه من الصَّبْر، ولِمَا رَسَخ فيهم من الإيمان؛ والزّحْفُ إلى الاسْتِماتة أقْرَب.

(أ) ظ : في .

وأَوّلُ من أبْطلَ الصَّفَّ في الحَرْب وصار إلى التّعْبِئة كراديس، مَرْوانُ بنُ الحَكَم، في قِتال الضّحّاك الخارِجيّ والخَيْبَرِيّ بَعْده . قال الطّبريُّ[1] لما ذكَر قتْلَ الخَيْبَرِيّ : فولّى الخوارجُ عليهم شَيْبانَ بنَ عبد العزيز اليَشْكُرِيّ، ويُلَقّب أبا الذّلْفاء؛ وقاتَلهم مَرْوانُ بعد ذلك بالكَرادِيس ، وأبطلَ الصَّفَّ من يومئذٍ . انتهى . فتُنُوسِيَ قِتالُ الزّحْف بإبْطال الصَّفّ ، ثم تُنوسِيَ الصَّفُّ وراءَ المُقاتِلَة بما داخلَ الدُّوَلَ من التّرف، وذلك أنّها حينما كانت بَدَوِيّةً وسُكْناهم الخِيام، كانوا يَسْتَكْثِرون من الإبل وسُكْنَى النّساء والوِلْدان معَهم في الأحْياء؛ فلما حَصلوا على تَرَف المُلْك وأَلِفوا سُكْنى القُصور والحواضِر، وتركوا شأْنَ البادِية والقَفْر، نَسُوا لذلك عَهْدَ الإبِلِ والظّعائِن، وصَعُبَ عليهم اتّخاذُها، فخلّفوا النِّساءَ في الأسْفار، وحَمَلَهم المُلْك والتّرفُ على اتّخاذ الفَساطِيط والأَخْبِية، فاقتصروا على الظّهْر الحامِل للأثْقال والأبْنية، وكان ذلك صَفُّهُم في الحَرْب، ولا يُغني كلَّ الغَنَاء، لأنّه لا يَدْعو إلى الاسْتِماتة كما يَدْعو إليها الأهْلُ والمالُ؛ فيَخِفّ الصّبْرُ من أَجْل ذلك، وتُفَرّقُهم الهَيْعَات وتُخَرّمُ صُفُوفَهم .

2• فَصْلٌ :

ولِما ذكَرْناهُ من ضَرْب المَصافّ وراءَ العَسْكر، وتأَكُّدِه في قِتال الكَرّ والفَرّ، صارَ مُلوكُ المَغْرب يَسْتَخْدمون طوائفَ من الفِرَنْج في جُنْدهم، واختَصُّوا بذلك، لأنّ قِتَالَ أَهْلِ وَطَنِهم كلَّه بالكَرّ والفَرّ. والسُّلْطانُ يتأكّدُ في حَقّه ضَرْبُ المَصَافّ ليكونَ رِدْءًا للمُقاتِلة أمامَه، فلا بُدّ وأن يكون أهلُ ذلك الصَّفّ من قَوْمٍ

---

(1) تاريخ الرسل والملوك 7: 347 .

مُتعـوّدين للثّبات في الزّحْف ، وإلاّ أجْفَلوا على طَريقـة أَهْلِ الكَرّ والفَرّ ، فانْهـزم [186ب] / السُّلْطانُ والعَسْكَرُ بانْجِفالِهم؛ فاحْتاج المُلوك بالمَغرب أن يتّخِذوا جُنْدًا[أ] من هذه الأُمّة المُعَوّدة الثّبات في الزّحْف، وهمُ الإفْرَنْج، ويُرتّبون مصافّهم المُحْدِق بهم منها؛ هذا على ما فيه من الاسْتِعـانة بأَهْل الكُفْـر؛ وإنّما اسْتَحقّـوا[ب] ذلكَ للضّرورَة الّتي أَرَيْناكَها من تَخَوّف الانْجفال على مَصافّ السُّلْطـان. والفِرَنْج لا يَعْـرفون غَيْرَ الثّبات في ذلك، لأنّ عادَتَهم في القِتال الزَّحفُ، فكانوا أَقْوَمَ بذلك من غَيْرِهم. مع أنّ الملوكَ في المَغرب إنّما يَفْعلون ذلك عند الحَرْب[ج] مع أُمَمِ العَرَب والبَرْبَر وقِتالِهم على الطّاعَة؛ وأمّا في الجِهاد، فلا يَسْتَعينون بهم، حذراً[د] من مُمالأَتِهم على المُسْلمين. هذا هو الواقِعُ بالمَغْرب لهـذا العَهْـد؛ وقد أَبْدَيْنا سَبَبَـه. ﴿واللهُ بكلّ شيءٍ عَليم﴾ [سورة البقرة ، من الآية 282] .

3• فَصْلٌ[هـ] :

ويَبْلُغنا عن أُمَمِ التّرْك لهذا العَهْد قتـالُهم مُناضَلَةً بالسّهام، و[و] أنّ تَعْبِئة الحَرْب عندهم بالمَصافّ، وأنّهم يقسمون عَسْكرَهم ثلاثةَ صُفوف ، يَضْربونَ صَفّاً وراءَ صَفّ، ويَتَرجّلون عن خُيولهم ، ويُفْرغـون[ز] سِهامِهم[ز] بَيْن أَيْديهم، ثمّ يَتَناضَلون

(أ) سقط من ل (ب) ل : استحقّوا (ج) من هنا إلى ثُلُثَيْ "فصل في انقسام الدّولة الواحِدة بدَوْلتين" سقط من أصل نسخة ع، ومقداره نحو كراسة واستُكمل بخط دقيق نسخيّ متأخّر، ونشير إلى نهاية هذا الترقيع في مكانه من الفصل المذكور . وهذا الجزء المستكمل كثير الخطأ والتحريف لذلك توقفنا عن اعتماده في المقابلة ، للجهل بالمصدر الذي نقل عنه . وبآخر الورقة التي يبدأ بعدها السّقط المُستكمل فيما بعد، كتب مالك النسخة "من ها هُنا نقصت كراسة، فنرجو من الله أن يعيدها بعينها" ويسى أفندي مرحومك خط (د) في ي ل : خشْية (هـ) سقط نصّ هذا الفصل من ي (و) سقط حرف العطف من ل (ز) كذا في ل ظ، وفي ج: وينكتون كنائنهم .

جُلوساً، وكلُّ صَفّ رِدْءٌ للّذي أمامَه أن يَكْبسهم العدُوُّ، إلى أن يَتَهيّأ النّصْرُ لإحدى الطّائِفَتيْن على الأُخرى ؛ وهي تَعْبِئةٌ مُحْكَمَة غَريبة .

4. فَصْلٌ :

وكان من مَذاهِب الأُوَل في حُروبِهم، حَفْرُ الخَنادِق على مُعَسْكرهم عندما يَتقارَبون للزَّحْف ، حَذَراً من مَعَرّة البَيَات والهُجوم على المُعَسْكر باللّيل ، لما في ظُلْمَته ووَحْشَتِه من مُضاعَفَة الخَوْف، فتلوذُ الجُيوشُ بالفِرار، وتَجِدُ النّفوسُ في الظُّلْمَة سَتْرًا من عارِه، فإذا تَساوَوْا في ذلك أُرْجِفَ المُعَسْكرُ ووقَعت الهزيمةُ. فكانوا لذلك يَحْتَفِرون الخَنادِق على مُعَسْكَرهم إذا نَزَلوا وَضَربُوا أَبْنيَتَهم، ويُديرون / الحفائِرَ نِطاقًا عليهم من جَميع جِهاتِهم ، حِصْناً أن يُخالِطَهم العَدُوُّ بالبَيات فيَتخاذلوا. [187أ] وكانت للدّوَل في أمْثال هذا قُوّةٌ وعليه اقتدارٌ، باحْتِشاد الرَّجْل وجَمْعِ الأَيْدي عليه في كلّ مَنْزِل من مَنازِلهم، بما كانوا عليه من وُفور العُمْران وضَخامَة المُلْك . فلمّا خَرِب العُمْران وتَبِعَه ضُعْفُ الدّوَل وقلّةُ الجُنود وعَدمُ الفَعَلة، نُسِيَ هذا الشّأنُ جُمْلةً كأنّه(أ) لم يَكُنْ. والله خَيرُ القادِرين .

وانْظُر في وصيّة عَلِيّ، رضي الله عَنه، وتَحْريضِه لأصْحابه يَوْمَ صِفّين، تجدْ كثيرًا من عِلْم الحَرْب، ولم يكن أحدٌ أبْصَرَ بها منه.

قال في كلام له: فسوُّوا صُفوفَكم كالبُنْيان المَرْصوص، وقَدِّموا الدّارِعَ وأخِّروا الحاسِرَ، وعَضُّوا على الأَضْراس؛ فإنّه أَنْبَا للسّيوف عن الهام. والْتَأُوا في

(أ) ل ي : كأن

أَطْراف الرِّماح؛ فإنّه أَصْونُ للأَسِنّة. وغُضّوا الأَبْصار؛ فإنّه أَرْبَطُ للجَأْش وأَسْكن للقُلوب. وأَمِيتوا الأَصواتَ، فإنّه أَطْردُ للفَشَل وأَوْلَى بالوَقا. ورَاياتُكم فلا تُميلوها ولا تُزيلوها ولا تَجْعلوها إلاّ بأَيْدي شُجْعانِكم. واسْتَعينوا بالصِّدْق والصَّبْر؛ فإنّه بقَدْر الصَّبْر يَنْزل النّصر.

وقال الأَشْتَرُ يَوْمَئذٍ يُحرِّضُ الأَزْدَ : عَضُّوا على النّواجِذ من الأَضْراس ، واستَقْبلوا القَوْمَ بِهامِكم، وشُدُّوا شَدَّة قَوْم مَوْتورين، يَثْأَرون بآبائِهم وإِخْوانِهم حِناقًا على عَدُوِّهم؛ و(أ) قد وَطّنوا على المَوْت أنفسَهم كيلا يُسْبَقوا بوِتْر، ولا يَلْحَقُهم في الدّنْيا عارٌ .

وقد أشار إلى كثيرٍ من ذلك أَبو بَكْر الصَّيْرَفيّ(1) ، شاعرُ لَمْتونَة وأَهْلِ الأَنْدَلُس ، في كَلمةٍ يَمْدَح فيها تاشِفين بن عليّ بن يوسف ، ويَصِفُ ثَباتَه في حَرْب شَهِدها، ويُذَكِّره بأمور الحَرْب في وَصايا وتَحْذيراتٍ تُنَبِّهُك على مَعْرفة كثيرٍ من سِياسة الحَرْب، يقول فيها: [من الكامل]

[187ب] / يا أَيُّها المَلأُ الذي يَتَقَنَّعُ   مَنْ مِنْكمُ المَلِكُ الهُمامُ الأَرْوَعُ
ومن الّذي غَدَرَ العَدوُّ به دُجىً   فانفَضَّ كلٌّ وهو لا يَتَضَعْضَعُ(ب)
تَمْضي الفوارِسُ والطِّعانُ يَصُدُّها   عنه، ويُذْمِرُها(ج) الوَفاءُ فتَرْجِعُ
واللّيلُ من وَضَحِ التّرائِك إنّه(د)   صُبْحٌ على هامِ الجُيوش(هـ) مُلَمَّعُ

(أ) سقط حرف العطف من ل (ب) الإحاطة: يتزعزع (ج) الإحاطة: يزجرها (د) الإحاطة: والظُّبا (هـ) الإحاطة: .. على هام الكماة ممتع .

(1) يحيى بن محمد الأنصاري ، شاعر مؤرّخ، غرناطي . ترجمته والقصيدة بكاملها في الإحاطة للسان الدين ابن الخطيب 4 : 407 - 415 .

أنّى فَـزَعْتُم[أ] يا بَـني صِـنْهاجَةٍ   وإلـيْكُمُ في الـرَّوْعِ كان المَفْـزَعُ
وصـدَدْتُم عـن تاشِـفينَ وإنّـهُ   لِعِقابه لَوْ شاء [فيكم][ب] مَوْضِعُ[ج]
إنـسانُ عـيْنٍ لم يَـصُنْهُ[د] مـنْكُمُ   جَفْنٌ ، وقلبٌ أسْـلَمَتْهُ الأَضْلعُ
مـا أنـتُمُ إلا أُسـودُ خَفِيَّـةٍ[هـ]   كلٌّ بـكَلٍّ[و] كريهـةٍ مُـسْتَطْلِعُ[ز]
يا تاشِفينُ أَقِـمْ لجيْشِكَ عُـذْرَهُ   باللّيْـلِ[ح] والقَدَرِ الّذي لا يُـدْفَعُ

ومنها في سِياسَة الحَرْب :

أُهديكَ من أَدَب السّياسَة ما بِهِ[ط]   كانـتْ مُلوكُ الفُرْس قَـبْلك تُولَـعُ
لا أَنّنِي أَدْرَى [بهـا][ي] ، لَـكِنّها   ذِكْـرَى تَحُـضُّ[ك] المُـؤْمنينَ وتَنْفَـعُ
الْبَسْ من الحِلَق المُضَاعَفة الّتي   وَصَّى بها صَنَعُ الصَّنائِع[ل] تُبَّعُ(1)
والهِنْـدُوانِيَّ الرّقيـقَ فإنّـهُ   أمْضَى على حَدّ الدِّلاص وأَقْطَعُ
وارْكَبْ من الخَيْل السّوابِق عِدَّةً   حِصْنًا حَصينًا ليس فيه مَدْفَعُ[م]
خَنْدِق عليك إذا ضربت مَحَلَّةً   سِـيَّان تَتْبَـع ظـافِرًا أو تُتْبَـعُ
والـوادَ لا تعْـبُرْهُ وانـزِلْ عِنْـدَهُ   بَيْن العدُوّ وبَيْن جَيْشك يَقْطَعُ[ن]
واجعلْ مُنَاجَزَةَ الجُيوشِ عَشِيَّةً   ووراءَك الـصَّدَف الّذي هـو أَمْنَـعُ

(أ) الإحاطة: قرعتم (ب) ظ: منكم (ج) سقط البيت من الإحاطة (د) الإحاطة: يصبه (هـ) الإحاطة: حفيّة (و) الإحاطة: لكلّ (ز) ج ي: مستطلع (ح) الإحاطة: فالليل (ط) الإحاطة: أهْديك من أدب الوغى حِكماً بها (ي) سقط من ظ (ك) ل ي: تحضّ (ل) الإحاطة: السوابع (م) سقط البيت من الإحاطة (ن) سقط البيت من الإحاطة، وفي ل: مقطعُ .

(1) ينظر إلى قول أبي ذؤيب الهَذَليّ (الديوان 172، المجالس والمسايرات 160، المعاني الكبير 1039):
وعليها مَسْرودتان قضاهما   داود أو صَنَعُ السوابغ تُبّعُ

وإذا تَضايَقَتِ الجُيوشُ(أ) بمَعْرِكٍ ... ضَنْكٍ ، فأَطْرافُ الرِّماحِ تُوَسِّعُ
واصدُمْهُ أَوَّلَ وَهْلَةٍ(ب) لا تَكْتَرِثْ(ج) ... شيئًا فإظْهارُ النُّكولِ(د) يُضَعْضِعُ
واجعلْ من الطُلاَّعِ أهلَ شَهامَةٍ ... الصِّدْقُ فيهم شِيمَةٌ لا تَخْدَعُ(هـ)
لا تَسْمَعِ الكَذَّابَ جاءَكَ مُرْجِفاً(و) ... لا رأْيَ للمكذوبِ(ز) فيما يَصْنَعُ

[188أ] / وقولُه: واصدُمْه أوَّلَ وَهْلةٍ لا تَكْتَرِثْ، البَيْت، مُخالِفٌ لما عليه النّاسُ في أَمْرِ الحَرْب؛ فقد قال عُمَرُ لأبي عُبَيْد بن مَسْعود الثّقفيّ لمّا وَلاّهُ حَرْبَ فارِس والعِراق، فقال له(1): اسْمَع من أَصْحابِ النبيّ ﷺ وأَشْرِكْهم في الأَمْر، ولا تُجِيبَنَّ مُسْرِعًا حتَّى تَتَبَيَّن، فإنّها الحَرْب، ولا يَصْلُحُ لها إلاّ الرَّجلُ المَكيثُ الّذي يَعْرِف الفُرْصَةَ والكَفَّ. وقال له في أُخْرى: إنَّه لَمْ يَمْنَعْني أن أُؤَمِّر سَليطاً إلاّ سُرْعَتُهُ في الحَرْب. وفي التسرُّع في الحَرْب - إلا عن بَيانٍ - ضَياعٌ، واللهِ لولا ذلك لأَمَّرْتُه. لكن الحَرْب لا يُصْلِحُها إلاّ المَكيثُ. هذا كلامُ عُمَر؛ وهو شاهِدٌ بأنَّ التّثاقُل في الحَرْب أَوْلَى من الخُفوف، حتَّى يَتَبيّن حالُ تلك الحَرْب. وذلك عَكْس ما قالَ الصَّيْرَفِيّ؛ إلّا أن يُريدَ أنّ الصَّدْمَ بَعْد البَيان، فَلَهُ وَجْهٌ. واللهُ أَعْلَم .

•5 فَصْلٌ :

ولا وُثوقَ في الحَرْب بالظَّفَر، وإنْ حَصَلتْ أسبابُه من العُدّة والعَديد؛ وإنّما الظَّفَرُ فيها والغَلَبُ من قَبيل البَخْت والاتّفاق ؛ وبيانُ ذلك : أنّ أسبابَ

(أ) الإحاطة: وإذا تكاثفت الرجال (ب) ل: مرّة (ج) الإحاطة: لا ترتدع (د) الإحاطة: بعد التقدم فالتكول (هـ) سقط البيت من الإحاطة (و) الإحاطة: وتوقّ من كذب الطلائع إنّه (ز) كذا في الأصل، وفي المثل: ليس لمكذوب رأي (اللسان).

(1) الطبري : تاريخ الرُّسل والملوك 3 : 445 .

الغَـلَب في الأكْثَر مُجْتمِعَة من أُمورٍ ظاهِرة، وهي: الجُيوش ووُفُورها، وكمالُ الأَسْلِحَة واسْتِجادَتِها، وكثرةُ الشّجْعان، وترْتيبُ المصافّ، وصِدْقُ القِتال، وما جرى مَجْرى ذلك ومن أمورٍ خَفِيّة، وهي: إمّا من حِيَل البَشَر وخُدَعِهم في الإرْجاف والتّشانيع الّتي[أ] يقَعُ بها التّخْذيلُ، وفي التّقدُّم إلى الأماكن المُرْتفِعـة، ليكـون الحـربُ من عَلٍ ، فيَتَوَهّم المُنْخَفِضُ لذلك ويَتَخاذَلُ، وفي الكُمون في الغِيـاضِ ومُطْمَئِنّ الأَرْض ، والتّواري بالكُدَى عن العَدُوّ حتّى تَبْدو لهم العساكِرُ دَفْعَةً وقد تَوَرّطوا، فيَتلفّتون إلى النّجاة، وأَمْثالِ ذلك .

وإمّا أن تكـونَ تلك الأسْبابُ الخَفِيّةُ أمورًا سَماوِيّة، / لا قُدْرَة للبَشر على [188ب] اكْتِسابِها، تُـلْقَى في القُلوب، فيَسْتَوْلي الرَّهَبُ عليهم من أجْلها، فتخْتَـلّ مراكِزُهم وتَقَعُ الهزيمةُ. وأكثرُ ما تقعُ الهزائمُ عن هذه الأسْباب الخفيّة، لكَثْرة ما يَعْتَملُ كُلٌّ واحدٍ مـن الفَريقَيْن فيها حرصًا على الغَـلَب، فلا بُدّ من وُقوع التّأْثير في ذلك لأَحَدِهما ضرورةً. ولذلك قال ﷺ[1]: "الحـربُ خَدْعَةٌ". ومن أَمْثال العَـرب[2]: رُبَّ حِيلةٍ أنفعُ من قَبيلةٍ.

فقـد تَبَيّن أنّ وقـوعَ الغَـلَب في الحُـروب غالِبـاً عن أسبـابٍ خَفِيّـة غـيرِ ظاهِرة، ووقـوعُ الأَشْياء عن الأَسْباب الخَفِيّة وهو مَعْنى البَخْت كما تَقَرّر في مَوْضِعه. فاعْتَبِرْه، وتفهّمْ من وُقوع الغَـلَب عن الأمور السّماوِيّة -كما شَرَحْناهُ - مَعْنَى

(أ) ي ل ج : الّذي .

---

(1) البخاريّ 4: 77 حديث (3028)، مسلم (1739) من حديث جابر بن عبد الله الأنصاريّ. تُروى خُدعة بضم الخاء وفتحها، والفتح أفْصَح .

(2) الحسن اليوسي: زهر الأكم 3: 73 .

قَوْله ﷺ[1]: "نُصِرْتُ بالرُّعْب مَسِيرَةَ شَهْرٍ". وما وقع من غَـلَبِهِ للمُشْركين في حياتِه بالعَـدَد القَليل، وغَـلَبِ المُسْلمين إيَّاهم بَعْدَه كذلكَ في الفُتوحات . فإنّ الله سُبْحَانه وتعالى تكَفّل لنَبيّه بإلْقاء الرُّعْب في قُلوب الكافِرين، حَتّى يَسْتَوْلي على قُلوبهم فيَنْهـزِموا، معجزةً لرسوله ﷺ؛ فكان الرُّعْب في القُلوب سَببًا للهـزائِم في الفُتـوحات الإسْلامية كلِّها؛ إلاّ أنّه خَفِيَ عن العُيون .

وقد ذكر[أ] الطُّرْطُوشِيّ[2] : أنّ مِن أسْباب الغَـلَب في الحُروب، أن تَفْضُلَ عِدَّةُ الفُرْسان المَشاهِيرِ من الشُّجْعان في أَحد الجانِبَيْن على عِدَّتِهم في الجانِب الآخر؛ مثل أن يكونَ أحدُ الجانِبَيْن فيه عَشَرةٌ أو عِشْرون من الشّجْعان المشاهِير، وفي الجانب الآخر ثمانيةٌ أو سِتّة عَشَر، فالجانبُ الزّائد ولو بواحدٍ يكونُ له الغَـلَب؛ وأعاد في ذلك وأبْدَى؛ وهو راجعٌ إلى الأسْباب الظّاهِرة الّتي قَدَّمْنا؛ ولَيْس بصَحيح. وإنّما الصّحيحُ المُعْتَبَر في الغَلَب، حالُ العَصَبِيَّة أنْ يكونَ في إحْدى الجانِبَيْن عَصَبِيَّـةٌ [189أ] / واحدةٌ جامِعةٌ لكُلّهم، وفي الجانِب الآخَر عَصائبُ مُتعَدّدَة، والجانِبان معاً مُتقـارِبان في العِدّة ، فإنّ الجانِبَ الّذي عَصَبِيّته واحدةٌ أقْوى وأَغْلَبُ من الجانِب الّذي هو عصائِبُ مُتَعَدّدَة ، لأنّ العَصائِبَ إذا كانت مُتعـدّدة يقعُ بَيْنها من التّخاذُل ما يقَعُ في الوُحْدان المُفْتَرِقين الفاقِدين للعَصبِيّة، إذ تَتَنَزّلُ كلُّ عِصابَةٍ منْهم مَنْزِلَةَ الواحِد، ويَكُون

(أ) في ظ وحدها : وقد ذكر ذلك ، فاسقطتها لتحقيق الربط .

(1) قطعةٌ من حديث في الصحيحين، من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري. أخرجه البخاريّ 1: 91 حديث (335)، 1: 119 حديث (438)، 4: 104 حديث (3132). ومسلم (521) .

(2) سراج الملوك 2: 685 - .

الجانِبُ الّذي عَصائِبُهُ مُتعدّدَة لا يُقاوِم الجانبَ الّذي عَصَبِيَّته واحِدة لأَجْل ذلكَ، فتفهّمْه. واعْلَمْ أنّه أصحّ في الاعْتِبار مما ذهبَ إليه الطُّرْطوشِيّ؛ ولم يحْمِلْه على ذلك إلاّ نِسْيانُ شَأْنِ العَصبِيَّة في جيله وبَلَده. وأنّهم إنّما يَرُدّون الدّفاعَ والحماية والمُطالبةَ إلى الوُجْدان، والجماعةُ النّاشِئةُ عنْهم لا يَعْتبرون في ذلك عَصبِيَّةً ولا نَسَبًا. وقد بيّنا ذلك أوّلَ الكِتاب، مع أنّ هذا وأمثالَه على تقْدير صِحّتِه إنّما هو من الأَسْباب الظّاهِرة، مثْل اتّفاق الجَيْشَيْن في العِدّة، وصِدْق القِتال، وكَثْرة الأَسْلِحَة، وما أَشْبَهها؛ فكيف نَجْعلُ ذلك سَبَبًا كفيلاً بالغَلَب؟ ونحن قد قرَّرْنا الآن أنّ شَيْئًا منها لا يُعارِضُ الأَسْبابَ الخَفِيّة من الحِيَل والخُدَع، ولا الأُمور السّماويَّة من الرُّعْب والخِذْلان الإلهي. فاعْلَمْه وتَفهّمْ أحوالَ الكَوْن. والله مُقدّر اللّيْل والنّهار .

6• فَصْلٌ :

ويَلْحقُ بمَعْنى الغَلَب في الحُروب، وأنَّ أَسْبَابَهُ خَفِيّةٌ وغيرُ طبيعيّة، حالُ الشّهْرة والصّيت؛ فقَلَّ أن تُصادِفَ موضعَها في أحد من طَبقات النّاس، من المُلوك أو العُلماء أو الصّالحين، أو المُنْتحِلين للفضائل على العُموم. فكثيرٌ مِمَّن اشْتَهر بالشرّ وهو بخلافه، وكثيرٌ ممّن تجاوَزَت عنه الشّهْرةُ وهو أحقّ بها / وأهلُها. وقد تُصادف [189ب] موضعَها وتكونُ طِبْقاً على صاحِبِها . والسّببُ في ذلك أنّ الشّهْرة والصّيتَ إنّما هي بالأخْبار، والأَخْبارُ يَدْخُلُها الذّهولُ عن المقاصِد عند التّناقُلِ، ويَدْخُلها التعصّبُ والتَّشيّع، ويَدخلُها الأوهامُ، ويَدْخلها الجَهْلُ بمُطابَقَة الحكايات للأحْوال، لخفائها بالتّلْبيس والتّصنّع، أو لجَهْل النّاقل؛ ويَدْخُلها التّقرّب لأصحاب التّجِلّة والمراتِب

الدُّنْيَويّة بالثّناء والمَدْح، وتَحْسين الأحْوال وإشاعَة الذّكر بذلك. والنّفوسُ مُولَعةٌ بحُبّ الثّناء، والنّاس مُتَطاوِلون إلى الدّنيا وأَسْبابها من جاهٍ أو ثَرْوَة، ولَيْسوا في الأكْثَر براغِبين في الفَضائِل ولا مُنافِسين في أَهْلها؛ وأَيْن مُطابَقةُ الحقّ مع هذه كلّها؟ فتَحْصل الشّهرةُ عن أَسْبابٍ خَفيّةٍ من هذه، وتكونُ غير مُطابِقة. وكلّ ما حَصَلَ بسَبَبٍ خَفيّ فهو الّذي يُعَبّر عنه بالبَخت كما تقرّر. والله أَعْلَم.

38 ۞ فَصْلٌ، في الجِبايةِ وسَبَبِ نَقْصِها(أ) ووُفُورِها

اعلَمْ أنّ الجِبايَة أوّلَ الدَّوْلَة تكون قليلةَ الوَزائِع كثيرةَ الجُمْلة، وآخِرَ الدّوْلة تكونُ كثيرةَ الوَزائِع قليلَةَ الجُمْلَة. والسَّببُ في ذلك أنَّ الدَّوْلَةَ إن كانت على سَنَن الدّين، فلَيْس إلاّ المَغارِمُ الشّرعيّة من الصّدقات والخَراج والجِزْية، وهي قَليلةُ الوَزائِع، لأنّ مِقْدارَ الزّكاة من المال قليلٌ كما عَلِمْتَ، وكذا زكاةُ الحُبوب والماشِيَة، وكذا الجِزَى والخَراجُ وجميعُ المَغارِمِ الشَّرعيّة، وهي حُدودٌ لا تُتَعَدّى. وإن كانت على سَنَن العَصَبيّة والتّغلّب فلا بُدّ من البَداوَة في أوّلها كما تَقَدّم، والبداوةُ تَقْتضي المُسامَحَةَ والمُكارَمَةَ، وخَفْضَ الجناح، والتّجافي عن أَمْوال النّاس، والغَفْلَةَ عن تَحْصيل ذلك إلاّ في النّادِر، فيقلُّ لذلك مِقْدارُ الوَظيفَة الواحِدة، والوَزِيعةِ الّتي تَجْتَمعُ الأَمْوالُ من مَجْموعها. وإذا قلّت الوَزائِعُ والوَظائِفُ على الرّعايا نَشِطوا للعَمل
[190أ] ورَغِبوا / فيه، فيَكْثُر الاعْتِمار، ويتزايدُ لحُصول الاغْتِباط بقِلّة المَغْرَم، وإذا كثُرَ الاعْتِمارُ كثُرت أَعْدادُ تلك الوظائِف والوَزائِع، فكثُرت الجِبايَةُ الّتي هي جُمْلَتُها. فإذا

(أ) ي : قلّتها وكثرتها، وفي ل، العنوان نفسه، وألغي وعُدّل في الحاشية بخط المؤلف على صيغته المثبتة.

اسْتَمَرَّت الدّولة واتَّصلَتْ، وتعاقَب ملوكُها واحدًا بَعْد واحدٍ، واتّصفوا بالكَيْس، وذَهَب سِرُّ البَداوَة والسّذاجَة وخُلُقها من الإغْضاء والتَّجافي، وجاء المُـلْكُ العَضُوضُ والحَضارةُ الدّاعِية إلى الكَيْس، وتخلّق أَهْلُ الدّولة حينئذٍ بخُلُق التَّحَذْلُق، وتكثّرت عوائِـدُهم وحاجاتُهم بسبب ما انْغمسوا فيـه من النّعـيم والتَّرف، فيُكثِّرونَ الوظائِفَ والوَزائِعَ حينئذٍ على الرَّعايا وَالأكَرَة والفلاّحين وسائِر أَهْل المَغارِم، ويَزيدون في كلّ وظيفةٍ ووزيعَة مقدارًا عظيمًا لتَكْثُر لهم الجِبايَةُ، ويَضَعون المكوسَ على البِياعَاتِ وفي أبْواب[أ] المَدينَة كما نَذْكُر بَعْد، ثم تَتَدَرَّجُ الزّياداتُ فيها مِقْداراً[ب] بعد مِقْدارٍ، لتَدَرُّج عوائِد الدّوْلة في التّرف وكَثْرة الحاجاتِ والإنْفاق بسَببه، حتّى تَثْقُلَ المغارمُ على الرّعايا وتَبْهَضَهُم وتَصير عادةً مَفْروضَةً، لأنّ الزّيادَة تدَرَّجَتْ قليـلاً قليلاً، ولم يَشْعُرْ أحـدٌ بمن زادَها على التَّعـيين، ولا من هُو واضِعُهـا، إنّما [تَثْبُت][ج] عـلى الرّعايا كأنّها عادةٌ مَفروضَة، ثمَّ تَزيدُ إلى الخُروج عن حَدّ الاعْتدال، فتَذْهَبُ غِبْطةُ الرّعايا في الاعْتمار لذَهاب الأَمَل من نُفوسِهم بقِلَّة النَّفْع فيه، إذا قابَل بَيْن نَفَقَتِه ومَغارِمه، وبَيْن ثَمَرته وفائِدَته، فتَنْقَبِضُ[د] كثيرٌ من الأَيْدي عن الاعْتِمار جُمْلَةً، فتنقُصُ جُمْلَةُ الجِبايَة حينئذٍ بنُقْصان بَعْض تلك الوَزائِع منها. ورُبّما يَزيدون في مِقْـدار الوَظائِف إذا رأَوْا ذلك النّقْص في الجِبايَة ويَحْسبونَه جَبْرًا لما نَقُص، حتّى تَنْتَهـي كـلُّ وَظيفَـةٍ وَوَزيعَـةٍ إلى غايَـةٍ لَيْس وراءَها نَفْعٌ ولا فائِـدة ، لكَثْرة الإنْفاق حينئـذٍ في الاعْتِمار،/ وكَثْرةِ المَغارِمِ وعَدَم وفاءِ الفائِدة المَرْجُوّة به. فلا تَزال الجُمْلةُ في نَقْصٍ، [190ب] ومِقْدارُ الوَزائِع والوَظائِف في زيادةٍ، لما يَعْتَقدونَه من جَبْر الجُمْلَة بها، إلى أن يَنْتَقِضَ

(أ) في ي ل : الأبواب (ب) ل ي : بمقدار (ج) ظ : ثبتت (د) ل : فيتقبّض .

العُمْرانُ بذهاب الآمال من الاعْتِمار، ويَعودُ وَبالُ ذلكَ على الدّوْلَة، لأنّ فائِدَة الاعْتِمار عائدةٌ إليها .

وإذا فَهِمْتَ ذلكَ، عَلِمْتَ أنّ أَقْوى الأسْباب في الاعْتِمار، تَقْليلُ مِقْدار الوَظائِف على المُعْتَمرين ما أمْكن؛ فبذلكَ تَنْشط النُّفوسُ إليه لِيَقينِها بإدْراك المَنْفَعَة فيه. واللهُ مالكُ الأمور.

39 ۞ فَصْلٌ، فِي ضَرْبِ المُكوسِ أواخِرَ الدُّوَل

اعلَمْ أنّ الدّوَل تكون في أوّلها بَدَوِيّةً كما قُلْنا، فتكون لذلكَ قَليلَةَ الحاجاتِ لعَدَم التّرَف وعَوائِده، فيكونُ خَرْجُها وإنْفاقُها قَليلاً، فيكونُ في الجِبايَة حينئذٍ وفاءٌ بأزْيَدَ منها، بل يَفْضُل منها كثيرٌ عن حاجاتِها. ثم لا تَلْبثُ أن تأْخذَ بِدينِ الحَضارة والتّرَف وعوائِدها، وتَجْري على نَهْج الدُّوَل السالِفة قبلَها، فيَكْثُر لذلكَ خَرْج أَهْل الدّوْلَة، ويَكْثُر خَرج السُّلْطان خُصوصًا كثرةً بالغةً بِنَفَقَتِه في خاصّتِه، وكَثْرةِ عَطائِه؛ ولا تَفي بذلك الجِبايَةُ. فتَحْتاجُ الدّوْلةُ إلى الزِّيادَة في الجِبايَة، لما تَحْتاجُ إليْه الحامِيةُ من العَطاء، والسُّلْطانُ من النَّفَقة؛ فيَزيدُ في مِقْدار الوَظائِف والوَزائِع أولاً كما قُلْناه، ثمّ يَزيدُ الخَرْج والحاجاتُ بالتّدْريج في عوائِد التّرَف وفي العَطاء للحامِيَة، ويُدْرِكُ الدَّوْلَةَ الهَرَمُ، وتَضْعُف عِصابَتُها عن جِباية الأَمْوال من الأعْمال والقاصِيَة، فتقلّ الجِبايَةُ وتَكْثُرُ العوائِدُ، وتكثُر بكَثْرتِها أرْزاقُ الجُنْد وعطاؤُهم. فيَسْتَحْدِثُ صاحبُ الدّوْلة أنواعاً من الجِبايَة يَضْرِبُها على البِياعات، ويفرض لها قَدْرًا مَعْلومًا على الأثْمان في الأسْواق، وعلى أعْيان السِّلَع في أبْواب المَدينَة. وهو مع هذا مُضْطَرّ

لذلك، بما دَعاه إليه/ تَرَفُ النّاس من كَثْرة العَطاء، مع زيادة الجُيوشِ والحامِية. ورُبّما [191أ] يَزيدُ ذلك في أواخِرِ الدّوَل زيادةً بالِغَةً، فتكسدُ الأسواقُ لفَساد الآمال، ويُؤْذِنُ ذلك باخْتِلال العُمْران، ويَعُودُ على الدَّوْلة؛ ولا يَزالُ ذلك يتَزايدُ إلى أنْ يَضْمَحِلّ.

وقد كان وقَعَ منه بأمْصار المَشْرق في أُخْرَيات الدّوْلَة العبّاسيّة والعُبَيْدِيّة كثيرٌ، وفُرِضَت المغارِمُ حتّى على الحاجّ في المَوْسِم، وأسْقط صلاحُ الدّين بنُ أيّوب تلك الرّسوم جُملةً وأعاضَها[(أ)] بآثار الخَيْر. وكذلك وقَعَ بالأَنْدَلُس لعَهْد الطّوائِف، حتّى مَحا رَسْمَه يوسفُ بن تاشِفِين أميرُ المُرابِطِين. وكذلك وقَعَ بأمْصار الجَرِيدِ بإفْرِيقِيّة لهذا العَهْد حين اسْتَبَدَّ بها رُؤَساؤُها. و ﴿ اللّهُ لَطِيفٌ بِعِبادِهِ ﴾ [سورة الشورى، من الآية 19].

40 ◎ فَصْلٌ، في أنّ التّجارة من السُّلطان مُضِرّةٌ بالرّعايا، مُفْسِدةٌ للجِباية

اعْلَمْ أنّ الدّوْلَة إذا ضاقَتْ جِبايَتُها بما قَدّمناه من التّرَف وكَثْرة العَوائد والنّفقات، وقَصَّرَ الحاصِل من جِبايتها على الوَفاء بحاجاتِها ونَفَقاتِها، واحْتاجَتْ إلى مَزيد المالِ والجِبايَة، فتارةً بوَضْع المكوس، على بِياعَات الرّعايا وأسْواقِهم كما قَدّمنا ذلك في الفَصْل قَبْلَه، وتارةً بالزّيادَة في ألْقاب المُكُوس، إن كانت قد اسْتُحْدِثَتْ من قَبْل، وتارةً بمقاسَمَة العُمّال والجُباة وامْتِكاك عِظامِهم، لما يَرَوْن أنّهم قد حَصلوا على طائِلٍ من أمْوال الجِبايَة لا يُظْهِرُه الحُسْبان، وتارةً باسْتِحْداث التّجارة والفَلْح للسُّلْطان، حِرْصاً على تَنْمِية الجِبايَة، لَمّا يَرَوْن التجّارَ والفَلاّحين يَحْصُلون على الفَوائِد والغَلاّت مع يَسارة أمْوالهم، وأنّ الأرْباحَ تكونُ على نِسْبَة رُؤوس الأمْوال. فيَأْخُذون في اكْتِساب الحَيَوانِ

(أ) ظ ج ي، وفي ل: وأعاض عنها بالخير.

والنّبات لاسْتِغلالِه، وفي شراء البَضائع والتَّعرُّض بها لحَوَالَة الأَسْواق، يَحْسِبون ذلك من إدْرار الجِبايَة وتَكْثِير الفَوائِد، وهو غَلَطٌ عَظيمٌ، وإدخالٌ للضّرَر على الرّعايَا من وُجوهٍ مُتعَدّدَة .

[191ب] / فأَوّلاً، مُضايَقَةُ الفَلاّحين والتُجّار في شِراء الحَيَوان والبَضائِع، وتَيْسير أَسْباب ذلك ؛ فإنّ الرَّعايا مُتكافِئون في اليَسار أو مُتقاربون ، ومُزاحَمة بَعْضِهم بعضاً تَنْتَهي إلى غايَة مَوْجودهم أو [تَقْرُب][(أ)] ، وإذا رَافَقَهم السُّلْطانُ في ذلك، ومالُه أَعْظَمُ كثيرًا منْهم، فلا يكادُ أحدٌ منهم يَحْصُل على غَرَضِه في شَيْءٍ من حاجاتِه، ويدْخُل على النّفوس من ذلك غَمٌّ ونَكَدٌ .

ثم إنّ السُّلْطانَ قد يَنْتزِعُ الكثيرَ من ذلك، إذا تعرَّضَ له غَصْباً أو بأَيْسَر ثَمَنٍ، أَوْ لا يَجِدُ من يُنافِسُه [في شِرائِه][(ب)] فَيَبْخَسُ ثَمَنَهُ على بائِعه .

ثم إذا حَصَلَت فوائِدُ الفِلاحَة ومُغَلُّها كلُّه من زَرْع أو حَريرٍ أو عَسَلٍ أو سُكّر أو غَيْر ذلك من أَنْواع الغَلاّت، وحَصلت بَضائعُ التّجَارَة من سائِر الأَنْواع، فلا يَنْتظِرون به حَوَالة الأَسْواق ولا نَفَاق البِياعَات، لما تَدْعوهم إليه تَكاليفُ الدَّوْلَة، فَيُكَلّفون أهلَ تلك الأَصْناف من تاجرٍ أو فَلاّحٍ بشِراء تلك البَضائِع، ولا يَرْضَوْن في أَثْمانِها إلاّ القِيَمَ وأَزْيَد، فَيَسْتَوعِبون في ذلك نَاضَّ أَمْوالِهم ، وتَبْقى تلك البضائِعُ بأَيْديهم عُروضًا جامِدةً، ويَمْكثون عُطُلاً من الإدارَة الّتي فيها كَسْبُهم ومَعاشُهم . ورُبّما تَدْعوهم الضّرورةُ إلى شيءٍ من المال، فيَبيعون تلك السِّلَعَ على كَسادٍ من الأَسْواق بأَبْخس ثَمن. ورُبّما يَتَكَرّرُ ذلك على التّاجِر أو الفلاّح منهم بما يَذْهب

(أ) ظ : تقربهم (ب) من ل ي .

برأس مالِه، فَيَقْعُدُ عن سوقِه، ويتَعَدّد ذلك ويَتَكَرّر، ويدْخل به على الرّعايا من العَنَتِ والمُضايَقَة وفَساد الأَرْباح ما يَقْبِضُ آمالَهم عن السّعْي في ذلك جُمْلَةً، ويؤدّي إلى فَسَادِ الجِباية ؛ فإنّ مُعظَمَ الجِبـايَة إنّما هي من الفلاّحين والتُّجّـار ، لا سِيّما بعـد وَضْع المكوس ونُموّ الجِبايَة بها ؛ فإذا انْقَبَضَ الفلاّحون عن الفِلاحة ، وقَعدَ التّجـارُ عن التّجارة، ذَهَبَت الجِبايَةُ جُمْلَةً أو دَخلها النّقصُ المُتفاحِش .

[192أ] / وإذا قايَسَ السُّلْطانُ بَيْن ما يَحْصُل لـه من الجِبايَة وبَيْن هـذه(أ) الأَرْباح القَليلة، وَجَدَها بالنّسْبة إلى الجِبايَة أقلَّ من القَليل. ثمّ إنَّه ولو كان مُفيدًا فَيَذْهبُ له بحَظّ عظيمٍ من الجِبايَة فيما يُعايِنُهُ من شِراء وبَيْع؛ فإنّه من البَعيد أن يُؤْخَذَ منـه فيـه المَكْسُ. ولو كان غيرُه في تلك الصّفَقات لكان مَكْسَبُها كلّها حاصلاً من جُمْلة الجِبايَـة. ثم فيه التعرُّضُ لفَساد عُمْرانِه، واخْتلالِ الدّوْلَة بفَسادِه ونَقْصِه؛ فإنّ الرّعايا إذا قَعَدوا عن تَثْمير أَمْوالهم بالفِلاحة والتّجارَة ، نقُصَتْ وتلاشَتْ بالنّفَقات، وكان فيها تَلاَفُ أحوالِهم، فافْهَمْ ذلك .

ولقد كان الفُرْس لا يُمَلِّكون عليهم إلاّ من أَهْل بَيْت المَمْلَكَة، ثمّ يَخْتـارونَه من أَهْل الفَضْل والدّين والأَدَب والسّخاء والشّجاعة والكَرَم، ثم يَشْتَرِطون عليـه مع ذلك العَدْلَ ، وأن لا يتّخذ ضَيْعَةً فيضرّ بجيرانه ، وأن(ب) لا يُتاجِر(ج) فيُحِبّ غـلاءَ الأسْعَار في البَضائِع، ولا يَسْتَخْدم العبيدَ فإنّهم لا يُشيرون بخَيْر ولا مَصْلَحة.

واعلَمْ أنَّ السُّلْطانَ لا يُنَمّرُ مالَه ولا يُدِرُّ موجودَه إلاّ الجِبايةُ؛ وإدْرارُها إنّما يكـون بالعَـدْل في أَهْـل الأَمْـوَال والنّظـرِ لهـم؛ فبـذلك تَنْـشط(د) آمـالُهم، وتَنْـشرحُ

(أ) ل: وبين ما يحصل له من الأرباح القليلة (ب) من ظ وحدها (ج) ل : يتجر (د) كذا في ظ ج ، وفي ل ي: تنبسط.

صدورُهم للأَخْذ في تَثْمير الأَمْوال وتَنْمِيَتِها؛ فتعْظُم منها جِبايَة السُّلْطان. وأمّا غير ذلك للسُّلْطان[أ] من تجارةٍ أو فَلْحٍ فإنّما هو مَضَرَّةٌ عاجِلَة للرّعايا وفَسادٌ للجِبايَة ونَقْصٌ للعِمارَة. ولقد يَنْتَهي الحالُ بهؤلاء المُنْتَحِلين للتّجارة والفِلاحَة من الأُمراء والمُتَغَلِّبين في البُلْدان، أنّهم يَتعرّضون لِشراء الغلاّت والسِّلَع من أرْبابِها الوارِدين إلى بَلَدِهم، ويَفْرِضون لذلك من الثّمَن ما يَشاؤون، ويَبيعونَها في وَقْتِها لمن تَحْت أيديهم من الرَّعايا بما يَفْرِضُونَه من الثّمن. وهذه أشدُّ من الأُولَى، وأقربُ إلى فَسادِ / الرَّعِيّة [192ب] واخْتلال أَحْوالِهم. ورُبَّما يَحْمِل السُّلطانَ على ذلك من يُداخِلُه من هذه الأَصْناف، أعْني التُّجّارَ والفلاّحين بما هي صِناعَتُه الّتي نَشأَ عليها، فيَحْمِلُ السُّلطانَ على ذلك ويَضْرِب معه بسَهْمٍ لنَفْسِه ليَحْصُل على غَرَضِه من جَمْع المال سَريعاً، سِيّما مع ما يَحْصُل له من التّجارة بلا مَغْرمٍ ولا مَكْسٍ، فإنّها أجْدرُ بنُموّ المال[ب]، وأَسْرعُ في تَثْميرِها؛ ولا يُفْهم مع ذلك ما يَدْخُلُ على السُّلْطان من الضَّرَر بنَقْص جِبايَته؛ فَيَنْبَغي للسُّلْطان أن يَحْذَر من هؤلاء، ويُعرِضَ عن سِعَايَتِهم المُضِرَّة بجِبايَته وسُلْطانه. والله يُلْهِمُنا رُشْدَ أَنْفُسِنا، ويَنْفَعُنا بصالح أَعْمالِنا، لا رَبَّ غيرُه.

41 ۞ فصلٌ، في أنّ ثَرْوَةَ السُّلْطان وحاشِيَتِه إنّما تكونُ في وَسَط الدّولة

والسَّببُ في ذلك، أنّ الجِبايَةَ في أَوّل الدَّوْلَة تتوزَّعُ على القَبيل وأَهْل العَصَبِيَّة بِمِقْدار غَنائِهم وعَصَبِيَّتِهم، ولأنّ الحاجةَ إليهم في تَمْهيد الدَّوْلَة كما قُلْناه من قَبْل. فرَئِيسُهم في ذلك مُتَجافٍ لهم عَمّا يَسْمونَ إليه من الجِبايَة، مُعْتاضٌ عن ذلك

(أ) من ظ ج وسقط من ل ي (ب) من ظ، وفي بقية الأصول: الأموال.

بما هو يَرومُ من الاسْتِبْداد عليهم، فَلَهم(أ) عليه عَزَّةٌ وله إليهم حاجَةٌ. فلا يَطِيرُ في سُهْمانه من الجِبايَة إلاّ الأقلّ من حَاجَتِه. فتجدُ حاشِيَتَهُ لذلك وأذيالَهُ من الوُزَراء والكُتّاب والمَوالي مُمْلِقين في الغالِب، وجاهُهم مُتَقَلّص لأنّه من جاهِ مَخْدومِهم، ونِطاقُه قد ضاقَ بمَنْ يُزاحِمُه فيه من أَهْل عَصَبِيَّتِه.

فإذا استَفْحلَتْ طَبيعةُ المُلْك، وحَصَلَ لصاحِب الدّوْلَة الاسْتِبْدادُ على قَوْمه، قَبَضَ أيديَهُم عن الجِبايات، إلاّ ما يَطِيرُ لهم بَيْن النّاس في سُهْمانِهم، وتقلّ حُظوظُهم إذ ذاك لقِلَّة غَنائِهم في الدّوْلَة بما / انْكَبَحَ من أَعِنَّتِهم، وصارَ المَوالي [193أ] والصَّنائِعُ مُساهِمين لهم في القِيام بالدّوْلَة وتمهيد الأَمْر؛ فيَنْفَرِدُ صاحبُ الدّولة حينئذٍ بالجِبايَة أو مُعْظَمِها، ويَحْتوي على الأَمْوال ويَحْتَجِنُها للنَّفَقَة في مُهِمّات الأَحْوال، فتكْثُرُ ثَرْوَتُه، وتَمْتَلِئُ خَزائِنُه، ويَتّسِع نطاقُ جاهِه، ويَعْتزّ على سائِر قَوْمه، فيَعْظُمُ حالُ حاشِيَته وذَويه، من وَزيرٍ وكاتِبٍ وحاجِبٍ ومَوْلى وشُرْطِيّ، ويَتّسعُ جاهُهم، ويَقْتَنونَ الأَمْوالَ ويتأثّلونَها.

ثُمَّ إذا أَخَذَت الدَّوْلَةُ في الهَرَم، بتَلاشي العَصَبِيّة وفَناء القَبيل الماهِدين للدّوْلَة، احْتاجَ صاحِبُ الأَمْر حينئذٍ إلى الأَعْوان والأَنْصار، لكَثْرة الخَوارِج والمُنازِعين والثُوّار؛ وتَوَهَّم الانتِقاضَ، فصار خَراجُه لظُهَرائِه وأعْوانِه، وهم أَرْبابُ السّيوف وأهلُ العَصَبِيّات، وأَنْفق خزائِنَه وحاصِلَه في مُهِمّات جَبْر الدّوْلَة، وقلّتْ مع ذلك الجِبايَةُ لما قدّمْناهُ من كَثْرة العَطاء والإنْفاق، فيَقِلُّ الخَراجُ، وتَشْتَدّ حاجةُ الدّوْلَة إلى المالِ، فيتقلَّصُ ظِلُّ النّعْمَة والتّرف عن الخواصّ والحُجّاب والكُتّاب بتقلُّص الجاهِ عنْهم،

(أ) ظ ج ، وفي ل ي : فله عليهم عزة .

وضيقِ نِطاقِه على صاحبِ الدّوْلَة. ثمّ تشْتدّ حاجةُ صاحِب الدّوْلَة إلى المال، ويُنْفِقُ أبناءُ البِطانَة والحاشِية ما تأثّل آباؤُهم من الأمْوال في غيْر سَبيلها من إعانَة صاحِب الدّوْلَة، ويُقْبِلون على غيْر ما كان عليه آباؤُهم وسَلَفُهم من المُناصَحَة ، ويرَى صاحبُ الدّوْلَة أنّهُ أحَقُّ بتلك الأمْوال الّتي اكْتُسِبت في دَوْلَة سَلَفه وبجاهِهِمْ(أ)، فيَصْطَلِمُها وينْتَزِعُها منْهم لنَفْسه شيئًا فشيئًا وواحدًا بَعْد واحِدٍ، على نِسْبَة رُتَبِهم، وتتنكَّرُ الدّوْلَةُ لهم ، ويَعودُ وَبالُ ذلك على الدّوْلَة بفَناء حاشِيَتِها ورِجالاتِها وأهْل الثّروة والنّعْمة من بِطانتِها، ويتقوّضُ بذلك كثيرٌ من مَباني المَجْد / بَعْد أن يَدْعَمه أهلُه ويَرْفَعوه(ب) . [193ب]

وانْظُرْ ما وقَع من ذلك لوُزراء الدّولة العبّاسيّة في بَني قَحْطَبة، وبَني بَرْمَك ، وبَني سَهْل ، وبَني طاهِر ، وأَمْثالِهم . ثمّ في الدّوْلة الأُمَويّة بالأنْدَلُس عند انْحلالها أيامَ الطّوائِف، في بَني شُهَيد، وبَني أبي عَبْدة، وبَني حُدَيْرَة، وبَني بُرْد، وأَمْثالِهم؛ وكذا في الدُّوَل الّتي أدْركناها لعَهدنا ؛ سُنّة الله ﴿ولَن تَجِدَ لسُنّة الله تَبديلاً﴾ [سورة الأحزاب، من الآية 62] .

1• فَصْلٌ :

ولِمَا يَتوقّعُه أهلُ الدُّوَل من أمْثال هذه المَعاطِب ، صار الكَثيرُ منهم يَنْزِعون إلى الفِرار عن الرُّتَب ، والتَّخَلُّص عن رِبْقَة السُّلْطان بما حَصل بأيْديهم من مَال الدَّوْلَة إلى قُطْر آخَر، ويَرَوْنَ أنّه أهْنأُ لهم وأسلَمُ في إنْفاقِه وحُصولِ ثَمَرتِه؛ وهو من الأَغْلاط الفاحِشَة والأَوْهام المُفْسِدة لأَحْوالهم ودُنْياهم .

(أ) في ج ل ي : وبجاهه (ب) ي : يرْفعونه .

واعْلَمْ أنَّ الخَلاصَ من ذلك بعد الحُصول فيه، عسيرٌ مُمْتَنِعٌ؛ فإن صاحِبَ هذا الغَرَضِ إن كان هو المَلِكُ بنَفْسه، فلا تُمَكّنهُ الرّعيّةُ من ذلك طَرْفَةَ عَيْنٍ، ولا أهلُ العَصَبِيّة المُزاحِمون له، بل في ظُهور ذَلك منه هَدْمُ مُلْكِه وتَلافُ نَفْسِه، لمجاري العادَة بذلك ؛ لأَنّ رِبقَة المُلْك يَعْسُر الخَلاصُ منها ، سِيّما عند اسْتِفْحال الدَّوْلَة وضيق نِطاقها، وما يَعْرِض فيها من البُعْد عن المَجْد والخِلال والتَّخَلُّق بالشَّرّ. وأمّا إن كان صاحبُ هذا الغَرَضِ من بِطانَة السُّلْطان وحاشِيَته وأَهْلِ الرُّتَب في دَوْلته، فقلَّ أن يُخَلَّى بَيْنَه وبَيْن ذلك.

أمّا أوَّلاً، فَلِما يراهُ الملوكُ أنّ ذَوِيهم وحاشِيَتَهم، بل وسائِرَ رعاياهم مماليكٌ لهم، مُطَّلِعون على ذاتِ صُدورهم، فلا يَسْمَحونَ بحلّ رِبْقَته من الخِدْمة، ضَنانَةً بأسْرارِهم وأحْوالهم أن يطّلع عليها أحَدٌ، وغَيْرَةً من خِدْمَته لِسِواهم.

ولقد كان بَنو أُميّة بالأَنْدَلُس يَمْنَعونَ أَهلَ دَوْلَتِهم من السّفر لفَريضة الحَجّ، لما يَتَوهَّمونه من وُقوعهم بأَيْدي بَني العَبّاس؛ فلم يَحُجَّ سائرَ أيّامهم أحدٌ من أهل دَوْلَتهم، وما أُبيحَ / الحَجُّ لأَهْل الدُّوَل من الأَنْدَلُس إلاّ بعد فَراغ شَأْن الأُمَويّة [194أ]
ورُجوعِها إلى الطَّوائِف.

وأما ثانياً، فإنّهم وإن سَمحوا بحَلّ رِبقَته هو، فلا يَسْمحون بالتّجافي عن ذلك المال، لِمَا يَرَوْن أنّه جُزءٌ من مالِهم كما كان ربُّه جُزءًا من دَوْلتهم، إذ لم يُكتَسَبْ إلاّ بها وفي ظلّ جاهِها؛ فتحومُ نفوسُهم على انْتِزاع ذلك المال، أو إبقائه كما هو جُزءًا من الدَّوْلَة، يَنْتَفِعون به .

ثم إذا تَوَهَّمْنا أنّه خَلَص بذلك المال إلى قُطْر آخر؛ وهو في النّادر الأقلّ، فتمتَدُّ إليه أَعْيُن المُلوك بذلِك القُطْر، ويَنْزعونَه(أ) بالإزهاب والتّخْويف تَعْريضاً، أو بالقَهْر ظاهِراً، لما يَرَوْن أنّـه مالُ الجِبايَة والدُّوَل، وأنّهُ مُستَحَقٌّ للإنفاق في المَصالِح. وإذا كانت عُيونُهم تَمتَدُّ إلى أَهْل الثَّرْوَة واليَسار المكْتَسَبِيْنَ من وُجـوه المَعاش، كمـا ذكَرْناه، فأحْرَى بها أن تَمْتَـدَّ إلى مال(ب) الجِبـايَة والدُّوَل الّتي تَجِدُ السّبيـلَ إليـه بالشّرع والعادَة. وانْظُرْ ما وقعَ لقاضي جَبَلَة، الثّائر بها على ابن عَمّار صاحبِ طَرابُلْس، لمَّا غَلَبه الفرَنْج عليها ونَجا إلى دِمَشْق، ثم إلى بَغْداد، وبها السُّلْطان بركيارق بن مَلِكْشَاه، وذلك آخرَ المائة الخامِسة، فجاءَهُ وزيرُ السُّلْطان واسْتَقْرض منه غالبَ مالِه، ثم اسْتَصْفَوْه جميعاً، وكان لا يُعَبَّر عنه كَثْرَةً .

ولقد حاولَ السُّلْطانُ أبو يَحْيى زكريّاء بن أحْمد اللَّحْيانيّ، تاسِعُ أو عاشِرُ مُلوك الحَفْصِيّين بإفْريقيّة، الخروجَ عن عُهْدَة المُلْك واللَّحاق بمصْر، فِرارًا من طَلب صاحِب الثّغور الغَرْبيَّة لمَّا اسْتَجْمع لغَزْو تُونِس، فاسْتَعْمل اللَّحْيانيّ الرّحْلَةَ إلى ثَغْر طَرابُلْس يُوَرّي بتَمْهيده، وركبَ السّفينَ من هُنالك، وخلَص إلى الإسْكَنْدريّة، بعد أن حَمَلَ جميعَ ما وجَدَه ببيْت المال من الصّامِت والذَّخِيرَة، وباعَ كلَّ ما كان بخَزائِنهم من المَتاع والعَقّار والجَوْهَر، حتّى الكُتُب، واحْتَمل ذلك كلَّه إلى مِصْر، ونزلَ على المَلِكْ النّاصر محمّد بن قلاوُون سـنةَ / تِسعَ عَشْرةَ من المائـة الثّامِنـة، فأكْـرمَ نُزُلَـه [194ب] ورفَع مَجْلِسَه، ولم يَزَلْ يَسْتَخْلِص ذَخيرتَه شَيْئًا فشَيْئًا بالتّعْريض، إلى أن حَصَل عليها، ولِم يَبْقَ معاشُ ابن اللَّحْيانيّ إلاّ في جِرايَتِه الّتي فَرَضَ له؛ إلى أن هَلَكَ في سَنة ثمانٍ وعِشْرين، حَسْبَما نَذْكُره في أَخْبارِه.

(أ) في بقية الأصول : وينتزعونه (ب) ل ي : أموال .

فهذا وأمْثالُه من جُمْلة الوِسْواس الّذي يَعْتري أَهْل الدُّوَل، لما يَتوقّعونه من مُلوكهم من المَعَاطِب، وإنّما يَخْلُصون إن اتّفق لهم الخَلاصُ بأَنْفُسِهم؛ وما يَتوهّمونه من الحاجَة فغلَطٌ ووَهْمٌ. والّذي حَصَل لهم من الشّهْرة بخدمة[أ] الدّوَل، كافٍ في وِجْدان المَعاش لهم بالجِرايات السُّلْطانيّة، أو الجاهِ في انْتحال طُرُق الكَسْب من التّجارة والفِلاحَة. والدُّوَلُ أَنْسابٌ؛ لكن: [من الكامل]

النَّفْسُ راغِبَةٌ إذا رَغَّبْتَهـا وإذا تُرَدُّ إلى قَليـلٍ تَقْنَعُ[1]

واللهُ ﴿الرَّازِقُ ذو القُوَّة المتين﴾ [سورة الذّاريات، من الآية 58].

42 ۞ فَصْلٌ، في أَنّ نَقْصَ العَطاء من السُّلْطان نَقصٌ في الجِبايَة

والسّبَبُ في ذلك، أنّ الدّوْلَة والسُّلْطانَ هي السّوقُ الأَعْظَمُ للعالَم، ومنه مادّةُ العُمْران. فإذا احْتجَنَ السُّلطانُ الأَمْوالَ والجِبايات، أو فُقِدَتْ فلم يَصْرفْها في مَصارِفِها، قَلَّ حينئذٍ ما بأَيْدي الحاشِيَة، وانْقطع أيضاً ما كان يَصلُ منهم لحاشِيَتِهم وذَويهم، وقلَّتْ نَفقاتُهم جُمْلَةً، وهم مُعْظَم السّواد، ونَفقاتُهم أكثَرُ مادّة للأسْواق من سِواهُمْ؛ فيقَعُ الكَسادُ حينئذٍ في الأَسْواق، وتَضْعُف الأَرْباحُ في المتاجِر لقِلّة الأَمْوال، فيقلّ الخَراجُ لذلك، لأنّ الخَراجَ والجِبايَةَ إنّما تكونُ من الاعْتمار والمُعامَلات، ونَفاق الأَسْواق، وطَلبِ النّاس للفَوائِد والأَرْباح. ووبَالُ ذلك عائِدٌ على الدّوْلَة بالنّقْص

(أ) ل: لخدمة.

(1) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، الديوان 145، وشرح أشعار الهذليين 1 : 3 من قصيدة:
أمِنَ المنـونِ ورَيْبِها تتوجّعُ والدّهر ليس بمُعْتب من يجزعُ

لقِلَّة أَمْوال السُّلْطان حينئذٍ بقِلَّة الخَراج . فإنّ الدّوْلَة -كما قُلْناه - هي السّوق الأَعْظم، أُمُّ الأَسْواقِ كلّها، وأَصْلُها ومادَّتُها في الدَّخْل والخَرْج؛ فإذا كَسَدَت وقلَّت مَصاريفُها، فأَجْدَرُ بما بَعْدَها من الأَسْواق أن / يَلْحَقَهَا مثلُ ذلك وأشدُّ منه. وأيضاً، [195أ] فالمالُ إنّما هو مُتَرَدّدٌ بَيْن الرَّعيّة والسُّلْطان ، منْهم إليْه ، ومنه إلَيْهم، فإذا حَبَسه السُّلْطانُ عندَه فقدَتْه الرّعيَّة. سُنَّة الله في عِبادِه.

43 ۞ فَصْلٌ، في أنّ الظُّلْمَ مُؤْذِنٌ بخَرابِ العُمْران

اعْلَمْ أنّ العُدْوانَ على النّاس في أَمْوَالهم، ذاهِبٌ بآمالِهم في تَحْصِيلها واكْتِسابِها، لما يَرَوْنه حينئذٍ من أنَّ غايَتَها ومصيرَها انتِهابُها من أَيْديهم. وإذا ذَهبَتْ آمالُهم في اكْتِسابِها وتَحْصيلِها انْقَبَضَتْ أيديهم عن السَّعْي في ذلك. وعلى قَدْر الاعْتِداءِ ونِسْبَتِه يكون انْقِباضُ الرَّعايا عن السَّعْي في الاكْتِساب . فإنْ كان الاعْتداء كثيرًا وعامّاً في جَميع أبواب المَعاش، كان القُعود عن الكَسْب كذلك، لذَهابه بالآمال جُمْلةً بدُخوله من جَميع أبوابها؛ وإنْ كان الاعْتِداءُ يَسيراً، كان الانْقِباضُ عن الكَسْب على نِسْبَته. والعُمْرانُ ووُفورُه ونَفَاقُ أَسْواقه، إنّما هو بالأَعْمال وسَعْي النّاس في المَصالِح والمكاسِب ذاهبين وجائين. فإذا قَعدَ النّاسُ عن المَعاش، وانقبَضتْ أيديهم عن المكاسِب، كَسَدَتْ أَسْواقُ العُمْران، وانتقَضَت الأَحْوالُ، وابْذَعَرَّ النّاس في الآفاق من غَيْر تلك الإيالَة، وفي طلب الرِّزْق فيما خَرَج عن نِطاقها. فَخَفَّ ساكِنُ القُطْر، وخلَت دِيارُه، وخرِبَتْ أَمْصارُه، واختلَّ باخْتِلاله حالُ الدَّوْلَة والسُّلْطان؛ لِما أنَّها صورةٌ للعُمْران تَفْسُدُ بفَسادِ مادَّتها ضرورةً.

وانْظُرْ في ذلك ما حكاه المَسْعوديّ[1] في أَخْبار الفُرْس عن الموبَذان، صاحِب الدِّين عندهم أيّامَ بَهْرام بن بَهْرام، وما عَرَّض به للمَلِك في إنْكار ما كان عليه من الظُّلْم والغفْلة عن عائِدَته على الدَّوْلَة، بضَرْب المِثال في ذلك على لِسان البُوم، حين سَمِع المَلِكُ أصواتَها، وسأَلَه / عن فَهْم كَلامِها، فقال: إنَّ بُومًا ذَكَرًا يَروم [195ب] نِكاحَ بُومٍ أُنْثى، وأنّها شَرَطَت عليه عِشْرين قَرْية من الخَراب في أيّام بَهْرام لِتَنوحَ[أ] فيها، فقَبِل شَرْطَها، وقال لها: إن دامَتْ أيّامُ المَلِك أَقْطَعْتُكِ أَلْفَ قَرْيةٍ ، وهذا أسْهَلُ مَرامٍ. فتنبَّه المَلِكُ من غَفْلَته وخَلا بالموبَذان وساءَلَهُ عن مُراده ، فقال له : أيّها المَلِك، إنَّ المُلْكَ لا يَتِمُّ عِزُّه إلاّ بالشّريعة والقِيامِ لله بطاعَته، والتَّصرُّفِ تَحْت أَمْره ونَهْيه؛ ولا قِوَام للشّريعَة إلاّ بالمَلِك، ولا عِزَّ للمَلِك إلاّ بالرِّجال ، ولا قِوامَ للرِّجال إلاّ بالمال؛ ولا سَبيلَ إلى المال إلاّ بالعِمَارَة؛ ولا سبيلَ للعِمارة إلاّ بالعَدْل. والعَدْلُ الميزانُ المَنصوبُ بين الخَليقَة ، نَصَبَهُ الرَّبُّ، وجعَل له قَيِّماً، وهو المَلِك. وإنّك أيُّها المَلِك عَمَدْتَ إلى الضِّيَاعِ، فانْتَزَعْتَها من أَرْبابها وعُمَّارها؛ وهم أرْبابُ الخَراج ومن تُؤْخَذُ منهم الأَمْوَالُ، وأقطَعْتَها الحاشِيَةَ والخَدَم وأرْبابَ البِطالَة، فتركوا العِمَارة، والنَّظَرَ في العَواقِب وما يُصْلِح الضِّياعَ، وسُومِحوا في الخَراج لقُرْبِهم من المَلِك. ووَقَع الحَيْفُ على من بَقِيَ من أَرْباب الخَراج وعُمَّارِ الضِّياع؛ فانجَلَوْا عن ضِياعِهم، وخَلَّوْا دِيارَهم، وآوَوْا إلى ما بَعُدَ أو تعذّر[ب] من الضِّياع فسَكَنوها، فقَلّت العِمارَة، وخربت الضِّياعُ، وقَلّت الأَمْوالُ، وهَلَكَت الجنودُ والرَّعيّة، وطَمِعَ في مُلْك فارِس من

(أ) سقط من ي (ب) سقط من ل .

(1) مروج الذهب 1: 292- (595 - 599) .

[196أ] جاوَرهم من المُلوك، لعِلْمهم بانقِطاع الموادّ الّتي لا تَسْتقيم دعائِمُ المُلْك إلاّ بها. فلما سَمع المَلِكُ ذلك أَقبل على النَّظر في مُلكه، وانتُزِعَت الضِّياعُ من أَيْدي الخاصَّة ورُدَّت على أَرْبابها، وحُملوا على رُسومِهم السّالِفَة، وأُخِذوا بالعِمارَة، وقويَ من ضَعُفَ منهم، / فعَمَرت الأرضُ، وأَخْصَبت البلادُ، وكثُرت الأموالُ عند جُباة الخَراج، وقَوِيَتْ الجنودُ، وقُطِعت موادّ الأَعداء، وشُحِنَت الثّغور، وأقبلَ المَلِكُ على مُباشرة أُموره بنَفْسه، فَحَسُنَتْ أيّامُه، وانتظم مُلكهُ.

فَتَفهّمْ[أ] من هذه الحِكاية أنّ الظّلْمَ مخرّبٌ للعُمْران، وأنّ عائِدة الخَراب في العُمْران على الدّولة بالفَساد والانْتقاض.

ولا تَنْظُرْ في ذلك إلى أنّ الاعْتِداءَ قد يوجَد بالأمْصار العَظيمة من الدُّوَل الّتي بها، ولم يَقَعْ فيها خَراب، واعْلَمْ أنّ ذلك إنّما جاء من قِبَل المُناسَبة بين الاعْتِداء وأَحْوال أَهْل [المِصْر][ب]. فلمّا كان المِصْرُ كبيراً، وعُمْرانه كثيراً، وأَحْواله مُتَّسِعَةٌ بما لا يَنْحَصِرُ، كان وُقوع النّقْص فيه بالاعْتِداء والظُّلْم يَسيراً؛ إذ النَّقْص إنّما يَقَعُ بالتَّدْريج؛ فإذا خَفِيَ بكثْرة الأَحْوال واتّساع الأَعْمال في المِصْر لم يَظْهر أثَرُه إلاّ بَعْد حين. وقد تَذْهبُ تلك الدَّوْلَةُ المُعْتَدِيةُ من أَصْلها قبل خَرابِ المِصْر، وتجيءُ الدّوْلَة الأُخْرى، فتَرْقَعُه بجِدَّتها، ويَنْجَبِرُ النّقْص الّذي كان خَفيّاً فيه، فلا يكاد يُشْعَر به، إلاّ أنّ ذلك في الأقلّ.

والمرادُ من هذا، أنّ حُصولَ النّقْص في العُمْران عن الظُّلْم والعُدْوان، أَمْرٌ واقِعٌ لا بُدّ منه، لما قدّمْناه، ووَبالُه عائدٌ على الدّوَل.

(أ) ج ل: فتفهم (ب) في ظ: مصر.

ولا تَحْسِبَنَّ الظُّلْمَ إنّما هو أَخْذُ المال أو المِلْكَ من يَدِ مالِكه من غيْرِ عِوَضٍ ولا سَبَب، كما هو في(أ) المَشْهور، بل الظُّلْمُ أعَمُّ من ذلك. وكلُّ من أخذَ مِلْكَ أحَدٍ، أو غَصبه في عَمله، أو طالَبه بغَيْرِ حَقّ، أو فَرَضَ عليه حَقّاً لم يَفْرِضْهُ الشّرْعُ، فقد ظَلَمهُ. فَجُبَاةُ الأَمْوال بغَيْرِ حَقّها ظَلَمَةٌ، والمُعْتَدون عليها ظَلَمَةٌ، والمنْتَهِبون لها ظَلَمة، والمانِعون لحُقوق النّاس ظَلَمة ،/ [196ب] وغُصّاب الأَمْلاك على العُموم ظَلَمة ؛ ووَبالُ ذلك كلِّه عائدٌ على الدَّوْلَة بخَراب العُمْران الّذي هو مادَّتُها ، لذَهاب الآمال [من أَهْله](ب).

واعْلَمْ أنّ هذه هي الحِكْمَةُ المَقْصودَةُ للشّارع في تَحْريم الظُّلْم، وهو ما يَنْشأُ عنه من فَساد العُمْران وخَرابِه، وذلك مُؤْذِنٌ بانْقِطاع النّوْع البَشريّ؛ وهي الحِكْمَةُ العامّة المُراعاة للشّرْع في جَميع مَقاصِده الضّروريّة الخَمْسَة، من حِفْظ الدّين، والنّفْس، وَالعَقْل، والنَّسْل، والمال. فلمّا كان الظُّلْم، كما رأيتَ، مُؤذِنًا بانقطاع النّوْع لما أدّى إليه من تَخْريب العُمْران، كانت حِكْمَةُ الحَظْر فيه موجودةً، فكان تحريمُهُ مُهِمّاً. وأدِلَّتُه من القُرْآن والسُّنَّة كثيرٌ، أكثرُ من أن يَأْخُذَها قانون الضَّبْط أو الحَصْر.

ولو كان كلُّ أحدٍ قادرًا عليه، لوُضِع بإزائِه من العُقوبات الزّاجِرة، ما وُضِع بإزاء غَيْره من المُفْسِدات للنّوْع الّتي يَقْدِرُ كلُّ أحدٍ على اقْتِرافها، من الزّنَا والقَتْل والسُّكْر، إلاّ أنّ الظّلْمَ لا يَقْدِرُ عليه إلاّ من لا يُقدَرُ علَيه، لأنّهُ إنّما يَقَعُ من أَهْل القُدْرة والسّلْطان. فبولِغ في ذَمّه و[تكْثير](ج) الوَعيد فيه، عسَى أن يكونَ الوازِعُ فيه للقادِرِ عليه من نَفْسه. ﴿وما رَبُّكَ بِظَلاّمٍ للعَبيد﴾ [سورة فصّلت، من الآية 46] .

(أ) سقط من ي (ب) من ل ج ي ، وسقط من ظ (ج) من ج ل ي ، وفي ظ : تكرير .

ولا تقولنّ إنّ العقوبة قد وُضِعَتْ بإزاء الحِرابَة في الشَّرْع، وهي من ظُلْم القادِرِ؛ لأنّ المُحارِبَ زمَن حِرابَته قادِرٌ؛ فإنّ الجوابَ عن ذلك من طريقَيْن:

أحدهما، أن تقولَ: العُقوبةُ *الّتي وُضِعت في ذلك، إنّما هي بإزاءِ*[أ] ما يَقْترفُه من الجنايات في نَفْسٍ أو مالٍ على ما ذَهب إليه كَثيرٌ، وذلك إنّما يكونُ بَعْد القُدْرة عليه والمُطالَبة بجِنايَتِه، وأمّا نَفْس الحِرابَة فهي خِلْوٌ من العُقوبَة.

الطّريق الثّاني، أنْ تقول: المُحارِبُ لا يوصَفُ بالقُدْرة؛ لأنّا إنّما نَعْني بقُدْرة الظّالم، اليدَ المبْسوطَةَ الّتي لا تُعارِضُها قُدْرة؛ / [197أ] فهي المُؤذِنَةُ بالخَراب؛ وأمّا قُدْرَةُ المُحارِب فإنّما هي إخافةٌ يَجعلُها ذَريعةً لأَخْذ الأَمْوال؛ والمُدافَعةُ عنها بِيَدِ الكُلّ موجودةٌ شَرْعًا وسِياسَةً؛ فلَيْست من القُدَر المُؤْذِنَة بالخَراب. والله قادرٌ على ما يَشاء.

1. فَصْلٌ :

ومن أَشَدّ الظُّلامات وأَعْظَمِها إفسادًا للعُمْران، تكليفُ الأَعْمال وتَسْخيرُ الرّعايا بغَيْر حَقّ. وذلك أنّ الأَعْمالَ من قَبيل المُتموّلات، لِمَا سَنُبَيّنُ في باب الرّزْق؛ أنّ الرّزْق والكَسْبَ إنّما هو قِيَمُ أَعْمال أَهْل العُمْران. فإذًا مَساعيهم وأعمالُهم كلُّها مُتموّلاتٌ ومكاسِبُ لهم، بلْ [لا][ب] مكاسبَ لهم سِواها؛ فإنّ الرّعيّةَ المُعْتَمِلين في العِمارة إنّما معاشُهم ومكاسِبُهم من اعْتمالهم ذلك. فإذا كُلِّفوا العملَ في غَيْر شَأْنهم، واتُّخِذوا سُخْرِيًا في غَيْر مَعاشِهم، بَطَلَ كَسْبُهم واغْتُصِبوا قيمةَ عَمَلهم ذلك، وهو

(أ) سقط ما بين النجمين من ي (ب) سقط من ظ .

مُتَمَوَّلِهم، فدخل عليهم الضَّررُ، وذَهَب لهم حظٌّ كبيرٌ من مَعاشِهم، بلْ هو مَعاشُهم بالجُمْلة. وإن تكرّر ذلك علَيْهم أفْسَد آمالَهم في العِمارة، وقَعَدُوا عن السّعي فيها جُمْلةً، فأدَّى ذلك إلى انْتقاض العُمْران وتَخْريبه، ﴿واللهُ يَرْزُق من يَشاءُ بغَيْرِ حِسابٍ﴾ [سورة البقرة ، من الآية 212] .

2• فَصْلٌ :

وأَعْظَمُ من ذلك في الظُّلْم وأفْسَدُ للعُمْران والدّوْلَة، التّسَلُّطُ على [أَمْوال][(أ)] النّاس، في شِراء ما بَيْن أَيْديهم بأَبْخَس الأَثْمان، ثمّ فَرْضُ البَضائع عليهم بأَرْفع الأَثْمان، على وَجْه الغَصْب والإكْراه في الشّراء والبَيْع. وربما تُفْرضُ عليهم تلك الأَثْمانُ على التَّراخي والتّأجيل، فيتَعَلّلـون في الخَسارة الّتي تَلْحَقُهـم، بما تُحَدّثُهـم بـه المطامعُ من جَبْر ذلك بحَوالَة الأَسْـواق في تلك البَضائِع الّتي فُرِضَتْ عليهم بالغَـلاء، *ثم يطالَبُونَ بتلك الأثمـان معجّلةً فيُضْطَرّون*[(ب)] إلى بَيْعها بأَبْخَس الثّمن، وتعـودُ خسـارةُ ما بَيْن الصّفْقَتـين على رُؤوس أَمْوالهـم. وقـد يَعُمّ ذلك أَصْنَـافَ / التّجّـار [197ب] المُقيمين بالمَدينة والوارِدين من الآفاق في البَضائع، وسائِرَ السّوقَة وأَهْلَ الدّكاكين في المآكل والفَواكِـه، وأهلَ الصّنائِع فيما يُتّخـذ من الآلات والمَواعين، فتَشْمَلُ الخسـارةُ سائِرَ الأَصْنافِ والطّبقات، وتتوالَى على السّاعـات، وتُجْحِفُ برُؤوس الأَمْـوال، ولا يجِدُون عنها وَليجَةً إلاّ القُعودَ عن الأَسْواق، لذَهاب رُؤوس الأَمْوال في جَبْرها بالأَرْباح، ويتَثاقلُ الوارِدون من الآفاق لشِراء البَضائِع وبَيْعها من أَجْل[(ج)] ذلك ، فتَكْسُدُ

(أ) سقط من ظ (ب) ما بين النجمين من ي (ج) ل : بسبب .

الأسواق ويَبْطُلُ(أ) معاشُ الرَّعَايا، لأنَّ عامّتَهُ من البَيْع والشِّراء. وإذا كانت الأسْوَاقُ عُطُلاً منها بَطَل معاشُهم، وتَنقُصُ جِباية السُّلْطان أو تَفْسُدُ، لأنّ مُعْظَمَها من أواسِط الدّوْلَة، وما بعدَها إنّما هو من المُكوس على البِياعَات كما قدّمناه. ويَؤولُ ذلك إلى تَلاشِي الدَّوْلَة وفَسادِ عُمْران المدينة. ويتَطَرَّقُ هذا الخَللُ على التّدريج، ولا يُشعَر به.

هذا في ما كان بأَمْثال هذه الذّرائِع والأَسْباب إلى أَخْذ الأَمْوال؛ وأمّا أخذُها مجّاناً، والعُدْوانُ على النّاس في أَمْوالهم وحُرَمِهم ودِمائِهم وأبْشارِهم وأَعْراضِهم، فهو يُفضي إلى الخَلَل والفَساد دَفْعَةً، وتَنْتقِضُ الدَّوْلَةُ سَريعًا لما يَنْشأُ عنه من الهَرْج المُفْضي إلى الانْتِقاض.

ومن أجْل هذه المَفاسِد حَظَر الشّرْعُ ذلك كلَّه، وشَرَعَ المُكايَسَة في البَيْع والشّراء، وحَظَر أَكْلَ أَموال النّاس بالباطِل، سَدّاً لأبْواب المَفاسِد المُفْضِية إلى انْتِقاض العُمْران بالهَرْج أو بُطْلان المَعاش .

واعْلَمْ أنّ الدَّاعيَ لذلك كلِّه ، إنّما هو حاجَةُ الدَّوْلَة والسّلْطان إلى الإكْثار من المال بما يَعرِض لهم من التّرَف في الأَحْوال، فتَكْثُرُ نَفَقاتُهم ويَعْظُمُ الخَرْجُ ولا يَفي به الدَّخْلُ على القَوانين المُعْتادَة، فيَسْتَحْدِثون ألقابًا ووُجوهًا/ يُوَسّعون بها الجِبايَةَ [198أ] ليَفي لهم الدَّخْلُ بالخَرْج. ثمّ لا يزالُ التّرَفُ يَزيد، والخَرْجُ بسَبَبِه يَكْثُر، والحاجةُ إلى أَمْوال النّاس تَشْتَدّ، ونِطاقُ الدّوْلَة بذلك يَضيقُ، إلى أن تَنمَحي دائِرَتُها ويذهبُ رَسْمُها ويَغْلِبُها طالِبُها. واللهُ مُقدّرُ الأمور، لا ربَّ غيره.

(أ) ل : يفسد .

44 ۞ فَصْلٌ في الحِجابِ كَيْفَ يَقَعُ في الدُّوَلِ، وأنّه يَعْظُمُ عِنْدَ الهَرَمِ

اعْلَمْ أنّ الدَّوْلَةَ في أوّلِ أمْرِها تكونُ بعيدةً عن مَنازِعِ المُـلْكِ كما قَدّمْناه، لأنَّها لابُدَّ لها من العَصَبِيَّة الّتي بها يَتِمُّ أمْرُها ويَحْصلُ استيلاؤُها؛ والبداوةُ هي شِعارُ العَصَبِيَّة .

والدَّوْلَةُ إن كان قِيامُها بالدّين، فإنَّه بعيدٌ عن مَنازِعِ المُـلْكِ؛ وإنْ كان قِيامُها بِعزّ الغَلَب فقط، فالبَداوَةُ الّتي بها يَحْصُل الغَلَب بعيدةٌ أيضاً عن مَنازع المُلْك ومَذاهِبه، فإذا كانت الدَّوْلَةُ في أوّلِ أمْرِها بَدَوِيَّةً، كان صاحِبُها على حال الغَضاضَة والبَدَاوَة والقُرْبِ من النّاس وسُهولةِ الإذْن.

فإذا رَسَخ عِـزُّهُ وصار إلى الانْفِراد بالمَجْـد، واحْتاج إلى الانْفِراد بنَفْسِه عن النّاس للحَـديث مع أوْليـائِه في خَـواصّ شُؤونـه، لما يَكْثُر حينئذٍ من غاشِيَتـه، فيَطْلُبُ الانْفِرادَ من العامّة ما اسْتَطاعَ ، ويتّخِذ الآذِنَ ببابِه على من لا بُدَّ منـهُ من أوْليائه وأهْلِ دَوْلَته، فيكـون(أ) حاجِباً له عن النّاس، ويُقيمُه ببابِـه لهذه الوَظيفَة.

ثمّ إذا اسْتفْحل المُـلْك وجاءَتْ مذاهِبُه ومَنازِعُه، اسْتَحالَتْ خُلُق صاحب الدَّوْلَة إلى خُلُق المُـلْك، وهي خُلُقٌ غَريبةٌ مَخصوصَة ، يَحْتاجُ مُباشِرُها على مُداراتِها ومُعامَلَتها بما يَجبُ لها ، وربّما جَهِـل تلك الخُلُقَ منهم بَعْضُ من يُباشِرهم فوَقَع فيمـا لا

(أ) من ظ ج ، وفي ل ي : ويتّخذ .

[198ب] يُرْضِيهم، فسَخِطوهُ وصاروا إلى حالَة الانْتِقام منه. فانْفَرَد بمَعْرِفة / هذه الآداب معهم الخَواصُّ من أَوْليائهم ، وحَجَبوا غيرَ أولئك الخاصّة عن لقائِهم في كلّ وَقْت، حِفْظًا على أنْفُسِهم من مُعايَنَة ما يَسْخَطُهم، وعلى النّاس من التَّعَرُّض لعِقابهم .

فَصار لهم حِجابٌ آخرُ أَخَصُّ من الحِجاب الأوّل، يُفْضي إليهم منه خَواصُّهم من الأَوْلياء ويُحْجَبُ دونَه مَنْ سِواهم. والحجابُ الثّاني يُفْضي إلى مَجالس الأَوْلياء، ويَحْجُبُ دونَه مَنْ سِواهم من العامّة.

فالحجابُ الأوّل يكونُ في أوّل الدّوْلة كما ذكَرْناه، كما حَدَث أيّامَ مُعاوية وعَبْد المَلِك وخُلفاء بَني أُمَيّة، وكان القائمُ على ذلك الحِجاب يُسمّى عندهم الحاجِب، جَرْياً على مَذْهب الاشْتِقاق الصّحيح .

ثم لمَّا جاءتْ دولةُ بَني العَبّاس، وحَدَث للدّوْلَة من التّرف والعِزّ ما هو مَعْروفٌ، وكَمُلَت خُلُق المُلْك على ما يَجب فيها، فدَعا ذلك إلى الحِجاب الثّاني، وصار اسمُ الحاجِب أخصَّ به، وصارَ بباب الخُلَفاء دَارَانِ للغاشِية: دارٌ للخاصّة؛ ودارٌ للعامّة، كما هو مَسْطور في أَخْبارهم .

ثمّ حدثَ في الدُّوَل حِجابٌ ثالثٌ أخصّ من الأَوّلَيْن، وهو عند مُحاولة الحَجْر على صاحب الدَّوْلَة. وذلك أنّ أَهْلَ الدّوْلَة وخواصَّ المُلْك إذا نَصبوا الأَبْناءَ من الأَعْقاب، وحاوَلوا الاسْتِبْداد عليهم، فأوّلُ ما يَبْدأُ به ذلك المُسْتَبِدُّ أن يَحْجُب عنه بِطانَة أبيه وخواصَّ أَوْليائه، يُوهِمُه أنّ في مُباشَرتهم إيّاه خَرْق حِجاب الهَيْبَة، وفَسادَ قانون الأَدَب، ليقطَع بذلك عنه لقاءَ الغَيْر، ويُعَوِّدُه مُلابَسَةَ أَخْلاقه هو،

حتّى لا يَتَبَدَّل به سِواه، إلى أن يَسْتَحْكم الاسْتيلاءُ عليه، فيكونُ هذا الحِجابُ من دَواعيه.

وهذا الحِجابُ لا يَقعُ في الغالِب إلاّ أواخرَ الدُّوَلِ كما قَدّمْناه في الحَجْر، ويكونُ دليلاً على هَرَم الدّوْلَة ونَفاد قوّتها. وهو ممّا يَخْشاه أهلُ الدُّوَل على أنْفُسهم؛ لأنّ القائمين بالدَّوْلة / يُحاولون ذلك بطِباعهم عند هَرَم الدَّوْلَة، وذَهابِ الاسْتِبْداد من أعْقاب [199أ] مُلوكها، لِمَا رُكِّبَ في النّفوس من مَحبّة الاسْتِبْداد بالمُلْك، وخُصوصاً مع التّرْشيح لذلك وحُصول دَوَاعِيه ومَبادئِه. ﴿والله غالبٌ على أَمْرِه﴾ [سورة يوسف، من الآية 21] .

45 ۞ فصلٌ، في انْقِسام الدَّوْلَة الواحدَة بدَوْلَتَيْن

اعلَمْ أنَّ أوّلَ ما يَقَعُ من آثار الهَرَم في الدَّوْلَة انْقِسامُها . وذلك أنّ المُلْكَ عندما يَسْتَفْحِل وتَبْلُغُ أحْوالُ التّرَف والنّعيم إلى غايتِها ، ويَسْتَبِدُّ صاحبُ الدَّوْلَة بالمَجْد ويَنْفَرِدُ به، يَأْنَفُ حينئذٍ عن المُشارَكة ، ويَصيرُ إلى قَطْع أسْبابِها ما اسْتَطاع، بإهْلاك من اسْتَرابَ به من ذَوِي قَرابَته المُرَشّحين لمَنصِبه. فربّما ارْتاب المُساهِمون له في ذلك بأنْفُسِهم، ونَزَعوا إلى القاصِيَة، واجْتَمع إليهم من يَلْحَق بهم في مِثْل حالِهم من الاغْتِرار والاسْتِرابَة. ويكونُ نِطاقُ الدَّوْلَة قد أخَذ في التَّضايُق ورَجع عن القاصِيَة. فيَسْتَبِدُّ ذلك النّازِعُ من القَرابة فيها. ولا يَزالُ أمرُه يعظُمُ بتراجُعِ نِطاق الدَّوْلَة، حتّى يُقاسِم الدَّوْلة أو يكادُ .

وانْظُرْ ذلك في الدَّوْلَة الإسْلاميّة العَربيَّة، حين كان أمْرُها عَزيزاً مُجْتمِعاً، ونطاقُها مُمْتدّاً في الاتّساع، وعصبيّةُ بَني عَبْد مَنافٍ واحدةٌ غالبةٌ على سائِر مُضَر،

فلم يَنْبِض عِرْقٌ من الخِلاف سائرَ أيّامِهم؛ إلاّ ما كان من نَزْعةِ الخَوارج المُسْتميتين في شَأْن بِدْعَتهم، لم يكنْ ذلك لنَزْعَة مُلْكٍ ولا رِئاسَة، ولم يتمَّ أَمْرُهم لمُزاحمتهم العَصبيَّة القويّة .

ثمَّ لمَّا خَرج الأَمْـرُ من بَني أُميّـة ، واسْتَقـلَّ بَنو العبّاس بالأَمْـر ، وكانت الدَّوْلَةُ العَربيّة قـد بَلَغت الغايـةَ من الغَلَب والتَّرف، وآذنَتْ بالتَّقَلُّص عن القاصِيَـة، نَزَعَ عبدُ الرَّحمن الدّاخِـل إلى الأَنْدَلُس، قاصيةِ دَوْلَة الإسْلام، فاستَحْـدَثَ بها مُلْكاً، [199ب] / واقْتَطعها عن دَعْوَتهم، وصَيَّر الدّوْلَة دَوْلَتَيْن.

ثمّ نَزَع إدْريسُ إلى المَغْرب ، وخَرج به وقام بـأمْره . وأَمَّـر ابْنَـه مـن بَعْـده البَرابِرَةُ من أَوْرَبة ومَغيلَة وزَناتـة، واسْتَوْلى على ناحيـة المَغْـرِبَيْن. ثم ازدادَت الدّوْلَـة تَقَلُّصاً، فاضطرب الأَغالِبَةُ في الامْتِناع علَيْهم .

ثـم خَـرَج الشّيعةُ وقامَ بأَمْـرهم كُتامَـةُ وصِنْهاجَة، واسـتَوْلوا عـلى إفْريقيّة والمَغْرب، ثمَّ مِصْرَ والشّامِ والحِجَازِ، وغلَبـوا عـلى الأدارِسَـة، وقَسموا الدّوْلَة دَوْلَتَيْن أُخْرَيَيْن، وصارت الدّوْلَة العَربيّة ثلاثَ دُوَلٍ : دَوْلَةَ بَني العبّـاس بمَرْكـز [العرب](أ) ، وأَصْلِهم ومَادَّةِ الإسْلام؛ ودَوْلَةَ بَني أُمَيّة المجدِّدين بالأَنْدَلُس مُلْكَهم القديمَ وخـلافَتَهم بالمَشْرق؛ ودَوْلَةَ العُبَيْديّين بإفريقيّة ومِصْر والشّامِ والحجازِ. ولم تَزَلْ هـذه الدُّوَلُ إلى أن كان انْقِراضُها مُتقارِبًا أو جَميعاً.

وكذلك انْقَسمت دَوْلَة بَني العبَّاس بدُوَلٍ أُخْرى: فكان بالجَزيرَة والمَوْصِل بَنو حَمْدان، وبَنو عَقيل بَعْدَهم، وبِمِصْر والشّام بَنو طولونَ وبَنو طُغْج بَعْدهم، وكان

(أ) ظ : المغرب .

بالقاصِية بَنو سامانَ فيما وَراء النّهْر وخُراسان؛ والعَلَويّةُ في الدّيْلَم وطَبَرِسْتان؛ وآلَ ذلكَ إلى اسْتيلاء الدّيْلَم على فارِس والعِراقَيْن وعلى بَغْداد والخُلَفاء. ثم جاء السُّلْجوقِيّة فملَكوا جَميعَ ذلك؛ ثمَّ انْقَسَمت دَوْلَتُهم أيضًا بعد الاسْتِفْحال كما هو مَعْروف في أخْبارِهم.

وكذلك اعتَبِرْهُ في دولة صِنْهاجَة بالمَغْرب وإفْريقيّة ، لَمّا بَلَغَت إلى غايَتِها أيّامَ بَادِيس بن المَنصور، خَرجَ عليه عَمُّه حَمّادٌ، واقْتَطع مَمالكَ المَغْرب[أ] لنَفْسِه، ما بَيْن جَبَل أُورَاسْ إلى تِلِمْسَان ومَلْويّة، *[ب] واخْتَطَّ القَلْعَةَ بجبل كياته[ج] حِيال المَسِيلَة، ونزلَها واسْتَوْلَى على مَرْكَزِهم أَشِير بجَبَل تيطَرى، واستَحْدث مُـلْكًا آخرَ قَسِيمًا لمُلْك آل بَاديس، وبَقِيَ آلُ بَاديس بالقَيْروان وما إليهـا، ولم يَزَلْ ذلك إلى أن انْقَرضَ / أمرُهما جَميعاً. [200أ]

وكذلك دَوْلةُ المُوَحّدين، لمّا تقلّص ظلُّها، ثارَ بإفْريقيّة بَنو أبي حَفْصٍ فاسْتَقَلّوا بها، واسْتَحْـدثوا مُـلْكًا لأعْقابِهم بنَواحِيها. ثمَّ لما اسْتَفْحـل أمرُهم واسْتَوْلى على الغايَة، خرجَ بالممالكَ الغَرْبية من أَعْقابهم الأميرُ أبو زكريّاء يَحْيى ابن السُّلطان أبي إسْحاقَ إبْراهيم، رابـعُ خُلفائهم، واستَحْدث مُـلْكًا ببِجاية وقُسَنْطينَـة وما إليهـا، أوْرَثَه بَنيه، وقَسَموا به الدَّوْلَةَ قِسْمَيْن، ثم اسْتَوْلَوا عـلى كُرْسِيّ الحَضْرَة بتونِس، ثم انْقسَم المُـلْك ما بين أَعْقابهم، ثم عاد الاسْتِيلاء فيهم.

(أ) في ل ي : الغرب (ب) إلى هنا ينتهي سقط الكراسة الضائعة من نسخة ع. ومنها نستأنف اعتماد المقابلة (ج) كذا في ع ل، وفي ظ ي بإهمال الياء وإعجام التاء ، وفي ج بإهمال الحرفين

وقد ينْتهي الانْقِسام إلى أكْثر من دَوْلَتيْن وثلاثة، في غَيْر أعْيَاصِ المُلْك من قَوْمه، كما وَقع في مُلوك الطّوائِف بالأَنْدَلُس، ومُلوك العَجَم بالمَشْرِق، وفي مُلْك صِنْهاجَة بإفْريقيّة؛ فقد كان لآخِر دَوْلَتهم في كلّ حِصْن من حُصون إفْريقيّة ثائِرٌ مُسْتقِلّ بأمْره كما نَذْكره[أ]. وكذا حالُ الجَريد والزّاب من إفْريقيّة قُبَيْل هذا العَهْد كما نَذْكره أيضاً.

وهكذا شَأنُ كلّ دَوْلَة ، لابُدّ وأن يَعْرِض فيها عَوارِضُ الهَرَم ، بالتَّرَف والدّعَة وتقلُّص ظِلّ الغَلَب، فيَقْتَسِمُ أعْياصُها أو من يَغْلِبُ من رجال دَوْلتها الأمرَ، وتتعدّد فيها الدّول. واللهُ وارثُ الأرْضِ ومَنْ عليْها .

46 ۞ فَصْلٌ ، فِي أنّ الهَرَمَ إذا نَزَلَ بالدَّوْلَةِ لا يَرْتَفِع

قد قدّمْنا ذكرَ العَوارِض المُؤذِنة بالهَرَم وأَسْبابِه واحدًا بَعْد واحِد ، وبَيّنّا أنّها تحدُث للدَّوْلَة بالطَّبْع، وأنّها كلُّها أمورٌ طبيعيّة لها. وإذا كان الهَرَم طبيعيّاً في الدّولة كان حُدوثُه بمثابَة حُدوث الأُمور الطبيعيّة، كما يَحْدُث الهَرَمُ في المِزاج الحَيَوانيّ. والهَرَمُ من الأمْراض المُزمنة الّتي لا يُمْكن دَواؤها ولا ارْتِفاعها؛ لما أنّه طبيعيٌّ، والأمورُ الطّبيعيّة لا تَتبدّل. وقد يَتَنَبّه كثيرٌ من أهْل الدُّوَل ممّن له يقظةٌ في السّياسَة، / [200ب] فيرَى ما نَزَل بدَوْلَتهم من عَوارِض الهَرَم وأسْبابِه ويَحْسِبُه مُمْكنَ الارْتِفاع، فيأخُذ نَفْسه بتَلافي الدَّوْلَة وإصْلاح مِزاجِها عن[ب] ذلك الهَرَم، ويَظُنّ أنّه

(أ) في ي : تقدّم ذكره (ب) ل : من .

لَحِقَهَا بتقْصيرٍ من قَبْلَه من أَهْل الدّوْلَة أو غَفْلَتِهم؛ وليس كذلك، فإنَّها أمورٌ طبيعيّةٌ للدَّوْلَة، والعوائِدُ هي المانِعة لَه[أ] من تلافيها. والعوائِدُ تَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ طبيعيّة أُخْرى؛ فإنّ من أَدْرك مَثَلاً أباه وكُبَراءَ أَهْل بَيْته يَلْبَسون الحريرَ والدّيباجَ، ويَتَحَلَّوْن بالذّهب في السّلاح والمَراكِب، ويَحْتَجبون عن النّاس في المَجالسِ والصَّلَوات، فلا تُمْكِنُه مُخالَفَةُ سَلَفه في ذلك إلى الخُشونَة في اللّباس والزّيّ والاخْتِلاط بالنّـاس؛ إذ العوائِدُ حينئذٍ تَمنَعُهُ وتُقَبِّحُ عليه مُرْتَكَبَهُ. ولو فَعلَهُ لَرُميَ بالجُنون والوَسْواس في الخُروج عن العوائِد دَفْعَةً، وخُشِيَ عليه عائدةُ ذلك وعاقِبَتُهُ في سُلْطانِه . وانْظرْ شأنَ الأَنْبياء في إنْكار العَوائِد ومُخالَفَتِها، لولا التّأْييدُ الإلهيّ والنّصرُ السّماويّ. ورُبّما تكونُ العصبِيّة قد ذهبَتْ فتكون الأُبَّهَـةُ تعوّضُ عن مَوْقعها في[ب] النّفـوس . فإذا أُزيلَتْ تلك الأُبّهـة مع ضَعْف العَصبِيّـة تجاسَرتْ الرّعايا على الدَّوْلَة بـدَوام[ج] أَوْهام الأُبّهة . فتتدَرّع الدَّوْلَةُ بتلك الأُبَهَة ما أَمْكنَها حتّى يَنْقضيَ الأمْر.

ورُبَّما تَحْدُث عند آخر الدّوْلَة قوةٌ توهِم أنّ الهَرَمَ قد ارْتفع عنها ، ويومِضُ ذُبالُها إيماضَةَ [الخُمود ، كما يَقعُ في الذُّبال المُشْتَعِل ، فإنَّه عند مُقاربَة انْطفائه يومِض إيماضَةً][د] توهِمُ أنّها اشْتعالٌ، وهي انْطِفاءٌ. فاعْتَبِرْ ذلك، ولا تَغْفُل سِرَّ الله وحِكْمَته في اطّراد وُجـودِه على ما قُدّر فيـه . [و][هـ] ﴿ لكـل أَجَلٍ كِتابٌ ﴾ [سـورة الرعـد ، من الآية 38] .

(أ) ظ : لها (ب) ل ع ي ج : من (ج) ل ي : بذهاب (د) من : ع ل ج ي ، وسقط من ظ (هـ) من ي ل ، وفي ظ ع ج : فلكل .

47 ۞ فَصْلٌ في كَيْفِيّة طُروق الخَلل للدُّوَل

اعْلَمْ أنَّ مَبْنَى المُـلْك على أساسَيْن لا بُدَّ منهما. فالأوَّلُ، الشَّوْكةُ والعَصبِيَّـةُ، [201أ] وهو المُعَبَّرُ عنه بالجُنْد. / والثّاني، المالُ الّذي هو قِوامُ أولئك الجُنْد وإقامةُ ما يَحْتـاج إليه المُـلْك من الأَحْوال.

والخَلَلُ إذا طَرَق الدَّوْلَةَ طرقَها في هذَيْن الأساسَيْن. فَلْنَذْكُر أولاً طروقَ الخَلل في الشَّوْكة والعَصبِيَّة؛ ثم نَرْجِعُ إلى طُروقه في المال والجِباية.

1- واعْلَمْ أنّ تَمْهيدَ الدَّوْلَة وتأسِيسَها، كما قُـلْناه، إنّما يكون بالعَصبِيّة، وأنّه لا بُدّ من عَصَبِيّة كُبْرى جامِعةٍ للعَصائب، مُسْتَتْبِعَةٍ لها، وهي عَصَبِيّةُ صاحب الدَّوْلَة الخاصَّة به من عَشيره وقَبيلِـه. فإذا جاءَت للدَّوْلَة طبيعَـةُ المُـلْك مـن التَّرَف وجَدْع أُنوف أَهْل العَصَبِيّة، كان أوّلُ ما يَجْدَعُ أنوفَ عَشيره وذَوي قُرْباه المُقاسِمِـين له في اسْم المُـلْك. فيَشْتَدُّ في جَدْع أُنوفِهم بأبْلَغَ مِن سِواهم. ويَأْخُذُهم التَّرفُ أيضًا أكثرَ من سِواهم، لمكانِهم من المُـلْك والعِزّ والغَـلَب. فيُحيطُ بهم هادِمان، وهما: التَّرفُ والقَهْر. ثم يصيرُ القَهْرُ آخِرًا إلى القَتْل، لما يحصُلُ من مَرَضِ قُلوبِهم عند رُسوخ المُـلْك لصاحِب الأَمْر، فتَـنْقَلِبُ غَيْرتُه منهم إلى الخَوْف على مُلكه، فيـأخُذهم بالقَتْل والإهانة وسَلْب النِّعْمَةِ والتَّرفِ الّذي تَعَوَّدوا الكثيرَ منـه، فيَهْلِكـونَ ويَقِلّـون وتَفْسُد عَصَبِيَّةُ صاحِب الدَّوْلة منْهم، وهي العَصَبِيةُ الكُـبْرَى الّتي كان يَجْمَعُ بها العصائِبَ ويَسْتَتْبِعها ، فَتنْحلُّ عُرْوَتُها، وتضعُف شَكيمَتُها ، ويَسْتَبْدلُ منها بالبِطانة من مَوالي النِّعْمة وصَنائِع الإحْسان، ويَتَّخِذُ منهم عَصبِيَّةً . إلاّ أنّها ليْست مثلَ تلك

في شِدّة الشّكيمة ، لِفقْدان الرّحِم [والقَرابَةِ منها][أ]. وقد كُنّا قَدَّمْنا، أنّ شأْنَ العَصَبِيّة وقُوَّتَها إنّما هي بالقَرابَة والرَّحِم ، لما جَعل الله في ذلك. فَيَنْفَرِدُ صاحبُ الدّوْلة عن العَشير والأنْصار أَهْلِ[ب] النُّعْرَة[ب] الطَّبيعيّة ، ويَحُسُّ بذلك أهلُ العَصائِب الأُخْرى، فيَتجاسَرون عليه وعلى بِطَانَته تَجاسُرًا طَبيعيًا، فيُهْلِكُهُم صاحبُ الدّوْلَة، وَيَتَتَبَّعُهُمْ بالقَتْل واحدًا بَعْد واحِدٍ. ويُقَلِّد الآخِرُ من أَهْل الدّوْلَة / [201ب] في ذلك الأوَّلَ؛ مع ما يكونُ قد نزلَ بهم من مَهْلَكَة التَّرَف الّذي قَدَّمْنا. فَيَسْتَوْلي عليهم الهَلاكُ بالتَّرف والقَتْل، حتّى يَخْرُجوا عن صِبْغَة تلك العَصبِيَّة، ويَنْسوا نُعْرَتَها وسَوْرَتَها ويَصيروا أُجَراءَ على الحِمايَة، ويَقِلّون لذلك، فَتَقِلُّ الحامِيَةُ الّتي تَنْزِلُ بالأَطْراف والثُّغور؛ فيَتجاسَرُ الرّعايا على نَقْض الدَّعْوة في الأَطْراف، وتبادِرُ الخوارجُ على الدّوْلَة من الأَعْياص وغَيْرِهم إلى تِلْك الأَطْراف، لما يَرْجون حينئذٍ من حُصول غَرَضِهم بمُتَابَعَة أَهْل القاصِية لهم، وأَمْنِهم من وُصول الحامِية إليهم. ولا يزالُ ذلك يَتَدَرَّجُ، ونطاقُ الدّولة يتضايقُ، حتّى تَصير الخوارجُ في أقْرب الأَماكِن إلى مَرْكَز الدّوْلَة. ورُبّما انْقَسمَت الدّوْلَة عِنْد ذلك بدَوْلَتين أو ثلاثٍ على قَدْر قُوَّتها في الأَصْل كما قُلْناه، ويَقوم بأَمْرها غيرُ أَهْلِ عَصَبِيَّتِها، لكنْ إذعانًا لأَهْل عَصَبِيّتها ولغَلَبِهم المَعْهود.

واعْتَبِرْ هذا في دَوْلَة العَرَب في الإسْلام ، انْتَهَتْ أوّلاً إلى الأَنْدَلُس والهِنْد والصِّين . وكان أَمْرُ بَني أُمَيّة نافِذًا في جَميع العَرَب بعَصَبِيّة عَبْد مَناف، حتّى لقد أَمَر سُلَيْمانُ بنُ عَبْد الملك من دِمَشْق بقَتْل عَبْد العزيز بن موسى بن نُصَير بقُرْطُبَة،

(أ) سقط من ظ (ب) سقط من ي .

فقُتِل ولم يُرَدَّ أمرُه. ثم تلاشَت عَصَبِيَّة بَني أُمَيَّة بما أصابَهم من التّرف، فانْقَرضوا. وجاء بَنو العَبّاس فغَضُّوا من أَعِنَّة بَني هاشِم، وقَتَلوا الطّالِبيّين وشَرّدوهم ، فانْحَلّت عَصَبِيَّة عَبْد(أ) مَناف وتلاشَتْ، وتجاسَر العَرَبُ عليهم، فاسْتبدَّ عليهم أهلُ القاصِيَة، مثلُ بَني الأَغْـلَب بإفْريقيّـة، وأهلُ الأنْدَلُس، وغـيرُهم، وانقَسَمَت الدَّوْلَـة. ثمّ خرج بَنو إدْريس بالمَغْرب، وقامَ البَرْبَرُ بأَمْرهم إذْعانًا للعَصبِيّة الّتي لهم، وأَمْنًا أن تَصِلَهم مُقاتِلَـةٌ أو حامِيةٌ للدّوْلَة.

فإذا خــرج الدّعاةُ آخرًا فيَتغلّبون على الأَطْـراف والقاصِيــة، ويَحْصُل لهم [202أ] هُنـالك / دعوةٌ ومُلْكٌ تَنْقسم به الدَّوْلـة. ورُبّما يزيدُ ذلك متى زادَتِ الدَّوْلَة تقلُّصـاً، إلى أن تَنْتهي إلى المَركز، وتَضْعُفُ البِطانـةُ بعـد ذلك بما أخـذَ منها التّرف، فتَهْلِك وتَضْمَحِلّ، وتَضْعُف الدَّوْلَة المُنْقَسِمة كلُّها.

وربّما طالَ أمدُها بَعْد ذلك ، فتَسْتَغْني عن العَصَبِيّة بما حَصَل لها من الصِّبْغة في نُفوس أَهْل إيالَتها ، وهي صِبْغةُ الانْقِياد والتّسْليم مُنْذ السّنين الطّويلَة الّتي لا يَعْقِل أحدٌ من الأَجْيال مبدأَها ولا أَوّلِيّتَها ، فلا يَعْقِلون إلاّ التّسْليم لصاحِب الدّوْلَة، فيَسْتَغْني بذلك عن قُوّة العَصائِب، ويَكْفي صاحِبَها في تَمْهيد أَمْرِها الأُجَــراءُ على الحِمايَة من جُنْديٍّ ومُرْتَزِق ، ويَعْضُدُ ذلك ما وَقَر في النُّفـوس عامَّةً من عَقيـدة التّسْليم ؛ فلا يكادُ أحدٌ أن يتصوَّرَ عِصْيانًا أو خُروجًا إلاّ والجُمْهورُ مُنْكِرون عليه مُخالِفون له ؛ فلا يقدِرُ على التّصَدّي لذلك ولو جَهَد جُهْدَه . ورُبّما كانت الدّوْلَةُ في هذا الحال أَسْلَمَ من الخوارج والمُنازَعَة لاسْتِحْكام صِبْغة التّسليم والانْقِياد لهم . فلا

(أ) ل : بني عبد مناف .

تكادُ النّفوسُ تحدّث سِرَّها بمُخالَفَة، ولا يَختَلِج في ضَميرها انْحرافٌ عن الطّاعة، فيكونُ أَسْلم من الهَرَج والانْتِقاض الّذي يَحْدث بالعَصائِب والعَشائِر. ثم لا يزالُ أمرُ الدَّوْلَة كذلك وهي تَتلاشَى في ذاتِها، شأنَ الحَرارة الغَريزيّة في البَدَن العادِم للغِذاء، إلى أن تَنْتهي إلى وَقْتها [المقدور][أ]. فـ﴿لكلِّ أَجَلٍ كِتابٌ﴾ [سورة الرعد، من الآية 38]؛ ولكلّ دَوْلة أَمَد. والله مُقَدِّرُ اللَّيْل والنَّهار.

2- وأمّا الخَلَلُ الّذي يَطْرُق من جِهة المال، فاعْلَمْ أنَّ الدَّوْلَةَ في أوّلها تكون بدويّةً كما مَرّ، فيكونُ لها خُلُق الرِّفق بالرّعايا، والقَصْدُ في النّفقات، والتّعفّف عن الأَمْوال، فتَتَجافَى عن الإمْعان في الجِبايَة والتّحَذْلُقِ والكَيْس في جَمْع المال وحُسْبان العُمّال، ولا داعيةَ حينئذٍ إلى الإسْراف في النّفقة، فلا تحتاجُ الدَّوْلَةُ إلى كثير المال. ثم يحصُلُ الاسْتيلاء ويَعْظُم، ويَسْتَفْحِل/ [202ب] المُلْك فيَدْعو إلى التّرف، ويكْثُر الإنْفاقُ بسَبَبه، فتَعْظُم نَفقاتُ السُّلْطانِ وأَهْلُ الدّولة على العُموم، بل يَتعدّى ذلك إلى أَهْل المِصْر، ويَدْعو ذلك إلى الزّيادة في أَعطِيات الجُنْد وأَرْزاق أَهْل الدّوْلَة. [ثمَّ يَعْظُم التّرفُ][ب] فيكثُر الإسْراف في النّفقات، ويَنْتَشِر ذلك في الرَّعيَّة، لأنّ النّاس على دين الدّوْلَة وعوائِدها. ويحتاجُ السُّلْطانُ إلى ضَرْب المُكوس على أَثْمان البِياعات في الأَسْواق لإدْرار الجِبايَة، لما يَراهُ من تَرَف المدينة الشّاهِد عليهم بالرَّفْه، ولما يَحْتاج هو إليه من نَفَقات سُلْطانه وأَرْزاق جُنْده. ثم تَزيدُ عوائِدُ التّرف فلا تَفِي بها المُكوس، وتكونُ الدّوْلَةُ قد اسْتَفْحَلَتْ في الاسْتِطالَة والقَهْر لمن تَحْتَ يَدِها من الرّعايا، فتمتدُّ أيْديهم إلى جَمْع المال من أَمْوال الرّعايا، من مَكْس أو تجارةٍ أو تَعَدٍّ

(أ) سقط من ظ (ب) من: ل ي.

في بَعْض الأَحْوال بشُبْهَةٍ أو بغَيْر شُبْهَة. ويكونُ الجُنْد في ذلك الطّوْر قد تَجاسَروا على الدَّوْلَة، بما لَحِقها من الفَشل والهَرَم في العَصبِيّة، فيُتوَقَّع ذلك منهم، ويُداوَى تَسْكينُه بإفاضَة العطاءِ وكَثْرة الإنْفاق فيهم، ولا يَجِدُ عن ذلك وليجَةً. ويكونُ جُباة الأَمْوال في الدَّوْلة قد عَظُمَت ثَرْوَتُهم في هذا الطّور بكَثْرة الجِبايَة، وكونها بأيْديهم، وبما اتّسع لذلك من جاهِهم، فتتوَجَّه التُّهَمُ إليهم باختجان الأمْوال من الجِبايَة، وتَفْشو السِّعايَةُ فيهم، بَعْضهم من بَعْضٍ، للمُنافَسَة والحَسَدِ[أ]، فتعُمّهم النَّكَباتُ والمُصادَراتُ واحِداً واحِداً، إلى أن تَذْهبَ ثَرْوَتُهم، وتَتلاشَى أَحْوالُهم، ويُفْقَدَ ما كان للدَّوْلَة من الأُبَّهَة والجمال بهم . وإذا اضْطُلِمت نِعَمُهُمْ[ب]، تجاوَزَتْهم الدَّوْلَة إلى أَهْل الثّرْوَة من الرّعايا سِواهم . ويكونُ الوَهْنُ في هذا الطّور قد لَحِق الشّوْكَةَ وضَعُفَتْ عن الاسْتِطالَة والقَهْر، فَتَنْصرف سِياسَةُ صاحِب الدّوْلَة / [203أ] حينئذٍ إلى مُداراة[ج] الأُمور ببَذْل المال، ويَراهُ أَنْفعَ من السّيْف لقِلّة غَنائه؛ فتَعْظُم حاجتُه إلى الأمْوال، زيادةً على النّفقات وأرزاق الجُنْد، ولا تُغْني فيما يُريد، ويَعْظُمُ الهَرَمُ بالدَّوْلَة، ويَتجاسَرُ عليها أَهْلُ النّواحي، والدُّوَل تَنْحَلّ عُراها في كلّ طَوْر من هذه، إلى أن تُفْضِيَ إلى الهَلاك، وتَتَعرّضَ لاسْتيلاء الطُّلاّب. فإن قَصَدَها طالبٌ انْتزعَهَا من أيْدي القائِمين بها، وإلاّ بَقِيَتْ وهي تَتلاشَى إلى أن تَضْمَحِلّ كالـذُّبَال في السِّراج إذا فَنِيَ زَيْتُهُ وطُفِيءَ. والله مالكُ الأُمور ومُدَبّرُ الأَكْوان، لا إلَهَ إلاّ هُوَ[د] .

(أ) ي : الحقد (ب) ج : نعمتهم (ج) : مُداواة (د) سقط من نسخة ي بعد هذا، الفصلان التاليان : 48 - فصل في حدوث الدّول وتجدّدها كيف يقع ، و 49 - فصل في أنّ الدّولة المستجدة إنّما تستولي على الدّولة المُستقِرّة بالمطاوَلة لا بالمُناجزة . وارتبط آخر هذا النصّ مباشرة بفصل : وفور العمران أواخر الدّول، وما تقع فيها من كثرة المُوتان والمَجاعات .

48 ۞ فَصْلٌ، فِي حُدُوثِ الدُّوَلِ وتَجَدُّدِها كَيْفَ يَقَعُ

اعْلَمْ أنّ نَشْأَةَ [الدُّوَل][أ] وبِدايَتَها إذا أخَذَت الدّوْلَةُ المُسْتَقِرّة في الهَرَم والانْتِقاض، يكون على نَوْعين :

إمّا بأن يَسْتَبِدّ وُلاةُ الأَعْمال في الدَّوْلَة بالقَاصِية عنْدَما يتقَلَّص ظِلُّها عنهم، فيكونُ لكلّ واحِدٍ منهم دَوْلةٌ يَسْتَجِدُّها لقَوْمه ومُلْكٌ يَسْتقِرّ في نِصابه، ويَرِثُه عنهُ أَبْناؤه أو مَواليه، ويَسْتَفْحِلُ[ب] لهم المُلْكُ بالتّدْريج، وربّما يزْدَحِمونَ على ذلك المُلْك ويتقارَعونَ عليه، ويَتَنازَعون في الاسْتِئْثار به، ويَغْلِبُ منهم من يكونُ له فَضْلُ قُوّة على صَاحِبه، [ويَنْتَزِعُ][ج] ما في يَدِه؛ كما وَقَع في دَوْلَة بَني العبَّاس حينَ أخَذَتْ دَوْلَتُهم[د] في الهَرَم، وتَقَلَّص ظِلُّها عن القاصِي، فاستَبَدَّ بنو سَامانَ بما وراءَ النَّهر، وبَنو حَمْدان بالمَوْصِل والشّام، وبَنو طولونَ بِمِصْر. وكما وقعَ في الدَّوْلَة الأُمَويّة بالأَنْدَلُس، وافْترق مُلْكُها في الطّوائِف الّذين كانوا وُلاتَها في الأَعْمال، وانْقسمت[هـ] دُوَلاً ومُلوكًا أوْرثوها مَنْ بَعْدَهم من قَرابَتِهم أو[و] مَواليهم. وهذا النَّوْعُ لا يكون بَيْنهم وبَيْن الدَّوْلَة المُسْتَقِرَّة حَرْبٌ، لأنّهم مُسْتَقِرّون في رئاساتِهم [ومُلْكِهم][ز]، ۞ولا يَطْمَعون في الاسْتِيلاء على الدَّوْلَة المُسْتَقِرَّة؛/ وإنّما الدَّوْلةُ أَدْرَكَها الهَرَم فتقلّص ظلُّها [203ب] عن القاصِيَة، وعَجَزَت عن الوُصول إليها۞[ح].

(أ) ظ : الدولة (ب) ل : ويحْدثُ (ج) ظ: وينزع (د) سقط من ل (هـ) ل: صارت (و) ل: و (ز) من ل، وبَعْده: "وإنّما الدَّوْلة المُستقِرّة عجزت عنهم وتقلّص ظِلُّها". وهذا المعنى مكرر في النصّ، فلم نثبته في المتن (ح) سقط ما بين النجمين من ل.

والنوعُ الثّاني ، بأنْ يخرجَ على الدّولة المُستَقِرّة[أ] خارجٌ ممّن يجاوِرُها من الأُمَمِ والقبائل[ب] ، إمّا بدَعْوةٍ يحمل النّاسَ عليْها كما أشرْنا إليْه ، أو بأن يكونَ صاحب[ج] شوْكةٍ وعَصبِيّةٍ ، كبيرًا في قوْمه ، قد[د] استفْحل[هـ] أمْرُه فيهم فيَسْمُو بهم إلى المُلْك[و] ، وقد حدّثوا به أنْفُسهم بما حصَل لهم من الاعْتِزاز على الدّوْلة المُستقِرّة، وما نزلَ بها من الهَرَم؛ فيَتعيَّنُ له ولقَوْمه الاسْتيلاءُ عليها ، ويُمارِسونها بالمُطالَبة إلى أن يَظْفَروا بها ويَرِثُونَ أمْرَها كما نُبيّن بعد. [كما وقَع للسُّلْجوقيّة مع بني سُبُكْتكين، ولبَني مَرِين بالمَغْرب مع المُوَحّدين؛ والله غالِبٌ على أمْرِه][ز] .

49 ۞ فَصْلٌ ، في أنّ الدَّوْلَةَ المُسْتَجِدّةَ إنّما تَسْتَوْلي على الدَّوْلَةِ المُسْتَقِرّةِ بالمُطاوَلَةِ لا بالمُناجَزَة

وقد ذكَرنا أنّ الدُّوَلَ الحادثةَ المتجدّدة[ح] نوْعان:

نوعٌ من وُلاة[ط] الأطْراف إذا تقلّص ظِلُّ الدّوْلَة عنْهم وانْحسَر تيّارُها ، وهؤلاء لا تقعُ منْهم[ي] مطالَبَةٌ للدَّوْلَة في الأكْثر كما[ك] قدَّمْناه[ك] ، لأنّ قُصارَاهم القُنوعُ بما في أيْديهم، وهو[ل] نِهايَة قُوّتهم .

(أ) سقط من ع (ب) سقط من ل (ج) في ل: "كبير قومٍ أُوْلي شوْكة وعصبيّة، يستفحل أمره فيهم". والمعنى موجود في النصّ المثبت في المتن، وهو نصّ ظ ع ج (د) سقط من ل (هـ) ل: يَسْفحِلُ (و) توجد هنا زيادة في نسخة ل، حُرِّرت في ع ج ظ بأسلوب أوضح، ويبدو أن ناسخها نقلها من نسخة أخرى غير ع، والزيادة هي: [عندما يرى هرَم الدولة المستقرّة، ويتعين هو أو قومه للاستيلاء عليها]. وبه ينتهي الفصل (ز) إلى هنا ينتهي هذا الفصل في نسختيْ ظ ع ، وقد خرّج المؤلف بخطّه في نسخة ع مُخرجًا شطب فيه جملة [كما نبيّن بعد] وذكر ما أثبتناه بعدها محصورًا. وقد أدرجَتْه نسخة ج في متْنها (ح) سقط من ل (ط) ل: عُمّال (ي) ل: لهم (ك) سقط من ل (ل) ل: وهي .

والنّـوع الثّاني ، نوعُ الدُّعاة والخَوارج على الدَّوْلَة ، وهؤلاء لا بُدّ لهم من *[أ] المُطالَبَة، لأنّ[ب] قُوّتهم وافِيَةٌ بها، [ج] فإنّ ذلك إنّما يكون في نِصابٍ يكون لَهُ من*[أ] العصبِيّة والاعْتِزاز ما هو كَفَاء ذلك ووافٍ به[ج]. فتقعُ بَيْنَهُم وبَيْن الدَّوْلَة المُسْتَقِرَّة حـروبٌ سِجالٌ ، تَتَكرّر وتَتّصـل إلى أن يَقَعَ لهم الاسْتِيلاءُ والظَّفَرُ[د] بالمُطاوَلَة غالـباً[هـ]. ولا يَحْصُل لهم في الغالِب ظَفَرٌ بالمُناجَزة . والسّببُ في ذلك أنّ الظَّفَرَ في الحُروب إنّما يَقَعُ في[و] الأَكْثَر[و] كما قَدَّمْناه بأُمور نَفْسانيّة وَهْمِيّة، وإنْ كان العَدَدُ والسّلاحُ وصِدْقُ القِتال كفيلاً به، لكنّه قاصِرٌ مع تلك الأُمور الوَهْمِيّة كما مرّ؛ ولذلك كان الخِداعُ من أَنْفَع ما يُسْتَعْمَل في الحَرْب، وأَكثرُ ما يَقَعُ الظَّفَرُ به؛ وفي الحديث : "الحربُ خَدْعَة"(1).

والدَّوْلَة المُسْتَقِرَّةُ قـد/ صَيَّرت العوائِدُ المألوفـةُ طاعَتَها ضروريّةً واجبَـةً، كما [204أ] تَقدّم في غَيْر مَوْضِع، فتكثُر بذلك العوائِقُ لصاحِـب الدَّوْلَة المُسْتجِدَّة، ويَكْسر من هِمَم أتْباعه وأَهْلِ شَوْكتـه؛ وإن كان الأَقْرَبون[ز] من بِطانَتِه على بَصيرةٍ في طاعَتِه ومُؤَازَرته، إلاّ أنّ الآخرين أكْثَرُ[ح]، وقد دَاخلهم الفَشَلُ والكَسَل بتلك العَقائِد *في التّسْليم للدَّوْلَـة المُسْتـقِرَّة*[ط] ، فيَحْصُـلُ بَعْضُ الفُتور منهم[ط]، ولا يكادُ صاحـبُ الدَّوْلَـة المُسْتجِـدّة لـذلك يقـاوِمُ صاحـبَ[ط] الدّوْلَـة المُسْتقِـرَّة . فيرجِـعُ إلى الصَّبْر

(أ) سقط ما بين النجمين من ج (ب) ل: و (ج) سقط ما بين النجمين من ل (د) سقط من ل (هـ) سقط من ج ع
(و) ج: غالباً (ز) ل: أهل بطانته (ح) ع: وهم الأكثر، قد (ط) سقط من ل .

(1) تقدّم تخريجه في صفحة 476 .

والمُطاوَلَة، حتّى يَتَّضح(أ) هَرَمُ الدَّوْلة المُسْتَقِرّة، فتَضْمَحِلّ(ب) عَقائدُ التّسْليم لها(ب) من قَوْمِه، وتَنْبَعِثُ(ج) منهم الهِمَمُ لِصدْق(ج) المُطالَبة مَعَه، فيَقعُ الظّفَرُ والاسْتِيلاء(د).

وأيضاً ، فالدّولَةُ المُسْتَقِرَّة كثيرةُ التّرَف بما اسْتَحْكَم لهم من المُلْك ، [وتَسَوّغُوهُ](هـ) [من النّعم واللّذّات، واخْتُصُّوا به دُونَ غَيْرِهم من أَمْوال الجِبَاية](و)، فيَكْثُرُ عِنْدهم ارْتِباطُ الخُيول، واسْتِجادَة الأَسْلِحَة، وتَعْظُمُ(ز) فيهم الأُبَّهَةُ المَلَكيّة، ويَفيضُ(ح) العَطاءُ بَيْنَهم من مُلوكهم اخْتيارًا واضْطِراراً، *فيُرْهِبون بذلك كلّه عَدُوَّهم*(ط). وأَهلُ الدَّوْلَة المُسْتَجِدّة بمَعْزِلٍ عن ذلك؛ لما هم فيه من البَداوَة وأَحْوال(ي) الفَقْر والخَصَاصَة [الّتي يُفْقَدُ معها الاسْتِعْدادُ من ذلك](ك)، فتَسْبِقُ إلى قُلوبهم أَوْهامُ الرُّعْب بما يَبْلُغُهم عن(ل) أحْوال الدَّوْلَة المُسْتَقِرّة(م) [وكَثْرة اسْتِعْدَادها](ن)، ويُحْجِمون عن قِتالهم من أَجْل ذلك، فيُضْطَرُّ(س) أميرُهم(س) إلى المُطاوَلَة حتّى تَأْخذَ الدَّوْلَةُ المُسْتَقِرَّةُ مَأْخَذَها من الهَرَم، ويَسْتَحْكِم الخَلَلُ فيها في العَصبِيّة والجِبايَة، فيَنْتَهِزُ حينئذٍ صاحبُ الدَّوْلَة المُسْتَجِدّة فُرْصَتَهُ في الاسْتيلاء عليها بَعْد حين مُنْذُ المُطالَبة. سُنَّة الله في عِباده.

(أ) ل: يتبيّن (ب) ل: تلك العقائد (ج) ل: وتَقْوى هِمَمُهم على صِدْق المطالبة (د) سقط من ل (هـ) من ع ج ، وفي ظ: وتسوّغه (و) من ع ج، وسقط من ظ ل (ز) ل: وعِظَم الأبّهة (ح) ل: وفَيْض (ط) سقط ما بين النجمين من ل (ي) البداوة الكفيلة بالفقر (ك) من ع ج، وسقط من ظ ل (ل) ل: من (م) تصُوغ نسخة ل بقية هذه الفقرة منفردة بذلك، على النحو التالي: [ويلحق هِمَمهم الفشل من أجل ذلك، فيفشل صاحب الدّولة المستجدة عن المناجزة ، ويضطرّ إلى المطاولة ، حتى يأخذ الهَرمُ مَأْخذَهُ من الدّولة المستقِرّة ، ويُحيط الخَللُ بها من جميع جوانبها ، فيقع الاستيلاء عليها . سنة الله في خلقه وعباده] (ن) من ع ج، وسقط من ظ ل (س) سقط من ل .

وأيضاً(أ)، فأَهْلُ الدَّوْلَة المُسْتَجِدَّة كلُّهم مُبايِنون لأَهْل الدَّوْلَة المُسْتَقِرَّة بأَنْسابهم وعَوائِدهم وفي سائِر مَناحيهم، ثم مُنافِرون لهم ومُنابِذون بما وَقَع من هذه المُطالَبة، وبطَمَعِهم في / الاسْتيلاء عليهم، فتَتَمكَّنُ المُباعَدَةُ بين أَهْل الدَّوْلَتَيْن سِرّاً [204ب] وجَهْراً، ولا يَصِلُ إلى أَهْل الدَّوْلَة المُسْتَجِدَّة خبرٌ عن أَهْل الدَّوْلَة المُسْتَقِرَّة يُصيبون منه غِرَّةً(ب) باطِناً ولا ظاهراً، لانقِطاع المُداخلة [والمواصَلَة](ج) بين الدَّوْلتَيْن، فيُقيمون على المُطالبة وهم [معها](د) في إحْجام ونُكُولٍ عن المُناجَزة، حتَّى إذا تأَذَّن الله بزوال الدَّوْلَة المُسْتَقِرَّة، ونَفادِ عُمْرها، ووُفور الخَلَل في جَميع جِهاتها، واتَّضَح لأَهْل الدَّوْلَة المُسْتَجِدَّةِ مع الأيّام ما كان يَخْفى عنهم من هَرَمها وتلاشيها، وقد عَظُمتْ قُوَّتُهم بما اقْتَطعوه من أَعْمالها ونَقَصوه من أَطْرافها، فتَنْبَعِثُ هِمَمُهم يدًا واحدةً للمُناجَزة، ويَذْهب ما كان يَفُتُّ في عَزائِمهم من التَوَهُّمات، وتَنْتهي المُطاوَلة إلى حَدّها، ويَقَعُ الاسْتيلاءُ آخِرًا بالمُناجَزَة.

واعْتَبِرْ ذلك في دَوْلَة بَني العبّاس عند ظُهورها [وبِدَايتِها](هـ)، كَيْف أقام الشّيعةُ بخُراسانَ بعد انعقاد الدّعْوة، واجْتِماعِهم على المُطالَبة عَشْرَ سِنينَ أو تَزيد(و). وحينئذٍ تَمَّ لهم الظَّفَرُ واستَوْلَوا(ز) على الدّوْلَة الأُمويّة.

(أ) جاءت هذه الفِقْرة في "ل" مغايرة في سياقها لبقية النسخ، حسبما يلي: [وأيضًا فإن هذه الدّولة المستجدة كلهم مُباعدون لأهل الدولة المستقرّة بجميع أحوالهم وعوائدهم وأنسابهم وسائر اعْتباراتهم، ثمّ منافرون لهم بحدوث هذه المطالبة ومُنابذون، فلا يطّلعون من أهل هذه الدولة على شيء، ولا يصل إليهم خبرٌ من أخبارها يُصيبُون به غِرّةً منها، لانقطاع أسباب المُداخلة بينهما، فيمكثون السّنين العديدة في مُطالبتها وهم في إحجام ونكول عنها سائرَ أوقاتهم، حتى يتأذن الله بزوال الدّولة المستقرّة ونفاد عُمْرها، فيظهر ما كان مَسْتورًا عن أهل الدّولة المستجدّة من هَرَمها وتلاشيها، وتنْبعث هِمَمُهم جميعًا للمُناجزة، ويذْهب ما كان يَفُتّ في عزائمهم من التوهّمات ويقع الاستيلاء [ل/ 204 أ]. وهذا النصّ وبعض ما يَرِدُ من بقية هذا الفصل، يظهر أن ابن خلدون حرّره مجملاً على الصورة التي حُفِظت في نسخة "ل" وحدها، ثم أعاد النظر فيه وعدّل جُمَلَه ومدّدها وحَذف بَعْض عباراته. (ب) ع : غرّة فيهم (ج) من ع ج (د) سقط من ظ (هـ) من ع مقحمة بخطّه (و) ل : أزيد (ز) ل: وحصل الاستيلاء.

وكذا العَلَوِيّة بطَبَرِسْتان عند ظهور دَعْوَتهم في الدَّيْلم، كيف كانت مُطاوَلَتهم حتّى اسْتَوْلوا على تلك النّاحِية. ثمّ لما انقضى أَمْرُ العَلَوِيّة وسَمَا الدّيْلَمُ إلى مُلْك فارِس والعِراقَيْن، فمكثوا سِنينَ كثيرةً يُطَاوِلون حتّى اقْتَطعوا أَصْبهان وفارِسَ، ثم اسْتَوْلَوْا على الخَليفَة ببَغْداد.

وكذا العُبَيْدِيّون، أقام داعِيتُهم بالمَغْرب أبو عَبْد الله الشّيعيّ بَيْن كُتامَـة من قَبائِل البَرْبَر عَشْرَ سِنينَ وتَزيد، يُطاوِلُ بَني الأَغْلَب بإفْريقيّة حتَّى ظَفِرَ بهم، واستَوْلَوْا على المَغْرب كلّه. وَسَمَوْا إلى مُلْك مِصْر؛ فمكثوا ثَلاثِينَ سَنَة أو نَحْوها في طَلَبِهـا، يُجَهّزون إليها العَسَاكِرَ والأَساطِيلَ في كلّ وَقْت، ويَجيءُ المَدَدُ لمُدَافَعَتهم بَرّاً وبَحْرًا من بَغْداد والشّام؛ ومَلَكوا الإسْكَنْدريّة والفَيّومَ والصَّعيدَ، وتخطَّـتْ دَعْوَتُهُـم من هُنالِك إلى الحِجاز، وأُقيمت بالحَرَمَيْن. ثم نازَل قائدُهم / [205أ] جوهرُ الكاتِبُ بعَساكِره مدينَةَ مِصْرَ واسْتَوْلَى عليها، واقْتَلع دولَة بَني طُغْج من أُصولها، واخْتَطّ القاهِرَةَ، فجاء خليفَتُه مَعَدٌّ، المُعِزُّ لدين الله، فنزلَها لستّين سَنة أو نَحْوها منذ اسْتيلائِهم على الإسْكَنْدريّة.

وكذا السُّلْجوقيّة مُلوكُ التُّرْك، لمّا استَوْلَوْا على بَني سَامانَ وأَجازوا من وَراء النّهْر، مَكَثوا نحوًا من ثَلاثين سَنة يُطاوِلونَ ابنَ سُبُكْتكين بخُراسان حتّى استَـوْلَوْا على دَوْلَتِه؛ ثمَّ زَحفوا إلى بَغْداد، فاسْتَوْلَوْا عليها وعلى الخَليفَة بها بعد أيّام من الدَّهْر.

وكذا الطَّطَر من بَعْدهم، خَرجوا من المَفازَة أعْوامَ سَبْعَ عَشْرة وسِتّمائة، فلم يتمَّ لهم الاسْتيلاءُ [على العِراقَيْن إلاّ بَعْد حينٍ من الدّهر في ثلاثين سَنة أو نحوها، وما استولَوْا على بغداد](أ) إلاّ بَعْد أَرْبعين سَنَة .

(أ) من ل وحدها، وفي الأصول الأخرى: فلم يتم لهم الاستيلاء إلاّ بعد أربعين سنة .

وكذا أَهْلُ المَغْرب، خَرَج به المُرابِطون من لَمْتونَة على مُلوكه من مَغْراوَة، فطَاوَلوهم سِنين حتّى اسْتَوْلوا علَيْهم. ثمَّ خَرجَ المُوَحّدون بدَعْوَتهم على لَمْتونَة فمكثوا نحوًا من ثلاثين(أ) سَنَة يُحارِبونَهم(ب) حتّى استَوْلَوْا على كُرْسِيّهم بمَرّاكُش.

وكذا بَنو مَرين من زَناتَة، خَرجوا على المُوَحّدين، فمكثوا يُطاولونَهم(ج) نحـواً من ثلاثين سنة، واستَوْلَوْا على فَاس واقْتطعوها وأَعْمالَها مـن مُلْكِهـم؛ ثم أَقاموا في مُحارَبتهم ثلاثين أُخرى حتّى استَوْلـوا على كُرْسيّهم بمَرّاكُش. حَسْبما ذلك كلُّه مَـذْكور في تَواريخ هذه الدُّوَل.

فهكذا حالُ الدُّوَل المُسْتَجِدَّة مع المُسْتَقِرَّة في المُطالَبة والمُطاوَلَة. سُنَّة الله في عِباده؛ ﴿ولن تَجِدَ لسُنّة الله تَبْديلا﴾ [سورة الأحزاب ، من الآية 62] .

ولا يُعْتَرض(د) ذلك بما وَقَع من الفُتوحـات في الدَّوْلَة(هـ) الإسـلاميّـة، وكَيف كان الاسْتِيلاءُ على فارِس والرُّوم لثلاثٍ أو أَرْبعٍ من وَفاة النَّبيّ ﷺ [من غَيْر مُطاوَلَة](و)؛ واعلَمْ أنّ ذلك إنّما كان مُعْجزةً من مُعْجِزات نَبِيّنا ﷺ(ز)؛ سِرُّها اسْتِماتَةُ المُسْلمين في جِهاد عَدُوّهم اسْتِبْصاراً بالإيمان، وما أَوْقع الله في قُلوب عَدُوّهم [كَفاء ذلك](ح) من الرُّعب والتَّخاذل / [205ب] فكان ذلك كلُّه خارِقاً للعادَة [المَعْلومَة](ط) في مُطاوَلة الدُّوَل المُسْتَجِدّة للمُسْتَقـرَّة . وإذا كان ذلك خارقًا فهو من مُعْجِـزات نَبيّنا،

(أ) ل : عشرين (ب) ل : يطاولونهم (ج) ل : في مطاولتهم ثلاثين سـنة أو نحوها حتى اسـتَوْلَوْا (د) ظ ج ، وفي ع : "ولا تعترضَّ"، وفي ل : "ولا يقع في نظرك اعتراض". ومن هنا إلى بقيّة الفَصل يوجد تبايُنٌ في الصّياغة وإيجاز انفردت بها نسـخة "ل" (هـ) ظ ، وسقطت من ج، وشُطِبَت من ع (و) من ع ج (ز) ع ج ل : صلوات الله عليه (ح) ع ج ، وفي ظ : كفي (ط) ع ج ، وفي ظ: المسـتقرة .

صلواتُ الله علَيه وسَلامُه، المُتعارفُ ظُهورُها في المِلّة الإسْلامِيّة. والمُعجزاتُ لا تُقاسُ عليها الأمورُ العادية، ولا يُعْترَضُ بها(أ) .

50 ❁ فَصْلٌ، فِي وُفورِ العُمْرانِ أواخِرِ الدُّوَل، وما يَقَعُ فيها من كَثْرَةِ المَوَتانِ والمَجاعَات

إنّه قد تَقَرّر لك فيما سَلَف أنّ الدُّوَلَ في أوّل أمْرِها لا بُدَّ من الرِّفق في مَلَكَتِها والاعْتِدال في إيالَتِها، إمّا من الدّين إنْ كانَت الدَّعْوةُ دينِيّةً، أو من المُكارمَة والمُحاسَنَة الّتي تَقْتَضيها البَداوةُ الطّبيعيّة للدُّوَل. وإذا كانت المَلَكةُ رَفيقَةً مُحْسِنَةً انْبَسطَتْ آمالُ الرّعايا، وانْتَشَطوا للعُمْران وأسْبابه، فتوَفَّر وكَثُر التّناسُل. وإذا كان ذلك كلّه بالتّدْريج، فإنّما يَظْهَرُ أثَرُه بعد جيلٍ أو جيلَيْن في الأقلّ. وفي انْقِضاء الجيلَيْن تُشرف الدَّوْلَةُ على نِهاية عُمْرِها الطّبيعيّ، فيكونُ حينئذٍ العُمْرانُ في غايَة الوُفور والنّماء.

ولا تقولَنَّ إنّهُ قد مرَّ لكَ أنّ أواخِرَ الدُّوَل يكونُ فيها الإجْحافُ بالرّعايا وسُوءِ المَلَكة ، فذلك صحيحٌ ، ولا يُعارِضُ ما قُلْناه؛ لأنّ الإجْحافَ وإن حَدَث حينئذٍ وقَلّتِ الجِبَاياتُ ، فإنّما يَظْهَرُ أثَرُه في تَناقُص العُمْران بَعْد حين، من أجْل التّدْريج في الأُمور الطّبيعيّة. ثمّ إنّ المَجاعات والمَوَتان تَكْثُر عند ذلك في أواخِر الدّوَل؛ والسّبَبُ فيه:

(أ) إلى هنا ينتهي النقص الّذي أشرنا إليه في نسخة "ي" انظر صفحة 509 .

أمّا المَجاعاتُ(أ)، فلِقَبْض النّاس أيْديهم عن الفَلْح في الأكْثَر، بسَبَب ما يَقَعُ في أواخِرِ الدُّوَل من العُدْوان في الأَمْوال والجِبايات، [وفي البِياعات والمُكوس](ب)، أو الفِتَن الواقِعَة من(ج) انْتِقاض الرّعايا وكَثْرة الخَوارِج لهَرَم الدَّوْلَة، فيقلّ احْتِكارُ الزّرْع غالِباً؛ ولَيْس صلاحُ الزّرْع وثَمرتُه بمُسْتَمِرّ الوُجود، ولا على وَتيرَةٍ واحِدةٍ، فطَبيعةُ العالَم في كَثْرة [الأمْطار](د) وقِلّتِها مُخْتلِفة، والمَطَرُ يَقْوَى ويَضْعُف،/ ويَقِلّ [206أ] ويَكْثُر، والزّرْعُ والثّمار والضّرْع على نِسْبَتِه، إلاّ أنّ الناسَ واثِقون في أقْواتِهم بالاحْتِكار؛ فإذا فُقِد الاحْتِكارُ عَظُم تَوَقّعُ النّاس للمَجاعات، فغَلا الزّرْعُ، وعَجَزَ عنه أُولوا الخَصاصَة فهَلَكوا، أو كان بعضَ السّنوات، والاحْتِكار مَفْقودٌ، فَشَملَ الناسَ الجوعُ.

وأمّا كثرةُ المَوَتان فلها أسْبابٌ من كَثْرة المَجاعات كما ذكَرْناه، أو كَثْرة الفِتَن لاخْتِلال الدُّوَل فيكْثُر الهَرْجُ والقَتْل؛ أو وُقوعُ الوَباء، وسَبَبُه في الغالِب فسادُ الهَواء بكَثْرة العُمْران، لكَثْرة ما يُخالِطُه من العَفَن والرُّطوبات الفاسِدة. وإذا فَسَدَ الهواءُ وهو غِذاءُ الرّوح الحَيوانيّ ومُلابِسُهُ دائمًا، فيَسْري الفَسادُ إلى مِزاجِه. فإنْ كان الفَسادُ قوِيّاً وقَع المَرَضُ في الرِّئَة، وهذه هي الطّواعِينُ، وأَمْراضُها مَخْصوصَةٌ بالرِّئَة. وإن كان الفَسادُ دونَ القَوِيّ والكثير، فيكثُرُ العَفَن به ويَتَضاعَف، فتكثُرُ الحُمّيات في الأَمْزِجَة وتَمْرَضُ الأبدانُ وتَهْلِكُ.

وسَبَبُ كَثْرة العَفَن والرّطوبات الفاسِدة(هـ) في هذا كلّه، كثرةُ العُمْران ووُفورُه آخِرَ الدُّوَل، لما كان في أوائِلها من حُسْن المَلَكة ورِفْقها وعِظَم الحِمايَة

(أ) ي : والموتان (ب) حاشية من ع بخطّه (ج) ع : بانتقاض، ي: في انتقاض (د) سقط من ظ (هـ) سقط من ل .

وقِلّة المَغْرَم، وهو ظاهِرٌ. ولهذا تبيّن في مَوْضِعه في الحِكْمَة، أنّ تَخَلُّلَ الخَلاءِ والقفْرِ بين العُمْران ضَروريّ، ليكون تَمَوُّج الهَواء يَذْهب بما يَحْصُل في الهَواء من الفَسَاد والعَفَن بمُخالَطة الحَيوانات ، ويأتي بالهَواء الصّحيح .

ولهـذا أيضاً فإنّ المَوَتان يكونُ في المُدُن المَوْفورةِ العُمْـران أكـثر من غَيْرِها بكثيرٍ، كمِصْر بالمَشْرق وفاس بالمَغْرب. والله يُقدِّرُ ما يَشاء .

51 ۞ فصْلٌ ، في أنّ العُمْرانَ البَشَريّ لا بُدّ له من سِياسةٍ يَنتَظِمُ بها أمْرُهُ

[206ب] إنّه قد تَقدَّم لنا في غَيْر مَوْضعٍ أنّ الاجْتِماعَ للبَشر ضَروريٌّ، وهو / مَعْنى العُمْران الّذي نَتَكلَّم فيه، وأنّه لا بُدّ لهم في الاجْتِماع من وازِعٍ وحاكِمٍ يَرْجِعون إليْه؛ وحُكْمُهُ فيهم تارةً يكونُ مُسْتَنِدًا إلى شَرْعٍ مُنَزَّلٍ من عنْد الله، يوجِب انْقِيادَهم إليه إيمانُهم بالثّواب والعِقاب عليه الّذي جاء به مُبَلِّغُه؛ وتارةً إلى سِياسةٍ عقْليّةٍ يوجِبُ انقيادَهم إليها ما يَتوقّعونَه من ثوابِ ذلك الحاكِمِ بَعْد مَعْرِفَته بمصالحهم .

فالأولى يَحْصُل نَفْعُها في الدّنيا والآخِرة، لعِلْم الشّارِع بالمَصالِح في العاقِبة، ولمُراعاتِه نَجاةَ العِباد في الآخرة؛ والثّانية إنّما يَحْصُل نَفْعُها في الدُّنيا فقَط.

وما تَسْمَعُه من السّياسَة المَدَنيّة فلَيْس من هـذا الباب، وإنّما مَعْناهُ عند الحُكَماء، ما يَجِبُ أن يكونَ عليه كلُّ واحدٍ من أَهْل ذلك المُجْتَمِع في نَفْسه وخُلُقِه، حتّى يَسْتَغْنوا عن الحُكّام رأساً؛ ويُسَمّون المجتمعَ الّذي يَحْصُل فيه ما يَنْبغي من ذلك بالمَدِينة الفاضِلَة؛ والقوانينَ المراعاةَ في ذلك بالسّياسة المَدَنيّة. وليس مُرادُهم

السِّياسَةَ الّتي يُحْمَلُ عليها أهلُ الاجْتماع بالأحْكام للمَصالِح العامَّة؛ فإنّ هذه غَيْرُ تِلْك. وهذه المدينةُ الفاضِلَةُ عِندهم نادِرةٌ أو بَعيدةُ الوُقوع، وإنّما يتكلّمون عليها على جِهَة الفَرْض والتَّقْدير .

ثم إنَّ السّياسَة العَقْليّة الّتي قدّمناها تكون على وَجْهينْ :

أحدهما، تُراعَى فيها المصالحُ على العُمـوم، ومَصالحُ السُّلْطان في اسْتِقامـة مُلْكه على الخُصوص. وهذه كانتْ سِياسَةَ الفُرْس، وهي على وَجْه الحِكْمَة. وقد أَغْنانا اللهُ عنها في المِلّة ولعَهْد الخِلافة، لأنّ أَحْكام الشَّريعَة مُغْنِيةٌ عنها في المصالح العامّة والخاصّة والآداب؛ وأحْكامُ المُلْك مُنْدَرِجةٌ فيها .

الوَجْهُ الثّاني، أن تُراعى فيها مَصْلَحةُ السُّلْطان، وكيف يَسْتَقيمُ له المُلْكُ مع القَهْر والاسْتِطالـة، وتكونُ المصالحُ / العَامّـةُ في هـذه تَبَعاً. وهذه السّياسَـةُ هي [207أ]
الّتي لِسائِر المُلوك في العالَم من مُسْلمٍ وكافِرٍ؛ إلاّ أنّ مُلوكَ المُسْلمين يَجْرون منها على ما تَقْتَضيه الشّريعةُ الإسْلاميّةُ بحَسَب جُهْدهم؛ فقَوانينُها إذًا مُجْتَمِعَةٌ من أحْكام [شَرْعِيّة][أ] ، وآدابٍ خُلُقيّة، وقوانينَ في الاجْتِماع طبيعيّةٍ، وأشْياء من مُراعاة الشَّوْكَة والعَصَبيّة ضَروريّـة. والاقتـداءُ فيها بالشَّرْع أوّلاً، ثم بالحُكَماء في آدابِهـم، والمُلوك في سِيَرِهم.

ومن أحْسن[ب] ما كُتِبَ في ذلك وأَوْعَبِه، كتابُ طاهِر بن الحُسَيْن، قائد المأمون، لابْنه عبدِ الله بن طاهِر، لمّا وَلاّهُ المأمونُ الرَّقّة ومِضْر[1] وما بَيْنَهما؛ فكَتب

(أ) ظ : شريعة (ب) ع : ومن الحَسَن .

(1) عند ابن طَيْفور: مُضَر (بغداد 25-26)، وديار مُضَر ما كان في السّهل بقربٍ من شرقيّ الفرات نحو حَرّان والرقة (معجم البلدان 2: 494)

إليه أبوهُ طاهِرٌ كتابَه المَشهورَ، عَهِدَ إليه فيه، وَوصّاهُ بجميع ما يَحْتاج إليه في دَوْلَته وسُلْطانه من الآداب الدّينيّة والخُلُقيّة، والسِّياسات الشَّرْعيّة والمُلوكيّة، وحَثَّهُ على مَكارِمِ الأَخْلاق ومَحاسِنِ الشِّيَم بما لا يَسْتَغْني عنه مَلِكٌ ولا سُوقَة. ونصّ الكتاب مَنقولاً من كِتاب الطَّبَرِيّ[1] :

بسم الله الرحمن الرحيم

أمّا بعد ، فعلَيْكَ بتَقْوى الله وَحْدَه لا شريكَ له، وخَشْيَتِه، ومُراقَبتِه عزّ وجلّ، ومُزايَلَةِ سُخْطِه. واحْفَظ[أ] رعيّتَكَ في اللّيل والنّهار. والْزَمْ ما أَلْبَسَكَ الله من العافِيَة، بالذِّكْر لِمَعادِك، وما أنْت صائِرٌ إليْه، ومَوْقوفٌ عليه، ومَسْؤولٌ عنه، والعَمَلِ في ذلكَ كلّه بما يَعْصِمُكَ الله عزَّ وجلَّ، ويُنْجيكَ يومَ القِيامَة[ب] من عِقابه وأليم عَذابِه ؛ فإنّ الله سُبحانَه قد أَحْسَن إليكَ وأَوْجَب عليكَ[ج] الرّأفةَ بمَن اسْتَرْعاكَ أَمْرَهم من عِبادِه، وأَلْزَمَكَ العَدْلَ فيهم[د] ، والقِيامَ بحقّه وحُدودِه عليهم[هـ] ، والذَّبَّ عنهم، والدَّفْعَ عن حَريمِهم وبَيْضَتِهم، والحَقْنَ لِدمائهم ، والأَمْنَ [لسُبُلِهم][و] ، وإدْخالَ الرّاحة عليهم[ز] . ومؤاخذَك / بما فَرَض عليك، ومُواقِفُكَ[ح] [207ب] عليه، ومُسائِلُكَ[ط] عنه، ومُثيبُكَ عليه بما قَدَّمْتَ وأَخّرْت. ففَرّغْ لذلك فَهْمَكَ[ي]

(أ) ج ع : حفظ (ب) بغداد: لقائه (ج) سقط من ي (د) بغداد : عليهم (هـ) بغداد : فيهم (و) من ل، وفي بغداد وبقية الأصول: لسَلّبهم. والطبري: لسبيلهم. (ز) بغداد : عليهم في معايشهم (ح) من ظ، وفي بقية الأصول والطبري وبغداد: ومُوقِفك (ط) بغداد: وسائلك (ي) بغداد : فكرك .

(1) تاريخ الرسل والملوك 8: 582- 591، الكامل لابن الأثير 6 : 364، وأوردها قبلها ابن طَيْفور: بغداد 19- 28، وبينها جميعها اختلافات قليلة .

وعَقْلَك وبَصَرَك[أ]، ولا يَشْغَلْك عنه شاغِلٌ[ب]، [فَإنَّه][ج] رأسُ أَمْرِك ومِلاكُ شَأْنِك، وأوّلُ ما يُوَفّقك الله تعالى به لرُشْدِك[د].

وليَكُنْ أَوّلُ ما تُلزِمُ به نَفْسَك، وتَنْسُب إليه فِعْلَك، المواظبَةَ على ما افْترَضَ اللهُ عزّ وجلّ عليكَ من الصّلوات الخَمْس والجماعَةِ عليها بالنّاس قِبَلَك، وتُواقعها[هـ] على سُننها، في إسْباغ الوُضوء لها[و]، وافْتِتاح ذِكْر الله عزّ وجلّ فيها، وتُرتّل في قِراءَتك، وتَمَكّنُ في رُكوعِك وسُجودك وتَشَهُّدِك، ولْتَصْدُق فيها لرَبّك[ز] نِيَّتَكَ، واحْضُضْ عليها جماعَةَ من مَعك وتَحْت يَدك، وادْأَبْ عليها، فإنّها كما قال الله عزّ وجلّ ﴿ تَنْهَى عن الفَحْشاء والمُنْكَر ﴾ [سورة العنكبوت، من الآية 45] .

ثم أَتْبِعْ ذلك بالأَخْذ بسُنَن[ح] رَسول الله ﷺ، والمُثابَرَةِ على خَلائِقه، واقْتِفاء آثار السَّلَف الصّالح من بَعْده.

وإذا وَرَد عليك أَمْرٌ فاستَعِنْ عليه باسْتِخارَةِ الله عزّ وجلّ وتَقْواه، وبلُزوم ما أَنْزل الله تعالى في كِتابه من أَمْره ونَهْيِه وحَلالِه وحَرامِه، وائْتمام[ط] ما جاءَتْ به الآثارُ عن رسول الله ﷺ. ثم قُمْ فيه بما يَحِقُّ لله عليك. ولا تَميلنَّ عن العَدْل فيما أَحْبَبْتَ أو كَرِهْتَ لقريبٍ من النّاس أو بَعيدٍ.

وآثِر الفِقْهَ وأَهْلَه ، والدّينَ وحَمَلَتَه، وكتابَ الله والعامِلين به ؛ فإنَّ أفضلَ ما تَزَيّن به المرءُ ، الفِقْهُ في دين[ي] الله ، والطَّلَبُ له ، والحثُّ عليه ، والمعرفةُ

(أ) بغداد والطبريّ: وبصرك ورؤيتك، الكامل: عقلك ونظرك (ب) بغداد: ولا يذهلك عنه ذاهل (ج) في ظ: فإنك (د) سقط من ي (هـ) كذا في ظ ج ي، وفي ع: وتوقعها، وسقطت من ل، وفي الطبري: في مواقيتها (و) سقط من ل (ز) ي: فيه رأيك (ح) ي: لسنن (ط) بغداد: وائتمان (ي) ي : في الدين .

بما يُتَقـرَّبُ بـه[أ] إلى الله ، فإنَّه الدَّليلُ على الخَيْرِ كلِّه ، والقائدُ إليه[ب] والآمرُ به، والنَّاهي عن المَعاصي والموبِقَات كلِّها ، وبها ، مَع تَوْفيـق الله عزّ وجـلّ ، يَزْدادُ العَبْدُ مَعْـرفـةً له وإجلالاً لـه ، ودَرَكـاً للدّرجـات العُـلَى في المَعـاد ، مع مـا في ظُهوره للنّاس من التّوْقـير لأمْـرك ، والهَيْبـةِ لسُلْطانِك ، والأنَسـةِ بك ، والثّقـة [208أ] / بعَدْلك.

وعليك بالاقْتِصاد[ج] في الأُمـور كلّهـا، فلَيْس شيءٌ أَبْيَنَ نَفْعاً، ولا أحْضَرَ أَمْناً، ولا أجمعَ فَضْلاً، منه[د]. والقَصْدُ داعِيةٌ إلى الرُّشد، والرُّشْدُ دليلٌ على التّوْفيـق، والتّوْفيقُ قائدٌ[هـ] إلى السّعادَة. وقِوامُ الدّين والسُّنَن الهاديةِ بالاقْتصاد، فآثِرْهُ[و] في دُنْياك كلِّها.

ولا تُقَصّر[ز] في طَلب الآخِـرة [والأَجْر][ح] والأعْمـال الصّالحـة، والسُّـنَن المَعْروفَـة، ومَعـالم الرُّشْد ، ولا غـايَة[ط] للاسْتِكْثار في[ي] البرّ والسَّعْي له إذا كـان يُطْلَب به وَجْهُ الله تَعالى ومَرْضاته ، ومُرَافَقَةُ أَوْلياء الله في دَار كرامَتِه . أما تَعْلَم[ك] أنّ القَصْدَ في شَأن[ل] الدُّنيا يورثُ العِزّ ويُحَصِّنُ من الذُّنوب، وأنّك لن تَحوطَ نَفْسَك ومَرْتبتَك[م] ولا تَسْتَصْلِحُ أمورَك بأفْضل منـه ، فَأْتِـه واهْتـدِ به تتمّ أُمـورُك وتَزيد مَقْدرتُك، وتَصْلُح خاصَّتُك وعامَّتُـك. وأَحْسِنْ ظنَّك بالله تعـالى تَسْتَقِـم لك رَعِيّتُك، والْتَمِس الوَسيلةَ إليْه في الأُمور كلِّها تَسْتَدِم به النّعْمةَ عليكَ .

(أ) ل : منه (ب) بغداد: له (ج) ي: الاقتصاد (د) بغداد : من القصد (هـ) بغداد: منقاد (و) ج: وآثره (ز) ج: تقتصر (ح) من ي والطبري، وسقط من الأصول الأخرى، وتُرك مكانهُ في ع (ط) كذا في ظ ع ج ل، وفي ي: الرّشد والإعانة، والاستكثار في البر ... (ي) بغداد : من (ك) ظ ي، وفي حاشية ع وفي ل ج والطبري: واعلَمْ (ل) سقط من ل (م) ي : من بابك ولا تتصلح .

ولا تَتَّهِمَنَّ أحداً من النّاس فيما تُوَلِّيهِ من عَملك قَبْل أن تَكْشف أَمْرَه؛ فإنّ إيقاعَ التُّهم بالبُرَآء، والظّنونَ السّيئةَ بهم، مَأْثَمٌ؛ فاجْعَلْ من شَأْنك حُسْنَ الظنّ بأَصْحابِك، واطردْ عنك سوءَ الظَّنّ بهم، وارْفُضْهُ فيهم، يُعِنْكَ ذلك على اصْطِناعهم[(أ)] ورياضَتِهم. ولا يَجِدَنّ عَدُوُّ الله الشَّيطانُ في أَمْرك مَغْمزاً. فإنّه إنّما يَكْتفي بالقَليل من وَهَنِـك، فَيُدْخِل عليـك من الغَمّ في[(ب)] سوءِ الظنّ ما يُنَغِّص لَذاذَةَ عَيْشِـك. واعلَمْ أنّك تَجِد بحُسْن الظَّنّ قوةً وراحةً. وتَكْتفيَ به ما أحببْت كِفايَتَه من أُمورِك، وتَدْعو به النَّاسَ إلى مَحبَّتِـك والاسْتِقامـةِ في الأُمـور كلِّهـا[(ج)]. ولا يَمْنَعْـكَ حُسْنُ الظَّنّ بأَصْحابك، والرَّأْفةُ بِرَعِيّتك، أن تَسْتَعْمل المَسْأَلةَ والبَحْثَ عن أُمـورك،/ والمباشـرَةَ [208ب] لأمور الأَوْلياء، والحِياطَةَ للرَّعيّة، والنّظرَ في *ما يُقيمُها ويُصْلِحُها، بل لتكُن المباشَرةُ لأُمور الأَوْلياء والحِياطَةُ للرَّعيّة في النَّظر في*[(د)] حَوائِجهم، وحَمْـل مَؤُونَاتِهم، آثَرَ[(هـ)] عنْدَك[(و)] مِمّا سِوَى ذلك؛ فإنّه أقومُ للدّين وأَحْيَى للسُّنَّة .

وأَخلِص نِيَّتَك في جميع هذا، وتَفَرَّدْ بتَقْويم نَفْسِك تَفَرُّدَ من يَعْلَمُ أنّه مَسْؤولٌ عمّا [صَنَع][(ز)]، ومُجْزًى بما أَحْسَن، ومَأْخوذٌ بما [أَساء][(ح)]. فإنّ الله عزّ وجلّ جَعَل الدّينَ حِرْزًا [وعِزّاً][(ط)]، ورَفَع من اتّبعـه وعَزَّزه؛ فاسْلُكْ بمن تَسوسُـه وتَرْعـاه نَهجَ الدّين وطريقَه الأَهْدى[(ي)].

وأَقِم حُدودَ الله في أَصْحاب الجَرائم على قَدْر مَنازِلهم وما اسْـتَحَقّوهُ، ولا تُعَطّلْ ذلك ولا تَهاوَنْ فيه[(ك)]، ولا تُؤخِّرْ عُقوبةَ أَهْل العُقوبة، فـإنّ مـن[(ل)] تَفْريطك

(أ) ي : استطاعتهم (ب) سقط من ي (ج) بغداد : لك (د) سقط ما بين النجمين من ي (هـ) ي : أيسر (و) بغداد : وأوجب (ز) ظ : يصنع (ح) ظ : أسى (ط) في ظ: وعَذلاً، وما أثبتناه من بقية الأصول والطّبري (ي) كذا في ظ ج ي وحاشية ع، وفي ل والطبري وبغداد : وطريقه الهُدَى (ك) ي والطبري : به (ل) ع ل : في .

في ذلك ما يُفسِدُ عليكَ حُسنَ ظنّك. واعزمْ[أ] على أمْرِك في ذلك بالسُّنَن المَعْروفة، وجانِب البِدَعَ والشُّبهات يَسْلمْ لك دينُك وتقُم لك مُروءتُك .

وإذا عاهدتَ عهدًا فَفِ[ب] به، وإذا وَعَدْتَ الخَيْرَ فأَنْجِزه، واقْبل الحَسَنة وادْفَعْ[ج] بها، واغمِضْ عن عَيْب كلّ ذي عَيْب من رَعِيّتك، واشْدُد[د] لسانَك عن قَوْل الكَذب والزّور، وابْغض[هـ] أهلَ النّميمة؛ فإنّ [أول][و] فَساد أُمورك في عاجِلها وآجِلها، تَقْريبُ الكَذوب، والجَراءَةُ على الكَذِب؛ لأنّ الكَذِبَ رأسُ المآثم، والزّورَ والنّميمة خاتِمَتُها، لأنّ النّميمةَ لا يسلَمُ صاحِبُها، وقابِلَها لا يَسْلَمُ له صاحِبٌ ولا يَسْتقيم لطَيِّعها أمْرٌ.

وأَحِبَّ أهلَ الصّلاح والصِدْق، وأعِن الأَشْرافَ بالحَقّ، ووَاصِل[ز] الضّعفاءَ، وصِلِ الرّحِمَ؛ وابتَغِ بذلك وَجْه الله وإعْزازَ أمْره، والتَمِسْ فيه ثَوابَه والدّارَ الآخِرة. واجْتَنِب سوءَ الأَهْواء والجَوْر، واصْرِف عنْها رَأيَك، واظْهِر براءَتك من ذلك لرَعِيَّتك. وأَنْعِمْ بالعَدْل سياسَتَهم، وقُمْ بالحقّ فيهم، وبالمعرفة الّتي تَنْتهي بك إلى سَبيل الهُدَى. وامْلِكْ نَفْسَك عند الغَضَب، وآثِر الوقارَ والحِلْمَ، وإيّاك والحِدَّةَ والطّيش والغرورَ فيما أنتَ بسَبيله.

[209أ] وإيّاك / أن تقولَ أنا مُسَلَّطٌ أَفْعَلُ ما أشاء؛ فإنّ ذلك سريعٌ فيك[ح] إلى نَقْص الرَّأي، وقِلّة اليَقين بالله وَحْده لا *شَريك له*[ط]. واخْلِص لله [وَحْدَهُ][ي] النيّةَ فيه واليقينَ به[ك].

(أ) ي : اعتزم (ب) من ظ ، والطبري وحاشية ع بخطّه ، وفي مَتْنِها مُلْغى، وفي ي ج ل : فأوْف به ، وفي بغداد فوَفّ به (ج) بغداد: وانتفع (د) في ظ مهملة: واسدد (هـ) بغداد: أهلَه وأقْص (و) من ع ي والطبري، وسقط من ظ ل ج (ز) بغداد : ووَاسِ (ح) سقط من ي (ط) سقط ما بين النجمين من ي (ي) من ي (ك) سقط من ي .

واعْلَمْ أنّ المُلْكَ لله يُؤْتِيه من يَشاءُ ويَنْزِعُهُ ممّن يَشاء . ولن تَجِد تغْييرَ[(أ)] النّعْمَة وحُلولَ النَّقْمَة إلى أحدٍ أسرعَ منه إلى جَهَلَةِ النّعمة من أَصْحاب السُّلْطان والمَبْسوطِ لهم في الدَّوْلَة ، إذا كفَروا نِعَم الله وإحْسانَه ، واسْتَطالوا بما آتاهم[(ب)] اللهُ من فَضْله.

ودَعْ عنكَ شَرَهَ نَفْسِك، ولْتَكُنْ ذخائِرُك وكنوزُك الّتي تَدّخر وتَكْـنز[(ج)] البرَّ والتَّقْوى والعَدْلَ ، واسْتِصْلاحَ الرّعية ، وعِمَارَةَ بلادِهم ، والتّفقُّدَ لأمورهم ، والحِفْظَ لدُنياهم[(د)] ، والإغاثَةَ لمَلْهوفهم .

واعْلَمْ أنَّ الأمْـوالَ إذا كُنِزَت[(هـ)] وذُخِرت في الخَزائِن لا تُنْمَى[(و)]، وإذا كانت في صَلاح الرّعيّـة وإعْطـاءِ حُقوقهـم وكَفّ المَؤونَة عنْهـم، نَمَـتْ وزَكَـت[(ز)]، وصَلُحَت[(ح)] به العامَّةُ، وتَزَيّنت به الولاة[(ط)]، وطاب به الزّمان، واعتُقِد[(ي)] فيه العزُّ والمنَعَة . فليَكُنْ كَنْزُ[(ك)] خَزائِنك تَفْريقَ الأمْوال في عِمارة الإسْلام وأَهْلِه ، وفرّق[(ل)] منه على أَوْلياء أَمير المُؤمنين قِبَلَك حُقوقَهم ، وأَوْفِ رعيّتَك* من ذلك حِصَصَهم، وتعهّدْ ما يُصْلِح أُمورَهم ومَعاشَهـم ؛ فإنّك إذا فَعَلـتَ ذلك*[(م)] قَرَّت النّعْمةُ عليك[(ن)] ، واسْتَوْجَبْت المزيدَ من الله تعالى ، وكنتَ بذلك على جِبايَة خراجِك

(أ) في ج ي : تغيّر (ب) ي : أعطاهم (ج) ج : تكثر (د) ي : لدمائهم، وفي ع ج ل والطبري وبغداد: لدهمائهم (هـ) ي، ل، الطبري، وبغداد: كثُرت (و) كذا في الأصول الخمسة، وفي حاشيتي ع ل بخطّ ابن خلدون بدلُها: لا تُثمر. ومثلها عند ابن طيفور (ز) في حاشية ع بخطّه بدلاً عنها: وزبَت (ح) كذا في ظ ع ج ل ،وفي ي والطبري: صَلحت به (ط) كذا في ظ ج ل، وفي ع ي: الولاية (ي) بغداد : وأعقب (ك) بغداد : أكثر (ل) ي والطبري وبغداد : ووفّر (م) سقط من ي (ن) ي: لك .

وجَمْع أَمْوال رَعيّتِك وعَمَلك أقدَرَ، وكان الجميعُ[أ] لما شَملهم من عَدْلك وإحْسانِك أَسْكَنَ[ب] لطاعَتك، وأَطْيَبَ نَفْسًا بكلّ ما أَرَدْتَ، فأجْهِدْ نَفْسَك فيما حَدَّدْتُ لك في هذا الباب، ولتَعْظم خَشيَتُك[ج] فيه، وإنّما يَبْقى من المال ما أُنفِق في سَبيل الله [وفي سبيل حَقّه][د]. واعرفْ للشّاكرين شُكْرَهم[هـ] وأثِبْهم عليه.

وإيّاك أن تُنْسِيَكَ الدُّنيا وغرورُها هَوْلَ الآخِرة، فتتهاونَ بما يحقّ عليك، فإنّ التهاونَ/ [209ب] يورثُ التَّفْريطَ، والتّفريطُ يورِثُ البَوَارَ. وليكنْ عَمَلُك لله وفيه، وارْجُ الثّوابَ، فإنّ الله سُبْحانَه قد أَسْبَغَ عليك نِعْمَته في الدُّنيا وأَظْهر لَدَيْك[و] فَضْلَه، فاعْتَصِمْ بالشّكْر وعليه فاعْتَمِدْ، يَزِدْكَ اللهُ خيرًا وإحْسانًا؛ فإنّ اللهَ سُبْحانه يُثِيبُ[ز] بقَدْر شُكْر الشّاكرين وسيرَة المُحْسنين، *وقُضِيَ الحَقُّ فيما حَمَّل[ح] من النّعَم، وأَلْبَس من الكَرامة*[ط].

ولا تَحْقِرَنَّ ذَنْباً، ولا تُمالِئَنَّ حاسِداً، ولا تَرْحَمَنَّ فاجِراً، ولا تَصِلَنَّ كفوراً، ولا تُداهِنَنَّ عَدُوّاً، ولا تُصَدِّقَنَّ نَمّامًا، ولا تَأْمَنَنَّ غَدّارًا، ولا تُوالِيَنَّ فاسِقًا، ولا تَتَّبِعَنَّ غاوِياً، ولا تَحْمدنَّ مُرائِيًا، ولا تُحَقِّرَنَّ[ي] إنْسانًا، ولا تَرُدَّنَّ سائِلاً فَقيرًا، ولا تُحَسِّنَنَّ باطِلاً، ولا تُلاحِظَنَّ مُضْحِكًا، ولا تُخْلِفَنّ مَوْعِدًا، ولا تَزْهَيَنَّ [فُجْراً][ك]، ولا تُظْهِرَنَّ غضَبًا، ولا تأتِين بذخًا[ل]، ولا تَمْشِيَنَّ مَرَحًا، ولا تُزَكِّيَن[م] سَفَهًا[ن]، ولا تُفَرِّطَنَّ في

(أ) ي: الجمع (ب) الطبري، ي، ل ومتن ع: أسْلَس، وغيّرها المؤلف في الحاشية بخطّه (ج) في ي ج ل ومتن ع قبل التعديل المثبت في الحاشية: وليعظم حقّك (د) سقط من ظ وجزء منه من ل (هـ) ي: شأنهم (و) ي وبغداد: عليك (ز) ي: يكتب (ح) ل: حُمِل، ضبطت مخففة، ولعلها الأصوب، ففي بغداد: واقضِ الحقَّ فيما حَمَل من النّعم (ط) سقط من ي، وفي بغداد: وألبس من العافية والكرامة (ي) بغداد: تجفونّ (ك) الطبري، وفي الأصول وبغداد: فخرًا (ل) ي: رخاءً (م) الطبري وبغداد: ولا تركبن (ن) ل ي: سَفِهًا .

طَلَب الآخِرة، ولا تدفع الأنام عتابًا[أ]، ولا تُغْمِضَنَّ عن ظالِمٍ رَهْبَةً منه أو مُحاباةً، ولا تَطْلُبَنَّ ثوابَ الآخِرة بِالدُّنْيا.

وأَكْثِرْ مُشاورةَ الفُقهاء، واسْتَعْمِل نَفْسَكَ بالحِلْم، وخُذْ عن أَهْلِ التّجارب وذوي العَقْل والرّأي والحِكْمة. ولا تُدْخِلَنَّ في مَشورتك أهلَ [الرِّقَّة][ب] والنَّخَل[ج]، ولا تَسْمَعَنَّ لهم قولاً، فإنّ ضرَرهم أكثرُ من نَفْعهم.

ولَيس شيءٌ أسرعَ فسادًا لما استقبلتَ فيه أَمْرَ رعيّتك من الشُّحّ. واعلَمْ أنّك إذا كنتَ حريصًا كنتَ كثيرَ الأَخْذ، قليلَ العَطيَّة، وإذا كنتَ كذلك لم يَسْتَقِمْ لك أمرُك إلاّ قليلاً، فإنّ رعيَّتَك إنّما تَعْتَقِد على محبَّتك بالكَفّ عن أَمْوالهم، وتَرْك الجَوْر عليهم، ويَدُوم صَفاءُ أوليائك لك[د] بالإفْضَال عليهم وحُسْن العَطيَّة لهم، فاجتَنِب الشُّحّ، واعلَمْ أنّه أوّلُ ما عصَى به الإنسان ربَّه، وأنَّ العاصِيَ بمَنْزِلَة خِزْيٍ، وهو قولُ الله سُبْحانَه: ﴿وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحون﴾ [سورة الحشر، من الآية 9]. / فسهِّل طريقَ [الجُود][هـ] بالحَقّ[و]، واجْعَلْ للمُسلمين كلِّهم من فَيْئِكَ [210أ]
حَظاً [ونصِيبًا][ز]، وأيقن أنّ الجود من أَفْضل أعمال العِباد، فاعْدُدْهُ لنَفْسك خُلُقًا[ح]، وارْضَ به عَمَلاً ومَذْهبًا. وتَفَقّد[ط] الجُنْدَ في دَواوينهم ومَكاتِبهم، وأَدِرَّ عليهم أَرْزاقهم، ووَسِّعْ عليهم في مَعائشهم، لِيُذْهِبَ الله بذلك فاقَتَهم، فيقْوَى لك أَمْرُهم،

(أ) كذا جاءت هذه الجملة في ظ ع ل ي ج، وتقرأ الأيّام والأنام، وهي غير واضحة، وفي الطبري: ولا تدفع الأيام عيانًا، وفي بغداد: ولا تدفع الأيامى عباساً. وكلّه محرّف (ب) من حاشية ع، وفي بقية الأصول: الرّفه، وفي بغداد: الدقّة (ج) كذا في ظ، وفي بقية الأصول وبغداد: البُخل. ولعل الأقرب رواية ابن الأثير: أهل الذّمّة والنّخل (د) ي ع: ووالِ من صفا لك من أوليائك. وعُدّلت في حاشية ع إلى ما أخذت به ل ج ظ (هـ) من المصادر الخارجية للرسالة، وفي الأصول: الجور ولا معنى له (و) ألحق المؤلف هذه الجملة بخطه في الأصل ع، وأدرجتها في المتن نُسخ: ظ ج ل ي (ز) سقط من ظ (ح) كررت كل الأصول هنا جملة: وسهل طريق الجور بالحق. ولا معنى له، كما هو في الأصول الراوية للرسالة (ط) في المصادر الخارجية: وتفقّدْ أمورَ الجُند.

ويَزِيدُ به قلوبَهم في طاعتك وأَمْرِك خُلوصًا وانْشِراحًا. وحَسْبُ ذي سُلْطان من السّعادة، أن يكونَ على جُنْده ورَعِيّته رَحْمَةً في عَدْله وحِيطَتِه وإنْصافِه وعِنايَتِه وشَفَقَته وبِرّه وتَوْسِعته. فزايِلْ مَكْروهَ إحْدَى البابَيْن باسْتِشعار فَضِيلَة البابِ الآخر، ولُزوم العَمَل به، تَلْقَ إن شاء اللهُ نَجاحًا وصَلاحًا وفَلاحًا.

واعلَمْ أنّ القضاءَ من الله بالمكَان الّذي ليس به شَيْءٌ من الأُمور. لأنّه مِيزانُ الله الّذي تُعَدَّلُ عليه أَحْوالُ النّاس في الأَرْض. وبإقامة الفَصْل[أ] والعَدْل في القَضاء [والعمل][ب]، تَصْلُح أَحْوال الرَّعيّة، وتَأْمَن السّبيلُ، ويَنْتَصِفُ المَظْلوم، ويَأْخُذُ الناس حقوقهم، وتَحْصُنُ[ج] المعيشةُ، ويؤدَّى حقُّ الطّاعة، ويرزقُ اللهُ العافِيَةَ والسَّلامَةَ، ويقوم الدينُ، وتَجْري السُّنن والشرائعُ، وعلى مَجاريها، * يَنْتَجِزُ الحَقُّ والعَدْل في القَضاء*[د]. واشْتَدَّ في أَمْر الله عزَّ وجلَّ، وتورَّعْ عن النَّطَف، وامْضِ لإقامةِ الحُدود، وأقْلِل العَجَلَة، وابعُدْ عن الضَّجَر والقَلَق، واقنَعْ بالقَسْم، ولْتَسْكُن ريحُكَ وَيَقِرَّ جَدّك، وانتفع بتجرِبَتك، وانْتَبِهْ من صَمْتِك، واشْدُد[هـ] في مَنْطِقِك، وانْصِفِ الخَصْمَ، وقِفْ عند الشُّبْهَةِ، وأبلِغْ في الحُجّة، ولا تَأْخُذْك في أَحَدٍ من رَعيّتك مُحاباةٌ ولا مُجامَلةٌ[و] ولا لَوْمةُ لائمٍ، وَتَثَبَّتْ، وتَأَنَّ، وراقِبْ، وانْظُرْ، وتَفَكَّرْ، وتَدَبَّرْ، واعْتَبِرْ، [210ب] / وتَواضَعْ لرَبّك، وارْفق[ز] بجميع الرَّعيّة، وسلِّط الحقَّ على نَفْسِك، ولا تُسْرعَنّ إلى سَفْك دَمٍ - فإنّ الدّماءَ من الله تعالى بمكانٍ عَظيم - انتهاكًا لها بغَيْر حَقّها.

(أ) سقط من ل ي وبغداد والطبري والكامل (ب) من حاشية ع، ومن ل ج (ج) كذا في ظ ع ل ج، وفي ي وبغداد والطبري والكامل: وتحسن (د) سقط ما بين النجمين من ي والكامل (هـ) ي والمصادر: واشْدُدْ (و) المصادر: محاماة (ز) في المصادر: وارأف.

وانْظُرْ هذا الخَراجَ الّذي اسْتَقامَتْ عليه الرَّعيّةُ، وجَعَلَه الله للإسْلام عِزّاً ورِفْعَةً، ولأهْلِه تَوْسِعةً ومَنْعَةً؛ ولعَدُوّه وعَدُوّهم كَبْتًا وغَيْظاً، ولأهْل الكُفْر من مُعاهِدَيهم ذُلاً وصَغارًا، فَوزّعْه بين أصحابه بالحقّ والعَدْل والتّسْوية والعُموم فيه، ولا تَرْفَعَنَّ منه شَيْئًا عن شَريفٍ لشَرفِه. ولا عن غَنيّ لغِناه، ولا عن كاتبٍ لك، ولا عن أحَدٍ من خاصّتِك ولا حاشِيَتك، ولا تأْخُذَنَّ منه فَوْق الاحْتمال[أ]، ولا تكلّفنَّ امْرأً فيه[ب] شَطَطًا، واحْمل النّاسَ كلَّهم على مُرِّ[ج] الحقّ، فإنّ ذلك أجْمَعُ لأُلْفَتهم وأَلْزَمُ لرِضَا العَامّة.

واعْلَمْ أنّك جُعِلْتَ بوِلايَتِك خازِنًا وحافِظًا ورَاعِيًا. وإنّما سُمّيَ أهلُ عَمَلك رَعِيّتك لأنّك راعِيهم وقَيِّمُهم، فَخُذْ[د] منهم ما أَعْطَوْك من عَفْوِهم[هـ]، ونَفِّذْه[و] في قِوَام أَمْرِهم وصَلاحِهم، وتَقْويم أَوَدِهم. واسْتَعْمِلْ عليهم[ز] ذَوي الرّأْي والتّدْبير والتّجْرِبَة [والخِبْرة][ح] والعِلْم والعَمَل بالسِّياسَة والعَفاف. ووَسّعْ عليهم في الرِّزْق؛ فإنّ ذلك من الحُقوق اللاّزمة لك فيما تَقَلّدت وأُسْنِدَ إليْك، ولا[ط] يَشْغَلَنّك عنه شاغِلٌ، ولا يَصْرِفَنّك عنه صارِفٌ. فإنّك متَى آثَرْتَه وقُمْتَ فيه بالواجِب اسْتَدْعيت به زيادَةَ النّعْمَة من رَبّك، وحُسْن الأُحْدوثَة في عَمَلك، واجْتَرَرْت[ي] به المحبَّةَ من رَعيّتك، وأُعِنْت على الصّلاحِ، فدَرّت الخَيْراتُ ببَلَدِك، وفَشَت العِمارة بناحِيَتِك، وظَهرَ الخِصْب في كُورِك، وكَثُر خَراجُك وتَوَفّرت أَمْوالُك، وقَوِيتَ بذلك على ارْتِضاءِ[ك] جُنْدك، وإرْضاءِ[ل] العامّة بإفاضَة العَطاءِ فيهم من نَفْسك، وكنتَ محمودَ السّياسة

(أ) المصادر: الاحتمال له (ب) المصادر: ولا تكلفنّ أمْرأً فيه شطط (ج) ي: أمَر (د) من ظ، وفي بقية الأصول: تأخذ (هـ) المصادر: عفْوَهم ومقْدرتهم (و) المصادر: وتُنفقه (ز) المصادر: عليهم في كُوَر عملك (ح) ظ: الخبر (ط) ي: فلا يشغلك .. ولا يصرفك (ي) بغداد والطبري : واحترزت النصيحة من ... (ك) من ظ ج وحاشيتي ع ل، وفي متنها: ارتياض، وفي ي: ارتباط (ل) ي: وأرْضِ .

[211أ] / مَرْضِيَّ العَدْل في ذلك عند عَـدُوّك، وكنتَ في أُمورك كلِّها ذا عَـدْل وآلةٍ وقُـوّةٍ وعُدَّة. فَنَافِسْ في هذا[أ] ولا تُقَدِّمْ عليه شَيْئًا، تُحْمَد مَغَبّة أَمْرِك إنْ شاء الله.

واجْعَلْ في كلّ كُورَةٍ من عَملك أَمينًا يُخبِّـرُ[ب] أخبار عُمّالك ويَكْتُبُ إليـك بسِيَرِهم وأَعمالِهـم؛ حتّى كأنّك مع كلّ عامِلٍ في عَمَلـه مُعـايِنٌ لأُموره كلّهـا. وإن[ج] أرَدْتَ أن تأْمُرَهم بأمرٍ فانْظُر في عَواقِب ما أردتَ من ذلك، فإنْ رأيتَ السَّـلامةَ فيه والعافيةَ ورَجَوتَ فيه حُسْنَ الدّفاع والنُّصْح والصُّنْع فأَمْضِه، وإلاّ، فَتَوَقَّفْ عنه، وراجِعْ أهلَ البَصَر والعِلْم به، ثمّ خُذْ فيه عُدَّته، فإنّه ربّما نَظَر الرَّجُلُ في أَمْرٍ من أمره[د] وقـد أتاهُ[هـ] على مـا يَهْوَى، فـأَغْواه[و] ذلك وأَعْجَبه؛ فـإنْ لم يَنْظـر في عواقِبه أَهْلكَه ونَقَضَ عليه أَمْرَه. فاسْتَعْمِل الحَـزْمَ في كلّ ما أَرَدْتَ، وباشِـرْه بعـد عَوْن الله بالقوّة؛ وأَكثِرْ من اسْتِخَارَة رَبّك في جَميع أُمورك .

وافْـرَغْ من عَمَل يَوْمك ولا تُؤَخِّـرْهُ[ز] ، وأَكْـثِرْ مُباشَرَتَه بنَفْسِك، فـإنّ لغَدٍ أُمورًا وحوادثَ تُلْهيك عن عَمَل يَوْمك الّذي أَخّرْت. واعلَمْ أنّ اليَوْمَ إذا مَضَى ذهـبَ بمـا فيـه. فـإذا أخَّـرْت عمـلَه اجْتَمع عليـك عمـلُ[ح] يَوْمَيْن فَيُـثْقِلُك[ط] ذلك حـتَّى تَمـرَض منه[ي]؛ وإذا أمضَيْتَ لكلّ يومٍ عملَه أَرَحْتَ بَدَنَك ونَفْسَك، وأَحْكَمْتَ أمورَ سُلْطانك.

وانظُــرْ أَحْرارَ النّاس وذوي السِّنّ منهـم، فمَـن تَسْتيقن صفـاءَ طَوِيّتِهـم، وشَهِدْتَ[ك] مودَّتَهم لك، ومظاهَرتَهُم بالنُّصْح والمُخالَصَة[ل] على أَمْرِك، فاسْتَخْلِصْهم[م] واحْسِنْ إلَيْهم.

(أ) ي: فيها (ب) ي وبغداد : يخبرك خبرَ (ج) ل: وإذا (د) ي: أمرٍ أُمِرَهُ (هـ) بغداد والطبريّ: وَاتاهُ (و) بغداد والطبري: فقوّاه (ز) المصادر: تؤخره لغدك (ح) ج : أَمْرُ (ط) المصادر: فيشغلك (ي) المصادر: تعرض عنه (ك) المصادر: وتهذيب (ل) ي ج : المخالَطة (م) بغداد: فاستصلحهم .

وتعاهَدْ أهلَ البُيوتات، ممّن قد دَخَلَتْ عليهم الحاجَةُ، فاحْتَمِلْ مَؤونَتَهم، وأصلِحْ حالَهم، حتّى لا يَجِدوا لِخُلَّتِهم مَسّاً. وأَفرِدْ نفسَكَ للنّظَر[أ] في أمور الفُقراء والمساكين ومن لا يَقْدِر على رَفْع مظلمَتِه[ب] إليْكَ، والمُحْتَقَرِ الّذي لا عِلْمَ له بطَلَبِ حَقِّه، فسَلْ عنه/ أَخفَى مَسْأَلة، ووَكّلْ بأمْثاله أهلَ الصّلاح من رَعِيَّتِك، ومُرْهم [211ب] برَفْع حَوائِجهم وحالاتِهم إليك، لتَنْظُرَ فيها بما يُصْلح الله به أَمْرَهم. وتعاهَدْ ذوي البَأْساءِ ويَتاماهُم وأَرامِلَهم، واجْعَلْ لهم أَرْزاقًا من بَيْت المال، اقْتِداءً بأمير المؤمنين، أعزّهُ الله، في العَطْفِ عليهم والصِّلَة لهم، ليُصْلِح الله بذلك عَيْشَهم، ويَرْزقُك به بَرَكَةً وزيادَةً. وأَجْرِ للأضِرّاء من بَيْت المال، وقَدِّمْ حَمَلةَ القُرآن منهم والحافظين لأَكْثره في الجِراية على غَيْرِهم. وانْصب لمَرْضَى المُسلمين دُورًا تُؤْويهم، وقُوّامًا يَرْفُقون بهم، وأطبّاءَ يُعالجون أسقامَهم، وأَسْعِفهم بشَهواتِهم، ما لم يؤدِّ ذلك إلى سَرَفٍ في بَيْت المال.

واعْلَمْ أنّ النّاسَ إذا أُعْطوا حُقوقَهم وأَفضلَ أمانيِّهم لم يُرْضِهم ذلك، ولم تَطِبْ أنفُسُهم دون رَفْع حَوائِجهم إلى وُلاتِهم، طَمَعًا في نَيْل الزِّيادَة، وفَضْل الرِّفْق مِنهم. ورُبّما يَبْرَمُ المتصَفِّح لأمور النّاس لكَثْرة ما يَرِدُ عليه، ويَشْغَلُ ذِهْنَه وفِكْرَه منها ممّا يَنالُه به مَؤونةٌ ومَشَقّة. ولَيْس من يَرْغَبُ في العَدْل ويَعْرف محاسِنَ أُموره في العاجِل، وفَضْلَ ثوابِ الآجِل، كالّذي يَسْتَقْبل ما يُقَرّبُه إلى الله، ويَلْتمس رَحْمته.

فأكْثِر الإذْنَ للنّاس عليْك، وأرِهِم[ج] وَجْهَكَ، وسَكِّنْ[د] لهم حُرّاسَك، واخْفِضْ لهم جَناحَك، وأَظْهِر لهم بِشْرَك، ولِنْ لهم في المَسْأَلَةِ والنُّطْق، واعْطِف

(أ) ي: بالنظر (ب) ج: مظلَمَة (ج) حاشية ع، وبغداد والطبري: فأبرزْ لهم (د) سقط من ي.

عليهم بجودِك وفَضْلك. وإذا أَعْطَيْتَ، فأَعْطِ بسَماحةٍ وطيبِ نَفْسٍ، والْتماسٍ[أ] للصَّنيعَة والأَجْر، من غَيْر تَكْديرٍ ولا امْتِنانٍ[أ]؛ فإنّ العَطِيَّة على ذلك تجارَةٌ مُربحَةٌ إنْ شاءَ الله.

واعتَبِرْ بما تَـرَى من أُمور الدُّنيـا، وَمَنْ مَضَى من قَبْلِك من أَهْـل السُّلْطان [212أ] والرِّئاسَة في / القُرون الخالِية والأُمَمِ البائِدة .

ثم اعْتَصِمْ في أَحْوالِك كلِّها بأَمْر الله تعالى[ب]، والوُقوفِ عنْد مَحبَّتِهِ، والعَمَل بشَريعَته وسُنَّته[ج]، وإقامَة دِينِهِ وكِتابِه، واجْتَنِبْ ما فارَق ذلك وخَالَفَه، ودَعا إلى سُخْط الله .

واعرفْ ما يَجْمَعُ عمّالُك من الأَمْوال وَيُنْفِقونَ منها . ولا تَجْمَـعْ حَرامًا ، ولا تُنْفِقْ إسْرافًا .

وأَكْثِرْ مُجالَسةَ العُلَماء ومُشاوَرَتَهم ومُخالَطتَهم . ولْيَكُنْ هَواكَ اتّباعَ السُّنَن وإقامَتَها، وإيثارَ مكارم الأَخْلاق[د] ومَعاليها. ولْيَكُنْ أَكرمُ دُخلائِك وخاصَّتك عليك من إذا رأَى عَيْباً فيك فلا تَمْنَعه هَيْبَتُكَ من إنْهاء ذلك إليْك في سِرّ[هـ]، وإعْلامِك ما فيه من النَّقْص؛ فإنّ أولئك أَنْصَحُ أَوْليائك ومُظاهِريك لك.

وانظُرْ عُمّالَك الّذين بحَضْرتك وكُتّابَك، فوقِّتْ لكلّ رَجُلٍ منهم في كلّ يَوْم وَقْتًا، يَدْخُلُ عليك[و] فيه بكُتُبِه ومُؤامَراته وما عِنْده من حَوائج عُمّالك وأُمور كُوَرِك

(أ) كذا وردت الجملة في متن ع وعوضها في الحاشية بخطّه: "والتمس الصنيعة والأجرَ غير مكدر [مكيد] ولا منّان"؛ ونقلتها نسخة ج. وهو نصّ ابن طيفور في بغداد (ب) ع ل ج ي: سبحانه وتعالى (ج) ي: وبسُنّته (د) ظ وحدها، وفي بقية الأصول: الأمور (هـ) ي: في سِتْر (و) سقط من ي .

ورَعِيّتك. ثم فرّغ لما يُورِدُهُ علَيْك من ذلك سَمْعَك وبصرَك وفَهْمَك وعَقْلَك، وكَـرّر النّظرَ فيه والتّدبّر له، فما كان موافِقًا للحَق والحَزْم فأمْضِهِ، واسْتَخِرِ اللهَ فيه، وما كان مُخالِفًا لذلك فاصْرِفْه إلى التّثبُّت فيه والمَسْأَلة عنه.

ولا تَمْنُنْ على رَعِيّتك ولا على غَـيْرهم بِمَعْروفٍ تأْتيه إليهم. ولا تقْبَـلْ من أحدٍ[أ] إلاّ الوفاءَ والاسْتِقامةَ والعونَ في أُمور المُسْلِمين، ولا تَضَعَنّ[ب] المعروفَ إلاّ على ذلك.

وتَفَهّمْ كتابي إليك وأَكْثِرِ النّظرَ فيه والعَمَلَ به، واسْتَعِنْ بالله على جَميع أُمورك، واسْتَخِرْه؛ فإنّ الله تعالى مع الصّلاح وأَهْله. ولْيَكُنْ أعْظمُ سيرتِك وأفضلُ رَغْبَتِك ما كان لله عزّ وجلّ رِضاً، ولدِينِه نِظاماً، ولأَهْلِه عِزّاً وتَمْـكينًا، [وللمِلّة][ج] والذمّة عَدْلاً وصَلاحًا .

وأنا أسألُ اللهَ أن يُحْسِنَ عَوْنَك / وتوفيقَك ورُشْدَك وكَلاءتك[1]؛ [212ب] والسّلام.

وحَدّثَ الأَخْباريّون أنّ هذا الكِتاب، لمّا ظَهر وشاعَ أمرُه، أُعْجِبَ به النّاس، واتّصلَ بالمأْمون، ولمّا قُرِيءَ عليه قال: ما أبْقى أبو الطيّب، يَعْني طاهِراً،

(أ) المصادر : من أحد منهم (ب) بغداد : تصنعنّ (ج) المصادر ، و ع ل .

(1) في رواية ابن طيفور: (بغداد 28) يستمر طاهر بن الحسين في الدّعاء لابنه، ويكْمِل الرسالةَ بما يلي : [وَأن يُنْزِلَ عليك فضْلَهُ ورحمتَه بتمام فضله عليكَ وكرامته لكَ، حتّى يَجْعلكَ أفضلَ أمثالِكَ نصيباً، وأوفرَهم حظّاً، وأَسْناهم ذِكْراً وأمراً، وأن يُهلكَ عَدوّك ومن نَاوَأك وبغى عليك. ويَـرْزُقك من رعيّتك العافِيَة، ويَحْجز الشّيطانَ عنك ووساوسَه، حتى يَسْتعْلي أمْرُك بالعزّ والقُوّة والتّوْفيق، إنّه قريبٌ مجيبٌ].

شيئاً من أمْر الدّنيا والدّين والتّدْبير والرّأي والسّياسة، وإصْلاح المُلْك والرّعيّة، وحِفْظِ السُّلْطان، وطاعة الخُلفاء، وتقْويم الخِلافة، إلاّ وقد أَحْكَمَهُ وأَوْصَى به.

ثم أَمَر المأمونُ فكُتِب به إلى جَميع العُمّال في النَّواحي ليَقْتَدوا به ويَعْملوا بما فيه.

هـذا أحسنُ ما وَقَفْتُ عليه في هـذه السِّياسَـة ؛ والله يُلْهِمُ من يَشاءُ من عِبادِه.

52 ۞ فَصْلٌ في أَمْرِ الفاطِميّ وما يَذْهبُ إليه النّاسُ في شأنه، وكَشْف الغِطاء عن ذلك

اعْلَمْ أَنَّ من المَشْهور بين الكافّة من أَهْل الإسْلام على مَرّ الأَعْصار، أنّه لا بُدَّ في آخِـر الزّمـان من ظُهور رجلٍ من أَهْل البَيْت يُؤَيّد الدّين، ويُظْهِـر العَدْلَ، ويَتَّبِعهُ المُسْلمون، ويَسْتَوْلي على المَمالك الإسْلاميّة ، ويُسَمَّى بالمَهْديّ.

ويكونُ خُروجُ الدَّجّال وما بَعْدَه من أَشْراطِ السّاعَة، الثّابتة في الصّحيح، على أَثَرِه؛ وأنّ عيسَى يَنْزِلُ من بَعْده فيَقْتُل الدَّجّالَ، أو يَنْزِل مَعه فيُساعِدُه على قَتْله، ويأْتمُّ بالمَهْديّ في صَلاَته.

ويَحْتجّـون في هـذا الباب بأحاديثَ خَرَّجها الأَئِمَّـةُ، وتكلّـم فيها المُنْكِـرون لذلك، ورُبّما عارَضوها ببَعْض الأَخْبار.

وللمتصوّفَة المتأخّرين في أَمْر هذا الفاطميّ طريقةٌ أُخرَى، ونوعٌ من الاسْتِدْلال ؛ ورُبَّما يَعْتَمِدون في ذلك على الكَشْف الّذي هو أَصْل طرائِقهم .

ونحن الآن نَذْكر هنا الأحاديثَ الوارِدَة في هذا الباب[أ] ، وما للمُنْكرين فيها من المَطاعِن، وما لهم في إنكارهم من المُسْتَنَد، ثم نُتْبِعُه بذكْر كَلام المُتَصوِّفة / وآرائِهم، ليَتبَيّن لكَ الصّحيحُ من ذلكَ إن شاء الله، فنقولُ: [213أ]

إنّ جماعةً من الأئمّة[1] خرّجوا أحاديثَ المَهْديّ، منهم التّرمِذيّ، وأبو داود، والبزّار، وابنُ ماجَة، والحاكِمُ، والطّبَرانيّ، وأبو يَعْلى المَوْصِليّ، وأسْندوها إلى جَماعةٍ من الصّحابَة، مثل: عليّ، وابن عبّاس، وابن عُمَر، وطَلْحَة، وابن مَسْعود، وأبي هُرَيْرة، وأنَس، وأبي سَعيد الخُدْريّ، وأمّ حَبيبة، وأمّ سَلَمة، وثَوْبان، وقُرّة بن إيَاس، وعليّ الهلاليّ، وعبد الله بن الحارث بن جَزْء، بأسانيدَ رُبّما تَعَرَّضَ لها المُنْكِرون كما نَذكره الآن. لأنّ المعروفَ عند أهْل الحَديث أنّ الجَرْحَ مُقَدّم على التّعْديل؛ فإذا وَجَدْنا طَعْناً في بَعْض رجال الإسْناد بغَفْلةٍ، أو سُوءِ حِفْظ، أو قِلّة[ب] ضَبْط[ب] ، أو ضُعْف، أو سوء رَأْي، تَطَرّقَ ذلك إلى [صِحّة][ج] الحديث وأوْهَن منه. ولا تقولَنَّ إنّ مثلَ ذلك رُبّما يَتَطرّق إلى رجال الصّحيحَيْن؛ فإن الإجْمَاع من المُحَدّثين على صِحّة ما فيهما، كما ذَكَرَهُ البُخاريّ ومُسْلِم، والإجماعُ أيضًا قد اتّصَل في الأُمّة على تَلَقّيهما بالقَبول والعَمل بما فيهما؛ وفي الإجْماع أعظمُ حِماية وأحْسَنُ دَفْع. وليس غيرُ الصّحيحَيْن بمثابتِهما في ذلك؛ فقد نَجِدُ مجالاً للكلام في أسانيدها بما نُقِل عن أئمّة الحديث في ذلك.

(أ) ي : الشأن (ب) سقط من: ج ي (ج) من: ع ج ل ي، وفي ظ: سوء .

(1) انظر أيضاً أبا نُعيم الأصبهاني : الأربعون حديثاً في المهدي (تحقيق علي باقر ، تراثنا، طهران - محرم 1425هـ) .

ولقد توغّل أبو بَكْر بن أبي خَيْثَمة، على ما نَقَل السُّهَيْليُّ عنه، في جَمْعه للأحاديث الوارِدة في المَهْديّ، فقال: ومن أَغْربها إسْنادًا، ما ذكَره أبو بكر الإسْكَاف في فوائِد الأَخْبار، مُسْنَدًا إلى مالِك بن أنس، عن محمّد بن المُنْكَدِر، عن جابِر، قال، قال رسولُ الله ﷺ[1]: "من كذَّب بالمَهْديّ فقد كَفَر، ومن كَذَّب بالدّخان فقد كذب". وقال في طُلوع الشّمْس من مَغْرِبها مثلَ ذلك، فيما أحْسِب. وحَسْبُك بهذا غُلُوّاً. والله أعْلَم بصِحّة طريقهِ إلى مالِك / [213ب] بن أَنَس؛ على أنّ أبا بَكْر الإسْكاف عندهم مُتَّهمٌ وَضَّاعٌ.

وأما التِّرمِذيّ، فخَرَّج هو[2] وأبو داود[3] بسَنَدهما إلى ابن مَسْعود، من طريق عاصِم بن أبي النَّجُود، أحدِ القُرّاء السّبْعة، عن زِرّ بن حُبَيْش، عن عبد الله ابن مَسْعود[أ]، عن النّبيّ ﷺ: "لو لم يَبْقَ من الدُّنْيا إلا يومٌ قال زائدة: لطوَّل الله ذلك اليومَ، حتّى يَبْعث فيه رجلاً منّي أو من أَهْل بَيْتي يُواطِئُ اسمُه اسْمي، واسمُ أبيه اسْمَ أبي". هذا لَفْظ أبي داود وسَكَتَ عليه. وقال في رسالَته المشهورة: إنّ ما سَكَتَ عليه في كتابِه فهو صالِحٌ. ولَفْظُ التّرمِذيّ: "ولا تذهبُ الدّنيا حتّى يَمْلكَ العربَ رجلٌ من أَهْل بَيْتي يُواطِئُ اسمُه اسمي". وفي لفظٍ آخر[4]: "حتَّى

(أ) ي: ابن عباس.

---

(1) كذا في الأصول المعتمدة للكتاب، وينظر الحاوي في الفتاوي للسيوطي 2 :161 وفيه: ومن كذّب بالدجال فقد كذب.

(2) الجامع الكبير (2230).

(3) السنن (4282).

(4) الجامع الكبير (2231).

يَلي رجلٌ من أَهْل بَيْتي"، وقال في كلَيْها: حديثٌ حسنٌ صَحيح. ورواه أيضاً[1] من طريقِ عاصِم موقوفًا على أبي هُرَيْرة. وقال الحاكِم[2]: رواهُ الثَّوْريّ وشُعْبَة وزائدةُ وغيرُهم من أَئمّة المُسْلمين عن عاصم. قال: وطُرقُ عاصِم عن زِرّ عن عَبْد الله كلُّها صحيحةٌ على ما أَصَّلْتُه من الاحْتجاج بأَخْبار عاصِم، إذ هو إمامٌ من أئمة المُسْلمين. انتهى.

إلا أنّ عاصِمًا قال فيه أحْمَدُ بنُ حَنْبل[3]: كان رجُلاً صالحًا قارِئًا للقُرآن خَيِّرًا ثقةً، والأَعْمَشُ أحفظُ منه؛ وكان شُعْبَة يَخْتار الأَعْمَش عليه في تَثْبيت الحديث.

وقال العِجْلِيّ[4]: كان يُخْتَلَفُ عليه في زِرّ وأبي وائِل؛ يُشير بذلك إلى ضُعْف رِوَايَته عنهما.

وقال محمد بن سَعْد[5]: كان ثقةً، إلاّ أنّه كان كثير الخَطإِ في حَديثه.

وقال يَعْقوب بن سُفْيان[6]: في حديثه اضْطِرابٌ.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتِم[7]: قُلتُ لأبي، إن أبا زُرْعَة يقول: عاصِمٌ ثِقةٌ؛ فقال: ليس مَحلّه هذا. وقد تكلّم فيه ابن عُلَيَّة، فقال: كلُّ من اسْمه عاصِم

---

(1) الجامع الكبير (2231).

(2) المستدرك 4 : 442.

(3) العلل 1 : 137، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم 6 : 340 الترجمة 1887.

(4) معرفة الثقات 2 : 6.

(5) الطبقات 6 : 351.

(6) تهذيب الكمال 13 : 477.

(7) الجرح والتعديل 6 : 341 الترجمة 1887.

سَيّءُ الحِفْظ. وقال أبو حاتِم: مَحَلُّه عندي محلّ الصّدْق، صالِح الحـديث، ولم يَكُنْ بذلكَ الحافِظ. واختلَف فيه / قَوْلُ النَّسائيّ. [214أ]

وقال ابن خِراش[1]: في حديثه نُكْرَة.

وقال أبو جَعْفر العُقَيْليّ[2]: لم يَكُنْ فيه إلاّ سوءُ الحِفْظ.

وقال الدَّارقُطْني[3]: في حِفْظِه شيْءٌ.

وقال يَحْيى القَطّان[4]: ما وَجَدْتُ رَجُلاً اسمه عاصِم إلاّ وَجَدْتُه رَديءَ الحِفْظ. وقال أيضًا[5]: سمِعْتُ شُعْبَة يقول: حدّثنا عاصِم بن أبي النَّجود وفي النَّفس ما فيها.

وقال الذَّهَبيّ[6]: ثَبْتٌ في القِراءة، وهو في الحَديث دون الثَّبْت، صَدُوقٌ يَهِمُ؛ وهو حَسَنُ الحديث. وإن احْتَجّ أحدٌ بأنَّ الشّيخَيْن أخْرجَا له، فإنّما أَخْرجَـا له مقرونًا بغَيْره لا أصْلاً؛ والله أعْلَم.

وخرَّج أبو داود[7] في الباب عن عَليٍّ رَضِيَ الله عنه، من [رواية][أ] فِطْر ابن خليفَة، بالفاء، عن القاسِم بن أبي بَزّة، عن أبي الطّفيل، عن عليّ، عن النَّبيّ

(أ) سقط من ظ.

(1) نقله من تهذيب الكمال 13 : 478.

(2) كذلك، وأصل الخبر عن العقيليّ في تاريخ دمشق (ص 22، جزء عاصم)، وهو ليس في المطبوع من كتابه الضعفاء 3: 336.

(3) سؤالات البرقاني للدارقطني رقم 338.

(4) من تاريخ دمشق ص 22 (جزء عاصم).

(5) المصدر نفسه.

(6) ميزان الاعتدال 2 : 357.

(7) السّنن (4283).

ﷺ، قال: "لو لم يَبْقَ من الدّهر إلاّ يومٌ لبَعَثَ الله رجُلاً من أَهْل بَيْتِي يَمْلَؤُها عَدْلاً كما مُلِئَتْ جَوْرًا" .

وفِطْر بن خَليفَة وإن وَثَّقه أحمدُ ويحيى بن القَطّان وابنُ مَعينٍ والنَّسائيّ وغيرُهم، إلاّ أن العِجْلِيّ قال: حَسَنُ الحديث وفيه تَشَيُّع قَليل. وقال ابنُ مَعين مَرَّةً: ثِقةٌ شيعيٌّ. وقال أحمد بن عبد الله بن يونس: كنا نَمُرُّ على فِطْر، وهو مَطْروحٌ لا نَكْتُب عنه. وقال مَرَّةً: كنتُ أمُرُّ به وأدَعهُ مثلَ الكَلْب. وقال الدَّارقُطْنِيّ. لا يُحْتَجُّ به. وقال أبو بَكْر بن عَيّاش: ما تركتُ الرِّوايةَ عنه إلاّ لسوء مَذْهَبه. وقال الجَوْزَجانِيّ: زائغٌ غيرُ ثِقة[1]. انتهى.

وخرَّج أبو داود[2] أيضًا بسَنَده إلى عليّ رضي الله عنه، عن هارون بن المُغِيرَة ، عن عَمْرو بن أبي قَيْس، عن شُعَيب بن خالِد، عن أبي إسْحاق السَّبِيعيّ، قال، قال عليٌّ وَنَظَرَ إلى ابنه الحَسَن فقال: إنَّ ابْني هذا سَيِّدٌ كما سمّاه رسولُ الله ﷺ، سَيَخْرُج من صُلْبِه رجلٌ يُسمّى باسْم نبيّكم يُشْبِهُهُ في الخُلُق ولا يُشْبِهُه في الخَلْق، ثم ذكَر قِصَّةَ يَمْلأُ الأرضَ عَدْلاً. وقال هارون : حدّثنا عَمْرو بن أبي قَيْس، عن مُطَرِّف / بن طَرِيف، عن أبي الحَسَن، عن هِلال بن عَمْرو، سمِعْت عَلِيّاً [214ب] يقول، قال النَّبِيُّ ﷺ: "يَخرجُ رَجُلٌ من وراء النَّهْر يقال له الحارِث [بن حَرَّاث][أ] ، على مُقَدّمته رَجلٌ يقالُ له مَنصور، يُوَطِّيءُ أو يُمَكِّن لآل محمّد كما مكّنَتْ قُرَيشٌ لرسول الله ، وَجَبَ على كلّ مُؤمنٍ نَصْرُه، أو قال: إجابَتُه؛ سَكَتَ عليه أبو داود.

(أ) من : ع ج ي .

(1) هذه الأقوال جميعها في تهذيب الكمال 23: 314-316 وانظر التعليق عليه .

(2) السنن (4290) .

وقال في موضع آخر في هَارون[1] : هو من الشّيعَة . وقال السّـلَيْمانيّ[2] : فيه نَظَرٌ . وقال أبو داود في عُمَر بن أبي قَيْس[3] : لا بَأْسَ به، في حَديثه خَطَأٌ.

وقال الذَّهبيّ[4]: صَدوقٌ له أَوْهام. وأَمّا أبو إسحاق السَّبِيعيّ[أ] ، وإنْ خُـرِّجَ عنه في الصّحيحَيْن، فقد ثَبَتَ أنّه اخْتَلَط آخِرَ عُمْره، ورِوَايَتُـه عن علـيّ مُنْقَطِعـة. وكذا روايَةُ أبي داود عن هارون بن المُغِيرَة[5]. وأمّا السّندُ الثّـاني، فأبو الحَسن فيـه وهِلال بن عَمْرو مَجْهولان؛ ولم يُعْرفُ أبو الحَسَن إلاّ من روايةِ مُطَرِّف بن طَريف عنه. انتهى .

وخَرَّج أبو داود أيضًا[6] عن أُمّ سَلَمَة، وكذا ابنُ ماجَة[7]، والحاكمُ في المُسْتَـدْرَك[8]، من طـريق عليّ بن نُفَيْـل، عن سَعيد بن المُسَيِّب، عن أمّ سَلَـمـة، قالت، سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: "المهديّ من عِتْرتي، من وُلْـدِ فاطِمـة". لَفْظُ الحاكِم: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يَذْكُر المَهْديّ فقال: "نَعَم، هو حقٌّ، وهُو من بَني فاطِمة" .

(أ) كذا في ظ ل ي ، وفي ع ج : الشّيعيّ .

---

(1) تهذيب الكمال 30 : 111 .

(2) تهذيب التهذيب 11 : 13 .

(3) تهذيب الكمال 22 : 205 .

(4) ميزان الاعتدال 3 : 285 الترجمة 6429 .

(5) ودليل ذلك أنه قال : حُدّثتُ عن هارون بن المغيرة .

(6) السّنن (4284) .

(7) سنن ابن ماجة (4086) .

(8) المستدرك 4 : 557 .

ولم يتكلَّم عليه بتصْحيح ولا غيْره. وقد ضعَّفَهُ أبو جَعْفر العُقَيْلِيّ[1] وقال: لا يُتابَع عَلِيّ بنُ نُفَيْل علَيْه، ولا يُعْرف إلاّ به.

وخرَّج أبو داود أيضًا[2]، عن أمّ سَلَمَة، من روايَة صالِح، أبي الخليل[3]، عن صاحبٍ له، عن أمّ سَلَمة، عن النبيّ ﷺ، قال: "يكون اخْتِلافٌ عند مَوْت خليفـــة، فيخرُج رجلٌ من أهل المدينـة هارِبًا إلى مَكـَّـة، فيـأتيه ناسٌ من أهْل مكـَّة فيُخْرِجونَهُ وهو كارِهٌ، فيُبايِعونَه بين الرُّكْن والمَقام، وَيُبْعَثُ إليه بعثٌ من الشّام، فيُخْسَفُ بهم بالبَيْداء بين مَكَّة والمَدِينـة، فإذا رأى النّاسُ ذلك أتاه أبْدالُ الشّام، وعَصائِبُ أَهْل العِراق / فيُبايِعونَه. ثم يَنْشأ رَجلٌ من قُرَيش أخوالُه كَلْب، فيَبْعَثُ إليهم بَعْثاً فيَظْهَرون عليهم، وذلك بَعْثُ كَلْب. والخَيبةُ لمن لم[أ] يَشْهَد غَنيمةَ كَلْب، فيُقْسَـم المالُ، ويُعْمـل في النّاس بسُنّة نَبِيّهم، ويُلْقي الإسْلامُ بجِرانه إلى الأَرْض، فَيَلْبَثُ سبعَ سنين. ثم يَتَوفّى ويُصَلّي عليه المُسْلِمون. قال أبو داود: قال بعضُهم عن هِشام: تسعَ سنين، وقال بَعْضُهم: سبْع سنين. ثم رواه أبو داود[4] من روايَة أبي الخَليل، عن عبد الله بن الحارِث، عن أمّ سَلَمة، فتبيّن بذلك المبهَمُ في الإسْناد الأوّل. ورجالُه رجالُ الصحيحَيْن لا مطعَنَ فيهم ولا مَغْمَز[5]. [215أ]

(أ) سقط من ي.

(1) الضعفاء الكبير 3: 253.

(2) السنن (4286).

(3) هو صالح ابن أبي مريم الضُّبَعيّ، أبو الخليل البَصْريّ.

(4) السّنن (4288).

(5) الرواية التي سُمّيَ بها المُبهَم هي رواية ضعيفة، لأنها رواية أبي العَوّام عن قتادة عن أبي الخليل، وأبو العوّام هذا هو عمران بن دَاوَر القطّان الذي سيتكلم فيه تضعيفاً. فكأن المؤلّف ما عرف أن أبا العوّام هو عمران القطّان! ودليل ذلك قوله: "ورجالُه رجال الصحيحيْن لا مَطْعن فيهم ولا مغمز" وعمران القطّان ليس من رجال الصّحيحين، وإنّما أخرج له البخاريّ وَحْده استشهاداً.

وقد يُقال: إنّه من روايَة قَتادة، عن أبي الخَليل؛ وقَتادةُ مُدَلِّس، وقد عَنْعَنه، والمدَلّس لا يُقْبل من حديثه إلاّ ما صَرَّح فيه بالسّمَاع؛ مع أنّ الحديثَ ليس فيه تصريحٌ بذِكرِ المَهْديّ. نعمْ ، ذكره أبو داود في أبْوابِه.

وخرَّج أبو داود[1] أيضاً وتابعَه الحاكم[2] ، عن أبي سَعيد الخُدْريّ ، من طريق عِمْران القَطّان، عن قَتادة، عن أبي نَضْرَةَ ، عن أبي سعيد الخُدْريّ ، قال ، قال رسولُ الله ﷺ: "المهديّ مِنّي، أجْلَى الجَبْهَة، أَقْنَى الأنْف، يَمْلأُ الأرضَ قِسْطًا وعَدْلاً كما مُلِئَتْ ظُلْمًا وجَوْرًا، يملك سَبْع سِنين". هذا لفظُ أبي داود، وسكَت عليه. ولفظُ الحاكم: "المهديّ منّا أهلَ البَيْت، أَشَمُّ الأَنْف، أَقْنَى أَجْلَى، يَمْلَأُ الأرضَ قِسْطًا وعَدْلاً، كما مُلِئَتْ جَوْرًا وظُلْمًا، يعيشُ هكذا؛ وبَسَطَ يَسارَه وإصْبَعَيْن من يَمينِه، السّبّابَةَ والإبْهامَ ، وعقدَ ثلاثة . قال الحاكم : هذا حَديثٌ صحيحٌ على شَرْط مُسْلِم[3] ؛ ولم يُخَرّجاه. انْتهى.

وعِمْران القَطّان مُخْتَلَفٌ في الاحْتِجاجِ به، وإنّما أَخْرجَ له البُخاريّ اسْتِشْهادًا لا أَصْلاً. وكان يَحْيى القَطّان لا يُحَدِّثُ عنه. وقال يَحْيى بنَ مَعين: لَيْس بالقَوِيّ؛ وقال مَرَّةً: لَيْس بشَيْءٍ. وقال أحمد بن حَنْبل: / [215ب] أَرْجو أن يكونَ صالحَ الحديث. وقال يَزيد بن زُرَيْع : كان حَرُوريّاً ، وكان يَرَى السَّيْفَ على أَهْل القِبْلَة. وقال النَّسائيّ : ضَعيفٌ . وقال أبو عُبَيْد الآجُرّيّ : سألتُ أبا داود عنه فقال: من

---

(1) السنن (4285) .

(2) المستدرك 4: 557 .

(3) هكذا قال الحاكم ، وهو غلط ، فإن عمران القطان لم يخرّج له مسلم شيئاً .

أَصْحاب الحَسَن، وما سمعتُ إلاّ خيرًا. وسمعتُه ذكرهُ مَرَّةً أُخْرَى، فقال: ضعيفٌ؛ أَفْتَى في أيّام إبْراهيم بن عبْد الله بن الحَسَن بفَتْوى شديدةٍ ، فيها سَفْكُ الدّماء[1].

وخَرَّج التِّرْمذيّ[2] وابنُ ماجة[3] والحاكمُ[4] عن أبي سَعيد الخُدْرِيّ من طريق زَيْد العَمِّيّ، عن أبي الصّديق النّاجيّ، عن أبي سَعيد الخُـدْرِيّ، قال: خَشِينا أنْ يكونَ بعـد نبيِّنا حَـدَثٌ، فسأَلْنا نَبِيّ الله، فقـال: "إنّ في أُمّتي المَهْديّ، يَخْرجُ، يَعيشُ خَمْسًا أو سَبْعًا أو تِسعًا"؛ زيدٌ الشاكُّ؛ قال، قُلْنا: وما ذاك؟ قال: "سنين" قال: "فيجيءُ إليه الرّجُلُ فيقول: يا مَهْديّ أَعْطِني". قال: "فيَحْثو له في ثَوْبه ما اسْتطاع أن يَحْمِلَه". لَفْظُ التّرمذيّ، وهَذا حديثٌ حَسنٌ. وقَدْ رُويَ من غَيْر وَجْهٍ عن أبي سَعيـد الخُدْريّ عن النّبيّ ﷺ. ولفظُ ابن ماجَـة والحاكِم: يكـونُ في أُمّتي المَهْديُّ، إن قُصِرَ فسَبْعٌ، وإلاّ فتِسع، فتَنْعَم أُمّتي فيه نَعْمَـةً لم يَسْمَعوا[أ] مثلها قـطّ، تُؤْتَى الأرضُ أُكُلَها ولا تَدَّخِرُ منهم شَيْئاً؛ والمالُ يومئذٍ كُدوسٌ، فيقومُ الرّجلُ فيقول : يا مَهْديّ أَعْطني! فيقول: خُذْ". انتهى .

وزَيْد العَمِّيّ وإن قال فيه الدّارقُطْنيّ وأَحْمد بن حَنْبل ويَحْيى بن مَعين: إنّه صالحٌ، وزاد أَحْمد: إنّه فَوْق يَزيد الرّقاشيّ وفَضْل بن عيسى، إلاّ أنّه قال فيـه أبو حـاتِم: ضَعيفٌ، يُكْتَب حديثُه ولا يُحْتَجُّ به. وقال يَحْيَى بن مَعـين في رواية أُخْرَى: لا شَيْء.

(أ) كذا في الأصول وعند ابن ماجة والحاكم : لم ينعموا .

---

(1) هذه الأقوال كلّها في تهذيب الكمال 22: 329 – 330 .

(2) الجامع الكبير (2232) .

(3) السنن (4083) .

(4) المستدرك 4 :558 .

وقال مَرَّةً: يُكْتَب حَديثُه، وهو ضَعيفٌ. وقال الجَوْزَجانيّ: مُتماسِك. وقال أبو زُرْعَة: لَيْس بقَوِيّ، وَاهِي الحديثِ ضَعيفٌ. [وقال أبو دَاود[أ]: لَيْس بذاك، وقد حدّث عنه شُعْبة. وقال النَّسائيّ: ضعيف][ب]. وقال ابن عَدِي: عامّةُ ما يَرْويه ومن يَرْوِي عنْهم ضُعفاءُ؛ على أنّ شُعْبَةَ قد رَوَى عنه، ولعلّ شُعْبة لم يَرْوِ عن أَضْعَفَ منه[1].

وقد يُقال إنّ حَديث التِّرْمِذِيّ وقَع تَفْسيرًا لما رواهُ مُسْلم في صَحيحِه[2] من [216أ] حديث جابِر، قال: / قال رسولُ الله ﷺ: "يكونُ في آخِر أُمَّتي خَلِيفَةٌ يحْثي المالَ حَثْياً [لا يَعُدُّهُ عَدّاً". ومن حَديث أبي سَعيد[3] قال: "من خُلفائِكم خليفةٌ يَحْثو المالَ حَثْياً]". ومن طريقٍ آخَر عنْهما، قال[4]: "يكونُ في آخِرِ الزّمان خَليفةٌ يقْسم المال ولا يَعُدُّه". انتهى. وأحاديثُ مُسْلِم لم يَقعْ فيها ذِكْرُ المَهْدِيّ، ولا دليلَ يقومُ على أنّه المُرادُ بها.

ورواه الحاكِم أيضًا[5] من طريق عَوْف الأَعْرابيّ، عن أبي الصِّدِّيق النّاجيّ، عن أبي سَعيد الخُدْرِيّ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: "لا تقومُ السَّاعة حتى تُملأَ الأَرْضُ ظُلْمًا وجَوْرًا وعُدْوانًا، ثم يَخْرج من أَهْل بَيْتي من يَمْلَؤُها قِسْطًا وعَدْلاً، كما مُلِئتْ ظُلْمًا وعُدْوانًا".

(أ) ي: أبو حاتم (ب) سقط من ظ.

(1) هذه الأقوال كلها في تهذيب الكمال 10: 58 - 59.

(2) صحيح مسلم (2913) (67).

(3) المصدر نفسه (2914) (68).

(4) المصدر نفسه (2913) (2914) (69).

(5) المستدرك 4: 557.

وقال فيه الحاكم: هذا حديثٌ صَحيح على شَرْط الشّيخَين، ولم يُخَرِّجاهُ.

ورَواهُ الحاكِم[1] أيضًا من طريق سُلَيْمان بن عُبَيد، عن أبي الصِّدِّيق النّاجيّ، عن أبي سَعيد الخُدْريّ، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: "يَخرجُ في آخِرِ أُمّتي المَهْدِيُّ، يَسْقيه الله الغَيْـثَ، وتُخْـرِجِ الأرضُ نباتَها. ويُعْطِي المالَ صِحَاحاً، وتَكْـثُرِ الماشِيَـةُ، وتَعْظُـم الأمّـةُ؛ يعيشُ سَبْعًا أو ثمانيـاً"؛ يعـني حِجَجًا. وقال فيـه: حـديثٌ صحيـحُ الإسْناد، ولم يُخَرِّجاهُ. مع أنّ سُلَيْمان بن عُبَيْد لم يخرّجْ له أحدٌ من السّتّة. لكن ذكره ابنُ حِبّان في الثّقات[2] . ولم نَرَ أحدًا تكلّم فيه.

ثم رواه الحاكمُ أيضًا[3] من طَريق أَسَد بن موسى، عن حَمّاد بن سَلَمة، عن مَطَر الورّاق ، وأبي هارون العَبْـديّ ، عن أبي الصِّـدّيق النّاجِيّ ، عن أبي سَعيـد [الـخُدْريّ][أ] أنّ رسولَ الله ﷺ قال: "تُمْلأُ الأرضُ جَوْرًا وظُلْمًا، فيَخْـرُجُ رجـلٌ من عِتْرَتي فيَمْلك سَبْعًا أو تِسعًا، فيَمْلأُ الأَرْضَ عَدْلاً وقِسْطًا، كما مُلِئَتْ جَوْرًا وظُلْمًا".

وقال الحاكِمُ فيه: هذا حَديثٌ صَحيح على شَرْط مُسْلِم .

وإنّما جَعَلَه على شَرْط مُسْلم، لأنّه أَخرج عن حَمّاد بن سَلَمة، وعن شَيْخه مَطَر الوَرّاق . وأمّا شَيْخُه الآخَر ، وهو أبو هارون العَبْديّ ، فلم يُخَـرِّجْ له؛ وهـو ضَعيفٌ جِدّاً، مُتَّهَم بالكَذِب، ولا حاجةَ إلى بَسْطِ أَقْوال الأئمّة في تَضْعِيفه.

(أ) من ل .

---

(1) المستدرك 2 : 557 – 558 .

(2) الثقات 6 : 392 .

(3) المستدرك 2 : 558 .

[216ب] وأما الرّاوي له عن حَمّاد بن سَلَمة، وهو أَسَد بن موسى، / يُلَقَّب أَسَد السُّنَّة، وإن قال البُخاريّ: مَشهورُ الحديث، واستَشْهَدَ به في صَحيحه، واحْتجَّ به أبو داود والنَّسائيّ، إلاّ أنّه قال مَرّةَ أُخْرى: ثِقةٌ، لو لم يُصَنِّف كان خيرًا له. وقال فيه أبو مُحمّد ابن حَزم: مُنْكَرُ الحديث[1] .

ورواه الطَّبَرانيّ في مُعْجَمه الأَوْسَط[2]، من رواية أبي الوَاصِل عبْد الحَميد ابن وَاصِل، عن أبي الصِّدّيق النّاجيّ، عن الحَسن بن يَزيد السّعْديّ، أحدِ بَني بَهْدَلَة، عن أبي سَعيد الخُدْرِيّ، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: "يَخْرُجُ رجلٌ من أُمّتي يقول بسُنّتي، يُنَزِّلُ الله له القَطْرَ من السّماء، وتُخْرِج لَهُ الأَرْضُ من بَرَكتِها، تُمْلأُ الأرضُ منه قِسطًا وعَدْلاً كما مُلِئَتْ جَوْراً وظُلْماً، يَعْمَل على هذه الأمّة سَبْعَ سنين، ويَنْزِلُ بَيْتَ المَقْدِس".

وقال فيه الطَّبَرانِيّ: رواهُ جَماعةٌ عن أبي الصّدّيق، ولم يُدْخِل أحدٌ منهم بَيْنَه وبَيْن أبي سَعيد أحدًا إلاّ أبو الواصِل، فإنّه رواهُ عن الحَسَن بن يَزيد، عن أبي سَعيد. انتهى.

وهذا الحَسنُ بن يَزيد ذكره ابنُ أبي حاتِم، ولم يُعَرِّفه بأكثرَ ممّا في هذا الإسْناد من روايَتِه عن أبي سَعيد، ورِوايَة أبي الصِّدِّيق عنه. وقال الذَّهَبِيّ في

(1) الكلام في أبي هارون العبدي لا معنى له، لأنه مقرون بغيره، وهو مطر الوراق، ولو نقده ابن خلدون لوجده، وإن روَى له مسلم، ضَعيفًا، فقد ضعّفه يحيى القطّان، وأحمد بن حنبل، وابن معين، والنَّسائي، وابن سعد، وأبو داود، والعقيلي، والدارقطني، وابن عديّ، وإنّما رَوى له مسلم مُتابعةً. انظره مفصلاً في تحرير التقريب 3: 384 .

(2) المعجم الأوسط (1079) .

الميزان[1]: إنَّهُ مَجْهول. لكن ذكره ابن حِبَّان[2] في الثّقات. وأما أبو الواصِل الّذي رواهُ عن أبي الصدّيق فلم يخرِّج له أحدٌ من الستّة . وذكره ابن حِبّان[3] في الثِّقات في الطّبقة الثّانية، وقال فيه: يَرْوي عن أَنَس، ورَوَى عنه شُعْبة وعَتَّابُ بن بَشير.

وخرَّج ابن ماجة في كتاب السُّنَن[4] له عن عَبْد الله بن مَسْعود، من طَريق يَزيد بن أبي زياد، عن إبْراهيم، عن عَلْقَمة، عن عبد الله، قال: بينما نحن عِند رسول الله ﷺ، إذ أَقبل فِتْيَةٌ من بَني هاشِم، فلمّا رآهم النبيّ ﷺ، اغْرَوْرَقَت عَيْناه وتَغيَّر لونُه؛ قال: فقلْتُ: ما نَزال نَرى في وَجْهك شيئًا نَكْرهُهُ، فقال: "إنَّا أهلُ بيتٍ اختارَ الله لنا الآخِرَة على الدُّنيا، وإنَّ أهلَ بَيْتي سَيَلْقون بَعْدي/ بَلاءً وتَشْريدًا وتَطْريدًا، حتى يَأْتِيَ قَوْمٌ من قِبَل المَشْرق معهم راياتٌ سودٌ، [217أ] فيَسْأَلون الخَيْرَ فلا يُعْطونَه، فيقاتِلون فيُنْصَرون، فيُعْطون ما سَأَلوا فلا يَقْبَلونَه، حتّى يَدْفعوها إلى رَجُلٍ من أَهْل بَيْتي، فيَمْلَؤُها قِسْطًا كما مَلَأُوها جَوْرًا؛ فَمَنْ أَدْرَكَ ذلك منكم فلْيَأْتِهم ولو حَبْوًا على الثَّلج". انتهى.

وهذا الحديث يُعْرف عند المُحَدِّثين بحَديث الرّايات. ويَزيدُ ابنُ أبي زياد رَاويهِ، قال فيه شُعْبَة: كان رَفّاعًا؛ يَعْني يَرْفَعَ الأحاديثَ الّتي لا تُعْرف مَرْفوعة. وقال محمّد بن فُضَيْل: كان من كِبار أئمّة الشِّيعَة. وقال أحمد بن حَنْبل: لم يكن بالحافِظ؛ وقال مَرَّةً: حديثُه ليْس بذلك. وقال يَحْيى بنَ مَعين: ضَعيفٌ. وقال العِجْليُّ: جائِزُ

---

(1) ميزان الاعتدال 1: 527 الترجمة 1966 .

(2) الثقات 4: 124 .

(3) لم نهتد إليه في الثقات .

(4) السنن (4082) .

الحَديث، وكَان بِأَخَرةٍ يُلَقَّنُ. وقال أبو زُرْعة: لَيِّنٌ يُكْتَبُ حَديثُه ولا يُحتَجُّ به. وقال أبو حاتِم: لَيْس بالقَوِيّ. وقال الجَوْزَجانيّ: سمعتُهم يُضَعّفون حَديثَه. وقال أبو داود: لا أَعْلَمُ أحدًا تركَ حديثَه، وغَيْرُه أحبُّ إليَّ منه. وقال ابنُ عَديّ[1]: هو من شِيعَة أَهْل الكوفَة، ومع ضُعْفِه يُكْتب حَديثُه. وروى له مُسْلِم لكن مَقْرونًا بغَيْره[2].

وبالجُملة فالأكْثرون على ضُعْفه. وقد صَرَّح الأئِمّةُ بتضْعيف هذا الحَديث الّذي رَواه عن إبْراهيم، عن عَلْقمة، عن عَبْد الله، وهو حَديثُ الرّايات. فقال وكيعُ بن الجرّاح فيه: لَيْس بشَيْءٍ. وكذلك قال أَحْمدُ بن حَنْبل. وقال أبو قُدَامَة: سمعتُ أبا أُسامَة يقول في حديث يَزيد عن إبراهيم في الرّايات، لو حَلَف عِنْدي خَمْسين يَمينًا قَسامةً ما صَدَّقتُه، أهذا مَذهبُ إبراهيم؟ أهذا مَذهبُ عَلْقمة؟ أهذا مذْهب عَبد الله. وأوردَ العُقَيْليّ هذا الحديث في الضُّعَفاء. وقال الذّهبيّ: لَيْس بصَحيح[3].

وخَرَّج ابن ماجة[4] عن عليّ من رواية ياسين العِجْليّ، عن إبراهيم بن محمّد ابن الحَنَفيّة، عن أبيه، عن جدّه، قال: قال رسول الله ﷺ: "المهديّ منّا أَهْل البَيْت، يُصْلِحُه اللهُ في لَيْلَة".

[217ب] / وياسين العِجْليّ وإن قال فيه ابنُ مَعين: ليس به بَأْس، فقد قال البُخاريّ[5]: فيه نَظَر. وهذه اللّفظة في اصْطِلاحه قَويّة في التّضعيف جِدًا. وأَوْرد له

(1) الكامل في ضعفاء الرجال 7 : 2130 .

(2) كل هذه الأقوال مقتبسة من تهذيب الكمال 32 : 137-140 .

(3) بل قال في مختصر المستدرك : موضوع .

(4) السنن (4085) .

(5) التاريخ الكبير 1: 317 الترجمة 994 ، قال : في إسناده نظر .

ابن عَدِيّ[1] في الكامِل، والذّهَبِيّ في الميزان هذا الحَديث على وَجْه الاسْتِنكار له، وقال هو مَعْروفٌ به[2].

وخَرَّج الطّبَرَانِيُّ في مُعْجَمه الأَوْسَط[3]، عن عليّ رضي الله عنه، أنّه قال للنّبيّ ﷺ: أمِنَّا المَهْدِيّ أَمْ من غَيْرنا يا رسولَ الله؟ فقال: "بل منّا، بنا يَخْتِم اللهُ كما بنا فَتَحَ، وبنا يُستَنْقذون من الشِّرْك، وبنا يؤَلِّف اللهُ بين قُلوبِهم بعد عَدَاوَةٍ بيِّنة، كما بِنَا أَلَّفَ بَيْن قُلوبِهم بعد عَداوة الشِّرْك". قال عليٌّ رضي الله عنه: أَمؤمِنون أم كافِرون؟ قال: "مَفْتونٌ وكافرٌ". انتهى.

وفيه عبدُ الله بن لَهِيعَةَ وهو ضعيفٌ مَعْروفُ الحال. وفيه عَمْرو بن جابِر الحَضْرَمِيّ، وهو أَضْعَفُ منه. قال أحمد بن حَنْبَل: روَى عن جابِر مَناكيرَ، وبَلَغني أنّه كان يَكْذِب. وقال النَّسائِيّ: ليْس بِثِقَةٍ؛ وقال: ابنُ لَهِيْعة كان شَيْخًا أَحْمَقَ ضَعيفَ العَقْل، وكان يَقول: عَلِيٌّ في السّحاب. ويَجْلِس مَعَنا فيُبْصِر سَحابةً فيقولُ: هذا عَلِيّ قد مَرَّ في السّحاب.

وخرَّجَ الطَّبَرَانِيُّ أَيْضًا[4] عن عَلِيّ رضيَ الله عَنه، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: "تكونُ في آخِر الزَمان فِتْنةٌ يُحَصَّلُ النّاسُ فيها كما يُحَصَّلُ الذّهَبُ في المَعْدن. فلا تَسُبّوا أهلَ الشّام ولكن سُبُّوا أشرارَهم، فإنّ فيهم الأبْدالَ؛ يوشِكُ أن يُرْسَلَ على أهْل الشّام سَيْبٌ من السّماء فيُفَرِّقُ جَماعَتَهم، حتّى لو قاتَلَتْهم الثّعالبُ غَلَبَتْهم؛ فعنْد

(1) الكامل في ضعفاء الرجال 7: 2643.

(2) تهذيب الكمال 31 : 181، ميزان الاعتدال 4 : 359 الترجمة 9444.

(3) المعجم الأوسط (157).

(4) المصدر نفسه (3917).

ذلك يَخْرُجُ خارجٌ من أهل بَيْتي في ثلاث راياتٍ، المُكْثِرُ يقول هُمْ خَمْسة عَشَر أَلْفًا، والمقلّلُ يقولُ هم اثنا عَشَر أَلفاً، أَمارَتُهم أَمِتْ أَمِتْ، يَلْقَوْن سبْعَ راياتٍ، تَحت كلّ رايةٍ منها رَجُلٌ يَطْلُبُ المُلْكَ، فَيَقْتُلُهـم الله جميعًا، ويردّ الله إلى المُسْلمين / أُلفتَهم ونِعْمَتَهم وقاصِيَهم ودانِيَهم. [218أ]

وفيه عبدُ الله بن لَهِيعَة، وهو ضَعيفٌ مَعْروفُ الحال.

ورواهُ الحاكِم في مُسْتَدْركه[1] فقال: صحيحُ الإسْنادِ، ولم يخرِّجاه. وفي روايته: "ثم يَظْهَر الهاشِميّ فيردُّ الله النّاسَ إلى أُلفتِهم ..." إلخ، وليْس في طَريقه ابنُ لَهِيعَة؛ وهو إسْنادٌ صَحيحٌ كَما ذكَر[2].

وخـرَّج الحـاكِمُ في المُسْتَـدْرك[3] عن عَلِيّ رضيَ الله عنـه، من روايـة أبي الطُّفَيْل، عن محمّد بن الحَنَفيّة، قال: كُنّا عند عليّ، فسأَلَهُ رجـلٌ عن المَهْدِيّ، فقـال عليّ: هيهات؛ ثم عقَد بِيَده سَبْعًا، فقال: ذاك يخرجُ في آخِرِ الزّمان، إذا قال الرَّجُلُ: اللهَ اللهَ قُتِل. فَيَجْمَعُ الله قومًا قَزَعاً كقَزَعِ السّحاب، يُؤَلّف الله بين قُلوبهم لا يَسْتَوْحِشون إلى أَحَد، ولا يَفْرَحون بأحدٍ دخل فيهم، على عِدّة أَصْحاب بَدْر، لم يَسْبِقْهم الأوّلون، ولا يُدْرِكُهم الآخِرون، وعلى عَدد أَصْحـاب طَالوت الّذين جـازُوا معه النّهْرَ. قال أبو الطُّفَيْل، قال ابنُ الحَنفيّة: أَتُريدُه؟ قلت: نعـم، قال: فإنّـه يَخْـرُج

---

(1) المستدرك 4 : 553.

(2) المؤلف بهذا يصحّح الحديث إذ لم يجد في إسناد الحاكم علّةً، ويرى الدكتور بشار عواد أن علّته هو تابعيّة عبد الله بن زُرَيْر راويه عن علي رضي الله عنه، فإنّه لم يرو له البخاريّ ومسلم شيئاً، بل ليس له في السُّنَن سوى حديث واحدٍ عن عليّ، في الحرير والذهب وأنّهما حرام، ولم يوثّقه سوى العجليّ وابن سَعْد، وهما رَخْوان في التوثيق. (تهذيب الكمال بتعليقه 14 : 518).

(3) المستدرك 4 : 556.

من بين [هذين][أ] الأَخْشَبَيْن. قلتُ: لا جَرَم والله، لا أَرِيمُهما حتّى أَموت، فَمات بها، يَعْني مَـكَّة.

قال الحاكِم: هذا حَديثٌ صحيحٌ على شَرْط الشَّيْخَيْن . انتهى .

وإنّما هـو على شَـرْط مُسْلم فقـط، فـإنّ فيـه عَمَّارًا الدُّهْنِيّ ويونـس بن أبي إسحاق، ولم يُخَرِّج لهما البُخاريّ؛ وفيه عَمْرو بن محمـد العَنْقَزيّ، ولم يُخَرِّج له البُخـاريّ احْتِجاجًا بل اسْتِشهادًا، مع ما يَنْضَمّ إلى ذلك من تَشَيُّع عمّار الدُّهْنيّ؛ وهو وإن وَثَّقَهُ أحمدُ وابنُ مَعين وأبو حاتِم والنَّسائيّ وغيرُهم، فقدْ قال علي بن المدينِيّ عن سُفْيان: إنَّ بِشْـر بنَ مَرْوان قَطَع عُرْقوبَيْه، قلتُ: في أيّ شيء؟ قال: في التّشيُّع.

وخَرَّجَ ابنُ ماجَة[1] عن أَنَس بن مالِك رضي الله عنه، من رواية سَعْد بن عَبْد الحميد بن جَعْفَر، [عن][ب] عليّ بن زياد اليَمامِيّ، عن عِكْرِمَة بن عَمَّار، عن إسحاق بن عبـد الله،/ عن أَنس، قال : سمِعْت رسولَ الله ﷺ يقول: " نَحْن وَلَـدُ [218ب] عبد المُطَّلِب سادةُ أَهْل الجنّة، أنا وحَمْزةُ وعَلِيٌّ وجَعْفر والحسنُ والحُسيْن والمَهْدِيّ". انتهى .

وعِكْرِمَة بن عَمَّار[2] ، وإن أَخْرجَ له مُسْلمُ، فإنّما أَخْرجَ له مُتابعَةً. وقد ضَعّفه بعضٌ ووَثّقـهُ آخـرون. وقال أبو حاتم الـرّازيّ: هـو مُدَلِّس[3] . فـلا يُقْبـل، إلاّ أن

(أ) في الأصول : هذه (ب) ظ : بن .

---

(1) السنن (4087) .

(2) تهذيب الكمال 20 : 258-264 .

(3) هكذا قال ، والّذي في الجرح والتعديل 7 : 10 الترجمة 41 وتهـذيب الكمال 20 : 261 : "وربّما دَلّس"؛ وفرقٌ بين العبارتين .

يُصَرِّح بالسّماع. وعليّ بنُ زياد، قال الذّهبيّ في الميزان[1]: لا يُدْرَى من هُو؛ ثم قال: الصّوابُ فيه عبد الله بن زِياد[2]. وسَعْدُ بن عبد الحميد[3] وإنْ وَثّقه يَعْقوب ابن شَيْبة، وقال فيه يَحيى بن مَعين: لَيْس به بَأْسٌ، فقد تَكَلّم فيه الثَّوْرِيّ، قالوا: لأنّه [رآه][أ] يُفتي في مَسائِل ويُخطِىء فيها. وقال ابنُ حِبّان[4]: كان مِمّن فَحُش خَطَؤُه فلا يُحتجُّ به. وقال أحْمد بن حَنْبل: سَعْد بن عبد الحميد يدَّعي أنّه سمع عَرْضَ كُتُب مالِك، والنّاسُ يُنْكِرون عليه ذلك، وهو هَهنا ببَغْداد لم يَحُجّ، فكيف سَمِعَها ؟! وجَعَله الذَّهَبِيّ مِمّن لم يَقْدَح فيه كلامُ من تَكَلّم فيه[5].

وخَرّج الحاكِمُ في مُسْتَدْركه[6] من رواية مُجاهِد، عن ابن عبّاس مَوْقوفًا عليه، قال مُجاهِد، قال لي عبدُ الله بن عبّاس: لو لم أَسْمَعْ أنّك مثْل أهل البَيْت ما حَدّثتُك بهذا الحديث؛ قال، فقال مُجاهد: فإنّه في سِتْر لا أذكُرُه لمن تَكْرَهُ! قال، فقال ابنُ عبّاس: منّا أَهْل البَيْت أربعةٌ؛ منّا السّفاح، ومنّا المُنْذِر، ومنّا المَنْصور، ومنّا المَهْديّ. قال: فقال له مُجاهِد: فبَيِّن لي هؤلاء الأربعة، فقال: أَمّا السّفاحُ فرُبّما قَتل أنصارَه وعَفَا عن عَدُوّه؛ وأمّا المنذر، أراهُ قال: فإنّه يُعْطي المالَ الكثيرَ، لا

(أ) سقط من ظ.

---

(1) ميزان الاعتدال 3: 127 الترجمة 5843.

(2) وعبد الله بن زياد اليمامي قال فيه البخاريّ: منكر الحديث (التاريخ الكبير 5: 95 الترجمة 269)، وإنما يشير إلى حديثه هذا.

(3) تهذيب الكمال 10: 287.

(4) المجروحين 1: 357.

(5) يشير المؤلف إلى رسالة الذهبي، من تكلّم فيه وهو مُوَثّق.

(6) المستدرك 4: 514.

يتعاظَمُ في نَفْسِه، ويُمْسِكُ القليل من حَقّه؛ وأمَّا المَنصورُ فإنَّه يُعْطَى النَّصْرُ على عَدوِّه الشَّطْرَ ممّا كان يُعْطَى رسولُ الله ﷺ، يُرْعَبُ منه عَدُوُّهُ على مَسِيرَة شَهْرين، والمنصورُ يُرْعَبُ منه عَدُوُّه على مَسيرة شَهْر؛ وأمّا المهديّ الّذي يَمْلأ الأَرْضَ/ عَدْلاً كما مُلِئَتْ جَوْرًا، وتأمنُ البهائمُ السِّباعَ، وتُلْقي الأرضُ أفلاذَ كَبِدِها، [219ب] قال، قُلْتُ: وما أفلاذُ كَبِدها؟ قال: أَمْثال الأُسْطُوانَة من الذّهَب والفِضّة.

وقال الحاكمُ: هذا حَديثٌ صَحيحُ الإسْنَاد، ولم يُخرّجاه، وهو من روايَة إسْماعيل بن إبْراهيم بن مُهاجِر، عن أبيه؛ وإسْماعيلُ ضَعيفٌ؛ وأبوه إبراهيم وإن خَرّج له مُسْلم، فالأكْثَرون على تَضْعيفِه.

وخَرّج ابنُ ماجَة[1] عن ثَوْبَان، قال: قال رسولُ الله ﷺ: "يَقْتَتِلُ عند كَنْزِكم ثلاثةٌ كلّهم ابنُ خَليفة، ثم لا تَصير إلى واحِدٍ منهم، ثم تَطْلع الرّاياتُ السّودُ من قِبَل المَشْرق فيقْتُلونَكم قَتْلاً لم يُقْتَلْه قومٌ". ثم ذكَر شيئًا لا أحفَظُه، فقال: "فإذا رَأيتُموه فبايِعوه ولو حَبْوًا على الثّلْج، فإنّه خَليفَةُ الله المَهْدِيّ". انتهى.

ورجالُه رجالُ الصَّحيح؛ إلاّ أنَّ فيه أبا قِلابة الجَرْميّ، وذكَر الذّهَبيُّ وغيرُهُ أنَّه مُدَلّس؛ وفيه سُفيان الثّوْريّ، وهو مَشْهورٌ بالتّدْليس[2]؛ وكلّ واحدٍ منهما عَنْعن ولم يصرّح بالسّماع، فلا يُقْبَل؛ وفيه عبدُ الرّزّاق بن همّام، وكان مَشْهوراً

(1) السّنن (4084) رجاله ثقات لكنه منكر، رواه عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن خالد الحذّاء عن أبي قِلابة عن أبي أسماء الرّحَبيّ عن ثوبان. وقد خولف فيه سفيان. فرواه الحاكم 4: 463 والبيهقي في دلائل النبوّة 6: 516 من طريق عبد الوهّاب بن عطاء عن خالد الحذّا به موقوفاً.

(2) أقصى ما قيل فيه: ربّما دلّس.

بالتّشَيّع، وعَمِيَ في آخِرِ عُمْره خلّط؛ قال ابن عَدِيّ[1]: حدّث بأحاديثَ في الفَضائل لم يُوافِقْهُ عليها أحَدٌ، ونَسبوه إلى التّشيُّع . انتهى.

وخرّجَ ابنُ ماجَة[2] عن عبد الله بن الحارث بن جَزْءٍ الزُّبَيْديّ، من طَريق ابن لَهِيعَة، عن أبي زُرْعَة عَمْرو بن جابر الحَضْرَمِيّ، عن عبد الله بن الحارث بن جَزْءٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: "يخرجُ ناسٌ من المَشْرِق فيوطِّئون للمَهْدِيّ"، يَعْني سُلْطانَه.

قال الطّبَرانِيّ: تفَرّد به ابنُ لَهِيعَة، وقد تقدّم لنا في حَديث عَلِيّ الّذي خَرّجه الطّبَرَانِيّ في مُعْجمه الأَوْسط، أنّ ابنَ لَهيعَة ضَعيفٌ، وأنّ شيخَه عَمْرو بن جابِر أَضْعفُ منه.

[219ب] وخَرّجَ البَزّار/ في مُسْنده[3]، والطّبرانِيّ في مُعْجَمه الأَوْسَط[4]، واللّفْظ للطّبَرَانِيّ، عن أبي هُرَيْرة رضي الله عنه، عن النبيّ ﷺ، قال: "يكونُ في أُمّتي المَهْدِيّ، إن قَصُرَ فسَبْعٌ، وإلاّ فثَمانٍ، وإلاّ فتِسْعٌ، تَنْعَمُ أُمّتي فيها نِعْمةً لم يَنْعَموا بمِثْلها؛ تُرْسَل السّماءُ عليهم مِدْرارًا؛ ولا تَدّخَرُ الأرضُ شَيْئًا من النّبات؛ والمال كُدُوسٌ، يَقوم الرّجُلُ يقول: يا مَهْدِيّ أَعْطني، فيَقولُ خُذْ".

قال الطّبَرَانِيّ والبَزّارُ: تَفَرّد به مُحمّد بن مَرْوان العِجْليّ. زاد البزّار: ولا يُعْلَم تابَعَهُ عليْه أَحَدٌ؛ وهو وإن وَثّقَهُ أبو داود وابنُ حِبّان أيضاً بما ذَكَره في الثّقات، وقال فيه يَحْيى بن مَعين: صالح، وقال مَرّةً: لَيْس به بَأْسٌ، فقد اخْتَلفوا فيه. وقال

---

(1) الكامل 5: 1952 .

(2) السّنن (4088) .

(3) كشف الأستار (3326) .

(4) المعجم الأوسط (5402) .

أبو زُرْعَة: ليس عندي بذاكَ ؛ وقال عبدُ الله بن أَحْمد بن حَنْبل: رأيتُ محمَد بن مَرْوان العُقَيْليّ وحدّث بأحاديثَ وأنا شاهِدٌ لم أكتُبْها، تركتُها على عَمْد. وكتَب بعضُ أصْحابنا عنه؛ كأنَّه ضَعَّفَه[1] .

وخَرَّج أبو يَعْلَى المَوْصِلِيّ في مُسْنَدِه[2]، عن أبي هُرَيرة ، قال: حَدّثني خَليلي أبو القاسِم ﷺ، قال: "لا تقومُ السّاعَةُ حتّى يَخْرج عليهم رجلٌ من أَهْل بَيْتي، فيَضْرِبُهم حتّى يَرْجِعوا إلى الحَقّ". قال، قلتُ: وكم يَمْلِكُ؟ قال: "خَمسًا واثنَتَيْن". قال، قلتُ ؛ وما خَمسًا واثْنَتَيْن؟ قال: "لا أَدْري". انتهى .

وهذا السّند ، وإن كان فيه بَشير بن نَهيك ، وقال فيه أبو حاتِم: لا يُحتجُّ به، فقد احتجَّ به الشّيْخان، ووثَّقه النّاسُ، ولم يَلْتفتوا إلى قَوْل أبي حاتِم: لا يُحْتَجُّ به. إلاّ أنّ فيه مُرَجّى بن رَجاء اليَشْكُرِيّ، وهو مُخْتَلَفٌ فيه. قال أبو زُرْعَة: ثِقَةٌ؛ وقال يَحْيى بن مَعين: ضَعيفٌ؛ وقال أبو داود: ضَعيفٌ؛ وقال مَرَّةً: صالِحٌ. وعَلَّق له البُخاريّ في صَحيحِه جِذْمًا واحِدًا[3] .

وخرَّجَ أبو بَكْر البَزّار في مُسْنَده[4] / والطَّبرانيُّ في مُعْجَمه الكبير[5] [220أ] والأَوْسَط[6] ، عن قُرَّة بن إياس، قال: قال رسولُ الله ﷺ: "لتُمْلَأَنَّ الأرضُ

(1) هذه الأقوال مقتبسة من تهذيب الكمال 26 : 389-390 .

(2) مسند أبي يعلى (6665) وعنه الهيثمي في مجمع الزوائد 7: 433 حديث (12401) وإسناده ضعيف .

(3) هو في العيدين من صحيحه 2 : 21 عقيب حديث رقم (953) ، وهذا الحديث أورده الهيثمي في مجمع الزوائد 7 : 433 حديث رقم 12401 وعزاه لأبي يَعْلى ، وأعلّه بما أعلّه المؤلّف .

(4) كشف الأستار (3325) .

(5) المعجم الكبير 19 : 32 .

(6) المعجم الأوسط (8321) .

جَوْرًا وظُلْمًا، فإذا مُلِئَت جَوْرًا وظُلْمًا بَعَثَ اللهُ رَجُلاً مِنِّي اسمُه اسْمي، واسْمُ أبيه اسْمُ أَبي، يَمْلَؤُها عَدْلاً وقِسْطًا كما مُلِئَتْ جَوْرًا وظُلمًا؛ فلا تَمْنعُ السَّماءُ شيئًا من قَطْرِها، ولا الأَرْضُ شَيْئًا من نَباتِها. يَلْبَثُ فيكم سَبْعًا أو ثَمانِيًا أو تِسْعًا"؛ يَعْني سِنِينَ. انْتَهى.

وفيه داود بن المُحَبَّر بن قَحْذَم ، عن أبيه ، وهما ضَعيفانِ جدّاً[1] .

*وخرَّج الطَّبَرانِيّ في مُعْجَمه الأَوْسَط[2] ، عن أُمّ حَبيبَة، قالتْ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: "يَخْرُجُ ناسٌ من قِبَل المَشْرق يُريدون رَجُلاً عند البَيْت، حتَّى إذا كانوا ببَيْداء من الأَرْض خُسِف بهم، فيَلْحَقُ بهم من تَخَلَّف فيُصيبُهم ما أَصابَهم؛ قلتُ: يا رسـولَ الله ، كَيْف بمن كان أُخْرِج مُسْتَكْرَهًا؟ قال: يُصيبُهـم ما أَصابَ النَاسَ، ثُمّ يَبْعثُ اللهُ كلَّ امْرِئٍ على نِيَّتِه". انْتَهى .

وفيه سَلَمَةُ بن الأَبْرَش[3] ، وهو ضَعيفٌ؛ وفيه محمّد بن إسْحاق، وهو مُدلِّس، وقد عَنْعَنَ ولا يُقْبل إلاّ أن يُصَرِّحَ بالسّماع*[أ].

وخَرَّج الطَبَرانِيّ في مُعْجَمه الأَوْسط[4] عن ابن عُمَر، قال: كان رسولُ الله ﷺ في نَفَرٍ من المُهاجِرين والأَنْصار، عَلِيّ بن أبي طالِب عن يَسارِه، والعبّاسُ عن

(أ) سقط ما بين النجمين من ي .

---

(1) بهذه العلّة أعلّه الهيثمي في مجمع الزوائد 7 : 432 حديث 12396 .

(2) المعجم الأوسط (4042) وهو في مجمع الزوائد 7 : 434 حديث 12403 .

(3) هو سلمة بن الفضل ، الأبرش .

(4) المعجم الأوسط (4142) .

يَمينِه، إذ تلاحَى العَبّاسُ ورَجُلٌ من الأَنْصار، فأَغْلَظ الأنصارِيُّ للعَبّاس، فأخذَ النّبيُّ ﷺ بيد العبّاس ويَدِ عَلِيّ، فقال: "سيَخْرُج من صُلْب هذا حَتّى[1] يَمْلَأُ الأَرْضَ جَوْرًا وظُلْمًا، وسَيَخْرُجُ من صُلْب هذا حَتّى يَمْلَأُ الأَرْضَ قِسْطًا وعَدْلاً. فإذا رَأَيْتم ذلك فعلَيْكم بالفَتَى التَّمِيمِيّ، فإنّه يُقْبِلُ من قِبل المَشْرِق، وهو صاحبُ رايَةِ المَهْدِيّ". انتهى .

وفيه عبدُ الله بن عُمَر العُمَرِيّ وعبد الله بن لَهِيعَة، وهما ضَعيفَانِ. انتهى.

/ وخرّج الطّبَرَانِيّ في مُعْجمه الأَوْسَط[2]، عن طَلْحة بن عُبَيْد الله، عن النّبِيّ ﷺ، قال: "ستكون فِتْنَةٌ لا يَهْدأُ منها جانِبٌ إلا جاشَ منها جانِب، حتّى يُنادي مُنادٍ من السّماء: إنّ أَميرَكم فُلان". انتَهى . [220ب]

وفيه المُثَنّى بن الصبّاح، وهو ضَعيفٌ جِدًا. ولَيْس في الحديث تَصْريحٌ بذِكْر المَهْدِيّ، وإنّما ذَكَروه في أَبْوابه وتَرْجَمَتِه اسْتِئْنَاسًا .

هذه جُمْلَةُ الأحاديث الّتي خرّجها الأَئمّة في شَأْن المَهْدِيّ وخُروجِه آخِرَ الزّمان. وهي كما رَأَيْتَ، ولَم يَخْلُص مِنها على النّقْد إلاّ القَليل، أو الأَقَلُّ منه .

ورُبّما تَمسّك المُنْكِرون لشَأْنه بما رَواه مُحمد بن خَالد الجَنَدِيّ، عن أَبَان ابن صالح بن أبي عَيّاش، عن الحَسَن البَصْرِيّ، عن أَنَس بن مالِك، عن النّبيّ ﷺ، أنّه قال: "لا مَهديّ إلاّ عيسَى بنُ مَرْيَم"[3] .

---

(1) هكذا في الأصول وفي المعجم الكبير ، وفي مجمع الزوائد 7 : 436 : فتًى .

(2) المعجم الأوسط (4663) .

(3) قطعة من حديث أخرجه ابن ماجة (4039) وأبو نُعيم في حِلية الأولياء 9 :161 والحَاكِمُ في المُسْتدرك 4 : 441 وابن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفَضْله 1 : 155 والخطيب في تاريخ مدينة السّلام 5: 361 وابن الجوزيّ في العِلل المتناهية، في الأحاديث الواهية (1447) والشّوكانيّ في الأحاديث الموضوعة 195 والمِزّيّ في تهذيب الكمال 25: 148 .

وقال يَحْيى بن مَعين في مُحمد بن خالد الجَنَدِيّ: إنّه ثِقَةٌ. وقال البَيْهَقيّ: تفَرّد به محمّد بن خالِد. وقال الحاكم فيه: إنّه رَجُلٌ مَجْهول. واختُلِفَ عليه في إسْنادِه، فمَرّةً يَرْوونَهُ كما تقدّم، ونُسِبَ ذلك إلى مُحمّد بن إدْريس الشّافِعيّ؛ ومَرّةً يُرْوَى عن محمّد بن خالِد، عن أبان، عن الحَسَن، عن النّبيّ ﷺ مُرسلاً. قال البَيْهقيّ: فرجع إلى روايَة محمّد بن خالد وهو مَجْهول، عن أبَان ابن أبي عَيّاش وهو مَتْروك، عن الحسن عن النّبِيّ ﷺ، وهو مُنْقَطع. وبالجُمْلة فالحديثُ ضَعيفٌ مُضْطَربٌ[1]. وقد قيل إنّ مَعْنى "لا مَهْدِيّ إلاّ عيسَى"؛ أي لا يتكلّم في المَهْد إلاّ عيسَى؛ يُحاوِلون بهذا التّأويل ردّ الاحْتِجاج به، أو الجَمْع بَيْنه وبين الأحاديث، وهو مَدْفوعٌ بحَديث جُرَيْج ومِثْله من الخَوارِق.

وأمّا المُتَصَوِّفَة، فلَمْ يكنْ المُتَقَدّمون منهم يَخوضونَ في شَيْءٍ من هـذا، وإنّما كان كلامُهم في المُجاهَدة بالأَعْمال وما يَحْصُل عنها من نَتائج المَوَاجِد والأَحْوال. وكان كلامُ الإماميّة[أ] والرّافِضَـة من الشّيعَـة في تَفْضِيل / [221أ] عَلِيّ رَضِيَ الله عَنه، والقَـوْلِ بإمامَته وادّعاءِ الوَصيّة له بذلك من النّبيّ ﷺ، والتّبرّي من الشّيْخَيْن كما ذكَرْناه في مَذْهَبهم[ب]. ثمّ حَدث فيهم من بَعْد ذلك القَوْلُ بالإمام المَعْصُوم، وكَثُرت التآليفُ في مَذاهِبهم. وجاء الإسْماعِيليّةُ منهم يَدّعون أُلوهِيّة الإمام بنَوْع الحُلول؛ وآخَرون يَدّعون رَجْعة من ماتَ من الأئِمّة بنَوْع التّناسُخ أو الـحَقيقـة[ج]؛ وآخَرون يَنْتَظِرون

(أ) ل: الإباضيّة (ب) في ع ل ح ي: مذاهبهم (ج) سقط من ي.

---

(1) هذه الأقوال كلّها مقتبسة باختصار من تهذيب الكمال 25 : 148 - 150 .

مَجيءَ من يُقْطع بِمَوْتِه منْهم؛ وآخَرون يَنْتَظِرون عَوْدَ الأَمْر في أَهْل البَيْت، مُسْتَدِلِّين على ذلك بما قدَّمْناه من أحاديث المَهْدِيّ وغيرِها .

ثُمّ حَدَث أيضًا عند المتأَخِّرين من المُتَصَوِّفَة الكلامُ في الكَشْف وفيما وراءَ حجابِ الحِسّ. وظهرَ من كثيرٍ منْهم القولُ على الإِطْلاق بالحُلول والوِحْدَة، فَشاركوا فيها الإماميّةَ والرّافِضَةَ ، لقَوْلهم بأُلوهيّة الأئِمّة أو حُلول الإلهِ فيهم. وظَهَر منهم أيضاً القولُ بالقُطْب والأَبْدال، وكأنّهُ يُحاكي مَذْهَبَ الرّافِضَة في الإمام والنُّقباء. وأُشْرِبواْ أَقوالَ الشّيعَة، وتوَغَّلُوا في الدّيانة بمذاهِبِهم، حتّى لقد جَعَلوا مُسْتَنَدَ طريقَتِهم في لِباس الخِرْقَة أنّ عَلِيّاً رضيَ الله عنه *أَلْبَسَها الحسنَ البَصْريّ*[أ]، وأخذَ علَيْه العَهْدَ بالْتزام الطّريقَة؛ واتّصل ذلك عِنْدهم بالجُنَيْد من شُيوخهم. ولا يُعْلَم هـذا عن عَليّ من وَجْهٍ صَحيح . ولم تكن هذه الطّريقَةُ خاصّةً بعَليّ [كَرّم اللهُ وجْهَـه][ب]؛ بل الصّحابة كلّهم أسْوةٌ في طُرُق الدّين[ج] ؛ وفي تَخْصيص هذا بعَلِيّ دُونَهم رائحةٌ من التّشيُّع قَوِيّة ، يُفْهَم منها ومن غَيْرِها ممّا تَقَدّم دُخولُهم في التّشيُّع وانْخِراطُهم في سِلْكه.

فامْتـلأت كتبُ الإسْماعِيليّة من الرّافِضة، وكُتُب المُتَأَخّرين من المُتَصَوِّفـة، بمثْل ذلك في الفاطِميّ المُنْتَظر. وكأنّ بعضَهم يُمْليه على بَعْضٍ ويَلْقَنُهُ بَعْضٌ عن بَعْضٍ، / وكلّـه مَبْنِيّ على أُصولٍ واهِيـة من الفريقَيْن. ورُبّما يَسْتَنِدُ بعضُـهم في ذلك [221ب] إلى كلامِ المُنَجّمين في القِرانَات، وهو من نَوْع الكلامِ في الملاحِم؛ ويأتي الكلامُ عليها في البابِ الّذي يَلِي هذا.

(أ) سقط من ي (ب) سقط من ظ (ج) ع: الهدى .

وأكثرُ من تكلّم من هؤلاء المتصوّفة المتأخّرين في شأن الفاطِميّ، ابنُ العَربيّ(أ) الحاتِميّ في كتاب عَنقاءُ مُغرِب[1]، وابن قَسِيّ في كتاب خَلْع النّعْلَيْن[2]، وعبدُ الحَقّ بن سَبْعين، وابنُ أبي وَاطِيل[3] من تِلْميذِه، في شَرْحِه لكتاب خَلْع النّعْلَيْن. وأكثرُ كلِماتِهم في شأنه ألغازٌ وأمْثالٌ، وربّما يُصَرِّحون في الأقَلّ، أو يُصَرّح مُفسّرو كلامِهم.

وحاصلُ مَذْهَبِهم فيه، على ما ذكَرَ ابنُ أبي واطِيل: أنّ النُّبُوّة بها ظَهَر الحقُّ والهُدَى بعد الضّلال والعَمَى؛ وأنّها تَعقُبها الخِلافةُ؛ ثم يَعقُبُ الخلافةَ المُلْكُ؛ ثم يعود [المُلْكُ](ب) تَجَبُّراً وتكبُّراً وباطِلاً. قالوا: ولمّا كان [في](ج) المَعْهودِ من سُنّة الله رجوعُ الأمور إلى ما كانت، وجب أن يُحْيا أمرُ النُّبُوّة والحقّ بالولايَة؛ ثم بخِلافتِها؛ ثمّ يَعقُبُها الدّجْل مكانَ المُلْك والتّسلُّط؛ ثم يعودُ الكُفْر بحاله كما كان قبْل النُّبوّة. يُشيرون بهذا إلى ما وَقع بَعْد النُّبُوّة من الخِلافَة، ثمّ بَعْدها المُلك، وهي ثلاثُ مَراتِب. فكذلك أيضًا الوِلايةُ الّتي لهذا الفاطِميّ الّذي يُحْيي أَمْرَ النُّبوّة والحقّ، ثم خِلافةُ أَمْره بعدَه، ثمّ الدّجْل بعدَها، وهو الباطِل الّذي كُنّي عنه بخُروج

(أ) كذا في جميع الأصول المعتمدة للنص معرّفاً، والمشهور فيه أنه مُعَرّف بالتنكير (ب) من ل (ج) سقط من ظ.

(1) ... في معرفة ختم الأولياء وشمس المَغرب، 92، 93 (تحقيق بهنساوي الشريف- القاهرة 1998).

(2) ... واقتباس النّور من مَوْضع القَدَمَيْن. لأحمد بن قَسِيّ، حققه الدكتور محمد الأمراني. (آسفي- المغرب)، وأصلُ ابن قَسِيّ من المولّدين أمراء تطيلة، أسلم جدّه عند فتح الأندلس، وأورد ابن حزم نسبهم في الجمهرة 499، 502- ترجمه الذهبيّ: تاريخ الإسلام 12: 188، الصفدي: الوافي 7: 297، المراكشي: المعجب 281.

(3) لم نقف على ترجمته ولا على شرحه لكتاب ابن قَسِيّ.

الدَّجَّال. فهي ثلاثُ مَراتِب على نِسْبة الثلاثِ مَراتِب الأُولى، ثمّ يعودُ الكُفر كما كان قبل النُّبوّة . قالوا : ولما كان أمرُ الخِلافَة لقُرَيشٍ حُكْمًا شَرْعيّاً بالإجماع الّذي لا يُوهِنُه إنكارُ من لم يُزاوِلْ عِلْمَه، وَجَب أن تكونَ الإمامَةُ فيمن هو أخَصُّ من قُرَيشٍ بالنّبيّ ﷺ ، أمّا ظاهراً فكَبَني عَبْد المُطَّلِب، وأمّا باطِنًا فمِمّن كان من حَقيقة الآل، والآلُ: هم مَنْ إذا حَضَر لم / يغِبْ من هُوَ آلُهُ. [222أ]

وابن العربيّ الحاتِميّ سمّاه في كتاب عَنْقاء مُغْرِب من تأليفه: خاتَم *الأَوْلياء؛ ويُكَنِّي عنه بِلَبِنَة الفِضّة[1]، إشارَةً إلى حديث البُخارِيّ[2] في باب خاتَم*[أ] النَبيّين؛ قال ﷺ: "مَثَلي فيمنْ قَبْلي من الأَنْبياء كَمَثَل رَجُلٍ ابْتَنَى بَيْتًا وأَكْمَلَهُ، حتّى إذا لم يَبْقَ منه إلاّ موضعُ لَبِنَةٍ، فأنا تلْكَ اللَّبِنَةُ". فيُفَسّرون خاتَم النّبيّين باللّبِنَة الّتي أَكْمَلَت البُنْيان، ومَعْناه النَّبِيُّ الّذي حَصلَت له النُّبُوّة الكامِلَة. ويُمَثّلون الوِلايَةَ في تفاوُت مَراتِبِها بالنُّبُوّة ، ويَجْعلون صاحبَ الكمال فيها خاتَماً للأَوْلياء، [أي][ب] حائِزًا للمَرْتَبة الّتي هي خاتِمة الوِلايَة ، كما كان خاتَم الأَنْبياء حائِزًا للمَرْتَبَة الّتي فيها خاتِمةُ النُّبوّة. ولمّا كَنَّى الشّارِعُ عن تلك الرُّتْبَة الخاتِمة بِلَبِنَةِ البَيْت في الحَديث المَذْكور، وهي على نِسْبةٍ واحدةٍ فيهما[ج]، فهي لَبِنَةٌ واحدة في التّمْثيل ؛ ففي النُّبُوّة لبِنَة ذَهَب؛ وفي الوِلايَة لَبِنَة فِضّة ؛ للتّفاوُت بين المَرْتَبَتَيْن ،

(أ) سقط ما بين النجمين من ي (ب) سقط من ظ (ج) ظ : بها .

---

(1) يذكر ابن العربي في عنقاء مغرب: "خَتْمَ الأولياء"، ولم يذكر لَبِنة الفضّة، وإنّما جاءت الإشارة إلى ذلك وإلى حديث البخاريّ في الفُتوحات المكيّة 2: 94 - وفي شرح عبد الرزاق القاشاني لفصوص الحكم 42، 43 (الحلبي، القاهرة 1966) .

(2) الجامع الصحيح 4 : 226 حديث (3535) .

كما بين الذّهَب والفِضّة . فيَجْعلون لَبِنَـة الذَّهب كِناية عن النّبيّ ﷺ ؛ ولَبِنَـة الفِضّة كِنايةً عن هذا الوَليّ الفاطِميّ المُنْتظَر ؛ وذاك خاتَمُ الأنْبياء ، وهـذا خاتَمُ الأَوْلياء .

وقال ابن العَرَبيّ فيما نَقَـل ابنُ أبي وَاطِيـل عنه : وهـذا الإمامُ المُنْتَظَـر هو من أَهْل البَيْت ، من وَلَد فاطِمَة . وظهورُه يَكونُ بَعْد مُضِيّ خ ف ج من الهجْرة، ورَسَمَ حروفًا ثلاثةً يُريدُ عَدَدَها بحِساب الجُمَّل ، وهو الخاء المُعْجَمة بواحدةٍ من فَوْق ، بستّمائة ؛ والفَاءُ أُخْتُ القاف، بثمانين ؛ والجيمُ المُعْجَمة بواحِدةٍ من أَسْفَل، بثلاثة ؛ وذلك سِتُّمائة وثلاثٌ وثمانون سَنَة ، وهو في آخر القَرْن السَّابع . ولمّا انْصَرم هذا العَصْرُ ولم يَظْهَرْ، حملَ ذلك بَعْضَ المُقَلّدين لهم على أنّ المُرادَ بتلك المُدّة مَوْلِدُه ، وعبّر بظُهوره عن مَوْلده ، وأنَّ خُروجَه يكونُ عنْد العَشْر والسّبْعمائة ، [222ب] وأنّه الإمامُ الناجِمُ من ناحِيَة المَغْرب . / قال : وإذا كان مَوْلِدُه كما زَعَم ابن العَـرَبيّ سَنَة ثلاثٍ وثمانين وسِتّمائة ، فيَكونُ عُمْره يومَ خُروجه سِتاً وعِشْرين سَنَة.

قال: وزَعَموا أنّ خُروجَ الدّجّال يكونُ سَنَة ثلاثٍ وأرْبعين وسَبْعِمائة من اليَوْم المُحَمّدِيّ. وابْتِداءُ اليوم المُحمّديّ عندهم من يَوْم وَفاة النَّبِيّ ﷺ إلى تَمام أَلْفِ سَنَة.

وقال ابنُ أبي وَاطِيل في شَرْحِه كتاب خَلْع النَّعْلَيْن: الوَلِيّ المُنْتَظَر القائمُ بأَمْر الله المُشارُ إليه بمُحَمّد المَهْدِيّ(أ) وخاتَم الأَوْلياء، لَيْس هو بنَبِيّ، وإنّما هو وليّ ابْتَعَثه

(أ) سقط من ج .

رُوحُه وحَبيبُهُ. قال ﷺ[1]: "العالِمُ في قَوْمه كالنّبيّ في أُمّتِه". وقال[2]: "عُلماءُ أُمّتي كأَنْبياء بَني إسْرائيل". ولم تَزَلْ البُشْرَى تَتَابَعُ به من أوّل اليَوْم المُحَمّدِيّ إلى قُبَيْل الخَمْسِمائة نِصْف اليوم. وتأكّدت وتَضاعَفَتْ بتباشِير المَشَائخ بتَقْريب وَقْته، وازْدِلاف زَمانِه مُنْذ انْقَضت، إلى هَلُمّ جَرّاً.

قال: وذكر الكِنْدِيّ أَنَّ هذا الوَلِيّ هو الّذي يُصَلّي بالنّاس صَلاةَ الظُّهْر، ويُجَدّد الإِسْلامَ، ويُظْهر العَدْلَ، ويَفْتَحُ جَزيرةَ الأَنْدَلُس، ويَصِلُ إلى رُومَة فَيَفْتَحُها، ويسيرُ إلى المَشْرق فَيَفْتَحُه، ويَفْتَحُ قُسْطَنْطِينةَ، ويصيرُ له مُلْكُ الأَرْض، فَيَتَقَوّى المُسْلمون ويَعْلو الإِسلامُ، ويَظْهَر دينُ الحَنيفيّة، فإنَّ من صَلاة الظُّهْر إلى صَلَاة العَصْر وقتُ صَلاةٍ؛ قال عليه السّلَامُ[3]: "ما بَيْن هَذيْن وَقْتٌ".

وقال الكِنْديُّ أيضًا: الحروفُ العَرَبيَّةُ غيرُ المُعْجمة، يَعْني المُفْتَتَح بها سُوَر القُرْآن، جُمْلَةُ عَدَدِها بحساب [أ] الجُمّل [أ]، سَبْعُمائة وثلاثةٌ وأربعون، وسَبْعة دَجّالِيَّةٌ. ثم يَنْزلُ عيسى في وَقْت صَلاة العَصْر، فيُصْلِح الدّنْيا، وتَمْشي الشّاةُ مع الذّئْب. ثمّ مَبْلَغ مُلْك العَجَم بَعْد إسْلامِهم مع عيسى مائة وستّين عامًا، عَدَدُ الحُروف المُعْجَمة وهي: ق ي ن، دَوْلَة العَدْل منها أَرْبعون عامًا.

(أ) سقط من ي.

---

(1) لم نقف عليه بهذا اللفظ.

(2) موضوعٌ لا أصل له، ذكره القاري في كتاب المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، رقم (196).

(3) قطعة من حديث بُريدة بن الحُصَيْب الأَسْلَمِيّ، أخرجه أحمد في مسنده 5 : 349، ومسلم في صحيحه، حديث رقم (176)، والترمذي في الجامع الكبير (152)، وابن ماجة في السنن (667)، والنّسائي في المجتبى1: 258.

[223أ] قال ابنُ أبي وَاطِيل :/ وما وَرَد من قَوْله "لا مَهْـديّ إلاّ عيسَى". فمعنـاهُ لا مَهْديّ تُساوي هِدايَتُه، وقيل: لا يَتكلّم في المَهْد إلاّ عيسى. وهذا مَدْفوعٌ بحديث جُرَيْج وغَيْره.

وقد جاء في الصّحيح[1] أنّه قال:"لا يَزالُ هذا الأمرُ قائمًا حتّى تقوم السَّاعة، أو يكون عليهم اثْنا عَشَر خَليفة"، يعني قُرَيْشاً. وقد أَعْطَى الوُجودُ أنّ منْهم مَن كـان في أوّل الإسْلام، ومنْهم من سَيَكونُ في آخِره. وقالَ: "الخِلافةُ بَعْدي ثَلاثون أو إحْدى وثلاثون أو ستّة وثَلاثون"[2]. وانْقِضاؤُها في خِلافة الحَسَن، وأوّلُ أمْرِ مُعاوِيَة، فيكون أوّلُ أَمْرِ مُعاويَة خلافةً أَخْذًا بأَوائِل الأَسْماء، فهو سادِسُ الخُلَفاء، وأمّا سابِعُ الخُلفاء فعُمَر بن عَبْد العزيز، ثُمَّ البَاقون خَمْسةٌ من أَهْل البَيْت من ذُرّيّـة عَلِيّ، يُؤَيّدُه قَوْلُه:"إنَّكَ لذو قَرْنَيْها"، يُريد الأمّةَ، أيْ إنّكَ خَليفَةٌ في أَوّلها، وذريّتُـكَ في آخِرِها.

ورُبّما اسْتَـدلَّ بهذا الحديث القائِلون بالرَّجْعَة. فالأَوّلُ هو المُشار إليه عندَهم بطُلوعِ الشّمْس من مَغْرِبها. وقد قالَ ﷺ: "إذا هَلَكَ كِسْرى فلا كسْرَى بَعْده، وإذا هَلَكَ قَـيْصرٌ فلا قَـيْصر بَعْده. والّذي نَفْسي بيَدِه لتُنْفَقَنَّ كنوزُهما في سَبيل الله"[3].

(1) في صحيح مسلم (1822) من حديث جابر بن سَمُرة .

(2) المحفوظ : "الخلافة ثلاثون عامًا" حسب، من حديث سفينة مولى رسول الله ، أخرجه أحمد في المسند 220/5، وأبو داود في سُننه (4647) ، والنّسائي في سننه الكبرى (8155)، وابن حِبّان في صحيحه (6943)، وليس في شيء منها إحدى وثلاثون أو ستة وثلاثون .

(3) من حديث أبي هريرة ، أخرجه البخاري 8 : 160 حديث رقم (6630) ومسلم (2918) وهو عنده من حديث جابر بن سمرة (2919) .

وقد أنْفق عُـمَر بنُ الخَطّاب كنوزَ كِسْرى في سَبيل الله. والّذي يُهلك قَيْصرَ ويُنْفق كنوزَه في سبيل الله هو هذا المُنتَظَر حين يَفْتَح القُسْطَنْطِينة، "فنِعْمَ الأميرُ أميرُها، ونِعْمَ الجَيْش ذلك الجَيْش[1]"، كذا قالَ ﷺ. ومدّة حُكْمه بِضْعٌ، والبِضْعُ من ثلاثٍ إلى تِسْع، وقيـل إلى عَشْر. وجـاء ذكْر أرْبعـين؛ وفي بَعْض الرّوايات سَبْعـين. وأمّا الأَرْبعون فإنّها مُدَّته ومُدّةُ الخُلَفاء الأَرْبعة الباقين من أَهْلِه القائمـين بأَمْره من بَعْـده، على جَميعِهم السّلامُ.

قال، وذكَـر أصحابُ النُّجوم والقِرانات: أنّ مُدّة بَقاء أَمْرِه وأَهْل بَيْته من بَعْده مائةٌ وتِسْعةٌ وخَمْسون عامًا، فيكون الأمرُ على هَذا جاريًا على الخِلافَة والعَدْل أَرْبعين/ أو سَبْعين، ثم تَخْتَلِفُ الأَحوالُ فتكون مُلْكًا. انتهى كلامُ ابن أبي وَاطِيل. [223ب]

وقال في مَوْضعٍ آخرَ: نُزول عيسَى يكون في وَقْت صَلاة العَصْر من اليَوْم المُحَمَّديّ حين تَمْضي ثلاثةُ أَرْباعِه.

قال: وذكَـرَ الكِنْديّ، يَعْقوبُ بن إسْحاق ، في كتاب الجَفْر الّذي ذكَـر فيه القِرانَات: أنَّه إذا وَصَل القِرانُ إلى الثَّوْر على رَأْس صَحْ[2]، بحرفَيْن[أ]، الصّاد المُعْجمَة، والحاء المُهْمَلة، يُريد ثمانيةً وتِسْعين وسِتّمـائة من الهِجْـرة[2] ، يَنْزِلُ المسيحُ فَيَحْكم في الأَرْض ما شاء اللهُ. قال، وقد وَرَدَ في الحـديثِ[3]: أنّ عيسى يَنْزِل عنْد

(أ) ع : بحرفي .

(1) لا يصحّ في هذا حديث عن النّبيّ .
(2) بحساب الجمّل على طريقة المغاربة تساوي 98 وعند المشارقة 808، فلا وجه لما ذكره .
(3) صحيح مسلم (2137) .

المَنَارَة البَيْضاء شَرْقِيّ دِمَشْق، ينزل بين مَهْرودَتَيْن، يَعْني حُلّتَيْن مُزَعْفَرَتَيْن صَفْراوَيْن مُمَصَّرَتَيْن، واضِعًا كَفَّيْه على أَجْنِحة المَلَكَيْن، له لِمَّةٌ ، كأنّما أُخْرِج من دِيماسٍ، إذا طَأْطأَ رأسه قَطَرَ، وإذا رَفعه تَحَدَّر منه جُمَانٌ كاللُّؤلؤ، كثير خَيَلان الوَجْه. وفي حديث آخر: مَرْبوع الخَلْق وإلى البَيَاض والحُمْرة. وفي آخر: أنّه يتَزَوّج في الغَرْب. والغَرْبُ دِلْوُ البادِية؛ يُريد أنّه يَتَزوّج منها وتَلِدُ زَوْجَتُه، وذَكَر وفاته بَعْد أَرْبعين عامًا. وجاء: أنّ عِيسى يَموت بالمدينة *ويُدْفَن إلى جانِب عُمَرَ بن الخطّاب*[أ]. وجاء: أنّ أبا بَكْر وعُمَرَ يُحْشَران من بَيْن نَبِيَّيْن[ب].

قال ابنُ أبي وَاطِيل: والشّيعةُ تَقولُ [إنّه][ج] هو المسيحُ، مَسِيحُ المسائِح من آل مُحَمّد؛ وعليه حَمَل بَعْضُهُم حديثَ "لا مَهديّ إلاّ عيسى"، أيْ لا يكونُ مَهْدِيٌّ إلاّ المهديّ الّذي نِسْبَتُه إلى الشّريعة المحمّديّة نِسْبَةُ عيسى إلى الشّريعَة الموسَوِيّة في الاتّباع وعَدَم النّسْخ.

إلى كَلامٍ من أَمْثال هذا كثيرٍ، يُعَيّنون فيه الوقتَ والرَّجُلَ والمكانَ، فَيَنْقَضي الزّمانُ ولا أثَر لشَيْءٍ من ذلك ، فيَرْجِعون إلى تَجْديد رَأْيٍ آخَر، مُنْتحَل -كما تَراهُ - من مَفْهوماتٍ لُغَويّة وأَشْياء تَخْييليّة وأَحْكامٍ نُجوميّة. في هذا انْقَضَتْ أعمارُ الأَوّل منْهم والآخِر.

[i224] وأمّا المُتَصَوِّفة/ الّذين عاصَرْناهم، فأَكْثَرُهُم يُشيرون إلى ظُهور رَجُلٍ مُجَدِّدٍ لأَحْكام المِلّة ومَراسِم الحقّ، ويَتَحيّنون ظهورَه لِما قَرُب من عَصْرنا. فبعضُهم يقولُ

(أ) سقط ما بين النجمين من ج (ب) ع : نبيئين (ج) سقط من ظ .

من وَلَد فاطِمة، وبعضُهم يُطلِقُ القَوْلَ فيه، سَمِعْناه[1] عن جماعةٍ، أكبرُهم أبو يَعْقوب البادِسيّ كبيرُ الأوْلياء بالمَغْرب، كان في أوّل هذه المائة الثّامِنَة، وأخبَرني بذلكَ عنهُ حافِدُه صاحِبُنا أبو زَكَرِيّاء يَحْيى، عن أبيه أبي مُحَمّد عبد الله، عن أبيه الوَلِيّ أبي يَعْقوب المذكور .

❁ ❁ ❁

هذا آخِرُ ما اطَّلَعْنا عليه، أو بلَغنا من كلام هؤلاء المُتَصوّفَة ، وما أوْرَدَهُ أهلُ الحَديث من أخبار المَهْديّ، قد اسْتَوْفَيْنا جميعَه بمبْلغ طاقَتنا .

والحقُّ الّذي يَنبغي أن يَتقرَّر لديك، أنّه لا تَتِمّ دعوةٌ من الدّين أو المُلْك إلاّ بوجود شَوْكَة وعَصبيّة تُظْهِرُه وتُدافِعُ عنه من يَدْفَعه[أ] ، حتّى يَتِمّ أمْرُ الله فيه . وقد قرّرنا ذلك من قَبْلُ بالبَراهين الطّبيعيّة الّتي أرَيْناكَها هنالِك. وعَصَبِيّةُ الفاطِميّين والطّالبيّين بل وقُريش أجْمع، قد تلاشَتْ من جَميع الآفاق، ووُجِدَ أُمَمٌ آخَرون [اسْتَعْلَت][ب] عَصبيّتُهم على عَصبيّة قُريشٍ، إلاّ ما بَقِيَ بالحِجاز في مَكّة واليَنْبُع والمدينَةِ[ج] ، من الطّالبيّين بَني حَسَن وبَني حُسَيْن وبني جَعْفر، مُنْتَشِرون في تلْكَ البِلاد وغالِبون عليْها. وهم عَصائِبُ بَدَوِيّة مُفْتَرِقون في مَوْطِنِهم وإمارَتِهم وآرائهم، يَبْلُغون الآلافَ من الكَثْرَة. فإن صَحّ ظهورُ هذا المَهْدِيّ، فلا وَجْه لظُهور دَعْوَته إلاّ بأنْ يكونَ مِنْهم ، ويُؤَلّف اللهُ بين قُلوبِهم في أتباعِه حتّى تَتِمّ له شوْكَةٌ وعَصبيّةٌ وافِية

(أ) ل : يدافعه (ب) ظ : اشتعلت (ج) ي : بالمدينة .

(1) انظره في التعريف بابن خلدون 387 (تحقيق محمد بن تاويت الطّنجيّ، القيروان للنشر- تونس 2006م).

بإظْهارِ كَلِمَتِه وحَمْل النّاس علَيْها . وأما على غَيْر هذا الوَجْه ، مثْل أنْ يَدْعو النّاسَ فاطميٌّ منْهم إلى مِثْل ذلكَ الأَمْر في أُفقٍ من آفاقِ الأَرْض من غَيْر عَصَبِيّة ولا شَوْكَة، إلاّ مجرّد نِسْبةٍ في أَهْل البَيْت ، فلا يتِمّ ذلك ولا يُمْكنُ ، لما أَسْلَفْناهُ من البَراهِين الصّحِيحَة .

[224ب] / فأمّا ما تَدّعيه العامَّةُ والأَغْمارُ من الدَّهْماء، ممّن لا يَرْجِعُ في ذلك إلى عَقْل يَهْديه ولا عِلْمٍ يُقيِّده، فيتَحيّنون ذلك على غَيْر نِسْبَةٍ وفي غَيْر مكانٍ، تقليدًا لما اشْتَهر من ظُهور رَجُل فاطِميّ، ولا يَعْلَمون حقيقةَ الأَمْر فيه كما بَيّنّاه. وأكثرُ ما يَتَحَيَّنونَه في القاصِية من المَمالك وأَطْراف العُمْران، مثل الزّاب بإفْريقيّة، والسّوس من المَغْرب. وتَجِدُ الكثيرَ من ضُعَفاء البَصائِر يَقْصِدون رِباطًا بماسَة من أَرْض السُّوس ، يَتَحيّنون هنالِك لِقاءَه ، زَعْمًا منهم أنّه يَظْهر بذلك الرّباط ، وأنّه يُبايَعُ هنالك. ولمّا كان ذلك الرّباطُ بالقُرْب من المُلَثّمين من كُدَالَة[أ] ، واعْتقادُهم أنّه منهم أو قائِمون بدَعْوتِه، مَزْعَماً لا مُسْتَنَدَ له، إلاّ غرابة تِلْك الأُمم وبُعْدهم عن يَقين المَعْرفة بأَحْوَالها من كَثْرةٍ أو قِلّةٍ أو ضُعْفٍ أو قُوّة، ولبُعْد القاصِيَة عن مَنال الدُّوَل[ب] وخُروجِها عن نِطاقِها؛ فتقْوَى عِنْدَهم الأَوْهامُ في ظُهوره هُنالك لخُروجِه عن رِقْبَةِ الدّوَلِ ومَنالِ الأَحْكام والقَهْر؛ ولا مَحْصولَ لديهم في ذلك إلا هذا. ولَقَدْ يقْصد ذلك الموضعَ كثيرٌ من ضُعَفاء العُقول للتّلْبيس بدَعْوة تُمنّيه النَّفْسُ تَمامَها، وِسْواسًا وحُمْقًا. وقُتِل كثيرٌ مِنهم.

(أ) الكاف في ع ل مضمومة ومنقوطة من تحت لضبط النّطق (ب) ع ي: الدولة .

أَخْبرني شَيْخُنا محمّد بن إبْراهيم الآبِلِيّ ، قال : خَرَج بِرِباطِ مَاسَةَ لأَوّل المائَة الثّامِنة وعَصْر السُّلْطان يوسف بن يَعْقوب ، رجلٌ من مُنْتَحِلِي التّصَوُّف، يُعْرف بالتُوَيْزَرِيّ - نسبة إلى تُوزَر مُصَغّرًا - وادّعَى أنّه الفاطِمِيّ المُنْتظر ، واتَّبعَهُ الكَثيرُ من أَهْـلِ السُّوس من صنـاكه[أ] وكَزولة[أ] ، وعَظُـم أَمْـرُه وكاد يَسْتَفْحِل ، وخافَه رُؤساءُ المَصامِدة على أَمْرِهم ، فَدَسّ عليه السّكْسِيويّ من قَتَله بَياتًا ، وانْحَلّ أَمْرُه.

وكذلكَ ظَهَر في غُمارَة في آخر المَائة/ السّابِعة ولعَشْرِ التّسْعين منْها ، رَجُلٌ [225أ] يُعرَف بالعَبّاس، وادَّعَى أنّه الفاطِمِيّ، واتّبَعَهُ الدّهْماءُ من غُمارَة، ودَخل مدينة بادِس عَنْوةً وحَـرّق أَسْواقَها، وارْتَحَل إلى بلد المَزَمّة فقُتِل بها غِيلةً، ولم يتمّ أمرُه. وكثيرٌ من هذا النَّمَط.

وأَخْبَرني شَيْخُنا المذكور بغَريبةٍ في مِثْلِ هذا، وهُو أنّه صَحِبَ في حَجّه من رِبَاط العُبّاد، وهو مَدْفَن الشّيخ أبي مَدْيَن في جَبَل تِلِمْسان المُطِلّ علَيْها، رَجُلاً من أَهْل البَيْت من سُكّان كَرْبَلاء، كان مَتْبوعًا مُعَظّمًا كثيرَ التّلْميذ والخادِم؛ قال: وكان الرّجالُ من مَوْطنِه يتلَقّوْنَه بالنّفقات في أَكْثر البُلْدان؛ قال: وتأَكّدَتِ الصُّحْبَةُ بيْننا في تلْكَ الطّريق، فانكَشَف لي أمرُهم، وأنّهم إنّما جاؤُوا مِن مَوْطِنِهم بكَرْبَلاء لطَلَب هـذا الأَمْر، وانْتِحال دَعْوَة الفاطِمِيّ بالمَغْرِب؛ فلَمّا عايَن دَوْلَةَ بَني مَرين، ويوسُفُ بن يَعْقوب يَوْمئذٍ مُنازِلٌ لِتِلِمْسان، قال لأَصْحابه: ارْجِعوا بنا، فقد أَزْرَى بنا الغَلَطُ، ولَيْس هذا الوَقْتُ وقْتُنا.

(أ) في ل رسمت زاي داخل الصاد، ونُقِطت كاف كَزولة من تحت، لضبط النطق على قاعدته .

ويَدلّ هذا القَوْلُ من هذا الرّجُل، على أنّه مُسْتَبْصِرٌ في أنّ الأَمْرَ لا يَتِمّ إلاّ بالعَصبِيّة المُكافِئَة لأهْل الوَقْت، فلَمّا عَلِمَ أنّه غَريبٌ في ذلكَ الوَطَن[أ] ولا شوكَة لَه، وأنَّ عَصبِيّة بَني مَرِين لذلكَ العَهْد لا يُقاوِمُها أَحَدٌ من أَهْل المَغْرب، اسْتَكانَ ورَجَع إلى الحَقّ، وأَقْصَر عن مَطامِعه؛ وبَقِيَ عليه أن يَسْتَيْقِن أنّ عَصبِيّةَ الفَواطِم وقُرَيْشٍ أَجْمع قد ذَهَبتْ، لا سِيّما في المَغْرِب. إلاّ أنّ التّعَصُّب لشَأْنه لم يَتْرُكْه لهذا القَوْل ﴿واللهُ يَعْلَمُ وأنْتُمْ لا تَعْلَمون﴾ [سورة البقرة، من الآية 216].

وقد كانت بالمَغْرب لهذه العُصور القريبة[ب]، وفي العَرَب من سُكّانه[ب]، نَزْعَةٌ من الدُّعاء إلى الحَقّ والقِيام بالسُّنَّة ، لا يَنْتَحِلون فيها دَعْوَةَ فاطِميّ ولا غَيْره،
[225ب] وإنّما يَنْزِعُ منهم في بَعْض الأَحْيان الواحدُ فالواحدُ / إلى إقامَة السُّنَّة وتَغْيِيرِ المُنْكَر، ويَعْنَى بذلك ويَكْثُر تابِعُه؛ وأَكْثَرُ ما يُعْنَوْنَ بإصْلاح السّابِلَة لمّا أن كَثُرَ[ج] فَسادُ الأَعْراب فيها ، لما قَدّمْنا من طَبيعَة مَعاشِهم ، فيَأْخُذون أَنْفُسَهم في تَغْيير المُنْكَر بإصْلاحِ السّابِلَة ما اسْتَطاعُوا . إلاّ أنّ الصِّبْغَة الدّينيّة فيهم لا تَسْتَحْكِم ، لِمَا أنّ تَوْبَةَ العَرَب ورُجوعَهم إلى الدّين إنّما يَقْصِدون بها الإقْصارَ عن الغارَةِ والنّهْب ؛ لا يَعْقِلون في تَوْبَتِهم وإقْبالهم على مَناحِي الدّيانَة غَيْرَ ذلك ، لأنّها [المَعْصِيَة][د] الّتي كانوا علَيْها قَبْلَ التَّوْبة، ومنها تَوْبَتُهم . فتَجِدُ تابعَ ذلكَ المُنْتَحِل للدّعْوة والقائِمَ بزَعْمِه بالسُّنَّة، غَيْرَ مُتَعَمّقين في فُروع الاقْتِداء والاتّباع ، إنّما دينُهم الإعْراضُ عن النّهب والبَغْي وإفْسادِ السّابِلَة ، ثم الإقبالُ على طَلَب الدُّنْيا والمَعاشِ بأقْصَى جُهْدِهم . وشَتّان بَيْن طَلب هذا الأَمْرِ من صَلاح الخَلْقِ ، وبَيْن طَلَب الدّنيا، فاتّفاقُهما مُمْتَنِعٌ ، فلا

(أ) ج: الموطن (ب) سقط من ي (ج) ع ج : أكثر (د) ظ : العصبيّة .

تَسْتَحْكِمُ لهم صِبْغَةٌ في الدّين ، ولا يَكمُل لهم نُزوعٌ عن الباطِل على الجُملَة ، ولا يَكْثُرون.

وتَختلفُ حالُ صاحِبِ الدّعْوة منهم في اسْتِحْكام دينه ووِلايَتِه في نَفْسِه دونَ تابِعه؛ فإذا هَلَكَ انْحَلَّ أمرُهم وتلاشَتْ عَصَبِيّتُهم.

وقد وقَع ذلك بإفْريقيّة لرجُلٍ من بَني كَعْب من سُلَيم، يُسَمّى قاسِم بن مرَا ابن أحْمد، في المائة السّابعة، ثم من بَعْده لرجلٍ آخر من بادِية رِيَاح، من بَطْنٍ منهم يُعْرَفون بمُسْلِم، وكان يُسَمّى سَعادَة، وكان أشدّ دينًا من الأوّل وأَقْوَمَ طريقةً في نَفْسه، ومع ذلك فلم يَسْتَتِبَّ أَمْرُ تابِعه لما ذكَرْناه، حَسْبما يأتي ذِكْرُ ذلك في مَوْضِعه عند ذِكْر قبائِل سُلَيْم ورِيَاح.

ومن بَعْد ذلك ظَهَر ناسٌ بهذه الدّعْوَة يَتَشَبّهون بمثْل ذلك ، ويُلَبّسون فيه، ويَنْتَحِلون اسْمَ السُّنّة ، ولَيْسوا عليها إلاّ الأقلّ ، فلا يَتمّ لهم ولا لمن بعْدَهم شَيْءٌ من أمْرِهم ./ سُنّة الله في عِبادِهِ . [I226]

53 ۞ فَصْلٌ ، في حَدَثان الدُّوَل والأُمَم ، وفيه الكَلامُ على المَلاحِم والكَشْفُ عن مُسمّى الجَفْر

اعلَمْ أنّ من خَواصّ النُّفوس البَشريّة التَّشَوُّفُ إلى عَواقِب أُمورِهم، وعِلْمِ ما سَيَحْدُثُ لهم من حياةٍ أو مَوْتٍ أو خَيْرٍ أو شرٍّ، سِيّما الحوادث العامّة، كَمَعْرفة(أ) ما بَقِيَ من الدُّنْيا، أو مَعْرفة مُدَدِ الدُّوَل وبقائها؛ فالتَّطَلُّعُ إلى هذا طبيعةٌ للبَشر

(أ) ل : كعِلْم .

مَجبولون عليْها، ولذلك نَجدُ الكثيرَ من النّاس يَتَشوّفون إلى الوُقوفِ على ذلك في المَنام. والأخْبارُ عن الكُهّان في قَصْدهم بمثْل ذلك من المُلوك والسّوقَة مَعْروفَةٌ .

و[لقد][أ] نَجد في المُدُن صِنفًا من النّاس يَنْتَحِلون المَعاشَ من ذلك لِعِلْمِهم بِحِرْص النّاس عليه، فَينْتَصِبون لهم في الطُّرقات والدّكاكين، يتعرَّضون لمن يُسائِلُهم عنْه، فيَغْدو عليهم ويَروحُ نِسْوانُ المَدينة وصِبْيانُها بَلْ وكثيرٌ من ضُعَفاء العُقول، يستكْشِفونَ عواقبَ أُمورهم في الكَسْب والجاهِ والعِشْرة والعَداوَة وأَمْثالِ ذلك؛ ما بَيْن خَطٍّ في الرَّمْل، ويُسمّونَه المُنَجِّم، وطَرْقٍ بالحَصَى والحُبوب، ويُسمّونه الحاسِبَ، ونَظَرٍ في المَرايا والمِياهِ، ويُسمّونَه ضاربَ المَنْدَل؛ وهو من المُنْكَرات الفاشِيَة في الأمْصارِ، لما تَقَرَّر في الشَّريعَة من ذَمَّ ذلك، وأَنَّ البَشَرَ مَحْجوبون عن الغَيْب إلاّ مَنْ أَطْلَعهُ اللهُ عليه من عِنْده في نومٍ أو بوِلايَةٍ .

وأكثرُ ما يُعْنَى بذلك ويَتَطَلَّعُ إليه، الملوكُ والأُمَراءُ في آمادِ دُوَلِهِمْ[ب]. ولذلك انْصَرفَت العِنايةُ من أَهْل العِلْم إليه. وكلُّ أمّةٍ من الأُمَم يوجَدُ لهم الكَلامُ من كاهِنٍ أو مُنَجّمٍ أو وَلِيٍّ في مِثْل ذلك، من مُلْك يَرْتَقِبونَه، أو دَوْلَة يُحدِّثون أَنْفُسَهم بها، وما سَيَحْدُث لهم مع الأُمَمِ من الحُروب والملاحِم، ومُدّةِ بَقاء الدَّوْلَة، وعددِ المُلوك فيها، والتَّعَرّض لأَسْمائِهم، ويُسَمّى مِثْلُ هذا الحَدَثان.

[226ب] وكان في العَرب/ الكُهّانُ والعرّافون، يَرْجِعون إليهم في ذلك؛ وقد أَخْبَروا بما سَيَكونُ للعَرب من المُلْك والدَّوْلَة، كما وَقع لِشقٍّ وسَطِيحٍ في تأْويل رُؤْيا رَبيعَة بن

(أ) ظ : وقد (ب) في ل ي ج ع : دَوْلتهم .

نَصْر من مُلوك اليَمن، أَخْبرهم بمُلْك الحَبَشةِ بلادَهم ثمّ رُجوعِها إليْهم، ثمّ ظُهورِ المِلّة والدَّوْلَة للعَرَب من بَعْد ذلك. وكذا تأْويلُ سَطيحٍ لرُؤْيا المُوبَذان، بعث إليْه بها كِسْرى مع عَبْد المَسيح وأَخْبَرهُ بظُهور الدَّوْلَة للعَرَب. وكذا كان في جِيل البَرْبَر كُهّانٌ، وكان من أَشْهَرهم موسى بن صالح، من بَني يَفْرنْ، ويقالُ من غمَرْت، وله كَلماتٌ حَدَثانِيَّة على طريقة الشِّعْر برَطانَتِهم وفيها حَدَثان كثيرٌ، ومُعْظَمُه فيما يكون لزَناتة من المُلْك والدَّوْلَة بالمَغْرب، وهي مُتَداوَلة بَيْن[أ] أَهْل الجِيل. وهم يَزْعَمون تارةً أنّه وَلِيٌّ، وتارةً أنّه كاهِن، *وقد يَزْعَمون في بَعْض مَزاعِمِهم أنّه كان نَبِيّاً، لأنّ تاريخَه عِنْدهم قَبْلَ الهِجْرة بكَثير*[ب].

وقد يَسْتنِدُ الجيلُ في ذلك إلى خَبَرِ الأَنْبياء إن كانوا لعَهْدهم، كما وَقع لبني إسْرائيل؛ فإنّ أنْبياءَهم المُتَعاقِبين فيهم كانوا يُخْبِرونَهم بمِثْله عندمَا يَتَعَنّتون في السُّؤال عَنْه.

وأمّا في الدّوْلَة الإسْلاميّة، فوقَع منه كَثيرٌ فيما يَرْجِعُ إلى بَقاء الدُّنْيا ومُدَّتِها على العُموم، وفيما يَرْجِع إلى الدّوَل وأَعْمارِها على الخُصوص. وكان المُعتَمَدَ في ذلك صَدْرَ الإسْلام آثارٌ مَنْقولة عن الصّحابة، وخُصوصاً مُسْلِمَة بَني إسْرائيل، مثل: كَعْب الأَحْبار، ووَهْب بن مُنَبِّه، وأمثالهما. [ورُبّما][ج] اقْتبسوا بَعْض ذلِك من ظَواهِر مأثورةٍ وتأْويلاتٍ مُحْتَمَلَة.

ووقَع لجَعْفر الصّادق وأَمْثالِه من أَهْل البَيْت كثيرٌ من ذلِك، مُسْتَنَدُهم فيه، والله أَعْلَم، الكشفُ بما كانوا عليه من الوِلاية؛ وإذا كان مِثْلُه لا يُنْكَر من غَيْرِهم من

(أ) ج : من (ب) سقط ما بين النجمين من ع (ج) ع ج ل ي ، وسقط من ظ .

الأَوْلياء في ذَوِيهم وأَعْقابِهم، وقد قال ﷺ[1]: "إنّ فيكم مُحَدَّثِين". فهُمْ أولَى النّاس [227أ] بمِثْل هذه/ الرُّتَب الشَّرِيفَة والكراماتِ المَوْهوبَة. وأَمّا بَعْـد صَدْر المِلَّـة، وحينَ عَكَف النّاسُ على العُلوم والاصْطِلاحات، وتُرْجِمَت كُتُب الحُكماء إلى اللّسـان العَـربيّ، فأَكْثَرُ مُعْتَمَدِهم في ذلك كلامُ المنَجّمين؛ ففي المُلْك والدّوَل وسائِر الأمور العامّة؛ من القِرانات، وفي المَواليـد والمسـائِل وسائِر الأُمـورِ الخاصّـة؛ من الطّـوالع لَهـا، وهي شَـكْل الفَلَك عند حُدوثها.

فَلْنَذكُر الآنَ ما وقَعَ لأهْلِ الأثَرِ في ذلك، ثمّ نَرجع إلى كَلام المُنَجِّمين:

أمّا أهل الأثَر، فلَهم في مُدّة المِلَّة وبَقاءِ الدُّنيا [ما وقع في كتاب السُّهَيْليّ، فإنّه نَقَـل عن الطَّبَرِيّ ما يَقْتضي أنَّ مُدَّة بَقـاء الدّنْيا مُنْذ المِلّة][أ] خمسُمائة سَنـة[2]. ونُقِضَ ذلك بظُهـور كَذِبه. ومُسْتَنَدُ الطَّبَرِيّ في ذلك أنّه نَقَل عـن ابن عبّاس[3]، أنّ الدّنْيا جُمُعَةٌ من جُمَع الآخِرة، ولم يَذْكر لذلك دليلاً. وسِرُّه، والله أعْلَم، تقديرُ الدّنيا بأيّام خَلْق السّموات والأَرْض، وهي سَبْعة، ثم اليَوْمُ بأَلْف سنة، لقَوْله تعالى: ﴿وإنَّ يومًا عِنْدَ ربّك كأَلْفِ سَنَةٍ ممّا تَعُدّون﴾ [سورة الحج، من الآية 47]. قال: وقد

(أ) سقط من ظ.

---

(1) نصّ الحديث في صحيح مسلم (2398) وغيره من حديث عائشة: "قد كان يكون في الأُمَم قبلكم مُحدَّثون، إن يكن في أمّتي منهم أحَدٌ، فإن عمرَ بن الخطّاب منهم". ويُنْظر مُسنَد الحُمَيْديّ (253)، ومسند أحمد 6: 55، وجامع التّرمذيّ (3693) وتعليق المحقّق عليه.

(2) الروض الأُنُف 2: 405.

(3) المصدر نفسه، وتاريخ الرُّسُل والملوك 1: 16.

ثبَت في الصَّحيحَيْن[1] أنّه ﷺ قال: "أجَلُكُم في أَجَل من كان قبْلكم، من صلاةِ العَصْر إلى غُروب الشَّمْس". وقال[2]: "بُعِثْتُ أنا والسَّاعة كهاتَيْن"، وأشارَ بالسّبَّابة والوُسْطَى، وقَدْرُ ما بين صَلاةِ العَصْر وغُروب الشّمْس عند صَيْرورة ظِلّ كلّ شيءٍ مِثْلَيْـه، يكونُ على التَّقـريب نِصْفَ سُبُـعٍ؛ وكذلك فَضْـل الوُسْطى عـلى السّبَّابة؛ فتكونُ هـذه المُدَّة نصفَ سُبُع الجُمُعـة كلّها، وهو خَمْسُـمائة سَنَة. ويؤيّـده قولُه عليه السّلام[3]: "لن يُعْجِزَ اللهَ أن يُؤَخّرَ هذه الأُمَّةَ نِصْفَ يَـوْمٍ"، فدلّ ذلك أنّ مُدّةَ الدّنْيا قبلَ المِلّة خَمْسةُ آلاف سَنَة وخَمْسُمائة سَنة. وعن وَهْب بن مُنبِّه أنها خَمْسة آلاف وسِتُّمائة، أَعْني الماضِي. وعن كَعْبٍ وَوَهْبٍ أنَّ مُدَّةَ الدُّنْيا كلَّها سِتّةُ آلافِ سَنَة.

ثمّ قال السُّهَيْليّ[4]: وليس في الحَدِيثَيْن ما يَشْهَدُ لشَيْءٍ ممّا ذكَره مع وُقوع الوُجود بخِلافِه. فأمّا قَوْله : / "لنْ يعجز اللهُ أن يُؤَخّر هـذه الأمّـةَ نصفَ يَـوْم"، [227ب] فلا يَقْتضي نَفْيَ الزّيادَة على النّصْف . وأمّا قولُه : "بُعِثْتُ أنا والسَّاعة كهاتَيْن" ، فإنّما فيه الإشارةُ إلى القُرْب ، وأنّه لَيْس بَيْنه وبين السّاعَة نَبِيٌّ غيرُه ، ولا شَرْعٌ غَيْر شَرْعِه.

---

(1) هكذا قال، وقد تفرد البخاريّ بإخراجه دون مُسلِم، من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر 1 : 146، و 3 : 177 ، و 4: 207، و 6: 235، و 9 :169 و 191 .

(2) أخرجه البخاري في الرّقاق من صحيحه 8: 131 حديث رقم (6504) ومسلم في الفِتَن من صحيحه (2951) من حديث أنس بن مالك .

(3) من حديث أبي ثعلبة الخُشَنيّ ، أخرجه أحمد 4: 193 ، وأبو داود (4349)، والحاكم في المستدرك 4: 424، وذكره ابن حجر في فتح الباري 11: 351 وقال : رواته ثقات ولكن رَجّح البخاريّ وقْفَه .

(4) الروض الأُنُف 2 : 405 .

ثم رجعَ السُّهَيْليّ إلى تَعْيين أَمَدِ المِلّة من مُدْرَكٍ آخر، لو ساعَدَه التّحقيق، وهو أنّ جَمْعَ الحُروف المقطّعة في [أوائِل السُّوَر][أ] بَعْد حَذْف المُتَكرّر، قال: وهي أَرْبَعَة عَشر حَرْفًا يجمعها قَوْلك : "أَلَم يَسْطِعْ نصّ حَقّ كُرِهَ". فأخذَ عددَها بحساب الجُمّل[1] فكان تسعمائة وثلاثة، تُضاف إلى المُنْقَضي من الألْف الآخِرة قَبْل بِعْثَته ، فهذه هي مُـدَّةُ المِلَّة . قال : ولا يَـبْعُد أن يكـونَ ذلك من مُقْتَضيات هـذه الحُروف وفوائِدها.

قلتُ: وكَوْنُه لا يَبْعُد، لا يَقْتَضي ظهورَه ولا التّعْويلَ عليه .

والّذي حَمَلَ السُّهَيْليّ على ذلك، إنّما هو ما وقَع في كِتاب السِّيَر لابْن إسْحاق في حَديث ابنَيْ أَخْطَب[2] من أخبارِ اليَهـود، وهو أبو ياسِر وأخـوه حُـيَيّ، حين سمعا "ألم"من هذه الحُروف المُقَطّعة، وتأوّلاها على بَيان المُدَّة بهذا الحِسـاب، فبلغتْ إحدى وسَبْعين، فاسْتَقْرَبَا المُدَّة. وجاء حُيَيّ إلى النّبيّ ﷺ يَسْأَلُهُ: هل مَع هذا غَيْرُه؟ فقال: "ألمص"، ثم اسْتَزاد فقال: ألر، ثم اسْتَزاد فقـال: ألـمر، فكانت إحْدى وسَبْعين ومائتَيْن، فاسْتطال المُدّة. وقال: لقد لُبِّس علَيْنا أمرُك يا مُحمّد، حتّى ما نَـدْري أقليـلاً أُعْطيتَ أمْ كثيراً، ثم ذَهبـوا عنـه. وقال لهم أبـو ياسِر: ما يُدْريكُم، لَعَلّه أُعْطِيَ عَـددُها كلُّها بسَبْعِمـائة وأَرْبع سنِينَ. قال ابنُ إسْحاق: فنزَل قولُـه تعالى: ﴿ منه آياتٌ مُحْكَماتٌ هُنَّ أمُّ الكِتاب ﴾ [سورة آل عمران ، من الآية 7] . انتهى.

(أ) سقط من ظ .

---

(1) عند السهيلي (2 : 405) : أبي جاد (أي : أبجد) .

(2) سيرة ابن هشام 2 : 170- .

ولا يقوم من القصّة دَليلٌ على تَقْدِير المِلّة بهذا العَدد[1]، لأنّ دِلالَة هذه الحُروف علَى تلْكَ الأعْدادِ ليْست طَبيعيّة ولا عَقْليّة. وإنّما هي بالتّواضُع والاصْطِلاح الّذي يُسَمّونه حساب الجُمَّل. نَعَمْ، إنّه قَدِيمٌ/ مشهورٌ، وقِدَمُ الاصْطِلاح لا يُصَيِّرُهُ [228أ] حُجّةً، وليْس أبو ياسِر وأخوه حُيَيّ ممّن يؤخَذُ رأيُه في ذلكَ دَليلاً، ولا بَيْن عُلَماء اليَهود، لأنّهم كانوا بادِيةً بالحِجاز، غُفْلاً من الصّنائِع والعُلوم، حتّى مِنْ عِلْم شَرِيعَتهم وفِقْه كِتابِهم ومِلّتِهم، وإنّما يَتلَقَّفون أمْثالَ هذا الحساب كما يَتلَقَّفُهُ العَوامّ في كلّ مِلّةٍ. فلا يَنْهضُ للسُّهَيْلِيّ دليلٌ على ما ادّعاهُ من ذلك.

ووقع في المِلّة في حَدَثانِ دُوَلِها على الخُصوص، مُسْتَنَدٌ من الأَثَر إجماليّ، في حَديثٍ خَرّجه أبو داود[2] عن حُذَيْفَة بن اليَمان، من طَريق شَيْخه مُحمّد بن يَحْيَى الذُّهْلِيّ، عن سعيد بن أبي مَرْيَم، عن عبد الله بن فَرُّوخ، عن أُسامَة بن زَيْد اللَّيْثيّ، عن ابنٍ لِقَبيصَة بن ذُؤَيْب، عن أبيه، قال، قال حُذَيْفَة بن اليَمان: والله ما أَدْري أَنَسِيَ أَصْحابي أم تناسَوْا، والله ما تَرك رسولُ الله ﷺ من قائِد فِتْنَةٍ إلى أن تَنْقضِيَ الدّنْيا يَبْلُغ مَن معه ثلاثمائة فصاعدًا إلاّ قد سَمّاه لنا باسْمِه واسْمِ أَبيه واسْمِ قَبيلَتِه. وسَكَت عليه أبو داود، وقد تَقَدّم أنّه قال في رِسالَته: ما سَكَتُّ عليه في كتابي فهو صالِحٌ.

---

(1) هذه القصّة رواها ابن إسحاق عن محمد بن السّائب الكلبيّ - وهو متهمٌ بالكذب كما في التقريب- عن أبي صالح باذان (أو باذام) وهو ضعيف، عن ابن عبّاس، عن جابر بن عبد الله بن رئاب . وقد ذكرها الطّبري من طريق ابن إسحاق في تفسير سورة آل عمران 6 : 177 ، 179 .

(2) السُّنن ، في الفِتن (4243) .

وهذا الحديثُ إذا كان صَحيحًا فهو مُجْمَلٌ، ويَفْتقِرُ في بَيان إجْماله وتَعْيين مُبْهماتِه إلى آثارٍ أُخْرَى تَجودُ أسانِيدُها. وقد وقَع هذا الحديثُ في غَيْر كتاب السُّنَنِ على غَيْر هذا الوَجْهِ. فوقَع في الصَّحيحَيْن[1] من حَديث حُذَيْفَة أيضًا، قال: قام فينا رسولُ الله ﷺ خطيباً، فما تَرَكَ شيئًا يَكونُ في مَقامه ذلك إلى قِيام السّاعَة إلاّ حدّثَه، حَفِظَه من حَفِظه ونَسِيَهُ من نَسِيَه، قد عَلِمَه أَصْحابُه هؤلاء. ولَفْظُ البُخاريِّ: ما تَرَكَ شيئًا إلى قِيام السّاعَة إلاَّ ذكَره.

وفي كتاب التِّرْمِذِيّ[2] من حديث أبي سَعيد الخُدْريّ، قال: صلّى بنا رَسولُ الله ﷺ يوماً صلاةَ العَصْر بنَهارٍ، ثم قام خطيباً، فلم يَدعْ شيئًا يكون إلى قيام السّاعة إلاّ/ [228ب] أخبرنا به، حَفِظه من حَفِظه ونَسِيَهُ من نَسِيَه. انْتهَى.

وهذه الأحاديثُ كلُّها مَحمولةٌ على ما ثَبَت في [الصّحيحين][أ] من أحاديث الفِتَن والأَشْراط لا غَيْر، لأنّه المعهودُ[ب] من الشّارع صلوات الله عليه في أَمْثال هذه العُمومات. وهذه الزِّيادَة الّتي انْفَردَ بها أبو داود في هذا الطَّريق شاذَّةٌ مُنْكَرة، مع أنّ الأئمّة اخْتَلفوا في رجالِه؛ فقال ابنُ أبي مَرْيَم[3] في ابْن فَرّوخ[ج]: أحاديثُه مَناكير؛ وقال البُخاريّ[4]: تَعْرِفُ منه وتُنْكِر؛ وقال ابن عَدِيّ[5]: أحاديثُه غيرُ

(أ) من ي، وفي الأصول الأخرى: الصحيح (ب) ل: المفهوم (ج) ظ: ابن ابي فروخ.

(1) حديث حذيفة أخرجه البخاريّ في القَدَر من صحيحه 8: 154 (6604)، ومُسْلم في الفتن (2891).
(2) الجامع الكبير (2191).
(3) رواه الجوْزَجانيّ، عنه، في كتابه أحوال الرجال، الترجمة 276.
(4) التاريخ الكبير 5: 169 الترجمة 537.
(5) الكامل في ضعفاء المحدثين 4: 1517.

مَحْفوظَة. وأُسامَة بن زَيْد وإن خُرِّج له في الصّحيحَيْن، ووَثَّقه ابنُ مَعين، فإنّما خَرَّج له البُخاريّ اسْتِشْهادًا[1]، وضعَّفه يَحْيى بن سَعيدٍ[2] وأَحْمَدُ بن حَنْبَل[3]، وقال أبو حاتِم[4]: يُكتَبُ حديثُه ولا يُحْتَجُّ به. وابنُ قَبيصَة بن ذُؤَيْب مَجْهول[5]. فتَضْعُف هذه الزّيادَةُ الّتي وقعَتْ لأبي داود في هذا الحَديث من هذه الجِهات، مع شُذُوذِها كما مرَّ.

وقد يَستَنِدون في حَدَثان الدُّوَل على الخُصوص إلى كتاب الجَفْر، ويَزْعُمون أنّ فيه عِلْمَ ذلك كلّه من طريق الآثار أو النُّجوم، لا يَزيدون على ذلك، ولا يَعْرِفون أصلَ ذلك ولا مُسْتَنَدَهُ.

واعلَمْ أنّ كِتابَ الجَفْر كان أصْلُه أنّ هارونَ بن سَعيدٍ العِجْليّ، وهو رَأْس الزّيْدِيّة، كان له كتابٌ يَرْويهِ عن جَعْفر الصّادِق، وفيه عِلْمُ ما سَيقَعُ لأهْل البَيْت على العُموم، ولبَعْض الأشْخاص منهم على الخُصوص، وقع ذلك لجَعْفَر ونُظَرائِه من رجالاتِهم على طريق الكَرامَة والكَشْف الّذي يَقَع لمثلهم من الأَوْلياء. وكان مكتوبًا عند جَعْفر في جِلْد ثَوْرٍ صغير، فرواه عنه هارونُ العِجْليّ وكتَبَه، وسَمّاهُ الجَفْر، باسْم الجِلْد الّذي كُتِبَ منه، لأن الجَفْرَ في اللُّغَة هو الصّغير، وصارَ هذا الاسْمُ عَلَمًا على هذا الكِتاب عِنْدَهم. وكان فيه في تَفْسير القُرآنِ وما في باطِنه من المَعاني غرائبُ/ مَرْويّةٌ عن جَعْفَر الصّادِق. [229أ]

---

(1) وروى له مسلم في الشواهد حسب، كما في تحرير التقريب 1 :111 .

(2) كما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 2 : 285 الترجمة 1032 .

(3) المصدر نفسه .

(4) المصدر نفسه .

(5) إن لم يكن هو إسحاق بن قبيصة بن ذؤيب – وهو صدوق – فهو أخ له، وهو عندئذ مجهول، كما في تهذيب الكمال 34 :468 .

وهذا الكتابُ لم تَتّصِلْ روايَتُه ولا عُرِف عَيْنُه، وإنّما تَطِيرُ منه[أ] شواذٌّ[ب] من الكَلِمات لا يَصْحَبُها دليلٌ. ولو صحَّ السَّندُ إلى جَعْفر الصَّادق لكان فيه نِعْمَ المُسْتَنَد من نَفْسه أو من رجال قَوْمه، فهم أهلُ الكَرامات؛ وقد صحَّ عنه أنّه كان يُحَذِّرُ[ج] بعضَ قَرابَتِه بوقائعَ تكونُ لهم فتَصِحُّ كما يَقول. وقد حَذَّر يَحْيى ابنَ عَمّه زَيْد من مَصْرعه وعَصاهُ، فخرج وقُتل بالجَوْزَجان كما هو مَعْروفٌ. وإذا كانت الكَرامات تَقَعُ لغَيْرِهم، فما ظَنُّك بهِمْ عِلْمًا ودينًا وأثارةً من النُبوّة، وعِنايةً من الله بالأَصْل الكَريم، تشهدُ لفُروعه الطّيبة. وقد يُنْقَل بين أهل البَيْت كثيرٌ من هذا الكَلام، غيرُ مَنْسوبٍ إلى الجفْر؛ وفي أَخْبار دَوْلَة العُبَيْديّين كثيرٌ منه.

وانظُرْ ما حكاه ابنُ الرَّقيق في لِقاء أبي عبد الله الشّيعيّ لعُبَيْد الله المَهْديّ مع أبيه[د] محمّد الحبيب، وما حدّثاه به، وكيف بَعثاهُ إلى ابنِ حَوْشَب داعِيتِهم باليَمَن، فأَمَرهُ بالخُروج إلى المَغْرب وبَثّ الدّعْوة فيه، عن عِلْمٍ لُقِّنَه[1]، أنّ دَوْلَتهم تَتِمّ هنالِك؛ وأنَّ عُبَيْدَ الله لما بَنَى المَهْدِيّة بعد اسْتِفْحال دَوْلَتهم بإفْريقيّة قال[2]: بَنَيْتُها ليَعْتَصِم بها الفَواطِمُ ساعةً من نَهارٍ؛ وأراهُمْ مَوْقِفَ صاحِب الحِمار بساحَتِها، وبَلَغ هذا الخبرُ حافِدَه إسْماعيلَ المَنْصور، فلمّا حاصَرَه صاحبُ الحِمار أبو يَزيد

(أ) في ع ج: عنه (ب) ل : شوارد (ج) ل: يحدّث (د) من ظ ع ل ، وجاءت في ج ي مهملة .

(1) أصل هذا في دعوة الحلواني وأبي سفيان اللّذيْن هَيّآ الأمرَ لصاحب البَذْر كما سمياه. انظر القاضي النعمان ابن محمد: افتتاح الدعوة 28- .

(2) كان المهديّ إذا نظر إلى حِصْنها وأبوابها وإعجاب الناس بذلك، يقول: هذا كلّه عُدَّةٌ لساعة من نهارٍ. (افتتاح الدعوة 328 وهو نصّ معاصر للمهدي)، وقال لما أكملها وأدار أسوارَها: اليوم أمِنت على الفاطميّات. (ابن الأثير : الكامل 8 : 95) .

بالمَهْدِيّة، كان يُسائِل عن مُنتهى مَوْقِفِه، حتّى جاءَه الخبرُ ببُلوغِه إلى المَكان الّذي عَيّن جدُّه عُبَيدُ الله، فأيقن بالظَّفَر، وبَرَز من البَلَد، فهَزَمَهُ واتّبَعَه إلى ناحِيَة الزّابِ فظفر به وقتَله. ومثلُ هذه الأخبار عَنْهم كثيرة .

وأمّا المَنجّمون، فَيَسْتَنِدون(أ) في حَدَثان الدُّوَل إلى الأحْكام التّجومِيّة؛ أمّا في الأُمور العامّة مثل المُلْك والدُّوَل، فمِن القِرانات، وخُصوصًا بين العُلْوِيّين. وذلك أن العُلْوِيّين/ [229ب] زُحَل والمُشْتَري يقْترنان في كلّ عِشْرين سَنَة مَرّة، ثم يَعودُ القِرانُ إلى بُرجٍ آخَر في تلْك المُثَلَّثة من التّثليث الأيْمَن، ثم بَعْده إلى آخَر كذلك، إلى أن يتَكرّر في المُثَلّثة الواحِدَة ثِنْتَيْ عَشْرةَ مَرّة، يَسْتَوْفي بُروجَها الثّلاثة [في سِتّين سَنَةٍ، ثمّ يعودُ فيَسْتَوفيها في سِتّين أُخْرَى، ثم يَعودُ ثالثةً، ثمّ رابعةً، فيَسْتَوْفي المثلّثة](ب) بثِنْتَيْ عَشْرَة مَرّة ، وأربع عَوْداتٍ في مائتَيْن وأربَعين سَنَة ، ويكون انْتِقالُه من كلّ بُرجٍ على التّثليث الأيْمَن، ويَنْتقِل من المُثَلّثة إلى المُثَلّثة الّتي تليها، أعْني إلى البُرْج الّذي يَلِي البُرْجَ الأخيرَ من القِرَان الّذي قبْلَه في المُثَلّثة. وهذا القِرانُ الّذي هو قِران العُلْوِيّين، ينْقَسِمُ إلى كبيرٍ وصَغيرٍ ووَسَطٍ: فالكبيرُ هو اجْتماعُ العُلْوِيّيْن في دَرَجةٍ واحدةٍ من الفَلَك، إلى أن يَعودَ إليها بعد تِسْعِمائة وسِتّينَ سَنَة مرّةً واحدةً. والوَسَطُ هو اقْترانُ العُلْوِيّين في كلّ مُثَلّثة ثِنْتَيْ عَشْرة مرّة، وبعد مائتَين وأربعين سنة يَنْتقل إلى مُثلّثة أُخرى. والصّغيرُ هو اقْتِران العُلْوِيّيْن في بُرْجٍ، وبعد عِشْرين سنة يقْتَرِنان في بُرجٍ آخَر على تَثْليثه الأيْمَن وفي مثل دَرَجِه أو دقائِقه .

(أ) ي : فيَسْتبدلّون (ب) سقط من ظ .

مثالُ ذلكَ، وقَعَ القِران أوّلَ دقيقةٍ من الحَمَل، وبعد عِشْرين[أ] سَنَة يكونُ أوّل دقيقةٍ من القَوْس، وبعد عِشْرين في الأَسَد، وهذه كلُّها ناريّة، وهذا كلّه قِرانٌ صَغير. ثم يعودُ إلى أولِ الحَمَلِ بَعْد سِتّين سَنَة، ويُسمّى دَوْر القِران، وعَوْد القِران، وبعد مائتَيْن وأَرْبعينَ يَنْتَقل من الناريّة إلى التُّرابيّة، لأنّها بَعْدها، وهذا قِرانٌ وَسَط. ثمّ يَنْتَقِل إلى الهَوائيّة، ثمّ المائيّة؛ ثمّ يَرْجِعُ إلى أوّل الحَمَل في تِسْعِمائة وسِتّين سَنة، وهو الكَبير.

والقِرَانُ الكَبيرُ يَدُلّ على عِظام الأُمور، مثل تَغْيير المُلْك والدُّوَل، وانْتِقال المُلْك[ب] من قَوْمٍ إلى قَوْم. والوَسَطُ على ظُهور المُتَغلّبين والطّالِبين للمُلْك. والصّغيرُ على ظهور الخَوارج والدُّعاة، وخرابِ المُدن أو عُمْرانها. ويقعُ أثْناءَ هذه القِرانات [230أ] / قِرانُ النَّحْسَيْن في بُرْج السَّرَطان، في كلّ ثلاثين سَنةٍ مَرّةً، ويُسمّى الرّابع. وبُرْج السَّرطان هو طالِع العالَم، وفيه وَبالُ زُحَل وهُبوطُ المرّيخ، فتَعْظُم دِلالَة هذا القِران في الفِتَن والحروب، وسَفْكِ الدّماء، وظُهورِ الخَوارج، وحَرَكَةِ العَساكِر وعِصْيانِ الجُنْد، والوَباءِ والقَحْط؛ ويَدوم ذلك أو يَنْتَهي على قَدْر السّعادَة والنُّحوسَة في وَقْت قِرانِها وعلى قَدْر تَسْيير الدّليل فيه.

قال جَرّاشُ[1] بن أَحْمد الحاسِبُ، في الكِتاب الّذي أَلّفه لنِظام المُلْك: ورُجوعُ المِرّيخ في العَقْرب له أثرٌ عَظيمٌ في المِلّة الإسْلاميّة، لأنّه كان دَليلَها، فإنّ

(أ) من ظ، وسقط من الأصول الأخرى (ب) ع: المِلّة

(1) هكذا في الأصول ولعلّه مصحّف، فقد ذكرت كتبُ المُشْتَبه جِراش وخِراش وحَرّاس، وليس بينها الجيم. ووردَ مَرّةً في نسخة ع: خراش. ولم نقف له على ترجمة. ويبدو أنّه كان منجّماً للحسن بن عليّ الطوسيّ، نظام الملك (408 – 485هـ/ 1018 – 1092م) أثناء وزارته للسُّلطان إلب أرْسلان أو لابنه ملك شاه

المَوْلِد النّبويّ كان عند قِران العُلْوِيَّيْن ببُرْج العَقْرب؛ فكُلَّما رَجع هنالِك حَدثَ تَشْويشٌ [في](أ) الخُلَفاء، وكَثُر المَرَضُ في أَهْل العِلْم والدِّين ونَقُصَت أَحْوالُهم، وربّما انْهدمَ بعضُ بُيوت العِبادة. ولقد يُقال إنّه كان عِنْد قَتْل عليّ رضيَ الله عنه، ومَرْوان من بني أُمَيَّـة، والمُتَوكّلِ من بني العبّاس. فإذا رُوعِيَـتْ هَذه الأَحْكـامُ مـع أَحْكام القِرانات كانت في غايَة الإحْكام .

وذكر شاذَان البَلْخيّ: أنّ المِلَّة تَنْتهي إلى ثلاثِمائة وعَشْر سِنين. وقد ظَهَر كَذِبُ هذا القَوْل. وقال أبو مَعْشَر: يَظْهَرُ بعد المائة والخَمْسين منها اختلافٌ كثير؛ ولم يَصِحّ ذلك.

وقال جَرّاشٌ : رأيتُ في كُتُب القُـدَماء، أنّ المُنَجّمين أَخْـبَروا كِسْرى عن مُلْك العَرَب وظُهورِ النُّبوّة فيهم، وأن دَليلَهم الزُّهَرَةُ، وكانت في شَرَفِها، فيبـقى المُلْكُ فيهم أَرْبعينَ سَنَة .

وقال أبو مَعْشَر في كتاب القِرانات: إنّ القِسْمة إذا انْتَهت إلى السّابعة والعِشْرين من الحوت وفيها شَرَف الزُّهَرَة؛ ووَقَعَ القِرانُ مع ذلك ببُرْج العَقْـرَب، وهو دَليلُ العَرَب؛ ظهرت حينَئذٍ دَوْلَةُ العَـرَب، وكان منهم/ نَبيٌّ، وتكونُ قوّةُ مُلْكه [230ب] ومُـدّته على قَـدْر ما بَقِيَ من دَرجات شَرَف الزُّهَـرَة، وهي إحـدى عَشَـرة دَرَجاً بتَقْريبٍ من بُرْج الحُوت، ومُدَّة ذلك ستُّمائة وعَشْرُ سنين. وكان ظُهورُ أبي مُسْلِم عند انْتقال الزُّهَرَة، ووُقوع القِسْمة أوّلَ الحَمَل، وصاحِبُ الحدّ المُشْتَري .

(أ) من ظ ، وفي ع ج ل ي : على .

وقال يَعْقوبُ بن إسْحاق الكِنْديّ: إنّ مُدّة المِلّة تَنْتَهي إلى سِتِّمائة وثَلاثٍ وتِسْعين سَنَة، قال: لأنَّ الزُّهَرَة كانت عند قِرَان المِلّة، في ثمانٍ وعِشْرين دَرَجة وسِتٍّ وأَرْبعين دقيقة من الحوت. فالباقي إحْدَى عَشَرة دَرَجة وثَماني عَشْرة دَقيقة، ودَقائِقُها سِتّون، فيكونُ ستّمائة وثلاثًا وتِسْعينَ سَنة. قال: وهذا مدّةُ المِلّة باتّفاق الحُكَماء، وتَعْضُدُه الحروفُ الواقِعةُ في أوائِل السُّوَر، بحَذْف المُكَرّر واعْتِباره بحساب الجُمَّل.

قلتُ: وهذا هو الّذي ذكره السُّهيليّ[1]، والغالِب أنَّ الأوّلَ هو مُسْتَنَد السُّهَيْليّ فيما نقلنا عنه.

قال جَرَّاش[أ]: وسُئِل هُرْمُزد إفريذ[ب] الحكيم عن مُدّة أَرْدَشير ووَلَدِه مُلوكِ السّاسانيّة، فقال: دليلُ مُلكِه المُشْتَري، وكان في شَرَفِه، فيُعطَى أطولَ السّنين وأجْوَدَها، أرْبَعمِائة وسبعاً وعشرين سَنة، ثم تدبر[ج] الزُّهَرَة وتكون في شَرَفِها، وهي دَليلٌ أنّ العَرَب يَمْلِكون، لأنّ طالِعَ القِران الميزانُ، وصاحِبُه الزُّهَرَة، وكانت عند القِران في شَرَفِها، فدلَّ أنّهم يَمْلِكون ألفَ سَنَة وستّين سَنة .

وسأل كِسْرى أنوشَرْوان وَزيرَه بُزُرْجُمْهُر الحكيم عن خُروج المُلْك من فارِس إلى العَرَب، فأَخْبره أنَّ القائِم منهم يولَد لخَمْسٍ وأربعين من دَوْلَته، ويملِكُ المشْرِق والمَغرِبَ، والمُشْتَري يُفَوّض التَّدْبير إلى الزُّهَرَة، ويَنْتَقل القِرانُ من الهَوائيّة إلى العَقْرب، وهو مائيّ، وهو دليلُ العَرَب. فهذه الأدِلّةُ تَقْضي للمِلّة بمدّة دَوْر الزُّهَرَة وهي أَلْف وسِتّون سَنَة .

(أ) في ل : خراش (ب) ع ي : إفريد (ج) في ع : تُدَبّر ، وربّما الصواب : تُدْبِر .

(1) الروض الأنف 2 : 405 - 406 .

وسأَل كِسْرَى أَبَـرْويز أُليوسَ الحكيم عن ذلك، فقال مثلَ قَوْل بُرْزجُمْهُر.

وقال نوْفيل الرّوميّ المُنَجّمُ أيّامَ بني أُميّة: إنَّ / دَوْلَـةَ الإسْلام تبْقى مُدَّة القِران الكَبير [231أ] تِسْعَمائة وستّين سَنَة ، فإذا [عاد][أ] القِران إلى بُرْج العَقْرب كما كان في ابْتِداء المِلّة، وتغَيّر وَضْعُ الكـواكب عن هَيْئتها في قِـران المِلّة ، فحينئـذٍ إمّا يَفْـتُرُ العمـلُ به ، وإمّا يتجَدَّد من الأَحْكام ما يوجِب خلافَ الظَّنّ.

قال جراشُ: واتّفقوا أنّ خرابَ العالَم، يكونُ باسْتِيلاء الماءِ والنّار حتّى تَهْلِكَ سائِرُ المكوّنات، وذلك عندما يَقْطَعُ قلبُ الأَسَد أربعًا وعشرين دَرَجةً؛ الّذي هو حَدّ المرّيخ، وذلك بَعْد مُضِيّ تسْعِمائة وسِتّين سَنَة .

وذكَرَ جراشُ: أن مَلِكَ زابُلِسْتان[ب] وهي[ج] غزْنَة[ج]، بعـثَ إلى المأْمـون بحكيمه ذُوبَان، أتْحفَه به في هَديّة، وأنّه تصرَّف للمَأْمون في الاختيارات[د] لِحُـروب أخيه، ولِعقْد اللّواء لطاهِر، وأنّ المأمونَ أَعْظَمَ حِكْمتَهُ، فسأله عن مُدّة مُلْكِهم، فأخبره بانْقطاع المُلْك من عَقبِه واتّصالِه في وَلَد أخيه، وأن العَجَم يتَغَلّبون على الخِلافَة، الدَّيْلَمُ أولاً في دَوْلة حَسَنة، خمسين سنة، ثم تَسوءُ حالُهم ، حتّى يَظْهر التّركُ من [شَمال][هـ] الشّرق فيملكون إلى الشّام والفُرات، ويفْتحونَ بـلادَ الرّوم، ثمّ يكونُ ما يُريدُه الله؛ فقال له المأمـونُ: من أيْن لكَ ذلك ؟ قال : من كُتُب الحُكَماء، ومن أَحْكام صَصَّة بن داهِر[و] الهِنْديّ الّذي وضَعَ الشّطْرَنْج .

(أ) في ظ : عاين (ب) كذا ضبطها ياقوت بالحرف (البلدان 125/3) ، وضبطت بالحركات في ع ل : زَابُلُسْتان (ج) سقط من ي، وجاءت مستدركة في حاشية ع بخطه (د) كذا وردت في ع ل بالياء المثناة التحتية ، وجاءت في بقية الأصول مهملة (هـ) سقط من ظ (و) ج : داهم .

قلت : والتُّرْك الذين أشار إلى ظُهورهم بَعْد الدَّيْلم هُمُ السُّلْجوقِيّة ، وقد انْقضَتْ دَوْلَتُهم أوّلَ القَرْن السّابِع .

قال جراشُ : وانْتِقالُ القِران إلى المُثَلّثة المائِيّة في بُرْج الحُوت، يكون سنةَ ثلاثٍ وثلاثين وثمانِمائة ليَزْدَجَرْد، وبَعْدها إلى بُرْج العَقْرب حيْثُ كان قِرانُ المِلّة سَنةَ ثلاثٍ وخَمْسين . قال : والّذي في الحُوت هو أوّلُ الانْتِقال ، والّذي في العَقْرب تُسْتَخْرج منه دلائِل المِلّة. قال : وتحويلُ السَّنة الأُولى من القِران الأَوّل في المُثَلّثات المائِيّة في ثاني رَجَب سنةَ ثمانٍ وسِتّين وثمانِمائة ، ولم يَسْتَوْفِ[أ] الكلامَ على ذلك .

[231ب] وأما مُسْتَنَدُ المُنَجِّمين في دَوْلَةٍ دَوْلَةٍ على الخُصوص ،/ فمن القِرانِ الأَوْسَط، وهَيْئَة الفَلَك عِند وُقوعِه ، لأنّ له دِلَالةٌ عِنْدهم على حُدوث الدُّوَل ، وجِهاتِها من العُمْران، والقائِمين بها من الأُمَم، وَعَدِدِ مُلوكهم، وأَسْمائِهم، وأَعْمارهم ، ونِحَلِهم، وأَدْيانِهم، وعَوائِدهم، وحُروبِهم، كما ذَكَر أبو مَعْشَر في كتابه في القِرانات. وقد تُؤخَذُ هذه الدِّلالة من القِران الأَصْغَر إذا كان الأَوْسَط دالاًّ عليْه، فمن هذا يُؤْخَذُ الكلامُ في الدُّوَل.

وقد كان يَعْقوبُ بن إسْحاق الكِنْديّ منجّم الرَّشيد والمأْمون، وَضَعَ في القِرانات الكائِنَة في المِلَّة كتابًا سمّاه الشّيعَةُ بالجَفْر ، باسْم كتابِهم المَنْسوبِ إلى جَعْفَر الصّادق، وذكَر فيه - فيما يُقالُ - حَدَثانَ دَوْلَة بَني العبّاس ، وأَنّهاه نِهايَتَه ، وأشارَ إلى انقِراضِها ، والحادِثة على بَغْداد أنَّه يَقع في مُنْتَصف المائة السّابِعة ؛ وأن انْقِراضَها يكون بانْقِراض المِلّة .

(أ) ع : يستوفي .

ولم نَقِفْ على شَيْءٍ من خَبَرِ هذا الكتاب ، ولا رَأَيْنا من وَقَفَ عليه؛ ولَعَلَّه غَرِقَ في كُتُبِهم الّتي طَرَحَها هولاكو مَلِكُ الطَّظَر[أ] في دِجْلَة عند اسْتِيلائِهم على بَغْداد، وقَتْلِ المُسْتَعْصِم آخِرِ الخُلَفاء. وقد وَقَعَ بالمَغْرِب جُزءٌ مَنْسوبٌ إلى هذا الكِتاب، يُسَمّونه الجَفْرَ الصَّغير، والظّاهر أنّه وُضِعَ لبني عَبْد المُؤْمِـن ، لِذِكْرِ الأَوّلين من مُلوكِ المُوَحّدين فيــه على التَّفصيل، ومُطَابَقَـة ما تقـدَّم عن ذلك من حَـدَثانِه وكَذِبِ ما بَعْده .

وكان في دَوْلة بَني العبّاس من بعد الكِنْديّ مُنَجّمون وكُتُبٌ في الحَدَثان؛ وانظرْ ما نقله الطَّبَريّ[1] في أخْبار المَهْديّ عن أبي بُدَيْل من صَنائِع الدّولة، قال: بَعَثَ إليَّ الرّبيعُ والحسنُ في غَزاتِهما مع الرَّشيد أيامَ أبيه ، فجِئْتُهما جَوْفَ اللّيـل، فإذا عنْدَهما كتابٌ من كُتُبِ الدّوْلَة، يَعْني الحَدَثان، وإذا مُـدَّةُ المَهْدِيّ فيه عَشْرُ سِنين؛ فقلتُ: هذا الكِتاب لا يَخْفَى عن المَهْدِيّ، وقد مَضَى من دَوْلَته ما مَضَى، فإذا وقَفَ عليه كُنْتُم قد نَعَيْتم إليه نَفْسَه؛ قالا: فما الحيلَةُ؟ فاستَدْعَيْت عَنْبَسَة الوَرّاق، مَـوْلى آل بُدَيل، وقُلْت له: انْسَخْ لي هذه الوَرَقة؛ / واكتُبْ مكانَ عَشْرة أَرْبعين، فَفَعـل . [232أ]
فوالله لَوْلا أنّي رَأَيْتُ العَشْرَةَ في تلْكَ الوَرَقة، والأَرْبعينَ في هَذه، ما كنتُ شَكَكْتُ أنّها هي .

ثم كَتَبَ النّاسُ من بَعْد ذلك في حَدَثان الدُّوَل مَنْظومًا ومَنْثورًا ورَجَزًا ما شاءَ الله أن يَكْتُبوه؛ وبأَيْدي النّاس مُفْتَرَقٌ كثيرٌ منها ، وتُسَمّى المَلاحِـم؛ وبَعْضُها

(أ) بنقطتين على الطاء المهملة ، لتحديد النطق بها على الطريقة التي ضبطها بأن تكون بين الظاء والذال .

(1) تاريخ الرسل والملوك 8: 146 .

في حَدَثان المِلّة على العُموم، وبعضُها في دَوْلةٍ دَوْلَةٍ على الخُصوص؛ وكلُّها [مَنْسوبٌ][أ] إلى مَشاهِيرَ من أَهْل الخَليقَة، ولَيْس منها أَصْلٌ يُعْتَمد على رِوَايَته عن وَاضِعه المَنْسوب إليْه .

فِمِنْ هذه الملاحِم بالمَغرب، قصيدةُ ابن مُرَّانَة[1]، من بَحْر الطَّويل، على رَوِيّ الرّاء مَطلَعُها:[ب] ، وهي مُتَداوَلَة بَيْن النَّاس. ويَحْسِبُ العامّـةُ أَنَّها من الحَـدَثان العام، فيُطَبّقون كثيرًا منها على الحاضِر والمُسْتقْبَل. والّذي سمِعْناه من شُيوخِنا أنَّها مَخْصوصةٌ بدَوْلة لَمتونَـة، لأنَّ الرَّجُلَ كان قُبَيْلَ دَوْلَتهم، وذكَر فيها اسْتِيلاءَهم على سَبْتَه من أَيْدي مَوالي بَني حَمّود، ومُلْكَهم لعُدْوة الأَنْدَلُس .

ومن الملاحِم بأَيْدي أَهْلِ المَغْرب أيضًا، قصيدةٌ تُسـمّى التُّبّعِيّة، أَوّلُها: [من المتقارب]

طَرِبتُ وما ذاكَ مِنّي طَرَبْ   وقد يَطْرَبُ الطّائِرُ المغْتَصَبْ
وما ذاكَ مِـنّي لِلَهْوٍ أَراهُ   ولكنْ لِتذكار[ج] بَعْضِ السَّبَبْ

قريبًا من خَـمْسمائة بَيْت، أو أَلْفٍ فيما يُقال؛ ذكَر فيها كثيرًا من دَوْلَة المُوَحّدين، وأشارَ إلى الفاطِميّ وغَيْره، والظّاهِرُ أنّها مَصْنوعَةٌ .

ومن الملاحِم بالمَغْرب أيضاً، مَـلْعَبَـةٌ من الشِّعْر الزَّجَـليّ مَنْسوبـةٌ لبَعْض

(أ) من ع ل ج ي ، وفي ظ : منْسوبة (ب) مكان الطالع بعدها في ع ج والتيمورية، بياض، وفي حاشية ل: كذا (ج) ل ج: لقد كان .

(1) سَبْتيّ، عالمٌ بالحساب والفرائض والهندسة والفقه، له ترجمة قصيرة في معجم البلدان 3 : 183 ، وأشار المقريّ إلى قصيدة له في الكوائن والحوادث (أزهار الرياض 1: 37 ، وأبدل النّاشر النّونَ في اسْمه تاءً ، خطأً) .

اليَهود، ذكَر فيها أَحْكامَ القِرانات لعَصْره، العُلْوِيَّيْن والنحْسَيْن وغَيْرَهما، وذكَر مِيتَتَهُ قَتيلاً بفَاس. وكان كذلك فيما زَعَموهُ. وأَوّلُه(أ) :

فِي صِبْغِ ذَا الأَزْرَقْ لِشْ فِهْ خِيارَا   فَأَفْهمُوا يَا قومْ هذي الإشارا
نَجْم زُحَلْ أَخْبَرْ [بذي](ب) العَلامَا   وبدَّلَ الشَّكْلاَ وهِي سَلامَا
/ شاشيَّـةً زَرْقـا بَـذْل العِمـامَـا   وطاشُـرَا ازْرَق بَـذْل الغِفـارَا(ج) [232ب]

يقول في آخره:

قد تَمّ ذا التّجنيس لإنْسان يَهودي   يُصْلَبْ على وَادْ فَاسْ في يوم عِيدِ
حتَّـى تَجِيـه النّاسْ من البـوادي   وقَـتْلُ يا قـومْ عـلى الغـزارا(د)

وأبياتُه نحو الخَمْسمائة، وهي في أَحْكام القِرانات الّتي دَلّت على دَوْلة المُوَحّدين .

ومن مَلاحم المَغْرب أيضًا، قَصيدةٌ من عَروض المُتقارِب، على رَويّ البـاء، في حَدَثان دَوْلَة بَني أبي حَفْص بتُونِس من الموحّدين، منسوبةٌ لابْن الأَبّار. وقـال لي قاضي قُسُنْطينَة، الخطيبُ الكبير أبو عَليّ بنُ باديس ، وكان بَصيرًا بما يقولُ ، وله قَدَمٌ في عِلْم النُّجـوم ، فقال لي : إنّ هذا ابْنَ الأَبّار لَيْس هو الحافِـظ الكاتِبُ مَقْتولَ المُسْتَنْـصِر، وإنّما هذا رَجُلٌ خَيّاطٌ من أَهْل تونِس، تَوَاطَأَتْ شُهْرَتُه مع شُهْرَةِ الحافِظ.وكان والِدي رَحِمه الله يُنْشِدُني الأَبْياتَ من هذه المُلْحمَـة ، وبقي بَعْضُها في حِفْظي ، مطلَعُها : [من المتقارب]

(أ) اعتمدنا في ضبط بعض الكلمات ما ورد خاصة في نسختي ع ل ، وقد سجّل ابن خلدون الأبيات التالية في نسخة ع بخطه
(ب) ظ : بهاذي (ج) كذا في ل ج ، وفي ع : العفارا (د) في ي : الغَزَارَا، وفي ج : الغَرَارَا .

عَـذِيرِيَ من زَمَـنٍ قُلَّـبِ   يَغُـرُّ ببـارِقِـــه الأَشْـنَبِ

ومنها في ذِكْرِ اللّحْيَانِيّ تاسعِ مُلوك الدَّوْلَة :

فَيَبْعثُ من جَيْشِه قائدًا   ويَبْقَى هناكَ على مَرْقَبِ
فتَأْتي إلى الشّيْخِ أَخْبَارُهُ   فيُقْبِلُ كالجَمَلِ الأَجْرَبِ
ويُظْهِرُ مـن عَدْلِهِ سِـيرَةً   وتِلْكَ سِيَاسَـةُ مُسْتَجْلِبِ

ومنها في ذكْر أحْوال تُونِس على العُموم :

فإمّا رأيْتَ الرُّسومَ امَّحَتْ   ولم يُرْعَ حَقٌّ لذي مَنْصِبِ
فخذْ في التَّرَحُّلِ عن تونِسٍ   ووَدِّعْ معالِمَها واذْهَبِ
فسَوْفَ تكونُ بها فِتْنَـــةٌ   تُضِيفُ البَرِيءَ إلى المُذْنِبِ

[233أ] وَوَقَفْتُ بالمَغرب على مَلْحَمةٍ أُخْرى في دَوْلة بَني أبي حَفْص / هـؤلاء بتونِس، فيها بَعْد السُّلْطان أبي يَحْيَى الشّهير، عاشِرِ مُلوكهم، ذِكْرُ أخيه محمّد؛ يقول فيه:

وبَعْـدُ ، أبو عَبْـد الإلـه شَقيقُه   ويُعْرَفُ بالوَثّاب في نُسْخَةِ الأَصْلِ

إلاّ أنَّ هذا الرَّجُلَ لم يَمْلِكْ بَعْدَ أَخيه، وكان يُمَنِّي بذلك نفسَه إلى أن هَلَكَ.
ومن مَلاحِم المَغْرب أيضاً، المَلْعَبَة المَنْسوبَة إلى الهَوْشَنِيّ، على لُغة العامّـة في عَروض البَلَد ، أَوَّلُها:

دعنِي يا دَمْعِيَ الهَتّان فتَرَتْ الامْطارُ ولم تَفْتَرْ
واشْتَفَّت كلّها الوِيْدان وانتي تمْلَا وتتْغدّرْ
البُلْدان كلّها ترْوَى فاوْقاتَا مثلَ ما تَدْري
وانتِين الصّيْف والشَّتْوَا والفاكا والرّبيع تجْري
قالْ حين صحّت الدَّعْوَا دَعْني نَبْكي وَمِنْ عُذْري
أيَّا دَبّرْ في ذي الأزْمان ذَا القَرْن اشْتَدّ وتمْرْمَرْ

وهي طويلةٌ ومَحْفوظةٌ بين(أ) عامَّة [أهل](ب) المغرب الأَقْصى ؛ والغالبُ عليها الوَضْع ، لأنّه لم يَصِحّ منها قولٌ إلاّ على تَأْويلٍ يُحَرِّفه(ج) العامّةُ ، أو يجازِفُ فيه من يَنْتَحِلُها من الخاصّة .

ووَقَفْتُ بالمَشرق على مَلْحَمةٍ منسوبة لابن العربيّ(د) الحاتِميّ في كلامٍ طويلٍ شِبْهِ الألْغاز، لا يَعْلَم تأويلَه إلاّ الله، تَتَخَلّلُه أَوْفاقٌ عَدَدِيّة، ورُموزٌ مَلْغوزَة ، وأَشْكالُ حَيواناتٍ تامّةٍ، ورُؤوسٌ مُقْتَطعةٌ، وتماثيلُ، من حيوانَيْنِ غَريبةٌ. وفي آخِرها قَصيدةٌ على روّي اللاّم، والغالِبُ أنّها كلَّها غَيْرُ صَحيحة. لأنّها لم تَنْبَنِ على أَصْل عِلْميّ من نِجَامَةٍ ولا غَيْرها .

*ومن غَريب ما سَمِعْتُ بعض الخَواصّ يتَناقَلُونه بِمِصْرَ عن مَلْحمة ابن العربيّ ، ولعلّها غَيْر هذه، أنّه تكلَّم على [طالع](هـ) بِناء القاهِرة، وأنّه جَعَل مُدَّة

(أ) ل: في (ب) زيادة مقحمة بخطه في ع (ج) سقط من ل (د) يذكره دائمًا معرّفاً، والمشهور فيه التنكير (هـ) ظ: طوالع.

[233ب] عُمرانها / أَرْبَعمائةٍ وسِتّين سَنَة، من دلالات ذلك [الطّالع][أ] التّجومِيّة؛ ويَنْتهي ذلك إلى حُدود الثّلاثين بَعْد الثّمانِمائة. لأنّا إذا حَمَلْنا على الأَرْبعمائة والسّتّين حساب القَمَريّ لأنّها شَمْسِيّة، فنزيدُ علَيْها بحساب ثلاثة، لكلِّ مائة أَرْبعَ عَشْرة سَنة، فتكون أَرْبَعمائة وأَرْبعاً وسَبْعين سَنة، بِحَمْلها على ثلاثمائة وثَمانٍ وخَمْسين من الهِجْرة، تاريخ بِنائِها، يَكون ثَمانمائة سَنة واثْنَيْن وثلاثين سَنة. هذا إن صَحّ كَلامُ ابن العَربِيّ، وصدقَتْ الدّلائِل النُّجومِيّة*[ب].

[وذكَر لي من أَثِقُ بِمَعْرفَتِه من أَهْل مِصْر، عن مَلْحَمة ابن العربيّ ذلك في العشرين بعد الثلاثمائة، وقيل في..... في الثلاثة عشر، وقيل في..... والله أعْلَم بذلك كلّه][ج].

وسَمِعْتُ أيضاً أن هُناك ملاحِمُ أُخْرى مَنْسوبَةٌ لابْن سِينا وابن [أبي] عَقَب[1]، ولَيْس في شَيْءٍ منْها دَليلٌ على الصِّحّة، لأنّ ذلك إنّما يُؤْخَذ من القِرانات.

[على أن مَلاحِم ابن أبي العَقَب مَدْخولةٌ؛ وقد نَقَل ابن خَلِّكان[2] عن كتاب الأغاني[3] في تَرْجمة ابن القِرِّيّة[4] أنّ ابنَ أبي العَقَب، وهو مُحمّد[5] بن عبد

(أ) ظ: الطوالع (ب) ما بين النجمين مثبت في حاشية ع بخطّه ونقلته عنه ظ ج ل وسقط من ي (ج) هذه الفقرة امتداد للفقرة السابقة، ألحقها المؤلف بها في حاشية ع بخطٍ متعجل، وتوقّفتْ عن نقلها من الحاشية كلُّ الأصول الأخرى لغموض كتابتها، وصعوبة قراءتها، فأثبتناها على عِلاّتِها.

---

(1) هكذا ضبطها المؤلف بخطّه، وفي كتاب الأغاني بكسر القاف؛ وبعضُ ملاحِمه في افتتاح الدّعوة 66-
(2) وفيات الأعيان 1 : 254.
(3) الأغاني 2 : 9.
(4) ابن خلّكان : المصدر نفسه 1 : 250 وهو أيّوب بن زَيْد الهِلاليّ، والقِرّيّة جَدّتُه.
(5) في وفيات الأعيان : يحيى.

الله بن أبي العَقَب، من الأمور الّتي اشتَهرت ولا وُجود لَها في الخارِج، مثل مَجْنون لَيْلى وابن القِرِّيَّة، والله أَعْلَم بذلك][أ].

ووقفت بالمَشْرِق أيضاً على مَلْحَمةٍ في حَدَثان دَوْلة التُّرْك ، مَنْسوبةٍ إلى رَجُل من الصّوفيّة يُسَمّى البَاجُرْبَقيّ[1]، وكلّها أَلْغازٌ بالحُروف ، أَوَّلها : [من البسيط]

إنْ شِئْتَ تَكْشِفُ سِرَّ الجَفْرِ يا سَكَني ... من عِلْمِ خَيْرِ وَصِيٍّ وَالِدِ الحَسَنِ
فافهمْ وكنْ وَاعِيًا حَرْفاً وجُمَّلَه ... والوَصْفَ فافْعَلْ كفِعْل الحاذِق الفَطِنِ
أمّا الّذي قَبْل عَصْري لَسْتُ أذكرُهُ ... لكنّني أَذْكُرُ الآتي من الزَّمَنِ
بَيْبَرْسُ يُسْقَى بحاءٍ بعد خَمْسَتِها ... وَحاء ميمِ بطِيْشٍ نامَ في الكَفَنِ

ومنها:

شينٌ لَه أَثَرٌ من تَحْت سُرّته ... له القَضاءُ قضَاءٌ أيُّ ذي المِنَنِ
فِمِصْرُ والشّامُ معْ أَرْضِ العِراق لَه ... وأَذْرَبيجانُ من مُلْكٍ إلى اليَمَنِ

ومنها:

وآل نَوّار لما نال ظَاهِرُهم ... الفاتِكُ الباتِكُ المَغْنِيُّ بالشّجَنِ

ومنها:

(أ) حاشية انفردت بها نسخة ع ولم تنقلها النّسخ الأخرى لصعوبة قراءتها في الأصل .

---

(1) ضبطها المؤلف بخطّه في نسخة ع مفتوحة الجيم، وكذلك وردت في ل ، والصوابُ الضمّ، منسوب إلى باجُرْبَق: من قرى بين النهرين (ياقوت: معجم البلدان 1 :313) وأشار ابن تَغْري بردي في النجوم الزاهرة 9 : 724 إلى أنه صاحب الملحمة الباجُرْبَقيّة، وله غيرها عدّة تصانيف أُخَر .

اخْلَعْ سَعيدًا ضعيفَ السِّنّ سين أَتى   لا لا وقافٌ ونونٌ لُـزَّ في قَرَنِ
قَرْمٌ شُجاعٌ له عَقْلٌ ومَشْوَرةٌ   يُسْقَى بجاءٍ وابنٌ بَعْدُ ذو شَجَنِ

ومنها:

من بَعْد باءٍ من الأَعْوامِ قَتْلَتُهُ   يَلي الْمُشَوَّهُ ميم المُـلْك ذو اللّسَنِ
[234أ] /هذا هو الأعْرَجُ الكَلْبِيُّ فاعْنَ به   في عَصْره فِتَنٌ ناهيكَ من فِتَنِ
يأتي من الشّرْق جَيْشُ التُّرْك يَقْدِمُهم   غازٍ عن القافِ قافٌ جُـرَّ(أ) بالفِتَنِ
فقَبْلَ ذاك فوَيْل الشّامِ أَجْمَعُها   فانْدُبْ بشَجْوٍ على الأَهْلين والوَطَنِ
إذا إذا(ب) زُلْزِلَتْ يا وَيْح مِصْر مِن الزّ   لْزالِ ما زال عامًا غَيْر مُقْتَطَنِ
طاءٌ وطاء(ب) وغَيْن(ج) كلّهم حُبِسوا   هَلْكَى ويُنفِقُ أمْوالاً بلا ثَمَنِ
يُسَيِّرُ القافَ قافًا نَحْو أَحْمَدِهم   هَوِّنْ به إنّ ذاك الحِصْنَ في مِكَنِ

ومنها:

ويَنْصبون أخاهُ وهو صالِحُهُمْ   لامٌ أَلْـف[ ] شينٌ لـذاك ثني(د)

ومنها:

تَمّـتْ وِلايَتُهم بالحاء لا أَحَـدٌ   من البَنين يُداني المُلْك في الزّمَن

[ومنها](هـ)، ويُقال إنّه إشارةٌ إلى المَلك الظّاهِر [برقوق](و) وقُدوم أبيه عليْه بِمِصْر:

(أ) ع: خَرّ (ب) كذا مكررة في جميع الأصول (ج) كذا في ظ ع، وأهملت العين في بقية الأصول (د) جاء هذا العجز مختلاً في جميع الأصول ، ووضعنا حاصرتين لما يمكن استكماله ليَستقيم الوزن ، مثل [وكذا] (هـ) سقط من ظ (و) من ع بخطه.

يَأْتِي إليـــه أَبـوه بَعْـد هِــجْرَتِهِ   وطولِ غَيْبَته والشَّظَف والدّرَنِ

وأبياتُها كثيرةٌ ، والغالِبُ أنّها مَصْنوعَةٌ ، ومِثْـل صَنْعتها كان في القَـديم كثيراً ومَعْروفَ الانْتِحال .

حَكَى المؤرّخون[1] لأَخْبار بَغْداد، أنّه كان بها أيامَ المُقْتَدِر وَرَّاقٌ ذَكِيٌّ يُعْرف بالدّانياليّ، يُبْلِي الأَوْرَاقَ ويَكْتُبُ فيهـا بخطٍّ عَتيق، يَرْمز فيـه بحُـروف من أَسْـماء أَهْل الدّوْلة، ويُشير بها إلى ما يَعْرف مَيْلَهم إليْه من أَحْوال الرِّفْعة والجاهِ، كأنّها مَلاحِم، ويَحْصُل بذلك على ما يُريدُهُ منهم من الدُّنيا. وأنّه وُضع[2] في بَعْض دَفاتره ميم مُكرّرة ثلاثَ مرّات ، وجاءَ به إلى مُفْلِح مَوْلَى المُقْتَدِر ، *وكان عظيمًا في الدّوْلَة*[أ] ، فقال له : هذا كِنايةٌ عَنْك ، وهو مُفْلِحُ مَوْلَى مُقْتَدِر، مِيمٌ من كلّ واحِدَة، وذكر عندها[ب] ما يَعْلَم فيه رِضاهُ ممّا ينالُه من المُلْك[ج] والسّلْطان، ونَصَبَ له علاماتٍ لذلك من أَحْواله[د] المُتعَارَفة[د] مَوَّه بها علَيْه، فبَذَل له ما أَغْناه به.

ثم وَضَعَـه [للوَزير][هـ] / الحَسَـنِ[3] بن القاسم بن وَهْـب على مُفْلِح هذا، [234ب]
وكان مَعْزولاً، فجاءَه بأوْراق مِثْلها، وذكر اسمَ الوَزير بمثْل هَذه الحُروف، وبعلاماتٍ

(أ) سقط ما بين النجمين من ي (ب) كذا في ظ ج ل، وفي ع: عنه، وفي ي: عنه ما أرضاه (ج) ي: الدولة (د) موقعُها في ع بياضٌ (هـ) من ع بخطه وفي بقية الأصول : الوزير .

(1) أورد هذا الخبر ابنُ الأثير: الكامل 8 : 230 – .

(2) جعل ابن خلدون الفعلَ مبنياً للنائب كما فعل ابن الأثير .

(3) كذا في جميع الأصول، وصوابه الحسين بن القاسم بن عبد الله بن سليمان بن وَهْب، وَلاّه الخليفة المقتدر العباسيّ الوزارةَ سنة 318 هـ وبقي فيها سبعة أشهر. (ابن الأثير : الكامل 8: 232 ، 238).

ذكَرَها، وأنّه يَلِي الوِزارَةَ للثّامن عَشَر من الخُلَفاء، وتَسْتَقيم الأمورُ على يَدَيْه، ويَقْهَر الأَعْداءَ، وتَعْمُر الدّنْيا في أَيّامه. ووَقَفَ مُفْلِحًا على الأَوْراق، وذَكَر فيها كوائِنَ[أ] أُخْرَى وملاحِمَ من هذا النّوْع، بما وَقَعَ وما لم يَقَعْ، ونَسَبَ جميعَه إلى دانيال. فأُعْجِبَ به مُفْلِح، ووَقَفَ عليه المُقْتدِر، فاهتدَى من تِلْكَ الرُّموز والعلاماتِ إلى ابْنِ وَهْب لظُهورها ، وكان ذلك سَبَبًا لِوَزارَته ، بمِثْل هذه الحِيَل[ب] العَريقَة في الكَذب والجَهْل، بمِثْل هذه الأَلْغاز .

والظّاهِرُ أنّ هذه المَلْحَمَةَ الّتي يَنْسِبونها إلى الباجُرْبَقِيّ من هذا النّوْع .

ولقد سأَلْت الشّيْخ أكْمَل الدّين - رحمه الله[ج] - شيخَ الحنفيّة من العَجَم بالدّيار المِصْريّة عن هذه المَلْحَمة، وعن هذا الرّجُل الّذي تُنْسب له من الصّوفِيّة، وهو الباجُرْبَقِيّ، وكان عارفًا بطرائِقهم، فقالَ: كان من المَعْروفينَ بالقَرَنْدَليّة المُبْتَدِعِين في حَلْق اللِّحْيَة، وكان يتحَدّث عَمَّن يكونُ من المُلوك لعَصْره بطَريق الكَشْف، ويُومِيءُ إلى رجالٍ مُعَيَّنين عندَه، ويُلْغِز عنْهم بحُروف يُعَيِّنُها في ضَميره لمن يَراهُ منهم. ورُبّما نظَمَ ذلك في أبياتٍ قليلةٍ كان يَتعاهَدُ [إنْشادَها][د] ، فتُنوقِلَتْ عنْه، وولَعَ النّاسُ بها وجَعلوها مَلْحَمةً مَرْموزَةً. وزادَ فيها الخَرّاصون من ذلك الجِنْس في كلّ عَصْر، وشُغِل العامّةُ بفَكّ رُموزها، وهو أَمْرٌ مُمْتَنِعٌ ؛ إذ الرَّمْزُ إنّما يَهْدي إلى كَشْفه [235أ] قانونٌ يُعْرفُ قَبْلَه، أو يُوضَع له؛ / وأمّا مثلُ هذه الحُروف فدِلالَتُها على المُراد منها مخصوصةٌ بهذا النّاظم [لا يَتجاوَزُه][هـ] .

(أ) ج : كوامن (ب) ي : الحيلة (ج) سقط من ع ج ل ي وذكرت في ظ (د) من حاشية ع وحدها بخطّه وفي بقية الأصول : يتعاهدها (هـ) من ي .

فرأيتُ من كلام هـذا الرّجُل الفاضِل شفاءَ لما كان في النّفْس من أمْرِ هذه المَلْحَمَة. ﴿وما كنّا لنَهْتَدِيَ لَوْلَا أن هَدانا الله﴾[1] [سورة الأعراف، من الآية 43] .

كَمُلَ النّصف الأوّل من المقدّمة، وبكمالِهِ كَمُلَ السّفر الأوّلُ من كتاب الظّاهريّ في العِبَر، بأخْبار العَرَب والعَجَم والبَرْبَر، يَتْلوه في الجُزْء الثّاني الفَصْلُ

---

(1) بعد نهاية هذا الفصل في حدثان الدّول والأمم، والكلام على الملاحم، والكشف عن مسمّى الجفر، وهو آخر الفصل الثالث من الكتاب الأول، سَجّل ابن خلدون بخطه في مسوّدته وأصله "ع" نقلاً عن تاريخ ابن كثير، اطّلع عليه في دمشق أثناء حضوره مع الركب السُّلطانيّ صحبة الملك الناصر فرج بن الظّاهر برقوق سنة 803 هـ، ولم يرِدْ في الأصول الأخرى: ظ ل ج ي، التي كتبت قبل نهاية القرن الثامن الهجري. والنص في البداية والنهاية 115/13، ونظْم الجَفْر على عروض النون غير موجود في المطبوع منه، يقول:

[ثم وَقَفْتُ بعد ذلك وأنا بِدِمَشْق، عند حُلولي مع الرِّكاب السُّلْطانيّ بها ، على قَضاء المالِكيّة بِمِصْر، فَوَقَفْتُ على تاريخ ابن كَثير في سَنَـة أربع وعِشْرين وسبْعمائة، في تَرْجمة التّعْريف بهذا الرّجل، فقال : شَمْسُ الدّين محمد الباجُرْبَقيّ الّذي نُسب إليه الفِرْقَةُ الضّالّة الباجُرْبَقِيّة، والمشهور عنهم إنْكارُ الصّانع ، وكان والِدُه [جمال الدّ]ين عَبْد الرحيم بن عُمَر المَوْصِليّ رجلاً صالحًا من عُلَماء الشّافِعيّة، ودَرّس في مدارس بدِمَشْق ونَشأ ابنُه هذا بين الفُقَهاء، فاشْتَغل قَليلاً ثم أَقْبل على السُّلوك، ولازمَهُ جماعةٌ ممّن هو على طَريقته، ثمّ حكَم القاضي المالِكيّ بإراقة دَمِه، وهرب إلى المشرقِ، ثم أقام البَيّنة بالعَداوَة بَيْنه وبَيْن من شَهِد عليه، وحَكَم الحَنْبَليّ بَحْقن دَمِه، وأقام بالقابون مُدّة سنين، وتُـوُفّيَ [ليلة] الأربعاء سادس عشر ربيع الآخر سنة [724هـ][أ] .

وقال ابن كثير : ومن شِعْر الباجُرْبَقيّ في نَظْمِه الجَفْر [من البسيط]

فاسمعْ وكـن واعيـاً حَرْفًا وجُمْلَـهُ ... والوصفَ فافْهَمْ بفَهْم الحاذق الفطِنِ

(أ) مكانه بياض في ع ، وتاريخ الوفاة من ابن كثير .

الرَّابعُ من الكِتاب الأوّل : في البُلْدان والأَمْصار والمُدُن وسائِر العُمْران الحَضَريّ، إلى آخر المقدّمة . واللهُ وليُّ الإمْدَادِ والعَوْن .

في قَصْد مِصْر وما بالشّام يُحْدِثُه   رَبُّ السّماوات من [خَيْرٍ] ومن مِحَنِ
بَيْبَرْس يُسْقَى بكأسٍ بعد خَمْستها   وحاءُ ميمٍ بطَيْش[أ] نامَ في اللّبن
[يا] وَيْح جِلَّق ماذا حَلَّ ساحَتَها   وأخْربوا جامِعًا لله كَيْف بُني
[يا] وَيْلَها كم عَدَوا في الدّين، كم قَتَلوا   وكم دمٍ سَفَكوا من عالِمٍ ودَني
وكم سماعٍ وكم سَبْي وكم نهبوا   وحَرَّقُوا ثُمّ من شابٍ ومن يَفَنِ
والكون مُعْتِمٌ والأَرْجاءُ مُظْلِمَةٌ   حتّى حَمائِمُها ناحَتْ على الفَنَنِ
يا لَلْبَرايا أما للدّين منتَصِرٌ   قوموا إلى الشّام من سَهْل ومن حَزَنِ
عُرْبُ العِراق ومِصْـرَ والصَّعِيـد أَتَوْا   ومَوّت الكُفْرَ فيها عَزْمُ [...] مـرنِ]

(أ) كذا ، وقد تقرأ : بطَيْر .

المحتوى

* أبرزنا في هذا الفهرس بعض الموضوعات المهمّة داخل الفصول، بعناوين مطابقة لمحتواها ، ووضعناها داخل حاصرتين، مع أرقام الصّفحات التي وردت فيها، تيسيراً للبحث، وميّزناها داخل نصّ المقدمة بخط مغاير.

وكذلك فعلنا بكلمة "فَصْل" الّتي أَوْرَدَها المؤلّف هكذا مجرّدة داخل فُصوله المطوّلة ، فأثْبتنا موضوعها أمامها .

المحتوى

الصفحة

الفَصْل الثّاني من الكتاب الأوّل: 215

في العُمران البَدويّ، والأُمَم الوَحْشيّة والقَبائل، وما يَعْرِض في ذلك من الأحْوال، وفيه أُصولٌ وتَمْهيدات:

2006 - 6 - 2000 - 1

Kitāb al-ʿIbar wa Dīwān al-Mubtadaʾ wa-l-Khabar

fī Ayyām al-ʿArab wa-l-ʿAjam wa-l-Barbar wa man ʿĀṣarahum min Dhawī al-Sulṭān al-Akbar

By

Walī al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān b. Muḥammad

IBN KHALDŪN

BOOK ONE: THE PROLEGOMENA

Collated with the autograph manuscripts
and prepared with glossaries and indexes by

Ibrahim Chabbouh & Ihsan Abbas

Tunis 2006